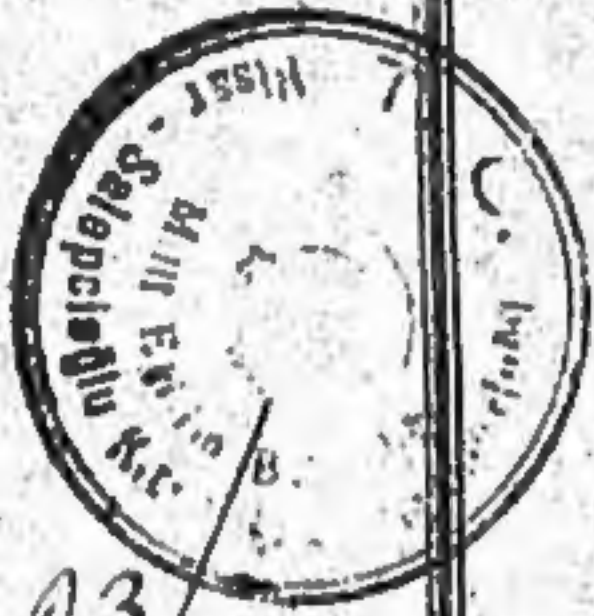
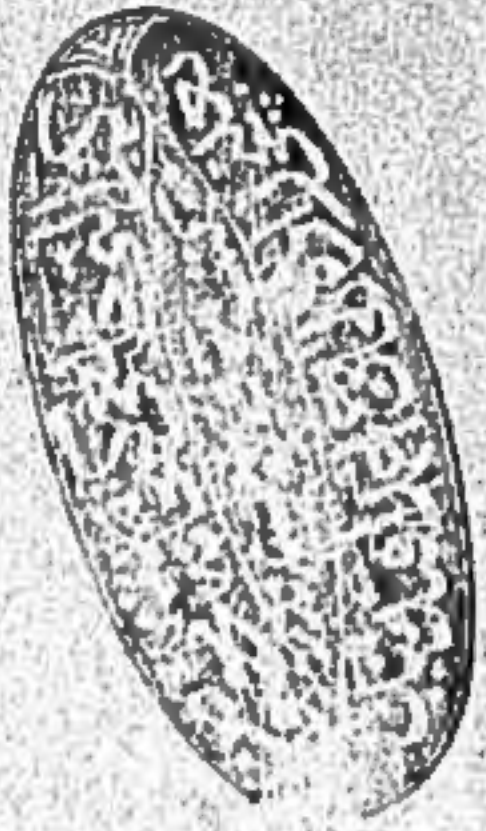


٥ (فهرست الجزء الرابع من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية)

- ٢ (كتاب الدعوى)
- ٣٠٢ مطلب أجر نفعه لعمل في الارض وما فيها من الغل ثم ادعى الملك لا تقبل
- ٣٠٣ مطلب في اختلاف الزوجة وورثة الزوج في متاع البيت
- ٣٠٤ مطلب بين الاستظهار ايس خاصا بدعوى الدين على الميت
- ٣٠٤ مطلب تقبل البيعة بعد بين المدعى عليه
- ٣٠٥ مطلب القول للحي من الزوجين في الخاص به يمينه
- ٣٠٦ مطلب ادعى ديناً بناء على الاقرار لا تسمع
- ٣٠٩ مطلب اشتراها ثم ادعى ملكه ولم يعرفه وقت الشراء انتغير بعض اوصافه لا تقبل خلافاً لابي يوسف
- ٣١٥ مطلب ادعاء لنفسه ثم ادعاء له يره بالوكالة مثلاً تسمع
- ٣١٨ مطلب قال لا اعرف اسماء اصحاب الحدود ثم بينها تسمع ولا يحتاج الى التوفيق بخلاف لا اعرف الحدود
- ٣١٩ مطلب العبرة بقاضى المدعى عليه عند الاختلاف
- ٣٢٠ مطلب اقر لمورث المدعى عليه بالملك وادعى سبباً غير صحيح لا تسمع
- ٣٢١ مطلب قيم المفقود ليس خصماً ادعى له او عليه
- ٣٢٢ مطلب الاقسام مانع من سماع دعوى الاختصاص
- ٣٢٣ مطلب قال الخارج ليس هذا الى ثم ادعى لا تسمع وفي ذى اليد تفصيل
- ٣٢٤ مطلب ادعى الوصى شيئاً في التركة لا يحتاج لانجازه من الوصاية في جميعها
- ٣٢٩ مطلب اقرار المورث بالملك للغير مانع من سماع دعوى ورثته الملك بالارث عنه
- ٣٣١ مطلب يقضى بين ذى اليد في دعوى التنازع الا اذا وافق منها تاريخ الخارج
- ٣٣١ مطلب فين يصلح خصماً لمن يدعى الوصية بالمال ومن لا يصلح وتفصيل ذلك
- ٣٣٢ مطلب باع امة بحضرة اقاربه ثم ادعى الشركة لا تسمع مع الانكار ولو صدق البائع بعد ذلك
- ٣٤١ مطلب لا تسمع الدعوى بالثمن في بيع القريب او الزوجة مع حضور الآخر وسكوته بناء على ان المبيع كان ملكاً له
- ٣٤٣ مطلب اقام بيعة بعد عجزه او قوله لا يثبت له تقبل على الصحيح
- ٣٤٤ مطلب قول المدعى عليه لا علم لي ايس يجواب ويجيب على الجواب فان لم يجيب يجعل منكراً
- ٣٥٦ مطلب مجرد ادعاءات سبق وضع اليد لا يكفي في لقضاء على المدعى عليه ما لم يثبت احداث يده وفيه خلاف لابي يوسف
- ٣٦١ مطلب القول لصاحب التبريع عند الاختلاف في الحائضون من له المزدوج



5483/4

Collection	Manuscripts
Number	5483/4
Volume	893/14

- ٣٦٤ مطلب تقبل البينة على النتائج من البائع أو بائه بعد الحكم بالاستحقاق وقبله
 ٣٦٥ مطلب للدعي عليه عند الهز تخليف كل واحد من الورثة اليين
 ٣٦٧ مطلب يكتفى بتجديد الأرض مثلاً في دعوى ماله حق القرار من المنقولات
 مع بيانها
 ٣٦٩ مطلب فيمن يصلح خصماً في اثبات الايصاء والوصية ومن لا يصلح
 ٣٧٠ مطلب التناقص في موضع الخفاصة ومنه دعوى الولد تزويج أبيه له في صغره
 مع تناقصه
 ٣٧٠ مطلب دعوى النكاح وما يتعلق به على القاصرة انما تكون في وجهه ولي المال
 كالأب والوصي دون مطلق العاصب
 ٣٧٣ (باب دعوى النسب)
 ٣٧٦ (كتاب الاقرار)
 ٣٧٧ مطلب اذا كان المقر به معلوماً انه ملك المقر يكون الاقرار به لا غير بمنزلة الهبة
 فتراعى شروطها
 ٣٨٢ مطلب البراءة عن دعوى الاعيان صحيح
 ٣٨٣ مطلب الأرض جبري لا يسقط بالاستقاط
 ٣٨٣ مطلب اقرار الرقيق غير الماذون يؤاخذ به بعد عتقه
 ٣٨٨ مطلب ادعى انه كاذب في اقراره يحلف خصمه فان نكل قضى عليه بالنكول عند
 الثاني
 ٣٨٨ مطلب الاسقاط في الاعيان لا يصح
 ٣٨٨ مطلب لا يسقط الحق بتمتة قادم الزمان
 ٣٩٠ مطلب أقر بعض الورثة بدين أو وصية يقتصر على المقر ما لم يجمع شرائط
 الشهادة ولم يلزم القاضي المقرين ولم يدفعه قبلها
 ٣٩٤ مطلب لو أبرأ الصغير بعد بلوغه الوصي ثم ادعى علينا تقبل
 ٣٩٤ مطلب شهد القاضي بعد عزله بالبراءة بحضرة مع آخر تقبل
 ٣٩٥ مطلب بينة كون المتصرف ذاعقلاً أو من بينة كونه مخلوط العقل أو مجنوناً
 ٣٩٩ مطلب الاقرار يرتد بالرد ما لم يصدقه المقر قبل الرد
 ٤٠٠ مطلب القول المدعى الجحد والبينة بينة مدعى التلجئة في الاقرار
 ٤٠١ مطلب ادعى الخطأ بعد الاقرار لا يقبل
 ٤٤٥ مطلب قول رب الدين تركت الدين ابراء
 ٤٤٦ مطلب الاقرار لا يهيج مع التعليق على شرط فيه خطر
 ٤٤٧ (باب اقرار المريض)
 ٤٥٦ مطلب في تفسير المريض وحكم المرض المتناول

- ٤٦٠ (كتاب الصلح)
 ٤٦٠ مطلب صلح الوصي صحيح ان كان للدعي بينة وكان البذل مثل المدعي به
 ٤٦٠ مطلب الصلح عن التركة المجهولة أعيانها صحيح حيث لا دين
 ٤٦١ مطلب صلح الوصي عن دين الميت لا يصلح الا اذا لم تكن له بينة وصلحه عن دين ادعى
 عليه به لا يصلح الا اذا كان للدعي بينة
 ٤٦٢ مطلب التنازع على بعض معين من أعيان التركة غير النكدين يصلح قل أو كثر
 ٤٦٣ مطلب صلح الفضولي بفسدان ضمن البذل أو أضافه الى ماله
 ٤٦٤ مطلب استحقاق المصالح عنه أو بعضه يوجب الرجوع
 ٤٦٥ مطلب في الصلح عما يدعيه على بعضه
 ٤٦٧ مطلب طلب الصلح عن الدعوى والبراءة ليس اقراً بالمدعى به بخلاف طلب الصلح
 عن المال والبراءة عنه
 ٤٨١ مطلب التنازع مع الاجنبي يصلح بجعله بيعاً حقيقة فتراعى جميع شروطه
 ٤٨٩ (كتاب المضاربة)
 ٤٩٥ مطلب لا تنسخ المضاربة بفسخ رب المال بدون علم المضارب
 ٥٠٦ مطلب يضمن المضارب بمضاربة الغير بلاذن
 ٥٠٧ مطلب في جحود المضارب مال المضاربة وفما يتعلق بذلك من التفصيل
 ٥٠٨ مطلب في حكم عمل رب المال في مال المضاربة وفما فيه من التفصيل
 ٥١٥ مطلب لا يجبر رب المال على امساك مال المضاربة وهل يجبر العامل على البيع فيه
 تفصيل
 ٥٢٣ (كتاب الوديعة)
 ٥٢٦ مطلب خرج المودع وترك الباب مفتوحاً ولم يكن في الدار أحد ضمن
 ٥٣٠ مطلب في قبول بينة المودع على الضياع بعد الجحود تفصيل
 ٥٣٤ مطلب ادعى وارث المودع انه يمينها قبل موته وأقام بينة على ذلك قبلت ولا ضمان
 ٥٣٧ (كتاب العارية)
 ٥٤٧ (كتاب الهبة)
 ٥٦٩ مطلب شرت لطفها على أن لا ترجع عليه بالثمن جازوه وبمنزلة الهبة
 (تمت الفهرست)

﴿ما شاء الله كان﴾

الجزء الرابع من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للامام
الاولى واللوذى المفرد شيخ الاسلام ومفتى الديار
المصرية قحالا الشيخ محمد العباسى المهدى
الفقيه المحنفى الازهرى المصرى

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية
المصرية سنة ١٣٠١ هجرية



القعدة سنة
١٢٦٤ ٢٠

١٢٦٤ ٢٠

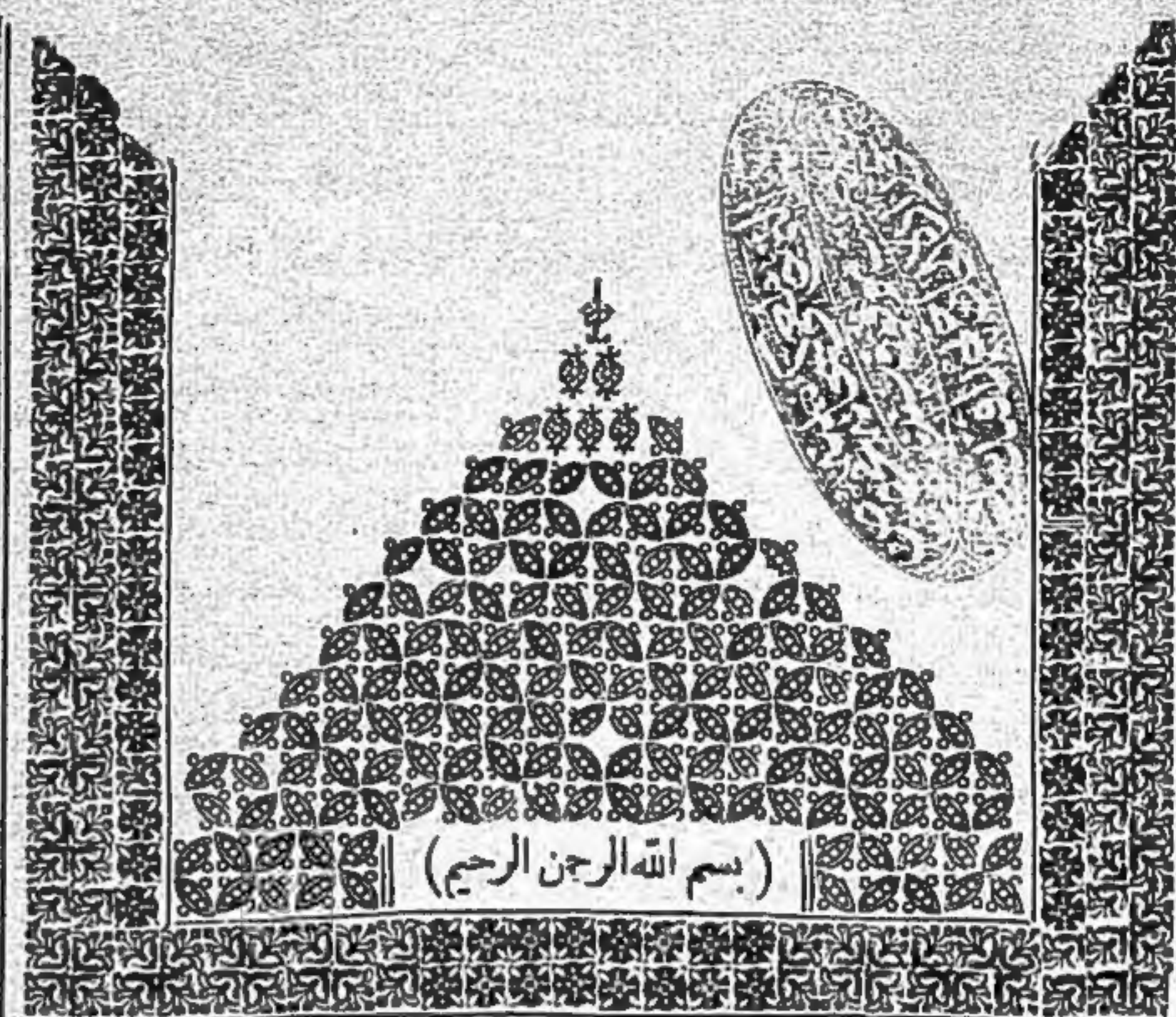
١٢٦٤ ٢٠

١٢٦٤ ٢١

١٢٦٤ ٢٢

١٢٦٤ ٢٢

شيأولو كان متاعه ذاهبا ولا يضمن المرتب للطواف المذكور ماضع سيماولا اجرة له ولا
امارة على ضياعه فاهرة ككسر باب البيت ونقب جداره (اجاب) نعم لا يضمنان على
الوجه المذكور شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تزوجاهن تركته نجاس وفراس
وغير ذلك مما يصلح لهما من متاع بيتهم فادعت الزوجة انهما ملك لهما فادعتهما والداهما
وادعت بقية الورثة انهما ملك الزوج المتوفى فهل اذا كان لهما مائة مائة على ذلك تكون
الامتنعة كما هي امرا (اجاب) اذا كان لهما في الورثة مائة مائة على ان الامتنعة المرفوعة ملك
الزوج المتوفى تكون ميراثا منه فتقسم بين ورثته بالفرض الشرعية والا كان القول لما
فيه امع اليقين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار خربة في بلاد الريف ورثها عن ابيه
وهو مقيم بالمحروسة فساقر الى بلده واراد ان يتصرف فيها بالبيع فذعه من ذلك شيخ القرية
متعللا عليه بانه دفع عن ابيه مغلما وان الدار تكون لمن يدفع مغارم البلد فهل يكون
للرجل بيعها او التصرف فيها من شاء ولا عبرة بتعلل شيخ القرية على شيخ البلد المذكور (اجاب) لمالك
الدار ان تصرف فيها ولا عبرة بتعلل شيخ القرية على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في ثلاثة اخوة ورثوا دارا من ابيهم ثم اخذوا النظام فباعها شيخ البلد لرجل بثلث مائة معلوم
واستولى عليها المشتري ومضى على ذلك نحو عشر سنين والمشتري معترف بالملك لهما فهل
يكون للاخوة انتزاعها من يد المشتري حيث كان معترفا ولم يثبت انتقالها عن ملكهم
بناقل شرعي (اجاب) اذا كان المدي عليه معترفا بأصل الملك للمدعي ولم يثبت انتقاله
اليه بناقل شرعي يؤمر المدعي عليه برفع يده عن المدي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل باع نصف منزله لآخر فاشتراه ابن البائع من المشتري ثم مات البائع عن ابنه وعن
ورثة اخرين وارادوا قسمة نصف المنزل بينهم فادعى انه اشتراه من باعه له والده حال صحته فهل
اذا كان لابن بينة تثبت شراءه نصف المنزل من اشترى من والده وان والده باعه لبائع
الابن يمنع باقي الورثة من معارضته ولا يقسم بينهم قسمة الميراث حيث ثبت ما ذكر وان لم
يكتب بالتبائع صلح (اجاب) نعم حيث ثبت ما ذكر لا يقسم نصف المنزل بين الورثة
ويختص به الابن المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حمله المحاكم السياسي
على دراهم بمجة الديوان فباع رجل وضمنه بمائة ثمانية ايام واطلقه من السجن فبعد
ذلك ذهب الى مجلس القاضي وباع لرجل حصة في ساقية وبعض اشجار حولها وقطعة
ارض زراعية بثلث مائة معلوم وترك له ذلك وكتب له القاضي حجة شرعية بذلك ووضع المشتري
يده عليهم فانحوار بيع سنوات ويريد البائع الا ان ابطال البيع متعللا بان المحاكم كان
ضايقه على تحصيل الدراهم واكرهه عليها وان البيع وقع بالخص بغير قسمة المثل فهل
يكون البيع والحال هذه نافذا ولا يكون له ابطاله ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) اذا لم
يثبت الا كراهة الشرعي على البيع لا يكون للبائع فسخ البيع بمجرد دعوى الغبن
القاحش لا توجب للبائع الفسخ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل انه



(كتاب الدعوى)

القعدة سنة

١٢٦٤ ٢٠

(سئل) في رجل طلق زوجته مطلقة بائنة على عوض بخضرة نائب القاضي ثم بعد مضي
مدة من السنين مات الزوج المطلق عن ابويه وعن بنتين وترك ما يورث عنه شرعا فادعت
الزوجة المطلقة ان زوجها عقد عليها ثانيا وقد اخذت ما يخصها بطريق الارث عنه
ولا بينة لما على ذلك فهل لا عبرة بدعواها بدون اثباتها بطريق شرعي وتجب على رد جميع
ما اخذته من تركة الميت بدون ثبوت شرعي واذا اخذ نائب القاضي نصيب احدي
البنتين من الميراث تحت يده لكونها قاصرة عن درجة البلوغ وصارت الآن بالغعة رشيدة
يجب على تسليم نصيبها لها فهاضه (اجاب) اذا لم تثبت المطلقة المذكورة تحديق النكاح
لا يكون لها ميراث في تركة زوجها وترد ما اخذته منها بدون وجه شرعي واذا بلغت البنت
رشيدة يكون لها اخذ ما خصها من تركة ابيها من هو تحت يده والله تعالى اعلم (سئل)
في رجلين زتهما حاكم بلدة للطواف حولها من خارج مع من رتبهم لذلك يطوف الكل
للا خارج البلدة تارة ويطوف البعض اخرى دون البعض حفظا من طاري الاصوص
فادعى رجل عند الصباح ان متاعه الذي في صندوقه من حلي وقود وثياب ضاع
وسرق ولم ينقب له جدار ولم يكسر له باب ولا صندوق ومقتاح صندوقه مع زوجته
واراد الزام الرجلين بمادعي ضياعه وسرقته وطلبهما عند حاكم البلدة فقبهما
وضربهما وهددهما ومع ذلك لم يظهر عليهما شيء مما اتهم به فهل لا يضمنان من متاعه

أخذ منها أمتعة ومصاصا وتروم الاسترداد لذلك منه فانكر الرجل دعواها فطلبت منها
البيينة على اثبات دعواها فحضرت عن البيينة وطلبت يمينه فإلى المدعى عليه من الحلف
وأراد أن يرد اليمين عليها فهل لا ترد اليمين على المدعى وحيث أن المدعى عليه من الحلف
تأزمه دعوى المدعى وإذا امتنع عن تسليم المدعى يجبر عليه شرعا (أجاب) لا ترد اليمين على
مدعى عندنا ويقضى القاضى على المدعى عليه بنكوله مرة في مجلسه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل حضر بمصر من الوجه القبلى ومعه بضاعة تصرف فيها وصار يأخذ ويبيع من
الناس إلى أن توفي بهما عن أولاده مصر وعليه ديون بمصر وهناك فهل إذا كان له أخ من أمه
معه مصر وأراد أبواب الديون الزامه بها ولم يكن وصيا ولا شريكا لا يجابون لذلك وليس
لأحد التعرض له هنا وهناك بغير وجه (أجاب) لا يثبت الدين في وجه الآخر المذكور
حيث لم يكن وارثا ولا وصيا وليس لرب الدين مطالبة به بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وابن بالغ وبنت بائنة وقد أقام رجلا وصيا مختارا على
ابنته القاصر وكان بين الوصى وبين الميت معاملة فادعى الابن البالغ بأن الميت تركه فولا
معلوم ما ودراهم معلومة عند الوصى فانكر الوصى القول دون الدراهم ثم ثبت على يد
القاضى أن عنده القول وحكم عليه به ثم بعد الثبوت والحكم ادعى أنه اشترى القول
من أصل ما بيده من دراهم الميت فهل لا يعتبر أنكاره بعد الحكم عليه ويؤمر بدفع نصيب
البائع من القول والدراهم حيث حكم عليه بالقول بعد أنكاره وكان معترفًا بالدراهم
(أجاب) دعوى الوصى أن القول مشترى من الدراهم بعد الحكم عليه به زاندا
عن الدراهم غير مسموعة ويؤمر بدفع نصيب البالغ منه ومن الدراهم والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ورثها عن أبيه وجده بشهادة الناس بذلك فخرج
من بلده وغاب عنها مدة ثم رجع إلى بلده فوجد داره أدخلها في داره وأزال الجدار
الحائل بينهما فترافعا لدى القاضى وأثبت المدعى بشهادة البيينة وأعطاه حجة بذلك
فهل يؤمر بوضع اليد المذكور برفع يده عنها (أجاب) إذا كان المالك في الدار المذكورة
ثابتا للمدعى بشهادة العدول يؤمر من استولى عليها أن يرد داره والله تعالى أعلم (سئل)
في ورثة بالعين اقتسموا تركة مورثهم تراضيا بينهم وحاز كل واحد منهم ما خصه
وتصادقوا مع بعضهم على أن لا شيء لمورثهم غير الذى اقتسموه بينهم وكتب عليهم
مكاتبة متضمنة للتركة أصولا وخصوصا ولما حصل منهم من التصديق عليهم وأشهدوا
بذلك على أنفسهم بيينة شرعية فهل إذا ادعى بعد ذلك أحدهم على الآخر كة بدين له على
مورثه تسمع دعواه ولا يكون مناقضا لما حصل من القسمة والتصديق عليها ويكون
له الرجوع على باقي الورثة بما يخصهم من الدين بعد ثبوته شرعا (أجاب) إذا ادعى أحد
الورثة دينيا في التركة بعد قسمتها تصح دعواه وتسمع ولا تنافى لتعلق الدين بالمعنى
والقسمة بالصورة وهذا إذا لم يثبت على المدعى المذكور أنه صدق بأن لاحق له قبل مورثه

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار يملكها بحجة شرعية بانه لا يخرج حجة كذلك ثم
بعد موت المشتري وأيلولة الدار لورثته اشترت امرأة البائع تلك الدار من ورثة المشتري
بسنن شرعى فهل إذا أنكر الوارث بيعة الدار له المرأة لا عبرة لأنكاره مع وجود البيينة
الشاهدة عليه بالبيع وهل إذا كان للبائع الأول أقارب يدعون بقاء الدار على ماله بعد
موته لا تسمع دعواهم لثبوت الناقل الشرعى (أجاب) إذا ثبت البيع في الدار المذكورة
من المالك الأول فلا اعتبار لأنكار أقاربه ذلك كما لا يعتبر أنكار وارث المشتري البيع
للزوجة المذكورة بعد ثبوت البيع منه لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
ومعه وترك ما يورث منه شرعا فطلب منها المم ما يخصه من الميراث فانكرت الزوجة
وقالت لم يخلف شيئا وبعد ذلك دفعت له شيئا على سبيل الصلح عن دعواه فلم يصطالح
فأخذته منه ثانيا وحلفت أنه لم يترك شيئا فهل إذا أقام بيينة شرعية على ما ادعاه تسمع
البيينة بما ادعاه بعد حلف المرأة (أجاب) تقبل البيينة من المدعى بعد حلف المدعى عليه
عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في أحد عشر يمين في بقرة وجد تلك البقرة عند رجل
بعد غيبته سائمتين فادعى عليه بها وأن له نصفها وبالتعدى في أخذها وانها نتجت من بقرة
منسوبة للمدعى ولشريكه فانكر الرجل المدعى عليه ذلك وادعى أنها بقرة نتجت من
بقرة له وأرخ كل بتاريخ يخالف للآخر وأقام كل بيينة بما ادعاه وحضرت أهل الخبرة
وقرروا ما يوافق تاريخ الخارج وآخرون وقرروا ما يوافق تاريخ ذى اليد فحكم قاض
بقتضى بيينة ذى اليد لذلك ومنع الخارج المدعى فهل تسمع الدعوى من الشريك الآخر
الذى لم يحضر ولم يدع (أجاب) كل واحد من شريكي الملك أجنبي في نصيب صاحبه فلا
يكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر حيث لم يكن وكيل عنه في الدعوى والله
تعالى أعلم (أجاب) في التارخ المذكور عن صورة محض في قيسل من قاضى قلوب بما
أفقه صرح أئمتنا بضرورة الدعوى العلم بالمدعى عليه وبأن الدعوى على واحد
غير معين غير مسموعة فإذا لم يعين الوكيل المذكور القاتل واحدا أو متعددا لا تسمع
دعواه ولا يطالب بيينة ومالك الأرض لا غرامة عليه بمجرد ظهور القاتل فيما بل بدعوى
الولى فإذا ادعى القاتل على غيره امتنع دعواه عليه كما في حاشية الدرر المنيرة والله تعالى
أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاث أخوات آل لهن بالأرض عن أبيهن طلبت واحدة
منهن أخذ حصتها فيه فادعت إحدى أخوتها أنها اشترت حصتها منها وأظهرت بذلك
وثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا تقبل دعواها لا بثبوت شرعى ولا عبرة بالوثيقة التي مات
شهودها حيث كانت مقطوعة الثبوت (أجاب) لا يقضى بالكوافد والصكوك
بدون اثبات المضمون فإذا لم تثبت الاخت المذكورة انتقل نصيب أختها إليها بوجه
شرعى يكون البيت بينهما على ما كان بالأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابني أخيه شقيقه وترك ما يورث منه شرعا من دار ونخيل وغير ذلك فأراد أحدهما القسمة

الحج سنة

١٢٦٤ ١

١٢٦٤ ٣

١٢٦٤ ٣

١٢٦٤ ٤

١٢٦٤ ٢٣

١٢٦٤ ٢٣

١٢٦٤ ٢٤

١٢٦٤ ٢٤

١٢٦٤ ٢٩

فما تركه معه وفيما تركه والدهما قاضي احدى ابائهم وابعاه لغيره لا وصقارا
وأظهر ورقة بالبيع غير ثابتة المضمون فانكر اخوه دعواه فهل لا عبرة بدعواه الجردة
عن الاثبات ويقسم ما تركه الأم والأب بينهما حيث لا وارث سواهما (أجاب) اذا لم يثبت
الاختصاص ما ادعى الاختصاص به من تركه أبيه وعمة بنات شرعية يكون جميع ما
تركه بينه وبين أخيه حيث لا وارث سواهما والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم
دعوى شرعية على قاصر وله وصى شرعى فهل تسمع دعواه مقلبه في وجه الوصى أولا
حيث كانت دعواه م في خاصه من تركه والده (أجاب) تسمع الدعوى على الوصى
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر قطعة أرض زراعة ونصف دار
بأنه ساءل مورثه ويريد رفع يده عن ذلك فآخبر المدعى عليه بأن ذلك كان مورثه حقيقة
ولكنه أسقط حقه للمدعى عليه في الأرض المذكورة وباع له نصف الدار المذكورة في نظير
مبلغ كان على مورث المدعى وأقام بينة بذلك لدى القاضي فهل يحكم له والحال هذه
بمنع المدعى بالقطعة الأرض ونصف الدار المذكورين بعد استيفاء ما يلزم شرعا (أجاب)
نعم يحكم له بما ذكره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة له عقار
ومنقول تحت يد رجل فطلبت رفع يده عن ذلك فانكر وأضع اليدهم الميث وذكرا أن لا
حق للميت فيما ذكره هل اذا أثبت الورثة نسبهم للميت وأثبتوا ان الحق للمدعى به
لمورثه م لدى القاضي بشهادة البينة الشرعية لا عبرة بانكاره وترفع يده عن ذلك ويحكم
للميت بذلك (أجاب) اذا ادعى الوارث بعد ثبوت نسبهم من مورثه بحق للمورث ولم يوجد مانع
من سماع الدعوى يقضى له به بعد ثبوت نسبهم بين الورثة كباقي متركات المورث والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت لآخر دارا وأفرغت له عن جانب من الطين في نظير
موضع معلوم بحجة شرعية مع حضور رجل من أقاربها وسكوته وقت البيع والافراغ
المذكورين وكان المقرغ له المذكور سا كنما مع في المنزل ومستويا على الطين قبل ذلك
بطريق الرهن ووضع يده بعد التخليك أربع عشرة سنة ثم بعد وفاة البائعة ومضى تلك
المدة ادعى قريبتها المذكورة انما تبعتها بالمنزل والطين المذكورين قبل تاريخ البيع
والافراغ فهل لا تسمع دعواه بذلك التبرع الخالي عن القبض والحميصة ليكون المنزل
والطين في يد المقرغ له الى وقت البيع والافراغ خصوصاً مع حضوره في البلد وسكوته
هذه المدة من غير مانع (أجاب) لا تسمع دعوى الرجل المذكور في الدار حيث كان حاضرا
وقت بيع قريبتها وكذا دعواه اسقاط الحق له في أرض الزراعة قبل الاسقاط اغبره اذا
تحقق ما ذكره بالسؤال اذ لا حق له في ما مع التركة تلك المدة اختيارا والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة لهم عقار وأرض زراعة وادعى عليهم على ذلك مدة تزيد
على عشرين سنة وهم يتصرفون ويتفقون بذلك في المدة المذكورة من غير
منازع قاضي عليهم آخرون بأن لهم حقا في ذلك عن مورثهم فهل اذا أنكروا
دعواهم وذكروا أن مورث المدعين كان حاضرا مشاهدا تصرفهم في تلك المدة

المذكورة ولم ينزع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواهم ولا بينتهم (أجاب) حيث كان
المورث حاضرا خمس عشرة سنة ولم ينزع واضعى الايدي مع التمكن من الدعوى لا تسمع
دعوى وارثه بعده بشئ من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت
وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواس وفلال ونحاس وديون له على أناس وغير ذلك
مما يورث عنه شرعا ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن أولاده وماتت البنت أبضا عن
أولادها قبل أخذها لحقهما من تركه والدها فهل لأولادها أخذ ما يخص أمهم من تركه
والدها ولو مضى على ذلك مدة من السنين حيث لم يقع قسمة للتركة المذكورة (أجاب)
نعم لو ارث المرأة المذكورة أخذ ما خصها بالميراث من تركه والدها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن أمه وعن ابن ابن عمه الكسبي وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل
يده على متركات الميت والحال انه ليس بوارث وامتنع من تسليمها للورثة المذكورين
متعلا بانه دفع بواقي على أرض كانت للميت يريد بذلك أخذ التركة في نظير ما دفعه من
البواقي فهل لا يمكن من ذلك ويؤمر برفع يده عن التركة وتسليمها للورثة ولا يعتبر عهده
بما ذكره خصوصاً وأن الأرض التي يدعى انه دفع ما عليها من البواقي في يد الميت من مدة
تجاوزت عشرين سنة وهو يؤجرها ويرزعهها ويتنفع بها وأن ما دفعه كان بغير اذن الميت
(أجاب) يؤمر واضع اليد على متركات الميت بتسليمها للورثة وليس له منعها عن مستحقها
بمجرد ما تعلل به مما هو مستور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أربع اخوات اثاث
لها وعن ابن أخت وترك ما يورث عنه شرعا ولابن الاخت يسدها قطعة أرض زراعة
وأشياء غيرها معلومة القدر أمانة للفظ فلماذا أن يأخذ ما كان له يسدها فذعه وورثها
متعللين بانه تركه فهل اذا أثبت ما يدعيه بالبينة الشرعية واليمين يكون له أخذ متاعه
المذكور جبراً عن الورثة (أجاب) اذا أثبت ابن الاخت المذكور حقه في تركه المتوفاة
يقضى له به حيث لم يوجد مانع من سماع دعواه بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع
يده على أطيان زراعتة تلقاها عن أبيه وأبوه تلقاها عن جده وكذا على نخيل مدة تزيد
على خمس عشرة سنة وهي مقيدة عليه في دفاتر الديوان ولم يكن له منازع في المدة
المذكورة والا أن شخص يدعى انه يستحق تلك الأطيان فهل اذا كان حاضرا مشاهدا
لتصرفه فيها لا دعوى تلك المدة مع التمكن لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى
بعد مضي خمس عشرة سنة حيث كان المدعى عليه جاحدا والمدعى حاضرا ولم يدع
مع كونه من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا ولم يحصل
فيها قسمة بينهم باقراز وتعديل فادعى أحدهم انه يستحق مكانا منها بزعم ان مورثه
بنى ذلك المكان في حياة أخوته واختص به من بينهم فهل لا يجب لدعواه الابينة
تثبت ان البناء ملكه خاصة دون بقية الشركاء واذا لم توجد بينة بذلك لا يختص
هذا المدعى بذلك المكان ويكون مشتركا بين الكل (أجاب) العفا

الموروث مشترك بين الورثة على حكم القرينة وليس لاحدهم الاختصاص بشئ منه بدون تخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ذباة فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا أقام المدعى بيته تشهد له بحكمه بما اذا حضرها وان تعذر احضارها يكفي ذكر قيمتها (اجاب) اذا ثبت المدعى دعواه بالبينة العادلة يحكم له بالذباة ان كانت قائمة والافقية منها وان تعذر حضورها كفى ذكر قيمتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل ابنه البائع الرشيد على متاعه فخان ذلك الولد في متاع أبيه وتصرف فيه بغير اذنه بذباة وغيرها ثم اطلع ذلك الاب على خيانتة فآخذ ذلك الاب البعض الذى ظهر له ولم يأخذ البقية الاخرى لانه كان الابن له وعدم وجود بيته اذذاك ثم توفي ذلك الاب وهو غضبان عليه بسبب ما اختلسه واخفاه وتصرف فيه بغير اذنه ولم يسأله في ذلك فهل اذا أثبت بقيمة الورثة على الولد المذكور شيئا مما كان فيه وأتلفه من مال أبيه بالطريقة الشرعية يكون ميراثا (اجاب) ما تحقق على الابن المذكور لابييه يكون ميراثا من الاب بعدموته فيقسم بين جميع الورثة كباقي ميراثه والله تعالى اعلم (سئل) في معارضة بين فقيهين في حادثة هي ان امرأة ادعت طلاق زوجها وهو غائب تريد اثبات طلاقها بيمينه في غيبته استزوج اقربا احدهما بعدم قبول البينة منها في غيبة زوجها وافترى الاخر بجواز ذلك بنص عزاه الى خير الدين من كتاب الطلاق فهل يجوز الاقتراب بالاقوال المرجوحة أولا لان المفتى كالقاضي في العمل بالاقوال الصحيحة (اجاب) من المعلوم المقرر عند علماءنا عدم صحة الحكم على الغائب فليس للراء المذكور اثبات الطلاق على زوجها الغائب بدون من يقوم مقامه في الخصومة عنه ولا يجوز الاقتراب بالاقوال الضعيفة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من بلاد البرابرة ادعوا على رجل اجنبي انه قتل ابن عمهم فمجرمة من نحو خمس وسبعين سنة ويريدون الا أن مطالبة المدعى عليه بدم القتل فأنكر المدعى عليه ذلك والحال ان كلام المدعى والمدعى عليه حاضر بالبلد ولم يحصل منهم منازعة في شأن ذلك ولا مانع يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بذلك بعدمضى هذه المدة المذكورة ولو أقاموا بيته (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعدمضى تلك المدة اذا كان الامر كما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البكر البالغة بتوكيلها والوالدها المذكور وقبض مهرها ودخل بها الزوج ولم يعطها والدها شيئا من المهر ولا غيره من جهاز ونحوه ثم بعد الدخول اعطاها شعيرا وحلق ذهب ثم مات بعد ان ملكها ما ذكر عنها وعن أخ شقيق لها وزوجة واولاد منها قصر ذكور اربعة وبنات وتركة تحت يد زوجته التي مات عنها فهل يكون لبيته المتزوجة طلب ما يخصها من تركته والوالدها المذكور وطلب صداقها حيث كان معلوما ثابتا اخذ الاب له وما اعطاه لبيته من المصاغ المذكور اذا ادعت زوجة الميت لا يقبل منها حيث ملكه لبيته في حياته وما الحكم (اجاب) للبنت المذكورة اخذ ما يخصها

١١ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٧ ١٢٦٥

من تركته والوالدها كما ان لما اخذ ما قبضه والوالدها من صداقها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى وما ثبت ان الاب ملكه لبيته حال صحته لا يكون تركته عنه والله تعالى اعلم (سئل) في معارضة بين فقيهين في حادثة هي ان قطعة ارض طين حصل فيها نزاع بين جماعة بينهم قرابة ادعى احدهم انها ملك له بالارث من اصوله تحت يد قرينه بغير وجهه وأثبت ذلك بالبينة بجود المدعى عليه فافترى فقيه سمع الدعوى نظر الى ان الارث مستثنى من عدم سمع الدعوى ما مضى عليه خمس عشرة سنة فاكتر الان الارث مبنيا على الخفاء فعارضه الفقيه الاخر ومنع سمع الدعوى واستدل بما هو منقول عن ابن الشاي كما لو ترك حقا لامن جهة الارث حتى مضى عليه خمس عشرة سنة فانه لا تسمع دعواه ويحمل قوله لا تسمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في الارث على ما اذا لم تمض الخمس عشرة سنة في حياة مورثه فهل اذا كان المتنازع فيه معلوما انه لم يتركه الا على يكون سكوت والوالد المدعى الخمس عشرة سنة فاكتر غير مانع لانه لو كان حيا وادعى بعدم مضى تلك المدة الارث عن والده تسمع ومعارضة الفقيه بما شرح في غير محلها (اجاب) نقل العلامة الشرنبلالي عن فتاوى ابن الشاي حكاية الاجماع على ان الدعوى لا تسمع في شئ لا تسمع فيه دعوى مورثه ان لو كان حيا كما اذا أقر مورثه بقبض ما يخصه من التركة أو ابرأ ابراء عاما لا تسمع دعوى الوارث واذا عرف هذا في الابراء فكذلك في غيره من بقية الموانع كما لو ترك الدعوى في حق لامن جهة الارث حتى مضى خمس عشرة سنة وقوله لا تسمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في الارث يحتمل على ما اذا لم تمض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه كذا في حواشي الدرقة لعل السيد ابى السعود في الحواشي المزبورة ايضا مانعه تنبيهه اذا ثبت المانع من سمع الدعوى في حق شخص يثبت في حق وارثه ايضا حتى لو مات شخص بعد ان ترك الدعوى خمس عشرة سنة فادعى وارثه لا تسمع دعواه أخذا بما ذكره الشرنبلالي في رسالة الابراء ناقلا عن فتاوى ابن الشاي ونصه أقرت امرأة انها لا تستحق قبيل جماعة عينتهم شيئا ثم ماتت لا تسمع دعوى ورثتها حقا لمورثهم لقيامهم مقام المورث وهو لو كان حيا لا تسمع دعواه وعزاه الى المذاهب الاربعة اه ومن المعلوم ان مجرد مضى خمس عشرة سنة لا يمنع سمع دعوى المورث الارث فلا يكون مانعا في حق وارثه فاذا كانت الارض المذكورة مملوكة بالارث لا يكون سكوت مورث المدعى عن دعوى الارث خمس عشرة سنة فاكتر مانعا للمدعى من سمع الدعوى كما هو صريح ما نقلناه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع من مملوكتهم ما يخصه فيها من رجل ذمي والذي لم يبيع له استولى على ما اشتراه الذمي مع نصيبه بغير اذنه ثم مات المشتري فتخاصم ورثته معه لدى القاضي فما يكون الحكم الشرعى في ذلك (اجاب) اذا ثبت وارث المشتري شراء صحيحا ان الشريك المذكور استولى على ما اشتراه مورثه بغير حق يحكم عليه برفع يده عنه والله تعالى اعلم (سئل)

٢٠ ١٢٦٥

٢٠ ١٢٦٥

في رجل يملك دارا وهو واضع يده عليها يسكنها في سائمة عمره وعند حجة تشهد له
بملك الدار المذكورة فوضعهامع جله أو راق آخره مكتوب بثلث الأوراق حساب معاملة
بينه وبين بعض الناس فأعطى تلك الأوراق لرجل ذي مكانة ليخرج له ما
يحتاج اليه منها وفيها حجة الدار المذكورة فحكت عنده مدة فبات الذي المذكور فادعى
ورثته على واضع اليد أن هذه الدار ملك مورثهم وأنه اشترى الدار المذكورة من
المدعى عليه قبل موته وأبرزوا تلك الحجة التي تشهد لواضع اليد بالملك محتملين بوجودها عند
مورثهم فهل لا تقبل دعواهم حيث لم يكن معهم بيعة تشهد لمورثهم بشرائها الدار المذكورة
من المدعى عليه خصصوا ولم يوجد فيهم ما يفيد انتقال الملك إلى مورثهم (اجاب)
الصكوك والأوراق لا يوجب بها على فرض وجود كتابة تدل على المقصود بدون تحقق
مضمونها فإذا لم يثبت الوارد شرعا لمورثه بطريق شرعي لا يقضى له بالدار المذكورة والله
تعالى أعلم (سئل) في رجلين شرعيين في بضاعة شركة عنان ادعى أحدهما على الآخر
أنه قوم عليه نصيبه مع أرباحه وباعه له بما قومه به واتفق معه على أن يدفع له ذلك بمقتضى
وثيقة بيده وإن رجلا ضمن له هذا المبلغ ضمان فممن عنه فسئل الشرع بك لاخر الذي بيده
عروض الشركة من ذلك فأنكر دعواه وادعى أن الشركة باقية على ما هي عليه ولا يئنة
للمدعى المذكور فهل يكون القول قول المدعى بقاءها بيمينه ولا عبرة بدعوى المدعى رفعها
بلا يئنة شرعية (اجاب) إذا لم يثبت الشريك المذكور بيع نصيبه في المال المشترك بطريق
شرعي لا يكون له المطالبة بالثمن والله تعالى أعلم (سئل) في معارضة بين فقيهين في حادثة
هي أن دابة مشتركة بين ثلاثة أشخاص لشخصين نصف وربع وللآخر الربع باع صاحب
الربع جميع الدابة بغير إذن شريكه ففحص الشريكان اللذان لم ياذن في البيع مع المشتري
وطلبا رفع يده عن نصيبهما لعدم أذنهما بالبيع فأنكر المشتري ملكهما وادعى أنهما
حضر وقت البيع والتسليم والمائل بالجلس هما صار منهما وقت البيع والتسليم ذكر
أنه ليس معه كلام خلاف ذلك وزاد بالجلس الثاني أن المدعيين المذكورين سكتا بعد
علمهما بالبيع والتصرف ركو بأوغره فسل منهما عما ادعاه المشتري فأقر أحدهما
بالمحضور إلا أنه لا يعلم أن الدابة التي رآها وقت البيع من نتائج الدابة المشتركة بينهما وإنما
علمها بعد بارشاد من ثبت تحت يده ولجوز المشتري عن ثبوت دعواه ترتب للمشتري يمين
عليهما بانقضى دعواه فاقضى فقيه بعدم لزوم يمينهما ما بانهما حاضر وقت البيع والتسليم
نظرا لما وقع من المشتري بالجلس الأول من الاقتصار على دعوى حضورهما بالجلس البيع
والتسليم ولا قرار أحدهما بحضوره وقت البيع والتسليم مع سكوتيه متعللا أن الدابة التي
رآها وقت البيع من نتائج الدابة المشتركة بينهما وانما عرفها فيما بعد بارشاد من ثبت تحت
يده فعارضه آخر بعدم قبول عذر عدم العلم من أحد الشركاء فهل التصرف الذي ادعاه
المشتري بالجلس الثاني يشترط اطلاع الشركاء عليه حتى يمنع من سماع الدعوى أولا

(اجاب)

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢١

(اجاب) الذي اختاره علما وثالفة تقوى سقوط الدعوى في الزوجة والقرى بجمرد السكوت
عند البيع وفي غيرهما عند التصرف أيضا كما في التحقيق الباهر وغيره فإذا علم المدعى
بالبيع والتصرف أن كان اجنبيا وعلم بالبيع فقط أن كان زوجة أو قريبا أو جارا أو جديا
بعد العلم لا تمنع الدعوى ولا ينزع المدعى من يد المدعى عليه حيث كان جاحدا للملك المدعى
والله أعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين محدودا من أرض والمدعى عليهم محدودا
استحقاقهم لكونهم واضعين أيديهم عليه مدة مديدة وأصولهم كذلك فأقام المدعون
شهودا شهدت باعتراف المدعى عليهم بأن الأرض لهم وطمعن المدعى عليهم في شهودهم
بالعداوة الشرعية واثبتوها ولماطال النزاع بينهم أبرز المدعى عليهم وثائق تثبت
الانتقال في الأرض المذكورة من أصول المدعين إلى أصول المدعى عليهم فهل إذا ثبت
مضمون الوثائق المذكورة بالبينة يعمل بها ويكون الحق لهم بالانتقال (اجاب) إذا
اثبت المدعى عليه انتقال الملك في العقار لمورثه يحكم له به إذا لم يوجد منه ما يمنع دعواه
بذلك ولم يتحقق عليه مناقضة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة
أرض فأسددها بحجار الجبل غرسها الشجر وأوصار يتفتح بها مدة تزيد على عشرين سنة
ويتصرف فيها ثلث المدة ويدفع خراجها لجهة الديوان ثم ادعى عليه جماعة بأنهم ملكهم
فأنكر وأضع اليد دعواهم فهل إذا كانوا حاضرين مشاهدين نصرفه فيها المدة
المذكورة ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعي لا تسمع دعواهم ولو أقاموا عليها بينة
(اجاب) لا تسمع الدعوى بعد دحض تلك المدة إذا كان الحال ما هو مذكور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك عقارا أو طيانا أو مواشي وغير ذلك وله ولدان أحدهما كبير والثاني
صغير فوضع يده أحدهما ولديه وهو الكبير على كامل تعلقات والده مدة من السنين وصار
يتصرف فيها وحصل غنى في يده من الزراعة وغيرها وصار يشتري أشياء من عقار وغيره من
ذلك لنفسه بغير إذن أبيه ويكتبه باسمه خاصة ثم مات الأب عن الولدين المذكورين وجميع
ما تركه صار لابن الكبير واضع يده عليه مدة من السنين وهو يتصرف فيه ثم مات
الابن الكبير المذكور عن ورثة معلومين فأراد الابن الصغير أخذ ما يخصه من تركته
والده المذكور من تلك الأشياء وما حدث من غنى المكتوب باسم أخيه الكبير فعارضه
ورثة أخيه المذكور في ذلك فهل إذا كان الأمر كما ذكر وثبت أن كامل ما كان في يد أخيه
الكبير من تعلقات والده وأن ما حصل من غنى ذلك يكون لابن الصغير أخذ نصيبه منه
وليس لورثة أخيه معارضة في ذلك (اجاب) تقسم التركة وغناؤه بين ورثة
الرجل المذكور فصار لولد الصغير السكينة يكون لورثته بعد موته وما لولد
الصغير يكون له وما اشتراه الكبير لنفسه ودفع عنه من مال أبيه بلاذنه
يكون لخاصة يده وعليه ضمان نصيب أخيه من ذلك الثمن والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل واضع يده على مكان تلقاه بالأرض عن أبيه وأبوه عن جده مدة تزيد على خمسين

صفر

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ٨

١٢٦٥ ٩

سنة وكل من الاب والجد وواضع اليد يتصرف فيه المدة المذكورة بالهدم والبناء من غير معارضة ولا منازعة ثم ادعى عليه رجل من اقاربه بان له فيه ملكا فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا وجردا مشاهدا تصرف واضع اليد على المكان المذكور بالهدم والبناء وفضله أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه عليه والمحال هذه (أجاب) اذا كان المدعى عليه جاحدا وعضى خمس عشرة سنة لا يكون للقاضي سماع الدعوى الا بالمر الا في الوقف والارث ووجود دعوى شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وفيهم قاصر فقام القاضي رجلا قيماعليه ومن جملة تركته والده عصرة وشريحة فاشترى القيم المذكور موجودات المعصرة لنفسه وترك الشريحة فتنازع معه الورثة ورفعوا الامر للقاضي فامر باخذ السكل او ترك السكل فترك شرائه موجودات المعصرة ثم ادعى بانه كان ادخل فيها ثمانية ارباب بزرر فأنكر باقى الورثة دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وهل تعد دعواه المذكورة خيانة يعزل بها أولا (أجاب) وصى القاضي ليمالك شرائه مال اليتيم لنفسه ولا عبرة بدعوى الوصى على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض زراعية ونصف فدان وورثوها عن اصولهم اتفق معهم آخرون على أن يغرسوا فيها نخيلا من مالهم ويكون للغارسين الخمسة من الثمر والناتجة الانجاس لارباب الارض فغرسوا فيها نخول أربع نخلات واستمروا يفتقون الثمر على الو جه المذكور فبعد ذلك ادعى الغارسون ان ارباب الارض اعطوا لهم النخسين في الارض ايضا فكافى الثمر وانكر ارباب الارض دعواهم ولا بينة لهم على ذلك فهل يكون القول قول ارباب الارض ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الثبوت الشرعى (أجاب) لا يثبت الحق في الارض المذكورة للمدعى بدون حجة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعى عن اصوله ووضع يده عليها مدة تزيد عن ثلاثين سنة من غير منازع له فيها ثم مات وتركها الاولاد من مدة ثمانى عشرة سنة وزيادة من غير منازع لهم فيها ايضا ثم ادعى شخص من اهل البلدة بانها ملكه عن اصوله مستندا الى ورقة قديمة غير ثابتة المضمون فانكر الورثة دعواه مع جوده بالبلدة مشاهدة تصرف اربابها فيها بالبناء وغيره فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بالوثيقة المذكورة ويكون الحق في الدار المذكورة لاربابها الوارثين لها عن اصولهم ويمنع من معارضتهم بدون وجه شرعى (أجاب) الحجة الشرعية بالبينة والاقرار والتسكول والصك ليس بحجة شرعية فلا يحكم به بدون ثبوت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعى شراء ثلث دار في سكندرية من جماعة ويدها حجة شرعية بامضاء قاضى مصر والحجة مكتوب فيم سا جماعة على انهم بينة الشراء فهل اذا كانت الجماعة البينة المذكورة لا يعلمون الشراء ولا يشهدون به لا تعتبر هذه الحجة المجردة عن الثبوت مع ان الجماعة الذين ندعى الشراء منهم منكرون لذلك (أجاب) لا يثبت الشراء بمجرد ذلك

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٣

١٢٦٥ ١٤

ربيع اول

١٢٦٥ ١٨

لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رشيدة أبرأت زوجه من مؤخر صداقها وطلقة اهل ذلك طالقة بائنة وهو في حال الصحة والسلامة ثم بعد ستين يوما مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فادعت الزوجة انها عادت لزوجه ابعقد وماتت وهي على عصمتها ولا بينة لها على ذلك فهل لا عبرة بدعواها بدون اثبات بطريق شرعى وتمنع من الميراث (أجاب) لا ميراث للمرأة المذكورة من مطلقها المزبور الا اذا أثبتت بتجديد النكاح قبل موته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من الدين وانكر المدعى عليه دعواه ولم يكن بينة بذلك الا رجل واحد فهل لا يحكم على المدعى عليه بدفع شيء منه مادام عاجزا عن الشطر الاخر ولا يلزم المدعى عليه الا اليقين الشرعية (أجاب) لا يحكم على المدعى المنكر بعد حلفه اليقين الشرعية بشهادة الفرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع أشياء يملكها في حال حياته وقبض ثمنها ثم بعد مدة من الايام مات عن ابن وبنيتين فادعت البنيتان على الابن المذكور انه قبض الثمن من المشتري ولا بينة لهما على ذلك فهل اذا لم يثبتا عليه قبض الثمن لا يكون لهما المطالبة بحصتهما وصدق الابن (أجاب) لا مطالبة للبنيتين على اخيهما بحصتهما في ثمن ما باعه والدهما حال حياته الا اذا أثبتا عليه قبضه لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولدان ذكران أحدهما في معيشته وفي عياله والاخر عزول عنه في معيشة وحده فبعد موت الاب والعم ادعى الابن الذي في معيشته انه اشترى من أبيه وعمة نخيلا وفسيرها وبرز بذلك وثيقة مكتوبة بخطه ولم يثبت مضمونها بالوجه الشرعى فهل اذا لم يثبت الولد المذكور الشراء من أبيه وعمة يكون السكل ميراثا ولا عبرة بالوثيقة المذكورة بدون ثبوت مضمونها (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والتسكول فلا يقضى القاضي بصك بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض عن أبيه وبعد موت أبيه وضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتنفع بها ويدفع خراجها وهي مكتوبة عليه بدفتر اصراف فهل اذا ادعى اجنبي انها له وهو حاضر بالبلدة ثلاث المدة ولا مانع له من دعواه لا تسمع (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجود دعوى شرعى فاذا كان المدعى حاضرا ولم يدع في تلك المدة مع تمكنه من الدعوى فيها الا تسمع دعواه الا ان حيث كان المدعى عليه جاحدا على انهم صرحوا بان الحق في أرض الزراعة الاميرية يسقط باهمالها وتركها اختيارا سنة مائة والى فرض سبق تحققة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين قاصرين منها وعن بنت بالغة من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا فادعت البنت على أبيها مبلغا معلوما من الدراهم من أصل مرتب لها في الزنامة بانه قبضه بالتوكيل عن سائمة من السنتين ومات ولم تأخذ منه شيئا وتركته بغير رد دعواها فهل اذا لم يثبت دعواها عليه بالبينة واليمين تمنع من دعواها هذه ولا تجاب لاختصاصي من ذلك (أجاب)

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٢٧

ربيع الثاني

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ١٢

اذا لم تثبت البنت المذكوكة وورثة انما وكلت اباهما من قبض المبلغ المعين وانه قبضه
لا يكون لها اخذ ما تدعيه من تركته واذا ثبتت تو كيلة قبضه وانه قبضه ومات من
غير بيان يقضى لها باخذ ما قبضه لها بالتو كيلة لا نقلا به مضمون بكونه مجهول والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة واطعة يدها على دار مدة أربع وعشرين سنة وهي تتصرف فيها
تصرف المالك في أملا كهم بالمسكن والبناء وما تب عن وورثة فوضع الورثة أيديهم عليها
فادعت أخت الميتة المذكوكة ان لها حقا فيها والحال انها حاضرة عالمة بالتصرف المذكوكة
بدون منازعة فهل لا تسمع دعواها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
الا في الوقف والميراث ووجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في مسألة كثيرة الوقوع
في بلاد الارياض مضمون ان الحق المدعى به نكاح السرقة والغصب والوديعة والقرض
والقراض والرهن والاجارة والاعارة والداية مطلقة مشتركة أو غير مشتركة وكذلك الدار
ونحوها مثل الطاحونة والمخسنة والبيع الفاسدان والصدائق وغير ذلك يكون لواضع اليد
بمجرد مضي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الدعوى عليه بمجرد مضي المدة المذكوكة ولا منازع
له واذا قامت بذلك الدليل على منعها وهل اذا صح الدليل وقام بذلك هل يستمر المنع الى
الآن أم لا وهل اذا قبلها قاض وسمعها اذا اثيرت عليه واذا قامت بعدم السماع هل يسقط
الحق المدعى به أم لا واذا قامت لا فالفائدة في المنع وهل سائر الحقوق تتساوى في مضي
المدة أم تتفاوت وهل اذا كان صاحب الحق غائبا أو صغيرا أو ولي له أو مجنون لا تسمع
كذلك أم لا وهذه المسئلة موجودة في أصل المذهب أم لا (أجاب) لم يفهم مراده هذا السائل
ولم يعلم سر تكرار الاسئلة بالفائدة والمنقول في كتب أئمتنا الاقلام ان الحق لا يسقط
بطول المدة وان القضاة ممنوعون من قبل ولي الامر من سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة
من الدعاوى في المحقوق كماها قطع التزوير ودفعا للتجسس لا كل أموال الناس بالباطل
واستثنى من النسي من سماع الدعوى بعد هذه المدة الارث والوقف وأما اذا كان المدعى
معدورا عن الدعوى في تلك المدة وغير متمكن منها فيها تسمع دعواه لاستثناء العذر الشرعي
أيضا ولا وجود لانع عن سماع ما مضى عليه تلك المدة من الدعاوى في أصل المذهب
وانما ذلك من النسي السلطاني عن السماع لما قلناه فهو تخصيص للقضاء لكونه يقبله كما
صرح به العلماء ومع ذلك فالنسي كالا مريبط لموت صاحبه كما حققه في رد المحتار ما لم يجدده
من بعده من ولاية الامور وقد قيل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واطع يده على قطعة
ارض زراعية مدة طويلة أكثر من خمس عشرة سنة وهو ينفق بها المدة المذكوكة فدعى
عليه رجل بانها وقف ويريد نزعها من يده بمجرد ذلك وجده بذلك مطوع الثبوت فهل
اذا لم تثبت مضمونه ولم يكن عنده بينة بذلك لا ترفع يده عنها ويكون الحق فيها الواضح اليد ولا
عبرة بصك لم يثبت مضمونه بالبينة الشرعية (أجاب) لا يحكم بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا
والحجة بالبينة أو الاقرار أو النكول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة من ارض

زراعية مشتملة على نخيل من آخر ثم بعد مدة اشترى باقيها ووضع يده على الجميع فمخو ثلاثين
سنة ثم ادعى رجل ان القطعة المشتراة ثانيا المجددة اشترتها من زوجها المشتري لها من بائعة
المذكوكة فهل لا تقيد دعوى هذا الرجل ولا تقبل بينته خصوصا وجدته المذكوكة مكنت
حياة فمخو ثلاثين سنة وواضع اليد يتصرف في الارض والنخيل تصرف المالك وما نازعته
هي ولا غير هاهذه المدة الطويلة (أجاب) سكوت المورث ثلاث المدة عن دعوى المالك بالشراء
بدون عذر مع مشاهدته تصرف واضع اليد فيها مانع من سماع دعوى ووراثته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل باجر مات وبينه وبين شريكه معاملة واستمرارات من مال الشركة التي
عقدوها للاسترباح وذلك بموجب وثائق مشعولة بخط الميت المذكوكة فهل يعمل بخطه
المذكوكة ورثها عليه اشر يكمن من المال وما وصل ليده من ذلك و يعمل بخط كاتبه في دفتره
المحفوظ ولا يتوقف ثبوت الحق على شهادة بينة به لا سيما اذا كان الخط على وجه الرسم مما
جرت العادة بكتابته بين الناس للتوثيق به أم لا (أجاب) يعمل بخط البياع فيما عليه لا فيما
له واذا قدر رد المختار انه لا يعمل بخط كاتبه اذا كان الدفتر تحت يد الكاتب والله تعالى أعلم
(سئل) في اختلاف المفتين في مسألة العمل بالتحتم اذا كان صاحبه ميتا ورثه اخذ
وعطاء في البيع وغيره فبعضهم صرح بانه يعمل به ويكون حجة اذا شهد الشهود بمعرفة
وانه كخط السمسار والبياع والصراف وبعضهم صرح بانه لا يعمل به وانه ليس كخط من
ذكر فإى القولين يعمل به ويعول عليه فيكون هو الصحيح المعتمد (أجاب) قد وقع
الاختلاف في العمل بالخط والذي عليه المتأخرون انه يعمل بخط البياع والسمسار
والصراف فيما عليهم لا فيما لهم كما في الاشياء والدرار المختار وحواشيها وقد صرح العلامة
الرملي بان التحتم كالحط وعليه نختم هؤلاء كخطهم في العمل به والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل توفي وترك تركته وفيها عبد فادعى ذلك العبد العتق ومعه بينة تشهد بعتقه فهل اذا
أنكرت الورثة العتق لا يعتبر انكارهم ويحكم بعتق العبد لا سيما اذا كثرت البينة
(أجاب) اذا ثبتت البينة العادلة عتق العبد المذكوكة ويحكم بعتقه ولا يكون ميراثا من المتوفى
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قدم من الله تعالى عليه بالاسلام وكان ذميا متروجا بذميمة
وكان له كسب خاص به لكونه كاتبيا مهيبة مخصوصة به فاشترى بها مواشي وأمتعة فهل
تبقى زوجته على عصمتها لا سيما وهي مريدة للاسلام أيضا وليس لاهلها منعها منه ويكون
جميع ما اشتراه بماله الخاص به ماله كاله ليس لوالده معارضته فيه وهل اذا ادعى والده شيئا
عليه بعد اسلامه اغاظة له لا يلزمه شيء من ذلك بدون اثبات شرعي وهل اذا دفع الابن
المذكوكة لوالده شيئا من النقود وغيرها وليس لابن المذكوكة بينة تشهد له بذلك يكون له
تخليصه اذا أنكر واذا نكل عن اليمين يكون ملزوما به (أجاب) اذا أسلم زوج الذميمة يبقى
النكاح وعلى الزوجة طاعة زوجها وليس لاحد منعهما ولا اعانتها على عدم طاعته بدون
وجه شرعي وما أثبت الابن المذكوكة الاختصاص به من الاموال يحكم له به ولا يقضى لبيه

بحق يدعيه عليه بدون برهان شرعي واذا ادعى الابن على ابيه بشي معلوم وعجز عن البينة
وطالب تحليفه فكان الواجب عليه اليمين الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
ادعوا على آخرين انهم يستحقون حصة بطريق الميراث عن جدتين لهم ومثروا صداقهما
والحال ان الجدتين المذكورتين كانتا حاضرتين بالبلد مدة تزيد على ستين سنة ولم تنازعا
اجدا المدعى عليهما ولم يمنعهما مانع شرعي فهل لا تسمع دعوى وارثهما من بعدهما حيث
يخجل المدعى عليهما دعواهم (اجاب) سكوت الجدتين عن دعواهما خمس عشرة سنة بدون
مانع شرعي مانع من سماع دعوى وارثهما مع الانكار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
قطعة ارض زراعية فيها بعض اشجار وساقية أسقط حقه منها لالاخوته وزوجته وتركها لهم
باختياره ووضعوا ايديهم على ذلك في حياته ثم مات بعد ذلك عن ورثته المذكورين فادعى
عليهم رجل بان الاشجار المغروسة في الارض له ويريد اخذها من الورثة المذكورين أو اخذ
قيمتها والجمال انه قبل ذلك تنازع مع مورثهم في شأن الذي قاضى ناحيتهم وباعها للمورث
المدعى عليهم قبل موته وخصم له عنهما من أصل حساب بينهما في شأن زراعة ارض بينهما
فهل اذا ثبت عليه بذلك بشهادة البينة الشرعية يمنع من الدعوى بالاشجار المذكورة على
ورثة المشتري الميت المذكور (اجاب) اذا ثبت ان المدعى باع الاشجار لمورث المدعى عليهم
لا يكون له معارضة الوارث بعد موت المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع
يده على قطعة ارض وقرس فيها نخيل الاوصار واضعها يده عليها مدة خمس وعشرين سنة ولم
يعارضه أحد فبعد موته وضع ابنه يده عليها مدة عشرين سنة ولم يعارضه أحد ايضا ثم ظهر
من يعارضه مع انه كان معاصرا لابييه في حياته ولم يعارضه فهل لا تسمع دعواه الشركة
بعد هذه المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث
وجوده وشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر توفي الى رحمة الله تعالى عن ورثة كبار
وصغار وخلف تركته وعليه ديون بجماعة متعددين بعضهم حاضر بالبلد وبعضهم غائب
مسافة القصر وكاوا وكلاهما من أنفسهم في الدعوى وقبض الدين فبعض ارباب الدين اثبتته
بالبينة واليمين وبعضهم بالبينة على خط المتوفى فقط ومنهم من حلف بعد البينة بيمين
الاستظهار ومنهم من لم يحلف فهل يثبت الحق بالبينة على خط المتوفى فقط ولا يستحق رب
الدين قبضه الا بعد حلف اليمين بصيغته المعلومة فيبقى المال تحت يد الورثة حتى يحضر
ويحلف بين يدي القاضي بحضور الورثة (اجاب) يعمل بخلاف التاجر فيما عليه ومن شهدت
له بينة يدين على ميت لا يقضى له به ولا يدفع له ذلك الدين الا بعد حلفه اليمين على الصفة
المعروفة على ما أفتى به العلامة الزملي وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن
ابن غائب وترك دارا موروثة لها من ابيها ثم حضر ابنها من غيبته فوجد رجلا ساكنا فيها
فطالبه بتقريب دار أمه وأخذها منه فادعى الساكن انه اشترى منها حصة معلومة في الدار
المذكورة وأنه جسد فيها بناء فهل لا يبدله من بينة تشهد انه اشترى منها قدر معلوما بثن

معلوم ولا تثبت دعواه بمجرد وضع يده (اجاب) حيث اعترف واضع اليد على الدار
المتنازع فيها بالملكية لام المدعى وادعى شراء بعضهما من مالكتها حال حياتها وعينه
بالنصف أو الربع أو نحو ذلك بثن معلوم أمر باقامة بينة على مدعاه اذا انكر المدعى دعواه
فان اثبت دعواه بالبينة الشاهدة بالبيع ومقتدا المبيع والثن حكم له بذلك والا فلا ولا
يكون مجرد وضع يده حجة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعة لهم دار تعلقوها بالارث عن مورثهم ووضعوا ايديهم عليها هم ومورثهم مدة تزيد على
تسعين سنة وهم يتصرفون وينتفعون بها المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع
ثم ادعى عليهم رجل ذمي بانها ملكه وأظهر وثيقة تاريخها من مدة سبع وخمسين سنة
مقطوعة الثبوت فهل اذا انكر واضع اليد دعواه وكان حاضر امشاهذا تصرف
واضعي اليد أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع لا تسمع دعواه (اجاب) الصكوك
والصكوك لا يحكم بها بدون ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي على فرض كون الدعوى
مسموعة وهنا ليست كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أمه وزوجته
واخوته ذكورا واناثا وترك ما يورث عنه شرعا فاقسموا امواله بينهم فظهر ارباب الفرقة الشرعية
وسألو الزوجة عما عندها من التركة فأنكرت فقال بعضهم ساحتها فهل اذا اتهموها
باشياء من التركة بعد ذلك ولم تعترف بها يكون لباقي الورثة تحليفها بانه لا شيء لليت
عندها سوى ما قسم مما يورث شرعا (اجاب) اذا ادعى الوارث على الزوجة شيئا معلوما
لمورثته فان اثبتته بالبينة قسم بين جميع الورثة وان لم يكن له بينة يكون له تحليفها وهذا
بعد صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت أخيه شقيقة فقط
وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل ثم ادعى شخص بان المتوفى قال لوالده أنت ترثني
فأنكرت بنت الاخ قرابته فهل اذا لم يثبت نسبها وقرابته بالبينة الشرعية لليت المذكور
يكون الحق في تركته لبنت أخيه فقط دونه (اجاب) اذا لم يثبت المدعى ما يستحق به الارث
لا يقضى له بالميراث في تركته المتوفى المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
بنت وعاصب وخلف دارا فالبنت النصف فرضا والباقي للعاصب ثم بعد ذلك حضرت
البنت لتأخذ نصيبها في الدار وهو النصف فأخرج العاصب عليها وثيقة مضمونها انها
باعت له أربعين ذراعا من أصل استحقاقها في الدار بدراهم معلومة ولا بينة له تثبت ذلك
فهل اذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية يمنع من دعواه وتأخذ فرضها وهو النصف قهر راعنه
(اجاب) ليس للعاصب معارضة البنت فيما خصها في الدار المذكورة الا اذا اثبت انها
باعت له شيئا معلوما مما آل اليها بالارث عن والدها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق
أرضا وفيها اشجار مغروسة له فباع الاشجار لشخص آخر بثن معلوم وأسقط حقه في
الارض للشخص الذي وضع يده على الاشجار والطين واستولى عليهما مدة من السنين ثم بعد
ذلك ادعى البائع انه باع بالا كراهه وأراد الرجوع على المشتري فهل اذا كان مع المشتري

بیتہ تشهدان البیع صدر بالاختیار والطوع وعند البائع بیتہ تشهد بالاکراه تقدم بیتہ
الطوع علی بیتہ الا کراه حیث لم یؤرخا (أجاب) بیتہ الا کراه اولی من بیتہ الطوع ان
أرخا واتحد تاريخهما فان اختلفا أولم یؤرخا فبیتہ الطوع اولی من بیتہ الا کراه علی ما اعتمد
مصنف تنویر الابصار والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجته ویت المال فحضر
أمین بیت المال ووضع یدہ علی جمیع الخلفات فی غیبة الزوجة ومن جلة الخلفات الواضع
یدہ علیها بیت المال أشیا من فضیات ونحاس وأطباق صینی وقلل بالورود وارق صینی
ومرایات وكراس بصدف ادعت الزوجة بانه لها وقت حضورها فهل یكون القول قولها
فی ذلك (أجاب) القول للرأبیمین ما فی ان الامتعة المذکورة ملكها حیث كانت من
متاع البیت الساكنة فیہ مع زوجها والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملك دارا مات منذ
ثلاثین سنة وترکها لورثته واستقر اقصاها الی الآن من غیر منازع لهم فیها ثم ادعی شیخ
بلدیان الدار المذکورة اشتراها رجل من حصته من مودتهم قبل موته بدون ولاية شرعیة
أو وكالة عن یدعی له فانکره وادعوا ولا بیتة له علی ذلك ولا سند یدعیه فهل لایجاب لذلك
ولا عبرة بدعوا المذکورة ویکون الحق فی الدار المذکورة لاربابها الوارثین وما المحکم
(أجاب) دعوی شیخ البلد علی الوجه المذکور غیر مسعومة فلا یتطلب منه بیتة علیها
والله تعالی أعلم (سئل) فی جماعة یملکون نخیل لا یطربق الارث من مودتهم وتصرف
أحدهم فی بیع حصته وحصتهم من غیر اذنهم وذلك منذ ثلاث وعشرین سنة وبعض
المستحقین موجود وقت بیعه والبعض غائب وقد حضر الغائب منذ سنین وعلم بذلك ولم
ینازع ویرید الآن أخذ حصته وكذا اخوته الحاضرون وقت البیع فهل یجایبون لذلك
سکونہ لم یصدرو منه ولا من اخوته اذن ولا أجازة ولا عبرة بسکونهم تلك المدة حیث کان
المشتري یعترف ان لهم استحقاقا فی النخیل المذکورة أم لا (أجاب) حیث اعترف واضع
الید باصل الملك للادعی یؤمر برفع یدہ عن المدعی به اذ لم یثبت الانتقال الیه بناقل شرعی
والله تعالی أعلم (سئل) فی امرأة ماتت عن زوجها وعن اولاد أخ لا ثم وترکت ما یورث
عنها شرعا من نفقة وامتنعة وغیر ذلك فادعت ضرتها انها أوصت لها بثلث مالها ولا بیتة لها
علی ذلك فهل لا عبرة بدعواها بدون ثبوت شرعی واذا أخذ الزوج بعض امتعة ونفقة من
التركة فی قبیسة اولاد الاخ وكان ذلك ثابعا علیه بالبیتة الشرعیة یرکون لاولاد الاخ
محاسبته علیه من أصل ما یخصه من المیراث (أجاب) لا یقضی بالوصیة بالثلث قبل
تحققها بالوجه الشرعی وما ثبت استیلاء الزوج علیه من امتعة وزوجته یؤمر بدفع نصیب
باقی الورثة منه والله تعالی أعلم (سئل) فی مکان ثلاثة أرباعه ملك لجماعة والرابع
الآخر وقف علی خیرات وأرباب الملك ساکنون فیہ مدة نحو خمسین سنة ویدعون أجرة
ربع المکان الوقف للولی علیه المدة المذکورة ثم ادعی المتولی علی الوقف ان
جمیع المکان وقف ویرید ترده من ید ملاکة فهل اذالم یکن له بیتة ولا وجه شرعی علی

۱۲۶۵ ۲۸

۱۲۶۵ ۲۹

جادی الثانية

۱۲۶۵ ۱

۱۲۶۵ ۲

۱۲۶۵ ۳

دعواه هذه لا عبرة بها ویمنع من دعواه ویبقی المکان علی ما هو علیه وبعه وقف والثلاثة
الارباع ملك (أجاب) من المعلوم ان القاضی لا یحكم للادعی بمجرد دعواها بدون برهان
شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات عن ورثة ذکور واناث وترک فداناً
مغروساً فخلوا وقد غاب أحد الورثة عن البلد ثم رجع فوجد شیخ البلد وضع یدہ علیه وادعی
شراؤه من بنات المیت ولم یثبت دعواه الشراؤه فهل یكون النخل باقیاً علی ملك الورثة ویجیر
شیخ البلد علی رفع یدہ عنه مع أرضه وورده لهم (أجاب) یؤمر شیخ البلد المذکور برفع
یدہ عن النخل مع أرضه وبرده لورثة المتوفی عنه اذ لم یثبت ملكه فیہ بناقل شرعی والله
تعالی أعلم (سئل) فی من وكل شخصاً ببیع حصته فی عقار ویباعها الوکیل بالوكالة الثابتة
بالبیتة ثم مات الموکل عن ورثة واستمر المشتري واضعاً یدہ مدة من السنین فانكرت الورثة
توکیل مورثهم بالبیع رأساً وادعوا أيضاً انه کان میتاً قبل تاریخ التوکیل والبیع الصادر
من الوکیل فهل لا عبرة بانكارهم لذلك حیث ثبت بالبیتة ان المالك وكل الوکیل
بیع عقاره المذکور وبعاه عنده من الثمن ونبت ان الوکیل باع ذلك فی حیاته موکلاً
واذا تعلت الورثة بان شهود التوکیل شهدوا عند كاتب حجة البیع بوكالة البائع فی غیبة
لا عبرة بتعالیهم بذلك حیث أدوا الشهادة بالوكالة الآن فی وجه الورثة أو أحدهم (أجاب)
اذا ثبت التوکیل ببیع المحصة المذکورة وباع الوکیل فی حیاته موکلاً بما عینہ له من الثمن
لا تكون المحصة المذکورة میراثاً من الموکل ولا یعتبر انكار الوارث مع ثبوت ذلك بالوجه
الشرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل باع داراً لآخر وبناتها مشترکها ثم باعها مشترکها
لا یخربونها أيضاً فاضت مدة ترید من عشرین سنة ثم ادعی رجل ان له فیها حصه والحال
ان الشراء والقبض والبناء والهدم من المشتري الاول والثانی فی علمه ذلك المدعی وهو حاضر
ساكت بلا مانع فهل لاحق له بعد تلك المدة وهل اذ ادعی المشتري انه أقر انه کاذب
فی دعواه الملك لا بد من انبائه بالبیتة ولولم یثبت فسکونه المدة المذکورة وهو حاضر جمعه
وما المحکم فی ذلك (أجاب) السکوت وقت البیع والتسليم وتصرف المشتري بالبناء ونحوه
مانع من سماع الدعوی علی ما به الفتوی واذا لم تسع الدعوی لا یتطلب البیتة من المدعی
علی دعواه والله تعالی أعلم (سئل) فی رجلین یملکان شریین مع جانب نخیل وهما
واضهان أیدیهم ما علی ذلك مدة ترید علی ثلاثین سنة وهما یتصرفان فیہ المدة المذکورة
فادعت الآن امرأتان علی واضعی البیدان الشریین والنخیل ملك لهما عن أیہما فانکر
واضعا البید ووجد ادعواهما والحال ان مورثهما کان حاضر بالبلد ومشاهد تصرف
واضعی البید مدة ترید علی سبع عشرة سنة من غیر منازعة ومن غیر مانع عنده
فهل لا تسع دعوی وارثیه من بعده لاسیما وهما یدعیان الملك لایم حابط یق
الشرا من جماعة آخرین (أجاب) ما یمنع من سماع دعوی المورث یمنع سماع
دعوی الوارث فاذا سکت المورث عن الدعوی بحق سبع عشرة سنة بلا عذر شرعی لا تسع

۱۲۶۵

۱۲۶۵

۱۲۶۵

۱۲۶۵

۱۲۶۵

دعوی وارثه بعد موته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على
 طين يتصرفون فيه ببناء وغرس وزراعة عن أجدادهم وآبائهم من نحو مائة وخمسين
 سنة وزيادته ثم بعد ذلك تدعى معهم جماعة وقالوا ان ذلك الطين ملك لهم مع
 تركهم الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم متمكنون منها هل لا تقبل دعواهم
 ويثبت بعد تلك المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
 الوقف والارث ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بها حوائث وتلك
 الحوائث بابها للشارع الاعظم فانه من الوكالة مع الحوائث فبناها مال الكهانة مع تغيير
 هيئة الحوائث بسد بابها الذي على الشارع وجعله من داخل الوكالة فادعى جماعة بان
 المسالك المذكورة ادخل في ملكه المذكور قطعة من الطريق العام وانكر المالك دعواه
 فهل يكون القول للمالك فيما يبدى من البناء والارض بمينه حيث لم يتحقق بالوجه الشرعي
 انه استولى على قطعة معلومة محدودة من الطريق ولا عبرة بدعوى المدعين عليه بالتعدي
 على الطريق العام حيث حلف اليمين ولم يتحقق ما ادعوا به خصوصاً ولم يبين في ملكه
 المذكور الا بمعرفة المهندسين وأهل الخبرة الذين يعرفون حدود ملكه سابقا على بنائه
 الذي جرده في أرضه (أجاب) اذا لم يثبت استيلاء الرجل المذكور على قطعة معلومة من
 الطريق وبنائه فيها بالوجه الشرعي لا يكون لاحده معارضته والقول لواقع اليد فيما يبدى
 انه ملكه حيث لم يثبت خلافه وفي حاشية الطهطاوي على الدر من باب من تقبل شهادته
 ومن لا تقبل ادعى اهل السكة اي النافذة قطعة أرض انما من السكة وشهد بعضهم ان
 كان الشاهد لا غرض له الا اثبات نفع عام لا جرمتم له تقبل وان اراد ان يفتح بابا له فيها
 لا تقبل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالبيعة الشرعية طلبه
 منه على يد قاض من القضاة فظهر اعلاما من قاض آخر بانه أبرأ منه فانه كره بدين
 دعوته ابراءة فهل لا يكتفى بالاعلام المذكور بدون ثبوت مضمونه بالبيعة ويكون لرب
 الدين مطالبته اذا لم يثبت انه أبرأه (أجاب) حجج الشرع ثلاث البيعة والاقرار والنكول
 فلا يقضى بصك الابراء المذكور بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل واضع يده على نصف ساقية وتصرف فيها بالهدم والبناء والاجارة والاعارة والادارة
 واستمر على ذلك مدة طويلا تزيد على عشرين سنة من غير منازع ولا معارض ثم مات ذلك
 الرجل وترك اولاداً وضعوا أيديهم على نصف الساقية المذكورة عوضاً عن أيديهم
 وتصرفوا ايضا مثل تصرف والدهم وأقاموا على ذلك مدة مستطيلة تزيد على عشرين سنة
 فبعد ذلك ظهر جماعة وادعوا ان لهم استحقاقا في نصف الساقية المذكورة والحال انهم
 حاضرون مشاهدون لتصرف واضعي اليد ومورثهم قبله المدة المذكورة ولم يدعوا ولم
 ينازعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من الدعوى ومع ذلك واضع واليديسكرون دعواهم
 فهل لا تسمع والحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في

١٢٦٥ ٨

١٢٦٥ ٨

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥ ٩

الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أرض بجهة بيت المال بني
 فيها رجل ببناء لنفسه فاجعل رجل وعارضه في ذلك زاعم ان اياه رفع ترابا كان فيها ويريد
 تكليف الباقي بقلع بنائه ليه في وضع بنائه يدعي ان اياه رفع التراب منها والحال
 انه لم يكن مال الكا ولا مستأجر من وكيل بيت المال ولا نائباً عن وكيل بيت المال ولا ما ذونا
 له بخلافها ولم يسبق له وضع يد عليها فهل لا يكون خصماً شرعياً لذلك الباقي المذكور
 (أجاب) نعم لا يكون الرجل المذكور خصماً لواقع اليد على تلك الارض ولا تسمع دعواه
 المذكورة حيث كان الحال ما هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شارك آخر
 في جاموسة ووضعها تحت يد شر يكة فنحت نتاجا ثم مات ذلك الرجل فاراد ورثته أخذ
 نصيب مورثهم من الجاموسة وتناجها فانكر ذلك الشر يكة الذي تحت يده الجاموسة
 الشر يكة فهل اذا أقام ورثة الميت بينة شرعية بذلك يقضى لهم باخذ نصيب مورثهم
 (أجاب) اذا ثبت الوارث شر يكة مورثه في الجاموسة المذكورة يقضى لوارثه بنصيب
 مورثه في الجاموسة وتناجها ويقسم بين الورثة كباقي متركاته والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) في رجل له على أخيه حق شرعي فطلبه منه فلم يدفعه له فاخذ أساور
 فضة لأخيه من غير اذنه رهنها على حقه فادعى عليه الاخ بانه أخذها منه أمانة أمانة
 فانكر دعواه ذلك فهل اذا لم يقم عليه بينة باخذ الدراهم المدعى بها يصدق المدعى عليه
 باليمين الشرعية في عدم أخذها ولا يكون للمدعى مطالبته بها بدون وجه شرعي (أجاب) اذا
 لم يثبت المدعى دعواه بالبيعة العادلة وحلف المدعى عليه بطلب المدعى اليمين الشرعية
 لا يكون للمدعى مطالبة المدعى عليه بالمدعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 بيتاً عن والده بطريق الميراث الشرعي وضع يده عليه منذ أربعين سنة وز يادته من غير منازع
 ثم مات عن ورثة فاقسمه بينهم من مدة أربع عشرة سنة وز يادته ويدهم حجة شرعية من
 المحاكم الشرعية بذلك ثم ادعى شخص بانه وقف متعلاً بحجة قديمة مقطوعة الثبوت
 فانكر الورثة دعواه فهل اذا لم يكن هناك بينة تشهد بان البيت المذكور وقف لأهله
 يدعوى ذلك المدعى ومنع من معارضة مال كيه بدون وجه شرعي ويكون الحق فيه
 لمالكه بالارث من والدهم (أجاب) لا يعمل بالخط ولا يقضى به والحجة البيعة والاقرار
 والنكول فاذا لم يثبت مدعى الوقف دعواه بالوجه الشرعي لا يحكم له بما ادعى بفرض
 صحتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار مدة مدية تلقوها
 بالارث عن آبائهم ثم باعوا تلك الدار لرجل آخر ووضع يده المشتري وورثته من بعده على
 تلك الدار مدة نحو عشرين سنة ثم الآن ظهر رجل يدعى ان بعض الدار مستحق له بالارث
 من أبيه والبعض الآخر وقف وأظهر حجة مكتوبة فيها ضرورة وقف بعض المحصة
 المذكورة فهل لا بد من ثبوت الوقف بالبيعة الشرعية العدول خصوصاً اذا حصل بيع
 وشراء في الدار المذكورة مع وجود الرجل المذكور وأبيه من قبله في البلد ومضى المدة

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥ ١١

١٢٦٥ ١١

١٢٦٥ ١١

لأن كورة ولا عبرة بهذه الحجة الا اذا ثبت مضمونها بالبينّة الشرعية (أجاب) لا يعمل بالخط ولا يقضى به والحجة البينة او الاقرار او النكول فاذا لم يثبت المدعى دعواه الملك والوقف بوجه شرعي لا يقضى له بما ادعى والله تعالى أعلم (سئل) في واضع يده على متاع وله اخوة ادعوا عليه بعد موت أبيهم انه من تركته وطالبوه بما يخصهم في ذلك بالارث فادعى الاختصاص به فهل اذا كان لهم بينة تشهد بان ذلك موروث عن والدهم يكون تركته وقسم بينهم جميعا ولا يطالب من واضع اليد بينة على الاختصاص حيث كان في يده فقط (أجاب) القول لواضع اليد بينة فيما يده انه ملكه واذا ادعى اخوته اشياء انما للاب وصحت دعواهم فيها وان الاب مات وتركها ميراثا وثبت ذلك بالبينّة الشرعية يقضى لهم باخذ استحقاقهم فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ومن أخت غائبة فادعت الزوجة بعض فراش وبعض نحاس وبعض اوان بان ذلك ملكها فهل تكون تلك الاشياء من المشترك الصالح للزوجين وتصدق فيها الزوجة بيمينها حيث كانت بالمنزل الذي هو سكن الزوجين ولو ختم عليه وكيل بيت المال ولا يثبت ملك الميت بقول امرأة اجنبية (أجاب) الامتعة المذكورة بما يصلح للزوجين والقول فيه للحی منهم ايمينه ما لم يتم نصاب الشهادة على انه للزوج والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ذميين واضعين ايديهم على أرض تلقوها بالارث عن اصولهم واصولهم عن اصولهم وهم يتصرفون فيها تصرف المالك في املاكهم بالبناء وغرس الخيل والاشجار وغير ذلك فحوملة واربعين سنة ثم ظهر جماعة من المسلمين فادعوا ان تلك الارض كانت لاصولهم وحدث لهم عجز وتعبيل عن زراعتها فوزعها الحاكم على اصول واضعي اليد والحال ان اصول المدعين المذكورين كانوا حاضرين ومشاهدين للتصرف المذكور وهم ساكتون بلا منازعة ولا معارضة وحكم القاضي بمنع المدعين المذكورين اتصديقهم على مشاهدة اصولهم للتصرف المذكور بلا منازعة فهل اذا ادعى على واضعي اليد جماعة اخرون يمثل تلك الدعوى والحال ان المدعين ومورثيهم حاضرون عالمون بالتصرف المذكور في الارض المذكورة مدة طويلة وهم ساكتون بلا عذر شرعي لا تسمع دعواهم الا ان ايضا يمنعون من معارضة واضعي اليد وتبقى الارض تحت يد الذميين كما كانت (أجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة عن دعوى المالك بلا مانع شرعي مانع من جماع دعوى وارثه خصوصا مع مشاهدته للتصرف بالبناء والغرس والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذميمة متزوجة بذی صراف وطاع عليه دراهم اقترضها من بائعها بخطه المعلوم المشمول بحتمه في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات الزوج المذكور فادعت الزوجة بتلك الدراهم وبجميع القرائن والنحاس والفضيات وغيرها مما يصلح لهما انهما ملك لهما فهل يعمل بخط الصراف المذكور ويكون القول قولها بيمينها في ذلك وليس لاحد من الورثة معارضتها لاسما وقد أقر الزوج بذلك ايضا في حال صحته وسلامته

وأشهد على نفسه بذلك (أجاب) يعمل بخط الصراف فيما عليه والقول للزوجة بيمينها فيما يدها من الامتعة الصالحة للزوجين اولها فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده قطعة أرض زراعية يتقنع بها بالغرس منذ خمسين سنة وز يادها والآن يدعى شخص بان الارض له عن والده فانكر واضع اليد دعواه وادعى بان الارض والغرس له فهل لا تسمع دعوى ذلك المدعى حيث كان مقيما بالبلدة ومشاهدا للتصرف واضع اليد فيها ولم ينازعه فيها المدة المذكورة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية تلقاها عن أبيه واجدادها مدة تزيد على ثلاثين سنة وصعدت عليه فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق الارض عن أبيه فانكر واضع اليد دعوى المدعى والحال ان والده كان حاضرا بالبلدة ومشاهدا للتصرف واضع اليد المدة المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع يمنعه فهل لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ولو أقام بينة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي وترك المورث الدعوى في مثل تلك المدة مع التمكن مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف يدعى عليه رجل بانه كان ساكنا في مكان من أمكنة الوقف في مدة الناظر الذي كان قبله وانه ترك بعض أمتعة في المكان وهرب ويريد مطالبة الناظر المتولي الآن بها فانكر دعواه ذلك فهل لا يكون له مطالبة الناظر الثاني بأمتعته المذكورة ولو فرض انه تركها في مكان الوقف وهرب حيث لم يثبت على الناظر انه استولى على شيء من الامتعة المذكورة وأخذها ويحبر على دفع الاجرة المحتمة عليه للوقف (أجاب) على مستاجر مكان الوقف دفع أجرته لتوليته وليس له مطالبة المتولي المذكور بشيء مما ادعاه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ادعوا على عهدهم اخي أبيهم بان ما في يده من اعيان تجارته المشتراة من اربابها بثمن في ذمته مشتركة بينه وبين أبيهم ويريدون اخذ نصيبهم عن أبيهم منها فانكر دعواهم ولا بينة لهم عليها فهل يكون القول قوله في ذلك ولا عبرة بدعواهم بالا نبوت شرعي (أجاب) القول لمنكر الشركة المذكور بيمينه حيث لا بينة لدعواها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اسمه مصطفى الحلاق ادعى على رجل اسمه ابراهيم العيوني بانه كان مشتركا معه في حانوت معسل بيع النمل مدة أربع سنين وانه تحاسب معه فوجد الحانوت خاسرا مبلغا من الدراهم فاجتمع معه بحضور جماعة من الناس وتسكلم معه في شأن الخسران فالتزم له بنصفه وكتب قايمة سنداه فسئل من المدعى عليه فاجاب بانه لم يكن بينه وبينه عقد بشركة اصلا وان المدعى أحضر في الحانوت المذكور بضاعة فتحو خمسة آلاف قرش من ماله الخاص به ثم اتفق مع المدعى عليه على ان يبيعها له وما يحضره له من البضاعة والرجح بينهما بالسوية وان المدعى صار

يجب البضاعة اللازمة للحاوت والمدعي عليه يبيعها ويسلم للمدعي ثمنها ولا نقولا
وان رضاه بنصف الخمر مجزئ له بعدم لزومه وانما سأل من اهل المعرفه واخبروه بعدم
اللزوم لكونه لا مال له لم يرض بنصف الخمر فكلف المدعي اثبات دعواه فاحضر بينة
فتشهدت بالشركة بينهما ولم تبين كيفيتها وكذا المدعي لم يبين الكيفية في دعواه فهل
لا تصح البينة ولا الدعوى على هذا الوجه ولا عبرة برضا المدعي عليه بنصف الخمر لعدم
لزومه له شرعا وهل يلزم المدعي أجرة مثل المدعي عليه لفساد شرط الرجوع وهل القول
لمشكر الشركة وما الفرق بين الاجير الخاص والمشارك وهل اذا استترف المدعي لدى
حاكم انه لم يكن بينه وبين المدعي عليه شركة أصلا وانما عاين ان يكون اعترافه
هذه بطلان الدعواه الشركة ايضا ولا تسمع للتناقض (اجاب) قد وقعت هذه الدعوى على
مقتضى هذا السؤال مجله فان بين المدعي في دعواه ان المدعي عليه شاركه على مقدار
معلوم من كل منهما ما وتوفرت شروط شركة العقد وتحقق ذلك بالوجه الشرعي كانت
الخسارة على حسب المسالين فان التزم زيادة على ذلك لا تزمه الزيادة وان بين ان جميع
المسال منه وان المدعي عليه عامل وتوفرت شروط المضاربة كانت الخسارة على رب المال
لا على المضارب وان التزمها وان دفع اليه مالا لا تصحبه المضاربة كالعروض بدون
معصية كانت المضاربة فاسدة وحكمه ان المسال في يد المضارب امانة كالخبيثة فاذا عمل
استحق اجر المثل وان خسرت ولا يلزم العامل شيء من الخسائر ومن المعلوم ان المدعي عليه
لا يستل الا بعد هرج الدعوى واذا صحت دعوى الشركة وانكرها الاخر ولا بينة قال قول
لمنكرها مع اليمين والاجير الخاص من يعمل لواحد عملا مؤقता بالتخصيص والاجير المشترك
من يعمل لا الواحد كالحياط ونحوه او يعمل له عملا غير مؤقت او مؤقتا بالتخصيص
كان يستأجره ابرعى غنمه شهر ابدى منهم مثلا ولا يقول له لا ترع غنم غيري واذا ثبت اعتراف
مدعي الشركة بنفي الشركة بينه وبين المدعي عليه أصلا كان ذلك مانعا له من دعوى
الشركة بتاريخ سابق على الاقرار وقد ورد علينا سؤال قبل هذا وكتبنا عليه ما ضروريه اذا
ثبت اعتراف كل من الشريكين بشركة الوجوه تكون الوضعية عليهم على حسب
ملكهم ما فيها اشترى للشركة فان كان المشتري بينهما مناصفة تكون الوضعية عليهما
كذلك فتتظر حقيقة ما في نفس الامر بحمل الواقعة وكل سؤال له جواب والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يبيده تركيبة شريك قيمتها كذا ادعى عليه رجل بانها تركيبته اشتراها من
رجل بنغر سكندرية بكذا مبلغا آخر في شهر الحجة سنة اربع وستين والمدعي عليه ينكر
دعواه ويدهى انه اشتراها من رجل آخر بنغر سكندرية في شهر محرم سنة خمس وستين
ولا بينة للمدعي على دعواه والمدعي عليه عنده بينة على دعواه فهل يكون القول قول
المدعي عليه ولا عبرة بدعوى المدعي من غير اثبات دعواه بالبينة الشرعية (اجاب)
لا يقضى للمدعي بمجرد دعواه بدون حجة شرعية واجبة البينة أو الاقرار والنكول والله

۱۲۶۵ ۲۹

۱۲۶۵ ۴

تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن اولاده منهما ذكورا واناثا وكل من
الزوجتين يدها شيئا من متاع الزوج فاراد الورثة القسمة فادعت احدهما بان ما بيدها
من المصاغ والمواشي ملك لها فانكر باقي الورثة دعواها ذلك فهل اذا كان مع الورثة بينة
تشهد بان ما بيدها ملك لمورثهم لا عبرة بدعواها المالك ويقسم جميع ما تركه الميت بين
ورثته بالقريضة الشرعية (اجاب) القول للزوجة بيمينها فبيدها من الامتعة التي تصلح
لها فقط كالحمل أو تصلح للزوجين معا كاعراس والمواشي ما لم يثبت باقي الورثة ان ذلك ملك
الزوج المتوفى فان اثبتوا ذلك يكون تركه يقسم بين جميع الورثة كباقي متروكاته والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلب من زوجته قدرا من الدراهم على سبيل القرض فاقترضته
ذلك القدر بموجب بينة معها وقالت له بشرط ان لا ترد زوجته المطلقة فبعد مضي
مدة تزوج امرأة أخرى فطلبت منه ذلك القدر فادعى انها وهبته ذلك القدر ولم يوجد معه
بينة فهل لا يجب له دعواه بدون اثبات شرعي (اجاب) على الرجل المدعى كور دفع
ما اقترضه من زوجته لما حيث لم يثبت دعواه الالبسة بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة واصلين ايديهم على قطعة ارض بزراعة فخيلا عن اصولهم مدة تزيد
على ثمانين سنة فادعى عليهم آخرون حاضرون معهم ومشاهدون لتصرفهم فيها بانهم لهم
آات لهم بالارض عن مورثهم مستندين في دعواهم على وثيقة وجدواها مكتوب فيها ذلك
تاريخها يبلغ احدى وثمانين سنة مطوعة الثبوت وانكر واصلهوا يدعواهم هذه ولم
يكن عندهم بينة تثبت دعواهم سوى الحجة المذكورة المقطوعة الثبوت فهل لا تسمع
دعواهم والحال هذه ولا عبرة بالحجة التي لم يثبت مضمونها بوجه شرعي (اجاب) المقر عند
علماء الحنفية انه لا عبرة بمجرد الخط ولا التفات اليه اذ حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار
والنكول فلا يقضى بمجرد الصلح على فرض سماع الدعوى وصحتها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واخذ منه رهن الدين
حليارهن على الدين وغاب الرهن بالا قطار الجازية نحو ثلاث سنين وله أم ماتت هذه وعن
باقي ورثتها ورضي بظاهرين بيت المثال تركها لكون احد الورثة غائبا وادعى هو وباقي
الورثة بان الحلي المرهون تحت يد المرتن ملك الميتة التي هي أم الرهن الغائب ويريدون
اثباته للتركة واخذوه من المرتن وهو ينكر دعواهم ولم يصدقهم على انه ملك
للأم الميتة المذكورة وادعى انه ملك الرهن فهل لا تسمع دعواهم ولا ينزع الرهن من يد
المرتن حتى يحضر الغائب (اجاب) اذا قال ذواليد هذا الشيء رهنيته زيد الغائب وبرهن
عليه والعين فائة لا دالكه وقال الشهود رقبه باسمه ونسبه أو وجهه دفعت خصومة
المدعي للثلاث المطلق والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة في عيشة واحدة وبايديهم
مواشي وقلال ونقود وغير ذلك فاراد اثنان منهم القسمة وادعيا على اخيه ما المتصرف
بأشياء زيادة عما بأيديهم وانكر دعواهما فهل اذا لم يكن هناك بينة تشهد بما يدعيانه

۱۲۶۵

۱۲۶۵

۱۲۶۵

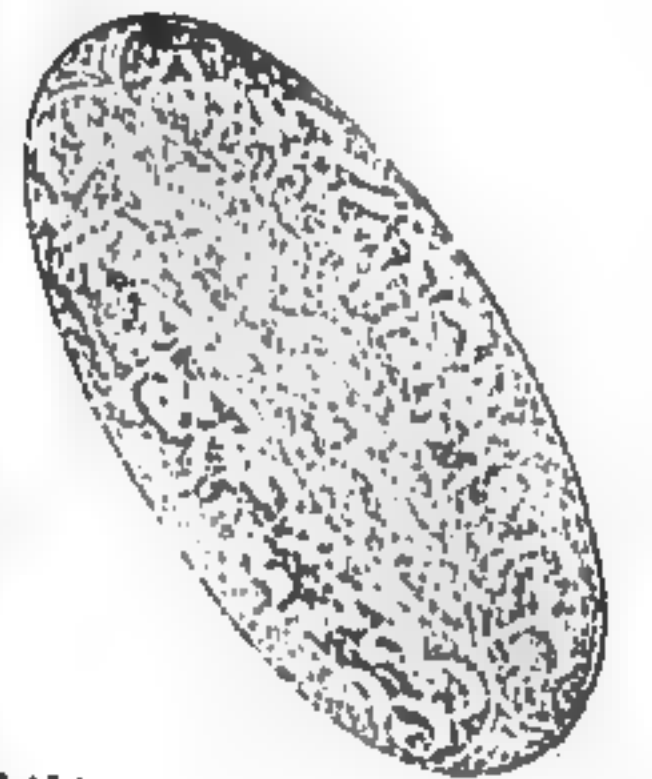
۱۲۶۵

من الزيادة لا عبرة بدعواهما ويقسم جميع ما كان بأيديهم بالسوية بينهم (اجاب) البينة على المدعى بحيث لم يثبت المدعيان دعواهما بالوجه الشرعي لا يقضى لهما بما ادعياه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يبيد قطعة ارض خربة ملاصقة لداره تلقاها عن والده من مدة ثلاثين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها تصرف المالك من غير منازع فيها ولا لوالده من قبله والآن يدعى شخص من أهل البلد المقيمين بها بان الارض المذكورة له فأنكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان المدعى مقيما بالبلد ومشاهدا للتصرف واضع اليد فيها لا تسمع دعواه المذكورة بعد مضي هذه المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يتصرف في بيت مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارض له في ذلك ولا منازع والآن برز رجل آخر يدعى ان البيت المذكور جار في ملكه بموجب حجة شرعية مخلدة بيده فهل لا تسمع دعواه ولا يعمل بحجته لكونه مشاهدا للتصرف ولا مانع له من الدعوى في المدة المذكورة (اجاب) لا تسمع دعواه المالك والحال هذه حيث انكر ذواليد دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعتق جارية زينة وزوجها لآخر وله عتقاء غير هاهنا جعل له وقف على عتقائه ومات المعتق المذكور وصار المتولى على الغلة يصرفها للعتقاء مدة سنتين فاراد الا ان منع زينة المذكورة بعد ما صرف لها السنتين متعللا بانها لم يكن معها ورقة بالعتق بختم المعتق فهل لا عبرة بتعلله حيث كان هناك بينة تشهد بالعتق ووجد سند شرعي ذكر فيه انهما عتقا الواقف المذكور وبه شهادة هذا المنازع وختمه و يكون لها اخذ واستحقاقها شرعا (اجاب) اذا ثبت عتق الواقف زينة المذكورة بالبينة العادلة وكان وقفه على عتقائه لا يكون لناظر منعهما من الاستحقاق بتعلله بما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على اخر طال به ولم يجد ما يوفيه به سوى دار وقطعة بستان فباعهما له بمال عليه من الدين وزيادة عليه قبضها منه بحضرة بينة ووضع ذلك المشتري بيده على الدار والبستان مدة تزيد على خمس عشرة سنة يتصرف فيها بالبناء للدار وقطع الاشجار والاشجار من البستان ولم ينازعه في ذلك منازع ثم انكر البائع البيع فهل اذا ثبت المشتري الشراء بالبينة الشرعية لا يعتبر بخلافه البائع البيع (اجاب) لا يعتبر انكاره البيع بعد ثبوته عليه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ذمية ماتت عن اولاد اولاد دعواها ثلاثة ذكور مصبة وتركت مكانا ولا وارث لها سوى مصبتها المذكورين فتطلب بطرك النصارى على الورثة اضعفهم ومنع الورثة من اخذها كان مورثتهم ومن التصرف فيه وادعى ان المالك وقفته في حياتها على جهة من فقراء النصارى ولا سند للبطرك ولا بينة له على دعواه بل حمله بعض جماعة على دعواه بالوقف فتخويفا للورثة ابيعه للبطرك بجزء قليل عن قيمته ثم بعد ذلك طلب البطرك شراء من الورثة وعمل فيه ثمنا لا يبلغ خمس قيمته فامتنع الورثة من بيعه له فهل لا تجبر الورثة على بيع المكان ولا بعضه للبطرك ولو طلبه

بضعف قيمته ويجبر شرعا على دفع يده عنه وتسليمه للورثة المذكورة وريث ولا عبرة بدعوى الوقف ولا يثبت الوقف في حق ورثة الواقف المجاحدين له بمجرد دعواه بذلك ولو كان ناظرا على اوقاف النصارى حيث لم يكن وقفه ثابتا شرعا (اجاب) لا يثبت الوقف بمجرد دعوى الناظر المذكور بدون تحققة بالوجه الشرعي ويؤثر برفع يده عن المكان المذكور وتسليمه للورثة المالك ولا يجب برونه على البيع له وان رغب فيه بضعف قيمته والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة بأيديهم منازل وارض مشتملة على نخيل وأشجار وأطيان زراعة مرسومة باسمهم في الدوان واضعين أيديهم على ما ذكر بالتالي عن اصولهم يتصرفون فيه تصرف المالك في أملاكهم كما كانت اصولهم من غير منازع ولا مدافع مدة تزيد على ثلاثين سنة والآن برز جماعة يدعون ان ذلك ملك لهم فهل لا تسمع دعواهم مع اطلاقهم واصولهم على التصرف المذكور وعدم مانع عنهم من الدعوى واذ منعهم قاضي ناحيتهم من سماع الدعوى لما ذكر بحجة شرعية وأرادوا أن يدعوا بدعوى مكررة غير مسموعة شرعا لى حاكم آخر لا جل تغريمهم لا يجابون ولا يسوغ لهم فعل ذلك شرعا (اجاب) اذا كان المدعى حاضرا وسكت عن الدعوى حتى مضى عليه خمس عشرة سنة فاكثرت معه من الدعوى على ذى اليد المجاحد له دعواه لا تسمع دعواه عليه بغیر دعوى الارث والوقف بعد ذلك ولا تسوغ الدعوى بغیر حق لاجل اضرار المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين بينهما تعاطا بمال وغيره اوجعلا بينهما مجلسا عرفيا ونحاسا بقي لا حدهما عند الآخر مبلغ بعد كل حساب على يد بينة من أهل ذلك المجلس وكتبا بينهما سندان بمدة مات صاحب المبلغ فطالب وارثه من الآخر ما في السند الكائن في يد مورثه بمقتضى البينة فظهر خصمه حجة فيها ختم قاض خالية عن البينة يذكر فيها ان له على مورثه مالا وذكر أنني خصمت لك ما في سند أيت من أصل ما في الحجة فأنكر الوارث هذه الحجة ولم يثبت مضمونها الا باقرار ولا بينة وهي خالية عن الشهود فهل لا يعمل بها من غير ثبوت مضمونها (اجاب) لا يعمل بصحتها يثبت مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ابني عم لهما دار مشتركة بينهما بالسوية فاقسماها واخذ كل نصيبه وبنيا حظا بينهما وفتح كل منهما بابا لداره من جهة أخرى منذ ست عشرة سنة ثم مات أحدهما عن ورثة فادعى ابن العم المحي بان لهما علة لم تأخذ ما يخصها في الدار قبل القسمة فانكروا دعواه فهل اذا ثبت ان العمة أخذت ما يخصها في الدار منذ ان وثلاثين سنة وقسمته وباعته لرجل اجني قبل قسمتها لا عبرة بدعواه المذكورة ويمنع من معارضة ورثة ابن عمه في دارهم (اجاب) اذا تحققت ما ذكر بالسؤال شرعا فدعوى ابن العم على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى عليه آخريته دفع لآخيه الغائب قد راها معلوما من الدراهم ويريد ان يطالبه بها فأنكر دعواه المذكورة فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبة بمجرد دعواه الدفع لآخيه الغائب قبل حضوره وتحقيق دعواه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجاب

لذلك يدون كقالة شرعية والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار مدة طويلة ادعى عليهم آخرون بأنها لهم آلت لهم بالأرض عن مورثهم فاعترف لهم واضعوا اليد بذلك وادعوا أن مورثهم اشتراها من مورث المدعى فهل إذا لم يثبت وادعوا لهم الشراء بالبينة الشرعية لا عبرة بها ويؤمرون بتسليم الدار للمدعى فلا باعترافهم ولا عبرة بتسليمهم بطول المدة (أجاب) إذا اعترف واضع اليد المدعى عليه بإصل الملك للمدعى ولم يثبت انتقاله إليه بنقل شرعي يؤمر بتسليم المدعى للمدعى ولا عبرة بتسليم المدعى عليه بطول المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر أوصى لعتيقه بشي معلوم دون الثلث وهو في حال الصحة والسلامة وكتب تلك الوصية في دفتر بخطه ثم بعد مدة مات عن أولاده وعن عتقائه فهل تكون هذه الوصية صحيحة نافذة حيث كتب بخطه في دفتر التجارة ويعمل بها بدون بينة (أجاب) لا يعمل بالخط إلا في مسائل منها خط البياع فإذا كتب الوصية في دفتر بخطه وكان خطه معلوما بين التجار وأهل البلد ومطالب الموصى له الوصية بعد موت الموصى وعرف الناس خط الميت حكم القاضي بالوصية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا إلى رجل في نخل بأنه باعه له مورثهم قبل موته بالاكره الشرعي واثبتوا ذلك لدى المحاكم الشرعية بالبينة الشرعية وبتصديق المدعى عليه بذلك وكتب لهم حجة باستحقاق النخل وتصديق المشتري على أن الحق لهم دونه ومنع المدعى عليه ووضع الورثة أيديهم على نخل مورثهم وصاروا ينتفعون به مدة نحو سبع سنين ثم بعد هذه المدة أراد منازعة الورثة في النخل المذكور متعللا بأنه حقه وإن مورث المدعى كان باعه له طائعا فهل بعد ثبوت ما ذكر وتصديقه بأنه الحق فيه لهم دونه لا تسمع دعواه عليهم بعد ذلك (أجاب) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه في تلك الحادثة إلا إذا برهن على إبطال القضاء أو على تناق المالك من المقضى له أو على التنازع كقافي العمادية والبرازية إفاده السيد الطحطاوى من باب دعوى الرجاء فلا وجه لمعارضة المحكم عليه إذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قليوب في حادثة مضى عنها امرأة ادعت على رجل أنه زنى بها ولا بينة لها بل أقرا ما المحاكم السياسية أنه أزال بكارتها بأصبعه مرة واحدة فهل يعتبر هذا الإقرار في الحد أو المهر وهل لها تحليفه في ذلك أولا (أجاب) موجب إقرار الرجل المذكور طائعا بإزالة البكارة بأصبعه مهر المثل أفهم موجب إزالة البكارة من أجنبي كما ذكره في رد المحتار من المهر ونسبه للكتب المعتمدة المتداولة والتعزير لا الحد الشرعي ولا تحليف في الحدود ومنها حد قذف ولعل أن ولا يمين إجماعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعية على ما كان عليه مورثه مدة تزيد على أربع وعشرين سنة وهو يزعم أنها لم ينازعه فيها أحد فهل إذا ادعى رجل الآن أن القطعة الأرض له أعارها الواضع اليد فأنكر واضع اليد دعواه لا تسمع دعواه ولا تقبل منه البينة حيث كان حاضرا في البلد المدة المذكورة ولم ينازع

١٢٦٥ ١٠



١٢٦٥ ١٠

١٢٦٥ ١١

في ذلك (أجاب) إذا كان المدعى عليه جاحدا وادعاه ضد تلك المدة والمدعى ساكت عن الدعوى فيم بالامتناع شرعي لا تسمع دعواه ومنع من معارضة المدعى عليه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار وأرض خربة فيها بعض نخيل ادعى عليهم رجل بأنه يملك جميع ذلك بطريق الارث عن أبيه وادعوا لهم واضعون أيديهم على ذلك في غيبته وهو في عسكر الجهادية ومعه بينة تشهد له بالملك فيه عن مورثيه فهل تسمع دعواه وتقدم بينته على بينة واضعي اليد ويحبسون على تسليم ذلك إليه بعد ثبوت الملك له فيه عن مورثيه بالبينة الشرعية (أجاب) نعم تسمع دعوى الارث لما ذكره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار في بلدة أخرى آلت إليهم بطريق الارث عن أقاربهم ووضع شيخ البلد يده عليها مدة خمس وعشرين سنة ولم ينازعه تلك المدة لكونه ذا شوكة وادعى أنه اشتراها من المورثين فأنكر وادعوا له ولا بينة له على ذلك فهل إذا كان معترفان بأصل الملك في الدار المذكورة للورث ولم يثبت نقل الملك له بنقل شرعي يكون للورثة تردها منه (أجاب) إذا اعترف واضع اليد المدعى الارث بأن أصل الملك في الدار للورث ولم يثبت انتقاله إليه بنقل شرعي يؤمر بتسليم الدار لوارثه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من بلاد البرابرة ماتت عن ابن وتركته حصته في ساقية بطريق الميراث عن أبيها ثم بعد مدة تزيد على خمسين سنة أو أكثر طلب الابن أن يأخذ نصيبه بطريق الميراث عن أمه فامتنع باقي الورثة من ذلك متعللين بأن أمهم ماتت ومضت هذه المدة ولم يطلب حقه فهل لا عبرة بتسليمهم بذلك ولوطالت المدة ولا يسقط حقه في الميراث عن أمه بعض هذه المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان حيث كان باقي الورثة مقرين بأن الابن المذكور نصيبا في الساقية آلت إليه بالميراث عن أمه لا دون تعلمهم بما ذكر ما نعامنا أخذ ما يخصه منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء نصف ثور ودفع له الثمن فاشتري الوكيل المذكور ثورا نصفه للرجل الموكل ونصفه لوالد الوكيل والآن يدعى والد المشتري أن الثور المذكور كله له وأنه من ماله وهو واضع يده عليه فأنكر مالك النصف الموكل دعواه وادعى التوكيل ودفع الثمن وشراء الوكيل له فهل إذا أقام بينة تشهد بأنه وكل ولده المدعى عليه في شراء النصف وأنه شراء له بالثمن الذي دفعه له يقضى له به جبراً على والد المشتري (أجاب) إذا ثبت توكيل الرجل المذكور بشراء نصف الثور له وشراء الوكيل له لا يكون لابي الوكيل معارضة الموكل في ذلك النصف بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مع آخر وكل واحد منهما في قرية أحدهما يرسل بضاعة لشر يكمه في القرية التي هو فيها لاجل أن يديه بها فبعد بيعها يرسل الدراهم لشر يكمه والكسب بينهما ما مناصفة في كل سنة يتناصفان مع بعضهما أو يأخذ كل واحد منهما نصيبه في الرجوع ويتناصفان على ذلك مدة من السنين ثم مات أحدهما فبعد موته ادعى الشر يكمه الآخر أنه أرسل بضاعة لشر يكمه من عند نفسه لامن

١٢٦٥ ٢٠

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٢٧

الشركة وتضمن باقى بذمته فانكر وارث الشريك ذلك فهل لا عبرة بدعواه بدون ثبوت شرعى واذا تعال بان البضاعة مكتوبة في دفتر المدعى لا عبرة بتعاليه بذلك ولا يعمل بهذا الدفتر بدون بيعة (اجاب) اذا لم يثبت الشريك المدعى كدعواه بالبيعة الشرعية لا يكون له الرجوع في تركه شرى كما ويجوز كتابة ذلك في دفتر المدعى لا يوجب الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على أرض جرين مدة ثلاثين سنة من موت والده والده وضع يده عليه امدة من السنين ففصل الآن نزاع بين واضع اليد وأقاربه فادعى الأقارب ان لهم حقا في هذا الجرين فانه كروا واضع اليد والمحال ان والد المدعى كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف واضع اليد في الجرين المدعى كور من غير منازعة ومن غير مانع يمنع مده تزد على عشرين سنة فهل لا تسمع دعوى اقدمين بذلك حيث جحدوا واضع اليد دعواه المدعى كورة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى واذا كانت الدعوى ادنا عن أبيهم فكذلك لو جحد المانع في حقه كما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نظرونا معلوم الوزن باخبار القبا في بقدر وزنه وموافقة ربه لا قباني على ذلك القدر ثم اخذه مشترى به مع علم بقدر الوزن من القباني وتوجه به الى مصر فوزنه في ديوان مصر العتيقة وديوان بولاق فلم توجد فيه زيادة بل وجد فيه نقص متعارف ثم الآن ربه يدعى زيادته عن القدر المعلوم المأخوذه العلم من القباني والمشتري يشكر قول البائع بالزيادة فهل والمحال هذه يكون القول قول المشتري في عدم الزيادة ولا عبرة بدعوى البائع بالزيادة (اجاب) القول للمشتري القبا في مقدار المقبوض بيمينه لانه المنكر وعلى البائع البيعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ينفه وبين آخر اخذ وامطاه وتحاسبا وانقطع ما بينهما من الاخذ والاعطاء ومضى على ذلك مدة تزد على ثمانى عشرة سنة والآن ادعى أحدهما على الآخر بمبلغ مكتوب بوثيقة وأنكر المدعى عليه فهل لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة لاسيما وهو ساكن معه بالبلدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعى (اجاب) الدعوى على الوجه المذكور غير مستوعبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بها لا تحرم من مدة خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازع له فيها ثم مات البائع عن بنت فارادت ابطال البيع منه كره له فهل لا تجاب لذلك اذا كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية من والدها وتمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت البيع من المالك حال صحته بالوجه الشرعى لا يكون له منته معارضة المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض زراعية سلطانية ميدة تزد على أربعين سنة تلقوها عن أبيهم فادعى عليهم الآن اولاد أختهم بان لا يقيم فيها حصصا فانكروا دعواهم والمحال ان المدعين حاضرون ومشاهدون لتصرف واضعي اليد ولم ينازحهم ولم يمنعهم مانع شرعى من اقامة الدعوى عليهم تلك المدة فهل لا تسمع دعواهم خصوصا لا توارث في الارض الاميرية فيكون الحق فيها الواضح اليد (اجاب)

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ٦

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ١١

١٢٦٥ ١١

١٢٦٥ ١١

الدعوى على الوجه المذكور غير مستوعبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار تاقاها من أبيه بالارث مدة تزد على أربعين سنة فالآن ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حقا والمحال انهم حاضرون ومشاهدون لتصرفه المدة المذكورة ولم ينازعوهم في مانع شرعى يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم عليه والمحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالمرثاة الشرعية عن أصولهم باعها بعضهم في غيبة واحد منهم لاخوين من مائة وخمسة عشر وعشرين سنة والآن حضر الغائب ويريد اخذ الدار المذكورة من المشتري بدون وجه شرعى فهل لا يجاب لذلك اذا كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية بل يكون له اخذ نصيبه الذي كان يستحقه من والده وتمنع من معارضة المشتري فيما زاد بدون طريق شرعى (اجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من معارضة المشتري فيما عدا ما يملكه في تلك الدار بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه قدر من الدراهم لا تحرم بوجوب تسلك مشمول المديون فهل اذا جحد المديون الدين لا عبرة بانكاره ويقضى عليه بدفعه لرب الدين حيث كان التسلك مشمولا بجملة المعروف ويكون الختم كالحظ في لزوم العمل به اذا كان المدين ممن يعمل بخطه كالتاجر ونحوه (اجاب) لا عبرة بانكار المدين للدين ويقضى عليه بدفعه لربه اذا عرف ختمه بوثيقة الدين وكان تاجرا أو نحوه ممن يعمل بخطه صرفا على ما ذكره العلامة الرملي في فتاواه من ان الختم كالحظ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض زراعية وهو يزرعها وينتفع بها مدة نحو ثلاثين سنة من غير معارض ولا منازع فالآن ادعى عليه رجل مشاهد ومطالع على تصرفه وانتفاعه بها المدة المذكورة بان له حقا فيها واستولى عليها وتصرف فيها للغير فهل اذا كان حاضرا وموجودا ومشاهدا لتصرف واضع اليد وزراعتها وانتفاعه بها وتاركا لها باختياره المدة المذكورة لا تسمع دعواه ولا ينفذ تصرفه مع انكار واضع اليد دعواه هذه (اجاب) سكوت المدعى تلك المدة مع مشاهدته تصرف واضع اليد في أرض الزراعة الاميرية وتركه اختيارا مانع له من طلبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية فادعت عليه زوجته انه وهبها لها ويدها وثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعوى الزوجة ذلك بدون ثبوت بيعة شرعية ولا بالوثيقة المذكورة (اجاب) لا يقضى بذلك لم يثبت مضمونه شرعا والحجة البيعة أو الاقرار أو النكول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور وعن بنت وعن زوجة وترك ما يورث منه شرعا من نخيل وغير ذلك ثم بعد ذلك مات أحد الكور عن ابنتين ولم تقسم التركة فطلب باقى الاخوة الثلاثة قسمة ما تركه والدهم من النخيل وغيره وادعى اولاد الاخ ان أباهم فرس بعض النخيل قبل موته في حال حياة أبيه ويريدون الاختصاص به دون باقى الورثة فهل لا عبرة بدعواهم ذلك ويكون ما فرسه الابن من النخيل وهو في عائلة أبيه

١٢٦٥ ١٤

١٢٦٥ ١٧

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢٥

سؤال

١٢٦٥ ٧

لا يسه ميراثا عن الاب يقسم على جميع الورثة (اجاب) اذا كان الابن في عائلة ابيه
ومعنا لا يكون جميع ما حصله الابن بكسبه لايه حتى لو فرس شجرة كانت لايه
كاذكروه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية اراد بيعها فادعت عليه بدراهم
ودنانير وحلي فهل لا تسمع دعواها حيث ادعت انه اخذ ذلك منها وهي مملوكة له والله تعالى اعلم
(اجاب) نعم لا تسمع دعواها حيث ادعت انه اخذ ذلك منها وهي مملوكة له والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى قطعة ارض خربة من رجل يدعي انه مملوكها بالارث من قريبه
فخازها المشتري وبنها ثم بعد مضي مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة قام اهل البلد على
المشتري وارادوا نزعها منه مدعين ان البائع له اجنبي من ماله مملوكها الاصل فهل لا تنزع من
المشتري بعد هذه المدة خصوصا ودعواهم مجردة عن البيعة (اجاب) الدعوى على الوجه
المذكور غير مسموعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه ثم مات الابن
الا به عن اخيه لاهمه وعن اولادهم الاب وتترك جانبا من الخيل فادعت اولاد العمه انه
وهب لهم الخيل وتراذعوا مع الوارث على يد قاضي بلادهم ولم تثبت البيعة من الاب له حكم
الحاكم على ان الخيل حق الورثة وكتب لهم حجة بمنع اولاد العمه المدعين بالبيعة من
الاب له واخذ كل ذي حق حقه ثم بعد مدة اراد اولاد العمه منازعة الورثة متعللين بان
الاب له وهب لهم الخيل قبل موته فهل لا عبرة بدعواهم بذلك حيث لم تثبت البيعة خصوصا
الاب له لا تصح بيعة حيث لم يميز ما يقول (اجاب) ليس لاولاد العمه المذكورين معارضة
الوارث حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا
وجازها الجيزة الشرعية بموجب حجة شرعية وبينة من المسلمين ثم ان المشتري المذكور
باعها من آخر وبمدة توفى البائع فالان يدعي البائع الاول انه اكرهه على البيع ونداهوا
عند الحاكم الشرعي وطلبت البينة من المدعي بيع الا كراهه فحضرت بينة وشهدت انه باع
بيعا با تامة واختاره من غير اكراه ولا اجبار عليه وحكم الحاكم الشرعي ببيعة البيع
المذكور ومنعه من الدعوى حيث ثبت ان لاحق له فيما يدعيه وانجح الحاكم الشرعي
اعلاما من عيانهم واهل الاعلام الشرعي للادعي عليه فراجع عن دعواه الاولى وادعي
انه باع الدار بيعا فاهل بعد دعواه الاولى ان ذلك البيع بات بالا كراهه وحكم
الحاكم لا يقبل منه ان ذلك البيع كان بيعا فاهل ولا تسمع دعواه بذلك لتناقضه (اجاب)
لا تسمع دعوى المدعي بما ذكره حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى حصة في مكان ووضع يده عليها مدة ثم بعد ذلك اراد رجل مجاور له
ومشاهد لشراؤه الاخذ بالشفعة او منع المشتري من الاخذ بتقاع حصته المشتراة متعللا بان
اصلها ملك اجداده ولا بيعة له صدى ذلك فهل لا تقبل دعواه بدون اثبات شرعي وليس له
الاخذ بالشفعة حيث شاهد البيع وسكت لاسيما والمكان المبيع فيه الحصة المذكورة
محتسك (اجاب) لا يقضى للمدعي بمجرد دعواه بدون برهان شرعي على فرض كونها

مسموعة وسكوت الشفيع عن الطلب بعد علمه بالبيع وقدر الثمن مسقط لشفعته بفرض
كون المبيع محلا له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتين او عن اولادها
وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ونخيل وغير ذلك فوضع اولادها الم ايدى لهم على
جميع التركة بدون قسمة شرعية مدة فهل للبنتين المذكورتين اخذ ما يخصهما فيما
ثبت انه تركه عن امهما ولو طالت المدة (اجاب) للبنتين اخذ حصته من تركة
والدته ما حيث لا مانع يمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج
غائب وجعلت لها وصيا على تركتها فوضع الوصي يده على التركة وحضر الزوج وطلب
اخذ نصيبه من تركة زوجته التي تحت يد الوصي فصارت يده حتى مات الوصي عن ورثة
والتركة تحت ايديهم فهل يكون له مطالبة ورثة الوصي بنصيبه من تركة زوجته واخذ
منهم وليس لهم الالامتناع من دفعه والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبتت زوجية الرجل
المذكور له هذه المرأة بالوجه الشرعي فله اخذ نصيبه من تركة زوجته حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل باع عقارا لآخر وهكت تحت يده فحوار بين سنة ثم مات عن
ابن فوضع يده بعد عشر من سنة فادعت امرأة من اقارب البائع ان ذلك العقار ملك لها
من ابيها وجدها والحال انها كانت موجودة وقت البيع والتسليم ومشاهدة تصرف
المشتري وولده تلك المدة ولم تدع وكذلك والدها مشاهد لذلك ساكت عن الدعوى بالا
مانع شرعي اكثر من خمس عشرة سنة قبل وفاته فهل لا تسمع دعوى المرأة المذكورة
والحال هذه ومنع من معارضة وارث المشتري (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأة المذكورة
حيث كان الحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ورثة فاراد رجل ان
يدعي في مخالفتها بمبلغ كذا كذا فاشأ من اعيان قومت عليها من مخلفات ابيه وقت قبضتها
من مدة ست وعشرين سنة من وقت التقويم فهل لا يجاب الى ذلك ولا تسمع دعواه (اجاب)
لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار ونخيل ومواس بطريق الهبة عن اقاربه
مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف في ذلك وينتفع به المدة المذكورة من غير
معارض ولا منازع والآن ادعي عليه رجل بان له حقا باشراف في ذلك من اقارب الموهوب
له قبل تاريخ الهبة فان ذكر واضح اليه دعواه فهل اذا كان المدعي حاضرا ومشاهدا تصرف
واضح اليه تلك المدة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع
الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل خرج من بلده وهكت في غيبته مدة عشرين سنة وله دار يملكها
فحين رجع من غيبته وجد شيخا يملكها بالرجل يثن معلوم فطلب رفع يد المشتري بها
عنها فطالب منه رد ما دفعه لشيخ البلد من الثمن فدفعه له فبعد ذلك امتنع المشتري من
تسليم المالكها متعللا بانه واصل يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل لا يكون

ماول المدة ما تعالاه من اخذها مع تصديق المشتري بالملك له وقد اشترى اها من شيخ البلد وهو
واضح يده عليها تلك المدة ولا عبرة بتعاليه (اجاب) الحق لا يسقط بتقادم الزمان وحيث
كان واضح اليد مقر بان الملك في الدار المذ كورة للمدعي فالواجب عليه تسليمها
له والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تها كوا الذي حاكم شرعي وادعوا على آخر بان
من الجارى في اثر جدهم الاعلى جانبان الاطيان الاميرية ودارين متقابلتين وان من
نحوه شترين سنة توفي والد احد المدين الذي كان واضح اليد على ذلك حين كان شيخا
بالناحية ووالد المدعي عليه كان شيخا في البلدة أيضا فلما توفي والد احد المدين اصبحت
شياخته على والد ذي اليد من قبل الحماكم السياسي فوضع يده على ذلك جميعا كونه شيخا
بالناحية ولعدم اقتدارهم تسحبوا من بلدتهم واقاموا بالوجه القبلي مدة نحو الاثني عشرة
سنة وعادوا بالبلدتهم من نحو عشرة سنوات وعملوا دعوى مع والد ذي اليد بعد حضورهم
بمعرفة الحماكم السياسي واخذوا منه أعيانا خلافا لذلك وتر كوا الدعوى بذلك لعدم
اقتدارهم وليكون والد ذي اليد شيخا بالناحية وانهم الآن بطالبون المدعي عليه برفع يده
عن ذلك لكون ذلك جار يافي اثر جدهم وأصل ولهم بالسؤال من ذي اليد عن ذلك اجاب
بالانكار لما كيتهم لذلك وكران والده تلقى الدارين المدعي بهما المذ كورين من المدينين
بمن معلوم في تاريخ معلوم وان له يدنة على ذلك وان الطين المذ كور تلقاه من والده
بعد وفاته وان والده كان واضعا يده عليه زبادة من عشرين سنة حال حياته ليجز المدينين
عن زراعته وتر كهم لذلك باختیارهم وان المدعي عليه أيضا بعد وفاته والده تصرف
في الدارين بالهدم والبناء وفي الارض بالزراعة مع مشاهدة المدينين تصرفه في
ذلك وعدم المنازعة منهم فهل اذا ثبت ما ذكره المدعي عليه من تلقى والده الدارين بالشراء
على الوجه المذ كور وانتقالهما اليه بالارث عنه يمنعون عن معارضة المدعي عليه وليس
لهم الدعوى في اطميان الزراعة حيث تر كوها تلك المدة باختیارهم وشاهدوا تصرف
واضح اليد والده فيها (اجاب) اذا أثبت المدعي عليه انتقال الملك في الدارين المذ كورين
لمورثهوا يلوئتهم اليه بالارث عنه بنساقل شرعي لا يكون لاحد معارضته ولا ترفع يده
عنهما بدون وجه شرعي ومن المقرر لا تثبتا ان الحق في أرض الزراعة الاميرية يسقط
بالترك اختيارا فلا تسمع الدعوى في أرض الزراعة والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل واضح يده على ثلاثة ارباع دار تلقاها بالشراء من رجل وكتب له حجة بها ومضى
على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة والاثن يدعي رجل كان حاضرا وقت البيع والتسليم
ومشاهد له بعد عرضها عليه ان يشترى بها بان له حقا في الدار المذ كورة آل له قبل البيع
من امرأة قريبة له فهل اذا كان حاضرا وقت البيع والتسليم ومشاهدات تصرف المشتري
في ذلك بالهدم والبناء ولم يدع مع التمكن لا تسمع دعواه بدون وجه شرعي (اجاب)
السكوت وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري في المبيع هدماء وبناء مانع من سماع

١٢٦٥ ٣

١٢٦٥ ٥

١٢٦٥ ٨

الدعوى على ما عليه القوي قطعا لا حامع الفاسدة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
عامة يكون دارا باميراث الشرعي عن والدهم مدة تتر يد من عشرين سنة وهم يتصرفون فيها
بالبناء وغيره من غير متازع لهم فيها ولا لا يبيهم من قبلهم والا ان ادعى جماعة من أهل
البلد المقيمين بها ان الدار المذ كورة ملك لهم من أبيهم والذي منهم من الدعوى بها
كون مورث واضح اليد عليهم اذا شوكه فهل اذا أقاموا بينة بذلك لا تسمع دعواهم بها
أو ماذا يكون الحكم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث
والوقف ووجوده شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنت وترك
ما يورث عنه شرفا من دار ونخيل وغير ذلك ثم مات كل من الابنتين والبنت عن ورثة قبل
قصة اتركة فاراد ورثة البنت اخذ ما يخص أمهم من تر كة والدها فدعى ورثة الابنتين
منعها قائمين انفسهم عن ابائنا الذين ماتوا ان بنت الميت المذ كورة ماتت قبل موت
أبيها فهل اذا أثبت ورثة البنت المذ كورة موتها بعد أبيها يكون لورثتها أخذ نصيبها من
تر كة والدها بالفرصة الشرعية ولا عبرة بقول باقي الورثة انها ماتت قبل أبيها (اجاب)
في واقعات المقربين ما نصه مات عن زوجة وأخ وأب وابنة مات أيضا فقال الاخ مات أخي
بعد موت ابنة في الميراث وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنة قال قول للمرأة
والاصل في هذا المجنس ان الوثقة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب او اصله فالبينة
بينهم من يدعي زيادة الارث والقول قول من ينكر انتمى والله تعالى اعلم (سئل) في
جاموسة مشتركة بين رجل وامه مات الرجل عن ابنة وامه وزوجته فادعوا ان الجاموسة
ملك لمورثهم ولا حق لامه فيها انترافع الجميع على يد القاضي وثبتت الام الشريكة وانها
تستحق النصف فيم او يثبت الجاموسة والقاضي كل ذي حق حقه واشترت الام
بمصرها من الثمن بمصره ووهبها لاولاد بناتها وقبضها لاولادها زوجها لانفسهم فبعد
مدة تتر يد في ثلاث سنين ماتت الواهبة فدعى ابن الرجل المذ كور المتوفى وزوجته ثانيا
ان الحق في الجاموسة لمورثهم ما بعد انترافع الاول وثبتت الشريكة بالوجه الشرعي واعطاء
كل ذي حق حقه على يد القاضي فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما ولا يقضى لهما بشي في
تر كتهما من الثمن الذي اخذته في مقابلة نصيبهما من الجاموسة (اجاب) اذا تحقق بالوجه
الشرعي مشاركة الام لابنها في الجاموسة المذ كورة في وجه وارث الابن كما هو مذ كور
لا يكون له المعارضة بعد ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حال
رجل بمباهيته فقبضها ثم دفع لربها بضمائها وبقي عليه ما باع صار دينها في رفته فكتب
له بذلك الباقي سيندا عليه بينة شرعية ثم بعد ذلك مات رب الدين عن ورثة واولاد قصر
فطالبت الورثة المدين بمباهيته من الدين لمورثهم فادعى دفعه قبل ذلك لمورثهم
منعها بالبينات بيده قطوعة الثبوت مدعيانها بخط الميت وختمه فهل لا عبرة بذلك
ويلزمه دفع ما عليه ما لم يثبت الدفع الى المورث بطريقه الشرعي خصوصا ولم يكن الميت

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥ ٩

١٢٦٥ ٩

تاجرا ولا ميسارا ولا صرافين يعمل بختهم ولم يثبت انه خطه أيضا (اجاب) نعم يلزم
المدعي دفع ما عليه من الدين ما لم يثبت انه دفعه الى ربه بالطريق الشرعي ولا هبة بالوثائق
المقطوعة الثبوت والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة قراريط
في طاحونة دائرية بمن معلوم فمعه شخص من الانتفاع بها وادعى ان له على أبيهم مبلغا
من الدراهم قدره ست وأربعون قرشا والحال ان مورثهم لم تركه تحت أيدي ورثته بقي
بالدين وزيادة على فرض ثبوته فهل والحال هذه لا يمكن المدعي على المشتري من منعهم من
الانتفاع بما اشتراه ولا مطالبة له عليه بشئ (اجاب) المشتري من الوارث ليس خصما في
اثبات الدين على المورث فلا تبسح دعوى الرجل المذكور على المشتري وللك التصرّف في
ملكه والانتفاع به وليس لاحد منعه عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة تملك دارا واشجارا باعتها لرجل أجنبي بمن معلوم فبعد مدة ادعى عليه بعض
أقارب به بان بيع المرأة ما ذكر باطل متعللين بان ما باعته ملك لزوجها الذي مات تعنتا
وكرادة منهم له فهل اذا كان الحق ثابتا للمرأة المذكورة في ما باعته من الدار والشجر
بوجوب وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ويعنون
من التعرض له بدون وجه شرعي (اجاب) دعوى المدعي على الوجه المذكور غير مسموعة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بالارث عن أبيه عن جده ومعه جم فقير
من أهل بلده يشهدون بذلك فجاء رجل من مشايخ تلك البلدة وادعى على مالكها انها
وقف وأراد رفع يد المالك عنها فهل اذا لم يكن مدعى الوقف مستحقا ولا نظرا سمع
دعواه بذلك ويحسب فيها وله رفع يد المالك عن الطاحونة او تكون دعواه مردودة من
أول الامر لا سيما وقد اسند الوقف الى رجل لم يهدانه ملك الطاحونة المذكور ولم يثبت
استيلاؤه عليه ابوجه من الوجوه بل وليس له شبهة متحققة ولم يكن مع المدعي بيعة تشهد
بذلك (اجاب) لا يحكم بوقف الطاحونة المذكورة بمجرد دعوى الرجل المزبور ويمنع من
معارضة واضع اليد عليهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في عقار تحت يد رجل من
نحو ستين سنة يتصرف فيه تصرف المالك من غير منازع ولا معارض وبعد وفاته وضع
أولاده أيديهم على العقار المذكور فادعى رجل على ورثته ان له حصة في ذلك العقار متمسكا
بحجة قديمة منقطعة الثبوت فهل لا تسمع دعواه ويمنع من المعارضة والمنازعة بالوجه شرعي
(اجاب) لا يقضى بصلتها لم يثبت مضمونه شرعا والحجة البيضة والاقرار والنكول فاذا
وجد احداهما قضى للمدعي اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعواه والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل خطب بكرام اخيه ليتزوج بها فاجابه اخوه بذلك واراد الخطاب
السفر بحجة فدفعت لاختها انسانا خاتما وغيره على حسب العادة المشهورة المعروفة بينهم
بلزومه لئلا تتزوج غيره فهل اذا تزوجت فغير الخطاب ثم مات بعد ذلك يكون لورثته
مطالبة اخيه بما دفعه له مورثهم في النكاح المذكور يؤمر اخوها بتسليم ذلك جبرا عليه

حيث لم يكن هدية واذا ادعى اخوه البنت المذكورة على ورثة الخطاب بان له عليه مبلغا من
الدراهم يريد بذلك عدم مطالبتهم له ولم يثبت دعواه بالبيعة لا تعتبر (اجاب) نعم للوارث
المطالبة بما دفعه مورثه لانني المرأة المذكورة على الوجه المصور ويحسب الاخ على تسليمه
له وليس له مطالبة الوارث بشئ بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك جانبان من التخييل مشترك بينهما وبين امرأة للثالث وهو الثالثان قبعت المرأة الثالث
الذي تملكه لصاحب الثلثين بامر شيخ البلدة وحضوره وقبض شيخ البلدة الثمن ودفعه
في دين عليها بامرها ورضاهما وكتبت له حجة ببيع الثلث المذكور من نائب البلدة ووضع
المشتري يده على التخييل مدة ثمان في عشرة سنة ثم ماتت المرأة بعد تلك المدة فأراد الوارث
لها الرجوع على المشتري متعللا بان شيخ البلدة باع عنها ودفع ثمنه في دين عليها والحال
انها باعت بثمنها وهي حاضرة تلك المدة وهو يتصرف فيه ولم تنازعه فهل والحال هذه
لا يكون للوارث المنازعة لاسيما مع عدم منازعتها في هذه المدة (اجاب) اذا باعت
المرأة نصيبا في التخييل ببيع صحيحا نافذا لا يكون لوارثها بعد وفاتها معارضة المشتري بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا في بلدة وكل عليه آخرو سافر
الى بلدة أخرى غاب فيها نحو سنتين ومات بها عن ورثة غائبين عن بلدة فبعد موت مورثهم
ذهبوا الى بلدة وأخذوا التخييل من الوكيل ووضعوا ايديهم عليه مدة والا تبيد على من
كان وكيل اشراهم من مورثهم فأتوا بدعواه فهل اذا لم يقم بيعة بالشرع لا يحسب لذلك ولا
يمكن من نزعه منهم بدعواه المذكورة (اجاب) لا يحسب الوكيل لا تتزاع التخييل المذكور
من يدورته الميت بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين مشتركين في
معيشة واحدة مات احدهما عن ورثة ومنهم زوجة فادعت ان لها في التركة ببيعة
بنتا جها فهل اذا لم يقر الاخ بذلك لا تثبت لها الا بالبيعة الشرعية (اجاب) اذا كانت
البيدة في البيعة وتناجها للاخ الحى لا يقضى لها بهما بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل واضع يده على دار يتصرف فيها تصرف المالك في املاكهم بالهدم
والبناء وغيرهما مدة من السنين ثم جاء شخص يدعى ان له فيها حق فاصحح واضع اليد على
مبلغ معلوم من الدراهم قبضه بحضرة بيعة شرعية تشهد بذلك وبحضرة القاضي أيضا
ثم بعد مضي مدة تزيد على خمس عشرة سنة أراد منازعة واضع اليد المذكور وابطال
الصلح وادعى معه جماعة أيضا ان لهم حقا في الدار المذكورة والحال ان المدعين المذكورين
حاضرون عالون بالتصرف المذكور وهم ساكتون بلا مانع يمنعهم من الدعوى ككون
المدعي عليه ذاشوكة وثبت بالبيعة الشرعية اطلاق المدعين المذكورين على التصرف
المذكور بدون منازعة وحكم القاضي بمنعهم فهل والحال ما ذكر لا تسمع دعواهم ولا
تقبل بينتهم (اجاب) لا يحسب المصالح لتقص الصلح بدون وجه شرعي ولا تسمع الدعوى
بعد خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل)

في رجل أخذ مصاغ زوجته من محالها المخصوص بها من غير علمها فلما اطلعت عليه أرادت
أخذ منه فهل إذا أثبت المصاغ بينة شرعية يحكم به لها (أجاب) إذا أثبتت الزوجة
ملكها في المصاغ المذكور بالوجه الشرعي يقضى لها به والقول لها يمين عند الاختلاف
مع الزوج فيها هو خاص بالنساء إذا كان في بيت سكنهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
وضع يده على نخيل مدة تزيد على ثلاثين سنة فزاد رجل وادعى أن هذا النخيل كان ملكا
لوالده والمحال أن والده كان حاضرا بالبلد مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينازع المدعى
عليه وكذلك ولد له بعد ذلك مدة بدون منازعة مع عدم المانع له ولوالده عن الدعوى
في تلك المدة فهل لا تسمع دعواه لا سيما مع شهادته ومشاهدة والده قبله أنصرف واضع
اليده عليه فيه تصرف المالك في أملاكهم (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى حيث كان الأمر
ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى على أخرى بمصاغ كانت أمها وضعت
عندها على سبيل الأمانة وبقيت يدها حتى ماتت كل من أم المدعية والمدعى عليها
وتطابها به من تركه أمها الميمنة منها فأنكرت المدعى عليها ذلك واحتجبت المدعية بأمرأة
وأولادها بقولهم لها المصاغ الذي تدعيه كانت أم المدعى عليها وضعت عنده أي أم
الأولاد أمانة وقد دفعته لها فهل لا عبرة بقول المرأة وأولادها ولا تسمع دعوى المدعية
الابن يدي حاكم ولا يلزم المدعى عليها إلا اليمين الشرعية عند انجازه عن اثباتها أنها
لا تعلم خصوصاً وقد مضت مدة تزيد على عشرين سنة (أجاب) لا يقضى للمدعية
بالمصاغ المذكور بدون اثبات شرعي به ودعوى شرعية لدى القاضي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر ديناً ولا بينة له فطالب صاحب الدين حقه من
الدين فاعترف بالدين وأنكر البعض فأراد صاحب الدين تحليفه فامتنع وادعى أن
الدائن سرق منه أشياء من خمس عشرة سنة ويريد إقامة الدعوى عليه فهل لا تسمع
دعواه خصوصاً وهو مقيم به ببلدة واحدة ولا مانع له من الدعوى تلك المدة (أجاب)
لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة إلا في الإرث والوقف وجود مدعي شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل غيره في الصرف على منزله ثم مات الموكل من
بنت قاصرة فجعل القاضي عليها وصياً فادعى الوصي على الوكيل بأن عنده الموكل الميت
دراهم ولم يكن عنده بينة تثبت دعواه فهل لا يجاب لذلك وإذا أخذ الوصي من الوكيل
دراهم قهرأ عنه يجب عليه ردها له (أجاب) لا مطالبة على الوكيل المذكور حيث لم
يثبت الوصي مدعاه بالوجه الشرعي وعلى المستولى على مال الغير تعدياً ردها استولى عليه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جاموسة من آخر بمثل معلوم وأحال المشتري
البائع يبعث اثنين على رجل آخر بينه وبين المشتري معاملة فدفع الحال عليه القدر الذي
أمره المشتري بدفعه للبائع فبعد مدة ادعى الحال عليه أنه شرى المثل المشتري في الجاموسة
فأنكر المشتري دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت ويمتنع من معارضة المشتري

بغير وجه شرعي (أجاب) ليس للمحال عليه المذكور معارضة المشتري حيث كان الحال
ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثلثت فخلات باهتة لامرأة أخرى من
سنة ثمان عشرة سنة بموجب وثيقة بيد المشتري ثم ماتت البائعة عن بنت فأرادت
إبطال البيع ورد الثمن تعنتاً بما بدون وجه شرعي وأنكر والده فهل إذا كان البيع ثابتاً
بالبينة الشرعية من أمهالات الجبابرة لا بطلاله وتمنع من معارضة المشتري به المذكور
بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بيع الأم مستوفياً شرائط الصحة بالوجه الشرعي حال
حياتها لا يكون لبنتها بعد وفاتها ما رضى المشتري به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في ثلاثة أولادهم باع أحدهم مقدار الواحد منهم ووضع يده عليه إلى أن مات ثم
باعه وارث المشتري لشخص أجنبي ووضع يده عليه مدة خمس سنين ثم بعد ذلك ادعى ابن
العم الثالث الذي لم يشتر ولم يبيع في العقار المذكور ونازع المشتري الثاني فاعترف له به وبأبيه
له ثانياً على يد بيعة من المسلمين وعلى يد نائب القاضي ثم بعد خمس عشرة سنة نازعه ابن العم
المذكور ثانياً وأقاربه إلا أن أثبت فهل لا تسمع دعوى ابن العم المذكور ولا تسمع دعوى أقاربه
أيضا حيث كن حاضرات في البلاد حين البيع الأول والثاني والثالث عالماً به وهن
ساكنات بلامنازعة وهن كبار بالغات (أجاب) حضور أقارب البائع وعلمهم بالبيع مانع
من سماع دعواهم وإذا ثبت بيع ابن العم المذكور لا يكون له معارضة المشتري منه بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار نحو عشرين سنة ورثها عن
أبيه من جده ونصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما ثم بعد ذلك ادعت امرأة وابن أخيها
بعدموت أخيها أنهما أحقا في الدار المذكورة المرأة تدعى أن لها حقاً من أمها وابن
أخيها يدعى أن له حقاً فيها من الأم المذكورة بواسطة أبيه والحال أن الأم المذكورة كانت
حاضرة في البلد وعاملة بالتصرف المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وسكنت ولم تنازع
إلى أن ماتت فهل لا تسمع دعوى بنتها المذكورة ولا دعوى ابن أخيها والحال ما ذكر
(أجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة عن الدعوى بلامانع من سماع دعوى وارثه
بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بصدائق معلوم ودفع عن مقدم
الصدائق نحاساً قيمته قدر مقدم الصداق المذكور ورضيت المرأة ووليها بأخذ النحاس
المذكور بدلاً عن مقدم الصداق بموجب بيعة تشهد بذلك وكان قد شرط عليه نشان
ماتت قرش حكم العادة قد دفعها لهم بموجب بيعة أيضاً ثم بعد ذلك ادعوا أنهم لم يأخذوا
النحاس بدلاً عن مقدم الصداق جميعه بل عن بعضه فقط وإن بعض مقدم الصداق
الآخر باق لها وادعوا أنهم لم يأخذوا النحاس المذكور ومنه فهل لا تسمع دعواهم حيث
أنهم أخذوا النحاس بدلاً عن مقدم الصداق جميعه بموجب البيعة والقرار بأنهم أخذوا
المائتي قرش النشان وهل إذا كان وصلهم منه دراهم قرصاً بموجب بيعة يلزمهم دفعها
(أجاب) ليس للزوجة المطالبة على زوجها بشيء من مقدم الصداق والنشان حيث ثبت

أخذها الخماس المذ كور بدلا عن جميع المقدم برضاها واعتراها بقض النشان المشروط وقت العقد ولزوج مطالباتها بما ترتب له عليهما من الدين الشرعى بعد ثبوت ترتبه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين اقتسماها بينهما وأخذ كل منهما نصيبه على يد القاضى بموجب حجة شرعية ثم بعد ذلك باع أحدهما نصيبه لرجل أجنبي واستولى عليه المشتري وبناه وحددينه وبين شريكه بائعه ثم مات البائع والمشتري عن وارث ومضى على ذلك عشرون سنة فأراد الآن وارث المشتري الرجوع على شريك البائع لمورثته متعللا بأن المبيع ناقص من أصله ويريد استكمال الآت من شريك البائع لمورثته فهل لا يجب لذلك وليس له نقض ما فعله بائع مورثه قبل موته ويمنع من معارضة وارث شريك البائع لمورثته (أجاب) إذا اشترى مورث المدعى نصيب الشريك بعد قسمته وإفرازه ثم ادعى الوارث أن البايع مورثه شيئا من الدار زائد عما استولى عليه شريك البايع لا تسمع دعواه بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنت وزوجة وترك ما يورث منه شرعا فأراد أحد الأولاد قسم التركة وأخذ نصيبه بالقرينة الشرعية فادعى ابن من أولاد أخيه أنه يملك بعض امتعة من التركة ويريد الاختصاص بها هو وأبوه دون أعمامه وذلك بدون ثبوت بينة شرعية فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت ويقسم جميع ما تركه الميت على جميع الورثة بالقرينة الشرعية (أجاب) جميع ما تحقق أنه تركه من الميت يقسم بين ورثته وليس لأحد منهم ولا غيره الاختصاص بشئ من ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حاز أرضا على سبيل الملكية مدة تزيد على خمس عشر سنة ثم بعد المدة المذ كورة ادعى رجل أنها له والحال أن المدعى مقيم بالبلد عالم بالحيازة والتصرف المدة المذ كورة وهو ساكت عن الدعوى فيها ولم يمنعه مانع منها فهل لا تقبل دعواه (أجاب) الدعوى على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ولد بالغ عاقل ولم يكن للمتوفى غيره وكان وقت وفاته ولده غائبا بعد مدة حضر ولده من غيبته فوجد أباه توفي فأسأل عن خلفات أبيه وهى منزل كامل بناحية المحيزة وامتنعة وغير ذلك ووجد رجلا أجنبيا وضع يده على العقار والخلفات من غير وجه شرعى فطلب ولد المتوفى من الذى وضع يده على الخلفات حجج المنزل فلم يظهرها له وادعى أنه اشترى المنزل من المتوفى والحال أنه لم يكن بيده حجج ولا بينة تشهد له بالشراء ويريد بمجرده دعواه أن يملك المنزل جميعه وولد المتوفى معه بينة تشهد بأن المنزل ملك للمتوفى ولم يكن له وارث غيره فهل الولد يستحق المنزل والخلفات (أجاب) إذا كان واضح اليد مقرا بأن المنزل لمورث المدعى وأنه اشتراه منه قبل وفاته ولم يثبت دعواه الثراء بالوجه الشرعى كان الواجب عليه رفع يده وإذا ثبت استيلاؤه على شئ من ممتلكات المورث حكم عليه بتسليمها للوارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ناقة بيده ضاعت من مبدلة ثلاث سنين وإن عمرها الآن بلغ ست

سنوات وإنها اقتبعت عنده وبنت ناقة وادعى المدعى عليه أنه اشتراها من سوق شيبين من جماعة لا يعلم لهم جهة الآن من مدة خمس سنوات وشهرين وأقام كل منهما بينة على دعواه فهل تقدم بينة مدعى التنازع المذ كور ويحكم له بها ولا عبرة بينة المدعى عليه بأنه اشتراها من سوق كذا (أجاب) تقدم بينة المدعى للتنازع الخارج ويحكم له بالنفقة المذ كورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بأن له عليه دينان من مبدلة ثمان سنين من غير بيان سبب له متعللا بورقة بيده قديمة غير ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فأنكر المدعى عليه دعواه المذ كورة فهل إذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية العادلة لا يجب لذلك ولا يكون له مطالبة المدعى عليه بمجرده دعواه المذ كورة ولا عبرة بالورقة التى بيده (أجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذى شوكه استولى على عقار لرجل تعدى باغى وجه شرعى ومكث مدة طويلة واضع يده عليه ولا يقدر ربه على مطالبته ثم مات ذوالشوكه عن ورثة ذوى شوكه أيضا فهل إذا زال المانع لا يكون طول المدة مانعا من سماع دعوى رب العقار (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الوقف والأرث ووجوده شرعى فإذا تحقق العقد الشرعى لا يكون طول المدة مانعا من سماع الدعوى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا تلقاها بالأرث عن أبيه وهو واضع يده عليها مدة تزيد على أربعين سنة وهو والد من قبله فالآن ادعى رجل أن له في الدار حصصا كما بها طريق الشراء من جد المدعى عليه والحال أنه كان حاضرا في البلد ومشاهد تصرف ذى اليد ولم يعارض ولم ينازع تلك المدة وأنكر واضع اليد دعواه بذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى المذ كور حيث كان حاضرا في البلد ولم يدع هذه الدعوى المدة المذ كورة ولا تقبل البينة منه على دعواه بأنه اشترى المحصة المذ كورة والحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الوقف والأرث ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك معصرة مات عن أولاده فباع بعض الورثة نصيبه لرجل أجنبي بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بالبينة الشرعية من مدة خمس عشرة سنة وزيادة وهو يتصرف فيه والآت يريد الأولاد الأولاد بطل البيع متعللين بأن يسددهم صورة حجة قديمة منقولة من سجل تاريخها سبعون سنة مذكور فيها أن مالك المعصرة الأصلية وقفها على نفسه مدة حياته ثم على أولاده وأولاد أولاده وأولاد الظهور دون أولاد البطون مشهولة بختم القاضى فقط فأنكر المشتري للحصة دعواه فهل إذا لم يكن هناك بينة تشهد بوقفية المعصرة المذ كورة لا عبرة بها ولا يثبت وقفها إلا ببينة شرعية ولا يكون لهم إبطال البيع بذلك وما الحكم (أجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا ولو عليه خطوط القضاة الماضين والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة طلبوا قسمة تركه مورثهم من العقار والتخيل وغيره وادعى بعضهم على بعض على يد وكلائهم فادعى أحد الوكلاء

بان الميت وقف ذلك قبل موته صلى ذريته فلم يصنفه الوكيل المدعى عليه وطلب
القاضي من المدعى بيعة الوقف فسمعها فلم تصادف شهادتها وجهها شرعيا لكون الشاهدين
لم تتطابق شهادتهما في الجهة ولم يعرفا الموقف بحسب دعوته ومجهول ومشاع ولم تقم فيه
دعوى من خصم على خصم ولم يحرفه حكم بخصمته على مذهب أبي يوسف ولم يجعل آخره
بجهة بر ولم يثبت الوقف بوجه شرعى فهل اذا قسم ذلك القاضي بين ورثته بالقربة
الشرعية وحكم بكونه ميراثا تكون القسمة والحكم بذلك نافذ ولا عبرة بما ادعاه وكيل
باقى الورثة الاخر من الوقف على الوجه المذكور (اجاب) لا يقضى بالوقف بدون برهان
شرعى فى حق من لم يقربه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع بيتا لآخرين بثمن معلوم
وكتب فى شأن ذلك حجج من الحاكم الشرعى ومضت مدة نحو ست وثلاثين سنة ومات
البائع فالآن ظهر رجل يدعى انه ابن الميت البائع وانكر بيع أبيه ويريد رفع أيدي المشترين
عنه فهل اذا ثبت البيع من أبيه قبل موته بالوجه الشرعى لا عبرة بانكار المدعى المذكور
ويمنع من المعارضة لوضعي اليد والحال هذه (اجاب) اذا ثبت بيع المورث لا يكون للوارث
معارضة المشترى بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل من أهل قرية سرق له
جاموسة من مدة ثلاث سنين ونصف فلما ذهب رجل من أهل قرية الى جهة أخرى وجد
جاموسة تحت يد رجل من أهل تلك الجهة مشابة لتلك الجاموسة التي سرق من قريته
فاخبر واضع اليد بذلك فاجاب واضع اليد بأنه اشتراها من فلان ثم فلان من فلان ثم بعد
هذا الاخبار اقال كل منهما صاحبه من البيع واستقرت تحت يد البائع الاول فسلمها الرجل
من أهل القرية التي سرق منها الجاموسة امانة فتحضرة بيعة شرعية مع بنتها الناحية عند
أحد المشترين وأمره أن يتوجه بها الى أن يتحقق أمرها وغاب فهلكت بثمنها فى الطريق
بأقصة مما وية فهل اذا اراد صاحب الجاموسة التي سرق ان يدعى على الامين المودع انها
جاموسه لا يسمع دعوته على الامين ولا يقبل ولا يصحكون الامين ضامنا لبنتها وتبقى
الجاموسة تحت يده الى حضور من سلمها له (اجاب) حيث ادعى واضع اليد ان الجاموسة
التي تحت يده وديعة فلان الثائب وبرهن على ذلك دفعت عنه خصومة مدعى المالك فلا
تسمع الدعوى عليه ويمنع المدعى من معارضته والحال هذه ولا ضمان على المودع بهلاك
الوديعة او نتائجها تحت يده بلا ضمان بالنسبة لمن اودعه والقول له فى ذلك والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل يملك دارا بالميراث الشرعى عن أبيه من مدة سبعين سنة وزيادته وهو
يتصرف فيها من غير منازع له ولا لوالده من قبله والآن تدعى بنات بنت خاله بان الدار
المذكورة لمن مع وجوده ن بالبلد وشاهدتهن لتصرف واضع اليد وتصرف والده ولم يقع
منهن ولا من أصولهن نزاع فى شأنها فانه كروا واضع اليد دعواهن ولا بيعة لمن صلى ذلك
والحال ان لمن دارا غيرها منها فهل اذا لم يثبت دعواهن بالبيعة الشرعية لايجوز لذلك
ولا يمكن من نزاع الدار من مالها الوارث لها عن أبيه بدون وجه شرعى (اجاب) سكوت

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ١٨

المورث الاصلى عن الدعوى خمس عشرة سنة مع عدم المانع له منها مانع لسماع
دعوى وارثه بعد موته ومن المعلوم أنه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثبات بطريق
شرعى على فرض كونها مسموعة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا عن
أبيه وجده بالميراث الشرعى أخذ فى النظام وترك دارا خالية فمكث فيه مدة عشرين سنة
وزيادة وهى خالية والآن افتك وذهب الى بلده فوجد داره خربة فاراد تعميرها فعرض
له جماعة من أهل البلد وادعوا انها لقرىب لهم مات من مدة سنتين فأنكر دعواهم مع
ان والده اقام بهامدة خمسين سنة ووزيادة وكذلك جده من غير منازع لهما ولم يدعها الذى
يدعون انهم أقاربهم مع وجوده بالبلد ومشاهدته تصرف والد المالك لها عن والده ولم
يدعها فهل لا تسمع دعواهم المذكورة بعد مضي هذه المدة وتحقق وضع يد المورث الذى
كان قائما ومشاهدة القرىب تصرفه مع التمكن تلك المدة ويمنعون من معارضة واضع
اليد المذكور حيث لم يدعوا سائبا ولا مورثهم ولم يضعوا أيديهم عليها ولا مورثهم
ولا بيعة لهم على انهم املوك لمورثهم (اجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة من
الدعوى بلا مانع مانع من دعوى وارثه المالك بعد وفاته والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين
مات كل منهما من داره المختص بها ووجد دون أخيه فادعى ورثة أحدهما على ورثة
الآخر ان الدارين مشتركتان بين أبو يهما فهل اذا ثبت أن كلا كان يتصرف فى حال
حياته فى كامل داره المختص بها بالاجارة والسكنى والبناء مع حضوره الا تحريا لبلد وسكوته
وعدم معارضته له ومضى على ذلك نحو أربعين سنة لا تكون دعوى الاشتراك سائبة
واذا كان قد تقوى المدعى من الورثة على ورثة الآخر ببعض ذوى الشوكة وجبر المدعى
عليه بتصف الدارين بين ورثة كل لا يكون ذلك مانعا من اختصاص ورثة المدعى عليه
بدار أبيهم جميعا (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف
ووجوده شرعى وحيث سكوت المورث تلك المدة عن دعوى المالك بلا مانع لا تسمع
دعوى وارثه بذلك بعد وفاته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على نخلة بلجاء
آخر وادعى ان له نصف تلك النخلة يملكه بطريق الارث عن أبيه فهل اذا كان هذا المدعى
المذكور بيعة تشهد بملكه أبيه نصف تلك النخلة ولا يعلم خروجه عن ملكه الى موته
يكون المدعى المذكور احق بنصف تلك النخلة من واضع اليد حيث لا وارث لابي المدعى
المذكور سواء اذا ادعى واضع اليد انتقال النصف المذكور اليه بالشراء من شريك أبى
المدعى المذكور فيه ولم يثبت اذن أبى المدعى اشرى بملكه المذكور فى بيع حصته ولا اجازته
له لا تعتبر تلك الدعوى واذا مضت مدة وواضع اليد المذكور مستول على تلك النخلة
ووراث مالك نصفها لم يعلم ان لابيها النصف في الموت أبيه وهو صغير وبعد العلم نازع
واضع اليد تسمع دعواه وتقبل بيعة ويصدق فى عدم العلم (اجاب) اذا ثبت المالك فى
نصف النخلة لمورث المدعى المذكور ولم يكن هناك مانع من سماع الدعوى ولم يثبت انتقاله

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٣٠

١٢٦٥ ٣٠

لادعى عليه يناقل شرعى قضى به للدعى وان طالت المدة حيث كان الامر ما هو مسطور
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بمن معلوم بحضرة بينة على يد
فقيه بالناحية ووضع المشتري يده عليه امة تز يد على شهرين سنة وهو يتصرف فيها بالمد
والينا مع وجود دورته البائع لم يشره رجل يدعى انه وارث البائع وان مورثه لم يبيع
فهل اذا ثبت البيع من مورثه لا عبرة بدعواه واذا ماتت البينة وبقي شرط منها مع وجود
الفقيه المذكور تقبل شهادتها عند القاضي او نأثبه ويمنع المدعى من المعارضة للمشتري
حيث ثبت ذلك (اجاب) اذا ثبت بيع المورث الدار المذكورة بالوجه الشرعى لا يعتبر
انكار وارثه ويجوز صدور البيع على يد الفقيه لا يمنع من قبول شهادته بدون وجه شرعى
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من مصر سافرت الى بلدة بعيدة ووضعت امة معها عند
جماعة على سبيل الامانة فسافر الزوج اليها فوجد بها عرضا فذهب الى مصر واظهر
للجماعة الذين عندهم الامتعة ورقة مختومة بختم فقيه البلدة التي هي فيها بانه وكيل عنها
واستلم الامتعة ولها منزل قبض أجرته وبعدها حضرت المرأة من غيبتها وطلبت امتعتها
من الجماعة الموضوعة عندهم فاخبروها بان زوجها اخذ الامتعة واجرة المنزل فوجب
ورقة مختومة بيده بانه وكيل عنها فانكرت وكانت فهل لا عبرة بدعوى الزوج الو كالة بلا
بينة ولا يعمل بالورقة المجردة عن الثبوت واذا ادعى الزوج على المرأة المذكورة بان له
شالا عندها وانكرت المرأة دعواه لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت واذا كان لها عنده
دين ولم يكن لها بينة عليه وانكره يلزمه اليمين الشرعى (اجاب) القول قول المنكر
بيمينه حيث لا بينة ولا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك جارية وهبها لزوجته وملكها لها في حال صحته وسلامته بحضرة بينة شرعية
فقبضتها وحازتها والا ن ينكر الهبة ويريد نزعها منها فهل اذا كانت الهبة
والاقليل ثابتين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعها منها (اجاب) اذا تمت
الهبة بالقبض والحيازة يكون الحق في الامة المذكورة للزوجته الموهوب لها وليس
لزوجها الرجوع فيها حيث ثبتت الهبة على الوجه المذكور باطر يق الشرعى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن و بنتين وترك ما يورث عنه ستة عشر قراطا
في دار فوضع الابن يده على ما يخصه ويخص اخيه مدة أربعين سنة فسات الابن عن اولاد
اولاده فطلبت البنات ما يخصهما من الدار المذكورة على المذكور دون الاناث
وسكنت فيه فهل اذا ادعى اولاد الا ولاد فقيه الدار المذكورة على المذكور دون الاناث
ولم تكن لهم بينة تشهد بذلك ولا وثيقة عندهم ولا سند لهم لا تقبل دعواهم (اجاب)
لا يقضى بوقف نصيب المنكر من الورثة بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن اولاد ذكور واثنا عشر بنتا وترك لهم عقارات ومواشي ونخيل وغير ذلك
فوضع أيديهم اولاده على ذلك وكان له ولد غائب حضر واراد اخذ حصته مما تركه أبوه

١٢٦٦ ٢

١٢٦٦ ٢

١٢٦٦ ٢

١٢٦٦ ٣

فقيه باقى ورثة أبيه من ذلك مائة المين بانه كان عاقلا لايه وكان ينعضه أبوه في حياته
ويرثون أنه بسبب ذلك لا يرث معهم فهل يكون له أخذ نصيبه مما تركه أبوه ولا عبرة
بتعاليم عليه بذلك (اجاب) لا يرث المذكور وأخذ ما يخصه فيما تركه والده حيث
ثبت نسبته عنه ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على املاك
معلومة في بلدة معلومة بطريق الثراء الشرعى من مدة تنوف عن خمس عشرة سنة
بوجوب حجة شرعية يسده من قاضي تلك البلدة ولم ينأ زعمه منازع بشئ مما وفى هذه المدة
نصرف واضع اليد في الاملاك تصرف المالك في املا كه من هدم وبناء وغير ذلك
والآن ادعى شخص حاضر بتلك البلدة ومشاهدة صرف واضع اليد تلك المدة انه كان
غصب منه بعض هذه الاملاك فهل لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة مع مشاهدته
التصرف فيها والتمكن من الدعوى (اجاب) سكوت المدعى عن الدعوى تلك المدة بلا
مانع مع مشاهدته التصرف المذكور مانع من سماع دعواه حيث كانت بغير ما استثنى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في داره بمن معلوم واقبضه ذلك ثم
بعدها اشترى منه كذلك حصة في آلتا حوته بمن معلوم واقبضه ذلك وكتب بما
شرح جتين مؤرختين بتاريخ مختلف طائعا مختارا سنة ١٢٦١ وفى سنة ثلاث وستين ادعى
البائع على المشتري بانه باع ما شرح بالا كراه والغرور والغبن الفاحش وصالحه المشتري
من دعواه عليه بذلك على مبلغ معلوم دفعه له وصدق البائع بعد الصلح على ان البيع
الصادر منه كان بالطوع والاختيار من غير غرور ولا غبن وان الحق في ذلك للمشتري ولا
حق له في ذلك وكتب أيضا بذلك حجة شرعية وجميع ذلك وقع على يدها كم شرعى
والآن يريد البائع دعوى الا كراه والغبن مع الغرور في ذلك على يد المحاكم المذكور
فهل لا يسوغ للمحاكم المذكور سماع هذه الدعوى بعد الصلح والتصديق المذكورين
(اجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور لا تسمع دعوى البائع بما ذكره والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدراهم واستلم منه بعض المبلغ المذكور واعطى له
وصلا بمحتومه وغاب عنه مدة فلما لقيه طالب منه الباقي فادعى انه دفعه اليه وأخذ الوصل
منه وضاع وليس له بينة تشهد على دعواه وسئل هل أنت الذى دفعت المبلغ الباقي
المذكور أم كاتبك أم شريكك فاجاب بانى لم أدفعه انا ولا كاتبى ولا شريكى بل دفعه
اليك فلان وكىلى المقيم ببلدة كذا وأخذ الوصل منك وأعطانيه وضاع منى فلما حضر
فلان المذكور أقربانه لم يدفعه اليه ثم ادعى ثانيا انه دفعه بنفسه ولم يقيم بينة على دعواه
ثم ادعى ثالثا انه دفعه بنفسه بعض المبلغ الباقي فهل ترد دعواه ويلزمه دفع المبلغ المذكور
لا سيما وتار يخدعه ودفع وكيله الذين ادعاهما واحدا اذا قام بينة لا تسمع التناقض
في الدعوى (اجاب) حيث اقر المدين بانه لم يدفع المبلغ الباقي يعامل باقراره بذلك
ولا تسمع دعواه الدفع بنفسه بتاريخ يخسابق على اقراره المذكور والله تعالى اعلم

١٢٦٦ ٣

١٢٦٦ ٣

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ٤

(سئل) في رجل سافر من بلده وترك زوجته وبهائة فيها تحت يد زوجته ومكث مدة في الجهة التي سافر اليها ثم رجع الى بلده فوجد زوجته قد نكحها أبوها في بيت على حداثها وحارة غير حارة ايها ثم زوجها ومكث معه فهل اذا ادعت ان جاموسة من البهائم ملكها اشترتها منه بمهرها الذي أخذته منه وكذب الزوج في ذلك وادعى انها ملكه كباقي البهائم والمتاع ولم تثبت الزوجة دعواها بالبينة الشرعية لا تعتبر ويكون القول للزوج بيمينه في ان الجاموسة ملكه كغيرها مما ذكر (أجاب) حيث أقرت الزوجة بأصيل المثلث في الجاموسة لزوجها ولم تثبت دعواها الشرائعية بالبينة الشرعية يكون القول للزوج بيمينه على نفي انتقال الملك اليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من نخيل ودور وغير ذلك فوضع الابن يده على جميع التركة ثم مات الابن عن ابنين وثلاث بنات وبقيت التركة لم تقسم ثم ماتت إحدى البنتين عن ابن وبنتين فأتيت بن بجهة بعيدة فبين حضر تامن غيبتم ما ارادنا أخذ نصيب أمهما في الميراث فانكر واضع اليد على التركة بعض النخل فهل يكون لهما نصيب أمهما في الميراث جبراهي واضع اليد واذا شهدت بينة وذ كرت حدود الارض المشتملة على النخل بانها جارية في ملك المورث يكون جميع ما فيها من النخل ميراثا يقسم بين الورثة بالقرينة الشرعية (أجاب) لو ارث البنت المذكورة أخذ ما يخصه مما تحقق انه متروك عنها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واثلاث وترك ما يورث عنه شرعا فترك من كل من البنات ولم يأخذن ما يخصهن من تركة أبيهن فهل اذا ماتن وكان لهن أولاد يكون لهن المطالبة بأخذ ما يخص أمهاتهن من تركة أبيهن بالوجه الشرعي ولو مضى سنون (أجاب) لا ولاد البنات المطالبة بما يخص أمهاتهن بالميراث مما تركه الاب المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر وسكن فيها مدة تنوف عن خمس عشرة سنة وهو ينشئ فيها عمارات من هدم وبناء وغير ذلك فجاء رجل آخر وادعى ان الدار ملك له وهو حاضر بالناحية ولم يطالب ولم ينازع في المدة المذكورة فهل لا تسع له دعوى على واضع اليد (أجاب) لا تسع الدعوى بعده حتى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل بالغ وأمه وأخوته القصر بأمها البائع لا تحب الاصاله من نفسه والو كالة عن أمه وأخوته القصر وفيض الثمن وصرفه عليهم في وقتهم لم يكونم فقراء ثم ان المشتري بنى في تلك الدار محلات وغير بابها والبائع وأخوته يغيبون عن البلد ويرجعون اليها ويشاهدون ما حصل في تلك الدار من البناء وتغيير الباب وأولادها وبناتها والآن حضر البائع وانكر البيع فهل اذا كان مع المشتري حجة شرعية بخط قاضي الناحية وفيها بينة شرعية تشهد بالبيع لا عبرة بانكاره (أجاب) اذا ثبت المشتري دعواه الشرائعية يقضى له به في نصيب البائع والام بعد ثبوت توكيله بالبيع ولا ينفذ في حصة القصر اذا لم يثبت كون الاخ البائع وصيا

١٢٦٦ ٩

١٢٦٦ ٩

١٢٦٦ ١٩

١٢٦٦ ١٩

١٢٦٦ ٢٦

والبيع بمسوخ شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لرجل آخر دارا التي تلقاها عن أبيه بالارث الشرعي وكتب بذلك حجة شرعية ووضع يده المشتري عليها من مدة عشر سنوات وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك والآن نازعت المشتري بنت أخي البائع وابرت وثيقة بخط جدها وادعت ان الجدة أوصى لها بحصة من داره على الشيوع ولا بينة لها على دعواها فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الثبوت (أجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة أولاد وبنتين منهم ولد وبنت قاصران وترك ما يورث عنه شرعا من أرض زراعية وغيرها وامتنعة ووضع يده احدا الأولاد البالغين على جميع المتروك وهو يزرع الاطيان ويدفع الخراج فلما بلغ الولد القاصر صار يعمل وهو ساكن مع أخيه ثم حصل بينهما نزاع وارادوا القسمة من بعض قاضي الكيزبان عليه ديونا استدانه حال صغر أخيه وأخته متعللا بأنه كان حصل خسار في زراعة الارض ويريد الزام أخيه وأخته القاصرين بشئ من الديون التي استدانه حال صغرهما فهل لا تسع دعواهما استدانه حال صغرهما وهل اذا مات وترك ولدا وادعى ما كان يدينه والده لا يسع منه ولا يلزم القاصرين شئ من الديون المدعى بها عليهم ما يأخذان حصتهما في جميع ما تركه والدهما واذا كان ترك مواشي وتحت يأخذان حصتهما فيها وفي النتاج أيضا (أجاب) تقسم التركة الاولى وغشاؤها بين ورثته بالقرينة الشرعية ولا مطالبة على القصر بما استدانه الاخ المذكور نفسه حال صغرهما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بيده ساقية ورثها عن اصوله من مدة طويلة ويده حجة بذلك من الحاكم الشرعي ادعى عليه رجل بأنه اشترى حصة منها من فلان الذي يملكها عن أبيه فهل اذا لم يثبت ان البائع له فيها حق عن أبيه وكان قد أقرب بعد موت أبيه انه لم يكن له فيها حق ولا لآبيه من قبله وان الملك فيها الواضح اليد لا يكون للمدعى المذكور معارضة واضع اليد ويمنع من دعواه حيث ثبت اقرار البائع قبل البيع بما ذكر (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء ممن يملك تلك الحصة لا يقضى له بها على فرض سماعها والا فهي غير مسعوعة ان ثبت الاقرار المذكور على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض معلومة القدر بالاذرع من ذمي من نحو خمس وثلاثين سنة بناحية الصعيد بنى فيها بناء وادخلها في داره فبات البائع عن وارثه ثم مات وارثه عن وارث وكل من البائع ووارثه ووارثه ووارثه ووارثه ووارثه ووارثه في تلك الدار بالسكنى والاسكان ونحو ذلك حتى مضت المدة المذكورة فادعى الآن وارث الوارث بأن الارض الحاملة للبناء باقية على ملك مورث مورثه فهل اذا ثبت ان المورث الاصيل باع تلك القطعة الواضحة اليد بالوجه الشرعي يمنع وارث الوارث من معارضة المشتري ولا يعتبر انكاره (أجاب) اذا ثبت بيع المورث الاصيل الارض المذكورة حال حياته لا تكون تركة عنه فيمنع وارثه من معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله

١٢٦٦ ٣٠

١٢٦٦ ٣٠

صفر

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٦

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة تلقاها بالارث عن اصوله ووضع يده عليها مدة تزيد على عشرين سنة فادعى جماعة من بلده على واضع اليد بان الطاحونة ملك لهم وأنكر ذلك فهل لا تجمع دعواهم بعدم مضي المدة المذكورة خصوصا وهم حاضرون بالبلد ولم يدع أحدهم (أجاب) لا تجمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى حيث كان المدعى حاضرا ولم يمنعه عن الدعوى في تلك المدة مانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ورزق منها ابنت بلغت من العمر تسع سنين ثم اشترى متاعا وجعله عندها امانة بخضرة بينة من المسلمين ثم زوج ابنته وهي بنت تسع فهل اذا طلب متاعه من الزوجة يسوغ له أخذه حيث شهدت البينة انه على سبيل الامانة وتجبر على أدائه ولا حق لها فيه (أجاب) للزوج مطالبة زوجته بما وضعه عندها على جهة الامانة وليس لها الامتناع من تسليمه له بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وترك لهم عقارا ومواشي وسواقي في أرض زراعتهم فاخذ أحد البنين جازبا من ما في الزراعة باطالع باقي الورثة وصار يزرع فيه وهو في معيشة على حدته كما انه كان قبل موت أبيه كذلك وصار باقي الخلفاء تحت يد أحد بنيهم يزرع الارض وينتجى فيها مع باقي الورثة فحقوا ثلثين وعشرين سنة ثم مات هذا الابن الذي استولى على باقي الخلفاء عن ثلاثة بنين وزوجة وبنين فهل يكون لاخوة الميت الذين هم اولاد الميت الاول المطالبة بما خضعهم من تركه أيهم من العقار والسواقي والمواشي وغناه التركة (أجاب) اذا ثبت استيلاء الابن المتوفى بعد أبيه على شيء من متروكات المورث فأنه عن استحقاقه يكون لباقي الورثة طلب نصيبهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة من أرض زراعة شرعها مستوفيا للشروط ووضع يده عليها وتصرف فيها بزرع وفرس مدة نحو عشرين سنة في حياة البائع ثم مات البائع وترك اولادا من بعده شاهدا وتصرف المشتري من ابيهم مدة ايضا ثم بعد ذلك ادعى الاولاد ان الحصة التي باعها ابوهم مملوكة لرجل من اقارب ابيهم موقوفة ولا يدري في اي جهة ولا يعلم هل هو حي او ميت ولا حكم احد دعوته الى الآن ولا شاهد لهم على دعواهم وارادوا بذلك ابطال البيع الصادر من ابيهم ورفعوا دعواهم كما كم بلادهم فطالب الحاكم المشتري واحضره وادخل ابنه في السجن وحكم بفساد البيع بمجرد دعواهم فهل لا تقبل دعوى المذكورين وينقض هذا الحكم ويبقى المبيع تحت يد المشتري على حاله (أجاب) لا تجمع دعوى اولاد البائع بما ذكره القضاء بفساد البيع الصادر من ابيهم بناء على تلك الدعوى غير نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من قريبه ان يقرضه مبلغا من الدراهم وكل منهما في بلدة فقال المقرض اكتب على نفسك سند بالمبلغ الذي تأخذه متى وبعد ان اصل الى منزلي أرسله لك وهناك بينة تشهد بالوعد فكاتب السند المستقرض على نفسه وأخذه منه وبعد ان سافر لم يرسل له المبلغ المكتوب به السند حكم

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦ ١٠

الوعدو بعدم مدة من الزمن حضر الذي تحت يده السند وطالب صاحبه بما فيه فهل لا يعمل بالسند المذكور خصوصا والبينة تشهد بالوعد ولا يدين بينة على القرض أو الاعتراف به (أجاب) حيث شهدت البينة بتوافقه ما على كتابة الصك وارسل المبلغ بعده ولم يثبت دفعه للمستقرض بطريق شرعي لا يحكم عليه بشيء بمجرد كتابة الوثيقة بالقرض والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جار يدين بملكهما شخص فغصبهما انسان وقرهه ربا فاضبطهما ضابط من ضباط الجهات وأرسلهما الى وكيل الديوان وأعلمه ان يحصل من مال الكهما مبلغا صر فيه عليهما في أكلهما وركوبهما فلم يتيسر في ذلك الوقت فامر وكيل بيت المال أن يبيعهما ويقتطع ما صر فيه عليهما ويحجز عنده ما بقي من ثمنهما تحت يده حتى يثبت المالك ملكه في الجارية بين المذكورين عند القاضي فهل اذا اراد مالك الجارية يتبين الدعوى بعدم مضي سنة من ذلك سمع دعواه على وكيل بيت المال وبأخذ ما بقي من الثمن الموضوع تحت يده حيث لم يعلم المشتري (أجاب) للمالك الجارية يتبين بعد ثبوت الملك له فيهما شرعا المطالبة بهما من واضع اليد عليه حيث تضر ردين ملكه ولا يمنعه من ذلك مضي المدة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جمالا سافر بها الى جهة الحجاز فمات هناك فوضع رجل أجني يده عليها وبيع بعضها وأبقى البعض لنفسه بدون اذن الورثة والآن يدعي انه دفع ثمن ما باعه في دين كان على مورثهم لانه لا ناس بجانب بدون تحقيقه بالوجه الشرعي فانكرت الورثة دعواه فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكون للورثة المطالبة بثمن ما باعه من الابل المذكورة وباسترداد ما كان موجودا يده منها (أجاب) ليس للأجنبي المذكور دفع ما يده لاني يدعي دين على الميت وللورثة تضمينه بتدبيره وفعله مالا يملكه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة بنين وبنات وترك أرضا يخرج منها حشيش وحطب واحد اولاد المتوفى المذكور ورغاب عن البلد وأراد ان يتصرف فيما يخصه بالفريضة الشرعية في الارض الخلقية عن والده ببيع أو غيره فلم يسلم له باقي الورثة بل يقولون ان الغائب لا يكون له شيء في الارض فهل اذا كانت الارض المذكورة مملوكة لوالدهم تكون ميراثا عنه وتقسم على الورثة بمقتضى الفريضة الشرعية ويكون للابن المذكور ان يتصرف فيما يخصه (أجاب) نعم تقسم الارض المذكورة بين الورثة حيث كان الامر ما هو مسطور ولا يمنع الوارث الغائب عما يخصه في تركته ومورثه ونصره فيه التصرف الشرعي بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها عن اصوله وهو ينتفع بها أكثر من خمس عشرة سنة فادعى عليه الآن رجلان من اولاد اولادهم بان الدار المذكورة ملك لهم عن اصولهم ميراثا لهم خاصة فانكر المدعي عليه دعواهم وعجزوا عن اقامة البينة على دعواهم المذكورة فهل يكون القول قول واضع اليد ولا عبرة بدعواهم المذكورة (أجاب) من المعلوم ان القاضي لا يقضى بدون حجة

١٢٦٦ ١٤

١٢٦٦ ٢٢

١٢٦٦ ٢٣

ربيع الاول

١٢٦٦ ٢

١٢٦٦ ١٣

شرعية فإذا ثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا يحكم له بما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن أولاد بالغين وعن زوجة وعن ابنين فاصر بن من سائر ترك ما يورث عنه
 شرعاً من دار ومواش وغير ذلك ثم مات أحد الابن القاصر من قبل قسمة التركة عن أمه
 وعن أخوته فادعى الأولاد البالغين والدهم تبرع لهم بالمواشي لأجل حرمان الزوجة
 وابنهم فأنكرت دعواهم والمحال أن والدهم استمرت المواشي بيده حتى مات وهم معه
 في معيشة واحدة فهل لا يجابون لذلك ويقسم جميع ما تركه بين سائر ورثته بالقرينة
 الشرعية (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث لم يثبت تملك الأب لهم حال صحته بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع بعض عقاره وبعض تخيل باطلاع ورثته
 البائعين المسكفين وتصدقهم على المالك فيه للبائع وإطلاعهم وعلمهم في عدم موت المورث
 دعى بعض الورثة على يد قاضي الجيرة بأن ما كان باعه مورثهم قبل موته ملك للمدعى
 أو يريد رفع يد المشتري عنه فهل لا تسع دعواه بذلك بعد ثبوت البيع وصحة ورثته
 للمشتري يعلمهم وإطلاعهم وتصدقهم (أجاب) في التنوير وشراء عقار أو حيواناً أو
 ثوباً أو ابنه أو امرأته أو غيرهما من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً أنه ملكه لا تسع
 دعواه كذا أطلقه في الكنز والمالقي وجعل سكوتة كالأفصاح قطعاً للتنوير والتحيل فخرج صريح
 الإقرار أولى والله تعالى أعلم (سئل) في رزقة موقوفة بها أشجار ادعى جماعة من أهل
 البلد التي بها الرزقة المقيمة ونهبها بالاشجار ملك لهم وجد الناظر على الرزقة دعواهم فهل
 حيث سكت المصدقون عن دعواهم المالك مدة تزد على ست عشرة سنة مع حضورهم
 بالبلد وعدم دعواهم فيها مع عدم المانع لهم منها لا تسع دعواهم المالك لأنفسهم ولا يسوغ
 للقاضي سماع تلك القضية (أجاب) لا تسع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة في سماعها
 ما استثنى حيث كان المدعى عليه جاحداً أو القضاة ممنوعون من سماع ذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى دابة من نحو ست سنين على يد بينة فمعرفة عليها رجل آخر وادعى
 أن تلك الدابة ضاعت من عنده من نحو ستين وأنه اشتراها من مدة ست سنين وإنها اشتركت
 بينه وبين شخص مناصفة وانها انتهت عند بائعها فلما حضر ذلك الشخص الشر يكت وعابن
 تلك الدابة أقر بأنها غير الدابة التي ضاعت وحلف على ذلك فهل إذا ادعى شريكه أنها
 من تملكها بعد اعتراف شريكه المذكور وأثبت ذلك بالبينة تكون شركة بينهما وبين
 ذي اليد ويؤخذ الشر يكت بأقراره (أجاب) إذا أثبت المدعى ملكه لنصف الدابة
 المذكورة بالوجه الشرعي يحكم له بما ادعاه ولا اعتبار بما قاله من زعم المدعى شركة فيها
 على الوجه المستطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وأناث وترك
 ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواش وغيرها فقسم أحد الأولاد وأخذ حصة في التركة
 بالتراضي وهو بالغ عاقل وانعزل في معيشة وحده ومضى على ذلك عشرون سنة فأكثر ثم
 مات أحد أخوته عن أولاد قصر فأنكر الولد الذي أخذ نصيبه من التركة القسمة وأراد

منازعة الأولاد والدخول معهم فهل إذا ثبتت القسمة وأخذ نصيبه بالتراضي بالبينة
 الشرعية لا عبرة بانكاره القسمة ولا يكون له معارضة الأولاد (أجاب) إذا ثبت قسمة
 التركة بين الورثة وأخذ كل ما خصه فيها لا يكون لأحد منهم معارضة باقي الورثة ولا أخذ
 شيء مما بأيديهم بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مسقات موقوفة بوجوب
 سند شرعي آل الاستحقاق والنظر فيها لرجل من جلة الموقوف عليهم حضر رجل وادعى
 بأنها موقوفة عليه وإن النظر والاستحقاق له وإنها سخرت من الوقف المستحق له
 بالاستبدال وإن الواقف أهانته عن الاستبدال في وقفه وأظهر حجة وقف تشهد له
 بذلك وأنكر المدعى عليه جميع دعواه المذكورة فهل لا يجاب المدعى بما ادعى به بمجرد
 الوقفية التي بيده ولا يلزم شرعاً بآثار الوقف المسقات المذكورة وبالشرط المعين بحجة
 الوقف الذي هو عدم الاستبدال وبأنه مستحق لها وإذا عجز عن إقامة البينة يكون الحق
 فيها للمدعى عليه ووضح اليد (أجاب) المقرر عند علماءنا المحنفة أنه لا عبرة بمجرد الخط ولا
 التفات إليه إذ حجج الشرع ثلاث وهي البينة والأقرار والنكول كما صرح به في إقرار
 الخائفة فلا اعتبار بمجرد حجة الوقفية المذكورة ولا التفات إليها إلا إذا ثبت مضمونها بأحد
 الحجج المزبورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي من مدة خمس عشرة سنة وخلف
 عقاراً واستولت حصته على العقار المذكور ثم ظهر بعده مضي تلك المدة جماعة بأيديهم
 ورقة مؤرخة بتاريخ يزيد على خمس عشرة سنة مذكور فيها أن المتوفى المذكور باعهم
 جرأ من العقار بثمن معلوم وفي تلك الورقة شهود ماتوا فهل لا تسع دعواهم ولا يجوز
 للقاضي الإقدام على الحكم فيها (أجاب) لا تسع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
 إلا في الارث والوقف ووجوده من شرعي ولا يجوز للقاضي الحكم فيها والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة توفيت وتركت ورثة وكان لها أخذوا عطاء في معاملة مع بعض الناس
 فادعت الورثة على المعاملين لها أن ما عندهم مبالغ ولم يكن للورثة بينة تشهد لهم فهل
 يجوز للورثة تحليف المدعى عليهم إذا أنكروا (أجاب) إذا توفرت شروط صحة الدعوى
 وسأل القاضي المدعى عليه عنها فأنكر ولم يبرهن المدعى على دعواه حلف المحاكم المدعى
 عليه بعد طلب خصمه العزم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنين بالغين
 وتركت ما يخصها بالمراث الشرعي في عقار والديها فأراد أن أخذ نصيبها فأنه ما خالها ما
 متعلاً ومعهما إن أمه وضعت هنداً أمه ما التي هي بنتها مصاًغاً أمانة ويريد أخذ نصيبه
 منه فأنكر ادعواؤه ذلك ولا بينة له على ما يدعى فهل لا يجاب لذلك شرعاً ولا يكون له
 منه ما من أخذ ما يخص أمهم بالاطريق الشرعي فيما تركه والدهما من العقار ولا عبرة
 بتعلاه المذكور حيث لم يقسم إلى الآن (أجاب) نعم للابن المذكورين أخذ نصيب
 أمهم ما من تركه والدهما بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي حيث لا مانع ولا عبرة بتعال
 خالهما بما ذكر على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قاعدة

١٢٦٦ ١٢

١٢٦٦ ١٣

١٢٦٦ ١٦

١٢٦٦ ١٧

١٢٦٦ ١٧

١٢٦٦ ١٩

١٢٦٦ ١٩

١٢٦٦ ٢١

١٢٦٦ ٢١

طاحونة من مدة ثمانى عشرة سنة وهو ينتفع بها ثم بعد هذه المدة ادعى جماعة ان
القاضى المذ كورة ملكهم ويريدون نزعها من يده والحال انهم مقيمون معه
في البلد ولم ينزاعوه ولم يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم
(اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود
عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بان له قدرا من الدراهم
قبله وانه سلمه له من مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل لا تسمع دعواه لاسيما وانه معه
في بلدة واحدة ولم يطالبه ولم يعترف المدعى عليه به (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد
مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك حصصا في ساقية باعها لآخر من مدة خمس عشرة سنة وزيادة والمشتري
يتصرف فيها من غير منازعة في ذلك ثم مات البائع عن ورثة فاراد ورثته الا ان ابطال
البيع في الحصة المذ كورة متعلين بان مورثهم باعها مكرها فانكر المشتري دعواهم
ولا يثبت لهم على ذلك فهل اذا لم تثبت دعواهم لا كراهة بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك
ولا عبرة بتعللهم ويمنعون من معارضة المشتري في الحصة المذ كورة بدون وجه شرعى
(اجاب) ليس لو ارث البائع فصح البيع الصحيح الصادر من مورثه ويمنع من معارضة
المشتري حيث كان الامراء هو مذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين
أيديهم على دارو بعض عقار في بلد من بلاد العراق مدة متلقين لما ذكر عن ابائهم
واجدادهم ويدهم سندات شرعية تشهد لهم وهم يتصرفون في ذلك بالهدم والبناء جيلا
بعد جيل نحو سبعين سنة فظهر الا ان جماعة يدعون ان ما ذكرهم وان وضع يده هؤلاء
بغير حق وهم في تلك المدة معهم مشاهدون اتصرفهم غير منازعين لهم فهل لا تسمع
دعواهم ويمنعون من التعرض لهم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض
زراعة تقاتها من والده ووجهه من مدة خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها من غير
منازعة ولا لوالده من قبله والآن يدعى جماعة بان الارض المذ كورة لهم متعلين بانها
مرهونة فانكر واضع اليد دعواهم فهل اذا كانوا مقيمين بالبلد ومشاهدين تصرف
واضع اليد ولم ينزعوا في شأنها لا يجابون لذلك ولا يمكنون من نزعها منه ولا تسمع
دعواهم ولا عبرة بتعللهم المذ كور ويمنعون من معارضة اذ لم يكن هناك بينة تشهد بانها
مرهونة (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذ كورة والحال ما ذكر في السؤال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك بناه حائوت باعه لا تجزئ من معلوم قبضه منه البائع المذ كور واشهد
على نفسه بينة شرعية بذلك وكتب بذلك حجة شرعية قال فيها البائع المذ كورانه باع جميع
بناه الحائوت لفلان القلان بالثمن المعلوم في الحجة المذ كورة وصار ملكا للمشتري
المذ كور فهل اذا مات البائع المذ كور بعد ذلك وظهر له وارث انكر البيع ويريد نزع

٢١ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

٢٧ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

المبيع من يد المشتري لا يكون له ذلك حيث أثبت المشتري المذ كور بيع مورثه بالوجه
الشرعى وهو في صحته وسلامته (اجاب) اذا تحقق في بيع المورث حال صحته اثناء الحائوت
المذ كور لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري فيه بدون وجه شرعى والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل حضر بين يدي حاكم شرعى وادعى على آخر بانه باع له جانب نخيل
بمبلغ معلوم بطريق الا كراهة فانكر المشتري الا كراهة وذكرا بانه باع طائعا مختارا فطلب
من المدعى اثبات دعواه الا كراهة فحضر بينة وشهدت شهادة لم تصادف وجهها شرعا
فطلب منه بينة اخرى تشهد له بطريق دعواه فذكر كراهة لم يقبض الثمن وان قيمة النخيل
اكثر من الثمن بكثير وانه باع مالا يملك وان النخيل التي باعها للمدعى عليه ملك لاختيه
وان اخاه توفي عن ورثة ومن جلتهم ولله جهادى حاضر معه بالمجلس وقت اقامة الدعوى
وولد اخيه المذ كور اتفق معه على ذلك فاذا يكون الحكم (اجاب) اذا ثبت ابن الاخ
ملك مورثه للنخيل المذ كور به دعوى صحيحة وقضى له بالميراث فيه حيث لا مانع ولا
تسمع دعوى البائع المذ كور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر
مبلغ احواله المديون على آخر بذلك المبلغ فقبل الحال عليه المحوالة ودفع جانباً منه واستلم
السند ولم يدفع باقى المبلغ فطلب منه رب الدين بقية المبلغ فقال دفعته لك فهل لا يجاب
لدعواه ويكون القول قول رب الدين فيما قبضه (اجاب) القول للمحالة بمقتضى حيث
لا بينة للحال عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وادعى على دار تقاتها عن ابيه
بالارث الشرعى ادعى عليه الا ان رجل بان لايه فيها حقا وبطاب رفع يده عنه فهل اذا
كان ابو المدعى حاضرا موجودا مشاهدا تصرف ابى المدعى عليه اكثر من خمس عشرة
سنة وهو ساكت لم ينزع ابى المدعى عليه وكذلك المدعى شاهدت تصرف المدعى عليه مدة
مثل ذلك ولم ينزع عن غير مانع شرعى لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) سكوت المورث
تلك المدة عن دعوى المالك بلا مانع شرعى مانع من سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر حائوتا باجرة معلومة كل شهر ومضت مدة من وقت
الاستئجار واراد رب الحائوت اخذ اجرة من المستأجر المذ كور فادعى انه دفعها له ولا بينة
تشهد له بذلك فهل اذا لم يثبت الدفع بالبينة الشرعية يكون مطالب باجرة الحائوت
المذ كور (اجاب) القول للمؤجر بيمينه حيث لا بينة للمستأجر على دعواه الدفع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل ادعى على وارث رجل آخر انه وكل مورثه بقبض ديون له من الناس
وقبضها والحال انه لم يطالب المورث حال حياته مع كونه معه في بلدة واحدة ومضت خمس
عشرة سنة من تاريخ القبض الذى ادعاه والمورث موجود ولم يطالبه بما يدعى انه قبضه له
بالو كالة وجد الوارث ذلك فهل لا تسمع تلك الدعوى ويمنع المدعى لسكوت مورثه عن الدعوى
تلك المدة بلا مانع (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي ثلاث المدة والحال هذه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض خربة من ماله الخاص به من مدة خمس وعشرين

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٦ ١٢٦٦

٦ ١٢٦٦

٨ ١٢٦٦

١١ ١٢٦٦

سنة ويبتاعها دار لنفسه وأضاف لها قطعة أرض زراعة من أرضه التي يدفع خراجها في كل سنة وله أخ فقير ضمه لنفسه بعد ثباته لها خوفاً من تغيير الناس له بسبب فقره فيعدان كبير أولاد أخيه عزله وحده مع أولاده من مدة سنين والآن تدعى أولاده بأن لو ألدهم نصف دارهم من مائة دينار بورقة موطوعة الثبوت فأنكر الم دعوهم فهل إذا لم يثبتوا بالبينة الشرعية أن الدار المذكورة مشتركة بين الم دعوهم وألدهم لا يجابون لذلك ولا عبرة بتهالهم ويمنعون من معارضة دعوىهم في داره بدون وجه شرعى حيث كان الأب موجوداً حياً عاقلاً (أجاب) لا خصوصية للأولاد المذكورين فيما يبدعهم حيث لم يصدر من أيهم توكيل شرعى لهم في الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تلقى عن أبيه داراً من مدة أربعين سنة ثم ظهر الآن رجل يدعى أنها ملك له والحال أن المدعى كان مقيماً بالبلد في هذه المدة مع ما يتصرف المدعى عليه فيها تصرف المالك ولم ينزعه ومع المدعى حجة مشتملة على شهود توفيت فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) لا تسمع دعوى المالك المذكورة بعدمضى تلك المدة حيث كان حاضر الم يمينه مانع شرعى عنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاده أقصر منها فادعى رجل بته دفع الميث قبل موته نصف الدار بزر ونصف أردب حب العزير زمانة ليمسك ذلك ومات قبل اخذ الثمن منه ويريد اخذ ذلك من ورثته فأنكرت الزوجة دعواه وطالب منها ثبات دعواه على الميث وبيان اسم الميث واسم أبيه وحده فحجز فهل إذا لم يثبت دعواه بالوجه الشرعى لا يلزم الورثة شيء (أجاب) إذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى له بما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أربع زلاقات مبنيات بالحجر فوق البحر بالشالات يكتبون منها وهم واضعون أيديهم عليها مدة تزيد على تسعين سنة وذلك عن أجدادهم والآن ظهر لهم ناس ينازعونهم فيما بأيديهم بدعواهم ملكة فهل لا يمكن من ذلك وتكون للأوضاعين أيديهم عليها لا سيما مع وجودهم في تلك المدة المذكورة وتمسكهم من الدعوى (أجاب) سكوت المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة بالأعذار شرعى مانع من سماع دعواه فيما عدا ما استثنى فهنا أولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بعضهم قاصر وبعضهم بالغ فبعدموته بستين ادعى رجل آخر أن له بذمة الميث كذا من الدراهم من مدة إحدى عشرة سنة بموجب سند بخط الميث وختمه بمجرد عن الثبوت فهل لا يعمل بخط الميث المحرر عن الثبوت وإذا أقام المدعى بينة تشهد بأن المبالغ بذمة الميث إلى أن مات لا بد من حلف المدعى مع البينة (أجاب) لا يعتمد على الخط ولا يعمل به والحجة بالبينة والإقرار أو النكول واستثنى في الأشياء مسائل من سافر السمار والصراف والبيع وصرحوا بتخليف مدعى الدين على الميث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستول على قطعة أرض براح أصلاً داراً وبها نخلة عن أصوله من مائة وست وخمسين سنة وهو يدفع ما على النخلة بجانب الديوان هذه المدة وتصرف فيها ببيع بعضها فأدعاه رجل عن أصوله

والحال أن أصوله في هذه المدة مشاهدون لهذا التصرف والاستيلاء أكثر من خمس عشرة سنة وهو أيضاً شاهد لذلك باقى هذه المدة بالدعوى من أصوله ولا منه ولا عزولهم في ترك الدعوى فهل ليس له ذلك ولا يمكن من الدعوى والحال هذه (أجاب) لا تسمع دعوى الوارث والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً عن أبيه واضع يده عليها مدة تزيد عن خمسين سنة ولم ينزعه في تلك المدة أحد فيها والآن تغلب عليه شخص وادعى أنها كانت عارية تحت يده وأبست ملكاً له فهل بعدمضى هذه المدة من غير منازعة له مع كونه حاضراً مع في البلد وليس له مانع من الدعوى لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى حيث كان المدعى عليه جاحداً للدعوى المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاده الخمسة من غير أولاد حصة في مكان باعها حال حياته لأحد أولاده بثن معلوم ووضع المشتري يده على الحصة المرقومة ثم بعد وفاة والده حضرت الزوجة وأدعت على أحد الأولاد المشتري بالحصة المرقومة أنها ملك مورثها وتريد أخذ نصيب منها بين يدي المحاكم الشرعى فدفع دعواها بدعوى الشراء للحصة من والده حال حياته وأنكرت ذلك وأثبت ذلك في وجهها بالبينة الشرعية بين يدي المحاكم الشرعى وحكم بأن الحق في الحصة للمشتري المذكور فهل إذا كان الأمر كما ذكر يكون ذلك المحكم نافذاً على باقى الورثة وتكون الحصة المذكورة لأحد الأولاد المشتري لها المذكور ولا حق لباقى الورثة فيها حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعى (أجاب) أحد الورثة يتقصب حصتها عن الميث فيماله وفيما عليه واشترطهم في دعوى العين على أحد الورثة وانتصابه خصماً عن الباقي كون العين في يده استثنوا منه دعوى الدفع كما هنا خفيث أثبت الابن الشراء من أبيه حال حياته في وجه زوجته أبيه التي هي أحد الورثة كان المحكم عليها حكماً على باقى الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض براج بالارث عن أصولهم واضعين أيديهم عليها مدة مائة سنة وهم يتفقون بها المدة المذكورة وهم وأصولهم من قبلهم فلا تدعى عليهم رجل شيخ قريه بان له حقا فيها لكونه تلقى مشيخة القرية عنهم وكانت لهم قبل ذلك ويخص المشيخة حصة في تلك الأرض ولا سند له في ذلك أصلاً ولا يكلفهم اثبات ملكهم لها فهل والحال هذه لا تسمع دعواه عليهم ولا يكون له حق فيها بمجرد دعواه ولا عبرة بتهالهم المذكور ولا يطلب منهم بينة بذلك لأن وضع اليد من أقوى الحجج (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى على الوجه المشروح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دارين وحصة في طاحونة تلقى ذلك بالارث عن مورثيه وانتفع بذلك نحو سبعين سنة من غير معارض ولا منازع والآن ادعى عليه رجل بأن لمجده أم أبيه حصة في ذلك ويريد أخذها منه فأنكر دعواه والحال أن جده المدعى كانت حاضرة موجودة مشاهدة تصرف أبي المدعى عليه أكثر من ثلاثين سنة ولم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعى وهي ساكنة هذه المدة وكذلك

١٢٦٦ ١١

١٢٦٦ ١٦

١٢٦٦ ١٦

١٢٦٦ ١٨

١٢٦٦ ٢٢

١٢٦٦ ٢٣

١٢٦٦ ٢٨

١٢٦٦ ٢٩

١٢٦٦ ٢٩

المدعى شاهد المدعى عليه أكثر من عشرين سنة وهو يتصرف في المدعى به ويتقنع به
المدة المذكورة ولم يباع من غير مانع شرعي فله أن لا تسمع دعواه ويمنع والحال هذه
(أجاب) نعم لا تسمع الدعوى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجة وأولاد واختلفت الأولاد والزوجة في زوج وار ذهب وصينية فضة وقم كرم فهل
يكون القول قول الزوجة فيما يصدقها فيه الظاهر (أجاب) القول للزوجة بيمينها في أن
ما ذكر ملكها حيث لا يثبت لها في الوردية على أنه ملك الزوج وكان بعض المتنازع فيه
خاصا بالنساء وباقيها مشتركا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع قطعة أرض لا تصرف
المشتري ينتفع بها مدة خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك المدة ادعى البائع أن له ابن عم يستحق
في تلك الأرض وأنه تعدى وباع نصيبه ونصيب ابن عمه من غير إذنه ومع ذلك ابن عمه
حاضر معه وقت البيع ومشاهد انتفاع المشتري بالأرض فهل إذا كان الحال كما ذكر
لا تفيد البائع الدعوى لأنه انتفع لما أتمه (أجاب) دعوى المدعى على الوجه المذكور غير
مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا من مورثهم وعليه دين قبضوها
لرجل بثمن معلوم وأمره يدفع الثمن في دين مورثهم فدفعه حكم اذ منهم وأمرهم فبعد ذلك
أراد بعضهم الرجوع على المشتري وطلب منه الثمن فهل إذا أثبت بيمينه شرعية أنه دفع
الثمن في دين مورثهم باذنهم بعد اعترا فهم به لا يكون له مطالبة المشتري بشئ لا سيما
والبعض الآخر صدق على صحة البيع للمشتري وعلى دين المورث وأذن المشتري بالدفع على
الوجه المذكور (أجاب) إذا باع الورثة البائع الدار المورثة وأمر المشتري بدفع الثمن
لغير مورثهم ودفعه المشتري حسب أمرهم واذنهم له بذلك لا يكون لاحد منهم مطالبة
بشئ من الثمن المذكور إذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع قطعة
أرض لا تصرفها المشتري ينتفع بها مدة من السنين نحو خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك المدة
ادعى البائع أن له أقارب يستحقون في تلك الأرض وأنه تعدى وباع ما يخصه وما يخصهم
بغير اذنهم والحال أنهم مشاهدون انتفاع المشتري بتلك الأرض المبيعة من غير أن
يدعوا عليه فهل والحال هذه لا تفيد البائع تلك الدعوى والبيع ماض لا ينقض
(أجاب) دعوى المدعى على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ورثة فباع بعض الورثة عقارا من التركة وقبض ما يخصه واستوفى بقية الورثة
حقهم من المشتري بعد رضاهم بالبيع وأجازتهم ثم مات البائع فطلبت بنت البائع بعد
مضي خمس وعشرين سنة أن ترجع على المشتري وتأخذ منه بقية الثمن فهل لا تجاب لذلك
حيث ثبت أن أباه قبض ما يخصه من الثمن (أجاب) إذا ثبت بوجه شرعي قبض مورث
المدعية حصته في ثمن ما باعه حال صحته لا يعتبر انكارها لذلك والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له مع آخر أخذوا عطاء قسما مع بعضهما وبقى لاحدهما قبل الآخر مبلغ من
الدرهم أقربه بحضرة يمينه ثم بعد مدة مات من عليه المبلغ المذكور وأثبت الآخر ماله

في وجه وصى التركة باليمنة وإمين وامتنع الوصي من الدفع متعللا بأنه لا يدين من الاتيان
بيمينه تشهدا بأنه أقرب لموته بقليل بهذا المبلغ فهل والحال هذه لا عبرة بيمينه حيث أثبت
حقه بالوجه الشرعي (أجاب) إذا ثبت الغريم دينه على الميت في وجه وصيه بالوجه
الشرعي كان له استيفاؤه من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنت
وبنت بنت أخرى ماتت في حال حياة أبيها فهل يكون الارث للأبنتين والبنت للذكر مثل
حظ الانثيين ولا شيء لبنت البنت وإذا ادعت بنت البنت أن أباهما مات في حال حياتها
بعد موت أبيه وأنكر باقي الورثة دعواها ذلك لا تسمع دعواها بدون يمينه (أجاب)
إذا اختلف الورثة في تاريخ موت الأقارب فاليمين يمينه من يدعي زيادة الارث والقول
قول من ينكر كفي دعوى القنية وقال في الخبرية أي ينكر الزيادة وبالأولى انكار
الارث بالكتابة انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نخلا بالميراث وغيره
من أصولهم وأصول أصولهم من مدة تزيد على مائتي سنة وهم يتصرفون فيه تصرف
الملاك بالأعراض فتعدى أولادهم ما يخرج البلد ووضعوا أيديهم على نصف النخل
زاعمين أن مورثهم نصفه واستولوا على نصف الثمر بزعمهم ودعواهم أن مورثهم له نصفه
بداعي أنه توافق مع مورث الملاك المدعى عليهم على أن يغرس نخلا في الأرض يسمى
نقايل وأن جميع النخل الموجود والمحدث صار مشتركا بسبب ذلك والحال أن مورثهم لم
يدع ملك ثمن النخل أصلا في النقايل ولا في النخل النوى في حياته فهل لا تسمع
الدعوى منهم ولا تقبل بيمينهم على الملك عن مورثهم حيث لم يدع مورثهم هذه الدعوى
حتى مضى عليه أكثر من خمس عشرة سنة إلى أن مات ويكون المانع في حق المورث
معتبرا شرعا في حق الوارث (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى تلك المدة بلامانع
شرعي مانع من سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجة وعن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ثم تزوجت البنت قبل
قبض التركة في بلد غير بلد أهلها ثم مات الابن المذكور عن أمه وأخته فقط وبعد مدة
خمس عشرة سنة ذهبت بنت الميت لتأخذ ما يخصها في دار والدها وما يخصها من نصيب
الاخ فوجدت رجلا اجنبييا مع امرأة اجنبية اقسموا الدار وأخذ كل منهما حصة فيها بغير
طريق شرعي فهل إذا كان هناك يمينه تشهد بان الدار المذكورة لوالد البنت المذكورة
تسمع دعواها ويكون لها نزاع ما يخصها منهما (أجاب) إذا ثبتت البنت المذكورة دعواها
بالوجه الشرعي يقضى لها بنصيبها في الدار المذكورة حيث لا مانع والافلا والله تعالى أعلم
(سئل) في دار مشتركة بين رجلين وقاعة قرازة لاحدهما ربع الدار وثلاثة أرباعها في
القاعة غاب من له الربع مدة وبعد حضوره من الغيبة أراد أن يأخذ نصيبه من الدار فذمه
من له ثلاثة أرباعها متعللا بشرع نصيبه منه فأنكر دعواه الشراء فهل إذا لم يثبت شراء
نصيب شريكه باليمين الشرعية لا يجاب لذلك شرعا ويكون للشريك المذكور أخذ

ما يخصه في الدار والقاعة المذكورين بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا يجب لذلك حيث لم يثبت دعواه الشراء بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين واضعين أيديهما على دار من مورثهما ادعى عليهما ابن عمهما بأن لآبيه حصه في الدار المذكورة ويريد رفع أيديهما عنها فادعى واضع اليد بأن اباه المذعي باعها المورثهما قبل موته فهل إذا ثبت بيع أبي المذعي المذکور وقيل موته لا في واضعي اليد بالبيعة الشرعية لا تسمع دعوى المذعي المذکور (أجاب) إذا ثبت بيع الحصه في الدار المذکور مورث المذعي عليهما بالوجه الشرعي لا يكون لوارث البائع معارضتهما فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرضاً واطهر ورقة مشعولة بختم المذعي عليه فانكر المذعي عليه دعواه القرض ولا بيعة للمذعي على دعواه فهل يصدق المذعي عليه بيمينه ولا عبرة بدعواه ولا بالورقة المجردة عن الثبوت الشرعي (أجاب) لا يرضى بصلك بدون اثبات مضمونه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة في يدها بقرة ادعى عليها رجل ان هذه البقرة له وادعت انها ملكها بالتلقين من قبل آخر وكل ارجح تاريخ دعواه واقام بيعة مؤرخة وتاريخ ذي اليد وهي المرأة أسبق والذي تلقى عنه المالك مقرها بالتلقين من جهته فهل لا عبرة ببيعة المذعي وتقدم بيعة المرأة حيث ان تاريخ ملكها أسبق (أجاب) اذا برهن خارج على مالك مؤرخ وذو اليد على مالك مؤرخ اقدم فالسابق أحق كذا في التنوير والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين باعوا شريكاً مشتركاً بين رجلين باع أحدهما نصيبه من الثالث وصار الحق فيها للمشتري والشريك الآخر ثم مات الشريك الآخر الذي لم يبيع عن وريثة فادعى الشريك الذي باع على وريثة شريكه ويكفي على المشتري منسبه بأن حقه باق في الجهة وانكر البائع فهل إذا ثبت بالبيعة الشرعية انه باع حصته من الجهة المذكورة يمنع من دعواه ومن المعارضة والمنازعة لو اضعى اليد (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان المذعي باع نصيبه فيها للرجل المذکور بيه الاًزماً لا يكون له معارضة واضعي اليد بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين باعوا شريكاً مشتركاً بين اثنين نتجت بنتاً فوكل أحدهما الشريكين الآخر في بيع نصف نصيبه فباع ذلك الوكيل نصف تلك البنت على ان يكون النصف الباقي بينه وبين شريكه على وجه الشركة فساطله المشتري بعد ان طلب منه الثمن فزار الوكيل يطلب من الوكيل ثمن ربه المرة بعد المرة بحضور جمع من المسلمين مع اقراره بالوكالة ثم لما طالت المدة ولم يدفع الثمن انكر الوكيل وكالة وبعد مدة مات فتعلم وريثه بانكاره الوكالة وقالوا المبيع ثالث والباقي لنا خاصة فهل اذا أقام بيعة تشهد على الموكل باقراره بالوكالة وبصدور البيع في نصيبه ما تسمع دعواه (أجاب) اذا ثبت اقرار المورث ببيع نصف ما يخصه فيما ذكر بتوكيله وصدور البيع في ذلك لا يكون لوارثه بعد وفاته المعارضة فيما باعه الشريك بطريق الوكالة عن مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده جارية

۱۲۶۶ ۲۹

جادی الثانیة

۱۲۶۶ ۲

۱۲۶۶ ۴

۱۲۶۶ ۷

۱۲۶۶ ۷

كان اشتراها من غيره وولدت عنده ولداً الاقل من ستة اشهر فاراد سيدها ببيعها وابنها فادعت انه اولدها وان هذا الولد منه فأنكر فهل يكون له بيعها وابنها ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون القول للسيد (أجاب) للولي بيع امته حيث لم تثبت دعواه الاستيلاد بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بعهضهم قاصر وبعضهم بالغ وترك قطعة دار بحربة والباقون غائبون عن البلد فوضع جارهم يده على الحربة المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا بلغ القصر وحضر الغائبون من غيبتهم وادعوا على واضع اليد المذکور بان الدار ملكهم بطريق الميراث عن ابيهم بعد علمهم بذلك وشهدت بيعة شرعية ايم بذلك وارادوا تزعمها من واضع اليد فامتنع من تسليمها للورثة المذکورين متعللاً بأنه واضع يده عليهم عن أبيه من قبل المدة المذكورة ولم يذاعه فيها أحد وانما صادرت ملكه بحربة الحيازة ووضع اليد المدة المذكورة لا يعتبر تعلله المذکور بوقوع بيعة الورثة المذکورين وتزعم من يد واضع اليد كالحائز لها المدة المذكورة حيث كان بعض الورثة قاصراً والبعض غائباً عن البلد ولم يحصل لهم علم بانها مورثة لهم عن أبيهم بعد حضورهم الا وقت المنازعة عند اذاعة واضع اليد المذکور بيعها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فاذا أثبت الورثة المالك في الدار المذکور كورة بالوجه الشرعي قضى لهم بها حيث لا مانع ومن العذر الشرعي كون المذعي صغيراً لا ولي له وكونه غائباً مسافراً فمكرها صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وترك داراً ثم مات كل من الذكور والاناث عن وريثة قبل قبضتها وأخذ كل نصيبه منها فهل لورثة كل منهم أخذ ما كان يخص أصله بالطريق الشرعي ولو طالت المدة وزادت عن خمس عشرة سنة مع تصادقهم على انما ملكوها لم يولدوا بنو بعض الورثة فيها بناءً بدون اذن باقي الشركاء (أجاب) نعم لورثة كل ما مورثه في الدار المذکور كورة والحال هذا وما بناء أحدهم لنفسه فهو له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قصر وله دراهم قرض على آخر بموجب وثيقة شرعية بيد الورثة ثابتة بالمضون بالبيعة الشرعية فطالبه وصي القصر بالدين المذکور فدفعت له بعضه ثم امتنع الا أن من الدفع مدعيانه دفع لمورثهم قدر ما عاين من الدراهم رشوة ليدفعها لآخر على قضا مصلحة ولم يفعل ويريد أن يخصها من أصل ما عليه فانكر وصي الورثة والزوجة دعواه ولم يثبتها بطريق شرعي فهل لا يجب لذلک ويلزمه دفع ما عليه من الدين الثابت عليه للبيت ولا عبرة بدعواه المذکور والحال هذه (أجاب) ليس للدين الامتناع عن دفع ما يذمت من الدين لربه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داراً في قرية من قرى الفلاحين ووضع يده عليها المشتري مدة تزيد على أربع عشرة سنة ثم توطأ البائع مع أخ له على أن له فيها حصه يريد بذلك تزعمها من المشتري والحال انه حاضر وقت البيع ومشاهد

۱۲۶۶ ۸

۱۲۶۶ ۱۰

۱۲۶۶ ۱۰

۱۲۶۶ ۱۰

له ولتصرف المشتري المذکور فهل لا تسع دعواه والحال هذه (أجاب) نعم اذا كان الاخ
المذکور حاضرا وقت البيع عالمه وهو ساكت لا يسمع دعواه ويمنع من معارضة المشتري
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض يزرعونها
مدة تزيد على خمس عشرة سنة فجاء آخرون وادعوا عليهم انهم غاصبون لتلك الأرض
فهل لا تقبل دعواهم الغصب لمشاهدتهم التصرف تلك المدة ولم ينزعوا واضعي اليد
ولا مانع لهم (أجاب) حيث كان المدعي حاضرا وسكت عن الدعوى تلك المدة بلامانع
شرعي لا تسع دعواه المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض
زرعها نخيلا من مدة عشر بن سنة فجاء آخرون وادعوا عليه ان هذه الأرض ملكه وسلمها له
يزرعها نخيلا مشاطرة بينهم فافكر المدعي عليه ذلك وأجاب بان الأرض المذکورة كانت
مواتا وأحياء والده وأصلحها ومات عنها وورثها عن والده فهل اذا أقام كل بينة على
ما ادعاه لا تسع دعوى الخارج لاسيما وهو موجود بالناحية ولم ينزعه تلك المدة مع
عدم المانع (أجاب) لا تسع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
وجوده - ذكر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة بائعين عاقلين وكلاهما جلا يدعي على
آخر ان مورثهم قد رام معلوما من الدراهم بموجب قائمة حساب متضمنة لذلك القدر المعلوم
من مدة عشر بن سنة وهي خالية الثبوت لانهما فيها ولا ختم ولا بينة شرعية تشهد بذلك
وانكر المدعي عليه ذلك القدر المعلوم فهل والحال هذه لا تعتبر دعوى المدعي بدون بينة
شرعية تشهد بذلك (أجاب) لا يقضى بصحة بدون اثبات مضمونه بالوجه الشرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين من خراج الأرض فطلب منه فلم يجد عنده الا نخيلا
قباعه بمن يريد على قيمة مثله في وقته وأدى منه دينه من غير اكراره ولا اجبار بحضور
بينة تشهد بذلك ثم بعد ان مضت مدة من الزمان تزيد على خمس عشرة سنة ظهر له ولد
بعد ان مات البائع وادعى ان النخل اخذه من أبيه ظلما وعدوانا فهل لا يسمع قوله والحال
هذه (أجاب) اذا ثبت بيع المورث النخل بيعة صحيحة لازما لا يكون لوارثه بعد وفاته
معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة دار
خرية بماله لنفسه وبنائها بماله أيضا ووضع يده عليها مدة ثم بعد ذلك ادعى عليه عمه بان له
نصيبا في الدار المذکورة متعلا عليه بان له حق الترتيبه فهل والحال هذه لا يجاب لذلك
(أجاب) حيث لم يثبت العم المذکور ملكه اقدر معين من الدار المذکورة بالوجه الشرعي
لا يكون له معارضة ابن أخيه فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ولده ثم مات
الزوج ومات والده بعده ومضت مدة طويلة تزيد عن ست عشرة سنة ثم ادعت الزوجة بعد
تلك المدة بجميع صداقها وطالبت الورثة بذلك فهل لا يجاب لذلك ولا تسع لها دعوى
(أجاب) لا تسع الدعوى بعد الدخول بجميع مهرها المقدم بخلاف الدعوى ببعضه كما
في الفصولين أفاده في تنقيح الفتاوى الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب له

١٩
١٢٦٦
٢٢
١٢٦٦
٢٣
١٢٦٦
٢٣
١٢٦٦
٢٣
١٢٦٦
٢٥
١٢٦٦
٢٥

جده قطعة أرض فيها نخيل ثم بعد موت المجد قوضه وورثته قطعة غيرها ثم مات ذلك
الرجل عن قصر فبعد بلوغهم ظهر لهم أن ما بأيديهم ثلث القطعة المعوضة وان باقيها
بيد عمهم وابنها فادعوا ذلك فاجاب ابنه بان أي اشترى ما بيدي من ذلك من أخيه
الوارث لا يبيكم معكم ومن شيخ البلد وأجاب العم بان المجد كان وهب لي مثل ما وهب
لا يبيكم مع اعترافها بان ما بيدها من القطعة المعوضة مما وهب لاييهم - وتعلات العمه
وابنها على هؤلاء المدعين بوضع اليد على ما بأيديهم ما خساوا ثلثين سنة فهل يلزم المدعي
عليهما بتسليم ما بأيديهما للمدعين حيث كان الامر كذلك اذ لم يثبتوا الانتقال عن مورث
المدعين واعترف العم بان ذلك من القطعة المعوضة لاييهم ولا ينفع المدعي هاهنا
التعلل بطول المدة (أجاب) اذا اعترف المدعي عليه بان الحق للمدعي أمر برفع يده عن
المدعي حيث لم يثبت انتقال المالك فيه اليه ولا يستط الحق بتقادم الزمان والله تعالى أعلم
(سئل) في رجلين اشترى دارا من رجل آخر بمن معلوم ومصره مجهولة بموجب حجة شرعية
مؤرخة في ثانی عشر شوال الذي هو من شهر سنة ١٢٥٩ على يد بيعة من المسلمين
وبقيت تلك الدار المذکورة تحت يد المشتري بين للاثن وخمسة عشر سنين ثم ان البائع
المذکور توفي من نحو سنة وله ورثة فادعى الورثة المذکورون أن تلك الدار صار بيعها
من والدهم بمبلغ مائة قرش وهي دون القيمة وتارة يقولون لم يصدر بيعها مع كون البائع
المذکور حال حياته من نحو سبع سنين لم تحصل منه مائة زفة في تلك الدار المذکورة فهل
البيع صحيح وتكون الدار المذکورة ملكا للمشتري بين المذکورين (أجاب) ليس لوارث
البائع معارضة المشتريين المذکورين حيث ثبتت البيع صححة بالزمان المورث حال صحته
بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترى واقصب سكر زرع عافى أرض
من حاكم بلدهم وتصرفوا فيه وباعوه وبعد ذلك ادعوا على آخر بانه كان شريكا معهم
وانه باع وتصرف معهم وانه يلزمه في مبلغ الخسارة ثمانية واربعون قرشا ويريدون
تغريمه المبلغ المذکور بمجرده دعواهم هذه فافكر مدعواهم ولم يكن معهم بينة بذلك فهل
لا تسع دعواهم عليه بالشركة المذکورة بدون ثبوتها بالوجه الشرعي ولا يلزمه غرم
ذلك والحال هذه (أجاب) القول لمنكر الشركة يمينه حيث لا بينة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له اخ شقيق واخ لاب فبات الاخ الشقيق وترك اولادا فاقام القاضي العم
الشقيق قیما على اولاد اخيه فوكل العم الشقيق الاخ الذي للاب على متاعه وعلى متاع
اولاد اخيه وقضاء مصالحهم ثم غاب العم الموكل مدة وحضر فطلب ان يترع المال الذي
سلمه للوكيل ليتصرف فيه بالوكالة على هذا الوجه فادعى الوكيل الذي هو الاخ للاب انه
شريك اخيه وشريك اولاد اخيه المذکورين فادعى الوكيل الذي هو الاخ للاب انه
دعواه حيث ثبت تسليم المال اليه من قبل الوصي المذکور ليتصرف فيه بالوكالة
المذکورة (أجاب) لا يقضى للاخ الوكيل المذکور بدعواه الا شرا فمساو كاه أخوه

٢٧
١٢٦٦
٢٧
١٢٦٦
١
١٢٦٦
٢
١٢٦٦
٥
١٢٦٦

بمقتضىه وتسلمه اليه بدون اثبات دعواه الشرية فيه بالوجه الشرعى والحال هذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثيابا من النيلة المدة للصبي وزرعنا بتامته ما به من
 باع ذلك ثيابا بثمن معلوم بمحض بينة شرعية واشترى منهم جانباً من الخشب بثمن
 معلوم وكتب في شأن ذلك حجج شرعية من القاضي ثم أراد الجماعة المذكورون فسخ
 البيع فيما اشتروه منه لما بين بأن يبيعهم وشراهم وكتابة الحجج في شأن ذلك وقع كله
 بالاكره والمجبر فهل اذا لم يثبت الا كراه الشرعى بالضرب الشديد أو الحبس الشديد
 لا يجابون انقض ما صدر منهم من البيع والشراحيث صدر منهم بالطوع والاختيار
 مستحبه ما اشراطه الشرعية ولا عبرة بدعواههم الا كراه بدون تحققه بالوجه الشرعى
 (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بمجرد دعواه
 الا كراه قبل تحققه بالطريق الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار سكنى
 محتوية على نخيل وأرضاً تصلح للزراعة فيها من أبيه فادعى عليه رجل من أقاربه
 الشرية بالميراث عن والده والحال ان والده المدعى من نحو خمس سنين لم يسبق له سكنى
 في الدار ولا زرع في الارض ولم يدع بذلك وهو مقيم بالبلد ولا مانع له من القيام والدعوى
 ثم بعده هذه المدة ادعى الابن بعده موت أبيه بنحو عشر سنين سنة انه يستحق في هذه الارض
 والدار عن أبيه فهل لا يسمع دعوى الابن مع طول المدة المذكورة والحال انه حاضر ساكن
 في البلد من غير مانع أيضاً (اجاب) نعم لا يسمع دعوى الابن المذكورة اذا كان الامر ما هو
 مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بثمن معلوم قبضه البائع بحضرة
 بينة تشهد بذلك وتصرف فيما المشتري بالبناء وغيره ثم بعد مدة تزيد من عشر سنين
 طالب وارث البائع الرجوع على وارث المشتري فهل اذا كان البيع صحيحا وشهدت البينة
 بالشرا لا يرجع لوارث البائع على وارث المشتري (اجاب) اذا ثبت وارث المشتري
 انتقال الملك الى مورثه بالشرا من مورث المدعى بالوجه الشرعى والى الورثة ذلك اليه بالارث
 لا يكون لوارث البائع الرجوع على وارث المشتري بالمبيع بدون وجه شرعى والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت ثلاث قصور وعن زوجة فقير أم البنات وعن عمه
 العاصب وترك دارا ثم ماتت احدى البنات عن أختها وأمه وأبها المذكور ثم
 ماتت الثانية عن أختها وأمه وأبها المذكور ثم ماتت أمها عن أختها ثم ماتت أم الاب
 عن بنته فقط فهل اذا أرادت بنت الميت الاول بعد موت أختها وأمه وموت أمها ان
 تأخذ ما يخصها في الدار المذكورة عن أبيها وأختها وأمه او امتنعت بنت عم الاب من
 ذلك وادعت ان أباه دفع ديناً كان على أبيها ابن أخيه وأخذ الحصة في نظير ما دفعه منه
 من الدين وأظهرت وثيقة بذلك ولم تثبت دعواه بطريق شرعى لا تعتبر دعواها المذكورة
 ولا يكون العم مستحقاً وما كالحصة بنت ابن أخيه في الدار بمجرد دعوى بنته دفع ما على
 أبيها من الدين وأخذ الحصة في نظير ذلك وتورأ بنته بتسليم الحصة في الدار لبنت المذكورة

حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لبنت المتوفى أولاً أخذ ما يخصها عن مورثها في
 الدار المذكورة وليس لوارث عم أبيها ما عارضتها في ذلك بدون وجه شرعى ولها الرجوع
 بما آداه مورثها عن دين مورثه غير متبرع به حيث تحقق ذلك شرعاً والا فلا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل له حجارة ضاعت منه ثم وجدها عند رجل وتراجع معه لدى قاضى
 الجبيرة وادعى من ضاعت منه انما حجارته وتحت عنده وادعى خصمه انما حجارته تحت
 حجارته وتحت عنده وأرخ كل تاريخاً فقالا تاريخ الاخر وكل من - ما يقيم بينة على ذلك
 وأهل الخبرة تشهدوا بانها تحت ثمان سنين فهل يكون الحق فيها لمن وافق سنة آثار بخبره قول
 أهل الخبرة (اجاب) اذا ادعى كل من - ما التمازج وأرخا ووافق سن الدابة تاريخاً أحدهما
 قضى له بها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك النصف في جاموسة تحت يد هاوشياها
 وجاموسة أخرى ماتت زوجها فادعى ورثته ان ذلك ملك لزوجها وادعت الزوجة ان ذلك
 ملك لها فهل يكون القول لها أم بينهما حيث كانت البسلة (اجاب) نعم يكون القول
 للزوجة بيمينها فيما ذكر حيث لا بينة لباقي الورثة على مدعاهم والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأة ادعت من دقاضى الناحية على زوجها الغائب انما ساطقت منه ومضت عندها
 وعندها بينة تشهد على طبق دعواها فهل للقاضى ان يسمع الدعوى على الغائب
 ويقضى بينة المرأة عليه بالطلاق حال غيبته (اجاب) لا يحكم على الغائب بطلاق ولا
 بغيره بدون خصم شرعى يقوم مقامه فيما يدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 استعارت حلياً من أمها لتزين به فآخذته من عارية ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة
 عن أمها وعن زوجها وعن ابنها فارادت الام ان تأخذ الحلى الذى أعارته له بنتها فأنكر
 الزوج ذلك وتراجع معها عند قاضى الناحية وشهدت البينة بان الميتة أخذت الحلى عارية
 لا تملكها مع معاينة الحلى وبيانها والاشارة اليه ثم بعد ذلك عزل القاضى وولى غيره وشهدت
 البينة عنده أيضاً كذلك فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعى لا يكون الحلى ميراثاً عن
 المتوفاه ويكون للام أخذه (اجاب) اذا ثبت ان الحلى المذكور ملك الام بالوجه الشرعى
 لا يكون تركته عن بنتها المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع أخته يملكان
 حانوتاً عن أبيهما من مدة خمس وستين سنة وهما يتصرفان فيه تصرف الملاك في
 أملا كهمن غير منازع ثم باع الاخ نصيبه لزوج أخته ووضع يده عليه خمس عشرة سنة
 وهو وزوجته يتصرفان كذلك أيضاً من غير منازع والآن يدعى عليه ما وجد بان له حصة
 في الحانوت عن أمه ألت اليها من أبيهما معتمداً على وثيقة بيده مدة طويصة الشهور فأنكر
 واضح اليد دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بالوثيقة
 المذكورة (اجاب) لا يقضى بصلى لم يثبت مضمونه بالوجه الشرعى على فرض كون
 الدعوى مسموعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب بعض مواشيه لحدى زوجتيه
 هبة شرعية بحضرة بينة وقبضته ثم باعها البعض الآخر على دفعين بثمن معلوم بحضرة

بينه واعترف بوصول الثمن وكتب بذلك وثيقة نائب الشرع وكل ذلك في حال صحة الزوج المذکور ثم بعد ذلك في نكاحه في الزوج المذکور فهل اذا ادعت الزوجة الثانية ان الهبة والبيع كانا في مرض الموت لا تجاب لذلك اذا قامت المدعى عليها بينة تشهد بان ذلك في الصحة (اجاب) تقدم بينة من يدعي ان الهبة في الصحة والقول قول من يدعي ان الهبة في المرض بيمينه حيث لا بينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى آلة طاحونة وخيولها بمحض بينة شرعية واستولى عليها او وكل شخص في قبض اجرتها ثم لمسات المشتري ادعى الوكيل شراها منه قبل موته ولا بينة له فهل لا يقضى له بمجرده دعواه (اجاب) اذا لم يثبت الوكيل المدعى كورده دعواه الشراء بالوجه الشرعي لا يقضى له بمادعاه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت شاة لامرأة أخرى بثمن معلوم سنة احدى وستين وهناك بينة تشهد بذلك فارادت الرجوع فيما ذكروا فهل اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية لا يكون لها الرجوع في البيع المذکور وان لم تقم بينة على قبض الثمن (اجاب) اذا صدر البيع صحيحا لا يملك الرجوع في البيع المذکور وان لم تقم بينة على قبض الثمن مع ارضة المشتري حيث ثبت البيع على هذا الوجه وان لم يثبت قبض الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالارث من ابيه فادعى عليه رجل بان لبيه فيه حقا ويريد رفع يده عنه فانه كورده دعواه ادعى ان ابا المدعى شاهد بالمدعى عليه وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كهـم أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع وكذلك المدعى شاهد المدعى عليه بعد موت ابيه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف التصرف المذکور ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع دعواه ولا بينة والحال هذه (اجاب) سلوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع التمكن منها ففيها مانع من سماع دعوى وارثه بعد ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالشرع واضع يده عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كهـم من غير معارض ولا منازع فادعى عليه الا أن رجل بان له فيه حقا والحال انه حاضر موجود وشاهد تصرف المدعى عليه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعها عن ذلك فهل لا تسمع دعواه حيث انكرها المدعى عليه والحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أمة غاب عنه بلده ولم يعلم خبره فاختارها امرأة تدعى ان له على الغائب ديونا وله زوجات وأولاد قصر فهل يجب رد الجارية وزوجات الغائب وأولاده القصر ولا تسمع دعوى تلك المرأة على الغائب ولا على زوجاته وأولاده القصر (اجاب) ليس للمرأة المذكورة أخذ أمة الغائب بمجرده دعواها ان له عليه ديونا ولا يقضى على غائب بدون خصم شرعي يقوم مقامه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث الشرعي عن والدهم باع بعضهم نصيبه لاحدهم

واحد اخذ نصيبه واستقل به كل ذلك من مدة تسع عشرة سنة وزيادة وتصرف المشتري فيما اشتراه بالهدم والبناء واشترى دارا أخرى وضماها لما اشتراه وبناها دارا واحدة والا أن ينكر احد الباعين بيع حصته والحال ان بيد المشتري حصة شرعية ببيعه وبيع اخوته ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فترافعوا لدى القاضي فقام المشتري بينة بالشراء منه وزكيت بعد أداء الشهادة فهل يقضى للمشتري بما اشتراه من أخيه ويمنع من معارضته بعد ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا أثبت المدعى دعواه بالبينة العادلة قضى له بمادعاه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا ووضع يده عليه مدة نحو احدى وعشرين سنة وله جارة شاهدت شرائه المكان من ملاكه واتصرف المشتري فيه بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة فالا أن ادعى الجارة المذکور أن المكان المذکور كور ملكه فهل اذا انكر المدعى عليه دعواه وأخبر أنه كان حاضرا موجودا وشاهد الشراء من المالك والتسام وتصرفه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنع من الدعوى لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) اذا سكنت الجارة المذکور وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري في العقار بالهدم والبناء لا تسمع دعواه بعد ذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة فقط ثم ادعى جماعة انهم أولادهم المتوفى وان الجامع لهم الجدة الرابعة فطلب منهم القاضي بينة ثبتت دعواهم فاحضروا خمسة أشخاص وشهد كل منهم بمفرده انهم يسمعون ان المتوفى ابن عم المدعى ولم يذكروا الجدة الجامع لهم وطلب منهم القاضي بينة غيرهم فعرفوا ان لا بينة عندهم وعجزوا كليا وموجود ابن أخت المتوفى شقيقة فهل والحال هذه يعطى ما بقى بعد فرض الزوجة لابن الأخت الشقيقة لعدم ثبوت نسب العصبة ولا يكون الشهود اسندا وشهادتهم الى السماع ولعدم معرفتهم للجدة الجامع (اجاب) يشترط في دعوى بنوة العم ودعوى العمومة بيان النسب الى ان يلتقي في الجدة الاعلى وتعريف الاب الملتقى اليه فثبت لم يثبت مدعى العصوبة دعواه يكون ما بقى بعد فرض الزوجة لابن الأخت حيث كان نسبهما حقا ولم يوجد وارث آخر يقدم عليه أو يشاركه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة رهنها عند آخر وأخذ منه قدرا من الدراهم قرضا ليكون غاروقة مادامت الأرض تحت يده فهل اذا مات رب الأرض عن ورثة وطلبوا رفع يد الميراث عنها وانكروا دراهاهم القرض الغاروقة وكان عنده بينة تشهد بها وكانت مدة الدين المذکور اقل من خمس عشرة سنة تسمع دعوى الميراث بالدين ويقضى له بأخذ مثله من التركة بعد ثبوته بالبينة المكتوبة أو شأوها في وثيقة الرهن (اجاب) اذا أثبت الدائن دينه بالوجه الشرعي قضى له به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قلوب عن قضية محصلها رجلان ادعى على رجل واضع يده على عقار غيره بان أحدهما يستحق فيه نصيبا بطريق الميراث عن والده والاخر يستحق كذلك بطريق

الميراث عن أبيه من جده فانكر المدعى عليه ذلك الاستحقاق وادعى ان المدعين
المدكورين ساكتان عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة وان والده كان يتصرف في
ذلك مدة طويلة ولم ينازعه أيضا أبو أحد المدعين حال حياته وهو أخوه فصدق المدعيان
على عدم المنازعة فقط وما زال يدعيان بما ادعياه فهل لا تسمع دعواهما والمحال هذه
(أجاب) سكوت الوارث عن الدعوى خمس عشرة سنة فغير مانع من سماعها على ما أفاده
العلامة الرملى ما لم يثبت بطريق شرعى ان المورث الاصل سكت عن الدعوى خمس عشرة
سنة فاكثر مع التمهين منها وانكار الخصم لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا
باعه لا يجر باختياره بغير معلوم فبعدهم كنه يبد المشرى مدة نحو خمس وعشرين سنة وهو
يتصرف فيه مع مشاهدة البائع له وعدم المانع باعه لا يجر فبعدهم كنه يبد مدة عشرين
أيضا ما تباع الاول فادعى ورثته ان البيع الاول بالاكراه لاجل ابطاله فهل لا
يجابون لذلك بعدمه في هذه المدة حيث لا مانع لهم ولا لمورثهم من الدعوى به (أجاب)
سكوت المورث عن دعوى الاكراه خمس عشرة سنة بلا مانع شرعى مانع لسماع دعوى
وارثه بذلك بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم بيت بالميراث الشرعى من
مورثهم بناحية المنصورة والبعض منهم كان غائبا فخصر بعض الغائبين وطلب أخذ
نصيبه منه فادعى ناس كانوا اخذوا بعض الورثة ان سيدهم وقف جميع البيت عليهم
خاصة فهل اذا لم يثبت ناقل شرعى انصيبهم في البيت المذكور الى سيدهم ولم يثبت
اجازته للوقف المذكور على فرض صحة دعوى الخدم المذكورين لا يكون الوقف نافذا
في حصص الغائبين عن لم يجزوه وعلى من سكن فيه واستوفى منافع أجره المثل مدة وضع يده
عليه (أجاب) لا ينفذ وقف أحد الكركاء في نصيب باقيهم بدون اذنهم واجازتهم ومنافع
النصيب لا تضمن الا في الوقف وعقارا يتيم والمعد بالاستقلال ما لم يسكن المعدل الاستقلال
بتأويل ملك كسكني أحد الكركاء وعقد كسكني المرتنن والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة تملك عقارا بوجوب حجة يبد ها وهي مستوية عليه فمذست وأر بعين سنة من غير
معارض لها فأرادت الآن بيعه فادعى رجل ان هذا العقار موقوف مريد انزعه منها ولا
يئنه له بما ادعاه فهل لا تعتبر دعواه لعدم وجود البينة له بذلك لاسيما ومعهما الحجة المذكورة
(أجاب) لا يقضى بوقف العقار المذكور بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل وارض يده على بيت تلقى بعضه بالميراث الشرعى وبعضه بالشرع من مورثه ووضع
يده عليه هو ومورثه مدة تزيد على نحو مائة وعشرين سنة وهو بالمحال التي هو عليها الآن
من قديم الزمان والآن اشترى رجل يهودى مكانا خلف مكانه من نحو سنة وطلب
اليهودى من صاحب البيت المذكور ان يبيع له قطعة من مكانه ليعمل بها اليهودى
مكانه فامتنع صاحب البيت من البيع له بالثمن الذي سماه فبعد ذلك أراد اليهودى
أن يدعى على صاحب البيت بان اصلها من مكانه المشتري ويكافئه بدمها أو يبيعها له

فهل اذا كان هذا المكان الموروث له عن أصوله بالمحال التي هو عليها الآن من قديم
الزمان وشاهد ذلك المشتري وعائنه قبل الشراء واشتراه على هذه الحال لا تسمع دعواه
عليه بما ادعاه لاسيما بعد المساومة وطلب الشراء منه ويبقى القديم على قدمه (أجاب)
لا تسمع دعوى اليهودى على مالك المكان المذكور حيث كان الامر كما هو مسطور والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين شرعى من مدة خمس عشرة سنة ولم يأخذه منه
في تلك المدة لكونه غائبا عنه في بلدة أخرى بينهما مسافة بعيدة فهل والمحال هذه تسمع
دعواه وله أخذ ذلك الدين من تركته من هو عليه اذا كان ميتا بعد ثبوته بالوجه الشرعى
(أجاب) اذا كان المدعى غائبا في بلدة بعيدة عن بلدة المدين تلك المدة ولم يتمكن من
الدعوى فيها يكون له طلب دينه من تركته مدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يدعى ان لايه على آخر دين من خمس عشرة سنة ومضت هذه المدة
والاب لم يطلب والا ن يطلب الابن غريمه بما يدعيه فهل اذا ترك الاب دعواه في هذه
المدة من غير مانع عنه من الطلب لا تسمع دعوى الابن (أجاب) نعم لا تسمع دعوى
الابن بما ذكر حيث كان الا امر ما هو زبور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
حصص في دار تسعة عشر قيراطا ومضى على ذلك نحو عشرين سنين والشرى يكف عن تلك
الحصص المبيعة وان له خمسة قراريط في الدار ووقعت القسمة مع اقراره بحضور شهوده
والآن اظهر وثيقة من نحو أربعين سنة بان للبائع نصف الدار فهل يؤخذ باقراره ولا
عبرة بالوثيقة التي مات شهودها ولا يقضى بها خصوصا والمدعى قريب البائع ويعلم
بيع التسعة عشر قيراطا وتسليمها للمشتري ولا تسمع دعواه والمحال هذه (أجاب)
نعم لا تسمع دعوى الشرى بترك المزبور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجلين ساكنين بجوار بعضهما كل منهما في محل شرعى بمناقعه وموافاته
فقد احدهما متاعا من بيته فادعى على الآخر بأنه اخذه فانكر الآخر دعواه فهل
اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت ويكون
اليمين على من أنكر (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى
له بدعواه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يملكون دورا ومواشى وغير ذلك
بينهم بالسوية وهم في معيشة واحدة مات أحدهم عن ابنا مسنة وبنات ثلاث وزوجة
أرادوا أخذ استحقاقهم من مورثهم فنفقهم العمان من أخذ استحقاقهم ويقولان
لا شيء لوالدكم فهل والمحال هذه اذا ثبت ان ما كان موجودا مما ذكر للجميع وان
ذلك مشترك بينهم بالسوية يكون للاولاد المذكورين ذكورا واناثا والزوجة
طالب استحقاقهم فيما ثبت بالبينة الشرعية المعدلة من العمين (أجاب) اذا ثبت
ورثة الاخ المتوفى شركة مورثهم فيما يبد اخوه بالوجه الشرعى يقضى لهم بما أخذ
ما يخصهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على أخت زوجها قدر مائة لوم من

الدراهم البعض عن ثور والبعض الآخر قرض فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجبر على دفع ذلك لا تحت زوجها قهر امها (اجاب) اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يجبر المدين على ادائه له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ناقه فتحت عنده من ناقته سنة اثنتين وخمسين والآن يدعى رجل بان الناقه المذكورة ناقته بنت ناقته وانها ضاهت منه منذ ست سنين وكل منهما يقيم بيته على دعواه التنازع فهل يكون الحق فيها لمن تشهد له اهل الخبرة ويحكم السن حينئذ حيث كان واضع اليد يدعى بان سنه خمس عشرة سنة والخارج يدعى بان سنه عشر سنين وكل منهما يقيم بيته على ذلك (اجاب) يحكم لمن وافق سنه تاريخه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وعليه دين لابن أخيه وترك ما يورث عنه شرعا ثبت ابن الأخ الدين لدى القاضي وأخذ من التركة ثم بعد مدة تزيد على عشرين سنة ادعى ابن المدين الميت على رب الدين ان الدين الذي أخذه من التركة لم يكن على أبيه ويريد أخذه منه فهل اذا ثبت رب الدين الدين بالبينة الشرعية على الميت قبل موته لا هبة بدعوى ابن الميت المذكورة ويمنع من معارضة ابن العم (اجاب) اذا تحقق أن ابن الأخ اثبت دينه على عمه بوجه شرعي وحكم له به واستوفاه من التركة لا يكون لابن المدين استرداد ما به بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتر كين في بقعة باع غير واضح اليد عليهما نصيبه منها الزوجة بحضرة بيته تشهد بذلك ثم باع البايع أولا نصيبه ثانيا من واضع اليد بغير إذن ولا توكيل من زوجته فهل اذا اثبتت المرأة الشراء من زوجها بتاريخ سابق على البيع الثاني بالوجه الشرعي يقضي لها بذلك النصيب ويمنع المشتري الثاني من معارضتها (اجاب) نعم يقضي لها بالنصيب المذكور حيث ثبت شراؤها له سابقا على شراء المشتري الثاني والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخيل من أبيه تعدى عليه ذمي وأخذ منه النخيل بالقهر والغلبة وادعى أن أباه باعه له وبه وثيقة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت البيع بالبينة الشرعية لا هبة بدعواه ذلك ويجبر على رد النخيل للمالك المذكور قهر اعنه (اجاب) اذا لم يثبت الذمي المذكور انتقال المالك في النخيل اليه بناقل شرعي لا يقضي له به والله تعالى اعلم (سئل) من دعوى مضمونها ادعى جماعة على رجل اشترى ساقية من رجل آخر بان لهم فيها الثلثين الا لهم بطريق الميراث من اصولهم فادعى المدعى عليه بان اصولهم اقربا بان لا ملك لهم فيها ولا حق وان الحق فيها لآبائه ما ويريد اقامته بينه على ذلك فهل تقبل بينته (اجاب) في الوقعات ادعى ارثا فبرهن المدعى عليه ان مورثه اقر ان المدعى ليس له أو هو ملك المدعى عليه أو على اقرار الوارث قبل موت مورثه أو بعده انه لم يكن لآبيه أو على اقراره ان آباءه مات والدار ليست له كان كله دفعا اه فاذا ثبت المدعى عليه دعواه المذكورة بالوجه الشرعي منع المدعون حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مشهورة بالفتى ساكنة مع زوجها في بيت عمه وليس في عياله ثم بعد مدة مات عم زوجها

١٥ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

شوال ٦ ١٢٦٦

٧ ١٢٦٦

عن ورثة وهليه ديون كثيرة فحضر الدائنون عنده موته وارادوا الختم على سائر امكنة الدار التي من جملتها المكان الساكنة به المرأة مع زوجها فاحسب ان زوجها المذكور شريك اعمه المذكور فخشيت المرأة المذكورة على دراهم لها في مكانها الخاص بسكنها فاخرجتها من صندوقها وأرسلتها مع جاريتها لتوصلها الى بيت أمها ففسدها بعض الحاضرين وضيظ منها الدراهم فهل تصدق المرأة المذكورة في دعوى ان الدراهم المذكورة ملك لها حيث كان زوجها مع قرابته ولا يحجب الدائنون في امواله من ادخالها في مال الشركة التي زعموها على تقدير ثبوتها بلا موجب شرعي (اجاب) اذا كانت المرأة المذكورة واضحة يدها على الدراهم المذكورة وكان الزوج مقررا لها بالملك كانت الدراهم ملكا لها والقول لها في ذلك بينهما ما لم يثبت انها ملك لعم زوجها أو من المال المشترك بينهما وبين ابن أخيه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيلا بالميراث عن مورثهم ومدة تصرفهم فيه تزيد على خمس وعشرين سنة زيادة على تصرف مورثهم من قبلهم فادعى الآن جماعة آخرون بأنه ملك لهم عن مورثهم وان مورث واضع اليد في حياته تعدى باحداث يده على النخيل في حال حياة مورث المدعين ورفع يد مورثهم عنه بغير حق فهل لا تسمع دعواه بملك النخيل عن أبيهم ولا تقبل البينة منهم على دعواهم حيث مضى على المورث أكثر من خمس عشرة سنة مع سكوتهم عن الدعوى به وعدم المعارضة وتمكنه من الدعوى وعدم العذر ويكون سكوتهم عن الدعوى المدة المانعة على الوجه المذكور مانعا من سماع دعوى ورثته بشئ من النخيل ومن قبول بينتهم على ذلك (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم بما ذكر ولا تطالب منهم بيته على مدعاهم حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لاخر مبلغا من الدراهم وهما على قطعة أرض زراعية ثم مات كل من الراهن والمرتهن عن وارث فاخذ وارث الراهن الطين المذكور فهل اذا تطالب وارث المرتهن أخذ المبلغ والرجوع به في تركة الراهن يحجب لذلك ولو طالت المدة حيث كان وارث الراهن معترفا بأخذ المبلغ من أبيه ولا عبرة بتمتله بطول المدة مع الاعتراف اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فاذا أقر ورثة المدين بالدين لمورث المدعى أمروا بدفعه من تركة مورثهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له جلة نخيل عن أبيه ببلده والحال ان البلدة مهددة والآن قد انحلت العهدة فآخذ نخيل أبيه ووضع يده عليه كما كان فقام رجل يدعى انه اشتراه من أجنبي ولا بينة له فهل لا يحجب لذلك ويبقى النخيل له به ولا عبرة بدعوى المدعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمذع بجرد دعواه من غير اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه بمائة ريال معاملة آتت له قبل كماله من دية أخيهما قد قتل وآل الامر فيه الى الدية ويرغم ان أخاه المدعى عليه كان يتجر فيهما والحال انه لم يكن في عائلته ولا في حجره ويريد ان يحاسبه على ربحهما

١٠ ١٢٦٦

١٦ ١٢٦٦

٢٠ ١٢٦٦

٢٠ ١٢٦٦

مدة وضع يده عليه ما فاعترف له المدعى عليه باصل المبلغ المذكور وانكر التجارة فيه
 وأخبر أنه محفوظ تحت يده بعينه الى الآن ولم يتجرف به أصلاً ولم يكن للمدعى بينة على
 دعواه هذه فهل يكون القول قول المدعى عليه بعينه وليس له عنده الا ما أقر له به من المبلغ
 المذكور ولا عبرة بدعوى المدعى المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب) نعم يكون القول
 للمدعى عليه بعينه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة لكل منهم معيشة
 واستعاق في اطميان زراعة خاصة به ولهم ساقية مشتركة بينهم ثلاثا وهي في استحقاق
 أحدهم من الاطميان دون الآخرين ولكل منهم امتجار مغروسة في استحقاق
 الزراعة يسقيهم من الساقية المذكورة واستمر راعا على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة
 ولم يصدر بينهم نزاع فيما ذكر فلما توفي من الاخوة اثنان عن ورثة ذكر كور واثان ادعى
 أولاد أحد الاخوين المال كين ان الساقية جميعها ملك لمورثهم دون غيرهم متعلين
 بشهرتها باسمه فهل والحال هذه ان كانت الساقية في استحقاقهم المحي من اطميان
 الزراعة وحده ولم يصدر بين الاخوة الثلاثة نزاع في استعمالها وادارتها حال حياتهم
 لا يجابون لذلك ولا يلتفت الى دعواهم حيث كانوا متكررين لها وتكون الساقية
 الثلاث بين العم وأولاد أخويه حيث كان معترفاً بقدر حصته كل من الاخوين مع كون
 الساقية في استحقاقه دونهم ما وادى يكون المحكم (أجاب) اذا كانت الساقية المذكورة
 مشتركة بين الاخوة الثلاثة وفي أيديهم وتصرفهم لا يكون لأولاد أحدهم أخذ شيء زائد
 عما كان لمورثهم بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها
 وعن أولادها منه وترك داراً وبعض مواش ثم تزوجت الام رجلاً آخر في دار أخرى ولم
 تزل يدها متصرفة في دار أولادها بحضور البائع منهم والقاصر ثم مات الزوج الثاني
 وأخذت ميراثها منه وهو الربع في داره ومواشيه ودراهمه فصارت لها مال يخصها وبقي
 الدار للعصبة فطالب العصبة ببيع ما يخصهم في تلك الدار لتلك المرأة فاشتريته منهم
 وأضافته الى نصيبها الموروث وهو شائع مع ربهما ثم باعت ما اشتريته لجارها وأخذت
 بعض الثمن ثم بعد مدة ستة أشهر طالب الجار بغير ما اشتراه من الخدمت البيع فحضرت
 هي والمشتري عند نائب القاضي وطالب من المشتري بينة فحضرت بيته وشهدت على
 اقرارها بالبيع فيما اشترته لا فيما ورثته وثبت الملك للمشتري ثم توفيات مع أولادها على
 بطلان بيعها وقال أولادها ان الام هي التي اشترت لنا وان الثمن من مائنا ووافقتهم الام
 على ذلك لتعصدها بطلان البيع فهل لا يمكن الاولاد ولا الام من ذلك لانها تهم في
 بطلان البيع وزيادة على ذلك انكرت حجة الشراء لكونها باسمها المتعظم شبهتها في رد
 البيع (أجاب) اذا ثبت ان شراء المرأة المذكورة لأولادها لا يكون لهم معارضة
 المشتري منها بدون وجه شرعي ومجرد دعواها ان الشراء كان لهم بعد صدور البيع منها
 غير مبرور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وبنتين وتوكت ما يورث منها

٣٠ ١٢٦٦

٣٠ ١٢٢٦

٣٠ ١٢٦٦

شرعا من مواش ومصاغ فهل اذا دعت البنتان ان أمهما وهبت لهما المصاغ حال
 حياتهما فانكر الاخذ دعواهما ذلك ولا بينة لهما على ما ادعياهما يكون جميع ما تركة
 تركته يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية (أجاب) جميع ما تركة المتوفاة المذكورة
 يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية ولا يقضي للمدعى الهبة في شيء منها بدون اثبات
 دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر له ارث من أبيه وهم تحت يد
 ابن عم شقيق آخر ثم بعد بلوغ القاصر المذكور طلب حقه من ميراث أبيه وعمه من ابن عمه
 واضح اليد فهل والحال هذه يجب لذلك ويحبر ابن العم على دفع ما يستحقه ابن عمه بالوجه
 الشرعي (أجاب) للقاصر بعد بلوغه رشداً أخذ ما يخصه من تركته ومورثيه وليس لاحد
 منعه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على نصف نخلة
 تركه له والده من مدة عشرين سنة وهو يتصرف فيها كما كان والده والآن يدعى عليه
 رجل بان نصف النخلة المذكورة اقر يب له مات من قديم الزمان ويريد نزعه منه فانكر
 دعواه ولا بينة له ولا سند يده فهل اذا لم يثبت المدعى المذكور دعواه بالوجه الشرعي
 لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
 الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على عقار وأرض خالية من
 البناء مدة لمصالحهم مدة طويلة تزيد على ستين سنة آل ذلك لهم عن أصولهم فالآن
 ادعى عليهم جماعة بان لهم فيها حصص من مورثهم والحال ان مورثهم لم شاهد أباً للمدعى
 عليهم وهو يتصرف في ذلك مدة تزيد على عشرين سنة ولم يدع ولم ينزع المدة المذكورة
 من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه (أجاب) أجاب مولانا
 خير الدين عن نظير هذا السؤال بقوله لا تسمع هذه الدعوى فقد قال في فتاوى الولوالجي
 رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك
 لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك في يد المتصرف لان الحال شاهد له انتهى هذا مع ما في
 سماعها من فتح باب التزوير والتلبيس اه وقد صرحوا ايضا بان سكوت مورث المدعى عن
 الدعوى خمس عشر سنة فاكتر مع تمكنه منها مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى
 وارثه من بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن أخ شقيق غائب والتر كة تحت يد الزوجة وعليه ديون
 لاناس ثم ماتت الزوجة قبل وفاة الدين وقبل قسمة التركة فوضع وارثها يد على التركة
 كلها فهل لاخ الميت أخذ ما يخصه من تركته أخيه بالقرينة الشرعية بعد وفاة الدين
 النابتة بالوجه الشرعي (أجاب) لا لاخ الشقيق أخذ ما يخصه من تركته أخيه بعد ايقاع
 ما ثبت من الدين لاربابه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى نصف عجلة جاموس من مال كية بثمن مائة وموضع المشتري للنصف
 يده عليه ابان شركائه حتى تجت مراراً وكذا تجت يقتسمون نتائجها ثم اشترى النصف

١٢٦٦ ٥

١٢٦٦ ١٥

١٢٦٦ ١٦

١٢٦٦ ١٧

١٢٦٦ ١٧

الباقى من شركائه بعد ان ارادوا بيع نصيبهم في السوق ثم بعد مدة ادعى ابنه ان النصف الذي اشتراه أبوه أولا ملك له بطريق الهبة من اخواله البائعين قبل بيعهم للنصف المذكور لاني المدعى وطالب أباه بنصف ما نتج منها وأخذ جاموسة من فتاحها من الأب بغير رضاه فهل اذا لم تشهد له على دعواه المذكورة الا اخواله البائعون لا تقبل شهادتهم واذا لم تشهد له بينة غيرهم مع انكار أبيه لدعواه لا تعتبر ويؤمر بردها اخذه من أبيه شرعا حيث كان بغير رضاه وكان الابن في غير عيال الأب (أجاب) اذا لم يثبت الابن الهبة انصف الجاهل المذکور بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة أبيه المشتري بذلك لانها ولا في فتاحها ويؤمر بردها اخذه تعديا من نتاجها لا بنية المالك ولا تقبل شهادة البائعين المذکورين للمدعى للهبة بغير بيعهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مصاغ من مدة خمس وعشرين سنة خاصا بها من كسبها وهي مع زوجها في العائلة والا أن تريد العائلة القسم وادخال المصاغ المذكور فيما يقسم من عيالهين بدخول زوجها في العائلة فهل لا يجابون لذلك ويكون القول قولها ولا عبرة بتعاليم خصوصاً وان زوجها قريان المصاغ لها (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا تملكه بالارث عن أبيه وأبوه من جده وما زال واضع يده عليه كما كان والده وجده وهو يتصرف فيه بالمسلم والبناء وغيره مدة تزيد من خمسين سنة والآن برز له شخص يدعى ان ذلك المنزل ملك جده فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة خصوصا والده وجده ماتا ولم يطالب امدة طويلة والمدعى حاضر موجود بعد موت والده وجده مدة تزيد عن ثلاثين سنة ولم يكن هنالك مانع من طابعه فضلا عن مشاهدته يتصرف من اضع اليد (أجاب) صرحوا بان سكوت المورث الاصل عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بالامان شرعي مانع من سماع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انعم عليه ولي الامر بامانة مائة مائة القدر بالافدية في جهة معينة وقيدت باسمه في ديوان الرزنامة وأعطى له تقسيط كغيره الى حسب الجارية في ذلك واستولى على الامانة مدة وهو يتصرف فيها بنفسه ثم سافر الى جهة وكل عبده في زراعتها والقيام عليها فاستولى الوكيل مدة على الامانة فهل اذا كان للوكل المذکور اب ومات ذلك الاب عنه وعن ابن قاصر من مائة مائة ارادت أمه ان تأخذ الامانة من وكيل صاحبها مدعية ان الامانة ملك لاني ابنها القاصر الميت عنه وعن أخيه الموركل المذکور دون أخيه المعطى له من ولي الامر ولا بينة لها على دعواها المذكورة لا تعتبر وتتمنع من معارضة الوكيل المذکور خصوصاً وان الامانة مكتوبة باسم موكله في الديوان وان جماعة الناس يشهدون بان الاعطاء من ولي الامر حصل للوكل لا لابي (أجاب) لا ولاية للام في مال الصغير فلا تسمع مع دعوى ام القاصر المذکور حيث لم تكن وصيا عليه كما لا خصوصية للوكيل عن المالك في الزراعة والقيام بمصالحها والله تعالى أعلم (سئل)

٢٤ ١٢٦٦

٢٤ ١٢٦٦

٢٤ ١٢٦٦

٢٤ ١٢٦٦

في رجل واضع يده على نخيل بطريق الارث عن أبيه وهو يتصرف فيه هو وأبوه من قبله مدة تزيد على أربع وثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد ان النخيل ملكه عن أبيه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان المدعى كان حاضرا بالبلد ومشاهدا يتصرف واضع اليد هو وأبوه من قبله المدة المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة حيث أنكر واضع اليد دعواه المالك وحدها (أجاب) سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي عن الدعوى تلك المدة مع مشاهدته يتصرف يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض امير بقرسها نخيلا ومسحت عليه وهو يتصرف فيها مدة تزيد على اثنين وأربعين سنة ثم بعد ذلك مات عن ابن فوضع الابن يده عليها وصار يتصرف فيها مدة من السنين أيضا فادعى الآن جماعة على واضع اليد ان القطعة الارض حق لهم عن مورثهم بموجب حجة بيدهم فانكر واضع اليد دعواهم والحال ان مورثهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا تصرف مورث واضع اليد المدة المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع يمنعهم عن الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة حيث جدد واضع اليد دعواهم الاستحقاق (أجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال فليس للجماعة المذکورين معارضة واضع اليد ولا ازعاجه بما بيده بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حاز أرضا زرعها نخيلا مدة خمس عشرة سنة ولم يعارضه أحد فيها وبعد ذلك توفي الرجل المذکور فورا ولاده من بعده فاستغلوا خمس عشرة سنة في مضيها ذلك ادعى عليهم رجل انه شريكهم فيها فانكر وادعواه والحال انه حاضر ومشاهد تصرفهم فيها المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع مع تمكنه منها فهل لا تسمع دعواه (أجاب) اذا سكنت المدعى خمس عشرة سنة عن الدعوى بالامان لا تسمع دعواه حيث كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دار وشجرة تجوز بطريق الارث عن أمها فاشتري منها شيخ البلد الدار والشجرة المذكورة بقدر معلوم من الدراهم ودفع لها بعض الثمن ولم يدفع لها البعض الاخر متعلا بانها دفعه لآخ الوارثة الذي مات قبل موت المورثة فهل اذا كان أخ الوارثة مات قبل موت المورثة لا عبرة بتعلل المشتري ويحجب على دفع باقي الثمن بالوجه الشرعي (أجاب) يؤمر المشتري بدفع باقي الثمن للبائنة المذكورة ولا عبرة بتجبره على بيعها هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر باعه في مقابلة حصته له معلومة في طاحونة وأربعة رؤس خيل بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبينة الشرعية وبعد وضع المشتري يده على ما اشتراه باع الخيل وصار يستغل أجرة حصته في الطاحونة نحو سنتين فهل اذا ثبت ما ذكر وأراد البائع ابطال البيع الصادر منه مدعي بان عليه دين غير المشتري لا يجاب لذلك ويكون البيع صحيحا فادوا لو كان عليه ديون غير المشتري (أجاب) نعم لا يجاب

٢٤ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

٢٦ ١٢٦٦

٢٧ ١٢٦٦

٢٧ ١٢٦٦

البائع انفسخ البيع ونقضه اذا كان الامر ما هو مرسوم ويدر وجه شرعى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات من ابنتين وعن اربع بنات الجميع بلغ وترك ما يورث عنه شرعا
فاقسمه واجميع التركة واخذ كل ذى حق حقه بموجب دفتر قسم مشمول بختم القاضى
ثم ادعى به ذلك احدا لابنتين على اخيه بانه اختلس شيئا من تركته والده فادكر دعواه
ولا يثبت له على ذلك فهل اذا لم يثبت ما يدعيه لا يجاب لذلك ويمتنع من معارضة
أخيه بكون طريق شرعى (اجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى
له بما ادعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا صغيرة وبعدها بالبيع
وكتب بخته او اذ ان يخرج البائع منها فساق عليه ناسا لانه فقير وليس هناك ما يابيه
غيرها فرضى المشتري ببقائه فيها على وجه العارية وكما يريد اخر اجبه يفعل معه كذلك
فبات البائع فاراد المشتري تزعمها من اولاده فساق عليه بعضهم بانه يبيعها لهم فامتنع
المشتري من ذلك فذهب ذلك البعض الى قاضى الناحية وادعى على المشتري انه يعارضه
في تلك الدار الخافعة له عن والده بغير وجه شرعى فافاد المشتري انه اشتراها من والده كذلك
على الوجه المتقدم فما الحكم في ذلك (اجاب) اذا ثبت شراء الرجل المذکور للدار من
مالكها بالبيعة العادلة يحكم له بها ولا يعتبر انكار الوارث بعد الثبوت بالوجه الشرعى والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأتين ماتت عن وارث وهى ساكنة في مكان في بيت امرأة أخرى
وتركت ما يورث منها اشهر عا فحضر وارثها واراد اخذ ما تركته مورثته فنفقته تلك المرأة
معه لانه بان المتوفاة قالت قبل موتها ما عندى شئ فهل اذا ثبت بالبيعة الشرعية انها
تركت اشياء معلومة يكون له اخذ ما تركته مورثته به حقيقة لدى المحاكم الشرعى
(اجاب) لا وارث اخذ ما يخصه من جميع ما ثبت انه متروك من مورثته والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل واهض يده على قطعة ارض كشف سماوى من مدة أربعين سنة من غير
منازعه له والآن يدعى عليه رجل انه يملك هذه الارض فطالب منه ببيعة بدعواه فلم يجد
بينة بذلك وطالب منه حجة بذلك فلم يحضرها فهل لا تسمع دعواه ويكون وضع اليد مثبتا
للمالك (اجاب) سكوت المدعى عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مانع من سماع
دعواه حيث كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لذى وعند
ذلك الرجل عروض تجارة فذهب اليه الذى له عليه الدين فعرفه الرجل انه يريد
اخذ تلك العروض والتوجه بها الى مصر ليبيعهها هناك فاخبره ذلك الذى بان له ذميا
آخر بمصر معاملة لاله وانه ذو معرفة بالتجارة فطالب منه ذلك الرجل خطا بذلك الذى
الذى بمصر بانه يبيع له العروض المذكورة فكتب له خطا باو امر فيه عياله الذى الذى
بمصر بانه ياخذ من ذلك الرجل تلك العروض ويبيعها وياخذ منها ولم يخبر صاحب العروض
بذلك بل أظهر له انه كتب له ما هو غرضه من الوصية عليه ولا يكون ذلك الرجل اميالم
يعرف ما في كتاب ذلك الذى فلما حضر الى مصر وسلم العروض الى ذلك الذى الذى

١٢٦٦ ٣٠

١٢٦٦ ٣

ذی الحجة ١٢٦٦ ١

١٢٦٦ ١

هناك وباعها طلب منه ذلك الرجل ثمنها فاخبره بان العروض ملك لذلك الذى الذى
أرسل له الخطاب وان مضمون خطابه ذلك فتوجه صاحب العروض الى بلده وترافع مع
ذلك الذى على يد قاضى تلك الجهة في شأن ذلك وثبت ان تلك العروض ملك لذلك
الرجل فجاء الى مصر تافيا وطالب ذلك الذى بضاعته من ثمن تلك العروض فامتنع
الذى المذکور من أدائها مع انه معترف بانه استلمها من ذلك الرجل غير انه يحتج
بخطاب ذلك الذى الذى حضر اليه صحيفة الرجل صاحب العروض فهل يحيز ذلك الذى
الذى باع تلك العروض على دفع ثمنها للمالك الذى استلمها منه ولا عبرة باحتجاجه بما
حضر اليه من الخطاب حيث لم تكن ما كالا لذى الاول (اجاب) اذا ثبت الرجل المذکور
ملكه بتلك العروض بالطريق الشرعى وان خصه ببيعها بامر وقبض ثمنها أمر بدفع الثمن
اليه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا عقارا عن مورثهم بعضهم ذکور
وبعضهم اناث وبعضهم قاصر ادعى عليهم رجل بانهم اسقطوا حقهم له فيما ذكر من
العقار فانكر وادعواه فهل اذا أقام عليهم بينة لدى قاضى بلدهم وطالب من الشهود
معرفة من يشهدوا عليهم فلم يعرفوهم ولم يعينوهم ورد شهادتهم لا تسمع دعواه بعد ذلك
حيث لم يكن عنده بينة فيردوا ويصدق المدعى عليهم بيمينهم بالنسبة للبلغ ولا تسمع
دعواه على القصر مطلقا كيف الحال (اجاب) صرحوا بان الاسقاط في الاعيان غير
صحيح وان الارث جبرى لا يسقط بالاسقاط والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا
آلت لها بالارث عن زوجها وهى واضحة يدها عليها مدة تزيد على أربعين سنة فلا ت
ادعى رجل ان والده يتحقق فيها حصة ويريد اخذها مع ان والده كان موجودا في تلك
المدة ومشاهدا تصرف تلك المرأة ولم يعارض ولم ينزع فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
المدعى وما يمنع المورث يمنع الوارث (اجاب) سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة
سنة بلا مانع مع مشاهدة تصرف واضح اليد يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخ شقيق وعن أم وترك دارا ثم ماتت الام عن
الاخ الثاني ثم مات الاخ عن ابن فقاب الابن مدة من السنين ثم حضر فوجدا بينهم الاب
واضع يده على الدار المذكورة فطلبها منه فادعى انه اشترها من امرأة من اقارب المسالك
فهل لا يصح البيع من المرأة المذكورة ولا يتفد حيث لم ياذن لها المسالك بالبيع ولم يحزره
ويجب ووضح اليد على رد الدار للمالك المذکور (اجاب) قدر ق لنا نظير هذا السؤال وفيه
تصرح بدعوى المدعى عليه شراء من مورث المسالك وكتب عليه ما نصه اذا لم يثبت
المدعى عليه دعواه الشراء من مورث المدعى أمر برفع يده عن الدار المذكورة وتسليمها
للوارث حيث كان مقرابا يصل المالك للمورث انتهى فاذا كانت دعوى الشراء من المرأة
المذكورة لا يقضى للمدعى بالمالك ما لم يثبت دعواه الشراء منها باذن من المالك او اجازة والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الميراث عن أبيه وجده غاب عن بلده مدة تزيد

١٢٦٦ ١

١٢٦٦ ١

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٧

على مشرين سنة ثم حضر من غيبته فوجد اجنبيا واضعا يد على الدار فطلبها منه فادعى انها صادرة ملكه بوضع يده عليها المدة المذكورة وان لاحق لملك فيها بعد مضي هذه المدة فهل لا عبرة بدعواه ويجوز اضع اليد على الدار لملك المدة كور ولو طالت المدة حيث كان معترفا ومقررا له بالملك فيها (اجاب) حيث كان واضع اليد مقررا بالملك للرجل المذكور يؤمر بتسليم ما بيده له ما لم يثبت انتقاله له بناقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا اختلف الزوجان في المتاع الذي على الزوجة من ثياب بدنسها وحليها ومصاغها الصالح لها خاصة والمحال انه لا بينة له فهل يكون القول قولها فيما يصلح لها ويمنع الزوج من دعواه (اجاب) القول للزوجة بيمينها فيما يصلح لها من الامتعة حيث لا بينة للزوج على مدعاه والله تعالى اعلم (سئل) في سكة غير نافذة جامعة لدور قوم باعها لقطعة متسعة عن اسفلها عدة لا رفاقهم شتاء وصيفان قديم الزمان الى حديثه لا ينازعهم ولا ينازع اصولهم فيها منازع قام عليهم الا آن جماعة خارجون منهم يدعي بعضهم ملكيتها بطريق الارث من والديهم واجدادهم وبعضهم يدعي انها وقف على ضرب من رعي وعلى اقامة الفقراء بها من غير بيان الواقف دعوى مجردة عن الثبوت فهل لا عبرة بدعواه والمحال هذه (اجاب) لا يحكم مدعي مجرد دعواه بدون اثبات شرعي على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنتين وزوجة وورثة عصبية وترك دارا فهل اذا اراد الورثة العصبية قسمتها يمكنون من ذلك ولو بعد مضي ثلاثين سنة واذا ادعت زوجة المتوفى انها اشترت نصيب أحد الورثة العصبية بحجة مقطورة الثبوت بموت كاتها وشهودها وعدم ختم قاض ولا غيره فيها ولم تكن مكتوبة في سجله وانكرها المدعي عليه تداون تلك الحجة باطلة ولا يعمل بها فيها وتقسيم التركة على مستحقيها (اجاب) اذا لم تثبت الزوجة ما ادعته بالوجه الشرعي لا يقضى لها به وصرحوا بانه لا يعمل بمجردها لخطوانه خارج عن حجج الشرع الثلاث التي هي البينة والاقرار والنكول فاذا لم يثبت مضمون الصك المذكور لا يحكم به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ورثة غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جله ما ترك قلاية من نقد وصفا من نقد كذلك فادعت الزوجة بان زوجها ملكها ذلك في حال حياته فان كبر باقي الورثة دهواها فهل اذا لم تثبت دعواها التملك فيها من زوجها بالبينة الشرعية لا تعتبر دعواها ويكونان ميراثا يقسمان بين جميع الورثة بالغريضة الشرعية (اجاب) اذا لم تثبت الزوجة المذكورة التملك من زوجها حال صحته بالوجه الشرعي لا يقضى لها بعداها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم وباع له بالثمن بهيمة وقبضها المشتري وماتت في امدته من الثمن ثم مات كل من البائع والمشتري عن وارث ومضى على ذلك مدة تزد يد على خمس وخمسين سنة فباع وارث المشتري الدار لرجل اجنبي فادعى وارث البائع الاول ان الدار باقية على ملك مورثه وانكر بيعه فهل اذا ثبت البيع من مورثه قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بانكاره

ويمنع من معارضة المشتري الثاني (اجاب) اذا تحقق بيع المورث الدار المذكورة بالوجه الشرعي لا يكون للوارث معارضة المشتري فيها والله تعالى اعلم (سئل) من يثبت المال عن عبده من تركته ميت ادعى ان سيده اعتقه حال حياته ولم يثبت دعواه بل عجز عن اثباتها فهل يباع أو يبقى واذا بيع وأثبت العبد بذلك يرجع المشتري على من باع بالثمن الى آخر ما ذكره (اجاب) يباع العبد المذكور حيث لم يثبت عتقه بالوجه الشرعي ثم اذا ظهر عدم نفاذ البيع باثبات العتق أو الاستحقاق مثلا يكون للمشتري الرجوع بالثمن على من باعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن والده سكنها رجل اجنبي في غيبته في النظام مدة ثم حضر واراد اخذها فذهبه الساكن منها مائة لابلان له على أبيه ديناً وانه اخذها في مقابلة دينه فانكر دعواه ولا بينة ولا سند بيده فهل اذا لم يثبت دينه بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ويكون لرب الدار رزقها منه ولا عبرة بتملكه حيث كان الحق ثابتا له فيها عن والده (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار المذكورة للوارث عن مورثه بالوجه الشرعي ترفع يد المتهمة عليها ولا عبرة بتملكه والمحال هذه بدون اثبات انتقالها اليه بناقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض أخبر المحاضر بن معه بالجلس بان عنده كذا من الدراهم يكفي اولاده الى بلوفهم بموجب ورقة مكتوبة بخطه وختمه وهي موضوعة عنده في صندوقه من جلة أوراق وان المبلغ المذكور تحت يد زوجته فطلبه المحاضرون منها فامتنعت من احضاره واعترفت به وصدقت على دعوى زوجها وانه موضوع عندها ثم مات الزوج فطالب منها ليقسم بين الورثة فانكرته وانكرت الاعتراف والتصديق فهل لا عبرة بانكارها الاعتراف والتصديق مع وجود البينة الشاهدة بالاعتراف والتصديق (اجاب) اذا ثبت استيلاء الزوجة على قدر معلوم من الدراهم الخلفة عن زوجها بالوجه الشرعي يكون له قيمة الورثة مطالبتها بما يخصهم منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة حصص في طاحونة وجانب تخيل وكل منهما بثمن معلوم معين على يد نائب القاضى وقبض البائعون الثمن طائعين مختارين وكتب بكل منهما حجة شرعية من نائب القاضى المذكور ووضع المشتري يده على ذلك مدة خمس عشرة سنة ثم بعد هذه المدة اراد أحد البائعين الرجوع على المشتري متعللا بانهم باعوا ذلك بالا كراء ولا بينة له على ذلك فهل لا عبرة بتملكه بذلك ويكون البيع صحيحا نافذا وليس له ولا غيره من البائعين فسخ البيع بدون وجه شرعي (اجاب) لا يملك البائع فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما بمجرد دعواه الا كراهه ويمنع من معارضة المشتري حيث لم يثبت دعواه الا كراء الشرعي على الوجه المرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بعض امتعة وقعها وسمنها وبتاوعلا وغير ذلك مما يحتاجه البيت فارادت مطلقة ان تأخذ شيئا من ذلك من غير اذنه ومن غير اجازته فهل لا تجاب لذلك حيث ثبت ان جميع ذلك ملك للزوج المذكور (اجاب) نعم لا تجاب المرأة

المذكور لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على أخيها انه اخذ منها صداقها الذي قبضته من زوجها من مدة تزويجها على ثمان وثلاثين سنة ومعها بيعة بذلك فانكر الاخ المدعى عليه وجدها دعواها والمحال انها حاضرة ولم تطالب به في تلك المدة فهل لا تجمع دعواها بعد هذه المدة ولو كان معها بيعة حيث جدد دعواها ولم يثبت عليه اعتراف واقرار بذلك على نفسه (اجاب) نعم لا تجمع دعوى المرأة المذكورة على اخيها بما ذكر والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنها وزوجها وأماها وتركته تركتها منها بعض حلى استولت عليه الأم واستعملته بغير اذن الزوج وهو عايشه الاستعمال ثم مات الابن عن أبيه وجده فهل اذا اراد الزوج والام ان يقتسما التركة بينهما على حسب القريضة الشرعية وادعت الأم ان الحلى المذكور الذي استولت عليه واستعملته بغير اذن الزوج ضاع من صندوق الميتة بعد ان وضعت فيه لا تصدق في ذلك وتكون ضامنة نصيب الزوج واذا ادعت ان استقلاها عليه واستعملها اله بالاذن الزوج وانكر الزوج ذلك ولم تثبت بالوجه الشرعي لا تعتبر دعواها وتكون ضامنة (اجاب) اذا تحق استيلاء الام على الحلى المذكور واستولت عن بنتها بعد ابدون اذن باقي الشر كافي فيه لا يكون القول لها في دعوى الهلاك وقد افاد العلاني في أوائل كتاب النصب ان القول للمالك في عدم الاذن اذا وقع الاختلاف فيه بعد التصرف في ملك غيره فيما عدا ما استثنى انتهى وصرحوا بان كلام شريك المالك اجني في نصيب صاحبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد كور واناث منها ومن غيرها البعض بالبغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه من الامتعة بعض من الفرش والخماس وغير ذلك بيد الزوجة ما يصلح للرجال والنساء فهل اذا ادعى بعض الورثة ان الامتعة المذكورة بغيرها لها والبعض الآخر تركه يكون القول قولها فيما يصلح للنساء جميعها ولا بد من بيعة لبعض الورثة المذكور على دعواها (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلاف وارثه مع الحي في متاع البيت المشكل الصالح له ما يكون القول فيه للحي منهما بيمينه حيث لا بينة للورثة على انه ملك المورث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلاد السودان قتل رجلا آخر في البلد مدهيا انه قتل عمه وانه قتل قصاصا آخذا بشارحه فسجنه ورثة المقتول عند الحماكم السياسي مدة ثلاث سنين ومات وهو بالسجن فادعى ورثة المقتول قصاصا على شخص قريب للقاتل بانه كان مشارك له في القتل وان له مدخل فيه لاجل اتهامه فانكر دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم عليه بالبينة الشرعية انه شريك للقاتل وان له مدخل في قتله لا يجابون ويمنعون من التعرض له بدون وجه شرعي ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الثبوت الشرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من رجلين بشئ معلوم ووضع المشتري يده عليها

٢ ١٢٦٧

٣ ١٢٢٧

٦ ١٢٦٧

٧ ١٢٦٧

وهو يتصرف فيها لنفسه مدة تزيد على ثلاثين سنة من هدم وبناء وغير ذلك حتى مات كل من الباقين فادعى الآن ثلاث نسوة ان هن فيها حصة فانكر المشتري دعواهن فهل لا تجمع دعواهن لمحضورهن ومشاهدتهن تصرف ذي اليد فيهما من هدم وبناء وغير ذلك تلك المدة ولم يعارضنه ولم ينازعه في ذلك (اجاب) لا تجمع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجود دعوى شرعية على ما مشى عليه العلامة العلاني في شرح التنوير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر والمدينون مشهور في خدمته توفي عن ورثة فاراد بدين ان يطالب الورثة بدينه فتعال الورثة عليه بمعرفة اسم والد المدينون المتوفي لكونه لا يعلم اسم والده فهل والمحال هذه يكتفي في ذلك بخدمة المشهورة من اسم والده (اجاب) صرحوا بانه لا بد من ذكر الاب والجدان لم يكن الرجل مشهورا والا كفي باسمه لمحصل المقصود والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وعن ثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواسق فادعت زوجته المطلقة منه من مدة سنين بانه باع لها قبرا طين وسدسا في دوره من مدة عشر سنين وادعت بان جامع مائة من مواشيه ملك لها فانكر الورثة دعواها فهل اذا لم تقم بينة شرعية على دعواها المذكورة لا تجاب لذلك ويقسم جميع ما ادعت به من مال الميت بين ورثته بالقرينة الشرعية (اجاب) اذا لم تثبت المرأة انتقال المالك في الحصة من العقار المذكور لها من مطلقها لا يقضى لها بذلك وهو في الدرر طلقها ومضت العدة فالتكفل للزوج ولو ورثته من بعده لانها صارت اجنبية لا يملكها ولما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق فكذلك الوارثه اما لو مات وهي في العدة فالتكفل لكل اهلها فكانت لم يطلقها اذ لم يملكها وبه يعلم المحكم في الجملة مائة المذكورة بانها من المشكل الصالح للزوجين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على عدة ساقية مدة ادعى عليه رجل آخر بانها ملكه فلم تثبت له فباعها واضع اليد لا خير بحضرة المدعى وعلمه بالبيع ولم يعارضه ثم مات البائع المذكور وتصرف المشتري في العدة المذكورة بالاجارة وغيرها احدى عشرة سنة ولم يعارضه أحد ثم مات المدعى المذكور عن ورثة فادعى أحد الورثة على المشتري بان العدة ملك مورثه فهل لا تجمع دعواها لوضع المشتري يده تلك المدة من غير معارضة المورث المذكور في حال حياته له واذا قلتم بسماع الدعوى لا بد من بينة شرعية تثبت الملك لمورثه (اجاب) اذا لم يثبت الوارث ملك مورثه في عدة الساقية المذكورة بالبائع الشرعي لا يحكم له بها ويمنع من معارضة واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك رجلا مملوكا شرعيا بشهادة بينة شرعية سلمه لرجل فقير يعمل عليه في السفر ذهابا وايابا وما تبصر من الاجرة يستعين به على قوت عياله واستمر يعمل عليه مدة فهل اذا مات ذلك العامل وادعت ورثته دعوى مجردة عن الثبوت بان المملوك مورثهم لا يجابون لذلك ويكون الحق في المملوك لملكه حيث شهدت البينة الشرعية بملكه ولم ينفذ عن ملكه بناقل شرعي

٨ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

(أجاب) إذا ثبت مدع الحمل دعواه المذكورة بالوجه الشرعى يقضى له به ما لم يثبت الورثة المذكورون انتقال المثلث الى مورثهم من قبله بناقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن أبيه بالميراث الشرعى واضع يده عليها مدة نحو أربع وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم وغيره والآن ادعت عليه امرأة بان لها حقا فيها فانكر دعواها وأخبر أنها كانت حاضرة موجودة مشاهدة لتصرفه المدة المذكورة ولم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعى يمنعها فهل لا تسع دعواها والحال هذه لا سيما ولم يكن لها بينة موجودة بمسانده (أجاب) لا تسع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده شرعى على ما مشى عليه في شرح التنوير والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق حصصا في ربع وقف أهلى أرادت السفر الى جهة الحجاز فقامت شخصاً وكيلة عنها في قبض ما يخصها من الربع المذكور فهل اذا قيل بموتها ولم يتحقق بالبينة الشرعية وأراد ورثتها منازعة وكياها فيما قبضه من استحقاقها لا يجابون لذلك (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأمه وعن أخوين فادعى الورثة بان ما يسهل الزوجه من المصاوغ والاشياء للبت فانكرت دعواهم ولا بينة لهم على ذلك فهل يكون القول قولها بيمينها فيما يسهلها بما ذكر (أجاب) القول لها بيمينها فيما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جامع ومستهرة بين رجلين مناصفة باع أحدهما نصيبه منها لأمراة بثمن معلوم في الذمة بخضرة بينة شرعية وسلمه لها ثم بعد مدة قليلة من الايام مات البائع عن ورثة فانكرت ورثته البيع لها فهل اذا ثبت بيع مورثهم لها بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون البيع لها صحيحا نافذا ويمنعون من معارضتها بدون طريق شرعى وعليها دفع الثمن الذي بذمتها (أجاب) اذا شهدت البينة العادلة بالبيع على الوجه المذكور حال صحة البائع يكون المثلث في نصف الجاموس المذكورة للمرأة وعليها دفع ما بذمتها من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في بنى عم أشقاء يملكون نخيلا مشتركا بينهم بالميراث الشرعى عن جددهم كتبوه في دفتر الصراف باسم واحد منهم كان مقيما بالخروسة لاجل جايته من الغير ولم ير الواضعين أيديهم عليه الى الآن فهل اذا مات من كتب النخيل باسمه جايته عن ورثة وأراد ورثته منع بقية الشركاء منه متعللين بكتابة باسم والدهم لا يجابون لذلك حيث كان الحق ثابتا للجميع فيه بالبينة الشرعية ولا عبرة بتعللهم المذكور (أجاب) اذا ثبت الاشتراك في النخيل المذكور بالوجه الشرعى يقسم بين جميع الشركاء وليس لورثة من كتب باسمه على الوجه المعلوم الاختصاص به بنا على ثلث الكتابة والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية وارادة من بيت المال محصلها ان رجلا توفي ومن جملة ممتلكاته ثلاثة أعبدة ومملوك أبيض عن زوجة وأخيه لأمه وأخته شقيقته وأدعى العبيد الاربع ان سيدهم أعتقهم وأحيوا لا يثبت ذلك على محكمة بر جاقبت على يد قاضيا عتقهم من سيدهم في مرض موته

بشهادة البينة في وجه وكيل الزوجة فقط خا الحكم (أجاب) اذا شهدت البينة بالعتق في وجه وكيل زوجة المتوفى ثبت العتق واعتاق المريض في مرض موته يعتبر من الثلث فاذا كانت قيمة العبيد قدر ثلث مال المتوفى أو أقل منه لا يكون للوارث معارضة العبيد المعتقين في مرض الموت وينفذ عتقهم والحال هذه جبر على الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا مدته تزيد على ثلاثين سنة ثم مات وتافها عنه ولده بالميراث وصار يتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كههم مدته تزيد على ثلاثين سنة أيضا ثم بعد مضي تلك المدة ادعى رجل ان ادحقا في هذه الدار المذكورة فهل لا تسع دعواه الاستحقاق حيث مضت هذه المدة وهو مشاهد لتصرف حاضر بالبلاد التي فيها الدار (أجاب) لا تسع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده شرعى على ما مشى عليه في شرح التنوير والله تعالى أعلم (سئل) في خصمين تدعيا في قضية بين يدي المحاكم الشرعى فطلب القاضى من المدعى بينة على دعواه فحجز من أقامتها وقت الطلب وحكم القاضى بمنعه أنجزه عن البينة فهل اذا أقام البينة بعد ذلك تسع دعواه وبينته ولا يكون الحكم بمنعه أنجزه عن البينة ما نفع من سمع بينته بعد ذلك (أجاب) نعم تقبل بينة المدعى بعد أنجزه عنها ومنعه لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سفينة بثمن معلوم فطالبه البائع بالثمن فامتنع من أدائه متعللا بان فلانا حاسبني عنك بمبلغ كذا وكذا كان صرفه في مهمات السفينة قبل أن يشترى بئمانه وأظهر له قائمة مشمولة بخط وختم فلان الحاسب له ولم يصدق في ذلك فهل يجبر المدين على أداء ما بذمته جميعه من الدين ولا عبرة بتعلله حيث لم يكن وكيله في استخلاص ذلك عن ربه على فرض ثبوته ولم يكن محتالاً به أيضا (أجاب) نعم يجبر المشتري على دفع جميع الثمن والحال هذه وليس له الامتناع عن دفع شيء من الثمن بناء على ما تعلل به على الوجه المعلوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين وزوجة ثم مات أحد الولدين عن ولد قاصر وزوجة هي ام الولد القا صر وترك الميت الأول دارا فرفض عم الولد القا صر الدار عند شخص ثم بعد مدة من السنين باعها المرتن لشخص آخر بدون حضور الام والعم فسأله الولد بعد بلوغه وسأله العم أيضا عن وضع يده فقال أنا وكيل عن المرتن فسكت الولد والعم ثم مات المشتري عن ورثة قصر وبالفين فاقام القاضى الاخ وصيا على القصر ووضع الوصى والورثة أيديهم على الدار المذكورة فقال الولد رحمه عن ذلك فادعى ان أخاه اشترى الدار من المرتن والمرتن اشترى الدار من الام والوصية على القاصر وعجز الوصى عن اثبات الشراء الذي ادعاه فهل يقضى للولد المذكور باستحقاقه في الدار لا سيما ولم يمض بعد بلوغه خمس عشرة سنة الى الآن وهل يقضى لعمه وأمه أيضا باستحقاقهما فيها ولو لمضي نحو ثلاث وعشرين سنة وتسع دعواهما بعد هذه المدة لكونها دعوى ميراث حيث أنكر العم والام البيع ولم يثبت الوصى المذكور لا سيما وقد تنازع

العم في بعض المدد المذ كورة أولا تسمع دعواه ما بعده هذه المدد لكونها مضت وهما
 بالغان وهل اذا حكم القاضي على وصي القصر يسرى الحكم على الورثة الباقين كالحكم
 على أحد الورثة (أجاب) صرح علما وثانيا بان اقرار الوصي بدين أو هين باطل وقد ضمن
 جواب الوصي المذ كورة لاقرار المالك للمدعي وقد صرح العلامة الرمي بان سكوت
 الوارث ورؤياه التصرف مع عدم العلم لا يمنع دعواه ويعذر بمثل ذلك والقول قوله في هدم
 العلم بيمينه فاذا ثبت الولد المذ كورة دعواه المالك في وجه خصم شرعي يقضي له باستحقاقه
 في الدار المذ كورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بالميراث عن
 والده استولى عليه رجل اجنبي ذو شوكة مدة تزيد على خمس عشرة سنة بعد موت المورث
 وكان الوارث قاصرا في ابتداء المدد المذ كورة وبيع في اثنتاهما بعد بلوغه طالب نزع العقار
 من المستولى عليه فادعى شراءه من رجل اجنبي غير وارث فسئل منه فادعى شراءه من
 المورث الميت والد الوارث فانكر الوارث دعواه الشراء من والده فهل اذا لم يقم بينة بانه
 اشتراه من والد الوارث يكون لرب العقار الوارث نزع من المستولى عليه بدو وجه
 شرعي اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا كان المالك في العقار المذ كورة ثابا للمورث باقرار
 واضع اليد او بينة بطريق شرعي ولم يثبت بيع المورث له ولا خروجه عن ملكه حال
 صحته يكون للوارث المذبور نزع من يد المستولى عليه والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة لهم طاحونة واضعين أيديهم عليها من قديم الزمان بالارث عن أصولهم
 مدة تزيد على ثمانين سنة وأصولهم من قبلهم كذلك مدة تزيد على خمسين سنة فالا
 ادعى عليهم رجل بان تجده حصصه فيها والحال ان جده كان حاضرا موجودا مشاهدا
 اتصرف أصول المدعى عليهم فيها مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع من
 غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع دعواه ولا سيما ولم يكن عنده بينة بما يدعيه
 (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث المذ كورة بسكوت مورثه عن دعوى المالك خمس
 عشرة سنة بلا مانع ولا يطلب منه بينة على مدعاه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر قطعة أرض مغروسة نخيلا بثمن معلوم واستولى عليها هو وأولاده
 من بعده مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم غصب الحاكم أرضا من جلتها هذه القطعة
 مدة ثم تر كها فهل تعود لمن كانت تحت يده قبل الغصب واذا حضر بعض ورثة البائع
 وأنكروا بيع مورثهم وكان مع المشتري بينة تشهد بالشراء له من مورثهم قبل موته
 لا يعتبر انكارهم لذلك (أجاب) النخل ملك من اشتراه فليس لوارث البائع معارضة
 وارث المشتري حيث تحقق الشراء بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك دارا واضحا يده عليها مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء
 ثم مات عن وارث فوضع الوارث يده عليها وصار يتصرف فيها مدة تزيد على سبع سنين
 فالا ن ادعى رجل انما كانت ملكا لابي ويريد اخذها من الوارث فانكر الوارث دعواه

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

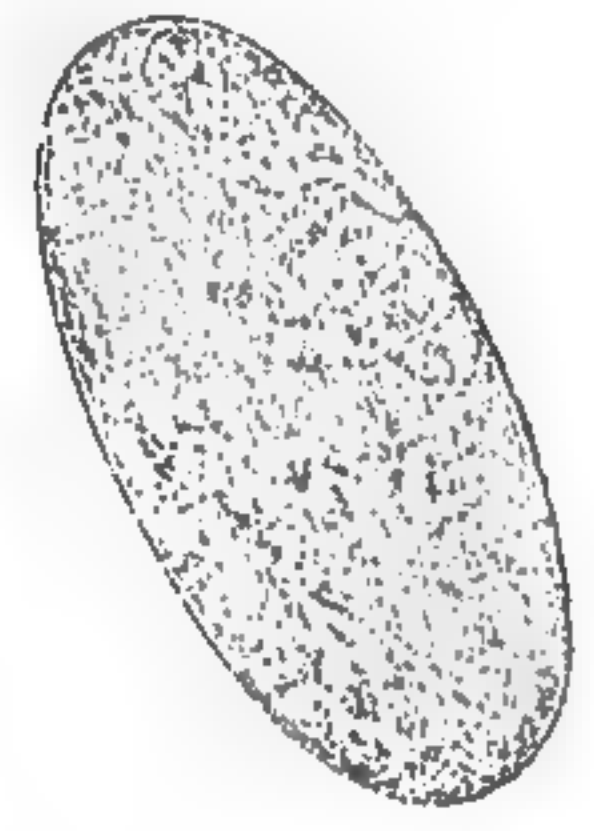
٣

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٧



مع ان مورث المدعي كان حاضرا ومشاهدا التصرف مورثا واضع اليد ولم يعارضه ولم
 ينزع المدد حتى مات فهل لا تسمع دعوى المدعي (أجاب) سكوت المورث عن
 دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مع رؤيته التصرف بالهدم والبناء يمنع سماع
 دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بقرتين وفرسا وجدين
 بطريق الارث عن والده من مد تزيد على ثلاثين سنة بعد وفاة والده فادعى عليه شخص
 أن المواشي المذ كورة ملك له وأنه كان أودعها عند والد واضع اليد عليها والحال ان
 المدعي حاضر بالبلد تلك المدد ولم ينزع ولم يدع فيها ولا مانع له عن الدعوى فهل لا تسمع
 دعواه الا بداع بعد مضي تلك المدد ولا يطلب منه بينة على ما ادعاه (أجاب) حيث سكوت
 المدعي عن دعواه الا بداع تلك المدد بلا مانع كما هو مذ كورة ولا تسمع دعواه والقضاء
 ممنوعون من سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى وما ذكر بالسؤال
 ليس منه فلا تسمع الدعوى منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار ادعى
 عليه آخر دن بأن هذه الدار ملك قر يبيع الغائب المحي وأرادوا اخذها منه فهل
 لا يجابون لذلك حيث لم يكن لهم ولاية الخصومة شرعا (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال
 هذه ولا تسمع الدعوى الا من خصم شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ابني عم آت
 اهما مادار بالميراث الشرعي عن مورثهما فباع أحدهما نصيبه للآخر بعد القسمة من
 مدة ثلاثين سنة فبعد أن بناء المشتري مات عن ورثة فادعى ورثة البائع على ورثة
 المشتري بان مورثهم لم يبيع نصيبه فهل اذا أقام ورثة المشتري بينة تشهد بالشراء لا يكون
 لورثة البائع معارضة ورثة المشتري فيما اشتراه مورثهم بدون وجه شرعي (أجاب) ليس
 لورثة البائع معارضة ورثة المشتري فيما ذكر حيث ثبت الشراء بالطريق الشرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا في بلدة من بلاد الارياق باع منها مائة وعشرين
 ذراعا لآخر من جهة معلومة معينة بثمن معلوم ثم هاجر من بلده مدة أيام ورجع الى
 تلك البلدة فوجد الماشترى هدم تلك الدار وبني ما يشاء ببناء جديد أو أخذ من نصيب
 البائع خمسة وثمانين ذراعا زائدة عما يستحق فطلبه عند القاضي فأمره القاضي باحضار
 الحجة التي كتبت له عند الشراء فاحفظها وأخرج حجة غيرها وبهذه الحجة شهادة اثنين من
 مشايخ البلاد فقط ولم يذكر بتلك الحجة بيان نصيب كل منهما بل ذكر بها انه اشترى
 قطعة من الدار بلا تعيين وبلا ذكر أذرع فبعد البائع المذ كورة تلك الحجة فهل لا يكون
 للقاضي أن يحكم على البائع المذ كورة بتلك الحجة ولا يلتفت الى ذلك حيث أنكرها البائع
 ولا بد من حضور بينة مدول تشهد بما يدعيه المشتري المذ كورة (أجاب) لا يقضى بالصل
 المذ كورة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
 انه أقرضه مبلغا من الدراهم في بلدة معلومة بالجهات القريبة في وقت مخصوص ويريد
 أخذ المبلغ منه فاستجوب المدعي عليه فقال لم يكن هذا المبلغ عندي فكلف المدعي بينة

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٧

ربيع الاول

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

١٠

بما في الاجرة ولا تر كة لبيت أصلا وهو يطالب بالجمال بانه ويدعي عليه انه قتله فهل اذا لم يكن عنده بيعة بالقتل لا يلزم الجمال شي ويصدق بيمينه وهل يلزم الاب دفع اجرة الجمال من المدينة الى محل موت المستاجر أو يكون مظاربا بالاجرة كلها (أجاب) لا مطالبة على الاب من ماله بشي من الاجرة والجمال هذه ولا يلزم الجمال قصاص ولا دية اذا لم يثبت الاب دعواه قتله بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصه في دار بطريق الميراث عن جدته ادعى على الشركاء ان والده اشترى حصه أخرى منهم في الدار المذكورة وبسببه حجة من القاضي لم يثبت مضمونها فافا ذكر وادعوا وادعوا انهم صالحوا الجدة على قدر معلوم من الدراهم في نظير حصتها وبأيديهم وثيقة لم يثبت مضمونها أيضا فهل اذا لم يثبت كل منهم مائة واه بالبيعة الشرعية لا مبرة بدعوى كل منهما ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى بصل بدون اثبات مضمونه شرعا فالرجل المذكور ما آل اليه بطريق الارث عن جدته في ثلث الحصه حيث لم يتحقق خروجها عن ملكها بالوجه الشرعي كما لا يقضى له بما ادعى شراء والده منهم بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آلت له دار بالارث الشرعي عن مورثه فوضع يده عليها بعد ثبوت وراثته والحكم بها له لدى الحكماء كم الشرعي ثم بعد ذلك باع الدار لرجل ووضع المشتري يده عليها ووصار يتفح بها مدة من السنين تزيد على عشر فالآن ادعى على واضح اليد جماعة وأغروا عليه أمين بيت مال القرب ليضع يده على الدار وياخذها منه متعلاين بان الدار كانت آلت لهم قبل شرائه واضح اليد وينكرون نسب البائع لها من المورث فهل بعد ثبوت نسب البائع لها والحكم به لا عبرة بتمل أمين بيت مال القرب المذكور ويمنع من التعرض لوضع اليد (أجاب) حيث ثبت الملك في الدار المذكورة لما تعهدها لجهة الارث لا يكون لاحد معارضة المشتري منه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاد قصر من غيرها وقد أوصى بثالث ماله لأشخاص معلومين وجعل له وصيا ينفذ وصيته وقال وقت وصيته ان زوجتي هذه أمينة وتعرف مالي وجميع ما أظهرته من مالي وعرفت عنه بعد موقي فهي مصدقة فيه فهل اذا اتهمها الوصي بعدم موت الموصي وقال لها انه كان للبيت بنت جهازا قبضه من مهرها وأدخلها على زوجها بامتنعة وتمت بها مدة من السنين وماتت وان تركتها قد أخذها أبوها وأما المدعي عليها ويريد أن يدعي عليه ان بذلك يكون القول قولها في جميع ما أظهرته وعرفت عنه ولا عبرة بدعوى الوصي عليها الجردة عن اثبات شي تصح به الدعوى أو كيف الحال (أجاب) القول للذكر بيمينه حيث لم يثبت المدعي دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى ثمانية قراريط من ارض وأربعة قراريط من ارض أخرى ووضع يده على الجميع مدة تزيد على خمس عشرة سنة ووارث البايع حاضر شاهد لتصرف المشتري عالم بالبيع فهل اذا ادعى وارث الوارث بان مورث مورثه لم يبيع وانها باقية

على ملك مورث مورثه وآلت له الارض بطريق الارث لا تسمع دعواه واذا قلتم بيمينها أو أحضر بيعة من أقارب المدعي تشهد تقبل بيمينه (أجاب) حيث اعترف واضح اليه بتلقي الملك من مورثه ورث المدعي فلا مانع من سماع الدعوى ولو طالبت المدة وشهادة مائة الاصول والفروع من الأقارب مقبولة والقاضي الحكم بها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض تلقوها بطريق الارث عن آبائهم وهكذا الى الجدة المشتري للقطعة الارض المذكورة مدة مديدة وسنين عديدة من غير منازع لهم في ذلك ولا مخاصم ثم الآن ادعى ناظر وقف ان قطعة الارض المذكورة وقف لمسجد معين وأحضر أربعة شهداء بذلك فاستفسر اثنان منهم فقالا انا شهدنا بما سمعنا من كلام الشاهدين الآخرين واستفسر الآخرين واستفسر الآخرين فقالوا ان جدنا كان يزعمها شعيرا ونعرف ان أرض الشعير عندنا لا مال لها فحينئذ تكون وقفا فخضرا هل الخبرة الذين لهم معرفة بملك الارض فشهدوا ان هذه الارض ملك للواضعين أيديهم عليهم المدة المديدة وان هذه الارض لا تصلح لزراعة الشعير وانما تصلح لزراعة الخيل ومدعي الوقف لا مستند له الا هذه الشهادة فهل لا تقبل شهادتهم لعدم استنادهم الى دليل قوي وتكون ملكا كمالا كما الواضعين أيديهم عليها هم وأولادهم ويشهد لهم أيضا ما بأيديهم من الحجج خصوصاً وليس الناظر الوقف حجة وقف شرعية وانما يبيده مجرد قاعة فيها بيان أما كن الوقف وليس بالقاعة المذكورة قطعة الارض المذكورة (أجاب) اذا لم يثبت متولى المسجد دعواه وقف الارض المذكورة على مصالح المسجد بالوجه الشرعي لا يقضى له بمدها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وورثه آخر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا اختلفت ورثة الزوج والزوجة في أمتعة البيت مما يصلح لكل منهما كالفرش والخامس وغير ذلك يصحكون القول فيه للزوجة بيمينها (أجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع الحي في متاع البيت المشكل الصالح لهما كان القول فيه للحي من ماله بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن ورثة فقبرها ووجد في مخلفاته بعض أشياء تصلح للرجال والنساء بصندوق مثل ثياب وغيرها فادعت الزوجة انه لها وادعى العاصب انه تركه ولا بيعة لكل منهما فهل تصدق الزوجة بيمينها في صلح النساء خاصة (أجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع الحي في متاع البيت المشكل لهما كان القول فيه للحي منهما بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع منها خمسين ذراعا لرجل بثمن معلوم ثم مات كل من المشتري والبائع عن وارث فادعى وارث المشتري باز يدعي اشتراؤه مورثه ومعه مائة كور في وثيقة المشتري فانكر وارث البائع دعواه وذكرا انه لاحق لمورث المدعي سوى الخمسين ذراعا فهل اذا لم يثبت مورث المشتري دعواه الزيادة بالبيعة الشرعية لا يمكن من أخذها (أجاب) اذا لم يثبت المدعي دعواه بالوجه الشرعي لا يقضى له بمدها

والله تعالى أعلم (سئل) في معنوق مات من بقة وعن ابن معتقه وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا ادعى على مخلقاته يدين لا يحكم بدونه الا بشهادة شاهدين باستقراره في ذمته الى يوم موته ولا يثبت بوثيقة مجردة عن الثبوت حيث لم يكن عن عمل بخطه (أجاب) لا يقضي القاضي الا بالحجة وهي البينة أو الاقرار أو التمسك بما لا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط كافي الخاتمة فلا يقضي بالدين بمجرد صك لم يثبت مضمونه شرعا والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصرو عن أخ وترك جانب نخيل فوضع الأخ يده على النخيل مدة من السنين الى أن بلغ القاصر فطلب رفع يد الأخ عن النخيل المتروك عن أبيه فادعى الم أن أباه باع له قبل موته ويده وثيقة لم يثبت مضمونها فهل اذا لم يثبت ادعى دعواه الشرع بالبينة الشرعية لا بغيره يدعوه ذلك ويحبر الم على تسليم النخيل لابن أخيه المذ كور وليس له الاستيلاء عليه بدون وجه شرعي (أجاب) نعم اذا لم يثبت الم شرعا النخيل المذ كور من أخيه حال حياته يؤمر برفع يده عنه وتسليمه لابن أخيه حيث لا وارث له سواء ولا يقضي بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وترك بيتا ثم مات كل من الابنتين عن ابن ثم مات كل من ابني الابنتين عن ابن فوضع ابن أحدهما يده على البيت دون ابن الآخر بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية أنه متروك عن جد أبو يهب ما يقسم بينهما ما باقر يرضة الشرعية (أجاب) ليس لاحد الورثة منع الباقي عما يخصه في العقار الا يل اليه بالارث عن جده المذ كور بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة بايديهم قطعة أرض زراعية اميرية يزرعونها ويتفقون بها مدة خمس وعشرين سنة وزيادتها من غير منازع اهلهم فيها المدة المذ كورة وهناك شخص مشاهد انصرفهم فيها تلك المدة يدعي بانها له فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من معارضتهم فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما ساء ما استثنى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيلا واطيانا بناحية بلاد السودان تلقوها بالارث عن اصولهم ووضعوا ايديهم عليها هم واصولهم من قبلهم مدة تزيد على مائة سنة وهم يتصرفون فيها ويتفقون بخيلها المدة المذ كورة والا ن ادعى عليهم جماعة أنهم يستحقون ما ذكر عن اصولهم فانكروا واضعرو اليه دعواهم وذكروا أن اصول المدعين كانوا حاضرين وموجودين ومشاهدين انصرف اصول المدعي عليهم معظم تلك المدة وسكتوا ولم يدعوا ولم يعارضوا فهل لا تسمع دعواهم ولا يثبتهم وتبقى النخيل والاطيان لواضي ايديهم (أجاب) سكوت المورث الاصل عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مع مشاهدته لتصرف واضح اليد تصرف المالك يمنع جماع دعوى وارثه بعد دعوته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بقرة ولا يخرجها موصة في البرية أو ادرب الجاه موصة أن يقايضه عليها فامتنع رب البقرة فبعد

ذلك

ذلك ضاعت الجاه موصة في البرية فادعى ربها على رب البقرة أنه قايضه ويريد أخذ بقرة منه فأنكر دعواه ذلك فهل اذا لم يثبت رب الجاه موصة المقايضة بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبية يدعوا ويمنع من معارضة رب البقرة فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجب لأخذ البقرة المذ كورة اذا لم يثبت دعواه شرعا بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد قاصرين مات والدتهم وترك لهم مائة فاستولى والداهم على ما خهم وقيل وفاته أقرز ما عنده لهم وأقر في حال صحته بأن ذلك تركه والدتهم بحضرة بينة شرعية ثم مات عن زوجة أخرى وأولاد منها غير المذ كورين أو لا وبعد وفاته أنكر وأذلك فهل اذا أقام الأولاد المذ كورون بعد بلوغهم بينة على أن المتاع المذ كور ملك لهم يكون لهم خاصة وليس لبقية الورثة مشاركتهم فيه (أجاب) نعم يكون للأولاد المذ كورين أخذ المتاع الا يل اليهم بالارث عن أمهم بعد ثبوت الملك لهم فيه بالوجه الشرعي ولا يكون تركه عن والداهم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا الرثاعن والده من ذمتين سنة والا ن حضر أولادهم يدعون أن لهم فيها جزأ من غير حجة شرعية بايديهم ثبتت دعواهم ولا بينة تشهد لهم بذلك فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) لا يقضي للدعي الخارج بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي على فرض سماعها والمصرح به أن الدهون بعد خمس عشرة سنة لا تسمع الا في الوقف والارث وجود هذا شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة سكنها اثنان منهم دون الثالث ثم مات الاثنان من أولادهم وعن أخيهما الثالث فاراد الاخ الثالث أخذ نصيبه من الدار فدعى أولاد الاخير الواضعين اليه عليهم يملكونها عن أبيهم مادون الم ومعهم بينة بذلك فهل اذا كان مع الم بينة تشهد له بان الدار المذ كورة مشتركة بينه وبين أولاد أخويه الواضعين اليه تسمع بينته (أجاب) يقضي للدعي المذ كور بما يخصه في الدار بعد ثبوت دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من النقدين وأعطاه رهنا عليه ثم بعد ذلك صار الرهن يدفع للرتن من أصل المبلغ كل ما يسرقه مدة فحاسبا فبين أن الباقي عند الرهن باقرار المرتن كذا وكذا وشهدت بذلك بينة من المسلمين ثم إن المرتن انتقل الى دار البقاء فادعت ورثته أن المورثهم أقر يدعائين عند الحساب ولا بينة لهم فهل اذا أقام الرهن بينة ثبتت دعواهم يعمل بها (أجاب) ليس لورثة المرتن مطالبة الرهن بما أثبت دفعه من الدين لمورثهم حال حياته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على نخيل مدة تزيد على خمسين سنة وهو يتصرف فيه تصرف المالك ولا ينارعه أحد فالآن ادعى رجل عليه أن له حقا فيه والحال أنه مشاهد له في التصرف والانتفاع المدة المذ كورة وليس له مانع من دعوى فهل اذا أقام الا ن يدعي الاستحقاق فيما ذكر لا تسمع دعواه حيث ثبتت وضع اليد المدة المذ كورة ولم يمنع المدعي مانع شرعي منها

ح

مهديه

ف

١٢

(اجاب) لا تسمع الدعوی بعدهم فی خمس عشرة سنة الا فی الارث والوقف ووجود عذر شرعی علی ما فی الدار المختار والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملک بیتمات عن ابنه وعن ثلاث بنات فوضع عن الاولادید علیه مدة ثم مات المذکور عن ورثة فاراد ورثة بیت ترعه منهم فنهضوا وهدموا من قبله بنان مورثهم دینا علی ترکه أخیه وانه مرهون به فانکروا دعواهم فهل اذالم یثبتوا دعواهم بالبینة الشرعیة لا یجایون لذلك ولا ینکون لهم منعه من ملاکه بدون وجه شرعی ولا عبرة بتعالیهم المذکور (اجاب) لا یجایون ورثة الممنوع البیت عن ملاکه بدون اثبات ارثه انه یدعم ورثتهم حال حیاته علی دین ثابت له والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملک مصاعا للبسه لزوجه علی سبیل الزینة ثم طلبه منها فامتنعت من الدفع له مدعیة انه ملکها ثم اعترفت بحضرة بینة من المسلمین بان المصاع المذکور لزوجه وسلمته له فاخذها من اولادها الا ان تدعی ثانیاً بانها ملکها فانکروا دعواها فهل اذالم تقم بینة بانها ملکها ایاها لا تجایب لذلك حیث اعترفت اولادها بانها ملکها وثبت ذلك بالبینة الشرعیة (اجاب) لا یقضى للزوجة بالمصاع المذکور والحال هذه بدون اثبات ملکها له من قبله بالوجه الشرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن ابن و بنت قاصرین وترك لهما ما تخللا من مرقا أرضه فوضع قریب لهما یدیه علیه مدة عشر سنین فبعد بلوغهما طلبا التخل من واضع الیدیه فنهضوا مدعیان ان والدهما أسقط حقهما منه له بموجب ورقة قديمة مظلومة اثبتوا بذلك فانکروا دعواهم الاسقاط فهل اذالم یثبت دعواهم الاسقاط بالبینة الشرعیة لا یجایب لذلك ویكون لهما أخذ ما ترکهما والدهما لهما ولا عبرة بالورقة التي معهما اذالم یثبت مدعواهما بالوجه الشرعی (اجاب) الاسقاط فی الاعیان لا یصح ولا یقضى بصلح لم یثبت مدعونه شرعا والله تعالی اعلم (سئل) من طرف بیت المال عن جادثة محصلها شخص اثبت دینه علی میتة وذکر اسم ابیها وشهدت شهوده بذلك وثبت الدین ثم ادعی آخر بوصیة وعق وشهدت له شهود وغایر الاسم الاب المذکور فی الدعوی الاولى وثبت العتق والوصیة فاذا ینکون المحکم فی ذلك والحال هذه (اجاب) فی التتارخانیة من الدعوی فإلّا الاسم لا یضر بجواز ان ینکون له اسمان وفی صور المسائل عن الفتاوی الرشیدیة ادعی رجل هو محمد ابن علی بن عبد الله ثم ظهر ان جده أحد لا تبطل الدعوی لجواز ان ینکون لجده اسمان اه کذا نقله فی تنقیح المحامد ومنه یعلم ان التخالف المذکور بالاهل الامین لا ینکون مانعا من صحة المحکم والله تعالی اعلم (سئل) فی رجلین ادعیاهما عند الحاکم علی ثلاثة رجال انهم ضربوهما واخذوا ما یدیهما من دراهم وأمتعة فسجنهم الحاکم وضر بهم ضربا شديدا وکرر علیهم ذلك نحو خمین یوما فقال أحداهما حال الضرب من شدة ما حصل له انا ما ضربت ولا فعلت شیئا بل الذي ضرب من معی فلما أفاق من الضرب سئل عما قاله فاجاب انی ما قلت ذلك ولا علمت ولا حصل منی ولا من معی ضرب ولا سلب لهما ومن

۱۲۶۷

۲۳

۱۲۶۷

۲۳

۱۲۶۷

۲۳

۱۲۶۷

۲۸

جادی الثانية

۱۲۶۷

۴

مع یقول ذلك علی الدوام وليس هناك بینة تشهد لهما بما ادعیاهما من الضرب والسلب فهل فی هذه الحال لا یتوجه علیهم الا الیمن الشرعیة ولومات أحد المدعیین بعد اقامة الدعوی علی ید الحاکم السیاسی بمدة وادعت ورثته بانها ماتت بسبب ضربهم لا یعمل بدعواهم المجردة عن الثبوت الشرعی (اجاب) اذا لم یثبت المدعی دعواها بالوجه الشرعی لا یقضى له بعداؤه والله تعالی اعلم (سئل) عن فتوی واردة عن سکندر یة نص سؤالها رجل توفی الی رجلة الله تعالی ینسب مریقب وجاه رجل آخر یدعی انه برثه وذلك الرجل ینسب سعیدا وانه ابن ابن ابن عم ابيه وذلك لان أباه سعید صالح وصالح بن القطعانی والقطعانی بن سعید وسعید ولد عبد الله الذي صار تریقه وهو الجسد الجامع مریقب المتوفی ولده سعید وسعید ولد له الاحول والاحول ولد له عبد الله المذکور فسد سعید والاحول شقیقان أبوهما عبد الله المذکور وأمهما عائشة شعشع المعروفة وشهدت البینة طبق دعواها وزکیت ثم جاء رجل ینسب جده أباه الحیة یدعی بنوة المذکور أيضا ویرید المشاركة فی میراث مریقب ولم ینتفها فهل یختص بالمیراث سعید المذکور فاجاب العدة الفاضل مفتی سکندریة عن هذا السؤال بقوله المیراث فی مریقب لیسید فقط لانه اثبت نسبه والله تعالی اعلم (اجاب) ما افاده حضرة مفتی سکندریة من توریت الرجل المذکور صحیح حیث کان الامر ما هو مظهر والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل متعهد ببلد توفی عن ورثة فیمس قاصر وترك ما یورث عنه شرعا فارسل ولی الامر أحد الامراء من اتباعه لضبط ترکه المتوفی المذکور فبعد ان ضبطها ابتسامها أحضر جمیع مشایخ البلد المتعهد بها المعروفین بذواتهم وأسمائهم وسألهم بحضرة جمیع من المسلمین وقال هل لکم اولاد منسک بدمه المتوفی شیئا لا دفعه من الترکه كما هو امر ولی الامر فاجاب کل منهم بانه لا یحقق قبل المتوفی شیئا قل ولا جل فکتب بذلك علیهم صکاختمه کل واحد منهم بختمه فهل بعد اعترافهم ببرادة دمه المتوفی لیس حدهم الدعوی بشیء بعد ذلك (اجاب) لا تسمع دعوی من تحقیق منه ابراء المیت علی الوجه المذکور والله تعالی اعلم (سئل) فی متعهد ببلد توفی عن ورثة فیمس قاصر فاقام ولی الامر أخاه وکیلا عن جمیع الورثة تصرف فی البلد عهدة المتوفی لاستخلاص أموالها وسائر مطالبیها من أهلها المحوج لشم هذا وضرب هذا وحبس هذا من الوکیل المتعهد والمتوفی المذکور فهل اذا ادعی اناس من أهل البلد المذکور کورة علی الوکیل المذکور کورة علی المیت قبله بدعای مختلفة فنهضوا من یقول ان المتعهد أخذ داری قبل موته أو غیر ذلك ومنهم من یدعی علی الوکیل بمثل ذلك لا تقبل علیه شهادة غیر المدعیین من باقی أهل البلد وهل اذا ثبت ان الوکیل المذکور اشتري لنفسه اما کن من البلد المذکور وبنها وجعلها مکانا واحدا ثم ادعی علیه اناس من البلد أيضا بانه قصب دورهم وأدخلها فی هذا المکان بعد ازالة بنائها الاصلی لا ید ایجة دعواهم بذلك والحاکم ینسبهم من بیان حدهم ویدعیه کل واحد منهم والاشهاد علیه

۱۲۶۷

۴

۱۲۶۷

۴

۱۲۶۷

۴

بینه طبق دھوا وھل اذھلم نصیبھم لا تقبل شھادۃ اھل اھالی الناحیۃ المتعصین
(أجاب) من موانع قبول الشھادۃ العصبیۃ فی الخیرۃ ما نصہ وفي معین الحکام من
موانع قبول الشھادۃ قال ومنہ العصبیۃ وھو أن یغض الرجل الرجل لانه من بنی فلان أو
من قبیلۃ کذا اھ وصرحوا باشتراط التحسید فی دعوی العقار کما فی الشھادۃ علیہ فلا
یقضی بالنصیب المدعیہ بدون اثبات دعواہ بالوجہ الشرعی واللہ تعالی اعلم (سئل) فی
ثلاثۃ أخوة یملکون قطعۃ أرض اقسموها بالذراع بینہم واستولی کل علی ماخصہ
بوجوب القسمۃ الشرعیۃ و بنی فیہ بناء ثم مات کل عن أولادہ فوضع کل یدہ علی ما بناہ
مورثہ فهل اذا باع أحد الاولاد ما آل لہ عن أبیہ بحضرة أولادہیہ ثم ادعی واحد من
أولادہیہ ان لہ جزأ فیما باعہ بہم ما ولم یعین قدر ما معلوما لا تسع دعواہ حیث کان
ما مدعیہ مجهولا وکان البیع والتصرف بحضرة خصوصا وان ذلک من مدعز یدعی
ثلاثین سنۃ (أجاب) بفرض سماع الدعوی لا یدمن معلومیۃ المدعی بہ فقد صرحوا ان
شرط صحۃ الدعوی معلومیۃ المدعی فلا تسع الدعوی بمجهول فیما ہذا ما استثنی واللہ
تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات وترك ورثۃ ذکور او اناث تصرف بعضهم باذن الباقین
ببناء وغیرہ ثم وقعت القسمۃ بینہم بالفرضۃ الشرعیۃ ولم یدع المتصرف اختصاصہ بشئ
واختص کل من الذکور بنصیبہ وبقی نصیب الاناث شائعا مع نصیب المتصرف أمانة
تحت یدہ ثم مات عن ورثۃ ووقعت القسمۃ بینہم واختص کل بنصیبہ وبقی نصیب
الاناث العمات تحت ید بعضہم کذلک وأثبت ذلک فی سجل القاضی ثم طلب بعض
الاناث نصیبہ من ذلک البعض فادعی ان جمیع البناء الذی بناہ أبوہ ودخل فی القسمۃ
الاولی والثانیۃ ھک ان ملکا لمورثہ خاصۃ وانہ بناء من مال نفسه ولیس من المال
المشترک فهل یتكون مقاسمۃ ذلک البعض ومقاسمۃ مورثہ قبلہ فی جمیع ما ذکر من
البناء وغیرہ ما نکلہ من سماع دعواہ بشئ (أجاب) صرحوا بان الاقدام علی الاقسام
مانع من سماع الدعوی فیما وقع الاقسام فیہ واللہ تعالی اعلم (سئل) فی صبی تحت
یدہ أرض فلاحۃ فیہما ساقیۃ مہدومۃ ولہ وصی فاحتاج الصبی للانفاق فاسقط وباع
الوصی نصف حق الصبی فی الارض والساقیۃ لرجل فی نظیر دراهم أخذھا الوصی
لضم ورة النفقة علی الصبی واستولی المسقط لہ المشتري علی الارض والساقیۃ ثم بناھا
ثم باع الصبی وصدق علی ما فعلہ الوصی وأجازہ ومضی علی ذلک المدۃ الطویلۃ وھی
خمس عشر سنۃ والآن ادعی رجل مقيم بالبلدان لا یبہ حصۃ فی تلك الارض وتلك
الساقیۃ یرید أخذھا من المسقط لہ المشتري مع اطلاعہ علی الاسقاط والبیع والتسليم
والهدم والبناء وسکوۃ علی ذلک تلك المدۃ وعدم المانع لہ من المطالبۃ فماذا یتكون
الحکم فی ذلک (أجاب) سکوت المدعی عند البیع والاسقاط والتسليم بالامانع مع رؤیتہ
التصرف بالهدم والبناء مانع من سماع دعواہ وقد صرحوا بان الدعوی لا تسع بعد

۱۲۶۷

۱۲۶۷

۱۲۶۷

۱۲۶۷

خمس عشر سنۃ فیما عدا ما استثنی واللہ تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن زوجۃ وولدين
وبنتين وترك ما یورث عنہ شرعا تحت ید الولدين ومکنا فی معیشۃ واحدة بمنزل والھما
نحو خمس عشر سنۃ من موت والھما وتفرقا من بعضھما بعد ذلک وصار کل فی معیشۃ
واحدۃ وکسبہ لنفسہ وکل منھما ساکن فی جھۃ من المنزل باولادہ ولا تعلق لہ بالآخر عما دیا
علی ذلک نحو ثلاثین سنۃ ثم بعد مزی هذه المدۃ وقع بین الاخوین تشاجر فطلب أحدهما
من أخیہ قسمة ما کان متروکا من والھما فحضر القاضی المولی الی منزلھما وبعھتہ
جماعۃ وقوم ما کان تحت أیدیہما من نحاس وکتبوا أخذ کل منھما ما خصہ بالتام وصدر
بینھما بعد ذلک تصادق ان کلا منھما لاحق لہ عند الآخر وأبرأ کل منھما ذمۃ الآخر ابراء
عاما وکتب القاضی حجة بذلك ثم بعد مزی سنتین من التصادق وقع التشاجر بین الاخوین
ثانیما فادعی أحدهما علی الآخر انہ وجد دراهم بعد التصادق كانت مخفیۃ فی منزل
والھما وھینما فی دعواہ واشتکی أخاہ المدعی علیہ الی الحاکم السیاسی وطلب منہ
أن یرسلہ منہ الی مصر لیمصر دعواہ علیہ عند قاضیھا فاجابہ لذلک فهل لا تسع هذه
الدعوی بعد ما صدر بینھما من التصادق المسطر ذلک بالحجة الشرعیۃ خصوصا وقد سبق
من المدعی قبل مجلس الدعوی ما یقید کذب دعواہ وان قصده اغاظة أخیہ المدعی علیہ
من قوله ان غرضی بہذہ الدعوی اقامتھا عند قاضی مصر وتحمیۃ فہو ودفع رسم القاضی
(أجاب) لا تسع الدعوی بعد الابراء العام الالبقی حادث بعده وقد حقق العلامة الفقیہ
الشریف لالی فی بعض مؤلفاتہ ان البراءۃ العامۃ یدخل تحتھا کل حق دینا کان أو عینا
أو اوثنا وعلیہ فلا تسع الدعوی بشئ سابق علی تاریخ الابراء المذکور واللہ تعالی اعلم
(سئل) فی رجل توفي عن ولد صغير وترك ما یورث عنہ شرعا فمد بلوغ الولد صارا متصرفا
فی ترکۃ أبیہ من بیع وشرا وغیر ذلک ثم ادعی علیہ رجل ان لہ علی والدہ دینا
کان اداء عنہ والحال انہ مضی زیادۃ عن ثلاثین سنۃ من وفاة المیت فهل لا تسع
دعواہ (أجاب) سکوت المدعی تلك المدۃ عن دعوی الدین بلا مانع شرعی مانع من سماع
دعواہ بہ الا ان واللہ تعالی اعلم (سئل) فی أخوین وأختین أشقاء یملکون نخلا بالارث عن
أبیہم باعوا لرجل ثمن معلوم قبض بالمحاسن من طوع واختیار بموجب حجة شرعیۃ
بذلک ثانیۃ المضمون بالبینۃ الشرعیۃ فهل اذا اغراهم شیخ بالدهم علی انہ کار
البیع الصادر منھم لا یجیبون لذلک ویمنعون من معارضة المشتري فیہ بدون وجہ
شرعی (أجاب) اذا صدر البیع المذکور صحیح لا یزما لا عبرۃ بانکار البائین لہ حیث
کان ثابتا بالوجہ الشرعی ویمنعون من معارضة المشتري فی ذلک بدون وجہ شرعی واللہ
تعالی اعلم (سئل) فی امرأۃ وکانت اثنتین فی شرا حصۃ من دار معینۃ ودفعت لھما الثمن
بحضرة بیئۃ شرعیۃ فاشتری الوکیلان تلك الحصۃ وسلمھا لלוکۃ حسب الامر وأقرا
بحضرة بیئۃ انھما اشتریاھا للوکۃ بما بطریق التوکیل عنھا وانھما لاحق لھما فیھا

۱۲۶۷

۱۲۶۷

۱۲۶۷

فوضعت يدها على تلك الحصة من ابتداء سنة اثنتين وخمسين الى الآن وهي تصرف
تصرف الملاك وهما شاهدان لذلك ولم يمنعاها من تصرفها و بعد موت الوكيلين ظهر
ان صلح الشراء الذي سلماهما عند الشرع ابايهم الوكيلين سوية بينهما فهل لا يعتبر
ذلك الصلح مع اعترافهما بالملاك لهما وتصرفهما تلك المدة لاسيما والمدة اكثر من خمس
عشر سنة (اجاب) لا يقضى بالصلح والكوافدون اثبات مضمونها شرعا فاذ ثبت
ان شراء الوكيلين الحصة في الدار للوكلة المذكورة بالطريق الشرعي كان الحق لها فيها
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على شخص ميت بقدره معلوم من المال على يد
قاضي بحضور وصي الميت و بعد دعواه سئل الوصي من دعوى المدعي فانه كره فطالب
القاضي من المدعي بيينة تثبت له دعواه فابرزسندات بختم المتوفى و أثبت انها بحتمه فلم
يقبلها منه القاضي وطلب منه البيينة على نفس المال وصرف النظر عن السندات فهل
ما فعله القاضي من عدم قبول السندات في محله ويطالب المدعي بالبيينة أم كيف وهل اذا
كان العرف جاريا بين الناس باخذ السندات باختمهم تقبل تلك السندات بمجرد الختم
نظرا للعرف الجارى أولا اعتبار بالعرف ويلزم المدعي بالبيينة أيضا (اجاب) لا يعتمد على
الخط ولا يعمل به بدون اثبات مضمونه لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي البيينة أو
الاقرار أو النكول كما في اقرار الخاتمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
وترك لهم دارا فدعى رجل من أهل القرية على الورثة بانه كان دفع عن بعض الورثة
بعض دراهم من المظالم ويريد اخذها منهم أو أخذ الدار بمجرد دعواه هذه والحال ان الورثة
لم يعترفوا له بشئ من ذلك وأنكر وادعوا فاهل لا يكون له ذلك ولا يلزم الورثة دفع شئ
من ذلك من غير وجه شرعي (اجاب) لا يكون للرجل المذکور مطالبة الورثة بشئ من
ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اخوة أشقاء
وعن اخوة لاب وترك ما يورث عنه شرعا فدعى الاشقاء ان أخاهم الميت أوصى لاولادهم
بجزء من التركة في حال الغررة ولا بيينة لهم على ذلك فهل لا عبرة بدعواههم المجردة عن
الثبوت (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل ضاع له بعير فعرفه عند رجل آخر فطلبه منه فاني تسليمه له فترافعا لدى المحاكم
الشرعية وبالسؤال منهما أخبر المدعي ان هذا البعير ملكي نتج عندي وابن ناقي ولي على
ذلك بيينة والمدعي عليه اني اشتريته من فلان هذا وعينه بالهلس الشرعية فسال بائعه
الحاكم الشرعية فادعى انه كان ملكه وانه اشتراه من سوق كذا من جماعة تجار مجوهين
لا يعرفهم وباعه لهذا الرجل وكل منهما ذكر تاريخا فطالب من المدعي بيينة شرعية تشهد له
طبق دعواه فغاب ورجع بالبيينة فشهدت بالا نفرادبان الجمل المزبور ملكه ابن ناقيه
وعمره كذا طبق دعواه فهل يجب للمدعي المذکور اخذ الجمل المزبور وحيث أثبتته
بالبيينة الشرعية وعجز الآخر عن احضار البائع وعن بيينة تشهد له طبق دعواه (اجاب) نعم

وجب
٢

٩

١٣

محكم

محكم للمدعي المذکور بالجل والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا من
نحو خمسين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والترميم من غير معارض ولا منازع له في
ذلك ثم الآن ادعى جماعة انها ملك لاصواهم ولا بيينة لهم فهل لا عبرة بدعواهم والحال
هذه (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في زيد
ادعى على عمرو فاثبتا في دعواه ان شريكى أرسل لي بمائة صرة من الدراهم على سبيل
الامانة فانه كره عمرو ذلك وقال ان شريكك ما أرسل لك بمائة صرة من الدراهم أصلا
فهل اذا لم يثبت المدعي دعواه بالبيينة الشرعية لا عبرة بدعواه (اجاب) لا يقضى
للمدعي بما يدعيه بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجاته وأولاده ذكورا وانثى وترك لهم مكانا فادعت عليهم امرأة بان لها فيه حصة من
موزنها وتريد منازعة واضع اليد وأخذها منهم والحال انها شاهدت لمورث المدعي
عليهم نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك وهي حاضرة موجودة
لم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعي يمنعهما من ذلك فهل لا تسع دعواها عليهم حيث
أنكروها ولا بيينة ولا برهان لها على ما تدعيه (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الثبوت شرعا فلي فرض كونها منسوبة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان
مسترجعا بامرأة له امرت في الديوان ثم توفي الى رحمة الله تعالى فادعت تلك المرأة بعد
وفاته بنحو ثلاث سنوات انها كانت تقبض مرتبها وتصرفه في المنزل حال حياته عند
قبضه فهل اذا لم يكن ذلك بامر ولا ما خذوا به سند عليه ولا مرسوم في دفاتر الديوان عليه
ولا بيينة تشهد لها بذلك لا تصدق في دعواها خصوصا مع اعترافها باخذها يكفيها من
زوجها كل شهر (اجاب) ليس للمرأة المذكورة اخذ ما صرفته على المنزل حال غيبة
زوجها من تركته اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وبنت ابنه وأولاده الذكور العصبية وترك ما يورث
عنه شرعا من دار ومطاحونة وقصر ذلك فوضع رجل صاحب شوكعة يده على الدار
والطاحونة بدون وجه شرعي وادعى انه اشتراها من ورثة الميت فهل اذا لم يثبت
واضح اليد دعواه الشراء من الورثة بالبيينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم ذلك
لورثة الميت قهرامنه (اجاب) نعم يجبر واضع اليد على الدار والطاحونة على تسليمهما
للورثة ان كان الامر ما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلقت دارا عن أمها
وصارت واضحة يدها عليها مدة تزيد على ثمانين سنة وهي تتصرف فيها بالتصرفات
الشرعية ثم بعد ذلك ماتت عن ابن عم صاحب لها فقط وترك له الدار المبيد كورة
فادعى الآن رجل اجنسي على ابن العم انه يملك الدار بطريق الارث عن أبيه ومعه بيينة
تشهد له بالسمع فقط فأنكر ابن العم دعواه ووجدها والحال ان والد المدعي كان حاضرا
بالبلد ومشاهدا تصرف واضعة اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازعة ولا مانع

١٦

٢٥

٢٦

٣٠

شعبان

١

سنة

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

عن عيه فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك اذا ثبت ما ذكر (اجاب) سكوت المورث عن
الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته التصرف وعدم دعواه بالامانع مانع لسماع
دعوى وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلك الحصة في عقارات بالميراث الشرعى
عن امها وعن ابنها باعتهما البنت المذكورة بخواريج وثلاثين
سنة ثم باعتهما تلك البنت لجماعة اجنبيين بموجب حجة شرعية من مدة ست عشرة سنة
فاراد الشركاء الا ان منازعة المشترين واخذ الحصة منهم مدعين شراءهم تلك الحصة من
البائنة قبل شراء المدعى عليهم لها ويريدون اخذها منهم ولا يثبت لهم على دعواهم مع
الانكار وكونهم معترفين بالبيع وباصل الملك للبائنة فهل لا يكون لهم رفع ايديهم عن
تلك الحصة والحال هذه بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت جاموسة من مالها لنفسها ثم بعد مدة اخذ زوجها
الجاموسة وباعها ثم بعد البيع ملكها الزوج جاموسة اخرى في نظير ما في ذمتهم من ثمن
الجاموسة وقبضتها وبعد القبض تركها ترقى مع دواب زوجها ثم بعد موت الزوج جدد
الورثة ذلك فهل للمرأة اخذ الجاموسة ونمائها حيث باعها الزوج لها بحضرة البينة وبنت
ما ذكر (اجاب) نعم للمرأة المذكورة اخذ الجاموسة وليس لباقي ورثة زوجها معارضتها
في ذلك حيث تحقق تملك الزوج فيها حال صحته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك بيتا وهدبه لوالدته في حال صحته وسلمه لها وقبضته وحازته بحضرة
بينة وسكنته مدة ثم توفي عنها وعن ورثة غيرها ينكرون الهبة المذكورة فهل اذا ثبتت
المرأة والددة المنة وفي البينة الشرعية الهبة والقبض والحيازة في حال حياته وصحته يكون
البيت المذكور ملكا لها (اجاب) اذا ثبتت المرأة المذكورة الهبة مستوفية لشروط
صحتها لا يكون الموهوب تركه عن الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
بمهر معلوم ودفع لها ما تعرف به بحضرة بينة قبل الدخول واقام معها مدة ثم توفي
عنها وعن ورثة غيرها وترك ما يورث عنه شرعا فادعت المرأة حليما من المتروك بان الزوج
ملكها لها بقوله وقت العقد كلما رزقه الله من الحلى يكون في مقابلة ما تاخر من المهر
والحال ان الزوج المذكور لم يكن مالكا لشي من الحلى المذكور وقت العقد وانما تجدد
عنده شيئا فشيئا فهل دعواها الحلى بما ذكر لا يفيد التملك ويكون تركه يورث عنه
شرعا (اجاب) الحلى المذكور تركه عن الزوج يورث عنه كما في متروكاته وليس للزوجة
الاختصاص به بمجرد دعواها على الوجه المذكور ولها المطالبة بمؤخر صداقها الباقي بذمة
الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد قصر منها وعن اولاد بلغ
من غيرها وعن اخنتين لا ب وأخ لأم ولزوجته جانب نحاس تملكه بالشرع فادعى
اولاده الذين من غيرهم انه ملك مورثهم والحال ان عندها بينة تشهد لها به فهل يكون
القول قولها مع يمينها في ذلك ما لم تشهد بينة بانه ملك لليت (اجاب) القول للزوجة بيمينها

فيما يبدها من الامتعة الصالحة للزوجين كالنحاس ما لم يثبت انه ملك لزوجها المتوفى
بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتر كين في دار وورثوها عن ابائهم
وقسموها بينهم بالقرينة الشرعية ثم ان احدهم اشترى نصيب احدهم و اضافه الى
نصيبه ومضى على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم بعد تلك المدة تعرض له وارث البائع
في نصيب والده ويريد اخذه والشراء كان بموجب وثيقة على يدي بينة شرعية والوارث
مقر به فهل للحاكم زجره ومنعه عما باعه والده (اجاب) ليس لوارث البائع معارضة
المشتري فيما ثبت شراؤه من مورثه بالوجه الشرعى ويمنع عن ذلك والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن فقط وكان غائبا وترك ما يورث عنها شرعا
فوضعت يدها على الميراث بنت عمها وماتت فهل لولدها الرجوع بميراث أمه على تركه
بنت عمها (اجاب) نعم لابن المرأة المذكورة اخذ ما ثبت انه تركه عن أمه من واضح
اليده عليه بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان
خلايات من الخمل من نحو خمس عشرة سنة وكل سنة تقسمان موجود الخمل فالان يدعى
رجل ان له فيه حصة فانه يكر نادعواه فهل لا يجاب لذلك ما لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية
خصوصا مع مشاهدته قسمة الموجود هذه المدة المذكورة (اجاب) لا تسمع الدعوى
بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى كإتي الدراجة والاروة على
فرض سماعها لا يقضى لمدهم مجرد ما يدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة تسحق بيتا بقلته بالارث عن والدها وجدها واضعة اليده عليه مدة تزيد على ثلاثين
سنة ففي اثناء المدة ضاعت حخته ولم تزل واضعة اليده الى أن ظهر رجل الان يدعى انها
باعت نصفه لوالده ولا يثبت له على دعواه فهل لا عبرة بدعواه حيث لم يثبتها ببينة شرعية ولا
بضر ضياع الحجة منها الشاهدة لها حيث كان هناك بينة تشهد لها بوضع اليده المدة
المذكورة (اجاب) اذا لم يثبت المدعى شراؤه مورثه بالوجه الشرعى لا يقضى له بعداء
ولا ترفع يد المالك عن ملكه لعدم وجود صل بيده والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك
دارا اشترت نصفها من أمها في حال حياتها بموجب حجة شرعية بيدها واشترت نصيب
أختها وأخيها من النصف الثاني منها بعد موت أمها بموجب حجة شرعية بذلك أيضا وآل
لها الباقي بالارث عن أمها فهل اذا أراد كل من اولاد الاخ وأولاد الاخوات منازعتها فيها
بدون طريق شرعى لا يجابون لذلك شرعا اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب)
اذا ثبت البيع في النصيب المذكور من مورث المدعين وكان لازما لا يكون لورثتهما
معارضة المشترية في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا
باعه لآخر بثمن معلوم فبعد ان وضع المشتري يده عليه مدة من السنين وهو يتصرف فيه
مات البائع المذكور فادعت ورثته منازعة المشتري منكرين لبيع مورثهم فهل اذا
كان البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من

معارضته فيه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدين بتاريخ مضى عليه خمس عشرة سنة فأكثرت دعواه وأخبر المدعى عليه بأنه كان حاضرا موجودا معه في قرية واحدة أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع عليه ولم ينازه من غير مانع يمنع من دعواه فهل لا تسمع دعوى المدعى ولا يثبت له (أجاب) من المقرر ان القضاة ممنوعون عن سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى فإذا تحقق سكوت المدعى عن دعوى الدين المدة المذكورة من غير مانع لا تسمع دعواه حيث كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثوبا ثمنه معلوم في ذمته لاجل معلوم وباعها بعد ذلك المشتري لآخر بثلث حال قبضه منه ثم بعد ذلك ادعى البائع الاول ان الثمن حال وان المشتري الثاني كفل له به وأنكر التاجيل فهل اذا ثبت المشتري الاول دعواه التاجيل بالوجه الشرعى وأنكر المشتري الثاني الكفالة به ولم يكن للمدعى ابينة لا يكون له المطالبة كل منهما بالثمن قبل حلول الاجل ولا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض رهونة تحت يد رجل واختلف الراهن والمرتهن في مقدار دين الرهن فالمرتهن يدعى انه تسعون ريالا فرائسه والراهن ينكر دعواه ويدعى انه تسعون ريالا معاملة ولا بينة لواحد منهما فهل يكون القول قول الراهن ولا عبرة بدعوى المرتهن الزيادة على ذلك من غير ثبوتها بوجه شرعى ولا يعول على وثيقة مقطوعة الثبوت (أجاب) القول للدين بيمينه في قدر ما يثبت من الدين حيث لا بينة للشدائش على دعواه الزيادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سلم أحد أولاده مبلغا معلوما من النقود في مرض حصل له فلما شفي من مرضه طلب من الولد المذكور المبلغ المذكور لدى حاكم فاحتمس بحضرة بينة فآقر بأنه عنده وفي ذمته بعد دعواه بأنه سلمه لأحد اخوته وبعد مضى سنتين توفي والده من ورثة فطلبوا منه المبلغ المذكور فانكره فهل اذا ثبت باقي الورثة ذلك المبلغ على ابن المتوفى يكون تركته عنه يقسم بينهم كباقي متروكاته (أجاب) اذا ثبت باقي الورثة الدين المذكور لمورثهم على ابنه يكون لهم المطالبة بما يخصهم منه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار تلقوها بالارث عن اباؤهم وأجدادهم من مدة خمس عشرة سنة من غير منازع لهم فيها رجل يدعى انها ليست المسال وأنه لاحق لواضي اليد المذكورين فيها الكونهما كانت ملكا لرجل غريب من البلدات لآعن وارث فسئل واضع اليد المذكورون فقالوا تلقيناها بالارث عن اباؤنا وأجدادنا وهم تلقوها بالشرا من رجل كان شيخا في البلد بثلث قدره كذا وشيخ البلد المذكور ورثة أنه كبروا شراء أصول المذكورين من مورثهم فهل اذا ثبت واضع اليد شراء أصولهم الدار المذكورة من شيخ البلد لا يعتبر انكار ورثته الشراء منه ولا قوله لاحق لمورثيها كما لا يعتبر قول المدعى انها ليست المسال متعللا بانها

بانها كانت ملكا لغير يب مات لآعن وارث ولم يسم هذا الغير يب ولم يد من هو وما الحكم في ذلك (أجاب) لا تنزع الدار المذكورة من يد واضعي اليد عليهم ما يجرد ما ذكره من المعارض لهم فيها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثلث حليها ماتت عن أولاد ذكور قصر ولها أخت فأخذت الأخت مصاغ أختها تحفظه لا ولاد أختها المذكور حتى يبالغوا فيه - مدالبو غوالرشد طلبوه منها فأنكرته ووجدته فهل اذا كان هناك بينة تشهد بانها اخذته واستلمته تحفظه لا ولاد أختها يكون لهم مطالبتها به ولا عبرة بحجدها مع وجود البينة (أجاب) لورثة المتوفاة المطالبة بأختها بما ثبت استيلاؤها عليه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأخته ورثا برج حمام من أبيهم - ما وأمه - ما يخرج منه كل سنة محصول فوضع ذلك الاخ يده على البرج مدة تسع عشرة سنة فوفى أخته حقه من محصول البرج خمس سنين ولم تأخذ بعد ذلك مدة أربع عشرة سنة ثم ماتت ولم تستوف حقه فهل لها ان تدعى على الورثة بذلك وتسمع الدعوى منها وهل حقه معلوم أو مجهول وهل تطالب الورثة بتعيينه لكونهم خليفته وهل اذا كان نالقا تصح الدعوى ببطله وهل اذا ادعى وكيل الأخت على ورثة الاخ بمحضته قبله فقال لا أعلم قدرها ثم ذهب للوكيلة والمها وأعلمته بمقدار حقه فسمع دعواه ولا يكون متناقضا أو كيف الحال (أجاب) مقتضى دميما بقوله نعم تسمع الدعوى المذكورة على ورثة أخيها المتوفى ولو مضى عليها سنون لانها دعوى ارث فتسمع مطلقا وليست هذه من المستثنيات وحقه معلوم لا مجهول لان الارث منحصر فيما وفي أخيها فانتفت الجاهالة فصار صرف فيه أخوها ولم يدفع لها حصتها منه بطلب من تركته ان كان معلوما وان لم يكن معلوما تطالب الورثة بتعيينه يقاس على ما قبضته في حياة أخيها فاذا كان نالقا فان باقاة سماوية فعليه ما وان كان بتقريره فهو ضامن وترجع في تركته ودعوى الوكيل بمحضتها فقال لا أعلمها ثم سألها وأعلمته وادعى به تسمع دعواه ثانيا ولا بعد هذا تناقضا لانه ليس بصاحب حق بل هو سفير ومم - برقت تسمع الدعوى منه بعد علمه والحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل المولى أبو السعود مقتضى دميما (أجاب) اذا وضع الرجل المذكور يده على البرج المشترك بينه وبين أخته الا يل اليها بالجهة الارث عن أبيهما واستغله باذن أخته مدة وأعطاهما بعض الغلة وبقي عنده باقية الى أن مات يكون لها المطالبة بهين ما يخصها ان باقيا وبطله ان استهلكه في شؤون نفسه وتسمع دعواها ذلك بنفسها أو بوكيلها ولا بد من معلومية ما تدعى به ذلك لا يقضى بمجهول وليس ذلك من دعوى الارث كما هو يدهى اذ هو دعوى غلة عين مشتركة آات ثلاث العين اليهما بالارث وليست الدعوى بعين المشترك حتى يكون من قبيل دعوى الارث ولا يجبر الوارث على البيان ان وقعت الدعوى بمجهول لعدم سماع الدعوى حينئذ واذالم يسمع الوكيل الدعوى ثم ادعى دعوى صحيحة تسمع منه ولا بعد ذلك تناقضا منه هذا

وقد طغى قلم مفتي دميض في هذه المحادثة فصرح بالنقل مع احتلال المباني
والواجب التحري في الاحكام الشرعية ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نسأله
التوفيق والهداية الى الصواب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقار من اصوله
فادعى عليه رجل انه اشتراه من بعض قرابة واضع اليد وليس مع مدعى الشراء بينة
على ملك البائع له مع انكار واضع اليد لذلك فهل لا يترفع العقار من بدو واضع اليد
المالك له بمجرد دعوى الرجل المذکور والشراء قبل اثبات ملكه بائنه لذلك (اجاب)
لا تترفع الدار المذکورة من واضع اليد عليها والحال هذه بمجرد دعوى المدعى من غير
اثبات ملكه بائنه وشراؤه منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض
خرقة من رجل آخر ووضع يده عليها مدة تزد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها
بالغرس والقلع والبناء والهـدم وغير ذلك ثم بعد مضي تلك المدة وموت البائع جاء رجل
يدعى ان أباه كان اشتراها من امرأة والحال ان تلك المرأة ميتة ولا يعلم ملكها هذه
القطعة ولا بينة له تثبت الملك لها ولم يوجد معه من يثبت شراؤه الا شطرا واحدا فهل
والحال هذه لا تعتبر دعوى المذکور وتبقى لمن هي تحت يده (اجاب) لا تترفع الارض
المذکورة من واضع اليد عليها المتصرف فيها تلك المدة بمجرد دعوى المدعى على الوجه
المستورد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ولدين أربيع نجات ملكا
قد أخذ هارب الدين منه فهاشم ادعى انه اشتراها منه فأنكر المالك وقال لم تأخذها
منى الاقهر او أقام المدعى على دعواه شاهدا واحدا عدوا للدين في الدنيا فهل لا هبرة
بمجرد دعواه والحال هذه ويلزمه رد النجات الى ربها اذا كانت قائمة أو قيمتها اذا
هلكت وقت الغصب ويلزم المدين دفع دينه (اجاب) على المدين دفع ما بذمته من الدين
الحال ولا يقضى لمدعى الشراء بدعواه قبل اثبات دعواه ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته ابنة رجل آخر ودخل بها في بيت أبيه ولم يعين
لها الاب متاعا مخصوصا بها ثم ماتت البنت المذکورة عن زوجها وأبيها المذکورين
وادعى الزوج ان لها تركة والحال انهم لم يكن لهما شيء بل المتاع الذي في الدار ملك لابنها
فهل والحال هذه لا هبرة بمجرد دعوى الزوج المذکور (اجاب) اذا تزوج الرجل ابنته
وهي وختنه في داره وماله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم
ما عليهم من الثياب كذا في حواشي الدر المختار عن خزائن الاكمل والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة يملكون مكانا مبنيا على أرض محتمكة رباع اثنان نصيبهما منه لاجنبى
بمثنى معلوم وأخذ بعض الشر كالبغعة ومنع منها لادم ثم وثقها في المحتمكة فرجع
وادعى على أحد البائعين بانه كان باع له نصيبه قبل البيع الثاني فحضر واستفسر منه
فقال نعم صدر مني لكن بشرط أن يقبضني الثمن حالا ولم يحصل ذلك فبعت لواضع اليد
الا أن قبضت منه الثمن حالا ولم يكن عنده بينة تثبت البيع فهل لا هبرة بدعواه المحررة

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٨

ولا يقول البائع المذکور على هذا الوجه ولا يكون قوله حجة على المشتري لسعيه في نقض
ما تم من جهته (اجاب) الا يسرى اقرار البائع على المشتري منه فلا يفتخ البيع المذکور
بمجرد اقرار البائع على الوجه المستورد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض
مغرورة فخيل من ذكوره وانما مشتركين فيها منهم من ولي العقد بنفسه ومنهم من وكل
في بيع نصيبه بموجب بينة تشهد بذلك وقبض كل من الوكيل والبائع الثمن من المشتري
واستلم المشتري القطعة المذکورة وما فيها من الغرس واقترب كل منهم على ذلك ثم بعد
سنتين أنكر كل من الوكيل والموكل له الو كالة فخرج المشتري حجة شرعية لدفع دعواه
فهل لا يجابان لذلك (اجاب) اذا ثبت التوكيل بالبيع المذکور بالوجه الشرعى بينة
عادلة أو اقرار أو بكون لا يكون للمالك معارضة المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
ادعى على أولاد أو أولاد خاله بان له استحقاقا فيما بأيديهم بطريق الميراث عن أمه فأنكروا
دعواه ولا بينة له على مدعاه فهل اذا حلقوا اليمين الشرعية يمنع المدعى المذکور من
معارضتهم (اجاب) نعم يمنع الرجل المذکور من المعارضة والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل بيده فخل واضع يده عليه مدة تزيد عن سبع عشرة سنة وهو يتقرب به
المدة المذکورة من غير معارض ولا منازع قال ان ادعى عليه رجل بان الفخل المذکور
لمورثه يريد رفع يده عنه فهل اذا ادعى واضع اليد المذکور انه كان اشتراه من مورث المدعى
وأقام البرهان على ذلك يمنع المدعى من دعواه ويكون الحق في الفخل المذکور لواضع
اليـد (اجاب) اذا ثبت مدعى الشراء من المورث مدعاه بالوجه الشرعى لا يكون للمورث
والحال هذه معارضة المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فخل تلقاها بالارث
عن أبيه ووضع يده عليها بعد موت أبيه زيادة عن سبع عشرة سنة والآن ادعى عليه
رجل ذى بان الفخل كانت لابيه وانه كان اشتراها من أبي واضع اليد بشمن معلوم وانه
وجد في أوراق أبيه بعد موته وثيقة بالشراء بذلك مقطوعة الثبوت وماتت شهودها
فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية ولم يثبت مضمون الوثيقة بوجه شرعى
يمنع المدعى من دعواه (اجاب) لا يقضى بصلى بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك دارا آلت اليه بالميراث الشرعى من أبيه من مدة تسعين سنة وهو
يتصرف فيها من غير منازع له ولا لابيه من قبله والا أن يدعى رجل من أهل البلد مقيم
بها بان الدار المذکورة ملكه متعللا بوثيقة قديمة بيده ماتت شهودها فأنكر رب الدار
دعواه أصلا فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بالوثيقة المذکورة ويمنع من معارضة رب
الدار فيما يدون وجه شرعى (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف ائنة من مالكها بشمن معلوم قبض البائع
بعضه والبعض الآخر دفعه لمدى البائع باذنه ومكثت الائنة تحت يد المشتري هو ومالك
النصف الاخر نحو سنتين ثم بعد هذه المدة أنكر البائع البيع وأنكر قبض الثمن فهل

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

إذا أثبت المشتري عليه البيع وقبض الثمن على الوجه المذكور بشهادة البيعة الشرعية يمنع من دعوته ولا عبرة بانكاره والحال هذه (أجاب) لا يعتبر انكار البائع البيع والقبض على هذا الوجه بعد ثبوتها عليه بالبيعة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وزوجة وترك ما يورث منه شرعا تحت يد الزوجة لتكون البنت والولد كائنا قاصرين ثم ماتت الزوجة عن البنت والولد وترك ما يورث عنها شرعا وعما تركه الزوج فوضعت البنت يدها على الجميع مدة فهل إذا ادعى الولد بحقه من ميراث أبيه وأمه وأخته بالوجه الشرعي يجب لذلك (أجاب) لا بل لا يكون له كذا المطالبة بما يخصه من تركه أبيه وأمه من واصل اليد عليها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى عليه بعض اولاد بتمت وكات أمهم فأنكر دعواه وقال لم يكن لا أمكم عندي شيء فهل إذا لم يقيم وأعلمه بيعة بذلك يكون القول قوله بيمينه (أجاب) القول للمنكر بيمينه حيث لا بينة للادعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على جانب نخيل مخلف عن امرأة ماتت عن ابنها القاصر واستعمل ثمره حتى بلغ ذلك القاصر فطلب ذلك النخيل من واصل اليد ومحاسبته على الثمر تلك المدة فادعى واصل اليد أنه اشترى النخيل من أم القاصر قبل موتها وأبرز ورقة مكتوبة بذلك غير ثابتة المضمون فهل إذا لم يثبت ذلك بالبيعة الشرعية يجبر واصل اليد على تسليم النخيل لابن المرأة بعد الوفاة ومطالبة له بحاسبته على الثمر الذي استغله إذا كان معلوم القدر (أجاب) إذا كان واصل اليد على النخيل مقرا بأن أصل المالك فيه للام ولم يثبت انتقال المالك فيه له بناقض شرعي يؤثر برفع يده عنه وتسليمه لوارث المالك كور حيث لا وارث لها سواء وعلى من استعمله على عمرة النخيل واستعمله كما يدون وجهه شرعي ضامنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار واصل يده عليها المدة الطويلة التي تزيد على عشرين سنة وماتت فوضعت ورثته أيديهم عليها بعد مدة سنين وارادوا التصرف فيها بالبيع أو غيره فتعرض لهم متعرض وادعى أن هذه الدار وقف يريد بذلك التفتيش عليهم وعلى المشتري منهم لاجل الامتناع من التصرف فيها بمجرد قوله فهل إذا لم يثبت وقفها بوجه شرعي ولا كتاب وقف لا عبرة بالدعوى المبردة عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيها الواضعي الذي يتصرفون فيها بما شاؤوا (أجاب) لمالك الدار المذكورة بيعها إذا لم يتحقق وقفها بالطريق الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة مات أحدهم عن بنت بالغات وقاصرات وابن قاصر فاستولى أحد الاخوين الباقين على ماتر كه الميراث فاضر بالورثة فخاصمه الاخ الثاني وانزع عنه الذي طمع فيه من التركة فلما شهد الناس بيانه ذلك الاخ وصلاحيته جعله القاضي وصيا على القاصر وكان من جملة ماتر كه المتوفى قطعة ملين خراجي اقتسمها الورثة وخصوصا من المال اصر بشمانية أفدنة فليجز القاصر عن زراعة الطين حيث لا مال له يصرفه الوصي في مصالح الزراعة كلفت الدولة الطين على الوصي

١٤ ١٢٦٧

١٤ ١٢٦٧

١٤ ١٢٦٧

١٥ ١٢٦٧

١٥ ١٢٦٧

وممكن منه فصار يزعمه لنفسه ويدفع ما عليه من الخراج لجهة الدولة قبله مضمي ست سنين فخاصم الوصي مع أخيه فتعصب الاخ مع رجل آخر على أخيه الوصي وادعى عليه لدى نائب الشرع بدون إذن في الخصومة بأنه لما استولى على الطين جعل على نفسه للقاصر في كل سنة قدر ما عاين من الدراهم في نظير رعيه الطين وذلك خلاف المال الخراجي فسمع النائب الدعوى منه ما على الوصي فلما أنكر الوصي دعواه أقام عليه شاهدين وزكاهما فكتب النائب ورقة بالمبلغ الذي ترتب على الوصي من السنين الماضية وأعطاهم اللأخ الذي ادعى من أجل أن يستخلصه من الوصي والوصي يمنع من ذلك فهل والحال هذه يكون قول النائب الدعوى من المدعين وجماعها لها من غير موافق شرعا حيث لا تسمع الدعوى منه ما على الوصي فيمنع أخواته من معارضة الوصي ومن طلبه المبلغ المدعى به عليه ولا عبرة بقبول النائب الدعوى وجماعها من المدعين ولا بالوثيقة التي كتبها في شأن ذلك والوصي باق على وصايته أولا وما حكم الله في هذه المحادثة (أجاب) لا تمنع الدعوى من الرجلين المذكورين على الوصي بما ذكر ولا يقضى على الوصي بما ادعى به ولو أقام بيعة فيمنع عن معارضة الوصي والحال هذه وقد رفع لنا سؤال على غير هذا الوجه فاجبنا عنه ولكل سؤال جواب وقد صرح علمنا وبأنه لا يسوغ عزل الوصي الا إذا تحققت خيانتة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب نخيل بثمن معلوم من الدراهم وقبضه المشتري وصار يتصرف فيه مدة تسع سنين مع حضور البائع ومشاهدته لتصرف المشتري ثم بعد هذه المدة أنكر البائع البيع ويريد أخذ المبيع من المشتري بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت البيع من المالك بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس للبائع معارضة المشتري في ذلك (أجاب) لا عبرة لانكار البائع البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات اسمه أحمد عبد الله بن مصطفى بن حسين فخلفه رجل يدعى أنه العاصب له بالطريق الشرعية واسمه حسين الشرش ابن المرحوم محمد بن حسين الجدا الجامع لهما فهل إذا أقام بيعة بذلك نسبته أولا بد من ذكراهم والد حسين (أجاب) في الدرر والقراردعي الاخوة ولم يذكر اسم الجد صحيح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيه ذكر اسم الجد كما في العمادية اه وفي الدرر المختار ولو ادعى بنوة الم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد انتهى وفي تنقيح الحامدية عن الرحيمة ان قبول دعوى نسب بنوة الم مشروط بشروط قال في البحر بسط الكلام وحاصل ما ينفقنا هنا ان النهم هو اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن انتهى وأن ينسب النهم والميت والمديعي لبنوة العمومة حتى يلتصقا الى أب واحد وأن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح به قاضي خان ولا بد أن يكون الاب الواحد الملتقى اليه معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالاب والجد إذا خصام فيه

١٨ ١٢٦٧

١٨ ١٢٦٧

٢٠ ١٢٦٧

والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى انتهى المراد
واشترط تعريف الجدا لجامع بالاب والجد وجد التصريح به في كتب عديدة من المذهب
فاذا ذكر مدعى بنوة العلم الاسامي الى الجدا لجامع وهو رفقه بابيه وجده في ضمن دعوى مال
او حق صحيحة فقد وجد التعريف المطلوب وقد ذكرنا ايضا في دعوى الارث بنوة العلم
انه لا بد ايضا من بيان انه ابن عم شقيق اولاب فان كان ابن عم شقيق لا بد ان يبين أم
الاخوين اللذين التقيا في أب واحد ويعرفها باسم أبيها وجدها أو ما يقوم مقام ذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مهر ارضية من آخر ضمن معلوم وجعله عند
بائعه حتى يكبر ويأخذ بحضرة بيعة شرعية ثم ان البائع للمهر باع الفرس أم المهر لرجل آخر
وسافر فادعى مشتري الام انه اشترى اها وولدها ووضع يده على الام والمهر فهل اذا ثبت
مشتري المهر شرعا للمهر بالبيعة الشرعية قبل بيع الام يسلم له المهر من واضع اليد عليه
ولا عبرة بدعوى مشتري الام بانه اشترى اها مع ولدها (أجاب) اذا ثبت مدعى شراء المهر
شرعا من مال له قبل شراء واضع اليد بالوجه الشرعي قضى للمدعى بدعا حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث دارا عن ابيه اسسته وولى عليها رجل مدة تزيد على
خمس عشرة سنة فطلب الوارث رفع يده عنها فاعترف له واضع اليد عليها بانها ملك
المدعى المذكور وبانها موروثه له عن ابيه ولكن فعل عليه بوضع يده عليها المدة
المذكورة ويريد تمليكها بسبب وضع يده تلك المدة فهل اذا ثبت اعتراف واضع اليد
بما ذكر المدعى المذكور بحضرة قاضي بالدهما وشهادة البيعة الشرعية يؤمر برفع يده
عنها وتسليمها للمدعى ام لا باقراره ولا عبرة بما تعلل به (أجاب) اذا ثبت الملك في
الدار المذكورة للمدعى بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد عليها برفع يده عنها وتسليمها
لمالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في طاحونة في الريف
باعها لآخر باختياره ضمن معلوم وبعد ذلك انتقلت من مشتر لمشترا آخر وبعد ان مضى
عليها وهي بيد المشتري الاخير اربع وعشرون سنة ادعى ابن البائع الاول بعد موت ابيه
بان والده باعها مكرها فانكر المشتري دعواه فهل اذا لم يقم بيعة على بيع والده بالا كراه
بالحبس المديد او الضرب الشديد لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعهما من المشتري بدون
وجه شرعي (أجاب) لا يجاب ابن بائع الحصة المذكورة لا تنزعها من مشترها شرعا صحيحا
لازم بدون وجه شرعي وقد صرحوا بعدم سماع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في
الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بعضها
بطريق الارث عن ابن عمه مورثه والبعض الآخر بطريق الشراء من مال له أسكن ابن
أخته معه فيها عارية ثم انتقل المالك الى بليدة أخرى بعماله واستقر ابن الاخت ساكنا
في الدار ثم بعد سنتين رجع المالك المعير لبلده وأراد ان يسكن في داره المذكورة فنعته ابن
أخته المذكور وادعى انها ملكه آلت له بالميراث من أمه وانكر خاله ذلك فهل اذا

أثبت

٢٠ ١٢٦٧

٢١ ١٢٦٧

٢٤ ١٢٦٧

أثبت المعير أن الدار ملكه بعض بها بالميراث وبعضها بالشرع لا تعتبر دعوى المستعير
ساكنها الا أن المجردة عن الثبوت يؤمر برفع يده عنها واذا لم فيها بعض ممة بغير اذن
المالك ما اذا يكون المحكم فيه (أجاب) اذا ثبت المدعى الخارج دعواه الملك في الدار
المذكورة بالوجه الشرعي يقضى له بما حيث لا مانع وليس للمدعى عليه الرجوع بما أنفقته
في المدة على المستحق والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها
لآخر ضمن معلوم من مدة ثلاثين سنة بمحكمة مدونة بحكومة ولومة ويجوزها آخر بملك
لاخر يدعى ذلك المشتري للدار بعد موت البائع بان الخربة له ممة للابانها تابعة لدار
البائع فأنكر مال كرها دعواه فهل اذا لم يقم بيعة على دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بعماله
المذكور لا سيما وان يدعي حجة فيها قدر اذرع داره المشتراة ولم يكن المدعى واضع يده
عليها (أجاب) اذا لم يثبت المدعى الخارج دعواه بالوجه الشرعي لا يقضى له بدعا والله
تعالى أعلم (سئل) عن حادثة واردة من طرف مامور تركه أحد باشا طاهر هي ان الست
خديجة حرم المرحوم أحد باشا طاهر كانت ادعت بامتعة على تركه زوجها من صنف
الامتعة الموجودة في التركة ولما سطرت القضية بمجلس العلماء بالديوان الكتختداي
بحضور حضرة من لا أفندي حكم بتكليفها اليمن الشرعي على ما ادعت به فامتنعت
عن اليمين وحكم الحما كم الشرعي بان ما ادعت به هو حق التركة بالنظر لامتناعها عن
اليمين والا أن تريد أن تحلف فهل بعد حكم الحما كم الشرعي على الوجه المتقدم يقبل منها
ذلك (أجاب) قال في التتوير وشرحه قضى عليه بالنكول ثم أراد أن ينافي لا يلتفت
اليه والقضاء على حاله ماض اه لانه أبطل حقه بالنكول فلا ينعض به القضاء كما في
الدور ومنه يعلم أن الست خديجة المذكورة لا تجاب للحلف بعد أن حكم عليها القاضي
بالنكول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنته وعن ابن أخيه شقيقة والمتوفى
يسمى على غنيم بن محمد وابن أخيه يسمى الحاج علي بن نور بن محمد المذكور الذي هو
أبو المتوفى وجد لابن الاخ فهل اذا أراد ابن الاخ المذكور اثبات النسب يكفي في ذلك
اثبات كون محمد المذكور جد لابن الاخ المذكور ويكفي بكونه يلتقي معه في ذلك
الجد (أجاب) حيث ذكر المدعى المذكور الاسامي على الوجه المصطور يحكم له بدعا
ولا يطلب منه زيادة على ذلك وعبرة بالدور ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صريح والله
تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف يدعى على أشخاص يملكون دورا من أصواتهم من
قديم الزمان بان على دورهم حكرا الجهة الوقف فانكروا دعواه فعمل عليهم بان دور
الحجران عليها أحكارو بيده ورقة قديمة باسماء الحجران فقط لا باسماء المدعى عليهم ولم
يتعلل بغيرها ولا سند بيده ولا وقفية فهل اذا لم يقم بيعة على دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة
بعماله المذكور ويمنع من معارضة أرباب الدور فيها بدون وجه شرعي (أجاب) من
المعلوم المقرر انه لا يقضى للمدعى بدعا الا بعد اثبات دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى

٢٨ ١٢٦٧

١ ١٢٦٧

١ ١٢٦٧

١ ١٢٦٧

٣ ٢٦٧

ح

مهدية

ف

أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لا تحرم مكث معه في بيت واحد وعيشة واحدة ثم بعد ذلك سرق لاني البنت مصاغ فاتهم به زوج بنته فأنكر دعواه فهل اذالم يكن مع أبي الزوجة بينة تثبت دعواه بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ويمنع من معاوضة زوج بنته بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضي للاب المذکور دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان بعض عقار وأرض زراعة عن أبيهما فمات أحدا الاخرين من ابن قاصر وعن أخيه ثم مات الاخ الثاني من أولاده المذکور فغاب ابن الاخ الميت اولا في مسكر المجاهدة مدة ثم يدعى احدى عشرة سنة فوضع أولادهم أيديهم على جميع الخلفات ثم بعد ذلك حضر وطلب ما يخصه في العقار والارض عن أبيه فادعى أولادهم ان الاخوين ائتمروا ما هو مشترك بينهم وان أباه أخذ نصيبه في جميع الخلفات قبل موته وذلك بدون ثبوت شرعي فهل اذالم تثبت دعواهم بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم ذلك و يكون لابن العم الغائب أخذ نصيبه فيما يثبت انه من خلفات أبيه فهاهم (أجاب) نعم يكون لابن العم المذکور أخذ ما يخصه فيما يتحقق انه من متروكات والده بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دورا وعقارا ومن جملة ذلك أما كن خربة مشحونة بالآخرة وزوها عن أصولهم وتصرفوا فيها تصرف المالك بالبناء ونقل الآخرة كصوالهم من قديم الزمان فعارضهم فيها جماعة من أهل بلدهم يدعى مناقعة بينهم معلومة لأهل البلد وأنهم إلى المديرية ان الحق في الاما كن الخربة بجهة بيت المال فهل اذالم يعرف لها مال أصلا من بلا وارث ولا يملكونا بجهة بيت المال بسبب من أسباب الملك يعمل بوضع يدهم وتصرفهم فيها المدة المتطاولة ويكون القول لهم في ذلك ولو فرض انتصاب خصم شرعي يخاصم بجهة بيت المال أو يؤثرون برفع أيديهم منها بمجرد دهوى هؤلاء الجماعة انما بجهة بيت المال (أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون غيره فاقول قوله فيه بيمينه فيترك كل ذي يدعى تصرفه ويمنع عنه الاخر اذا ادعاه حيث لا برهان له عليه لان العلماء رضى الله عنهم قالوا أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد كما في الخيرية وغيرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وخلف منها ولدا ومات وترك له متاعا عند والدته ثم ان زوجته تزوجت رجلا اجنبيا من الصغير واستمر وضع يدها على جميع ما تركه زوجها لابنته فاحضرت أهل زوجها الذي في عصمته وكذلك خالاتها ووكات قريبتها وأقرزت متاع ابنها على أيديهم خوفا من ضياعه ليكون ولدها قاصرا وكتبت سند بحضور الجميع والزوج شاهدا أيضا بان الموجد مع زوجته وهو سيف وطوق فضة وعقوص فضة وخزام ذهب ولبية ذهب ثلاث وعشرون حبة وحقاق ذهب وزوج أساور فضة ملك لابنها المذکور وروا بق تحت يدها ثم توفيت أمه فطالب الولد المتاع الذي تحت يدها من زوجها فظهر الرجل الحلق والزوج الاساور وما بقي أنكره ثم قال ان زوجته أم الولد المذکور وباعت العقوص والخزام والطوق

واللينة فهل والحال هذه ماذا يكون المحكم في ذلك (أجاب) لابن المذکور بعد بلوغه رشيدا المطالبة بجميع ما تحقق انه ملكه بالارث عن أبيه من هو تحت يده اذا اثبت استيلاؤه عليه حيث لا مانع وله أخذ عينه ان كان قائما وبذله ان كان مستهلكا سواء في ذلك ترك الام وزوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر اصادق معلوم وقدره سبع مائة قرش مقدم ومؤخر ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد ذلك مات الزوج عنها وعن ابن قاصر من ساو عن أبيه وامه وترك ما يورث منه شرعا فادعت الزوجة على والد الزوج ان صدقاتها ثلاثة ايكاس وذلك بدون ثبوت بينة شرعية فهل اذالم تثبت ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعي (أجاب) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وان أقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لها أو لا وان أقاما البينة فيبينتها مقدمة ان شهد مهر المثل له وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل لها وموت أحدهما فكما تهما في المحكم كفا في الدر المختار فاذا كان الاختلاف في مقدار المهر بعد موت الزوج كما هو مذکور يكون القول لمن شهد له مهر المثل بيمينه حيث لا بينة فان كان مهر المثل مثل ما دعت الزوجة أو أكثر كان القول لها بيمينها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن وارث غيرهما فادعى الوارث ان مورثه أحضر جماعة قبل موته وأشهدهم بان له عند زوجته كذا وكذا من الامتعة وكتب بها وثيقة على الزوجة في غيبتها ولم تكن حاضرة وقت الاشهاد ويطالبها بما في الوثيقة فاعترفت الزوجة ببعض الامتعة وأنكرت البعض فهل اذالم يثبت الوارث ما أنكرته بالبينة يكون القول لها بيمينها فيما أنكرته حيث لا بينة له على ذلك (أجاب) القول للأنكر بيمينه حيث لا بينة للدعى على مدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون منزلا بطريق الارث وعندهم بينة تشهد بان أباهم وجدهم كانوا واضعين أيديهم على ذلك المنزل المدة الطويلة وبالمالك لهم فيه من غير منازع ولا مشارك لهم ولا رافع لا يديهم وجملة شرعية باسم والدهم ثابتة المضمون تشهد لهم بجملة وضع أيديهم على ذلك المدة المديدة والسنين العديدة فالآن ادعى انسان انها وقف بموجب حجة ايقاف بيده مسطرة من قديم الزمان ماتت شهودها غير ثابتة المضمون فهل لا يقضى لدعى الوقف بمجرد ما يبيده من الحجة المذكورة خصوصا وان من جملة المستحقين لذلك المنزل ولدين قاصرين عن درجة البلوغ وان مدعى الوقف المذکور مشاهد لتصرف والدهم وجدهم المدة المذكورة (أجاب) لا يقضى بوقف المنزل المذکور بمجرد وجدان صك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار بالميراث الشرعي عن والده من مدة ثلاثين سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بيده ثابتة المضمون وفيها نخلة ينتفع بها من غير منازع له فيها ولا لابيها من قبله المدة المذكورة والآن تدعى امرأة مشاهدة تصرفه فيها بان النخلة لها فأنكر رب الدار دعواها فهل اذالم تقم بينة

يدعوها لالتجاء لذلك وتمنع من معارضة في ملكه بدون وجه شرعي (أجاب) القول
لأنكر يمينه حيث لا يمينه للمدعي على فرض سماع دعواه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل له عقار ونخيل عن أبيه واضع يده على ذلك المدة الطويلة التي تزيد على خمس
عشرة سنة والآن ادعى عليه ورثة رجل أجنبي بأن موثرهم فيه حقا والحال أن موثرهم
شاهد المدعي عليه وأباه من قبله وكل منهما يتصرف في ذلك تصرف المالك في أملاكهم
أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك
فهل لا تسمع دعوى ورثته (أجاب) إذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث بالوجه الشرعي
لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف ابنين مات أحدهما في حال
حياته أبيه عن بنتين ثم مات الجسد عن ابنه المذكور ثم مات الابن عن ابن فادعت بنتا
العم بان الجدا سقط حقه لهما من ثمانية عشر ذراعا من داره فأنكر ابن العم وهو أهل
أدلم يقيم ابنة يدعوها لاعتبار بدعواهما المجردة عن اثبوت وضمنان من معارضة رب
الدار فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ضمنان من المعارضة والحال هذه والاستقامت
الاعيان لا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا متصرفا فيه بالهدم والبناء
والسكنى والاسكان من غير منازع ولا مدافع مدة تزيد على أربعين سنة قام الآن جماعة
ينازعونه ويدعون حصصه فيه عن موثرهم ويريدون رفع يده عن تلك الحصص فأنكر
دعواهم والحال أنهم وآباءهم عاينوا تصرفه ووضع اليد في المنزل وسكنوا وبغيره شرعي
وهم حاضرون وشاهدون لا تصرف تلك المدة وما الحكم (أجاب) سكوت المورث
عن دعوى المالك مع مشاهدته تصرف واضع اليد بالبناء والهدم خمس عشرة سنة مانع
لسماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان في بلاد الريف مشترك بين
رجل وامرأة لكل منهما النصف فيه بطريق الارث وكل منهما واضع يده على نصيبه
يتصرف فيه بالهدم والبناء مدة تزيد على احدى وعشرين سنة من بعد موت مورث كل
منهما ثم ماتت المرأة عن بنتها من مدة ستة أشهر فادعت البنت على الشر يك أنها تملك
جميع المكان عن مورثها فأنكر الشر يك ذلك وادعى أنه يملك النصف فيه بطريق الارث
عن أبيه من مدة ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه والحال أن موثره المدعية كانت حاضرة
بالبلد ومشاهدة تصرف الشر يك في النصف المدة التي تزيد على احدى وعشرين سنة
من بعد موثرها من غير منازعة ومن غير مانع يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع دعواها
على الشر يك المذكور حيث أنكر دعواها ووجدتها (أجاب) سكوت المورث عن دعوى
المالك مع مشاهدته تصرف واضع اليد بالبناء والهدم خمس عشرة سنة مانع لسماع
دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ونخلا بعضه بيده
والبعض آل إليه بالميراث الشرعي عن أبيه مات عن ابن فقط فغاب ذلك الابن بارض
الحجاز مدة تزيد على عشرين سنة فوضع اولادهم أيديهم على ما تركه له الاب فهل إذا

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٩

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

حضر

حضر من غيبته يكون له اخذ جميع ما تركه له والده حيث كان الحق ثابتا فيه من أبيه
بالبيعة الشرعية وإذا منعه اولادهم من اخذ ماله من بطول المدة المذكورة لا عبرة
بتعاللهم المذكور (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان والغيبه مسافة السفر عذر شرعي
تسمع معه الدهوي ولو طالت المدة مع الانكار فلا يلزم المذكر اخذ ما يخصه من تركه أبيه
من واضع اليد عليها حيث كان حقه ثابتا بالبيعة الشرعية بعد الدعوى المسموعة شرعا
او كان خصمه مقررا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مكان يملكه واضع عليه يده المدة
الطويلة التي تزيد على خمس عشرة سنة وهو ينتفع به فلا تسمع ادعى عليه جماعة بأن لهم
فيه حقا والحال أنهم حاضرون معه بالبلد وشاهدون تصرفه فيه تصرف المالك في
أملاكهم مدة أكثر من خمس عشرة سنة وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينزعوا من غير مانع
شرعي فهل لا تسمع دعواهم ويكون الحق فيه لواضع اليد (أجاب) سكوت المدعي عن
الدعوى خمس عشرة سنة بلا عذر مانع من سماع دعواه فيها عدا ما استثنى والله تعالى
أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا مدة طويلة تزيد على ثلاثين سنة يتصرفون
فيها بالبناء والعمارة والنقض والاعادة فجاء رجل وادعى أنها ملكه والحال أنه حاضر
ومشاهد تصرفهم المذكور تلك المدة فهل لا تسمع دعواهم وإذا أقام بيعة لا تقبل (أجاب)
لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين آل لهما حصص في دار عن أبيهما وولدتهما أيديهما
عليهما بعد موته وانتفع بهما بالسكنى وغيرهما مدة تزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليهما
الآن جماعة من اولادهم المحاضرين المشاهدين سكناهما فيها المدة المذكورة بأن
الحصص لا يبيهم ويريدون رفع أيديهما عنها بمجرد قولهم وواضع اليد أنكر ادعواهم
فهل لا تقبل دعواهم المجردة عن البرهان ويكون القول قول واضع اليد (أجاب)
لا يقضى المدعى بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان
بطريق الميراث عن أبيه مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه وارث رجل بأن موثره
فيه حقا والحال أن موثر المدعى شاهد المدعى عليه وموثره من قبله وهو ما يتصرف فيه
تصرف المالك في أملاكهم أكثر من عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير
مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه في تلك الحال (أجاب) سكوت المورث
خمس عشرة سنة من دعوى المالك بلا عذر يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى منزلا من مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب حجة شرعية
تحت يد المشتري المذكور والبائع الذي اشترى منه توفي إلى رحمة الله تعالى من مدة عامين
وبعد وفاة البائع المذكور حضر رجل وادعى أن له نصف المنزل المذكور بدون ثبوت
شرعي فهل إذا لم يثبت دعواه المالك فيه بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواه ويمنع من معارضة
واضع اليد (أجاب) لا يقضى المدعى بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

ما ثبت امر أنه منه ومن ابن وبنين قصر منه وكان تحت يد زوجته قطعة أرض موهونة على مبلغ معلوم من الدراهم قبضه ولى القصر من أرباب الأرض ودفعها لهم وصرف المبلغ على أولاده القصر فأراد أخوة الزوجة أخذوا المبلغ منه ليذوقوه لرب الأرض ويضعوا يديه - م عليها إلى بلوغ القصر فهل لا يجابون لذلك والحال هذه (أجاب) لا وجه لمطالبة أخوة الزوجة المذكرة بما قبضه الأب مما يخصه وأولاده القصر فيما للزوجة من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نصف دار بالارث من أبيه صار يتصرف في ذلك تصرف المالك مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم جاء رجل يدعى أنها وقف من جهة جده مع شاهدته التصرف ولا مانع له ولم ينزهه في تلك المدة أصلا فهل إذا لم يثبت داهواه بالبينة العادلة الشرعية على وقف جده أو بالشهرة يمنع من التعرض للمالك ويبقى المدعى به في يده إلى أن يثبت دعواه (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت بالوجه الشرعى على فرض سمعها فيمنع المدعى عن معارضة المدعى عليه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة أولاد ذكور وبنت منهم ولدان والبنت قاصرون وولد بالغ بيلد في الريف ولم يكن البائع من أولاده حاضر عند وفاته بتلك البلدة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته ما ترك زريبة وكان قد تعدى انسان من أهل تلك البلدة على تلك الزريبة ووضع يده عليها بقيت تحت يده ثلاثين سنة فالآن أولاد الميت المذکور يدعون بأن أباهم كان مالكاً لتلك الزريبة ومات وهي في ملكهم وانتهأت إليهم بالارث عنه وان ذلك الرجل واضح يده عليها بطريق التعدى والتعصب ويطلبونه برفع يده عنها وعندهم بيعة تشهد لهم بدعواهم فهل تسمع دعواهم وتقبل بينتهم ولا يكون طول المدة مانعا لهم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الوقف والارث ووجوده شرعى كما في شرح التنوير قال في حواشيه وعلم من اطلاقهم سماع الدعوى في هذه المستثنيات عدم تقييدها بمدة ولم يذكر الشرع مال اليتيم لأنه ان مضى بعد بلوغه هذا المقدار وهو ساكت عالم لا يقضى وإن لم يرض لا يمنع من سماعها لعدم تحقق هذا المقدار اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار خربة لا بناء فيها فبناها دار لنفسه من ماله من مدة تسع وعشرين سنة وهو يتصرف فيها المدة المذكرة بالهدم والبناء من غير منازع له فيها والآن يدعى رجل من أقاربه بانها ملكه عن أبيه فأنكر دعواه مع ان والده شاهد التصرف فيها مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينزع في شأنها مع التمكن فهل لا تسمع دعوى ذلك المدعى بعد مضي هذه المدة إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) سكوت المورث تلك المدة بلا عذر مع شاهدته تصرف واضح اليد بالهدم والبناء كما هو مذکور يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خربة من آخر بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها يهدم ويبنا ويغير

ذلك وضعت مدة مديدة تزيد على ست سنين حتى مات البائع فادعى رجل الآن انها ملك له يريد نزاعها من يد المشتري مع انه كان حاضر او شاهد البيع والتسليم ولتصرف المشتري فيها تلك المدة ولم يعارض فهل إذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية يمنع من معارضته للمشتري (أجاب) سكوت الاجنبى وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري بالبناء مانع لسماع دعواه على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار من أبيه مات في غيبته عن ورثة وترك الدار المذكرة فأراد أحد الورثة أن يختص بها وحده دون باقي الورثة متعللا بأنه يملكها عن أبيه ولا يثبت له على ذلك بل يده حجة لم يثبت مضمونها فهل إذا لم يثبت أحد الورثة التملك له فيها بالبينة الشرعية لا عبرة بتعلله بذلك بدون وجه شرعى ولا عبرة بالحجة التي لم يثبت مضمونها وتقسيم الدار على جميع الورثة بالغرض الشرعية (أجاب) حيث كان واضح اليد قرا بأصل الملك في الدار المذكرة كورة لمورث الورثة المذکورين وادعى انتقالمها اليه من المورث بنا قبل شرعى ولم يثبت دعواه المذكرة بالوجه الشرعى تقسم الدار بين جميع الورثة بالغرض الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون دارا بطريق الميراث عن أبيهم عن جدهم وهم واضعون أيديهم عليها مدة تزيد على سبعين سنة وهم يتصرفون فيها بالهدم والبناء ثم بعد ذلك ادعى الآن رجلان على واضعى اليد انهما يملكان فيها مائة وخمسين ذراعا بطريق الشرا من مورثهم ولا يثبت لهما على ذلك بل يدهما حجة مقطوعة الثبوت فهل إذا لم يثبت دعواهما بالبينة الشرعية لا عبرة بهما بدون وجه شرعى ويمنعان من معارضة واضعى اليد ولا عبرة بالحجة التي لم يثبت مضمونها (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت ولا عبرة بمجرد الصلح بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك دارا ونخلًا وأطيانا وأولادًا قاصرين ولا وصي لهم فوضع يده رجل من أقاربهم على التركة إلى أن بلغ الاولاد قاطم والتركه من واضع اليد فأنكرها انكارا كياقها هل إذا أقاموا بيعة شرعية على التركة يكون لهم أخذها ونزعها من واضع اليد ولهم مطالبته بما استغله من ثمر النخل مدة وضع يده وإذا ادعى انه دفع غرامة حيدت على الطرفين بعدموت مورثهم يريدان يلزمهم بها بدون وجه شرعى لا يجاب لذلك (أجاب) للوارث أخذ ما يخصه من تركه مورثه ويقضى له بذلك حيث لا مانع وعلى من استولى على مال الغير تعديا واستهلكه ضمانه له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يسمى أحمد من التجار توفي عن زوجاته وأولاده القصر في شخص يسمى عليا بن المرحوم محمد ادعى على الزوجات ان لوالده قبل أحد المذكرة كور قدرا معلوما من الدراهم فأنكرت الزوجات ذلك فهل إذا وجد القدر المدعى به مقيدا بوقت أحد المذكرة كور يعمل به حيث كان يباعا وإذا لم يوجد ذلك مقيدا بوقت أحد المذكرة كور ووجد مع على المذكرة ورقه بخط وختم أحد المذكرة كور بان عليه لعمد المذكرة كور القدر

المدعى به يحكم عليه به في تركه من غير بينة بعد حلف المدعى اليه الشرعية (أجاب)
لا يعمل بالخط الا في مسائل منها دفع ثمنه وصرف وصار كافي الاشياء وغيره فاعمل
بخط التاجر المذکور فيعاليه اذا كان خطه معلوما بين التجار وأهل البلد ويحكم بالمال
في تركه اذا عرف الناس انه نط الميت وأفاد في حواشي الدواختر انه يعمل بخط
الصراف وان كان في غير دفتره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بابه الرجل
آخر يضمن معلوم ثم يابها المشتري لرجل آخر فوضع يده عليها المشتري الثاني وتصرف
فيها بالمدى والبناء وضرب ذلك ست عشرة سنة والباقي الأول حاضر ومشاهد تصرفه تلك
المدة وبعد ذلك ادعى انه باع بالاكره ولا بينة له على دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة
عن الثبوت ويمنع من معارضة واضح اليد (أجاب) نعم يمنع المدعى المذکور من المعارضة
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بربرى واضح يده على أرض مغروسة نخلا
وتين بطريق الادب عن أبيه وأجداده جيل بعد جيل ومدة وضع أيدي الجميع ترك يده على
ما تبقى سنة فادعى الآن رجل على واضح اليد انه يستحق في ذلك حصة بالارث عن أبيه
فأنكر واضح اليد دعواه والحال ان والده المدعى كان حاضر بالبلد ومشاهد تصرف
واضح اليد مدة ترك يده عن ستين سنة وهو حاضر وساكت من غير منازعة ومن غير مانع
يمنعه من الدعوى فهل لا تسمع دعوى وارثه من بعده حيث جحد المدعى عليه دعواه
(أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث المذکور ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك حصة في طاحونة مات عن ابن هم شقيق فقط فآخذها بالميراث
الشرعي عنه وهي بيده يتصرف فيها من مدة عشرين سنة وزيادة من غير منازع له فيها
المدة المذكورة والآن يدعى رجل بان والده كان اشتراها من المورث قبل موته فأنكر
ابن العم الوارث ادعواه ولا حجة ولا بينة تشهد له بالشراء فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا
يلون له معارضة الوارث فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يكون له
معارضة الوارث والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد له فيه
دار فيها رجل بغير اذنه لكون شيخ البلد الزم به دفع فردها ومكث تحت يد المشتري
ثلاثة عشر سنة فحين حضر صاحبها طلبها من المشتري فأنه فهل اذا ثبتت الدار للمدعى
بالبينة الشرعية له نزعها من واضح اليد الذي هو المشتري (أجاب) قد صرحوا بعدم
سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية فيقضى
للمدعى بالدار المذكورة بعد ثبوت دعواه اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعواه الا ان
والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا عقارا عن اباؤهم فوضعوا أيديهم عليه
نحو أربعين سنة ثم ادعى جماعة اولادهم جدهم ان هذا العقار موروث عن الجد بالجماع
الذي هو جدهم ولا الجماعة يستحقون فيه النصف ولا بينة لهم على ذلك فهل اذا لم
تثبت دعواهم ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه اسم المجردة عن الثبوت ويمنعون من

١٢٦٨ ٢٤

١٢٦٨ ٢٤

معارضة واضح اليد بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يمنعون من المعارضة ان كان الامر
ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك غيطا آجره لا تملكه اعمام باجرة
معلومة كل سنة ثم مات المورث قبل انقضاء مدة الاجارة المذكورة وترك ورثة فاراد
الورثة فسخ الاجارة لموت والدهم المؤجر وطلبوا ذلك فهل تنفسخ الاجارة المذكورة بموت
المؤجر وهل اذا ادعى المستأجر بمصاريف صرفها فيما يتعلق بالغيط المذکور مثل آجرة
هذه لا صلاح الغيط وضمن ما أكلته البها ثم من تبن وفول وامثال ذلك وأراد ان
يلزم بها الورثة بزعمه لا يسمع منه ذلك ولا يقبل ولا يلزم الورثة من ذلك شيء وعليه ان
يسلمهم الغيط المذکور واذا ادعى على الورثة انهم أجروا له بعد موت مورثهم لا يقبل
قوله المجرد عن البينة اذا أنكر واخصوا اذا كانوا حين وفاة والدهم غائبين (أجاب)
تنفسخ الاجارة في المثل بموت أحد المتعاقدين ولا مطالبة للتاجر على ورثة المؤجر بما
ادعى صرفه على الوجه المذکور ولا تثبت الاجارة بمجرد الدعوى بدون اثبات شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لبعض الناس فآخبر المدين أرباب الديون ان
ولا ناؤفلا ناضمان الدين الذي على ضمان فمروم ولا بينة له على ذلك فهل اذا لم تثبت
الكفالة من الشخصين المذکورين للمدين في الدين لا ريبه بالبينة الشرعية لا عبرة
بقول المدين ذلك وليس لاحد من أرباب الديون مطالبة بما شئ من الدين بدون ثبوت
الكفالة بالبينة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بمجرد دعوى المدين الكفالة حيث لم تثبت
أرباب الديون الكفالة بدعوى المدين على معين بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل ورث مكانا عن أبيه وجد رجلا واضع يده عليه فطلب الوارث المكان المذکور
من واضح اليد فدعى شرائه من مورثه وأبرز حجة مقطوعة الثبوت لدى الجماكم الشرعي
فحكم للوارث به وكتب حجة بذلك ووضع يده عليه فهل اذا مات المدعى عن ورثة وادعوا بما
ادعى به مورثهم ولم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي لا يقضى لهم به (أجاب) اذا لم يثبت
الوارث شرائه مورثه من مورث واضح اليد الا ان على المكان المذکور بالوجه الشرعي
لا يقضى له بدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن أبيه
من مدة خمسين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها من غير منازع له فيها ولا يابيه من قبله
والآن يدعى ابن عم له بان له فيها حقا فأنكر رب الدار دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه
المذكورة لا يجاب لذلك ولا يكون له معارضة رب الدار فيها بدون طريق شرعي (أجاب)
لا يقضى لمدعى بعد عام من غير اثبات شرعي على فرض سماعها شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأتين عن ابويها وزوجها وابنه من غيرهن وسمعت تركتها بين ورثتها
وأخذ كل ذي حق حقه وحصل بينهم التصديق والبراء العام وكتب في شأن ذلك
وثائق شرعية فبعد مدة أنكر بعض الورثة أخذ استحقاقه وأنكر القسمة ويدعى
نصيبه من التركة على الزوج وباقي الورثة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية

١٢٦٨ ٢٤

١٢٦٨ ٢٨

١٢٦٨ ٣٠

١٢٦٨ ١٢

وكتابة الوثائق بينهم بذلك لا عبرة بانكاره ويمنع من دعواه المذكورة (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى استيفاء بعض الورثة حقه كاملا من تركته مورثة بالغرض الشرعية لا يعتبر انكاره بعد ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر معاملة ففقدت اسما مع بعضهما وتخاصا ومضى على ذلك مدة نحو عشر بن سنة ثم توفي ذلك الرجل فادعى بعض ورثته على ذلك العميل بان لمورثه عنده مبلغ دين محتجب بوثيقة وجدها مكتوب فيها ذلك فهل لا تسمع هذه الدعوى حيث مضت المدة المذكورة على المورث قبل وفاته بعد التخاص ولم يطالبه ولا مانع له من الدعوى والمطالبة ولا عبرة بتلك الوثيقة (أجاب) المانع في حق المورث يكون مانعا في حق وارثه فلا تسمع دعواه والحال هذه حيث لم يكن خصمه مقرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل له تغير من بلدته وأراد الخروج منها فاحضر رجلا من بلد أخرى وباع له جانبان من قلاله بثمن معلوم في ذمته وأودعه جانباً آخر من أمانته وشاركه على قطعة أرض زراعة من أرضه وزرعها ثم غاب نحو سنة ورجع لبلده ثانياً وطلب من الرجل المذكور ماله عنده عما ذكر فأنكره وجحد جداً كاي أهل اذا أقام المدعى بينة شرعية بما ادعاه لا يعتبر انكاره ويكون له المطالبة بحقه الذي عنده جبراً عليه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا أثبت المدعى مدعاه على الرجل المذكور بالبينة العادلة يقضى له بعداه ولا عبرة بانكار المدعى عليه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل داراً من مدة خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك والبائع مشاهدات التصرفات ولم يمنعه ثم مات البائع عن أولاده فاداد المذمومة المنازعة المشتري في تلك الدار يريدون ان يأخذوها بالميراث عنه فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية شراء ذلك الرجل تلك الدار واطلاع البائع على تلك التصرفات ولم ينازه لا يكون لأولاد المذمومة المنازعة والحال هذه (أجاب) نعم لا يكون لأولاد المذمومة المنازعة المشتري المذكور حيث ثبت شراء الدار من مورثهم حال صحته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على خرقة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع باطلاع جيرانه المشاهدين للتصرف فالان ادعى عليه ورثة رجل من جيرانه المذكورين بان لا يبيعه حصه فيما أو أنكر واصل يده دعواهم والحال ان مورث المدعين شاهدت تصرف واصل يده المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو حاضر وجود وساكت لم يدع شيئاً من ذلك من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه والحال هذه (أجاب) سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مع شهادته لتصرف واصل يده ما نفع لسمع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق أتى من سيده وضبط على يد الحاكم فاحضر مالا العبد وطلب العبد من سيده البيع فاعطى فيه رجل هطاً وسمى غنائق ليل ودفع هر بونا

ربيع الاول

فلم يرض المالك بهذا الثمن ولم يرض العبد بان يباع له وجاء رجل آخر وأعطى فيه غنماً أكثر مما أعطاه الاول فرضى به المالك والعبد وباعه مالكه له وأخذ الاول ما كان دفعه من العربون للمالك ثم باع المشتري العبد لثالث ثم بعد ذلك أراد الرجل الاول منازعة الثالث مدعياً شراءه من الاول فأنكر واصل يده المذكور دعواه ولم تكن له بينة عليه او يريد أخذ العبد منه فهل لا يجاب لذلك والحال هذه حيث ثبت البيع للثاني والثالث في باع للثالث ولم يثبت شراء الاول للعبد من مالكه بوجه شرعى لاسيما وقد مضى نحوون يوماً بعد يوم الثاني للثالث وحضر المنازع وشاهد ذلك (أجاب) نعم لا يجاب الرجل المذكور لأخذ العبد والحال هذه من مشتريه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عقاراً من أبيه وهو عن أبيه وكل منهم يهدم ويبنى ويبيع ويتصرف بما شاء ولم يكن لهم منازع في تلك المدة التي تزيد على سبعين سنة ثم ادعى رجل في بلدة أخرى قرية من بلد المالك جدياً أن له أرضاً في الدور التي صارها دمه هاو بناؤها وبيعها بعد اطلاع على جميع ما ذكر المدة الطويلة من غير عذر فهل يسمع من دعواه ولا حق له حينئذ (أجاب) السكوت عند البائع والقسم مع مشاهدة تصرف المشتري بالهدم والبناء مانع لسمع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض بنى فيها منازل وغيرها وصار يتصرف فيها تصرف المالك يعلم أهل الحارة المجاورين له وحضورهم ولم ينازه أحد منهم بل أعانوه على البناء ثم بعد استكمال بناء المنزل المذكور صار واصل يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه اذا ادعى جماعة من جيرانه الذين كانوا حاضرين وقت البناء انهم حقا في المنزل المذكور لا يجابون لذلك ولا تسمع بينتهم ولا دعواهم واذا كان بأيديهم وثيقة مقطوعة الثبوت لا تعتبر (أجاب) لا يقضى بالصكوك والكواغد بدون اثبات مضمونها شرعاً والقضاة عنه وهو من سمع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فيماعد ما استثنى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارات وله خدم وارقاء أسكنهم في عقاره مدة حياته وحياتهم ثم مات كل من السيد والخدم والارقاء عن ورثة فاستمروا ساكنين بالاماكن المذكورة حكم أصولهم فهل اذا أراد ورثة السيد الآن منعهم واخراجهم منها يجابون لذلك حيث كان الحق ثابتاً لهم فيمنع من مورثهم واذا امتنعوا من الخروج منها امتعنا بطول المدة لا عبرة بتعللهم (أجاب) لا يسقط الحق بتقدم الزمان فاذا كان ورثة العتقاء والخدم معتبرين باصل المالك في العقارات للسيد لا يكون لهم المعارضة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات فقيراً لا يملك شيئاً ورث عنه عن ثلاث زوجات وأربع بنات وبنين أحدهما رشيد ذو كسب فضم الزوجات والأولاد لعل الله لا تريه وصار يتفق على الجميع من كسبه مدة سنين ثم ادعت الآن إحدى الزوجات التي هي أم البنات بان ما يبدل المذكور من عقار ومواس وغير ذلك مما جدد له الابن من كسبه ملك لوالده

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

٥

يؤثر عنه فانكر الابن دعواها وادعى بان ما يده من ا كسابه الخاص به جده بعد موت
أبيه فهل اذا لم تثبت دعواها بالبينه الشرعية لا تجاب لذلك ولا يصير ما يده الابن تركه
عن أبيه بمجرد الادعاء (أجاب) القول للابن المذكور فيما يده يمينه حيث لا بينه
لاحدى الزوجات على دعواها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين مات
أحدهما عن ابن عم شقيق فوضع الحمى من ماله على جميع الدار فاذا ابن العم أخذ
ما يخصه بالميراث عنه فانكر الشريك واضع اليد حصته مورثة فهل اذا شهدت بينة بان
لمورثة نصيبها وان الميت مات وترك ميراثا للمدعى المذكور لا يتبرأ من كساره واضع اليد
الشريك المذكور يكون لابن العم المذكور أخذ ما يخص مورثه فيم بالطريق الشرعي
(أجاب) يقضى لابن العم العاصب بما يخصه في الدار المذكورة بعد اثبات مدعاه بالوجه
الشرعي حيث لا مانع والله تعالى (سئل) في عقار اشتراه ولى الا من اربابه وجعله
محلا للصالح الميراث وبقي على ذلك مدة من السنين وبعد انتهاء الحاجة منه أعطاه لواحد
من أتباعه بموجب حجة شرعية والآن ظهر رجل يدعى ان له في هذا العقار قطعة خربة
وحوانيت كان أصلها واقفا على جهة معينة وانه الآن هو الناظر على الجهة المعنية من
غير أن يعرف قدر ما يدعى به ولا حدوده ولم يكن بيده وثيقة وليس معه بينة شرعية
تشهد له بما يدعيه فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ويمنع من المعارضة لواقع اليد
حيث كان بدون وجه شرعي (أجاب) يشترط لجهة الدعوى معلومية المدعى به وذكر
المحدود اذا كان المدعى عقارا ولا يقضى المدعى بمدعاه بدون اثبات شرعي فليس للمدعى
النظر المذكور معارضة واضع اليد ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل لى لدار اعصابها شايخ بلده وباعها لرجل ثم مات صاحب الدار التي قصبت
منه فباعها المشتري لآخر والآن حضر وارث صاحب الدار الاصلى التي قصبت منه
ويريد أخذها بالميراث الشرعي فهل يجب لذلك وتسمع دعواه ولو مضى على ذلك مدة
خمس عشرة سنة اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) تسمع دعوى الوارث
ويقضى له بالميراث في الدار المذكورة بعد ثبوت المالك فيها لمورثه بالوجه الشرعي حيث لم
يض على المورث خمس عشرة سنة ولم يكن هناك مانع من سماعها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مستول على منزل من مدة تزيد على تسع وعشرين سنة وهو يتصرف فيه تصرف
المالك في ملكهم والآن ظهر له جماعة يدعون ان لهم فيه ارضا والحال ان مورثهم كان
موجودا مع مشاهدته لتصرف واضع اليد هذا وبناء مرتين ولم ينزع مع التمكن مدة خمس
عشرة سنة فهل يكون عدم تكامله وسكوته ما نال الدعوى المدعى الا (أجاب) حيث
سكت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع من مشاهدته تصرف واضع اليد
بالمدم والبناء لا تسمع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
جانب نخيل من آخر بثمن معلوم بخضرة بينة واستولى المشتري على النخيل وصار يتصرف

١١
١٢٦٨
١٣
١٢٦٨
١٣
١٢٦٨
١٤
١٢٦٨

فيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم مات البائع عن وارث فاراد الوارث الرجوع على
المشتري في النخيل المذكور بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت البيع من المورث قبل موته
بالبينه الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس للوارث معارضة المشتري في ذلك
(أجاب) اذا ثبت بيع المورث حال الصحة لا يكون لوارثه معارضة المشتري حيث صدر
البيع صحيحا لا زما لله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وابنى ابن عمه فقسمت
التركة بين الفرقتين بالوجه الشرعي مع حضور الكل بمجلس القسمة على يد بينة من
المسلمين ثم ماتت بنته فاراد أحد ابني ابن العم أخذ نصيبه من تركة المورث ابن العم
الاخر فانكرت بنتها نسبته وأرادت حرمانه من ذلك والرجوع عليه بما أخذه من تركة
جدها فهل لا تجاب لذلك ويجاب دولا أخذ نصيبه من تركة أمها سيما وهي تعلم استيلاءه
على ما خصه من جدها نخيلا ونمرا وغير ذلك مدة نحو خمس وعشرين سنة (أجاب) اذا
اثبت العاصب المذكور ما يدعيه من العصبية بالتوفيق بالوجه الشرعي يقضى له بالميراث
حيث لا مانع ولا يرجع عليه بما ورثه من الجدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر حصاة من دار وقطعة أرض خالية عن البناء وكتب له بذلك حجة
من قاضي الناحية ثم وضع المشتري يده على ذلك وتصرف فيها بالبناء ثم بعد ذلك مات
البائع وله ورثة بالغون وهم شاهدون لواقع اليد في التصرف من غير منازعة له في ذلك
والحال ان الدار مشتركة بينه وبين آخر فقسمت الدار بين الشريكين وهم مطالعون
أيضا على القسمة وبني أحد الشريكين في نصيبه ثم الآن يدعى ورثة البائع ان ما ذكر
ملك مورثهم وينسب كرون البيع الواقع من أبيهم فهل لا تسمع هذه الدعوى حيث
مضت مدة خمس عشرة سنة ولم ينزع مدعاه مع مشاهدتهم التصرف المذكور وعدم مانع لهم
من الدعوى ويبقى ذلك بيد واضع اليد المذكور (أجاب) اذا ثبت بيع المورث لما
ذكر حال صحته بالوجه الشرعي لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري ولا المطالبة
برفع يده عما اشتراه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده
الذكور والاناث وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك مما يورث
فارادوا القسمة فخرج الكبير من الاولاد ببقية الورثة من جميع ما تركه الا بمدعى انه
ملكه وحده فانكر ببقية الورثة دعواه فهل لا يجاب لذلك شرعا ويقسم جميع ما ثبت
بالبينه الشرعية انه تركه عن الاب بالقرينة الشرعية بين جميع الورثة ولا يكون لكبير
الاخوة منهم من تركه أبيهم بدون وجه شرعي (أجاب) يقسم جميع ما تحقق انه تركه
عن الميت بين ورثته بالقرينة الشرعية وليس لاحد منهم الاختصاص بشئ زائد عن
حقه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض
اميرية هن والده وهو يرزعاها ويدفع خراجها مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بعد
 وفاة والده والآن ادعى عليه وجل بان له حقا فيها ولا بينة له على دعواه مع مشاهدته له

١٤
١٢٦٨
١٧
١٢٦٨
١٩
١٢٦٨
٢٠
١٢٦٨

تلك المدة ولم يدع ولم ينزع مع التمكن والترك الاختياري فهل لا عبرة بدعواه المخردة عن
 الثبوت ويمنع من معارضة واضح اليد (أجاب) لا تسمع دعوى المدعي بما ذكره الحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان تلقاه بالارث عن أبيه وهو
 يتصرف فيه بالخدم والبناء مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه الآن رجل بأن لاه
 حقه ساقية ويريد نزعه من يده والحال ان أم المدعي كانت حاضرة موجودة مشاهدة
 لتصرف أبي المدعي عليه بالخدم والبناء مدة تزيد على أربعين سنة وهي ساكتة من غير
 دعوى عليه ولا منازعة من غير مانع شرعي يمنعها من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثها
 والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث بما ذكره كان الواقع ما هو مذكور
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الميراث عن أخيه وصار
 يتصرف فيها هو وأخوه من قبله مدة تزيد على خمس وأربعين سنة فادعى الآن رجل على
 واصل اليد انه يستحق تلك الدار عن مورثه فانكروا واضح اليد دعواه والحال ان مورث
 المدعي كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف واصل اليد مدة تزيد على ست عشرة سنة
 وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع يمنع عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعي
 المذكور بعد هذه المدة حيث انكروا المدعي عليه دعواه ووجدوها (أجاب) نعم
 لا تسمع دعوى الوارث المذكور ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في
 جماعة واضعين أيديهم على دار وأشجار عن مورثهم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهم
 يتصرفون في ذلك تصرف الملاك في أملا كهـم من غير معارض ولا منازعة فالآن ادعى
 عليهم جماعة بان مورثهم في ذلك حقا فانكروا واضع اليد دعواهم وادعوا ان مورث
 المدعين كان حاضرا وجودا مشاهدا لتصرف أبي المدعي عليهم مدة تزيد على ثلاثين
 سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر
 لا تسمع دعوى ورثته من بعده (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث ان تحقق سكوت
 المورث عن الدعوى تلك المدة بالإمانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم جاموسة
 واضعين أيديهم عليها لم يكونوا بالشراء وهم ينفقون بها مدة من السنين ادعى عليهم
 رجل بأن له حصة معهم فيها فانكروا دعواه والحال انه حاضرا موجودا معهم بالبلد
 ومشاهدا لا تنفقه عنهم بخوسه سنين ولم يدع ولم ينزع فهل اذا لم يكن له بينة على دعواه
 لا تعتبر ويكون الحق فيها الواضح اليد (أجاب) اذا لم يثبت المدعي دعواه بالوجه الشرعي
 لا يقضى له بدعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ومن بنت عمه الشقيق
 فادعى اثنتان انهما عصبه لليت وانهما اولادهم الميت فصدقت بنت العم على العصبية
 للذكورين فاخذت الزوجة فرضها وأخذ المذكورون البساق بعد فرض الزوجة وأبروا
 الزوجة ابراء عما بقولهم لاحق لنا ولا دعوى ولا طلب على الزوجة ولا قبلها وأبراناها
 ابراءا عاما وبعد مضي مدة ماتت مديها العصبية عن ورثة فارادوا الدعوى على الزوجة

بشي من تركه الميت أولا فهل ليس لهم الدعوى على الزوجة ولا تسمع دعوى من
 الورثة المذكورين على الزوجة المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى ورثة مدع
 العصبية على الزوجة بشي من متروكات زوجها والحال هذه والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة يملكون بعض نخيل وساقية وجانب طين زراعة تلقوه بالارث عن
 آبائهم وأجدادهم وهم واضعون أيديهم على ما ذكره مدة تزيد على ثلاثمائة سنة هم
 وأصولهم من قبلهم فالآن ادعى جماعة انهم يستحقون حصة في ذلك عن مورثهم
 فانكروا واضعوا اليد دعواهم مع أن مورثهم كان موجودا مشاهدا لتصرف واصل اليد
 ومورثهم مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ولم يعارض ولم ينزع مع التمكن حتى مات
 فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد مدة ثلاثين سنة وله حصة في ساقية
 يملكها بطريق الميراث عن أبيه ثم حضر من غيبته فوجد آخر واضع اليد على تلك الحصة
 فطلبها منه فادعى أنها اشتراها منه ولا بينة له على ذلك فهل اذا لم يثبت شراءه بالبينة
 الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر واضع اليد على تسليم الحصة للمالك المذكور (أجاب)
 حيث أقر المدعي عليه بان المالك للمدعي وادعى انتم قاله اليه بالشراء منه ولم يثبت دعواه
 يؤمر بتسليم المدعي للمدعي والله تعالى أعلم (سئل) في ذي مات عن ابن وبنت وزوجة
 وضبط ماتركه على يد قاض ثم بعد ذلك أسلم كل من الابن والبنت والزوجة فادعى
 رجل ذي آخر ان لليت أما ويريد أن يخرجها عما يخصها في الميراث وذلك بدون اثبات
 دعواه بالبينة الشرعية فهل لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعي (أجاب) لا عبرة بدعوى
 الرجل المذكور على ورثة المتوفي المذكور والحال هذه لاسيما اذا لم يكن وكيل عن تلك
 المرأة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن دار له وأعقب أيتاما فوضع رجل أجنبي
 يده على داره مدة خمس عشرة سنة الى أن بلغ الايتام وعلموا أن الدار لمورثهم فطلبوا منه
 رفع يده عنها فادعى أنها اشتراها من أبيهم فأنكروا دعواه فظهر ورقة بالشراء فثبتت
 البينة المذكورة فيها فقال لا نعلم بيعة ولا شراء فهل اذا لم يثبت دعواه الشراء من
 مورثهم لا يجاب لذلك ويكون لهم أخذها ونزعها من يده ومطالبة باجرة مثلها مدة
 يتمهم حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن أبيهم (أجاب) حيث اعترف واضع اليد
 بالملاك في الدار المذكورة للمورث يؤمر برفع يده عنها حيث لا بينة له على دعواه الشراء من
 المورث وعلى من استولى على عتار اليتيم بدون عتق اجارة أجرة المثل والله تعالى أعلم
 (سئل) من الضابطات بما حاصله رجل مدين لا تحرق مبلغ معلوم من الدراهم
 فصاحب المال توفي فادعى المدين انه دفع مبلغا معلوما من الدراهم له به من أصل
 الدين الذي عليه له فهل يقبل قوله في ذلك بيمينه أو ما الحكم (أجاب) حيث ادعى
 المدين دفع بعض ما عليه من الدين له به قبل موته وأنكر ورثة الدائن الدفع كاف

١٢٦٧ ٢٠

١٢٦٨ ٢٢

١٢٦٨ ٢٨

١٢٦٨ ٢٨

١٢٦٨ ٢٨

١٢٦٨ ٢٩

١٢٦٨ ٢٩

١٢٦٨ ٢٩

١٢٦٨ ٢

١٢٦٨ ٢

١٢٦٨ ٥

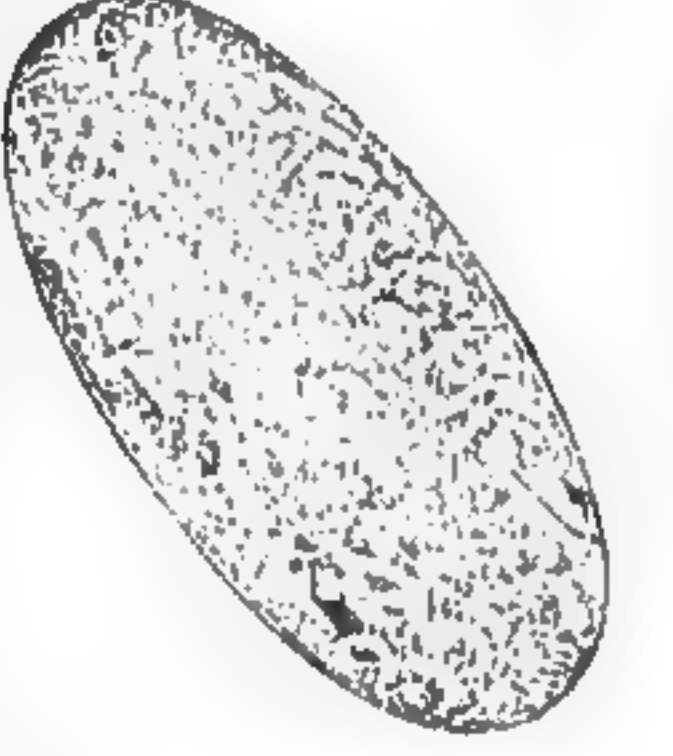
الشرعی یكون له أخذ ما يخصه فيها عن جدته وتعلل واطفى اليد بطول المدة لا يعتبر
واذا كانت حصلة لا ثم المدعى في طاحونة تحت يد أخوتها أو أولادهم وماتت أمه عنه
يكون له أخذ ما يخصه من أمه في الطاحونة جبراً عليهم أيضاً (أجاب) لا تسمع الدعوى
بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجوده مذمور شرعي فإذا لم يوجد ما يمنع
من سماع دعوى المدعى في الصورتين المذكورتين وأثبت دعواه فيهما بالوجه الشرعي
يقضى له بما ادعاه والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قريب عنده لتعبه من
أهله فأراد رب المنزل التوجه لجهة لقضاء حاجة وأمره بأن يبيع جاموسه ويحفظ ثمنها
لمن رجوعه فباعها في غيبته وأخذ قدر من غلته معلوماً ونصرف فيه فبعد عوده ساله
عن ثمن الجاموس والغلة فأنكر وجدها كلياً وكان قد أخذوا هم من أناس كانت
أمانة للغائب عندهم وسئل عنها فأنكرها فهل إذا أقيمت عليه البينة بما جده يلزمه أدائه
ورده له (أجاب) إذا أثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي يقضى له بما ادعاه حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مصاعداً دفعه لزوجته عارية لتتزين به في منزله
ثم بعد مدة أراد أخذه منها فأدعت الزوجة أنه ملكها فهل إذا أثبت الزوج أن المصاع
المذكور ملكه بالبينة الشرعية وأنه في يد زوجته عارية يكون له أخذه منها ولا يعتبر
انكارها ولا دعواها الملك فيه بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت ملك الزوج للمصاع
المذكور بالوجه الشرعي يقضى له به وترفع يد الزوجة عنه حيث لم يثبت انتقال الملك فيه
لها يناقش شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال عن حادثة مضمونها
أن عبداً حضر حجة وأوراقاً من محكمة قنا تتضمن الأشهاد بعقده من سيده قبل وفاته وأنه
أوصى له بمبلغ من الدراهم ولما عرض للمالية عن اعتداد الحجة المذكورة حيث أن الجارية
اعتماده بهذا الطرف ثبوت محكمة الجهر وسقط بسبق اعتداد حجج من خارج المحروسة
وردت إفادة المالية بالخبرة مع حضرتهكم عن اعتداد الحجة المذكورة أو عدمه فلم
تجرب به اترد الإفادة عن الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) لا يقضى للدعوى بدعواه إلا بعد
اثباتها بالوجه الشرعي ولا يؤول شرعاً على مجرد كواغده من غير إثبات مضمونها فإذا ثبت
العتق والوصية المذكورة لمدعيها بالوجه الشرعي عومت الورثة بمقتضاها والأفلا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قاعة قرن بالزيف بموجب حجة شرعية من نحو أربع
وأربعين سنة وتصرف فيها تصرف الملاك في أملاً كهمن ببناء وغيره وهو ساكن فيها
من نحو عشرين سنة ثم مات البائع المذكور وله ابن مثله لذلك التصرف فادعى بعد
موت أبيه بنحو أربعين سنة على المشتري المذكور أن هذه ملك والده ولم يبعها فلم
يسلم في ذلك المشتري فطلب منه حجة الشراء فأجاب أنها كانت تحت يده فادعاه عند
المدعى لكونه ابن عمها وماتت البنت فأنفى المدعى الحجة وادعى هذه الدعوى
وأقام المشتري بينة على الشراء من البائع المذكور فهل لا يعتبر انكار الابن

بيع أبيه بعد اثباته بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا عبرة لانكار الابن
المذكور ببيع والده حال صحته بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل باع لآخر حصاناً بخمسة آلاف فضة في ذمته ثم باع له حصاناً ثانياً بسبعة آلاف
فضة وخمسمائة فضة في ذمته أيضاً وطلب منه البائع ثمن الحصان الاول فدفعه له ثم
طلب منه ثمن الثاني فادعى أنه دفعه له وأنكر البائع ذلك وأقام مدعى الدفع بينة شهدت
بالبيع فقط دون دفع الثمن فهل إذا لم يكن عنده بينة تثبت الدفع يحلف المنكر الذي
هو البائع بما بالله أنه ما وصله منه ثمن الحصان الثاني ويؤمر خصمه بدفع الثمن حيث
كان معترفاً بشراؤه منه ولم يثبت دفع الثمن بالوجه الشرعي (أجاب) البينة على المدعى
واليمين على من أنكر فإذا لم يثبت المشتري دعواه دفع الثمن بالوجه الشرعي يؤمر
بدفعه للبائع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً بالشراء واضح يده عليها مدة
تزيد على ست وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاً كهمن من غير منازع
ثم ادعى رجل أنها ملكه آلت اليه بالشراء من آخر بتاريخ سابق على شراء المدعى عليه
وهو ينكر ذلك فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة خصوصاً وهو حاضر بالبلد عالم بوضع يده
عليها ولم يمنعه مانع من إقامة دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الشراء بعد مضي تلك المدة
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنتين وترك
ما يورث عنه شرعاً من عقار وغيره ثم ماتت إحدى البنات قبل قسمة التركة عن ابنتين
ثم مات كل من الابنتين المذكورتين عن ورثة فهل لورثتهما أخذ ما يخص جدته من
تركة أبيهما بالقريضة الشرعية ولا يكون طول المدة زيادة عن خمس عشرة سنة مانعاً
لورثة الابنتين من أخذ ما يخص الجدة المذكورة من تركة أبيهما بالقريضة الشرعية (أجاب)
يحكم للورث بما يخصه في تركة مورثه بعد ثبوت الحق بطريق الوراثة شرعاً وقد أفاد في الدر
المختار أن دعوى الارث مسموعة بعد مضي خمس عشرة سنة والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل من أرباب الأخذ والاعطاء كان مصاحباً لرجل آخر واستمر على ذلك مدة مدية
ثم توفي الرجل الاول عن شقيقه فاستولى تركته أحدهما وتصرف فيها مدة بسائر وجوه
التصرفات ثم توفي عن ورثته فاستولى تركته الميت الاول الشقيق الثاني واستمرت تحت
يده وفي تصرفه مدة إلى أن مات أيضاً ومضى على تصرفه مائة تزد على خمس عشرة
سنة وكل ذلك بمعاينة الرجل المصاحب للرجل الاول وحضوره ولم يدع بشئ لا على
الرجل الاول ولا على أحد شقيقيه من بعده واستمر حياً بعد موت الشقيق الآخر مدة
ثم توفي فقام الآن أحد ورثته يدعى أن له حساباً أخذوا عطاء كان بينه وبين الميت
الاول فهل إذا ثبت أنه كان مع الرجل الاول ومع شقيقه في بلدة واحدة وتحت حكم
واحد ولم يدع بشئ حتى مات لا تسمع الدعوى المذكورة من ورثته (أجاب) صرحوا
بعدم سماع دعوى الوارث إذا سلت مورثه عن الدعوى خمس عشرة سنة بلا مانع والله

تعالی اعلم (سئل) فی رجل اتی الی ولی من اولیاء الله تعالی مدقون فی داخل قریة و بی له قبة واشتری الارض التي بجوارها و بناها دارا وسكن فیها و صار الولی من داخل الدار وقام بوظائف الولی واستمر علی ذلك لمدة سبعین سنة بموجب تقریر من المحاكم الشرعی وقبل وفاته نزل وافرغ لابن اخته عن الخدمة فلابر المذکور وقام ابن اخته وباقی الورثة بالوظيفة المذکورة والان ادعی رجل بان یبینه و بین الولی قرابة ویرید نزح الخدمة من المذکورین فهل لا یجوز لذلك بعد مضي تلك المدة ولا یمكن منها ویمنع من المعارضة والحال هذه (اجاب) لا وجه لمعارضة الرجل المذکور بدعواه القرابة علی الوجه المذکور و لیس ذلك من الحقوق الشرعیة التي تصح بها الدعوی ولا یصح التقریر فیها شرعا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یستحق قطعة ارض خالیة عن البناء من مدة خمسین سنة بنی فیها و قسّمها بین اولاده فی حال صحته ثم مات و بقيت تحت يد الاولاد والان ادعی شخص علی احد الاولاد بانه یملك تلك الارض والحال انه شاهد لهذا التصرف تلك المدة فی حياة الاب ومشاهد ايضا التصرف الاولاد فیها بالبناء وغيره بعد موت ابيهم من مدة ثانی عشرة سنة فهل لا تسمع دعواه حیث سکت مع مشاهدة التصرف ولا عذر له شرعا و اذا عمل بان اباهم كان شیخا لا هبة بتهله حیث كان متمكنا من الدعوی (اجاب) لا تسمع دعوی الرجل المذکور والمالك فی تلك الارض حیث سکت تلك المدة بالامانع مع مشاهدته التصرف ولا عبرة بجمرد تعمله بما ذكر والحال هذه والله تعالی اعلم (سئل) فی اخوین شقیقین فی معیشة واحدة یتجران ویربحان والمال مشترك بینهما فاسافرا احدهما بتجارة من المال المشترك الی جهة لاجل بیعهما فی تلك الجهة ثم مات المقیم عن ابن قاصرو عن اخیه الغائب فوضع یدیه الی ولی علی جمیع المال بدعوی ان المیت اقر قبل موته بان المال له فهل اذا ثبت الاخ الغائب بالوجه الشرعی ان المال مشترك بینهما یكون له اخذ ما یخصه (اجاب) اذا ثبت الاخ المذکور الاشتراك فیما كان بید اخیه یقضی له بما یخصه فی حین لا مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی اخوین یملكان ربح ساقیة ونصف جبنة عن ابيهم مات احدهما عن یدیه القصر فوضع العمد علی ذلك فبعد بلو فیهما ما یخص مورثهم فانكر العمد حقهم وادعی بانه لا شیء لهم فهل اذا اقاموا بینة علی ان ما یدعونه من ربح الساقیة ونصف الجبنة مشترك بینهم و بین ابيهم یكون لهم اخذ ما یخص مورثهم ولا یكون له منعهم بدون وجه شرعی (اجاب) لورثة المتوفی المذکور اخذ ما یخص مورثهم بما یدعونه بعد ثبوت الاشتراك بالوجه الشرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن اولاد ذکور واناث وترك ما یورث عنه شرعا من دار ونخیل واشجار فوضع کبیرهم یدیه علی مخلفات والده مدة ثم طلبوا القسمة فنهضهم الکبیر منها متعللا بان علی مورثهم دینا فانكروا دعواه ذلك فهل اذا لم یثبت علی المیت ما یدعیه الابن بالبینة الشرعیة لا عبرة بتهله

المذكور

٢٤ ١٢٦٧



٢٩ ١٢٦٨

١٩ ١٢٦٨

٢٩ ١٢٦٨

المذکور و یكون لهم اخذ ما یخصهم من تركة مورثهم بالطریق الشرعی ومحاسنته علی ما یخصهم من ثمر النخیل المشترك (اجاب) لكل من ورثة الرجل المذکور اخذ ما یخصه من التركة بعد اقامتها ثابتة علی المتوفی من الدین ومن تعدی منهم علی شیء من التركة واستهلكه یكون نصیب باقی الورثة منه مضمونا علیه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل أعطی اخته مصاغا وذلك المصاغ خلخال واساور و لیه علی سبیل التملک ومكث معها مدة تزيد علی سبع وعشرين سنة ولم ینازعها فی اخذ المصاغ تلك المدة وقد زادت قدرها مع علمه بهذه الزیادة ولم یمنعها من الزیادة علیه ثم توفي الی رحمة الله عنهما وعن ورثة له والورثة لم تنازعها أیضا فی حال حیاتها فی اخذ المصاغ منها ثم توفیت عن ورثة وترك المصاغ تحت یدیهم والان اخذ ورثة اخیه المصاغ من ورثتها قهر اعمهم ویدعون ان مورثهم أعطاهم ذلك علی سبیل الودیعة فهل یجبرون علی دفع المصاغ لورثة المرأة حیث ثبت تعلیک مورثهم لها المصاغ ولم ینازعوها فی حال حیاتها (اجاب) اذا ثبت تعلیک الرجل لاخته المصاغ المذکور حال صحته بالوجه الشرعی لا یكون لورثته معارضة ورثة المرأة المذکورة بعد موتها ساقیه ویقسم بین ورثتها بالقریضة الشرعیة والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشتری من ابيه دارا بمن معلوم وأخرج بذلك حجة شرعیة ووضع یدیه علیها بعد الشراء مدة سنتین فی حياة ابيه الی ان مات الاب واستمرت یدیه مدة سنتین بعد موت ابيه وكانت بید ابيه قبل شرائه منه مدة تزيد علی ثلاثین سنة ثم الان ادعی علیه بعض الجيران انها الیست له كالك لا یلیت بل هی اشخص مات قديما لا وارث له فهل یمنعون من التعرض له ولا تنزع الدار من یدیه لاسيما والجيران المذکورون موجودون ومشاهدون لتصرف واضح الیدوا بیه من قبله تلك المدة المذکورة ولم یدعوا علیه ولم ینازعوه فی الدار المذکورة ولا تسمع دعواهم والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعوی الجيران بما ذكر و یمنعون من معارضة واضح الید والحال هذه اذ لا خصومة لهم بذلك والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل استولى علی قطعة ارض تعدیها و فصبها من مال الكهات ومات مالکها عن اولاده الذکور فهل یكون لهم رفع یدیه عنها و اذا ادعی بعد ذلك انه اشتری بعضها من مورثهم ولم یکن هنده بینة تثبت دعواه هذه لا عبرة بما یؤمر برفع یدیه عنها وتسليمها الاولاد المیت المذکورین (اجاب) یؤمر الغاصب المذکور برفع یدیه عن المغصوب ولا عبرة بدعواه الشرا من المورث بدون اثبات شرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل علق نخلار عن منه نصف ست نخلة عند آخر علی قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة مات الراهن عن وارث فاراد الوارث أن یدفع دراهم الرهن ویأخذ الحصة من المرتن فادعی انه اشترى الراهن من مورثه قبل موته و بیده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل الحال هذه اذا لم یثبت الشرا من الراهن قبل موته بالبینة الشرعیة لا عبرة بدعواه ویجبر المرتن علی تسليم الحصة لو ارث الراهن بعد اخذه دراهم الرهن (اجاب)

٢٩ ١٢٦٨

٢٩ ١٢٦٨

جادی الثاني

٣ ١٢٦٨

٣ ١٢٦٨

٣ ١٢٦٨

لا يقضى بصلح لم يثبت مضمونه شرعا وحيث لم يثبت مدعى الشراء دعواه بالوجه الشرعى لا يحكم له بدعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ورثا حصة في دار عن مورثهما ادعى عليهما أولادهم ما ياتهما لا يبيهم فأنكر ادعواهم وذ كر ان أباهما المدعىين شاهد مورث المدعى عليهما وهو يتصرف فيما ياتهما من التصرفات المدة الطويلة التي تزيد عن عشرين سنة وأبوهما كان حاضرا موجودا شاهد التصرف مورثهما المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع عنهما من ذلك فهل لا تسمع دعوى ورثته بعده ولا يثبتهم (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد تسعة أيام ادعى رجل أجنبي ان له على أبيها الميراث دينان من مدة ثلاث وعشرين سنة فأنكرت البنت دعوى الرجل المذكور وجدها والحال ان المدعى حاضر في البلد هذه المدة وهو ساكت من غير طلب الدين من مورثها المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواه بعده مضي هذه المدة بشئ من الدين حيث جحدت المدعى ما يات ذلك ولا عذر عنهما من الدعوى هذه المدة (أجاب) نعم لا تسمع بعده مضي تلك المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت الى رحمة الله تعالى عن ورثتها واحدة لي يورث عنها شرعا فماتت وأولادها أختها الحلى مدعىا ان والده صاغ الحلى لاخته على سبيل الزينة فأنكر ورثتها دعواهم وذ كر والله ملك مورثهم مع ان والده حال حياته لم ينازعها في ذلك والحال انها واثقة بدها عليه مدة تزيد على عشرين سنة من غير منازع لها فيه ولم يقر ولد أختها بدينه على ان والده أعطاها ذلك على سبيل التزيم فهل لا تسمع دعوى ولد أختها مع وضع اليد لتلك المدة وينزع من يده فهرانه ويسلم لورثتها ويقسم بينهم بالفرض الشرعية (أجاب) نعم يقسم الحلى المذكور بين ورثة المتوفاة المذكورة اذا لم يثبت ابن أختها المالك فيه لايه المتوفى عنه والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه اذا ادعى أحد الورثة لشخص متوفى وأثبت وراثته شرعا وأخذ مخلفات المتوفى ثم ادعى خلافه بانه هو الوارث وأراد اثبات ذلك وتحويل ما أخذه الاخر واعطاه اليه هل يسمع ذلك من المدعى الورثة الا ان (أجاب) بالاطلاع على أوراق هذه القضية استبان ان الذي ثبت اثاره للمتوفى ابنا أخيه محمدا متلا أحد الذي حضر المحروسة واستولى على التركة لنفسه ولا أخيه الغائب محمد المذكور بطريق وكالته الشرعية عنه وحيث كان الأمر كذلك فالمراث كله لها ولا شيء لابن العم ولو أثبت نسبه للمتوفى لتقدم ابني الاخ اذا كان شقيقا أو لاب على ابن العم مطلقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واثق يده على دار ورثها عن أبيه عن جده ومضت مدة أكثر من خمسين سنة فظهر الآن رجل يدعى ان الدار له مع عدم برهان شرعى له بوجهها والحال ان المدعى عليه يتصرف في الدار ببناء وبيع ومير مع وجود المدعى المذكور وعلمه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يحصل منه منازعة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه بعده مضي

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

تلك المدة لا يسمع عدم برهان شرعى (أجاب) القضية ممنوعون من سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى فيما عدا ما اشترى استثناءؤه من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته من آخر فبعد الدخول بها ملكا جاموسة سوية لكل واحد منهما النصف فيما اشترى الشرعى واستراوا وضعا من أيديهما عليهما الى ان أرادوا زوج البنت العزلة فآخذوا جاموسة المذكورة مدعىا ملكية جميعها وادعى الآخر الذي هو أبو الزوجة ملكية كلها ولا يثبت لكل غير ان أخذها أقام رجلين أحدهما حار ويلعب القمار والاخر جزا فشت هذا ان رجلا جاف فقال ان الجاموسة ملكا لا أحدهما ولم يشهدا بانهما حضر الشراء فهل والحال هذه تقسم الجاموسة بينهما أم كيف الحال (أجاب) اذا كانت الجاموسة في أيديهما يقضى بينهما ما وان كانت في يد أحدهما ما يكون القول لواضع اليد بيمينه حيث لا يثبت للخارج على مدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بربري ادعى على أولاد عم أبيه انه يستحق عندهم حصة بطريق الارث عن جده وان أحد المدعى عليهم أقبله بها ولا يثبت له على هذا الاقرار فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الاقرار من أحد المدعى عليهم باليدنة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعى ويمنع من معارضة المدعى عليهم (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على حصة في ساقية لرجل غائب فغضب الغائب وطلبه من واثق اليد فادعى انه اشتراها منه فطلب منه يئنة تشهد له بالشراف فاقام بينة بذلك على يد قاضي البلد أحدهما شهدانه كتب وثيقة البيع ويعلم قدر الثمن ولم يعلم قبض البائع له والاخر شهدانه سمع من المالك يقول اني بعت المحصة لفلان ولم يعلم قدر الثمن فما الحكم في هذه الشهادة هل تكون صحيحة أو باطلة (أجاب) في التنوير وشرحه أقر ببيع عبده من فلان ثم جحد صح لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل اه عزى بالبزازية وعليه فلا يثبت البيع بالشهادة على الوجه المذكور ولا يلزم من شهادة الشاهد بانه كتب صلح البيع ثبوت البيع المذكور فمضى لا غية أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أغنام في البرية تحت يد الرعاة المتولين رعايتها من طرفه ثم انه أمر بعض أولاده ان يلاحظ الرعاة لئلا تختلس من الأغنام شيئا فبعد مدة طويلا ادعى ذلك الولد الذي أمره أبوه بالاحظة ان هذه الأغنام ملكه وأراد نزاعها من والده فهل لا يصدرق الا يئنة طبق دعواه (أجاب) اذا كانت اليد على الأغنام المذكورة للاب لا يكون لابنه انتزاعها من يده أو يئنا بانه يدون حق ثابت معروف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا تلقاها بالارث عن أبيه وهو واثق يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة هو ووالده من قبله فالآن ادعى رجل انه يستحق فيها حصة عن مورثه مع ان مورثه كان موجودا أكثر تلك المدة ولم يعارض واثق اليد حتى مات فهل لا تسمع دعواه حيث كان مورثه حاضرا أو مشاهدا التصرف واثق اليد مع سكوت أكثر تلك المدة مع التمكن

١١

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

(أجاب) نعم لا تسامع الدعوى والحال هذه حيث سكت المورث عن دعواه الملك أكثر
 ثالث المدة: لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بالميراث عن أبيها تزوجت
 رجلا أجنبيا فوضع يده على البيت المذكور وصار يأخذ أجرته باذن أمه من السنين
 ولم يدفعها لها واستلمت لها في شؤنه والآن طلقها في غيبتها فطلبت منه ما تستحقه عنده
 من مؤخر صدقها ونفقة عدها وأجره بيتها التي قبضها فامتنع من الدفع متعللا بدين له
 عليها فأنكرت دعواه فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بتهالقه المذكور حيث لا يدين له
 على دعواه الدين ويكون لها ما لم يمتدح جميع حقوقها الشرعية اللازمة وبأجره بيتها وإذا
 كان له ابن من أمهات وترك أولاد أصغر غارا ولم يترك لهم شيئا يلزم الجدا لانفاق عليهم
 حيث كان موسرا والجدة مسرة (أجاب) على الرجل المذكور دفع ما بذمته من مؤخر
 الصداق لزوجته وما استهلك من ماله ولا يقضى له بما ادعاه من الدين بدون اثبات
 شرعي وعلى الجدة نفقة أولادها القصر المقراء حيث كان موسرا والجدة مسرة
 فلموسرة أيضا نفقة أولادها البالغين على الجدة والجدة لا بد بقدرارتهما كما صرحوا به في
 نفقة الفروع الواجبة على الأصول الوارثين غير الأب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي
 من ولدين أحدهما قاصر والثاني عند وفاته والده كان غائبا ولتوفي ابن أخ فآخذ ابن الأخ
 الولد القاصر عنده واستولى على مخلفات عمه فلما بلغ الولد القاصر طلب مخلفات والده من
 ابن عمه فادعى ابن العم أن المتوفى عليه من له وأظهر ورقا بالدين الذي له على المتوفى
 والورق مذكور فيه بينة لم يكونوا موجودين وتاريخ الورق متأخر عن وفاة الميت بزمان
 طويل وأولاد الميت لم يعلموا أن والدهم عليه دين فهل لا يعمل بالورق مع عدم وجود
 البينة وتاخر التاريخ (أجاب) لا يقضى بالصكوك والدكاوا قد يدون اثبات مضمونها شرعا
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وهو غائب في عسكر الجهادية مدة عشرين سنة ثم
 حضر من قبته فوجد شيخ البلد واضع يده على الدار فطلبها من شيخ البلد المذكور
 فادعى أنه اشتراها منه ويده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه إذا لم يثبت
 المدعى الثراء من المسالك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ويحبر شيخ
 البلد على تسليم الدار للمالك قهره (أجاب) إذا اعترف المدعى عليه بالملك في المتنازع
 فيه للمدعى يؤمر بتسليمه له إذا لم يثبت المدعى انتقال الملك له فيه بناقل شرعي ولا
 يقضى بصل بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
 وولد قاصر منها وترك ما نزلت عنه شرعا ثم مات الولد عن أمه وعاصب له فادعى العاصب
 أن جميع ما في المنزل تركه من الزوج وأنكرت أم القاصر ذلك وأدعت أنها تملك بعضه
 فهل يكون القول قولها في الصالح لها والمشتراك ما لم يقيم العاصب بينة في المشترك أنه
 لمورثه (أجاب) القول للزوجة بيمينها في المشترك الصالح للزوجين كالفرش والخمس
 والدرهم والأرقاء كالمخاص بها حيث لا بينة للوارث على دعواه الملك للزوج المتوفى والله

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وقطعة أرض معلومة عن أبيه ووجهه واستمر واضعا
 يده عليه حيا من غير منازع له في ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة فهل إذا ادعى رجل من
 الحاضرين في البلد أنه يستحق شيئا بطريق الارث في القطعة الأرض المذكورة من رجل
 سماه وأنكره واضع اليد ذلك يلزم المدعى المذكور باثبات ملك الأرض لمن سماه
 وباثبات قرابة للمورث المسمى في دعواه وبين الجهة المختصة للارث والافلا عبرة بدعواه
 ويبقى الملك لذى اليد (أجاب) إذا لم يثبت المدعى الملك في تلك الأرض لذلك الرجل
 والجهة المختصة للارث فيما تركه لا يقضى له بشيء من تلك الأرض والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى دارا وقطعة أرض بجانبها وأنشأ في القطعة الأرض المذكورة كورة
 وصرف عليها مبلغا من ماله ووضع يده على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتفق بذلك
 ويتصرف فيه بالاجارة والهدم والبناء المدة المذكورة بغير معارض ولا منازع ثم مات
 عن وريثة وضعوا أيديهم على ذلك وباعوه لآخر ووضع هذا الآخر يده على ذلك مدة نحو
 عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بالهدم والبناء والاجارة والانتفاع والآن ادعى عليه
 رجل بأن له في القطعة الأرض المنشأة إمكانية استحقاقا ويريد منازعته والمدعى معه في
 ذلك والحال أن الرجل المذكور كان حاضرا موجودا مقيما بالبلد معه هو ومن قبله
 ومشاهد الشراء المسالك الاصلى وتصرف فيه بما ذكر ولورثته من بعده من هدم وبناء
 واجارة وبيع وتصرف واضع اليد الآن من الهدم والبناء والاجارة والانتفاع المدة
 التي تزيد على عشرين سنة ولم يدع ولم ينزع أحدا من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك في جميع
 المدة المذكورة فهل لا تسامع دعواه ولا عبرة بتهالقه بأنه وجد وثيقة قديمة مكتوبة في شأن
 ما يدعى به مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة
 والاقرار والتسكول فلا يقضى بصل بدون اثبات مضمونه شرعا وصرحوا بأن مشاهدة
 التصرف بنحو ما ذكر مانع اسماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في ساقية بيد
 مالكها واضع يده عليها أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وينتفع
 بها المدة المذكورة ادعى عليه رجل بأن له فيها حصة فأنكره واضع اليد دعواه فهل إذا
 كان حاضرا موجودا في البلد ومشاهد التصرف المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع
 ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك لا تسامع دعواه (أجاب) لا تسامع الدعوى بعد
 مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده ذكر شرعي على ما في الدر المختار والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة بلغ فادعى رجل آخر على الورثة بأن له عند
 مورثهم قدرا معلوما من الدراهم دفعه له قرضا حين شرائه نصف جاموسة حال حياته
 فأنكر الورثة دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه الدين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك
 ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر
 ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده

على دار بطريق الشراء من أخيه شغلها بالبناء وحفرها واخرج سبأها وانتفع به كل ذلك والبائع حاضر بالبلد ومشاهد لذلك ولم ينكر عليه ولم ينافعه حتى مات البائع ومدة وضع اليد المذكورة ست وعشرون سنة ثم عارضه ابن البائع مقرأ ببيع أبيه مدهيا بانه مجبور على البيع ومغبون في الثمن فهل اذالم يثبت المدعى الا كراهه الشرعي بطريق شرعي لا يعتبر دعواه حيث تجردت عن برهانها (أجاب) ليس لابن البائع معارضة المشتري في الدار المذكورة حيث كان الا امرها هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسه بطريق الشراء من نحو عشر سنين فادعت الآن امرأة انه ساعلك النصف فيها بطريق الاوث من أبيها ومعهما بينة بذلك فادعى واضع اليد ان مورثها باعها له قبل موته بكذا من الدراهم وان لاحق لمورثها فيها ومعه بينة تشهد على اقراره بذلك وهو في حال الصحة والامانة فهل والحال هذه اذا ثبت الاقرار بالبيع من مورث المدعية المذكورة قبل موته بالبينه الشرعية لا عبرة بدعوى هذه المرأة ولا يثبتها (أجاب) ان ثبت بيع الاب المورث ما ذكره لواقع اليد بالوجه الشرعي لا يكون للمرأة المذكورة المعارضة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ووارث آخر وختم وكيل بيت المال على منزله الذي بمصر الذي كان ساكن فيه مع زوجته لمكونه مات بالوجه القليل فادعت الزوجة ان لها مبلغ فراسة كانت واضعة في المنزل المذكور فهل يكون القول قولها بيمينها في ذلك اولاً بمن بينة تثبت دعواها (أجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع الحي منهما فيما يصلح لاسر وجنين معاً من متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه كالفرش والخاص والارقاء والدراهم يكون القول للحي منهما بيمينه فلا بينة على الزوجة المذكورة ويقبل قولها بيمينها فيما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة رجل منهم له فيها النصف اشترى النصف الاخر من باقي شركائه بثمن مثله اقبضهم معظم ثمنه والباقي اخذ منهم وعدا به لوقت معلوم فهل اذا مضى الوعد وادان يدفع لهم الباقي من الثمن وامتنعوا من قبضه وانكروا البيع له لا يعتبر انكارهم مع شهادة البينة بذلك ويحكم له بالبيع بعد ثبوته بالبينه الشرعية (أجاب) بعد صدور البيع صحه بالازما لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي ولا عبرة لانه كاد المدعى عليه البيع مع شهادة البينة العادلة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة فادعوا على رجل ان لمورثهم عنده كذا وكذا من الدراهم وغيرها والحال ان لمورثهم شهد على نفسه قبل وفاته بانه لم يكن له قبله شيء سوى اشياء معينة بالقيمة فهل اذالم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي لا يقضى لهم شيء مما يدعونه ويمنعون من معارضة ذلك الرجل واذا كان ذلك الرجل شريكاً للموت في زراعة واقر له بذلك قبل الموت حال حياته يكون لذلك الرجل اخذ ما يخصه من محصول الزراعة وايسل للورثة منه ما يخصه من ذلك حيث ثبتت الشركة شرماً (أجاب) نعم لا يقضى للورثة المذكورة من شيء مما يدعونه والحال

هذه ويمنعون من معارضة ذلك الرجل وله اخذ ما يخصه من الزرع المشترك بعد ثبوت الشركة فيه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جاموسة مشتركة بين رجل وامرأة اشترت نصيب شريكها ثم بعد تمام البيع والشراء مع شريكها وقبضها للبيع باعها لرجل بثمن معلوم وقبضها منها ووضع يده عليها نحو سنتين فادعى الشريك البائع انه كان باع نصيبه اشريكه بالا كراهه والجبر ويريد الرجوع على واضع اليد عليه الماراهما سمعت عنده ووجد منها نتاج كثير فهل لا يحجب لذلك بمجرد دعوها بدون اثبات شرعي ولا عبرة بدعواه المجردة (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكاناً خرباً من ملاك ووضع يده عليه اكثر من ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء المدة المذكورة والآن ادعت عليه امرأة بان لها حصه في المكان المذكور فانكر دعواها والحال انها كانت حاضرة موجودة ومشاهدة لشراؤه من ملاك وقبضه واتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة تزيد على ثلاثين سنة وهي ساكنة لم تدع ولم تنازع من غير مانع يمنعها من ذلك فهل لا نسمع دعواها والحال هذه (أجاب) لا نسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي وصرحوا بان مشاهد الاجنبي البيع والتسليم ونصرف المشتري هدماً وبناء مانع من سماع الدعوى ايضاً وان لم يمس تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وهن ثلاث بنات قصر منهن ختم وكيل بيت المال على منزله الذي كان ساكناً فيه مع زوجته فادعت الزوجة ان لها فرشاً وضعا في المنزل المذكور فهل يكون القول قولها بيمينها في ذلك اولاً بمن بينة تثبت دعواها (أجاب) نعم يكون القول قولها بيمينها في ذلك حيث لا بينة لباقي ورثة زوجها على ملك المورث بما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا من الدراهم فطلبه ربه منه فأنكره ووجدته جحداً كيا فادعاه لاقام رب الدراهم بينة على ما اقرضه له يحجب لذلك ولا عبرة بانكاره ويكون لرب الدراهم مطالبة به بعد ثبوته بالبينه الشرعية (أجاب) لرب الدين المطالبة بدينه بعد اثباته بالوجه الشرعي وبؤمر المدين بدفعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بقعة مشتركة بين رجلين مناصفة وهي تحت يد أحدهما في بلدة فتوجه اليه صاحب النصف فلم يجده ووجد عند رجل يمولاق فطلب منه نصيبه فادعى أن البائع باع جميعها له وانكر نصيب الشريك ووجد جحداً كيا وطلب منه أن يحضر له البائع والحال انه لا يعلم مكانه فهل لا يكلف الشريك ذلك ويكون له اقامة الدعوى على واضع اليد واثبات ما يدعيه بالوجه الشرعي في وجه واضع اليد المذكور (أجاب) اذا ثبت مدعى الشركة دعواه في وجه المشتري المذكور بالوجه الشرعي يقضى له بمذعاه ولا يكلف المدعى احضار البائع والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشترى اداً بموجب حجج شرعية ثابتة المضمون بالبينه الشرعية من مدة ثلاثين سنة وزيادته ما تواعن ورثة فاراد

ابن عم الورثة منازعتهم مدعيان الدار ميراث له من جده أبي أمه فانكر الورثة دعواه
والحال انه لا يثبت له ولا سند بيده فهل اذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك
ولا يكون له معارضة لهم فيها بدون وجه شرعى (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى وترك أمته من مواش وغيرها وله
ورثة وعليه ديون فبيعت خلفاته واستوفت أر باب الديون ديونها بعد اثباتها شرعا وما بقي
من التركة اقتسمه الورثة فبعد مضي ست عشرة سنة أو سبع عشرة سنة قام رجل من
أهل البلدة التي توفى فيها الرجل المذكور يدعى بدين على الميت والحال انه مقيم بالبلدة
ومشاهد لوفاة المتوفى وبيع خلفاته وصرفها المستحقين فهل والحال هذه لا تسمع دعواه
(اجاب) لا تسمع دعوى الدين المذكور بعد مضي خمس عشرة سنة بلا عذر شرعى حيث
لم تكن الورثة مقررة به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية ملكه
بالأرض من أصوله ببلاد السودان استولى عليها رجل ووضع يده عليها مدة نحو عشر
سنة في غيبة مالكها من بلده فهل اذا حضر وترافع معه على بدقاضى بلده واعترف له
واضع اليد على الأرض المستولى عليها بانها ملك له ولا أصوله من قبله ولد له يتعمل عليه
بوضع يده عليها المدة المذكورة يحكم عليه برفع يده عنها وتسليمها للمالك المدعى بها ولا
عبرة بتعمله المذكور حيث كان مقررا بانها ملك له ولا أصوله من قبله بشهادة البينة الشرعية
على بدقاضى بلدهم (اجاب) لا يسقط الحق بتناول الزمان فيؤثر الرجل المذكور برفع
يده عن تلك الأرض وتسليمها لغيره ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة تلك بيتا بموجب حجة شرعية بيدها ثابته المضمون تزوجت تلك المرأة بـ رجل
فبني فيه مكانين من غير اذن ائتم بعد ذلك مات عنها فقطل ختم وكيل بيت المال على البيت
المذكور فادعت تلك الزوجة بان لها عقدا من ثواب وظروف فضة في صندوق في المنزل
المذكور الذي كانا ساكنين فيه فهل يكون القول قولها يمينها في ذلك وهل تملك
ما أحدثته من البناء بقيمته حيث بناءه غير ائتم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب)
القول للزوجة بيمينها في المحلى المذكور حيث لا يثبت على ملك المورث واذا عمر الزوج دار
زوجته بماله فان باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها وان كان بدون اذنها فالعمارة لها
وهو متطوع في البناء فلا رجوع له وان همر لنفسه فلا اذنها فالعمارة له ويكون غاصبا
للمرصة فيؤمر بالنقر بسن بطاها ذلك ما لم تملكه بقيمته مستحق القلع والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة ادعت على رجلين بان لها من قبل جدتها ميراثا في دار تحت أيديهما
فانكر ادعواها وأظهرت ورقة ماتت شهودها وقد مضى على وضع أيدي الرجلين نحو
سبع وخمسين سنة فهل لا عبرة بدعواها المجردة ولا يعول على الورقة المقطوعة الثبوت
(اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا على فرض سماعها ولا يعول
على مجرد الصكوك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت مكانا من مالكة بثمن معلوم

وكتبت لها قاضى بلده اجهة ذلك ووضعت يدها عليه مدة أكثر من ثلاثين سنة وهى
تتصرف فيه تصرف المالك في أملا كلها وماتت ووضعت يدها عليهم عليه واقسموه
واختص كل واحد بحصة منه والا ن ادعى عليهم جماعة من ورثة البائع بان المكان
المذكور ملكهم وورثته وأنه كان آجره لمورثته وأنكروا البيع والحال ان مورثهم
شاهد ها وهى تتصرف فيه التصرف المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكن
يدعى بشئ فهل اذا أقام المدعى عليهم بينة تشهد لهم ببيع مورثهم المكان المذكور
لمورثة المدعى عليهم بالثمن المعلوم لا يعتبر انكارهم ويكون الحق في المكان المذكور
لواضع اليد (اجاب) اذا ثبت بيع المورث المذكور بالوجه الشرعى لا يكون
لوارثه بعد وفاته معارضة ورثة المشتري بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ولدين قاصر بن وبنت قاصرة أيضا وترك ما يورث عنه شرعا وأقام
أخاه وصيا على أولاده وتركته فاخذ شيخ البلد الولدين المذكورين إلى عسكر الجهادية ثم
بعد ذلك توفى الوصى المذكور وتصرف رجل من أهل البلد في متاع الولدين المذكورين
واختصما بالبيع وغيره بغير وجه شرعى ثم توفى أحد الولدين المذكورين ورجع الآخر
بعد خمس وعشرين سنة فطلب هو وأخته مآثر كه والدهما من الرجل المتصرف المذكور
فانكر نسبهما فهل اذا أقام ابنة تثبت نسبهما يجابان لذلك وياخذان مآثر كه والدهما
بالوجه الشرعى (اجاب) يقضى للوارثين المذكورين بما يخصهما من تركته ومورثهما
فما بيد الرجل المذكور حيث ثبت نسبهما ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
بيتا بطريق الارث عن أبيه باعه شيخ البلد لرجل آخر في غيبته ثم باعه المشتري لرجل آخر
أيضا فحضر المالك وأثبت الملك له قيمته عن أبيه على يد الحاكم الشرعى وكتب له بذلك
حجة شرعية واستولى عليه ثم بعد ذلك أراد المشتري الآخر منازعته فيه بدون وجه شرعى
فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويمنع من معارضته حيث ثبت الملك له فيه عن أبيه
(اجاب) اذا ثبت الملك في البيت للرجل المذكور بطريق الارث عن أبيه لا يكون
للمشتري المذكور معارضة فيه حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بما قل شرعى والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة لها حصة في بيت آلت لها بالارث عن بنتها ووضعت يدها عليها
وصارت تنفق بها مع باقي الشركاء في البيت المذكور بالمكنى فيه وغيره مدة تزيد على
خمس وعشرين سنة مع اقرارهم وتصديقهم لها بحصة المذكورة والا ن أراد باقي
الشركاء منها من الانتفاع بها منكرين استحقاقها تلك الحصة وتعلقوا بان المكان
وقف عليهم من قبل جدهم فهل لا يكون لهم منعها ولا عبرة بدعواهم المجردة عن
الاثبات الشرعى (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل له ابنان أحدهما غائب والاخر حاضر في عيال أبيه وفي معيشته فاعطى
الاب الابن دراهم وأذن له أن يشتري له بها عبدا فاشترى لابل واستولى عليه الاب

المدعى كور ودخل في ملكه وتصرف فيه بالتعق في حال صحته مع مشاهدة الابن الحاضر
لذلك وسكوته عن دعوى الملك بلا عذر ثم مات الاب بعد مدة وحضر الغائب فادعى الابن
المشتري للعبد انه كان اشتراه لنفسه فكذب الآخر في دعواه الشراء لنفسه فهل اذا
شهدت البينة الشرعية بان الشراء للاب وشهدت بالتعق ايضا في حال صحة الاب منه
يثبت التعق ولا عبرة بدعوى الابن المدعى كور (اجاب) مشاهدة الابن متى اتيه العبد
المدعى كور وسكوته عن دعوى الملك بلا عذر مانع من سماع دعواه الملك فيه كما افاده في
حواشي الدرر للسيد المطاوي قبيل التحكيم نقلا عن السيد أبي السعود والله تعالى اعلم
(سئل) في اخوين ادعى على جماعة ان والدهم اعطى لوالدهما قبل موتهما الثلث في
جميع ما بيده من مدة ثلاثين سنة بلا قبض ولا حيازة من والده المدعين ولا منهما فانكر
المدعى عليهم ذلك ولا يثبت للاخوين فهل لا يقضى للاخوين المدعى كورين بدعاهما
والحال هذه ولا تسمع دعواههما بذلك (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الاخوين بما ذكر
والحال هذه ولا تطلب بينة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع بيتا لولد من
اولاده في حال صحته وسلامته سنة ١٢٦٣ بحضور من المسلمين وشهادتهم ومن جملة
الشهود ولد من اخوة المشتري مع تسليم البائع الحج للمشتري وحيازة المشتري للمحل
وكتب بذلك وثيقة شرعية وكتب على الوثيقة بخطه وختمه وكل ذلك باطلاع البينة
وشهادتهم في الوثيقة وقبض اجرته ثم مات البائع سنة ١٢٦٧ فادعى باقي الورثة بعد مدة ان
مورثهم لم يحصل منه بيع مع علمهم واطلاعهم على ذلك المدة المدعى كورة فهل اذا ثبت
البيع في حال صحته وسلامته لا يكون ميراثا وليس لاحد من الاخوة معارضة في ذلك
(اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي بيع الاب لابنه البيت المدعى كور حال صحته واستوفى
البيع شرائط الصحة والزوم لا يكون البيت المدعى كور والحال هذه ميراثا من البائع
وليس لاحد الورثة معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ابنتين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخل وغير ذلك
فادعت احدى البنات بان النخل المدعى كور لها خاصة دون بقية الورثة من البان جدها
ابا الاب اوصى لها به في حال حياته فانكر بقية الورثة من البان جدها
لها على ما تدعى ولا سند بيد هافهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات
ولا يكون لها الاختصاص به بدون وجه شرعي بل يقسم كبقية التركة بين ورثة الاب
بالقرينة الشرعية (اجاب) نعم لا تجاب لذلك حيث لم تثبت دعواها بالوجه الشرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر منها ولم يترك شيئا فاصوات
تبيع وتشتري حتى ربه وعلته القرآن وزوجته وتزوجت هي بربل اجني فربا به
فدعواها وملكها ما بيده في حال صحته وسلامته من دراهم وغيرها بموجب حجة من
القاضي بذلك والا آن يدعى ذلك الابن على أمه بان ذلك ملكه وضرها بضرها ويريد

أن يفارقها ويأخذ ما بيدها من الاموال الخاصة بها تعديا منه بدون وجه شرعي فهل
لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يترك له الاب شيئا ولا حق له فيها ويعزر على ضررها اذا تحقق
ما ذكر ويمنع من معارضة ما بيدها بدون اثبات شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك
الابن المدعى كور ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
أرض التزام بلا مال في جهة بعيدة والتس من ولى الامر استبدلها في اراضي الوسايا
المحلولة لجهة بيت المال بالذواحي القرية من المحروسة فصدر الامر باخذ اوسيته
لجهة الميرى واعطائه بدلها من أرض الوسايا تعلق الميرى المحلولة في جهة القايمية
وبعته في الامر صار استيلاؤه على قطعة أرض اوسية محلولة تعلق الميرى بدل اوسيته وفيها
ساقية تعلق الميرى وبعد ان استولى عليها ادعى رجل ان تلك الساقية ملكه بمقتضى
أمر ولى الامر السابق وانه وضع يده عليها اثنا عشر سنة وبناء على دعواه صار تحقيق
ذلك بالمدير به بحضور العمد وأهالى الناحية وثبت ان الساقية أولا لم تكن من ضمن
السواقي المنتمية بها على المدعى حيث ان الامر الصادر كان باعطائه خمس سواقي باطيانه
وهذه الساقية لم تكن باطيانه وسواقيه مستحقة وثانيا انها ملك الميرى وبداخل
أرض الاوسية ومذ كورة في التاريخ المحتوم وان وضع يده عليها كان في مدة ما كانت
الناحية بعهدته وغصبها هي وكامل سواقي الناحية وأراضيها وتركها عند ترك العهد
فهل يجوز دعواه الساقية المدعى كورة لا يجاب لذلك (اجاب) حيث كانت الساقية
المدعى كورة تعلق الميرى كما هو مذ كور ولم يثبت انتقال الحق فيها للرجل المدعى كور
بطريق شرعي فلا وجه لمعارضة فيمنع من ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
قطعة أرض فيها بعض بناء يتقع بها في شؤونه عن أبيه واضع يده عليها مدة طويلة
تريد على خمس وعشرين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حصصا عن أبيه والحال ان أباه
شاهد مورث المدعى عليه وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كههم مدة تريد على
خمس عشرة سنة وهو حاضر وساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك
فهل لا تسمع دعواه حيث كان مورث المدعى عليه ملكها بالشرع من مالها
ووضع عليها المدة المدعى كورة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في
الارث والوقف ووجود عذر شرعي فسكوت مورث المدعى عن دعواه الملك على الوجه
المدعى كور مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت
في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض فيها بعض بناء
عن اصوله مدة ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حصصا عن اصوله فانكر دعواه
ولا يثبت له على ذلك فهل لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيها
لواضع اليد (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا فتصرف عم

القاصر في التركة بولاية من القاضى وباع أعيانا منها لانا اتفاق على القاصر فادعى رجل
أجنبي انه وصى من قبل الميت بدون اثبات شرعى يريد بذلك ابطال البيع المذكور فهل
إذا كان البيع بالقيمة وكان لانا اتفاق على القاصر يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بدعوى
المدعى المجردة عن الاثبات (أجاب) حيث صدر البيع صحيحا لازما عن له ولا ينفك ذلك
شرعا لا يكون لاحدا بطلاله بدون وجه شرعى ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات
شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت نصف بيت من مال كنه بثمن معلوم من
الدراهم وصرة مجهولة لا يعلم قدرها واستهلكته بمجلس الشراء بحضور عينة شرعية قام
رجل يدعى شفعة المبيع بسبب ان ملكه ملاصق للبيع المذكور لدى الحاكم الشرعى
فهل اذا شهدت العينة بالشراء على الوجه المذكور والحال انهم يعرفون المبيع بعينه
لا يلزمهم معرفة أسماء أصحاب المزدوم وكيف الحال (أجاب) يشترط التحديد في
دهوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف
الشهود الدار بعينه فلا يحتاج الى ذكر حدودها كما في التنوير وشرحه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له ثلاث دور ورثها من أبيه ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حقان
مورثهم فأنكر وادعى اليه دعواهم وادعى ان مورثهم شاذ ومورثه وهو يتصرف فيها
بالهدم والبناء مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى
ينفعهم من ذلك ولا يثبت لهم على دعواهم فهل لا عبرة بدعوى المدعى العاجز عن الاثبات
الشرعى والحال هذه ويكون الحق في ذلك لواضع اليد (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى
للمدعى بغير دعواه بدون اثبات شرعى بعد دعوى صحيحة مسبوقة شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا ونصف أخرى بالميراث من أبيه من مدة أربعين سنة وزيادة
وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع له في تلك المدة ثم مات وتركها
لابنه والآن يدعى ابن عم الابن ان له حقا فيهما بالميراث والحال ان أباه كان موجودا
في البلد ومشاهدا للتصرف فيهما تلك المدة ولم يدع ولم ينزع في شأنهما فأنكر وادعى
اليه دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالعينة الشرعية لا يجاب لذلك وينع من
معارضة الوارث في ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم يمنع المدعى من المعارضة ان
كان الامر ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مدين بدين محيط
بجميع ماله وله رقيق ادعى بعد موت سيده ان السيد أعقبه قبل موته ولا يثبت له بذلك
فهل لا يحكم بعقبة بدون اثبات بالوجه الشرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا عن مورثه وضع يده عليه
بعد موت مورثه مدة نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيه بالبناء والهدم والايحجار المدة
المذكورة ثم باعه لآخر ووضع هذا الآخر موضع ورثته أبيه ثم عليه وصاروا

يتصرفون

٢١ ١٢٦٨

٢٤ ١٢٦٨

٣٠ ١٢٦٨

٣٠ ١٢٦٨

شوال ٧ ١٢٦٨

يتصرفون فيه بالهدم والبناء والايحجار حتى صرفوا في ذلك مبالغ جسيما فلا تادى
عليهم رجل بان المكان المذكور وقف على جهة كذا مستند في ذلك لورقة وجدها
بذلك مقطوعة الثبوت ولم يثبت مضمونها شرعا والحال انه حاضر موجود مشاهد
لتصرف الا ول والثاني ولورثته المدة الطويلة ولم يدع ولم ينزع ولم يكن ناظرا ولا مستحقا
فما يدعى به فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ولا بالورقة المقطوعة
الثبوت (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا أقام فيها مدة حياته لم ينزع فيها أبدا ثم
توفي عن ورثة واستولى ورثته عليهم مدة طويلة ثم ادعى الآن جماعة بانهم ملكهم
مع عدم اعتراف الورثة بتلك الدعوى والمدعون مقيمون بالناحية ولم ينزعوا
مورثهم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالبناء والعمارة وغرس النخل
وقير ذلك وكذا لم ينزعوا ورثته من بعده الى الآن فهل والحال هذه لا تسع دعوى
الجماعة المذكورة (أجاب) لا تسع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
الارث والوقف ووجود دعوى شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غائبة بارض
الشام مع اولادها المذكور لها بعض أمتعة في بلدتها أمانة بسيد وكيلها والآن يريد عيها
نزاع أمتعتها من ماله لانا ما تم فأنكر دعواه فهل اذا لم يثبت ان امانات باليمنية
الشرعية لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزاع مالها من الوكيل المذكور حتى يتحقق أمرها
(أجاب) نعم لا يجاب نعم المذكور لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ثم مات أحدهم وهو
صغير ومات الثاني قبل القسمة والآن أراد أحد الاخوين القسمة وأخذ ما يخصه من
تركة أبيه وما يخصه من نصيب أخويه فأنكره الاخ من نصيبهما متعللا بأنه أسقط حقه من
نصيب أحدهما وبين له على الثاني الذي مات وهو صغير بدون اثبات فهل لا يجاب
لذلك ولا يسقط حقه بالاسقاط من نصيب أخيه ولا عبرة بدعواه الدين بدون اثبات
شرعى وتقسيم التركة بينهما بالقرينة الشرعية (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا عبرة
بمجرد تعالاه بما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على
عقار مملوك له مدة تزيد على ثلاثين سنة يتصرف فيه تصرف المالك بدون معارض
وكذلك والده من قبله وضع يده عليه نحو تلك المدة ولم يعارضه أحد ادعى رجل على
واضع اليد المذكور ان العقار المذكور وقف على جهة كذا ولم يصدقه واضع اليد فيما
ادعاه ولا يثبت له على دعواه ويكلف المدعى المذكور واضع اليد اثبات ان العقار ملك له
فهل لا يكلف بذلك ويكون وضع يده هو ووالده من قبله المدة المديدة والبنين العديدة
من أقوى الحجج ولا ينزع العقار من يده (أجاب) لا يكلف واضع اليد على العقار
المذكور اثبات الملك فيه له والبدخلة في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين

٧ ١٢٦٨

٨ ١٢٦٨

٨ ١٢٦٨

٨ ١٢٦٨

واضعين أيديهما على بيت بطريق الارث من أبيهما وهما يتصرفان فيه مدة تزيد على
ثمانين سنة ثم بعد مضي هذه المدة ادعت الآن امرأة انهما تلك النصف فيه بطريق
الشرا وان والدها كان اشتراهما من ابيدها وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت فهل والحال
هذه اذا لم تثبت المرأة المذكورة دعواها المالك فيه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون
وجه شرعي وتنتج من معارضة واضعي اليد (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات الشرعي ولا يعول شرعا على وثيقة مقطوعة الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل توفي وخلف اتمته في بيته الذي كان يسكنه مع زوجته وورثة زوجته المذكورة
وأختين شقيقتين وبنات من غير تلك الزوجة ثم قبل ان ياخذ كل نصيبه توفيت الزوجة من
بنات خالتها وقد اوصت رجلا يقوم بمصالحها من تجهيز وغيره فادعت بنت الخالة مع الرجل
المذكور ان الامتعة المذكورة لمورثتها وادعت وورثة الزوج ان الامتعة لمورثهم فمن
المصدق منهما (أجاب) اذا اختلف وورثة كل من الزوج والزوجة بعدم موتها في متاع
البيت فالقول لورثة كل فيما يصلح له وفي المشترك لورثة الزوج على قول الامام ومحمد
المرجح لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كالمرورين اختلفا وهما حيان كما يستفاد من
كتب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه
شرعا فوضع البنون أيديهم على مخلفات والدهم مدة ثم مات أحد البنين عن ابن وعن
أخويه ثم مات أحد الاخوين عن أخيه فقط ولم يعقب ثم مات الاخ الثالث عن ابنين ولم
تقسم التركة الى الآن فاراد أحد ابني الاخ ان ياخذ نصيبه في جميع مخلفات أبيه فأنكر
ابن العم نسبة ومنعه من اخذ حقه من تركته أبيه فهل اذا أثبت ابن العم نسبة بالبينة
الشرعية يسوغ له اخذ جميع ما يخصه من تركته أبيه فها عن ابن العم المذكور (أجاب)
يقضي للوارث باخذ ما يخصه من تركته مورثه بعد ثبوت نسبة بالوجه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك مخلا مات عن ابن بالغ غائب فوضع رجل أجنبي يده عليه بغير
طريق شرعي وصار ياخذ ثمنه ويقتطع به مدة والآن حضر الابن المذكور وراد اخذ مخله
من واضع اليد عليه فتمنع من تكرار الدعواه فهل اذا أقام الابن بيته بان التخل المذكور له
بطريق الميراث عن أبيه يكون له اخذه ونزعه من واضع اليد عليه بغير طريق شرعي
(أجاب) يقضي للوارث المذكور باخذ ما تركه مورثه من التخل بعد اثبات ذلك بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين ثم مات واحد عن ابنة
والآخر عن ابن أيضا وبقي الابن الثالث ولم ياخذ استحقاقه من ميراث أبيه الا في الدار فقط
ولم تحصل قسمة فيما عد ذلك فهل يكون له المطالبة بنصيبه مما لم يقسم ولم ياخذ استحقاقه
فيه ولا يمنع من ذلك مضي اثني عشر سنة حيث لم يحصل مانع شرعي من ذلك (أجاب)
لا يسقط الحق بتناول الزمان فالابن المذكور اخذ ما يخصه من تركته والده ويقتضي له
بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال عما اذا توفي شخص

١٢٦٨ ٨

١٢٦٨ ٨

١٢٦٨ ٩

١٢٦٨ ١٢

١٢٦٨ ١٢

عن بيت المال وادعى آخرانه وهبه شيئا في حال حياته وعلمه وما زال واضعا يده عليه
فهل يمكن لبيت المال طلب ذلك منه ويضع يده عليه الا أن يثبت صحة الهبة شرعا
(أجاب) اذا مات شخص لاهن وارث بوضع جميع ما تركه في بيت المال ومن اعترف
بشيء للبيت وادعى انتقال المالك له فيه بالهبة ونحوها يؤمر برفع يده عن ذلك الشيء الا أن
يثبت مدعاه بالوجه الشرعي فلو قال لي بيعة حاضرة في المصر أجعل الى المجلس الثاني وان
قال غائبة فمن الا يؤجل وفي الا تقرؤية من الفصل الاول في انواع الدعاوى دار في يد رجل
ادعاه رجل فادعى ذواليدانه اشتراهما من المدعى تنزع الدار من يده حتى يقيم البيعة
على الشراء وهذا قياس وفي الاستحسان ترك الدار في يده ثلاثة أيام ويؤخذ منه كقيل
حتى يقيم البيعة على الشراء وفي فتاوى الاصل وبالقياض أخذ الامام خالي والقاضي الامام
انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية وهو واضع يده عليها مدة تزيد
على ثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد ان له قريبا غائبا له حصص فيها
ويريد اخذها من واضع اليد كونه قريبا له والمحال ان الغائب لم ياذن له بذلك ولم
يؤكله في ذلك فهل والحال هذه لا يجب له ذلك وليس للمدعي معارضة واضع اليد في ذلك
بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجب له ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل ادعى على امرأة بان له من قبل جده ميراثا في دار تحت يدها فانكرت المرأة
دعواه وأظهر ورقة مقطوعة الثبوت وقدم مضي على وضع يد المرأة المذكورة ونحوه
سنة وزيادة فهل لا عبرة بدعوى الرجل المذكور المجردة عن الاثبات الشرعي ولا يعول
على ورقة مقطوعة الثبوت شرعا (أجاب) لا تسع الدعوى بعد مضي خمس عشرة
سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي فاذا أثبت الرجل المذكور دعواه بالوجه
الشرعي قضى له مدعاه حيث لا مانع وان لم يثبت دعواه لا معارضة له مع واضع اليد ولا
يقضي بمجرد الخط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بروج حمام بالميراث عن أبيه
ادعى شيخ بلده انه اشترى منه نصفها بمائة مائة وثيقة بيده مقطوعة الثبوت فانكر المالك
دعواه فهل اذا لم يثبت مدعى الشراء دعواه بالبينة الشرعية لا يجب له ذلك ولا عبرة
بالوثيقة المذكورة ويمنع من منازعة المالك في ملكه بدون وجه شرعي (أجاب)
لا يعمل بمجرد الخط فلا يثبت الشراء بمجرد تلك الوثيقة حيث لم يثبت مضمونها بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آلت لهم دار بالميراث الشرعي عن أبيهم
وجدهم استولى عليهم باجبارهم في غيبتهم وادعى انه اشتراها من قريب لهم بزعم انه وارث
مهم فأنكروا دعواه فهل اذا كان المالك ثابتا وحقها لهم ويعترف بانها لهم ولا أصولهم
من قبلهم ولم يثبت من ادعى الشراء منه له فيها حقا أصلا ولم يثبت الشراء منه أصلا بوجه
شرعي لا عبرة بدعواه ولا بوثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها شرعا بشهادة بينة
شرعية (أجاب) حيث اعترف واضع اليد للمالك في الدار للجماعة المذكورة بطريق

١٢٦٨ ١٩

١٢٦٨ ٢١

١٢٦٨ ٢٣

ذى القعدة

١٢٦٨ ٢

١٢٦٨ ٢

الارث ولم يثبت انتقال المالك له فيها بناقل شرعى يؤمر برفع يده عما اعترف لهم به وتسليمه
 لهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آل له حصه في نخل عن ابيه بالميراث الشرعى باع
 الحصه المذكورة لاخته بشمن معلوم وكتب بالبيع حجة من قاضى بينهم ومضى على
 ذلك مدة ثلث عشرة سنة قال ان أنكر البائع البيع ويريد معارضة واضحة اليد
 فهل بعد ثبوت البيع وصدوره صحيحا لا زما بشهادة البينة الشرعية لا يعتبر انكاره ولا
 معارضته لو اضة اليد بدون وجه شرعى وينع والحال هذه (اجاب) لا عبرة بانكار البائع
 البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
 على مهر معلوم وأعطاهما جارية بكشف وجهه وملكها لها وقبضتها ثم أنكر التملك
 ويريد استردادها فهل اذا ثبت التملك مستوفيا لشرائطه لا يكون للزوج الرجوع
 في الامة ولا عبرة لانكاره التملك بعد ثبوته عليه شرعا (اجاب) لا يصح رجوع
 الزوج فيما وهبه وملكه لزوجه حيث استوفى التملك شرائطه الشرعية ولا عبرة
 لانكار الزوج التملك بعد ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجته وبنته وأخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فادعى رجل بدين عليه وأثبتته
 على يد القاضى في وجهه الا ان ثبوتها شرعا فهل اذا اُردباق الورثة إعادة الدعوى ثانيا
 لا يجابون لذلك لان أحد الورثة يفتصب خصما من الباقي في مثل ذلك (اجاب) أحد
 الورثة يفتصب خصما من الباقي في مال الميت وعليه فافتريم الميت اثبات دينه في
 وجهه أجدهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على نخل وشجر وساقية عن ابيه
 عن جده من مدة اثنين وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم
 من غير منازع ولا مدافع له تلك المدة والآن يدعى رجل انها ملكه ولم يدع ارضا فانكر
 المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا التصرف واضح اليد وهو
 ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع عن نفسه من الدعوى لا تسمع دعواه بعد مضي تلك
 المدة وينع من معارضة واضح اليد (اجاب) نعم لا تسمع دعواه بما ذكر والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده دون البلوغ وترك دورا له يجوار
 شيخ بلدهم فاتبعهم الشيخ المذکور تعبأ شديدا الصغرهم فخرجوا من البلد مدة من
 السنين حتى بلغوا ثم رجعوا الى البلد فوجدوا شيخهم المذکور وضع يده على الدور
 المذکور وبني فيها فطلبوا منه فوضع بعضهم في السجن فاستدعى البعض الثاني
 للحاكم السياسى بخروجهم من تحت يده الى شيخ آخر فاجابهم الحاكم المذکور الى ذلك
 وطلبوا دورهم من واضح اليد المذکور فادعى انهم ما أتوا بوثيقة خالية من البينة
 الشرعية فلم يثبت له بها شيء عند الحاكم الشرعى فهل اذا لم يثبت له شيء يجبر على تسليم
 الدور للورثة ولو بنى فيها (اجاب) لا يعمل بالخط فلا يقضى القاضى بالشراء لمده
 بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر طلبه

١٢٦٩

٣

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١

١٢٦٨

١

منه فانكره وجده جدا كايا فاثبت رب الدين دعواه بالبينة الشرعية وأخذ منه لدى
 القاضى ثم بعد ذلك أراد الدافع للدين ان يطالب برب الدين برد ما أخذ منه متعللا بأنه
 كان دفعه له قبل ذلك ولا يثبت له على دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة
 عن الاثبات (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على نخل آل لهم بالميراث عن مورثهم من نحو ثلاثين
 سنة وهم ينتفعون بثمره ويدفعون مائة من الأموال الى الديوان قال ان ادعى عليهم
 آخرون بأنه وقف وأظهروا بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها بشهادة بينة
 شرعية والحال انهم حاضرون موجودون مشاهدون لتصرف واضع اليد المدة المذكورة
 ولم يدعوا ولم ينزعوا من غير مانع شرعى فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات
 الشرعى ولا عبرة بالوثيقة المقطوعة الثبوت (اجاب) لا يقضى بالوقف بمجرد دعوى
 المدعى ذلك بدون اثبات شرعى وحجج الشرع ثلاث البينة والقرار والذكول وليس
 الصلح منها فلا يقضى بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ثلثة واهن أبيهم عقارا
 واقتسموه بينهم بالقرينة الشرعية وصار كل واحد منهم واضع يده على نصيبه ثم بعد مدة
 بنى أحدهم دارا خارجة عن ملكهم وكافها من ماله خاصة لنفسه ويريد اقرار به مشاركته
 في تلك الدار فهل اذا ثبت بناء الدار من ماله خاصة ولم تكن الارض مشتركة بينهم
 لا يجابون لذلك وتسكون للباقى فقط (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث لم يثبتوا
 دعواهم الاشتراك في الدار المذكورة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له دار وله قريب أعارها له لسكناه ومات رب الدار عن ورثة طلبة وارفع يد المستعير عنها
 فادعى ان مورثهم ملكها في حال حياته بطريق الهبة ولا يثبت له على دعواه ولا حجة
 معه فهل يؤمر برفع يده عنها وتسلم لورثة الميت ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى
 (اجاب) يؤمر المستعير المذکور برد الدار لورثة الميت لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى
 المورث حال الصحة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب
 في الجهادية وعن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة ماتر كه دار فتدعى عليها
 رجل أجنبي ووضع يده عليها بتغير حق فخصم الابن المذکور من غيبته وطلبها من واضح
 اليد فادعى واضح اليد انه اشتراها من مورثه وعجز عن اثبات دعواه فهل اذا لم يثبت
 المدعى دعواه الشراء بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويؤمر بتسليم
 الدار المستحقها (اجاب) يؤمر واضح اليد المذکور بتسليم الدار لو ارث المالك حيث
 اعترف بالملك في المورث ولم يثبت دعواه شراها منه حال حياته بالوجه الشرعى والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وورثة فقيرهما فادعت احدى الزوجتين
 المذكورتين في وجه الورثة بان لها دين على زوجها الميت المذکور من مدة تزد يد على
 خمس وعشرين سنة والحال ان احاضرة مقيمة مع الميت المذکور في البلد ولم تدع عليه

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

بذلك ولم تنازعه تلك المدة فهل لا تسمع دعواها الدين والحال هذه مع الانكار فيها
(اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشر سنة الا في الوقف والارث ووجوده شرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فخللا بن معلوم من الدراهم
واستولى عليه المشتري مدة تزيد على ثمان في عشرة سنة ثم مات المشتري عن وارث فوضع
الوارث يده على الفخل وصار يتصرف فيه بعد موت أبيه مدة تزيد على تسع عشرة سنة
فادعى الآن اولاد البائع ان والدهم وهب لهم الفخل قبل بيعه للمشتري فانكر وارث
المشتري دعواهم والحال انهم حاضرون في البلد ومشاهدون للبيع والتصرف المشتري
وتصرف وارثه من بعده المدة المذكورة وهم يتكلمون من غير تنازعة ومن غير مانع
يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بهذا (اجاب) لا تسمع دعوى الهبة حيث
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا خربة من
ماله لنفسه خاصة دون اخوته ثم بعد ذلك باعها لامرأة بن معلوم من الدراهم واستولت
عليها وصارت تتصرف فيها بالهدم والبناء السكنى مدة تزيد على ثمان في عشرة سنة ثم
ماتت المرأة عن ابن فوضع الابن يده على الدار ثم مات البائع عن ابن وعن اخوين فادعى
الاخوان ان الدار مشتركة بينهم وانهم كانوا اشترىها مع اخيهما الميت سوقة فانكر
وارث المرأة المشتري دعواهم والحال انهم حاضرون في البلد وعالمان بالبيع
ومشاهدان لتصرف المشتري ووارثهما من بعده المدة المذكورة وهم ساكتان من
غير تنازعة ومن غير مانع يمنعهم فالحال هذه لا تسمع دعواهما بهذا حيث انكر
واضع اليد دعواهما (اجاب) حيث باع الرجل المذكور الدار بخضرة اخويه وعلمهما
بالبيع وسكوتهم عن الدعوى بشئ من هذا لا تسمع دعواهما المالك فيها بعد ذلك والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مصرية ومكانا وقفهما على نفسه مدة حياته ثم
من بعده يكتونان على اولاده واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم فاذا انقضوا
جميعا يكونان وقفاء على الحرمين الشريفين ثم مات الواقف عن اولاده فوضعوا ايديهم
على الوقف ثم ماتت الاولاد عن اولادهم جيل بعد جيل وهم واضعون ايديهم على
الوقف مدة طويلة تزيد على مائة وعشرين سنة من حين الوقف الى الآن فادعى الآن
جماعة انهم يستحقون حصصه في الوقف المذكور عن اجداد اجدادهم ولا يبيّن لهم
على دعواهم فهل والحال هذه اذا لم تثبت دعوى المدعين الاستحقاق في الوقف المذكور
بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات بدون مسوغ شرعي (اجاب) نعم
لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك
نورجا وحب وثيقة شرعية يسدها ثابته المضمون بالبينة الشرعية استاجر اخو
زوجها من باخرة معلومة مسانحة بخضرة بينة واقترض منها بعض دراهم معلومة القدر
بوجوب ورقة يسدها بخطه والآن مات قبل الدفع لها عن ابن فطلبت منه النورج

٢٢ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

والاجرة فانكره ووجد حجة كذا وكذا لا حجة والدين الذي على أبيه له فهل لا يجاب
لذلك حيث كان الحق ثابتا لها في النورج ويكون لها أخذه والرجوع بأجرته في تركته
بعد اثباتها واذا انكر الدين الذي على أبيه يكون لها تخليفه عليه (اجاب) يتعلق
الدين بتركته الميت فللمرأة المذكورة المطالبة بدينها من بدل القرض والاجرة في التركة
بعد ثبوتها بالوجه الشرعي ويؤثر الوارث بتسليم النورج لساكنة حيث ثبت المالك لها
فيه ولم يثبت انتقاله للمتوفي بناقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضاعت منه عجلة
جاموس بنت جاموسه فوجدها عند رجل بعد سنة فسأله عن ملكها له فاجابه بأنه
اشترىها من رجل آخر فاحضر هذا الرجل الذي يدعى الشراء منه لدى نائب الشرع
وسئل عنها فاجاب بانها الميت هذه التي بعتهالك وليست بنت جاموستي ثم بعد ثمانية
ايام رجع وقال نعم هي التي بعتهاله وهي بنت جاموستي وسبب عدم معرفتي لها والواي
نظري والحال ان عيني سليمان فهل اذا كان مع المدعي الخازج بيينة تشهد بانها
ملكه تجب هذه من جاموسه ولم يثبت ذواليد ملكا بائعه لها يقضى لها (اجاب)
يقضى للمدعي الخازج بالهبة حيث أثبت دعواه بالوجه الشرعي والتناقض فيما لا يخفى
يمنع سماع الدعوى فلا تسمع دعوى النجاج من بائع المدعي عليه لو عجز ذواليد عن اثبات
دعواه ملكا بائعه والامر للرجوع عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن عمة
العصبة ثم مات كل من العمة من ورثة فاراد الورثة قسمة تركته المتوفى المذكور فحضر
قاضي بالدهم وسمع القضية وشهدت بيينة بموت المتوفى المذكور عن عمة المذكورين
وبموت العمة من ورثتها المذكورين وقضى بذلك وقسمت تركته بين الورثة على
موجب ذلك وأخذ كل وارث من ورثة العمة المذكورين نصيبه وحازوه كتب القاضي
حجة بذلك ثم بعد مضي سنتين قام ورثة أحد العمة من على ورثة العمة الاخر وادعوا عليهم
بان المتوفى المذكور مات توفى عن والدهم فقط دون العمة الاخر وانه مات قبل المورث
الاصل في يريدون بذلك منهم من الميراث وأخذ جميع ما خلفه الميت المذكور وحرمان
ورثة العمة الاخر فالحال في ذلك ومن الذي تقدم بينته (اجاب) متى اختلفت الورثة
في تاريخ موت الاقارب فالبيينة بينة من يدعي زيادة الارث والقول قول من ينكر الزيادة
أو ينكر الارث بالكتابة كذا في الخبرية بحيث قامت البيينة اولا على ميراث العمة
وانتقال هذا الارث لورثتها بموتها بعد ذلك وقضى بما ذكره اقسام الورثان تركته
المورث الاصل في المذكور فلا عبرة بدعوى ورثة أحد العمة من موت مورث الاخرين قبل
موت المورث الاصل في الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل
أجنبي بمبلغ معلوم من الدراهم بمقتضى ورقة حساب وجدوها بعد موت مورثهم
فانكر دعواهم والحال ان مورثهم كان موجودا حاضرا قبل موته أكثر من خمس عشرة
سنة وهو ساكت لم يدع بذلك ولم ينازع فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه ولا عبرة

٢٨ ١٢٦٨

٣٠ ١٢٦٨

ذی الحجة

٤ ١٢٦٨

بالورقة المقطوعة الثبوت التي لم يثبت مضمونها شرعا والمحال ان دعواهم مؤرخة بتسعة
عشرة سنة قبل موت مورثهم ومضى بعدهم مائة اربع سنين (اجاب) اذا تحقق المانع
من سماع الدعوى في حق المورث لا تسمع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض مغروس فيها نخيل فلقاها عن آباءه من مدة
تزيد على خمسين سنة والآن ادعى رجل اجنبي على واصل السيدان له حصته في الارض
المذكورة فانكر المدعي عليه دعواه فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا تسمع
دعواه بعد مضي تلك المدة حيث كان مشاهدا للتصرف واضح البطلان ولم يدع ولم
ينازع تلك المدة المذكورة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في أرض ورثها جماعة عن
آبائهم وأجدادهم وهم يتصرفون فيها بالزراعة مدة تزيد على ثمانين سنة ولم يعارضهم
أحد في ذلك فظهر الآن جماعة يدعون ان الارض ملك لهم والمدعي عليهم يقولون ان
الارض لنا ورثناها عن آباءنا وجدنا فهل لا تسمع دعوى المدعين حيث شاهد كل
منهم ومن آباؤهم وأجدادهم التصرف في الارض المذكورة مدة تزيد على ثمانين سنة
فاجدادهم شاهدوا التصرف فيما يزيد على ثلاثين سنة وآباؤهم فيما يزيد على عشرين
سنة وهم فيما يزيد على عشرين سنة من غير مانع لهم من الدعوى تلك المدة ولو كانت
دعواهم بغير يقين الارث (اجاب) صرح علماءنا بان القضاة ممنوعون عن سماع ما مضى
عليه خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي وبان المانع اذا ثبت في
حق المورث يثبت في حق وارثه فثبت تحقق على المورثين المذكورين ما يوجب عدم
سماع دعواهم في ذلك لا تسمع دعوى ورثتهم فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آل له
بالميراث عن أبيه ووجدته ابني ابيه عقارات وغيرها وكل ذلك تحت يد الورثة فطلب بعض
الورثة القسمة وأخذ كل ذي حق حقه من ذلك فامتنع باقي الورثة ويدعي عليه
بانه اسقط ميراثه من ذلك في نظير مبلغ معلوم من الدراهم والمدعي عليه ينكر ذلك فهل
لا عبرة بمجرد دعواه ويكون لكل واحد من الورثة اخذ استحقاقه عن مورثه بالوجه الشرعي
ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا على فرض صحتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن
بالغ من غيرهما وهو مقيم معها في بلدتها ولم يدع عليها شيئا من متروكات والده حتى مضى
تحت ثلاثين سنة ثم الآن يدعي عليها ان عندها في منزلها الذي كانت تسكنه مع زوجها
المذكور من متروكات والده مبلغا معلوما من الدراهم وانكرت دعواه وادعت ان ذلك
ملكها فهل على فرض سماع دعواه بذلك يكون القول للزوجة فبايدها من الدراهم
وتجدها حيث لا يثبت على ملك الزوج فيما يدعيه وارثه (اجاب) اذا مات أحد الزوجين
واختلف وارثه مع الحي منها فيما يصلح للزوجين معان من متاع البيت الذي كانا يسكنان

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

٧

٧

١٦

١٦

١٨

فيه كالمدة ودوا الماشي والنحاس والقراش ونحو ذلك يكون القول للحي منهما ما يمينه
فيقبل قول الزوجة المذكورة بيمينها فيسأذ كروا الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك دارا ونخل بالميراث عن أبيه من مدة ثمانين سنة وهو يتصرف فيه من
غير منازع له ثم مات وترك ما ذكر لا يثبت من مدة خمسين سنة أيضا والآن يدعي رجل
اجنبي بان له حصته في الدار والنخل عن أبيه والحال ان آباءه كان موجودا في البلد ولم يدع
ولم ينزع مدة تزيد على خمس عشرة سنة بغير عذر شرعي فانكر المدعي عليه دعواه فهل
اذ لم يثبت ذلك المدعي دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة وتوقيع من منازعة
رب الدار والنخل فيها ما يدون وجهه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الرجل
المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على
آخر بقدر معلوم من الدراهم عن جاموسة من مدة خمس عشرة سنة وزيادة فأنكر المدعي
عليه دعواه فهل اذا كان المدعي حاضرا ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع عنه من
الدعوى والطالب لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد
مضي هذه المدة اذا كان الواقع ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مكانا من مدة
اربعين سنة وزيادة وهي تتصرف فيه لنفسها خاصة ثم بعد ذلك باعته لاولادها ثم بعد ذلك
ماتت عن اولادها المذكورين وعن ولي ابن فادعيان لها حصته في المكان المذكور
ان لم يثبت بالارث عن جددها ولا بينة لها على دعواهما فانكر المدعي عليهم دعواهما
فهل اذ لم يثبت دعواهما بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات (اجاب)
نعم لا عبرة بدعوى ابني الابن والحال هذه حيث كانا خارجين والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك دارا بالارث عن ابيه وله غاب عن وطنه مدة من السنين فوضع رجل اجنبي
يده على الدار بغير وجه شرعي ثم رجع مالك الدار الى بلده وأراد نزح الدار من واضح اليد
عليها فتعلل عليه بانه اشترها من فلان وأظهر ورقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه
لا عبرة بالوثيقة المذكورة التي لم يثبت مضمونها شرعا ويكون لرب الدار نزحها من واضح
اليدها اذ ثبت الحق له فيها بالبينة الشرعية (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس
عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فاذا لم يوجد مانع من سماع دعوى
الرجل المذكور يقضى له بتلك الدار بعد اثبات ملكه فيها بالوجه الشرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في أرض مباحة بجوار جبل بني فيها بعض العرب منازل وسكنوها مدة
ثم تركوها جميعا وبنوا منازل في جهة أخرى وبنت وصارت كما كانت أولا لا يثبت فيها
أهل ولا بعد مضي نحو اربعين سنة وزيادة بني فيها بعضهم مكانا باذن من كان يملكه قبل
اندراسه وأمره بان يبنى فيه ما شاء وأعطاه له وملكه آياه بخضرة بينة شرعية فبناه منزلا
لنفسه من ماله وقرس فيه فنجلا وبه دعوى المالك للبناء في نحو ثمان سنين أو ادا بانه
منازعة الباقي واخرجه منه منكر التملك آياه فهل اذا كان تملك آياه له قبل بناءه

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٨

١٨

١٨

٢٠

ثابتا بالبينّة الشرعية لا يجاب ابنه لذلك وينع من معارضة المالك في ملكه بدون وجه شرعي (أجاب) لا معارضة للابن المذکور حيث كان الامراهو مسطور على فرض كون أبيه مالكا لا يصل المسكان المذکور حيث أثبت واضع اليد انتقال المالك اليه من قبله يناقش شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اولادهم على كون متزلا آل اليهم بالارث عن أصولهم مشتركا بينهم سووية تعدى أحدهم لكونه ذاشوكه وأخذ قطعة منه قهر اعنه من غير قبضة وبنائها من لا مستفلا ثم بعد ذلك مات ذواشوكه فهل اذا تحقق ما ذكر يكون لكل من اولادهم أخذ ما يخصه من المنزل المذکور بطريق الارث ولا يسقط حقه ولو طالت المدة حيث كان الارث في أرض المنزل الذي استولى عليه أحد الشركاء ثابتا للجميع بالوجه الشرعي (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فتقسم أرض المنزل المذکور مع باقي الاصل بين جميع الورثة وليس لأحد منهم أخذ شيء زائد عما يخصه في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معه قطعة أرض واضع يده عليها منذ ستين سنة وزيادة والآن ظهر رجل يدعي عليه انها ملكه والحال انه لم يكن معه بينة سوى مجرد وثيقة تشهد له فهل لا تسمع دعواه حيث لم تكن معه بينة شرعية (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة في الارث والوقف ووجود دعوى شرعي كما في الدراختار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر حقا عينه متعكبا بورقة فهل تعتبر هذه الورقة بغير شهادة الشهود أو لا بد من شهادتهم والمحكم بما يشهدون به (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والتكول ولا يعمل شرعا على صلح لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من الدراهم فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا واضع يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها لنفسه يهدم ويبنا ويغير ذلك تلك المدة فالآن ادعى رجل انه يستحقها بطريق الميراث فأنكر واضع اليد دعواه مع ان موثره كان موجودا ولم يعارض ولم ينازع وهو حاضر ومشاهد لتصرف واضع اليد ثلاثين سنة ولم يمنعه مانع شرعي من الدعوى فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) اذا تحقق على موثر المدعى ما يوجب عدم سماع دعواه في ذلك بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى وارثه فيه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشقاء وابن هم لهم ورثة عن أبيهم وعن أجدادهم بيتا ونخلًا وصاروا يتصرفون فيه ما كتصرف أبيهم وأجدادهم من صغيرهم الى أن بلغوا سن الشيخوخة ولم يوجد لهم منازع في المدة السابقة من زمن جدتهم الى الآن ثم ادعى رجل الآن الشركة لهم والحال انه كان موجودا في زمن أبيهم ولم يدع بذلك الى الآن فهل تسمع دعواه الآن ام كيف (أجاب) من المقرر في كتب المذهب ان الدعوى لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة

٢٠ ١٢٦٨

٢٤ ١٢٦٨

٢٤ ١٢٦٨

٢٤ ٢١٦٨

٢٧ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

٣٠ ١٢٦٨

الافى الارث والوقف ووجود دعوى شرعي ومن ذلك يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب له دار تركها تحت يد ابن أخيه من مدة أربعين سنة ثم مات ابن أخيه عن اولاد واضعين أيديهم عليها كذلك والآن يدعي رجل أجنبي بانه قريب لا ولد بنت الغائب ويريد ان يأخذ حصته في الدار المذكورة ارقبا قبل المحكم بموت الغائب فهل لا يجاب لذلك سيما وهو لم يثبت قرابته للغائب (أجاب) نعم لا يجاب الرجل المذکور لذلك بمجرد دعواه المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على زوجها بعد طلاقها منه بحمل وفرش ودرهم فأنكر دعواها ووجود ذلك ولا بينة ولا سند بيدها على ما تدعى به فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات ولا يكون لها مطالبة بما تدعى به بدون وجه شرعي (أجاب) البينة على المدعى واليمين على من أنكر فلا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت بعدم موت زوجها بامعة وفرش ونحاس واشياء غير ذلك مما يصلح للرجال والنساء مما هو في بيت زوجها وتحت يدها من متاع البيت الذي كان يسكنان فيه بانه ملكها وبعض ورثة الزوج ينكرون ذلك فهل يقبل قواها في ذلك بيمينها (أجاب) نعم يكون القول للزوجة بيمينها فيما ذكر حيث لا بينة لورثة الزوج على المالك المورثهم في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بنوا بيتا من مالهم في حال حياة عمهم فادعى ورثة العم ان لهم فيه النصف متعاليين بانه الاكبر وان السنوية التي كانت لهم من الدوان لم تخصص باسم واحد بل كانت وكية بين الجميع فهل لا يجابون لذلك ولا حق لهم في البيت المذکور والحال ما ذكر لا سيما وقد كان العم منفردا عنهم في محل ومعيشة وحده (أجاب) ما بناء الاخوة المذکورون لانفسهم من مالهم مملوك لهم خاصة وليس لورثة عمهم والحال هذه معارضتهم في ذلك بدون وجه بوجه بحيث كانت اليد للاخوة المذکورين والله تعالى اعلم (سئل) في جاموسة مشتركة بين رجلين لكل واحد نصفها فهاكت بأففة سماوية فادعى احد الشريكين على الآخر انه باع له نصيبه فيها قبل الهلاك بشئ معلوم في ذمته فأنكر الشريك الآخر دعواه ولا بينة للمدعى على دعواه فهل يكون القول قول الشريك المدعى عليه بيمينه ولا عبرة بدعوى المدعى المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب) البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا في بلاد الريف بعشرة ريالات معاملة ووضع يده عليها مدة اثني عشرة سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في املاكهم والآن ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حصص ويريدون اخذها من واضع اليد عليها وأخذوا قايها بالشفعة والحال انهم حاضرون البيع والتسليم ومشاهدون لتصرفه فيها المدة المذكورة ولم يكن عندهم بينة تشهد بان لا لهم فيها حصص سوى البائع الذي باع فقط يريد بذلك السعي في نقض مائتم من جهةه فهل يكون الحق فيها لواضع اليد عليها

٣٠ ١٢٦٨

محرم ٣ ١٢٦٩

٣ ١٢٦٩

٥ ١٢٦٩

٧ ١٢٦٩

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

٩

ولا عبرة بدعواهم المحرقة عن الاثبات الشرعي ولا بتصديق البائع لها بان لا مهم فيها
 حصصة بمجرده قوله (اجاب) نعم لا يكون للجماعة المذكورين انتزاع الدار من واضع اليد
 عليهم بمجرده دعواهم المذكورة والحال هذه حيث كان جاحدا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن اربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دارين وغيرهما فادعى أحد
 البنين بان اياه تبرع له بواحدة منهما فانكر باقي الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه
 التسرع له بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المحرقة ويقسم جميع ماله تركه
 الاب بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ولا يكون لاجدهم الاختصاص بشئ من
 التركة المشتركة بدون مخصص شرعي (اجاب) اذا لم يثبت الابن دعواه الهبة في الدار
 المذكورة حال حياة أبيه وصحته بالوجه الشرعي لا يكون له الاختصاص بما ادعاه بل
 يقسم كما في التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اشترى منزلا من مال ماله من مدة عشرين سنة وهدم فيه وبني من بني عمه اى جماعة من
 جيران المنزل وهم ساكنون بالدعوى ولا مانع لهم من الدعوى عليه ثم ادعوا بعد هذه
 المدة وبعد مشاهدته ما ذكر ان هذا المنزل بعضه من ملكنا الجاور والحال ان المشتري
 الميز كوراشترائه من هذا البائع المذکور الجاور وله من مدة فوق هذه ولم يدعوا
 عليه هذه الدعوى ولا مانع لهم منها فهل لا تسمع منهم الآن بعد مضي هذه المدة مع
 مشاهدتهم مالههم والبناء ولو زعموا ان لهم بيعة تشهد لهم بما يدعون (اجاب) نعم
 لا تسمع الدعوى ان كان الامر ما ذكر وطالب البيعة من المدعى عند الانكار
 فرع سماع الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض فيها
 نخيل يسمى نوى ونقايل معلوم ان قدر عند ملاكه وثمرامعين ثلثا ذلك بالارث
 من اصولهم واصول اصولهم وهم واضعون ايديهم على ذلك مدة تزيد على مائة
 سنة ويتصرفون فيما ذكر لا نفهمهم والآن ادعى جماعة ان لهم في ذلك النخل حصصة
 معلومة متعلين ان مورثهم وعهدهم دفع اراهم لمورث واضع اليد على ان يشترطوا بها
 فنخل اشركه فانكروا واضع اليد ودعواهم مع ان مورثهم وعهدهم كانوا موجودين مدة تزيد
 على خمس عشرة سنة ولم يديها ولم يعارضوا حتى ماتا فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه
 سيما وهم يجيئون هدم ما ادعوه من النخل المذكور وهل اذا تغلبوا واخذوا نصف ثمر
 النخل بسبب قوتهم وضعف المدعى عليهم يمنعون من ذلك التعدي (اجاب) صرحوا
 بان سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة مانع لدعوى وارثه ذلك بعد وفاته
 وبان من شروط الدعوى معلومية المدعى به وبان على الغاصب رد ما غصبه وضمان
 ما تلفه تعديا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على نخيل بالشرع الشرعي
 من مدة ثماني عشرة سنة وزيادة والآن ادعى عليه رجل اجني بان له حقه في النخل
 المذكور من أبيه فانكر المدعى عليه دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعوى

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

المدعى المذكور المحرقة عن الاثبات الشرعي لاسيما والمدعى شاهد المدعى عليه تلك
 المدة المذكورة هو وابوه وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كهو المدة المذكورة
 ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي عنه من ذلك (اجاب) لا يقضى للمدعى المذكور
 بدعواه على فرض سماع دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يملك نخلا معلوما يباع نصفه لرجل بثمن معلوم بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون ثم بعد
 مضي خمسة أشهر باع للمشتري المذكور النصف الثاني بثمن معلوم بموجب وثيقة أيضا بيد
 المشتري من مدة اثني عشرة سنة والآن مات البائع عن ورثة فادعوا بان مورثهم باع
 النصف الاول فقط دون الثاني فانكروا دعواهم فهل اذا أقام المشتري بيعة شرعية بشرائه
 النصف الثاني يقضى له به ويمنعون من معارضة فيما اشترائه من مورثهم بدون وجه
 شرعي (اجاب) اذا أثبت المشتري دعواه الشراء في النصف المذكور بدعواه
 النصف الاول بالوجه الشرعي قضى له به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اشترى قطعة ارض من آخر بثمن معلوم ووضع يده عليها او تصرف فيها بالبناء وغيره
 من مدة ثلاثين سنة وزيادة ثم بعد ذلك مات البائع فارادت زوجته ان تدفع للمشتري
 قطعة ارض فيها بناء في نظير ان يدفع لها الارض المشتراة من زوجها بطريق العدل
 فامتنع المشتري من ذلك فانكرت الزوجة بيع زوجها المتوفى فهل اذا ثبت الشراء
 بالوجه الشرعي لا عبرة بانكارها للبيع بعد ثبوته وتمنع من معارضة المشتري بدون وجه
 شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بانكار الزوجة المذكورة بيع زوجها بعد ثبوته بالطريق
 الشرعي وتمنع من المعارضة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلث
 ضاحوة بالميراث من أبيه من مدة اربعين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها بالانتفاع
 لنفسه من غير منازع له هذه المدة والآن يدعى رجل من اهل البلدة يقيم فيها مشاهدا
 لتصرفه بان الثلث المذكور له فانكروا واضع اليد دعواؤه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى
 دعواه بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المحرقة عن الاثبات الشرعي ويمنع
 من معارضة المسالك في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضى للمدعى بمجرده دعواه
 من غير اثبات شرعي على فرض سماعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلث
 نخلا تسمى عليه رجل آخر واخذ منه بغير طريق شرعي فصار رب النخل ينازعه في
 شأنه مدة فلم يقدر على تخليصه ثم مات رب النخل عن ابن بالغ فنازع واضع اليد على
 النخل فادعى بانه اشترائه من أبيه ومعه بيعة بالشرع فانكر البيعة له وسكت البيعة
 المستهد بها فانكرت وقالت لا تعلم بيعا فهل لا يجاب لذلك المدعى لدعواه اذا لم يثبت
 شراءه من أبيه بالبيعة الشرعية ويكون له النخل الوارث اخذ نخله من واضع اليد
 عليه حيث كان الحق ثابتا له فيه عن أبيه بالبيعة الشرعية ولا يسقط حقه منه ولو طالت
 المدة حيث كان واضع اليد مقر بان النخل لمورث المدعى المذكور (اجاب) نعم يقضى

لو ارث رب الخيل بها اذ لم يثبت مدعى الشراء دهواه المذكورة بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى قصبة مرعاض لامرأة وسط طاحونة ولم يكن جانيب القصبة حيطان تسندھا فبناھا لها رجل بالمقاولة بقدر معلوم من الدراهم فكشفت نحو ثلاث سنوات وتهدمت بسبب زج الطاحونة وعدم شئ يسندھا من جوانبھا من المحيطان فارادت أن تكلف المقاول ببنائها من ماله ثانيا متعالة بانھا مكثت مدة قليلة فهل لا تجاب لذلك والحال هذه خصوصا وقد بناھا المقاول المذکور وحكم الشروط التى شرطوها كالعادة الجارية فى ذلك (اجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذکور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قسم ثاوى الجيزة بما حاصله أن مأذون أم خندان كان لوالده ستة وأربعون أصل نخيل وسابق الامكان التمر خيصا وكان على النخل المذکور مظالم فجوز من ذلك النخل وتركه له ثم توفى ذلك الرجل وخاله أيضا فوضع يده عليه وارث خاله فطلبه أولاد المالك قاضى ووضح اليه ان مورثه اشتراه من صاحبه مورثهم فطلبناه لاثبات ما ادعاه وهو الشراء الشرعى فلم يحضر وثيقة ولا يئنة بل أحضر اثنين يشهدان باننا سمع انه اشتراه ولكن لم نحضر عقد البيع ولا نعلم الاثنى فهل تنفع هذه الشهادة أم لا وهل اذالم تنفع هذه الشهادة لا يضر طول المدة حيث انه ميراث عن والدهم وانهم فقراء ضعفاء ولم يكونوا فى أغلب الايام مقيمين بالبلدة لكونهم معدين للاشغال والمظالم (اجاب) ان لم يتحقق من مورث الورثة المذکورين تملك النخل بخاله بسبب من أسباب الملك وكان وارث الحال الآن مقرا باصل الملك لابن أخت مورثه وادعى شراء مورثه من مالك النخل كما هو مذکور يكلف واضح اليه اثبات شراء مورثه من المالك بطريق شرعى فان لم يثبت ما يؤمر بالتسليم ولا يضر طول المدة والحال هذه ولا عبرة بشهادة الشهود على الوجه المذکور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى من جماعة دارا ربة وتصرف فيها بالهدم والبناء وصاروا ضعايده عليها نحو عشر بن سنة من غير منازع لافالآن تدعى الجماعة على المشتري انهم باعوها بالاكره فهل لا تسمع الدعوى بعدمضى هذه المدة ولا يجابون لذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف وجود عذر شرعى على ما فى الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع لاخر نخلا وبعض ورثته وأقاربه حاضرين علم ذلك ثم بعد موت البائع ادعى ورثته الذين كانوا شاهدين لبيع مورثهم النخل المذکور بانه لهم ميراثا عنه وأنكروا بيع مورثهم وادعى بعض أقارب البائع أن النخل ملكهم وأنكروا ملك البائع فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه اذا قامت بينة تشهد ببيع مورثهم وبحضور بعض الأقارب وقت البيع وسكوتهم عن الدعوى بلا عذر شرعى (اجاب) نعم لا تسمع دعوى اقرب الملك فيما باعه قريبه حيث كان حاضرا وقت البيع وعالمه به وسكت من غير عذر كما لا تسمع دعوى من يدعى ارضا عن من ثبت بيعه النافذ والله

تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا مخر بابا عنه فى حال صحته وسلامته لامرأة بشئ معلوم فبعد أن وضعت المرأة يدها عليه وعمرته مات البائع عن ورثة فاراد ورثته منازعتها فيه منكرين لبيعه فهل اذا كان البيع من مورثهم ثابتا بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويعتدون من معارضة ما فيه بدون وجه شرعى (اجاب) ليس لورثة البائع معارضة المشترية المذكورة حيث ثبت بيع مورثهم لها حال صحته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا باعها لآخر بشئ معلوم من مدة تزيد عن ثلاثين سنة وجب وثيقة بيد المشتري وهو يتصرف فيها من غير منازع له ثلاث المدة والا يرى يدان البائع منازعته فيها منكر البائع أبيه متعالة لانه لم يكن موجودا وقت البيع فهل اذا مات الشهود المذكورون فى الوثيقة وكان هناك بينة غيرهم تقبل شهادتها على البيع ويمنع الابن من معارضة المشتري بدون وجه شرعى ولا عبرة بتعاليه المذکور (اجاب) تقبل الشهادة على البيع وان لم يذكر اسم الشاهد فى صلح التبايع وليس لو ارث البائع معارضة المشتري من المورث حيث ثبت بيع مورثه حال صحته بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى بنت قاصرة يتيمه آل لها حصه فى بيت عن أبيها بالميراث الشرعى وضع أيديهم عليها باقى ورثة الميت وبعد بلوغها طلبت رفع أيديهم عنها فادعوا أن أمها باعتهما لم بطريق الوصاية عليها فأنكرت البنت والام الوصاية والبيع فهل اذالم يثبتوا بيع الام بالوصاية بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون لها ترعها من أيديهم اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب) نعم يكون لها ترع تلك الحصه من واضعي اليد عليها والحال هذه حيث اعترفوا باصل الملك لها فيها ولم يثبتوا دعواهم انتقال الملك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك دارا هى وابنتا ات لهما بالارث وهى واضعة يدها عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة هى ومورثها من قبلها يتصرفان فيها بالنفسهما من هدم وبناء وغير ذلك فالآن ادعت امرأة انها تستحق فيها حصه بطريق الميراث فأنكرت واضعة اليد دعواها مع أن مورثها كان موجودا ومشاهدا لتصرف المورث وزوجته مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يعارض ولم ينازع بلا عذر حتى مات فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المدعية (اجاب) سكوت المورث عن دعوى الملك خمس عشرة سنة بلا مانع شرعى مانع من مباح دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على جماعة واضعين أيديهم على أحد وعشرين أصل نخيل معينة بانها ملك والده وكان واضعا يده عليها وان والده حال حياته خرج من بلده التى فيها النخل فى سنة ١٢٤٧ فوضع هم المدعى يده عليها ورثتها تحت يد رجل معين ثم ان المرتين رهنها عند مورث المدعى عليهم ثم توفى والده من نحو خمس سنين عن ورثة منهم المدعى وتوفى مورث المدعى عليهم عنهم وانهم واضعون أيديهم على النخل بغير حق ويريد رفع أيديهم عن

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٢٤

حصته من المأسائل المدعى عليهم أجابوا بوضع أيديهم على التخييل بطريق الاوث عن مورثهم وان مورثهم اشترى اها من مالها عام المدعى المذكور من مدة تزيده على عشرين سنة وكان والد المدعى مقيما بالناحية ومباشرا لذلك جميعه وانكر ما عدا ذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود هذا شرعي كما صرح به العلماء وصرحوا ايضا بان سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة بلامانع شرعي كغيبته مانع من سماع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه وصرحوا ايضا بان من باع شيئا وبعض اقدار به حاضر عالم بالبيع لا تسمع دعواه انه ما كره به ذلك فاذا ثبت المدعى عليهم حضور رأى المدعى البيع ومشاهدته له بمن معلوم يمنع المدعى من دعواه وان لم يثبت ذلك وتحقق ان مورثه لم يكن حاضرا بالبلد في تلك المدة كاف وارثه اثبات دعواه ملك مورثه بالوجه الشرعي فيقضي له بدعاه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى رجل على آخر بان والد المدعى كان يملك اثنين وعشرين نخيل معينة وان مورث المدعى غاب عن بلد التخييل من سنة ١٢٤٧ فوضع هم المدعى يده على التخييل وأكرهه مشايخ لبلد بعهده مدة على بيعها للمدعى عايله وان والد المدعى كان غائبا عن البلد حين ذلك وتوفي من نحو خمس سنين عن ورثة من جلاتهم المدعى وان المدعى عليه واضح يده على التخييل ومعارض المدعى في حصته بغير وجه ويطلبه برفع يده عن المأسائل من خصمه اجاب بالاعتراف بوضع يده عليهم بالشرع الشرعي من عم المدعى من نحو تسع عشرة سنة بمبلغ معلوم وانها كانت جارية في ملك البائع له والبيع بالاختيار وانكر ما عدا ذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعي فاذا تحقق ان والد المدعى كان غائبا هذه المدة تسمع دعوى وارثه فاذا أثبت المدعى المذكور ملك مورثه فيما ذكر من التخييل لا يكون بيع العم المذكور بدون وكالة عن أخيه المالك فاذا على فرض كونه بالاختيار وان كان مورث المدعى حاضرا وسكت خمس عشرة سنة من غير مانع لا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملك كون دارا بالميراث عن أبيهم منذ اربعين سنة وزيادة وهم يتصرفون فيها من غير منازع لهم فيها والآن تدعى جماعة بان لهم حصه فيها فانكر الورثة دعواهم ولا يثبت ولا سند بأيديهم فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنعون من منازعة الورثة فيما يدعون وجه شرعي (اجاب) نعم يمنعون من منازعة الورثة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على أرض زراعية مع جانب نخيل مغروس فيها تلي ذلك عن أبيه وجده فجمعه عليه ليرى قدر معلوم من الدراهم فدفعه متعهد بالبلد عنه واستولى على الأرض والتخييل مدة عشر سنين ثم بعد ذلك أراد صاحب الأرض والتخييل أن يدفع الدراهم التي دفعها المتعهد عنه

ويأخذ الأرض والتخييل من المتعهد فادعى انه اشترى ذلك منه وأظهر ورقة مطووعة الثبوت ولم يكن عنده بيعة بالشرع فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى عليه الشرع بالبيعة الشرعية يؤمر بتسليم الأرض والتخييل لملكها ما قهر اعنه ولا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي (اجاب) يؤمر واضع اليد بتسليم التخييل بأرضها للمدعى حيث أقر بأصل الملك له فيها ولم يثبت دعواه الشرع منه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار عن أبيه من مدة ثلاثين سنة تصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه ابن ابن عمه ان له حقا فيها فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعي ومن المعلوم انه لا يقضي للمدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ساقية مع قطعة أرض سواد من مدة تزيده على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في املا كهم وبعد مضي المدة المذكورة باعها المشتري لرجلين فادعى رجل وارث للبائع الاول بعهده وبه بانه ما حصل من مورثه ببيع والحال انه حاضر اعقد البيع ومقيم بتلك البلد ومشاهد لتصرف المشتري الاول فيه فهل اذا ثبت بالبيعة الشرعية ان المورث المذكور باعه الساقية مع الأرض لا تسمع دعوى الوارث سيما بعد مضي تلك المدة مع مشاهدته لتصرف المشتري (اجاب) ليس لوارث البائع معارضة المشتريين عن اشترى من المورث حيث ثبت بيع المورث ماذ كره حال صحته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن تركه ووارث ادعى على الوارث شخصان بان لهما على الميت دينان من مدة ثمانين سنة وانكر الوارث دعواهما فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما حيث الحال ماذ كر (اجاب) لا تسمع دعوى الدين بعد مضي خمس عشرة سنة مع ترك الدعوى بلامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده فوق مسافة القصر مدة نحو سبع عشرة سنة وترك داره ثم مات الرجل المذكور في قبضته عن ورثة قصر ولا وصي لهم فوضع شيخ البلديده على الدار المذكورة بغير وجه شرعي حتى بلغ القصر وارادوا اخذ الدار المذكورة من شيخ البلد المذكور فادعى عليهم بانها موهبة تحت يده من قبل مورثهم على مبلغ معلوم من الدراهم فاندكر الورثة دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الدين والرهن بالبيعة الشرعية تنزع الدار المذكورة من يد شيخ البلد المذكور (اجاب) نعم تنزع الدار المذكورة من يد شيخ البلد حيث كره ان مقر المالك فيها المدعى وليس له حبسها تحت يده حيث لم يثبت دعواه الرهن بالدين المذكور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف بيت بطريق الميراث عن اصوله والنصف الآخر لشخصين لكل منهما الربع فيه فباع

أحد الشخصين نصيبه لصاحب النصف ثمن معلوم من الدراهم ثم بعد مدة من السنين تريد على اثنين وثلاثين سنة ادعى وارث البائع ان مورثه كان يملك جميع البيت فباع منه الربع لواضع اليد وثلاثة ارباعه باقية على مالك مورثه ولا يدينه له على ذلك فهل اذا لم يثبت الوارث دعواه المالك في جميع البيت عن مورثه بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعى ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع مجرد دعواه بدون اثباتها بوجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان دارا باعها الرجل آخر ثمن معلوم من الدراهم وهو جيب حجة شرعية واستولى عليها المشتري وصار يتصرف فيها مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة الى ان مات كل من البائعين عن وارث فانسكروا الوارث البيع واراد الرجوع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت البيع من المورث قبل موته بالبينه الشرعية يكون صحيحا فاذا وليس للوارث معارضة المشتري في ذلك (أجاب) اذا ثبت بيع المورث حال صحته لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري منه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا فادعى رجل على بلوغ ورثة الميت بان له على مورثهم مبلغا معلوما من الدراهم كان ضمنه له ضمان قهرم وأظهر ورقة من يده بذلك مقطوعة الثبوت فانسكرت الورثة دعواه المذ كورة فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ويمنع من معارضة الورثة بدون وجه شرعى (أجاب) لا مطالبة للرجل المذ كورة في تركه المتوفى اذا لم يثبت دعواه الكفالة بالمال شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيدى عليهم امرأة أجنبية بانها تسمع أن هذا المكان أصولهم وأصول أصولهم والا تنادى عليهم امرأة أجنبية بانها تسمع أن هذا المكان وقف اجدادها من نحو مائة سنة ولا بينة لها بذلك فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعية (أجاب) دهوى المرأة على الوجه المذ كورة غير معصومة وبفرض تصحيح الدهوى وسماع دعواها لا يقضى بالوقف مع جود المدعى عليه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا لنفسه من مدة ست وعشرين سنة وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كههم بالبيع والشراء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيه تلك المدة والا تنادى عليه أولاد اذ ونبه بان لهم حقا فيه فانسكروا المدعى عليه دعواهم فهل اذا لم يدعوا ارضا ولم يكن هناك عذر شرعى يمنعهم من الدهوى والطلب وكانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد وهم سكوت من غير نزاع ومن غير دهوى وطلب لا تسمع دعواهم بعد سكوتهم المدة المذ كورة ويمنعون من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) لا تسمع الدهوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على بئر جنيته بشاطئ البحر تلقاها من أبيه هدمها البحر فاعادها وبنها ووضع يده عليها من

١٥ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩

ربيع أول ١٢٦٩

٥ ١٢٦٩

٥ ٢١٦٩

مدة سبع وعشرين سنة وهو يتقحمها لنفسه من غير منازع له فيها والا تنادى عليه رجلا بانها ملك لهما فانسكروا المدعى عليه دعواهما فهل اذا لم يثبت دعواهما بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات ويمنعان من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) القول لواضع اليد يمينه حيث لا بينة للمدعى الخارج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مصاغا يدها من مدة سنين وهي تتصرف فيه من غير منازع لها والا تنادى زوجها بان المصاغ المذ كورة خاصة فانه كرت دعواه ولا بينة له على ذلك فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ولا يكون له نزعها منها بدون مسوغ شرعى (أجاب) لا يقضى للزوج بالمالك في المحلى المذ كورة بدون اثبات دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الميراث عن أبيه وحده من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية ثم بعد هذه المدة ادعى الا أن رجلا على واضع اليد انه يستحق حصة في الدار المذ كورة عن مورثه ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الارث بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعى ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك (أجاب) لا يقضى لمذع مجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في بئر مشتركة نصفها الرجل ونصفها الثاني لرجلين وكل من الرجل والرجلين واضع يده على حصته عن أبيه عن جده من مدة مائة وعشرين سنة يتصرف فيها لنفسه تصرف المالك في أملا كههم من غير منازع ولا مدافع له تلك المدة والا تنادى مدعى مالكا النصف على مالك النصف بان لها حصة في حصته فانسكروا المدعى عليه دعواهما فهل اذا لم يدعيا ارضا ولم يكن هناك عذر شرعى يمنع من الدهوى والطلب وكانا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد على ذلك النصف مدة تزيد عن ثلاثين سنة وهما ساكتان من غير منازع لا تسمع دعواهما بعد مضي تلك المدة ويمنعان من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) لا تسمع الدهوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة دارا خربة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها وتصرف فيها بالهدم والبناء لنفسه ثم الا تنادى رجل بان له فيها حصة بالميراث عن أبيه والحال ان أباه كان حاضرا في البلد مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم يدع هذه الحصة ولم يعارض أحدا من الملاك في ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى المذ كورة ولا تقبل بينته على دعواه حيث سكوت مورثه عن الدهوى بذلك مع حضوره في البلد وتمكنه من الدهوى المدة المذ كورة خصوصا مع علم المدعى المذ كورة بالبيع وحضوره ومشاهدته للهدم والبناء وهو ساكت عن معارضة المشتري في ذلك وهل اذا أقر أحد الباعة للمدعى المذ كورة تلك الحصة المدعى بها عند قاضي الجيرة لا يعتبر اقراره بذلك ولا يكون اقراره بعد البيع والتسليم حجة على المشتري حيث كذبه المشتري في ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دعوى

١٢٦٩ ٦

١٢٦٩ ٦

١٢٦٩ ١٣

١٢٦٩ ١٣

١٢٦٩ ١٨

المدعي المذكور ان كان الارما هو مسطور ولا يسري اقرار احد الباعة على المشتري
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا غاب عن بلده مدة ثم رجع فوجد
جماعة واضعين ايديهم على النخل المذكور فطلب رفع ايديهم عنه فادعوا اليهم اشتروه
من ابيه قبل موته واظهروا بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه لا عبرة
بدعواه - المجردة عن الاثبات الشرعية وترفع ايديهم عن النخل المذكور وروى مسلم في
(اجاب) حيث اعترفوا بوضع ايديهم على النخل المذكور بالملك لا في المدعي ولم يثبتوا
دعواه - المشرقة منه بالوجه الشرعي يقضي عليه - مرفوع يدعوا عن المدعي به وتسليمه
للوارث ولا يحكم بصلك بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
دار خربة خالية من البناء باعها لآخر في سنة ١٢٤٦ بمثل معلوم بموجب حجة شرعية
ثم باعها المشتري لآخر من مدة عشرين سنة ووزيادة فبناها المشتري الثاني دار لنفسه
من ماله ووضع يده عليها من غير منازعة له فيها تلك المدة والآن يريد البائع الاول ابطال
البيع الثاني متعللا بأنه باعها مكرها فانكره الباطل ودعواه ولا يثبت له في ذلك فهل
لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة رب الدار في ابدون
وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي بدعواه بدون اثبات شرعي على فرض
سماع الدهوي وصحتها فلا عبرة بدعوى المدعي المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدراهم بمقتضى ورقة
وجدها مقطوعة الثبوت وذلك من مدة أربع عشرة سنة فانكر المدعي عليه دعواه
والحال ان المدعي والمدعي عليه كل منهما حاضر وموجود بالبلد المدة المذكورة ولم يدع
عليه ولم ينزعه فيها من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل تسمع دعواه عليه ولا تقبل
الابينة على ما يدعيه (اجاب) الحجة البينة أو الاقرار أو النكول فلا يقضي بصلك بدون
اثبات مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق حصة في عقار بطريق
الميراث عن جده ام ابيه واثبتها على يد القاضي بالوجه الشرعي فهل يسوغ له اخذها
من هي تحت يده ولا عبرة بتعلل واضع اليد ان الحصة المذكورة صارت ملكه بوضع
اليده وتسمع الدهوي في الارث ولو طال المدة (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان
ولا عبرة بتعلل به واضع اليد على الوجه المذكور اذا ثبت الملك للورث ولم يثبت انتقاله
عنه بنا قل شرعي وصرح في الدر المختار بسماع الدعوى في الارث بعد مضي خمس
عشرة سنة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا عقارا عن آباءهم ووضعوا ايديهم عليه
مدة تسعين سنة واصولهم - من قبلهم واعاروه مدة من الزمان غيرهم وقرس بعض
السكان فيه نخلا باذنهم وهم كذلك فرسوا لانفسهم وتعين للغارسين جزؤ معلوم وكبر
النخل وأثمر وصار كل منهم يأخذ حصته في ثمره مدة طويلة تزيد على ثلاثين سنة ثم قام
على هؤلاء الجماعة جماعة آخرون حاضر ون بالبلد ومشاهدون لوضع اليد والتصرف

٢٠ ١٢٦٩

٢١ ١٢٦٩

٢٣ ١٢٦٩

ربيع الثاني

١٢٦٨

المذكورين

المذكورين وادعوا ان العقار المذكور ملكهم وأقيمت دعواهم لدى القاضي ولم يثبت
لهم حق شرعا فلما منعوا من ذلك غابوا واخرجوا من اقرارهم انهم من اقرارهم وادعى لدى
القاضي ان له جزاء - لومافي العقار المرسوم فطالب منه برهان فتواطع المستعبرين
وأحضرهم لديه فاخبروه بان الملك جميعه لهذا المدعي معترفين انهم - اذ ذلك من آباءهم
فهل يجوز ادخالهم المدة - مستعبرين السا كذين في العقار يسوغ للقاضي الحكم بالعقار للمدعي
المذكورين بقطع حق من قضى له به أولا لاسيما مع تقدم اقرار السا كذين لهم بالملك وانهم
هم الذين اعادوه - هم واصولهم ويسوغ للقاضي الحكم بالكل مع دعوى المدعي بجزء
منه (اجاب) لا يقضي للمدعي بعين العقار المذكور بملكه لانه الجماعة المذكورين والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الميراث عن اصولهم باع احد
الورثة الدار المرقومة لرجل اجني في فيه - بقاء الوارثة واستولى المشتري على الدار
المرقومة وهدمها فحضر باقي الورثة ولم يحضروا البيع وتوافعوا مع المشتري - على يد الحاكم
الشرعي وأثبتوا حصتهم المرقومة عنده بالبينة الشرعية وقضى لهم بها وصدق البائع
على ملكهم بحضور المشتري ولم يحصل منه منازعة وقت الثبوت عند القاضي والآن
المشتري ينزع ويطلب بكونه واضع اليد عليها مدة سنة و بكونه هدمها وجره فهل اذا
ترافعا عند القاضي تسمع دعواه بذلك ويثبت له ولا يحكم له بها بكونه واضع اليد عليها
المدة المرقومة أم لا تسمع دعواه ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من دعواه بعد القضاء
عليه ببينة باقي الورثة (اجاب) لا ينقض القضاء لباقي الورثة بما يخصهم في الدار المذكورة
حيث اثبتوا دعواهم الملك فيها بالوجه الشرعي في وجه المشتري المذكور بغير دونهما
ذكره والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا مات الزوجان ثم بددتهم من اموالهم اموالهم كانا
واضعين عليه ايديهم من فراس ونحاس ونقود مما يصلح لهما من متاع بيت سكنهما فن
يلون القول قوله منهما بيمينه عند عدم البينة (اجاب) القول قول ورثة الزوج بيمينهم
قال في تنقيح المحامدية وان ماتا واختلفت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول الامام
ومحمد كما في لسان المحكمات ومثله في الفتاوى الخبرية نقل عنه اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل واضع يده على دار منذ سبع عشرة سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في
املاكهم بالهدم والبناء والسكنى والاسكان من غير منازعة ولا مدافع له فيها تلك المدة
والآن ادعى عليه رجل بان له جزاء منها فانكر المدعي عليه دعواه فهل اذا كان المدعي
حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد وهو ساكت لم يدع ولم ينزع لا تسمع دعواه بعد
مضي تلك المدة ويمنع من معارضة واضع اليد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس
عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
دارا بطريق الارث عن ابيه وضع يده عليها مدة أربعين سنة ثم غاب عن بلده وانتقل
الى بلدة أخرى أقام فيها نحو خمس عشرة سنة فوضع رجل من البلدة على الدار المذكورة

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

مدة قديمة صاحبها من غير وجه شرعي ثم حصل بيع من صاحب الدار لجل آخر وكتب
له بها حجة شرعية بمحضرة يدينه من أهالي بلده وغيرهم فأراد المشتري إخراج الساكن
في الدار فاعتنع وقال إنها ملكي بسبب وضع يدي عليها مدة خمس عشرة سنة مع
اعتراقه بأصل الملك للبائع فهل لا يجب أن يملك سميان صاحبها غائب على البلد مدة
وضع يده عليها (أجاب) لا يستقطن في تقادم الزمان فيؤم واضع اليد على الدار
المدة كورة تعديا بتسليمه للمشتري من مالها حيث ثبتت الشراء وأقر واضع اليد بأصل
الملك للبائع ولا عبرة بمجرده لله على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
يملكان دارا بالميراث الشرعي عن آباءهما فأغاراهما الأولاد دعواهما اليك فوضعوا
أيديهم عليها وهم يفتقرون بها فطلبها الميراث منهم فأبوا الإعطاء وتعللوا بأن تلك الدار
مستراة من ماله مع اعترافهم بالملك لأحد كورين ودهواهم بأن تلك الدار مستراة بمجردة عن
الاثبات فهل حيث اعترفوا بأن الملك للميراثين ولم يقيموا بينة على اثبات الشراء لا عبرة
بدعواهم المجردة عن الاثبات ونزع الدار من أيديهم بالوجه الشرعي (أجاب) لا عبرة
بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا فلا يقضي لمدهم مجرد دعواهم والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل وأضع يده على قطعة أرض مدة تزيد على خمس سنين سنة هو والله من قبله وهو
يتصرف فيها لنفسه بدم وبنا وسكنى وغير ذلك تلك المدة من غير منازع ولا مدافع له
ولو الله من قبله فالآن ادعى رجل أنه يستحقها بطريق الميراث فأنكر واضع اليد دعواه
مع أن مورثه كان موجودا ومشاهدا اتصرف واضع اليد بمدة تلك المدة ولم يعارضه
ولم ينازعه حتى مات فهل لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) حيث
سكت مورث المدعى عن الدعوى في الأرض المذكورة خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي
مع مشاهدته تصرف واضع اليد بما ذكر تلك المدة لا تسمع دعوى وارثه في تلك الأرض
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض فيها بعض نخلات تلقاها من أبيه ووجه
واضع يده عليها أكثر من أربعين سنة وهو يتقربها فيها فالآن ادعى عليه رجل بأنها لأبيه
والمحال إن أباه كان حاضرا موجودا في البلد ومشاهدا اتصرف واضع اليد ولمورثيه من
قبله مدة أكثر من خمس عشرة سنة وهو أيضا مشاهد اتصرفهم المدة المذكورة ولم يدع ولم
ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه بعده في تلك الحال
(أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي مانع من سماع
دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة نصف بيت بثمن معلوم
بناحية الوجه القبلي ووضع يده عليه وبعد موت البائعة عن بنتها وضعت يدها على
النصف الآخر بطريق الميراث عن أمها وصارت تقاسم المشتري من أمها في ثمن النخلة
بالمكان المذكور وتقاومت هي والمشتري المكان بقسمة شرعية وأخذ كل واحد حصته
منه وجعلها بيتا مستقلا وصارت النخلة بالقسمة في نصيب المشتري وكل ذلك مع مشاهدة

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

ابن بنت البائعة ومشاهدة أبيه كذلك لما ذكره تصديق بنت البائعة على الشراء من
أمها والبيع منها للمشتري المذكور مدة تزيد على عشرين سنة والآن ادعى ابن بنت
البائعة المذكورة بأن الحصة التي اشتراها الماشترى ملكا أبيه ويريد منازعة المشتري فيها
وأخذها منه والمحال إن أباه كان حاضرا ومشاهدا الشراء المشتري من البائعة المذكورة
وقت البيع والتسليم ومشاهدا أيضا تصرف واضع اليد وهو ما يتصرفان تصرف المالك
في أملا كهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو حاضرا موجودا بالبلد وساكت لم يدع ولم
ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك إلى أن مات فهل لا تسمع دعوى وارثه بعد ذلك
والمحال هذه (أجاب) صرحوا بأن سكوت المالك وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري
بغير البناء مانع من سماع الدعوى كما أن مضي خمس عشرة سنة بلا دعوى مع التمكن
منها مانع على ما عليه العمل للنهي وبأنه إذا وجد المانع من سماعها في حق المورث
لا تسمع دعوى وارثه بدعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك قطعة أرض
خالصة من البناء بماله له فباع ورثته جزأ منها لرجل بثمن معلوم ثم بعد مدة باع الورثة
جزأ منها غير الأول لرجل آخر ثم باع المشتري الأول ما اشتراه من الورثة أولا إلى امرأة بثمن
معلوم وكتبت بذلك حجة شرعية على يديينة من المسلمين يشهدون بذلك ووضع يدها
على ذلك واشترى ذلك بين الناس وتصرف في الأرض المذكورة ببناء وذلك بمشاهدة
المشتري من ورثة الميت ثانيا ثم بعد مدة ادعى المشتري ثانيا بئنا ببيع ما خر من شراء
المشتري الأول أن ذلك الجزء داخل في شرائه من الورثة ومن جهة ما اشتراه منهم فهل إذا
تحقق شراء بئنا المرأة المذكورة كورة هذا الجزء بئنا ببيع ما خر من شراء المذكور مع
مشاهدته تصرف المرأة المذكورة بالبناء في الأرض المذكورة وسكوت تلك المدة من
غير دعوى لا تعتبر دعواه إذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ولا يكون له المعارضة في ذلك
(أجاب) نعم لا يكون للرجل المذكور معارضة تلك المرأة حيث تحقق ما هو مستطور والله
تعالى أعلم (سئل) في ذي مات عن زوجة وعن أم وأخوين وترك تركته ومن جهة التركة
حلي فاسم أحد الأخوين قبل قسمة التركة وأراد أخذ نصيبه منها فادعت الزوجة أن الحلي
كان أعطاه لها زوجها في نظير صداقها فهل إذا لم يكن هناك بينة تشهد على طبق دعواها
لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعي ويكون الحلي ميراثا يقسم على جميع الورثة ولها أخذ
مؤخر صداقها من التركة (أجاب) تقسم تركته الذي المذكور بين جميع ورثته الذميين
وقت موته ولا يقضي لمدهم مجرد دعواهم بدون اثبات شرعي وللزوجة المطالبة بمؤخر
صداقها في تركته زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في عشرة أنفاز بمكة من في محل واحد
ادعى رجل منهم أنه سرق منه دراهم فأنهم رجلا من الأنفاز المذكورين وطالبه بها
فأنكر المدعى عليه دعوى المدعى فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة لا يلزم المدعى
عليه إلا اليمين الشرعية (أجاب) البينة على المدعى واليمين على من أنكر فإذا عجز

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٣

المدعى عن اثبات دعواه وطلب عين المدعى عليه حلف المدعى عليه ايمين الشريعة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا واطاحونة بالميراث الشرعى عن اباؤهم واجدادهم مدة اربعين سنة وزيادة وهم يتصرفون فيها تصرف الملاك في املاكهم بالهدم والبناء والسكنى والاسكان من غير منازع ولا مدافع لهم تلك المدة والا ان يدعى رجل اجنبى حاضر ومشاهد لتصرفهم ولم يدع ولم ينزع بان الدار له ويدعى بحصة في الطاحونة فانكر الورثة دعواه ولا يثبت له ولا يستدبده يشهد بذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات ويمنع من معارضتهم في ملكهم بدون وجه شرعى (اجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من المعارضة ان كان الاخر ما هو موطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت جارية من مالها بثمان مائة درهم ثم بعد مضي مدة الحيا طلب البائع الثمن من المرأة فادعت انه اخذها من بيتها وغيرها ولا يثبت لها على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت على البائع ذلك بالبينة الشرعية لا تقبل دعوى المرأة الجردة عن الاثبات وتجبر على دفع الثمن للبائع فهرانها (اجاب) على المشتري المذكورة دفع ما عليها من الثمن الحال ولا عبرة بمجرد دعواه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في بئر واستولى عليها مدة خمس عشرة سنة يتصرف فيها تصرف الملاك ثم بعد هذه المدة وموت البائع ادعى شخص ان هذه الحصة ملك له مع كونه شاهدا لتصرف المشتري هذه المدة ولم ينزع في ذلك فهل لا تسمع دعواه لكونه شاهدا لاسيما وان المشتري معه بينة تشهد له بالشرا من المالك المتوفى وعدم المنازعة والمعارضة في ذلك هذه المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى كما في الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار ميراثا عن ابيهم وعن جدتهم مدة ستين سنة وهم يتصرفون فيها بالهدم والبناء من غير منازع لهم فالآن ادعى عليهم رجل بان تلك الدار ملك له والحال ان المدعى حاضر ومشاهد لتصرف واضعي اليد تلك المدة ولم ينزع واضعي اليد في ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث كان مشاهدا لتصرف واضعي اليد ولم ينزع (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى كما في الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على فخل تلقاه عن ابيه بالميراث ووضع يده عليه اكثر من عشرين سنة وهو ينتفع به فيها ويدفع خراجها من غير معارض ولا منازع والا ان ادعى رجل عليه بان بعض الفخل كان لابييه وبعضه كان لعم ابييه وان اياه مات عنه وهم ابييه مات عن ابن غائب لا يعلم موته ولا حياته وان الفخل جميعه كان يبيع بدون قيمة المشل وانه يكون قائما مقام ابييه وعم ابييه في ابطال البيع بسبب ذلك واخذ من واضع اليد عليه فهل لا يجاب لذلك ولا يكون للوارث حق الفسخ بسبب ذلك حيث كان المدعى معترفا بالبيع في جميع الفخل من مورثه وعم ابييه لمورث

واضح اليد (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا يكون للوارث فسخ البيع بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بالارث عن ابيه من مدة ثمان وثلاثين سنة من غير منازع له فيها ولا لابييه من قبله والا ان ادعى عليه رجل اجنبى مشاهد لتصرفه فيها بان له حقا فيها مدعيها بانه ابن بنت عمه ابيه فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة واضع اليد في ملكه بدون وجه شرعى لاسيما ويحده حجة شرعية تشهد له بالملك خاصة (اجاب) من المعلوم المقرر انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا باعاه لآخر بثمن معلوم وخرج عن ملكه فادعى عليه رجل له بيت بجواره بانه احدثه كوابعا على اخشاب بيته وقت ان كان مالسا ويريد تسكيه برفع ما فوقهما من البناء والحال ان البيت لم يكن ملكا للمدعى عليه الا ان لم يكن له فيه حق فهل لا تسمع دعواه عليه بذلك بل على واضع اليد على المالك المذكور (اجاب) لا تسمع الدعوى على البائع المذكور بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة فاقتسموا تركة وأخذ كل واحد منهم ما خصه عن مورثه بالغرض الشرعية ثم بعد القسمة وبعد مضي مدة من السنين ادعى أحد الورثة بان له حصة في العقار من مورثه كان كتبها له باسمه خاصة وانه قد وجد بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت مضمونها بشهادة البينة الشرعية ولم يصدق عليها باقي الورثة تكون القسمة في متروكات مورثهم من العقار وغيره صحيحة نافذة ولا عبرة بدعوى أحد الورثة ولا بوثيقته التي لم يثبت مضمونها شرعا (اجاب) صرحوا بان الاقدام على القسمة مانع من سماع دعوى المالك فيما قسم وبانه لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ادعيا على بنت رجل ميت بانهما اودعا باباها ثوبا ومضى من بعدهم مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة فهل اذا ادعيا الا ان على بنت المودع بالنورج المذكور لا تكون ملزمة به ولا تسمع الدعوى مع الانكار والحال هذه سيما وهما حاضران بالبلد ولم يمنعهما من الدعوى مانع شرعى (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعى على رجل اجنبى بانه اصاب عينها وهو يضرب بنته فضررت عينها من ذلك وتريد ان تغرمه شيئا من الدراهم فانكر دعواها فهل اذا لم يثبت دعواها بالبينة الشرعية لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها الجردة عن الاثبات لاسيما مع سلامة عينها ويمنع من منازعته بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك عقارا وتخلوا وضع يده رجل اجنبى على عقار الميت وتخلوا في غيبة وارثه مدة ثم حضر الوارث بعد ذلك من غيبته وطلب رفع يد الاجنبى عما ذكر فاعترف له بان ما ذكره كان مملوكا لمورثه وادعى انه

اشترى منه ذلك قبل موته وأظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها شرعا فهل ترفع يده
عن العقار والفضل وبسلم للوارث المذكور ولا عبرة بدعوى واضع اليد ولا بوثيقته
المقاومة الثبوت (أجاب) حيث اعترف واضع اليد بأصل الملك لمورث المدعى ولم
يثبت دعواه الشراء منه خال صحته بالوجه الشرعى يؤمر برفع يده وتسليم المدعى به للمدعى
معاملة له بأقراره ولا يقضى بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى
رجل يملك قطعة أرض فيها بناء وتخل وساقية من أبيه وجده من مدة مائة سنة وزيادة
وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والغرس من غير منازع له ولا لأبيه فى ذلك والآن
يدعى رجل أجنبى بأن له حقا فيها بالميراث من جده وأبيه والحال أن أباه وجده كانا
مقيمين بالبلد ولم يدهما شئ قبل موتهما فأنكر واضع اليد دعواه ولا يثبت ولا سند بيده
يشهد له بالاستحقاق فهل لا يجب له ذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الأثبات ويمنع من
منازعة المالك فى ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم يمنع المدعى المذكور من
المعارضة فيما ذكر أن كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
فى عيشة وحده على حدة دون أبيه يملك جانب فضل بطريق الشراء من رجل أجنبى
واضع يده عليه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فى حال حياة أبيه ثم مات الأب عن ابنه
المذكور وعن ابن وبنت آخرين فاستمر الابن واضعا يده على النخل بعد موت أبيه مدة
أربع وعشرين سنة فأرادت الآن بنت الميت أن تجعل النخل المذكور ميراثا عن أبيها
بدون اثبات شرعى فهل والحال هذه إذا لم تثبت دعواها بالبينة الشرعية لا تعتبر وتمنع
من معارضة أخيه فى ذلك (أجاب) نعم تمنع البنت المذكورة من معارضة أخيه فيما
ذكر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على قطعة أرض غربة
وساقية تلقاها من أبيه عن جده من مدة تزيد عن عشرين سنة ولم يعارضه أحد ولا
مورثه من قبله والآن ادعى عليه جماعة من أهل البلد مشاهدون لتصرفه وتصرف
أبيه من قبله أن تلك الأرض والساقية المذكورتين ملكهم بطريق الشراء من مورثه
فأنكر المدعى عليه دعواهم ولم يكن عندهم بينة تثبت دعواهم فهل لا عبرة بالدعوى
المجردة عن الأثبات شرعا ويكون الحق فيها الواضع اليد حيث كانوا مقربين بالملك لمورثه
(أجاب) لا يقضى للمدعى المذكورين بما ذكر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل شارك أخوين فى بقره ونساجها وبه دنانير الشراكة مكنت تلك البقرة عند
الأخوين مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك طلب الشريك القسمة فادعى أحد الأخوين أن
البقرة له خاصة وأن أخاه هو الذى شاركه عاينها من غير ادعائه ووافقه على ذلك أخوه فهل
إذا كان مع الشرى بينة تشهد له باعتراف المنكر له بالشراكة معهما يعمل بهما أو تسمع
منه ولا يجب المنكر له عاينها والحال هذه (أجاب) إذا ثبت مدعى الاشتراك فيما
ذكر دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بدعواه والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

٥

٥

٩

٩

١٠

عن ورثة وترك لهم أمكنة ادعى بعض الورثة على باقيهم بخصته من العقار بالميراث من
المورث المذكور وطلب أخذها منهم فأنكروا كونها موروكة من مورث المدعى فهل إذا
أقام المدعى بينة شرعية وشهدت بأن العقار والامكنة المذكورة ملك المورثه وحدودها
بحدودها يقضى له بأخذ نصيبه فيها الآيل له عن مورثه ولا عبرة بانكار باقي الورثة
(أجاب) ليس للورثة منع أحد منهم مما يخصه فى تركته مورثه بعد ثبوته شرعا ويقسم جميع
ماتركه بين الورثة بالقرينة الشرعية وليس لبعضهم الاختصاص بشئ منها بدون
وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على عقار تلقاه بطريق شرعى
ادعى عليه رجل بأنه يستحق فيه حصصه من مورثه فأنكر دعواه وادعى أن مورث المدعى
شاهد المدعى عليه وهو يتصرف فيه مدة تزيد على عشرين سنة بهدم وبناء وإجارة وغيرها
وهو حاضر موجود معه بالبلد ساكت ولم يدع لم ينازع من غير مانع شرعى يمنع من ذلك
فهل لا تسمع دعوى المدعى (أجاب) إذا تحقق سكوت مورث المدعى تلك المدة مع
مشاهدته تصرف واضع اليد فى العقار بالهدم والبناء وتمتد له من الدعوى مع الانكار
لا تسمع دعوى وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار
بالشراء الشرعى من آخر مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها تصرف
المالك فى أملا كههم مع مشاهدته البائع له فيها إلى أن مات والآن ادعى ابن بائع تلك
الدار المذكورة بأن الدار حق أبيه فأنكر المدعى عليه دعواه فهل إذا أثبت واضع
اليدين بيع من أبيه بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ويمنع من معارضته بدون وجه
شرعى (أجاب) إذا ثبت بيع الابن المورث الدار المذكورة واضع اليد عليه بيمين
معلوم حال صحته لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري لها والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل مات بالهروسة فبسط بيت المال تركته لعدم حضور وارث فيها إلى أن
حضر ابن أخيه من بلده وأثبت أنه ابن أخى الميت ولا وارث له غيره بموجب إعدام
شرعى من قاضى بلده وشهدت له البينة بذلك لدى القاضى بالهروسة وحكم له بها فاستلم
التركة من بيت المال بضمانة رجل معروف ثم بعد ذلك حضر شخص آخر وادعى أنه
ابن أخى الميت وأنه هو الوارث دون الأول فهل لا عبرة بدعوى المدعى بدون اثبات شرعى
ولا يقضى له بالارث بدون تحقق القرابة المقترضة للارث (أجاب) حيث حكم القاضى
بثبوت نسب ابن الأخ الأول المذكور بعد دعوى شرعية يكون هو الوارث لعدم
يقضى للمدعى الثانى بمجرد دعواه بدون اثبات ما يدعى به بالوجه الشرعى وعلى فرض
اثبات دعواه شرعا فلا يرتفع نسب الأول ولا ينقض الحكم بذلك بدون وجه شرعى والله
تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة أرض معلومة المقدار أحيائها بالخدمة والتصلح
والسقى بالماء وغرس فيها نخلا من ماله الخاص به ووضع يده عليها مدة تزيد على خمس
وبلدين سنة فادعى الآن أولاد شيخ بلده بأن الأرض لهم من مورثهم مع جهلهم بقدر

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٠

١١

١٣

١٣

الا رض فانه كرا المدي عليه دعواه فهل اذا كان مورثهم شاهد المدعى عليه وهو يتصرف في ذلك المدة المذكورة وهو حاضر معه بالبلد ولم يدع ملكا ولم ينزع ولم ينع من ذلك مانع شرعى لا تسمع دعواه ومنع من المعارضة الواضع اليد على الارض والقراس (اجاب) نعم لا تسمع دعواه بما ذكره الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن اولاد قصر من غيرها ثم بعد وفاته باع الوصي على القصر ممتلكات المتوفى واخذ بعض أمتعة صالحة للزوجين مملوكة للزوجة وباعها ضمن الخلفات بدون اذن الزوجة فهل يكون القول لما في ذلك انه ملكها بيمنها واذا اجازت البيع وأرادت أخذ الثمن يكرهون لما ذلك واذا ادعى الوصي الا ان الزوجة كانت ساو مت بعض تلك الاشياء وقت بيعها يرد بذلك ابطال دعواها لاهية بدعواه ولا يقبل منه ذلك بدون بينة شرعية على دعواه هذه (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختاف المحي منهما مع وارث المتوفى فيما يصلح للزوجين مع من متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه يكون القول في ذلك للمحى منهما بيمينه فتسمع دعوى الزوجة المذكورة بذلك حيث لم يثبت عليها ما يفيد ان تلك الامتعة ملك الزوج ولم يتحقق انما ساومتها وقت بيعها والله تعالى اعلم (سئل) من مصلحة بيت المال في امرأة أودعت تحت يد رجل صندوقا فيه حلى لها وختمته بختمها ثم سافرت ففصل لها مرض في السفر فسا لها من كان معها عن حليها فاخبرته انه عند فلان وانه مخفوم عليه في صندوق بختمها ثم مات به وذلك بايام فلما رجع الرجل الذي كان معها من غيبته طالب الصندوق من واصلع اليد بالحلى الذي فيه فهل تسمع الدعوى على واصلع اليد بقبضه المصاغ والحلى المذكور او على زوجها حيث وجد الصندوق بختمه دون ختمها (اجاب) من شروط صحة الدعوى معلومية المدعى به والدعوى بمجهول غير صحيحة فلا تسمع الدعوى بما ذكره على واصلع اليد ولا على زوج المتوفاة حيث كان الامراه موصوفا فاذا صححت الدعوى من وارث او وكيل عنه تكون على من استولى على الوديعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى فرسا من رجل آخر ثم باعها المشتري لغيره وبقى مدة فبعد وفاة البائع الاول والثاني بمدة ادعى ولد البائع الاول على المشتري الثاني بان القرس كانت ملكه مع علمه بالبيع الصادر من أبيه في حياته ولم ينزع في ذلك مدة حياة والده فهل لا تسمع دعواه على المشتري الثاني سيما وانه معترف ببيع أبيه وحاضر وقت البيع المذكور (اجاب) باع عقارا او حيوانا او ثوبا وابنه او امرأته او غيره مما من اقراره حاضر بعلمه ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه كفى التنوير وشرحه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة واصلعة يدها على دار بعد موت أبيها ادعى عليها جسارة انهم ملكونها بطريق الارث عن أبيهم وجدهم فهل اذا ثبت الملك لهم فيها بالبينة الشرعية يقضى لهم بها وليس لواصلعة اليد معارضتهم في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم يقضى لهم بعد ثبوت مدعاهم حيث

١٩ ١٢٦٩

٢١ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

رجب ٤

لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة واضعين أيديهم عليها بالارث من مورثهم مات أحدهم عن وارث فاراد الارث قسمة نصيب مورثه في الدار واخذها فادعى الباقي ان لهم حصصا فيها بطريق الشراء من أجنبي ولا يبنية لهم على ذلك فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الشراء بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون الارث الميت أخذ نصيب مورثه اذا كان الحق ثابتا له بالبينة الشرعية (اجاب) لا وارث أخذ ما يخصه في جميع ما ثبت انه تركه من مورثه وليس لاحد الورثة منع الباقي من شئ مما يخصه فيها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وغير ذلك فبعد مدة اراد الورثة القسمة فادعت الزوجة بان الدار ملك لها ولا سند بيد هافا فادعت الورثة دعواها فهل اذا أقام الورثة بينة بان الدار ملك لا يبرهن تكفي تلك الشهادة وتقدم بينة هم على بينة ان لو كان لها بينة ويقسم جميع ما ثبت انه تركه بين جميع ورثته بالفرض الشرعية (اجاب) يقسم جميع ما تركه المتوفى المذكور بين ورثته والقول للزوجة بيمينها فيما يصلح للزوجين مع ان الله ملكها ومنه دار سكنها ما لم يثبت باقى الورثة الملك للورث بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكلته أخته في بيع جبل لها ثم يشتري لها ناقة بدله لاجل النجاج فباعه من أجنبي بثمن معلوم واشترى لاخته ناقة من ثمن الجبل وما بقي اعطاه لها ثم ارتحلت أخته لمكان بعيد واخذ اخوها الناقة فبذره على حكم عادة أهل البادية وصار يقره مدة عديدة بان الناقة هذه لاخته ثم توفيت أخته في بلد بعيد عن بلد اخيه بمسافة ثمانية ايام ثم بعد موته باار بمسافة اعوام قدم زوجها واولادها لياخذوا الناقة وتناجها وطلب منهم بينة على ذلك فجهزوا وادعى الاخ انه اشترى الناقة وحلف على ذلك اليمين الشرعية عند القاضي وكتب له حجة ثم بعد ذلك وجدت الورثة البينة على اقراره انه اشترى الناقة وانما ملك لها فهل تسمع هذه البينة بعد اليمين (اجاب) اذا لم يقم المدعى بينة على اثبات دعواه وحلف المدعى عليه بين يدي القاضي ثم أقام المدعى بينة على مدعاه قبلت عند العامة وهو الصحيح فيقضى للورثة المذكورين دعواهم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا اخر بة باعها لآخر بثمن معلوم منذ خمس عشرة سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فبعد ثبوتها له امات البائع عن ابن فادعى ابنه بان الدار باقية على مال الشايبه من بكر البيعه لها ويريد نزاعها من المشتري فهل اذا كان يبيع ابيه لها ثابتا بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعة المشتري بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت بيع المورث لما ذكره حال صحته بالوجه الشرعى لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن آبائهم واجدادهم ووضع اناس ايديهم عليهم في قبعتهم وسكنوها مدة ثمانى عشرة سنة تعديا منهم ثم حضر الورثة ونازعوا من سكنها منذ سبع سنين في اثناء المدة المذكورة ولم

٨ ١٢٦٩

٨ ١٢٦٩

٢٧ ١٢٦٩

٢٨ ١٢٦٩

يقدر واهل تخليصها منهم والا ن يدعون شرأها من اربابها متعلين بورقة قديمة
مذكور فيها اسماء أشخاص قالوا لا نعلم بها ولا شراعة مقطوعة الثبوت فانكر الورقة
دعواهم فهل اذالم يشتوا دعواهم الشراعية بالينة الشرعية لايجابون لذلك ويكون لا رباها
نزعها عن تعدى عليها وسكنها في قبيلة اربابها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها بالينة
الشرعية ولا عبرة بطول المدة المذكورة (اجاب) حيث اعترف واضعها واليد بالملك في
المتنازع فيه للورثة ولم يشتوا دعواهم انتقال الملك لهم بنساق شرعي امر وافر في أيديهم
عن المدعى به وتسليمه للمدينين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا عن أبيه
بالميراث الشرعي ادعى عليه الا ن رجل بانه له عن أبيه فانكر دعواه وادعى ان أبا المدعى
شاهد بأبى المدعى عليه وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة تزيد عن عشرين سنة
ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعوى وارثه بذلك ولا بينته والحال
هذه حيث ثبت سكوت مورث المدعى عن الدعوى بذلك في هذه المدة بشهادة البينة
الشرعية (اجاب) اذا تحقق سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته
لتصرف واضع اليد بالهدم والبناء وتمكنه من الدعوى مع الانكار لا تسمع دعوى
وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جانب فخل تحت يد ابن عمه آل
اليه بطريق الارث من أصوله فطلبه الوارث منه فامتنع ابن العم من اعطائه له وانكر
حقه فهل اذا ثبت الوارث ان الحق له في الخل عن مورثه بالوجه الشرعي يكون له نزع
عن هو تحت يده والحال هذه (اجاب) يقضى لاوارث بما يخصه في تركه مورثه اذا ثبت
دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا بالارث عن أبيهما
أحدهما غائب مع ابنه في النقام مسافة قصر ومكث في قبيلته خمس عشرة سنة والاخر
مات في تلك المدة ولم يكن له وارث سوى الغائب فوضع يده رجلا أجنبي على الدار
المذكورة فغضب الغائب من قبيلته وطلب الدار من واضع اليد فامتنع من اعطائه له
متعللا بطول المدة فهل اذا ثبت ان الحق له فيها عن مورثه بالوجه الشرعي يكون له
نزعها منه وتسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة وتكون غيبته هذرا شرعا (اجاب)
لا يسقط الحق بتقادم الزمان وتسمع الدعوى من الرجل المذكور حيث كان الحال
ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث عن اباؤهم مدة تزيد
عن ستين سنة وهم يتصرفون فيها بالهدم والبناء من غير منازع لهم ولا لا بائتهم والا ن
تدعى جماعة بان الدار لهم والحال انه لا بينة ولا سند بأيديهم يشهد لهم بالملك فهل اذالم
يشتوا دعواهم بالينة الشرعية لايجابون لذلك ويعنعون من معارضتهم في ملكهم بدون
وجه شرعي (اجاب) لا عبرة بالدعوى المبردة عن الاثبات شرعا على فرض سماعها والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بخلا باع نصفه لآخر بثمن معلوم من مدة خمس عشرة
سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون وهو يتصرف فيه تصرف

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١

٧

١١

١٦

١٦

المالك في ملكه من يسع ثمره وغيره تلك المسدة من غير منازعه والا ن يريد البائع
منازعة المشتري منكر البيعه له فهل اذا كان البيع ثابتا بالينة الشرعية لايجاب
البائع لذلك ولا عبرة بانكاره ويعنع من معارضته المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي
(اجاب) لا عبرة بانكار البائع البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل ادعى على فلان انه اشترى من المدعى عليه ربع ساقية معينة وشجرا
معلوما بثمن معلوم فانكر المدعى عليه دعواه فترافعا لدى قاض من قضاة الريف فطلب
من المدعى بينة فاستعمله لغيرتها من البلد حتى يحضرها فلم يجدها فلما كان من القاضى
الا انه كتب حجة بمنع المدعى من دعواه توهم ان عدم حضور البينة في الحال مبطل للدعوى
فهل والحال هذه اذا اقام المدعى بينة على أصل البيع او على اقرار المدعى عليه بيده
ما ذكره بثن معلوم في الحالين تسمع دعواه ثانيا وتقبل بينته ولا عبرة بكتابة الحجة
(اجاب) نعم تقبل بينة المدعى المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور ويقضى بها بعد
تركها حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك ما كتبه القاضى على الوجه المذكور وان كان
في محله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على مكان عن أبيه من مدة نحو
اربعين سنة فالان ادعى عليه رجل بان له فيه حصصه عن مورثه فانكر المدعى عليه
دعواه والحال ان مورث المدعى شاهد به هو ومورثه من قبله وكل منهما يتصرف فيه
تصرف المالك في املاكهم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من
غير مانع شرعي بمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع
الدعوى ان كان الامر ما هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شاهد شرا آخر
لساقية ولبنائها وتعميرها من ماله وشاهد تصرفه فيها وهو يتفقد هامة تزيد على خمس
وثلاثين سنة وهو من جملة اليهود بالشرا ومكتوب اسمه في الوثيقة بذلك ثم مات مشتري
الساقية فادعى على ورثته بان له فيها حصصه وانه كان شريكا لثب فيها وانكرت الورثة دعواه
فهل اذا كان حاضرا شاهد بالتصرف المشتري قبل موته في المدة المذكورة وهو ساكت
لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى
بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرا وهدما في مبيشة واحدة ولم تقسم التركة فغاب
أحدهما مسافة سفر ووضع الاخ الحاضر يده على التركة ثم مات الاخر الحاضر عن ابن
وبنتين ثم رجع الاخ الغائب من غيبته وطلب ما يخصه من تركته والده من ورثة اخيه
فنعوه متعللين بان المدة تزيد عن خمس عشرة سنة فهل تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة
مع غيبته فيها وله اخذ ما يخصه من تركته والده بالقرينة الشرعية (اجاب) تقسم تركته
الميت الاول بين ورثته بالقرينة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما
يخصه من ذلك بدون وجه شرعي وقد صرح به علما وثابا بالدعوى لا تسمع بعد مضي خمس

٢٢

٢٨

٢٨

رمضان

٩

٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

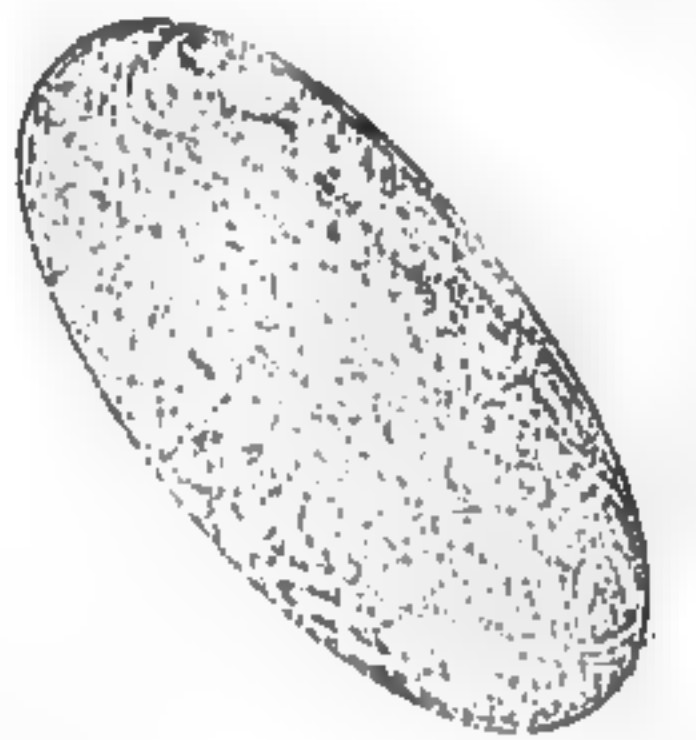
١٢٦٩

عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى ومنها الغيبة مسافة السفر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض مغروسة فخللا تلقى ذلك عن ابيه في سنة ١٢٤١ والآن ادعى عليه رجل بان له حصة في الخلل من ابيه مات ابوهم ومن ورثة فهل اذا كان ابو المدعى شاهد المدعى عليه مدة خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع لا تسمع دعوى وارثه بعد موته (اجاب) سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة مع مشاهدته لتصرف واضح اليد على ما ذكر مع التمكن من الدعوى والاتكار يمنع سماع دعوى وارثه بذلك فاذا ثبت بالوجه الشرعى سكوت مورث المدعى المذكور في تلك المدة بلا مانع مع مشاهدته لتصرف المذکور ولا تسمع دعوى وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة واصل يدها على دار ادعت عليها امرأة اجنبية بعد حضورها من غيبتها انها تملك هذه الدار بالارث عن والدها فهل اذا ثبت المالك لها في الدار المذكور بالبينة الشرعية يقضى لها بها وليس لواصعة اليد منعهما ما يدون وجهه شرعى (اجاب) يقضى للوارث بما آل اليه من مورثه بالارث بعد الاثبات حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دارين ادعى عليه رجل بان الدارين يملكهما بالارث عن اخيه فهل اذا ثبت المالك له في الدارين المذكورتين بالبينة الشرعية يقضى له بهما وليس لواصع اليد منعهما ما يدون وجهه شرعى (اجاب) اذا ثبت المالك للمدعى الدارين المذكورتين بالارث بالوجه الشرعى يقضى له بهما حيث لم يوجد مانع شرعى من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جانباً من دار مشتركة بين ورثة ووضع يده عليه مدة ثم باعه لرجل آخر ووضع المشتري الثاني يده عليه مدة وايضا اشترى المشتري الثاني جانباً آخر من الدار المذكورة من الشركاء وسكت المشتري مدة تزيد على عشرين سنة من غير اخراج حصة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف المالك في ملكه بالهدم والبناء من غير منازع له مع وجود الورثة ومشاهدتهم له وبعده مضى هذه المدة انكر بعض الشركاء البيع وحده كيا فهل اذا كان البيع ثابتاً لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره وجوده له ويمنع من معارضة المشتري فيما باعه بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يجاب لذلك حيث ثبت انتقال المالك في المدعى به لواصع اليد بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت وملكته معنوقها قطعة ارض خربة محدودة بحدود اربعة قبضها وهازها منها القبض والحيازة الشرعية وبني فيها امكنة وتصرف فيها بما شاء في حياتها بانواع التصرف فبعد ذلك ماتت فادعى عليه رجل من ازواج بنات المعتقة بان له في القطعة الارض المذكورة حصة فانكر دعواه ولم يثبت ذلك عليه بوجه شرعى فهل يكون الحق فيها لواصع اليد عليها ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع والمحال هذه من معارضة المدعى عليه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى مجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار عن والده من

١٢٦٩ ١٤

١٢٦٩ ١٦

١٢٦٩ ١٧



١٢٦٩ ٢٠

١٢٦٩ ٢٢

بعدة سنوات لا بين سنة وهو يتصرف فيها بنفسه بالهدم والبناء والسكنى والاسكان وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بان له حصة فيها فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضراً ومشاهداً لتصرف واضح اليد وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع يمنع من الدعوى لا تسمع دعواه بعد مضى تلك المدة ويمنع من معارضة واضح اليد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم عن بضاعة بتاريخ معين من نحو عشر سنين فانكر المدعى عليه ذلك وعند المدعى بيينة تشهد له بتلك الدعوى فاحضرها بين يدي حاكم شرعى وشهدت وثبت المبلغ على المدعى عليه المذكور فبعد ذلك ادعى المدعى عليه بانه تخاسب مع المدعى بتاريخ متاخر عن تاريخ المدعى وتخالصا واندرج المبلغ المدعى به في الحساب التي صدرت بينهما واكل منهما الاخر في التاريخ المتاخر ومعه بيينة تشهد له بذلك فهل تسمع منه هذه الدعوى بعد انكاره وحكم الحاكم بذلك أم لا (اجاب) في التنوير وشرحه ومن ادعى على آخر ما لا يقال المدعى عليه ما كان لك على شيء فبرهن المدعى على ان له عليه ائفا وبرهن المدعى عليه على القضاء اى الايفاء او الابراء ولو بعد القضاء اى الحكم بالمال اذ الدفع بعد قضاء القاضى صحيح قبل برهانه لا مكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للخصومة اه المراد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بقرة واصل يده عليها نحو اربع سنين وزادته مدى عليها ذواشوكه واخذها وادعى ان له نصفها ولا يذنه له على دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويؤمر بتسليم البقرة لمالكها (اجاب) لا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض معلومة مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهم وذوى الحقوق في حقوقهم من غير معارض له ولا منازع حتى مات وصار ولده يتصرف بهذه فيها التصرف المذكور مدة عشر سنوات من غير معارض له ولا منازع والآن برز رجل يدعى ان القطعة الارض المذكورة كورة لابييه كان اودعها عند والد الرجل المذكور وصاحب اليد وصاحب اليد ينكر ذلك والحال ان ابا المدعى المذكور كان شاهداً لتصرف المذكور في تلك المدة المذكورة ولم يدع ولا مانع له من الدعوى حتى مات فهل لا تسمع دعوى ولده هذه لمشاهدة والده التصرف المذكور ويمنع من المعارضة (اجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر بلا عذر شرعى مع مشاهدته لتصرف واضح اليد مانع من سماع دعوى وارثه بعد فلا تسمع دعوى الوارث المذكور اذا تمحق ما هو موطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بان له ديناً على مورثه معلوم القدر ويريد مطالبته به من تركه مورثه فهل اذا انكر المدعى عليه دعواه يطالب من المدعى بيينة على دعواه ويحلف فيما بعد اقامة البيينة

١٢٦٩ ٢٢

١٢٦٩ ٢٢

شوال

١٢٦٩ ٦

١٢٦٩ ١٠

(أجاب) لا يقضى للمدعى الدين في تركه المتوفى بدون اثبات شرعي ويكون ذلك عند
الانكار باقامة البينة الشرعية وعين الاستظهار والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين وأخت
يملكون دارا بطريق المتيراث عن أبيهم ثم بعد مدة مات كل من الأخوين والأخت عن
وارث فادعى وارث الأخت على وارث الأخوين أن مورثيهما باعها لجانبا من نصيبهما في
الدار قبل موتهما ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت الوارث دعواه الشراء
من الأخوين بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعي وتقسيم الدار بين الورثة
بالقرينة الشرعية (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعا وتقسيم الدار
الموروث بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاحد الاختصاص بشئ زائد عما يخصه
بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما مورث عنه
شرعا فادعى أجنبي على الورثة باعيا من مصاغ وغيره ولم يبين ما يدعى به من أي نوع من
أنواع المصاغ وغيره ويدعى أنها كانت تحت يد مورثهم أمانة فأنكر الورثة دعواه فهل
والحال هذه لا تسمع هذه الدعوى حيث كان ما يدعى به غير معلوم سيما وأنه لم يبين قيمته
(أجاب) من شروط صحة الدعوى معلومية المدعى به فلا تسمع دعوى المدعى المذکور
حيث كان الأمر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر معاملة في
بيع وشراء حصل بينهما وبين عياله محاسبة على يديينة من المسلمين ثم مكث مدة ولم يقل
لعميل بقي لي شئ عندك ثم سافر بعد المحاسبة سافرا بعيدا فآخا ولد المسافر يدعى على
عامل أبيه ويريد محاسبته في غيبة أبيه فهل يمنع الولد من المحاسبة حتى يحضر والده ولا
يجاب للمحاسبة مع عامل أبيه (أجاب) لا خصوصية لابن المذکور حيث لم يكن وكيلًا عن
أبيه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته وترك لهم دارا وضعوا
أيديهم عليها فادعى عليهم ابن عم لهم بأن الميت وهب له ثلث الدار ولم يثبت عليهم ذلك
وبعد هذه الدعوى ادعى بأن الميت أوصى له بثلث الدار ولم يثبت دعواه هذه ببينة
شرعية وإنما أظهر بذلك ورقة مطووعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواه المجردة ولا بالورقة
التي لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) لا يقضى لابن العم المذکور بشئ في ثلث الدار
والحال هذه ويمنع من معارضة الورثة حيث كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في جماعة أقارب يملكون عقارا ويخضعون آباؤهم بالمراث الشرعية والآل
تريد المذکور منع الإناث من أخذ ما يخصهن في النخل متعاليين بأن أباهم ملكه لآل كور
دون الإناث ولا بينة لهم على ذلك ولا استدبايهم فأنكر الإناث دعواهم فهل لا يجابون
لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات ويكون للإناث أخذ ما يخصهن بالقرينة
الشرعية من تركه أبين ومحاسبتهن على ما استعملوه من ثمره (أجاب) نعم لا يجابون لذلك
والحال هذه وكل أخذ ما يخصه في تركه مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
جانب نخل من آخر ووضع يده عليه من مدة اثنتين وأربعين سنة وهو باكل ثمره ويتصرف

فيه تصرف الملاك في أملاكهم ثم بعد موت البائع ادعت ورثته بأن النخل باق لهم
وأنكروا بيع مورثهم فهل إذا ثبت المشتري الشراء من مورثهم بالوجه الشرعي لا عبرة
بأنكرهم ببيع مورثهم ويمنعون من معارضة المشتري (أجاب) إذا ثبت الرجل
المذکور الشراء لمآذ كرم من المورث حال حياته بالوجه الشرعي لا يكون لورثة البائع بعد
وفاته المعارضة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اطميان زراعة ملك من أصوله غير
أميرية بجهة بلاد السودان في بعضها بناء وغراس والبعض الآخر صالح للزراعة وضع يده
عليها مدة تزيد من سبعين سنة من غير منازع له فيها ثم مات عن ورثة غائبين فوضع وكيل
شيخ البلد يده عليها مدة عشرين سنة بغير إذنهم فهل إذا حضر الورثة وأقاموا بينة بما تركة
مورثهم من أرض الزراعة المذكورة لدى القاضي يكون لهم أخذها ونزعها من الرجل
المذکور وإذا أراد الطعن في البينة التي شهدت للورثة بحقوقهم ويقم بينة بالطعن عن له
عليه ولاية لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة الورثة فيما تركة لهم مورثهم بدون وجه
شرعي (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فلا يسقط حق الورثة المذکورين فيما آل
اليهم بالارث عن المتوفى المذکور بغير ثلث المدة ويقضى لكل منهم عما يخصه بعد
الاثبات بالوجه الشرعي وليس لاحد المعارضة في ذلك بدون وجه وإذا كان للشهود له
ولاية على الشاهد بحيث يخافه لا تكون شهادته له مقبولة والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا مات عن ورثة بالغين فباعوها لرجل أجنبي بثمن معلوم من مدة خمس
سنين بموجب وثيقة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فبعد أن بناها
المشتري طلب الورثة نزعها منه منكرين للبيع فهل إذا كان البيع ثابتا بالبينة
الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم
لا يجابون لذلك إذا ثبت بيعهم الدار للرجل المذکور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثته وله عبد رقيق ادعى بعد موت سيده بأنه كان اعتقه
قبل موته ولم يثبت دعواه العتق بوجه شرعي فهل لا يثبت عتقه بذلك ولا عبرة بدعواه
المجردة عن الإثبات الشرعية (أجاب) إن أثبت العبد المذکور ادعاء سيده حال صحته
بالوجه الشرعي حكم بعتقه وإلا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جانب نخل مات
عن ورثة بعضهم قاصرون وبعضهم بالغين فاستولى رجل أجنبي بعد موت مورثهم على النخل
المذکور وادعى أن بعض الورثة البالغين باع له جميع النخل بثمن معلوم بعد موت
مورثهم والحال أنه لم يكن وصيا على القصر ولا وكيلًا عن أحد من باقي الورثة وهو
ينكر دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه المذكورة بالوجه الشرعي لا عبرة بها ويكون
الحق في النخل للورثة المذکورين ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعية (أجاب)
لا يقضى للمدعى الشراء بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له قطعة أرض محدودة بمحدود دار بجهة فيها أشجار تقاتها من أبيه ووضع يده عليها

هو وابوه من قبله مدة نحو ستين سنة وكل منهما يتصرف فيها تصرف المالك في أملا لهم
فالا آن ادعى عليه بعض اناس من جيرانه المشاهدين لتصرفه بان له حقا فيها والحال انه
شاهد هو وابوه المدعى عليه واباه من قبله وكل منهما يتصرف فيها تصرف المالك في
املا لهم أكثر من عشرين سنة ولم يدع كل منهما ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعهم من
ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى والحال هذه (اجاب) سكوت كل من المدعى ومورثه
عن دعوى ما ذكر خمس عشرة سنة بلا مانع مع مشاهدته تصرف واضع اليد بالزرع
والبناء مانع من سماع الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على
أما سكن على كة لهم ارضوا وبناءا بشرع الشرع بحجج شرعية تشهد لهم بذلك وهم
يتصرفون فيها تصرف المالك في أملا لهم بالهدم والبناء من مدة تزيد عن خمس عشرة
سنة والا آن ادعى رجل على واضع اليد بان ارض هذه الاماكن التي تحت أيديهم
وقف من قبل جده واظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فانكر المدعى عليهم دعواه
والحال ان المدعى المذکور شاهد المدعى عليهم تلك المدة المذکور وهم يتصرفون
بالهدم والبناء وغيره ولم يدع ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعي من الدعوى بذلك فهل
والحال هذه لا يحكم له بدعواه ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ولا يقضى
بصلته لم يثبت مضمونه شرعا (اجاب) لا يقضى بوقفية الاماكن المذکور كورة بمجرد دعوى
الرجل المذکور ذلك ويمنع من معارضة واضع اليد عليها والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار خربة من والدهم من مدة خمس وثلاثين سنة
وهم ووالدهم يتصرفون فيها تصرف المالك في أملا لهم بالهدم والبناء وغير ذلك من
سائر التصرفات الشرعية من غير منازع لهم ولا لوالدهم من قبلهم والا آن يدعى عليهم
رجل بان له عن عمه وصحبه حقا فيها بدم موت كل من العم والعمتين فانكر المدعى عليهم
دعواه فهل اذا كان كل من العم والعمتين حاضرا وشهدا تصرف واضع اليد مدة تزيد
على عشرين سنة وهو ساكت من غير نزاع لا تسمع دعواههم بهذه مضي تلك المدة ان لو كانوا
أحياء لا تسمع دعوى وارثهم المذکور من بعدهم (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل
المذکور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلث
ملاحونة بالارث من أبيه ادعى عليه جماعة بانها وقف وأظهروا بذلك وثيقة مقطوعة
الثبوت وبهذا ذلك ادعوا أيضا بانهم املكهم وأظهروا بذلك أيضا وثيقة مقطوعة الثبوت
فهل لا عبرة بدعواهم المذکور ولا عبرة بكل من الوثيقتين المذکورتين اللتين لم يثبت
مضمونهما شرعا ويكون الحق في ثلث الملاحونة المذکور للوارث المذکور (اجاب)
لا يقضى بالصكوك والكوافد بدون اثبات مضمونها بالوجه الشرعي على فرض صحة
الدعوى ودعوى المالك بدعوى الوقف لا تسمع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر قطعة أرض خالية من البناء وبني فيها أمكنة وغرس فيها أشجارا بعد أن

٢
١٢٦٩
٤
١٢٦٩
٢
١٢٦٩
٨
١٢٦٩

نزع أثر بها وصرف في ذلك مبلغا جسيما من ماله وانتفع المشتري بذلك مدة تزيد على
اربعةين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا لهم باطلاع البائع وورثته
من غير معارض ولا منازع ثم مات البائع بعد مضي هذه المدة عن ولده وباقي ورثته فادعى
عليه ورثة البائع بان القطعة الارض وقف عليهم ولا يثبت لهم على ذلك فهل لا يجابون
لذلك ولا تسمع دعواهم بدون اثبات شرعي (اجاب) لا يقضى بوقف تلك الارض بمجرد
دعوى وارث البائع لما ذلك بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة
بين أخوين واختهم ما بالميراث عن أبيهم باع أحد الاخوين نصيبه ونصيب أخيه وأخته
بالو كالة الشرعية من الرجل بثمن معلوم من مدة سبع وعشرين سنة بموجب حجة
شرعية بيد ورثة المشتري وبعد أن مات الوكيل وأخته المذکور كورة ادعى الاخ الموكل
عدم التوكيل منه ومن أخته لاجل ابطال البيع في نصيبهما فانكر الورثة دعواه فهل
اذا كان التوكيل من مالاخيهما في البيع ثابتا بالبيننة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة
بانكاره ويمنع من منازعة ورثة المشتري فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب
لذلك حيث ثبت التوكيل بالبيع والبيع بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل استأجر حانوتا من امرأة تملكه ومكث فيه مدة فادعى عليها انه صرف في عمارته
مبلغا من ماله ليرجع عليها وانها أذنته بذلك فانكرت دعواه ولا يثبت له عليها بذلك
فهل لا يلزمها شيء بمجرد دعواها والحال هذه (اجاب) لا رجوع للمستأجر المذکور بما
ادعى صرفه في عمارته المذکور كورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين
شترى دارين لانفسهما من رجل أجنبي بثمن معلوم في حال حياة أبيهما بموجب حجة
شرعية بذلك ثابتة المضمون فهل اذا مات أبوهما بعد مدة عنهما وهن بنتين غيرهما
وأرادت البناتان مقاسمة الاخوين المذکورين في الدارين لا يجابان لذلك ويكون الحق
فيهما لمن اشتراهما خاصة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) ما تحقق اختصاص
الرجلين المذکورين به شرعا لا يكون تركه عن والدهما فلا يقسم بين باقي ورثته والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وحصة معلومة في طاحونة بطريق الميراث
عن أبيه مدة نحو عشرين سنة وهو يتصرف فيما ذكر بالهدم والبناء من غير منازع له
ولا لآبيه والا آن يدعى قريب له مشاهدا تصرفه بان له حصة فيهما عن أبيه فانكر
واضح اليه دعواه ولا يثبت ولا سند يده بالاستحقاق فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه
بالبيننة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من
منازعة المالك بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه
بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من
الدرهم فانكر المدعى عليه دعواه فطلب من المدعى بينة فاخبر بانه لا بينة له فحلف
المدعى عليه اليين الشرعية على نفي دعوى المدعى وانه لاحق له فهل اذا وجد المدعى

٨
١٢٦٩
١٢
١٢٦٩
١٢
١٢٦٩
٢٣
١٢٦٩
٢٤
١٢٦٩

بينه على اثبات دعواه تقبل ولو بعد الحلف وتسمع دعواه ثانيا ولا يكون الحلف مانعا
لسماع الدهوى والبينة (أجاب) اذا لم يقدم المدعى بينة على مدعى حلف القاضي المدعى
عليه البينة الشرعية يطلب المدعى ثم أقام المدعى بينة على مدعى حلف عند العامة وهو
الصحيح ولا يكون التحليف مانعا من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وترك
بنتين وزوجة فادعى رجل انه ابن عمه لياخذ ما بقي بعد أصحاب القروض وأقام بينة تشهد
بالسماع فقط ولا تعرف الجسد الجامع فهل لا يجاب لدعواه اذا قامت بعدم قبول بينة السماع
وحكم الحاكم كم الشرعى بقبول بينته هل ينقض أم لا (أجاب) لا بد في دعوى بنوة العم من
ذكر اسم الجسد الجامع فلا يسوغ للقاضي الحكم بالنسب بدون ذكر اسم الجسد
المذكور مع استيفاء ما شرط لفتحها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت نخلا من
رجل ووضعت يد ها عليه مدة تزيد عن أربعين سنة وهي تتصرف فيه من غير منازع لها
فيه تلك المدة ثم ماتت من ورثة من نحو سبع سنين فوضعهوا أيديهم عليه والآن تدعى
ورثة البائع المشاهدون للتصرف فيه بان النخل المذكور لهم عن جدتهم منكرين ببيع
مورثتهم فانكر ورثة المرأة دعواهم فهل اذا كان البيع من مورثتهم ثابتا بالبينة
الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم وينعون من منازعة ورثة المرأة في ما حكمهم
بدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت ببيع المورث لسا ذ كر حال حياته لا يكون لوارثه بعد
ذلك معارضة ورثة المشتري لذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استأجر قطعة ارض خالية من البناء من مالكها بآجرة معلومة لكل شهر واحد فيها
بناء باذن المسالك واشترى ما يحتاجه من الاخشاب والاواني التي يحتاجها لبيعها وشراؤه
من مال نفسه والآن يدعى رجل اجنبى بانه شريك له فيما احدثه من البناء والاحشاش
والاواني فانكر واضح اليد دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الشركة معه في
البناء والاواني والاختساب لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من
منازعته فيما يبيده بدون وجه شرعى (أجاب) لا يحكم للدعى الخارج المذكور بدعواه
الا اذا ثبت ما يدعى بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون ثلث
دارا وثلاث طاحونة بالمراث عن أصولهم يباعون نصيبهم في الدار من مدة خمس سنين وفي
الطاحونة من مدة سبع سنين فمن معلوم اشريكهم واخذ كل ثمن نصيبه بموجب بيع
شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون بالبينة الشرعية والآن يريد بعض البائعين منازعة
المشتري في نصيبه منكر البيعة فهل لا يجاب لذلك حيث كان البيع ثابتا بالبينة
الشرعية منهم لم يشركهم ولا عبرة بانكار المنكر منهم ويمنع من منازعة المشتري فيما
اشتراه منهم بدون وجه شرعى (أجاب) لا عبرة بانكار البائع البيع بعد ثبوته بالوجه
الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالمراث عن أصوله باعها الرجل آخر
بثمان مائة من مدة ثمانى عشر سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري بنحتم قاضى الناحية

٢٦ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

ثابتة المضمون والمشتري يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع له فيها تلك المدة ثم
مات والآن يريد ابن البائع منازعة المشتري منكر البيع أبيه فهل لا يجاب لذلك حيث
كان البيع ثابتا ولا عبرة بانكار الابن المذكور ويمنع من منازعة المشتري فيما يبيده
وجه شرعى (أجاب) لا عبرة بانكار الوارث ببيع مورثه بعد ثبوته حال حياة المورث
بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة في مكان من ملاكه
فاستولى المشتري على جميع المكان وعمر فيه بدون اذن باقي الشركاء ثم بعد ذلك حضر
باقي الشركاء وطلبوا نصيبهم في المكان المذكور فادعى انه اشترى جميع المكان منهم
ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الشراء بالبينة الشرعية لا عبرة
بدعواه ويجبر على تسليم نصيب باقي الشركاء في المكان المذكور لهم (أجاب) يحكم لباقي
الشركاء بما يخصهم في المكان المذكور حيث لم يثبت المدعى دعواه الشراء منهم بالوجه
الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل انه واصل يده في مكان
يملكونه وبايديهم حجة تشهد لهم بذلك فسئل منه عن ذلك فاجاب بانه اشترى من المكان
المذكور منهم من قبرا طامن أحد المدعين المذكورين بخمس مائة ريال فسئل عن ادعى
الشراء منه عن ذلك فاجاب بانه لم يصد منه بيع في ذلك انما وقع بينه وبين زوجته نزاع
من قبل كسوتها فوضعهما ببيع حصته في هذا المكان في نظير كسوتها فتوجه ولد
ولدها الى واضع اليد المذكور وأخذ منه مائة وأربعين قرشا ودفعها لهما ولم يصد مني
بيع لاقى حصتي ولا في غيرها فطلب من واضع اليد المذكور بينة تشهد له بذلك فجهز
عن ذلك فهل اذا لم يثبت دعواه الشراء بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم
المكان المذكور للملاك (أجاب) يؤمر المدعى عليه بتسليم المدعى به الملاك المذكورين
حيث اعترف باصل المالك لهم ولم يثبت دعواه الشراء منهم والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل وكل ابن عمه على عقاره وعلى اشيائه موضوعة في محله ليحفظها له الى أن يحضر من
قبيته وسافر وصار ابن العم واضع يده على ذلك والآن يدعى رجل اجنبى على واضع
اليدين له اسفحة اقا في جميع ذلك بسبب ميراث كان بينه وبين الرجل الموكل وواضع
اليدين لا يعلم شيئا فهل لا تسمع دعواه على واضع اليد حيث كان وكلا بالمحافظة فقط
والمال في يده ودية ولم يثبت موت الموكل (أجاب) اذا ثبت المدعى عليه انه مودع
القائب تندفع عنه الدهوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عقارا وتصرف
فيه بالهدم والبناء ثم بعد ست سنين نازعه رجل وقال ان لي ارضا في هذا الذي اشتريته
والحال ان المدعى كان عالما بالشراء والهدم والبناء وللمشتري بينة تشهد بعلمه بذلك ولم
يدع ولم ينكر على المشتري ما فعل قبل فبعد ان قراض البائعين ادعى بذلك فهل اذا أنكر
المدعى عليه ولم يكن للدعى بينة ثبت ما يدعى لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا
ولا يقضى بها (أجاب) نعم لا يقضى للدعى المذكور بمجرر دعواه والحال هذه على فرض

٣٠ ١٢٦٩

ذی الحجة ٤ ١٢٦٩

٤ ١٢٦٩

٤ ١٢٦٩

٥ ١٢٦٩

سماعها وقد صرحوا بان شاهدة الاجنبى ولو جارا البيع والتسليم وتصرف المشتري
بفعل الهدم والبناء مع السكوت من الدعوى مانع من سماعها والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى مصاعا من ماله لنفسه وهو في النظام ودفعه لزوجته عارية على يديته
فبعد مدة طلبه منها فادعت انه ملكها فانه كره دعواها ولا يئنه ولا سند بيدها يشهد لها
بالمالك فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات ويكون له اخذها منها
حيث كان هناك يئنه تشهدانه دفعه لها عارية اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعى
(اجاب) القول للزوجة المذكورة بيمينها في كون المصاع الذى بيدها مملوفا
يثبت الزوج ملكه له بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في منزل مشترك بين
اثنين لا حدهما ربعه ولا آخر ثلاثة ارباعه فمات من الربع عن ابن قاصر فحضرته
جديته حتى بلغ ثم مات عمه الذى له ثلاثة ارباعه من اولاده فاستمروا واضعين ايديهم
على المنزل المذكور فطلب ابن من مات من الربع بعد بلوفه رشيدا اخذ حقه الذى آل
اليه بالميراث عن ابيه فغصبه اولادهم متعلمان بانه بلغ من مدة خمس سنين وهو شاهد
لتصرفهم فيه بالهدم والبناء ولم يدع ولم ينازع قبل اذا كان هناك يئنه تشهدان لايه
الربع في المنزل يكون له اخذ حقه ولا عبرة بتعلاههم المذكور ولا يكون سكوت المدة
المذكورة مفسدة طامحة وما نعاله من التداعى مع اولادهم (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم
الزمان فللاين المذكور بعد بلوفه رشيدا اخذ ما يخصه من تركه ابيه ويضى له بذلك
والحال ما ذكره حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا
اشتراها ذلك الآخر من آخرين وسبق التداعى من بعض اولئك الاخرين بانه لم يبيع
واقعت الدعوى وثبت لدى نائب الشرع بالناحية ببيعها ووقع التداعى مرة اخرى وثبت
البيع له فالان وارث البع يضى على واضع اليد الذى هو المشتري من ذلك الاخر بان
مورثه لم يسبق منه بيع ويضاهى به ما يخص مورثه فهل اذا كان ذلك البيع ثابتا لا يكون
للمدعى المذكور معارضة واضع اليد على تلك الدار لاسيما وقد اقر المدعى انه لاحق له
فيما واغما قصده بالدعوى تغريم المدعى عليه (اجاب) نعم لا يكون للوارث المذكور
معارضة المشتري حيث ثبت بيع المورث لما يملكه في تلك الدار حال حياته بالوجه
الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نخل باعه لا آخر بثمن معلوم وقبض ثمنه
بحضرة ابنه ومضى على ذلك نحو اثني عشرة سنة حتى مات البائع وابنه وللبيع ابن
ابن اراد ابطال بيع جده متعللا بانه كان صدر منه البيع مكرها ولا يئنه ولا برهان له على
ذلك فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويكون الحق في النخل للمشتري
والحال هذه (اجاب) المالك في النخل المذكور لمشتريه ويمنع ابن ابن البائع من معارضته ان
كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من زوجته وعن بنت
بالغة وعن اخ شقيق وترك ما يورثه شرعا من دار ومواسى وحبوب وغير ذلك فاراد الاخ

اخذ ما يخصه من التركة فغصبه الزوجة مدعية ان مات كذا الميت مما ذكر ملكها
فانه كذا الا دعواها فهل لا تجاب لذلك ويقسم جميع ما ثبت انه تركه عن الميت بين
ورثته بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث (اجاب) اذا اختلف أحد الزوجين مع
وارث الاخر في متاع البيت الذى كان يسكنان فيه وفي البيت نفسه فالقول قول المحي
من الزوجين فيما يصلح له اولهما فيقضى للزوجة بذلك ان حلفت الا اذا اقام الوارث بينة
انه ملك الميت وما ثبت انه ملك الميت بالوجه الشرعى يقسم بين ورثته بالقرينة
الشرعية فيكون للزوجة فيه الثمن فرضا وليئنه النصف كذلك والباقي لايه الشقيق
تصيبا حيث لا وارث سوى من ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في شخص واضح يده على دار
ونخل بطريق الميراث عن ابيه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بالبيع
وقبضه التصرفات الشرعية فادعى الان رجل على واضع اليد انه يستحق فيه حصة
بطريق الميراث عن ابيه فانسكرك المدعى عليه دعواه ووجدوا الحال ان اباه كان حاضرا
بالبلد شاهد التصرف واضع اليد فيه التصرفات الشرعية المدة المذكورة وهو ساكت
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى به
ذلك حيث انسكرك المدعى عليه دعواه ووجدوا (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث حيث
سكت المورث من دعوى المالك خمس عشرة سنة بالامان شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة تملك نخلا بالميراث عن ابيها باعته لرجل اجنبى بثمن معلوم بحضور ابنها وجمع من
المسلمين من مدة خمس عشرة سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بذلك ثم مات كل من
المشتري والباعة عن ورثة فاراد ورثتها منازعة ورثة المشتري واخذ النخل منهم
منكرين لبيع مورثهم فهل اذا كان البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا
عبرة بانسكارهم ومنع من منازعة ورثة المشتري بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت
بيع المورث لما ذكره حال حياته بالوجه الشرعى لا يكون لوارثها بعد وفاتها معارضة
المشتري ولا عبرة بانسكاره البيع بعد ثبوته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا
واضح يده عليها مدة تزيد على ستين سنة وهو يتصرف فيها لنفسه بهدم وبناء وغير ذلك
تلك المدة فالان ادعى رجل انه يستحق فيها حصة بطريق الميراث فانسكرك واضع اليد
دعواه مع ان مورثه كان موجودا في مقام تلك المدة ولم يعارض ولم ينازع حتى مات فهل
لا تسمع دعوى المدعى حيثئذ (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا واضع يده عليه مدة من السنين ادعى عليه رجل
شاهد لتصرفه فيه بانه يملكه هو هذا البيت واظهر بذلك حجة مقطوعة الثبوت فانسكرك
المدعى عليه دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه العلوية عبرة بها ويمنع من
معارضته بدون وجه شرعى (اجاب) لا يحكم للمدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته واراد اخذ متاعه من فرش وغيرها فغصبته

الزوجة من ذلك متعلقة بان ما جلست عليه ونامت فيه واستعملته من الاواني فهو ملك لها فهل لا عبرة بقتلها المذكور ويكون له أخذ متاعه (أجاب) للزوج أخذ متاعه المملوك له وليس للزوجة ما رزقته في ذلك بمجرد تعلقها المزبور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة يبلغ وترك ما يورث عنه شرعا وقبل موته يوم حضره جمع من المسلمين فطلب رجل منهم أن يكون وصيا على ماله بعد موته فامتنع من إجابته لذلك وقال له لا تكون وصيا على مالي وبعد موته ادعى ذلك الرجل على ورثته بأن مورثهم جعله وصيا على ثلث ماله فأنكرت الورثة دعواه ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون للرجل المذكور ما رزقته في ذلك بدون وجه شرعي ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا فلا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في بئر قديمة كائنة بمنزل علوك لمجاعة متصرفين فيها وخدمهم مدة تزيد عن ثمانين سنة وفي أثناء هذه المدة جعلوا حاضرا ثم باعوا رزب المنزل المنزل مع البئر لرجل آخر وكتب بيده مدة تزيد عن ثلاثين سنة ومات عن ورثة فوضعوا أيديهم عليه وغيروا المرحاض من مدة سنة وأعادوه بئرا كما كان وأعادوا حائط البئر على أصله كفاي حجة الشراء فنازعهم أهل الحارة الآن متعلقين بالبئر كانت بوجهين وجه البيت ووجه الحارة قديما فانكر الورثة دعواههم وترافعوا لدى قاضي الجهة ولم يثبتوا دعواهم ولا بحجة ولا ببينة شرعية وبعد مضي نحو ثمانية أشهر وحكم القاضي بما في حجة ورثة المشتري ادعى رجل آخر من حارة أخرى بما ادعى به أهل الحارة أولا منتصر المزمع فهل بعد مضي هذه المدة الطويلة قبل الشراء وبعد موعنة المدعين بالهدم والبناء مع عدم المنازعة لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة الملاك في ملكهم بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من ملاكها وقبضها ووضع يده عليها مدة اثني عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما من أنواع التصرفات الشرعية مع مشاهدة من تاتى المالك منهم المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع له فيها والآن أنكر بعض البائعين البيع لكونه شهودا للبيع المكتوبة أسماءهم في سند البيع قد ماتوا فهل إذا ثبت البيع من المدعى المذكور وغيره بشهادة بينة شرعية تشهد بالبيع لوضع اليد يمنع من دعواه والحال هذه ولو لم تكن هذه البينة مكتوبة أسماءهم في سند البيع (أجاب) ليس لمن ثبت بيعه لما يملكه للمشتري المذكور بالبينة العادلة معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي ولا يتوقف قبول الشهادة على ذكر اسم الشاهد في سند البيع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وترك ما يورث عنها شرعا من نخل وثلث دار فوضع رجل أجني يده على ماتر كته في غيبة الابن المذكور والآن حضر وطلب رفع يده

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

٢٩

محرم

٢

١٢٧٠

عن ذلك فادعى الشراء من أمه متعلقا بورقة بيده مقطوعة الثبوت فانكر الابن دعواه فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعته فيما تركته له أمه بدون وجه شرعي وترفع يده عنه إذا تحق ما ذكر (أجاب) إذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء لما ذكر من مورث الابن المذكور بعد اعترافه بالملك له يوم برده لما ملكه بالارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم دارا فوضع رجل يده عليها مدة إحدى عشرة سنة فطلب الورثة رفع يده عنها واعترف بأنها مورثة عن أبيهم وأنه قد اشترها من أحد الورثة وأظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فانكر دعواه فهل يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة ولا عبرة بدعواه الشراء من أحد الورثة ولا يتصرف فيها المدة المذكورة ولو زادت على خمس عشرة سنة (أجاب) إذا كان واضح المدة مقرا بأصل المالك للورثة في الدار المذكورة يؤمر بتسليمها لهم إذا لم يثبت انتقالها اليه بناقل شرعي ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تلقاها بالميراث الشرعي عن والده من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغيرهما والآن ادعى رجل أجني يده على واصل يده يملك حصته في الدار المذكورة بطريق الميراث عن والده وأظهر بذلك ورقة مقطوعة الثبوت فانكر واصل يده دعواه والحال ان والد المدعى كان حاضرا بالادوة شاهد التصرف واصل يده المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه ما منع شرعي عن الدعوى والطلب فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث جحد المدعى عليه دعواه ولا عبرة بالوثيقة المقطوعة الثبوت شرعا (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة بغير عذر شرعي مانع من سماع دعوى وارثه إذا ماتت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في اثبات دينه وتخليصه من ورثة ميت وعنده بينة به ناذلة الشهادة عن جماعة يدينها وبين قاضي يأسد الورثة مسافة القصر فهل إذا قبلها القاضي وثبت الدين بشهادتها وتوجهت يمين الاستظهار على الموكل وكان بينه وبين العاض الذي ثبت الدين على يديه مسافة قصر برسل لتخليصه اليمن أو بخلاف وكيله (أجاب) اجعوا على لزوم التخليص في دعوى الدين على الميت بلا طلب كفاي كتب المذهب وأما في الدار المختارة ان النيابة لا تجرى في الخلاف فلا يجاب الوكيل المذكور بل ينتظر حضور رب الدين الغائب ولا يدفع المال اليه وكيله قبل الخلاف وعدم الدفع يفهم من كلام الخانية كما أفاده العلامة خير الدين في فتاواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر لادى حاكم شرعي بمبلغ دراهم فانكرها فلما أقيمت عليه البينة الشرعية ادعى بأنه قد لص منه وطعن في البينة ولم يثبت ذلك فهل لا يصدق في دعواه المجردة عن الاثبات ويكون له لزوم ما يدفع المبلغ (أجاب) على المدعى المذكور دفع ما ثبت بالوجه

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١١

الشرعى انه يذمه ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأة ماتت عن زوجها وادعى ابن اخي معتقها وتركت ما يورثها من شرا عا فقام
 رجل وادعى انه اخوها يريد بذلك منع ابن اخي المعتق فهل اذا لم يثبت بالبينة الشرعية
 العادلة نسبه لا يكون له حق في تركه المتروكة واذا ثبت اقرا زها له بالاخوة يكون ابن
 اخي المعتق مقدما (اجاب) اذا لم يثبت مدعى الاخوة لا راة المذ كورة دعواه بالوجه
 الشرعى لا يقضى له بالارث اذ من المعلوم انه لا يقضى له بغير دعواه وقد صرح علماؤنا
 بان المقر له بالاخوة مثلا مؤخر في الارث من الوارث المقتضى المعروف غير الزوجين والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض من مدة تزيد على عشرين سنة
 وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية ثم ادعى الابن اخيه انه يستحق فيها حصة
 بطريق الميراث عن ابيه فانكر وادعى المدعى انه كان حاضرا بالبلد
 ومشافة بالتصرف وادعى المدعى المذ كورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير
 مانع شرعى يمنعه من الدعوى فهل لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث
 ودعواه وجدها (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث
 والوقف ووجود دعوى شرعى وصرح وابانه اذا وجد المانع من سماع دعوى المورث
 لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل ابن عمه على عقاره
 وعلى اشياء موضوعة في عمله ليحفظها له الى ان يحضر من غيبته وسلمه المفتح وسافر
 وصار ابن العم واضع يده على ذلك والآن يدعى رجل اجنبي على واضع اليد ان له
 استحقاقا في جميع ذلك بسبب ميراث كان بينه وبين الموكل وواضع اليد لا يعلم له شيئا
 فهل لا تسمع دعواه على واضع اليد حيث كانت يده يد امانة لا خصومة (اجاب) اذا
 اثبت واضع اليد المذ كورة ان الغائب وكله بحفظ تلك الاشياء تدفع منه خصومة المدعى
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بان لها عليه بعض دراهم معلومة
 اقدروا بيدها وثيقة بختمه مقطوعة الثبوت فانكر الزوج دعواه فهل والحال
 هذه اذا لم تثبت دعواها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها
 (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعول على وثيقة مقطوعة الثبوت
 والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في مائة واحدة وكبهما بالزراعة واحد حصلا مالا
 بكسبهما وسعيهما ولهما أخ معزول ومنفرد عنهما بكسبه وسعيه وحده خاصة اراد الاخ
 المعزول ان يقاسمهما فيما بأيديهما من المال بان اصله من مال ابيهم فانكر راد دعواه ولا
 بينة ولا برهان له على مدعاه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من
 معارضتهم في ذلك بدون وجه شرعى سيما وان الاب لم يخلف تركه أصلا (اجاب) نعم لا
 عبرة بدعواه المذ كورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا اشتراه من
 آخر من مدة ثلاثين سنة وزيادة بموجب حجة شرعية يسده من الحاكم الشرعى فيه بشر

١٢٧٠ ١١

١٢٧٠ ١١

١٢٧٠ ١٣

١٢٧٠ ١٤

١٢٧٠ ١٦

خاص به مذ كور في حقه ويجوز ان يثبت لرجل آخر بعهده رجل من مدة سنتين والا آن
 يدعى من اشتراه بان له حق الانتفاع والسقاية من البئر المذ كور فانه كرر بالبئر دعواه
 ولا يئنه ولا سديده يشهد له بالاشترائك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
 الاثبات ويمنع من منازعة المالك في ملكه يد ون وجه شرعى (اجاب) نعم لا عبرة
 بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ولد وبنت
 قاصر بن وعن زوجة وعليه دين لا يخرج من بضاعة ثبتت في دفتر كل منهما فهل يعمل
 بدفتر المدين المتوفى بخطه فيما عليه ويكون للدائن اخذ حقه من تركه الميت على
 موجب دفتر المتوفى المذ كور وليس للورثة منعه من اخذ حقه والحال هذه (اجاب)
 لا يعمل شرعا على الخط ولا يقضى به اذ هو خارج عن حجج الشرع الثلاث وهي البينة
 والاقرار والتكول لان الخط يشبه الخط واستثنى في الاشياء عن قضاء الخانة دفتر
 الدمار والهراف والبيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من امرأة ودفع
 لها ثمنها بحضرة بينة شرعية يشهدون بالبيع ويقدر الثمن ثم بعد ذلك غاب الرجل
 المذ كور عن البلد فوضع ابنه يده على الدار المذ كورة وادعى انه اشتراها منها بتاريخ
 بعد شراء ابيه فهل اذا حضر الاب المذ كور من غيبته وأثبت الشراء لنفسه
 بالوجه الشرعى بتاريخ سابق على البيع الثاني يكون الحق للاب فيها (اجاب) اذا
 ادعى الخراج وذو اليد شراء الدار من بائع واحد وادعى تاريخ الخراج اسبق واقام
 كل منهما بينة طبق دعواه قضى ببيدة الخراج لان شراءه اسبق والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك جانب نخلة في جهتين معلومتين باع لأحد اولاده اثنتي عشرة نخلة
 معلومات من النخل المذ كور بثمن معلوم من الدراهم وكتب بذلك حجة شرعية من نائب
 القاضي وقبض الابن المشتري النخل وحازره في حال حياته ابيه وصار يتصرف فيه مدة
 ثمان سنين ثم بعد ذلك مات الاب عن ابنه المشتري وعن اولاد آخرين فاراد الاولاد
 الاخرون ان يحفلوا ما باعه الاب لابنه في حال حياته وقبض ثمنه ميراثا عنه فهل
 لا يجابون لذلك ويكون البيع صحيحا اذا لا يكون ميراثا عنه حيث ثبت البيع بالبينة
 الشرعية (اجاب) اذا ثبت الابن المذ كور شراءه ما ذكر من النخل من ابيه حال صحته
 مستوفيا شرائط الزوم لا يكون لبقية الورثة جعل ذلك ميراثا عن مورثهم بل يختص به
 مالكه بالشراء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من الدراهم
 بعد مضي خمس عشرة سنة ولم يكن عند البينة تشهد بذلك ولا وثيقة بيده فهل والحال
 هذه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ولا
 عبرة بتعاليه بانه سلف الله تعالى (اجاب) اذا لم يكن المدعى عليه مقرا بما ادعاه المدعى
 لا تسمع دعواه بعد مضي خمس عشرة سنة لما صرح به علماؤنا ان الدعوى لا تسمع
 بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعى والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٠ ١٦

١٢٧٠ ١٩

١٢٧٠ ١٩

١٢٧٠ ٢٠

١٢٧٠ ٢٢

في جماعة على كون ساقية وأرض خراجية بأموال الساقية وأسقطوا حقهم من الأرض بئس معلوم من الدراهم فوضع يده المشتري على الساقية والأرض منذ اثنتي عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة ادعى البائعون الاكراه فأنكر المدعى عليه دعواههم فهل اذا لم يثبت المدعون دعواهم الاكراه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من معارضة واضع اليد (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنتين أحدهما غائب والاخر حاضر وترك ما يورث عنه شرعا فوضعت الزوجة يدها على التركة الى أن حضر كل من ابنتين وطالبانصيهما من التركة فادعت الزوجة أن لها على ابنتيها مدينان مدة خمس وأربعين سنة ويدها وثيقة مقطوعة الثبوت فانكرت الورثة دعواها ووجدتها والحال أنها حاضرة وسأكتنه من غير طالب المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة حيث انكرت الورثة ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بورة نخيل في جزيرة اصوان رهنها عند آخر على قدر من الدراهم ثم مات الراهن عن ثلاث بنات فباغت البنات واردين اخذ النخل من الميراث ويدفن دراهم الرهن فادعى انه اشتراه من ابين قبل موته ولا يثبت له على ذلك فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء من ابين قبل موته بالبيينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويحب على تسليم النخل لبنات الراهن (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نخلا من رجلين بئس معلوم فوضع المشتري يده عليه وصار يتصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة باطلاع البائعين ومشاهدتهم لذلك المدة المذكورة والا أن انكر البائعان البيع المذكور ماوت شهودا بالبيع المكتوبة اسمائهم في صككه فهل اذا كان هناك بيينة تشهد بالبيع لم تقدر اسمائهم في الوثيقة المذكورة تقبل شهادتهم ويمنعان من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي بيع الرجلين المذكورين ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لهم معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي وقد صرحوا بان حجج الشرع ثلاث البيينة والاقرار والنكول ولا يعول شرعا على الخلف كما لا يشترط في قبول الشهادة ذكر اسم الشاهد في الوثيقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مائة نخلة باع خمسين منها لآخر بئس معلوم مغرورة ومحدودة بمقدودها من مدة خمسين من غير منازع له فيها تلك المدة بموجب حجة شرعية مشهودا بتختم قاضي الناحية ثابتة المضمون والآن تريد اولاد البائع ابطال البيع متعللين بان اباهم وهبه لهم قبل بيعه للمشتري وصدقهم على ذلك مع علمهم بالبيع ومشاهدتهم لتصرف المشتري المدة المذكورة فانكر المشتري دعواهم وتصديق ابينهم والحال انه لا يثبت ولا سند بايديهم يثبت لهم فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا عبرة بتعاليمهم

ولا يتصدق أبيهم حيث كان بيعه ثابتا بالوجه الشرعي واذا أنكر قبض الثمن وكان هناك بيينة تشهد باقراره بقبضه من المشتري لا عبرة بانكاره أيضا ويمنع مع اولاده من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة ولا يتصدق ابينهم ولا بانكاره قبض الثمن ان كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وجدهم من قديم الزمان مدة تزيد عن ثمانين سنة من غير منازع لهم ولا اصولهم فيها والا أن تدعى جماعة القرابة لهم وانهم يستحقون حصة فيها متعللين بان بعضهم أقر بالقرابة فانكر عليهم باقهم وأنكروا دعواهم القرابة فهل اذا لم يثبتوا دعواهم القرابة والا قرارهم ونسبتهم الى الجدا الجامع لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة أرباب الدار فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا وفاخورة بالميراث عن اصولهم من قديم الزمان مدة تزيد على ثمانين سنة من غير منازع لهم ولا اصولهم فيها فهل اذا ادعى أحد بان له حصة فيها وأنكر الورثة دعواه والحال انه لا يثبت ولا سند يثبت له بذلك لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لهم التصرف فيها بالبيع وغيره (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة والحال هذه على فرض سماها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض مساوية لثلاث قطع يدها وهو يتنفع بها مدة نحو سبعين سنة ثم مات عن ورثة فادعى عليهم رجل بان له حصة فيها ويريد منهم من التصرف في جميعها فانكروا دعواه ولا يثبت له عليه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات على فرض سماها ويكون لهم التصرف فيها بالبيع وغيره حيث كانت مورثة لهم عن أبيهم ولم يكن هناك مانع شرعي عنهم من ذلك (أجاب) لا ورثة التصرف فيما آل اليهم عن مورثهم بطريق الارث حيث لم يكن هناك مانع من ذلك ولا عبرة بدعوى المدعى المذكور والحال هذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض مغرورة ونخل محدود بمحدودا بربعة بطريق الميراث عن أبيه وجد من مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في املا كهو وأبوه وجد من قبله ولم يدع ولم ينازع فيها أحد والا أن ادعى عليه رجل كان مشاهدا لتصرف اليبان له حقا عن أبيه فيها فانكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان أبو المدعى وجد حاضرا في البلد مشاهدين لتصرف واضع اليد كل منهما مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينازعه فيها لا تسمع دعوى المدعى المذكور والحال هذه (أجاب) اذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث الاصل بالوجه الشرعي ككونه خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدة تصرف واضع اليد من غير مانع يمنعه عن الدعوى لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عقار ونخل عن أبيه واضع يده على ذلك المدة الطويلة التي تزيد على خمس عشرة سنة

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

١٨

٢٣

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

صفر

٢

١٢٧٠

والآن ادعى عليه ورثة رجل أجنبي بأن مورثهم فيه حقوا الحال انهم ومورثهم شاهدوا المدعى عليه هو وأباه من قبله يتصرفان في ذلك تصرف المالك أكثر من خمس عشرة سنة وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع دعوى ورثته والحال هذه (أجاب) اذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فيمن يملك أرضا مدة تزيد على ثمان وثلاثين سنة ثم ورثت عنه وبقيت فيها الورثة مدة طويلة يهدمون وينشون كورثتهم ولا معارض لهم ولا مورثهم في تلك المدة الطويلة ثم نازع الورثة جماعة آخرون يدعون ان مورثهم في تلك الارض جزا والحال ان مورث المنازعين شاهد المدم والبناء المدة المشارة اليها أولا من مورثهم وهو ساكت طالم لا مانع له من القيام وكذلك ورثته شاهدوا منهم تصرف المالك من هدم وبناء وغير ذلك مع سكوتهم وعلمهم وعدم المانع لهم من القيام فهل والحال هذه لا تسمع لهم دعوى ولا تقبل منهم بينات خصوصاً اذا لم يكن للمدعين وثيقة أو بينة بشرأ ونحوه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدته لتصرف مورثه واضع اليد من غير مانع شرعي مع الانتكار مانع من سماع دعوى ورثته اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم بعض عقار اقسمة ورثته كباقي أملاكه بالتصديقه جميعاً على أنه ملك مورثهم وكتب في شأن ذلك اشهاد شرعي من الحاكم الشرعي بقضى القسمة الشرعية وبعد مدة ادعى بعض الورثة ان بعض العقار المذكور وقف عليه ولا يبرأ له على ذلك فهل تكون القسمة صحيحة اذا استوفيت شرائطها ولا عبرة بدعواه المجردة عن البرهان الشرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرده دعواه والا فراجحة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه خاصة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض مدة لتجربين الزرع تلقاها عن أبيه وبعده وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد أنه يستحق فيها الثلث من أبيه فأنكر المدعى عليه دعواه والحال ان والد المدعى كان حاضراً بالبلد ومشاهد تصرف واضع اليد المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على تسع عشرة سنة مات عن ابن فوضع الابن يده على الدار وصار يتصرف فيها بعد أبيه مدة إحدى عشرة سنة فادعت الآن امرأة أنها تملكها عن أبيها فأنكر واضع اليد دعواه والحال ان أباه كان حاضراً بالبلد

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٢٦

بالبلد ومشاهد تصرف مورثه واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المرأة المذكورة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نخلا بثمن معلوم من الدراهم وصار يتصرف فيه مدة تزيد على تسع عشرة سنة ثم بعد ذلك ادعى رجل آخر على واضع اليد انه يستحق حصته في النخل عن أبيه وان أباه يستحقها عن زوجته فأنكر المدعى عليه دعواه والحال ان زوجته أجنبية كانت حاضرة بالبلد ومشاهد تصرف من البائع مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي ساكتة من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها كلياً (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يرث حصته عن أبيه وأمه مات وترك أولاداً ذكوراً وزوجة فاراد أولاد ابن عمه من أولاده وزوجته من بعض حقه في الميراث من شيء معين متعللين بأنه مستحدث من قباهم خاصة ليس داخل في الموروث لمورثهم المشترك بينهم فأنكروا دعواههم مع وضع يد الجميع عليه فهل اذا لم يثبت استحداثه ببينة شرعية يكون ميراثا وبأخذ الأولاد وأمه جميع ميراث أبيهم من عقار وأطيان وديون ونحاس وأثاث سيجاً ومورثهم كان واضعاً يده على ذلك وأولاده وزوجته كذلك من بعده (أجاب) نعم وما تحقق بالوجه الشرعي انه ملك المورث الورثة المذكورين يقسم بينهم بالقرينة الشرعية وليس لأولاد ابن العم المذكورين الاختصاص بشيء من ذلك والحال هذه بدون تخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع زوجته يملك كان نصفاً اثنتي عشرة نخلة باعاً نصيبهما في النخل لشر يكتهما بثمن معلوم من الدراهم وكتب بذلك جعة شرعية وصار المشتري يتصرف في ذلك النخل في حال حياة البائع ومضى على ذلك مدة تزيد على أربعين سنة ثم بعد هذه المدة أراد وارث البائع الرجوع على وارث المشتري في المبيع فهل والحال هذه اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون صحيحاً نافذاً وليس لوارث البائع معارضة وارث المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت بيع المورث حصته في النخل حال صحته مستوفياً شرائطه الشرعية لا يكون لوارثه معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة لهم بيت بني فيه أحدهم بناء وعرفه به عارة من مال الخصم به باذنهوا لتزموه بالمبلغ الذي يقابل حصتهم بعد معرفة مقدار المنصرف منه في ذلك وبني بعد ذلك بناء فيه وصرف فيه مبلغاً من ماله باذنههم وهدوه بدفع ما يقابل

٢٦

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

حصة من قبل اذا طال بهم معاندهم من ذلك لدى القاضى وانكروا المبلغ المنصرف فيما يقابل حصتهم وطلب تحليفهم عليه ونسكروا عن الحلف يؤثرون بدفع ذلك له ماداموا ناكبين من الحلف أو يلزمهم دفع المدعى به بمجرد نسكروا لم (أجاب) اذا صدرت الدهوى صحيحة من خصم على خصم وعجز المدعى عن اثبات دعواه وطلب عين المدعى عليه فنسكروا عن العين يقضى عليه بالنسكول حيث لا مانع والنسكول لا يوجب شيئا الا اذا اتصل به القضاء كفى حواشى الدرر والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار تلقاها من أبيه وجده مدة تزيد على ستين سنة فادعى الآن جماعة على واصل اليد انهم يستحقون حصة فى الدار بطريق الميراث عن أمهم فانكروا واصل اليد دعواهم وجدها والحال ان أمهم كانت حاضرة بالبلد وشاهدة تنصرف واصل اليد وأبيه من قبله وهي ساكتة تلك المدة من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعها عن الدهوى فهل لا تسمع دهوى المدعين لتلك المدة من غير مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواهم وجدها (أجاب) نعم لا تسمع الدهوى المذكورة ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على فخل تلقاها بالشرع من اناس من نحو خمس وعشرين سنة وهو يتنقم به ويدفع نراجه لجهة الديوان ادعى عليه رجل بان لا يبه فيه حقا والمدعى عليه ينسكروا ولا يثبت المدعى على دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجرى عن الاثبات الشرعى لاسيما والمدعى شهادته مذكورة فى وثائق المدعى عليه المشتري بها من الاناس المذكورين ومشاهدة تنصرف واصل اليد المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم يتنازع من غير مانع شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة يعملون بيتا بطريق الميراث عن أبيهم باع أحدهم نصيبه فى البيت لاحد الشركاء بثمن معلوم قبضه من المشتري فى المجلس بحضرة بيعة ثم بعد ذلك أنكر البائع البيع وقبض الثمن وأراد الرجوع على المشتري فى المبيع فهل والحال هذه اذا ثبت البيع بالبيعة الشرعية يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار البائع (أجاب) اذا ثبت البيع مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعى لا يكون للبائع عارضة المشتري فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن زوجها وأمه وتركت ما يورثها من ثمن جارية مائة كته نخماس وفراس وحلى فادعت الام بعد موت بنتها ان النخماس والفراس والحلى ملك لها ولا يثبت لها على ذلك فانكروا الزوج دعواها فهل اذا لم تثبت الام دعواها بالبيعة الشرعية لا تجاب لذلك بجميع مائة كته المتوفاه يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر مائة من مقدار وأظهر بذلك حجة مقطوعة الثبوت فهل اذا أنكر دعواه ولم يكن عنده بيعة تثبت له الا اعتبر الحجة المقطوعة الثبوت حيث لم يثبت مضمونها بالبيعة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

المجرى

المجرى عن الاثبات ولا يعول على حجة لم يثبت مضمونها شرعا ذبح الشرح ثلاث البيعة والاقرار والنسكول والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن زوجها وعن بنتها من غير وتركت تر كته من أمتعة وفراس ومصاغ ونخماس وغيره فاستولى زوجها على جميع تركتها ولم يدفع للبنت ما خصها من تر كته أمها وترى زوجها مات عنها فاستولت على جميع ممتلكاته التى منها التركة من الزوجة الاولى وادعت انه أوصى لها بجميع ممتلكاته فهل اذا أقامت البنت بينة بالاشياء المخلفة عن أمها تسمع بينتها على زوجة الميت ويقضى لها بما تشهده البيعة الا لا يل لها من أمها (أجاب) نعم اذا أثبتت البنت المذكورة دعواها فيما يخصها فى تر كته أمها بالوجه الشرعى يقضى لها به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك بيتا بالميراث عن أبيها من مدة ثلاثين سنة وزيادة بعد أن وضع أبوها يده عليه مدة تزيد عن ثلاثين سنة أيضا من غير منازع لها ولا لغيرها والا الآن يدعى رجلان أجنبيان منها بان البيت لها من أبيها متعلقين بوثيقة قديمة بأيديهما غير ثابتة المضمون والحال ان أباهما كان موجودا ومشاهدا تنصرف أبيهما ولم يدع ولم يتنازع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنع من التداوى فهل لا يجابان لذلك ولا تسمع دعواهما بعدهم مضي هذه المدة اذا تحقق ما ذكر ولا عبرة بالوثيقة المذكورة (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدهوى من غير مانع خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدته تنصرف واصل اليد مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ماتت فى حق المورث يثبت فى حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن أخوين لاب وعن بنت بنتها التى فى حجر أبيها وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ومصاغ وغير ذلك مما يورث فادعى أبو البنت القاصرة المذكورة بانها ساهبت لابنته جميع ما تملكه يدها فانكروا فادعى الاخوان دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه ولا القبض والحيازة فى حال حياتها وصحتها وسلامتها لا يجاب لذلك ويكون ما تركته تر كته عنها يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث عن ذكر (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه وموت المرأة المذكورة عن أخويها لا يثبت بنت بنتها فقط فليحقق انه تركته عنها يقسم بين الاخوين المذكورين بالسوية ولا شيء للبنت بطريق الارث والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استولى على قطعة أرض وبني وغرس فيها وصرف على ذلك من ماله مبلغا يزيد على قيمة الارض واستقر واضعاً يده عليها مدة تزيد على عشرين سنة ثم الآن قام جماعة من أقاربه حاضرون معه فى البلد مشاهدون انصرفوا بنائه فيها يدعون ملك الارض التى بنى وغرس فيها فهل لا يحكم بهم بمجرد دعواهم المذكورة حيث كانت خالية عن الاثبات بالوجه الشرعى وعلى فرض ثبوت ذلك لا يحكم على الباني بنقص ما بناء حيث كانت قيمته ضعف قيمة الارض ولا يقضى على الباني الا بقيمة الارض جبراً على المدعين (أجاب) من المعلوم

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٧

٢٣

٢٣

٢٤

انه لا يقضى المدعى بمجرده دعواه بدون اثبات شرعي ومن بني في أرض غيره بدون اخذه فان كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ضمن الباقي قيمة الأرض لربها على ما عليه المتأخرون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نخلا بمبلغ معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بيده فوضع المشتري يده على النخل مدة تزيد على تسع عشرة سنة وهو ينتفع به لنفسه المدة المذكورة مع مشاهدة البائع المذكور ثم بعد موت البائع أنكرت ورثته ببيع مورثهم النخل المذكور فهل اذا ثبتت المشتري بالبينّة الشرعية شراء النخل المذكور من مورثهم بالبوجه الشرعي لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم اذا ثبت بالبوجه الشرعي ببيع مورث المدعى ما ذكر من النخل مستوفيا شرائط الصحة والازم لا يعتبر انكار الورثة وليس لهم معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة حصّة في دار ونخل وساقية بثلث معلوم من الدراهم واستولى المشتري على المبيع مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فاراد ورثة البائع الرجوع في المبيع على ورثة المشتري وأنكر ورثتهم مورثهم فهل وأحوال هذه اذا ثبت ببيع مورثهم بالبينّة الشرعية يبيحون صحتها نافذا ولا عبرة بانكارهم المبيع بعد ثبوته بالبوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت بالبوجه الشرعي ببيع المسألة ما ذكر مستوفيا شرائط الصحة والازم لا عبرة بانكار ورثتها ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذى شوكة تغلب على عقار واستولى عليه ثم بعد موته أخذه أربابه بطريق الارتأهم عن أبيهم ووضعوا أيديهم عليه نحو عشرين سنة وأراد أولاد الغاصب المتوفى أخذه من ملاكه متعللين بأن أباهم كان اشترأه من أبيهم فهل اذا لم يثبت الشراء المذكور لا عبرة بدعواهم على أرباب العقار (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر أشجار امغروسة وسافر الى جهة فلما حضر طالب رفع يده المودع عن الأشجار المذكورة فادعى عليه بأنه باعها له متعللا بوثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا يعمل بالوثيقة المذكورة المقطوعة الثبوت ويكون لرب الأشجار رتبهامنه (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يقول على وثيقة بدون اثبات مضمون بالبوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على جانب نخل تلقاه بالشراء من رجل آخر مدة تزيد على ثمانين سنة وهو يتصرف فيه بالتصرفات الشرعية فادعت الآن امرأتان على واصل اليدان أباهما يستحق حصّة في النخل المذكور فأنكر واصل اليد دعواهما ووجداهما وأحوال ان أباهما كان حاضرا بالبلد ومعه شاهد التصرف واصل اليد المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل لا تسامع مع دعوى المرأتين المذكورتين بعد ذلك حيث أنكر واصل اليد دعواهما مع ما بينهما كانتا حاضرتين

٢٠ ١٢٧٠

ربيع الثاني ٨ ١٢٧٠

١٥ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

مع أبيهما بالناحية ومشاهدتين لتصرف واصل اليد تلك المدة (أجاب) سلوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واصل اليد بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسامع مع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث ثبوت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار ووضع يده عليها مدة خمس وثلاثين سنة وهو ينتفع بها المدة المذكورة ويتصرف فيها بالهدم والبناء من غير معارض ولا منازع ثم مات ووضع يده عليها ورثته فادعى رجل عليهم بأن له حقا فيها عن مورثه فهل اذا كان حاضرا موجودا ومعه شاهد موثوق مدعى عليه ومورثه من قبله يتصرف فيها المدة المذكورة من غير معارضة ولا منازعة بلا عذر شرعي لا تسامع مع دعوى المدعى حيث كان واصل اليد منكر الدعواه (أجاب) سلوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدته تصرف واصل اليد ومورثهم من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه ودعوى ورثته من بعده اذا ثبت في حق المورث ثبوت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يبيده دارا ووضع يده عليها عن مورثه مدة نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير معارض ولا منازع والآن ادعى عليه رجل من أولادهم بمجاورة له ومعه شاهد تصرفه فيها بالتصرف المذكور المدة المذكورة بان له حقا فيها ولا يثبت له على دعواه فهل لا تقبل دعواه بدون برهان شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على جانب نخل وأرض زراعة تلقاها من أبيه ووجدته وجد أبيه مدة تزيد على مائة سنة ثم بعد ذلك ادعى الآن رجل على واصل اليد أنه يستحق النخل والأرض عن أبيه فأنكر واصل اليد دعوى المدعى ووجدناه وأحوال ان أباه كان حاضرا بالبلد ومعه شاهد التصرف واصل اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم ينزع ولم يعارض من غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل وأحوال هذه لا تسامع مع دعوى المدعى بعد ذلك حيث أنكر واصل اليد دعواه ويجدها (أجاب) نعم لا تسامع مع دعوى الرجل المذكور اذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الشراء من رجل اجنبي مدة أربع عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية فادعت الآن امرأة اجنبية انها ملك الدار من مورثها فأنكر واصل اليد دعواها ولا يثبت لها على ذلك فهل وأحوال هذه اذا لم يثبت المرأة المذكورة دعواها الملك فيها بالبينّة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعي ومنع من معارضة واصل اليد فيها (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا من فرن وشيخة وغير ذلك مما يورث والآن تدعى جماعة بان ثلاثة ارباع الفرن والشيخة وقف اهلى عليهم متعللين بالاشاعة ولا يثبت ولا سند بأيديهم يشهداهم فأنكر الورثة دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا يثبت لهم

٢٥ ١٢٧٠

٢٩ ١٢٧٠

٢٩ ١٢٧٠

ربيع الثاني ٢ ١٢٧٠

ويعتدون من منازعتهم فيما تر كهم وورثتهم بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لدع مجرود دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اثنان واربع بنات وله ارض زراعية اميرية اسقط حقه في ثلث الارض المذ كورة لاحد الابنين وتر ك له باختياره واسقط لآخر حقه في ثلث الارض المذ كورة وتر ك له باختياره ووضع كل منهما يده في حال حياة والدهما عشرين سنة ثم بعد ذلك مات والدهما وبعد موته باربع سنين اراد من له الثلث ان يرجع على من له الثلثان ويقاسمه في الزائد جاحدا الاسقاط ومدعى بقاء الاستحقاق لا يبيح ما في جميع الارض فهل اذا ثبت الاسقاط المذ كورة على الوجه المذ كورة مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له المنازعة ويمنع من المعارضة (اجاب) نعم لا يجب لذلك بدون وجه شرعى اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) من حادثة من قاضى الجيزة ضمنها رجل ادعى على آخر بان والده المدعى غرس نخلا مينا في جهة هيها وبين حدودها واستروا ضعا يده عليه الى ان مات فوضعت والده المدعى يدها على ذلك وصارت تسفل ثمره الى سنة ثلاث وخمسين ومائتين والف وماتت وبعد ذلك وضع مشايخ الناحية ايديهم على ذلك سنة واحدة ثم اخذوه منهم جدا المدعى عليه لكونه بقرب اطيانه وصاروا ضعا يده عليه الى ان مات فوضع المدعى عليه يده الى الآن ويطلب اليه برفع يده عنه وتسليمه له بالوجه الشرعى واجاب المدعى عليه بوضع يده على النخل بمقتضى انه تلقاه بالارث عن جده المذ كوروان جده كان واضعا يده عليه حال حياته من سنة ثمان وعشرين ومائتين والف ولم ينازعه فيه احد الى ان مات فوضع المدعى عليه يده على ذلك فلم يصدقه المدعى فيما ذكره فالحكم (اجاب) اذا لم يثبت على المدعى ما يوجب عدم سماع دعواه الارث في النخل من والده كسكوت المورث من الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر من غير عذر شرعى وصحت دعواه وان ثبت بالوجه الشرعى بقضى له بما ادعاه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مدقا في جهة معلومة وله علوتابع له مدة تزيد على عشرين سنة بموجب حجة شرعية وهو متصرف في ذلك المدة المذ كورة من غير منازعة له في ذلك ولا معارض ثم مات المالك المذ كور عن ورثة قصر وبالعين فانتقل ذلك اليهم بمطريق الارث ووضعوا ايديهم على ذلك مدة بعد موت مورثهم المذ كور ويجوز ان المدق المرقوم اما كن متخربة في ملك الغير اشتراها آخر لنفسه على هيأتها الموجودة وقت البيع بعد وفاة المالك للمذ كور ووضع يده على ذلك ثم طلب شراء المدق المذ كور سقلا وعلوا من بعض الورثة المذ كورين بمن معلوم مرارا ولم يجب لذلك فبسبب ذلك ادعى ان بعض الاماكن التي اشتراها بجوار المدق المرقوم تابع لها العلو الذي على المدق ولم يكن بيده سند شرعى يدل على ذلك ولم يدع البائع له الا ما كن المذ كورة بهذه الدعوى على المالك للمذ كور ولا على ورثته المدة المذ كورة مع حضوره وعدم

المنازع له من الدعوى فهل اذا كان الامر كاذ كروا شترى الرجل المذ كور الا ما كن المتخربة المذ كورة على هيأتها الموجودة وقت البيع ولم يبعه البائع له العلو الذي على المدق المذ كور ولم يكن بيده سند بذلك ولم تحصل منازعة ولا دعوى من البائع له على المالك للمذ كور ولا على ورثته من بعده في المدة المذ كورة يكون ذلك ما نعا من الدعوى سيما وقد طلب الشراء في المدق المذ كور سقلا وعلوا من بعض الورثة المذ كورين مرارا (اجاب) لا تسمع دعوى الرجل المذ كور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بوجه شرعى مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم مات عن وارث فوضع الوارث يده على الدار المذ كورة وصار يتصرف ايضا مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينازعه احد ذلك المدة والآن ادعى رجل على واضح اليد من اهل البلد مشاهدا لتصرف واضح اليد وهو وابوه من قبله بانه يملك حصة فيما فانه كروا واضح اليد دعواه فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذ كور بعد مضي تلك المدة المذ كورة (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن أخ شقيق وتركت ما يورث منها شرعا ولم تقسم التركة بين الورثة ثم مات الزوج عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون القول قول كل من ورثة الزوجين فيما يصلح لمورثه من متاع البيت اذا اختلغا فيه (اجاب) نعم اذا اختلغا ورثة كل من الزوجين في متاع البيت فالقول لورثة كل منهما فيما يصلح لمورثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض مملوكة تلقاها بطريق الميراث عن أبيه وجدته مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية فادعى الآن جماعة على واضح اليد انهم يملكونها عن آباؤهم فانكر المدعى عليه دعواهم ووجدوا الحال ان آباءهم حاضرون بالبلد ومشاهدون لتصرف واضح اليد وهم ساهكتون من غير منازعة ومن غير مانع شرعى عنهم من الدعوى والطلب مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا تسمع دعواهم بذلك حيث جدا المدعى عليه دعواهم (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى سكوت آباء الجماعة المذ كورين عن الدعوى بما ذكر خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدتهم تصرف واضح اليد من غير منازعة منهم ولم يكن هناك عذر شرعى لا يكون لورثتهم معارضة واضح اليد في ذلك بدون وجه شرعى ولا تسمع دعواهم اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه اشترى منه برابثن معلوم فانكر المدعى عليه دعواه وجدها جدا كايا فتعلل عليه المدعى بورقة فيها خط المدعى عليه وختمه خالية عن البينة فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ولا يعمل بتلك الورقة اذا لم يثبت مضمونها بالبينة الشرعية سيما اذا لم يكن

۱۲۷۰ ۳۰

المدعی علیه صرافا ولا یسار او لایا عا من یعمل بخطه على فرض كونه خطه (أجاب)
نعم لا عبرة بالدعوی المجردة عن الاثبات شرعا ولا یعول شرعا على تلك الورقة اذا كان
الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل واضع یدیه على عین ما جارية فی بلده
بالمیراث عن أبیه وجده مدة تزيد على ثلاثین سنة من غیر منازعة ولا لایه وجده فیها
تلك المدة والآن یدعی رجل من أهل البلد بان له حصصة فیها مئة بالبورقة قديمة باسم
جده مقطوعة الثبوت والحال ان الاب والجدة لم یقع منهما ما طاعة ولا منازعة ولا مدافعة
فانكر المالك واضع الید دعواه فهل اذا لم یثبت ذلك المدعی دعواه بالبینة الشرعية
لا یجیب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا یعول بالورقة المذكورة ویمنع من
منازعة المالك فیما تركه له مورثه بدون وجه شرعی (أجاب) من المعلوم انه لا یقضى
لمدعی مجرد دعواه ولا یعول شرعا على كاذب بدین اثبات مضمونه والله تعالى أعلم (سئل)
فی رجل واضع یدیه على دار تلقاها بطریق المیراث عن أبیه وجده مدة تزيد على مائة سنة
وهو یصرف فیها التصرفات الشرعية فادعت الآن امرأة انها تملكها عن أمها فانكر
واضع الید دعواه والحال ان أمها كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة لتصرف
واضع الید وأبیه من قبله مدة تزيد على عشرين سنة وهی ساكتة من غیر منازعة ومن غیر
مانع شرعی یمنعها عن الدعوی فهل لا تسمع دعوی المرأة المذكورة حیث جحد المدعی
عليه دعواها (أجاب) سكوت مورث المدعی عن الدعوی خمس عشرة سنة فاکثر مع
مشاهدته تصرف واضع الید من غیر منازعة ولا عذر شرعی مانع من سماع دعوی الوارث
اذا ثبت فی حق المورث یثبت فی حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل مات عن
ثلاثة بنین وترك دارا ثم مات كل من البنین الثلاثة عن وارث ولم تقسم الدار فطلب وارث
أحدهم نصيبه فی الدار عن مورثة فادعی ورثة الباقي ان لهم فیها حصصة بطریق الشراء من
أجنبي ولا بینة لهم على ذلك فهل والحال هذه اذا لم یثبت دعواهم الا برأ بالبینة الشرعية
لا عبرة بدعواهم ویكون لوارث أحد البنین الثلاثة أخذ نصيبه فی الدار بطریق المیراث
عن أبیه بالفريضة الشرعية وليس لباقي الورثة معارضة فی ذلك بدون وجه شرعی
(أجاب) تقسم الدار بین الورثة الواضحين أیدیهم علیها بالطریق الشرعية حیث كانت
قابلة للقسمة وليس لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما یخصه من ذلك بدون مخصص
شرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل واضع یدیه على دار بالشراء الشرعی من مدة تزيد
على عشرين سنة وهو یصرف فیها بالهدم والبناء وغیرهما تصرف المالك فی أملاكهم
المدة المذكورة ولم ینازع فیها أحد ثم بعد ذلك مات عن ورثة فوضعت الورثة أیدیهم
على الدار المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم یصرفون فیها تصرف المالك
فی أملاكهم والآن ادعی جماعة على واضع الید بانهم یملكون حصصة فی الدار المذكورة
عن مورثهم ولا بینة لهم على ذلك فانكر واضع الید دعواهم وجحدوا جدا کلیا فهل

إذا

جادی الثانية

۱۲۷۰ ۲

۱۲۷۰ ۷

۱۲۷۰ ۷

۱۲۷۰ ۸

إذا كان مورث المدعی حاضرا بالبلد ومشاهدة لتصرف مورث واضع الید المدة
المذكورة ولم یدع ولم ینازع ولم یمنعه مانع شرعی عن الدعوی والطلب لا تسمع دعواهم
والحال هذه ویمنعون من معارضة واضع الید بدون وجه شرعی (أجاب) اذا ثبت
سكوت مورث المدعی عن الدعوی خمس عشرة سنة فاکثر مع مشاهدة تصرف واضع
الید من غیر منازعة ولا عذر شرعی لا تسمع دعوی ورثته من بعده بذلك اذا ثبت فی
حق المورث یثبت فی حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل یملك دارا عن مورثه
استولى علیها شیخ البلد بدون وجه شرعی فطلبها المالك منه على يد قاضی بلدهم فادعی
انه شترها من أبیه قبل موته فطلب منه بینة فجحد عنها عجزا کلیا فحكم القاضی بها للمالك
واستولى علیها المالك الى أن مات شیخ البلد المذكور وعن وارث فادعی الوارث على
واضع الید على الدار المذكورة ان الدار ملك لمورثه وانما انتقلت الیه كما ادعی مورثه
وآل الیه بالارث عنه فانكر واضع الید دعواه فهل والحال هذه اذا لم یثبت الوارث
دعواه المذكورة بالبینة الشرعية لا عبرة بدعواه ویمنع من معارضة واضع الید فی ذلك
بدون وجه شرعی (أجاب) من المعلوم انه لا یقضى لمدعی مجرد دعواه بدون اثباتها
بالطریق الشرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة ودفع لها حلیا لاجل
أن تزین به فادعت بعد ذلك انها تملكه منه ولا بینة معها على التملیک وادعی الزوج
انه عارية دفعه لها لاجل التزین فهل لا تصدق المرأة مع انها لا بینة معها (أجاب) حیث
اقررت الزوجة باصل المالك فی الحلی المذكور وزوجها وادعت تملیکه منها وانكر الزوج
ذلك فالقول له والبینة بینتهما والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل ادعی على آخر شیء عینه
فانكر المدعی علیه دعواه وجحدوا جدا کلیا وعجز المدعی عن اثباتها بالبینة فطلب
القاضی من المدعی علیه الیمین فامتنع ونكل عن الحلف ورد الیمین على المدعی وحلف
بغير رضاه فهل لا عبرة بالرده على المدعی ویقضى علیه بالنكول بالحق المدعی به (أجاب)
نعم یقضى علیه بالنكول ولا ترد الیمین على المدعی والله تعالى أعلم (سئل) فی ولدی عم
یملك دارا بطریق المیراث عن أبویهما مدة تزيد على أربعین سنة وهما یصرفان فیها
التصرفات الشرعية هما وأبواهما من قبلهما فادعت الآن امرأة انها تملكها عن أمها
فانكر واضع الید دعواها کلیا والحال ان أمها كان حاضرا بالبلد ومشاهدة لتصرف
مورثی واضع الید وهو ساكت أكثر من خمس عشرة سنة من غیر منازعة ومن غیر مانع
شرعی یمنعه عن الدعوی فهل والحال هذه لا تسمع دعوی المرأة المذكورة بعد مضي
هذه المدة حیث جحد المدعی علیها دعواها سماعا وهی مشاهدة لتصرف واضع الید مدة
طويلة (أجاب) اذا ثبت سكوت مورث المدعی عن الدعوی فی الدار خمس عشرة سنة
فاكثر مع مشاهدته تصرف واضع الید بلا منازعة ولا عذر شرعی لا تسمع دعواها
المذكورة اذا ثبت فی حق المورث یثبت فی حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) فی

۱۲۷۰ ۱۹

جماعة واضع أيديهم على دار بطريق الميراث عن آباءهم وأجدادهم جبالا بعد جيل
مدة تزيد على ستين سنة وهم يتصرفون فيها التصرفات الشرعية تلك المدة من غير منازع
لهم فيها ولا مورد لهم من قبلهم ادعى الآن رجل على واضع اليد بأنه يستحق فيها حصة
وقفا ويبدع وثيقة مقطوعة الثبوت فأنكر المدعي عليهم دعواه فهل والحال هذه إذا لم
يثبت المدعي دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ولا بالوثيقة التي يسدها التي لم يثبت
مضمونها شرعا وليس له معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى
للمدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولا يعول شرعا على وثيقة مقطوعة
الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصروا بخل وترك ما يورث عنه شرعا
ومن جملة ما تركه حلى أدهت زوجته بعد الموت بأن الرجل ملكه لها في حياته فهل إذا
لم تثبت أن الزوج ملكه لها في حال الصحة في وجه خصم من الورثة بالبينة الشرعية
يكون تركه عن الميت وهل يلزم الشهود ولو أقامت المرأة بينة على ذلك معرفة قدره وجنسه
(أجاب) إذا كانت المرأة المذكورة متزوجة فباصول الملك في المحلى المذکور زوجها
وأدهت التملك منه فعليه اثباته بالوجه الشرعي والا كان تركه يقسم بين جميع الورثة
بالقرينة الشرعية وتلزم الإشارة إلى المحلى في الدعوى والشهادة حيث كان قائما ولا
يكفي ذكر القدر والقيمة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ذميين تشاجرا
في قضية شرعية فطلب أحدهما من الآخر التوجه معه إلى الشريعة المجدية لأجره
المحكم بينهما بما يقتضيه حكم الله وراضيا الطالب بالحكام وامتنع الآخر فهل يجبر الممتنع
على التوجه معه للشريعة المجدية (أجاب) في معين المحكام ويجوز للقاضي أن يحكم بين
أهل الذمة إذا تناظروا وترافعوا إليه ورضوا بحكمه ويحكم بينهم بحكم الإسلام لقوله تعالى
فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال به ضهم وظاهر هذا أنا نحكم بينهم وإن لم ترض
أسأفتهم وقال بعضهم وأما الحكماء المسلمون إن يحكم بينهم في التناظر مثل أن يمنع وارث
وارثا حقه وما أشبه ذلك إذا رضى المتناظران بذلك وأما المخرو والزنا فلا ينبغي أن يحكم
بينهم فيه انتهى ومنه يعلم الجواب (سئل) في رجل استاجر معصرة وشريحة من مالكهما
بأجرة معلومة لكل شهر ووضع يده المستاجر عليه مدة سنين وهو يدفع الأجرة له بموجب
سندات يبدع يدفع الأجرة للسالك مدة حياته ثابتة المضمون فهل إذا مات المورث عن ورثة
وأراد ورثته مطالبته المستاجر بدفع الأجرة ثانيا لا يجابون لذلك ولا يكون لهم مطالبته بها
ثانيا حيث كان الدفع لمورثهم في حال حياته ثابتا بالبينة الشرعية ويمنعون من منازعة
المستاجر بدون وجه شرعي (أجاب) إذا أثبت المستاجر دفع الأجرة للسالك حال حياته
بالوجه الشرعي لا يكون لورثته المطالبة بها ثانيا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ذلك كان سكنت البنت فيه مدة
ثم بعد ذلك طلب الابنان نصيبهما في المكان المورث عن أبيهما ما فادعت البنت أنها

عليه بطريق الشراء من أبيها قبل موته ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه إذا لم تثبت
البنت المذكورة الشراء بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها ويكون للابن أخذ نصيبهما
من المكان المذکور قهرًا عن البنت المذكورة (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
الاثبات شرعا وتورث البنت بتسليم ما خص الابن في المكان لهما حيث كانت معترفة
بأصل المالك ولم يثبت انتقال الملك لها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضع يده على مكان تلقاه بطريق الميراث عن أبيه وصار يتصرف فيه هو وأبوه من قبله
مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد أنه يملكه عن جده فأنكر
واضع اليد دعواه والحال أن جده كان حاضرا بالبلد وشاهد التصرف واضع اليد
وإبنة من قبله أنه كثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع
شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي بسده في هذه المدة
حيث جحد المدعي عليه دعواه (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي سكوت مورث المدعي وهو
المجحد عن الدعوى في العقار المذکور خمس عشرة سنة فالتسليم مشاهدته تصرف واضع
اليده وأبنة بدون وجه شرعي ولم يدع في المدة المذكورة لا تسمع دعواه إذا ثبت في حق
المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فوضعت الزوجة يدها على جميع المتروكات فطلب الورثة
من الزوجة نصيبهم من تركه مورثهم فادعت الزوجة أن جميع ما في البيت ملك لها وإن
حق لمورثهم فيه فهل والحال هذه يكون القول قول الزوجة بيمينها فيما يصلح لها وفي
المشترك والقول للورثة فيما يصلح للرجال خاصة ويكون تركه لهم عن مورثهم (أجاب)
إذا اختافت الزوجة وورثة الزوج في متاع البيت الذي كانا يكتان فيه فالقول للزوجة
فيما يصلح للنساء وكذا في المشترك إلا أن تقيم ورثة الزوج بينة على أنه لمورثهم والقول
لورثة الزوج فيما يصلح للرجال إلا أن تقيم المرأة بينة على أنها لها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل بينه وبين رجلين معاملة وأخذوا عطاء بالدرهم فتعاسب الرجلان مع الرجل
المذکور وأدعى ابان له ما عليه قدر ما علموا من الدرهم فأنكر المدعي عليه دعواهما
وطلبت منهما البينة فجهزا عن اثباتها عجزا كليا والتسايمين الشرعية من المدعي عليه
المذکور خلف المدعي عليه اليمين الشرعية وحكم بينهما بما حكم الشرع فهل إذا
ادعى الرجلان المذکوران به ذلك على الرجل المذکور بالقدر المعلوم ثانيا وعجزا أيضا
عن اثبات دعواه لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات شرعا (أجاب) من المعلوم
أنه لا يقضى للمدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
جماعة يملكون قطعة أرض محدودة بحدود أربعة ليست أميرية بأعوان الرجلين من المعلوم
من الدراهم وكتب المشتري وثيقة على البائعين بحضرة بينة بالبيع إلى تحرير الحاجة
الشرعية وصار المشتري يستلم أجرة تلك الأرض من ذلك الوقت واستقر الحال على ذلك

الحشهر محرم سنة ١٢٦٩ ففترت حجة شرعية للمشتري من البائعين بالتصديق بما سبق من البيع منهم وقبض الثمن والآن بعد تلك المدة أراد البائعون فسخ البيع متعللين بأن المشتري قبض منهم وقرهم في البيع ولم يثبت ذلك بالطريق الشرعي بل هو مجرد تملل منهم مع أن الثمن المشتري به قيمة مثل الأرض وقت الشراء فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعي ولا يجابون فسخ البيع حيث صدر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم (أجاب) ليس للبائعين ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في معتوق يملك بعض مواش وغيره من ماله الخاص به تعدى عليه المعتق وأخذ منه جميع ذلك بدون وجه شرعي فطلب من المعتق ذلك فادعى وكيل المعتق أن موكله اشترى منه جميع ذلك بثمن معلوم دفعه له فأنكر المعتق ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت الوكيل دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ويكون للمعتق المذکور أخذ جميع المواشي وغيره من السيد (أجاب) حيث ادعى وكيل السيد شراؤه موكله ما ذكر من معتوقه ودفع الثمن له وأنكر المدعي عليه ذلك فإن أثبت دعواه بالطريق الشرعي قضى له بدعواه ولا يؤثر بتسامي ذلك للمالك المعتوق حيث كان معتوقا بأهل المال فيه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون ساقية بالميراث عن أبيهم وجدهم مدة تزيد عن خمسين سنة من غير منازع لهم ولا لأبيهم فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من أهل البلد شاهد للتصرف بأن له حصصه فيها والحال أن أباه كان موجودا بالبلد وشاهد التصرف أبيهم مدة تزيد عن أربعين سنة ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعهم من ذلك ولا سند بيده يشهد له فأنكر الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة يمنع المدعي من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعي ويكون سكوت مورث المدعي عن الدعوى من غير مانع خمس عشرة سنة فاکثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد ما نعام من دعواه ودعوى وارثه من بعده (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذکور أن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالشرا من مدة طويلة ادعى عليه نسوة بأن فيه حصص وقف ويردن منازعته والدعوى عليه بها وهو ينكر دعواهن ولا بينة ولا برهان لمن على ذلك فهل لا عبرة بدعواهن المجردة عن الإثبات الشرعي ويكون الحق فيها لواضع اليد عليها والحال هذه (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض خربة مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ولم ينزعها أحد في تلك المدة والآن قام رجل يدعى أن هذه الأرض ملك له فأنكر واضع اليد دعواه والحال أن الرجل المذکور حاضرا في البلد ومشاهد للتصرف واضع اليد المدة المذکور وتوارك لأطلب في تلك المدة من غير صدر شرعي يمنع عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي المذکور بعد مضي

تلك المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فأكثر الألف الاثر والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وثلاث نخلات وقيراطا في طاحونة باع ما ذكر لرجل آخر بثمن معلوم من نحو ثمان سنين بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون والآن يريد البائع أخذ ما باعه من المشتري منكرًا وجاحدا البيعة فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعها من المشتري حيث كان البيع ثابتا بالبينة الشرعية ولا عبرة بانكار البائع البيع (أجاب) إذا أثبت مدعي الشراء دعواه بالوجه الشرعي لا يكون للبائع نزع ما ذكر من يده بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فوضعت الزوجة يدها على جميع التركة فطلب ابن عم المتوفى المذکور نصيبه من تركة ابن عمه فأنكرت الزوجة المذكرة قرينة قرابته للمتوفى فهل والحال هذه إذا أقام ابن العم بينة وشهدت بنسبه إلى المجدد الجامع له ولابن عمه المتوفى لدى الحاكم الشرعي تقبل شهادتهم ويحكم بها أو يكون له أخذ ما يخصه من التركة بالوجه الشرعي (أجاب) إذا ثبت عصوبة الرجل المذکور للمتوفى بالوجه الشرعي يكون له أخذ نصيبه من تركته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين بينهما مال مشترك ولا جد هما بئذ زوجهما بغير معلوم قبض مجمل وجهزها به مع هبة بعض أقاربها شيئا لها مما يجيز به وذلك بحضور الأخ والأب ومشاهدتهما وقبض الأب من ذلك وتصرفت فيه مدة من السنين حال حياة أبيهما وعمهما في بيت الزوج ثم بعد ذلك مات العم عن ورثة فادعت الورثة على عمهم الموجود وبته أن الجهاز المذکور من المال المشترك بين أبيهم وعمهم يريدون بذلك أخذ بعضه من البنت أو بعضهم الأب مثل حظهم منه على زعمهم فأنكر الأب والبنت ذلك ولا بينة للورثة على دعواهم المذكرة فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات وليس لهم مطالبة عمهم أو بنته بشيء مما يورثونه بمجرد دعواهم المذكرة (أجاب) نعم ليس لهم ذلك بدون إثبات شرعي والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جار يتهنئ بزوجته وورثته طلب مالها فأنكرها من ورثة الرجل وأمر أنه بعد موته ما فادعى الوارث أن مورثهما اشتراها منه قبل موتهما فأنكر المالك دعواه ولا برهان للمدعي على دعواه هذه فهل إذا لم يثبت الوارث دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بها ويؤثر بتسليم الجارية لمالكها (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون إثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن ثمان سنين بعد أن وضع الأب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة من غير منازع له المدة المذكرة والآن تدعى جماعة بأنهم حقاقيقه عن مورثهم والحال أن مورثهم كانوا في البلد شاهدين لتصرف أبيه المدة المذكرة مع سكوتهم وعدم منازعته لهم له قبل موته مدة وضع يده عليه فأنكر الابن المذکور دعواه فهل لا يجابون

لذلك ولا تسمع دعواهم بدمضى تلك المدة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدة تصرف واضع اليد
من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده
اذما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اودع عند
آخر نور جاومات كل منهما فادعى ورثة المودع ان مورثهم اشترى نصفه من غير بينة
شرعية فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات واذا كان بعض ورثة المودع المدعى
عليه البيع فائبا لا تسمع الدعوى حتى يحضر او يوكل (اجاب) اذ لم يثبت ورثة المودع
شراءه ورثتهم نصف النورج من المسالك بالوجه الشرعي يؤمرون برده على ملاكه ولا
عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات واما الدعوى بالنقل على غير ذي اليد من الورثة
كما هنا فلا توقف على حضور باقيةهم لكونها دعة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
كانت متزوجة برجل فاشترت منه نصف داره واقامت معه مدة وطاقتها وتزوجت غيره
واقامت مع الزوج الاول في الدار المذكورة ثم تزوج الزوج الاول غيرها واقامت مع زوجته
الثانية في الدار المذكورة مع عاقلته المذكورة وزوجها الثاني نحو اربع سنين ثم خرج الزوج
الاول من البلد واقام ببلاحة اخرى نحو احدى عشرة سنة وتوفي بها ولم تزل المرأة المذكورة
واضعة يدها على الدار المذكورة حتى ماتت من نحو خمس سنين وورثتها واضعون
أيديهم على الدار المذكورة والآن حضر وارثها لتوفي في نزاع في الدار المذكورة من كرا
شراء المرأة المذكورة نصف الدار المذكورة من ورثتها فاذا كان الحكم في ذلك
(اجاب) اذا ادعى ورثة المرأة المذكورة شراء مورثتهم نصف الدار من زوجها الاول بثمن
معلوم في وجهه وارث البائع المنكر بيع مورثته كالف المدعى به مدعى الدعوى اثبات
دعواه بالبينة العادلة في قضى بما ادعاه به استيفاء الثبوت شرائطه الشرعية والامتنع من
دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك سنة فنام معلومة باع نصفها لآخر بثمن معلوم
في الذمة بخضرة بينة شرعية ثم طالب قسمتها من البائع قبل دفع الثمن فامتنع الشرع بملك من
اجابته حتى يقبض الثمن فادعى المشتري انه دفعه له فانكر البائع دعواه فهل اذ لم يثبت
المدعى دعواه الدفع بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات
ويكون للبائع حبس مبيعه حتى يقبض ثمنه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ولا ببيع حبس المبيع قبل تسليمه
للمشتري حتى يقبض الثمن المحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
ورثة آخر بن ولان زوجة المذكورة يثبت به هذه المرأة كسب على سفل بيتها متصل بكان
الزوج المعدل للرجل واللبعض المذكور بان باب مقتوح من بيت الزوجة والاخر من
مكان الزوج المذكور فهل اذا اختلفت الزوجة مع الورثة في البعض المذكور المتصل
بمكان الزوج وادعت انه ملكها ببنته من مالها والورثة انه تركه بناء الزوج من ماله

يكون

يكون القول للزوجة بيمينها او للورثة ومن تقدم بينته منهما (اجاب) القول للزوجة في أن
البعض المركب على بيتها ملك لها واليدنة بينة ورثة الزوج في أنه ملك مورثهم والحال
ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض بناها امرأه واستر
واضع يده عليها مدة طويلة من السنين نحو ثلاثين سنة ثم مات فوضع ولده يده عليها الى
الآن من غير منازعة ولا معارضة ثلاث المدة ثم ان الولد المذكور اراد بيعها لرجل آخر
بثمن معلوم فطلب القاضي من الولد حجة بالقطعة الارض فوجد حجة فيم اثباته قرار يط
وضاعت منه الحجة التي بالباقي فهل لا يكاف الولد المذكور حجة تشهد له بالملك ويكفي وضع
اليده (اجاب) وضع اليد من أقوى الحجج فلا يكاف الولد المذكور حجة تشهد له بالملك ويكفي وضع
تشهد له بالملك فيساو ولا يعول شرعا على الصكوك والسكوك وغدر لو عليها خطوط القضاة
بدون اثبات مضمونها بطريق من طرق الاثبات الشرعية عند التجا حذو الله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له عند آخره دار معلوم من الدين ثمن طرايش وللدين خربة ادعى
رب الدين على المدين بانه اشترى منه الخربة بدينه المذكورة فانكر المدعى عليه دعواه
ولا بينة للمدعى ولا برهان فهل يكون القول قول المدين المدعى عليه ولا عبرة بدعوى
المدعى المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يلقى المدعى بمجرد دعواه
بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ورث عقارا عن مورثه وباعه لرجل
أجنبي بثمن معلوم من الدراهم وصار المشتري يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك مسدة
تريده على عشر بن سنة والآن ادعى رجل على واضع اليد والبائع له بان له ديناه على
مورث البائع يريد أخذ العقار المذكور في نظير دينه فانكر الوارث والمشتري دعواه
وادعى كل منهما ان المدعى كان حاضرا موجودا مع مورث البائع المذكور كوراكثر من
عشرين سنة وشاهد يبيع تركته وتقسيمها بين ورثته ولتصرف المشتري منه أيضا المدة
المذكورة وهو ساكت لم يدع على المورث ولا على وارثه ولم ينزع بدون عذر شرعي فهل
لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى بدمضى خمس عشرة سنة الا
في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالبراث
عن أبيه تعدى رجل ذو شوكة بسبب انه كان حاكما على البلد وسكنها بالانصب مسدة
ثلاثين سنة ثم مات عن ورثة فطلب رب الدار نزاعها منهم فذهوه متعللين بطول المدة وبان
مورثهم اشترأها من أبيه والحال انه لا بينة ولا سند بايديهم يشهد لهم بالملك فانكر رب
الدار دعواهم الشراء فهل اذ لم يثبت الورثة شراء مورثهم من مورث المسالك لا يجابون
لذلك شرعا ولا عبرة بطول المدة مع الاعتراف باصل الملك ويكون لرب الدار نزاعها من ورثة
الناصب حيث كان الحق ثابتا له فيم اعن أبيه ولا عبرة بوضع اليد بالانصب على ملك
الغير (اجاب) حيث اعترف الورثة المذكورون باصل الملك في الدار للرجل المذكور
وادعوا انتقال الملك اليهم فعليه اثباته والاتزاع من أيديهم وترد على مالكها والله تعالى

أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا أخيه معلوم القدر دفعه له في حال حياته ثم بعد مدة أيام قليلة مات رب الدين المذكور عن زوجته وابنته وعن أخيه المذكور وترك ما يورث عنه شرعا والآن تريد الزوجة مطالبة الأخ بالدين منكرة لدفعه له فهل إذا ثبت أن الأخ دفعه لا أخيه حال حياته لا تجاب لذلك ولا عبرة بانكارها ويكون له أخذ ما يخصه من تركه أخيه بالقرينة الشرعية حيث كان شقيقا وأولاد (أجاب) لا مطالبة للزوجة الميث بالدين المذكور إذا ثبت دفعه له في حال حياته بالوجه الشرعي ولا أخ العاصب أخذ ما يخصه في تركه أخيه بالقرينة الشرعية حيث لم يكن محبوبا بغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك خلفاؤه ورثة فوضع رجلان أيديهما على الخلل المتروكة مدة ولما أراد الورثة أخذ الخلل المذكور من واضعي اليد ادعى أحدهما انتقال الملك له من مورث الورثة المذكورين بوجوب حجة ادعى ضياعها والمطالب منه بينة مثبتة لدعواه انتقال الملك من المورث عن عز عن أقامتها وادعى الثاني أن والده أخذ الخلل المذكور من المورث ومات وترك له ولكن لا يدري هل كان الأخذ بشراء أو بغيره ولم يثبت دعواه الانتقال من مورث الورثة فهل وأحكام هذه يؤمر المدعي عليهم ما يتسليم الخلل للورثة المذكورين حيث كانا من رين بالملك المورث للورثة المذكورين ولم يثبت ادعواهما الانتقال بطريق شرعي بعد تحليف الورثة اليه في الشرع (أجاب) نعم يؤمر الرجلان المذكوران بتسليم الخلل إلى ورثة المسالك إذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن عشرين سنة بعد أن وضع الأب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة من غير منازع له فيه تلك المدة والآن تدعى جماعة بأن لهم حصة فيه من مورثهم وأحكام إن مورثهم كانوا في البلد مشاهدين لتصرف أبيه المدة المذكورة مع سكوتهم وعدم منازعتهم له قبل موتهم مدة وضع يده عليه فأنكر الابن المذكور دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي تلك المدة إذا تحقق بالوجه الشرعي (أجاب) سكوت مورثي الجماعة المذكورة عن الدعوى تلك المدة من غير عذر شرعي يمنع من سماع دعوى الورثة إذا ثبت في حق المورث ثبوت في حق الوارث والمورث لو ادعى وأحكام هذه لا تسمع دعواه فكذلك وأرثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين تدعيان على رجل قد راعاهما من الدراهم لوزنهما وأن مورث المدعى عليه كان كتب بذلك وثيقة لوزنهما وجعل ذلك المبلغ له غاروقه على ثلاثة أفدنة من أرض زراعية أميره وامرأة أخرى ادعت عليه بأنها وجدت ورقة مطووعة الثبوت بدينها لها أيضا عليه تاريخها من نحو ستين سنة والمدعى عليه ينكر ذلك ولا بينة له على إثبات دعواه فهل لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعي ولا بالورقة المقطوعة الثبوت وأحكام هذه (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه ولا يعول شرعا على صك بدون إثبات مضمونه على

فرض سماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار يفتق بها ويتصرف فيها بأنواع التصرفات مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن ادعى عليه جماعة بأنهم ملكهم فأنكر دعواهم وأحكام أنهم كانوا حاضرين مشاهدين لتصرفه المدة المذكورة وهم ساكتون ولم يدعوا ولم ينازعه هذه المدة من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم ولا بينتهم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الأثر والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على عقار مع جانب محل تلقوه عن مورثهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم يترقبون فيه التصرفات الشرعية ثم بعد ذلك ادعى رجل أنه يملك في ذلك حصة من مورثه فأنكر واضعوا اليد دعواهم وأحكام إن مورثه كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف مورث واضعي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة حيث جحد المدعى عليهم دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعى مع حضوره في البلد ومشاهدته لتصرف واضعي اليد من غير مانع شرعي يمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ما ثبت في حق المورث ثبوت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وعليه دين لا تجر رهن حصة بينته عند رب الدين بخضرة بينة شرعية من مدة عشرين سنة ولم يزل ساكتا فيه إلى الآن فهل إذا ادعى رب الدين أنه اشتراه منه وأظهر حجة بذلك غير ثابتة المضمون فأنكر رب البيت دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الجردة عن الإثبات ولا بالحجة المذكورة (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه الجردة عن الإثبات شرعا ولا يعول على صك بدون إثبات مضمونه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في بلدة ثم بعد أن مكث فيه مدة من السنين سافر إلى بلدة أخرى وأقام بها مدة من السنين أيضا ثم مات عن أولاده ثم بعد مده بجهة ذهب أحد أولاده إلى بلد أبيه وأراد أن يتصرف في المنزل بالبيع ونحوه فتعرض له رجل آخر وادعى عليه بأنه اشتراه من أبيه في حال حياته فهل إذا لم يثبت دعواه لا عبرة بها ويكون المنزل باقيا لأولاده الوارثين من بعده حيث تجردت دعواه عن البينة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه الجردة عن الإثبات شرعا ولا يعول على انتقال المسالك إذا لم يثبت انتقاله إليه بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حمارا من مدة أربعة أشهر ثم ضاع منه من مدة خمسة عشر يوما ثم بعد ذلك وجدته عند رجل فطلب رفع يده عن الحمار المدعى به فامتنع واضع اليد من دفعه له وادعى واضع اليد عليه أنه اشتراه من رجل من مدة أربع سنين وعنده بينة على ذلك فهل وأحكام هذه تقدم بينته ويحكم له به (أجاب) قال في المبسوط لو ادعى الشراء كل منهما من رجل أو من واحد أو راضا واحدا من السبق تاريخا فالأولى من جامع الفصولين ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك آلة طاحونة بطريق الشراء من نحو

عشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية من غير منازع له فيها قال ان ادهت عليه زوجته انها تملك آلة الطاحونة المذكورة بالشرا من اجنبي من نحو اربع سنين فانكر الزوج دعواها فهل والحال هذه اذا اقام كل منهما بيعة بالملك له فيها تقدم بيعة الزوج المذكور (اجاب) قال في المبسوط لو ادعى الشراء كل منهما من رجل او من واحد وارخا واحدهما السابق تاريخا فلا سبق اولى من جامع الفصولين ومنه يعلم جواب المحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من الدين آخر كل حساب بينهما من المعاملات السابقة وطالبه به فانكر دعواه فهل اذا اقام بيعة شرعية وشهدت له بالدين المذكور طبق دعواه يقضى عليه بدفعه ولا عبرة بانكاره والحال هذه (اجاب) اذا ادعى رب الدين دعواه المذكورة واستوفت الدعوى شرائط الصحة وانتهت بالبيعة العادلة قضى له بعد عاه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك مات عن ورثة وضمو ايديهم على المكان المذكور قامت امرأة الآن تدعى ان لها نصف المكان بطريق الميراث عن اختها متعلقة بحجة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم تثبت المرأة ملكية المكان لاختها وانما تملكه من ابطار يق الميراث لا عبرة بعللها ويكون تركه عن الميت يقسم بين الورثة حسب القرينة الشرعية (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى المرأة المذكورة اذا لم تبرهن ما يدعى من ورثة الميت المذكور بالقرينة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت وترك ما يورث عنها شرعا ولها زوج تعرض له بعض الورثة متعللا عليه بانه طلقها قبل الموت فهل اذا لم يثبت الطلاق بل ماتت في عصمة له ان ياخذ ما يخصه في تركتها ويمنع المتعرض له (اجاب) اذا ادعى بعض الورثة الطلاق على الزوج وانكره يكون للزوج اخذ ما يخصه من تركه زوجته بالقرينة الشرعية حيث لا مانع ما لم يثبت عليه طلاق يوجب منعه من الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك بيتا فادعى أحد الورثة ان البيت ملكه خاصة دون مورثه وان مورثه كان يورثه بعض الناس بطريق الوكالة عنه ويده حجة بذلك مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه اذا لم يثبت الوارث دعواه الملك فيه بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواه ويكون البيت ميراثا يقسم على جميع الورثة بالقرينة الشرعية (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى له عجز دعواه بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على زوجها بانه باع جارية لها بثمن معلوم بدون اذن او اشتري بالثمن عبدا لنفسه وتريد ان تأخذ العبد منه نظير ما تدعيه وهو ينكر دعواها ويخبر بانه لم يكن لها عنده جارية ولا ثمن وانه اشترى العبد لنفسه لنفسه خاصة فهل يكون القول قوله والعبد له ولا عبرة بدعواها عليه وليس لها اخذ العبد في نظير ما تدعيه بدون برهان ولا عبرة بالدعوى المبردة عن البرهان الشرعي (اجاب)

ليس للزوجة ان تزاع العبد من يد الزوج بدون موجب شرعي ولا عبرة بدعواها المذكورة بدون برهان شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا على ورثة ميت آخر بدين لمورثهم من مدة ماضية تبلغ نحو ثلاثين سنة ويريدون اخذهم منهم فانكر المدعى عليهم دعواهم والحال ان مورث المدعين كان حاضرا موجودا مع مورثهم اكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي وان مورث المدعى عليهم مات من نحو اربع عشرة سنة ولم يدع المدعون عليهم شي فهل لا تسمع دعوى المدعين ولا تقبل بينتهم والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على ارض زراعة فيها بعض نخيل واشجار وغير ذلك تاقوها من ايهم وجددهم جديلا بعد جيل ونسلا بعد نسيل مدة تزيد على مائتي سنة فادعى الآن جماعة على واضعي ايديهم يستحقون الارض من ايهم وجددهم وان جددهم كان ادعوا عنها عند جديلا واضعي ايديهم قدر من الدراهم وانه غرسها اشجارا فانكر واضعوها واليد دعواهم والحال ان اباهم وجددهم كانوا حاضرين بالبلد ومشاهدين لتصرف مورثي واضعي اليد غالب المدة المذكورة وهما ساكتان من غير منازعة ومن غير مانع شرعي بينهما من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة حيث انكر واضعوها اليد دعواهم (اجاب) سكوت مورث المدعى الاصل عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكتر مع المشاهدة لتصرف واضعي اليد من غير عذر شرعي مع الانكار يمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته اذا ماتت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون اراضى خالية من البناء والغراس ملاصقة لبعضها وبذلك منهن حجة تشهد له بما يملكه طول وعرضا وقد رامين بها الحدود الاربع على كل ارض تنتمي تلك الحدود الى ارض خالية البناء والغراس معلومة المعالم تعدى بعضهم على قطعة ارض من ملك جاره واستولى عليها مع تصديق كل على ما يملكه الاخر المعين بحجة الحدود ويحدوده المذكورة المعلومة لكثير من الناس وانما اختلفوا في تميز ذلك الحد فهل اذا اترافع معه لدى الحاكم الشرعي وتنازع معه في تعيين ذلك الحد واقام المتعدى عليه بيعة من ادل الخسيرة عن يعلمون تلك الارض وثبات الحدود وشهدت طبق دعوى المدعى وعينت ما ذكر من الحدود يقضى له بما ادعاه وترفع يد المتعدى على ارضه (اجاب) حيث كان احد المتخاصمين خارجا والاخر دايدا فعلى الخارج اثبات ما يدعيه فاذا شهدت له البيعة اعاد الى التي اباخيرة بتلك الارض بما ادعاه وطابقت الشهادة الدعوى حكم له بها وترفع يد خصمه عما تدعى عليه بما يملكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها بالارث عن ابيه وجدده مدة تزيد على ثمانين سنة وهو يتصرف فيها هو وابوه من قبله فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحقها من ابيه وجدده فانكر واضع اليد دعواه وجددها والحال ان كلا من ابيه

وجده كان حاضر بالبلد وشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة
وهما ساكنان من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعهما من الدعوى فهل والحال
هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بهذا حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب)
سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فلا تسمع الدعوى المتصرف واضع
اليده من غير عذر شرعي مع الانكار يمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى الوارث بعده
إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع
يده على دار ورثها عن أبيه وجده من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالمدم
والبناء وغير ذلك من غير منازعة ولا مدافع له في ذلك ثم مات عن ورثة فوضعوا أيديهم على
الدار المذكورة مدة تزيد على عشرين سنة من حين موته ولم ينزعهم فيها أحد والآن
ادعى جماعة على واضعي اليد الآن بأن لهم حق في الدار المذكورة عن مورثهم
فأنكر واضعو اليد دعواهم والحال أن مورثة المدين كانت في البلد ومشاهدة لمورث
المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم تدع ولم تنزع ولم يمنعهما مانع شرعي عن
الدعوى فهل لا تسمع دعواهم المذكورة حيث جحد المدعى عليه دعواهم والحال هذه
(أجاب) إذا سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فلا تسمع دعواه
تصرف مورث واضع اليد من غير منازعة ولم يمنعه من ذلك مانع شرعي مع الانكار
لا تسمع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بآثاره الشرعية من مالها لنفسها وهي واضحة
يدها عليه ففردتها ثم بعد مدة مات ابن لها فباعها عن زوجته ولم يترك تركه أصلا وأرادت
زوجة الابن أن تجعل البيت المذکور ميراثا عن زوجها بغير علمه بدون اثبات
شرعي فهل والحال هذه لا تجاب لذلك حيث كان المالك في البيت المذکور ثابته باللام
المذكورة ولم يكن للابن يد عليه في حياته (أجاب) إذا كان البيت المذکور تحت يد أم
الزوج لم يملكها لا يكون تركته وليس لزوجه أن تجعله ميراثا عن زوجها والحال
هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أن طبا نائما برة
بأنه يستحقها وأراد اثبات ذلك لدى قاضي ناحيتهم وأقام بيته تشهد له باستحقاق الاطيان
المذكورة فهل إذا كانت الاطيان المذكورة مشهورة شهرة تقضي عن تحديد هاشو شهدت
البيته بشهرتها قبل ويحكمها القاضي ولا يلزمها التحديد (أجاب) يشترط التحديد
في دعوى العمار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بالميراث وقاب من شدة الظلم عليه ومكث في غيبته مدة
تزيد على ستين سنة ثم مات عن ابن فحضر الابن من غيبته وطلب أخذ العقار من واضعي
اليده فادعوا أنهم يملكونه عن مورثهم فهل والحال هذه إذا ثبت المدعى المالك له
فيه عن أبيه الميراث في غيبته بالبيته الشرعية تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة (أجاب)

١١ ١٢٧٠

١٢ ١٢٧٠

١٣ ١٢٧٠

١٨ ١٢٧٠

١٨ ١٢٧٠

صرح علما بأن الدعوى بعد ثلاثين سنة وفي المذموم بعد ثلاث وثلاثين سنة وفي
قضايا العتاي بعد ست وثلاثين سنة لا تسمع إلا أن يكون المدعى قائما أو مجنونا وليس
له ولي أو المدعى عليه واليا جاثرا يخاف منه فينتد تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضع يده على دار بطريق الميراث عن أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف
فيها بالمدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة ولم ينزعها فيها أحد وأبو من قبلها أيضا كان
يتصرف فيها بالمدم والبناء مدة تزيد عن خمس عشرة سنة والآن ادعى رجل على واضع
اليده أنه يملك الدار المذكورة بطريق الوصية من رجل اجنبي غير والد المدعى عليه بتاريخ
متأخر عن ملك مورث المدعى عليه والحال أنه لا سند ولا بيعة تشهد له بطبق دعواه
فأنكر واضع اليد دعواه فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى الرجل المذکور المجردة
عن الاثبات الشرعية ويمنع من مصادرة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب)
نعم لا عبرة بدعواه المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم
عقار ونخل عن مورثهم استولى عليه آخرون في قبيلة الورثة فلما حضر الورثة طلبوا
رفع أيديهم عن النخل والعقار فادعوا أنهم اشتروا العقار والنخل من مورث الورثة قبل
موته وطلب منهم اثبات دعواهم فحضر واعن اثباتها فهل ترفع أيديهم عن ذلك ويسلم
لورثة ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل واضع يده على عقار وغيره من الامتعة تلقاها عن أبيه بطريق الميراث وصار
يتصرف فيه التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ثم بعد ذلك مات عن
وارث فوضع الوارث يده على ذلك وصار يتصرف فيه التصرفات الشرعية بعد أبيه مدة
تزيد على سبع عشرة سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد بأنه يستحق حصة في ذلك
عن مورثه فأنكر واضع اليد دعواه وحجدها والحال أن مورثه كانت حاضرة
في البلد ومشاهدة لتصرف والدواضع اليد المدة المذكورة وهي ساكنة من غير منازعة
ومن غير مانع شرعي يمنعهما من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد
مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة إن
كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أبيه أنه أعطاه أرضا
ونخلًا فأنكرها والد المذکور وحضر حجة فيه فاشهد عند الحسا كم السياسي
فاحضر الحسا كم الشهود وكاتب الحجة فالحكم فيهم عما قيم افتوا لا أعلم ذلك فالحاكم المذکور
ابطل الحجة ورفقها وبعد ذلك سكنت الابن المذکور حينئذ حتى أن عزل الحسا كم السياسي
فزوجته أخرى مثل الأولى واشتري بها عند الحسا كم الثاني ولم يثبت مضمون تلك الحجة
بالبيعة فهل والحال هذه لا تعتبر تلك الحجة حيث كانت مقطوعة الثبوت ولم يقر الابن
بذلك (أجاب) حجج الشرع ثلاث البيعة والافرار والنكول فلا يعول شرعا على
صك بدون اثباته بطريق شرعي ولو عليه خطوط القضاة ولا يقضى به والحال هذه

٢٢ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت منذ ثمان سنين وتركت دارا ولم يكن لها وارث سوى بنتهم شقيق فطلبت بنت الم الشقيق الدار من واضع اليد فادعى ان أمه اشتريتها من بنتهم المذ كورة قبل موتها بخمسين سنة فانكرت بنت الم دعواه فهل والحال هذه اذا لم تثبت دعواه الشرا من المالكة قبل موتها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويحجب على تسليم الدار لبنت الم المذ كورة حيث كان معترفيا بصل المالك في الدار لمورثتها (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف مكانا على ابنه وابن ابنه وذريتهما ونسلاهما المذ كور دون الاناث بموجب حجة شرعية وثبتت مضمونهما فبطلت من السنين ادعى ابن بنت الواقف ان المكان المذ كور ملك لا واقف وأنه تركه ميراثا لورثته ومن جملتهم والده وتراجع مع الناظر في ذلك بين يدي القاضي فاجابه الناظر بان المكان المذ كور ليس ملكا للواقف وقت وفاته لاحق للمدعى فيه بطريق الارث فهل اذا أقام المدعى المذ كور بينة تشهد له بملك المكان المذ كور لجده وأنه مات وتركه ميراثا وظهر الناظر المدعى عليه الوقفية وأثبت مضمونها على الوجه المشروع سمع دعواه بذلك وتقبل بينته ولا يكون متناقضا حيث أجاب بالانكار لدعوى المدعى على الوجه المستطور (أجاب) نعم تقبل بينة الناظر على صدق الوقف من جد المدعى المالك للمكان المذ كور والحال ما ذكر ولا يمنع من ذلك جوابه على الوجه المستطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بقدره الموم من الدراهم فاعتبرف بأنه كان في ذمته البعض ودفعه لها بحضور بينة شرعية وانكر البعض الآخر ولا بينة له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم تثبت المرأة دعواها ذلك البعض الآخر ولا بينة له على لا عبرة بدعواها ويكون القول قول الزوج بيمينه (أجاب) نعم لا عبرة بدعواها البعض الآخر بدون اثباتها بطريق شرعي والقول قول المنكر بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دورا ربعة المساطعة فضا حريم للدور المذ كورة خالية من البناء من قديم الزمان يدعى الآن رجل اجنبي بانها ملكه بالميراث عن أبيه فاندكر رب الدور دعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق فهل اذا لم تثبت ذلك المدعى دعواه المالك لا يحجب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة رب الدور فيما يدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذ ع ليس ذى بدعوى بدعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في طاحونة بطريق الميراث عن اصوله فن شدة الظلم والجور تركها وهاجر من يلمه وغاب مدة خمسين سنة ثم حضر من قبيته فوجد رجلا واضعا يده على الحصة المذ كورة فطالبها منه فادعى انه تأمها عن أبيه فهل والحال هذه اذا أثبت المدعى المالك فيها له عن اصوله بالبينة الشرعية يحكم له فيها ولو طال المدة حيث كان غائبا مسافة السفر (أجاب) صرح

٢٦
١٢٧٠
٢٨
١٢٧٠
٢٩
١٢٧٠
٣٠
١٢٧٠
٣٠
١٢٧٠

علما وثابا استثناء دعوى الغائب مسافة السفر من عدم سماع الدعوى بعد طول المدة وجعلوا الغيبة مذكرا لشرعها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة باضعين أيديهم على دار بطريق الميراث عن أبيهم وهم يتصرفون فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على عشر بن سنة ولم ينازعهم فيها أحد وأبوه من قبلهم كان واضعا يده عليهم وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازع فيه أحد مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن ادعى رجل على واضعي اليد بانه يستحق الدار المذ كورة عن أبيه ولا بينة تشهد له بذلك وظهر وثيقة مقطوعة الثبوت فانكر واضعو اليد دعواه والحال ان مورث المدعى كان حاضرا في البلد ومشاهدا للتصرف مورث واضعي اليد المدة المذ كورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي بمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذ كور بعد مضي هذه المدة حيث انكر المدعى عليهم دعواه وجودها (أجاب) اذا نكح في سكوت مورث المدعى من الدعوى خمس عشرة سنة فاكترع مشاهدته التصرف المذ كور ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي تلك المدة لا تسمع دعوى ابنه المذ كورة لعدم سماع دعوى مورثه أن لو كان حيا وادعى والحال هذه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على ورثة ميت واضعين أيديهم على عقار ثلوه بالارث عن مورثهم بان له فيه حصة كان اشتراها من آخر من نحو عشر بن سنة سابقة فتقضى حجة بيده مقطوعة الثبوت ولم يثبت مضمونها من رعا ويريد منازعة المدعى عليهم ومحاسبتهم على اجرة مثل حصته فانكر المدعى عليهم دعواه والحال ان المدعى كان حاضرا موجودا في البلد ومشاهدا للتصرف الورثة ومورثهم من نزيد على أكتن من عشر بن سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه هذه ولا عبرة بالحجة التي لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذ كورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال ولا عبرة بحجة انقطع ثبوتها شرعا مع الانكار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مواش واطيان خاصة به من كسبه يزرعها ويدفع خراجها للميرى ثم ادعى عليه ابن أخيه لانه بان له حصة في المواشي والاطيان فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا يحجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من منازعة مالكها بيمينه بدونه وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذ ع بدعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في طاحونة بطريق الميراث عن اصوله فن شدة الظلم والجور تركها وهاجر من يلمه وغاب مدة خمسين سنة ثم حضر من قبيته فوجد رجلا واضعا يده على الحصة المذ كورة فطالبها منه فادعى انه تأمها عن أبيه فهل والحال هذه اذا أثبت المدعى المالك فيها له عن اصوله بالبينة الشرعية يحكم له فيها ولو طال المدة حيث كان غائبا مسافة السفر (أجاب) صرح

١٢٧٠
١٢٧٠
١٢٧٠
١٢٧٠
١٢٧٠
١٢٧٠
١٢٧٠
١٢٧٠

المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي
خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف وجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
واضعة يدها على دار عن مورثها من مدة ثلاثين سنة ادعى عليها الآن رجل بانها لايه
و يريد نزاعها من يدها فافانكرت دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضرا موجودا مشاهدا
لها ولمورثها من قبل وكل منهما يتصرف فيها بالهزم والبناء تصرف الملاك في املاكهم
مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع عن غير مانع شرعي عنه من
ذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور ان
كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
ابن قاصر منها وعن اولاد بلغ من غيرهما وترك ما يورث عنه شرعا وللزوجة اتمعة تخصها
من فراش ونحاس ومصاغ فادعى الاولاد بالبلغ ان المتاع المذکور الذي تحت يد الزوجة
من جلة ماتو كهم مورثهم فافانكرت الزوجة دعواهم فهل اذا لم يثبت الاولاد المذکورون
دعواهم المملوك في الاشياء المذکورة عن مورثهم الا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات
الشرعية ويكون القول قول الزوجة بيمينها فيصل لها اولها من الامتعة المذکورة
(أجاب) نعم القول قول الزوجة فيمصل لها اولها من متاع البيت سكنها بعد موت
زوجها بيمينها والله تعالى أعلم (سئل) في أرض زراعية فيها نخيل مشتركة بين رجل وبين ابن
عمه تلقياها عن اصولهما منذ عشرين سنة وزيا دة من غير منازع لهما ولا اصولهما فيها
والآن تدعى امرأة اجنبية بان لها حصصة في النخل المذکور مع أرضه فانكرت وادعى اليه
دعواها والحال انه لا بينة ولا سند يدها فهل اذا لم تثبت تلك المرأة دعواها بالوجه الشرعي
لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات وتغنى من منازعة واضع اليد في ذلك
بدون وجبه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك دارا عن مورثه وهو واضع يده عليها مدة تزيد على ثمان عشرة
سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزع فيها احد وابوه من قبله
كان واضع يده عليها مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بانواع
التصرفات الشرعية مدة وضع يده عليها ولم ينزع فيها احد والآن ادعى رجلان على
واضع اليد بانهما يملكان الدار المذکورة عن مورثهما فافانكرت وادعى اليه دعواهما
والحال ان مورث المدعين كان مشاهدا لمورث المدعى عليه المدة المذکورة وهو
ساكت لم يدع ولم ينزع ولم ينع ما منع شرعي فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين
المذکورين حيث جحد المدعى عليه دعواهما (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما ان
كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة
ارض من نحو شهر من غير تبوت شرائها او استحكارها باياها شرعا فادعى عليه رجل
آخروكيل عن شخص بان تلك الارض الواضعة يدها لهما الا ان ذلك الرجل ملك لموكله

وان واضع اليد الآن لاحق له فيها ويريد نزاعها منه وضمنها لموكله وسئل من المدعى
عليه فاجاب بانه لاحق فيها لموكل المدعى المذکور بل ملك له ولم يذ كر سبب التملك
فان لا ان أرضه موكلة بعد مدة عن هذه فابرز الوكيل جتين دلتا على أن لموكله أرضا بتلك
الجهة من ضمنها تلك الارض المدعى بها فحينئذ يطلب القاضي الكشف عليه فاقترحه
ومعه جماعة فكشفوا بمعرفتهم من غير حضور الوكيل عن المدعى وكتب بذلك
كتابة أمطاها بيد المدعى عليه والحال انه ما حضر المدعى ولا وكيله ولا طلبت بينة عنه
فهل تكون تلك الكتابة باطلة لعدم حضور الوكيل والاصيل حسب ما نص في كتابة
القاضي بذلك وان يكون ما طلبت منه بينة تشهد له طبق دعواه وهل اذا ثبت شرعا ان
تلك الارض ملك لموكل المدعى تنزع من يد واضع اليد الآن الغاصب ثم اذا كان له
دعوى فليدعى بها (أجاب) حيث كان كل من الخارج المدعى وذو اليد المدعى عليه
يدعى عليه مملوكا مطلقا على القاضي بعد صحة الدعوى وانكار الخصم تسكينه الخارج
اثبات ما انكره الاخر فاذا أقام بينة عادلة طبق دعواه قضى له بما ادعاه وقد صرح
علماؤنا بتقديم حجة الخارج في دعوى المالك المطلق على حجة ذي اليد والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة لمساكين على رجل توفي الى رحمة الله وبعض ورثته موجود والبعض غائب
فهل اذا أرادت أن تدعى على بعض الورثة الحاضرين يسوغ لها ذلك وتصح الدعوى على
بعض الورثة ويسمعها الحاكيم الشرعي ولا يتوقف على حضور بعض الورثة الغائب لان
ما حكم به على بعض الورثة ينفذ على باقيهم (أجاب) قد صرحوا بان أحد الورثة ينفذ
خصما عن الباقيين فيما يدعى على الميت من الدين ولو لم يكن في يده شيء من التركة
فتسمع دعوى المرأة المذکورة على أحد ورثة المدين والحال ما ذكر حيث لا مانع من
سماعها ولا يتوقف على حضور باقيهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر
بدين معلوم القدر وطالب به قاضي المدعى عليه انه دفعه له ويقم البينة على دعواه فهل
اذا شهدت له بينة بذلك لدى الحاكيم الشرعي طبق دعواه يمنع المدعى من معارضة المدعى
عليه والحال هذه (أجاب) من المعلوم انه اذا ثبت المدين دفع الدين لربه بالطريق الشرعي
منع الدائن عن مطالبة حيث استوفى الاثبات شرعا فله الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها بالبناء والسكنى
ثم بعد مضي تلك المدة ادعى عليه مورثه رجل اجنبي ان لهم نصفها من والدهم مع أن
واضع اليد تصرف فيها حال حياة والدهم مدة نحو عشرين سنة وهو مشاهد لذلك ولم
ينازعه فيها فهل يضي المدة المذکورة مع عدم المنازعة ومع مشاهدته الاولاد وأبيهم من
قبلهم لم تصرف واضع اليد لا تسمع الدعوى والحال ما ذكر (أجاب) سكوت مورث
المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فافانكرت من غير مانع شرعي مع مشاهدته تصرف
واضع اليد ولم ينزع عنه من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق

المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور
البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث منه شرعا من دور ومواش وغير ذلك ما يورث
قطاب القصر بعد بلوغهم أخذ ما يخصهم من تركته أبيهم فادعى من كان بالغ وقت موته
بأن أباه أعطاه أشياء من ماله في حال حياته متعللا بوثيقة فيها أسماء أشخاص ميتين غير
ثابتة المصروف فانكر باقي الورثة دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المبردة من
الاثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويقسم جميع ما تركه الأب بين ورثته بالفريضة الشرعية
(أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المبردة من الاثبات شرعا ولا يعول على وثيقة لم يثبت مضمونها
بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تملكها بالميراث عن أبيه
وجده من مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازعة له قام الآن رجل
يدعى أنه يستحق الدار المذكورة بطريق الميراث عن أبيه والحال أنه مقيم بالبلد ومشاهد
للتصرف واصل يدها ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي مدة تزيد على خمس عشرة سنة
ووالده من قبله مشاهد كذلك التصرف واصل يده على الدار المذكورة ولم يمنع من مانع
شرعي من الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى الرجل المذكور بالدار المذكورة
حيث كان الحال ما ذكر ويمنع من معارضة واصل يدها (أجاب) سكوت مورث
المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر من غير مانع شرعي عنه هنا مع مشاهدته
للتصرف واصل يده وحضوره مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه حيث ثبت
ذلك إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل
يده على عقار من مورثه مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيه بأنواع التصرفات
الشرعية ولم ينزعه فيه أحد ثم بعد ثلاث المدة ادعى رجل أنه يملك في ذلك حصته من
مورثه فانكر واصل يده دعواه والحال أن مورثه كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف
مورث واصل يده مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع
شرعي عنه عن الدعوى تلك المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى
المذكور بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدها (أجاب) نعم
لا تسمع دعوى المدعى المذكور أن كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل واصل يده على دار من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع
التصرفات الشرعية المدة المذكورة ولم ينزعه فيها أحد والآن ادعى رجلان من أهل
البلد مشاهدين للتصرف واصل يدها في حصصهما عن أبيهما فانكر واصل يده
دعواهما والحال أن أباهما كان مشاهدا للتصرف واصل يده مدة تزيد على خمس
عشرة سنة ولم يدع ولم ينزعه وهو ساكت المدة المذكورة ولم يمنع من شرعي عن الدعوى
فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الرجلين المذكورين حيث أنكر المدعى عليه دعواهما
ووجدها ولا عبرة بدعواهما المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما المذكورة أن كان

١٢٧١

٢

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة
أرض غير خراجية تلقاها عن عمه وكان عمه واصل يدها مدة تزيد على أربعين سنة
فادعى رجل على واصل يدها ما ملكه تلقاها بالميراث عن أبيه متعللا بأن والده اشتراها
من رجل آخر بموجب حجة من مدة ست وستين سنة ومتعللا أيضا بأنه كانت فيها نخلة يدفع
خراجها للديوان والحال أن أباه المدعى كان مشاهدا للتصرف واصل يدها فيها المدة
المذكورة ولم ينزعه فيها مع تمكنه من النزاع فيها ولم يقر واصل يدها بالتسليم المالك فيها الأب
المدعى فهل في هذه الحالة تكون مشاهدة مورث المدعى تصرف مورث المدعى عليه فيها
المدة المذكورة مع عدم نزاعه فيها وتمكنه منه فأنفع من سماع دعوى مورث المدعى
ودعوى وارثه من بعده ولا عبرة بما تعال به عما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى
المذكور أن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث
عن أبيه ووجدته مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازعة
له فيها تلك المدة والآن تدعى امرأة أجنبية بأن الدار المذكورة ملك لها مع وجودها
بالبلد ومشاهدتها التصرف واصل يدها فانكر دعواها والحال أنه لا يثبت لها على دعواها
فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المبردة من الاثبات وتنع من منازعة الوارث
المذكور بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون
اثباته بطريق شرعي على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين واصلين
أيديهما على عقار تقيها بطريق الارث عن أبيهما وضا رايتهما فيه مدة تزيد على
أربعين سنة ولم ينزعهما فيه أحد فادعى الآن جماعة على واصل يدها أنهم يستحقون
فيه حصصه عن أبيهم فانكر واصل يدها دعواهم ذلك ووجدها والحال أن أباهم كان
حاضرا بالبلد ومشاهدا للتصرف مورث واصل يدها المدعى مدته تزيد على خمس عشرة سنة وهو
ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي عنه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع
دعوى المدعين بعد ذلك حيث جحد المدعى عليهم مادعواهم (أجاب) نعم لا تسمع
دعواهم حيث ثبت سكوت من يدعون تلقى المالك عنه من الدعوى بذلك خمس عشرة
سنة مع حضوره ومشاهدته للتصرف واصل يدها من غير مانع شرعي إذا ما ثبت في حق
المورث يثبت في حق وارثه والمورث لو ادعى في هذه الحالة لا تسمع دعواه فكذلك ورثته
من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار بطريق الارث عن أصوله
مدة تزيد على مائة سنة فأراد الآن جماعة أخذ العقار منه متعللين بأنه ملك لآخر
والحال أن المدعى له بالملك لم يكن قريبا لهم ولم يوكهم في ذلك فهل والحال هذه إذا لم
يثبتوا التوكيل من المدعى له بالملك بالبنية الشرعية لا عبرة بدعواهم وليس لهم
معارضة واصل يدها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس لهم ذلك والحال ما ذكر بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آتاهم دار بالارث عن أبيهم ادعواها على

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

واضح اليد عليهم بعد كمال رشدهم ومطالبوا دفع يده عنها فاعترف لهم بها وادعى انه اشتراها من والدهم قبل موته واظهر لهم بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت مضى منها بشهادة بينة شرعية فهل لا عبرة بدعواه المجردة ولا بالوثيقة المقطوعة الثبوت وتوقع يده وتسلم لهم والحال هذه (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يقول على وثيقة لم يثبت مضى بها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ورثة آخرين بلغ وترك ما يورث منه شرعا وللزوجة بعض مصاغ تملكه فادعى باقى الورثة ان المصاغ الذى بيد الزوجة ملك للمورثين المتوفى فانكرت دعواهم فهل اذا لم يثبتوا الملك بيد مورثه عن مورثهم لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويكون القول قول الزوجة يمينها فى ذلك (اجاب) اذا اخذت الزوجة بعد موت زوجها مع ورثته فيما هو خاص بالنساء فالقول فيه للزوجة يمينها وعلى الورثة البينة انه لمورثهم وهذا اذا لم تقرر المرأة ان هذا المصاغ اشتريته مثلا من الزوج فان اقرت بذلك سقط قولها لانها اقرت بان الملك لازوج ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالبينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشتريا حصة معلومة من دار مناصفة وجرى العقد بينهما جاو بين يائهما وافر البائع بان المبيع لهما ودفع كل واحد منهما ثمن ما يخصه من تلك الحصة ثم ادعى أحد المشتريين ان الشراء له وان الثمن الذى دفعه صاحبه كان دينه عليه ولم يقم بينة تشهد على ما ادعاه فهل اذا اقام الاخر بينة تشهد بان الشراء وقع له - جاو لم يثبت دين قبله لصاحبه يكون المشتري بينهما حيث نورد دعواه بالبرهان الذى اقامه (اجاب) نعم يكون المشتري بينهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة اشقاء على كون عقار او بئر بالميراث عن ابيهم وجدهم من قديم الزمان حصل لهم ضيق من الحياكم فذهبوا من البلد وخرجوا منها وغابوا عشر سنين ثم عادوا الى بلادهم فوجدوا العقار مع رجل اجنبى فاختذوا به ضمه منه واخذوا البئر وصاروا ينازحونه لدى الحياكم فى باقى العقار حتى مضى بعد حضورهم خمس عشرة سنة ولا يقدرون على تخليصه منه بسبب ارتكابه لدى شوكه يمنعه ويضمر بهم فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فى عقارهم بالبينة الشرعية يكون لهم رفع يده عنه وترفع عنه حيث زال المانع واذا تعلل عليهم بمضى تلك المدة لا عبرة بتعلله حيث كان هناك بينة تشهد بمنازحتهم معه فى كل سنة تمضى من هذه المدة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجوده شرعى فاذا تحقق انهم كانوا يدهون به فى اثباتها لدى القاضى تسمع دعواهم فاذا ثبتوا بطريق شرعى بعد صحتها قضى لهم بها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكر ووراثات وترك لهم منزلا وبعد وفاته بمدة اشترى ولدان من اولاد الميت قطعة ارض كشافا مساوية خلف المنزل المشترك عما هما الخاص بهما بالسوية وكتب بذلك حجة لهما وبنيا دارا لخاصتهما

وصارا

وصارا واضعين ايديهما عليه بمقدورهما خاصة ويتصرفان فيه بالهدم والبناء والسكنى مدة ثلاث وثلاثين سنة من غير مشاركتهم فى ذلك وتحتال بهما من المنزل المشترك بين الورثة هوما وبعد ذلك مات أحد الاخوين المشترك بين الواضعين ايديهما عليه وصارت ورثة الميت الثانى واضعين ايديهم على المثل المذكور مع اخى الميت المشترك له فى ذلك مدة طويلة بعد المدة الماضية المتقدمة فى حياة والده فهل اذا ادعى أحد الورثة على اخيه الحى وعلى ورثة اخيه الميت انه كان اشترى الثالث مع اخويه من المدة السابقة تقبل دعواه وتسمع بينته بعد مضى الثلاث والثلاثين سنة وهو حاضر ساكت من غير مانع يمنعه من الدعوى ولا تقبل منه دعوى بعد مضى هذه المدة ولا تسمع بينته ولا احتجاج له بمجرده دعواه ان باب المثل مقتوح من المنزل المشترك والحال انه لم يضع يده على ذلك (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة بعد مضى تلك المدة مع حضوره وتكتمها بها والحال ما ذكر والله اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه مدة تزيد عن ثلاثين سنة بعد ان وضع الاب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن اربعين سنة من غير منازع له ولا لايه فيه تلك المدة والآن يدعى رجل بان له حقا فيه عن عمه ابيه والحال انها كانت مشاهدة لتصرف ابي واضح اليد المدة المذكورة اجمع سكوتها وعدم منازعتها حال حياته فى المدة المذكورة فانه ذكر الابن دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضى هذه المدة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا ثبت سكوت من يدعى الارث عنها خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدتها التصرف والدواضع اليه من غير منازعة ولا عذر شرعى لان ذلك مانع من سماع دعواها فلا تسمع دعوى وارثها اذا ثبتت فى حق المورث يثبت فى حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان بالعرش تلقاه بطريق الارث عن ابيه وصار يتصرف فيه التصرفات الشرعية هو وابوه مدة تزيد على اربعين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق المكان المذكور عن مورثه فانكر واضع اليد دعواه وجدها والحال ان مورث المدعى كان حاضرا فى البلد ومشاهدا لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك حيث انكر المدعى عليه دعواه وجدها (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت بعد موت زوجها انه ملكها حليا وصاغا فى حال صحته وسلامته وانكرت الورثة ذلك فهل اذا لم تثبت المرأة بالبينة الشرعية التملك يكون تركه عن الميت وهل يلزم البينة معرفة القدر والجنس من الحى والمصاغ اذا اقامتها ام لا (اجاب) حيث ادعت الزوجة بعد موت زوجها تملك ما ذكر من قبله حال صحته وانكرت بقية الورثة دعواها فعليه اثبات ما ادعت فان أثبتته بطريق شرعى قضى لها به والا كان تركه يقسم على سائر

١٢٧١

٤

١٢٧١

٨

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٥

لورثة والمدعى اذا كان حاضرا يكون تعريفه بالإشارة اليه فقط في الدعوى والشهاد
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل بدعوى شرعية على يد القاضي فانكر
المدعى عليه دعواه فطالب القاضي من المرأة المذكورة بينة فجهزت عنها خلف المدعى
عليه اليقين الشرعية فهل والحال هذه اذا ادعت المرأة المذكورة على الرجل المذكور ثانيا
وأثبتت دعواه بالبينة الشرعية يحكم لها بما تدعيه (أجاب) نعم يحكم لها بما ادعت به بعد
أثبتت دعواها بالوجه الشرعي ولا يمنع من ذلك عجزها أولا عن الاثبات ولا تخليف الخصم
على الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصه في ساقية بالميراث من أبيه تحت يد
جباة فطلب أخذ حصته منهم فامتنعوا من اعطائه له منكرين بحقه فهل اذا أثبت دعواه
بالوجه الشرعي يكون له أخذ حصته والانتفاع به والاستيلاء عليه (أجاب) نعم اذا ثبت
الرجل المذكور دعواه بالحصه المذكورة في الساقية بالوجه الشرعي يقضى له بها حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث غائب وترك ما يورث عنه شرعا
من عقار وأمتعة وغير ذلك تحت يد شخص آخر فهل اذا حضر الوارث وأثبت ما تركه له
مورثه تحت يد الشخص المذكور بالبينة الشرعية يكون للوارث الانتفاع به على جميع
ما ثبت أنه من ممتلكات مورثه حيث لا وارث سواه (أجاب) اذا ثبت الوارث المذكور
نسبه لآله وفي المذكور وانه لا وارث له غيره بالوجه الشرعي وأثبت ما تركه له مورثه
تحت يد الشخص المذكور أيضا يقضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
تملك مصاغا ونحاسا وفرشامات زوجها عن ابن وبنت بائنين من غير ما ترك ما يورث
عنه شرعا فطالب أولاده ادخال ما ذكر في التركة فهل لا يجابون لذلك وتصدق الزوجة
المذكورة بيمينها في صلح لها أو له ما لا سيما وهذا بينة تشهد لها بذلك ما ذكره
كان لها أو غيرها صدق عند زوجها يكون لها أخذ بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (أجاب) القول
قول الزوجة بيمينها فيما يصلح لها أو لها بعد موت الزوج اذا اختلفت مع ورثته في ذلك
الا اذا ادعت التملك من الزوج أو أنه اشتراه لها وعلى ورثة الزوج البينة بانه مملوك لمورثهم
وللزوجة أخذه وخرصه اذ هما من التركة كسائر الديون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ورثته ومن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا وللزوجة أمتعة خاصة بها فادعت
ورثته على زوجته بعد موته ان الامتعة لآله وفي فهل اذا كان بعض الامتعة يخص النساء
وبعضه تشترك فيه الرجال والنساء يكون القول للزوجة بيمينها (أجاب) نعم القول للزوجة
بعد موت زوجها في الخاص بالنساء والمشارك بيمينها وعلى ورثة الزوج الاثبات وهذا اذا لم
يوجد من المرأة ما يفيد ان أصل الملاك للزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ثلاثة بنين وابن ابن رابع وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك ومن جلة
مات تركه أطيان زراعتة الأميرية والآن حصل بينهم مشاجرة وأرادوا القسمة فطالب ابن
الابن أن يأخذ حصته مع أمهاته مدعيان جده كتب له مثل واحد من أمهاته فانكروا

دعواه ولا بينة ولا سند يثبت به فله لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجرمة عن
الاثبات ويقسم جميع ما تركه الابن بين أولاده المذكورين بالسوية ولا يكون لاحد من
الورثة أن يختص بشئ من التركة بدون مخصص شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا عبرة
بالدعوى المجرمة عن الاثبات شرعا على فرض صحتها وليس لاحد الورثة الاختصاص
بشئ زائد عما يخصه في التركة بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع
أخوته المذكورة في معيشة واحدة حصل بينهم مشاجرة فتفرقوا من بعضهم فادعى
أكبرهم وهو المتصرف عليهم ان على أهل الديون دفع كل من الاخوة ما خصه من الدين
وأخذ حصته من التركة ثم بعد مضي نحو سنتين ادعى الاخ الكبير المذكور ان عليهم
مبلغ من الديون خلاف الذي ظهر وقت القسمة من فرائض فله لا يجاب لذلك ولا
عبرة بدعواه المجرمة عن الاثبات ويمنع من منازعته بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة
بدعواه على فرض صحتها وصحتها بدون اثباتها بطريق شرعي والحال ما ذكره والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية على يد القاضي فانكر المدعى
عليه دعواه فطالب القاضي من المدعى بينة فجهزت عنها خلف المدعى عليه اليقين الشرعية
فهل والحال هذه اذا ادعى المدعى المذكور بدعواه الاولى على المدعى عليه ثانيا
وأثبت دعواه بالبينة الشرعية يحكم له بما يدعيه وتسقط دعواه (أجاب) نعم يحكم له بما
ادعاه بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دارا
لا تحرقه معلوم من الدراهم ووضع المشتري بدعه عليها نحو سنتين والآن اراد البائع
السعي في افساد البيع بقوله ان بعض الدار المبيعة لم جل غائب فهل يكون البيع المذكور
صححا نافذا ولا عبرة بما ادعاه البائع المذكور (أجاب) نعم لا عبرة بما ادعاه البائع على الوجه
المستطرد ومن المقرر ان من سعى في نقض ما تم من جهة فسخه مردود عليه والله تعالى أعلم
(سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن آبائهم لم تقسم وضع رجل اجنبي يده على
حصه منها مدعي انه اشتراها من بعض الورثة فانكر المدعى عليه البيع دعواه والحال انه
لا بينة ولا سند يثبت به فله لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجرمة عن الاثبات
ويمنع من منازعة الورثة في ملكهم بدون وجه شرعي وترفع يد دعواه (أجاب) نعم لا عبرة
بالدعوى المجرمة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دار بن خرتين
بأهلهما رجل بقدر معلوم من الدراهم بحضرة بينة شرعية طائعا مختارا وكتب في شأن
ذلك حجة شرعية فوضع المشتري يده على ذلك وصار يتصرف فيه ما بالهدم والبناء وغير
ذلك بأنواع التصرفات الشرعية مع مشاهدة البائع المذكور مدة تزيد على خمس عشرة
سنة ثم مات المشتري المذكور عن وارث بالغ فوضع الوارث يده على تركة مورثه وصار
يتصرف فيها مدة من السنين والآن ادعى بائع الدارين المذكورين على وارث
المشتري المذكور بانه لم يبيع الدارين المذكورين لمورثه ويريد أخذهما من يده فهل

١٦ ١٢٧١

١٦ ١٢٧١

٢٣ ١٢٧١

٢٣ ١٢٧١

٢٩ ١٢٧١

٢ ١٢٧١

٣ ١٢٧١

٤ ١٢٧١

١٠ ١٢٧١

إذا ثبت وارث المشتري المذ كوربيع المدعى المذ كورفى الدارين المذ كورتين لمورثه
بالبينة الشرعية يمنع المدعى المذ كور من معارضته فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب)
نعم إذا ثبت وارث المشتري شرا موره الدارين المذ كورتين من مال كهم المذ كور لذلك
بالوجه الشرعى وانهم ما آلت له عن مورثه المذ كور بالارث يمنع الرجل المذ كور عن
معارضة الوارث فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوة فى معيشة
واحدة وبأيديهم أموال من عقار ومواشى وغير ذلك مشتركة بينهم أحدهم يتصرف على
العائلة فى حال الشراكة ثم تشاجر وبيع بعضهم ومطالبوا القسمة فادعى المتصرف بديون على
العائلة لجماعة فاقسموا ما بأيديهم من الأموال ودفع كل منهم ما يخصه من الدين الذى
ادعى به الاخ وصار كل مستقلا بما يملكه وبعدة ماضى سنتين وزيادة من حين القسمة
والانفصال اقترض من كان متصرفا حال الاشتراك ديناً من آخر ويريد ان يخص كل
واحد من اخوته بحصة منه متعللاً بأنه اقترضه بسبب دين كان عليه قبل القسمة ولم يبين
من دفع له الدين ولم يثبت ذلك فهل لا يجب له ذلك شرعاً ويمنع من مطالبة اخوته بما ادعى
استدانته بعد القسمة بغير اذن باقيهم على الوجه المسطور (أجاب) نعم لا يجب الاخ
المذ كور لذلك والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده
على قطعة أرض مملوكة فيها بعض نخل عن أبيه مدة تزيد عن خمس سنين وهو يتصرف
فى ذلك بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه فيها أحد فى تلك المدة المذ كورة وأبوه كان
واضعا يده من قبله مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فى ذلك بأنواع التصرفات
الشرعية ولم ينازعه فيها أحد والآن ادعى رجل أجني على واصل اليد بأنه يملك حصته من
مورثته فى الأرض المذ كورة مع بعض النخل فأنكر واصل اليد دعواه وجددها والحال
ان مورثه كانت شاهدة لتصرف مورث واصل اليد وهى ساكنة فى البلد ولم تدع ولم
تنازع المدة المذ كورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذ كور بعدمضى هذه
المدة المذ كورة حيث أنكر واصل اليد دعواه وجددها (أجاب) نعم لا تسمع
دعوى الرجل المذ كور إذا كان الواقع ما هو مسطور ولم يكن لمورثه عذر شرعى يمنعها
من الدعوى المدة المذ كورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار من
أبيه نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى أملا كهم من غير منازع ولا
مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل من أولادهم مقيم معه شاهدة لتصرفه
تلك المدة وهو ساكن لم ينازع أن الدار رهنه والده تحت يد والده المدعى عليه فأنكر
المدعى عليه دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى رهن والده الدار تحت يد والده المدعى عليه
لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة واصل اليد بدون وجه شرعى
(أجاب) نعم لا عبرة بمجرد دعواه المذ كورة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى
جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض تربة لم تكن معدة للزراعة مدة تزيد على أربعين

سنة وهم يتصرفون فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه فيها أحد المدة المذ كورة
والآن ادعى رجل من أهل البلد شاهدة لتصرفهم فيها بان له حقاً عن مورثه فأنكر واصل
دعواه والحال انه لا سند بيده يشهد له فيها بذلك ولا بيينة شرعية تثبت دعواه فهل والحال
هذه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويمنع من معارضة واصل اليد بدون
وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذ كور بمجرد دعواه بدون اثبات على فرض
كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل بيده نخل تلقاه بالشرا عن أناس من
مدة تزيد على ثمان عشرة سنة وهو ينتفع به ويدفع خواجه من غير معارض ولا منازع
ادعى عليه الآن رجل بان له حقاً فيه عن جده فأنكر دعواه والحال ان جده المدعى
شاهد تصرف من تلقى المدعى عليه المالك عنه وتصرف المدعى عليه أيضاً مدة أكثر من
خمس عشرة سنة وهو ساكن مع حضوره فى البلد لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى
ينعنه من ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى والحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدعى
عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثرت مع شاهدة لا تصرف واضع اليد وعدم منازعته
من غير عذر شرعى يمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت فى حق المورث
يثبت فى حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) فى محدود من دار وارض بيد رجل واضح
يده عليه عن أبيه وجدده وهو يتصرف فيه تصرف المالك فى أملا كهم من غير معارض
ولا منازع مدة تزيد على خمس عشرة سنة واصل يده من قبله أكثر من سبعين سنة ادعى
عليه الآن رجل بان له حقاً فى ذلك عن أبيه وأظهر بذلك صكاً مقطوع الثبوت يزعم
انه يدل على ما ادعاه فأنكر المدعى عليه دعواه وجددها بحدا كايا والحال ان أبى المدعى
كان حاضراً موجوداً شاهداً اتصرف أبى المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو
ساكن لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى ينعنه من ذلك فهل لا تسمع دعواه ولا عبرة
بتعلله بالصلك المقطوع الثبوت حيث كانت الأرض المذ كورة ملكاً قديماً (أجاب)
نعم لا تسمع دعوى الرجل المذ كور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل يملك قطعة دار تربة بأصله لا تخرب ثمن معلوم فادخلها المشتري فى داره وبناها
ووضع يده عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها مع وجود البائع
وعدم منازعته له فيها ثم مات كل من البائع والمشتري عن ابن فوضع ابن المشتري يده
عليها بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن ثلاثين سنة من غير منازع له أيضاً والآن يريد ابن
البائع منازعة ابن المشتري فيها فأنكر البيع أبيه بسبب ضياع وثيقة الشرا فهل إذا
كان البيع من أبيه ثابتاً بالبينة الشرعية لا يجب له ذلك ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعة
ابن المشتري فيما تركة مورثه له بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت ابن المشتري شرا
أبيه من مورث المعارض له وان أباه مات وتركة ميراثه بالوجه الشرعى لا يكون له
معارضته فى ذلك بدون وجه شرعى وقد صرحوا بان حجج الشرع ثلاث البينة والنسكول

والاقرار والله تعالى أعلم (سئل) في ولدى هم واضعين ايديهم على دار بطريق الارث
من ابيهم ما وجدوا مدة تزيد على عشرين سنة وهما يتصرفان فيها التصرفات الشرعية
فادعى الاثنان رجلان على واضعى اليد انهما يستحقان فيها حصة عن مورثيهما فانكر
واضعا اليد دعواهما وجداهما والحال ان مورثيهما كانا حاضرين في البلد ومشاهدين
لتصرف واضعى اليد المدة المذكورة وهما ساكتان من غير مناقعة ومن غير مانع شرعى
عنهما من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعدمضى هذه المدة
حيث انكر المدعى عليهم ما دعواهما وجداهما (اجاب) نعم لا تسمع دعواهما المذكورة
اذا ثبت سكوت مورثيهما عن الدعوى مع التمكن منها خمس عشرة سنة فاكثروا
وهما حاضران مشاهدان للتصرف والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة
واحدة فممن احدهما بعض اشجار في ارض علو كة اشخص آخر من ماله لنفسه خاصة
دون اخيه ثم بعد ذلك مات كل من الاخوين عن وارث فوضع وارث الاخ الغارس
يده على الاشجار مدة ثم بعد ذلك اراد ابن عمه ان يشاركه في الاشجار فتمت الابان اياه
فممن مع اخيه في الاشجار وانما مشتركة بينهما فهل والحال هذه اذا لم يثبت ابن العم
دعواه المالك في الاشجار من مورثه بالبينة الشرعية لا ببريد دعواه بدون وجه شرعى
(اجاب) اذا كانت تلك الاشجار تحت يد مدعى الاختصاص بها عن ابيه خاصة ولا يد
لابن عمه عليها يكون القول قول واضع اليد في انها مملوكة له عن ابيه والبينة على الخارج
فان اثبت دعواه الاشتراك قضى له بما ادعاه والا فلا وان كانت اليد لهما فهي بينهما
بما اهر يد بهما ما لم يثبت خلافه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر قضية شرعية
فطالبه على يد القاضى وادعى عليه بدين له فادعى المدعى عليه بانه خالص منه بموجب وثيقة
بيده فانكر المدعى دعواه وجداهما فهل اذا لم يثبت دعواه بالتخايل بالبينة الشرعية
لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها شرعا
(اجاب) لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
حصة في دار بطريق الارث من امه آخرها لاخره مدة معلومة باجرة معلومة واستولى عليها
المستاجر المدة المذكورة ثم بعد مضي مدة الاجارة اراد المورج الاستيلاء على الحصة فادعى
المستاجر ان امه لم تكن وان المورج باعها له فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء
من المسالك بالبينة الشرعية لا ببريد دعواه بدون اثبات شرعى ويجوز على تسليم الحصة
للمالك المذكور (اجاب) لا عبرة بدعوى المستاجر الشراء من المالك بدون اثبات
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتيه وعن ابن عم شقيق وترك ما يورثه
شرعا من دار وحل ثم ماتت احد البنتين قبل القسمة عن اختها وابن العم المذكور ثم
ماتت الثانية عنه فادعى رجل من مائة ثمانية غير وارث بانه قريب وانه وارث فانكر
ابن العم الشقيق دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه القرابة والنسب الى الميت

بالبينة

بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة ولا حق له في التركة بدون وجه
شرعى ويمنع من منازعة ابن العم الشقيق في ذلك بدون طريق شرعى (اجاب) من المعلوم
انه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بفرض صحته وسامعها بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن بنتين وزوجة وترك ما يورثه عنه شرعا فادعى رجل اجنبى من
اهل البلد انه قريب للميت ولم يكن معه بينة تشهد له بالقرابة ولم يبين الجهة المقضية
للاورث ولم يعرف الانقسام الى الميت فهل اذا لم يثبت دعواه القرابة والنسب للميت
بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من
معارضة الورثة المذكورين بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه المذكورة ان
كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالميراث عن ابيهم ما مدة
تزيد عن عشرين سنة بعد ان وضع ابيهم ما يدعيها عن ابيه مدة تزيد عن ثلاثين سنة
من غير منازعة لهما ولا لايهم ما فيها تلك المدة والا ان يدعى رجل من اقاربهما بان له حصة
فيها فانكر ادعواه ولا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه
المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعته ما في دارهما بدون وجه شرعى (اجاب) من
المعلوم انه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون اثبات بطريق شرعى على فرض كونها
مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار بالارث عن ابيهم
ادعى عليهم رجل بان له فيها حصة عن ابيه فانه كروا دعواه والحال ان ابا المدعى شاهد
ابا المدعى عليهم اكثر من عشرين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في املاكهم المدة
المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى وكذا المدعى شاهد المدعى
عليهم وهو ساكت يتصرفون بالتصرف المذكور اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع
ولم ينازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعوى المدعى والحال هذه (اجاب) سكوت
مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثروا شاهدته بالتصرف من غير هذر
شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق
وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار عن ابيه من مده تزيد على
عشرين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك المدة
المذكورة ولم ينازع احد في تلك المدة وابوه من قبله كان واضعا يده على تلك الدار مدة
تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها ايضا بانواع التصرفات الشرعية المدة
المذكورة ولم ينازع احد في مدها مدة وضع يده عليها والا ان ادعى رجل من اهل البلد مقيم
فيها ما شاهد بالتصرف واضع اليد المدة المذكورة ان له حصة في الدار المذكورة عن ابيه
فانكر واضع اليد دعواه وجداهما والحال ان ابا المدعى كان مشاهدا للتصرف ابي
المدعى عليه ولم يدع عليه ولم ينازع فيها وهو ساكن بالبلد ومقيم فيها ولم يمنعه مانع شرعى
عن الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدمضى

تلك المدة المذكورة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) نعم لا تسمع دهوى المدعى المذكور والحال هذه إذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين هما أرض زراعية أمير يقات كل منهما من أولاده المذكورين فاستمروا في معيشة واحدة مدة من السنين والآن طابوا القسمة فادعى أحدهما للآخر بأن أباه ووجه بأعالي قدر ما علموا من أرض زراعية ما في حال حياتهم ما ويريد أن يقرضه ويختص به الآن وحده متعللا بوثيقة بيده غير ثابتة المضمون فأنكر وأدعواه والحال أن الأرض بيد الجميع فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المبردة عن الأثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويكون الحق في الأرض المذكورة لجميع البنين ولا يكون لأحد الاختصاص بها دون الباقي بدون طريق شرعى إذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا عبرة بالدعوى المبردة عن الأثبات ولا يحكم بوثيقة لم يكن مضمونها ثابتا بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأن لمورثه مبلغا معلوما من الدراهم دينارا كان على مورث المدعى هاهنا قبل موته ما بنحو ثلاثين سنة فأنكر المدعى عليه دعواه والحال أن مورث المدعى لم يطالبه بالمبلغ المذكور وهو حاضر معه في البلد تلك المدة من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع عن الدعوى فيها فهل والحالة هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي المدة المذكورة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) نعم لا تسمع دهوى المدعى والحال هذه حيث تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من مالكة من مدة مديدة وسنين عديدة محدودا بحدوده الأربعة أراد المشتري ترميم البيت المذكور وتعميره فوجد من داخله بئر قديمة كانت مردومة فعمرها وأصلحها وبمسد ذلك ادعى عليه رجل يملك بيتا بجوار بهانه يملك البئر المذكور أنه متعلل بوثيقة مقطوعة الثبوت فأنكر المشتري وأدعى عليه دعواه فهل لا عبرة بدعوى المدعى المذكور المبردة عن الأثبات الشرعى ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأنه يملك حصة في دار كان باعها له مورث وأدعى المدعى وأظهر المدعى ورقة بذلك مقطوعة الثبوت فأنكر المدعى عليه دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بها ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعى ولا يعول شرعا على وثيقة مقطوعة الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر مكانا بثمن معلوم قبضه على يد القاضى وكتب له حجة بالشراء فبعد مدة ادعى البائع على من اشترى منه أنه كان قد وكل رجلا ببيعها وإن الوكيل باعها قبل بيعه لا تجزئ بذلك إبطال بيعه والحال أنه لم يعلم ذلك إلا بقول البائع بعديها فهل يكون البيع نافذا ولا يسمع منه ذلك (أجاب) لا يبطل البيع بمجرد قول البائع بعديها في وكلا ولا يسمع منه ذلك ولا يسمع منه ذلك

هذا المبيع قبل بيعي للمشتري المذكور لمشتري آخر ما لم يثبت المشتري الآخر شراءه من وكيل شرعى عن المالك قبل بيع المالك للمشتري المذكور بالوجه الشرعى ومن سعى في نقض ما تم من جهته فسد عليه مردود عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وادعاه عن أبيه على دار مدة تزيد عن خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازعة ولا معارضة له فيها المدة المذكورة والآن تدعى جماعة من المشاهدين للتصرف بأن لهم حقا في الدار المذكورة فأنكر وأدعى المدعى عليهم فهل لا يجب أن لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة مع سكوتهم من الدعوى فيها (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة إذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في ابن وبنت ادعيا على عيها بتركة جدهما وإن ما يبدعها من الأموال بخلاف عنهما يطلبان الميراث فيه فأنكر المدعى عليهما مدعواهما وأخيرا بأن الجدة ماتت فقيرا لا ترك له وإن ما يبدعها من الأموال حصلا به لا كتاب بالبيع والشراء فهل إذا لم يكن لهم ما يبدعها على دعواهما أيكون القول قول المدعى عليهم ما ولا عبرة بالدعوى المبردة عن الأثبات الشرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون إثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأن الدار التي يملكها لمورثه ويطلب رفع يده عنها فأنكر المدعى عليه دعواه والحال أن مورث المدعى المذكور شاهد بأبى المدعى عليه وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيره تصرف المالك في أملا كهم مدة تزيد على أربعين سنة وهو حاضر موجود معه بالبندسا كت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف مورث المدعى عليه من غير هذا شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر في مكان بأنه كان ملك أبيه ويطلب رفع يده عنه فأنكر المدعى والحال أن أبى المدعى شاهد بأبى المدعى عليه وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء تصرف المالك في أملا كهم مدة تزيد على عشرين سنة وهو حاضر معه في البلد وساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى وثركه للدعوى المدة المذكورة مع حضوره في البلد ومشاهدته تصرف واضع اليد في المكان المذكور بما ذكر من غير منازعة ولم يكن هناك مانع يمنع من الدعوى تلك المدة مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وادعاه عن أبيه على دار مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينازع فيها أحد في المدة المذكورة ثم مات عن ابن فوضع ابنه يده على الدار المذكورة مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازع أحد فيها ثم هدمت وأراد أن يبنها ويتصرف فيها فأنكره رجل أجنبى وادعى أن الدار المذكورة يملكها عن مورثه

والحال ان مورثه كان شاهدا لتصرف مورث واضع اليد المدة المذكورة مع سكوت
وتركه ولم يمنعه مانع شرعي فهل لا تسمع دعوى المدعي بعدمضى تلك المدة حيث انكر
المدعي عليه دعواه (اجاب) سكوت مورث المدعي عن الدعوى وتركه انجس
عشر سنة فاكثر مع حضوره بالبلد وشاهدته لتصرف واضع اليد من غير عذر شرعي
مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق
الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان بطريق الاثر من ابيه
وجده مدة تزيد على ثمانين سنة وهو يتصرف فيه التصرفات الشرعية ثم بعد ذلك تخرب
فاواد بناء كما كان فادعى عليه جماعة بانهم على كون فيه حصة عن ابيهم فانكر واضع اليد
دعواهم وجمدها والحال ان اباهم كان حاضر بالبلد وشاهدته لتصرف واضع اليد فيه
التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير
مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي بعدمضى تلك
المدة حيث انكر المدعي عليه دعواه وجمدها (اجاب) اذا تحقق ما هو مستطور
بالسؤال لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة من انكر سكوت مورث المدعي عن الدعوى
وتركه انجس عشر سنة فاكثر مع حضوره بالبلد وشاهدته لتصرف واضع اليد من غير
عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته اذا ثبت في حق المورث يثبت
في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ذهبية وكل آخر في عمارتها ودفع
للوكيل قدر من الدراهم ليصرفه عليها واقر الوكيل واعتبر بالملك فيها للوكيل في
الحادي والعشرين من شهر رجب سنة ١٢٧١ ثم بعد ذلك ادعى الوكيل انه اشترى
الذهبية من المالك في الخامس عشر من شهر رجب المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت
اقراره واعتبر اقراره بقاء المالك فيها المالك بعد تداريج دعواه الشراء بالبدنة الشرعية لا تسمع
دعواه المدة كورة (اجاب) دعوى الشراء بالبدنة من المالك مناقض لاقراره ببقاء ملك
المالك في العشرين المدة كورة بتاريخ متأخر من تاريخ الشراء المدة كور فاذا ثبت ما هو
مستطور بالوجه الشرعي يمنع المدعي عن دعواه المدة كورة لعدم صحته والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك ساقية من آخر مع جانب ارض زراعة ووضع يده على ذلك واقتنع
بمدة نحو اربعين سنة هو ومن تلقى المالك عنه والآن ادعى عليه رجل بان الساقية
كانت لابيه ويريد رفع يده عنها فانكر دعواه والحال ان اباها شاهد المدعي عليه ومن
تلقى المالك عنه يتصرف في ذلك المدة المدة كورة وهو حاضر معهما في البلد ساكت
لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) سكوت
مورث المدعي عن الدعوى خمس عشر سنة فاكثر مع شاهدته لتصرف واضع اليد من غير
منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق
المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين احدهما

١٥ ١٢٧١

١٥ ١٢٧١

١٨ ١٢٧١

١٨ ١٢٧١

مطلقة منه ثلاثا وعن ابن و بنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وقبر ذلك ما
يورث ولا حدى الزوجتين مواس بيدها بمنازعة وحدها اشترتها لنفسها من غير الزوج من
مالها الخاص بها بمحضرة بينة شرعية والآن تدعى ضرتها بانها من جلة التركة متعلقة
بانها مكتوبة في دفتره فانكرت دعواها فهل لا تجاب لذلك اذا لم تثبت دعواها بالوجه
الشرعي ولا عسيرة بتعلقها المذكور وتمنع من منازعتها في مواسيها بدون وجه شرعي
(اجاب) حيث كانت ثلاث المواسي تحت يد احدي الزوجتين المذكورتين بمنازعة
يكون القول قولها في ان ما ذكر ملك لها بينهما وعلى ورثة الميت اثبات ملكه لتلك
المواسي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض خربة
آلت اليه من جهة ابيه ووضع يده عليها مدة تزيد على اربعين سنة وهو يتنفع بها المدة
المدة كورة من غير معارض ولا منازعة والآن ادعى عليه رجل بان له فيها حق ابيه
فانكر دعواه والحال ان اباها شاهد المدعي عليه وهو ورثه من قبله اكثر من خمس عشرة
سنة وهو حاضر معهما بالبلد وساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع
دعوى المدعي ولا بدنة بعدمضى تلك المدة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى
المدعي المذكور ان كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده
على دار بطريق المالك مدة ثلاثين سنة بناها وعمرها وله جار يعلم وضع يده على الدار
المدة كورة وشاهدته لتصرفه فيها بالبناء والسكنى ولم ينزع فيها ولم يدع فيها حق ولم يغيب
عن البناء ولم يمنعه من الدعوى مانع ومكث كذلك نحو عشرين سنة ثم مات ذلك الجار
عن ولد له مكث ذلك الولد بعد موت ابيه نحو عشر سنين وبني واضع اليد أيضا في الدار
المدة كورة مع مشاهدته ذلك الولد والاطاعه على تصرف واضع اليد بالبناء والسكنى ثم
ادعى الآن ذلك الولد بان الدار المذكورة ملك لابيه وانه ورثها منه بعد موته والمدعي
عليه يجحد ذلك فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الولد المذكور بالدار المذكورة حيث
ثبت ان والده مكث في القرية المدة كورة حيا مع مشاهدته لتصرف واضع اليد في الدار
المدة كورة وسكوت عنه المدة المدة كورة بلا عذر شرعي يكون المانع في حق المورث من
الدعوى مانعا في حق وارثه واذا قضى القاضي بعدم سماعها يكون قضاؤه نافذا (اجاب)
نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل ادعى على جماعة بان مورثه دين على مورثهم وانه قد وجد وثيقة قبل موته بذلك
ويريد مطالبتهم به فانكروا دعواهم والحال ان مورث المدعي كان حاضر اموالهم وادام
مورث المدعي عليهم في بلدة واحدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع مدة تزيد على اثنين
وعشرين سنة من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه حيث
كان تاريخ الدين قبل موت مورثه باثنين وعشرين سنة (اجاب) اذا تحقق ترك مورث
المدعي الدعوى بالدين المذكور خمس عشر سنة فاكثر مع حضوره من غير عذر شرعي

١٨ ١٢٧١

٢٢ ١٢٧١

٢٢ ١٢٧١

رمضان

١٢٧١

لا تسمع دعواه به فلا تسمع دعوى وارثه فما ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض أمام بالدهم وهم يقتنعون بها ادعى عليهم رجل بانها لجدده ويريد رفع أيديهم عنها فانكروا دعواه والحال ان جده المدعى شاهد تصرفهم فيها أكثر من عشرين سنة وهو حاضر موجود مع المدعى عليهم في بلد واحد وهو ساكن لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على حانوت عن أبيه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينزعه فيها أحد تلك المدة وأبوه من قبله كان واضع يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها أيضا بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينزعه فيها أحد مدة وضع يده عليها الى ان مات والآن ادعى جماعة على واضع اليد بانهم يملكون تلك الحانوت المذكور عن أبيهم فانكر واضع اليد دعواه وهو جدها والحال ان والدهم كان حاضرا في البلد وشاهدا لتصرف مورث واضع اليد المدة المذكورة وهو ساكن لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي من الدعوى والدعوى والطالب في المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه وجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المدة المذكورة اذا تحقق ما هو مرسومه بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالنساء والسكنى ثم بعد مضي تلك المدة ادعى عليه ورثته رجل أجنبي ان لهم من مورثهم حصة فيها مع ان واضع اليد تصرف فيها حال حياة المورث مدة تزيد على المدة المذكورة ولم ينزعه فيها فهل يحضى المدة المذكورة مع عدم المنازعة ومع شهادة ورثة المورث والمورث من قبلهم لتصرف واضع اليد لا تسمع الدعوى والحال ما ذكر (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي سكوت مورث الجماعة المذكورين عن الدعوى بتلك الحصة خمس عشرة سنة فاكثر حال حياته مع حضوره وشاهدته لتصرف واضع اليد ولم يمنعه مانع شرعي من الدعوى لا تسمع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب ابتداء بالاعتين دارا آلت اليه بالارث لكل منهما النصف فمراهما قبل كل منهما الهبة المذكورة ووضع كل منهما يدها على نصيبها وصارت تتصرف فيه تصرف الملاك الملاك في أملا كهم مدة تزيد على خمسين سنة من غير منازع ولا معارض لهما في ذلك والآن ادعى رجل من أهل البلد مشاهدا لتصرف في المدة المذكورة بان له حصة في الدار المذكورة عن أبيه مع ان أبا المدعى المذكور شاهد تصرف المدعى عليه ما مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى والحال ان كلا من البنين ينكر دعوى المدعى المذكور فهل والحال

هذه اذا لم يثبت ما يدعيه بالبيئة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع الرجل المذكور من معارضة البنين المذكورين بدون وجه شرعي (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاث أخوات له وترك ما مورث منه شرعا فوضعت أحدها يدها على بعض مصاغ وثياب يخص الزوجة مدة ثلاثة أشهر من أجله التركة ولا يئنه لها على ذلك فادكرت الزوجة دعواها فهل لا تجاب لذلك اذا لم يثبت انه من أجله التركة ويكون القول قول الزوجة فيما يصح لها من المصاغ والثياب بينهما (أجاب) نعم يكون القول قول الزوجة بينهما في ذلك اذا كان من متاع البيت الذي كان مسكنا للزوجين حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بالميراث ادعى أحد الشركاء على باقيهم بانه يملك في تلك الدار المذكورة جزأا من الدار عن نصيبه اراثا بالشرع عن مورثه فانكر الشركاء دعواه والحال ان المدعى المذكور لم يكن عنده يدعة على دعواه ولا حجة بيده تشهد له بما يدعى به فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع المدعى المذكور من معارضة باقي الشركاء في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه مدة تزيد على أربعين سنة بعد ان وضع أبوه يده عليها عن جده مدة تزيد عن ستين سنة من غير منازع له ولا أصوله فيها تلك المدة والآن يدعى رجل أجنبي بان له حصة في الميراث عن أبيه مع ان الدار المذكورة كان تزوج امرأة من أقارب رب الدار فانكر واضع اليد دعواه ولا يئنه ولا سند له بذلك والحال ان أباه كان موجودا وشاهدا لتصرف أبيه فيها مدة وضع يده ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة رب الدار فيما يدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار ميراثا عن أبيه وجده مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعت عليه امرأة بان لها فيها حصة من أبيها فانكر دعواها والحال ان أبا المدة كان حاضرا موجودا مع مورث المدعى عليه في بلد واحد وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كها أكثر من خمس وعشرين سنة وهو ساكن لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواها (أجاب) اذا كان الواقع ما هو مرسومه بالسؤال لا تسمع دعوى المرأة المذكورة حيث تحقق المنع من سماع الدعوى في حق مورثها بتركه للدعوى على الوجه المرسوم واذ ما ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ساكنة مع

١٢٧١

٦

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

٩

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٧

زوجها في بيته ماتت عنه وعن وورثة أخر اختلفت الورثة والزوج في متاع البيت
المذكور بان ادعاء الزوج لنفسه والورثة للمرأة فهل والحال هذه يكون القول قول
الزوج فيما يصلح له والمشارك بينهما (أجاب) إذا اختلفت ورثة الزوجة مع الزوج بعد
موتها في متاع البيت فالقول فيما يصلح للرجال وفي المشترك للزوج بينهما والبينة بينة
الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد ابن أخيه المذكور
العصبة ولم يكن له وارث سوى من ذكر من جهة مترك دار وجاموسة فوضعت الزوجة
يدها على الدار والجاموسة في غيبة باقي الورثة وتزوجت برجل آخر ثم مات زوجها
ومات هي بهذه فوضع ابن زوجها يده عليه ما وادعى ان زوجة أبيه اشترت باقي الدار
والجاموسة من باقي الورثة قبل موتها ومالك ماله في صحته فهل إذا ثبت المدعى
شراء الدار والجاموسة بالبينة الشرعية وانتقال ما ذكر إليه بوجه شرعي لاصح بدعواه
المجردة عن الاثبات ويؤثر برفع يده عن نصيبهم فيها والحال هذه (أجاب) إذا كان واضح
اليده مقرا باصل المالك وورث فروغ الاخ وادعى انتقال المالك له فيما ذكر عنهم على هذا
الوجه بناقل شرعي ولم يثبت دعواه بطريق شرعي يكون لهم أخذ ما يخصهم في ذلك
بطريق الارث عن مورثهم المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضع يده على دار بطريق الارث عن أبيه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها
التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحقها عن أبيه فأنكر واضع
اليده دعواه وحدها والحال ان أباه كان حاضرا في البلد ومشاهدا التصرف واضع اليد
عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي عنه من الدعوى فهل
والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه
(أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثرت مشاهدته تصرف
واضع اليد من غير عذر شرعي عنه من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وادعى اذا ثبت
في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار من
أبيه من مدة تزيد على سبع سنين وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية المدة
المذكورة وأبوه من قبله كان واضع يده عليها مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف
فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة وضع يده عليها ولم ينزعه فيها أحد المدة المذكورة
والآن ادعى رجلان أجنيان بان لهما حصصة في الدار المذكورة عن أمهما بحجة
الارث فأنكر واضع اليد دعواه وحدها والحال ان أمهما كانت حاضرة
موجودة في البلد ومشاهدا لتصرف اب واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي
ساكتة لم تدع ولم تنزع ولم ينزعها مانع شرعي عن الدعوى تلك المدة فهل لا تسمع دعوى
المدعين المذكورين بعدم مضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعين المذكورين
إذا ثبت ما هو مسطور في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالبراث

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

عن عهدهم وضع رجل أجني يده عليه في قيمته م فوق مسافة القصر مدة تزيد عن خمس
عشرة سنة فهل إذا حضر الورثة من قيمته م واثبتوا ان الحق لهم وانهم الواوون له
يكون لهم رفع يده عنهم ونزعها من واضع اليد عليها بغير طريق شرعي وإذا تعلل بطول
المدة وهم غائبون لاصح بدعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا
في الارث والوقف ووجود عذر شرعي كما صرحوا به ومن العذر فيه مدة المدعى تلك المدة
فوق مسافة القصر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقار ويخل تلقاه
بطريق الارث عن أبيه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على أربعين سنة ثم مات عن ابن فوضع
الابن يده على ذلك وصار يتصرف فيه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فادعى الآن
رجلان على واضع اليد انهما يستحقان حصصا في العقار والفضل المذكور بطريق الارث
عن أمهما فأنكر واضع اليد دعواه وحدها والحال ان أمهما كانت حاضرة في البلد
ومشاهدة لتصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهي ساكتة من غير منازعة ومن
غير مانع شرعي عنه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بمدة تلك
المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه وحدها (أجاب) سكوت مورث المدعى عن
الدعوى خمس عشرة سنة فأكثرت حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير منازعة
ولا عذر شرعي عنه من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وادعى اذا ثبت في حق المورث
يثبت في حق وادعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على دارين وحصصة في
طاحونة تأقت ذلك بطريق الارث عن أبيها وصارت تتصرف في ذلك مدة تزيد على خمس
وثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضعة اليد انه يستحق في ذلك حصصة بطريق الارث
عن ابن ابن عمه فأنكرت واضعة اليد دعوى المدعى وحدها والحال ان ابن ابن عم
المدعى كان حاضرا في البلد ومشاهدا التصرف واضعة اليد مدة تزيد على خمس وعشرين
سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي عنه من الدعوى فهل والحال هذه
لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه وحدها
(أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور إذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن اخت شقيقة وتركها يورثها شرعا فوضعت الاخت
يدها على التركة والآن يدعى رجلان بانهما ابنا عمها فأنكرت الاخت قرابتهما لها
فسئل من رجال كبار السن في البلد فقالوا لا نعلم اخوة الجدة ولا اخوة الاباء فهل إذا لم
يثبت نسبهما الى الجد الجاسع لا يجابان لذلك ولا هبة بادعائهما القرابة بدون وجه
شرعي ويمنعان من منازعة الوارثة بدون طريق شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى
للمدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد
السودان له ابن غائب وله بنت وابن مريض حاضر ان م في بلد ثم مات عن الابنين
المذكورين وعن البنت في بلد وترك ما يورث عنه من دار وعقار فوضع يده رجل

١٢٧١

١٢

١٢٧١

٧١

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

ذو شوكة على جميع التركة وادعى بدين على مورثهم فأنكر الورثة دهواه فهل اذا لم يثبت المدعى دهواه الدين بالبيننة الشرعية لا عبرة بدهواه المجردة عن الاثبات ويؤثر برفع يده عن التركة وتسليمها للورثة (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بدهواه بدون اثبات بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على جانب نخل تلقاه بالارث عن ابيه وابوه تلقاه بالارث عن ابيه ايضا وصار واصل اليد يتصرف فيه مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة فادعت الآن امرأة اجنبية بان النخل المذکور ملك لها عن ابيه والحال ان اباهما كان حاضرا ومشاهدا لتصرف واصل اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى عنه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذکورة بدهوى هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دهواه (اجاب) لا تسمع دعوى المرأة المذکورة اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار وغيره من مدة عديدة وسنين عديدة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك وأصوله من قبله متصرفون كذلك قام الآن جماعة يدهون على واصل اليد على العقار المذکور بان لهم حقا في العقار المذکور بطريق الميراث من أصولهم فأنكر المدعى عليه دهواه والحال ان أصول المدعى مقيمون في البلد ومشاهدون تصرف واصل اليد على العقار المذکور وروى عنهم من الدعوى مانع شرعى مدة تزيد على خمس عشرة سنة والمدهون كذلك مشاهدون لا تصرف مقيمون في البلد كما ذكر لم يدهوا ولم ينازعوا ونظر المدة المذکورة وزيادة فهل لا تسمع دعوى المدعى على واصل اليد حيث الحال ما ذكر ويمنعون من معارضته (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذکورين اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أصولهم وضع رجل اجنبى يده عليها في غيبتهم فوق مسافة القصير مدة ثلاث وعشرين سنة فهل اذا حضر الورثة من غيبتهم وأثبتوا ان الحق لأصولهم وانهم الوارثون لهم يكون لهم رفع يده عنها ونزعها من واصل اليد عليها بغير طريق شرعى واذا تعلل بطول المدة وهم غائبون لا عبرة بتعلله خصوصاً انه لا بينة ولا سند بيده يشهد به بالاستحقاق (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع دعوى الورثة المذکورين بتلك الدار وأثبتوا استحقاقهم لها بطريق الارث عن مورثهم بالوجه الشرعى يكون لهم نزعها من واصل اليد عليها وقد صرحوا بان الغيبة مسافة السقر هذر تسمع معه الدعوى ولو غير الارث وان طال المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تلقاها عن ابيه وصار يتصرف فيها بالبناء والعمارة والسكنى مدة تزيد على ثمانين سنة فادعى الآن رجل على واصل اليد انه يستحق الدار المذکورة عن ابيه فأنكر واصل اليد دهواه وجدها والحال ان والد المدعى كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف واصل اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى عنه عن الدعوى فهل

والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بدهوى تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دهواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور ان كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدة تزيد على خمسين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازع احد في المدة المذکورة والا ان ادعى جماعة على واصل اليد بان الدار التي تحت يده دار مورثهم فأنكر واصل اليد دهواه وجدها والحال ان مورثهم كان حاضرا في البلد مقيما فيها مدة تزيد على شهرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى المدة المذکورة فهل والحال هذه لا تسمع دهواه بدهوى تلك المدة حيث أنكر واصل اليد دهواه (اجاب) نعم لا تسمع دهواه المذکورين ان كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا مائة عن ابنه وبنت فسكن الدار رجل اجنبى بالعارية من ابنته مدة بسبب اقامتها مع أخيها في المحروسة والا ان يدعى بان البنت باعتها له وان الاخ صدق له على البيع فأنكر كل من الابن والبنت دهواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دهواه الشراء بالبيننة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بدهواه المجردة عن الاثبات ويكون للورثة رفع يده عنها حيث كان الحق ثابتا لها فيها عن ابيهما (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بدهواه بدون اثبات بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة الارض بحدودها خمس وثلاثين سنة اثنان عن ابيه وكان ابوه ماله كمالها من قبله مدة طويلة ولم ينازعها فيها من اذرع وشهدت لها البينة بذلك ثم الا ان ادعى رجل انها له ملكا مطلقا والحال انه حاضرا في البلد ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى فهل والحال هذه لا تسمع دهواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور ان كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا واستولى عليها اثنتان وعشرين سنة ولم ينازعها فيها من اذرع ثم الا ان ادعى عليه قريب البائع ان له في تلك الدار حقا والحال انه مقيم في البلد عالم بالبيع مشاهدا لتصرف المشتري المدة المذکورة ولا بينة له بما ادعاه فهل والحال هذه لا تسمع دهواه والبيع لازم لا ينقض (اجاب) نعم لا تسمع دهواه المذکورين اذا تحقق ما هو مستطور لانهم صرحوا بعدم سماع دعوى القريب اذا كان حاضرا عالم بالبيع وسكت ثم ادعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالاشراء الشرعى من مال كهابن معلوم من الدراهم واصل يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم ينازع فيها احد المدة المذکورة والا ان ادعى رجل على واصل اليد بان تلك الدار وقف واظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعى ولا بينة له على دعواه بانها وقف فأنكر واصل اليد دهواه وجدها فهل اذا لم يثبت المدعى دهواه بالوجه الشرعى لا عبرة بدهواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويمنع من منازعة واصل اليد في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذکور بدهواه بدون اثباتها

بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة واولاد بلغ وقصر منها ومن صغيرها وبيعت التركة فادعى الوارث ووصى القصر بان ماتحت يد الزوجة من الامتعة من فرش ونحاس لمورثهم وادعت الزوجة انه متاعها فهل يكون القول قول الزوجة فيما هو تحت يدها من الامتعة المذكورة (اجاب) اذا اختلف ورثة الزوج بعد موته مع زوجته في متاع البيت الذى كانا يسكنان فيه فالقول للزوجة بيمينها فى الخاص بالنساء وفى المشترك الصالح للرجال والنساء وعلى ورثة الزوج البينة بان ماذ كرملاك لمورثهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على نخل مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف الملاك فى املاكهم من غير منازع له فيه تلك المدة ثم مات فوضع ابنه يده على النخل المذكور مدة تسع عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف الملاك فى املاكهم من غير منازع له فيه تلك المدة ايضا والا تدين عليه رجل بان النخل ملكه فانكر وادعى اليده وادعى ان كان المدعى حاضر او مشاهد انصرف والد المدعى عليه المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود دعوى شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن بنات عموها وتركت ما يورث منها شرعا ومن جملة متروكاتهما دار فوضعت الورثة ايديهن على ذلك والا تدين رجل اجنبى بان الدار التى تركتها مورثتهن حقها فانكرن دعواه ولا يبينه للمدعى عليه ساقيل لا هبرة بدعى المدعى المذكور بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم الذى لا ينكر انه لا يقضى لمدعى غير دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار وبها صهر يج من مورثه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فى ذلك بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزع احد فى تلك المدة ومورثه كان واضع يده على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فى ذلك بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزع احد فى المدة المذكورة والا تدين رجل اجنبى بانه يملك الصهر يج المذكور من مورثه فانكر وادعى اليده وادعى انها داره وادعى ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا انصرف مورثه واضع اليده المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم ينع ما منع شرعى من الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي تلك المدة (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته ومن ورثة غيرهم ما فادعت احدى الزوجتين بان نصف البيت ملكها اشتريته من زوجها ودفعت له الثمن وقبضت المبيع المذكور وطالبينة تشهد على اقرار زوجها ببيعها فانصف البيت المذكور وقبض ثمنه منها فهل تسمع هذا الدعوى وتقبل هذه البينة ولا يكون ميراثا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذكورة اقرار زوجها بشراها منه نصف

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

البيت المذكور ودفع الثمن له وكان ذلك الاقرار حال صحته بالطريق الشرعى يقضى له بذلك حيث لا مانع ولا يكون ميراثا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تنازع مع زوجته بين يديهما كمالا شرعى فى متاع منزل سكناه من فرش ونحاس واثاث المنزل فادعى الزوج ان المتاع المذكور ملكه وادعت الزوجة لنفسها فهل يكون القول قول الزوج فى المتاع المذكور ولا يكفى اثبات المتاع المدعى به بالبينة الشرعية حيث كان الفرش والنحاس واثاث المنزل مما يصلح للرجال والنساء وليس فيه شئ مما يصلح للنساء خاصة وليس منهما احد يتجر فى مثل المتاع المختلف فيه او يكون القول قول الزوجة والحال هذه (اجاب) القول قول الزوج فيما ذكر بيمينه والبينة بينة الزوجة والحال ماذ كرملاك كرملاك (سئل) فى امرأة ادعت بدين على ورثة أخيها بدينه موته واستولت على جانب من عقاره بغير وجه شرعى نظير ما تدهيه فانكرت الورثة دعواها ولا يبينه لها ولا يبرهان على ما تدهيه فهل لا هبرة بدعى مدعىها المجرمة عن الاثبات الشرعية وترفع يدها عن مقام البيت والحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى غير دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واصل يده على ساقية من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية من غير منازع ولا معارض له فيها المدة المذكورة ثم بعد ذلك مات عن ابن فوضع ابنه يده عليها وصار يتصرف فيها ايضا بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينزع احد فيها المدة المذكورة والا تدين امرأة بانها تستحقها من مورثها وترى يد اخذها من واضع اليده فانكر وادعى اليده وادعى ان مورثها كان حاضرا فى البلد ومشاهدا انصرف مورثه واضع اليده مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع فيها ولم ينع ما منع شرعى من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعد مضي تلك المدة (اجاب) اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال لا تسمع دعوى المرأة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ثلاثة اولاد وترك ما يورث عنه شرعا فادعى احد اولاده ان بعض التركة الذى فى يد الجميع وقد كان تحت يد مورثهم ملك له خاصة فانكر باقى الورثة دعوى المدعى المذكور فهل اذا لم يثبت ما يدعيه بالبينة الشرعية لا هبرة بدعى مدعىها المجرمة عن الاثبات الشرعية ويقسم ما تركه الميت المذكور بين ورثته على حسب وارثتهم (اجاب) تقسم تركة الميت المذكور بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه منها والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ابنه فى عيشة واحدة الى ان مات وهو ما فى عيشته عنهما وعن اولاد ذكرر واثاث وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ما يورث فادعت احدهما على الاخرى بانها مطلقة واقامت شطرا واحدا فانكرت الزوجة الاخرى دعواها فهل اذا لم يثبت دعواها

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١١

١٩

٢٧

صفر

٤

الطلاق بالينة الشرعية لا بحساب لذلك ولا عبرة بشهادة شطرواحد ولا تمنع من ميراث
 زوجها بذلك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدع
 بجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن زوجة وبنت وابن ابنهم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته ذلك المتروك
 منه مكان مملوك له تحت يد رجل أجنبي الا أن فطمت الورثة تزعم من يده ليقتطعوا به
 على متادير استحقاقهم بالارث فاعترف واضع اليد بانه كان مملوكا لمورثهم المذكور
 وادعى ان المورث حال حياته باهله زوجته المذكور وادعى ان الزوجة المذكور كورة باعته له بعد
 موته فلم يصدق به باقي الورثة على ذلك فهل حيث كان معترفا باصل ملك مورثهم فيه ولم
 يثبت انتقاله عن ملكهم يناقل شرعي كالبيع المدعي به المذكور ولا عبرة بدعواه المجردة
 عن الاثبات الشرعية ويؤمر بتسليمه مستحقه وماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب)
 اذا كان واضع اليد على الميكان المذكور معترفا باصل الملك فيه لمورث من ذكر وادعى
 انتقاله عن ملكه بالبيع من الوجه المستطوع عليه اثبات دعواه بالوجه الشرعي فان لم
 يثبت الانتقال لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية وبموت المتوفى المذكور عن
 زوجته وبنته وابن ابنهم الشقيق لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا وليقتنه
 النصف كذلك ولعاصبه الباقي نصيبا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين
 أيديهم على جانب نخل تلقوه بطريق الارث من آباءهم مدة تزيد على خمس وخمسين سنة
 وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية فادعى الآن شخصان على واضعي اليد انهما
 يستحقان النخل المذكور عن جدهما من قبل الام فانكر واضعو اليد دعوتهما
 والحال ان جدهما كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف واضعي اليد مدة تزيد على عشرين
 سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
 المدينين بعد مضي تلك المدة حيث انكر المدعي عليهم دعواهما ووجدوها (أجاب) اذا
 ثبت سكوت مورث المدينين عن الدعوى مع حضوره بالبلد ومشاهدته التصرف واضعي
 اليد المدة المذكور من غير مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا
 ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على
 دار وهو يتصرف فيها مدة من السنين تزيد على سبعين سنة ثم مات عن ابن فوضع الابن
 يده على الدار وصار يتصرف فيها بالسكنى وغيره امدة أربعين سنة فادعى الآن رجل
 على واضع اليد انه يستحق في الدار حصه من أبيه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان أباه
 كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت
 من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
 المدعي بعد هذه المدة حيث انكر المدعي عليه دعواه (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث
 المدعي المذكور عن الدعوى تلك المدة مع حضوره ومشاهدته التصرف كما هو مذكور

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢



من غير مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث
 يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث من أمه
 وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على عشرين سنة من غير منازع
 ولا معارض له فيها المدة المذكور والا أن ادعى رجل أجنبي من اهل البلد ان ام واضع
 اليد وهبت له الدار المذكور مدة قبل موته او ير بدأخذها من واضع اليد عليها فانكر واضع
 اليد دعواه وجدها فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعي المذكور دعواه المدة في الدار
 المذكور بالينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة
 واضع اليد بدون وجه شرعي (أجاب) المصريح به في كتب المذهب ان القضاة ممنوعون
 من سماع دعوى مضي عليها خمس عشرة سنة الا في الارث والواقف ووجود دعوى شرعية
 ومن المعلوم انه لا يقضى المدع بجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها
 مسبوقة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار تلقوها بالارث من
 آباءهم وجدهم وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على أربعين سنة فادعت الآن امرأة ان
 والدها كان قد اشترى الدار من والدواضي اليد ويدها وثيقة بذلك فانكر واضعو
 اليد دعوى المرأة المذكور مدة والحال ان والدها كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف
 والدواضي اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت المدة المذكور من غير مانع
 شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكور بعد مضي تلك
 المدة حيث انكر المدعي عليهم دعواها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأة المذكور ان
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق عقارا وهو واضع يده
 عليه تلقاه من أبيه وجدته جديلا بعد جيل مدة ثمانين سنة وهو يتصرف فيه التصرفات
 الشرعية فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق العقار المذكور عن أبيه فانكر
 واضع اليد دعواه وجدها والحال ان أباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف واضع اليد
 مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت المدة المذكور من غير منازعة ومن غير مانع
 شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي بعد مضي هذه المدة
 حيث انكر المدعي عليه دعواه وجدها (أجاب) لا تسمع دعوى المدعي المذكور ان
 كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال في رجل مات عن
 زوجة وورثة غائبين ببلاد الروم وعلى الميت ديون فهل لا يصح اثبات الديون في وجه أمين
 بيت المال ويكون خصما في ذلك (أجاب) حيث كان للمتوفى وارث بائع مملوك غير غائب
 غيبة منقطعة لا تسمع دعوى الدين على الميت في وجه أمين بيت المال ولو نصب وصيا
 له لم صحة نصبه والحال هذه حيث لا قاصر في التركة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 واضعين أيديهم على دار تلقوها بطريق الارث من آباءهم من مدة تزيد على ستين سنة وهم
 يتصرفون فيها التصرفات الشرعية فادعى الآن جماعة على واضعي اليد ان والدهم

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

كان اشترى مهر بن ذراع من الدار قبل موته بثلاثين سنة ويدهم وثيقة بذلك فانكر
واضعوا اليد دهواهم والحال ان والدهم كان حاضرا بالبلد ومثا هذا التصرف واضعي
اليدهم المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع من
الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين بعدمضى هذه المدة حيث
انكر المدعى عليهم - مدعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين اذا
تحقق ما هو مذكور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت بالغة وزوجة
وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيره ما يورث قاضي رجل انه قريب لليت المذكور
فانكر كل من البنت والزوجة قرايته لمورثهما فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى نسبه الى
الجماعة بالبينه الشرعية لايجب لذلك ومنع من مشاركة الورثتين فيما تروى
مورثهما بمجرد دعواه القرابة ومنع من منازعتهما بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم
انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل واصل يده على دار موقوفة عليه من قبل ابيه واجداده جيلا بعد جيل مدة طويلة
فادعى الآن رجل اجني على واصل اليد انه يستحق الدار الوقف المذكور وانها من جملة
وقف جده ويده وثيقة بذلك مجردة عن الثبوت الشرعي فانكر واصل اليد دعوى المدعى
وجدها جديا كليا فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الاستحقاق في الدار الوقف
المذكور عن جده بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواه ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها
شرعا (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه على فرض سماعها بدون
اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع أخته شقيقة على كان
دارا وحصة في طاحون بالمسرات من أبيهم - ما وضعهما يده عليهما في غيبتهما فوق
مسافة القصر مدة نحو خمس عشرة سنة فهل اذا حضر من غيبتهما ما واثبتا الحق
لايهما فمافيهما كره يكون لهما رفع يده عن الدار وحصة الطاحون ونزعهما منه واذا
تعال بطول المدة لا عبرة به الله اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يكن هناك
مانع من سماع دعوى المدين المذكورين واثبتا استحقاقهما لما في يدهما المذكور
بالوجه الشرعي يقضى لهما به ويؤمر واصل اليد برفع يدهما يستحقانه حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين أحدهما غائب والثاني ساكن فيها مدة تزيد
على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازعة له فيها والآن يريد شيخ
البلد منازعته فيها وأخذها منه ممتلا بالانه دفع لابي الشر يك مهر امرأة كان تزوجها منذ
خمس سنين فانكر الشر يك دعواه فهل لايجب لذلك ولا تسمع دعواه على الغائب
حتى يحضر ومنع من منازعة الشر يك في الدار المذكورين بدون وجه شرعي ولا يكون له
معارضته فيها بدعواه المذكور (اجاب) ليس لشيخ البلد أخذ الدار المشتركة كقبح
الحاضر والغائب من يد الشر يك المحاضر بمجرد دعواه انه دفع مهر امرأة كان تزوجها

١٩ ١٢٧٢

٢٠ ١٢٧٢

٢٠ ١٢٧٢

٢٢ ١٢٧٢

٢٢ ١٢٧٢

أبو الغائب على الوجه المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت
عن بنتين بالغتين وتركت ما يورث من شرعها من امتهة وفراس وثلاث من الخيل
وملاحية ادهت احدي البنتين بانها ساءت تلك نصف الخيل ولا يدها عايلها بل كانت لاهما
في حياتهما ولم يتبعها بعد موتها والاخرى تنكردها وافهه لاذ لم تثبت دعواها الملك في
صف الخيل لا عبرة بدعواها او يكون جميع ما تر كته الميته ميراثا يقسم بينهما بالقرينة
الشرعية (اجاب) تقسم تر كته المتوفاة المذكورة بين وارثتيهما بالقرينة الشرعية
وليس لاحداهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصها من ذلك بدون تخصص شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا عن أبيه واصل يده عليه مدة تزيد على أربعين سنة
وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم المدة المذكورة والآن ادعى عليه جماعة
بانهم يملكون حصة في النخل المذكور عن مورثهم فانكر واصل اليد دعواهم والحال
ان مورثهم كان مشاهدا للتصرف مورث واصل اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو
ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعي عن الدعوى المدة المذكور فهل لا تسمع
دعوى الجماعة المذكورين والحال هذه (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى
المدة المذكور مع مشاهدته تصرف مورث واصل اليد من غير مانع شرعي يمنع من
الدعوى موجب لعدم سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثته اذا ثبت في حق المورث
يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وزوجتين وعن
اولادهم الاب وترك ما يورث عنه شرعا من مواش وامتهة وقبر ذلك وقسمت جميع
التركة بين ورثة الميت بالقرينة الشرعية على يد نائب القاضي واخذ كل ذي حق
حقه ثم بعد مدة تز يد على اثنتين وعشرين سنة ادعت احدي بنتي الميت على أحد أولاد
الاب ان والدها كان ترك نقودا وبعض مواش وامتهة ز يادة عما قسم بين الورثة وان
جميع ما تدعى به من الزيادة قبل ابن عم الاب المذكور المدعى عليه فانكر ابن عم الاب
دعواها ولا بينة لها على ذلك فهل والحال هذه اذا لم تثبت المرأة دعواها بالبينه الشرعية
لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه
بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار لها
ب طريق الارث عن أبيه وجده مدة تزيد على ستين سنة وهو يتصرف فيها بالتصرفات
الشرعية فادعى الآن رجل على واصل اليد انه يستحق الدار عن أبيه فانكر واصل
اليدهم دعواه ذلك والحال ان أباه كان حاضرا بالبلد مشاهدا للتصرف واصل اليد مدة تزيد
على خمس وعشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنع من
الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع الدعوى بعدمضى هذه المدة حيث أنكر المدعى
عليه دعواه (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وبلغ وترك ما يورث عنه شرعا فقام القاضي

٢٠ ١٢٧٢

ربيع الاول ٤ ١٢٧٢

٩ ١٢٧٢

٩ ١٢٧٢

رجلا وصية اهل القصر وعلى جفط ما لهم فادعى جماعة على الوصي وعلى الوارث البايع بان
 لم يمت على الميت قدر ما سألوا من الدراهم بمقتضى علم من عند قبائيل ذلك ولم يكن ذلك
 القبا في المذكور كوز كاتباله ولم يكن عليه خط الميت ولا ختمه فادعى الوصي والورثة
 دعواهم فهل والحال هذه اذا لم يشترطوا دعواهم الذين المذكور بالبيعة الشرعية لا عبرة
 بدعواهم ولا عبرة بالعلم المذكور الذي في يدهم حيث لم يشترطوا مضمونه بالوجه الشرعي
 (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الجماعة المذكورين بالدراهم على الميت والحال ما ذكر
 بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على حصته في
 بيت بالشراء الشرعي من رجل اجنبي مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها
 بأنواع لتصرفات الشرعية المدة المذكورة والآن ادعى آخر ان على الرجل المذكور
 بانهم ما يملكان الحصة المذكورة عن أبيهما ما تعلقان بان واصل اليد باع الحصة المذكورة
 لا يجرى ما قبل لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات الشرعية ويعنيان من معارضة واضح
 اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع مجرود دعواهم بدون
 اثباتها بطريق شرعي والله اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمن معلوم بموجب
 حجة شرعية بذلك ثابته المضمون فوضع يده عليها مدة نحو عشرين سنة ثم مات وترك اميرا انا
 لابنته منذ عشرين سنة والآن يريد ابن البايع بعدموت أبيه منازعتها منكر البيع أبيه
 ويريد ابن عمه منازعتها مدعى عدم القسمة بين أبيه وعمه والحال انه كان لهما داران
 واقتسمهما فهل اذا كان كل من القسمة والبيع ثابتا لا يجاب ابن البايع ولا ابن عمه
 لمنازعة الوارثة المذكورة ويعنيان عنها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت اختصاص
 البائع بتلك الدار بطريق القسمة الشرعية العادلة وثبت بيعه حال صحته للشترى
 المذكور بالوجه الشرعي لا يكون لابن البائع وابن عمه نزاع الدار من يد وارثة المشتري
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وزوجة
 وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواس وعتقة وغير ذلك فوضع الابن يده على ذلك ثم
 ماتت البنت عن ابن ولم تقسم التركة فطالب ابن البنت ما يخص أمه في الميراث من أبيها
 فادعى ابن الميت ان أباه لم يترك تركته أصلا وان الذي تحت يده اعطاه له عمه فهل والحال
 هذه اذا أثبت ابن البنت ان جميع ما كان تحت يده خاله المذعى عليه من مخلفات والد له
 بالبيعة الشرعية يكون لابن البنت أخذ ما يخصه في الميراث من أمه ولا عبرة بدعوى
 الخال المذكور (اجاب) كل ما ثبت بالوجه الشرعي انه مخلف عن والد واصل اليد
 يورث عنه شرعا يكون لابن البنت أخذ نصيب أمه المتوفاة بعدموت أبيها منه بالقرينة
 الشرعية حيث لا مانع والله اعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على زريبة بها بقر ماء
 معين من مورثهم مدة مدية طلب جاراتهم ثم اراههم فامتنعوا فادعى عليهم انها وقف
 ويريد رفع يدهم عنها مجرود دعواهم المذكور فله لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات

١٧ ١٢٧٢

١٧ ١٢٧٢

٢٣ ١٢٧٢

٢٣ ١٢٧٢

٢٩ ١٢٧٢

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

الشرعي ولا يجبرون على البيع له (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع مجرود دعواهم
 بدون اثباتها بطريق شرعي والله اعلم (سئل) في امرأة ادعت على أخرى بخمسة
 وعشرين قد انا ابعادية من جملة اطيان و هيئت بلدها وذ كرت انها في حوض واحد
 وذ كرت حدودها والحال ان ماتت يد واصله اليد من ارض الابعادية ليست محدودة
 بتلك الحدود بل التي تحت يدها ارض بحيطان متفرقة مسماة باسماء اولها حدود آخر
 فهل لا تصح هذه الدعوى والحال ما ذكر حيث غلطت في الحدود ولا يطلب منها بيعة
 (اجاب) يشترط التحديد في دعوى القمار ويكتفي بذلك ثلاثة من الحدود ولو ترك
 الرابع صح وان ذكره غلط فيه لا وهو المفتي به كما في الدرر وحاشيه ولو غلطوا في الشهود في
 حد او حدين ثم تداركوا في المجلس او غير المجلس عند امكان التوفيق يسمع والتوفيق ان
 يقال انه كان لزيد دار فلان فبين ان فلانا باع داره واسمها كان فلانا ثم صار فلانا فادعاه
 المجورى قال في نور العين بعد نقل نظير ذلك وعلى هذا القياس فافهم هذا اذا ترك الشاهد
 احدا الحدود او غلط فلو ترك المدعى احدا الحدود او غلط فيه حكمه حكم الشاهد انتهى
 ومنه يعلم ان المدعية المذكورة اذا غلطت في الحدود ولا يصح دعواها الا اذا وقعت بخو
 ما ذكر وهو غير ممتات هنا فيمسا يظهر والله اعلم (سئل) من طرف بيت المسال بما مضمونه
 شخص مات وكان قبل موته يوم قال بجماعة ان الوارث لى بيت المسال ثم بعد موته
 ادعى اشخاص بان المتوفى ابن عم والدتهم فهل اذا اثبت الورثة المذكورون دعواهم بالبيعة
 الشرعية يقضى لهم بتركه شرعا (اجاب) اذا ادعى بعدم رت الشخص المذكور اشخاص
 بانهم اولاد بنت عم الميت المذكور وينسبهم اليه بانه شرعي او صحت دعواهم في وجه
 خصم شرعي واثبت وانسبهم الى الميت المذكور وان لا وارث له سواهم يقضى لهم
 ميراثه حيث لا مانع والله اعلم (سئل) في ساقية مشتركة بين رجل واولاد اخيه مدة تزيد
 عن ثلاثين سنة وهي بأيديهم جميعا يستعملونها وبعد انقضاءهم من صاريست عملها
 اعم مع اولاد اخيه بالمهاياة والآن يريد اعم الاختصاص بها ومنع اولاد الاخ من عملها
 بورقة بيده باخصاصه وحده مد كور فيها اسماء اشخاص ماتوا فادعواهم
 فهل اذا لم يثبت دعواهم الاختصاص بها بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواهم
 المجردة عن الاثبات ولا عبرة بالورقة المذكورة حيث كانت الساقية بيد الجميع
 (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية حيث كانت الساقية
 المدعى بها تحت يد الجميع والله اعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا بطريق الشراء من
 مالهما لا لنفسهما سوية ثم بعد ذلك اقتسمها ما مناصفة وأخذ كل منهما نصيبه فيها
 وحاز لنفسه و بناء وعمره من ماله وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ستين سنة ثم بعد
 هذه المدة أراد احدهما الرجوع في نصيب أخيه الاخر متعللا بانه اشتراها من ماله
 لنفسه بعد اقراره واعتراه عند القسمة بان لاخيه النصف فيها بطريق الشراء من المال

المشترك بينهم ما فهل والحال هذه لا عبرة بتعلل أخيه المدعى المذكور (أجاب)
ليس لأحدهما الرجوع في نصيب أخيه بدعواه المذكورة إذا ثبت اعتراقه لأخيه
المذكور بذلك النصيب بطريق الشراء من المال المشترك بينهم ما طاعا مختارا وكذا
الحكم بهذا القسم والله أعلم (سئل) في رجل واصل يده على ثمانية قرار يطافط ماحونة
بطريق الارث عن أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتنفع بها في تلك المدة من غير
منازع ولا معارض له في ذلك والآن ادعى عليه رجل من أهل البلد شاهد لتصرف
واضع اليد بان له حقا فيم اعيان أبيه فانه كروا وضع اليد دعوى المدعى المذكور والحال ان
أبا المدعى شاهد تصرف أبي واصل اليد مدة تزيد على عشرين سنة ولم يدع ولم ينزع ولم
يمنعه ما منع شرعي عن الدعوى فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى المدعى المذكور ويمنع من
المعارضة لو اضع اليد بدون وجه شرعي (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى
خمس عشرة سنة فاكتر مع حضوره وشاهدته تصرف واصل اليد بلا عذر شرعي مانع من
سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله
أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدامه مائة درهم ديناً ودفع له حجة مكان له رهنا
على الدراهم وصار رب المكان يستغل اجرة شهر ابشهر و بقيت الحجة تحت يد رب الدين
مدة حتى مات المدين عن وارث وطلب الوارث حجة مكان مورثه من رب الدين ويدفع له
دينه فادعى انه اشترى المكان من مورثه قبل موته فانسكروا الوارث ذلك ولم يثبت رب
الدين الشراء من المدين لا بينة ولا بحجة كتبت له من الحماكم الشرعي من المدين بالبيع
فهل لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعي ويجوز رب الدين على دفع الحجة المرهونة عنده
لوارث المدين ويأخذ دينه منه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون
اثباتها بطريق شرعي ولرب الدين المطالبة بدينه الثابت من تركه المدين ولا يكون أحق
بذلك المكان من باقي الغرماء بمجرد دينه حجة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل
آخر قطعة أرض خربة بثمن معلوم على يد قاض وقبض البائع الثمن طاعا مختارا وكتب
بذلك حجة شرعية واستولى المشتري على القطعة المذكورة وبنادوا صار يتصرف فيها
مدة من الشهر ثم بعد ذلك أراد البائع الرجوع على المشتري في المبيع متعللا بان
القاضي أكرهه على البيع فهل والحال هذه اذا لم يثبت البائع دعواه بالبينة الشرعية
لا عبرة بتعلله بذلك ويمنع من معارضة المشتري (أجاب) لا عبرة بتعلله بذلك والحال
ما ذكره والله أعلم (سئل) في جماعة تلقوا أرضا في قديم عن أبيهم وهو عن جدهم
وغرسوا فيها نخلا آخر وزرعوها مدة تزيد على سبعين سنة فادعى الآن رجل من المقيمين
معههم بالبلد المشاهدين لتصرفهم على واحد منهم انه يستحق تلك الأرض والنخل متعللا
بان ذلك وقف من جدهم وانه انحصر فيه وبرز سنداً منقطع الثبوت وقواه بان امرأة
أجنبية عن الجماعة المذكورة ماتت كانت استأجرت من والده خمسة قرار يط

من ذلك واقام على ذلك بينة فصدقه المدعى عليه من هؤلاء الجماعة فهل لا يسرى
تصديقه على الباقي ولا يعتبر بالسند المنقطع الثبوت ولا ما قواه به من استئجار المرأة
من والده حيث كانت أجنبية عن المدعى عليه المذكورين ولم يثبت مدعى
الايقاف دعواه بينة شرعية (أجاب) نعم لا يسرى تصديق أحد الشركاء على باقيهم
بل يعامل المقر بموجب اقراره في حق نفسه اذا لاقرار حجة قاصرة على المقر ومن المعلوم
انه لا يقضى مدعى بمجرد دعواه على فرض سماعه بدون اثباتها بطريق شرعي والله أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على سواقي في أرض زراعة هو ومورثه مدة تزيد على عشرين
سنة ادعى عليه جماعة بان لهم ولا يسم في حقها ويريدون رفع يده عنها فانسكروا دعواه
والحال انهم وأباهم كانوا احاضرين ومشاهدين لتصرف المدعى عليه وأبيه المدة الطويلة
التي تزيد على خمس عشرة سنة وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينزعوا وأباهم من قبلهم
من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك المدة المذكورة (أجاب) سكوت مورث المدعى عن
الدعوى خمس عشرة سنة فاكتر مع حضوره وبلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله أعلم
(سئل) في رجل له مع آخر أخذ واعطاء فحاسب معه فظهر لأحدهما عنده الآخر بعد
الحاسبة قدر معلوم من الدراهم وذلك بحضور بينة شرعية وواعد به دفع الدراهم المذكورة
له بعد مدة ثم بعد المدة المذكورة طالبه من الرجل المذكور فادعى ان له عنده بعض
دراهم لم تدخل في الحساب فانسكروا رب الدين دعواه فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك
بالبينة الشرعية يجبر الرجل المذكور على دفع الدراهم المذكورة له بها ولا عبرة بدعواه أن
له دراها لم تدخل في الحساب بدون اثبات شرعي (أجاب) لا يقضى المدعى بمجرد دعواه
بدون اثباتها بطريق شرعي والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث
عنه شرعا من دار وغير ذلك فاقسم الاخوان التركة بالطريق الشرعي واخذ كل منهما
نصيبه وانفرد به في معيشة وحده ثم مات أحدهما عن ابن قاصر فاجبذه المم واخذته معه
تحت يده لحفظه مدة ثم باع الابن وطلب ماتركة له الاب فاعطاه له ثم ادعى على عمه بزيادة
من حقه فانسكروا المم دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك الابن ما يدعى به على عمه زيادة عن حقه
لا يجب اب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المم دعواه عن الابن ويمنع من منازعة المم فيها بيده
من المتاع بدون وجه شرعي حيث استوفى ابن الاخ ماتركة له أبوه مع غائبه (أجاب)
اذا كانت اليد للمم وسلم ابن أخيه ما يثبت حقه بماتركة والده مع غائبه وادعى ابن الاخ
زيادة على ذلك وانكر المم دعواه يكلف ابن الاخ اثبات ما ادعاه بالطريق الشرعي فان
أثبت دعواه قضى له بما ادعاه والا فلا والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة فقط
وترك نصف بيت وولاه اهنده صداق معلوم ثم بعد انقضاء عدتها تزوجها رجل آخر واشترى
ذلك الرجل النصف الثاني من البيت المذكور من مال كنه ومكثت معه مدة من السنين

ثم مات عنها وعن ورثة من مستولديه ولها عند صدق معلوم أيضا مكتوب به سند
شرعى فهل يكون لتلك الزوجة أخذ ما يخصها من تركه الزوج الاول مع أخذ صدقها
من تركته ومن تركه الثاني مع صدقها ما لها اذا ادعى ورثة الزوج الثاني بان مورثهم
اشترى ما يخص تلك الزوجة في نصف البيت المتروك من الزوج الاول بغير اثبات شرعى
لا عبرة بده واحد و يكون لها ما يخصها من نصف البيت المذكور مع ما يخصها من الزوج
الثاني با امر يرضه الشرعية (اجاب) نعم لازمة المذكورة أخذ ما يخصها بطريق الميراث من
تركه زوجها الاول وأخذ صدقها الثابت في تركته أيضا حيث لا مانع وكذا
يكون لها أخذ نصيبها بطريق الارث من تركه زوجها الثاني ودين صدقها الباقي بزمته
من تركته أيضا ولا عبرة بدعوى ورثة الثاني شرعا ومورثهم ما يخصها في تركه زوجها
الاول من ذلك البيت بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده
على قطعة ارض خربة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها التصرفات
الشرعية من بناء وغيره ولم ينازع احد فيها تلك المدة والآن ادعى عليه جماعة من أهل
البلد المأهدين لتصرف واضح اليد بانها ملك لهم فانكروا واضح اليد دعواهم والمحال
ان المدعين جازرون ومشاهدون لتصرف واضح اليد ولم يدعوا ولم ينازعوا ولم يقيمهم
مانع شرعى يمنعهم من الدعوى المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواهم بعد
مضى تلك المدة ويمنعون من المعارضة لوضع اليد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي
خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دار بالميراث عن أبيه وضع يده عليها مدة تزيد عن أربعين سنة من غير منازع
له ولا لايه ماتت عن بنتين منذ عشر سنين ولم يكن له وارث سواهما فباعاها لرجل أجنبي
منذ سبع سنين والآن تدعى جماعة أجنبية من أهل البلد مشاهدون لتصرف بان لهم
حقا فيها عن أبيهم والمحال ان أباهم كان موجودا بالبلد ومشاهد التصرف في البنتين
المذكورتين ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنع من التداعى فهل
لا يجابون لذلك شرعا ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة حيث كان سكوت أبي
المدعين المذكورين مع حضوره بالبلد من غير مانع شرعى نحو اربعين سنة (اجاب) حيث
سكت مورث المدعين عن الدعوى مع حضوره ومشاهدته التصرف المدة المذكورة بلا
عذر شرعى لا تسمع دعوى ورثته من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
وله دار في بلاد الريف وضع ورثته أيديهم عليها بعد موته وهم يفتقون بها مدة سنين بعد
موته ادعى عليهم رجل الآن بان مورثهم كان وقتها عليه قبل موته ويريد رفع أيديهم
عنها فانكروا ودعوا ولا بينة له ولا سند بشهده بدعوا فهل لا ترفع أيديهم عنها ولا عبرة
بدعواهم المحردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) نعم لا ترفع أيديهم بمجرد دعوى مدعى
الوقف عليه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك

١٢٧٢

١٣

جمادى الثانية

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١١

زوجة

زوجة وورثة غيرها فادعى الورثة على الزوجة بحل في يدها انه من التركة وهى تقول هو
ملكى ملكه لى زوجى بطريق الهبة فهل اذا أقامت بينة على دعواها ليس لهم معارضتها
فيه وان عجزت عن البينة يكون تركه عنه (اجاب) اذا ادعت الزوجة القليل فيما ذكر
من قبل زوجها بطريق الهبة مع القبض حال صحته فان أثبتت دعواها بطريق شرعى
يقضى لها بذلك والا كان تركه عنه يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك عقارا من دور ومأخوذة ونحلا ومكث واضعا يده على ذلك مدة
سبعين سنة ثم مات وترك ورثة فرضه وأيديهم على ذلك بطريق الارث عن مورثهم
وهو مكثوا نحو أربعين سنة يتصرفون فيه بالبناء وغيره ويدعون خراج الدور والنخل
لليرى والآن ظهر أناس يريدون المالكية فيما ذكر مع مشاهدتهم لتصرف واضع اليد
بالبناء وغيره ولم ينازعوا من غير مانع شرعى ولا بينة لهم تشهد بدعواهم خصوصاً مع
واضع اليد حجة تشهد لهم بالمالكية فهل لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك
والمحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وأولاده المذكور والآن البائع وتترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة مات تركه حلى ذهبها
وفضة فادعت بنت الميت البائعة بان الحلى المذكور ملك لها وتريد أن تخص به دون
باقي الورثة ولا بينة لها على ذلك مئة مائة بقائمة مكتوبة بخط أبيها بان الحلى المذكور ملك
لبنتي فلانة فانكروا باقي الورثة دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها بالوجه الشرعى
لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعالها المذكور وكون الحلى تركه عن المتوفى يقسم على جميع
الورثة بالقرينة الشرعية (اجاب) اذا كانت اليد في الحلى المذكور للبنت دون أبيها
ورثته فالقول لها بيمينها في أنه ملكها وعلى باقي الورثة الاثبات والا فاقول لهم وعليها
اثبات ما ادعت بالطريق الشرعى ولا يعمل بالخط ولا يقضى به الا فيما استثنى فليتنظر
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في مأخوذة بالميراث عن أبيها باعها لرجل
أجنبي بثمن معلوم منذ ثمان وعشرين سنة بموجب حجة بيد المشتري ثابتة المضمون والآن
يدعى رجل من أهل البلد مقيم فيها مشاهدا لتصرف تلك المدة بان الحصة المبيعة له عن
أبيه فانكروا المشتري دعواهم والمحال انه لا بينة له على ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة
بدعواهم المحردة عن الاثبات وينبغي من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعى (اجاب)
من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض كونها
مسروقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار يتصرف فيها حال حياته
بالهدم والبناء وغير ذلك ثم مات عن زوجة وابن قاصر منها وأوصاها عليه قبل موته
فصارت المرأة واضعة يدها على الدار المذكورة تستغلها وتنفق من غلتها على الابن مدة
عشر سنين والآن ادعى رجل ان هذه الدار ملك لخال له مات وتركها وهو يستحقها
بطريق الارث عنه فانكروا المرأة دعواهم والمحال ان خاله الذى يدعى ان الدار ملكه

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٤

كان حال حياة أبي الصغير حاضر بالبلد مشاهدا للتصرف المذکور مدة تزيد على ثمانی عشرة سنة وهو ساكت لم يعارضه ولم ينازعه فيها تلك المدة مع قدرته على ذلك وعدم المانع فهل والحال هذه لا تسمع دعوى هذا المدعى المذکور وتبقى الدار تحت يد أم الصغير على ما هي عليه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه من غير هاترك دارا وأمتعة وبها ثم فطلب الابن أخذ نصيبه من ميراث أبيه فادعت الزوجة أنه أخرج نفسه من ميراث أبيه لهافي نظير دراهم دفعتم له فأنكر دعواه ولا برهان لها على ذلك فهل يقسم ما تركه الميت على زوجته وابنه بالقرينة الشرعية ولا عبرة بالدعوى المجردة عن البرهان الشرعي (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ديون على أغلب أهل ناحية بموجب أشهاد شرعية يجتمع قاضي الولاية مؤرخ في سنة خمس وخمسين بعد المائتين والالف ولم يطلب الدائن المذکور ديونه منهم لغاية سنة إحدى وستين فكأنهم فقرأوا برجوتيسهم ثم أصحح كل واحد منهم شانه فصار يعرض لكل من يتولى من المحكام بخلاف حقه منهم فيعرض له ولده شفقة على أهالي الناحية يرجو رواجهم وطلبوا منه المهلة والأصبر بالدين مرارا ثم تولى ولده شيخا على جميع البلد وصارت الأهالي أغنياء فأعرض للمحكمة بخلاف حقه وتعين له عامل من المديرية بتحقيق دعواه ودعوى الأهالي بخلاف حقه وصارت المذاكرة والمرافعة الشرعية بين يدي القاضي بالناحية فأنكر وادينه وتصبوا جميعا وتواطوا على أنهم يدعون عليه بأشياء من أمتعة وثقود وأشجار وغير ذلك حيث طلب حقه منهم وصار كل منهم يساعدا لا آخر في دعواه ويخاصم في شأن ذلك ثم استقر الحال بعد النزاع الطويل وسماع نائب القاضي دعواهم فردا فردا وعجزهم عن إثبات دعواهم وتخليقه أر القوم عنه على أنهم صدقوا على براءة ذمته مما ادعوا به وأنهم لم يكن لهم قبله حق بعد ذلك فاعدا نحو ستة أنفار لم يصبر لهم عمل دعوى ثم بعد ذلك رجعوا ثانيا وأرادوا إقامة بيعة على دعواهم متعللين بأن القاضي رد شهادة البيعة الشاهدة لهم بغير أصول شرعية وإن الشهادة مقبولة شرعا وأنه لم يقع منهم التصديق على براءة ذمته الأعلى اعتقادهم أن بينهم غير مقبولة وحيث ظهر أن بينهم مقبولة شرعا فقد درجوا يطلبون حقهم ويقيمون البيعة فهل لا عبرة بتلك المدة المذکور ذلك ولو كان عندهم بيعة تشهد لهم حسب دعواهم لا عبرة بها ويمنعون من دعواهم شرعا والحال ما ذكر ويكون له طلب دينه المذکور منهم وتسمع دعواه وينتبه بذلك ولا يكون مضى المدة المذكورة مانعا من سماع دعواه وقبول بيئته بدينه حيث ثبت عليهم في المدة المذكورة أنه طالب بهم بالدين وطلبوا منه المهلة في ذلك وهل إذا ادعى أحد من غير المصدقين المذکورين بأشياء من القيميات والماليات لا تسمع دعواه ولا بيئته إلا بشرط ذكر القيمة في القيمى وذكر الجنس والنوع والقدر في المثلى (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى ممن وقع منهم الإبراء

العام للرجل المذکور على الوجه المسطور باختيارهم الا يحق حادث بعد تاريخه لا فرق في ذلك بين دعوى العين والدين ولا تقبل منهم البيعة على الدعوى عليه بشئ من ذلك ولا اعتبار بتعللهم المذکور والحال هذه ومحل عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إذا سكت المدعى وترك دعواه بغير عذر شرعي وكان الخصم منهكرا فإذا ثبت أن الرجل المذکور طالب دينه منهم وأنهم استمهلوه به يكون ذلك اقرارا منهم بدينه وتسمع دعواه عليهم بذلك حيث لم يمض على اقرارهم خمس عشرة سنة وهو ساكت عن الدعوى بلا عذر شرعي وتقبل بيئته والحال هذه بشرط صحة الدعوى والشهادة بالقيمة ذكر كرقية وفي المثلى ذكر جنسه وقدره ونوعه وصفته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يدعون خانا بطريق الشرعي ومن جاته أو دسا كن فيهما رجل أجنبي بالجرة لم يستحق في الخان المذکور شيئا فادعى الرجل الساكن في الاود المذکور كورة على الجماعة المذكورين أنه يملك جد كافي الاود المذکور كورة التي هو ساكن فيها بالخان المذکور وأظهر بذلك حجة يجتمع قاضي ناحيته من فأنكر الجماعة المذكورون المدعى عليهم دعواه وخذوها جدا كليا ولم يكن عند الرجل المذکور بيعة تثبت مضمون تلك الحجة التي بيده فهل والحال هذه لا يعمل بتلك الحجة المذکور كورة التي يسد الساكن المذکور ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (أجاب) لا يقضى لمذع مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين واضعين أيديهما على قطعة أرض مغروس فيها أشجار ونخل تلقياها عن أبيهما وأجدادهما وهم متصرفون فيها مدة تزيد على مائة سنة فادعى الآن رجلان على واضعي اليد أنهما كانا النخل والأشجار عن أبيهما وجدتهما وان جدتهما كان أودع ذلك عند جد وواضي اليد فأنكر واضعا اليد دعواه والحال أن جدتهما كان حاضرا بالبلد وشاهدا للتصرف أبي واضعي اليد مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع عنه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعيين بعد مضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليهم ما دعواهما (أجاب) سكت مورت المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثرت حضوره ومشاهدته تصرف أبي واضعي اليد من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على عتار عن أبيه مدة ستين سنة وزيادة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء من غير منازعة فيه والآخر ادعى عليه جماعة بأن لهم حقا فيه عن أبيهم فأنكر المدعى عليه دعواهم ولا سند بأيديهم يشهد لهم بذلك فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمذع مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها سموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث من أبيه من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء

المرار العديدة من غير منازع له فيما تلك المدة والآن تدعى جماعة من أهل البلد المشاهدين لتصرفه بان الدار لهم من مورتهم فأنكر واضح اليد وهو الحال انه لاينة ولا سند بيدهم يشهد لهم باستحقاقهم فيما فهل اذا لم يشهدوا دعواهم لا يجابون لذلك ولا ببريد دعواهم المجردة عن الاثبات ويعتدون من منازعة الوارث المذكور بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فحل وأطيان من أبيه وجدته جلا بعد جيل مدة تزيد على مائة وخمسين سنة والآن ادعى جماعة على واضح اليد من أقاربه ان لهم استحقاقا في الفحل والطين المذكور عن جددهم الاصلى الجامع لهم فأنكر المذعى عليه دعواهم وجددها جدا كليا والحال ان الجدا الاصلى المذكور كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف جد واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو مقيم بالبلد لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى من الدعوى وأطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين بعدمضى تلك المدة المذكورة (اجاب) سكوت مورت المدعىين من الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف جد واضح اليد لا هذا شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى الى آخر مبلغ معلوم من الدين بمقتضى وثيقة بيده وبقرانه وصلاه بعض الدين المذكور فيها ويطلب المذعى عليه بياقينه والمذعى عليه ينكر دعواه ويقول لم يكن لك هدى شئ من ذلك فهل يكون القول قول المذعى عليه ببيئته ولا عبرة بدعوى المذعى من غير برهان شرعى (اجاب) لا يقضى للمذعى الدين بدون اثباته بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث دار وله شريك يملك الثلثين ثم غاب صاحب الثلث عن البلد وأقام في غيبته مدة تزيد على أربع سنين ثم رجع من غيبته فوجد شريكه بنى الدار واستقر ذعليه فطلب منه ما يخصه فأنكر أن له حقا في الدار المذكورة مع أن تحت يد المذعى حصة شرعية بشراء الثلث المذكور عن ملكه فهل اذا كان هناك بيئته تشهد للمذعى المذكور بان الثلث حقه بطريق الشراء يكون حقه ولا عبرة بانكار رب الثلثين حق المذعى المذكور (اجاب) اذا اثبت مدعى استحقاق ثلث الدار المذكورة دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع جانب فحل بقدرة معلوم وأسقط حقه من قطعة أرض زراعية أميرية في نظير قدر معلوم من الدراهم لرجل من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو واضح يده على ذلك المدة المذكورة ثم بعد مضي تلك المدة ادعى ولدا له بائع على واضح اليد بان الفحل والأرض المذكورين يستحقها عن أبيه بطريق الميراث لدى الناضى وأنكر المبيع والاستقاط المذكورين يستحقها عن أبيه بطريق الميراث لدى الناضى وأنكر المبيع والاستقاط فأنكر واضح اليد شراء الفحل والاستقاط للأرض من أبي المذعى المذكور له بالبيئته الشرعية وحكم القاضي بذلك وكتب في شأن ذلك حجة شرعية فهل والحال هذه اذا اراد

المدعى المحكوم عليه بالمبيع والاستقاط من أبيه لوضح اليد ان يدعى تانيا بما ادعى به أولا ويريد بذلك رفع يده واضح اليد عن الفحل والأرض وأثبت واضح اليد مضمون الحجة المذكورة التي بيده لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا صدر الحكم المذكور مستوفيا شرائط الصحة وثبت مضمونه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية من أبيه وأبوه عن جدده وهم يتصرفون فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس وسبعين سنة ولم ينزعهم فيها أحد المدة المذكورة والآن ادعى عليه رجل اجنبي من أهل البلد بانه يملك حصة في الساقية المذكورة بالأرض عن جده فأنكر واضح اليد دعواه وجدها والحال ان جده المذعى المذكور كان حاضرا بالبلد ومقيما فيها ومشاهد التصرف جد واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى وأطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المذعى المذكور بعدمضى تلك المدة (اجاب) لا تسمع دعوى المذعى المذكور ان كان الواقع ما هو مرسوم بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية مغروسة بفحلا عن والده بعد جده نحو أربعين سنة ادعى عليه الآن رجل بان له فيها حصة من مورتته فأنكر دعواه والحال ان مورت المذعى كان حاضرا وجودا بالبلد ومشاهد التصرف مورت المذعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة تصرف الملاك في أملاكها وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعوى وارثه لاسيما ولم تكن مسووعة باسم مورت المذعى (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المذعى المذكور ان كان الواقع ما هو مرسوم بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار تلقاها عن أبيه بالميراث الشرعى وهو واضح يده عليها يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكها بالهدم والبناء وغير ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه رجل مجاور له ومشاهد تصرفه المدة المذكورة بان له حقا فيها فأنكر دعواه فهل اذا كان المذعى حاضرا وجودا معه في البلد واحد ومشاهد تصرفه المذكور وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة فاكثر الا في الأرض والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار من دار بعين سنة وهو ساكن فيها يتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكها بالهدم والبناء وغير ذلك ثم بعد ذلك مات عن ورثة فوضعت الورثة أيديهم على الدار المذكورة مدة خمس عشرة سنة والآن ادعى رجل على واضح اليد بانه يملك الدار المذكورة عن أبيه فأنكر واضح اليد دعواه وجدها والحال ان أبا المذعى كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف مورت واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى وأطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المذعى بعدمضى تلك المدة (اجاب) نعم

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

شعبان ٤

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٤

لا تسمع دعوا والى الحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات من ورثة يبلغ ذكور
واناث وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواش ونخل وغير ذلك مما يورث فقسمت
التركة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وصار لكل واحد من الورثة
المذكورين واهله ما يورثه على نصيبه الذي خصه بجهة الارث من تركة مورثه مدة تزيد
على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بأنواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة
والآن ادعى أحد الورثة المذكورين ان أباه وهب له وهو بالغ جميع الدار والنخل
التي بين قسمة ما بين الورثة المذكورين والحال انه حاضر وقت القسمة ولم يدع
فانكر باقي الورثة دعواه وجحدوها فهل والحال هذه لا يجب ان يثبت ذلك حيث كانت
الدار والنخل تحت يد المورث الى ان مات (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس
عشرة سنة فاكثر الا في الارث والوقف ووجوده شرعي على فرض صحته وقدر حوا
بعدم سماع الدعوى من أحد المتقاسمين بالعين المقسومة بعد القسمة لا لاقرار بالاشترائه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واهله يدعي حصة في عقار تلقاها بالشراء الشرعي
من رجل وهذا الرجل تلقاها بالميراث عن مورثه وهو يتفق بهاء مدة تزيد على شهرين
سنة من غير منازع ولا معارض ادعى عليه رجل بان له حقا فيها فانكر دعواه والحال ان
المدعي حاضر وموجود وشاهد لشراء واضح اليده من الرجل المذكور المدة المذكورة
وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع
الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث من أبيه غاب ذلك الرجل عن بلد مدة
فوضع شيخ البلد يدعيها ثم حضر ذلك الغائب ومطلب الدار من الشيخ المذكور فادعى
ذلك الشيخ انه واضح يده على تلك الدار بطريق الشراء من مورث المدعي المذكور فهل
والحال هذه تنزع الدار من شيخ البلد حيث لا يثبت له دعواه ولا سند يده يشهد له
بذلك واذا تعامل شيخ البلد بوضع يده عليه لا يعتبر تعلله حيث كان المدعي المذكور غائبا
(اجاب) اذا كان شيخ البلد المذكور مقرا باصل الملك في تلك الدار لمورث المدعي وادعى
انتقالها اليه بطريق الشراء منه يؤمر باثبات دعواه الشراء المذكور فان لم يثبتها امر
بدفعها الى الوراث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين
وترك بيتا فغاب الابن في خدمة مدة فوضع أخاه أيده ما عليه وبعد رجوعه سكنه
معهم مدة ثم غاب ثانيا فأتت إحدى الاختين في غيبته عن ورثة فهل اذا حضر من
غيبته وادعى وراثتها بانها هي المأثرت نصيبه منه في حياتها بدون بينة فانكر دعواه
لا يجب ان يثبت ذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعته في نصيبه
بدون وجه شرعي ولا تكون غيبته مسقطا لحقه اذا تحقق ما ذكر بالاطريق الشرعي
(اجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعي مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فتسمع

الورثة من منازعة المستحق المذكور في نصيبه في البيت والحال ما ذكر بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يدعون بدين لمورثهم على آخرين متعالمين بانهم وجدوا
ذلك مكتوبا في ورثه كان دفعه ورثتهم عن مورثهم فانه كره المدعي عليهم دعواهم ولم
يكن مندهم بينة تثبت دعواهم فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا بالورد
المكتوب فيه حيث لم يثبتوا مضمونه بالبرهان الشرعي وأن مورثهم دفع عن مورث
المدعي عليهم باذنه ورضاه (اجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعي
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان بالميراث عن
اصولهم مدة تزيد على مائة سنة فاكثر وهم يتفقون به من غير منازع ولا معارض لهم
باعد ولا ناس فادعى عليهم الا ان جماعة بان لهم فيه حقا عن مورثهم فانه كرهوا دعواهم
والحال ان مورث المدعين شاهد بمورث الورثة البائعين للمدعي عليهم أكثر من خمسين
سنة وهو يتصرف فيه ويتفق به المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع عن غير
مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم
المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
واضعين أيديهم على عقار تلقوه بالميراث عن مورثهم من مدة تزيد على ثلاثين سنة
ادعى عليهم الا ان جماعة بان لهم فيه حقا عن مورثهم فانه كرهوا دعواهم والحال ان
مورث المدعين كان حاضرا وموجودا مع مورث المدعي عليهم في البلد مدة تزيد على عشرين
سنة ومشاهد التصرف المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع عن غير مانع شرعي
يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعين والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم
المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر قطعة أرض زراعية بها نخل وساقية خربة بثمن معلوم فوضع المشتري يده على
ما ذكر وهو الساقية وأتم بناءها واستعملها مدة نحو ثمان سنين من غير منازع له
فيها والآن يدعي رجل اجنبي من المشاهدين لتصرف البائع والمشتري ان له حصة في
الساقية المذكورة والحال انه لا يثبت له ولا سند يده يشهد له بالاستحقاق فانكر واضح اليد
دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه لا يجب ان يثبت ذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات ويمنع من منازعة المشتري فيما اشترأه بدون وجه شرعي واذا تعلل بانه من
الجيران لا عبرة بتعلله (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعي مجرد دعواه بدون اثباتها
بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وساقية بالميراث عن أخيه
شقيقة مدة نحو عشرين سنة بعد ان وضع الاخ يده عليه مدة نحو ثمانين سنة
من غير منازع له ولا أخيه تلك المدة المذكورة والآن تدعى جماعة اجانب بان الدار
والساقية لهم عن أبيهم فانكر الوارث دعواهم والحال ان أباهم كان موجودا في البلد
ومشاهدا لتصرف أخى المدعي عليه مدة وضع يده وهو ساكت ولم يدع ولم ينزع ولم

يكن هناك مانع شرعي يمنعه من الادعى فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد
مضى هذه المدة ويمنعون من منازعة الوارث المذكور في تركته وورثه له بدون وجه شرعي
اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين
ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضحة بين أيديهم على دار
تلقوها بطريق الارث عن مورثهم وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة
فادعى الان رجل على واهي اليد انه يستحق فيها حصصه بطريق الارث عن مورثه
فانكر وادعى اليد دعواه وجهدوها والحال ان مورث المدعى كان حاضرا في البلد
ومشاهدا لتصرف واهي اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة
ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد
مضى هذه المدة حيث أنكر المدعى عليهم دعواه (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى
المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة يملكون
مقار او قيسه طاحونة وبعض يملك بطريق الارث من أبيهم ووجد هم مدة تزيد على
سنتين سنة وهم يتصرفون فيها التصرفات الشرعية ثم بعد هذه المدة ادعى الان جماعة على
واضي اليد انهم يستحقون في ذلك حصصه عن أبيهم فانكروا وادعوا اليد دعواهم والحال
ان اباهم كان حاضرا في البلد ومشاهدا للتصرف واهي اليد مدة تزيد على عشرين سنة
وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه
لا تسمع دعواهم بعد مضى هذه المدة حيث أنكر المدعى عليهم دعواهم وهل اذا اكره
حاكم البلد احد الاخوة المدعى عليهم على الصلح باعطائه للمدعى الخطين ولم يرض بذلك
الصلح مع باقي الاخوة لا يصح الصلح ولا ينفذ (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة
المذكورين اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال ولا نفاذ لهذا الصلح والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل واهي يده على دار من مورثه من مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو
يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم المدة المذكورة والان ادعى عليه رجل بان
له حصصه في ذلك عن مورثه فانكروا وادعوا اليد دعواهم والحال ان مورث المدعى كان
حاضرا ومشاهدا للتصرف وموث واهي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع
ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور
والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مسطور والله
تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا وساقية بالميراث من أبيهما ووجد هما منذ
عشرين سنة وزيادة بعد ان وضع ابوهم ايده عليهما مدة تزيد على أربعين سنة من غير
منازعة لهما ولا لايهما تلك المدة والان يدعى رجل أحدهما بان له حصصه في الدار والساقية
عن أبيهما فانكر ادعواهم والحال ان اباهم كان موجودا في البلد ومشاهدا للتصرف ايدهما
مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من الدعوى

فهل

فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضى هذه المدة ويمنعون من منازعة الوارثين فيما
تركه ابوهم ووجد هما الميراث من وجه شرعي (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل
المذكور اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ابني عم أحدهما غائب
فوق مسافة القصر والثاني قاصر يملك قطعة أرض خربة خالية عن البناء بالميراث عن
ابوهم مات على شيخ بالدار القاصر وابن عم لهما و باعها قبل بلوغ القاصر وحضور الغائب
لرجل أجنبي بمن معلوم ثم بعد مدة حضر الغائب وبلغ القاصر ولم يجوز كل منهما ما فعله
شيخ البلد وابن العم والحال ان كلا من شيخ البلد وابن العم والمشتري معترف بالملك وانما
ميراث للقاصر والغائب فهل اذا كان المشتري معترف بالملك لاربابها تسمع دعواهما
حيث كان الاصل اتراف ثابته بالبينة الشرعية واذا تعلل المشتري بانه واهي يده على الدار
المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وانه بناها بعد الشراء لا عبرة به تعالى بطول المدة
مع الاعتراف المذكور بالملك لاربابها ويكلف قلع بنائهم منها اذا ثبت ما ذكر (اجاب)
محل عدم سماع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة انكار الخصم ملك المدعى فلو مقررا
سقطت عملا باقراره ولا عبرة حينئذ بوضع اليد المدة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل واهي يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة بطريق الارث عن أبيه وهو
يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى والان ادعى رجلان انهما يملكان بطريق الارث
من ابويهما وان ابوهم اشترى باهما من رجل آخر من مدة أربعين سنة فانكروا وادعوا اليد
دعواهم والحال ان ابوي المدعين كانا حاضرين بالبلد ومشاهدين لتصرف واهي
اليده في تلك الدار مدة تزيد على ست وثلاثين سنة وهما ساكتان لم يدعيا ولم ينزعا ولم
يمنعهما من الدعوى مانع شرعي فهل اذا تحقق ما ذكر لا تسمع دعواهما بعد مضى هذه
المدة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعين المذكورين ان كان الواقع ما هو مسطور
بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واهي يده على دار بالشرا من ابيه مدة
تزيد عن ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازعة له في تلك المدة
والان تدعى جماعة من الجيران المشاهدين لتصرفه بان لهم حصصه فيها عن مورثهم
والحال انه لا بيينة ولا سند بأيديهم يشهد لهم بالاستحقاق فانكروا وادعوا اليد دعواهم فهل
لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعته فيها بدون
وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واهي يده على دار بطريق الارث عن مورثه
من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية المدة
المذكورة ولم ينزعه أحد فيساوا لان ادعى رجل انه يستحق الدار المذكورة بالارث
من عمه فانكروا وادعوا اليد دعواهم والحال ان عم المدعى المذكور كان مشاهدا للتصرف
مورث واهي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو مقيم في البلد لم يدع ولم ينزع ولم

يمنعه مانع شرعى من الدعوى والطلب تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور کور حيث أنكر المدعى عليه دعواه المذکورة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور اذا تحقق ما هو مستطور لوجود المانع من سماع دعوى المورث وما ثبت في حقه يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان من أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليه رجل بأن له فيه حصته عن مورثه فانكر المدعى عليه دعواه والحال ان مورثه كان حاضرا بالبلد شاهد بالتصرف المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع حضوره ومشاهدته لتصرف واضع اليد من غير مانع شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف شاة جاموس من آخر ثم مكثت عند المشتري مدة ثم خرجت هاربة فدخلت دار زيد من الناس في بلد آخرى فذهب البائع والمشتري يطلبان الشاة من الانسان الذي هي في داره فادعى انهما ملكه ونتاج جاموسه والاخران ادعيا انهما ملكهما ونتاج جاموسه البائع وارخانار يخامو وافقا لسنهافهل اذا أقام بيئته طبق دعواه او أقام الاخر بيئته على دعواه يقضى بالشاة لجاموس ام اذا أقام بيئته طبق دعواه او أقام الاخر بيئته الاخر حيث كانت خالية من تاديج سن الشاة لجاموس المذکورة (أجاب) قال في التنوير وشرحه أو برهنا على سبب ملك لا يترك كركر كالتاج وحلب لبن وخوصوف ونحوها ولو عند بائنه فذو اليد أحق قال في حواشيه رد المحتار قوله أو برهنا أي الخارج وذو اليد في الجرار طلقه فشمس ما اذا أرخا واستوى تاريخهما أو لم يؤرخا أصلا أو أرخت احدهما فلا اعتبار بالتاريخ مع التنازع الا من أرخ تاريخا بخامس تخيلا بان لم يوافق سن المدعى وقت ذى اليد ووافق وقت الخارج فينتزح الحكم للخارج اهـ فانت تراه لم يستثن من اطلاق الحكم بيئته ذى اليد الا صورة واحدة وهي ما اذا أرخا وكان تاريخ ذى اليد مستحيلا بان لم يوافق سن الدابة ووافق تاريخ الخارج سنهافدخسل تحت الاطلاق ما اذا أرخ الخارج ولم يؤرخ ذو اليد أصلا حيث لم يستثنه من الاطلاق فعلى هذا يحكم بيئته ذى اليد في حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في أرضه من ماله لنفسه وضار يتصرف فيه مدة تزيد على ثمانين سنة ثم مات عن ابن فوضع الابن يده على النخل بعد أبيه وصار يتصرف فيه مدة فادعى الآن رجل أجني على واضع اليد انه يستحق حصته في النخل المذکور عن أبيه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان أباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف ابني واضع اليد مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه وجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة من بلاد السودان يملكون قطعة أرض بالمبرات عن أبيهم وجدهم من قديم الزمان من نحو ستين سنة وزادهم يتصرفون فيها ويؤجرونها لجماعة أجانب في كل سنة باجرة معلومة ومن مدة نحو ستين ادعى المستأجرون للأرض بانهم ساءلهم فانكروا باب الأرض دعواههم فتنازعوها وتوافوا لدى القاضي وانبت ارباب الأرض المؤجرون لها بانهم ساءلهم عن أصولهم وحكم القاضي لهم وكتب لهم حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون ثم بعد ذلك ادعى المستأجرون بان الأرض لهم على يد قاض ثان مع مشاهدتهم لتصرف ارباب الأرض فيما تلك المدة واقامتهم بالبلد والحال انه لم يكن هناك مانع يمنعه من التدعى فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعوى المستأجرين بعدمضى تلك المدة مع انكار ارباب الأرض دعواههم واذا حكم القاضي الثاني بان الأرض للمستأجرين المذکورين من مدة سنة لا ينفذ حكمه اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المستأجرين بملكية العين التي استأجروها من الجماعة المذکورين والحال ما ذكر والمقضى عليه في حادثة قضاء الزام لا تسمع دعواه بعده فيها بدون وجه كاثبات ناقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقيقة من مدة تزيد على أربعين سنة ولم ينزعها احد فبقيت تلك المدة والآن ادعى رجل أجني ان الرقيق المذکور يملكه بطريق الارث عن مورثه ويريد اخذه من واضع اليد فانكر المدعى عليه دعواه والحال ان مورث المدعى كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعدمضى تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدته لتصرف واضع اليد وحضوره بلا مانع شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الارث عن مورثه مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية المدة المذکورة والآن ادعى رجل أجني انه يملك فيها الثلث بطريق الارث عن أبيه فانكر واضع اليد دعواه وجدها والحال ان مورث المدعى المذکور كان حاضرا ومشاهدا لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى في المدة المذکورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار ونخل بطريق الارث عن مورثه مدة تزيد على عشر بن سنة وهو يتصرف في ذلك التصرفات الشرعية ثم بعد ذلك ادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق الدار والنخل بطريق الارث عن عمته

١٢٧١

٥

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٥

فانكر واضع اليد دعواه ووجدوا الحال ان حجة كانت حاضرة في البلد وشاهدة
اتصرف واضع اليد مدة تزد على ثمانى عشرة سنة وهى ساكتة من غير مانع شرعى
يمنعها من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة حيث
انكر المدعى عليه دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور وان كان الواقع
ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى ابني عمي كان دارا بالميراث عن
ابويهما مائة مائة عشر بن سنة وزيادة بعد ان وضع ابواهما ايديهما على المدة تزد على
عشر بن سنة ايضا مع التصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى من غير منازع لهما ولا
لا بويهما قبيها تلك المدة والآن تدعى امرأتان بان الدار ملك لهما عن اميها والحال
ان اميها كانت ام وجودتين بالبلد وشاهدتين لتصرف ابويهما مع سكوتهما وعدم
منازعتهم اولم يكن هناك مانع يمنعهم من التدعى فانكر ابنا المذکور دعواهما فهل
لا يحسب بار لذلك ولا تسمع دعواهما بعد مضي تلك المدة وتنعان من منازعة الورثة فيما
تركه ابواهما لهما (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأتين المذكورتين اذا تحقق ما هو
مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على نخل ادعى عليه رجل
اخر انه يملك النخل عن جده من قبل الاب ويريد اخذه منه فادعى واضع اليد ان مورثه
اشتراه من جد المدعى من خمس وعشرين سنة فطلب منه نائب القاضى بيينة ثبتت دعواه
ايشراء فجزه من نخله والحال هذه اذا لم يثبت واضع اليد دعواه الشراء بالبيينة الشرعية
لا عبرة بدعواه ويحسب على تسليم المذکور النخل للمدعى المذکور حيث اعترف له باصل المالك
(اجاب) نعم يؤمر بتسليم ما ذكر اذا اعترف باصل المالك لمورث المدعى وبوداثة له ولم يثبت
انتقاله اليه بناقل شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على مكان تلقاه
من ابيه يتصرف فيه تصرف المالك فى املا كهيا بالهدم والبناء وغير ذلك وكان ابوه من
قبله يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك من غير منازع لهما مدة خمس وثلاثين سنة
والآن ادعى عليه جماعة بان المكان المذكور ملكهم عن ابيهم والحال ان اباهم كان
حاضرا ومثاهدا اتصرف مورث المدعى عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع
يمنعه من الدعوى مد تزد على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه لا تسمع الدعوى على
الورثة كما لا تسمع على المورث ان لو كان حيا (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى
خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف مورث واضع اليد من غير مانع
شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث
يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على عقار من سبعة مدة
تزد على ثلاثين سنة ادعى عليه جماعة بان لهم فيه حصة عن مورثهم فانكر دعواهم
والحال ان مورثهم كان حاضرا ومثاهدا اتصرف واضع اليد ولم يلق العقار
عنه اكثر من ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع فهل لا تسمع

دعواهم والحال هذه حيث أقام واضع اليد مدعى على وضع يده ويد من تلقى العقار منه
المدة المذكورة مع مشاهدتهم ومثاهدتهم ورثتهم للتصرف المذكور وسكوتهم وسكوت
مورثهم من قبلهم المدة المذكورة ولم يدعوا ولم ينزعوا من غير مانع شرعى يمنعه من
ذلك (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
اعلم (سئل) فى رجل يملك قطعة أرض وهو يتصرف فيها اتصرف المالك فى املا كهيا
بالهدم والبناء لنفسه مدة خمس وثلاثين سنة والآن ادعى جماعة ان املا كهيا بالارث
من ابيهم والحال ان اباهم كان حاضرا ومثاهدا اتصرف واضع اليد ثمانى عشرة
سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع والمذکور الآن مشاهدون لا تصرف سبع عشرة
سنة والكل سكوت لم يدعوا ولم ينزعوا تلك المدة من غير مانع يمنعه من الدعوى
فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم اذا كان الخصم
منكر والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على أرض
بنخيلها بالشراء من آخر مات من مدة تزد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه
تصرف المالك فى املا كهيا المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع ثم بعد ذلك باعه
لا آخر ووضع يده عليه وصار يتصرف فيه اتصرف المذکور ونحو ست عشرة سنة
والآن ادعى عليه جماعة بان الارض والنخل ملك مورثهم فانكر دعواهم والحال
ان مورثهم كان حاضرا ومثاهدا اتصرف واضع اليد الاول وبيعته لذلك
ولو وضع يد الثانى واتصرف فيه أكثر المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من
غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم والحال ما ذكر (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم
ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على
نخل عن اصوله باعه لا آخر ووضع الاخر يده عليه وصار يتصرف فيه
تصرف المالك فى املا كهيا ويدفع خراجها لجهة الديوان مدة نحو ثلاثين سنة والآن ادعى
عليه جماعة بان لهم حصة فى النخل بالارث عن امهم فانكر واضع اليد دعواهم والحال
ان امهم كانت حاضرة فى البلد ومثاهدة لتصرف البائع فيه ولو واضع اليد عليه الا
مدة ثلاثين سنة وهى ساكتة لم تدع ولم تنزع من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل
لا تسمع دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده على أرض بنخيلها بالتمليك للميراث عن ابيه
ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حصة بالميراث عن جدهم ابي ابيهم فانكر دعواهم والحال
ان جدهم كان حاضرا ومثاهدا ادعى عليه فى بلد واحد ومثاهدا اتصرف فيه
مدة تزد على أربعين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى وكذلك ابو
المدعى شاهد المدعى عليه واباه وكل من حضر فى بلد واحد وهم يتصرفون فى النخل
المذكور أكثر من خمس عشرة سنة وابو المدعى ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع

شرعى فهل لا تسمع دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه إن كان الواقع ما هو مرسوم
بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات منذ سبع سنين عن ورثة وترك ما يورث
عنه شرعا من النخل بعد أن وضع يده عليه مدة نحو تسع عشرة سنة والآن يدعى رجل
بأن النخل المذكور له عن أبيه فأنكر الورثة دعواه والمحال أن أباه كان موجودا في البلد
ومشاهد التصرف مورثهم ثلاث المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك
مانع شرعى يمنعه من الدعوى فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة
ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه له مورثهم إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب)
نعم يمنع من ذلك والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على
مكان بالارث عن مورثهم مدة تزيد على عشر سنين من غير معارض ولا منازع والآن
ادعى مايم - م جماعة بأن لهم حقا فيه عن مورثهم فأنكروا دعواه والمحال أن مورثهم
كان حاضرا موجودا شاهدا لتصرفهم ولا تصرف مورثهم مدة عشر سنين سنة وهو ساكت
لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه (أجاب) إذا تحقق ما ذكر
بالسؤال لا تسمع دعواه والسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار
بالميراث عن أبيه من مدة تزيد على خمسين سنة ادعى عليه رجل بأن له حقا فيها عن أبيه
والمحال أن أباه كان حاضرا موجودا شاهدا لتصرف مورث واضح اليد مدة تزيد على
عشر سنين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه
(أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته
تصرف مورث واضح اليد من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه
إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
أمتين رقية تين له وهبهما وملكهما الزوجته وهو في حال صحته وسلامته وقبلت الزوجة
الموهوب لهما ذلك وحازتهما أنفسهما ووضعتهما عليهما ما وصارت تتصرف فيهما بأنواع
التصرفات الشرعية مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم ينزعهما أيهما أحد المدة المذكورة
والآن ادعى أخو الزوج المذكور بعد موت أمه المتوفاة بعد موت الوهاب بأنهما تملك
الأميتين المذكورتين ويريد أخذهما من الموهوب لهما بطريق الارث عن أمه فأنكرت
الزوجة الموهوب لهما دعواه والمحال أن أمه كانت حاضرة موجودة في البلد ومشاهدة
لتصرف المرأة الموهوب لهما - مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي ساكتة لم تدع ولم
تنزع ولم يمنعهما مانع شرعى من ذلك تلك المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى
المذكور بعد مضي تلك المدة حيث أنكرت دعواه وكان المدعى أيضا حاضرا في البلد
المدة المذكورة (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع
حضوره ومشاهدته تصرف واضح اليد من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا
تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل)

في أربعة أخوة يملكون نخلا بالميراث عن أبيهم مدة تزيد على عشر سنين سنة بعد أن وضع
الأب يده عليه مدة نحو خمس عشرة سنة من غير منازع لهم ولا لأبيهم فيه تلك المدة والآن
يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة بأن له حقا فيه عن أمه فأنكر الورثة دعواه
والمحال أن أمه كانت موجودة في البلد ومشاهدة لتصرف مورث واضح اليد عليه
المدة المذكورة وهي ساكتة لم تدع ولم تنزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعهما من
التدعى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة
الورثة فيما تركه لهم مورثهم إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) نعم لا تسمع
دعوى المدعى المذكور إن كان الواقع ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
واضع يده على دار من مدة تزيد على عشر سنين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء هذه
المدة ثم بعد ذلك قام الآن رجل ادعى على واضع اليد بأن الدار المذكورة مودعة عنده
من مورثه فأنكر واضع اليد على الدار المذكورة دعواه والمحال أن مورث المدعى باضر
في البلد ومشاهد لتصرف واضع اليد تلك المدة لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى فهل
والمحال هذه لا تسمع دعواه المذكورة ويمنع من معارضة واضع اليد حيث المحال ما ذكر
(أجاب) إذا لم يكن واضع اليد مقر بأصل المالك للمورث المدعى وقد ترك المورث الدعوى
خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره في البلد ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير عذر
شرعى لا تسمع دعواه أن لو ادعى بعد ذلك فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق
المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار تلقاها
بالشراء من آخر وهو يفتق بها ويتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهاتين اثنتين
وعشر سنين سنة والآن ادعت عليها امرأة بأن لها فيها حقا وتريد أخذها من واضع اليد
عليها فأنكرت دعواها والمحال أنها حاضرة موجودة في بلدة واحدة ومشاهدة لتصرفه
فيها المدة المذكورة وهي ساكتة لم تدع ولم تنزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع
دعواها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف
ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين بالغ وترك
ما يورث عنه شرعا من نخل وعقار وغير ذلك فوضع الأخوة المذكورون أيديهم على
ذلك مدة ثم سافر أحدهم فوق مسافة القصر إلى جهة و وكل ابنه البالغ في أخذ نصيبه مما
تركه أبوه من يد الأخوين المذكورين وبالحصوة أن اقتضى الحسان إليها فطلب الابن
ذلك فادعى العمان أن أباه باع نصيبه من تركه أبيه لهما فأنكر الابن دعواه فهل إذا لم
يثبت العمان المذكور أن دعواه بالابنة الشرعية لا عبرة بدعواه - ما المجردة عن
الاثبات الشرعى ويجب بران على دفع نصيب أخيهما الابنة المذكورة من تركه أبيه إذا
كانت وكالته ثابتة بالوجه الشرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى مدعى مجرد دعواه بدون
اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان عن أبيه

مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه جماعة بان لهم حصة في الدار المذكورة من مورثهم فانكر واضع اليد دعواهم والحال ان مورث المدعى كان حاضرا وموجودا في البلد ومثلهما لا تصرف مورث واضع اليد أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعي المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دور وتخل ثلثاه عن أبيه وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كهذا بالهدم والبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيها مدة تزيد على أربعين سنة والآن ادعى عليه رجل بان له حصة فيها عن أبيه فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان والد المدعى حاضرا ومثلهما لا تصرف واضع اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع يمنع من الدعوى لا تسمع دعوى المدعى كما لا تسمع دعوى والده ان لو كان حيا (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما بستان فخل مناصفة على سبيل الشراكة وكذا كانا يشارعا مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ثم مات أحدهما وترك خلفه ولدا عاش نحو ثلاثين سنة يقاسم شريك أبيه ثم مات الولد وخلف ولدا عاش يقاسم شريك أبيه خمس عشرة سنة أيضا ثم مات ذلك الشريك وخلف ولدا فطلب هذا الولد حصة من شريك أبيه فأنه مدهيا بان نصف ذلك الفخل كان ارضته والدك من جدي وليس ملسكا والدك فهل لا تسمع دعوى مدعى الرهن لسكون البستان مكث تحت يد أبي طالب الحق مدة تزيد على ستين سنة والحال انه منكر للرهن ولم ينزعه مدعى الرهن ولا والده ولا جده في ذلك المدة ويقسم بينهما مناصفة كما كان عليه والده خمس عشرة سنة (أجاب) رهن المشاع غير صحيح ولا يوجب حق الحبس اذا لم يكن سابقا على الدين على ما حرره في تنقيح الحامدية فيكون كل من الرهن ووارثه متمسكا بالدعوى والمطالبة وقد صرحوا بان سكوت المورث الاصل عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومثلهما لا تصرف ولا يمكنه الاعتذار شرعي مانع له من سماع دعواه مع الانكار فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم مدة تزيد على خمسين سنة بعد ان وضع الاب يده عليهم مدة تزيد على عشرين سنة من غير منازع لهم ولا لا بينهم فيما تملك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة بان له حصة فيها عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كان موجودا في البلد ومثلهما لا تصرف أبيهم مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث المدة ويمنع من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث

المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومثلهما لا تصرف كما هو مذكور لا تسمع دعوى المدعى مع انكار الخصم والاسمعت والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضع يدهم على عقار تعلقوه من اصولهم بالميراث الشرعي وهم يتصرفون فيه تصرف المالك في أملا كهذا مدة تزيد على أربعين سنة من غير معارض ولا منازع ادعى عليهم جماعة بان لهم فيه حصة من مورثهم فانكر واضع اليد دعواهم والحال ان مورث المدعى كان حاضرا ومثلهما لا تصرف مورث المدعى عليهم مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقار عن مورثه وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كهذا مدة تزيد على عشرين سنة ولم ينزع فيه أحد والآن ادعى رجل انه يملك حصة فيه بطريق الارث عن امه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان ام المدعى المذكورة مشاهدة لتصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي مقبلة في البلد لم تدع ولم تنزع ولم يمنعها مانع شرعي من الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مذكور بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه مدة تزيد على عشرين سنة بعد ان وضع أبوه يده عليهم مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازع له ولا لا به فيما تملك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حصة فيها عن مورثه فانكر الوارث دعواه والحال ان مورث المدعى كان موجودا في البلد ومثلهما لا تصرف أبيه مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) حيث ترك مورث المدعى دعواه بتلك الدار مدة تزيد على ثلاثين سنة مع وجوده في البلد ومثلهما لا تصرف من غير مانع شرعي كما هو مذكور لا تسمع دعوى وارثه من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب فخل من مدة تزيد على ثمانية وعشرين سنة وهو واضع يده عليه يتصرف فيه ويدفع ما عليه من المال لجهة الديوان ثالث المدة قام الآن جماعة يدعون على واضع اليد بان الفخل المذكور ملك لهم عن مورثهم فانكر المدعى عليهم دعواهم والحال ان مورث المدعى مقيم في البلد مشاهدا لا تصرف واضع اليد مدة تزيد على أربع وعشرين سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنعها مانع شرعي من الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة كورين ويمنعون من معارضة واضع اليد (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

واضع يده على دار بطريق الارث عن مورثه من مدة تزد على خمس وعشر من سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزعه احد في المدة المذكورة والا ان ادعى رجل قريب له كان مشاهدا للتصرف ووضح اليد المدة المذكورة بان له حصته في الدار المذكورة عن مورثه فانه يكره ووضح اليد وهو الحال ان مورثه كان مشاهدا للتصرف مورث ووضح اليد مدة خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي المذكورة اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته للتصرف بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى من تلقى الملك عنه بطريق الارث اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وادعاه على دار من مدة خمس عشرة سنة وادعاه وهو يتصرف فيها تصرف المالك في املا كها بالاهدم والبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع فيها تلك المدة والا تان ادعت عليه امرأتان بان لهما حقا في المدة المذكورة منذ سبعين سنة مما ت بينهما مكتوب فيها ان احدا اجداد المدعيتين تزوج بكر من احدي جدات المدعي عليه واصدقها ستة عشر ذراعا ونصف ذراع من الدار المذكورة ويريدان ان يدفع امهر المثل وياخذ السبعة عشر ذراعا ونصف ذراع من الدار المذكورة فانكر المدعي عليه دعواهما فهل اذا كان مورث المدعيتين حاضرا ومشاهدا للتصرف مورث المدعي عليه مدة تزد على عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع يمنعه من الدعوى تلك المدة لا تسمع دعوى المدعيتين كما لا تسمع دعوى مورثهما لو كان حيا (اجاب) الدعوى على الوجه المسطور بالسؤال غير مسموعة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا ونحلا بالميراث عن ابيه مدة تزد على خمس وعشر من سنة بعد ان وضع ابوه يده عليه مدة تزد على اربعين سنة من غير منازع له ولا لايه تلك المدة والا ان يدعى رجل من المشاهدين اتصرفه بان له فيها حقا عن مورثه فانه يكره الوارث دعواه والحال ان مورث ذلك المدعي كان موجودا في البلد ومشاهدا للتصرف في المدعي عليه مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل والحال هذه لا يجاب ذلك المدعي لدعواه ولا تسمع منه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الابن المذكور فيما تركه له ابوه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) سكوت مورث المدعي وتركه للدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف الغير من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ورث نخلا عن ابن عمه واستولى عليه مدة تزد على خمس عشرة سنة ثم ادعى عليه ابن اخيه المتوفى قبل موت ابن العم المورث المذكور وان له نصف النخل المذكور متعللا بانه كان لايه وعهده هذا

بجمازتها ما وينكر استحقاق مورثه والحال ان مورثه عن ابيه واستولى عليه حال حيا في المدعى مدة تزد على خمس عشرة سنة ايضا وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املا كها مع مشاهدا في المدعى وعدم معارضته له مدة حياته بلا مانع واستمر وادعاه عليه ايضا بعد موت ابي المدعي المذكور مدة وادعاه بعد موته انتقل الى ابن عمه وهو هذا الرجل المدعي عليه بطريق الارث فهل والحال هذه لا تسمع دعوى ابن الاخ المذكور ويمنع من معارضة عمه ولا يعتبر تعالىه (اجاب) سكوت مورث المدعي وتركه الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدته تصرف غيره من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وادعاه على دار وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى من غير منازع له في املا تزد على عشرين سنة والا ان شخص يدعى ان له حقا في الدار المذكورة فانكر وادعاه بالحال انه مشاهدا للتصرف ووضح اليد من غير منازعة منه في المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواه وحده فالحق في تلك الدار لو اوضح اليد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعده في خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في سبعة اخوة واضعين ايديهم على قطعة ارض بها بئر ونخل عن والدهم وهم يتصرفون فيها مدة تزد على خمس عشرة سنة بالغرس والزراعة والاستغلال ثم ادعى عليهم رجلان بان الارض مع بئرها ونخلها ملك لهما والاخوة المذكورون يجحدون ذلك والحال ان المدعين حاضرا بالبلد ومشاهدا للتصرف وادعى اليد تلك المدة ولم يحصل منها منازعة ولا معارضة لهم ولم يمنعهما من ذلك مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهما (اجاب) لا تسمع الدعوى بعده في خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي كما صرح في شرح العلاءي بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وادعاه على ارض مملوكة له وبها ساقية مدة تزد على عشرين سنة متاعيا لها من ابيه ثم ادعى عليه رجل انه يستحق الارض عن مورثه والحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا للتصرف وادعاه بعد موته مدة تزد على خمس عشرة سنة مع تمكنه ولم يدع ارض بلا مانع له من الدعوى فانكر دعواه فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي المذكور ويمنع من معارضة المدعي عليه (اجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا على وارث ميت آخر بان لمورثهم دين على مورث المدعي عليه من مدة تزد على عشر من سنة متعللين بوثيقة مذكور فيها الدين المذكور فانكر المدعي عليه دعواهم والحال ان مورث المدعين كان مقيما ببلد مورث المدعي عليه مدة تزد على خمس عشرة سنة من بعد تداريج الوثيقة المذكورة ولم يدع ولم ينزع ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي

٤

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

فهل لا تسمع دعواهم بالدين المذكور حيث الحال ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مذكور لسقوط المورث عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة مع تمكنه منها كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فخل مدة تزيد على عشرين سنة ماتت عن ابن له فوضع الابن يده على الفخل وصار يتصرف فيه مدة خمس عشرة سنة من غير معارضة له فادعى عليه الا أن رجل ان الفخل ملك والدته وانه يستحقه بطريق الارث عنها فانكر واصل اليد دعواه فهل اذا كانت والدته المدعى المذكور حاضرة في البلد مشاهدة لتصرف مورث واصل اليد العشرين سنة المذكور كورة لا تسمع دعوى ولدها حيث لم تدعى ولم تعارض ولم تنازع ولم يمنعها من ذلك مانع شرعي ويكون الحق في الفخل لواصل اليد (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب فخل باعه لآخر بثمن معلوم وقبضه منه وكتب له بذلك حجة على يد قاض ثم وضع يده المشتري على الفخل وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست عشرة سنة ثم مات البائع بعد وضع يده المشتري على الفخل تلك المدة فادعى الا أن رجل ان الفخل حقه والحال ان المدعى المذكور حاضر ومشاهدة لتصرف البائع في الفخل قبل بيعه ومشاهدة أيضا لتصرف المشتري تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة اذا تحقق ما هو مذكور (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية المدة المذكور كورة والا أن ادعى عليه رجل بانه يملك الدار المذكور كورة بطريق الارث عن أمه فأنكر واصل اليد دعواه والحال ان أمه كانت مشاهدة لتصرف واصل اليد المذكور مدة عشرين سنة وهو مقيم في البلد ساكنة لم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي من الدعوى والطلب المدة المذكور كورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدم مضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا ثبت ما هو مذكور بهذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية أمر ية مع ساقية فيها وبعض فخل وهو يزرعها ويدفع ثمن اجرتها ويتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كما عده تزيد على سبع وثلاثين سنة من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والا أن ادعت عليه امرأة بان لها حق في الارث عن مورثها فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان مورثها حاضرا ومشاهدة لتصرف مورث المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكن لم يدع ولم ينازع بدون مانع شرعي يمنع من الدعوى لا تسمع دعوى المرأة المذكور كورة ولا يثبتها (أجاب) نعم لا تسمع دعواها ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فخل بالشراء الشرعي من مالك وهو يتصرف فيه بأنواع التصرفات

الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينازع أحد فيه تلك المدة والا أن ادعى عليه ابن أخ ابا تاع بانه يملك الفخل المذكور بطريق الارث عن أبيه فانكر واصل اليد دعواه فهل اذا لم يثبت ابن الاخ المذكور دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من منازعة الرجل المذكور في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض بها فخل بطريق الارث عن أبيه من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات المدة المذكور كورة والا أن ادعت امرأة على واصل اليد انها تستحق الارض والفخل المذكورين بطريق الارث عن أبيه فانكر واصل اليد دعواها وحدها والحال ان والد المدعية المذكور كورة كان مشاهدا لتصرف مورث واصل اليد بالبلد وهو ساكن لم يدع ولم ينازع ولم يمنعها مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكور كورة بعدم مضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية بالميراث عن أبيه مدة تزيد على سبع عشرة سنة بمدة أن وضع أبوه يده عليها مدة تزيد على ثمانين سنة من غير منازع له ولا لابييه فيها تلك المدة والا أن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له فيها حق من مورثه فانكر الوارث دعواه والحال ان مورث المدعى كان موجودا بالبلد ومشاهدة لتصرف أبيه مدة وضع يده وهو ساكن لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من الادعاء فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق سقوط المورث عن الدعوى بما ذكر على واصل اليد مع حضوره ومشاهدته لتصرفه خمس عشرة سنة فاكثر من غير مانع شرعي يمنع من الدعوى لا تسمع دعوى وارثه من بعده اذ هو ممنوع والحال هذه من سمع دعواه وما ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واصل يدهم أيديهم على دار بطريق الارث عن مورثهم من مدة تزيد على عشرين سنة وهم يتصرفون في تلك الدار بالهدم والبناء وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعهم أحد فيها تلك المدة والا أن ادعى جماعة أجانب ان لهم حق في تلك الدار بطريق الارث عن مورثهم فانكر واصل اليد دعواهم وحدها والحال ان مورث المدعين كان حاضرا بالبلد ومشاهدة لتصرف مورث واصل اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكن لم يدع ولم ينازع ولم يمنع من الادعاء تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين بعدم مضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليهم دعواهم وحدها (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم اذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض

زراعة اميرية مغروس فيها نخل من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بانواع التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل على واضع اليد بانه يملك ذلك النخل بطريق الارث عن مورثه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان مورث المدعى المذكور كان حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم يطالب ولم ينزع ولم يكن له مانع شرعي من الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي تلك المدة (اجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واثلاث فاشترى الذكور بعد موت والدهم دارا من مالهم وكتب بذلك حجة من قاضي ناحيتهم وصاروا واضعين ايديهم عليهم لمدة من السنين وبعد ذلك ادعت الاناث ان الدار المذكورة ميراث عن ابيهم فانكر الذكور دعواهم فهل اذا لم تثبت الاناث ان الدار ميراث عن ابيهم يمنع من منازعة اخوته فيها (اجاب) اذا كانت اليد على تلك الدار المذكورة لاذكور خاصة فاقول لهم في ذلك وعلى الاناث اثبات ما ادعينه بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث عن ابيهم مدة تزيد على عشرين سنة بعد ان وضع اباؤهم يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة ايضا من غير منازع لهم ولا لايهم فيه تلك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة وتصرف ابيهم بان له فيه حقا عن عمه فانكر الورثة دعواه والحال ان عمه كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف ابيهم مدة وضع يده عليه ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه مورثهم لم لهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة بعد ان وضع اباؤهم يده عليه مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة من غير منازع له ولا لايهم فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حقا فيها عن جده متعللا بورقة قديمة بيده مقطوعة الثبوت فانكر الوارث دعواه والحال ان مورث المدعى كان موجودا بالبلد ومشاهدا لتصرف ابيه بالهدم والبناء مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ولا عبرة بالورقة المذكورة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه له مورثه (اجاب) حيث ترك المورث الدعوى بتلك الدار خمس عشرة سنة فاكثرت من حضوره ومشاهدته تصرف مورث واضع اليد من غير مانع كما هو مذكور لا تسمع دعوى وارثه من بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعية اميرية وعلى دار بالميراث عن ابيه مدة تزيد على اربعين سنة بعد ان وضع اباؤهم يده عليه مدة تزيد على اربعين سنة ايضا والآن تدعى امرأة اجنبية من المشاهدين لتصرف الوارث بان لها

٧ ١٢٧٣

١٢ ١٢٧٣

١٢ ١٢٧٣

١٢ ١٢٧٣

حقا فها من ابيها فانكر الوارث دعواها والحال ان اباها كان موجودا بالبلد ومشاهدا لتصرف ابيه في الدار بالهدم والبناء وفي الارض بالزراعة مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تسمع دعواه ابعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على ساقية مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يستعملها وحده من غير منازع له فيها تلك المدة والآن تريد اخوته منازعتها ومشاركتها فيها والحال انهم لم تكن من متروكات ابيهم فانكر دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الشركة فيما لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعتها فيما بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها مسبوقة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض اميرية فيها ساقية من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة قام الآن جماعة يدعون على واضع اليد ان الارض المذكورة حقهم والساقية ملك لهم من مورثهم فانكر دعواهم فهل لا تسمع دعواهم في الارض المذكورة بعد مضي هذه المدة حيث كانوا بالغين مقيمين مشاهدين لتصرف واضع اليد فيها ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي المدة المذكورة واذا لم يثبتوا ملكهم الساقية من مورثهم بالوجه الشرعي لا عبرة بها ويمنعون من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) قد صرح علماءنا بعدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي لانها من ذلك ومن المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض سماعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حائز قطعة ارض مدة أربع وخمسين سنة وهو يتصرف فيها تلك المدة بالهدم والبناء وأنواع التصرفات الشرعية ثم الآن ادعى جماعة ان تلك القطعة لهم ملكا من آباءهم والحال انهم حاضرون بالبلد وساكنون بغير عذر شرعي وابو كل منهم كان حاضرا ساكتا بلا عذر اكثر من عشرين سنة فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بعد هذه المدة حيث كانوا حاضرين وساكنين بغير عذر شرعي (اجاب) حيث تحقق سكوت مورثي الجماعة المذكورين من الدعوى المدة المذكورة مع حضورهم من غير عذر شرعي لا تسمع دعوى ورثتهم من بعدهم اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في نخل مشترك بين جماعة لكل منهم قدر معلوم باع احدهم نصيبه بارضه لرجل آخر واستلمه المشتري واستغل ثمره بحضور شركائه وعلمهم بجميع ذلك ثم بعد مدة مات المشتري عن ورثة فاقسموا ما بقي الذر كما وتصرفوا في نصيب مورثهم مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ثم ادعى الآن باقي الشركاء على الورثة بان ما في ايديكم من النخل لعنتا كان رهنا قبل موته عندنا ثم مورثكم فهو غير مالك لما باعه وأبرزوا بذلك

١٢٧٣ ١٣

١٢٧٣ ١٤

١٢٧٣ ١٧

١٢٧٣ ١٧

سند فهل اذا ثبت ما ذكر من التصرف والقسمة وترك الدعوى بالوجه الشرعى وان عهدهم
أيضا شاهد لتصرف البائع أكثر من خمس عشرة سنة ولم ينزع أحد من المذكورين
في شيء من ذلك تلك المدة لا تسمع دعواهم حيث كانت الورثة منكرين دعواهم ولا عبرة
بالسند المذكور ويمنعون من معارضة مدعى وجه شرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم
المذكور إذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال والاقتسام اقرار بالملك والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك قطعة أرض بالميراث عن أبيه ووجد من قديم الزمان يضع فيها زرعهم من
برودة والآن يدعى رجل أجني أنها ملكه كمنع الابن جده كان اشتراها من جده
المالك والحال أنه لا بينة ولا سند يبيده يشهد له بالاستحقاق فانكر رب الأرض دعواه
فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا يجوز له ذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن
الاثبات ويمنع من منازعة المالك بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى
للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعى على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن أولاد ذكور وورثة تركه عقارا فادعت زوجة الميت أن العقار
المذكور ملك لها خاصة فانكر أولاد الميت المذكورون دعواها فهل والحال هذه اذا
أقام أولاد الميت المذكورون بينة شرعية على أن العقار المذكور ملك لوالدهم يقضى
به لهم ويقسم بين جميع ورثة الميت بالفريضة الشرعية ولا عبرة بقول الزوجة المذكورة
ودعواها (أجاب) اذا كان ذلك العقار مسكنا للزوجين المذكورين ومات الزوج
واختلفت الزوجة مع ورثته فيه فالقول له أو البينة على ورثة الزوج أنه لمورثهم المذكورون
لأنه من المشكل والقول فيه للحى فاذا أقامت ورثة الزوج بينة على أنه ملك لمورثهم
يقسم بين سائر ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون
تخللا بالميراث عن أبيهم من مدة تزيد على عشرين سنة بعد أن وضع الأب يده عليه أكثر
من خمس عشرة سنة من غير منازعة لهم ولا لأبيهم فيه مدة وضع أيديهم والآن يدعى رجل
من المشاهدين لتصرف الورثة بأن له فيه حقا عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال أن
مورثه كان موجودا بالبلد ومثاهد التصرف لمورث الورثة المدة المذكورة وهو ساكت
لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من الادعى فهل والحال هذه لا تسمع
دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه مورثهم لهم اذا
تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث تحقق
ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمى وأضع يده على دار مدة تزيد على خمس
عشرة سنة بطريق الشراء من شيخ البلد فادعى رجل على وأضع اليد المذكور أن الدار
المذكورة ملك لمورثه ولم يكن له وارث غيره وأقام بينة شرعية شهدت له بالنسب من
مورثه وبالمثل له وانتقاله اليه بالطريق الشرعى وحكم القاضي له بثبوت النسب والمالك
فهل والحال هذه ينفذ القضاء المذكور بتلك الدار المذكورة ويجوز وأضع اليد على

١٩ ١٢٧٣

٢٥ ١٢٧٣

٢٥ ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

ربيع الثاني

٤ ١٢٧٣

تسليمه

تسليمه له ولا عبرة بوضع يده عليها المدة المذكورة (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من
سماع دعوى الوارث المذكور واثبت الملك والورثة لمورثه وان تلك الدار آلت اليه
بطريق الارث منه بالوجه الشرعى يقضى له بذلك والا فلا ويجوز مضي خمس عشرة سنة
لا يمنع من دعوى الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك تخللا بالميراث عن أبيه منذ
ثماني عشرة سنة بعد أن وضع أبوه يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة من غير منازعة
له ولا لأبيه فيه تلك المدة والآن يدعى رجل أجني من المشاهدين لتصرفه بأن له حقا فيه
عن أبيه فانكر وأضع اليد دعواه والحال أن أباه كان موجودا بالبلد ومثاهد التصرف
أبيه مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من
الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة
الوارث المذكور فيما تركه له مورثه اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب)
سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاقترع حضوره ومثاهدته
تصرف الغير من غير مذكر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده
اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
وأضع يده على حصة في عقار عن اصوله ادعت عليه امرأة بأنها لها عن مورثها فانكر
دعواها والحال أن مورثها شاهد المدعى عليه وهو يتصرف فيما تصرف المالك في
أمرها كما مدة سبع وعشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل
لا تسمع دعواها (أجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك تخللا غاب عن يده فوضع يده عليه فحضر الغائب
من غيبته وطلب رفع يده عن التخل فامتنع الغيب من رفع يده عنه وانكر حق ابن أخيه فيه
فهل اذا أقام ابن الأخ بينة شرعية تشهد على أن التخل حقه وطالب رفع يده عنه بحجاب
لذلك ويقضى له به شرعا يؤمر بتسليم التخل لما له حصة حيث ثبت الحق لابن أخيه ولا
يطلب من الغيب بينة والبينة على المدعى (أجاب) البينة على المدعى الخارج واليمين على
المتنكر في اليد فاذا أثبت ابن الأخ المذكور ملكه التخل بالوجه الشرعى يؤمر وأضع
اليده تسليمه اليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في أرض
خارجية غير مملوكة ووضع يده عليه وتصرف فيه مدة تزيد على أربعين سنة ثم توفي وبعد
وفاته وضع ابنه يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة ثم ادعى اناس بعد انقضاء هذه المدة
أن لهم ارضا في تلك الأرض عن مورثهم فانكر المدعى عليه دعواهم مع أن مورثهم كان
مثاهد التصرف وأضع اليد وسكت عن الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة حتى
مات وهو لاه المدعون ساكتون عن الدعوى وهم مثاهدون لتصرف نحو عشر سنوات
بعد موت مورثهم فهل لا تسمع دعواهم حيث سكت مورثهم هذه المدة وهم بعده كذلك
ولم يمنعه من مانع من القيام بالخصوصة وليس الرجل المتصرف صاحب شوكة عليهم

٨ ١٢٧٣

١٢ ١٢٧٣

١٥ ١٢٧٣

(اجاب) حيث سكت المورث تلك المدة مع حضوره ومشاهدته التصرف من غير عذر لا تسمع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع اختيه شقيقتيه يملكون بيتا بالبراءة عن أبيهم باع الرجل نصيبه لامرأة أجنبية بموجب حجة شرعية من قاضي المحروسة ثم بعد مدة ادعت تلك المرأة شراء نصيب الاختين منهما فانكرتا دعواهما فترافعن لدى القاضي وعجزت تلك المرأة عن اثبات دعواها المرة بعد المرة فغنت منعا كليا بموجب اعلام شرعي بيد الاختين ثم ماتت تلك المرأة عن ابن والاين يدعي ذلك الابن ان أمه اشترت نصيب الاختين المذكورين فانكرتا دعواهما والحال انه لا يثبت له ولا سند يده يشهد له بذلك فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المحروسة من الاثبات الشرعي ويمنع من منازعة الاختين المذكورين في ملكهما بدون وجه شرعي (اجاب) اذ لم يثبت الابن المذكور شراء أمه نصيب الاختين المذكورين من البيت بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المحروسة كما لا يخفى على أحد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار مدة خمسين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم مات عن أولاد فوضع الأولاد أيديهم عليها بعد أبيهم وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على عشرين سنة فادعى الآن جماعة ان الدار ملك لهم عن أبيهم فانكروا واضعوا اليد دعواهم والحال ان أباهم كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضعوا اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي بعد هذه المدة حيث أنكر المدعي عليهم دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورين اذ تحقق ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أشهد أعمامه على نفسه بالاصالة والوكالة عن اخته انه لا حق له ولا لاخته قبل زوجه أبي المشهد المتوفى وولديها منه وانه لا دعوى ولا طلب له ولا لاخته على زوجه أبيه وولديها المذكورين وأشهد أيضا غير أعمامه المذكورين على ذلك فهل حضور الأعمام وأشهدهم على ذلك لا يمنع من سماع دعوى الأعمام على تلك الزوجة بحق أهم من تركه أبيهم جده المشهد المذكورين وغيرها ويكون لهم الدعوى على تلك الزوجة حيث لم يمنع منها مانع ولا يكون مجرد حضورهم وأشهدهم على ابن أخيهم المذكورين ببراءة زوجه أبيه وولديها مانعا من سماع دعواهم عليهم بحقوقهم حيث لم يقع منهم ابراء تلك الزوجة (اجاب) لا يمنع ما ذكر من سماع دعواهم الصحيحة على تلك الزوجة بدون موجب لعدم سماعها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة بنين مات احدثهم في حال حياة أبيه عن ابن ثم مات الاب عن ابنيه وعن ابن ابنة المذكورين ثم مات كل من الابن المذكورين عن اولاده المذكورين والاين يدعي ان الابن مشارك اولادهم في ماتر كه ابواهما معا آل لهما عن ابنيهما متعلا بان له حقا في تركه جده فهل لا يجاب لذلك حيث ثبت ان اباه مات في حياة جده

ولم يترك ارشينا ويمنع من منازعة ورثة اولادهم فيه ابايهم بدون وجه شرعي اذ تحقق ما ذكر (اجاب) القول قول اولاد العمين فيما ابايهم انهم عن ابيهم عن الجد والبينة بينة ابن الابن المذكور حيث كان خارجا فاذا تحقق بطريق شرعي ان اب ابن الابن المذكور مات في حياة جده لا يكون له مشاركة اولادهم فيما تر كه الجد لا يسمي قال الخبير الرملي في جواب سؤال عن نظير هذه المسئلة بعد كلام والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت في موت الاقارب فالبينة بينة من يدعي الارث او الزيادة فيه والقول قول من ينكر والخارج هو المدعي وذو اليد هو المذكور لان الاول يدعي خلاف الظاهر والثاني يدعي الظاهر اذ اليد دليل المالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض مغروسة نخلا فادعا عن ابيه وصار يتصرف فيها بعد ابيه مدة تزيد على عشرين سنة فادعى الآن رجل من بلدة اخرى انه يملك النخل عن ابيه وان اباه كان اودعه عنده مورث واضع اليد فانكر واضع اليد دعواهما والحال ان والد المدعي كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهو ساكت من غير مانعة ومن غير مانع شرعي يمنع عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي ولا يثبت له بعد مضي هذه المدة حيث انكر المدعي عليه دعواهما (اجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاسكتهم مع حضوره ومشاهدته التصرف واضع اليد تصرف المالك من غير منازعة مانع من سماع دعواهم حيث لا عذر فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مات عنها زوجها وورثت منه اموالا من مصاغ ومقار ومواسن ثم تزوجها رجل ودخل عليها في بيتها وسكنها فيه وخفف منها اولادها ثم مات عنها وعن اولادها عنها وعن غيرهما وترك ما يورث عنه في بيته الاخر الذي لم يسكن فيه وما كان متروكا عنه في داخل بيت سكنه ما سلمت فيه لا ورثة ثم الآن اراد بعض ورثته من غير الزوجة المذكورة منازعتها فيما في يدها من نخبها وفرشها ومصاغها ومواسنها التي كانت في بيت سكنه ما مدعين انه لمورثهم وهي تنكر ذلك قائلة ان هذا ما لي دخل مورثكم على وهو عندي فهل القول قولها في جميع ذلك وفيما يختص به النساء (اجاب) اذا مات احد الزوجين واختلف وارثه مع الحي منه ما في متاع البيت الصالح لهما فالقول للحي منهما بيمينه في ذلك حيث لا بينة للباقي لان العبرة باليد كذا في البدائع وغيرها وحيث لا يكون القول في المثل ترك الصالح اهما او كذا فيهما ومختص بالنساء للزوجة المذكورة بيمينها ما لم تقوم البينة على خلاف ما ادعت كنه هو مصرح به والقول في المختص بالرجال لورثة الزوج الميت والمراد بالصالح لهما الفرش والامثلة والاواني والرقائق والمواشي والتقود والمنزل والعقار كما في الكافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل هاجر من بلدة بسبب جور الحاكم عليه وورثه وترك دارا في بلدة فوضع رجل من اهل البلديده عليه اثم بعد مضي

ثلاث سنين توفي وترك ولده قصار ولده متغربا عن بلده فحلف من الجور خمس سنين ومات
عن ولدين صغيرين بينهما وبين محل اقامتهما مسافة قصرا كثيرا وبعد موت ابينهما بعدة
ثمان سنين اخذ في عسكر الجهادية وصار اقيم امدة اثنتين وعشرين سنة وبينهما وبين
بلدهما فوق مسافة القصر ايضا ثم بعد رجوعهما من الجهادية توجهوا الى بلدهما وسالا
عن دار جددهما فاجابهما الناس انهما تحت يد رجل من اهل البلد فطلباهما منه فامتنع
من تسليمهما له لانه وضع يده عليهما اربعين سنة بلامنازع فهل والحال ما ذكر اذا
اثبت الولدان المذكوران ان الدار المذكورة لهما بطريق الارث عن جددهما تسمع
دعواهما وتقبل بينهما ولا يمنع سماع الدعوى طول المدة حيث كان العذر الشرعي
موجودا (اجاب) نعم تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة مع الغيبة مدة السفر اذا
لا يمكن الدعوى من الغائب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة ارض
عملوكة ليست بخارجية بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف
فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزعها احد فيها المدة المذكورة والآن ادعى رجل
على واضع اليد المذكور بانه يملك حصه في الارض المذكورة بطريق الارث عن جدته
والحال ان جدته كانت في البلد ومشاهدة لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس
عشرة سنة وهي ساكتة لم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي عن الدعوى تلك المدة
المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى المدعى
المذكور بعد مضي تلك المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (اجاب) نعم
لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر حجارة بثمن معلوم ومكثت عنده تسعة اشهر ثم بعد ذلك ادعى
عليه رجل آخر على يد نائب قاض انه يملك الحجارة المذكورة بطريق الشراء من رجل اجنبي
منذ ثلاث سنوات وانها ضاعت منهم من نحو ستة اشهر فادعى المدعى عليه ذلك فهل
والحال هذا اذا لم يثبت المدعى دعواه المالك في الحجارة المذكورة بالبينه الشرعية لا عبرة
بدعواه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة واضع اليد (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي
لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع
يده على دار من ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حق من ابيه
ويرد يده عنها فانكر دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضرا موجودا بالبلد
مشاهدا لتصرف ابي المدعى عليه فيها اكثر من خمس وعشرين سنة وهو ساكت لم يدع
ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة
اذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نشرت من زوجها وأقربا
زوجها على النشوز واختلاف في امتعة البيت من فرش ونحاس واثاث البيت فالزوجة
تدعي انه ملكها كله والزوج يدعي ذلك كله ولا بينة لكل منهما فن يكون القول

قوله في ذلك (اجاب) اذا اختلف الزوجان حال قيسام المالك كاح أو بعده في متاع
البيت فالقول لكل واحد منهما بما صالح له مع يمينه الا اذا كان كل منهما يفعل أو يبيع
ما يصلح للاختلاف فالقول له لتعارض الظاهرين والقول للزوج في الصالح اهما لان الزوجة
وما في يدها في يده والقول للذي اليد بخلاف ما يختص به لان ظاهرها اظهر من ظاهره
وهو يد الاستعمال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار عن مورثه
مدة تزيد على عشرين سنة ادعى عليه آخرا بان له فيها حصه عن مورثه فانكر دعواه
والحال ان مورث المدعى كان حاضرا موجودا ومشاهدة لتصرف مورث المدعى عليه مدة
نحو اربعين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه
(اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل وضع يده على دار ونخل وهو يتصرف في ذلك مدة تزيد على ثلاثين
سنة فادعت الآن امرأة انها تستحق حصه في الدار والنخل بطريق الارث عن بنتها فانكر
المدعى عليه دعواها ووجدتها والحال ان بنتها كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة لتصرف
واضع اليد مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهي ساكتة من غير منازعة ومن غير مانع
شرعي يمنعها عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعد مضي
هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواها (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى
خمس عشرة سنة فكاكثر من حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد بلا عذر شرعي مانع
من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق
الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وعن اولاده القصر ذكرها
وانا ناوله مال تحت يد زوجته وله اب فادعى الاب ان ابنه الغائب مات في البحر ويريد
قسمة تركته ويأخذ ما يخصه من الميراث عنه فهل والحال هذه اذا لم يثبت الاب موت ابنه
المذكور بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة الزوجة في
ذلك (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن ابيهم مدة تزيد على خمس
عشرة سنة بعد ان وضع الاب يده عليهم امدة تزيد على خمس وعشرين سنة من غير منازع
اهم ولا ابيهم فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين انصرف الورثة بان له
حقا فيها عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كان موجودا في البلد
ومشاهدا لتصرف ابيهم بالمدى والبناء مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم
يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي
هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعي (اجاب) سكوت مورث المدعى
عن الدعوى خمس عشرة سنة فكاكثر من حضوره ومشاهدته تصرف الغير المذكور بلا عذر
شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث

ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخل واضح يده عليه من مورثه مدة نحو ثلاثين سنة وهو ينتفع به المدة المذكورة ادعى عليه الا ان جماعة بان لهم فيه - فاعان مورثهم فانكر دعواهم والحال ان مورثهم كان حاضرا موجودا مشاهدا لتصرف مورث المدعى عليه مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المدة المذكورة ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بطريق الارث عن أبيه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية وأبوه من قبله كان واضعا يده عليهم مدة تزيد على عشرين سنة والا ان ادعى جماعة على واضح اليد انهم يستحقون خصصة في الدار المذكورة من مورثهم فانكر واضح اليد دعواهم والحال ان مورثهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف مورث واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة كورين اذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بطريق الارث عن أبيه وجوده من مدة ثلاث وسبعين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزع احد فيها المدة المذكورة والا ان ادعى رجل اجنبي من أهل البلد المشاهدين لتصرف واضح اليد بان له حصه فيها عن جده وعن أبيه فانكر واضح اليد دعواهم وجدوا والحال ان جده المدعى المذكور كان حاضرا ومشاهدا لجد واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولمنع مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدمضي تلك المدة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة بالميراث عن آبائهم مدة تزيد عن ثلاثين سنة بعد أن وضع آباؤهم أيديهم عليهم مدة من السنين من غير منازع لهم ولا صواهم فيما تملك المدة والا ان يدعى رجل من بلد آخر بجوار بلادهم ان الطاحونة المذكورة ملكهم ويريد نزاعها منهم فانكر وادعواه فيل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواهم بعدمضي هذه المدة ويمنع من منازعتهم فيها والحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابنه ولا وارث له سواء وكان غائبا فخر فوجد نخل مورثه بيد جماعة قالوا اضافه شيخ الابدان دفعنا ثلاثة آلاف قرش غرامة لليرى وليس لنا في النخل حق وهذا الرجل ابن ابن عم الميت والنخل نخل الميت فهو حق هذا بالميراث لكن نطلب منه ما دفعناه غرامة فكما حكمكم الشرعي للرجل الحاضر بان النخل حقه بعد ثبوت نسبهم باقرارهم وبيته تشهد بذلك وكتب بذلك

۲۵ ۱۲۷۲

۲۸ ۱۲۷۳

۲۸ ۱۲۷۳

۲۹ ۱۲۷۳

حجة واحالها كم السياسة طلب مبلغ الغرامة من الوارث على وجود سند ديواني يثبت دفعهم ثم رجع الجماعة الا ان يدعون انهم اشتروا النخل من الميت فهل لا يسمع ذلك منهم بعدما سبق (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم اذا ثبت بالوجه الشرعي اقرارهم بان ما ذكر ملك المورث وأنه مورث للرجل المذكور ومنه بتاريخ سابق على دعوى الشراء من المورث المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض زراعية أميرية فيها نخل تعلقها عن أبيه منذ عشرين سنة وزيادة بعد أن وضع أبوه يده عليها نحو عشرين سنة وزيادة من غير منازع ولا لايه فيما تملك المدة والا ان تدعى جماعة من أهل البلد المقيمين فيها المشاهدين لتصرف فيها تلك المدة بان لهم حقا فيها عن قريب لهم مات من قديم الزمان فانكر واضح اليد دعواهم فهل لا يجابون لذلك شرعا ولا تسمع دعواهم بعدمضي هذه المدة ويمنعون من منازعة واضح اليد فيها لاسيما اذا لم تكن مسووعة باسمهم ولا باسم أبيهم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان طاحونة كاملة العدة والا ان أحدهما يملك فيها الربع والاخر يملك ثلاثة ارباع فتركاها وسافرا الى جهة فوق مسافة اقصر ومكثا هناك مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ثم بعد ذلك حضر المالكان من غيرتهم ما فوجدا رجلا اجنبيا من بلد آخر واضعا يده على الطاحونة يدون وجهه شرعي فهل والحال هذه اذا ثبت المالك في الطاحونة للرجلين المذكورين بالبينة الشرعية يجبر واضح اليد على تسليمها لهما (اجاب) اذا ثبت الرجلان المذكوران ملكهما الطاحونة المذكورة بالوجه الشرعي يؤمر واضح اليد بتسليمها لهما حيث لا مانع والتعينة فوق مسافة اقصر من شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه من مدة تزيد على عشرين سنة بعد أن وضع الاب يده عليها مدة نحو ثلاثين سنة من غير منازع له ولا لايه فيما تملك المدة والا ان تدعى جماعة اجانب من المشاهدين لتصرف الوارث بان لهم حقا فيها عن مورثهم فانكر الوارث دعواهم والحال ان مورثهم كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف أبيه مدة وضع يده بالهدم والبناء وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعدمضي هذه المدة ويمنعون من منازعة الوارث فيما تركه له مورثه يدون وجهه شرعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار طالية من البناء تعلقها بالارث عن أبيه وصار يتصرف فيها بالبناء وغيره مدة تزيد على أربعين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى الا ان رجلا اجنبيا على واضح اليد انه يملك الدار المذكورة عن أبيه ويريد رفع يده واضع اليد عن فانكر واضح اليد دعواهم والحال ان اياه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف واضح اليد مدة تزيد على عشرين

۱۲۷۳

۱۲۷۳

۱۲۷۳

۱۲۷۳

سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور والحال ماذ كروا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر أخذوا عطاء في صنعة الصياغة فادعى أحدهما بدين له على صاحبه فأنكر دعواه وجدها جديداً كذا فهل إذا عجز رب الدين عن اثبات ما يدعى به يكون لرب الدين تخليفه بعد الانكار جبراً عليه (أجاب) إذا عجز المدعى عن إقامة بينة على دعواه بعد صحتها وانكار الخصم حلف القاضي المدعى عليه على نفي دعوى خصمه بطلب المدعى فإن حلف برئ وإن نكل حكم عليه بنكوله كما في سائر الدعاوى المعتمدة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان بالميراث عن مورثهم مدة سنين ادعى عليهم آخرون بأن لهم فيه حصة عن مورثهم فأنكر وادعواهم والحال أن مورثهم كان حاضراً موجوداً مشاهداً التصرف مورثاً واضحاً اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعين مع حضوره ومشاهدته تصرف واضح اليد من غير منازعة ولا عذر شرعي خمس عشرة سنة فأكثر مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان تلقاه عن أبيه بعد أن وضع والده يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه هو والده من غير منازع هل ما فيه والآن ادعى عليه ابن ابن عمه أن له حقاؤه فأنكر المدعى عليه دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لدع مجردة دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أطميان زراعة أمير به عن أبيه بتسكين الحماكم له في الزمن السابق من مدة تزيد على أربعين سنة مات هذا الرجل واستولى عليه الجاني وتسكن ابن هذا الرجل لاءا كم فاعطاه الحماكم بعضها مما ان بعض اقارب الرجل أرادوا أخذ حصة منهم المثلين بأن لهم فيها حصة من جدهم وكذا يدعون بأن لهم في عقاره حصة من جدهم فأنكر دعواهم والحال أن جدهم كان حاضراً موجوداً مشاهداً التصرف ابى المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة في أرض الزراعة والعقار المذکور وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضح اليد من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كها بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة

۱۲۷۳ ۱۴

۱۲۷۳ ۱۵

۱۲۷۳ ۱۶

رجب ۴

۱۲۷۳

۱۲۷۳ ۴

من غير منازعة له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل أجني بأن له فيها حصة من أبيه فأنكر واضع اليد دعواه وجدها جديداً كذا فهل إذا عجز رب الدين عن اثبات ما يدعى به يكون لرب الدين تخليفه بعد الانكار جبراً عليه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور والحال ماذ كروا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر أخذوا عطاء في صنعة الصياغة فادعى أحدهما بدين له على صاحبه فأنكر دعواه وجدها جديداً كذا فهل إذا عجز رب الدين عن اثبات ما يدعى به يكون لرب الدين تخليفه بعد الانكار جبراً عليه (أجاب) إذا عجز المدعى عن إقامة بينة على دعواه بعد صحتها وانكار الخصم حلف القاضي المدعى عليه على نفي دعوى خصمه بطلب المدعى فإن حلف برئ وإن نكل حكم عليه بنكوله كما في سائر الدعاوى المعتمدة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان بالميراث عن مورثهم مدة سنين ادعى عليهم آخرون بأن لهم فيه حصة عن مورثهم فأنكر وادعواهم والحال أن مورثهم كان حاضراً موجوداً مشاهداً التصرف مورثاً واضحاً اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعين مع حضوره ومشاهدته تصرف واضح اليد من غير منازعة ولا عذر شرعي خمس عشرة سنة فأكثر مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان تلقاه عن أبيه بعد أن وضع والده يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه هو والده من غير منازع هل ما فيه والآن ادعى عليه ابن ابن عمه أن له حقاؤه فأنكر المدعى عليه دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لدع مجردة دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أطميان زراعة أمير به عن أبيه بتسكين الحماكم له في الزمن السابق من مدة تزيد على أربعين سنة مات هذا الرجل واستولى عليه الجاني وتسكن ابن هذا الرجل لاءا كم فاعطاه الحماكم بعضها مما ان بعض اقارب الرجل أرادوا أخذ حصة منهم المثلين بأن لهم فيها حصة من جدهم وكذا يدعون بأن لهم في عقاره حصة من جدهم فأنكر دعواهم والحال أن جدهم كان حاضراً موجوداً مشاهداً التصرف ابى المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة في أرض الزراعة والعقار المذکور وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضح اليد من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كها بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة

۱۲۷۳ ۶

۱۲۷۳ ۱۴

۱۲۷۳ ۱۴

قد عاينوا بعضا من متصقات بجانب حوائط الواقف التي ابوابها شرقية يكون للناظر المصوق
بجانب زيدا المذکور ولبواب المحاصل لاسيما والبيئة العادلة تشهد بوجود الاربعة
الحوائط والمصطبة من الجهة البحرية بعضا من متصقات بجانب ذلك المحاصل وبعضها
ملتصق بجانب الحوائط التي ابوابها شرقية المذکورة في الوقفية بوضع اليد عليها المدة
المديدة والسنين العديدة التي تزيد على خمسين سنة والتصرف فيها بالاجرة والاجارة
والبناء والعمارة (اجاب) اذا ثبتناظر تلك الحوائط ان تلك الارض المتنازع
فيها من جلة الوقف الذي هو ناظر عليه بالوجه الشرعي أو أن اليد من قديم الزمان له
عليها بعد دعواها من جلة الوقف لا يكون لرب المحاصل منعه من البناء فيها ما لم يثبت
انها ملكه بطريق شرعي في صورة اثبات الناظر أن وضع اليد من القديم اذ حينئذ
يكون رب المحاصل هو الخارج وناظر الوقف ذا اليد وينسب الخارج في مثله
مقدمة حيث لا مانع من سماع دعواه والله أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة
أرض زراعة غير أميرية عن أمه وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية فادعى
جماعة على الرجل المذکور بان تلك الارض حقهم والحال انهم كانوا حاضرين ومشاهدين
لتصرف مورثة واضح اليد المذکور مدة تزيد على ست وثلاثين سنة لم يدعوا ولم ينازعوا
ولم يطلبوا ولم يكن لهم مانع شرعي يمنعهم من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم
بعد تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذکورة اذا كان الواقع ما هو
مستطور بالسؤال وقد صرحوا بعدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة الا في الارث
والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين كانا في معيشة واحدة وتفرقا
من مدة ثمان وعشرين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى احدهما لانه كان عليه ديون وطلب من
اخيه المشاركة في دفعها فذكر اخوه انه لا يعلم ديونا عليه اصلا ولم يعلم بساير تصرفاته مدة
اقامتهما مع الاسماء وقد اقيمت عليه دعاوى عند المحاكم الشرعية مما رآه ولم يساله في شيء
من ذلك فهل والحال هذه لا يلزم اخاه المذکور ما ادعاه اخوه ولا تقبل دعواه (اجاب)
لا تسمع الدعوى مع الانكار بعدم مضى خمس عشرة سنة على فرض صحة الا في الارث
والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى لبنته البالبة الرشيدة
دارا ودورا وملكهما لها وقبضتهما وحازتهما القبض والحيازة الشرعيين في حال صحته
وسلامته وسكنت فيهما مدة مع زوجها ثم بعد ذلك مات زوجها عنها وعن ورثة آخرين فهل
اذا تحقق ما ذكر وأراد باقي الورثة ان يحجزوا الدار والدورا تركته من مورثهم لا يجابون لذلك
(اجاب) اذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في العقار الساكنين فيه فالقول للزوجة
بيمينها انها على ورثة الزوج البينة اذا العقار من قبيل المشترك كافي بالبكر والقول
للحي فيه بيمينه كما يستقام من تنقيح الحسامدية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار
بالارث من مورثهم واضعين أيديهم عليها هم ومورثهم من قبلهم مدة تزيد على خمسين

١٤ ١٢٧٣

١٨ ١٢٧٣

١٨ ١٢٧٣

٢٠ ١٢٧٣

سنة ادعى عليهم آخرون بان لهم فيها حق من مورثهم فانكروا دعواهم والحال ان مورث
المدعى كان حاضرا موجودا ومشاهدا للتصرف مورث المدعى عليهم أكثر من خمس
عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (اجاب)
نعم لا تسمع دعواهم المذکورة ان كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك دارا بالميراث من أبيه مدة نحو خمسين سنة بعد ان وضع أبوه يده عليها مدة
نحو عشرين سنة من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والا ن ادعى امرأة أجنبية من
المشاهدين لتصرف الوارث المذکور بان لها حقا فيها عن مورثها فانكر الوارث دعواها
والحال ان مورثها كان موجودا في البلد ومشاهدا للتصرف أبي واضح اليد بالهدم والبناء
مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعي
فهل لا تجاب لذلك ولا تسمع دعواها بعدم مضى هذه المدة وتغنى من منازعة الوارث المذکور
فيما تركه له والده اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تسمع دعواها المذکورة اذا تحقق
ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين فادعى الابن
على رجل أجنبي ان مورثهما كان له بعض دين عليه منذ عشرين سنة ويدهما وثيقة
بذلك فانكر المدعى عليه دعواهما والحال ان مورثهما كان حاضرا في البلد ومشاهدا
للدعى عليه مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهو ساكت من غير مطالبة المدعى عليه بالدين
ومن غير مانع شرعي يمنعه من الطلب المدة المذکورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى
المدعين بهذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواهما (اجاب) نعم لا تسمع دعواهما
المذکورة اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده
على دار عن أبيه ادعى عليه رجل بان لاهما فيه حصص لا يعرف قدرها ولا سبب ملك أمه
لها ولا حدود المدعى به ولا أسماء أربابها فهل لا تسمع دعواه حتى يبين المدعى به مقدار
وحدود ابيها نفي الجهل بالمدعى به وهل يكتب في يده كرهض الحدود ولا بد من ذكر كل
(اجاب) تصح الدعوى بالملك المطلق بلا بيان سبب ويشرط في صحة ابيان المدعى به
وذكر حدوده اذا كان عقارا وكفى ذكر ثلاثة من الحدود على خلاف قول زفر وقال لا بد
من ذكر الاربعة وعاليه القوي ولا بد من ذكر اسماء اصحاب الحدود وتعرفهم بما بينهم
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده عن عقار تلقاه بطريق الهبة من مورثه وصار
يتصرف فيه مدة تسع عشرة سنة فادعى الآن رجل على واضح اليد انه يستحق حصصه
في العقار المذکور عن مورثه فانكر واضح اليد دعواه والحال ان مورثه كان حاضرا
في البلد ومشاهدا للتصرف واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير
منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى
بعدم مضى تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى
المذکور اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال ولم يوجد من واضح اليد ما يفيد اقراره باصل

٢١ ١٢٧٣

٢٤ ١٢٧٣

١ ١٢٧٣

٧ ١٢٧٣

١٧ ١٢٧٣

شعبان

المالك لمورث المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض تلقاها عن أبيه منذ ستين سنة وزادها وقد غرسها أشجارا منذ ثمانين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والآن يدعى رجل أجني من المشاهدين لتصرف فيها بأنها وقف فأنكر واضح اليد دعواه والحال أنه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجرى دون الأثبات ويمنع من معارضة الوارث فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بدعواه على فرض كونها مسموعة بدون أثباتها بغير وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت دارا من رجل بثمن معلوم من مدة تزيد على خمس عشرة سنة قام الآن أولاد عم البائع ينازعون المرأة المذكرة بان لهم فيها حقا والحال أن أولاد المذكرة كورين كانوا حاضرين في مجلس البيع ويعلمون به وهم بالغون ومشاهدون لتصرف المشتري المذكرة ولم ينازعوها فيها فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بما ذكروا ليس لهم منازعتها فيها ويمنعون من معارضتها إذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) إذا باع عقارا أو ابنه أو امرأته أو غيرهما من أقاربه حاضرا يعلم به ثم ادعى الابن مثلا أنه ملكه كالأب أو بعضا من أعماله أو معينا لا تسمع دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضحة يد هاعلى دار مدة ثلاثين سنة وهي تتصرف فيها ثم الآن ادعى جماعة على تلك المرأة أن لهم في الدار حقا بطريق الملك المطلق فأنكرت المرأة دعواهم والحال أن الكل في بلدة واحدة وهم مشاهدون بجميع ذلك لا تصرف من غير مانع لهم عن الدعوى فهل حيث كان الأمر ما هو مسطور تكون دعواهم غير مسموعة بعدمضي هذه المدة ويعمل بوضع اليد والتصرف المذكرة كورين لأن ترك الدعوى بلا عذر تلك المدة يدل على عدم الحق ظاهرا ويدل أيضا على أن ذلك تلبس محض (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وترك عقارا فوضع ابنه يده على العقار المذكرة كور مدة تزيد على ثلاثين سنة قام الآن جماعة يدعون على واضح اليد بان العقار ملك لهم بطريق الارث عن مورثهم فأنكر المدعى عليه دعواهم والحال أن مورث المدعين كان مشاهدا لتصرف مورث المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى المدة المذكرة كور فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين المذكرة كورين بعدمضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكرة كور إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على نخل تلقاها بطريق الارث عن أبيه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضح اليد أنه يستحق حصته في النخل عن أمه فأنكر واضح اليد دعواه والحال أن أمه كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة لتصرف واضح اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهي ساكتة من غير منازعة

ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكرة كور إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين شقيقين كل منهما في معيشة واحدة حازا حدهما قطعة أرض إحداهما غرس فيها نخلا وحده وصار واضعا يده على النخل المعروف يتصرف فيه بمفرده مع مشاهدة أخيه مدة عشرين سنة وهو يستقله ويأكل ثمره من غير منازعة له فيه تلك المدة ويدفع خراجها لجهة الديوان وبعد ذلك ادعى عليه أخوه بأنه غرس معه في النخل وأنه شريكه فأنكر دعواه فتراعى لدى المحاكم الشرعية فطلب منه بيضة تشهد له طبق دعواه ففجز عنها وثبت الحق في النخل لواضع اليد ثم بعد ذلك صار واضح اليد واضعا يده على النخل مدة إحدى عشرة سنة بعد الدعوى إلى أن مات المدعى فادعى ابنه بما ادعاه أبوه ولم يكن معه بيضة تشهد له أيضا على طبق دعواه والحال أن أباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف واضح اليد المدة المذكرة كور ولا من غير منازعة ولا عذر شرعي وكذلك ولده المذكرة كور فهل لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة واضح اليد وإذا ادعى المدعى على ثمر النخل يكون ضامنا له (أجاب) دعوى الأخ المذكرة كور على الوجه المسطور بعدمضي تلك المدة لا تسمع فلا تسمع دعوى ولده من بعده والحال هذه إذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث وعلى فرض سماعه فلا اعتبار بهما من غير برهان شرعي فيمنع ابن الأخ المذكرة كور من معارضة عمه فيما يبيده من النخل المذكرة كور والحال هذه وعليه ضمان ما ادعى عليه من ثمر النخل المذكرة كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخل تلقاها بالشر من رجل أجني وصار يتصرف فيه مدة تزيد على سبعين سنة وثلاثين سنة فادعى الآن جماعة من بلدة أخرى على واضح اليد أنهم يستحقون النخل المذكرة كور عن أبيهم فأنكر واضح اليد دعواهم والحال أن أباهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف واضح اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكرة كور إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وكسبوا حدهما مال خاص به عن الآخر وبايديهما مال مشترك بينهما عن أبيهما مات أحدهما عن ابن قاصر وعن أخيه المذكرة كور وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد بلوغ القاصر المذكرة كور رشيد اطلب من عمه ما يخصه من تركه أبيه بالارث الشرعي فأنكر القاصر دعواه وادعى أن أباه لم يترك شيئا فتراعى لدى القاضي وطلب من ابن الميت بيضة تثبت دعواه ففجز لابن المذكرة كور عن أثبات دعواه وحلف المذكرة كور البين الشرعي ثم بعد ذلك بمدة من السنين وجد ابن الميت المذكرة كور بيضة تثبت دعواها ادعى به أولا مع عمه فهل تسمع دعوى الابن المذكرة كور وتقبل بيضته أولا (أجاب)

نعم تقبل البينة بدين المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة على كون دارا تلقوها بالارث عن ابيهم ووضعوا ايديهم عليها مدة تزد
على اربعين سنة وهم يتصرفون فيها بالبناء وغيره ولم يعارضهم في تلك المدة احد ثم ادعى
عليهم الا ان رجل اجني انها له عن مورثه والحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا
لتصرفهم فيها مدة تزيد على عشرين سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي
فهل والحال هذه لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة بدون منازعة ومورثه من قبله ويكون
الحق في الدار لواضي اليد (اجاب نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا تحقق ما هو مستور
بالدوال حيث انكر وادعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث
عنه شرعا من عقار ومواس وغير ذلك فوضع الابن ان ايديهما على تركه ابيهما وصارا
يتصرفان فيما بانواع التصرفات الشرعية مدة اربع سنين ثم انزل أحدهما من معيشة
اخيه وصار في معيشة وحده من غير قسمة تركه ابيه ووضع الاخ الاخر يده على نصيبه
ونصيب اخيه الموزول من تركه ابيه مدة عشرين سنين وصار يتصرف فيما احتى زادت وقت
والآن اراد الاخ المعزول اخذ ما يخصه من تركه ابيه من يد اخيه ووضح اليد فانكر دعواه
متعللا بان ما ذكر من كسبه الخاخر به فهل والحال هذه اذا ثبت الاخ الخارج ان بعض
ما بيد اخيه المذكور من متروكات ابيه يقضى له بنصيبه فيها بالوجه الشرعي ولا عبرة
بانتكار الاخ دعواه (اجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه متروك عن اب الاخوين
المذكورين بالوجه الشرعي يكون للاخ الخارج اخذ نصيبه منه بالفرض الشرعية حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار عن ابيه مدة اربعين سنة وزيادة
وهو يتصرف فيها هو والدة من قبله تصرف المالك في املاكهم من غير منازع ولا مدافع
له فيما اتلك المدة والآن ادعى عليه جماعة بان لهم حقا فيها عن مورثهم فانكر واصل اليد
دعواهم فهل اذا كان مورثهم حاضرا ومشاهدا التصرف واصل اليد وهو ساكت لم يدع
ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعي عن الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة لا تسمع دعوى
وارثه كما لا تسمع دعوى المورث ان لو كان حيا (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم والحال هذه
والله تعالى أعلم (سئل) في اولاد بعضهم صغار والبعض كبار ماتت امهم عنهم وعن ابيهم
ومضى على موتها خمس عشرة سنة وبلغ الصغار رشدهم فهل والحال هذه اذا ادعوا على
ابهم بآرث امهم تسمع دعواهم وتقبل بينتهم اذا انكر الاب ذلك ولا يمنع من سماع
دعوى الارث مضي تلك المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في
الارث والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
بنيتين من غيرها وعن أخ عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وطواحين ونخل
ونحوه وغير ذلك فادعت الزوجة بامتعة وأشياء مذكورة بانها ملك لها وورثتها
من زوج آخر فانكر باقي الورثة دعواها وقيمون بينة على انها ملك لمورثهم فهل اذا

١٨ ١٢٧٣

١٨ ١٢٧٣

١٨ ٢٧٣

٢٠ ١٢٧٣

نبت انها ملك لمورثهم بالوجه الشرعي يجابون لذلك ويقضى لهم بها (اجاب) اذا وقع
الاختلاف بين الزوجة ومورثه الزوج في بعض متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه وكان
ذلك مما يصلح لرجال والنساء واقامت ورثة الزوج البينة على أن ما ذكر ملك لمورثهم
المذكور يقضى بينهم حيث لا مانع واقول للزوج البينة على أن ما ذكر ملك لمورثهم
الاختلاف في غير متاع البيت المذكور فانه ينظر فان كانت اليد حال حياة الزوج للزوجة
يكون القول لها والبينة لباقي الورثة وان كانت اليد للزوج فالأمر بالعكس والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن عاصب له وترك عقارا طلب العاصب ما يخصه
منه فامتنعت الزوجة من ذلك متعللة بان الرجل قبل موته باع لها بعضه في نظير ما عليه
لها من الدين ووقف بعضه عليها وجهها لها ناظرة من بعده فهل اذا لم تثبت المرأة المذكورة
البيع لها والوقف عليها بالبينة الشرعية وصود ذلك في حال صحة الميث يكون للعاصب
المذكور اخذ نصيبه منه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم له ذلك اذا لم يتحقق ما ذكر بطريق
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث من اصولهم من قديم الزمان
وهو يسد الجميع والآن يريد بعض الورثة اخذ زيادة عن حقه منه متعللا بان مورثه
غرس منه نخلا بعد موت الجد فانكر وادعواه ولا بينة ولا سند يبيده يشهد له باستحقاق
زيادة عن غيره فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وليس
له الا ما كان يستحقه مورثه ان لو كان حيا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا لم تكن
الزيادة المدعى بها تحت يد المدعى بانفراده بل كانت بيد الجميع وانكروا دعواه
المذكورة هل فرض صحتها لا يجاب لمدها بدون اثبات دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا باعها لرجل آخر بثمن معلوم منذ اثني عشر سنة وزيادة من
علم زوجته وحضورها بالبلد ومشاهدتها للبيع المذكور ثم بعد مدة مات البائع عن
زوجته فادعت بان النخل ملكها غرسه والدها وتريد ابطال البيع فهل اذا ثبت انها
كانت حاضرة وقت بيع زوجها ذلك عالمه وسكت تلك المدة لا تسمع دعواها حيث
انكرها واصل اليد ومنع من منازعته (اجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحقق ما ذكر
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنين وعن ابن ابن وترك ما يورث عنه شرعا من
عقار وساقية وترك أرض زراعية لا ميرية فاعطى الاعمام لابن الاخ جرامن العقار
والاطيان صالة وشقة عليه واخذوا وانفردوا في معيشة واحدة مدة نحو عشرين سنة
وزيادة من غير منازعة لاهلها تلك المدة ثم مات ابن الابن عن ورثة منذ عشرين سنة
وزيادة والآن تريد ورثته منازعة الاعمام فيما بايديهم من العقار والاطيان متعللين
بان الجد كان اوصى لا يبيعهم بخمس ماله فانكروا ورثته الجدد دعواهم والحال ان مورثهم كان
موجودا بالبلد ومشاهدا التصرف اعمامه فيما بايديهم وهو ساكت لم يدع ولم ينزع
ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

شوال

١٦

١٨

تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ولا تجرى الوصية في أرض الزراعة الاميرية (اجاب)
لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي
وسكوت مورث المدعى تلك المدة مع حضوره بالاعذار شرعي مانع من سماع دعواه فلا
تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وساقية واطيان
زراعة اميرية اثرية فوضع الابن ابيهم ماله على ما ذكر مدة من السنين من غير منازع
اها قايه بعد ان وضع الاب يده على هذه المدة بخمس عشرة سنة من غير منازع له مدة وضع يده
ايضا والا ان يدعى رجل اجنبي فيرث من المتأهلين لتصرفهما بان له حقا فيما
بايديهما ماله من مورثه الذي مات من قديم الزمان فانكر ادعواه والحال ان مورثه
كان موجودا ومشاهدا لتصرف ابيهما مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع
ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من الادعى فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا تسمع
دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الابن المدعى كورين فيما تركه مورثه ما
لهما الا سيما وان الارض لم تكن مسوغة باسم المدعى ولا باسم ابيه بل باسم ابيهما
(اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاکثر مع حضوره ومشاهدته
لتصرف ذي اليد بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من
بعده اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل
يده على فخل وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املا كها مدة تزيد على خمس عشرة
سنة ادعى عليه رجل بان له فيه حقا عن ابيه فانكر واصل اليد دعواه والحال ان ابا المدعى
كان حاضرا موجودا ومشاهدا لتصرف ابيه خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع
ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة
وتركه الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف ابيه من غير عذر شرعي مانع له من
سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق
الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شقيقين يملكان معصرة مناصفة بالميراث
عن ابيهما حصل فيهما خلس وهي بايديهما معا واجتاجت لاهما مارة فعمرها احدهما
باذن اخيه وحضوره ومباشرة وصرف قدره ماله من ماله ودفع له الاخ بعد العمارة
بعض ما خصه من دين العمارة وبعد مضي نحو عشرين سنة يدعى الذي صرف ماله العمارة
بانه احداث في العمارة بعد العمارة الاولى فانكر الاخ دعواه والحال انه لا يثبت ولا سند
بيده يشهد له بالعمارة الثانية فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات
ويمنع من منازعة اخيه في نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضى المدعى بمجرده دعواه
بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن
ثلاثة بنين لصلبه وعن ابن ابنة القاصر وترك ما يورث عنه شرعا وبعد وفاته اقتسم ابناؤه

صاحبه تركه بينهم على حسب القرينة الشرعية وأخذ كل واحد منهم فاحصه فيها
وحازه لنفسه من مدة خمس عشرة سنة والا ان يدعى ابن ابنة المدعى كور على احد اعمامه
المدعى كورين ان جده اوصى له بالربع في جميع متروكاته وان عمه المدعى عليه اخذ ما اوصى
به جده له وانه كتب له بذلك وثيقة ويريد اخذ منه وترعه من يده فانكر المدعى عليه
دعواه والحال انه لم يكن بيده وثيقة ولا يثبت معه بذلك وانه حاضر بالبلد ساكت المدة
المدعى كور من غير مانع يمنعه فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه المدعى كور حيث كانت
مجردة عن الاثبات الشرعية على فرض سماعها ولا يجب لاخذ ما ذكر بدون وجه شرعي
(اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض
كونها مسوغة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكرين بالغين مندسقين
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وفخل فوضعوا ايديهم على ما ذكر من غير منازع لهم بعد
ان وضع الاب يده عليه مدة نحو ستين سنة وادعى ان المدعى رجل اجنبي بان له حقا
في الفخل المدعى كور عن مورثه فانكر الورثة المدعى كورين فيما تركه مورثه كان موجودا بالبلد
ومشاهدا لتصرف ابيه مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك
مانع شرعي يمنعه من الادعى فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي
هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة المدعى كورين فيما تركه اباهم بدون وجه شرعي
(اجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا تحقق ما هو مرسوم بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل واصل يده على جانب فخل مدة تزيد على ثمان وثلاثين سنة وهو يتصرف فيه
بانواع التصرفات الشرعية من غير منازع ولا معارض له في ذلك تلك المدة والا ان ادعى
عليه جماعة ان هذا الفخل ملك لهم عن والدهم فانكر واصل اليد دعواهم والحال ان
والدهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف ابيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة
لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المدعى كور في الفخل والحال
هذه لا تسمع دعوى الجماعة المدعى كورين بعد مضي هذه المدة ويمنعون من معارضة واصل
اليده منازعته بدون وجه شرعي (اجاب) لا تسمع دعوى الجماعة المدعى كورين اذا تحقق
ما هو مرسوم بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الارث
عن والده مدة تزيد على عشر سنين وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية من
غير منازع له فيها تلك المدة والا ان ادعى عليه رجل اجنبي بانه يستحقها بطريق الارث عن
مورثه والحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا لتصرف ابيه مدة تزيد عن خمس
عشرة سنة لم يدع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى وكذلك شاهد المدعى تصرف ذلك
الرجل المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدع ولم يكن هناك مانع شرعي
يمنعه عن الدعوى والطلب فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الرجل المدعى كور كما
لا تسمع دعوى مورثه ان لو كان حيا (اجاب) نعم لا تسمع اذا تحقق ما هو مرسوم بهذا

السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فختين بالميراث عن عمه منذ ست سنين بعد ان وضع يده عليهما مدة تزيد على أربع وعشرين سنة من غير منازع له فيهما مدة وضع يده والا ندي رجل اجنبي من المشاهدين للتصرف المدة المذكورة بان له حقا فيهما عن امه فانكر واضع اليد دعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده بالاستحقة فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجب له ذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات اذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية على فرض كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار من مدته تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة والا ندي رجل اجنبي انه يملك الدار المذكورة عن مورثه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان مورث المدعى كان مشاهدا للتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار في قرية من قرى مصر استمر واضع يده عليهما مدة قدرها خمس وعشرون سنة والا ندي رجل على واضع اليد ان الدار المذكورة ملك لجدته والدة أبيه وانها ماتت عن أبيه وان أباه مات عنه فقط وانحصر ميراثه فيه وان الحق في الدار المذكورة له ويريد ان يترعاها من واضع اليد فانكر دعواه المذكورة فهل اذا أثبت المدعى المذكور ما يدعيه بالوجه الشرعي يقضي له بالدار المذكورة شرعا ولا يمنع من سماع دعواه مضي أكثر من خمس عشرة سنة (أجاب) مجرد مضي خمس وعشرين سنة لا يمنع من دعوى الارث فاذا لم يوجد مانع آخر من سماع دعوى الرجل المذكور كسكوت المورث مدة يمنع معه من سماع دعواه وأثبت دعواه بالوجه الشرعي يقضي له بما ادعاه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا ولم يكن له وارث سواها وبقيت المال وضبط بيت المال التركة فهل اذا كان لزوجته المتوفى أمتعة في بيت سكنها ما تصلح لها تصدق في ذلك بيمينها ولها أخذها من بيت المال (أجاب) القول للحي من الزوجين فيما يختص به وما هو صالح لهما بيمينه حيث وقع الاختلاف في متاع البيت ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بنتين تملكان دار بالميراث عن أبيهما واصل رجل اجنبي يده عليهما وسكنهما مدة نحو أربعين سنة والا ندي طلب البنات رفع يده عنهما فادعى انه اشتراهما من أبيهما قبل موته فانكر تادعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيدهما انتقال الملك له فهل لا يجب له ذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا يسقط حقهما بتقادم الزمان ويكون له ما دفع يده عنهما حيث كان معترفهما ومقرهما لمورثهما بالملك ولم يثبت انتقاله اليه يناقش شرعي (أجاب) من المعذور ان لا يقضى له بدعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله

١٢٧٣ ٧

١٢٧٣ ٧

١٢٧٣ ٩

١٢٧٣ ١٥

١٢٧٣ ١١

تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك فحسا وافر اشاحت يدها مات زوجها في غيبته عنها وولاد من غيرها فادعى الاولاد ان الفحس والفراس من غلات مورثهم فانكرت الزوجة ذلك ولا بينة لهم فهل والحال هذه اذا لم يثبت الاولاد دعواهم المالك في الفحس والفراس عن مورثهم بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم ويكون القول قول الزوجة بيمينها (أجاب) اذا وقع الاختلاف بين الزوجة ومورث الزوج بعد موته في متاع البيت الذي كانا يملكانه فيه فالقول للزوجة بيمينها فيما هو مختص بالنساء وفيما هو صالح للزوجين كالاشياء المذكورة فادعى المالك مورثها ان تلك الاشياء مملوكة لمورثهم ويكون القول للزوجة فيما ذكر بينة بالجهة بعيدة فوق مسافة القصير فادعى المورث بعد حضوره للجهة التي فيها البيت المذكور بيع نصيبه فنعته من ذلك امرأه واضع يدها عليه من مدة تزيد على ست سنوات مدعية ان البيت المذكور ملك لها فهل اذا أثبت وارث الميت ان البيت ملك لمورثته بالوجه الشرعي يكون له بيع نصيبه ولا عبرة بدعوى واضع اليد (أجاب) اذا أثبت المدعى المذكور مورثه واثبت له وارث ذلك البيت مملوك له وانه مات وترك ميراثه وابساق المورث واستوفى الاثبات شرائط الصحة لا يكون لواضع اليد منع ذلك الوارث من أخذ نصيبه والتصرف فيه بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض خربة يتصرف فيها مدة تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات عن وارث فوضع الوارث يده عليهما بعد موته وصار يتصرف فيهما مدة سبع سنين فادعى الا ندي رجل اجنبي انه يستحق فيها حصته من مورثه فانكر واضع اليد دعواه والحال انه ذو مورثه حاضر ان بالبلد ومشاهد ان تصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهما ساكتان من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث المدعى المذكور عن الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر لا تسمع دعواه ان لو كان حيا فلا تسمع دعوى وارثه بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض بفعلها وأشجارها واصل من أبيهم م عليهما مدة تزيد على خمس عشرة سنة عن أصولهم وهم يتصرفون فيها المدة المذكورة من غير منازع ولا عنازع فادعى عليهم رجل بان له فيها حقا عن مورثه فانكر وادعواه والحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا لتصرف مورثه واضع اليد عليهما مدة خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على

١٢٧٣ ٢٧

١١٧٣ ٢٧

ذی الحجة

١٢٧٣

١٢٧٣

ثلاث فخلات بطريق الارث عن ابيه ومدة وضع يده و ابيه فموت وعشرين سنة
فادعى الآن جماعة بانهم يستحقون النخل المذ كور بطريق الارث عن مورثهم والحال
ان مورثهم كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف مورث واضح اليه المذ كور ولم يطلب
ولم ينازع مدة خمس عشرة سنة فهل اذا تحقق ما ذكر لا تسمع دعوى الجماعة المذ كورين
بعد مضي تلك المدة سيما وقد شاهدوا التصرف بعد موت المورث احدى عشرة سنة ولم
يكن لهم ولا مورثهم هذر يمنعهم عن الدعوى والطلب (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم
الحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار تعلقا بطريق الارث
وعن ابيه وصار يتصرف فيها بعد ابيه مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة فادعى الآن امرأة
انها تستحق حصة في الدار المذ كورة عن امها فانكر واضح اليه دعواها والحال ان امها
كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة تصرف واضح اليه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهي
سأكتة من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع
دعوى المرأة المذ كورة بعد مضي هذه المدة حيث انكر واضح اليه دعواها (اجاب) نعم
لا تسمع دعواها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أموال خاصة به من
عقار وغيره وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما مدة تزيد عن أربعين سنة والآن
تدعى ورثة اخوته المنقردين عنه في معيشة وخدمهم وبايديهم أموال خاصة لهم بان لهم
حصة فيما يديدهم عن اباؤهم فانكر واضح اليه دعواهم والحال ان اباؤهم كانوا موجودين بالبلد
ومشاهدين لتصرفهم وهدمهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعوا ولم يكن هناك مانع شرعي
يمنعهم من التمداعى مدة تزيد على عشرين سنة فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا
تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة المذ كور فيما يديدهم بدون
وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ساكتون المورث خمس عشرة سنة فاكثرت حضوره
ومشاهدته تصرف الغير بدون منازعة ولا دعوى ولم يكن هذر شرعي مانع من سماع
دعواهم فلا تسمع دعوى ورثته من بعدهم مع الانكار اذا ثبت في حق المورث يثبت في
حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على نخل مدة ثلاث سنين بعد
مورثته وهي واضحة يدها من قبله مدة تسع عشرة سنة لم ينازعها احد في تلك المدة
والآن يدعى عليه اشخاص بانهم ملك لهم ومعهم بيعة تشهد لهم بالملكية واحدهم يدعى
انه كان قاصرا نصف المدة المذ كورة بالنصفها والحال انهم مشاهدون لتصرف
واضح اليه المدة المذ كورة ولم يكن هناك مانع يمنعهم من الدعوى مع اقامتهم بالبلد
وواضح اليه ملكهم للملكية لهم لاسيما وواضح اليه مدعاهم يكتفون في الحال هذه
لا تسمع دعواهم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث
والوقف ووجوده شرعي فلا تسمع دعوى الباقين من الاشخاص المذ كورين بعد
تلك المدة حيث كانوا حاضرين لم يمنعهم مانع من الدعوى بالملك المذ كورون القاصر

محرم
٤

١٢٧٤

المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على مكان بالارث عن ابيه مدة
تزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليه جماعة بان لهم فيه حصة عن ابيهم فانكر دعواهم
والحال انهم اباؤهم مشاهدون تصرف واضح اليه و ابيه من قبله مدة عشرين سنة ولم
يدعواهم و اباؤهم وهدمهم ساكتون من غير معارضة ولا مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل
لا تسمع دعواهم والحال هذه (اجاب) ساكتون مورث المذ كور عن الدعوى خمس عشرة
سنة فاكثرت مع مشاهدته تصرف واضح اليه من غير مانع شرعي مانع من سماع دعواهم فلا
تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجلين يملكان بيتين ملاصقين لبعضهما البعض لكل واحد منهما بيت خاص به
انهدم أحدهما واذن مالك البيت المنهدم للجائر ان يبنيه له بطريق النيابة عنه على
اساسه القديم فبناه الرجل المذ كور على اساسه ووضع المسالك يده عليه بعد تمام بنائه ثم
ادعى الجائر الباني لجواره انه ادخل قطعة من داره وقت بنائه في بيت جواره فانكر واضح
اليه دعواهم فهل لا يحاسب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب)
لا يقضى المدعى بمجرده دعواه بدون اثباته بطريق شرعي عن فرض صحته والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك أرضا مات عن ورثة وعليه ديون وللورثة امرأة قريبة لهم من جهة
النسب باع وكيل الورثة وهو اخ لتلك المرأة أيضا الأرض المذ كورة لرجل لسداد ما على
مورثهم من الدين والمرأة المذ كورة حاضرة تعلم البيع وهي ساكتة لم تدع بشئ في تلك
الأرض فاستلم المشتري الأرض المذ كورة ثم بعد مدة وهب المشتري ما اشتراه لشخص آخر
وقبضه الموهوب له وتصرف فيه بالبناء وغيره مع مشاهدته لذلك وسكوتهما ثم باع ذلك
لشخص آخر ووضع المشتري يده على ما ذكر مدة ثم تكرر البيع والتصرف مع حضورها
بالبلد ومشاهدتها تسليم ذلك للمالكين ومشاهدتها تصرفهم بالبناء وغيره في تلك
الأرض ومضي على ذلك مدة تزيد على سبع سنين ثم الآن ادعت تلك المرأة على
المشتري الاخير بانها تملك تلك الأرض بطريق الهبة من مورث الورثة المذ كورين حال
حياته فانكر واضح اليه دعواها فهل حيث باعها أقاربها ولا مع حضورها وعلمها بذلك
وتداولتها الاشخاص المذ كورون بتلك الطرق ووجد التصرف منهم ما ذكر في الأرض
المذ كورة مع مشاهدتها لذلك وسكوتهما بالامانع لها من الدعوى في تلك المدة لا تسمع
دعواها اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تسمع دعواها والحال ما ذكر اذا قد وجد امران
كل منهما الواجب المنع من سماعها أحدهما البيع الاول الصادر من قبل
أقاربها مع حضورها وعلمها به وسكوتهما الثاني الهبة من المشتري الاجنبي والقبض وكذا
ما بعده من البياعات الصادرة من الاجانب والتسليم والتصرف بالبناء من المالكين مع
مشاهدتها لذلك وسكوتهما بالامانع فمصرح علمها وبأن من باع عقارا أو هب أو
تصدق به وابنه أو امراته أو غيره ما من أقاربه حاضرين لم يه به ثم ادعى انه ملكه كلاً أو

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٠

بعضا منها أو مينا لا تسمع دعواه ويجعل سكوتها كالاقتضاح بأنه ملك البائع قطعاً
 للتزوير والحيل بخلاف الاجنبي فان سكوتها ولو جار الا يكون رضا الا اذا سكنت الجار
 وغيره من الاجانب وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناءاً والله تعالى
 أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى منه رجل توجه من بلاد السودان الى مصر
 ومعه بعض امانات لا لشخص خاص مات في الطريق وله زوجة بالسودان وورثة بقرب مصر
 وحضرت تلك الامانات بمصلحة بيت المال فادعى ارباب الامانات بعدم موته بها على زوجته
 المذكورة وأثبتوها في وجهه في السودان فهل يكتفى بهذا الثبوت أو لا بد من اعادته
 (اجاب) يشترط في دعوى الاعيان على احد الورثة كون تلك الاعيان في يده بخلاف
 دعوى الدين فاذا لم تكن تلك الاعيان وقت الدعوى في يد الزوجة التي صار الثبوت
 في وجهها يحتاج الى احوال لا قامة الدعوى ثانياً في وجه جميع الورثة أو بعضهم اذا كانت
 الاعيان في يده أو من ينوب عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على
 مكان وهي تتصرف فيه تصرف الملاك في املا كها مدة نحو أربعين سنة ادعى عليها
 رجل بان له فيه حصصاً يملكها بالثراء والحوال انه حاضر وموجود ومشاهد لتصرفها فيه
 هذه المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد هذه
 المدة حيث أنكرتها (اجاب) اذا مضى على الثراء الذي ادعاه المدعي خمس عشرة
 سنة فما كثر مع حضوره من غير مانع وإن كرت واضعة اليد دعواه لا تسمع والاسمعت والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتاً عن ابيها واضعة يدها عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة
 وهي تتصرف فيه تصرف الملاك في املا كها من غير معارض ولا منازع ادعى عليها
 رجل بأنه اشترى فيه حصصاً من امرأة غائبة الآن تدعى ان الحصة المذكورة لها عن مورثها
 فانكرت دعواه والحوال ان المرأة المذكورة ومورثها كانا حاضرين ومشاهدين لتصرفها
 وتصرف مورث واضعة اليد أكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع هي ولا مورثها وهما
 ساكتان المدة المذكورة من غير مانع شرعي عنهما من ذلك فهل اذا حضرت الغائبة
 لدى القاضي وادعت هي ومن تلقى عنها المالك وتحقق ما ذكر لا تسمع دعواها ولا دعوى
 من تلقى عنها المالك بمضى هذه المدة (اجاب) اذا تحقق سكوت مورث البائعة عن
 الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضعة اليد بلا عذر شرعي
 لا تسمع دعواه ولا دعوى من تلقى المالك عنه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شقيقين
 يملكان بيتاً بالميراث عن ابيهما من مدة نحو ثلاثين سنة ويزيدان بعد ان وضع ابوهم يده
 عليه عن ابيه مدة نحو خمس عشرة سنة ويزيدان من غير منازع لهما ولا لابيها فيه والاثنان
 يدعي رجل اجنبي ان له حصصاً فيه عن عمه متعلاً بان عمه اشترى من ورثة آخرين
 يستحقون تلك الحصة فيه فانكر الورثة دعوى استحقاق الغير حقاً فيه فهل اذا لم يثبت ان
 الغير فيه حقاً بالطريق الشرعي وأنه باعه لعمه بطريق شرعي لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعاليه

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

١٩

المذكور اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا يقضى المدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق
 شرعي على فرض كونها موهوبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة
 بلغ فادعى الورثة ان ما بيد الزوجة من المصاوغ والحلي ملك مورثهم فانكرت الزوجة ذلك
 وقالت هو ملكي فهل يكون القول قولها في ذلك حيث كان ذلك خاصاً بالنساء (اجاب)
 اذا مات الزوج واختلقت ورثته مع الزوجة في متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه الخاص
 بالنساء فالقول لهما بيمينهما اذا لم تدع التملك من قبل الزوج والبينة بين الورثة والله تعالى
 أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلاً بالميراث عن ابيهم مدة تزيد على ثمانين سنة بعد ان
 وضع ابوهم يده عليه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة من غير منازع لهما ولا لابيهم فيه
 مدة وضع ايديهم عليه والاثنان يدعي رجل من المشاهدين لتصرف الورثة بان له فيه حصة
 عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحوال ان مورثه كان موجوداً بالبلد ومشاهداً لتصرف
 مورث الورثة المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك عذر شرعي يمنعه
 من التداخي فهل والحوال هذه لا تسمع دعوى ذلك المدعي بعدم مضي هذه المدة ويمنع من
 منازعة الورثة فيما تركه مورثه لهما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا تسمع
 دعواه ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 اولاده وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ونخل من مدة نحو ست سنين بعد ان وضع ابوهم يده
 عليه مدة نحو عشر سنين سنة ويزيدان وأبوه كذلك من غير منازعة لا احد منهم فيه تلك المدة
 والاثنان يدعي رجل اجنبي من المشاهدين لتصرفهم بان له حصة فيه عن مورثه فانكر
 الورثة دعواه والحوال ان مورثه كانت موجودة بالبلد ومشاهداً لتصرف ابيهم وجدهم
 وهي ساكتة لم تدع ولم تنزع ولم يكن هناك عذر شرعي يمنعه من التداخي فهل والحوال
 هذه لا يجاب ذلك المدعي لدعواه ولا تسمع بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة
 فيما تركه مورثهم لهما بدون وجه شرعي (اجاب) سكوت مورث المدعي عن الدعوى
 خمس عشرة سنة فما كثر مع حضوره ومشاهدته تصرف مورث المدعي عليه بلا عذر
 يمنع من سماع دعوى وارثها من بعدها اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقاراً عن مورثه استولى عليه رجل في غيبته
 فوق مسافة القصر فهل اذا حضر من غيبته وطلب عقار ابيه المورث له عنه بالوجه
 الشرعي يقضى له بذلك ولا يكون تركه الدعوى مع غيبته مانعاً له من ذلك ولو طالت المدة
 نحو ثلاثين سنة حيث كان المدعي المذكور غائباً تلك المدة فوق مسافة القصر (اجاب)
 نعم تسمع دعواه ولو بعد مضي تلك المدة حيث كان غائباً في سماع المدعي عليه مسافة
 القصر اذا ما ذكر عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وبعد ان قضاه
 عدتها منه تزوجت بغيره وصار معاشرهما مدة من السنين ثم بعد ذلك ادعى الزوج
 المطلق على الزوجة المذكورة بانها يملك بعض دراهم وامتنعة كانت تحت يدها قبل أن

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٤

٢٢

١٢٧٤

٢٢

١٢٧٤

٢٣

١٢٧٤

٢٣

بطلانها فانكرت الزوجة دعواه والحال ان المطلق المذكور كان حاضرا في البلد ومقيما بها ومشاهدا لتصرفها في ذلك مدة من السنين ثم غاب بعد ذلك في سفره ومكث سنتين ثم رجع الى بلدة الزوجة ومكث بها مدة اربع سنين ثم صار يغيب ويحضر ويمكث في بلدة الزوجة المذكورة وهكذا مرار حتى مضى على ذلك ثمانى عشر سنة وعند حضوره من سفره لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه بعد مضى تلك المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في وريثة يملكون قطعة ارض خربة بالميراث عن ابيهم وجدهم بها بعض بناء وضع رجل اجني يده عليها في غيبتهم فوق مسافة القصر مدة تزيد عن خمس عشرة سنة فهل اذا حضر الورثة من غيبتهم واثبتوا ان الحق لا يبرهم وانهم الوارثون له يكون لهم رفع يده عنها وترفعها من اوضاع اليد عليها بغير طر يق شرعى واذا تعلل بطول المدة وهم غائبون لا عبرة بتعاليه اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى فاذا لم يوجد مانع من سماع دعوى المدعين المذكورين واثبتوا استحقاقهم لتلك الارض بالطريق الشرعى يتضى لهم بها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دورا عن آبائهم واجدادهم بموجب حج تحت ايديهم من اصولهم مؤرخة تاريخها يزيد عن مائة سنة فادعى عليهم الا ان جماعة بانهم يستحقون البعض فيباعن اصولهم فانكر واضع اليد واصولهم تلك المدة ولم ينازعوا المدعين كانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد واصولهم تلك المدة ولم ينازعوا ولم يدعوا ولم يمنعه مانع شرعى من الدعوى ولم يكن معهم بينة تشهد على طبق دعواهم ولا حجة بيدهم فهل لا عبرة بدعواهم هذه ولا تسمع لهم دعوى بعد مضى هذه المدة (اجاب) سكوت المورث عن الدعوى مع حضوره خمس عشرة سنة من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية على فرض سماعها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ارض زراعة موقوفة على خيرات من مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى الان رجل على ناظر الوقف ان له خرا عن مورثه في تلك الارض وان الناظر قد ادخله في ارض الوقف بدون وجه شرعى فانكر الناظر دعواه والحال ان المدعى حاضر بالبلد هو ومورثه ومشاهدان لتصرف الناظر مدة تزيد على عشرين سنة وهما ساكتان من غير منازعة ومن غير عذر شرعى يمنعهما عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بهذه المدة حيث انكر الناظر المدعى عليه دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى واذا كانت الدعوى المذكورة دعوى ارث وتحقق سكوت المورث مع تمكنه من الدعوى في مثل تلك المدة

٢٦ ١٢٧٤

٢٦ ١٢٧٤

٢٧ ١٢٧٤

٢٧ ١٢٧٤

كان ذلك مانعا من دعوى وارثه من بعده لعدم سماع دعوى مورثه اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلك مصاغا ونحو ذلك مما يصلح للنساء فادعى وريثة زوجها بعد موته على المرأة المذكورة بان ذلك ملك لمورثهم فهل يكون القول قولها فيه حيث كان ذلك خاصا بالنساء (اجاب) القول للزوجة بيمينها في ذلك والبدنة على وريثة الزوج حيث لم تدع عتلك ما ذكر من قبل الزوج وكان ذلك من متاع البيت الذي كان يسكن فيه الزوجان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وترك دارا فوضع الابن يده على الدار وصار يتصرف فيها بعد ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الا ان جماعة انهم يملكون الدار المذكورة عن مورثهم فانكر واضع اليد دعواهم والحال ان مورثهم كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير عذر شرعى يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بهذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواهم (اجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة بعد مضى تلك المدة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار ووقف عن اصوله نحو ثلاثين سنة فادعى عليه جماعة بان لهم فيها حصصا ملكا عن مورثهم فانكر دعواهم والحال ان مورث المدعين كان حاضرا موجودا ومشاهدا لتصرف مورث المدعى عليه زيادة عن عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن ابيه مدة تزيد على اربعين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيره بعد ان وضع ابوه يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف ايضا من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والا ن يدعى رجل اجني من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حقا فيها عن مورثه فانكر الوارث دعواه والحال ان مورث المدعى كان موجودا ومشاهدا لتصرف ابيه مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من التدعى فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضى هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا تسمع دعواه ان كان الواقع كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقار وغيره بجهة الارث عن مورثه من مدة تزيد على خمسين سنة وهو يتصرف في ذلك بانواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة والا ن ادعى عليه جماعة بانهم يملكون في ذلك حصصا بجهة الارث عن مورثهم فانكر واضع اليد دعواهم وجمدها والحال ان مورثهم كانت حاضرة في البلد ومشاهدا لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على اربعين سنة وهى ساكتة لم تدع ولم تنازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع كذلك

٢٧ ١٢٧٤

٢٧ ١٢٧٤

صقر ٤

٢٧ ١٢٧٤

٢٧ ١٢٧٤

٢٧ ١٢٧٤

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فحل وعقار مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من غير منازعة أحد ومعارضته له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بان له حق في الفحل والعقار المذكورين فانكر واضح اليد وهواه والمحال ان المدعى المذكور حاضر ومشاهد لتصرف واضع اليد المدة المذكورة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعي عن الدعوى والطلب في المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة واضع اليد ومنازعته بدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا ثم مات كل من الابن والبنت عن وارث ولم تقسم الدار بينهما بالقرينة فطلب وارث البنت نصيب امه من الدار فادعى وارث الابن ان عمته وهبت له نصيبها في الدار قبل موتها فانكر وارث البنت دعواه فهل والمحال هذه اذا لم يثبت وارث الابن دعواه الهبة من عمته قبل موتها بالبيننة الشرعية لا ببره يدعوا بدون وجه شرعي ويكون لو ارث البنت أخذ نصيب مورثته من الدار بالقرينة الشرعية (أجاب) لا يقضي المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحة ما ادعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا بعد بلوغهم على وصيهم بان تركه أبيهم أكثر مما في يده لهم فانكر الوصي المذكور دعواهم ولم يقيموا بينة تشهد لهم على دعواهم فهل يجابون لذلك أم لا (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وقطعة أرض بناها دارا ومصرة وهو يتصرف في ذلك بدم وبنا وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم ينزع أحد في ذلك والآن ادعى عليه جماعة أجانب من المشاهدين لتصرفه المدة المذكورة بانهم يملكون العقار المذكور عن مورثهم فانكر واضح اليد دعواهم والمحال ان مورثهم كان حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد المذكور مدة عشرين سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعي عن الدعوى والطالب المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة بعدمضي تلك المدة ولا يفتهم (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة كورين والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا تلقاها بطريق الارث عن والدته واستقر واضع يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازعة أحد له فيما تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بانه يستحق البعض فيها عن مورثه والمحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعي عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الوارث المدعى حيث أنكر واضح اليد دعواه ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدمضي تلك المدة والمحال هذه والله تعالى

٩ ١٢٧٤

١٠ ١٢٧٤

١١ ١٢٧٤

١١ ١٢٧٤

١٢ ١٢٧٤

أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده وزوجته وترك بقرة فحقت بيد الورثة المذكورين فباعت الورثة المذكورة دون البقرة المذكورة لرجل ووضع المشتري يده عليها مدة عشر سنين ولم ينزع أحد فيها المدة المذكورة والآن ادعت زوجة أخي المتوفى بان أخا زوجها المتوفى المذكور كان وهب لها ربع البقرة المذكورة ولا يثبت لها على ذلك فانكر واضح اليد دعواها والمحال ان المرأة المذكورة كانت حاضرة وقت البيع عالمة به وهي ساكتة لم تدع ولم تنزع ولم يمنعها مانع شرعي عن الدعوى بها فهل والمحال هذه لا عبرة بدعواها المحردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواها المحردة عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعة أمير به زرع فيها نخلا وأشجارا ووضع يده عليها هو وأولاده من بعده مدة ثلاثين سنة وهم يزعمونها ويدفعون خراجها وما عليها من المطالبات لجهة الديوان والآن ادعى عليهم جماعة بان لهم حق في الارض والنخل والاشجار فانكر المدعى عليهم دعواهم فهل اذا كانت الجماعة المذكورة حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد وهم ساكتون من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعهم من الدعوى لا تسمع دعواهم بعدمضي تلك المدة ويمنعون من معارضة واضع اليد (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا بالميراث عن ابيه منذ عشرين سنة وز يادة بعد ان وضع أبوه يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء من غير منازع له ولا يثبت فيه تلك المدة والآن يدعى رجل أجني من المشاهدين لتصرف فيه بان له حقا فيه عن مورثه فانكر واضح اليد دعواه والمحال ان مورثه كان موجودا ومشاهدا لتصرف ابيه مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث المذكور فيما تركه له مورثه من العقار المذكور اذا تحقق ما ذكر (أجاب) ساكت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف مورث المدعى عليه وتمكنه من الدعوى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية عن أصوله تلقاها بالارث عنهم ووضع يده عليها وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمسين سنة وغرس بجوارها أشجارا وصار يتصرف فيها وفق ثمارها بدون معارض ولا منازع له في ذلك تلك المدة ثم ادعى عليه رجل الآن انه يستحق الخمس فيما ذكر والمحال انه كان حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد المذكور مدة خمس وعشرين سنة ولم ينزع ولم يعارض ولم يمنع مانع شرعي عن الدعوى والطلب فهل والمحال ما ذكر لا عبرة بدعواه المذكورة حيث أنكر واضح اليد المذكور دعواه (أجاب)

١٤ ١٢٧٤

١٤ ١٢٧٤

١٥ ١٢٧٤

١٩ ١٢٧٤

لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بالميراث عن ابيه منذ ست سنين وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء بعد ان وضع ابوه يده عليها مدة نحو سبع عشرة سنة وهو يتصرف فيها ايضا بالهدم والبناء من غير منازعة فيه امدت وضع يده عليها والا تدين جماعة بان الدار لهم عن مورثهم فانكر واضع اليد دعواهم والمحال ان مورثهم كانوا موجودين ومشاهدين اتصرف المدعى عليه وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعوا ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعهم من التدعى فهل والمحال هذه لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة واذا تعلل بعضهم بانه كان غائبا بالجهادية والبعث بالصعيد مع وجود مورثهم ومشاهدتهم اتصرف مورث المدعى عليه مدة وضع يده لا عبرة بتعللهم واذا اقاموا بينة قالت نسمع من الناس بان لكم فيما حقا لاهمة بتلك الشهادة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) سكوت مورث المدعى مع حضوره بالبدل ومشاهدته تصرف مورث واضع اليد بلا دعوى ولا عذر شرعى مدة خمس عشرة سنة فاكثر مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده انما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة وضعوا ايديهم على مكان ملك لهم مدة تزد على خمس عشرة سنة وباعوه لرجل آخر من مدة تزد على خمس عشرة سنة والمشتري يتصرف فيه تلك المدة قام الاثنان رجل يدعى على المشتري المذكور بان له حصة في المكان المذكور بطريق الميراث عن ابيه فانكر المدعى عليه دعواه والمحال ان مورث المدعى حاضر ومشاهدته تصرف البائعين مدة وضع يدهم على المكان ولم يدع ولم ينازع ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعى وكذا وارثه من بعده حاضر ومشاهدته تصرف المشتري المذكور المدة المذكور ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعى ايضا فهل حيث المحال ما ذكر لا تسمع دعوى المدعى (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مسطور وبالله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار من مدة تزد على عشر سنين وكانت خرابا وتلاوا وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مع عدم معارضة احد له في ذلك والا تدين المدعى عليه رجل ان له في الدار المذكورة قطعة ادخلها ربه الدار فيها مع انه من المشاهدين للتصرف المذكور المدة المذكور مع عدم المعارضة منه في ذلك وعدم المانع له من الدعوى فهل والمحال ما ذكر لا تسمع دعواه المذكور (اجاب) اذا كانت القطعة المدعى بها داخلية في دار واضع اليد المدة المذكور والمدعى مشاهدته تصرفه فيها وساكت عن الدعوى بها بالامان تلك المدة لا تسمع دعواه بها لما صرحوا به من عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة سافرت معه الى الحج واقرت في حال صحتها وسلامتها بانها لا تملك شيئا من الامتعة سوى ثياب يدها بحضرة بينة شرعية بموجب وثيقة بيده ثم بعد ذلك ماتت هناك عن زوجها



١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

والآن حضر فادعت امرأة القرابة لها وان ما في البيت من الامتعة التي بيده من فرش ونحاس وغيرهما من الصالح للزوجين ملك للبيبة المذكورة وانه تركته عنها فانكر دعواها فهل يكون القول قول الزوج بيمينه في ما بيده من الفرش والنحاس وغيرهما من كل ما ذكر (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلقت ورثة مع المحي منهم اقول له فيما هو خاص بيمينه وكذا في المشترك الصالح لهما من متاع البيت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار على كسبها بوجه شرعى مدة تزد على عشرين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حصة عن ابيه فانكر دعواه والمحال ان ابا المدعى كان حاضر مع المدعى عليه ومشاهدته تصرفه فيها اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على ارض زراعية اميرية تلقاها عن ابيه وغرس فيها نخلا من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزد على اربعين سنة فادعى الاثنان رجل على واضع اليدانه يستحق حصة في النخل المذكور عن جدته فانكر واضع اليد دعواه ولا بينة للمدعى بذلك فهل والمحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الملك في النخل عن جدته بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض سماعها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور خمسة واثنا عشر وترك ما تورث عنه شرعا ومن جملة ماتر كه دار ونصف دار فارادت ورثته خمسة اكر كة واخذ كل ما يخصه فيماتر كه مورثهم بالقرينة الشرعية فامتنع احد الورثة واراد الاختصاص بالدار زيادة على ما يخصه في مقابلة دين ادعى به على مورثه ولا بينة له عليه فهل اذا لم يثبت ما ادعى به على مورثه لا يكون له ذلك وتقسيم الدار المذكور وماتر كه الميت بين الورثة المذكورين بالقرينة الشرعية ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى اثنان المذكور بدعواه المذكور بدون اثباتها بطريق شرعى وليس له الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من تركته ابيه بدون تخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على حمار فادعى عليه رجل آخر انه حمار ابن جاريته ونجح عنه في شهر ذي الحجة سنة ٦٩ وانه ضاع منه في شهر شوال سنة ٧٣ وادعى واضع اليد انه ملكه بطريق الشراء من آخر فهل والمحال هذه اذا ثبت المدعى الخارج دعواه النتائج بالبينة الشرعية يحكم له بالملك في الحمار المذكور (اجاب) نعم يحكم للمدعى النتائج بالحمار المذكور اذا ثبت دعواه على الوجه المسطور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين قصر وترك دارا فوضع رجل اجنبى يده عليها وكنها في حال صغرهم مدة اثنتي عشرة سنة والا تدين طلب وارثه يدع عنها بعد بلوغهم فادعى ان اباه اشتراها من ابيهم قبل موته فانكر وادعوا

ربيع اول ٨

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بشراة مورثه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى ان
اباه اشتراها من ابيهم قبل موته لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وترفع
يدعواها وينع من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعى حيث كان الحق ثابتا لهم فيها
عن ابيهم (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بجرد دعواه بدون اثباتها بطريق
شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالميراث عن ابيه باعه لآخر من خمس
سنتين وهو يتصرف فيه والا آن يدعى رجلان بانهما يتحققان جزاى المكان المذكور
بالميراث عن مورثيهما فانكر المدعى عليه دعواهما والحال ان مورثيهما كانا موجودين
ومشاهدين اتصرف البائع مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدعيا ولم ينازعا ولم يكن
هناك مانع شرعى يمنعهم من التداعى فهل والحال هذه لا يجابان لذلك ولا تسمع
دعواهما ما بعد مضي هذه المدة ويمنعان من منازعة المشتري فيما اشتراه من الوارث
المذكور (اجاب) سكوت المورث الاصل عن الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف
الغير بلا عذر شرعى خمس عشرة سنة فاكثر مع الانكار مانع من سماع دعواه فلا تسمع
دعوى وارثه من بعده اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تملك دارا بالميراث عن ابيها ولها بنت تزوجها رجل اجنبى وبعد مدة
ماتت البنت عن زوجها وعن ابن قاصر منه وعن ابيها وامها وتركت ما يورثها من اموالها
فاخذ الزوج ما خصه وخص ابنه والا آن يريد منازعة الاثم واخذ حصته من دارها المذكورة
متعللا بان الام باعت ابنتها حصتها في حياتها وانها وكلت اباها في الشراء فانكرت ام
الزوجة دعواه وانكر الاب دعواه ايضا والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بشراة
زوجته فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وينع من منازعة ام
الزوجة في دارها بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى لمذع بجرد دعواه بدون اثباتها
بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مشترك بين رجلين لكل واحد منهما
نصف مائة فخرج احدهما من البلد وذهب الى بلدة اخرى فوضع يده الشريك الحاضر
على نصيبه ونصيب شريكه واستولى عليه في غيبة الشريك ثم مات عن ورثة فوضعت
ورثته ايديهم على نصيبهم الذى آل لهم من مورثهم وعلى نصيب الشريك الغائب ثم
حضر الشريك الغائب من غيبته بعد مضي عشرين سنة وطلب نصيبه من الورثة فانكروا
حقه فهل اذا كان المالك في نصف النخل ثابتا للمدعى بالبيعة الشرعية يقضى له به (اجاب)
اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعى المذكور يملك تلك الحصة من النخل
واثبت دعواه المالك فيها بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاى وتؤم الورثة بتسليمها اليه
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الارث عن ابيهم
غاب بعضهم الى جهة فباع الحاضر نصيبه في الدار المذكورة لرجل اجنبى ووضع المشتري
يده على الدار المذكورة فلما حضر الغائب المذكور من غيبته طلب نصيبه في الدار

١٩ ١٢٧٤

٢٠ ١٢٧٤

ربيع الثاني

٧ ١٢٧٤

١٣ ١٢٧٤

المذكورة من المشتري المذكور فادعى المشتري انه بعد حضوره من غيبته باع نصيبه فيها
له فانكر الغائب المذكور ودعواه فهل اذا لم يثبت الرجل المذكور ودعواه بالوجه الشرعى
لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويكون له اخذ حصته من الرجل المذكور
(اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض زراعة امير به وفيها
اشجار ونخل وساقية عن ابيه وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة سبع
عشرة سنة ولم ينازعه احد فيماد كرامة المذكورة والا آن ادعى رجلان اجنبيان على
واضع اليد المذكور بانهما يملكان حصة في ذلك بطريق الارث عن مورثيهما فانكر
واضع اليد دعواهما والحال ان مورثيهما كانا مشاهدا للمورث وواضع اليد المذكور مدة
تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعى عن الدعوى
واطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الرجلين المذكورين بعد مضي
المدة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع دعواهما اذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد على
عشرين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية تلك المدة من غير منازعة له فيها
والا آن ادعى عليه رجل اجنبى انه اياه بطريق الارث عن والده متعللا بان والده المدعى
عليه كان اخذها من والده بالجبر اكرهه فاشوكة والحال انه كان حاضرا ومشاهدا لتصرف
المدعى عليه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينزع وهو ولا والده من قبله فهل والحال هذه اذا
ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى ولم يمنع من الدعوى مانع شرعى وانكر واصل اليد دعواه
لا تسمع الدعوى المذكورة سيما وورث المدعى شاهد يتصرف واصل اليد مدة تزيد
على ست عشرة سنة ولم يدع ايضا ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعى (اجاب) سكوت المورث
عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف واصل اليد بلا منازعة
ولم يكن هناك عذر شرعى كسكون المدعى عليه كما جاز ايجاف منه مانع من سماع
دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه فاذا
تحقق ما ذكر لا تسمع الدعوى والاسمعت حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
واضع يده على دار بطريق الشراء الشرعى من بائعه من مدة ثمان عشرة سنة وهو يتصرف
فيها بالهدم والبناء وغير ذلك تصرف المالك في املاكها من غير منازعة ولا مدافع له فيها
تلك المدة والا آن ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حقا عن مورثهم فانكر واصل اليد
دعواهم فهل اذا كان مورثهم حاضرا ومشاهدا لتصرف واصل اليد فيها وشاهد البيع
والشراء في الدار المذكورة مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع لا تسمع
دعوى وارثه بعد مضي تلك المدة وينع من معارضة واصل اليد بدون وجه شرعى (اجاب)
سكوت مورث المدعين عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته
تصرف الغير بلا منازعة ولا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من

١٥ ١٢٧٤

جمادى الاولى

٣ ١٢٧٤

٦ ١٢٧٤

٧ ١٢٧٤

بعده مع انكار ما ادعوا به اذا ثبت في حق المورث شيئا في حق الوارث والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة يملكون نوبة دفعوها لآخر ليقيم ادارا لنفسه وبسكن فيها فبناها
دارا لنفسه من ماله وسكن فيها مدة خمس سنين والآن ادعى عليه رجل اجنبي بان له حقا
فيها فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة
بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة واضع اليد والحال هذه (أجاب)
من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه على فرض سماعها شرعا على واضع اليد المذکور
بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت قاصرين
وترك لهما حصة في بيت فوضع ههما يده على الحصة المذکورة بدون ولاية شرعية ثم
مات المذکور عن وارث فوضع الوارث يده على الحصة المذکورة فهل والحال هذه
يكون للقاصرين بعد بلوغهم ما ارادوا من أخذ الحصة المذکورة ونزعها من يد ابن الم
المذکور كور حيث كان الحق ثابتا لهما فيها عن أبيهما بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت
ملك الحصة المذکورة للابن والبنت المذکورين عن أبيهما بالوجه الشرعي يكون لهما
نزعها من هي تحت يده حيث لا مانع والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة أخوة
اشترکوا مع جماعة آخرين في بناء ساقية للأخوة المذکورين النصف وللجماعة
الآخرين النصف فاحدث الاخوة المذکورون بناء ساقية من ماله من الخاص
بهم بعد موت أبيهم ووضعوا أيديهم عليها من مدة أربع وثلاثين سنة والآن ادعت
عليهم أختهم بان لها حصة في نصف الساقية بالارث عن أبيها فانكر المدعى عليهم دعواها
فهل اذا لم يثبت دعواها بالارث عن أبيها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها المجردة عن
الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد حيث أحد ثواب بناء ساقية المذکورين كورة من
مالهم الخاص بهم بعد موت أبيهم (أجاب) نعم لا تجاب الاخت المذکورة ذلك بمجرد
دعواها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته
وعن ثلاثة بنين وبنتين منها بالغ وترك عقارا ثم ماتت الزوجة قبل قسمة العقار المذکور
عن أولادها الخمسة المذکورين ثم مات ابنان من الابناء الثلاثة المذکورين عن
أخيهما وأختيهما الأشقاء ثم مات الابن الثالث عن ابنتين مقيمين بمصر بالغين ولم تقسم
تركة المتوفى أولابن ورثته المذکورين فأراد الابن المذکور أن أخذ نصيب أبيهما
من العقار المذکور ومن هو واضع يده عليه فانكر واضع اليد ساقية حقا في العقار
المذکور فهل والحال هذه اذا أثبت الابن المذکور أن استحقاقهما في العقار المذکور
عن أبيهما ما بالوجه الشرعي يقضى لهما بما يخصهما فيه بجهة الارث عنه ولا عبرة بانكار
واضع اليد حيث كان العقار المذکور مملوكا للمتوفى أولا ولم ينتقل لواضع اليد بناقل
شرعي بعد ذلك (أجاب) نعم يقضى لهما بما ينصيهما من ذلك بطريق الارث بعد اثباته
بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من يثبت المال بما مضى منه ان

۱۷ ۱۲۷۴

۱۷ ۱۲۷۴

۲۱ ۱۲۷۴

۲۸ ۱۲۷۴

شخصا وكلا عن زوجة رجل يدعى بانه حال حياته باع لها ربع منزله بالغين وخمس مائة
قرش وان لو كتبه عليه ثلاثة آلاف قرش ديننا استجرار المتوفى منها ولم يوجد به سند
وانه معترف به على يد جملة من المساهمين ووقوع المبيعة كان بحضور جمهور من الناس
ومن جملتهم رجل من كتاب المحكمة وكان الاعتراف بالدين في ثانی عشر ربيع الآخر
سنة ۷۴ قسئل من كاتب المحكمة عن ذلك فاخبر انه في اليوم المذکور توجه الى
منزل الزوج المذکور فوجد هذه نائعا على الفراش فسأله عما يطالبه فاخبره بانه يملك ربع
بيت بمقتضى حجة وانه يريد بيع ذلك لزوجته فاخبره بانه حيث انه مريض في الفراش يلزم
ابقاء هذا الامر حتى يشفي وقام وتركه وحيث الامر كذلك والمتوفى توفي في ثانی جمادی
الآخره قهـل يكتفي بالحال بالاعتراف الذي أفاده الوكيل ويكون ساريا في البيع وفي
الدين أولا يحكم بشئ حيث ان الزوج كان نائعا في الفراش (أجاب) الاعتراف بالدين
لا يثبت البيع كما أن مجرد البيع لا يثبت الدين على البائع والوكيل يدعى أمرين البيع
والدين وان المتوفى أقر بالدين ولم يصرح بان جميع ذلك كان في مرض الموت أو في غيره ولم
يعلم ان كان للبائع وارث خلاف زوجته حتى يتوقف البيع على اجازته على فرض كونه
في مرض الموت أم لا وارث له سواها خلاف وضع باقي التركة في يد المال فلا يتوقف
البيع بل ينفذ ولو بدون القيمة كما صرح به العلامة خير الدين الرملي واخبار كاتب
المحكمة على الوجه المعين بالخطاب لا ينبغي عليه حكم شرعي وحيث قد فلا مانع من احالة
هذه القضية على المحاكم الشرعية لسماع الدعوى وما يتضح ويتحقق لديه يحكم بمقتضاها
ويتحرر به الاعلام الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة اشتركا في زراعة أرض
بالاجارة وزرعها سوية بمذروهما ومواسمهما ثم ماتت المرأة بعد الزرع فادعى ورثتها على
شر يکها بان مورثتهما هي التي دفعت له جميع ثمن البذر وثمرن المواسم التي زرعها
الارض المذکورة ويريدون بذلك الرجوع عليه بنصف ذلك فانكر دعواهم وذكر انه هو
المشتري لذلك من ماله فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة
عن الاثبات سيما واليد للشر يک المدعى عليه ومورثة المذکورين قبل موتها لا بالمورثة
وحدها (أجاب) لا يقضى للمدعين بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الشراء الشرعي من ما لا يكتنها وهي واضعة يدها
وحدها عليها وتتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية منذ تسع عشرة سنة ولم ينازعها
أحد في تلك المدة والآن ادعى على المرأة المذکورة أن لها بان أباه كان يملك الدار المذکورة
وتركها تركته ههـ ويريد أخذ نصيبه فيها بجهة الارث الشرعي فانكرت المرأة المذکورة
دعواهم وحديثها والحال ان المدعى المذکور لا حجة ولا سند بيده ولا بينة تشهد له بملك
أبيه في الدار المذکورة فهل والحال هذه لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع
من معارضة واضع اليد في ذلك والحال ما ذكر (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى

۴ ۱۲۷۴

۸ ۱۲۷۴

۱۱ ۱۲۷۴

بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على قطعة أرض علوكة لها وهي تصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على أربعين سنة ولم يناد بها أحد في ذلك ثلاث المدة والآن ادعى عليها رجل أجني أنه يملك قطعة من الأرض المذكورة عن أبيه فأنكرت دعواه ويريد أخذها منها بطريق الوراثة عن أبيه والمحال أن أباه كان حاضرا ومشاهدا للتصرف وأضعة اليد المذكورة مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينادع ولم يمنع ما منع شرعي عن الدعوى والطلب تلك المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعي المذكور بعدمضي تلك المدة سيما والمدعي المذكور ساكت عن ذلك بعد موت أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينادع ولم يمنع ما منع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة إذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أبيه وترك ما يورث عنه شرعا فدعى الابن على زوجته ابنة ببعض أعيان من المنقول بأنه ملك لابنه والزوجة تنكر دعواه وتدعي أن ذلك لها فهل يكون القول قولها في الصالح لها عند عدم البينة وإذا أقام الابن بينة على أنه ملك ابنة يقضى به للتركة ويقسم بينهما بالقرينة الشرعية (أجاب) نعم القول للزوجة بينهما في المشترك والمخاص بها من متاع البيت الذي كان يسكنان فيه والبينة بينة أبي زوجها أنه ملك ابنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه منذ عشرين سنة وز يادة بعد أن وضع أبوه يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء مدة وضع يده عليها من غير منازع له ولا لابنه فيها تلك المدة والآن يدعي رجل أجني من المشاهدين للتصرف بأن له حقا فيه من مورثه فأنكر الوارث دعواه والمحال أن مورثه كان موجودا ومشاهدا للتصرف أبيه مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينادع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداخي فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه له أبوه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة إن كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخته وكانا ساكنين في منزل مشترك بينهما وبين زوجته المذكورة فادعت الأخت أن ما في المنزل من فرش ونحاس ونقد وحلى ورقيق ملك أخيها وادعت الزوجة عليها ذلك فهل يكون القول قول الزوجة في الصالح للنساء والمشارك بينهما ما لم تقم الأخت بينة على ملك أخيها (أجاب) نعم إذا لم تدع الانتقال إليها من قبل الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجني ادعى على ورثة ميت بأنه كان شريكا لهما في جميع ما تركه من مواش وأمتعة وغير ذلك على الشيء فأنكرت الورثة دعواه والمحال أن المدعي المذكور لم يكن عنده بينة ولا سند شرعي على دعواه فهل إذا لم يثبت الرجل الأجني المذكور دعواه الشركة بينه وبين مورثهم بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه

المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة الورثة المذكورين بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يكن المدعى ذا يد لا يقضى له بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي كما هو معلوم لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت وأخذتها امرأة اجنبية عندها واستولت على عقارها وادعت انها اشتريته منها قبل موتها بعد ان حضر وارثها وطلب الميراث وانكر شرائها فهل اذا لم تثبت الشراء منها بوجه شرعي لا عبرة بدعواها بدون برهان شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأاتها جوار اعتقتهن وزوجتهن في حال حياتهما وصحتها ثم بعد مدة من الزمان ماتت المعتقة عن ورثة والاآن تدعى ورثتها بان ما يمد العتقاء من الامتعة والمصاغ ملكا للورثة فانكرن دعواهم فهل اذا لم تثبت دعواهم بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك شرعا ويمنعون من منازعتهم فيما كان بأيديهم بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان تلقاه بالشرع من ملاكه مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة ومن تلقى الشراء منه ووضع يده عليه نحو اربعين سنة وكل يتصرف فيه تصرف المالك في املاكها بغير معارض ولا منازع والاآن ادعى رجل ناظر على مسجده انه وقف على المسجد ويريد رفع يده مالكة عنه ووضع يده عليه لجهة المسجد فانكر المدعى عليه دعواه ولم يكن له بينة ولا سند شرعي يشهد له بذلك فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية والحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها مسموعة واقعة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث من ابيهم تسحبوا من بلدهم وغابوا مدة نحو عشرين سنين ثم رجعوا الى بلدهم فوجدوا رجلا اجنبيا تعدى ووضع يده عليها وهدها وادخلها في داره فطالبوا منه رفع يده عنها فاعترف لهم بالملك وادعى الشراء من ابيهم في سنة كذا فانكر ودعواه فاقام بينة غير عادلة لم يرض احد يتهد بتركيها ولم يحكم بها كما شرعي والحال ان هناك بينة تشهد بان مورثهم مات قبل التار يخ المذكور وانه طلب ان يشتريها منهم بعد دعواهم بحضور بينة شرعية فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر يكون تناقضا ولا تسمع دعواه الشراء ويؤمر بتسليم الدار لاربابها اذا تحققت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) طلب الشراء اقرار بالملك او بعدم استحقاق الطالب وكلاهما ناقض لدعواه الشراء بغير سابق فلا تسمع دعواه الشراء لذلك بغير سابق على الاقرار المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور واثقصر وعن ابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخل فعدى شيخ البلد ووضع يده على تركته الميت بدون ولاية شرعية فعدى بلوغ الورثة المذكور بن طلبوا منه رفع يده عنها فاعترف لهم بالاستحقاق وادعى انه مستاجر

العقار والنخل من ام القصر والابن البالغ مدة ثلثه فانسك جميع الورثة دعواه والحال انه لا يئنه ولا سند يده على ذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لارباب التركة اخذها من واضع اليد عليها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن معتقها وتركت ما يورث عنها شرعا من مصاغ وفرش ونحاس وغير ذلك فوضعت المعتقة يدها على التركة وعلى ما كان للزوج في صندوق زوجته من الدراهم وديعة وقدرها اربعة مائة ربيع فندقلى آلت له بالميراث عن زوجته التي ماتت قبل هذه متعلقة بانه وهبها لها في حال حياتها فانسك دعواه والحال انه لا يئنه ولا سند يدها على ذلك فهل لا تجاب لذلك شرعا ويكون للزوج اخذها ولا نصير تركة ويصدق بيمينه في عدم خروجها عن ملكه لاسما وعنده بينة تشهد له باستحقاقها عن زوجته الاولى (اجاب) اذا دعت المعتقة المذ كورة هبة ما ذكر لمعتقتها من قبل الزوج المذ كور وانسك ذلك فالقول له بيمينه على تقي الهبة والبيئة على المدعية المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارين بالارث عن ابيه وعن امه وضع يده شيخ البلد ونسبه على الدارين المذ كورتين في غيبة الوارث ففضر الوارث من غيبته وطلب من الشيخ ونسبه رفع اليد عن الدارين المذ كورتين فادعى شيخ البلد ونسبه الشراء للدارين المذ كورتين من الوارث المذ كور بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويؤثر كل من شيخ البلد ونسبه برفع اليد عن الدارين المذ كورتين وتسليمهما لما لوارث المذ كور حيث كان الملك ثابتا له فيهما عن مورثيه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قاعة بالارث عن امه مدة تزيد على اربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في املا كها من غير معارض ولا منازع والآن ادعى عليه رجل بانها ملكه بالشراء من رجل ميت فانسك دعواه والحال ان المدعى حاضر وموجود مع المدعى عليه هو مشاهد تصرفه المذ كور مدة اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يئنه من ذلك فهل لا تسمع دعواه ولا يئنه حيث ارخ شراؤه الذي ادعاه بتاريخ مضى عليه نحو تسع وعشرين سنة (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في اولاد اولاد عمه اب لورثة ادعوا على ورثة بنت خال آباءهم المذ كورين بان لهم اراثا تحت ايديهم مآل لهم عن ام مورثيهم وهي العمه المذ كورة يدعى ان اناها وادعوا للحال المذ كور مات قبلها فورثت منه قال لهم بطريق الارث عنها فانسك رورثة البنت المذ كور يدعى المدعين فهل اذا لم يثبت المدعون دعواهم المذ كورة بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة

عن الاثبات (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها بالميراث عن ابيه نحو ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حق بالميراث عن ابيه فانسك المدعى عليه دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضرا موجودا امساك التصرف ابي المدعى عليه اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذ كورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال ولم يوجد من واضع اليد ما يقيد اقراره باصل الملك المورث المدعى كدعواه شراؤه من ابي المدعى مثلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة غائبين فوق مسافة القصر يملكون نخلا بطريق الارث عن مورثيهم وضع شخصان اجنبيان ايديهما على النخل المذ كور في غيبة الورثة المذ كورين مدة من السنين ثم حضر الورثة المذ كورون من غيبتهم وطلبوا رفع يدواضي اليد المذ كورين عن النخل المذ كور فانسك ملكهم فيه والحال ان الجماعة المذ كورين بايديهم حجج تشهد بالملك لهم فيه عن مورثيهم فهل والحال هذه اذا اثبت الجماعة المذ كورون استحقاقهم في النخل المذ كور عن مورثيهم بالبيئة الشرعية يحكم لهم به ولا عبرة بانسكارواضي اليد بعد ذلك (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الجماعة المذ كورين بملك النخل وانبتوا ملكيتهم لذلك بالوجه الشرعي يقضى لهم بها ولا يعتبر انسكار المنسك دعواهم بعد الاثبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اولاد وابن ابن وترك ما يورث عنه شرعا من نخل ودار وطاحونة وأرض زراعة وأميرة وصار الاخوة في معيشة واحدة وضعوا ابن اخيهم اليهم واستمروا على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة حتى غت التركة وزادت والآن أرادوا القسمة فادعى ابن الابن ان ما ذكر له خاصة حازه من ماله الخاص به وان اعمامه اجراء تحت يده ولا يئنه تدور دعواه فهل والحال هذه تقسم التركة وما تحصل من ثمنها بين الاولاد ولا شيء لابن الابن المذ كور ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي والحال ما ذكر (اجاب) اذا كانت اليد على ما ذكر بالسؤال للجميع ثابتة لا يعول شرعا على مجرد دعوى كل فريق منهم اختصا به ذلك بدون اثبات بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وامها وأخ عاصب وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ومنقول وأرض ملك اب عادية فطلب الزوج حصته من الميراث على يد الحاكم خصه من ميراثها خضم عليه من اصل الدين المذ كور وانما قبل موتها اعطت جاتبا من الابعادية لا خيها وأظهرها وثيقة بذلك فانسك الزوج دعواهم الاعطاء المذ كور وجودها بخدا كليا وأبطل الحاكم الوثيقة لعدم ثبوت مضمونها فهل يكون للزوج طلب ميراثه من زوجته ولا عبرة بالدعوى المجردة ولا بالوثيقة المقطوعة الثبوت وماذا يخص كل وارث

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

١

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

١٩

(اجاب) للزوج المذکور أخذ حصته من تركه زوجته بالفرقة الشرعية ولا مبرة بدعوى الاعطاء بدون اثباتها بوجه شرعي وما يتحقق لها عليه من الدين بالوجه الشرعي يكون تركه عنها ايضا بسقط عنه من ذلك مقدار حصته من الميراث والباقي يلزم بدفعه لما بقي الورثة وللزوج المذکور في ميراثها النصف فرضا ولا لام الثلث والباقي لآخيهما الشقيق أو لأب تعصيا حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نخلا تفقوا مع رجل آخر على حراسته ببيع الخراج من ثمرته ومضى على ذلك خمس سنوات ثم بعد مضي تلك المدة ادعى الحارس المذکور ملك النخل وغرسه فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته (اجاب) نعم لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته اذا ثبت انه أجر نفسه لمخراسة ذلك النخل لما في التفتيح بالعرز والى الفصل السابع في الفصول لو اقام المدعى عليه بيئته ان المدعى أجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعه او يكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عقارا عن مورثه واستمر في يده مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارض ولا منازع ثم وقفه واستمر بعد وقفه واضع يده عليه وورثته كذلك من بعده مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم ظهر الآن رجل يدعى ان بعض هذا العقار حق مورثه يدعى ان جده استأجر هذا البعض من وقف كذا مدة تسع سنين سنة ابتداءها سنة الف ومائة وتسع وستين وذلك بموجب صورة حجة نقلت من السجل مضمونها ما ذكره ويطلب نزع المكان من يد الموقوف عليهم بسبب ذلك فهل لا تسمع دعوى هذا المدعى حيث مضى عليه ما يزيد على ثلاث وثلاثين سنة خصه وصاؤه بالاجارة عن مدة طويلة في الوقف الذي استند اليه الاجارة وقدمات مورث المستأجر حسب زعمه (اجاب) دعوى المدعى ان كانت على هذا الوجه لا غير بلا زيادة على ذلك فهي غير معتبرة شرعا والحال ما ذكر في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ غائب فوق مسافة القصر وعن ابنين قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره يره ثم حضر الغائب من غيبته ووضع يده على تركه أبيه وطرد القاصرين المذکورين والآن بلغ احد القاصرين رشيدا واراد اخذ نصيبه من تركه أبيه من عقار وغيره فأنكر واضع اليد المذکور ان اباه لم يترك تركه اصلا فهل اذا اقام الذي بلغ بيئته ان اباه ترك عقارا وغيره ومكتوب حجج العقار باسم أبيه يكون له اخذ نصيبه منه ولا عبرة بانكار الاخ واضع اليد المذکور بعد ذلك واذا اقام القاضي وصيا على القاصر الثاني وعلى حفظ ماله يكون له الخصامة مع البائع المذکور واخذ نصيب القاصر المذکور وحفظه تحت يده الى بلوغه رشيدا (اجاب) جميع ما بينته الابن المذکور الذي بلغ رشيدا متروكا عن أبيه مما يورث عنه بالوجه الشرعي يكون له الاستيلاء على نصيبه منه بالفرقة الشرعية ولا يعبر بانكار الابن الواضع يده على ذلك وكذا الحكم فيمن ينصبه القاضي وصيا على القاصر بالنظر لنصيبه والله تعالى أعلم

(سئل) في جماعة ادعوا على جماعة بدعوى على يد قاضي بلدهم وطال بينهم في ذلك النزاع والخصام ثم بعد ذلك أبرأ كل من المدعين والمدعى عليهم الا خيرا ابرأ عامان جميع الدعوى ما عدا دعوى النخل المدعى به الا ان وكتب بذلك حجة شرعية مسجلة بالسجل المحفوظ فهل والحال هذه تسمع دعوى النخل من المدعين ولو مضى بعد كتابة الحجة المذكورة نحو خمس سنين حيث لم تدخل دعوى النخل في الابرأ العام المذکور (اجاب) مجرد مضي خمس سنين على دعوى النخل لا يمنع من سماعها ما لم يوجد مانع شرعي فاذا لم يتحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المدعين المذکورين بما ذكره من ابرأ عامين الدعوى المذكورة لا بدعي بالنخل كما ذكر بالسؤال تسمع دعواهم بذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وجدهم من قديم الزمان بعضهم بالغ وبعضهم قاصر يتيم والآن يدعى رجل أجني من أهل البلدة مقيم فيها شاهد لتصرفهم بالغ وبعضهم قاصر يقيم والده اشترى من والدهم حصته منها في حال حياته من مدة نحو ثلاثين سنة وزيادة متعللا بورقة قديمة بيده غير ثابتة المضمون وغير مسجلة بسجل القاضي فانكر الورثة دعواه الشراء من مورثه والحال ان الدار لم تزل بيد الورثة الى الآن فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الورثة في دارهم بدون وجه شرعي واذا اقام شطرا واحدا لا عبرة بشهادته ولا بالورثة المذكورة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات على فرض كونها مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر من بلاد السودان مات عن زوجته وعن ورثة غيرهما وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومعاش ونقود وفرش ونحاس وغير ذلك مما يورث فادعت الزوجة بامتنعة وأشيء مما ذكر بانها ملك لها فانكر الورثة دعواها والحال انهم يقيمون بيئته بما تركه مورثهم في منزله وحوزة حتى مات فهل اذا ثبت انها ملك مورثه بم بالوجه الشرعي يجب ان يرد له ما يورثه من امواله ويقسم جميع ما تركه بين جميع ورثته بالفرقة الشرعية (اجاب) اذا مات الزوج واختلقت زوجته مع ورثته في متاع البيت فما كان مختصا بالنساء أو مشتركا بينهن وبين الرجال فالقول للزوجة المذكورة فيه بجميعها وعلى ورثة الزوج اثبات دعواهم ان ما ذكر ملك لمورثهم وما كان مختصا بالرجال فالقول لورثة الزوج فيه انه ملك لمورثهم والبيئتين بينة الزوجة والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا خربة بالميراث عن أصولهم تسعوا من بلدهم وغابوا بارض بعيدة فوق مسافة القصر مدة تزيد على خمس عشرة سنة فوضع رجل أجني يده عليها في غيبتهم تلك المدة ثم مات في غيبتهم عن ابنة فوضع يده عليها بعده والآن حضر الورثة وطلبوا دفع يده عنها فأنه متعللا بطول المدة وبوضع يده بعد أبيه فهل اذا اقام الورثة المذکورين بيئته بان الدار المذكورة ملك لا يبرأ عنهم وانما لم يخرج عن ملكه تسمع دعواهم وتقبل بيئتهم ويكون لهم نزعها من واضع اليد عليها بغير طريق

ربيع الثاني ١٩ مطاب في اختلاف الزوجة وورثة الزوج في متاع البيت

١٢٧٥ ٢٦

شرعی اذا تحققت ما ذكر بالوجه الشرعی (اجاب) اذا ثبت الورثة المذکورون ملكهم تلك الارض من مورثهم بالوجه الشرعی يقضى لهم بها حيث لا مانع ومضى مثل تلك المدة مع الغيبة مسافة السفر لا يمنع من سماع الدعوی اذ هي عذر شرعی والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر يدين يستحقه عنده من نحو ثمان عشرة سنة أصله أجرة مكان فانكر دعواه والحال ان المدعی حاضر موجود مع المدعی عليه في الدواحد ولم يطالب به ولم يدع به عليه ولم ينزعه أكثر من خمس عشرة سنة فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم ان كان منكر ذلك واعقد الاجارة والاتساع كما لو ترك لعذر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ملبوس وأمتعة من الخاص بها ادعت به وطلبت اخذها فهل يكون القول قولها فيما يصلح لها وليس له منها من ذلك (اجاب) القول للزوجة بيمينها قبل الطلاق وبعد في الخاص بالنساء من متاع البيت الذي يسكنان فيه الا اذا كان الزوج يبيع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات من ورثة وترك فادعى رجل على الورثة المذکورين بان مورثهم كان وكيله في ايجار أرض معلومة بموكله وفي قبض اجرتها وانها أجرها فلان بكذا ارد بان حب القول وقبض الاجرة المذكورة وبقيت عنده ويريد اخذها من التركة واجاب الورثة بعدم علمهم بذلك فاقام بينة شهدته بدعواه ولم يوجد في التركة عين ما ادعاه فهل يحلف المدعی في هذه الحالة كما يحلف مدعی الدين على المیت أم لا وهل يلزم الورثة دفع المثل أو دفع القيمة وهل العبرة في القيمة بمن قبض المتوفى للأجرة المذكورة أو بمن الزام الورثة بها (اجاب) الدعوی على المیت بعد اقامة البينة الشرعية عليهم سواء كانت يدين أو عين لا بد فيها من اليمين وليس خاص بدعوی الدين كما ذكره بعض علماءنا والقول مثلي فالواجب فيه رد مثله حيث تعذر رد قيمته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدراهم طلبه منه فاقبله ببعضه وأبكر الباقي فضا به عند القاضي وأراد تحليفه فانكر الكل وحلف عليه فهل اذا أراد رب الدين اقامة بينة على دينه بعد حلف المدیون بدینه يجب لذلك ويكون ملازمه ولا يمنع من ذلك الحلف المذکور (اجاب) تقبل البينة لو أقامها المدعی بسدين المدعی عليه عند العامة وهو الصحيح لقول شريح اليمين القابضة أحق ان ترد من البينة العادلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين وبنت منها وبنت من غيرها اقتسموا تركة بينهم فوضع احد الابنتين يده على نصيبه ونصيب اخته التي هي من غير أمه مدة ثم ماتت عن ورثة فارادت الاخت المذكورة اخذ ما يخصها في تركة أبيها من تركة أخيها فامتنع ورثته من ذلك متعللين بانهم تطالب مورثهم حال حياته فهل اذا ثبت بالوجه الشرعی ان مورثهم وضع يده على نصيب البنت المذكورة يكون لها طلبه من تركة (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوی الاخت المذكورة بما يخصها في تركة أبيها مدعى انه تحت يداخيها المتوفى واثبت دعواها على ورثة أخيها بعد

صحتها بالوجه الشرعی يقضى لها بذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن ابن وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا ولا حدى الزوجتين مصاغ بيدها وفي حوزها والا ن يدعى باقي الورثة انه ملك لمورثهم وهي تنكر دعواهم والحال انه لا بينة لكل فهل تصدق الزوجة بيمينتها فيما كان بيدها من الحلى المذکور ولا حق لباقي الورثة فيه ولا يكون تركته بل يكون لها خاصة (اجاب) القول للحي من الزوجين فيما يخص به بيمينته وعلى ورثة المیت البينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل العلم كان هو وأخوه في عائلة واحدة ولهما اطياف فلاحه زرعان هما ولا عالم كسب آخر خاص به ثم مات فوجد تحت يد العالم كتب علم ادعت ورثته انها لمورثهم خاصة بعضها آل له بالهبة وبعضها بن من ماله الخاص به فهل تكون الكتب المذكورة للعالم وحده تقسم على ورثته خاصة ويكون القول قول ورثة واضع اليد في أن ذلك خاص بمورثهم حيث تحقق ان مورثهم كسب على حدة الا اذا أقامت ورثة الخارج بينة على الاشتراك (اجاب) حيث كانت اليد على الكتب للعالم المذکور خاصة وكان له كسب خاص به فالقول لورثته في دعوی اختصاص مورثهم بذلك وعلى ورثة الخارج البينة على دعوی الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل) في مكانين مملوكين لرجل وقف أحدهما على نفسه ثم على ذريته من أولاد الظهور دون أولاد البطون بموجب حجة ياقا فله ذلك وبقي الآخر بدون وقف من قبله ثم ماتت عن ذرية وآل الوقف والمالك لرجل وامرأة من ذرية الواقف المالك ثم ماتت المرأة عن ابن من أولاد البطون فلم يستحق في المكان الموقوف وله استحقاق في المكان المملوك بالارث عن أمه عن الجد المالك الاصل المذکور فاستولى خاله الرجل المذکور على المكانين وصار يدفع نصيب الابن من أجرة المكان المملوك الى أن مات في سنة ١٢٧٤ عن ابن وبنت وزوجة فاستولى ابنه على المكانين ومنع ابن عمته عن نصيبه في المكان المملوك فهل اذا ترفع معه لدى القاضي وطلب نصيبه في المكان المملوك بطريق الارث عن أمه وهي عن أبيها المالك المذکور الذي وقف المكان الثاني وكان نسبه ثابتا واصل المالك في ذلك المكان المذکور ثابتا أيضا وادعى ابن خاله ان جده المذکور وقفه أيضا كما وقف المكان الثاني على أولاد الظهور وأراد منعه من نصيبه بطريق الارث لا يجب لذلك بمجرده دعواه سيما ولم يكن هناك سند شرعی يشهد بالدعوی بالوقف بل حجة الايقاف خاصة بالمكان الثاني ويكون القول قول المنكر اية فافهم من قبل المالك المتفق على ملكه ما لم يثبت مدعى الوقف دعواه بطريق شرعی سيما ومورث مدعى الوقف كان يوصل مدعى المالك نصيبه من أجرة المكان المملوك على انه ملك لا وقف (اجاب) حيث كان أصل المالك في المكان المذکور ثابتا لمورث الابن المذکور فالقول له في انكار الوقف من قبله ولا عبرة بالدعوی المجردة عن الاثبات بطريق شرعی والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات

عن ابن و بنت وترك ستا وثلاثين نخلة وقسم النخل بينهما الابن المذكور أربع وعشرون والنبت اثنتا عشرة نخلة ووضع كل منهما يده على نصيبه فباع ذلك الابن ثمان عشرة نخلة من نصيبه لرجل وبقي ست من نصيبه ثم باعت البنت المذكورة اثنتي عشرة نخلة نصيبها لرجلين ثم باعت ستين باع الرجلان اثنتي عشرة نخلة المذكورة لمرأة بحجة مسجلة شرعية ووضع يدها على اثنتي عشرة نخلة وصارت تنصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وتنفق ما عليها الى الديوان والآن قام وارث الابن يدعى بان النخل كله ملك الجدة وأنه لم يترك الا ثمان عشرة نخلة ويريد مقاسمتها فيما اشترته من اثنتي عشرة نخلة والست الباقية من نصيب أبيه فهل اذا ثبت كل من القسم المذكور بين البنت والابن مورثه وبيع أبيه الثمان عشرة نخلة وان المتروك من الجدة ست وثلاثون نخلة لا تسمع دعواه ويكون الحق في النخل للمرأة المشتريه اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الجدة المذكورة تركت ستا وثلاثين نخلة وان الابن والبنت اقتسما ذلك واختص الابن بأربع وعشرين نخلة مقدار الثلثين واختصت البنت باثنتي عشرة نخلة مقدار الثلث وكل منهما تنصرف في نصيبه بالبيع على الوجه المذكور الى أن وصلت الاثنتي عشرة نخلة نصيب البنت لثلاث المرأة بطريق الشراء الشرعي لا يكون لو ارث الابن معارضة المشتريه فيما آل اليها بالشراء على هذا الوجه ولا عبرة بانكاره ان جده ترك ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في مرض الموت أقر لأجنبي بدين ثم مات عن ورثة أنكره والدين المذكور أراد الاجنبي اثباته مستندا لاقراء المذكور ولم يذ كر سببا غير الاقرار فهل اذا لم يذ كر سببا للدين غير الاقرار المذكور لا يحكم له به (اجاب) الاقرار ليس سببا من أسباب الملك وقد صرحوا بان الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع الا اذا ادعى انه يستحق كذا بدمه فلان مثلا وأنه أقر له به فانها تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين توفيا وتركا دورا ولم يترك كاسراهما واولاد انفراد كل من الاولاد بدمه بكن وكسب يختص به فصار كل واحد منهم يكتسب بخصومه ويحوز موارثي وعقارا خلافا للمتروك فادعوا الآن على أحدهم ان جميع ما حازوه من الموارثي والعقار الاخر تركه تقسم بينهم وهو ينكر دعواهم قائلا انه ملك لي حصته من مال اقترضته لنفسى ومن كسب الخاص في فهل يصدق في انه ليس تركه سيما وقد وضع يده عليه بانقراده مدة تزيد على ثلاثين سنة يتصرف فيه تصرف المالك من غير معارضة ولا منازعة مع عدم المانع الشرعي ومع شيوع انه ملك له من كسبه الخاصة به بين اهل البلد وغيرهم (اجاب) اذا كانت اليد على العقار والموارثي المتحصلة له بكسب أحد الاولاد له خاصة فالقول له بيمينته في انه ملكه من كسبه الخاص به حيث كان منفردا عنهم وكان يتصرف فيه بانقراده تصرف المالك حيث لم يثبت انه من كسب الجميع او انه من جهة تركه المورثين بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم

٢٩ ١٢٧٦

مطلب ادعى ديناً بناء على الاقرار لا تسمع

٧ ١٢٧٦

١٨ ١٢٧٦

(سئل)

(سئل) في رجل اشترى صندوق حديد من آخر بثمن معلوم من الدراهم في تاريخ معلوم ودفع له الثمن المذكور وقبض منه المبيع ثم وضعه عند البائع امانة ثم بعد مدة وجد المشتري المذكور الصندوق بيد رجل آخر فطلبه منه فادعى واضع اليد المذكور انه اشتراه من البائع للمشتري الاول المذكور بتاريخ متأخر عن شراء المشتري الاول فهل تسمع دعوى المشتري على مدعى الشراء ثانياً الواضع يده على الصندوق المذكور واذا أقام كل منهما بينة على الشراء من البائع المذكور وكان تاريخ المشتري الاول أسبق يقضى له بالصندوق المذكور وتقدم بينته على يدته مدعى الشراء ثانياً بتاريخ متأخر ولا يحتاج الحال الى احضار البائع حيث ادعى كل منهما الشراء من شخص واحد (اجاب) نعم تسمع دعوى مدعى الشراء بتاريخ سابق على واضع اليد المدعى شراءه ما ذكره من بائع المشتري الاول بتاريخ لاحق وتقدم بينته على يدته مدعى الشراء آخر اولا لا يوقف سماع الدعوى على حضور البائع لهما والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الارث عن مورثها وضعت رجل أجنبي يده عليها وهي غائبة بلا جارة ولا أذن شرعي من المالكة المذكورة وغيبته في مكان تر يدعى مسافة القصر مدة تزيد على خمس عشرة سنة وفي أثناء تلك المدة لم تحضر فهل والحال هذه اذا أثبتت المرأة المذكورة ملكها للدار المذكورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يد الرجل المذكور عنها وتسلم للمرأة المذكورة كورة حيث كان الرجل المذكور واضع يده عليها بالوجه الشرعي (اجاب) الغيبة مسافة السفر عذر شرعي تسمع معه الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة فاذا أثبتت المرأة المذكورة ملكها لتلك الدار بالوجه الشرعي يقضى لها بها وترفع يد واضع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت في غيبة زوجها فوضع نسوة يدهن على ما في البيت المنسوب للزوج المذكور من مصاغ وفراس ونحاس وغير ذلك مدعين انهن بنات عنها فهل اذا حضر الزوج من غيبته وأنكر وراثته النسوة المذكورات وادعى ان جميع ما في البيت ملكه يكون عليهن اثبات وراثتهن بالوجه الشرعي ويقبل قوله في المصالح له والمشاركه ويكوله نصف الخاص به بالميراث (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن و بنت من غيرها وترك بعض عقار ثم ماتت الزوجة عن بنت قاصرة من غير الرجل المذكور ولم يقسم العقار المذكور بين ورثة الميت الاول والآن تريد بنت الزوجة المذكورة بعد بلوغها أخذ ما يخص أمها من تركته بالفريضة الشرعية من واضع اليد على العقار فامتنع من ذلك متعللا بان المدة من وقت موت الرجل لغاية الآن سبع عشرة سنة والدعوى لا تسمع بعدم مضي تلك المدة والحال ان أم المدعية طلبت حقها فيما يخصها منه مرارا فهل يكون للبنت المذكورة طلب ما يخص أمها بالفريضة الشرعية من واضع اليد على العقار المذكور ولا يمنعها من ذلك مضي المدة المذكورة سيما وواضع اليد مقر بان العقار المذكور يخلف من زوج المرأة أم البنت المذكورة وكورة وليس له معارضة

١٩

٢٩

ربيع الاول

١٠

قوله سياج بوزن كتاب الحائط وما أحبط به على مثل الخلل والكرم قاموس اه معص

مطلب اشتراها ثم ادعى ملكه ولم يعرفه وقت الشراء لتغير بعض أوصافه لا تقبل خلافاً لابي يوسف

الابطول المدة (أجاب) لا عبرة بتجرد تعلل واضع اليد بضي تباع عشرة سنة مع عتاقه باستحقاق المدعية في العقار المذكور بطريق الارث من مورث أمها المتوفاة عنها ويؤمر برفع يده عن حصتها حيث لا مانع سوى ما تعلل به على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يبيده جنيته يزعم انه اشتراها من شخص وأخذ من البائع حجة الجنيته المذكورة المحررة باسم البائع الدال مضمونها على ان الجنيته الكائنة بالجهة الفلانية الدائر عليها سياج من حجر المشتملة على أشجار مثمرة وغير مثمرة وثلاث سواقي وصهر يحج المصورة محدودار بركة الحد القبلي يقتضى استبدال عبد الباقي زقوق فزعم ان موضع هذا السبيل المندثر من مدة زمانية خارج عن سياج الجنيته المذكورة بمسافة بحيث على زعمه ذلك يدخل في ذلك طريق عام من قديم الزمان خارج من السياج وارض اضافي يده لا كلها مشتملة على صهاريج وسراق وخلاف ذلك زيادة عن مشتملات حجة كثير وهم متصرفون فيهم امددة مديدة من السنين أكثر من خمس عشرة سنة من غير منازع ينازعهم والآن أراد الرجل المذكور الدعوى بما ذكره من هذه الاراضي من يده لا كلها والاستيلاء على الطريق المذكور بهذا الزعم مع انكار المالك المذكورين فهل مع مخالفة مشتملات الحجة التي في يده مدعاه ووقف مشتملات عن دعواه وموجود طريق عام من قديم الزمان فاصل ومع سبق وضع يدأر باب الاراضي عليها والتصرف في المدة المديدة والسنين العديدة التي تزيد على خمس عشرة سنة بعد شرائه من غير منازع ولا معارض مع التحكك من الدعوى تلك المدة ومع احاطة السياج بالجنيته المذكورة لا تسمع دعوى المدعى المذكور على أصحاب الاراضي المذكورة سيما مع المشاهدة لتصرف ارباب تلك الاراضي فيها باثر التصرفات (أجاب) نعم الدعوى المذكورة على فرض صحتها غير مسموعة بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر فخلاه معلوم الحدود ولا رضه ووضع المشتري يده عليه ثم بعد مضي مدة من السنين مات البائع وبقى المشتري واضع يده عليه خمس عشرة سنة من وقت البيع وهو يتصرف فيه بلا منازع ولا معارض المدة المذكورة والآن ادعت بنت البائع على المشتري بان أباه باع الخلل المذكور بالا كراهه وادعى ايضا ابن ابنته على المشتري المذكور ان جده كان وهبه له ولاخيه والحال انه لم يحصل القبض منه بالخلل مع بلوغهما والبنات المذكورة مقيمة في البلد ومشاهدة لتصرف المشتري المدة المذكورة ولم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي من الدعوى في جميع تلك المدة فهل لا تسمع دعوى البنت ولا تصح المدة على فرض ثبوتها حيث لم يحصل قبض خصوصاً والمشتري منكر لدعوى البنت وابن الابن (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والهمة المذكورة على فرض صدورهما غير معتبرة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما ضمنه رجل ادعى على آخر

بحكماء

بهما رانه ملكه وتنج عنده وانه ضاع منه منذ اشهر فوجده تحت يد المدعى عليه ويريد أخذه منه لرضع يده عليه بغير حق فلما سئل المدعى عليه أجاب بانه ملكه اشتراه من رجل آخر وانه قد كان باعه للمدعى المذكور بثمن معلوم فاشتراه منه بذلك ودفع له الثمن وسلمه الحجار ثم تراد البائع ورد له الثمن وقبض منه الحجار فاعترف المدعى بذلك وذكر انه اشتراه منه وانه وجد اذنيه مشرومين وشعر ذنبه مقصوصا فلم يعرفه وقت الشراء ثم بعد ذلك امعن النظر فيه فعرفه وورده عليه وأخذ منه الثمن فإذا يكون الحكم في ذلك (أجاب) شره المدعى الحجار من المدعى عليه اقرار بان لا مالك له فيه فلا يقبل منه دعوى انه ملكه بتار يخ سابق على ذلك ولا يخرج من التناقص ما تعلل به من شرم اذنيه وقص شعر ذنبه فيما يظهر ثم رأيت في المحيط البرهاني من الفصل التاسع عشر من كتاب الحيل ما يؤيد ذلك حيث قال ان كان المدعى عرضاً أو جارية أو نحوهما سوى العقار فالحيلة ان يغير المدعى عليه المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فقبض على دعواه لانه لما سومه فقد زعم انه لا مالك له في المدعى به فبطل دعواه وروى عن أبي يوسف انه كان ينظر في مثل هذا المدعى وكان يقول ان دلس المدعى عليه على المدعى فساومه المدعى بناء على انه لم يعرف المدعى به تسمع دعواه واقصر في المدة على القول الاول عازي الى الذخيرة فيعيد اعتماده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه يستحق عنده ما غامه معلوما من الدين من نحو عشرين سنة فانكر المدعى عليه دعواه والحال ان المدعى كان حاضراً وجود ادمع المدعى عليه المدة المذكورة وحوسا كت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فاكثر مع انكار المدعى عليه في الارث والوقف ووجود عذر شرعي كما يكون المدعى عليه ثابت الاعسار في هذه المدة ثم ايسر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركون في طاحونة وحقوقها مع بعضهم مكثت تحت ايديهم خمساً وعشرين سنة والجميع يتصرفون فيها تلك المدة ثم توفوا عن اولاد ووضع اولادهم ايديهم عليهم امددة ثمان سنين والآن ادعى بعض اولاد الشر كاه ان المكان الذي فيه الطاحونة ملك لابيه خاصة وهو تلقاه عنه بالمراث والحال ان أباء كان مشاهداً لتصرف شركائهم مدة الخمس والعشرين سنة ولم يدع ملكاً في تلك المدة ولم يكن هناك مانع له ولم يقر الشر كاهه بالملك وابنته مشاهد لورثتهم في الثمان سنين ايضاً ولم ينازع فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى مع حضوره وتمكنه منها ومشاهدة تصرف الغير خمس عشرة سنة فاكثر مانع من سماع دعواه اذا كان الخصم منكر في تلك المدة فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة اخوة مات أبوهم وأحدهم قاصر فصار مع اخوته حتى بلغ رشيداً فافصل من اخوته واستقل با كسابه وصار في معيشة

حضر

٢

وحده والثلاثة الاخوة في عيشة واحدة ومضى على ذلك مدة من السنين ثم مات أحد الثلاثة عن ورثة واخويه فقام هذا المنفصل وادعى على الاخوين المذكورين وورثة الميت ان له استحقاقا في جميع ما هو تحت أيديهم من عقار ومنفعة بغير الاثر عن أبيه فانكر المدعى عليهم دعواه فهل اذا ثبت هذا المدعى شيئا من ذلك بالبيينة الشرعية انه من تركه أبيه يكون له اخذ حقه فيه خاصة ولا يستحق فيما جدد الاخوة المذكورون باكتسابهم بعد موت أبيهم شيئا (اجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي انه من تركه الى الاخوة الاربعة أو غائبا ولم تحصل فيه قسمة يسكن للاح المنفصل عن اخوته بعيشة على حدته اخذ نصيبه من ذلك باقرار بضعة شرعية وليس له مشاركة باقي الورثة فيما حصلوه لانفسهم خاصة بسهمهم وكسبهم الخاص بهم بدون وجه يوجب مشاركتهم في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع الى زوجة ابنه مائة من الدراهم على سبيل الامانة عندها فبعد مدة طلب منها المبلغ المذكور فاعترفت على يديينة شرعية بانها استلمته منه ولكن ادعت انه اعطاه لها على سبيل النيشان فهل يكون المدافع مصدقا في دعواه انه دفعه لها على سبيل الامانة لانه اعلم بحجة الدفع ولا تصدق في دعواه حيث لم يكن لها بيينة شرعية تشهد بذلك (اجاب) حيث اعترفت زوجة الابن باستلامها المبلغ المذكور من أبي زوجها وادعت انه ملكها اياه وهو ينكر فاقول له بيمينه وعليها البيينة اذا البيينة على المدعى واليمين على من انكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عقارا منذ خمس وعشرين سنة وبعدموته ادعت بنت البائع على بعض ورثته ان ماتت ايدىكم من العقار كان ملكا لامرأة اجنبية ووقته على والدي وأولاده وقد مات والدي وان النافذة والمستحقة فالجاب المدعى عليه بان وادى اشترى من أبيك من المدة المذكورة ثم آل الى مع باقي الورثة اربعة فله ان يثبت دعواه وانكر واضع اليد ملك من استندت المدعية الملك اليه وابقاه حسب دعواه يطلب منها أولا البيينة على دعواه حيث اعترفت ان الملك كان لاجنبي او يطلب من المدعى عليه بيينة الشراء من أبيهم مع انكار المدعية ملك أبيها المذكور وكانت خارجة والمدعى عليه ذائد (اجاب) حيث ردت المدعية اقرار المدعى عليه ذي اليد ملك أبيها للعقار المذكور وادعت انه كان ملكا لامرأة اجنبية ووقته على أبي المدعية وأولاده فان صححت دعواها وانكرها خصمها ذو اليد تطالب منها البيينة على ما تنكره فان اقامتها على وجهها الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماعها يقضى لها بما ادعته على واضح اليد ولا يقضى على باقي ورثة أبيه مع غيبتهم بلا نائب عنهم في الخصومة ان كانت اليد للجمع ولا تطالب البيينة من ذي اليد على ما ذكره ولو تضمن الاقرار باصل الملك لابي المدعية لان ذلك يبطل بردها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وكل ابن عمه في بنائها واذنه بان يسكنها فرضي ابن العم بذلك ووضع يده عليها وهدمها وبنائها وسكنها ثم مات مالك الدار المذكور عن ابن عمه المذكور وهو

ربيع الثاني ١٣

جادي الاولى ١

واضع يده عليها به - دموت مورثة مدة تز يدعى على خمس عشرة سنة ولم ينازعه أحد فيها والآن ادعى رجل اجنبي انه يستحق المورث من ذلك الدار المذكور فأنكر واضع اليد دعواه والحال ان المدعى المذكور حاضر ومشاهد لتصرف واضع اليد المذكور المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور والحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف وجود ذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وها هو ابن خالتها وعن عمها الام وعن عمه أبيها وتركت ما يورث عنها فهل يكون الميراث بين عمها وزوجها مناصفة واذا ادعى الزوج ان النحاس والفراس له يكون القول قوله في ذلك واذا اقام العم بيينة على ملك الزوج في بعض ما يدعيه الزوج من ذلك وأثبتته بالوجه الشرعي يقضى له بالميراث فيه واذا ادعى الزوج بان المصاغ ملكه وادعى العم الوارث انه ملكها يكون القول قول العم (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن زوجها الذي هو ابن خالتها وعن عمها الام وعن عمه أبيها لا غير يكون ميراثها بين زوجها وعمها المذكور مناصفة ولا شيء لمن بقي من هؤلاء واذا اختلف الزوج الحمى مع باقي الورثة في متاع البيت الذي هو مسكن للزوجين فاقول للزوج بيمينه فيما هو مشترك أي صالح للرجال والنساء كالنحاس والفراس انه ملك له الا ان يقيم الوارث بيينة انه ملك للزوج والوجه والقول لاوارث بيمينه فيما هو خاص بالنساء كالمصاغ ان ادعى انه ملك للزوج الا ان يقيم الزوج بيينة انه ملكه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اولاد باع لهم أب في عيالههم عاجز عن الكسب اخذوه وانتقلوا به من بلدة الى أخرى وأقاموا فيها مدة ثم خلف الابن ابنا آخر وصار مع أبيه في عياله اخوته حتى مات أبوه وبلغ الولد رشيدا فزوجه اخوته من مال أنفسهم وصاروا ينفقون عليه وعلى زوجته لكونه لا كسب له الى ان مات عن ابن فبقي الابن في عائلتهم أيضا حتى ماتت أمه فادعت على الاولاد المذكورين بان لها حقا في الاشياء التي تحت أيديهم بالميراث عن أبيها وهو عن أبيه وأبوه عن أبيه الذي هو أبوالاولاد المذكورين فهل لا تجاب المرأة المذكورة لدعواها وليس لها حق فيما بأيديهم بدون اثبات دعواها بالوجه الشرعي ويكون ما بأيديهم خاص بهم حيث كان بكسبهم خاصة ولم يكن لا يبيعهم أصل فيه ولم يكن نواصيهم له وتنتفع المرأة المذكورة من معارضتهم بدون وجه شرعي والحال ما ذكرنا والاشياء التي بأيديهم علو كة الرقبة ولا أطياف فيها (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك اذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال ولا استحقاق لها ولا مورثها المذكورين فيما يبيد الاولاد المرقومين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خرج من بلدة وتوجه الى بلدة أخرى وأقام فيها مدة سنتين وترك ببلده عقارا ثم توفي في البلدة التي كان أقام فيها بعد وفاته حضر اولاده الى بلدة الاصلية وأرادوا بيع عقار أبيهم الذي تركه عند توجهه الى

في الحجة

١٢٧٧

١٦

١٢٧٧

٢٧

١٢٧٧

٦

البلدة التي توفي فيها فوجدوا شخصا مستوليا عليه وبني فيه أما كن وادعى شراءه من والدهم فطلبوا منه حجة البيع فحجز عن الحجة وكشفوا في سجل القاضى فلم يجدوا لها أصلا فهل اذا عجز مدعى شراء العقار المستولى عليه من غير حق عن اثبات دعواه يكون له -م أن يأخذه ويصرفه فيه كيف شاؤا أم لا (أجاب) حيث ادعى واضع اليد شراء العقار من مورث الورثة المذكورين ولم يثبت دعواه انتقال الملك اليه بوجه شرعى ولا حجة بيده وحلف الورثة على نفي دعواه اليقين الشرعية ان طلبها بغير حق لا يورثه بذلك العقار ويكون اهم التصرف فيه بالوجه الشرعى حيث لا مانع وما ينافى واضع اليد فهو له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أما كن متعددة ملاصقة لبعضها خطايا بعضها وبناها مكانا كبيرا معلوم الحد ودولايه لم يحد وكل مكان من الأما كن الأصلية واسترسا كنافيه بعد عمارته مدة تزيد عن اثني عشرة سنة ثم مات وله زوجة وورثة آخر ثم بعد مدة ادعت الزوجة أنها اشترت منه مكانا من جلة الأما كن الملاصقة المذكورين قبل خطايا بعضها مع اعترافها بأنه هدمها وبناها لنفسه حال حياته بدون اذنها فكيف لا تعرف حدود المكان المدعى به بل هي مستندة في دعواها المذكورين الى سند مكتوب من نائب من زوابع القضاة لم يبين فيه حدود المكان المذكور وليس مقيدا بالسجل المحفوظ وتاريخه مضى عليه نحو عشر سنين مع تصرف زوجة في المكان المذكورين تاريخ السند المذكور الى حين وفاته بأنواع التصرفات الشرعية وبالهدم والبناء لنفسه مع حضورها وتمكنها من الدعوى بالامعاضة ولا منازعة وتركها اياها الى الآن مع انكار باقي ورثة الزوج دعواها فهل والحال ما ذكر بالسؤال لا تسمع دعواها المذكورين ولا يعمل بمجرد الحجة المذكورين ولو فرض أنها أقامت بينة على دعواها مع الجهاد المذكورين لا تقبل بينتها (أجاب) دعوى الزوجة المذكورين على الوجه المسطور غير مسموعة ولا معتبرة شرعا ولا عبرة بتلك الحجة بمجرد دعائها على هذا الوجه ولا تقبل بينتها ولو أقامت بالحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك نخلا فوضع جماعة أيديهم على النخل المذكورين مدة من السنين والآن حضر الابن المذكورين من غيبته المذكورين بعد ثمان عشرة سنة وطلب النخل المذكورين كور من يدواضى اليد فأنكر وأملكه في ذلك فهل اذا أقام الابن المذكورين كور بينة شرعية على ملكه في النخل المذكورين كور بالارث عن أبيه يفضى له بأخذه وترفع يدواضى اليد عنه وتسمع دعواه بذلك ولا يمنع من سماعها طول المدة المذكورين بغيره فيها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى ومن العذر الشرعى الغيبة فوق مسافة القصر فتسمع الدعوى معها ولو طالت المدة كما تسمع في دعوى الميراث ما لم تبلغ ثلاثا ولا ثنتين سنة على ما وقع به الافتاء في زماننا هذا الحاضر وان كان الافتاء فيما قبل ذلك جاريا على السماع وان طالت المدة عن ذلك في الارث والوقف والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٧

٢٠

ص ٧

١٢٧٨

١٢٧٨

٢٠

في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه اسكن ابن عمه فيها فسكن ابن العم المذكور في الدار المذكورين مدة من السنين والآن اراد المالك المذكورين رفع يد ابن عمه عن الدار ووضع يده عليها فامتنع ابن العم المذكورين تسليمها له فكيف يوضع يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة والحال ان واضع اليد المذكورين كور بمقر المالك في الدار المذكورين كور لمالكها المذكورين كور فهل اذا كان واضع اليد المذكورين كور بمقر المالك للرجل المذكورين كور ترفع يده عنها ولا يضرق ذلك طول المدة ولو بلغ المدة المذكورين كور (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه في حق نفسه حيث كان باختياره وتسمع معه الدعوى ولو حصل الترك قبله للدعوى مدة طويلة من السنين اذا لم يقطع بتقادم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار وأرض زراعة ابعادية ولم يقسم ذلك بينهم فما فوضع الابن يده على ذلك مدة عشر سنين ثم ماتت البنت المذكورين كور عن ورثة بالغين لم يأخذوا نصيب أمهم من ذلك حتى مضت مدة نحو عشر سنين أيضا ثم بعد تلك المدة مات ابن الميت الأول عن ورثة بالغين فوضعوا أيديهم على ذلك نحو سنين والآن اراد ورثة بنت الميت الأول أخذ ما يخص والدتهم من الدار والأرض المذكورين من تركه أبيها بالقرينة الشرعية فوضعهم ورثة الابن من ذلك متعاليين بوضع يد مورثهم المدة المذكورين كور بترك أمهم نصيب الاخيه المدة المذكورين كور فهل والحال هذه يكون لورثة البنت أخذ نصيبها من ذلك بالقرينة الشرعية ولا عبرة بتعادل ورثة الابن المذكورين بذلك لاسيما ورثة الابن مقرون بان الدار والأرض متروكان عن والدوا والدهم (أجاب) حيث كان واضع اليد مقرب بنسب ورثة بنت المورث الأصلي وبان ما ذكر من الأرض والدار مختلف عن الجسد والمورثة الورثة المذكورين يؤثرون بتسليم نصيب مورثهم اليهم بحسب القرينة الشرعية حيث لا مانع ولا عبرة بمجرد ادعاء ورثة الابن بوضع يد مورثهم على ما ذكر تلك المدة ولا يترك أم الورثة نصيبها لغيرها فيحق لا يسقط بتقادم الزمان ولا يكون مضى مثاها أو أكثر منها مانعا من سماع الدعوى مع وجود الاقرار للدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية بالغة عاقلة من سيدها بثمن معلوم من الدراهم وقبضها المشتري من بائعها منقادا للبيع طائفة مختارة واستمر يستخدمها مدة تزيد على ثمانية أشهر ثم بعد ذلك ادعت أنها حرة الاصل فهل اذا ثبت انقيادها وتسليمها للبيع المذكورين كور لا عبرة بدعواها المذكورين كور حيث لم يكن معها بينة عليها (أجاب) نعم لا يقبل منها دعوى الحرية بدون اقامة البينة اذا تحقق انقيادها على الوجه المسطور بالسؤال ولو أقامت البينة على حريتها قبلت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الارث عن مورثها فوضع رجل أجني يده على الدار المذكورين كور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي غائبة غيبة فوق مسافة القصر بلاذن شرعى من المالك المذكورين كور فهل والحال هذه اذا حضرت المرأة

١١٧٨

٢٢

ربيع الثاني

١٢٧٨

جاءى الاولى

١٢٧٨

المذ كورة من غيبتهما وأثبتت ان الدار المذ كورة مملوكة لورثتها وان مات وتر كها ميراثا لها
وأثبتت انحصار ميراثه فيهما بالوجه الشرعى يقضى لها بتلك الدار ويؤمر بوضع اليد برفع يده
عنها حيث لا مانع (أجاب) نعم يقضى لها بتلك الدار بعد اثبات دعواها بطريق شرعى
حيث لا مانع من سماع دعواها ولم يثبت انتقالها عن ملكها أو من تلقاها عنه بناقل
شرعى وترفع يد وارضع اليد عليها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ادعى بطريق وكالاته الشرعية بالخصوصة عن ورثة رجل على وصى ورثة قصر بان مورثي
الفرقيين كانا اخوين مع بعضهما في معيشة واحدة حال حياة أبيهما فلان وبعد وفاته وضعا
أيديهما سوية على ماتركه والدة المذ كورة وهما بالغان وأخذوا في التكسب والعمل في
ذلك وغيره مدة من السنين ولم يكن كسب أحدهما يميز عن كسب الآخر وصارا
ينميان المال الى أن تحصل بكسبهما سوية مال وعقار فزاد على ماتركه والدة المذ كورة
مات أحدهما عن زوجته وعن أولاده واستمر وارضع المذ كورة على ما كان عليه مورثهم ثم توفي
أحد أولاد الاخ الميراث عن بنت وشقيقة وأم ثم مات المذ كورة عن أولاده الغصن الذين هم في
حجر الوصى المدعى عليه وان المتروك عن أبي الاخوين المذ كورة جميع كذا وبينه عقارا
ومنقولا وان الاخوين المذ كورة من اشتريا كذا وبين ما حصله الاخوان بكسبهما وان
الوصى المذ كورة وارضع يده على ذلك وعارض لورثة الاخ في استحقاقهم في ذلك بطريق
الميراث بغير وجه شرعى وبسؤال المدعى عليه أجاب بالانكار فهل اذا ثبت الوكيل ملك
الاخوين لما ورثاه عن أبيهما او ما حصله بسعيهما وتنميتهما في تركتهما أيهما يقسم بين
ورثة الاخوين سوية حيث لم يكن لأحدهما مال خاص به سيما والم قبل موته في حال
صحته أقرب بان جميع ما بيده من عقار ومنقول وأمتعة مشتركة بينه وبين ورثة أخيه
وشهدت البيئة بذلك (أجاب) نعم يقسم المال المتحصل بكسب الاخوين وسعيهما
والحال ما ذكرينهما ما سوية ونصيب كل يقسم بين ورثته بالفرصة وليس لأحدهما
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصص شرعى والاقرار حال الصحة بان
جميع ما بيده من عقار ومنقول وأمتعة مشتركة بينه وبين ورثة أخيه حجة على المقر
فيعامل بموجبه اذا ثبت بعد الدعوى الصحة بالوجه الشرعى وهو من قبيل العام
لا المجهول في جميع ما يتحقق انه كان بيده في تاريخ الاقرار يعامل بموجبه فيه لا فيما حدث
بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ وأخت شقيقتين وعن زوجة فادعت
زوجته بان لها دين على زوجها معلوم القدر من قبل موته بنحو اثنين وشر من سنة ثمن
مبيع فأنكر ورثته دعواها والحال انها حاضرة موجودة مع زوجها المذ كورة وهى
ساكتة لم تطالب به ولم تنازعه ولم تدع عليه بشئ منه المذ كورة من غير مانع شرعى يمنعها
من ذلك فهل لا تسمع دعواها (أجاب) اذا لم يكن الزوج معسرا حال حياته ولم يكن مقرا
بالدين المذ كورة من مدة لم تزد على خمس عشرة سنة ثم ادعت زوجته بعد موته بالدين

١٢٧٨

١٠

١٢٧٨

١١

رجب ١٧

المذ كورة

مطلب ادعاء نفسه ثم
ادعاء غيره بالوكالة مثلا
تسمع

المذ كورة مع كونه غير مؤجل بعدمضى المدة المذ كورة وكانت بقية الورثة من كورة
لدعواها ولم يكن هناك عذر يمنعها من الدعوى به المدة المذ كورة لا تسمع دعواها والا
سمعت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بحصة في عقار له وأنه وارضع يده
عليها بغير وجه شرعى وطالب برفع يده عنها وأنكر المدعى عليه دعواه واعترف على يد
القاضي بان الحصة المذ كورة ولا يدعم المدعى الغائبين بناحية كذا وانها اشتراها منهم
فذهب المدعى المذ كورة ولا ولد المذ كورة من ووكلاه عنه في الترافع والدعوى
والها كدة مع وارضع اليد في ذلك وفي رفع يده عنها والتصرف فيها لهم وكالة مفوضة
منه من البيع الذى ادعاه وارضع اليد وحرر له بذلك حجة من قاضى الناحية فهل اذا
ثبت توكيله عنهم في ذلك لدى الحاكم الشرعى بشهادة البيئة الشرعية وادعى المالك في
تلك الحصة لموكله وأنكر دعواه البيع منهم لو ارضع اليد لا تسمع دعواه وترفع يد المدعى
عليه عن الحصة المذ كورة حيث لم يثبت دعواه الشرا ولم يكن بيده حجة شرعية بذلك
(أجاب) نعم تسمع دعواه والحال ما ذكر ولا يمنع منها سبق الدعوى منه لنفسه كما صرحوا
به وهو القاهر على ما صرح به في نور العيون وفي الاقروية من الثمانى عشر في التناقص
ادعى دار النفع ثم ادعى انها فلان وقفا عليها تسمع كمالوا دعى لنفسه ثم ادعاء غيره
بوكالة اه وترفع يد وارضع اليد بعد الثبوت بطريقه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل ادعى على دار زيد وأخذها منه قهرا وأعطاهما البكر فظير دار أخذها
الرجل المذ كورة من بكر من مدة احدى وثلاثين سنة ثم مات الغاصب المذ كورة
والمغصوب منه وبكر كل منهم عن ورثة فادعى الآن ورثة زيد المغصوب منه على ورثة
بكر وارضع اليد على الدار المغصوبة بان الدار المذ كورة ملك لهم بطريق الميراث عن
مورثهم لدى قاضى ناحيتهم ويريدون رفع أيديهم عنها فامتنعوا من ذلك متعللين بطول
مدة وضع أيديهم يريدون عودتهم عاجلا من غير معارضة لهم فيها والحال انهم مقرون بملك
ورثة المغصوب منه الدار المذ كورة فهل حيث كان ورثة الغاصب وورثة بكر وارضع
اليدهم من المالك في الدار المذ كورة لورثة المغصوب منه ترفع يدهم عنها ولا يضر طول
المدة مع الاقرار (أجاب) الدعوى بعدمضى المدة الطويلة تسمع اذا كان الخصم
مقرا بالملك المدعى ويؤمر بوضع اليد بتسليم الدار لهما كما هما لم يثبت انتقالها عن ملكهم
بناقل شرعى حيث لا مانع من تسليمها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من بيت
المال مؤرخة بسبعة من شوال سنة ثمان وسبعين ومائتين مرة ٥٢٨ مضمونها انهما
صارا لاستئذان من الخافضة عن الافراج عن تركه المتوفى بحجى جوده الصرمانى لاخته
خدم وجه المحكوم فى الاعلام الشرعى ان الحق في التركة لها ولو كون التركة المقتضى
التسليم فيها لوارثته من ضمنه اقراره في حال حياة المتوفى حرر سند ايقاف العقار المذ كورة
بالشروط التى شرطها فى السند ومذ كورة فيه انه من بعد انقراض الموقوف عليهم يكون

١٢٧٨

١٠

١٢٧٨

١٠

وقفا على منجد الاستاذ العمري وانه لم يثبت الا ان من ناظر الوقف المذكور لم يأت
السند واجابته بأنه ما زال مدعيا بما في السند وتسليم العقار للوارثة وهو فيما يمدعي
عليها بدون توسط بيت المال قد اشارت المحافضة بالاستغناء من الورثة مصدقون على
الوقف المذكور وهل اجابة الناظر هكذا توافق اصول المصلحة ويجوز التسليم في العقار
ورغبت المخبرة مع حضرتكم عن ذلك وحيث انه باستجواب وكيل الوارثة افاد بعدم
معلومية موكلته بالسند وانما ليست مصدقة على ما فيه وبالاختصاص بالمال لم يكن منصوبا
في مثل ذلك شي لزم ترقيم هذا حضرتمكم تؤمل الافادة عما يجري في ذلك (اجاب) خصوصية
مدعي الوقف انما هي على الوارثة المحقق ميراثها الا على وكيل بيت المال ولا يتوقف تسليم
الوارثة المذكورة للوقف ذلك العقار على عدم خصوصية هذا الناظر ودعواه الا ان بالوقف
المذكور من وكيل الوارثة فلا مدخل لبيت المال في دعوى الوقف من الناظر المدعي
بالوقف بل تكون مخصوصة مع الوارثة المذكورة للوقف بعد وضع يدها على ذلك اذ لم يكن
الوقف ثابتا والله تعالى اعلم (سئل) في ارض براح محدودة خالية عن البناء والغرس في
يدى نصفها وفي يدورته سلم نصفها الاخر نازعه من فيها جماعة متعددون كل طائفة
منهم من تنسب الى اب وجد غير الاب والجد الذين ينسب اليهما غيرهما وتكررت رافعتهم في
شأن الذي القضاة ولم تفصل خصوصتهم حتى ترافعه والذى قاض آخر فادعى الجماعة
الخارجون انهم املاك لرجل عينوه بالاسم والاب والجد وادعوا انه جديا مع لهم بعضهم
من قبل الاب وللآخرين من قبل الامهات وانه مات منذ ازمة متطاولة وتركه ابراهيم
ميراثا لاولاده ثم ماتوا وتركوها لاولادهم وهكذا حتى آل ميراثها اليهم ولم يضع احديده
عليها من زمن الجد الى قبل تاريخه وضع المدعي عليهم يدهم عليها وانهم اقروا بها من مدة
ثلاث سنين للجد الذي عينوه مرة واحدة في مجلس واحد وادعوا الناقل لاجدادهم ثم
جحدوا به ذلك وادعوا اقامة البرهان على اقرارهم المسطور ونزعه من يدهم فانكر المدعي
عليهم دعوى المدعين الملك والافراجه الى الرجل الذي عينوه وادعوا الجحد ولا تقسمهم
بالارث عن مورثهم ودفعوا دعوى المدعين بانهم كانوا ترافعه وامعهم لدى قاض آخر ولم
يدعوا عليهم الا قرارهم بالارجل الذي عينوه الا ان وانتسبوا اليه بل ادعوا عليهم الاقرار
به الاصولهم بصيغة الجمع بلا تعيين حتى انهم اقاموا بيعة على ذلك ولم تقبل فهل اذا ثبت
سبق دعواهم ان صيغة الاقرار كانت للاصول بلفظ الجمع بلا تعيين يكون ذلك من
باب دعوى الاقرار بهول جهالة فاحشة فيبطل لاختلاف نسب المدعين وشمول
الاصول لآباء والامهات والاجداد والجندات وفيهم المورث وغيره واذا قلتم بذلك يصح
الدفع المذكور ولا تسمع دعوى المدعين التي ادعوا بها الا ان انما كانت للجد الذي عينوه
حيث ادعوا انه صدر مرة واحدة في مجلس متعدل لتناقض (اجاب) ان كانت دعوى
المدعين صادرة منهم صحيحة وادعوا النسب وحصر الارث ونصيب كل شخص وبينوا

الاتقالات بينا ما معتبرا وادعوا الاقرار المذكور واثبتوه بالوجه الشرعي يقبل منهم ولا
يعد ما ذكره المدعي عليهم على هذا الوجه الموضح في هذا السؤال دفعنا شرعا وعلى فرض
ثبوت ما ذكره المدعي عليهم على هذا الوجه لا يتحقق به التناقض من المدعين على ما ظهر
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارثة من المعية في ٦ محرم سنة ١٢٧٩ غرة ٥٠
مضمون المراد اطلاع حضرتكم على ما اتفاه محمد افندي سليم بعرضه هذا والتقرير
بشان الاطيان المدعي بها على مذكورين بتفرد مياط من انها وقف وما اشتملت عليه
افادة المحافض عينه من النصوص الشرعية الموضحة فيها وما يترا أي حضرتمكم حسبما
تدل عليه الشريعة الغرارت دية الافادة الواضحة للناظر فيها واما يلزم نحو ذلك (اجاب)
الحكم الشرعي في هذه المسألة ان المدعي اذا ترك دعواه وقفا كانت او غيره ثلاثا وثلاثين
سنة مع تمكنه منها وكان يتردد الى بلد المدعي عليه في تلك المدة وخصمه واضع يده على
ما يدعيه ومتصرف فيه لا تسمع دعواه مع انكار خصمه ما يدعيه حيث لم يكن له عذر
شرعي فاذا تحقق ما ذكره المدعي من دعواه المذكورة لمضى المدة المأز بورة كما هو مقرر
في المنشور الصادر عليه الامر العالي باجراء العمل بمقتضاها ولا يعمل بمجرد ذلك في يد
المدعي الخارج حيث كان مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد
وخلف حاتونين كان واضع يده عليهما مدة من السنين وصار ولده واضع يده بعد ابيه
عليهما ويستغلها مدة تزيد عن عشرين سنة فادعى رجل آخر على الولد المذكور بان
الحاتونين المذكورين وقف جده واهرز وثيقة قسمة وله بتختم قاض انهما كذلك
وبالاطلاع على الوثيقة وجدنا تاريخها قريبا بعد موت المورث بمدة فهل والحال هذه
لا يعمل بتلك الوثيقة ولا يكون القول لمدعي الوقف والحق للولد لوارث في ذلك مع ان
المورث وضع يده المدة المذكورة ووارثه وضع يده بعده مع علم مدعي الوقف ولم تحصل
منازعة منه (اجاب) لا يقبل قول مدعي الوقف الخارج بيمينه ودعواه الا يقف بدون
اثبات شرعي حيث كانت اليد لغيره وخصمه منكر الادعاء والقول الذي اليد في دعواه
الملك بالارث عن مورثه كما لا يخفى اذا لبيته على المدعي واليمين على من أنكر ولا عبرة بمجرد
وثيقة تدل على الايقاف بيد المدعي الخارج بدون اثبات مضمونها او تصديق الخصم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخل عن ابيه وجدته ماتت عن وارث كان
بعيد عن بلده فارق مسافة القصر فلما حضر الى بلده وجد رجلا وضع يده على النخل
من مدة ستين فارق يدعه عنه فامتنع من تسليم جميعه وسلمه نصفه متعللا بأنه وضع يده
من مدة تزيد على خمس سنوات فهل اذا اثبت الوارث المذكور ان جميع النخل ملكه
بالميراث عن مورثه يقضى له به وترفع يد واضع اليد عليه ولا عبرة بما تعلل به (اجاب) اذا
اثبت الوارث المذكور ملكه للنخل المذكور بطريق الارث عن مورثه بالوجه الشرعي
يقضى له به ولا يمنع من ذلك مجرد تعلل واضع اليد بوضع يده عليه مدة تزيد على خمس

سنتين والحال ما ذكر حيث لم يوجد مانع من سماع دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً ميراثاً عن والده وجده وكان ما كان معه رجل اجنبي في الدار المذكورة بطريق العارية مدة سنتين ثم مات مالك الدار ومات الرجل الاجنبي وكل منهما خلف اولاداً استمروا بعد والدهم في الدار المذكورة مدة سنتين أيضاً ثم ان اولاد الرجل الاجنبي ادعوا ان والدهم اشترى حصة في الدار المذكورة من جد ولد المالك بدون وجود حصة وبدون وجود بينة تثبت الشراء فانه كروثة المالك دعواهم الشراء من جدهم فهل اذا لم تثبت الورثة دعواهم الشراء المذكور بالوجه الشرعي ولم يكن معهم حجة ولا وثيقة تدل على ذلك لا يقضى لهم بالمالك ويؤمرون برفع يدهم عن الحصة المذكورة وتسلم الى ورثة المالك حيث لم يكن هناك مانع من ذلك (اجاب) حيث ادعى الورثة انتقال المالك لمورثهم بطريق الشراء من قبل مورث المدعى عليهم يكفون اثبات دعواهم فان لم يثبتوها بطريق شرعي لا يقضى لهم بتلك الحصة ويؤمرون بتسليمها الى ورثة المالك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل بافادته) وارده من بيت مال المحروسه مؤرخه في ١٨ شعبان سنة ٧٩ مضمونها توفيت المرأة عائشة وزه وصار حصرت متركها بمعرفة المصلحة ومن ضمنها حصة من منزل في بولاق شركة عبد القادر سلمان أحد مشايخ الوراق وقبل يوم الوفاة ظهر ان المتوفاة اقرت حال حياتها بانها وقفت الحصة المذكورة على مسجد سيدي ابي مريم الكائن ضريحه ومسجده بدير الملاحين وصار طالب محمد السقاء الناظر الشرعي على وقف زاوية وضريح الاستاذ السابق ذكره الشابة نظارته عليه بمقتضى تقرير بيده مؤرخ في غرة ربيع آخر سنة ٧٥ من أجل الحصة المذكورة فاعطى تعهداً بانها حيث لم تحرر حجة بالايقاف وان ذلك كان على يد بينة وعقوباتهم لا داء الشهادة بذلك اجابوا بعدم المعلومية وعدم شهادتهم وعدم وجود بينة عنده تشهد بالوقف قد عجز عن اثبات ولا مانع من تسليمها لورثتها لانه حيث لا يدعي ولا يطالب بذلك وبعد اخذ القول اللازم منه تقدم للمصلحة عرض من جلي مصطفى وزه ولد اخی المرحومة يرغب فيه الافراج له عن هذه الحصة لثبوت وراثته شرعاً فهل يفرج الى الوارث المذكور عن هذه الحصة ولا يكون هناك اقتضاء لاحالة مادة الوقف على الشريعة ام كيف تؤمل ورود الافادة بما يكون في ذلك ليتبع الاجراء بموجبها (اجاب) لا مانع شرعاً من تسليم تلك الحصة الى وارث المالكة لها المقتصر ارنه افييه ولا يمنع من ذلك حصول القول بانها وقفت مع انكار الوارث ذلك سيما مع عدم دعوى ناظر الزاوية بالوقف الا ان وتر كنه امتنع لا بعدم وجود من يشهد له بالوقف وعدم وجود سند بذلك ومع ذلك فلا ناظر به تسليم الحصة الى الوارث ان يدعي بالوقف عليه اذ هو الخصم في ذلك لا امين بيت المال فان اثبت شرعاً يقضى به والامتنع ويبقى في يد الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اوصى لاحد عقاراً بجانب ارض معلوم من

شعبان

١٨ ١٢٧٩

مطلب قال لا احرف اسماء اصحاب الحدود ثم بينا تسع ولا يحتاج الى التوفيق بخلاف لا اعرف الحدود

ابعادته

ابعادته بعد موته ومات مصر اعليها عن زوجته واخته لا غير فطالب اخذ الموصى له به بعد المرافعة لدى القاضي ليكون الزوجة ان كرت الوصية وادعى هو بذلك وذك كحدود الارض واسماء اصحاب الحدود واسماء آبائهم ولم يذكر اسم الاجداد ومنع من اتمامها لعدم ذكره اجداد ارباب الحدود فهل اذا رجح وذك كراسماء الاجداد واراد تتميم الدعوى يقبل القاضي منه ذلك ويحكم له بالوصية المذكورة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يقبل منه ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع قال في الهندية معز بالخلاصة رجل ادعى داراً في يد رجل فقال له القاضي هل لا تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاه وبين الحدود لا تسمع اما اذا قال لا اعرف اسماء اصحاب الحدود ثم ذكرها في المرة الثانية تسمع ولا حاجة الى توفيق والله سبحانه والله تعالى أعلم (سئل) بافادته وارده من مصلحة بيت المال مؤرخه في ٢٥ شوال سنة ١٢٧٩ مضمونها انه موجود ضمن تركته من التركات المحصورة في المصلحة جانب كتب وقيل بان من اجاب كتب وقفا ولم يكتب عليها بيان الجهة الموقوفة عليها والقول بانها وقفت على تلك الجهة من باب الظن لتكون المتوفى كان ناظر اعلى الجهة المذكورة وعن الاقتضاء معرفة الحكم الشرعي في ذلك هل يعتبر شرعاً الظن المذكور وترسل للجهة المقتضية ان وقف عليها او تباع هذه الكتب مع باقي كتب التركة ويضم الثلث لجانب التركة (اجاب) لا يحكم بوقف تلك الكتب بمجرد هذا القول على هذا الوجه ما لم يثبت وقفها بطريق شرعي من بينة او اقرار المستحق لتلك التركة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته وارده من محافظة مصر مؤرخه في ٢٨ الحجة سنة ٧٩ مضمونها ان كريمة سعادة حسن باشا الطويل قدمت عرضاً الى المعية السنية بان والدتها في حياتها قد وقفت عقارها والاباعادته تعاقبها وقفاً اهلاً بما يجب سندونهود وهيئت الوكيل اللازم لاجراج الوقفية ثم تصادف وفاتها وصار ضبط متركها في بيت المال وتلت من اجراج الوقفية بحضور والدها ووكيل همشيرة المتوفاة وحسن برتوبك وقد صدر على عرضها شرح من سعادة باشماون خديوي بتاريخ ١٢ القعدة سنة ٧٩ باحضار حسن برتوبك اووكيله وكذا وكلاء الورثة لاجل رؤية قضية الايقاف شرعاً ويناف على ذلك تحرر لمحافظة سكرتريه بطلب حسن بك برتوبك اووكيله عنه فلم يحضر واعتذر بالعياء وامتنع من تعيين الوكيل وقال انه لا يجبر على اقامة وكيل ورام انه ان لم تصبر ترسل وكيلاً عنك ارضية الدعوى مجلس العلماء بسكرتريه ولما صار العرض في شأنه من طرف محافظة سكرتريه صدرت افادة من سعادة باشماون توكي يعلم من ترجمتها ان تشبث البك الموصى اليه بهذه الاجابة وعدم تعيين الوكيل هو من عدم مراعاة القوانين والاصول المتبعة وانه يصير الاستغناء عن القضية المذكورة من حضرتكم الى آخر ما توضح بالا فاداة المذكورة وحيث الامر كاذ كر فرسل اطرف حضرتكم عرضة الموصى اليها من افادة حسن بك برتوبك وافادة محافظة سكرتريه وترجمة افادة المعية للاطلاع

١٢٧٩

٥

شوال

١٢٧٩

٢٩

مطلب العبرة بقاضي المدعى عليه عند الاختلاف

عليها وورد الادارة عايري في ذلك شرعا للاجماع بموجبها (اجاب) وردت مخاطبة
 سعادتك وما بها صار معلوما والادارة عن هذه المادة ان العقار الموقوف ان كان في
 يد من تدعى ايقافه عليه سابقا وتريد تحقيق ايقافه واثباته وليكن البك المذكور لا يريد
 الخصومة فيه الا ان ولم تحصل منه معارضة ويمتنع عن الخصومة وعن توكيل وكيل عنه
 في الخصومة فانه لا يجبر شرعا على ذلك ويبقى العقار في يد من تدعى ايقافه عليه الى ان
 يعارضها احد من الورثة فيه ويريد اخذ حقه منه بطريق الارث مثلا فينتد في وجه
 الخصومة على هذا المعارض ويطلب الاثبات منها في وجهه بعد الدعوى منها بذلك ان
 كان النظر لها فان ثبت الوقف بطريقه الشرعي يحكم به والا فلا واما ان كان العقار في يد
 البك المذكور او في يد غيره من بقية الورثة وهو ينكر وقفه وهي تدعيه مع النظر فيه فان
 من في يده العقار او بعضه يجبر على الخصومة واعطاء الجواب في مجلس الحكم بعد صدور
 الدعوى العجيبة في وجهه عند قاضي بلد المدعى عليه اذا امتنع من الذهاب الى بلد قاضي
 المدعى كما ذكره الترتاشي في فتاويه على نحو ما قالوه في القاضيين على محلتين وفي قاضي
 العسكر وغيره او توكيل وكيل بالخصومة في ذلك ان كان له عذر في عدم الحضور والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مائة صاعا فدفعه الى زوجته حال حياتها على سبيل الزينة
 عارية ثم بعد مدة توفيت الزوجة المذكورة عن زوجها واولادها ذكور او انثى فادعى
 بعض الاولاد على ابيه المذكور انه ملك امهم حال حياتها المصاغ المذكور وهو وتركة عنها
 ويريدون اخذ نصيبهم منه بطريق الارث فيجد التمايل في ذلك للزوجة وذكر ان دفعه
 ذلك للزوجة كان عارية على سبيل الزينة فهل حيث ادعى بعض الاولاد المذكورين
 التمايل من قبل ابيه لانه في ذلك المصاغ وجد الاب ذلك يكاف بعض الاولاد بدينته تمت
 دعواهم التمايل المذكور ولا يقضى اعم بكونه تركه عنها الا باثبات التمايل المذكور
 بطريق شرعي (اجاب) القول للزوجة او ورثتها بعد موتها فيها هو خاص بالنساء
 كما صاغ المذكور والبينة على الزوج ما لم تدع هي او ورثتها التمايل فيه من قبل الزوج
 كما في حادثة السراي فينتد لا يقبل قول الورثة في كونه مالا مالا بل لا بد من اقامة بيينة
 على تمايل الزوج المصاغ لزوجته حال حياتها فان اقاموا البينة على ذلك يقضى بكونه
 تركه عنها ويقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية والا فلا ويكون خاصا بالزوج اذا قول
 له في انكار التمايل لزوجته كفي سائر الدعاوى الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
 واردة من محافظة مصر بتاريخ ١٧ المحنة سنة ٧٩ بقصد اعطاء الجواب عن السؤال
 المهر من طرف قاضي اسبوط الاتي بيانه المرسل من طرفه الى المديرية وورد مع مكاتبة
 منها الى المحافظة وصوره السؤال المذكور في اخوة ورثته تركه ابيهم وفي يد احد هم دار
 معدة لسكنه قد تصرف فيها ابنا فادعت عليه بنت عمه الشقيقة ان الدار ملك لها ولورثة
 شقيقة فلان المتوفى بعد ابيه آلت لها بالارث عنه لا لخصم ارثه فيهما وان المدعى عليه

مطلب اقرار مورث المدعى
 عليه بالملك وادعى سببا غير
 صحيح لا تسمع

كان

كان استعارها من شقيقةها وبني فيها بناء لنفسه باذنه فانكر ابن عمها دعواها وادعى
 الدار لنفسه ملكا مطلقا فبردت على اقراره بالملك فيم الايها وعلى انه استاذن شقيقةها
 في البناء وقبل تسليمه الدار اليها ادعى عليها اخوته ان الدار المذكورة ملك ابيهم سم كان
 اشترها من جدهم فلان المالك لها بن كذا وثقا بضاوما زالت في يده الى ان مات عنهم
 وتركة ميراثا لهم وبرزوا جهة من قاضي الناحية سا بقائهم بالشرع الموصوف
 فصدقتهم المدعية عليه وادعت عليهم ان اباهم كان باعها بعد شرائه لزيد الاجني المتوفى
 عن ورثة معلومين بنين لا تعلم جنسه ولا قدره وباعها زيدا بعد قبضتها لا يعلم بنين لا تعلم
 جنسه ولا قدره كذلك وسامها اله فاستمرت في يده مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم مات وتركة
 ميراثا لها ولشقيقةها المذكور ثم استعارها المدعى عليه أولا من شقيقةها وادعت ايضا
 اقرار ابيهم في حياته من مدة اقل من خمس عشرة سنة بانه لا يستحق فيها حقا وانها ملك
 ابيها وبردت على الاقرار المذكور مجردا عن الاقرار بسبب الملك فهل ثبتت لا يملك
 والمالك بهذا الاقرار وتجبر ورثته على تسليمها اليها والى ورثة شقيقةها ولا يجبرون
 على ذلك لعدم صحة دعوى الشرائع جهالة الثمن وعدم ثبوت اليد التي ادعتها لا يملكها
 ولما ولشقيقةها بعد هذا الاقرار وعدم صحة لكونها ادعت التمايل من زيد الاجني
 والمقران اجنيان فكانا مقرين على الغير الذي هو زيد لكونه تدعى الاقرار بالملك
 بناء على البيع فكانت مدعية على عمها الاقرار بالبيع حكما والاقرار بالبيع بلا ثمن
 باطل وهل اذ صدق ورثة زيد على شرائهم المذكور ثبتت لهم الملك بهذا الاقرار
 وان لم يثبت دعواهم ولم يثبتوها وهل لوجدوا بيع مورثهم لوالد المدعية تتوجه
 خصوصتها عليهم (اجاب) ان لم تبين المرأة المدعية ثمن الدار في الشرائع الذين ادعتها
 بعد اقرارها بملك مورث الاخوة المذكورين منعت من دعواها ولا عبرة بدعواها الاقرار
 على مورثهم بالملك المهرودو الحال هذه اذا صلح سببا في نفسه للمالك وما ذكرته من السبب
 فهو لاغ لعدم صحة فصا اقرارا مجردا بالملك بعد اقرارها بملك مورث المذكورين
 والدعوى بناء عليه لا تسمع هذا ما ظهر من جواب هذا السؤال الاتي ثم رأيت في فتاوى
 مؤيد زاده من اواخر المسائل المتعلقة بالدعوى والتناقص فيها ما يؤيده وفي المحيط ادعى
 دارا وقال مات ابي وتركة ميراثا بيني وبين اخي وان اخي اقرب بجميعة الى وجه مدعتها
 في جد اقرارها حكى عن شمس الائمة شيخ الاسلام انه يصح دعواها والعصم انه لا يصح
 لانه دعوى الملك بسبب الاقرار في مقام الاستحقاق وقد ذكرنا انه لا يقبل ولا خفاء في
 انه يقبل على قول من جعل الاقرار تملكيا والرأي مختلف وكل استعمل بما ائله ذكرها
 مجدما الغائل بانه تملك فان الاقرار يرد بالردولم يكن تملكيا بل اخبارا لا يبطل بالرد
 بزازية هو الله أعلم بالصواب (سئل) في رجل واصل يده على مكان بطريق الملك مكث
 نحو ثلاثين سنة متصرفا فيه بالكنى والبناء والعمارة الى ان مات في العام الماضي عن

مطلب قيم المفقود وليس
 خصما في يد مدعى له او عليه

زوجة وأولاد ذكور واثبات بالغين وقصر فكذا إذا كان في المكان المذكور بعد موت مورثهم فقامت الآن امرأة مدعية على أرشد ذكور الورثة بان لها أخا مفقودا لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وان لذلك المفقود حصّة قدرها كذا في إقرارها في المكان المذكور وان القاضي من مدة تسع سنين جعلها قيمة على مال أخيها المفقود وكتب لها حجة بذلك وترافعت مع أرشد الورثة المذكور لدى القاضي وأبرزت من يدها الحجة المذكورة ووكت عنها وكيلها بالخصومة بذلك قطا إليه وكيلها بالجرعة مثل الحصة المدعى بها المذكورة في المدة الماضية وورفع يده ويدي باقي الورثة عنها كل ذلك والمدعى عليه و باقي الورثة منكرين حصّة الغائب قائلون ان المكان المذكور ملك مورثنا ولا نعلم لذلك المفقود ملكا فيه فهل والحال هذه لا تكون المرأة المذكورة خصما فيما تدعيه للغائب ولا تسمع دعواها ولا تقبل بينتها أصلا ويجب منعها هي ووكيلها من ذلك ولا يلزم المدعى عليه إجرعة الحصة المذكورة في المدة الماضية ولو جاء ذلك المفقود وبرهن على أنه مالكها (أجاب) قيم المفقود وهو من نصيبه القاضي وكيل عنه لا خذ حقه المقر بها وحفظ ماله والقيام عليه عند الحاجة ليس خصما فيما يدعي له أو عليه في أي حق فلا تسمع دعواها والحال هذه ولا تقبل بينته وقد صرحوا بان أحد شركاء الملك لو سكن العقار المشترك بلا عدا جارة لا يلزمه إجرعة حصة شريكه البالغ في المدة الماضية ولو معد الاستقلال لسكناء بتاويل الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين ولم يترك لهم شيئا وهم في معيشة واحدة بكسبهم وسعيهم وصنعهم واحدة فاشتري أحدهم دارا له ولاخونه بأدخول من المال المشترك ومعهم بينة شرعية تشهد بذلك واستمروا يتصرفون فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية بالسوية بينهم ثم بعد ذلك مات المشتري واقتسمت ورثته الدار وغيرها بينهم وبين أعمامهم ووضع كل منهم يده على ما خصه بالطريق الشرعي ثم بعد مدة ادعت ورثة المشتري ان الدار لهم خاصة عن مورثهم وأبرزوا وثيقة مقطوعة الثبوت فانكر الأعمام دعواهم فهل والحال هذه اذ لم يثبتوا الشراء لمورثهم خاصة بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة أعمامهم اذا تحقق ما ذكر خصوصا وقد تصرف كل منهم بعد القسمة فيما خصه بالهدم والبناء وغير ذلك بعد مشاهدة كل منهم (أجاب) الاقدام على قسمة الدار المذكورة اعتراف من القاسمين بانها مشتركة بينهم فلا تسمع دعوى بعضهم الاختصاص بها بتاريخ سابق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وزوجته بمصر وله بيت بمكة تضي حجة شرعية مسجلة بمختم قاض له الولاية بالقطار الحجازية استولى عليه رجل ووضع يده عليه مدة في غيبة الورثة فهل اذا حضر الورثة وثبتت وراثتهم للميت المذكور يؤثر برفع يده عن المكان وتسليمه لورثته اذا ثبتوا أنه آلى لهم عن مورثهم بالميراث الشرعي ولم يثبت ناقل شرعي منهم ولا من مورثهم قبل

مطلب الاقسام مانع من سماع دعوى الاختصاص

موت (أجاب) اذا ثبتت ورثة الميت انحصار الارث فيهم وملك مورثهم ذلك البيت وأنه مات وترك ميراثا لهم بطريقه الشرعي ولم يكن هناك مانع يحكم لهم به ميراثا ويؤبرواضع اليد بتسليمه اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين كل في معيشة ضم الغني منهما الآخر اليه لتعيشته ثم بعد مدة خشي أن يدعى عليه هو أو ورثته ملكا أو شركة في أمواله فسأله بحضور جميع من المسلمين فاقترحوا اقرارا صحيحا بان لا شيء له قبل أخيه في عقار ولا حيوان ولا نقد الا ما يستحقه في مخلفات والده وبينهم مات بعد سنين فهل اذا ادعت ورثة المقر بشئ قبل المقر له غير الذي بينه وذ كروا في دعواهم ان ذلك متحصل من كسب أبيهم وهمهم والحال ان ذلك بتاريخ قبل الاقرار المذكور تسمع دعواهم وبينهم أم لا واذا قلتم بعدم السماع في هذه الصورة فهل اذا ادعوا ان ذلك حدث على هذا الوجه بعد الاقرار تسمع دعواهم بعد ثبوت الاقرار المذكور على الوجه المسمور (أجاب) اذا ادعت ورثة المقر على هذا الوجه بشئ قبل المقر له مما وقع الاقرار فيه بتاريخ سابق على اقرار مورثهم وان لمورثهم فيه شركة بسبب الاكتساب وكانت اليد في المنازع فيه للمقر له كما هو المتبادر من هذا السؤال لا تسمع دعواهم أما اذا كان بتاريخ متأخر عن الاقرار تسمع كالأخفى ويشهد للاول ما صرح به في الهندية من الباب الثامن فيما يقع به التناقص في الدعوى وما لا يقع ونصها اذا قال ذواليد ليس هذا لي اولا حتى في نفسه أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذواليد هو لي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لذى اليد منازع يدعى ذلك حين ما قال هذه الاقفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك للمنازع لكن القاضي يسأل ذواليد أهو ملك المدعى فان أقر به أمره بالتسليم اليه وان أنكر يامر المدعى بإقامة البينة عليه ولو أقر بما ذكرنا غير ذى اليد كشيخ الاسلام في شرح الجامع في باب القضاء ان قوله ليس هذا ملكي أو ما كان لي ينعى من الدعوى بعد ذلك التناقص وانما لم يمنع ذواليد على ما مر لقيام اليد انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا من دور وطواحين وأشجارا ومواشي مات عن أولاده الثلاثة واستمروا في معيشة واحدة الى ان مات اثنان منهم أحدهما هو أكبرهم المتصرف عليهم وترك المتصرف المذكور أولاده الذكور واستمروا معهم في معيشة واحدة وتزوج أحدهم بنت عمه الحى واليد على ذلك الخلف للجميع ثم حصلت كراهة بين العم وابن أخيه المذكور ورواها إلى طلاق ابنته وأدخله في عسا كراهة بديه ومكث فيها مدة ست سنين ثم رجع فنعى العم من الاستيلاء على نصيبه وأنكر استحقاقه في ذلك وترافع معه لدى القاضي وادعى باستحقاقه المذكور عليه لدى القاضي المذكور ولم يتم الحكم في ذلك وأراد مصالحة عنه عن دعواه بشئ مما يستحقه فامتنع ابن الاخ من ذلك واستمرت الخصومة بينهما نحو سنتين فهل اذا أثبت

مطلب قال الخارج ليس هذا لي ثم ادعى لا تسمع وفي ذى اليد تفصيل

ابن الاخ المذکور استحقاقه في الخلف عن جده من التركة وان ذلك آله بعد موت جده
 وأبيه بالطريق الشرعي يحكم له بجميع نصيبه من ذلك حيث لا مانع ولا يحجج برعي قبول
 الصلح (أجاب) نعم اذا ثبت ابن الاخ دعواه المذكورة بالوجه الشرعي يحكم له بجميع
 نصيبه من التركة حيث لا مانع ولا يحجج برعي قبول الصلح اذا لم يرع به قبل ذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات وترك اولادا قصر او بلغوا والقاضي اقام وصيا على القصر
 واستلم الوصي استحقاق القصر من التركة ووضع يده عليه وبلغ القصر ولم يستلموا
 استحقاقهم منه حتى مات الوصي المذکور فهل اذا ادعى الاولاد الذين كانوا قاصرين
 وبلغوا ارشدهم الا ان يما تركة ابوهم على وصي اولاد الميت الثاني الذي كان وصيا
 عليهم بنصيبهم من متروكات ابيهم من النحاس والمصاغ الموجود بعينه الى الاثن تحت
 يد الميت الثاني الوصي ووصيه من بعده وبينه وبينه البيان الشرعي واثبتوا نصيبهم فيه وانه
 آل ابيهم بالارث عن مورثهم الاول بالوجه الشرعي يقضى لهم بنصيبهم من ذلك حيث
 لا مانع (أجاب) نعم يقضى لهم بنصيبهم بطريق الارث عن ابيهم من ذلك بعد اثباته
 بطريقه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المفاضة ورزقة في ٢٧
 شوال سنة ١٢٨٠ مضمونها طلب الجواب الشرعي عن سؤال واردا اليها من قاضي أسيرط
 بافادته من المديرية وصورة سؤال قاضي المديرية في رجل مات عن زوجة وبنت باغمة من
 مبانته قبل موته وابنين قاصرين من مستولده وكان قبل موته اوصى زوجته المذكورة
 على ابنيه المذكورين ومات مصر على ذلك وقيمت الوصاية المذكورة بعد موته واثبتت
 ذلك لدى حاكم شرعي بالطريق الشرعي وفي البيت امتعة بعضها صالح للزوجة المذكورة
 وبعضها صالح لها قامت الآن الزوجة تدعي بمؤخر صدقاتها عليه وملكها بعض
 الامتعة المذكورة وبنت المتوفى تنازعها فيه وتدعي ملك والدها فهل والحال هذه
 يكون القول للزوجة بيمين الانها تدعي ما يذهب لها به ظاهر الحال حيث لم تقر بانها
 تملكه من قبله ولم يكن صانعها ولا تاجر ابيه ولا تخرجها الوصاية عن الحكم المشروح
 وتكلف البنت بالبرهان ولا تعزل عن الوصاية بذلك ولا يكون القول لها وتخرجها
 الوصاية عن الحكم المذکور وتكاف بالبرهان فان اثبتت مدعاهها استوفقه ولا
 تعزل عن الوصاية كان ابرأ منهم دينها وان لم تثبت تعزل عنها فيرد الجواب مفعلا
 لازالت حوائك المشكلات واضحة بانوار حقيقة تكم وصعاب المضلات سهلة
 بطائفة تدقيقكم (أجاب) نعم يكون القول للزوجة المذكورة بيمينها في ذلك
 والحال ماذ كرها لسؤال ولا تخرجها الوصاية عن هذا الحكم وتكلف بنت الميت البرهان
 على دعواها ملك مورثها ماذ كرو ولا تعزل تلك الزوجة بذلك عن الوصاية في جميع
 التركة فانهم قد ذكروا فيما اذا ادعى الوصي شيئا من التركة وعجز عن اثباته تفصيلا
 واختلافا في دعوى العيين ودعوى الدين والاخراج عن جميع التركة او عن مقدار

٢٨ ١٢٨٠

رجب ٢٩ ١٢٨٠
 مطلب ادعى الوصي شيئا
 في التركة لا يحتاج لاجراجه
 من الوصاية في جميعها

شوال ٢٩ ١٢٨٠

ما يدعيه

ما يدعيه والاصح المقتضى به عدم عزله عن جميع التركة بل ينصب وصي آخر في مقدار
 ما يدعيه قال في أدب الاوصياء بعد ذكر تفصيل واخذ لاف في ذلك ما نصه وفي أدب
 القاضي للخصاف لا يعزله الحاكم بل يحول وصيا آخر في مقدار ما ادعاه خاصة اذا لزم ضرورة
 في ائراجها قال الفقيه وهذا اصح به نأخذ كذا في الظهيرية وفي الخانية وبه أخذ المشايخ
 وعليه الفتوى اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آلت له حصه بالميراث عن أمه في دار
 بيلا دار الريف وهو قاطن بالمحروسة فذهب الى محل الدار المذكورة وادعى بها على يد
 فاضل الناحية وحداد دار بحدودها الشرعية بحضرة وارضع اليدها وسئل منه فاجاب
 بالاعتراف وادعى أنه اشتراها من رجل بطريق الوكاية عن المدعى فانكر دعواه وعجز
 عن اثباتها فاعلوا ذلك في سنة ١٢٧٩ والاثن يدعي أنه وارضع يدها كثر من خمس
 عشرة سنة ويمتنع من تسليمها له بسبب ذلك فلم يصدق على دعواه والحال ان الدعوى
 بها على يد قاضي الناحية سنة ١٢٧٩ ومتممة بضم ضبط قاضي الناحية فهل يحكم للمدعى
 باخذ الحصه المذكورة ولا عبرة بدعواه المذكورة بعد ثبوت اعترافه بها على يد القاضي
 ودعواه الشراء وعجزه عن اثباته (أجاب) اذا تحقق ما ذكر بالأسوال بالوجه الشرعي
 يؤمر وارضع اليدها تسليم تلك الحصه المترف بها المدعى لها اذا لم يثبت انتقالها اليه بنقل
 شرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وزوجتين فادعى
 بعض الورثة على احدى الزوجتين ان الزوج قد طلقها في حال صحته فلا رجوع او مضت
 عدتها قبل الموت فلا ميراث لها في تركة زوجها وهي تنكر ذلك وتذكر ان الطلاق معلق
 ولم يوجد بشرط الخنث ولم يرق بعض الورثة المذكورة بينة عادلة على دعواه فهل حيث
 لم يرق بعض الورثة المذكورة بينة عادلة على دعواه لا عبرة بها ويكون القول قولها او يكون
 لازوجه الميراث من تركتها زوجها المذکور (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن
 الاثبات الشرعي والقول للزوجة في انكارها الطلاق المدعى به بيمينها فاذا لم يثبت
 الطلاق وانقضاء العدة بطريق شرعي يكون لها الميراث والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجلين يملكان طاحونة مع آلتها مدة حياتهما ولها شهرة بهامات أحدهما
 عن ورثة ووضع اخوه يدها عليها مع بعض ورثة أخيه مدة عشر بن سنة ثم مات الاخ المالك
 لنصف الطاحونة المذكورة فوضعت بنت أخيه يدها عليها عشر بن سنة ثم توفيت فمذ
 ستة أشهر عن ولد فوضع يدها عليها المذکور كورة ثم طلب الاثن الورثة استحقاقهم من
 الطاحونة فنههم ولدها مع اللابان أمه كانت وارضع يدها عليها مع أنه معترف بان أصل
 الاستحقاق لاصولهم فهل اذا كان للورثة المذکورين بينة تشهد لهم بملك الطاحونة
 بطريق الارث عن أصولهم والاقرار به تقبل بينتهم وتسمع دعواهم ولا عبرة بتعلل
 واضح اليد المذکور (أجاب) الاقرار بجهة على المقر فيعامل بموجبه فاذا كان واضح
 اليد مقر باصل الاستحقاق في الطاحونة المذكورة لاصول الورثة المدعين بمعامل بذلك

١٢٨٠ ١٦

١٢٨٠ ٢٧

١٢٨٠ ٢٩

ويؤثر تسليم ما أقر به لورثة المقر له من الثابت وراثتهم بالطريق الشرعي حيث كان معلوما ولم يكن هناك مانع كاثبات انتقال الملك اليه بنساق شرعي اذا ادعاه ولا عبرة بطول المدة مع الاقرار بالحق ولو في غير الارث والله تعالى أعلم (سئل) في اشخاص عامكون دارا بالارث عن والديهم واضعين ايديهم عليهم امدة ستين سنة بدون منازع ثم تصادقوا على ما يخص كل منهم فيها وتحرر بذلك حجة ثابت مضمونها شرعا لدى حكم شرعي فادعى رجل كان حاضرا مجلس التصديق شاهداه بان الدار المذكورة ملك ابيه فادعى كل من واضعي اليدين والديهم ملكوها بالشرع من والده واقاموا على ذلك بينة شرعية فهل اذا كانت الحال هذه تكون الدار المذكورة ملكا لهم ولا حق ولا معارضة لهذا المدعى فيها ولا اعتبار بدعواه ولا بينة اقامها على هذا الوجه المصور (اجاب) اذا ثبت واضع واليد انتقال تلك الدار لورثتهم بالشرع الشرعي من قبل أبي المدعى بالطريق الشرعي وانما اتاهم بعد ذلك بالارث الشرعي يمنع المدعى من معارضتهم فيها والحال هذه بدون وجه ولا فائدة حيث قد ثبتت في بيته التي يقيمها على ان تلك الدار ملك لآبيه لوجود اقرار واضع اليد بذلك مع ادعاء الناقل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على فرس اشتراه من آخر بخمسة مائة قرش ادعى عليه آخرا أنه وقت شرائها كان اشتراها شركة بينهما وأنه أخذ منه مائتين وخمسين قرشا فدفعها في ثمن الفرس المذكورة وأقران له نصفها فانكر المدعى عليه دعواه وادعى ان المدعى كان ادعى عليه سابقا بذلك مرارا ثم حضر على يد بينة من المسلمين وقال المدعى عليه للمدعى أنت كنت ادعيت على سابقا بنصف الفرس المذكورة هل دعواك على بذلك لها صحة أم لا فقال بحضرة بينة اشهدوا أني لا ادعوى لي عليه ولم يكن لي قبله نصف الفرس المذكورة ولا غيرها والا أن قام يدعى عليه بنصف الفرس المذكورة على الوجه المصور أو لا الذي من جلته دعواه اقرار المدعى عليه بالاشترائك السابق فهل اذا ثبت واضع اليد اقرار المدعى بان لا دعوى له عليه وأنه لم يكن له عنده نصف الفرس المذكورة ولا غيرها بالبينة الشرعية وكان ذلك بتساريح متاخر عن تاريخ ما ادعى به عليه المدعى من الاقرار بالاشترائك وشهدت به بينة يمنع من دعواه عليه معاملة له باقراره المتأخر ولا عبرة بشهادة شهود المدعى على هذا الوجه (اجاب) لا عبرة بدعوى المدعى ولا بشهادة شهوده على الوجه المصور اذا ثبت بالوجه الشرعي اقرار المدعى بتساريح متاخر عن ذلك بأنه لا دعوى له على المدعى عليه ولم يكن له قبله نصف الفرس المذكورة ولا غيرها معاملة له باقراره المتأخر لان في ذلك ابراء عاما لا تسمع الدعوى بعده الا بحق حادث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة معلومة شائعة في دار معلومة بمبلغ معلوم من القروش الدارجة دفع له ببعضه عروضا وباقية نقد ثم بعد استيفائه مبلغ الثمن المذكور أقروا وأشهد على نفسه بقبضه له من المشتري وأنه لا يستحق قبضه شيئا من الثمن ثم باع الحصة المذكورة

لرجل ثمان ثمان وثلاث وأتذكر البيع الاول فهل والحال هذه اذا ادعى المشتري الاول على البائع والمشتريين الا آخر من بانه باع له الحصة المذكورة في الدار المذكورة بتساريح سابق بمبلغ الثمن المذكور وأنه دفعه له وان البائع أقر بقبضه واستيفائه لذلك وأنه لا يستحق قبضه شيئا من مبلغ الثمن المرقوم ولم يبين صنف ما نقضه له من الثمن بين يدي القاضي ثم عاد في مجلس آخر بين يديه وبين الصنف يقبل منه ذلك ولا يعد تناقضا وتسمع دعواه هذه وقبل برهانه على الشراء على هذا الوجه وعلى اعتراف البائع المذكور على الوجه المصور ولا يلزم الشهود الذين يشهدون على الاقرار ببيان الصنف وتكون شهادتهم على الاقرار على هذا الوجه كافية بدونه (اجاب) اذا ثبت مدعى الشراء بتساريح سابق بدعواه الشراء على الوجه المصور ويحكم له به حيث لا مانع كما يحكم له ببراءة ذمته من ثمن المبيع باثبات اقرار البائع بقبض الثمن واستيفائه بعد دعواه دفعه مع بيان ما دفعه في مقابلته وأنه أقر بقبض الثمن المذكور واستيفائه وان لم يبين الشهود في شهادتهم على اقراره صنف المدفوع بعد صحة الدعوى اذ هذه الجهة التي في هذا الاقرار لا تضر ولا يمنع من صحة دعوى الدفع عدم بيان الاصناف المدفوعة ثمانا أولا ثم بانها ثانيا اذ لا تناقض في ذلك بل هو تتميم لدعوى الدفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصة عن أمه في دار بناحية طنطا ادعى بها على واضع اليد عليها بين يدي القاضي وحددها بحدودها الشرعية واعترف بها واضع اليد عليها وادعى انه اشتراها من رجل أجنبي يسمى أحمد التبان جاره وان أحمد التبان كان اشتراها من والد المدعى لكونه قاصرا في ذلك الوقت بمقتضى وثيقة طلبت منه فدل مضمونها على ان البيع كان من أبي المدعى الى أحمد التبان المذكور وسئل من أحمد التبان المذكور فاجاب بالاعتراف بالشرع من زوج حالة المدعى المذكور ولم يثبت البيع من أبي المدعى المذكور وعجز عن اثبات ذلك بحزرا كليا ثم رجع عن دعواه هذه وادعى انه واضع يده على الحصة المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة والمدعى ووالده مشاهدان لتصرفه فيها بالهدم والبناء المدة المذكورة وكل منهما ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع منه الدعوى الثانية بعد ثبوت ما ذكر منه أولا وحيث تحقق ملكه في الحصة المذكورة كورة بالميراث عن أمه المذكورة ترفع يده عنها وتسلم له والحال ما ذكر (اجاب) لا عبرة بدعوى واضع اليد الثانية بعد ثبوت ما ذكره أولا عامه وصرح في اقراره بملك المدعى لما ادعاه وادعاء الناقل بل يكلف اثبات انتقال الملك اليه بنساق شرعي لا يناقض ما ذكره أولا فان اثبت بحكمه والامر بتسليم المدعى به الى المدعى حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك شاة بقرو شاة عاموس دفعه ما لبثته ابنا لغة الرشيمة على وجه العارية وهي في بيت زوجها ثم بعد ذلك ماتت البنت المذكورة عن زوجها وبنتها وأبيها فاراد الاب ان ياخذ الشابتين المذكورتين من يد الزوج المذكور فامتنع من دفعهما له ويريد

٢٩ ١٢٨١

جمادى الاولى

١١ ١٢٨١

٢٠ ١٢٨١

٢٣ ١٢٨١

أن يجعله تركته فهل اذا اقام أبو الوفاة المذكورة يندس شرعية على دعواه العارية المذكورة تقبل بيقينه ويحكم له بهما (أجاب) نعم اذا أثبت الاب ما ذكر بطريق شرعي لا يكون تركته عن يده وله أخذ حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على ورثة رجل بان مورثهم أوصى له بشئ أو وهب له شيئاً أو باع له عقارا وانكرت الورثة ذلك فثبت المدعى دعواه بالبينّة الشرعية فهل يحلف أيضا على ذلك أو العين مخصوص بدعوى الدين فقط (أجاب) أجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طالب الوصي والوارث وعلاه الصدر الشيعي ديان العين ليست للوارث ههنا وانما هي للتركة لانه قد يكون له غريم آخر أو موصى له فالحق في هذه في تركه الميت فعلى القاضي الاحتياط في ذلك قال في البحر في الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة واثبته بالبينّة وعزاه الى الوالدية ثم قال ولم ارجح من ادعى انه دفع لليت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً فاذا انظر لعموم عبارة صاحب البحر المذكورة يقال بالتكليف في مثل المواضع المسطورة في السؤال لدخولها في دعوى الحق في التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً باعته زوجته بدون اذن منه ثم بعد مدة قرينة مات عنها وعن ورثة آخر قبل ان يجيز ما فعلته زوجته فهل يكون بيع الزوج للدار المذكورة بغير اذن مالكها واجازة منه قبل موته باطلا ولورثته اخذها من هي تحت يده ولو مضى بعد موت المالك عشر سنوات اسكون الورثة المذكورين غيباً عن الباقية التي فيها الدار المذكورة (أجاب) اذا باعت الزوجة تلك الدار مع حضور زوجها وعلمه وسكت ولم يدع الى ان مات لا تسمع دعواه ولا دعوى ورثته من بعده بالمالك لما مر حوايه من ان الشخص اذا باع عقارا أو حيواناً وزوجته أو بعض اقرار به حاضر يعلم البيع وسكت ولم يعارض يكون اقراراً بالمالك للبائع فلا تسمع دعواه بعد ذلك لنفسه اى عند الجحود والانكار اما اذا أقر المشتري بملك الرجل المذكور فلا ينفذ بيع زوجته بدون اذنه أو اجازته قبل موته فلو مات قبل الاذن والاجازة يبطل البيع ويكون لورثته استرداد من المشتري حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من بيت مال مصر مؤرخة في ٢٣ جمادى سنة ٨١ مضمونها شخص توفي وقيل انه توفي عن جهة بيت المال وانه أوصى بثلاث مئة لثمن نظير تجهيزه وتسكينه وفعل خيرات وأوصى أيضا بصرف مبلغ معين لمزكورين من الثاقبين السابقين بموجب سند حرره في تاريخ يوم وفاته فهل يوجد السند المهر في التاريخ المحكى عنه الحكم الشرعي يقتضى سماع دعوى من يدعى الوصاية بالثلاث ومن يدعى أيضا بصرف الجزء المعين من الثلاثين السابقين ام كيف تؤمل الافادة عن ذلك (أجاب) لا مدخل للسند المذكور في صحة سماع الدعوى وعدمها بل المدار على حصول الدعوى وصدرها بصحة من خصم على خصم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاث قطع ارض براح ملكه عن

مورثه

سنة جمادى الثانية

٢ ١٢٨١

مطلب اقرار المورث
بالمالك للغير مانع من سماع
دعوى ورثته المالك بالارث
عنه

٨ ١٢٨١

٢٠ ١٢٨١

مورثه طلب منه رجل شراء واجدة منها وسمى له ثمناً فلم يرض المالك بالبيع له فادعى عليه بان له فيما احقاعن ابيه فانكر دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضراً موجوداً مشاهداً التصرف مورث المدعى عليه فيها اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه لاسما وما ادعى ان له فيما احقاعن مورثه هي التي طلب شراءها (أجاب) كل من طلب الشراء وسكت المورث عن الدعوى مع حضوره وتمكنه وانكار الخصم خمس عشرة سنة فانه مانع من سماع الدعوى الاول للتنازع والثاني للنهي على ما عليه العمل اذا ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث فان كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال لا تسمع دعوى المدعى المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين انهم يستحقون عندهم قطعة أرض سماوية لا بناء فيها متعلين بان والدهم كان يضع فيها محصول زراعتها النيلي منذ سنين وهم وضعوا فيها محصول الزراعة كوالدهم منذ سنين بهدوه سئل من الجماعة المدعى عليهم عن ذلك فاجابوا بان القطعة الارض المذكورة تملكها بالارث عن آبائهم واجدادهم وانبتوا ذلك بينة شرعية وبه ثبوت المالك على الوجه المذكور ادعوا ان مورث المدعين المذكورين اعترف قبل موته بسنة واحدة ان القطعة الارض المذكورة ملك للمدعى عليهم المذكورين وانبتوا هذا الاعتراف فهل والحال هذه تكون القطعة الارض المذكورة ان انبتوا الرثا عن الاب والجد ويكون اعتراف مورثهم بالمالك للمدعى عليهم بعد ثبوت مانع الدعواه المذكورة (أجاب) اذا ادعى المدعون المذكورون ان الارض المذكورة ارثا عن مورثهم وانبت المدعى عليهم اقرار المورث المذكور بالمالك للمدعى عليهم م يكن ذلك مانعاً من دعوى ورثته الذين تعلقوا المالك عنه على زعمهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأتين طلق احدهما ثلاثاً من مدة أربع سنين وهو في حال الصحة والسلامة وله منها ولدان فاستمرت خالية عن الزواج هذه المدة وهي في بيت أهلها من حين الطلاق ثم مات هذا الرجل عن زوجته الاخرى التي بعصمة وعن اولاده وامه وترك ما يورث عنه شرعاً فادعت المطلقة بانها باقية على عصمتها وانه لم يطلقها وذلك لدى قاضي الناحية وادعت الورثة بطلاقها على الوجه المذكور ومعهم بينة تشهد انهم يدعواهم فهل اذا اقاموا البينة على ما ادعوه نساء ورجال وشهدت عند القاضي شهادة شرعية مطابقة للدعوى يحكم بمهذه الشهادة ويقضى بمنع المدعية المذكورة من الوراثة واذا تعلل القاضي بانه لم يكن معها ورقة الطلاق لا عبرة بهذا التعلل مع شهادة البينة بالطلاق (أجاب) اذا ثبت الطلاق حال صحة الزوج المذكور بالبينة العادلة على الوجه المذكور بهذا السؤال تمنع المطلقة ثلاثاً المذكورة من الميراث ولا يتوقف ذلك على كتابتها ورقة بالطلاق الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض بالشراء من مالكها بموجب حجة شرعية وهو واضح يده عليه ما تم سافراً الى

بلدة أخرى ومكث فيها وصار ينقل من مكان إلى مكان غير بلد الأرض مع ما بينهما من مدة السفر إلى أن ماتت عن زوجة وولد من قاصر بن منها وهي وصى عليها فاستمرت الزوجة وولداها مقيمين في غير بلد الأرض المذكورة بعد موت المورث ستين سنة فحضر لها رجل وأخبرها أن مورثها كان باع له الأرض المذكورة حال حياته ولم يكتب له بذلك حجة وطلب منها أن تصدق له على البيع فلم تجبه لذلك وحدث البيع الذي ادعاه وكذا أحد ولديها الذي بلغ رشده وظهر له سم أن الرجل المذکور أحدث وضع يده على الأرض المذكورة وأحدث فيها بعض بناء فطالبوه لدى القاضي برفع يده عنها فأبى وأدعى أنه يملكها بوضع اليد مدة ثلاث عشرة سنة ست منها في حال حياة المورث وبيع منها بعد موته والحال أن المورث وورثته كانوا غائبين عن البلد المذکور وجاهلين بوضع يده عليها مع كونه قبل الغيبة لدى القاضي أقر بملك المورث لتلك الأرض وطلب تصديق الوصي على شرائه من المورث وكتب عرضا للحكومة يستأذن في بناءها وذكروا أنه يملكها بالشراء من قبل المورث المذکور فله يكلف واضع اليد الآن ما بآثار شرائه لتلك الأرض من المورث أو رفع يده عنها التحوزها ورثته المحقق نسبهم له ويكلف هدم ما أحدثه من بعض الأبنية فيها حيث كانت قيمته أقل من قيمة الأرض ويلزمه دفع أجر مثل حصتي القاصر بن مدة استعماله ذلك بطريق النصب بعد تحقق أنه أقر بالملك للمورث وأدعى الشراء منه (أجاب) حيث تحقق إقرار واضع اليد الآن بملك المورث المذکور وادعى الشراء منه وانكرت وورثته شراؤه فعليه إثبات ما ادعاه من الشراء بطريقة الشرعي فإن أثبتته قضى له بالملك والأمر بتسليم الأرض للملا كها ورفعه ما أحدثه فيها بدون إذن شرعي حيث كانت قيمته أقل من قيمة الأرض وعليه أجر مثل نصيب القاصر بن مدة استعماله ولا عبرة بدعواه المثلث بوضع اليد والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ابنا وأربع بنات فمن بنات متزوجة خارجة عن دار أبيها وادعت أن تلك ثلث جاموسة مما كان بيد أبيها فهل إذا أثبت ذلك بيينة ولم تعرض البيينة لسبب الملك بل شهدت طبق دعواها أثبت لها الملك إذا حلفت بيمين الاستظهار بعد إقامة البيينة ولا يضر عدم تعرض البيينة لسبب الملك حيث كانت الدعوى كذلك (أجاب) لا تتوقف صحة الدعوى والشهادة على بيان سبب الملك بل كما تصح دعوى الملك بسبب تصح دعوى الملك المطلق وكذا الشهادة المعايقة لها فإذا استوفيت الدعوى والشهادة شرائطهما المعتمدة وحلفت المدعية بيمين الاستظهار بيقضي لها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته واردة من ديوان عموم الأوقاف في ١٠ رجب سنة ١٢٨١ بطلب المحكم الشرعي عن الحادثة الموضحة بالأوراق المرسلة (أجاب) المحكم الشرعي في هذه الحادثة أنه إذا حضر ناظر الوقف المذکور لدى القاضي وأدعى على واضع اليد بوقف تلك الأرض وصحح دعواه يسأل خصمه عن دعواه فإن أجاب بالانكار وأدعى الملك لنفسه فإن ذكر ما يوجب

عدم سماع دعوى الناظر وأثبت بطريقه الشرعي يمنع الناظر من الدعوى وإن لم يثبت ما يوجب عدم سماع دعوى الوقف أو أبدي ما لا يوجب عدم سماعها تطلب البيينة من الناظر مع الانكار على دعواه فإن أثبت ما يوجبها الشرعي يحكم بالوقف والأفلا وأما مجرد مضي نحو عشرين سنة بلا دعوى فإنه لا يمنع من سماع دعوى الوقف إذا دعوى الوقف والأرض وجود العذر الشرعي مستثنى من عدم السماع بعد مضي نحو عشرة سنة وهذا إذا مضى ثلاث وثلاثون سنة على ما هو مصرح به في المنشور بالنسبة لدعوى الوقف والأرض والله تعالى أعلم (سئل) في خارج وذي يد تنازع في فرياس ادعى الخراج أنها نجت عنده وأدعى واضع اليد أنها نجت عنده وأدعى كل منهما ما يوجب الخراج الخارج سبق وأقام كل منهما بيينة على دعواه فهل إذا لم يوافق سنها تاريخ الخراج يقضى به الذي اليد حيث وافق سنها تاريخه (أجاب) نعم يقضى به الذي اليد والحال هذه إلا إذا وافق سن الدابة تاريخ الخراج فينتزح يقضى به للخارج والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا ادعى زيد الموصى له من قبل عمرو بثلث المال على مدين عمرو والحاضر معه بمجلس المحكم أن عمرو قبل المدين ألفا وأنه يستحق منه الثلث ويضال به وبالجواب منه عن ذلك فهل والحال هذه يحكم على الخصم بدفع الثلث بعد الإثبات والتعديل (أجاب) مدين الميت ليس خصما للموصى له في إثبات الوصية بالثلث إن كان الذي قبله المال مقربا للمال للميت وكذا المودع والغاصب والخصم في ذلك وورثته أو وصيه بخلاف ما إذا كان منكر للمال فينتزح يكون خصما وإذا جعل خصما يقضى له بثلث ما ادعى به قال في العمادية في أوائل الفصل الثالث ومثله في القصولين المودع والغاصب والمدين لا يكون خصما للموصى له إذا كان الذي قبله المال مقربا للمال للميت والخصم في ذلك وورثته أو وصيه فان قال الذي في يده المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما وإذا جعلها للقاضي خصما يقضى له بثلث ما في يد المدعي عليه انتهى وفي التمهيدية من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم أو كانت في يد القاضي قائمة أو استودعه ألف درهم وهي قائمة بيمينه في يد المودع فأقام رجل البيينة على أن صاحب المال توفي وأوصى له بهذا الذي قبل هذا الرجل والرجل مقر بالمال لكنه يقول لا أدري أمات فلان أو لم يميت لم يجز للقاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارث أو وصى هذا الذي ذكرنا إذا كان الذي قبله المال مقربا للمال فإن قال من في يده المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما للمدعي وصار كرجل ادعى عين في يد رجل أنه اشتراه من فلان الغائب وصاحبه يقول هو لي فإنه يقتضيه خصما فإذا جعله القاضي خصما في هذا الوجه يقضى بثلث ما في يد المدعي عليه وقد ذكرنا أن الموصى له لا ينتصب خصما للغير لكن إذا كان الموصى له بالثلث لا غير فإن كان موصى له بما زاد على الثلث ولم يكن ثمة وارث فالموصى له خصم للغير في هذه الحالة فيصير

مطلب يقضى بيينة ذي اليد في دعوى التنازع إلا إذا وافق سنها تاريخ الخراج

١٢٨١ ١٠

مطلب فيمن يصلح خصما لمن يدعى الوصية بالمال ومن لا يصلح وتفصيل ذلك

ربيع الأول

١٢٨٢ ٢٦

١٢٨١ ٢

١٢٨١ ١٠

شعبان

١٢٨١ ١

الموصى له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان الاستحقاق لما زاد على الثلث كان من خصائص الوارث والوارث ينتصب خصما للغير فكمذا الموصى له بما زاد على الثلث انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع أمته المملوكة له لرجل أجنبي بثلث معلوم وقبل ذلك المشتري ودفع له الثمن وذلك جميعه بمحضرة أخوة البائع وعلمهم به فاستمرت الحجارية بيد المشتري مدة تزيد على ثلاث عشرة سنة وزوجها المشتري لاحد مما يليكه وبمات منه بارية اولادوا أخوة البائع البالغون الحاضرون مجلس البيع ساكنون بلا منازعة وقت البيع وبعد ثم بعد ذلك كله ادعوا ان لهم في الأمانة المذكورة حقا ومالك بالارث من أبيهم ويريدون فسخ البيع في انصباهم وانكر المشتري دعواهم فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي انه حاضرون وقت بيع أخيهم وقبض المشتري للأمانة وهم ساكنون بالغون عاقلون ولم ينزعوا لا تسمع دعواهم واذا صدقهم البائع الآن على دعواهم لا عبرة بتصديقهم تكذيب المشتري (أجاب) حضور أخوة البائع مجلس البيع وعلمهم به مع سكوتهم بلا منازعة مانع من دعواهم المالك بعد ذلك اذا كانوا بالغين وقت البيع وانكر المشتري دعواهم ولا عبرة بتصديق البائع الآن أخوته على دعواهم لانه سعى في نقض ماتم من جهته فهو مردود عليه ولا يرى على المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لابن ابنته حال حياته بثلث ماله من الثقل والسواق والعقار وكتب له بذلك سند اتم مات مصرعا على ذلك عن ابنته على الموصى له فصدقهما على الوصية وقسم ماله نصيبه من الثقل وسلم له اليه بطريق الوصية فوضع يده عليه فحو الثلاثين سنة وكذا على نصيبه من الدار الخافعة عن جدّه وكلف الثقل المذكور باسمه بلا منازعة من العمين ثم الاثنان نازعا في ذلك وانكر الوصية المذكورة فهل اذا ثبت ابن الابن الوصية والتهديق والقسمة ووضع اليد بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار العمين ولا يكون له ما معارضته في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم اذا ثبت ابن الابن الوصية له من قبل جدّه بثلاث ما ذكره بالوجه الشرعي وان عمه صدقاه على الوصية وقسم نصيبه ووضع يده عليه لا يكون له ما معارضته في ذلك بدون وجه شرعي اذا الوصية لغير الوارث صحيحة ولو بغير رضا الورثة في مقدار الثلث بعد الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وابن قصر وعن زوجته أمهم وترك ما يورث عنه شرعا فرضت الزوجة المذكورة يدها على تركه زوجها المتوفى وسلمتها لاهلها وادخلها بعد مدة مات فسلمتها لأخيها الثاني ثم مات الأخ الثاني المذكور وعن اولاده واولاد أخيه المذكور وواحدة المذكورة وبقيت أخوته والاثنان بلغا القصر المذكور وورث اولاد المتوفى المذكور وورثوا وادخلوا أخذهم مما تركه أبوهم وكذلك زوجته التي هي أمهم فمنعهم من ذلك اولادهم منكرين حقهم من ذلك فهل يكون للاولاد المذكورين اخذ حقهم من تركه أبيهم من اولادهم بالقرينة الشرعية اذا ثبتوا بالوجه الشرعي

مطلب باع أمه بمحضرة
أقاربه ثم ادعوا الشركة
لا تسمع مع الانكار ولو
صدق البائع بعد ذلك

ربيع الأول سنة
٢٧ ١٢٨٢

ربيع الثاني
١٥ ١٢٨٢

١٨ ١٢٨٢

ان التركة في أيديهم وكذلك يكون للزوجة اخذ حصة من ذلك بالارث عن زوجها المذكور واخذ حصة بالارث عن أبيها حيث لم تقسم تركة أبيها ايضا وليس لاحد المعارضة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لورثة الرجل الميت أولا اخذ تركة مورثهم ممن هي في يده بعد ان بانها بطريق شرعي حيث لا مانع من سماع دعواهم بها كما ان لزوجه اخذ نصيبها من تركة أبيها ممن بدأ اولادها خوفا بها بالقرينة الشرعية بعد ثبوتها شرعا وليس لمن في أيديهم التركة ان منعهم من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خلية من الأزواج كانت مقيمة عند بعض أقاربها فاعترفت على نفسها في حال صحتها بحضور شهود عدول انها لا تملك من الامتعة شيئا سوى ملبوسها وان جميع ما كان عندها قد باعته بنفسها لبعض الناس وقبضت ثمنه وصرفته في حوائجها وانها لم يكن لها شيء قبل من كانت مقيمة عندهم لا وديعة ولا غيرها ثم ماتت فهل والحال ما ذكر اذا ثبت أحد نسبها اليها او ادعى على من كانت مقيمة عندهم شيء يورث عنها لا تسمع تلك الدعوى حيث لم يثبت ان هذا الشيء دخل في ملكها بعد الاقرار (أجاب) لا شيء لي قبل فلان اولا حق لي قبل له براءة عامة تشمل الامانات والمضروقات فلا تسمع الدعوى بعد ذلك على المبرأ الا بحق حادث بعد تاريخه فان ادعى الوارث شيئا حادثا بعد البراءة العام كان قال ما ادعى به وجد عندكم أمانة من قبل مورثي قبل موتها وهو مملوك لها وذلك بعد تاريخ البراءة يقبل وتسمع دعواهم والافلاوه اذا تحقق بالوجه الشرعي صدور البراءة منهم على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثه وضع رجل أجنبي يده عليها مدة اثني عشر سنة والمالك غائب غيبة فوق مسافة القصر بالاذن شرعي من المالك المذكور فهل اذا ثبت الرجل المذكور الدار المذكورة عن مورثه بالوجه الشرعي ترفع يد واضح اليه دعواهم وسلمها لمالكها ولا يمنع المالك من سماع دعواهم وضع يده واضح اليه المدعى المذكور مع غيبة المالك (أجاب) مضى خمس عشرة سنة فاصح كثر مع غيبة المدعى فوق مسافة القصر لا يمنع من سماع الدعوى فغ عدم مضى تلك المدة وهو غائب تسمع بالاولى فاذا ثبت المدعى دعواه ملك الدار المذكورة له بطريق الميراث بالوجه الشرعي يؤثر واضح اليد بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترك مع آخر في تجارة شركة عنان وعمل في تجارتهم ما الى أن تحاسبا وتخالصا ولم يبق لاحدهما عند الآخر حق في خصوص مال التركة فقط واشهدا على التخالص بينة ثم اقترض أحدهما من الآخر دراهم وأخذ المقرض وثيقة شرعية على المقرض ومضت أيام فطالب المقرض المقرض بقرضه وقد كان المقرض دين من قرض على مقرضه لم يدخل حساب التركة فاراد المقرض محاسبة المقرض به ووقع المقرض بينهما في الدينين فأنكر المقرض ان المقرض دين عليه فهل والحال هذه اذا ثبت المقرض بائنة دينه على مقرضه يقضى له به وتقع

جادی الاولى

٢ ١٢٨٢

جادی الثانية

٢٨ ١٢٨٢

المقاصة بينهما (اجاب) اذا ثبت مدعى القرض دعواه به قبل المحاسبة على مال الشركة بالوجه الشرعى يقضى له به وتسمع دعواه اذ لم يكن هناك مانع شرعى كحصول ابراء عام قبل الدعوى المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ورث عن امه حليا وملايس ثم ان زوجته صارت تلبس الحلى والملايس بقصد الزينة له وكلما يحتاج الى شئ منه يتصرف فيه تصرف الملاك ثم ماتت زوجته وقام ورثتها يدعون ان الزوج ملكها الملايس والحلى ولا يثبت لهم وهو ينفى ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى الورثة ويكون القول قول الزوج ذى اليدام كيف (اجاب) اذا ادعى ورثة الزوجة ان الزوج ملك زوجته ما ذكر وانكر الزوج التملك من قبله يكون القول قوله والبينة عليهم في دعواهم التملك من قبل الزوج اذا ائتمنت على المدعى واليمين على من انكر فاذا لم يثبتوا دعواهم المذكورة وحلف الزوج اليمين بطلبهم ينعون من معارضة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل منقر عن ابيه وعمه في المعيشة والاكتساب باع له عمه وابوه عشرة اقدنة ورعا وسدسا وخمسة فدان من اطيان ما بطريق الاسقاط في مقابلة مبلغ معلوم قبضاه منه وقبل الاسقاط انفسه وتحرر بذلك حجة شرعية مستوفية شرائطها وسجلها بالسجل المصان بعد اذن المديرية واستيفاء اللازم لذلك حسب الجارى وكلفت الاطيان المذكورة باسم المسقط له ووضع يده عليهم امدت سبع سنين وهو يؤدى اموالها ومطالبها المديرية وياخذ حصص ولا تم النقص خاصة وبعد اربع سنين من تاريخ الاسقاط اقسى ابوه وعمه ما كان باقية لهما من الاطيان بينهم ما وكلف ما خص كل منهم عليه باذن المديرية بموجب قائمة التقسيم واعترفوا بها بان الاطيان الباقية هي التي تخصها ويريد ان قسمها بينهم مناصفة بعد ان كان التكليف على احد هما في ذلك الباقي وهو عم المسقط له ثم بعد سنتين من تاريخ القسمة توفي عمه وابوه والا آن قام احد اخوة واضع اليد على الاضيان المحرر بها الحجة المعتبرة ينكر الاسقاط الصادر من ابيه وعمه ويعارض اخاه فيما بيده من الاطيان فهل اذا تحقق الاسقاط المذكور بالطريق المعتبر مستوفيا شرائطه وكلفت الاطيان المسقطه على من استقطت له واستمر واضع يده عليهم بدون منازعة من ابيه وعمه وورثتهما من بعدهما وتركتهم ذلك اختيارا حتى مضت السبع سنين المذكورة لا يعتبر انكاره ولا يكون له معارضة اخيه في ذلك بدون وجه شرعى ام كيف (اجاب) نعم اذا تحقق الاسقاط فيما ذكر بالطريق المعتبر مستوفيا شرائطه وتحرر بذلك الحجة الشرعية المذكورة لا عبرة بانكار احد الاخوة ذلك ولا يكون له معارضة المسقط له والحال ما ذكر باسأل بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد ان في معيشته وعياله معينان له في الكسب وصنعتهم واحدة اقر الاب بانه لا يملك الا شيئا معيننا من التماس ودارا قديمة وان الدار الجديدة بجميع الاخشاب والاجار والمواشى والامتنعة الموجودة تحت ايديهم هي ملك لابنه الكسبي وتحرر بذلك حجة شرعية ثم استمر الاب وولده

يكسبون حال كون الولدين معينين لا يبيها في الكسب وجدد الاب بعد هذا الاقرار اشياء لنفسه من جنس ما اقر به لابنه وكانت الدار الجديدة المقر بها لابنه خربة فبناها ومضى على ذلك نحو خمس سنين ثم توفي الاب عن ولديه المذكورين فوقع اختلاف بينهما في الاشياء المحددة فالولد المقر له يدعى انها ملكه خاصة وانها كانت موجودة وقت الاقرار داخله فيه والولد الثاني يدعى حدودها بعد الاقرار من قبل ابيه وينكر وجودها وقتها فمن يكون القول قوله في ذلك ومن يطلب منه البينة (اجاب) القول قول ولد المقر الذي لم يقر له ابوه بيمينه في انكاره وجودها ووقع الاختلاف في وجوده وقت الاقرار الذي هو من جنس المقر به وعلى المقر له اثبات وجوده وقت الاقرار كما مرجح به علما وفي نفي آثار هذه المسئلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين مشتر كين في عتلى بقر من نتاج بقرة ارسل احد الشر يكيين احدي الجهتين اشريكة ليقتع بها كما ان المرسل منتفع بالآخرى مع بقائها على الشركة وانج كل من الجهتين نتاجا عندهم هي عنده ثم ماتت الجهلة المرسل ونتاجها عندهم هي عنده بدون تعدد منه ولا تقر يط ولم تقع بينهم مبادلة ولا قسمة ولا مفاصلة فاراد الشر يكي المرسل اليه ان يقاسم شر يكيه في الجهلة الاخرى ونتاجها بالبقاء الجميع على الشركة فادعى شر يكيه القسمة والمبادلة ويريد ان يحصل له المالكة ونتاجها على شر يكيه المرسل اليه خاصة فانكر شر يكيه ذلك فهل والحال هذه يكون الهالك عليهم ما والباقي مشتر كايينهما اذ لم يثبت المدعى دعواه المبادلة بطريق شرعى ويكون القول لمنكر القسمة بيمينه (اجاب) نعم يكون الهالك من البقرة ونتاجها المشترك عليهم ما والباقي مشتر كايينهما والحال ما ذكر بالسؤال اذ لم يثبت مدعى المبادلة والقسمة دعواه بطريق شرعى والقول قول المنكر بيمينه في انكاره القسمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بعدمضى سبع عشرة سنة ان له بذمة هذا المدعى عليه مبلغا قدره الف اقرش عملة صاغاديوانية ولم يبين سببا لذلك واخرج سنداً يزعم انه بختم المدعى عليه وانكر ذلك السند المدعى عليه والحال ان المدعى والمدعى عليه في محل واحد وليس هناك مانع شرعى يمنع المدعى من دعواه فهل لا تسمع دعوى هذا المدعى ولا عبرة بالسند المذكور بعدمضى تلك المدة لاسيما السند لم يذكر فيه بيينة تشهد بصحته (اجاب) الذي عليه العمل في زماننا عدم سماع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة مع انكار الخصم تلك المدة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى وعلى فرض السماع فلا عبرة بشرعنا بحدود كاد يدل على الحق بدون اثبات شرعى ما لم يكن يحيط من استثنى العمل بخطه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت رجلا واثبت منه يفتين ثم مات فاثبت لهما من قبله جانب فخل مع ارضه المملوكة فوهبت لكل من بنتيها نصف الفل المذكور مع ارضه وقسمته بينهما وقبضت كل منهما ما اهلته وقبضت الموهوب لكونهما كانتا بالغتين حال صحتهما وكانت قد تزوجت رجلا آخر واثبت منه

باب صغير وآل لها من زوجها الثاني جانب من النخل مع ارضه ايضا فوجهه لا ينها
المذ كور مع الارض وقبل له ابوه الهبة وقبضها له في حال صحتها واختيارها ثم ماتت
الواحدة فتشاجر ابوالولد المذ كور مع البنين في شأن النخل والارض الموهوب لهما وأراد
مما سمعته ما هو وابنه في ذلك وترافه الذي الحاكم الشرعي وأقيمت الدعوى وادعى كل فريق
بما هو عليه من قبل المرأة المذ كورة وثبتت الهبة المذ كورة على الوجه المعلوم لكل
فريق مستوفية شرائطها فحكم القاضي لكل فريق بما ادعاه وبهجة الهبة وكتب لكل
منهما صكاً بذلك لكنه غير مسجل لعدم وجود سجل لهذا الحكم حين ذلك ثم مضى
بعد ذلك خمس وعشرون سنة وكل فريق واضح يده على ما هو ملك له خاصة ثم مات الزوج
الثاني وابنه ايضا عن وريثة آخر من أبيه وزوجته قاموا الآن ينازعون البنين
المذ كورين منكرين لما وقع من الهبة والدعوى والحكم على الوجه السابق ويريدون
مقامتها فيما بايديهم من الارض مع النخل فهل اذا ثبت ما ذكر من الهبة والدعوى
والحكم بها اهل الوجه السابق ينعون من المنازعة والدعوى بدون وجه شرعي (أجاب)
نعم اذا تحقق ما ذكرنا لسؤال تمنع الورثة المذ كورون من منازعة البنين ومعارضتهم
فيما ذكرناه الالهة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على زيد
بطلب القرض فادعى ان جماعة من الموكنين يستحقون حصصه معلومة في عقار تحت يد المدعي
عليه بطريق الميراث عن مورثهم وان زيدا واضع يده على الحصص المذ كورة بطريق
الغصب فهل يطلب القاضي من الوكيل بيعة تثبت ان العقار المذ كور في يد زيد المدعي
عليه أم يكفي التصديق في ذلك وهل اذا ادعى الوكيل المذ كور لدى القاضي العقار
المذ كور وحده بحدوده وكانت الدعوى غير صحيحة انه قد شرط صحتها وطلب القاضي
من الوكيل تصحيحها فذكر عند التصحيح حدود العقار المذ كور وبعضه الخالف التعديد
الاول يضره في الدعوى ويكون تناقضا كما اذا غلط في الحكم الرابع وما الحكم
في الوجهين المذ كورين خصوصا اذا لم يمكن التوفيق بين الدعوى الاولى والثانية
(أجاب) الدعوى لا تسمع الا على ذي اليد سواء كان المدعي به منقولا أو عقارا الا
في دعوى الفعل فكما تسمع على ذي اليد تسمع على غيره كدعوى الشراء والغصب واليد
في العقار لا تثبت بالتصادق بل لا بد فيها من اقامة البيعة لنفي تهمة المواضعة بخلاف
المنقول اذا ليد فيه مشاهدة لكن على قول الامام لما كان الغصب في العقار لا يتحقق
فلا يمكن الحكم فيه بدون اثبات اليد عليه بالبيعة لعدم دعوى الفعل حيث ان الاستثناء
من كون الدعوى لا تسمع الا على ذي اليد يحتاج فيه لاثبات اليد لكونها دعوى
في عقار واليد فيه لا تثبت بالتصادق بخلافه على قول محمد القائل يتحقق الغصب فيه
كالمنقول فلا يلزم اثباتها وأما دعوى الشراء فلا يحتاج فيها الى اثبات اليد لتحقيقه فيه
كما يستفاد من الاشياء وحواشيه والتناقض مانع من سماع الدعوى فاذا غلط المدعي

١٢٨٣

١٨

ربيع الاول

٢٠

ربيع الثاني سنة

في الحدود بحيث لا يمكن التوفيق لا تسمع دعواه كما صرح به علماء المذهب والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر بموجب سند تحت يد رب الدين أحاله ببعضه
على شخص آخر وقبض رب الدين الحال ذلك من الحال عليه ثم ادعى رب الدين ان له بقية
الهبة لا ديناً آخر بخلاف المحرر بالسند الحال ببعضه في نفس الامر وذكر ان المبلغ الحال به
هو الدين الا آخر المذ كور وان الدين الذي بالسند المذ كور باق بتمامه فانكر المدعي
عليه المحيل المذ كور الدين الا آخر الذي يزعمه المدعي وانكر المحو اليه فهل يكاف
المدعي اثبات ما ادعاه من الدين الا آخر وانكره ولا يقبل قوله في ذلك بيمينه ويكون
القول قول المدعي عليه المذ كور بيمينه (أجاب) لا يقضى للمدعي بمجرد دعواه بدون
اثباتها بطريق شرعي فالقول للمدعي عليه المنكر للدين الا آخر بيمينه والبيعة على المدعي
بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في مبيعة تشاخصوا مع بعضهم حتى قسموا ما تحت
أيديهم ووضع كل يده على نصيبه وبعد ذلك بسنتين ادعى أحدهم انه تداين شيئا وصرفه
عليهم في ثمنهم باذنهم ويريد الرجوع به عليهم فلم يصدقوه على ذلك فهل والحال هذه
لا يصدق في دعواه ولا يجبر الباقيون على دفع دينه بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق
شرعي (أجاب) نعم لا يجبر الباقيون على دفع ما ادعاه عليهم من الدين بمجرد دعواه بدون
اثباتها بطريق شرعي ولا يقبل قوله في ذلك بيمينه في حق الرجوع عليهم والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك حجارة فتحت عنده من حجارة له وباعها الرجل وذلك الرجل
باعها ايضا فادعى رجل على المشتري الثاني لدى القاضي ان هذه الحجارة ملكه نجحت
عنده من حجارة له وضاعت منذ أشهر فراجع المشتري الثاني على بائعه والبائع الثاني على
بائعه والبائع الاول يدعى الا أن على المدعي الاول ان الحجارة المذ كورة ملكه نجحت
عنده من حجارة له وأرخ تاريخا موافقا للسنة او الا آخر أرخ تاريخا سابقا غير موافق
لسنة فهل اذا ثبت ما ذكر شرعا يقضى لمن وافق تاريخه سنة أو لا (أجاب) حيث
ادعى كل منهما التنازع وأرخ تاريخا يخالفه وبرهن كل على دعواه يقضى لمن وافق
تاريخه سنة سواء كانت في أيديهم ما أوفى به أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) من طرف
قاضي السوييس في رجل ادعى على آخر ما لا دفعه عنه من ماله لرجل يرجع به عليه
حسب اذنه له بذلك فانكر المدعي عليه كون المال مال المدعي وذكر انه ماله سلمه اليه
في كذا ايدفعه عنه للرجل المذ كور فلم يصدق المدعي على ذلك فالبيعة على من واليمين
على من أقفونا ماجورين (أجاب) اذا أقر المدعي عليه بالاذن بالدفع وادعى انه سلم
المأذون مادفعه الى المدفوع اليه والمأذون ينكر دعواه فعلى الا أن اقامة البيعة على
دعواه انه سلم المأذون مادفعه الى المدفوع اليه والقول للدافع حينئذ بيمينه في انكاره
استلام ذلك عند عدم بيعة خصمه وأما اذا قال المدعي عليه في اقراءه لم آذن لك بدفع شيء
من مال نفسك لترجع به علي وانما اذن لك بدفع مال دفعته اليك لتدفعه الى الرجل

١٢٨٢

٢٠

جمادى الاولى

١٢٨٢

١

شعبان

١٢٨٢

٢

١٢٨٣

١٠

المأمور بالدفع اليه فعلى المدعى الذى هو المأذون بالدفع البينة على اذن المدعى عليه بان يدفع من مال نفسه ليرجع والقول قول المدعى عليه فى انكار ذلك بيمينه فان أقام المدعى البينة على ذلك وادعى المدفوع عنه انه دفع اليه شيئا يدفعه عنه وهو ينكر فعلى المدعى البينة وعلى المنكر اليمين والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته واشياؤه من تركه مورثهم استوات عليها بعد موت مورثهم دعوى صحيحة فهل اذا برهنوا عليها بما ادعوه لدى القاضى يقضى لهم بذلك واذا لم يبرهنوا عليها بشئ مما ادعوه وطلبوا تحليفها يجابون لذلك واذا ادعت بان الميت كان أبرأها فى حال حياته وقال انه لم يكن لى طرفها نقود من كامل أصناف المعاملة براءة عامة نافذة للتداعى واليمين اذا وجب وكتب لها بذلك ورقة لا يكون ذلك مانعا من دعواهم عليها بشئ استوات عليه من التركة بعد موته بتاريخ متاخر عن الإبراء (أجاب) الإبراء العام لا يمنع الدعوى بحق حادث بعد تاريخ الإبراء فاذا صححت الدعوى لدى القاضى فالبينة على المدعى واليمين على من أنكر كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين يملكان عقارا مشتركا بينهما مائة مناصفة مات أحدهما عن ورثته ثم مات الثانى عن ابن فقط والعقار مشترك كذلك وكان الحاضر منهم يقوم مقام الغائب فى قبض الأيراد ثم أخرج ابن أحد الأخوين المذكورين ابنة له بحصة النصف فى ذلك العقار عن أبيه بانفراده بدون شريك به لم ورثته ثم فعل ورثته معه كذلك واستولوا على حصة أبيهم النصف فقط وكذلك الابن المذكور وصار كل يتصرف فى حصته بأنواع التصرفات الشرعية من قبض ايراد وهدم وبناء واسكان ونحو ذلك مدة حتى ان الابن المذكور عرض بعض حصته النصف للبيع فى الدلالة بقوائمه المزاود وصار منه ابيع فى البعض الذى عرضه لمن استقر عليه المزاود بحضرة بينة ثم ادعى عليه أحد أولادهم بانه اشترى النصف الذى فى يده من أبيه حال حياته وان ذلك ملكه لامن مخلفات أبي المدعى عليه والحال ان المدعى المذكور عالم بجميع ما ذكره ومشاهد ومطلع لما توضع وهو ساكت لم يعارض ابن عمه المدعى عليه وقت صدور شئ مما ذكر بوجه من الوجوه الشرعية وقد انكر ابن عمه المدعى عليه دعواه المذكور فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور على الوجه المسطور وليس له معارضة المدعى عليه فى النصف المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) ما باعه الابن المذكور من ذلك العقار ان تحقق انه باعه بحضور أحد أولادهم وعلمه وقد سكنت عن دعواه المالك فيما بيع ولم يعارض لا تسمع دعواه فى المبيع خاصة انه ما ملكه لما صرحوا به من قولهم باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو غيرهما من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثله أنه ملكه لا تسمع دعواه لان سكوتة كافضاح بانه ملك البائع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وبنت وابن منها وبنت من غيرها فادعت البنت

المذكور على الزوجة المذكور بان أباه ترك نقدا أو أمتعة عندها ولم تبينها فهل تكون الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة وعلى فرض صحة دعواها كانت الزوجة المذكور منكرة لدعوى البنت المذكور ولم تثبت ذلك بالوجه الشرعى لا يحكم لها بشئ وتمنع من معارضة الزوجة المذكور (أجاب) لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض صحة دعوى المجهول لا يصح والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة وضعت يدها على منزل بطريق المالك الصحيح الشرعى مدة من الزمن قام الآن رجل يدعى شراء ذلك المنزل لنفسه من زوج المالك من مدة تزيد على ست عشرة سنة يزعم ان زوجها باع ذلك بالو كذا عنهما من التاريخ المذكور بثمن ذكر قدره فانكرت ذلك وأبرز مدعى الثراء والتوكيل حجة من قاضى البلد مسجلة بالسجل تتضمن ما ادعاه من التوكيل والبيع له مؤرخة بالتاريخ الذى ذكره للبيع مع انه كابر المالك ما تضمنته تلك الحجة ووضع يدها على المنزل المذكور من قبل تاريخ البيع الى الآن وتصر فيها فيه بالسكى والاسكان والاستقلال تلك المدة وحضور مدعى الشراء المذكور بالبلد ومشاهدته تصرف المالك وتركه للدعوى وعدم منازعته المدة التى تزيد على ست عشرة سنة المذكور فبطل والحال هذه لا تسمع دعواه الشراء والتوكيل وعلى فرض سماعها لا يحكم له بما ادعاه بمجرد وجود تلك الحجة فى يده لعدم وضع يده أصلا على ما ادعى شراءه بل وضع اليد والتصرف للمالكه ويكلفا ثبات دعواه الشراء والتوكيل على الوجه الذى ادعاه (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى المذكور بعد مضى تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا عذر بناء على ما هو مشهور من النسي عن ذلك وعلى فرض السماع فلا يقضى المدعى الشراء والتوكيل الخارج بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى ولا عبرة بمجرد وجود تلك الحجة فى يده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين يملكان منزلا أحدهما يملك أربعة عشر قيراطا والاخر يملك عشرة قراريط فباع أحدهما قيراطين لصاحب العشرة بثمن معلوم من الدراهم دفعه اليه وكتب له بذلك سنداً ثم دفع البائع مقدار الثمن للشترى لاجل عسارة المنزل فاخذ منه ومات البائع قبل العمارة عن زوجته وأولاده القصر والزوجة تنكر البيع فهل اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعى فى وجه الزوجة المذكور لمكونها واضحة اليد على المتنازع فيه يحكم للشترى بما أثبت شراءه من مورثها حال صحته من ذلك وتجبر على تسليم الحصة المباحة للشترى المذكور (أجاب) أحد الورثة يتصيب خصما عما عن الباقي فى دعوى العين من التركة ان كانت العين فى يده فاذا كانت تلك الزوجة واضحة يدها على ما ذكر وأثبت المدعى دعواه الشراء من مورثها حال صحته مستوفيا شرائط الصحة واللازم بالوجه الشرعى فى وجهها يقضى له بما ادعاه وتؤمر بتسليم المبيع اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة له وترك ما يورث عنه شرعا من أمتعة

وعقار وغير ذلك ثم ادعى الاخ والاخت على الزوجة انها اخذت من تركه الميث تقودا
ومصافا وغير ذلك فانكرت الزوجة دعواهما وطلبت منها بينة تشهد لهما على طبق
دعواهما فحجزا عن البينة ولم يشبه ادعواهما على الزوجة المذكورة ثم بعد ذلك قسمت
التركة المذكورة على الزوجة والاخ والاخت لدى القاضي بالقريضة الشرعية وأخذ كل
منهم حقه لدى القاضي وأبرأ الاخ والاخت الزوجة المذكورة براءة عامة لدى بينة شرعية
قاطعة للنزاع من كل دعوى وطلب وكتب الاخ والاخت وثيقتين للزوجة المذكورة
بالبراءة العامة الصادرة منهما لها لدى بينة شرعية أيضا وما ادعيا به عليهما ومضى على ذلك
ثم بعد ذلك طلب الاخ والاخت تخليف الزوجة الآن لدى المحاكم
الشرعية انها ما اخذت من مال الميث شيئا فهل لا يجابون لذلك او يجابون لتخليفها
(اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام بالحق حادث فاذا ثبت الابراء المذكور
بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى المبرأين عليهما بما وقع الابراء عنه والتخليف انما يترتب
بعد سماع الدعوى بطالب الخصم والدعوى والحال ما ذكر غير مسموعة فلا تخليف والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأتين شهدتا على نفسها بانها لا تستحق بذمة زوجها شيئا سوى كذا
وكذا وان ذمته بغيره مع اعدا ذلك ثم تشاجرت معه وادعت عليه بدين سابق على تاريخ
اقرارها المذكور فهل والحال هذه لا تسمع دعواها (اجاب) لا تسمع دعوى المرأة
المذكورة على زوجها بدين سابق على تاريخ الابراء من الديون على هذا الوجه اذا كان
ماندعيه داخلا تحت الابراء خارجا عنها استثنته بقولها ما عدا كذا وكذا بعد تحقق ما ذكر
بطريقه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى اعلم (سئل) من قومسيون الجلس
الخصوصي في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ وقد شمل جوابه باسماء واختام كل من
حضرة شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمهوري والشافعي والشيخ ابراهيم السقا الشافعي
والسيد علي محمود البقلي والشيخ عبد القادر الرافعي والشيخ مصطفى العروسي وصورة
السؤال في قطعة أرض كانت من جلة البحر الملح فانه كشف البحر عنها فاحدث شخص له
ملك بالقرب منها يده عليها واخص بها نزعها انما ملكه فهل اذا تحقق بالوجه الشرعي
بعد المرافعة كون تلك الارض مما انحسر ماء البحر عنها وان يد الشخص محدثة عليها بغير
اذن من له الولاية يمنع من اختصاصها ولا تكون ملكا له بمجرد احداث يده وكذا اذا
وجدت ارض براح خالية من الابنية والغراس وادعى وكيل بيت المال الماذون له
بالخصوصية انها من الاموال الضائعة التي آلت لبيت المال وكان شخص آخر واضعا يده
عليها ومصرفا فيها يدعى انها ملكه ولم يكن بيده حجة شرعية تشهد له بملكها او
استحقاقه لها مادام يكون الحكم في ذلك تفضلا بالجواب (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي
بعد المرافعة الشرعية من خصم على خصم ان الارض المذكورة من ذل السؤال اولاهما
انحسر البحر الملح عنه وان الشخص المذكور احداث وضع يده عليها على الوجه المذكور

يمنع من اختصاصه به أو لا تكون ماله بمجرد إحداث يده عليه على الوجه المستطوع بل
تكون حقا العامة المسلمين ولا يكون لاحد الاختصاص بها وبدون إثبات ذلك شرعا
لا تنزع من يده بمجرد دعوى احدها على الآخر بالعرض عنه وأما الارض البراح المذكورة
ثانيا إذا كان لاحد من الناس وضع يدها وتصرف فيها بنحو تملكه أو وضع بعض
شؤنه فيها أو تاجيرها لغيره لا يكون لغیره نزعها من يده ولا رفع يده عنها ويكون القول
قوله إنها له وإن لم يكن في يده حجة شرعية شاهدة باستحقاقه لها لا ينزع شيء من يده
أحد إلا بحق ثابت معروف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض من
أخيه وأبيه معا شرعا ووضع يده عليها وهو يتصرف فيها إلى أن مات المشتري
المذكور وترك ولدا صغيرا ثم بعد بلوغه لم يعلم بأن القطعة الارض المذكورة ملك لمورثه
واستمر جاهلا فنحو ثلاث عشرة سنة والاخ البائع المذكور واضع يده على القطعة
المذكورة تعديا وبدون وجه شرعي ثم لما علم ابن المتوفى بأن القطعة المذكورة ملك
أبيه طلب أخذها ونزعها من يد البائع المذكور فامتنع من ذلك فهل إذا أثبت الوارث
المذكور أن القطعة المذكورة ملك لأبيه بطريق الشرائع من واضع اليد وأبيه وإن أباه
استمر واضعا يده عليها إلى أن مات يكون له نزعها من يده ولا عبرة بتعلله بوضع يده عليها
ثلاث المدة (أجاب) مجرد وضع اليد ثلاث عشرة سنة لا يكون مانعا من سماع دعوى
الابن المذكور الذي كان قاصرا والحال هذه فإذا لم يوجد مانع من سماع دعواه وأثبت
ملك مورثه لتلك الارض بالشراء الشرعي من مالكها وانتقال الملك اليه بالوجه الشرعي
يقضى له بها وترفع يدها عنهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت ستة
قرايط في مكان معلوم لرجل معلوم بثمن معلوم قبضته منه ووضع المشتري يده على
القراريط المذكورة وصار يتصرف فيها نحو سنة وذلك باطلاع زوجها وحضوره البيع
المذكور ولم يدع في ذلك على أحد ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي كإثبات قبض البائعة
الثمن وتصرفها فيه لنفسها خاصة كان بحضوره واطلاعه أيضا بالدعوى من غير مانع
ثم بعد السنة المذكورة مات الزوج عنها وعن أخ عصبة فقام الاخ الآن يريد مشاركة
الزوجة في الثمن المذكور وزعم ان القراريط المذكورة كانت ملكا للمتوفى المذكور
فانسكت دعواه فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي المذكور ولا يلتفت اليها
(أجاب) صرح علماء المذهب بأن من باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو
غيرهم من اقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه وجعل سكوته
كالا فصح أي بانه ملك البائع قطعا للتزوير والتحيل بخلاف الاجنبى فان سكوته ولو جارا
لا يكون رضا الا اذا سكنت الجار وقت البيع والتسلم وتصرف المشتري فيه زرع أو بناء
فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا طماعا الفاسدة ثم بعد نقل ذلك في
تنقيح الفتاوى الحامدية قال ولم يقدّمه ومدة ولا يموت كما ترى لان مانع صحة دعوى المورث

يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه كافي الحاوى الزاھدى وغيره فتأمل انتهى وفي رد
المختار قوله انه ملكه اى كاه او بعضه مشاهدا او معينا والذي يظهر عدم سماع الدعوى في
الثمن ايضا ويؤيد به ما في التبیین وغيره من ان حضوره وتركه فيما يصنع اقرار منه بانه
ملك البائع وان لاحق له في المبيع الخ رمبلى انتهى ومنه يعلم عدم سماع دعوى
زوج هذه المرأة بعين ما باعتها او ثمنه مع حضوره وسكوته بلا منازعة وبلا مانع يمنعه من
الدعوى وكذا لا تسمع دعوى وارثه من بعده بناء على ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك قطعة ارض محدودة مملوكة وهو متصرف فيها تصرف المالك بالقرص
والبناء وغيره ما من باقى أنواع التصرفات من مدة تزيد على خمس واربعين سنة بلا
عارض ولا منازع له في ذلك في تلك المدة ثم مات المالك المذکور فالت لورثته من
بعده وتصرفوا فيها كتصرف مورثهم فادخلوها في وقفهم من مدة خمس عشرة سنة من
ضمن ما آل لهم بالارث من المالك المذکور وكتب في كتاب الوقف وحكم بصحته
الحاكم الشرعى ثم بعد ذلك قامت امرأة الاثنتى تدعى بانها تملك فيها حصة معينة آت لها
بالارث من والدها والحال انها في هذه المدة المذکورة حاضرة ولم يكن لها مانع من
الدعوى وليست بمنعونة ولا قاصرة مع علمها واطلاعها على تصرف المالك المذکور
وكذلك ورثته من بعده في الارض المذکورة وكذا والدها المورث كان حاضرا مشاهدا
تصرف مورث واضعى اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع بلا
مانع يمنعه من الدعوى تلك المدة قبل والحال هذه لا تسمع دعواها بعد ذلك وتترك في يد
المتصرف على هذا الوجه لا سيما والارض المذکورة لم تدخل في الوقف الا بعد ثبوت
ملكيتها لدى الحاكم الشرعى (اجاب) دعوى المرأة المذکورة والحال ما ذكر بالسؤال
غير مبسوطة لوجهين الاول سكوت مورثها عن الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة
بلا عذر مع مشاهدته تصرف غيره وتمكنه من الدعوى ان كان الخصم منكرا بناء على
ما عليه العمل من منع القضاة عن السماع في مثل ذلك وما يمنع دعوى المورث يمنع دعوى
وارثه من بعده كما صرحوا به الثاني مضى المدة التي تزيد على خمس واربعين سنة مع
التمكن من الدعوى وتركها بلا عذر فان ذلك مانع من سماع الدعوى ولو بالارث بناء
على ما افتى به وصدرا الامر على موجب ونشر لسان ترجعات القضاة فماذا تحقق ما ذكر منعت
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين احدهما غائب عن البلد التي
فيها الدار والاخر ساكن في البلد في دار غير الدار المشتركة والدار المذکورة سكن فيها
انسان بعد ايام من السنين تزيد على خمس عشرة سنة ثم ان الشريك الحاضر اراد نزع
حصته من يد الساكن فوكله الغائب في الخصومة ونزع حصته ايضا فطلب الحاضر من
الساكن تخليته الدار لدى القاضي بحضوره شهود فاعترف له ولم يكنه بالملك وانما امتنع من
تسليم الدار المذکورة متمسكا بان المذهب الحنفى انه متى وضع الانسان يده على العقار

١٢٨٤

المدة المذکورة ما ملكه فهل حيث كان الساكن المذکور مقرا بالملك للرجلين
المذکورين وانما يحتج بوضع يده على الدار المدة المذکورة لاسبية باحتجابه ودعواه
و يؤمر بتفريق الدار والخروج منها وتسليمها لهما لكيما يجبرا عنه وهل يجب عليه
اجتها تلك المدة (اجاب) لا يسقط الحق ببقاء المدة الزمان ومجرد وضع اليد ليس سببا
من اسباب الملك فاذا كان واضع اليد مقرا بالملك للرجلين المذکورين فيما بيده يؤمر
بتسليمه اليهما جبرا عليه حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك مجرد وضع يده تلك المدة انما ذلك
مانع من سماع الدعوى للنهي مع الانكار اقامه الاقرار فلا ومنافع الغصب لا تضمن
الا في الوقف وعقار اليتيم والمعد للاستغلال فلا يلزم الغاصب اجرة المدة الماضية بلا عقد
حيث لم تكن الدار واحدة من هذه الثلاثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من
ناظر الدائرة السنية في ٦ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها ان شخصا توفي عن زوجتين
احدهما تدعى ان الاخرى مطلقة وتراجع وكيلها ما بالحقمة الكبرى فجهز وكيل
المدعية عن بيعة تشهد بالطلاق وخارج اعلام شرعى بمنع المدعى وموكلته عن تداعيهما
فهل اذا حضر الوكيل او موكلته الا ان بيعة تشهد بالطلاق تسمع دعواهما وتقبل
البيعة (اجاب) منع القاضى المدعى عن دعواه لجهزه عن اقامة البيعة وقت الخصومة
لا يمنع من اقامة البيعة على دعواه عند وجودها حيث لا مانع حتى لو قال المدعى لا بيعة لى
ثم اقامها قبلت على الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى على آخر شيئا معلوما
بطريق الارث عن مورثها بعد مضي احدى وثلاثين سنة ونصف فهل تسمع دعواها
وتقبل بيعتها لاسيما مع كون المدعى عليه معترفا وانما يحتج بطول المدة فقط (اجاب)
دعوى الميراث تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة الى تمام ثلاث وثلاثين سنة اذا لم يكن
هناك مانع آخر يقطع النظر عن مجرد مضي تلك المدة كسكوت المورث خمس عشرة سنة
وهذا كاه مع الانكار امامه اقرار الخصم فهي معسوة ويؤمر المقر بتسليم ما اقربه حيث
لا مانع معاملة له باقراره الذي هو حجة عليه ولو طالت المدة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك عقارا اشتراه من اربابه بصفة قضى حجة شرعية بيده وبيعة شرعية مشعولة الحجج
المذکورة بتختم واسم قاضى ناحيتهم ووضع يده عليه مدة سنين يتفق به فتعدى عليه مدة
البلد واخذ منه قطعة باخشابها وسقفها وانقاضها ونقل ذلك الى ما ملكه واستهلك
الاخشاب والانقاض ووضع بعضها في ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى
الحاكم الشرعى وادعى عليه بقدر من الانقاض والاخشاب معلوم تصح به الدعوى وبما
تعدى عليه من الارض واثبت دعواه بالوجه الشرعى يؤمر بدفع قيمته وببدله الشرعى مع
ما تعدى عليه واخذ من ارض العقار المذکور واذا صحت الدعوى وقصرت البيعة
في الشهادة ولم تعرف بعض الحدود وعجز المدعى عن اقامة البيعة يكون للقاضى تخليف
المدعى عليه وان نكل وامتنع من اليمين يؤمر بدفع المدعى به (اجاب) حجج الشرع ثلاث

١٢٨٤

مطلب اقام بيعة بعد عجزه
او قوله لا بيعة لى تقبل على
الصحيح

١٢٨٤

١٢٨٤

مطلب قول المدعى عليه
لا علم لي ليس بجواب ويجيب
على الجواب فان لم يجب
يجعل منكرا

١٢٨٤

٦

البينة والاقرار والنعكول عن اليقين فاذا صح المدعى دعواه فان اقام بيته شهدت طبق
الدعوى وصحت شهادتها وعدلت قضى له بما ادعاه والا حلف خصمه اليقين بطلبه فان
طلبه وحلف برئ وان نكل حكم عليه بالنكول فيما ذكر لانه بذل واقرار على الخلاف
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل شرعى عن خمس بنات أخوات مات
والدهن وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلت به دار معلومة الحدود في يد الغير فادعى لمن
وكيله من الشرعى بما يخصه بالقرىضة الشرعية في تلك الدار على من هو في يدهم
بدعوى صحيحة شرعية مستوفاة شرطاها الشرعية وسعها الحاكما الشرعى وسال المدعى
عليه - م جوابا فقال أحد المدعى عليه - م انما روك بين والدهم وكالات المدعى وبين والده
المدعى عليه وقال الثاني وهو أخوه كقوله وقال الثالث لا أعلم هي لمن فهل والحال هذه
يكون المدعى عليه - م منكرين لدعوى الوكيل المذكور ويكلف الوكيل المدعى اثبات
دعواه بالوجه الشرعى ام كيف الحال (أجاب) اذا صحت دعوى الوكيل المذكور
وسئل واضعوا اليد المدعى عليه - م عد دعوى اختصاص مورث الموكلات بالدار المدعى
نصيبين منها وأجاب اثنان من المدعى عليه - م الذين هم ليسوا من ورثة المورث المذكور
بان الدار مشتركة بين مورث الموكلات وبين مورث المدعى عليه م مناصفة وانكرا
اختصاص مورث الموكلات بها وأجاب الثالث بقوله لا أعلم هي ان فان القاضى يجبر
الثالث على الجواب لان هذا ليس بجواب فان لم يجب يجعله منكرا او حينئذ تطلب البينة
من الوكيل على دعواه فان اثبت باطاريق الشرعى يقضى بنصيب الموكلات منها
حيث لا مانع في الهندية رجل ادعى ضيعة في يدي رجل انها ملكه فقال المدعى عليه
أنا لم وانظره - م هذا ليس بجواب ويجبره القاضى على الجواب كذا في المحيط واذا قال ثم
ذكر اللفاظ فارسية تعريها أرى أوليس لي علم او قال لا أدري أهو ملكي أم لا او قال هذا
مدع بحق وليس لاشفيه حق فالكل ليس بجواب كذا في الخلاصة ولو قال لا أدري أهو
ملك هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويجبره القاضى على الجواب فان لم يجب يجعله منكرا
ويسمع البينة عليه كذا في المحيط انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده
على جنيته معلومة ادعت عليه امرأة وبنتم ان لهما في الجنيته المذكورة حقا معا وما
بطريق الارث عن مورثهما فانسكروا واضع اليد دعواهما المذكورة فهل تسمع دعواهما
المذكورة على واضع اليد المذكور حيث لم يمس على ترك الدعوى منهما وما من مورثهما
بذلك خمس عشرة سنة (أجاب) اذا صحت المرأة وبنتم ادعواهما بالحصة المعلومة من
تلك الجنيته بطريق الارث عن مورثهما ولم يكن هناك مانع شرعى يمنع من سماعها
تسمع وتسكفان اثباتها بعد الانكار بمجرد مضي اقل من خمس عشرة سنة لا بعد ما ناعا
من سماعها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من الرزنامة مضمونها صدر امر
كريم بتاريخ ١٨ شهر القعدة سنة ٦١ بناء على انتهاء مقدم من وارث باغوص بك

ما له

ما له اخراج تقسيم ديواني بمائة وخمسين فدانا من اطميان ناحية الخصوص المضافة
الى ناحيتي مستردوا المطرية باسم باغوص بك ثم بعده يصير نحو بل القدر المذكور
باسم الخواجا الكسان ويعقوب صرافى الكو ومبانية في مقابلة ديونهم ما الى
طرفه وبمقتضى الامر المشار اليه صار تحرير تقسيم ديواني باسم باغوص بك المذكور
بتاريخ ٢٥ محرم سنة ٦٢ ثم تحرير بعده تقسيم باسم الخواجا الكسان والخواجة
يعقوب صرافى الكو ومبانية المذكورين اتساعا للامر المحكى عنه وما صدر من المسالية
ايضا عن ذلك بتاريخ ٢١ محرم سنة ٦٢ وكان تحرير التقسيم المذكور بتاريخ
غرة جمادى اول سنة ٦٢ وصار حفظ تقسيم باغوص بك المذكور غاية الآن ثم بتاريخ
١١ القعدة سنة ١٢٨٤ وردت افادة من مديرية القليوبية تفيد ان المرأة باريز
حرم المتوفى الخواجا يعقوب شقيق الكسان اجرت بيع فسدن ٨٩ وثلاث وربع
الى سعادة خليل اغا باشا غاسراى دولتو افسندم والده باشا اختصت بها بالمائة
المذكورة من ضمن المائة والخمسين فدانا المحور بها حجة شرعية من محكمة المحروسة
مؤرخة بتاريخ محرم سنة ٦٢ وتقسيم ديواني باسم الخواجا يعقوب وبوالكسان
المذكورين وحيث وجد اختلاف بين التقسيم والحجة المذكورة عند تمام المراجعة
بالوجه الشرعى بطريق القاضى بالمديرية رغبت النظر في ذلك بالرزنامة واعطاء
الافادة وبذات التقسيمين السابقين تحريرهما ووجد احدهما بتاريخ غرة جمادى اول سنة
٦٢ بمبلغ مائة وخمسين فدانا بناحية الخصوص المضافة الى ناحيتي مستردوا المطرية المحرر
ذلك على مقتضى الامر المحكى عنه اعلاه وتقسيم ثان بفسدن ١٧ وثلثين وربع
ونصف الثمن بناحية المطرية ومسترد باسم يعقوب وبالكسان المذكورين وذلك
بالاطيان المتصله من الكوم الذى هنالك الهطاط بالرزقة تبعاتهما من الجوانب
الاربعة التى كان تصاحبها معرفتهما ومن طرفهما وصدور عن ذلك امر كريم بتاريخ ٦
رجب سنة ٦٣ وبالاطلاع على الحجة المحررة من محكمة مصر المحكى عنها وجدت متضمنة
ان باغوص بك المذكور اعلاه كان في ملكه مائة وخمسون فدانا بناحية النواحي المذكورة
وبوفاته آلت تلك الاطميان بالارث الشرعى الى اخويه شقيقه الموضح اسم كل منهما
فيما ثم صدور تباع شرعى من الورثة المذكورين في جميع القدر المذكور الى كل من
طا كوهين زوجة الخواجا الكسان وباريز زوجة الخواجا يعقوب بمبلغ ثلثمائة
وخمسة وعشرين ألف قرش وصارت الاطميان في ملك الشريكتين المذكورتين بوجه
الشراء فصار المنظر في هذه المادة ان الوارد بالحجة مخالف للوارد بالتقسيم والامر المحكى
المحكى عنهما بواسطة التقسيم شاهد بتلك جميع الاطميان الى الخواجا الكسان
ويعقوب المذكورين والحجة شاهد بتلك المائة والخمسين الى زوجتيهما المذكورتين
بوجه الشراء من ورثة باغوص بك فتحرر المديرية بهذا المضمون وانه بمقتضى الاصول

صارت تلك الاطيان جميعها في ملك الخواجا يعقوب والكسان المذكورين ومتى
اتفخت وفاتهما يكون الاطيان المذكورة لمن يكون وارثا لهما شرعا ومن بعد ثبوت
التوريث وتحرير جميع الاطيلات باسماء الورثة لاما من توقيع البيع منهم في حصصهم
الايلة لهم من شأوا ويحذر لا يشتري بذلك الحجة الشرعية فوردت الا ان افادتها غاية ما فيها
ان وكيل الزوجتين عتبان عن اجراء التوريث في ذلك قائلين ان جميع الاطيان
على كذا لزوجي الخواجا الكسان ويعقوب المذكورين بموجب سندات والحجة السالف
ذكرها وبذلك لا يمكن التسليم وبالعرض عن ذلك لالائية صدر امرها باستفتاء حضرة
عن ذلك وعن ما يستند عليه الوكيلان الا ان ومتى صدر الافتاء بشي يجري اتباعه وبما
على ذلك لم تحريره محضر تكمل من بعد الاطلاع على التقييطين المذكورين والحجة
الشرعية وما تحرر من هذا الطرف للسيرة والمالية بكم بالافادة عن اللازم
اجراؤه في هذه المسألة بالوجه الشرعي والمحمول في هذا الخصوص انه مادام هناك
تقييط شاهد الى الكسان ويعقوب بتلك الاطيان والحجة المهرية بتلك الاطيان تاريخها
من قبل تحرير التقييط المذكور فهل يمتضى الحجة الهسكي تاريخها يتقضى حكم التقييط
المذكور واذا كان فيما بعد يظهر ورثة الى الكسان ويعقوب ويطلبون بما يخصهم
من تلك الاطيان حيث انهم مقيدة باسماء المذكورين بمقتضى التقييطين الذين انبئ
لا يكون لهم حق في ذلك ويكون المعول عليه الحجة الهسكي عنها كيف تؤمل الافادة عن
ذلك (اجاب) قد صار الاطلاع على التقييطين المهرين من ديوان الزنا حجة باسم
الخواجا الكسان واخيه يعقوب بتلك الاطيان احدهما يتضمن تملكهما مائة
ونجسين فدان مؤرخا بفرع جاد اول سنة ٦٢ في مقابلة ما له من الدين على باغوص يك
على مقتضى انها ورثة الخواجا باغوص المذكور والامر العالي الصادر في شأن ذلك المؤرخ
في ١٨ القعدة سنة ٦١ الموضح ذلك بافادة الزنا حجة والثاني يتضمن تملكها سبعة عشر
فدانا وثاني فدان وربيع فدان ونصف فدان بالاحياء والتصلح والاعطاء من سعادة
ولي الامر للاخوين المذكورين مؤرخا ٩ القعدة سنة ٦٣ وعلى حجة التبايع الشرعية
المهرية من محكمة مصر المؤرخة بغاية شهر محرم سنة ٦٢ المتضمنة بيع وكييل ورثة
باغوص بك جميع المائة والنجسين فدان المذكورة أولا الى الخواجا الكسان بتوكيله
في ذلك من زوجته واخيه يعقوب بالثمن المعين فيها وعلى سند الاقرار الصادر من
الخواجا الكسان واخيه المذكورين المؤرخ بفرع جاد اول سنة ٦٢ الموافق لتاريخ
التقييط المهرر باسم المقرين المذكورين المتضمن انهما شهدا على أنفسهما ان الاطيان
المعينة بالحجة المذكورة المهرية بشراء تلك الاطيان التي حررها تقييط باسم المقرين
المذكورين بالتاريخ المرقوم ملك لزوجتيهما المذكورتين وانهما لا يستحقان فيها
شيئا وانهما سلمتا التقييط المهرر باسمهما للزوجتين وحررا سند الشهاد المذكور عوضا

عن التقييط ليكون سندا لهما باذ كرو الحكم الشرعي في ذلك انه اذا صدر بيع بات
لازم شرعي من ورثة باغوص بك للخواجا الكسان بطريق توكيله عن الزوجتين
المذكورتين في المائة والنجسين فدان المذكورة وثبت مضمون السند المهرر من الاخوين
المذكورين بالاقرار على الوجه المستطور سابقا على اعطاء الورثة تلك الاطيان للخواجا
الكسان واخيه في مقابلة ما له من الدين على مورثيه -م يكون الحق في الزوجتين
المذكورتين وشراء الوكيل المذكور لوكيلته اقرار منه ايضا ببقاء ملك الورثة لتلك
الاطيان واذا تحقق ذلك شرعا يكون ذلك ما نهما وليا في ورثتهما من دعواه ما او
دعوى باقية ورثتهما ملك تلك الاطيان لانفسهما -م من قبل غير المشتريتين ما لم يثبت
الناقل عنهما بطريق شرعي وأما الاطيان المعينة بالتقييط الثاني فهي مختصة بالخواجا
الكسان واخيه فمكون ملكا لجميع ورثتهما حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له ثلاثة اولاد بالغون ثلثوا دارا بالشرا من مال ككها سددتها للاب وخمسة
اسداسها للاخوة الثلاثة بالسوية بينهم بالتفاضل ودفع كل منهم من نصيبه للبائع ووضع
الجميع ايديهم عليها وهم ساكنون فيها على سبيل التماثل بالمسكان على قدر انصباهم
المذكورة من مدة عشرين سنة ثم مات والدهم عنهم وعن ابن وزوجة آخر بن وجميع
ورثة الاب مصدقون على ان الاب لا يملك الا الاربعه قرار يطا التي اشتراها كما تقدم
وانما التي تقسم بين ورثته باقر يضة الشرعية وتنازع الاخوة الثلاثة فيما اشتروه
بينهم بالسوية فاحدهم يدعي انهم يملكونه بالسوية بينهم على هذا الوجه واحدهم
يدعي اختصاصه واخيه الثالث بحصة زائدة على ثلثي ما اشتروه له كونه يدعي انه
وانما اشترى باسنة عشر قيراطا من العشرين وان الاخ الاخر اشترى اربعة قرار يطا
فقط والثالث يدعي انه هو واخاه اشترى باسنة عشر قيراطا وان الاخ الاخر اشترى ثلاثة
قرار يطا من العشرين والاخرين يكره دعواه بما يدعي انه اشترى هو واخوه
الباقى المذكور بالسوية بينهم اثلاثا ولا يثبت لاحدهم على دعواه فهل حيث كانت اليد
والتصرف للجميع يكون القول قول منكر الزيادة بمعينه حيث لا يثبت له في الاختصاص
بشيء زائد عن ذلك ويترك المتنازع فيه في ايديهم بالسوية افيدوا الجواب (اجاب) اذا
كانت اليد على المتنازع فيه للثلاثة جميعا واختلوا في مقدار ما يملكه كل منهم ولا يثبت
لاحدهم على دعواه فانهم يتحالفون فان حلفوا جميعا يترك المتنازع فيه في ايديهم بالسوية
اثلاثا على حسب وضع ايديهم -م كما يفهم ذلك من الهندية من الفصل الثالث من دعوى
القوم والرهط من كتاب الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالارث
عن أبيه وكان ذلك الرجل غائبا عن بلدته التي فيها الدار مسافة تسع وعشرين سنة
توجه الى بلدته فابداه فوجد رجلا مسنة وابيا عليه ما بعد موت المورث وباع بعضها
فطلبه عند القاضي فتعال بوضع اليد تلك المدة ولم يذكر سببا للملكه كشرائه فهل حيث

سنة ١٢٨٥

٢٠

كان الوارث المالك غائبا عن البلد مسافة القصر المذكورة تسمع دعواه في تلك الدار على واضح اليد ولا عبرة بطول المدة لكون المالك غائبا وإذا أثبت المالك ملكه في الدار بالارث عن أبيه بالبينة الشرعية تسلم له الدار ولا عبرة بوضع اليد المذكورة أفيدوا الجواب (أجاب) إذا أثبت الوارث المذكور ملكه للدار المذكورة بطريق الارث عن أبيه بالوجه الشرعي يقضى له بما حيث لا مانع ولا يضر مضي تلك المدة مع غيبته مسافة القصر والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من المالية بتاريخ ٥ ربيع آخر سنة ١٢٨٥ مضمونها طلب الافادة عما ورد من حكمه دارية السودان الذي مضمونه هذه الاوراق الواردة اخيرا للحكمه دارية من حضرة مفتي مجلس السودان فيما كتبت من والى الحكمه دارية ومديرية كردفان ومفتي المجلس وحكمتهما بخصوص مبلغ ٦٢٢٢ و ٢٥ فضه السابق صرفه من الميرى لحضرة سرياده اسمعيل بك حتى ضمه من مبلغ في وقت انشاء اورديه وحيث قيل ان المطالب منهم المبلغ المرقوم توفوا الرجعة مولاهم ويطالب بدفع ذلك من تركاتهم وكيل الاوردي المذكور الا ان الذي كان اخطا البكباشي وقتما وصرفه لهم بمعرفة اخذ عليه به سند ولا حل وفاة المدعيين المذكورين اشبه الحال فيما يصير اجراؤه شرعا في ذلك وحضرة المفتي الموصى اليه برغب الاستعلام من ديوان المالية عما يقبل في امثال ذلك وبناء عليه لزم شرحه لسعادةكم ومعه الاوراق للعلمية والتكرم عليه بما يوافق فعله للاعتماد عليه (أجاب) صارت مطاعة ما تضمنته اوراق هذه القضية الواردة لهذا الطرف بافادة سعادتك المسطرة في احدى الاوراق المرقومة مع هذا والافادة عن ذلك انه اول ما يقع في هذه الاوراق ما يوجب الرجوع على تركات العساكر بمبلغ ٦٢٢٢ و ٢٥ فضه سواء كان من قبل سعادة ولى الامر او وكيله في ذلك بعدا لخصوصية والاثبات الشرعي او من قبل وكيل الاوردي الا ان المدعي اسمعيل اذا لم يتبين ان ذلك المبلغ هل كان صرفه للعساكر على سبيل التبرع ترغيبا لهم فيئذ لا يصح الرجوع في تركاتهم ولا يصح خصمه على احد شرعا او كان على سبيل الماهية وما تواتر بعد استحقاقها فلا وجه ايضا لشرع الاستقبال لثام تركاتهم بل تحسب في مقابلة مرتباتهم المستحقة لهم الى حين وفاتهم ولا وجه لشرع الخصمهم من استحقاق اسمعيل اذ المذكر ايضا والحال هذه نظر الاضافة ذلك بعهدته بمقتضى السند الذي اخذ عليه باضافة ذلك بعهدته واما اذا كان ذلك ديناء عليهم ولم يستحقوا شيئا منه فيجب كان الدفع اليهم باجر الحكومة فالمطالب به من تركاتهم انما تكون من قبل سعادة ولى الامر او وكيله في ذلك بعدا لاثبات ذلك شرعا من قبل له الخصوصية وعلى كل فلا دخل لو كمل الاوردي المذكور في الخصوصية والمطالبة من تركاتهم بدون اذن من له الولاية في ذلك اذ لم يقض هو شيئا من طرف الحكومة ولم يسلم تلك العساكر شيئا ايضا فالاعا التسليم من الضابطين المأمورين من قبل وكيل الاوردي سابقا لما ورد من قبل حضرة

سنة ١٢٨٥

٢٩

١٢٨٥

سرياده اسمعيل بك حتى على ما يفهم من اوراق هذه القضية الا اذا كان الوكيل المذكور ضامنا للعساكر المذكورين في ذلك الدين بامرهم فيئذ يكون له الخصوصية والرجوع عليهم في تركاتهم بعد الاداء على فرض كون ذلك ديناء شرعيا اما اذا ضمن ولم يكن ذلك بامرهم فلا رجوع له كما لا يخفى ذلك عليه اذ لم يكن ضامنا ولم يكن ذلك ديناء شرعيا هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسألة فله نظر حقيقة الحال فيما يترتب على كل احتمال مقتضاها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا ثم ادعت بنته التي هي احدى الورثة بان لها مصافا عند والدها وكان واضعا يده عليه امانة ثم بعد المنازعة اعترف باقى الورثة المدعى عليه بما نه ملكها خاصة وسلموه لها ثم ادعى آخر من الورثة ايضا بان اياه باعه نصف الدار الساكن فيها المدعى مدة حياة ابيه وباقى الورثة ينكرون ذلك ويقولون ان اياه اعطاه اياه على وجه العارية فقط وادعى المدعى المذكور ايضا على باقى الورثة بانه يملك بطريق الشراء من ابيه بموجب حجة شرعية من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة الد الذي كان ابوه يبيع ويشترى فيها الى ان مات ولم يسكن فيها المشتري الى الآن بل كان يجرها لايه وصار ابوه ساكنا فيها بطريق الاجارة الى ان مات فلم يصدره باقى الورثة على ذلك فالحكم في جميع ذلك (أجاب) من ثبت اعترافه من الورثة بالوجه الشرعي بعد المنازعة بان ذلك المصاغ ملك لابنة الميت المذكورة وكان اقراره وهو بالغ عاقل طائع يؤاخذ به ويعامل بموجبه وليس له المعارضة بعد ذلك بدون وجه شرعي واذا ادعى احد الورثة شرا نصف الدار والد كان من مورثه بثمن معلوم حال صحة المورث دعوى صحيحة مسموعة وانكر الباقي دعواه يكلف اثباتها فان اثبتها بالطريق الشرعي يقضى له بما ادعاه والا فلا وحيث ادعى المشتري ان اياه كان مستأجرا للدار من ابنة المشتري الى ان مات فان اثبت يكون ذلك اقرارا من المورث له بالملك فلا يضر طول المدة بلاسكنى من المشتري والا فلا تسمع دعوى شراء الدار بعد مضي تلك المدة مع الاقرار بحيث لا عذر ولم يكن ذابذ والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة وأولاد عم في معيشة واحدة اقسما واما باليد منهم من اطميان وخلافه اهل يد القاضى وحرر لهم حجة شرعية بذلك واشهد كل منهم فيم اعلى نفسه انه لا يستحق قبل الاخر شيئا ولا دعوى ولا طلبا ثم ادعى احد الاخوة على بعضهم ان بيده دراهم من متروكات والدهم لم تقسم فهل لا تسمع دعواه لما حصل وقت القسمة من الابراء العام المذكور (أجاب) لا تسمع دعوى بعض الورثة على بعضهم بعد الابراء العام المذكور بناء على ما حرره العلامة الشرنبلالى والاسامة اذ ابن عابدين في مثل هذه المحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انت او قه على نفسه ثم بعده على اولاده ثم وثم على اخيه ثم على اولاده ثم وثم الى آخر كتاب الوقف ومات الواقف المذكور وال استحقاق الوقف الى اخيه المذكور ثم الى ذريته ومضى على ذلك مدة تزيد على مائة

شعبان

٢٨

١٢٨٥

وأربع وسبعين سنة وهم يتقاسمون غلته على حسب شرط واقفه حتى آل الوقف
المذكور إلى امرأتين من الذرية فظهر الآن أن إثنين يدعيان مشاركتهما في استحقاق
الوقف المذكور مع مشاهدتهما تصرفهما مدة خمسين سنة ولم يارضوا ولم ينازعا في جميع
تلك المدة فضلا عن اسلافهما من قبل وتضمنهم من الدعوى وهم في بلدة واحدة مع
انكار دعواهما فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما بعد مضي هذه المدة (أجاب) نعم
لا تسمع دعوى الاستحقاق بربع الوقف المذكور من المدعين المذكورين بعد مضي
تلك المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت رجل بالغة والحال
أن أبا البنت اشترى ابنته ببعض أشياء وملكه البنت قبلته واستلمته وهو مقرانه
لها وجاءت به إلى بيت زوجها ووضعت يدها عليه مدة حياتها وبعد وفاتها اخذها أبو
البنت وجاء الزوج يطلب استحقاقه منه والأشياء التي جاء بها مملوكة معينة فهل إذا
أثبت الزوج أن الأب ملكها ذلك وأنه مقرانه ما ملكه لبنته يأخذ نصيبه منه أم لا وإذا عجز
عن البينة هل يكون للزوج تحليف الأب المين الشرعية على نفق دعواه بعد صحتها
وعجزه عن الإثبات بالبينة (أجاب) إذا ثبت الزوج المذكور عليك الأب بنته تلك
الأشياء بالوجه الشرعي يكون له أخذ حقه فيها بطريق الميراث الشرعي حيث لا مانع
وان عجز عن إثبات دعواه بعد صحتها يكون له تحليف الأب المنكر المين الشرعية على نفق
دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر صغيرة من أبيها بصدق معلوم بعضه
حال وبعضه مؤجل فدفعت الزوج للولي المذكور المجهل فجهزها الولي بيده وهو قد رجع معلوم
وبعضه استلمه في شؤون نفسه بلا ضرورة ودخل الزوج بزوجته وعاشا حتى ولدت
منه بنتا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن أبيها وبنتها الصغيرة وزوجها المذكور فوقع
اختلاف بين الزوج والأب في دفع جميع مجهل الصداق فادعاه الزوج وانكره الأب
واعترف ببعضه الذي جهزها منه واستلم الباقي ولا يئنه للزوج على دفع الجميع
فهل تسمع الدعوى ببعض المجهل ولو به الدخول ولا تقبل دعوى الزوج بدفع الباقي
بلا برهان بل له تحليف الأب على عدم قبضه باقي المجهل ويكون الجواز المذكور وما
استقر بذمة الأب عما قبضه من المجهل ومؤجل الصداق الذي بذمة الزوج تركه عنها
يقتسم بين ورثتها بالقرينة ولا يستقل الأب بما استلمه من مجهل الصداق بلا إذن من
مالكته حال حياتها أو إقرارها منها بعد الاستملاك أفيدوا الجواب (أجاب) نعم تسمع
الدعوى ببعض مجهل الصداق ولو بعد التسليم والدخول بالزوجة لا بكله كما نقله في تنقيح
الحامدية عن جامع القهوليين وحينئذ تدفع الزوج المدعى دفع الباقي البينة والمين على
الأب المنكر قبضه وجميع الجواز وما بذمة الأب من باقي المجهل وما بذمة الزوج من
مؤجل الصداق تركه عن المرأة المذكورة يقتسم بين جميع ورثتها بالقرينة الشرعية
ولا يسأل الأب الاختصاص بما استلمه من مال ابنته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم

(سئل)

ربيع الأول ٢
١٢٨٦

جداى الاولى

٢٠
١٢٨٦

(سئل) في رجل له على آخر دين شرعي مكتوب به سند مات من عليه الدين في بلدة أخرى
بعيدة عن بلد الدائن فوق مسافة السفر عن ورثة كانوا معه في غيبته ثم مات الدائن قبل
استيفاء دينه عن ورثة قصر لا وصى لهم ولم يرض على تاريخ الدين قبل موت ربه خمس
عشرة سنة ثم بعد مدة من السنين بلغ أحد الورثة رشيدا ولم يرض على بلوغه في زيادة على
ثلاث سنين فهل يكون للبالغ المذكور الدعوى بالدين المذكور على ورثة مديون
أبيه وأبنته شرعا وأخذ نصيبه منه بطريق الارث عن أبيه حيث لم يرض على دعوى
الميراث المذكورة ثلاثون سنة من تاريخ الدين إلى الآن ولم يوجد من المورث ترك
الدعوى خمس عشرة سنة قبل موته أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون للبالغ المذكور
الدعوى بالدين المسطور على ورثة مدين أبيه أو أحدهم وتسمع الدعوى منه بذلك
والحال هذه فإذا أثبت شرعا يقضى به وله أخذ نصيبه منه بالقرينة الشرعية وعند بلوغ
باقي الورثة بصفة الرشدي يكون لهم أخذ نصيبهم من ذلك أيضا بلا إعادة للإثبات ولأن له
ولاية نصب الأوصياء إقامة وصى عليهم لاستيفاء نصيبهم الآن من هذا الدين والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مشترك بين أشخاص ضعفاء اغتصب به منهم رجل من أولى
الشوكة الراساء وكان بعضهم مقيم أو البعض مسافرا ومضت مدة أربعين سنة وهو
غاصب له وهذا البعض المقيم لا قدرة له على غاصبه فلم يقم دعوى عليه إلى أن مات
الغاصب فغض البعض الغائب فهل بعد مضي تلك المدة على هذه الحالة لملك هذا
المكان إقامة الدعوى حيث صارت في الامكان أم كيف الحال أفيدوا الجواب
(أجاب) إذا مضى على الدعوى ثلاث وثلاثون سنة فاعلم لا تسمع الا إذا كان هناك
عذر شرعي في تركها يمنع التمكن منها وقد صرحوا بأن من العذر الذي تسمع معه الدعوى
مع الترك وان طالت المدة غيبة أحد الخصمين المدعى أو المدعى عليه مسافة السفر أو كون
المدعى عليه كاجار يخاف منه لعدم التمكن حينئذ فله عذر شرعي من هؤلاء
الأشخاص بوجوب سماع دعواه بعد هذه المدة المذكورة في السؤال تسمع منه الدعوى
ومن لا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الثمانية ستة ذكور
وبنتين كل أربعة منهم من زوجة ماتت قبله وترك ما يورث عنه شرعا فادعى ابن بالغ من
أولاد إحدى الزوجتين أن أباه وأمه أعطياه ولا دخل أخوته الاشقاء القاصرون إلى الآن
جاموسة معينة حال حياتهم ما والمو هو بل لها قاصران وقت الهبة وظهر ورثة بختم الأب
تدل على ذلك فكذب في دعواه باقي الورثة البالغين وكران تلك الجاموسة تركه عن أبيه
خاصة وليس لام المدعى الميعة قبل زوجها حق فيها ولم يكن للمدعى المذكور بينة تشهد
بدعواه الا رجل واحد مكتوب اسمه فقط في تلك الورقة التي ليست بحجة شرعية من
قاص من القضاة فهل لا يحكم للمدعى وأخيه القاصر بدعواه بمجرد وجود تلك الورقة
بدون إثبات الهبة بالبينة الشرعية لاسيما كون ستة من الثمانية قاصرين إلى الآن

ذى الحجة

٢١
١٢٨٦

وتكون تلك الجاموسة تركه عن أبيهم ويكون القول قول ورثة الابن في كونها ملكا
لا يبرهن جميعها ما لم تثبت ورثة الزوجة الميتة قبل زوجها ان نصفها ملك لورثتهم المذكورة
بالبيينة الشرعية حيث كانت الجاموسة المذكورة من متاع البيت الذي كان الزوجان
ساكنين فيه (أجاب) نعم لا يحكم للزوجة وأخيه القاصر بتلك الجاموسة بمجرد وجود تلك
الورقة بدون اثبات الهبة بالبيينة الشرعية حال صحة الواهين وإذا تنازع ورثة الزوج
والزوجة الميتة قبل زوجها في نصف الجاموسة المذكورة فالقول لورثة الزوج بغيرهم في
كونها ملكا لورثتهم وعلى ورثة الزوجة اثبات ملك مورثتهم لذلك النصف والحال
ما ذكرنا فإلما يقيموا البيينة على ذلك وحلفت ورثة الزوج اليين يكون النصف المذكور
تركة عن مورثتهم فيقسم جميع الجاموسة بين ورثة الزوج باقر بضعة الشرعية والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثلث دار امتصرفة فيها باسائر التصرفات الشرعية من هدم
وبناء واجارة مدة طويلة من السنين تنازعها جماعة شاهدون تصرفها فيها تلك المدة مع
سكوتهم وعلمهم من الدعوى مدعين انما وقف عليهم فلم تصدقهم على ذلك ثم حضر
مدعى النظر منهم وجميع المدعين للاستحقاق لدى ما ذون القاضي وأقر وياهم لاحق لهم
في هذه الدار وانما ملك لواضعة اليد وانما تصرف فيها مع مشاهدتهم مدة طويلة وانهم
لادعوى لهم قبلها وبرؤا برائة عامة مانعة لكل دعوى وطلب وكتب بذلك حجة شرعية
منسجلة بالسجل المصان ثم بعد ذلك اراد احد المقرين المبرئين المذكورين ان يدعى بوقفية
الدار المذكورة فتدعى دعواه الى حجة ايقاف دار قديمة منقطعة الثبوت محددة تلك
الدار بمحدود تخالف حدود الدار المدعى بها ولا يثبت له على دعواه مع انكار واضعة اليد
دعواه المذكورة فهل والحال ما ذكر لا تعتبر دعواه المذكورة المنعقدة عن الاثبات الشرعية
لا سيما مع وجود الاقرار بانه لادعوى له قبل المالك المذكورة كورثة في تلك الدار وانها
ملكها ولا حق له فيها ولا دسيرة بتلك الحجة التي أظهرها المنقطعة الثبوت التي خالفت
المحدود المذكور في حدود الدار المدعى بها ويمنع من دعواه والحال ما ذكر ولا تكلف
واضعة اليد بشرع ابراز حجة ملك زيادة على حجة الاقرار والبرائة المذكورة (أجاب) نعم لا عبرة
بدعواه المذكورة كورثة شرعا ولا تسمع منه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار ادعى عليه جماعة بان لهم حصص عن مورثتهم
واعترف لهم بذلك وادعى انه اشترى من مورثتهم قبل موته الحصص المذكورة بثمن
معلوم واقبضه ثمنها وأقام البيينة على ذلك فهل ينعون من دعواهم بعد ثبوت دعواه
الشرايين من مورثتهم وقبض الثمن منه قبل موته (أجاب) نعم ينعون من دعواهم إذا ثبت
شراؤهم من مورثتهم حال حياته مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بدون مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى قطعة أرض من مالكها بثمن معلوم وكتب بها حجة شرعية
ووضع يده عليها وصار يتصرف فيها تصرف المالك في املا كههم وذوي الحقوق في

١٢٨٧

١٦

جادی الثانية

١٢٨٧

١٩

شعبان

١٢٨٧

٣

حقوقهم من غير منازع ولا معارض له مدة سبع عشرة سنة والا تن يدعى من له ملك
بجوارها أنها ملكه ويريد ان يوكل من يدعي انه ليرفعها من المشتري المذكور فتنازع
الوكيل المشتري في ذلك والحال انه لم يكن المدعى المذكور غائبا وقت وضع يد البائع
عليه اولا وقت بيعه ولا مدة تصرف المشتري فيها المدة المذكورة ولم يمنعه مانع عن الدعوى
والطالب فهل لا تسمع دعواه ويمنع وكيله من المعارضة للمشتري في ذلك بدون وجه حيث
كان الجار المدعى المذكور حاضرا وقت البيع والتسليم للمشتري ما اذاله عالما بتصرف
البائع والمشتري في المدة المذكورة على الوجه المسطور (أجاب) إذا ثبت ان الجار
المذكور كان حاضرا وقت بيع الارض المذكورة وتسليمها الى المشتري عالما بذلك
و يتصرف المشتري فيها تصرف المالك في املا كههم تصرفا لا يطاق الا للمالك كالمالك
والبناء تلك المدة مع سكوتهم عن الدعوى بلا عذر شرعي لا تسمع دعواه المالك فيها نفسه
كما هو صريح كتب المذهب ولا تسمع دعوى وكيله بذلك أيضا اذ هو قائم مقامه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بدعوى بين يدي القاضي على خصمه في شأن بقرة
وجاموسة وما انكر خصمه دعواه كلفه القاضي بيينة تشهد له بما ادعاه فاحضر شاهدين
فلم يقبلهما القاضي فطلب منه بيينة غيرهما فذكر ان لا بيينة له ناسيا وجود غير الشاهدين
المذكورين ثم تذكر وجود غيرهما بما بعد ذلك فهل اذا حضر بيينة أخرى تشهد تطبق
دعواه يكون للقاضي سماعها والحكم بها اذا طابت الدعوى بعد استيفاء ما يلزم شرعا
ولا يمنع من قبولها قول المدعى المذكور نسيانا منه لتلك البيينة (أجاب) اذا قال المدعى
لا بيينة لي ثم أتى بيينة تقبل في الصحيح لاحتمال النسيان ثم التذكر فيمنع التساقض ولا
سيما مع التصريح بذلك فتقبل بيينة المدعى الثانية والحال ما ذكر والله تعالى أعلم
(سئل) بافادته واردة من محافظة مصر في ٢ صفر سنة ٨٩ بناء على افادته واردة من
مديرية اسيوط في ٢ محرم سنة ٨٩ شرعا على شقة تقدمت لها من حضرة نائب محكمة
اسيوط بخصوص قضية شرعية حصل له الاشتباه فيها فقرر ضرورة الواقعة في شقة ورغب
عرضها المحضرتكم لاعطاء الجواب اللازم عنها وانصها ما قولكم في رجل له ثلاث زوجات
وأولاد من ثنتين منهن وأولاد أخر من غيرهن وترك تركة فادعت ثنتان من الزوجات
على الثالثة أن الزوج طلقها حال صحته في يوم كذا قبل موته بفحوصين يوما طلاقا بانثنا
بلفظ خالصه وتصادقنا معا على بقاء زوجيتهما الى موته فانكرت الثالثة طلاقها
في التار يخ المذكور ودفعت دعواهما بانه سئل في مرض موته بعد هذا التاريخ عن
طلاقها فانكره وقال لم اطلقها وهي باقية في عصمتي فبرهنت الزوجتان على دعواهما ما
وبرهنت الثالثة على الدفع المذكور فقول يصح منها هذا الدفع وقيل وتكون الحادثة
من قبيل ما في القسواين وغيره لوقاات الورثة للزوجة ان الزوج حرملك على نفسه قبل
موته بسنتين فدفعت دعواهم بانه أقر في مرض موته أنها حلال عليه أولا يصح دفعها ولا

١٢٨٨

١٦

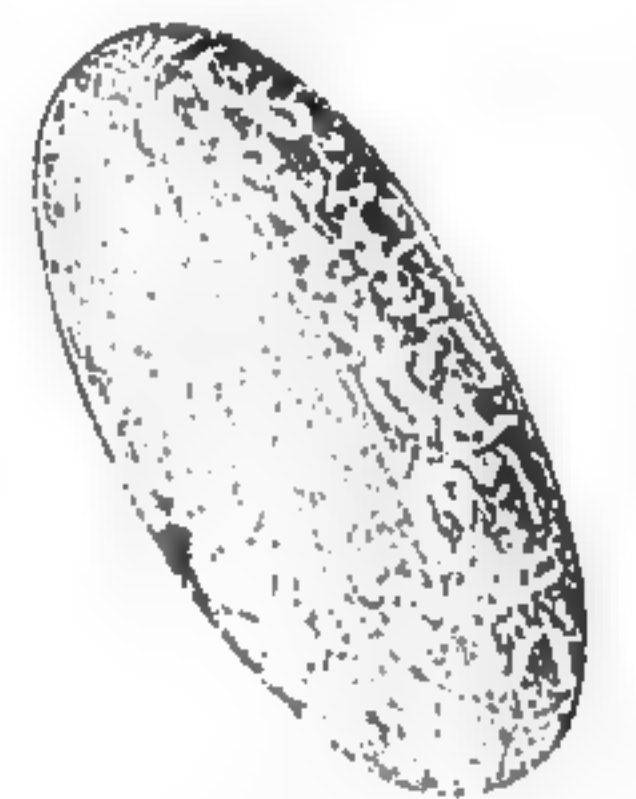
شعبان

١٢٨٨

٢٤

يقبل لان بينتها قامت على انكاره الطلاق وهو لو كان حيا وانكره لا يعتبر انكاره مع
 ثبوته بالبينه فكذا انكار الثالثه بعد موته وتكون الحادثة من قبيل ما في القصولين
 ولما القضاة لو ادعى على ذي يد افي اشترى منه من ابيك فبرهن ذواليد انه ملك ابيه الى
 موته (اجاب) لا يظهر جعل هذه الحادثة من قبيل الفرع التي تقدم فيها بينة النكاح
 على بينة الطلاق على القول به المعلن ذلك باحتمال انه طلق ثم تزوج حيث كانت
 الدعوى الصادرة من قبل الزوجة الثالثة المدعى طلاقها بان الزوج سئل في مرض موته
 بعد التاريج الذي عين للطلاق عن طلاقها فانكره وقال لم اطلقها وهي باقية في عصمتي
 واقامت بينة على ذلك اذ صرح بذلك في ما ثبت من الطلاق المدعى به عليها وبينه النفي
 لا يعول عليها وهذا على فرض قيام البينة بعد الدعوى بما يترتب عليه وقوع الطلاق
 البائن في الصحة لاني مرض الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده وترك
 فيها دارا له واقام في بلدة اخرى نحو خمس واربعين سنة او اكثر وبين البلدة الاصلية
 والبلدة التي اقام فيها تلك المدة مسافة قصر ثم بعد ذلك رجع الى بلده الاصلية فوجد
 رجلا اجنبيا واضعا يده عليها بمعرفة شيخ تلك البلدة فطالب خروجه منها فعرض له شيخ
 الناحية وقال له ليست هذه الدار دارك متعلا بان ذلك الرجل واضح يده عليها تلك
 المدة والحال ان الغائب معه بينة تشهد بان تلك الدار داره فهل والحال هذه تسمع
 دعواه وتقبل منه البينة وتزج تلك الدار من واضع اليد (اجاب) غيبة المدعى مسافة
 القصر عذر شرعي تسمع معه الدعوى ولو طال المدة وهو غائب الغيبة المذكورة اذ
 لا يمكن الشخص من الخصومة مع غيبته فلا يعد مضي المدة المذكورة في السؤال او
 اكثر منها ما اذا من سمع الدعوى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة
 يملكون دارا خربة عن مورثهم وتحررت لهم حجة يلوثة عن المورث المذکور باعها والرجل
 آخر يثمن معلوم وقبضها المشتري بحضور بينة شرعية وهناك رجل اجنبي جارت تلك
 الارض كان حاضرا وقت البيع والتسليم للمشتري وعالم بالذلك وتحررت للمشتري بذلك حجة
 شرعية فتصرف المشتري فيها بالبناء لنفسه بمحضور الجار المذکور وسكوته ولم يدع
 فيها لمالك ولم يبازع بل ساعد المشتري في بنائها باعارة بعض مواش لنقل بعض مؤن
 البناء ثم بعد مدة من الزمان ادعى ان تلك الارض ملكه تلقاها بالشرع من مورث الورثة
 المذکورين قبل موته فأنكر الورثة والمشتري دعواه ولم يكن بيده صل يدل على ذلك فهل
 لا تسمع دعواه والحال هذه حيث كان حاضرا وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري
 فيها بالبناء وهو ساكت لم يدع بشئ يلا مانع عنه من الدعوى (اجاب) اذا ثبت بالوجه
 النهرى ان المدعى المذکور كان حاضرا وقت بيع الورثة تلك الدار وتسليمها للمشتري
 ومشاهدا لتصرف المشتري فيها بالبناء وهو ساكت عن الدعوى بلا عذر شرعي ثم ادعى
 بعد ذلك لا تسمع دعواه قطعا للحيل والاطماع الفاسدة ويجعل سكوته والحال هذه

١٢٨٩



ربيع الاول

١٢٨٩

رجب ٢٨

١٢٨٩

كلا فصاح والاتسمع وهذا حكم الاجنبي ولو جازا كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل)
 من محافظة مصر باقاده واردة في ٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ مضمونها الاصل من
 حضرتكم الاطلاع على ما اوضحه الشيخ على القبانى ماذون المحكمة المصرية في شأن
 الحج المذکور فيها ان المالك يملك البناء فقط بدون ان يوضح فيه شئ عن الارض
 ويكرم بالافادة عما يكون اجراؤه في الارض المرفوعة هل تعد من الاموال الضائعة حق
 بيت المال او ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي
 ان ينظر لثبوت واضع اليد على تلك الارض فان ادعى انها ملكه او وقف عليه او على
 غيره او على شخص آخر فالقول في ذلك وان ذكر انه لا يملكها وليست وفقا لجهة معينة
 ولا ملكا لشخص معلوم ولم يعلم مستحقها تكون من الاموال الضائعة فتوضع في بيت
 المال و يفعل بها ما يفعل به بقاربيت المال والله تعالى اعلم (سئل) باقاده واردة من
 الاحكام ١٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ مضمونها انه بتسلاوة افادة محافظة دمياط
 والاوراق المرفوعة معها المشتملة على المادة المثبتة في شأنها ورثة المرحوم عثمان
 كقداى استنسب احوالهم تلك الاوراق لجهة حضرتكم لانظر فيها والافادة عما
 يتراءى شرعا في تلك السادة ومن ضمن الاوراق عرض من الورثة المذکورين مقدم
 للمجاسر حاصله ان والدهم ترك لهم اطمينا ناما كاله قد اعطيت موقعا لجماعة بزعرونها
 ويؤدون خراجها بمعرفة مشايخ الناحية لادعى اخذهم للدارس ولما حضروا الى دمياط
 عملوا دعوى شرعية على واضعي اليد واثبتوا ملكا بينهم وحكم لهم بها ونزعت من واضعي
 اليد وتصرفوا بالبيع في بعضها والا تان قام رجل يدعى عليهم بانهم من ضمن وقف نظارته
 وان كان مؤجرا لواضي اليد مع كونه يعلم ملكية ابيهم ويعلم صدور الحكم لهم
 وتصرفهم فيها نحو اثنتي عشرة سنة خلاف تصرف والدهم نحو الاربعين سنة ثم تمكنه
 وعدم منازعته والتسوا استخراج صورة ما حكم لهم به أولا وثانيا من سجل محكمة دمياط
 وان يصير عرضه على حضرة مفتي مصر ليفيد عنه شرعا وهل من بعد تلك المدة تسمع عليهم
 دعوى من المدعى بالوقف وضمن الاوراق ايضا صورة مراغمتين بين يدي قاضي دمياط
 الاولى مؤرخه ٨ القعدة سنة ٨٠ والثانية مؤرخه ٦ صفر سنة ٨١ كلاهما على
 خلاف الناظر الموضح في العرض المذکور مع عدم صحة الدعوى في كل منهما ما وعدم
 صحة الحكم ايضا (اجاب) قد صار الناظر فيما شملت عليه تلك الاوراق والافادة عن
 ذلك ان ما وقع من الدعوى والحكم في هاتين القضيتين لا يكون مانعا شرعا لناظر وقف
 ان يدعى على المحكوم لهم بتلك الارض انهم من ضمن الوقف الذي تحت نظارته وانه
 كان مؤجرا لواضي اليد حيث لم يكن هذا الناظر ولا غيره من الناظر على هذا الوقف
 محكم وما عليه ان صحح دعواه على هؤلاء الورثة وهذا على فرض صحة الدعوى والحكم
 الصادر من القاضي فيهما اذ الحكم بالملك على فرض صحة على بعض الناس لا يكون حكما

١٢٩٠

٧

١٢٩٠

٢٦

على كافتهم فتسمع دعوى الناظر المذكور فان صحها ومثل خصمه وايدى ما يقتضى منع الناظر من سماع دعواه بذلك لدى القاضي شرعا وان ثبته بالوجه الشرعى يمنع من سماعها والا كفا ثبات ما يدعيه شرعا وقضى له بما يتحقق حيث لا مانع ومع هذا فالذى ظهر عدم استيفاء الحكم السابق شرائط الصحة على مقتضى ما هو مسطر بصورتي الدعوى المرفوقتين مع هذا ولم يتضح ايضا هل هذه الاطيان من ضمن الاطيان الخراجية الجارية عليها حكم لائحة الاطيان فتخرج احكامها عليها ام ملوك الرقبة والله تعالى اعلم (سئل) في دار ملوك الجماعة اولادهم تاتي كل منهم نصيبه بطريق الاوث عن والده وسكن فيما رجل ذمى مدة طويلة عارية باذنهم مذ كانوا غائبين عن بلادهم اضروا فقتضت ذلك فلما حضر وابلدهم وارادوا اخراجه منها ابي وامتنع فاحضروه على يد قاض فساله عن اسباب امتناعه بعد دعوى غرمائه المذكورين فادعى انه ملكها بطريق الشراء من آباءهم المذكورين فطلب منه بيعة تشهد له طبق دعواه فيجوز له ان يبيع ثم حضر ثانيا لدى القاضي وادعى انه ملكها بوضع اليد عليهم امد ولم يدع سببا للملك غير ذلك فهل اذا كان الامر كذا كروادى او لا ملكا مقيدا باشرائه من آباء غرمائه المذكورين ونقصه ثانيا بما يخالفه لا تسمع دعواه وضع اليد ولا يعتبر مكانه فيها مدة طويلة حيث افرلهم او لا باصل الملك ولهم اجباره واخراجه من ملكهم مع اقراره بانحصار الارث فيهم وموت آباءهم (اجاب) حيث ادعى واضع اليد على تلك الدار شراءها من آباء المدعىين لها مع اقراره بانحصار ارث البائعين فيهم وانكار المدعىين شرائه يكفى المدعى اثبات الشراء منهم ان صح دعواه فان اثبت بطريق شرعى يقضى له بها والا يؤمر بتسليمها للورثة المذكورين حيث لا مانع ولا يفيد به ذلك اقتضاه على دعوى الملك بوضع اليد مدته من السنين ولو طالت والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف واضع يده هو والشار قبله على بسايتين جاريين في ذلك الوقت مدته من السنين وهم يتصرفون فيها للجهة الوقفية فاجر الناظر بعض تلك البسايتين لاشخاص وغاب فادعى رجل على المستاجر من الناظر ملكية بعض البسايتين المذكورة في غيبة الناظر فاعترفوا للمدعى بالملك ولم يتعرضوا للوقف ولا للاجارة من ناظره بشئ وبناء على اقرار المستاجر بالملك ترفع ذلك منهم ووضع يده على بعض البسايتين المذكورة فهل اذا حضر الناظر من غيبته بعد ذلك وادعى بالوقف على من أحدث يده عليه بواسطة اقرار المستاجر من الناظر بالملك ان أحدث يده دعوى صحيحة وتحقق بالوجه الشرعى سبق وضع يد الناظر على ما ذكره جهة الوقف وكذا النظائر الذين قبله ونصرفهم فيه المدة المذكورة لا تعتبر اليد الحادثة لمن يدعى الملك ولا اقرار المستاجر له بذلك ويبقى القديم على قدمه الى ان يثبت من أحدث يده ملكه لما ذكر في وجهه ذى اليد من القديم بالطريق الشرعى (اجاب) اذا ادعى الناظر المذكور على ذى اليد الحادثة ان ما أحدث يده عليه من جهة الوقف الذى تحت ولايته

١٢ ١٢٩١

مطلب مجرد اثبات سبق وضع اليد لا يكفي في القضاء على المدعى عليه ما لم يثبت احداث يده وفيه خلاف ابي يوسف

جداى الاولى

١٨ ١٢٩١

وصح

وصح دعواه بذكره جميع ما يلزم له منها واذكر ان يده ويد الناظر قبله كانت سابقة على المدعى به منذ كذا وان المدعى عليه أحدث يده على المدعى به واقام بيعة على سبق اليد له واحداث يد المدعى عليه يقضى باليد له ويؤمر خصمه بتسليم العين له حيث لا مانع والا فلا ولا يكفي في ذلك اقامة البيعة على سبق اليد بدون ان يثبت احداث يد الخصم ولا يكون هذا قضاء بالوقف على ذى اليد الحادثة حتى لو اقام بيعة على دعواه الملك في وجهه الناظر المذكور بعد صحتها يقضى له به حيث لا مانع في الاثنية من نوع في معرفة الخارج من ذى اليد فلورهن على انه في يده منذ عشر سنين وهذا أحدث في يده قضى له بها السكن لا يكون هذا قضاء بالملك حتى لو رهن عليه المقضى عليه بانها ملكه قضى له بها ولو رهن انه كان في يده منذ عشر سنين او كان في يده لا يستحق به شيئا وعن الشافى انه يقضى به للرهن كافي المسئلة الاولى ومثله في الهندية من الفصل الرابع في تنازع الايدي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ولد قاصر لا وصى له وترك دارا فهدى شيخ البلد ووضع يده عليها مدة تزيد عن سبع عشرة سنة فلما بلغ الولد رشيد اطلب الدار من واضع اليد المذكور قبل مضي خمس عشرة سنة من حين بلوغه بهدان تصرف فيها واضع اليد المذكور به دم وبناؤه قبل بلوغ الصبي ولم يحصل شئ من ذلك بل بلغه بمشاهدة منه فهل والحال هذه اذا ثبتت الولد المذكور ان الدار ملك له عن ابيه تسمع دعواه وتقبل بيعة ويؤمر واضع اليد بتسليمها له حيث كان صديقا لتلك المدة خصوصا وواضح اليد شيخ البلد وذو شوكه يخاف منه افيدوا الجواب (اجاب) نعم تسمع دعواه المذكورة بعد صحتها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع اذ لا يعد مجرد ما سطر به مانعا فان ثبت دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بالدار المذكورة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر مسافة قصر عن بلدته وله فيها دار ملكه قد ترك فيها زوجته وأولاده ومات في غيبته ولم تزل الزوجة والا ولاد مقيمين في تلك الدار بعد موته مدة تزيد عن عشرين سنة ولم ينزعهم فيها احد ثم توفيت الزوجة وسافر الاولاد بعد هاجم بالدم التي فيها الدار مسافة قصر وتركوها والدار خالية وغابوا مدة تزيد على سبع سنين وحضروا في بلدتهم على التعاقب ولهم عمعان سكن أحدهم بالدار قبل حضور الاولاد فلما حضر الاولاد طلب منه الدار فادعى العم الخارج عنها ان ابا الطالاب وهب له الدار ولا خيبه الساكن فيها فكذب الساكن واقر بالملك لا خيبه الميت ولورثته من بعده ولم يثبت المدعى دعواه ثم ان الطالاب للدار توفي قبل تسليمها اليه وحضر أخوه بعده فطلب دار ابيه فادعى العم الخارج شرائه له ولا خيبه الساكن من ابيه فكذب الساكن ايضا ولا يثبت له ولا جهة ولا سبب شرعى يوجب نقل ملك الدار من ابي الطالاب لهما ثم توفي العم المدعى قبل تسليم الدار لاطالابها وقام ولده بعده يدعى ارثه نصف الدار وتسكنان منه على دعوى ابيه الخالية عن اثبات انتقال الملك اليه في الدار المذكورة بسبب شرعى فهل والحال

١٤ ١٢٩١

هذه منع المتعرض وارث الممدعي حيث لا يثبت له على نقل ملك نصف الدار المذ كورة
لا يسمع وجود أبي الممدعي في البلد وسكنى ورثة مالك الدار فيهم امدته تزيد عن عشرين
سنة ولم يدع انتقل الملك اليهم من مورثهم تلك المدة وانكارهم دعواه ودعوى ابنه من
بعده ودعواه اولاً الهبة ثم الشراء بعد موت المالك في الميراث واثباته في الدار
الدار بالملك لورثة مالكها (أجاب) نعم يمنع وارث الممدعي من معارضة ورثة مالك
تلك الدار فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ولا تعتبر دعواه المذ كورة اذا تحقق
ما هو مسطور على الساكن فيها المقرب بالورثة لها عن مورثهم تسليمها اليهم حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثة واجلة عقارات ومنقولات وصاروا مع
بعضهم في عائلة واحدة مدة ثم وكل بعضهم شخصاً منهم في قسمة ما بأيديهم من العقارات
والمنقولات الموروثة لهم ونماؤها وفي قبض نصيبهم وفي الاقرار والابراء والمساحية وكالات
عامة مطابقة في ذلك واقتسموا ما ذكر بينهم قسمة تراعى بعد المحاسبة بدون اكرام ولا اجبار
واختص كل منهم بحجز معين مفروز من التركة ونماؤها حسب ما تراضوا عليه وقبض ذلك
وأقر الوكيل المذ كور عن نفسه وعن وكنه بالامتناع وبانه صار لدعوى له ولا موكلية
ولا حق مطالقة قبل باقي شركائه وابرأهم من الدعوى في ذلك براءة عامة ووضع كل منهم
يده على ما اختص به من التركة ونماؤها وتصرف في ذلك مدة ولا يزيد على الوكيل بانه لم
يستوف حقه وحق موكلية من التركة ونماؤها فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذ كورة اذا تحقق ما هو مسطور
بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان يسكن مع زوجته الفقيرة في مسكنه بالاجرة
فماتت وفي هذا المنزل اتمة الزوج من فراش ونحاس وحلى معد للنساء من ماله الخاص
به فهل اذا اختلف الزوج مع باقي ورثته في تلك الامتعة فالزوج يدعي انها ملكه
وباقى ورثته يدعون انها ملكها وليس أحدهم مأمور فابيع شي من ذلك من قبيل
قوله من الفرقين في تلك الامتعة أو بعضها ومن يلزمه البينة ممن مافي ذلك أو بعضه
(أجاب) القول للزوج المذ كور بيمينه فيما يصلح للرجال والنساء من تلك الامتعة وفيما
هو خاص بالرجال منها والبيدة بينة بقيمة الورثة فيما ذكر والقول قول بقيمة الورثة فيما
هو خاص بالنساء منها بيمينهم كالحلى المختص بالنساء والبيدة بينة الزوج في ذلك والحال
ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترفع مع شقيقته لدى قاضي جهنم وادعى عليها
انه كان يملك مبالغين اصنافاً وأنه دفع ذلك المبلغ الى أبيه ووديعه وان أباه دفعه ووديعه
عند الممدعي عليها قبل موته وانما أقرت له بان ذلك المبلغ أم نقة عندها وضاهاها فانكرت
الممدعي عليها استلام المبلغ المذ كور وانكرت الاقرار به أيضاً فكلف القاضي الممدعي
اثبات دعواه فذكر اسماء شهوده فطعن فيهم الممدعي عليها واتهمهم القاضي ولم
يحضروا وخبر الممدعي بين تخليف الممدعي عليها وعدمه فاختر عدم تخليفها في حكم

١٧ ١٢٩١

سؤال ٢٣

١٢٩١

ربيع الثاني ١٢

١٢٩٢

القاضي يمنع الممدعي عن دعواه المذ كورة بدون عجز عن الاثبات فهل والحال هذه على
فرض صحة الحكم قبل عجز الممدعي اذا كان مع الممدعي بينة عادلة تثبت له دعواه المذ كورة
بالوجه الشرعي تسمع منه الدعوى ثانياً او بعد اثباتها بالوجه الشرعي يحكم له بالمبلغ الممدعي
على الممدعي عليها وتجبر على تسليمه ولا يكرن حكم القاضي المذ كور ما ناعاشر عامن
سماعها ثانياً (أجاب) نعم مجرد حكم القاضي يمنع الممدعي على هذا الوجه لا يكون
ما ناعاشر عامن سماع دعوى الممدعي فان صحح دعواه وأثبتها بشهادة العدول يقضى له
بمدعاه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض على كوة
الرقبة من مالكها بتار يخبر معلوم ويده حجة وبينة تشهد بذلك وأيضاً أقر البائع بحضور
رجلين بالبائع للشرى المذ كور بعد كتابة الحجة المذ كورة ومضى على ذلك مدة ثم جاءه
رجل واستعارها منه لاجل وضع نين فيها وهيها ببناء صغير مع تادومضت على ذلك مدة
ثم أراد المذ كور ان يترى البناء فيها فنهى المذ كور وقال انا انشئت يتهامن البائع المذ كور وكان
ذلك بتار يخبر متأخر من تاريخ البيع الاول ومضى حجة بذلك ومنعه بقوته وشوكة
والحال ان البائع المذ كور غائب ولم يدركه فهل اذا أقام الخارج بينة على الاعارة
منه وان يده عليها عارية وأقامها أيضاً على الشراء السابق من المالك المذ كور الذي
ادعى الثاني الشراء منه بتار يخبر متأخر تسدفع خصومة وانعج اليد وتقدم بينة الخارج
الآن ويؤمر واضع اليد برفع يده عن الدار المذ كورة حيث أرخ كل منهم ما تار يخبره وسبق
تاريخ الخارج المعبر وما الحكم (أجاب) نعم يقضى لمن أثبت الشراء من المالك المذ كور
بتاريخ سابق والحال ما ذكر بالسؤال حيث كان شراؤه باقاً مستوفياً شرائط الصحة
ولم يوجد ما ينقضه واذا ثبتت الاستعارة المذ كورة تمنع من دعواه الشراء بتاريخ سابق
عليها للتناقض الموقوف والله سبحانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على ولده ديناً
فلم يقر الولد المذ كور بذلك الدين ولا أقيمت عليه بينة بذلك ثم ان الممدعي المذ كور تنازل
عن ذلك التداوى وأسقط حقه منه وأقر ان لاحق له قبله وهو بحال صحة عقله ونفاذ تركاته
بحضور عدول يشهدون بذلك وابرأ الممدعي عليه براءة عامة ثم بعد مدة اشهر أصاب
ذلك الرجل عته وأقيم ولده المذ كور وصيا على أبيه المعتوه المذ كور وابنه القاصر وعهم
له الحكم الشرعي الذي يملك ذلك التصرف في جميع ما يتعلق بهما وتحررت بذلك
الحجة الشرعية فادعت زوجة المعتوه المذ كور على هذا الوصي بدعوى زوجها السابقة
التي حصل بعدها الابراء العام ولم ترض بوصايتها على المعتوه وابنه القاصر فهل اذا تحقق
الابراء عن الدعوى بالدين المذ كور شرعاً وكان الوصي المذ كور أهلاً للصاية ولم يحدث
ما يخل به في وصايتها على المعتوه وابنه القاصر لا تسمع الدعوى عليه بالدين الذي وقع
الابراء من الدعوى به عليه ولا يعتبر عدم رضا أم القاصر المذ كورة بوصايتها على الوجه
المذ كور وهل يصدق الوصي المذ كور فيما أنفق من مال المعتوه على ذلك المعتوه ومن

محرم ٢٢

١٢٩٤

تلزیه نفقته ان كان بقدر ما ينفق على أمثال من ذكر (أجاب) نعم اذا تحقق الابرار عن
الدعوى بالدين المذكور شرعا بلا مانع من صحته لا تسمع الدعوى به من وارث المبرئ
بفرض موته كما انه لا يعتبر عدم رضا أم القاصر المذكورة بوصاية الوصى المذكور
والحال ما ذكر بالسؤال وبقبل قوله بيمينه فيما أنفق من مال أبيه المعنوه عليه وعلى من
تلزیه نفقته بالمعروف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل قلعة الوجه توفي عن
أولاد ثلاثة كوروار بع اناث ولم يترك ما يورث عنه شرعا سوى حنوت وكان حلاقا
فتزوجت واحدة من بناته بعد وفاته وسكنت مع زوجها متصلة عن اخوتها فاخذ الأولاد
الذكر كور بعد انفصال أخوتهم عنهم في الاكتساب من صنائع غير صنعة أبيهم حتى تحصل
من كسبهم أموال فاشترى منها عقارا وسفنا لانفقهم خاصة من مالهم الخاص بهم ثم بعد
نحو عشر بن سنة ماتت البنت المذكورة عن أولاد كور واناث وزوج ثم بعد مضي
خمس سنين من موتها ادعى ورثتها على الذكور من ورثة أبيها بان والدهم توفي عن أموال
جسيمة استولى عليها الذكور المذكورون واشتروا العقار والسفن المذكورة ودفعوا
اثمائها من تركه أبيهم المتوفى أولا وانهم بذلك يستحقون فيما ذكر حصصهم بالارث
عن أبيها فانكر المدعى عليهم كل ذلك قائلين ان والدنا توفي ولم يترك شيئا سوى الحنوت
المذكورة وان جميع ما في ايدينا من كسبنا الخاص بنا وان تلك العقارات والسفن
اشتريناها بما كسبناه على هذا الوجه فهل اذا أنكر واضعو اليد على ما ذكر
دعوى ورثة أخوتهم وعجزت الورثة عن اثباتها شرعا يمنعون من معارضتهم ويكون القول
في ذلك قول واضعي اليد بيمينهم على فرض صحة دعواهم وسماعها شرعا (أجاب)
لا يقضى لورثة البنت المذكورة بشئ مما ادعوه على المدعى عليهم عند عجزهم عن اثبات
دعواهم المذكورة على فرض صحتها ببيان ما ادعوا به بيافا معتبرا وكونها مسموعة شرعا
والقول للمدعى عليهم المنكرين بيمينهم وينع المدعون من معارضتهم فيما يابدينهم
مما تحصل بكسبهم على الوجه المصور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل انفرد عن أبيه في المعاش وصار يتكسب في حياة والده بعد انفراده في التجارة
وزرع أطيانا خاصة به من قبل أبيه وغيره حتى صار له مال مختص به فحدث لنفسه بيتا
للسكنى ومثلا وظاحونة ومحلا للدواب من كسبه الخاص به ووضع يده خاصة على ذلك
بالسكنى والتصرف ثم مات أبوه عنه وعن بقيقته ورثته فادعت الورثة عليه ان ما أحدثه
من البناء مشترك بينهم لكونه من مال أبيهم وأرادوا ادخاله في التركة مع اقرارهم
باختصاصه بارض ذلك البناء ومع ذلك لا دخل له في التصرف في مال أبيه لا قبل الموت
ولا بعده بل المتصرف المورث في حال حياته وبعده أحد الورثة سواء فانكر دعواهم
احداث هذا البناء من مال أبيهم وذكرا أنه من كسبه الخاص به حال انفراده عن أبيه
وعنهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بالبينة الشرعية لا تعتبر ويكون القول له في ذلك

بيمينه

صفر

٢٣

١٢٩٥

مطلب القول لصاحب
التربيع عند الاختلاف في
الحائض دون من له الجذوع

محرم

٢٣

١٢٩٦

بيمينه في انكاره ما ادعوه عليه مع كونه واضعا يده على المتنازع فيه قبل موت أبيه وبعد
الى الآن خاصة (أجاب) نعم اذا لم يثبتوا دعواهم بالبينة الشرعية لا تعتبر والقول
للامدعى عليه في ذلك بيمينه والحال ما ذكر اذا لبينة على من ادعى واليمين على من أنكر
والله تعالى أعلم (سئل) في حائض ملوك لرجل خاصة متصل بحائض داره اتصال تربيع
وبجوار تلك الحائض خربة ملوك لمرأة قامت تلك المرأة تنازع الرجل المذكور
في الحائض المذكور مدعية انه مشترك بينهما ناصفة متعالة بان لها فيه علامة وضع
جذوع فانكر دعواها وادعى اختصاصه به ولا بينة لاحدهما على دعواه فهل اذا كان
الحائض المذكور متصلا ببناء الرجل المرقوم اتصال تربيع يكون جميع الحائض المذكور
للرجل المرقوم والقول قوله بيمينه ولا بينة بالمرأة المذكورة من اثر وضع
الجذوع لاسيما والرجل المذكور تصرف في الحائض المرقوم بالدم والبناء في البعض
مع مشاهدة المرأة لذلك ولم تعارضه ولم تمنعه مع كونها حاضرة مشاهدة لذلك (أجاب) اذا
اختلاف في حائط وكان لاحدهما اتصال تربيع في طرف الحائط وللآخر جذوع عليه
ولا بينة لاحدهما على دعواه يقضى به لصاحب التربيع ولصاحب الجذوع حق وضع
الجذوع عليه كما كانت وعليه عامة المشايخ لان اتصال التربيع دلالة على انهما بنيا
معاف فيكون فيه دلالة على سبق استعمال صاحب التربيع على الاستعمال بوضع الجذوع
فكان صاحب التربيع أولى الا انه لا يرفع جذوع الاخر والله تعالى أعلم (سئل)
بافادة من ضبطية مصر بتاريخ ١٨ رجب سنة ٩٦ مضمونها وردت للضبطية افادة
من مديرية اسنا في ٢٧ جاد آخر سنة ٩٦ على ما تحرر لها من الحقاينة في شأن
تداعي احمد جده الرماذي على شخص يسمى مشرف جرجس صراف عزب اصوان
بثمن بقة ومروغوب اطلاق حضر تكم على سؤال القاضي ومفتي المديرية والافادة بما
يتراءى وصوره سؤال القاضي المذكور رجل يدعى احمد ادعى في اليوم السادس من
ربيع الاول سنة ٩٦ على آخر يدعى مشرف انه من ذب سبع سنين قديما عثر في هذا
بناحية كذا طائعا مختارا في حال بلوغه وعقله ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بارة
سودانية حمراء ملوك كذا البائع حين البيع المذكور ببيعها لازما بثمن قدره كذا
وان مشرفا هذا المذكور قد اشترى منه هذه البقرة شراء صحيحا لازما بهذا الثمن في مجلس
البيع طائعا مختارا في حال بلوغه وعقله ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها وان هذا البائع
سلم هذه البقرة الى هذا المشتري عقيب هذا البيع بدون أن يسلمه المشتري ذلك الثمن
الى حين الدعوى وطالبه الا أن هذا الثمن وسأل الحائض الشري عن سؤاله عن ذلك فسئل
فاجاب بان هذه البقرة المذكورة قد دفعها اليه ما لكها هذا الرجل احمد المذكور بناحية
كذا في السنة الحادية والثمانين بعد المائتين والالف على سبيل الايداع وانه قبضها
من احمد المذكور وديعة له وامتقرت في يده وديعة له عشرين يوما من هذه السنة المذكورة

ح

مهديه

ف

٤٦

فما تتحلفا فيها غير مضمونة عليه وان لم يقع بينه وبين احد هذابيع ولا شراء لمذه
البقرة اصلا فاذا لم يقم واحد منهما بينة على ما ادعى يكون القول لمشر في هذا المدعى عليه
بيمينه ويقضى له على المدعى قضاء تركه واذا اقام المدعى عليه فقط بينة على ان هذا
المدعى قد دفع اليه بناحية كذا في السنة الحادية والثمانين المذكورة بقرعة سودانية
جرا على سبيل الايداع الى آخر دعواه ماذا يصنع الحما كم حينئذ واذا اقام كل منهما
بينة على ما ادعاه وشهدت بينة المدعى عليه بان هذا المدعى قد دفع الى هذا المدعى عليه
بناحية كذا في السنة الحادية والثمانين المذكورة بقرعة سودانية جرا على سبيل
الايداع الى آخر ما في دعواه ما الذي يحكم به القاضي وقد سئل العلامة حامداً فندى
العمادى عما اذا اشترى زيد من عمر و بنا واستلمه ثم تنازع عا فادعى عمر والشراء
وزيدان البن امانة عنده فاجاب بان بينة الامانة اولى من بينة الشراء واستظهر العلامة
ابن عابدين انه اذا لم يكن للبائع بينة على الشراء فالقول للمدعى الامانة بلا حاجة الى
اثباتها بالبينة وواضح ان موضوع ما اجاب عنه العمادى عدم التنازع في كلامى
المتنازعين كما ان الذى يظهر من عبارة السؤال قيام العين المتنازع فيها بيد المدعى
عليه حين التنازع فهل ما استظهره العلامة ابن عابدين صحيح موافق للنصوص وهل
لا فرق بين ما اذا لم يؤرخا وارخا واستويا وبين ما اذا ارخا واختلفا كفى مسئلتنا هذه
وهل لا فرق بين قيام العين المتنازع فيها بيد المدعى عليه حين التنازع والتداعى
وعدم القيام المذكور به لا كما أوردها فيكون القول للمدعى الامانة بيمينه بلا ضمان
التمن ولا غيره في صورتى قيامها بيده وعدمه المذكورين أم كيف وقد سئل العلامة
الرملى عن ادعى على آخر انه اشترى منه رطلين بنابكذا فقال انى استلمت منك رطلين
بنا لا وصلهما الى ابي فوصلتهما اليه فاجاب بانه حيث لا بينة للمدعى التسليم على الوجه
المذكور يضمن مثل البن لانه يشكر شراؤه منه والقول قوله فيه بيمينه ومدعى الشراء
يشكر الاذن بإيصاله الى ابيه والقول قوله بيمينه فيه فيضمن المدعى عليه مثل البن
لائمه ولا قيمته انتهى وفي فتاوى سراج الدين قارى الهداية وأقره الامام القمى
في المنح اذا ادعى عليه انه استلم منه شيئا وطلب منه رده اليه الى ان قال واذا اعترف يعنى
المدعى عليه بما ادعى به عليه هو انه سلم له وديعة وقد ردها عليه قبل قوله مع يمينه وان
قال سلمتها الى لادفعها الى فلان وقد دفعتها اليه ان كذب المدعى وقال بل سلمتها لك
قرضا او يباعان صدقة المدعى عليه فيها وان كذبه فالقول قوله مع يمينه لان المسلم
يدعى عليه التملك وهو يشكر فيجب عليه رد المدعى به ان كان قائما وضمانه ان
كان قائما انتهى فان قيل لا فرق بين قيام العين المتنازع فيها بيد المدعى عليه حين
التنازع والتداعى وعدم القيام المذكور والقول للمدعى الامانة بيمينه بلا ضمان
التمن ولا غيره في صورتين فهل هناك فرق بين قول من يدعى عليه شراؤى فسير قائم

بيده انه كن امانة وهالك اورد و بين قوله انى استلمته لا وصله الى فلان واوصلته
اليه وما وجهه تخليف مدعى الشراء ايضا في جواب الهمام الرملى واقتصار سراج الدين
في عبارته على تخليف المدعى عليه فقط أفيدوا بالبسط ماجورين (اجاب) يكلف احد
الذى ادعى بيع البقرة المذكورة من خصمه مشرف في المذكور على الوجه المسطور اثبات
دهواه فان اثبتا بالبينة الشرعية وعدات يقضى له بالتمن على خصمه المذكور ولا
يلتفت الى دعوى المدعى عليه المنكر صدور البيع منه على هذا الوجه بان المدعى اودع
عنده هذه البقرة وماتت حنف انفا غير مضمونة عليه في السنة الحادية والثمانين بعد
المائتين والالف اعنى قبل تاريخ البيع الذى ادعاه خصمه بخمسة عشر سنين لعدم تعارض
البينتين لو اقيمتا في هذه الصورة على كفى الدعوتين المذكورتين على هذا الوجه اذ يحتمل
صدور الايداع من المالك عند خصمه المذكور في سنة احدى وثمانين ثم حصول
البيع بعد تسع سنين من حين الايداع حتى لو صدقه على دعوى الايداع السابق وادعى
البيع منه في تاريخ لاحق لا يثبتنا قضا ودعوى من يدعى الايداع هالك البقرة
الموصوفة بما ذكره قبل تاريخ البيع على فرض اقامة البينة عليه لا يظهر كونه دفعا
لدعوى البيع المتأخر في هذه الصورة لاحتمال تعدد الحيوان المتنازع فيه اذ من الجائز
وجود بقرتين بصفات متحدة وقد قامت بينة البيع المتأخرة لدعواه المذكورة لو فرض
ذلك على وجود المبيع وقيامه حال البيع وتسليمه الى المشتري فيحكم بها والحال هذه
فلو عجز مدعى البيع عن اثبات دعواه المذكورة فله تخليف خصمه على نفي دعواه الشراء
منه فان حلف برى وان نكل يحكم عليه بالتمن المدعى به وهذه الحادثة في الحققة من
قبيل دعوى الدين وامام اذ كره الحامدى من تقديم بينة الامانة على بينة الشراء فذلك
منه مداته عارض بين البينتين بان ادعى المالك البيع من زيد وادعى زيد الايداع ولم
يكن هناك تاريخ مختلف كحادثة الفتوى وما ذكره ابن عابدين في جواب الحامدى من
ان هذا اذا كان للبائع بينة على الشراء والا فالقول للمدعى الامانة بلا حاجة الى اثباتها
بالبينه فانه منكر للبيع فيما يظهر له وان لم يره حين كتابته فسلم وهو مستفاد من كتاب
الوديعة في القول لمن ومن جواب العلامة خير الدين من كتاب الدعوى ومن جواب
سراج الدين قارى الهداية ومن الانقروية في ترجحة القول لمن فيستفاد من جميع ما ذكرناه
يقبل قول مدعى الامانة عند عدم البيئات في براءة نفسه الا اذا تضمن كلامه دعوى الاذن
على المالك بالتسليم الى غيره فلا يقبل قوله في حال تسليم الامانة الى غير المالك المدعى
للبيع وقد ادعى اذن المالك بذلك وهو يشكر ويدعى البيع من مدعى الامانة فاعلوا
القول قول منكر الشراء بيمينه وجعلوا القول قول من يشكر الاذن بالايداع الى غير
المالك بيمينه ولذا ضمنه المدعى الامانة بمنى المثل لائمه نظرا لكون مدعى الامانة ادعى
التسليم الى غير المالك باذنه ولم يثبت دعواه كفى في الخبرية ولا يضر عدم ذكر قارى الهداية

تخليف مدعى الشراء على نفى الاذن منه بالتسليم الذى ادعاه خصمه لظهوره عند من له
 المام بقواعد الفقه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة ملكوا دارا بالارث
 الشرعى عن والدهم واقاموا فيها معا يدون قسمة مده من الزمان ثم ان احدا الاخوة
 المذكورين ملك دارا اخرى لنفسه وانزل من اخوته واقام فيها وترك دار مورثه-م
 المذكورة اسكنى اخويه الاخرين ولم تصدر منهم قسمة في هذه المدة لهذه الدار وبعد
 مضي مدة توفي هذا الاخ المنعزل وترك ورثة ثم بعد مدة توفي أحد اخويه الباقيين وترك
 ورثة أيضا فطلب ورثة الاخ المنعزل قسمة الدار المذكورة لاجل أخذهم ما يخص
 والدهم فنعهم ورثة اخيه الاخرين مدعين ان ابادم باع ما يخصه في الدار
 المذكورة التي ورثها هو واخوه عن ابيه لا يثبت من معلوم فانكروا دعواه ولا بينة ولا
 حجة ولا سند لهم على ذلك فهل اذا لم يثبتوا دعواه-م شراء ابيهم حصه عنهم حال حياته
 يمنعون من معارضة ورثة عنهم فيما يخص مورثهم في هذه الدار بالارث لاسيما والاخ
 الحى لا يدعى بشئ ولا ينازع ويقر بالحق لورثة اخيه المدعى عليهم بالبيع ويكون لهم
 المقاسمة حيث كانت قابلة للقسمة مع شركائهم (اجاب) نعم اذا لم يثبتوا الشراء المذكور
 بوجه شرعى يمنعون من المعارضة ويكون لورثة مالك تلك الحصة الاستيلاء عليها
 والنصرف فيها ولهم مقاسمة شركائهم في تلك الدار والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اشترى من آخر جلا فقام آخر يدعى انه جله وترافع مع المشتري عندها كم شرعى
 فادعى المشتري ان هذا الجمل جله ضاع منه من مدة ونه نتج عنده من نحو خمس سنين
 وان عنده بينة شرعية تشهد له بذلك فسأل القاضى المدعى عليه فاجاب بانه اشتراه من
 شخص فامر به باحضار ذلك الشخص فاحضره واعترف بانه باع له هذا الجمل وانه اشتراه
 من شخص آخر فامر به باحضاره ايضا فاحضره واعترف بانه باع له هذا الجمل وانه اشتراه
 ايضا من آخر فامر به باحضاره فاحضره واعترف بانه باع له وهو يملكه وانه نتج عنده من
 نحو سبع سنين وان عنده بينة تشهد له بذلك فالى البينتين تقدم اذا اقام كل بينة والحال
 ان سن الجمل المذكور موافق لتاريخ البائع الاول (اجاب) يقضى بالجمل المذكور لمن
 وافق سنة تاريخه حيث ادعى كل فريق البتة في ملكه وادخ تاريخا مخالفا لتاريخ
 الاخر وكان تاريخ احدهما موافقا لسن والبينة كما تقبل من المشتري ذى اليد تقبل
 من بائعه او وثق بانه وهكذا وقبولها من البائع مثلا كما يكون بعد الحكم بالاستحقاق
 يكون قبله كما يستعاد من عباراتهم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى دنتد بافاقة
 مؤرخه ١٤ ن سنة ١٢٩٦ حاصلا حضر لدى نائب المحكمة شخص يسمى
 على المرقى من طنتد او ادعى على مدين بان والده سعد المرقى ابن محمد بن سيد احمد توفي
 وانحصر ميراثه الشرعى في زوجته بيمانه بنت احمد بن مصطفى الخطيب وفي اولاده على
 المرقى المدعى المذكور المرزوق له من مطاقتة زليخا بنت مجاهد الخوانى وبناته الثلاث

٢٦
 مطلب تقبل البينة على
 النتائج من البائع او بائعه
 بعد الحكم بالاستحقاق
 وقبله

من مستولدة حواء البيضاء الجركسية الجنس وهن زنيب وحنيفة وحيدة من غير
 شريك ولا وارث له سواهم وأثبت ذلك في وجه المدعى عليه المذكور وحكم بذلك وتحرر
 به اعلام شرعى مؤرخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٦ ثم بعد ذلك اعرضت حواء البيضاء
 الجركسية الجنس بانها تزوجة المرحوم سعد المرقى المذكور وتريد اثبات وراثتها له
 واحيلت دعواها على مجلس طنتد التحقيقها سياسة ابتداء حيث لم تذكر في محضر الوفاة
 كالمشور وتحدثت القضية فيه وصدرت مضبطة منه بسماع دعواها شرعا وسمعت
 دعواها شرعا بالمجلس على المدين وأثبتت عندها وزوجيتها لسعد المرقى المذكور وحكم
 لها بذلك في وجه المدين والشهود وبعد ذلك بيمانه الزوجة المذكورة اعلاه تريد الدعوى
 بطلاق حواء المذكورة وكذبت جوابا مسوكر امضونه ذلك والحال ان وكيل بيمانه
 المذكورة ذكر في تقريره المقدم للمجلس في اثناء التحقيق السياسى ان حواء المذكورة
 مستولدة سعد المرقى المذكور وليست زوجة له فهل تسمح دعواها بالانلاق شرعا والحال
 هذه نرجو الافادة للاجرا بمقتضاها (اجاب) مجرد ذكر وكيل بيمانه المذكورة في
 تقريره المقدم للمجلس في اثناء التحقيق السياسى ان حواء المذكورة مستولدة سعد المرقى
 المذكور وليست زوجة له لا يمنع من سماع دعوى بيمانه المذكورة بطلاق حواء
 المذكورة شرعا والحال هذه على انه لا تناقض بين ذكر انها مستولدة وليست زوجة
 وبين كونها مطلقة والجواب المسوكر المحكى عنه وجد مؤرخا بغاية جاد آخر سنة ١٢٩٦
 ويقعهم من مضمره ان الطلاق الصادر من المورث هو باقراره قبل وفاته باربعة أشهر بانه
 اذا كانت في ذمته زوجة خلاف بيمانه المدعية المذكورة فهي طالق ثلاثا على الاربعة
 مذاهب ولدى سماع الدعوى بين المتخاصمين يجري ما يوافق شرعا حسبما يصدر من
 الطرفين ويتحقق شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافاقة من ناظر المسألة فى ٦ الحجة سنة
 ٩٦ لفظها ما قولكم دام فضلكم فيما لو ادعى شخص على آخر بحق من الحقوق التي ليست
 من قبيل الارث ولا من قبيل الوفاء وكان بالغا حاضر ام تمكنا من الدعوى لم يقم به عذر
 يمنعه من الدعوى حتى مضى على تاريخ دعواه المذكورة زيادة عن خمس عشرة سنة فهل
 لا تسمع دعواه شرعا (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة شرعا مع انكارها والحال
 ما ذكر بالسؤال وهذا ابتداء على النهى السلطانى الصادر في شأن ذلك قديما واستمر
 العمل عليه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما
 من الدراهم ثم بعد مدة دفعه اليها في حال صحتها ثم ماتت عن زوجها المذكور وعن
 ورثة غيره فهل اذا ترافع باقى الورثة مع الزوج لدى المحاكم الشرعى في شأن هذا المبلغ
 وأقر الزوج باصل اقتراضه منها وادعى دفعه اليها على هذا الوجه وانكر باقى ورثتها
 دفعه اليها وانهم لا يعلمون ذلك يكلف الزوج اقامة بينة على دفع الدين لزوجته فان
 عجز يكون له تخليفهم اليين الشرعية على عدم علمهم بذلك لدى القاضى فان حلفوا

٢٢
 ١٢٩٦

ذى الحجة

٨
 ١٢٩٦

مطلب للمدعى عليه عند
 العجز تخليف كل واحد
 من الورثة اليين

يؤمر بدفع انصباهم من هذا الدين وان نكلوا عن البين ينعون عن مطالبته بشئ من ذلك (اجاب) نعم للزوج المذكور تخليف كل واحد من باقي الورثة على عدم علمه بدفع ما عليه من الدين لمورثهم حال صحتها عند عجزه عن اقامة بينة على دعواه المذكورة والحال ما ذكر فن حلف منهم قاضي القاضى له بنصيبه من الدين ومن نكل منع عن دعواه على الزوج والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حلياً من خالص ماله ومكن زوجته من استعماله بعد ان عاشرها مدة فلما طلقها تنازعا فادعت ان هذا التمكن كان على وجه التملك وادعى انه كان على وجه الزينة والامتناع فهل القول له لان هذا لا يعلم الا منه اولاً فدلنا ولا يخير بل الثواب (اجاب) نعم القول قول الزوج المذكور بيمينه واليمين بينة زوجته في دعواه التملك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من قاضي مدينة الفيوم بتاريخ ٢٧ ربيع آخر سنة ٩٧٧ حاصلها اما بعد فان عندنا حادثة حاصلها ان رجلاً ادعى على اخيه بانه يستحق معه النصف فيما تحت يده لكونه متكبباً معه وان ذلك يحصل من كسبه ما يرضى وبعضه بالميراث من والدهما ثم يطلب البينة اللازمة بهد انكار الخصم قد حصلت البراءة العامة من المدعى للادعى عليه خارج المحكمة لدى شهود بانه لا يطلب له ولا دعوى على اخيه المذكور ثم بعد مدة رجع للادعى الاولى ثانياً فهل تسمع دعواه أم لا نستدعي من السيادة الاكرام بالافادة (اجاب) من المعلوم ان الدعوى بعد الابرار العام لا تسمع الا بحق حادث حسبما فصل وقرر في محله فاذا تحقق ما ذكر شرعا يكون مانعاً من سماع الدعوى بما دخل تحت الابرار من الدعوى بدون وجه شرعى يسوغ سماعها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته بهد ان طلقها في الامتعة الكاشفة في المنزل الذي كانا ساكنين فيه من حلى وثياب ونحاس وادعت الزوجة ان هذا الممتع ملك لها وانكر الرجل ذلك وادعاه انفسه فهل القول للزوجة فيما يخص بها كالحلى أو القول للزوج مطلقاً فدلنا ذلك بخير بل الثواب (اجاب) اذا اختلف الزوجان في متاع البيت المذكور فادعى كل واحد من القول لكل منهما فما هو مختص به مع يمينه والقول للزوج فيما هو مشترك فيكون القول للزوجة في حلى النساء ولباسهن الا ان يكون الزوج يبيع ذلك او ادعت التملك من قبله وكل من قبل قوله بيمينه فاليمين بينة الاخر لو اقيمت او الله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف من جملة المستحقين في ربه ادعى ان بعض امكنة الوقف التي بيده بمقتضى النذارة مشتركة بينه وبين الوقف ملكاً مطلقاً ويريد اقرار حصته من الوقف او يبيعها فعارضه ناظر آخر هو من جملة المستحقين ايضاً منصوص على الوقف المذكور من قبل قاضى يملك نصب الناظر وما ذون له بالخصومة مع الناظر الاول عن الوقف بان جميع هذه الامكنة التي ادعى فيها الاشتراك وقف جدينا فلان على ذريته طبقاً بعد طبقه لاذ كرمنا لظننا اننا نبيد بعد اخراج ثمن قنطار ونصف شامى من

٢٧ ١٢٩٧

٢٨ ١٢٩٧

جداى الاولى ٢٠ ١٢٩٧

٢١ ١٢٩٧

جداى الثانية سنة

الخبر يهرى لجهة القراء في رجب وشعبان ورمضان وبعد صرف خمسة وعشرين قرشاً في كل سنة للحرمين الشريفين وبعد اخراج ما يصرّف على قارئ ثلاث ختمات في كل شهر من كل سنة من ربيع الوقف المذكور وان ليس للذرية الا ما فضل عن هذه المصارف وصحح دعوى الوقف فهل اذا اقام الناظر الاول بينة على الملك المطلق وانه في يده منذ ثلاثين سنة وزيادة واقام الناظر الثانى الخارج بينة بان جميع الاماكن التي ادعى الناظر الاول الاشتراك فيها واقف على الوجه المذكور بعد ان شهدوا بملك الواقف وان تصرف المدعى عليه المذكور بطريق النذارة لا بطريق الملك تقدم بينة الناظر الثانى المثبتة لوقف جميع الامكنة من قبل الجدل المذكور على الوجه المذكور على بينة الناظر مدعى الاشتراك في ملك الملك المطلق حيث كان ذايد وانصوب المدعى عن الوقف خارجاً (اجاب) مما هو مقرر ان دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق عند التنازع واقامة البينتين وانه تقدم بينة الخارج في دعوى الملك المطلق على بينة ذى اليد فكذا في دعوى الوقف من احدهما والملك من الآخر فيثبت كان الناظر الماذون له بالخصومة الذى ادعى وقف جميع بعض هذه الامكنة من قبل واقفها الملك المطلق على الناظر الاول خارجاً وكان الناظر السابق الذى ادعى الملك المطلق في حصته مما ذكر ذايد واقام البينة تقدم بينة الخارج المثبتة لوقف جميع الامكنة المذكورة بعد استيفاء الشرائط حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته من مدير به اسبوط في ٢٥ جاد آخر سنة ٩٧٧ حاصلها الحصول النزاع بين طه على يوسف وسليمان عبد الشهيد كلاهما من اهالى ناحية النواميس في مسئلة طاحونة مرفوعة لدى نائب الساحل واشكال هذه المادة عليه وعلى حضرة قاضى أفندى المدير به يرغبان بما ورد منهما عرض ذلك على حضرتكم ولهذا الزم تحريره والشقة الواردة بشروحهما الواضحة فيها الكيفية مرسلة طيه للاطلاع عليها وافادته المحكم الشرعى (اجاب) قد علم ما في افادة حضرة نائب الساحل المتضمنة انه قد اقيمت لديه دعوى من سليمان عبد الشهيد بخير بال على طه على يوسف من اهالى ناحية النواميس ببيع الربع والسدس في طاحونة بارضها وادواتها وبنائها من مورثه والده بثمان عينة وحدد الارض وعرف الادوات وعينها وشهد الشهود كذلك فز كواسرا وعلمنا وحلف المدعى اليمن وحكم على المتوفى بالبيع في وجه الوارث المذكور وحرر اعلاماً بذلك ولما عارض من حضرة نائب أفندى محكمة اسبوط لغية قاضيهما كتب بهما الدعوى في الطاحونة مرة اخرى ليمتوجه القاضى أو أمينه للاشارة اليها في الدعوى والشهادة وحيث ان جميع ما في يده من الكتب المعتمدة ناطق بجهة الدعوى والشهادة وبالاكتفاء بالتحديد من غير توقف على الاشارة بمرجوا لتبنيه على من يلزم برفع تلك القضية الى حضرة قاضى أفندى المدير به حيث انه قد حضر واذا وافق نائب الساحل المذكور واجاب بما اجاب به فيما والا فيصير رفعها لهذا الطرف وما يفاد به يتبع ولا

١٥ ١٢٩٧

مطلب يكتفى بتحديد الارض مثلاً في دعوى ماله حق القرار من المنقولات مع بيانها رجب

٢١ ١٢٩٧

كلام فيه و بعرض ذلك لمحضرة قاضي مديرية قسيوط كتب بالا حلة على هذا الطرف
أيضا حيث ان نائب الساحل يرغب ذلك والافادة هناك ان المفهوم من كتب
المذهب في مثل دعوى الطاحونة المذكورة مع تسمية أدواتها و ذكر كيفيةها وتحديد
الطاحونة المذكورة صحة الدعوى والشهادة في الرابع من الهندية مرة v ادعى
طاحونة في يد رجل و بين حدود الطاحونة و ذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا انه
لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيةها فقد قيل لا تصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيطة
انتهى ومثله في التنازعانية من اواسط الفصل الثاني في بيان شرائط صحة الدعوى وفي
السادس من الفصولين راجع للذخيرة ادعى طاحونة و حدها و ذكر ادوات القائمة الا انه
لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيةها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل تصح اذا ذكر جميع
ما فيها من الادوات القائمة والاول اصح انتهى وفي الانقروية ادعى طاحونة بمحدودها
وجميع ما فيها من الادوات القائمة الا انه لم يبين صفاتها وكيفيةها لا يصح في الاصح وقيل اذا
ذكر جميع ما فيها من الادوات القائمة صح في نوع من انواع الدعوى من الخامس عشر
من دعوى البرازية ففهوم جميع عبارات هذه الكتب انه لو سمي الادوات وذكر
كيفيةها مع تحديد الطاحونة تصح الدعوى والشهادة وان لم توجد اشارة وهي حادثة
الفتوى ومفهومها حاجة يعمل به ونقل في الانقروية ايضا ادعى سكنى دار ونحوه و بين
حدوده لا تصح اذا السكنى نقلي فلا يحسد (فش) راجع افتاوى رشيد الدين وان كان
السكنى نقليا لكن لما اتصل بالارض اتصالا يابدا كان تعريفه بما به تعرف الارض
اذ في سائر النقليات انما لا يعرف بالحدود لا مكان حضوره فيستغنى بالاشارة اليه من
المدا على السكنى فنقله لا يمكن لانه مركب في البناء تركيبا لا يمكن نقله اصلا
في السابع من الفصولين وفي الرسالة الثامنة والاربعين للعلامة الشرنبلالي المسماة
مقدمة الحسنى لدفع ظن الخلو بالسكنى بالعز والى البرازية ذكر الوتار في دعوى فراش
خانه مركبة مع اصله لا بد من ذكر ذراعان العرصه وجميع ما فيها من المركبة لتصبح معلومة
واذا ادعى سكنى كرم و بين حدوده وقال جميع ما فيها من السكنيات ما سكنى ولم يبين
السكنيات لا يصح حتى يصفها ويعرفها لان المدعى السكنيات فلا بد من بيان المدعى
انتهى ثم نقل ما سبق نقله عن جامع الفصولين وعن فتاوى رشيد الدين وفي
السابع من الفصولين ايضا راجع لشرائط صحة الدعوى التي راجع اليها ما نصه شرى علوية
لا مقله يحدد السفل لا العلوا اذا السفل مبيع من وجه من حيث ان قرار العلو عليه فلا بد
من تحديده وتحديد يفتى عن تحديد العلوا اذا العلو عرف بتحديد السفل ولان السفل اصل
والعلو تبع فتحديد الاصل اولى قال راجع الاطحاوى اذا لم يكن حول العلو حجرة فلو كانت
في يفتى ان يحدد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو بمحدوده وقد امكن اقول الفرض
هو العلم فينبغي ان يجوز بايهما كان اذا علم بكل منهما ولكن الكلام في الاولوية ثم قال

رح قال م ر ح و يذ ك ر ش ر ا ه محدوده كلها و طعن فيه بعض الناس على م ر ح اذ ليس
للعلو حد قلنا ان للعلو حد الا انه اكتفى بحد السفل انتهى و كتب عليه ابن نجيم مانعه اقول
قوله فلا بد من اعلامه وهو بمحدوده يفيد الاشتراط لا الاولوية فلا يكتفى بتحديد ضربه انتهى
وفي الانقروية من دعوى العقار عن الخامس عشر من دعوى البرازية بالعز ولظهير
الدين اشترى علوا بالسفل يذ ك ر ح د السفل لانه الاصل وتحديد الاصل اولى ولان السفل
مبيع من وجه قرار العلو عليه وما حدد السفل حصلت المعرفة بالعلو ايضا فلا حاجة الى
تحديده قال الطحاوى هذا اذا لم يكن العلو حجرة فان كانت يذ ك ر ح د و لانه هو المبيع
بالقصد والمذكور في العقد يذ ك ر عند الامكان انتهى و بهذا يعلم ان دعوى المنقول
الذي وضع للقرار كالات الطاحونة والعلو والبناء والاشجار والنخل والخشب الموضوع
للاقرار يكتفى في تعريفه في نحو الدعوى والشهادة مع تسميته و بيان كيفيةها بالتحديد
لما هو كائن عليه فاجراه حضرة نائب الساحل المذكور كاف حيث استوفى شرائطه
المعتبرة والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى سوا كن بافاده مؤرخة ١٣ جمادى احر سنة ٩٧
فما اذا كان المدعى به ارضا محدوده من الجهات ايضا اراض متصلة بالمدعى هل يبعث
القاضي امينه لاجل ان يشير ام يكتفى بمجرد ذكر المدعى اسماء الحدود ام يلزم ذكر فاصل
بين كل ارض وماذا يصنع ان عدم الفاصل (اجاب) اذا كانت حدود الارض المدعاة من
جهات الاربع اراض متصلة بها معروفة متميزة عما فيها الدعوى وتلك الاراضى في تصرف
ار بابها يكتفى في صحة الدعوى بذكر المدعى ان الحد الفلاني ينتهى لارض فلان بن فلان
ابن فلان مثلا بان يذ ك ر ما يعرف به صاحبها وهكذا في بقية الحدود الاربعه ولا يلزم
حينئذ ذكر الفاصل بين الارض المدعاة وما اتصل بها للحصول التميز ومع ذلك لو بعث
القاضي امينه و آخر للاشارة للارض المدعاة ووقفوا على حدودها و اشار اليها المدعى ثم
رجعوا واخبروا القاضي بذلك كفى عن ذكر اسماء اصحاب الحدود وكذا لو تو جه القاضي
بنفسه و فعل بمحضرتة مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى السويىس بافاده في
٢٨ ح سنة ٩٨ ومعها سؤال صورته فيما لو ادعى رجل على مدين ميت ان الميت جعله
وصيا مختارا من قبله في صرف قدره معلوم مما يوجب له منه مخلفا من النقود على جهات
خيرية عينه له واوصى له بقدر معلوم ايضا وكان للميت وارث غائب مدة الغفره هل
تسمع دعوى الرجل المذكور بالا يصاب والوصية على المدين المذكور ويصلح ان
يكون خصما ولو اقر بان عليه للميت دين او ما حكم الله في ذلك (اجاب) مدين الميت
مقرا كان او منكر الدين خصم في اثبات الايضاء الى من يدعى انه وصى من قبل الميت
كدعوى الوكيل الوكالة و ليس خصما لمن يدعى الوصية الا اذا كان منكر المال
او كانت الوصية بازيد من الثلث وصحت بان لم يكن له وارث كما يستفاد من عبارات
فقهاءنا والله تعالى اعلم في الانقروية من اواخر كتاب الدعوى ولو ادعى رجل ان الميت

مطلب فمن يصلح خصما
في اثبات الايضاء والوصية
ومن لا يصلح

أوصى إليه وقدم غريم الميث تسمع كما تسمع دعوى الوكيل على غريم الموكل ثم قال
 الخصم في اثبات كونه وصيا لا وارثا أو الموصل له أو المدينون للميث أو دائن
 الميث ليس بخصم فيه ثم قال المودع أو العاصب أو المدينون ليس بخصم للموصى له لو كان
 الذي بيده المال مقرا بأن المال للميث إذا خصم في ذلك وارثه أو وصيه ولو قال من بيده
 المال هذا مالي وليس عندي من مال الميث شيء صار خصما ولو جعله القاضي خصما
 يقضى له بثلاث ما في يد المدعي عليه وفيها قبل ذلك بنحو صفة قال وإن ادعى قوم على
 الميث ديونا فأرادوا أن يثبتوا ذلك فليس لهم أن يثبتوا ذلك إلا بمحض من وارث أو وصي
 وليس لهم أن يثبتوا على غريم الميث عاياه دين ولا موصى له وبها مشهاوه إذا كان
 موصى له بالثلث لا غير فإن كان موصى له بما زاد على الثلث وصحت بأن لم يكن له وارث
 فهو خصم للغريم ويصير كوارث إذا استحقاق ما زاد على الثلث من خصائص الوارث كذا
 في الثالث من الفصولين وكذا في البرازية في أوائل كتاب الدعوى نقلا عن المنتقى
 وسيجي بعد مسائل انتهى والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي المنصورة بأفاده في غرة
 رجب سنة ٩٨٠ وكتب بأعلاه صورة السؤال المذكور وهو في رجل له ولد قاصر
 رغب تزويجه ببنت رجل وهي قاصرة عن درجة البلوغ أيضا في سنة ٩٥ فوجد
 أبو البنت بالعقد بقوله إن شاء الله ثم بعد ذلك في سنة ٩٧ قد حرر أبو الولد لابي البنت
 يعززه على الحضور بطرفه لاجل العقد لولده على البنت فوجد أبو البنت أيضا ثم أن
 الولد حرر لابي البنت بطلب كتب كتابه على البنت المذكورة بمحل إقامته ثم بعد ذلك
 توفي أبو البنت وهي قاصرة وبعد وفاته طلب أبو الولد الاتفاق مع أولياء البنت على
 تسمية المهر وادعى سبق عقد البنت بدون تسمية المهر فالأولياء المذكورون لم يصدقوه
 على دعواه العقد وتوقفوا في تزويجها الولد المذكور ثم أن الولد ادعى بأن أبا البنت زوجها
 له في سنة ٩٥ بولاية أبيه في صغره والأولياء المذكورون لم يقرروه على ذلك ولم يرتضوا
 تزويجها إليه فهل والحال ما ذكر إذا ترافع كل من الولد وأبيه لدى القاضي بدعوى
 حصول عقد البنت يكونان ممنوعين ولا يطلب منهما يئنة على ثبوت العقد متى كان
 ما تحرر بخطهما لابي البنت يفيد اعترافهما بعدم حصول العقد ويعاملان بخطهما
 في ذلك ويكون ذلك من قبيل المسائل التي يعتبر فيها الخط والنتم شرعا ولا يعد الوعد
 بالقدوم من أبي البنت حال حياته عقدا م كيف (أجاب) إذا بلغ الولد فادعى به بعد سبق
 عقدا به نكاحه هذه البنت القاصرة إلى الآن مستوفيا شرائط الشرعية في وجهه وصيها
 الشرعي أوجدها لا في وجهه غيرهما من أولياء النكاح إلا لخصوصة لهم في ذلك فانكر
 الخصم دعواه تسمع هذه الدعوى وتقبل البيئنة عليها ولا يمنع من سماعها بمجرد تحرر
 الزوج المدعى لابي البنت قبل وفاته بطلب كتب كتابه على البنت المذكورة بمحل
 إقامته سواء كان هذا التصريح قبل البلوغ أو بعده أم لو كان قبله فظاهر وأما لو كان بعده

مطالب التناقض في موضع
 الخفاء عفو ومنه دعوى
 الولد تزويج أبيه له في صغره
 مع تناقضه

٨
 ١٢٩٨
 مطلب دعوى النكاح
 وما يتعلق به على القاصرة
 انما تكون في وجهه ولي
 المال كالأب والوصي دون
 مطلق العاصب

فلانه لو فرض أن ذلك اقرار بعدم سبق النكاح فلا يضر لانه من مواضع الخفاء التي
 يعني فيها التناقض لا نفرد الأب بالنكاح ولده حال صغره كما أن كتابة أبي الزوج لابي
 البنت يعززه على الحضور بطرفه لاجل عقد البنت على ولده لا تمنع دعوى الابن بعد
 بلوغه سبق العقد الصحيح حال صغره إذا اقرار الأب فيما يبطل حق الابن على فرض تحقق
 ذلك لا ينفذ على الابن والله تعالى أعلم وفي أدب الاوصياء من فصل النكاح قبل آخره
 بصفحة وفي جامع القاضي أي جعفر الاستروشنى زوجت صبية من صبي فادركت قبل
 بلوغه فاخترت الفرقة فأكمل لا يفرق بينهما إلا بحضرة خصم من جانبه من أب أو وصيه
 فإن لم يكن فالحكم له أو وصيه خصم فإن لم يوجد أحدهما ينصب القاضي وصيا بخاصم عنه
 فيحضره ويطلب منه حجة للصغير تبطل دعوى الفرقة من بينة على رضاهما بالنكاح بعد
 البلوغ أو تأخيرهما طالب الفرقة فإن لم يظهر هذا الحكم وأراد تخليه عنها فإن حلفت يفرق
 بينهما كما في بعض رواة الخصم بلا انتظار إلى بلوغ الصغير ومثله دعواه العتة غير أنه إذا
 لم يبرهن من الخصم على علمها هذا العيب عند العقد ولا على رضاهما به بعده وحلفت
 حلفت فلزم تفرقة بينهما في الحال بل ينتظر إلى بلوغ الصبي ليؤجله سنة ثم
 يفرق بحضرته أو حضرة وكيله وهذه المسئلة في الجامع ثم اختلعه وفي هذه الفرقة فقبل
 البنت بطلاق وقيل بل طلاق انتهى والله تعالى أعلم (سئل) من المدينة المنورة على
 سالكها أفضل الصلاة والسلام في دكان قائمة البناء على أرض محسنة بمكة بمكة في كل سنة
 لجهة الخزينة النبوية كان يؤجرها زيد وأخوه عمرو من بكر مدة سنين ثم باع زيد وأخوه
 بناء الدكان المذكور من بكر وأخيه خالد وتقرر حكر أرض الدكان المذكور باسم بكر
 وأخيه خالد في دفتر الحسكورات المعتمدة عليه في الخزينة بموجب سندات البيع وكشف
 المحكم مع تسليم بكر وأخيه المذكورين دراهم المحسنة في كل سنة وتصرفاتهم في الدكان
 المذكور بالهدم وإنشاء البناء وأحكام العمارة واستمرت الدكان المذكور كورة تحت
 يدهما وتصرفاتهم بالامتناع ثم أنه قام بعض أقارب البائعين يدعى علي بكر وأخيه
 المذكورين اسفقا قائلهم في الدكان المذكور كورة بزعم المدعى الارث عن أمه عن جده
 المتوفى من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة مع علم المدعى المذكور ببيع قريبه
 سابقا ومشايدته لتصرفات بكر وأخيه المذكورين بالهدم والبناء وإنشاء العمارة
 في الدكان المذكور كورة وسكوته عن الدعوى مدة سنين وحصلت المرافعة لدى المحاكم
 الشرعية فبهرله بوجود التحقيق أن الدعوى المذكور كورة مبنية على تلبسات غير مرضية مع
 علم المدعى المذكور بالبيع ومشايدته لتصرفات بكر وأخيه المذكورين في الدكان
 المذكور كورة وسكوته عن الدعوى فيما سبق مع كون الكل في بلدة واحدة فحكم المحاكم
 الشرعية على المدعى المذكور بعدم سماع هذه الدعوى فيما بعد الآن على بكر وأخيه
 المذكورين وحكم بلزوم حق القرار لبايئتهما على أرض الدكان المذكور كورة بسبب تقرير

الحكم باسمهم ما بدفتر الخزينة النبوية حكما صحيحا شرعيا نفذه وامضاه ووجب العمل بمقتضاه فهل بعد صدور ما ذكر اذا قام بعض الاقارب يدعى استعانة قاضي الدكان المذكورة بنزعها عنها كانت لجده المتوفى المذكور تسمع الدعوى في الصورة المشروحة على بكر واخيه المذكورين ام لا تسمع بوجه من الوجوه ولا في جهة انقضاء لانعدامها في واقعة الحر يق بالكلية ولا في جهة ارضها اسكونها سلطانية لا تورث ولا في جهة حق القرار على زعمه انه كان لجده لزواله بانفساخ الاحتكار دعوى من مدته تزيد على خمس وعشرين سنة ام كيف الحكم (اجاب) منع المدعى الاول عن سماع دعواه لتحقيق الموجب في حقه من علمه ببيع قريبه ومشايدته تصرفات المشتريين المذكورين مع سكوتهم لا يلزم منه منع غيره وهو البعض المدعى ثانيا بابدون تحقيق ما يوجب منعه في سماع دعواه بوجه شرعي فاذا ثبت على المدعى الثاني بالاطريق الشرعي ما يقتضي عدم سماع دعواه ايضا منع من سماعها والاتساع ان صدرت منه دعوى صحيحة شرعية ترتب عليها سؤال خصمه ومجرد زوال بناء المحكم الذي ثبت له حق القرار لا يمنع هو ولا وارثه في حق اعادة بنائه على الارض المحكمه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام في ٩ ربيع اول سنة ١٣٠٠ مضمونها ما تليت في المجلس الاوراق الواردة اليه بافادته من مديرية الشرقية في ١٧ صفر سنة ٩٩ غرة ٩٩ المحتوية على مادة قتل حسن سليمان طه من ناحية البروم التابعة لثلاث المديرة المسئول في قتله محمود افندي جدي مامور مركز العارين سابقا واشخاص آخرون تبين من مضبطة الاستئناف الصادرة عن تلك القضية في ٢٩ صفر سنة ٩٨ غرة ١٢٦ انها احيلت المادة على حضرة قاضي مديرية الدقهلية ليرتبها بالوجه الشرعي ادعى بطرفه محمد سليمان طه اخو المقتول بطريق توكيله عن البالغ من ورثته اخيه وهما حليمة بنت سليم والدته وعائشة بنت نافع زوجته وعن الورثة القصر وهما محمد وفاطمة ولد المتوفى على محمود افندي جدي وجدي حسين بانه في الليلة الثانية من شهر رمضان سنة ٩٦ تعدى هذان الشخصان على حسن سليمان طه لبادي ذكره بمسجد ناحية الديرة ومن واحد هما محمود افندي شقيقه بدمي حديد كان معه عمدا وعدوا فاقادوا قتله وجبني حتى كان ماسكه له وسال الدم منه وخرجت امعاؤه ومكث طريرا حتى توفي بسبب ذلك في ثاني ليلة الضرب وانحصار ارثه في والدته وزوجته وولديه المذكورين وانه بماله من الوصاية والتوكيل يطالب محمود افندي بالقصاص ويطالب حبشيا بانه يترتب عليه من التعذيب الشرعي والمدعى عليهم المذكورين ان اجابا بالانكار لدعواه وجدها كلبا ولما كلف المدعى اثبات دعواه شرعا حضر اربعة اشخاص كانت شهادتهم جميعا بوفاة حسن سليمان المذكور وانحصار ارثه في ورثته المذكورين وبمحصل التوكيل والوصاية المحكي عنهما وكذلك طلب من المدعى بينة بخلاف المذكورين تطابق شهادتهم دعواه

فيعد

فيعدان وصدا بياضارها عاد وعرف انه رفع دعواه للجلس المحلى اليكم فيم اسياصة وانه لا يرغب الحكم فيها شرعا ولهذا ترى استعانة قضيتكم فيما اذا كان يجوز شرعا للوكيل عن الورثة البالغ والوصى على الورثة القصر ان يمنع من رؤية الدعوى بالوجه الشرعي ام كيف واقتضى تحرير افضيلتكم تؤمل النظر فيما ذكره الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) من المقرر ان المدعى هو من اذا ترك ترك فلا يجبر على الخصومة وان الو كالة عتد غير لازم في مثل هذه الخصومة فلا وكيل بالخصومة المذكورة ان يمنع عن اتمام ما وكل فيه والوصى لو امتنع عن اتمام حق القصر وان كان لا يجبر الا ان الحكم الشرعي ينصب غيره للتوصل لحقهم فاذا امتنع الموكلون البالغون ايضا من اتمام هذه القضية فلا يكفون اتمامها بالنظر الى انفسهم اما بالنظر الى القصر لو امتنع الوصى عن ذلك يقيم القاضي خرولا لتوصل لحق القصر حيث وجد احتمال ثبوت ما ادعى به والا فلا فائدة في اقامة وصى آخر والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين نشأ في مبيتة واحدة واخذوا في العمل والسعي في التجارة والتكسب كل منهما على قدر استطاعته حتى حصلت بينهما عقارات ومنقولات وغير ذلك ثم اراد احدهما التسمية والانفصال عن الآخر فاني ذلك الاخر واخذ يدعى على من طلب التسمية بان له عنده أموال تجارة وغيرها وبعد المنازعات الكثيرة ترك المدعى دعواه وتراضيا واقتسما كامل ما بينهما من مضافة بعد المصادقة على الاشتراك قسمة شرعية وأبرأ كل منهما الآخر براءة عامة من كل تداع وخصومة وانه لا يستحق كل منهما قبل أخيه حقا ولا استحقاقا ولا دعوى وكل منهما مقر بذلك وهو من أهل الاقرار بحضوره وعدول وكتب بحضور شرعي مذكور فيه كل ذلك وامضاه كل منهما وكل من الشهود بخطه ووقعوا عليه باختتامهم وتفرقا على ذلك ثم قدما ذلك الحضرة الى الحكومة ليعتد انفسهما وترك المدعى بينهما والآن رجع احدهما يدعى بما كان يدعى به أولا من أموال التجارة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه المذكورة ولا يقبل رجوعه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة والحال هذه بما سبق به الدعوى منه على أخيه بعد تركها والبراءة العام على هذا الوجه لتصرفهم بعدم سماعها بعده لا يمتنع حدوث والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب دعوى النسب)

(سئل) في رجل طلق زوجته ومعه اولد منه فذهبت الى الريف واقامت فيه مع ذلك الولد وقد تزوج ذلك الرجل غيرها وخلف اولاد فهل اذا مات بعد ذلك وكان في حياته ينكر نسب ولده الذي بالر ينف في بعض الاحيان ويقر به في بعض الاحيان لاعتباره بانكاره حيث حضر ذلك الولد وأثبت نسب له بالبيئة الشرعية ويقضى له حينئذ باخذ نصيبه من التركة أم لا (اجاب) نعم يقضى لابن المذكور بحظ من متروكات والده

بجاء آخر

حيث تحقق نسبته بالطريق الشرعى ولا عبرة بانكار والده والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في معقبة خدمت عند رجل فماتت عنده ثم خدمت عند آخر فولدت عنده فادعاه الاول على انه ولده من الزنا وصدقة الام وولده صاحب كبرى انه ولده وادعاه الثانى على انه رقيقه فهل يكون الولد حرا تابع الام ولا عبرة بدعوى الثانى والحال هذه وما حكم دعوى الاول هل ثبت النسب منه أم لا (أجاب) الولد يتبع الام في الرق والحرية فإذا كانت حرة الاصل أو معقبة يكون ولدها حرا ولا يثبت نسب ولد الزنا من الزانى بدعواه انه ابنه من الزنا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وزوجها وابنى عيها وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ومساغ وغير ذلك فوضع أحد ابني العيين يده على التركة من غير قسمة في غيبة ابن العم الثانى فهل اذا حضر ابن العم الثانى الذي في درجته ومهراته وأثبت نسبه الى المتوفاة يكون له مشاركة ابن عمه وأخذ ما يخصه من التركة بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا ثبت ابن العم الغائب دعواه بنو العم للمتوفاة المذكورة وكان مساويا لابن العم الآخر في الدرجة بقوة القرابة واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية بعد تقدم الدعوى الصحيحة وذكر النسب الى الجد الجامع مع بيان نسب الام الى الاب والجدي يكون له أخذ ما يخصه بطريق الارث عن مورثه المذكور بالقرينة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأمه وزوجته وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فدعى رجل على وكيل زوجته الميت انه ابن عم الميت الشقيق له ويريد اثبات ذلك لأخذ ما يخصه من تركه الميت بالوجه الشرعى فاقام بيعة تشهد له بالنسب لدى قاضى ناحيته والحال ان المدعى في دعواه النسب لم يذكر الجد الجامع ولا جد ام الاخوين الشقيقين وكذا شهدوه فهل اذا لم يجمع المدعى دعوى نسبه بذكر الجد الجامع وبذكر أم الاخوين الشقيقين أبيضها وجدها وكذا شهدوه لا يعول على هذه الشهادة ولا ينقض بها (أجاب) ذكر الجد الجامع شرط في صحة دعوى بنو العم وكذا في الشهادة بالزنا وفي عدة كتب من المذهب صرح بأنه لا بد في مثل هذه الدعوى من ذكر نسب الاب والام الملتقى اليهما الى الاب والجد زيادة على الجد الجامع بحيث لم تنسب الدعوى واشهادة شرائطهما المعتبرة شرعا لا يحكم القاضي بالنسب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وعن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فهل اذا لم يكن هناك أقرب منه وثبت نسبه للميت المذكور يكون له مشاركة الورثة وأخذ نصيبه بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا ثبت ابن العم العاصب نسبه للميت واستوفى شرائط الصحة بالوجه الشرعى ولم يوجد من يقدم عليه من العصابات يكون له مشاركة زوجة الميت وبنته حيث لا مانع ويكون للزوجة الثمن فرضا ولا يثبت النصف كذلك وللعاصب المذكور الباقي تعصبا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها

١٢٦٥

١١

ربيع اول
٧

١٢٧٢

صفر

١١

١٢٧٤

٢٢٧٤

٢٥

وعن ابن عمها الشقيق العاصب فادعى عاصب ميت آخر انها معقبة أبسه وأراد ابن العم اثبات نسبه ووراثته لها بحضرة الزوج والعاصب المذكور فهل اذا بين نسبه بيانا مقبولا حتى التقي هو والمرأة المذكورة الى الجد الجامع وبين نسبه وذكر أم الاخوين وعرفها تعريفا شرعيا وأثبت ذلك بالبيعة العادلة المزكاة وان لا وارث غيره مع الزوج المذكور يقضى له بما يراها بحق النصف وللزوج النصف الآخر ويمنع من يدعى انه ابن معقبةا على فرض ثبوت دعواه اذا العاصب النسبي مقدم على العاصب من جهة السبب حيث لا وارث لتلك المرأة سوى من ذكر لامن العصابات ولا من ذوى الفروض (أجاب) نعم اذا ثبت ابن العم الشقيق نسبه الى تلك المرأة وان لا وارث لها سواء مع زوجها بالوجه الشرعى يقضى له بنصف تركتها وللزوج النصف حيث لا وارث لها سواء ما يقدم العاصب النسبي على العاصب السببي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل أجنى يده على تركته فاراد الوارث أخذ نصيبه من التركة ومنارعتة في شأن ذلك فانكر الرجل نسبه للميت فهل اذا أقام الوارث المذكور بيعة شرعية بنسبه الى الميت بالوجه الشرعى يكون للقاضي قبولها والحكم بها واذا كان الميت مات عن زوجته وعن ابن عمه العاصب فقط تقسم التركة بينهما بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا ثبت الوارث المذكور نسبه الى الميت واستوفى الاثبات شرائطه المعتبرة شرعا يؤمر بوضع اليد بتسليم ما يخصه من التركة بالقرينة الشرعية اليه اذا كان مقررا بان ذلك تركته عن مورثه حيث لا مانع وبموت الرجل المذكور عن زوجته وابن عمه العاصب الشقيق أو لاب لا غير يكون لزوجه من تركته الربع فرضا ولا بن عمه المذكور الباقي تعصبا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية باعها لآخر ثم بعد تسعة أشهر ولدت عند المشتري ولده وادعاه البائع وصدقه المشتري على ذلك ثم طاب منه قيمته متعللا بانها ولدت له عنده فهل والحال هذه ينقض البيع ويثبت النسب من البائع ولا يجبر على دفع قيمته للمشتري حيث رد اليه الثمن الذي أخذه منه (أجاب) اذا ولدت المبيعة لا أكثر من ستة أشهر وقل من سنتين فادعاه البائع وصدقه المشتري ثبت نسبه من البائع وصارت الامه أم ولده ويظل البيع كافيا التام خاتمة ويلزم البائع رد الثمن كما لو ولدت له لاقول من ستة أشهر مضيعة فادعاه البائع ولا يتوقف في هذه الصورة الثانية على تصديق المشتري ولا وجه اطالب المشتري قيمة الولد من البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من رجل آخر بثمن معلوم فآخذها المشتري المذكور وصار يستمتع بها حتى أتت بولد ثم بعد ذلك تبين انها مسروقة من عند سيدها فاعترضها سيدها او يريد أخذها فهل اذا أثبت انها جاريته يكون له أخذها والولد مسروبا يكون للمشتري الرجوع على البائع بالثمن الذي دفعه له (أجاب) حيث كان الاستحقاق بيعة اقامها المستحق على المشتري لا باقراره وقد استولدها المشتري

١٢٧٤

٢٧

شوال

٧

١٢٧٤

صفر

٤

١٢٨١

١٩

١٢٨١

يكون ولدها جريا لقيمة يدفعها المشتري الى المستحق وعليه عقربها المستحق والمشتري
والحال هذه الرجوع بالثمن وقيمة الولد على بائعه لا بالعقر الذي يدفعه المستحق لانه يبدل
منفعة استوفاهما والقيمة تعتبر يوم الخصومة أما اذا ثبت الاستحقاق باقرار المشتري فلا
رجوع له على البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بثلاث نسوة واشترى
جارية ووطئها فأنى منها يذكر ثم اعتقها فترجعت به بده وأتى من النسوة يذكروا ناث
وكان له أخت عادمة الاولاد فطلبت من أخيها أخذ ابن الجارية لاجل تربيتها فاعطاه
لها ثم مات الاب وأوصى على ابنه فمات الوصي وأختها والجارية فلما كبر الابن اراد ان
ياخذ نصيبه من تركته ابيه فخنعه اخوته وادعوا ان الجارية ليست ملكا لا يبيعهم بل هي
ملك عمتهم وهناك بينة متواترة تشهد على ان الجارية كانت ملكا لا يبيعهم واستولوا لها
وهي في ملكه وان هذا الابن ابن ذلك الرجل وانه اقر ببنته حال حياته وكان سيدها
اعطاها بعد ما اعتقها خمس نخلات دليلا على عتقها كما هو عادتهم ان من اعتق رقبا
اعطاه شيئا دليلا على عتقه فهل يثبت النسب بذلك (اجاب) اذا ثبت بالبينة العادة
ان الولد المذكور ابن الرجل وان امه كانت ملكا له واستولوا لها الولد المذكور وهو في
ملكه واقر ببنته حال حياته لا يكون له اقر ورثته منه من نصيبه في تركته ابيه ولا يقبل
انكارهم ملك ابيهم لانه ونسبته اليهم متواترة والحالة هذه ويمنعون من معارضته بدون
وجه شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم

• (كتاب الاقرار) •

(سئل) في رجل بينه وبين آخر اخذوا عطاء بلا سندات بينهما فحضر احدهما من
الصعيد فوجد صاحبه مات فحضرت ورثته وسالوه هل في ذمته شيء للتوفي فاجابهم ان
بذمتي كذا وكذا مائة مائة مائة وبينه فوكت الورثة عنهم رجلا قبض المبلغ المقر به
فدفعه للورثة على يد وكيلهم وابروه ابراء عاما واقر وانه ان ظهرت سندات على المقر
المذكور للتوفي لا يعمل بها ولا يعول عليهم فحضر بينة من المسلمين فهل اذا ارادت الورثة
بعد ذلك الدعوى عليه بدین ماورثهم بتاريخ سابق على تاريخ البراء العام لا تسمع
دعواهم حيث ثبت البراء العام المذكور (اجاب) اذا تحقق البراء العام لا تسمع
الدعوى بعده الا بحدوث تاريخ البراء المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
توفي الى رحمة الله تعالى وترك اولادا ذكورا واناثا واخوته وكان بعض الاخوة وكيل
على متاع المتوفى واقر الوكيل وبعض اخوته بمحض جماعة ان ما وجد في المنزل من
مواش وغلال وغيرهما للمتوفى وانه لم يكن لغيره من اخوة المتوفى وغيرهم شيء من ذلك
ويعلم ذلك بمقتضى من الناس لما يرى ان المتوفى هو المجدد لذلك وانه المقدم عند المحاكم
وذوي الشوكة فهل اذا رجع الاخ الوكيل عن اقراره بذلك وادعى ان الموجد للمتوفى

وجميع اخوته لا يقبل منه ذلك وانما يكون جميع الموجود لا ولاء المتوفى خاصة (اجاب)
يعامل المقر باقراره بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
واضعين أيديهم على قطعة أرض وما فيها من الاشجار وهم يتصرفون فيها مدة من السنين
فالا ان ادعى عليهم جماعة ان الارض والاشجار وقفوا يستحقون فيه الثلث وانهم من
جدة المستحقين ويبدونهم بحدود مضمونها على صحة دعوى المدعين فعند ذلك صدقوا وضمو
اليدعى الى دعوى المدعين واعترفوا لهم بالترابطة والاستحقاق وكل ذلك بحضور جمع من
المسلمين ثم بعد ذلك أنكر والتصديق والاعتراف فهل لا عبرة باقرارهم بعد اعترافهم
وتصديقهم على دعوى المدعين مع وجود البينة الشاهدة بذلك ويتبع شرط الواقف
في ذلك (اجاب) يعادل المقر باقراره بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات وترك ذكورا واناثا وترك لهم ساقية واراض زراعية وهم
ينفقون بذلك مدة من السنين حتى ماتت الورثة وصارت الساقية والارض تحت يد
امراة من اولاد الميت وهي تزرعها مع زوجها واولادها وتنفق خراجها مدة سنين ثم ان
زوجها خرج بها من البلد لمرور عادت فوجدت جماعة اجانب وضعوا أيديهم على الساقية
والارض وزرعوها بغير اذن منها واخذوا بعض انقاض الساقية واجارها واشجارا
قطعوها من تلك الارض فهل يضمنون جميع ما أخذوا من الانقاض والاشجار وترفع
أيديهم عن الساقية والارض قهر اعنهم حيث استولوا عليها وزرعوها بغير اذن منها
وكانوا معترفين لها بالاستحقاق فيها عن مورثها (اجاب) اذا كان واضع اليد مقربا بان
الحق في الارض والساقية للامراة المذكورة كما هو مسطور كان الواجب رفع يده عن ذلك
وتسليمها وتضمنه ما اتلفه من الاشجار والانقاض المملوكة لها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض مرهونة على قدر معلوم من الدراهم ومضى على ذلك
مدة تزيد على عشر سنين فالا ان اراد الراهن أخذ أرضه ودفع دراهم الرهن فامتنع
المرتحن من ذلك متعللا بانها صارت حقه بسبب طول المدة والحال انه معترف ومقر
للاهن بالاستحقاق في الارض المذكورة فهل لا عبرة بتملكه ولا يكون طول المدة مانعا
له من أخذ طينته مع اقراره واعترافه للاهن بالاستحقاق في الارض المذكورة (اجاب)
اذا كان المرتحن مقربا بان الحق في الارض المذكورة للاهن ولم يوجد من الراهن
ما يفي بسقوط حقه منها يؤمر المرتحن برفع يده عن الارض وتسليمها للاهن والله تعالى
أعلم (سئل) في اخوين مختلفين في المال كل دون الكسب فكل منهما كسب على
حدته ومال يختص به ولا حدهما اولاد في معاش على حدتهم وكسب وزراعة مختصان
بهم فاحد الاخوين تخاصم مع أخيه فطالب مقاسمته فيما يملكه من المال من مواش
وحبوب وزرع ونقود وفي الاطيان التي حازها الاخ من الدولة وكتبوها عليه محتجا عليه
بوثيقة كتبت لدى فقيه من فقهاء الناحية صورتها انه حصل التوافق والتراضي بين

مطلب اذا كان المقر به
معلوما انه ملك المقر يكون
الاقرار به للغير بمنزلة الهبة
فتراعى شروطها

الاخوين المذكورين بان جميع ما كان في ملكهما وحوزهما من عقار ومواس
وأطيان وأشجار ووضايق واموال وغير ذلك مناصفة بينهما فهل اذا ثبت ان السند
المذكور كتبه الاخوان باتفاق بينهما ورضا بهما يعمل بما فيه ويكون جميع ما هو تحت
يد أحدهما وحوزة شركة بينهما فيقتسمانه أولا بغير قسما كتباه في السند المذكور حيث
أن لكل منهما كسبا على حدة واذا كان المكتوب في السند يعتبر ومطلب أحد الاخوين
القسمة فيما هو لولا ولاد الاخ المنعزلين من والدهم وفي معاش على حدتهم لا يجاب لذلك
(أجاب) اذا كان مات تحت يد كل واحد من الاخوين ملكا له ومعلوم الكثير من الناس
انه لا يكون اقراره به او ببعضه اذ يراه في رعي فيه شرائطها من القبض والحيازة فاذا
لم يتقبض كل منهما ما اقر له به أخوه غير انما فرزا لا يخرج عن ملك المقر ويكون مات تحت
يد كل واحد منهما باقيا على ملكه لا يشترط فيه أخوه بهذا الاقرار والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اعتق مملوكا له وقدمه في البيع والشراء لنفسه المعتق ومكث على ذلك
مدة طويلة وأشهد السيد على نفسه ان في ذمته لمعة دينامعنا ثم مات السيد وجعل
على خلفائه قيم من طرف الشرع فأراد المعتق ان يتأهب من الوصي دينه فغضب من ذلك
وتعصب عليه وضربه بين يدي جماعة حتى قاتلته وحقق عليه في ذلك فهل له الرجوع
فيما قاتله لانه منصوصا (أجاب) اذا ادعى المعتق ان له ديناً عند معتقه وأنه اقر له به
يكون له اخذه من التركة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي ولا يمنع من ذلك ابرأؤه من الدين
مكرها حيث تحقق الاكراه الشرعي وان ادعى الدين بسبب اقرار السيد به ولم يثبت
الاكراه الشرعي على الابراء لا يكون له المطالبة في تركته معتقه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل بينه وبين آخر اخذ واعطاء فحاسب معه واقبله بمبلغ معلوم من الدين آخر كل
حساب بينهما وكتب بذلك وثيقة على نفسه واحاله الدين به على آخر وقبضه رب الدين
من الحال عليه ومضت مدة من السنين فبعد ذلك ادعى الدين ان القدر الذي كان اقربه
كذبا فزيدما كان للمقر له ويريد ان يرجع عليه بالزيادة المذكورة وانكر المقر له فهل
لا يجاب لذلك ولا يرجع عليه بشئ ويؤخذ باقراره واذا توجهت اليه على المقر له يحلف
انه اقر صادقا (أجاب) اذا اقر شخص بشئ ثم ادعى انه كذب في الاقرار يحلف المقر له ان
المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يبقى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابقى
عند آخر بضاعة لبيعهها فباعها الى اجل معلوم واحال الصراف على المشتري ليستلم ذلك
ويسلمه الى صاحب البضاعة عند حضوره وقد حضر صاحب البضاعة فوجد الصراف
اخذ جاتا من الثمن فاستلمه منه وتوجه ثم بعد ذلك استلم الصراف باقي الدراهم من
المشتري ثم انه حصل له ما كره فاقرا الصراف ان باقي الدراهم عنده امانة لصاحب
البضاعة ثم حضر صاحب البضاعة فوجد الرجل الذي ابقى عنده البضاعة توفي فطلب
المبلغ الباقي له من الصراف فاقرا ان الدراهم عندي غير اني ادفع من ذلك جانبا والباقي

احيلك

احيلك به على واحد فاقى صاحب الدراهم فهل يجبر الصراف على دفع ذلك حيث اقر
اولا وثانيا على يديينة (أجاب) يؤمر الصراف بدفع باقي الثمن لرب البضاعة حيث
ثبت اقراره بما هو مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ساكنين في محل ولهما
بعض دراهم في خرج منقول عليه فدخل يدخل ويخرج رجل عليهما فافترا للخرج
فوجداهم مقبوعا لا دراهم فيه فادعيا على الرجل الداخل والخارج ومساك عبده وسأله
عن الدراهم فاقرا بقوله سيدي امرني بقطع الخرج واخذت ما فيه وسلمته لسيدي فغضب
جماعة مع سيد العبد فثبت في ذلك فاقرا بالاستلام من العبد ثم رفع للقاضي وسأله عن
ذلك فانكر فطلب من اصحاب الدراهم الييينة فأتت وشهدت على اقراره بالاستلام
الدراهم فطلب القاضي من المدعين التزكية فأتت بيته وزكت الشهود فأراد المقتضى
صلتهم على النصف فلم يرض المدعي بذلك فهل يقتضى عليه بدفع المبلغ مع وجود الييينة
التركة (أجاب) اذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالاستلام الدراهم المدعي بها يقتضى
عليه بردها ولا يجبر المدعي على الصلح والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
زوجتان اخرج احدهما من بيته وطلقها ثلاثا وافر بذلك بشهادة بينة شرعية وهو في
حال صحته وسلامته فبعد نحو شهر من مات الرجل فأرادت هذه المرأة المتطابقة ان ترث من
مطلقها فادعت ضرتها بان الميت قبل موته طلقها ثلاثا وأنه اقر بأنه طلقها ثلاثا بعد
خروجها من بيته وهو في حال صحته فانكرت دعواها وادعت انه اقر قبل موته بخمسة ايام
انها على صحته وصداقته على انه اقر بطلاقها ثلاثا في صحته وسلامته لكنه كاذب فيه
لاجل حسن معاشرتها فهل لا ترث من زوجها المذكور والحال هذه معاملة لها باقرارها
وبشهادة الييينة على الطلاق الثلاث وعلى اقراره به في حال صحته وسلامته ولا عبرة
بقولها انه اقر قبل موته بخمسة ايام انها على صحته من غير ثبوت تحليل ونكاح جديد
(أجاب) اذا ثبت انه طلقها ثلاثا في الصحة او انه اقر به كذلك فلا ميراث لها ولا يكون
اقراره بعد صدور الطلاق الثلاث منه بانها زوجته من غير سبق محلل موجب لارثها والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن خاله وعن امرأة اقر لها حال حياته بانها هي
الوارثة له بعد موته ولم يبين في اقراره سبب اريثامته وترك ما يورث عنه شرعا فنرثه
منها (أجاب) ميراث المتوفى المد كور لابن خاله حيث لا وارث له يقدم عليه ولا شئ
للرأة المقر لها حيث كان الامر ما هو مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض بشقة
مع سلامته وعقله ثم حضر جماعة واقرا لزوجته بدين معلوم في ذمته وكتب بذلك وثيقة
واشهدهم عليه ثم خرج بعد ذلك من بيته ثلاث مرات في ايام مختلفة ثم مات بعد الاقرار
باربعة أشهر عن وورثه فهل يكون لها اخذ دينها المقر به ويكون الاقرار نافذا حيث
خرج من منزله مرارا كما هو مستور (أجاب) الاقرار بالدين للوارث ان كان في مرض
الموت يتوقف على اجازة باقي الورثة وان كان في الصحة يتفقد وان لم يجز الوارث فاذا تحقق

١٨

٢٢٦٥

جادی الاولی

٢

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

محرم

صفر

ان المريض المذکور صح من ذلك المرض وادعت المرأة بالدين لانه على هذا الاقرار
قضى لها به وان ادعته بسبب الاقرار لا تسمع دعواها على المختار والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة تملك مصاعا وهي زوجها انه ملكه والحال انه اقر انه ملكه بالحضرة بينة
شرعية وكتب بذلك وثيقة مشمولة بتختم الزوج وختم البينة فهل ليس للزوج اخذ
المصاع المذكور من حيث ثبت اقراره بالملك فيه لها ويمنع من معارضتها شرعا
(اجاب) يعامل المقر باقراره فيعد تحقق اقرار الزوج بالمصاع لزوجه لا يكون له انتزاعه
منها ويمنع من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بقرة
مستتركة بين رجلين ضاعت عن هي تحت يده بدون تقسيم ثم ضاع له مواش آخر
خاصة نفسه فاتهم شر يكة بها وترافعا لدى حاكم شرعي فانكر الشريك المذکور المواشى
فجعل له الحاكم المذکور سبع مائة قرش حلوا على ان ياتي بالمواشى الضائعة وجعل له
ثمان نصف البقرة المذكورة فلم يقر بالمواشى ثم ترافعا لدى حاكم سياسي فاقر المذکور باخذه
المواشى فهل لا يكون للمذکور شي مما جعله له الحاكم المذکور الشرعي من الحلوان وتكون
البهايم لهما مجانا او قيمتها ان ضاعت او تلفت (اجاب) يصدق الشريك في دعواه
الضياع مع الميز ولا ضمان عليه فيما ضاع بيده من مال الشراكة حيث لم يثبت عليه
التقريب وعلى المقر دما اقر به من المواشى لهما ان كانت قائمة والافقيتها وما جعله
القاضي من الحلوان والحالة هذه غير لازم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعترف
لوارث ميت بان عليه مبلغا معلوما من الدراهم قرضا كان اقترضه من مورثه قبل موته
ووعده بدفعه له فيعده مدة طلبه منه الوارث المذکور فادعى انه كان اخذ الدراهم من
مورثه على سبيل القراض والشركة وخسرت فهل بعد ثبوت اقراره بانها اقترضت بشهادة
البينة الشرعية بعد موت المورث المذکور لا تقبل دعواه الثانية بانها كانت قراضا
وخسرت ويحكم عليه بدفع مثل المبلغ المذکور واخذة له باقراره المذکور بعد موت
المورث (اجاب) يؤثر المدين بدفع مثل ما اعترف به لوارث الدائن حيث ثبت اقراره
واعترافه بذلك طائعا ولا تقبل منه دعواه المذكورة بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين يملكان دارا عن ابيهما بالارث استولى عليهما اناس اجانب وباعوا اخشابها
وانقصاها ووضع ايديهم مناس على ارضها في غيبة مالكيها فهل يكون لهما بعد
حضورهما تضمين البائعين لها بغير اذنهم واجازتهم والرجوع بضماني ذلك في تركه
من مات منهم حيث تعذر رد العين ورفع يد المستولى على ارض الدار اذا كان معترفا بها
لمدعيها (اجاب) حيث كان واضح اليد على الارض المذكورة قرا بالملك للمدعي ولم
يثبت انتقال الملك اليه بناقل شرعي يؤثر برفع يده عنها وتسليمها لهما والاخشاب
والانقراض مضعونة على من استولى عليها تديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما
معاملة قحاسبا امام بينة من المسلمين واشهدا أحدهما على نفسه بانه لم يبق له قبل صاحبه

قليل ولا كثير ثم بعد مدة ادعى بمبلغ يتدارج مقدم على زمن الابرار فانكر صاحبه ذلك
فول لا يجاب لدعواه (اجاب) الابرار العام يمنع الدعوى بالبحث حادث فاذا ثبت ابراء
أحد الرجلين المذکورين الابرار عاملا لا يكون له الدعوى عليه بمحقق سابق على
تاريخ الابرار والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استولوا على جانب نخل بطريق التعدي
والظلم بواسطة الحاكم القهري من مال ملكه الوارث له من ابيه الغارس للنخل واستمروا
واضعين ايديهم على النخل نحو خمس وعشرين سنة ثم بعد موت المغصوب منه تدعى
بعض ورثته مع واضعي اليد بطريق التعدي لدى القاضي فاعترف واضعو اليد بان
الملك في النخل للمدعي وشركائه الغائبين بطريق الميراث عن مورثهم فامرهم الحاكم
الشرعي برفع يدهم عن نصيب المدعي في النخل وتسليمه له وسلموا جميعه اليه وجعله
القاضي قيسا على الغائبين لحفظ حقهم في النخل ووضع يده عليه نحو أربع سنين فهل اذا
اراد الجماعة المذكورة ان يقرعوا النخل من ذي اليد الوارث المذکور من مملكتهم بانهم
كانوا واضعين ايديهم عليه المدة المذكورة ولم ينزعهم فيه أحد وجدوا الملك فيه لمورث
واضح اليد وانتقال النخل له واشركائه بالارث عنه لا يجابون لذلك ولا يعتبر به اللهم بوضع
اليده المدة المذكورة ولا جودهم الملك فيه لمورث ذي اليد وله بعد اعترافهم المذکور وروحه
القاضي لهم بذلك حيث كان ما ذكرنا تابا لوجه الشرعي ويمنعون من معارضة ذي اليد
وعليهم ضمان ما استهلكوه من الثمرة مدة وضع ايديهم عليه (اجاب) نعم يمنع الجماعة
المذكورة من معارضة ذي اليد على النخل المذكور حيث ثبت اعترافهم بانهم
الملك لمورثه وانتقاله لورثته المذکورين ولم يثبت انتقاله لهم بناقل شرعي وعليهم ضمان
ما استهلكوه من الثمرة ليستحقها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
نصف جاموسة ثم ادعى انه كان مشتر بالذالك النصف ووراده بذلك ابطال الشراء الثاني
والرجوع بالثمن فهل لا تسمع دعواه المذكورة (اجاب) الاقدام على الشراء اقرارا بالملك
للبيع او بانه لا ملك له فيه فلا تسمع دعوى الملك له بالشراء قبل ذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له قدر معلوم من الدراهم على آخر بموجب بينة ثم ادعى هذا الآخر ان
صاحب الدين ابراه منه في حال صحته وسلامته وان عنده بينة تشهد بذلك وانه عاش بعد
الابرار سنة ومات فهل اذا كان الابرار تابا بالبينة الشرعية تبرأ ذمة المدين من الدين
ولا يكون للورثة مطالبة المدين به (اجاب) ليس لوارث رب الدين مطالبة المدين المذکور
حيث تحقق الابرار من مورثه حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين تحاسبا فظهر
لاحد ما قبل الآخر مبلغ معلوم من الدراهم ورضي كل منهما بالحساب المذکور وتصادقا
عليه بحضرة بينة تشهد بذلك وأقر كل انه لم يبق لاحدهما قبل الآخر شي سوى المبلغ
المرقوم الذي ظهر قبل احدهما لصاحبه المذکور ثم بعد ذلك ادعى الذي له المبلغ المرقوم
زيادة عليه متعللا بانه ما رضى بالحساب الاحياء من الحاضرين ويريد الان نقضه

وابنائه فهل لا يبعد الحساب بمجرد دعواه المذكورة ولا ينقض (اجاب) نعم لا يجاب
أحدهما لا إعادة الحساب والمحال ما ذكر ولا تسع دعواه بعد هذا الا برأى بدون وجه شرعى
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدر معلوم من الدراهم على سبيل
المضاربة واشترى به بضاعة فباع بعضها وبقي البعض فحضر رب المال وباعه لا تغار
بمن في الذمة برضا رب المال مات العامل عن ورثة فلقى رب المال أحد الورثة
فقال له والدك عنده كذا من الدراهم فاعترف له به وكتب له وثيقة بذلك وسئل بعض
الورثة الباقون فانكروا دعوى رب المال وانه لم يكن عندهم ورثته شي وان ثمن البضاعة
التي بيعت للانفار المذكورة من محضرة رب المال ورثته باقى في ذمتهم فهل
لا مطالبته على الورثة بشئ ويكون اعتراف أحد الورثة ساريا في حصته دون باقى الورثة
حيث أنكروا دعواه (اجاب) اذا اقر أحد الورثة بشئ على مورثه لا يكون اقراره حجة
على باقى الورثة اذا لا اقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل هو وجوبه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تشاجر مع زوجته وادعت عليه بأشياء من فراش ونحاس وحلى وملبوس وغير ذلك
على يد الحاكم الشرعى وادعى الاخر عليها بأشياء من نحاس وفراش وملبوس وغير ذلك
فطلب الحاكم الشرعى من كل منهما بيينة تشهد له بما يدعيه فحجز كل منهما من البيينة
فبعد ذلك طلبت منه الطلاق في نظير مؤخر صداقها ونفقة عدتها فاجابها وقالها على
ذلك وابرأ كل منهما مائة الاخر برأه عامة من كل دعوى وطلب وعن دعوى الاعيان
المدعى بها وكتب بذلك اعلام شرعى من الحاكم الشرعى فهل اذا اراد أحدهما
الرجوع على الآخر بما ادعاه لا تسع دعواه (اجاب) لا تسع الدعوى بعد الابرار
العام الا بحق حادث بعده والابرار عن دعوى الاعيان صحيح كما صرح به علماؤنا والله تعالى
أعلم (سئل) في أخوين ترك لهما أبوهما مالا ووضع أيديهما عليه وصار في معيشة
واحدة ينميانه مدة من السنين ثم اقتسما ما بأيديهما وانفردا عن بعضهما وتخالصا
وابرا كل منهما مائة صاحبه برأه عامة فبعد مدة ادعى أحدهما على الآخر بدين كان
زوج به زوجة قبل ذلك ويريد الرجوع عليه والدعوى به عليه فهل لا تسع دعواه
ولا يكون له ذلك (اجاب) لا تسع الدعوى بعد الابرار العام الا بحق حادث فاذا تحقق
الابرار العام من الاخ المذكورة لا تسع دعواه على أخيه بحق سابق تاريخه على الابرار
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتهم خادمه بأشياء ضاعت من منزله ليلافا فاقتر الخادم
طائعا بأخذها والتم بدفع قيمتها من أجرته ثم خرج الخادم وأبى ان يدفع فهل اذا ثبت
اقراره بأخذ الاشياء يكون عليه دفع قيمتها حيث استهلك الاشياء وليس له الامتناع
من الدفع بسبب خروجه من خدامته (اجاب) يور الخادم المذكور بدفع القيمة
حيث تحقق ما هو مزبور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له وكالة مستجرة لانس بأجرة
معلومة وله زوجة ساكنة فيها وله وكيل امره بقبض الاجرة وبدفعها الزوجة موكلة فدفعت

لها لو كبل مقدارا معلوما من الاجرة على سنين عديدة وصارت هذه الزوجة تقطع
وتختلس من الاجرة كل يوم قرشا هذه المدة ثم ان زوجها ادعى عليها بما اختلسه من
الاجرة التي قبضتها من يد وكيله فاعترفت له بذلك وانها قبضت منه مقدارا معلوما فهل اذا
ثبت اعترافها بقبض مبلغ معلوم من مال زوجها على الوجه المذكور تؤمر بدفعه لزوجها
والمحال هذه (اجاب) نعم تؤمر الزوجة بدفع ما ثبت اعترافها به لزوجها المذكور والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ حمارا آخر بلاذن وأعطاه لانس وأخذ حماره مقايضة
ثم هرب منه فطلب مالك الحمار له فادعى مالك الحمار على من هو بيده انه حماره فقال نعم
هو حمارك لكن قايتنى عليه فلان وجارى عنده فهل للمالك أخذ حماره من ذى
اليد اذا لم يثبت ذواليد تو كبل المالك في المقايضة ولا اجازته (اجاب) نعم للمالك
المذكور أخذ حماره من واضع اليد عليه حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنتين وعن ابن عم شقيق وترك ما ورث عنه من
دار وطاحونة فهل اذا قال ابن العم قبل قسمة التركة أسقطت حقي من التركة لا يصح هذا
الاسقاط ويكون له أخذ نصيبه من الباقرضة الشرعية (اجاب) الارث جبرى لا يسقط
بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تداعوا مع آخرين لدى حاكم شرعى على
أرض وفيها عين مضمومة وثبت الحق لأحد الفريقين وكتب القاضي لهم بها حجة
شرعية ثم بعد ذلك صدرت مصادقة بين من ثبت لهم الأرض والعين المذكورة مع
بعضهم على ان بعضهم الثلاثة الارباع وللآخر الربع بموجب حجة شرعية وحكم
بالمصادقة كما شرعى ثم انهم جاءوا على العين المذكورة جماعة آخرين يسهم معلوم
على عمل معلوم فبعد انتهاء العمل واجراء ما على العين المذكورة اراد ارباب الربع المذكور
أخذ ما يخصهم من المالك على حكم المصادقة الصادرة فخصهم أصحاب الثلاثة الارباع
متعللين بانهم وجدوا لايلا بعد المصادقة يدل على ملكية الارض لهم دون ارباب الربع
والمحال ان المتعالي به كان موجودا قبل المصادقة مع علمهم به فهل لا عبرة بتعللهم وتكون
المصادقة صحيحة ولا رباب الربع اخذ ما يخصهم من المالك على حسبه (اجاب) المصادقة
اقرار ولا يصح الرجوع عنها فليس للمالك الثلاثة الارباع مع أرضه ملاك الربع بدون
وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رقيق اشترى لقضة من صغير بثمن معلوم من غير
اذن سيده فاودعها الرقيق عند أجنبي من غير اذنه أيضا ومن غير اشراف ثم ظهر مالها
فطلبها من الرقيق فقال انا اودعتم عند فلان فذهب هو ومالكها الى فلان المذكور
فانكرها فطلبها المالك من السيد فقال انما أعلم هذا الكلام أصلا فهل لا يضعها السيد
لعدم علمه بذلك كذا واذا قلتم بعدم الضمان فهل تتعلق بذمة الرقيق بعد العتق واليسار
لا سيما وقد أقر بها (اجاب) ما لزم الرقيق غير الماذون من المال باقراره يؤخذ به بعد عتقه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن بنتين قاصرتين له وفي حياته

أوصى بثلث ماله في خيرات عيها منها لكل من عتيقه وعتيقة أخرى ألف قرش وقسمت
تركتها بغير قاضي الولاية وبحضور العتيق والعتيقة ومشاهدتهم بذلك وأخذ كل
منهما حقه من التركة بمقتضى الوصية واعترف كل منهما بمخالصته بحقه من التركة وأنه
لا يستحق في التركة ولا على الوصى ولا على الورثة شيئا من التركة ولا غيرها وأنه لاحق
له قبلهم ثم بعد مضي أكثر من سنة أخرى العتيقة بعض المفسدين من مشايخ البلدة على
أن تدعى بأنها تستحق جزأ في متروكات الميت المذكور بالميراث بسبب أنها كانت ملوكة
لوالد الميت المذكور وأنهار زفت منه بولد قدماء عنها وأنكر الوصى والورثة دعواها
الميراث مطلقا فهل لا تسمع دعواها بشئ من متروكات الميت المذكور ولا على الورثة ولا على
الوصى ولا تقبل منها بينة على دعواها بذلك حيث سمعت التركة بحضورها وأخذت حقه
منها وصدقت واعترفت بالبراءة العامة للورثة والوصى على الوجه المذكور (أجاب)
البراءة العامة على الوجه المذكور مانعة من دعوى شئ سابق عليها عينا كان أو ديناً
خيرات أو غيره كما حقق ذلك العلامة الشرنبلالي في بعض رسائله والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل ماتت أمه ولها ميراث في تركة والدها من عقار ومواسخ ونحو ذلك فطالب ذلك
الرجل ما يخص والده من ذلك الميراث بعد مدة طويلة فادعى اخوتها أنها استقططت لهم
حقوقها فيما يخصها وأبرزوا بذلك سنداً عليها من بعض فقهاء البلدة فهل له أخذ حقه
فيما كانت ترثه والده ولا عبرة بالاسقاط المذكور ولا بطول المدة (أجاب) الارث
جبري لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صدر منه الاقرار بالبراءة العام
لمطلقة بانه لا دعوى له قبلها سوى مبلغ معلوم بدل صلح جعله له وكيلها على أن يدفعه
من ماله وذلك في ضمن تداع صار بينهم في حقوق له عليها بموجب اعلان شرعي جامع
لاقراره بالبراءة العام المذكور وغيره ثابت المضمون فهل يعمل باقراره بذلك لاسيما اذا
كان في مجلس القاضي ولا تسمع دعواه عليها بشئ من دين أو عين سابق على اقراره
بالبراءة العام المذكور سوى بدل الصلح وليس للحاكم الشرعي قبول البينة منه على دعواه
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الاقرار العام بالحق حدث بعده فثبت اقرار الرجل
المذكور ببراءته ووجبه ابراءا عاما فليس للقاضي سماع دعواه عليها بشئ سابق على
اقراره به سوى بدل الصلح المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر في حال الصحة
والسلامة بان البقرة المحرأة العشرة التي هي عنده والمجدة بنتها والمجدة الثلاثة التي هي
عنده ملك لا ولادة وزوجته وليس لاحد ملك فيها ولا معارض لهم في ذلك وكتب لهم
وثيقة مشعولة بنجتم القاضي والبينة الشرعية ثم مرض مرضا شديدا وتوفي فيه فهل يكون
الاقرار صحيحا نافذا ولا معارض لهم فيما أقربه (أجاب) الاقرار ليس سببا للملك فلا
تسمع الدعوى بشئ معين بناء عليه على ما به يقتضي إلا أن يقول المدعى في دعواه هو ملكي
وأقر لي به فاذا ادعى المقر لهم الملك فيما ذكر وان الرجل المذكور أقر لهم بذلك حال

٢٥ ١٢٦٥

محرر ٣

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

ربيع الاول ١٣

١٢٦٦

صحته وشهدت البينة طبق الدعوى في وجهه خصم شرعي قضى لهم بذلك والا فلا والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في حال صحته بان عنده وفي ذمته لزوجه
فلانة كذا كذا من الدراهم من مصاغ وتعديات ومقدم صداق وكتب لها بذلك سنداً
شرعياً مدموغاً مشمولاً بنجتمه ثم بعد ذلك استأجره على نفسه ايضاً انه وهب ومالك
لزوجته المذكورة جميع الاضيان الابدية بناحية كذا وما بها من السواقي والمواشي
وقه بذلك وقبضته المالك لها وحازته ثم بعد ذلك بنتين ايضاً أشهد على نفسه انه لا يملك
من الدين سوى ثياب يذنه المعبود له لبها ومن كآرم شبكات كذا ومن الاسلحة كذا
كذاه معدودا ومن الفرس فرس الديوان المعهود له بوضعه وأقر المشهود المذكور ان كامل
ما هو موجود في مكان سكنه سوى ما ذكر وعين من قليل وكثير وورقيق على اختلاف
الوانه وأجناسه لاحق له فيه ولا استحقاق لائلاك ولا بشبهة ملك وان الحق والاستحقاق
والمالك والتصرف في ذلك كله لزوجه المذكورة واشهر ايضاً على تصديق وصحة
التحكيم المكتوب بالدين لها أولاً وعلى الثاني المكتوب بالهبة والتكليف لللاطيان لها
وكتب بما ذكر جميعه سنداً شرعياً مشمولاً بنجتمه في الصحة ايضاً ثم بعد مدة توفي عنها وعن
ورثة فهل اذا ثبت جميع ما ذكر بالبينة الشرعية يكون الحق للزوجة وليس للوارث
معارضتها في شئ مما ذكر (أجاب) في الوقعات عن الخاتمة رجل قال في صحته جميع
ما هو داخل منزلي لا مراني هذه ثم مات صحيح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب
الملك من بيع او هبة كان لها ذلك والا فبنفس الاقرار لا يملك وفيها عن الوقعات
الحسامية رجل أقر في صحته ان جميع ما هو داخل منزله لا مراني غير ما عليه من الثياب
فما ترك ابناً فقال الابن ان كل ذلك تركه ابي في هذه المسئلة فتري وحكم اما
الفتوى فكل ما علمت المرأة انه صار لها بتلك الزوج اياها ببيع محجج او هبة او غير
كانت في سعة من منعه والا احتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك لا يصير لها ملك كما به هذا
الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى ويكون ذلك تركه للميت واما الحكم اذا شهد الشهود
على ذلك الاقرار بحكم بالاقرار بجميع ما كان في المنزل يوم الاقرار اه واذا ادعت
المرأة ديناً على زوجها لا بناء على الاقرار وان ثبتته بالوجه الشرعي يقضى لها به كما يقضى لها
بالاعيان الموهوبة حيث ثبتت الهبة لها في حال صحة الواهب واستوفت الهبة شرائطها
الشرعية والا كان الموهوب تركه عن الواهب يورث عنه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له دين معلوم عند آخر ما ليس له لدى الحاكم الشرعي فادعى المدين انه دفعه له
وذهب ياتمس البينة فضمه بجماعة من الميادين وصالحوه مع خصمه وصدق له بان الدين
باق عنده لديه وان دعواه الدفع المذكورة باطلة وذلك على يد بينة شرعية فهل اذا ثبت
اقراره وتصديقه وتأخذه ولا عبرة بانكاره بعد شهادة البينة المذكورة عليه بذلك فاذا
دفعه وب الدين للقاضي واثبت عليه ما ذكر يحكم عليه بدفع الدين وتحال هذه ولا عبرة

١٧ ١٢٦٦

بانكاره (اجاب) على المدين المذكور والحال هذه دفع ما بذمته من الدين المقر به لربه بعد ثبوت ما ذكر عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وعن ثلاث بنات وترك دارا ثم مات الابن عن بنت وماتت البنات عن ورثة قبل قبضة الدار المذكورة فارادو رثة البنات اخذ ما يخص امهاتهن في الدار المذكورة فادعت بنت الابن بان الدار لوالدها فقط ثم بعد ذلك حصل الشاجر بينهم والتنازع فاقرت بان لورثة البنات الثلث واصطحو امهاتها على ذلك وتراضوا وكتبوا بذلك وثيقة ثابتة المضمون فهل اذا ارادت نقض الصلح والاقرار ثانيا لا تجاب لذلك اذا كان ذلك ثابتا بالبيينة الشرعية (اجاب) حيث اقترنت بنت الابن المذكورة بان ثلث الدار لورثة البنات المذكورة كوراث لا يكون لها الرجوع عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين بينهما قرابة ادعى احدهما على الآخر بدعوى عند قاضي بلدهم ولم يثبت دعواه عليه ثم بعد ذلك وهب له المدعي عليه اشياء من نقود وامتعة ودواب وغير ذلك وصدق على انه لم يكن له حق قبل المدعي عليه وحصل بينهما التخليص والابراء العام وخرج في شأن ذلك حجة شرعية من قاضي بلدهم فهل لا تسمح بدعوى احدهما على الآخر بعد ذلك ولا وارث كل بعده والحال هذه (اجاب) لا تسمح بالدعوى بعد الابراء العام من المبرئ او وارثه لو ادعى بحجة الارث عنه لا ينجح حادث بعده والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم استحقاق في كواوير صيد السمك بجانب ارض معلومة من قديم الزمان تنازعوا فيها مع بعضهم وكل منهم يدعيها عن اصوله ولا بيينة لهم بذلك ثم حصل بينهم صلح وصدقوا على ان لكل واحد فيها حصة معلومة واقسموها بينهم وكتب بينهم بذلك حجة شرعية من قاضي بلدهم فهل يكون الصلح والتصدق بينهم بذلك صحيحا وليس لاحد منهم ابغاله بدون وجه شرعي (اجاب) لا يصح الرجوع عن الاقرار ويعامل كل بما اقرانه اغيره حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في نظير براءة من حقوق الزوجية بعد تقديرها ثم اقرت له المطلقة باشياء معينة عندها بمحضرة بيينة ثم اراد اخذها منها فامتنعت متعللة بحقوق الزوجية المبرئ منها في نظير الطلاق فهل اذا ثبت اقرارها بان الاشياء عندها له يكون له اخذها منها ولا عبرة بتعللها (اجاب) ليس للزوجة الامتناع عن تسليم الامتعة المذكورة لزوجها بعد تحقق الملك له فيها بالوجه الشرعي بدون وجه يقتضي ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر واعترف واشهد على نفسه انه باع لزوجته عجلة جاموسة وعجلة بقرة بتقدر معلوم من الدراهم وان لها جارية خاصة نفسها ودستى نخاس خاصة نفسها وحلتى نخاس خاصة نفسها ايضا وهو في حال الهمة والسلامة فهل اذا ثبت ذلك واراد ورثته ابطال البيع والاقرار لا يجابون لذلك (اجاب) اذا ثبت بيع الزوج ما ذكر لزوجته حال صحته بالوجه الشرعي لا يكون تركه عنه والقول

لها بينها في ان الجارية والنخاس ملكها حيث لا بيينة لباقي الورثة على ان ذلك ملك الزوج كما ان اقرار الزوج حال صحته بذلك حجة عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مصاغا اودعته عند امرأة فيه دموت المودعة اقرت المالككة بوصول المصاغ لها من المتوفاة حال حياتها فهل اذا انكرت وصوله لها وانبت الوارث اقرارها بوصوله تعامل باقرارها ولا يعتبر انكارها وليس لها مطالبة الوارث به وما الحكم (اجاب) نعم تعامل المرأة المذكورة باقرارها بذلك بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد له فيه ارض وارث زراعة ومات عن ولده وحضر الولد في بلده وطلب رفع يده وارضع اليد على الدارين وارضع الزراعة فاعترف واضع اليد بان ذلك له ولا يبي من قبله واخبر انه اشترى بعض ذلك من انا من اجانب لا قرابة ولا ميراث بينهم وبينه فهل يحكم له برفع يده عن الدارين وارضع الزراعة مما باقراره ويرجع بالثمن على من باع له حيث لم يتحقق له ملك واستحقاق في ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) اذا اقر المدعي عليه بان الملك في الدارين المذكورين للمدعي امر برفع يده عنهما وتسليمهما للمدعي حيث لم يثبت انتقال الملك له بناقل شرعي واذا كان الحق ثابتا للمدعي في ارض الزراعة ولم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد له بسبب ضبطه الى النظام ولد له صغير فوات وترك ولده وليت عقار وارض زراعة فغاب ايضا الولد اكثر من خمس عشرة سنة والآن حضر الولد فوجد انا من اجانب مستولين على المتروك عن والده بغير وجه شرعي وباعوا بعض العقار وبعض الارض فطلب الولد الوارث عقار ابيه وارضه من واضع اليد على هذا المتروك بعد ابيه ومن المشتري منهم فامتنعوا متعللين بطول المدة لكن بعد اعترافهم بان الملك لا يبي فهل ينزع المتروك من واضع اليد بعد ابيه والمشتري منهم البعض من عقار وارض حيث اعترف واضع اليد ببقاء الحق فيهما للاين المذكور ولم يوجد من الابن ولا من ابيه ما يوجب سقوط حقه منهما لاسيما مع اخذ الاب في النظام كذا وغيبته تلك المدة وغيبه الابن فها عنده (اجاب) اذا اقر المدعي عليه بان الملك في العقار المذكور للمدعي امر برفع يده عنه وتسليمه للمدعي حيث لم يثبت انتقال الملك له بناقل شرعي واذا كان الحق ثابتا للمدعي في ارض الزراعة ولم يوجد ما يفيد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من واضع اليد عليها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر شركة وتجارة وقرض ثم تخاسم بعضهما وثبت لاحدهما على الآخر قدر معلوم من الدراهم وكتب عليه بها وثيقة شرعية بمحضرة بيينة ثم بعد مضي مدة اقر الذي عليه الدين لرب الدين ببقائه حقه واثبوته في ذمته بمحضرة بيينة ثم بعد مضي مدة طلب رب الدين حقه من المدين فقال دفعته لك في وقت كذا وكذا فمضى مدة على وقت الاقرار فهل يقبل دعواه الدفع بتاريخ مقدم على اقراره ببقائه الحق في ذمته واذا اقام بيينة لا تقبل

(اجاب) يعامل المقر باقراره ولا يقبل دعواه دفع ما اقرانه بدمته بتاريخ متقدم على الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لزوجه بدين معلوم في ذمته وهو محال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات عنها وعن وارث آخر فهل يكون لها اخذ الدين من تركته ويكون اقراره به صحيحا اذا ثبت انه صدر منه وهو في حال الصحة (اجاب) اذا ادعت الزوجة ان لها بدمته زوجه اذ اقرته وانها اقرته في صحته واثبت ذلك بالوجه الشرعي قضى لها به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت عقارا لها بمثل معلوم واعترفت وقت كتابة صلح التبايع بقبض الثمن ككذب والناس الحاضرون يعلمون ذلك ثم طالبت المشتري به فتمسك عليهم بالاقرار وامتنع من دفع الثمن فهل اذا امتنع المشتري من اليمين بعد عرضها عليه بانها صادقة في الاقرار المذكور يؤمر بدفعه لها والحال هذه (اجاب) اذا اقر البائع قبض الثمن ثم ادعى انه كاذب في الاقرار يحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يبقى فاذا نكل المقر له عن اليمين قضى عليه بالنسكول والله تعالى اعلم (سئل) في شخص قال لاخر اسقط حقتك لفلان فاسقطه والحال انه ربيع جاموسة فهل لا يكون الاسقاط صحيحا حيث انه تعلق بعين (اجاب) لا يزول ملك الرجل المذكور في الجاموسة باسقاطه المزبور لعدم صحة الاسقاط في الاعيان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لاخر مائة من الدراهم قرضا وارتهن به طينا ثم مات الدافع واخذ الرب الطين طينه ونصرف فيه فهل اذا طلب ورثة المرنه ان اخذ المبلغ المذكور من الراهن يجابون لذلك ولو طال المدة حيث كان الراهن معترفا باخذ المبلغ المذكور من ابيههم ولا عبرة بتعاليه بطول المدة مع اعترافه المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان وحيث كان المدين معترفا بالدين امر بدفعه لو ارث ربه ولو طال الزمان بدون ادائه او ابراءه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قدم الى بلدة بينا وبين بلدته مسافة القصر ولم يكن فيه معروفات تلك البلدة التي قدم اليها فاقبل رجل آخر انه ابن عمه ولم يبين المقرانه لايه او ابن عم شقيق و بناء على ذلك الاقرار ببذوة العم ذكر المقران المقر له يستحق معه الثلث فيما تركه المجدد وبعد ذلك رجع المقر عن اقراره لما تناقضا عنده ان المقر له ليس ابن عم له وقام الاثنان المقر له ببذوة العم يطالب المقر بما اقر به من النسب والحصة في تركه المجدد ويدعي بها بناء على الاقرار فهل لا يجاب لذلك ويكون الاقرار المذكور من باب تحميل النسب على الغير ويحكم الرجوع فيه سيما والمقر بنوعه معروف والنسب ينكرون ذلك يكلف المدعي بينة شرعية تشهد له بدعواه ام كيف الحال (اجاب) دعوى المال بناء على الاقرار غير مسبوقة على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك دارا وله وارث غائب عن محل موته حضر بعد موت ابيه فوجد جماعة واضعين ايديهم على الدار فطلب رفع ايديهم عن ما فامتنعوا من ذلك وتعللوا بان اباها باع لهم الدار قبل موته

وهو مرض الموت فهل اذا لم يثبت البيع بوجه شرعي ولم يصدقهم الوارث في ذلك لاعبرة بدعواهم المجردة وترفع ايديهم عن الدار المذكورة (اجاب) حيث اعترف واضعوا اليد باصل الملك للموت ولم يشترطوا دعواهم الشرائعية بالوجه الشرعي كان الواجب رفع ايديهم عن الدار المذكورة وتسليمها للوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه كسر لها سقطين وترا فعتلدي الحيا كم الشرعي فسالها البيضة فحجرت عنها عجزا كليا فطلب من المدعي اليمين فعتت عنه وسامحته وامرته براءة عامة بحضرة بينة من المسلمين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون لها مطالبة بشئ من ذلك ولا تسمع دعواها (اجاب) نعم لا مطالبة للمرأة المذكورة بشئ من الارش والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على امرأة مبلغ معلوم من الدراهم امانة تحت يدها وانه يملكه وانها اقرت له بالمبلغ المذكور بحضرة جماعة من المسلمين فهل اذا طالبا بدفع المبلغ المذكور له وانكرته بعد اعترافها به لا يعتبر انكارها ويقتضى عليها بدفعه للمدعي بعد اثبات اعترافها به بالوجه الشرعي (اجاب) تؤمر المرأة المذكورة بدفع ما اقرت به من الدراهم بعد ثبوت اقرارها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مشتركين مات احدهما عن ورثة فصبطت تركته وما كان له بيد اخيه من مال الشركة وصارت الحاسبة مع الشريك الحي واستقر الحال على مبلغ معلوم للثمن قبضه ورثته بمعرفة القاضي وكتب في شأن ذلك دفتر لدى القاضي واقر جميع اولاد المتوفى المذكور بالمبلغ انهم لا يستحقون قبلهم حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ولا طلبا ولا فضة ولا ذمبا ولا يمين بالله ولا خلاف ذلك فهل حيث اشتهروا على انفسهم بما ذكر لا يكون لهم الدعوى على عمهم بشئ مما وقع عليه الحاسبة وقبضوه واذا طلبوا منه تفصيل الحساب ثانيا لا يجابون لذلك حيث كان عمهم مامونا ويكتفي منه بالاجال ويمنعون من معارضة عمهم بدون وجه شرعي (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده فاذا تحقق الابراء العام من ورثة الشريك المتوفى بالوجه الشرعي لا يكون لهم مطالبة الشريك الحي بشئ سابق على تاريخ الابراء العام ولا تسمع دعواهم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين احدهما مسلم والاخر ذمي اقترض المسلم من الذمي دراهم عوجب سند شرعي ودراهم بغير سند ثم ادى له بعض ما عليه من الدين وتحاسبوا ولم يبق من جميع الدراهم الا مائة وثمانين قرشا فطلب المسلم من الذمي عند الحساب السند الاصل فذكر انه عند زوجته وهي غائبة وكتب الذمي سنداً بالخصاصة بجميع ماله ما عدا ما استثنى بخطه غير مؤرخ وذكر انه خالص بما في السند الاصل الذي طلب منه وادعى غيبته ثم بعد مدة اظهره وطلب ما فيه فهل لا يجاب حيث اعترف بالخصاصة (اجاب) اذا ثبت اعتراف الذمي المذكور طائعا باستيفاء ما كان له قبل مدينه من القدر المكتتب بالصك لا يكون له المطالبة بشئ

منه والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان كتحداى عن حادثة تعلم من جوابها
(اجاب) صار امعان النظر والتأمل في صورة ما صار في قضية فراج عيسى سلام مع
اولاد حسين عمر سلام من أهالي القرنت فوجد ان الوثيقة المحررة صورتها أولاً من فراج
عيسى لا ولاحسين مضمونها الاقرار بالمال فقط ولا تعرض فيها الاقرار بالنسب أصلاً
وقد تم الامر أخيراً على مقتضاها وان فراج المذكور لم يحصل منه رجوع أصلاً وقسم
المتنازع فيه على موجب ذلك وكتب في شأن ذلك صكوك شرعية على يد القاضي
بنراضى الخصمين وبعقضى ذلك صار اولاد حسين عمر مستحقين لما أقر به فراج عيسى
وانقطع التنازع الذى كان في تلك القضية فلا سبيل الى نقضه بعد صدوره على الوجه
الموضح بالاوراق وما وقع من تخالف مقالان العلماء والمفتين في هذه القضية فهو مبنى
على ان عيسى فراجاً أقر بنسب ورجع عنه وقد ثبت خلافه وان الواقع من على بن
فراج كان بدون اذن والده وكذب والده في ذلك حسب المبنى بالاوراق وقد ثبت
الفتاوى على ما صدر من على المذكور وتخالفت كلهم في ذلك بناء على دعواه الصادرة
بين يدي الشيخ حسين عبداللطيف وقد اكذبها والده المقر فلا حاجة الى تطبيق الفتاوى
حيث كان أمرها بخلاف الحادثة فانها مزل عن صورة الوثيقة المكتوبة من فراج
عيسى لا ولاحسين التي صار العمل على نفيها أخيراً ومن المعلوم ان لكل سؤال جواباً
وتخالف الفتاوى أمر جار بين العلماء قديماً وحديثاً وليس في ذلك حط لهم عن منازلهم
العلمية فكل يبنى على قدر ما وقف عليه وما أدى اليه فهمه وقد تمت هذه القضية
بالتراضى مع عدم الاحتياج الى فتاوى صار الحق في المقر به لا ولاحسين عمر سلام
فيجب ان ياذن ذلك ومنع المعارضة والتداعى من فراج عيسى وولده والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات وله ورثة بالغون وورثة قاصرون فادعى بعض الورثة البالغين
على الميت يدين وصداقه باقى البالغين وهم نصاب الشهادة فهل يسرى تصديقهم على
باقى الورثة القاصرين وغيرهم ويؤخذ الدين من رأس التركة أو لا يكون هذا الاقرار
سارياً على من لم يقر من الورثة بل يقتصر على المقرين منهم ولومع تعددهم أفيدوا الجواب
(اجاب) في جامع الفصولين لو كانت الورثة كباراً وصغاراً فاقرا كبار يدين على الاب
بحسب الغريم الى اقامة البينة ليثبت في حق الصغار اذا اقرارهم لا يعمل في حق الصغار
اه وفي الاقروية من نوع فين لا تقبل شهادته لغنى في المشهود له من الشهادات اذا مات
رجل واقروا ثمان يدين لانسان على الميت ولم يعطيا ولم يقض القاضي عليهما حتى شهدا
بذلك الدين لرب الدين عند القاضي تقبل ويثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة
من متفرقات السراجية اذا شهدوا ثمان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة
لانه لانه في شهادتهما وان كانا غير يدين أو اقرار ولم يشهدا الزمهما بالحصص في نصيبها
لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بدون صفة العدالة لا تكون

مطلب اقر بعض الورثة
بدين او وصية يقتصر
على المقر ما لم تستجمع
شرائط الشهادة ولم يلزم
القاضي المقرين ولم يدفعه
قبلها

حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما اه وكذا الحكم لو شهد أحد الورثة مع اجنبى بعد
اقرار الوارث بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر كفله به آخره مدة
دفعه له المدين وزقت وثيقة الدين وأقر رب الدين بانه لم يكن له عند المدين ولا عند
الكفيل حق ولا دعوى ولا طلب وحصل بينهما تخلص وبراءة عام بشهادة البينة الشرعية
فهل اذا ادعى بعد ذلك رب الدين بدين على المدين أو على الكفيل ويريد مطالبة
الكفيل به لا يحجب لذلك ولا تسامح دعواه به بعد ثبوت ما ذكره لا يحق حاد (اجاب)
لا تسامح الدعوى بعد الابراء العام لا يحق حاد بعد الابراء والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين يملكان داراً بشرى الميراث عن مورثيهما الا حدهما تسعة عشر قيراطاً والآخر
خمسة قيراطاً اسكنا فيهما ذميين على سبيل العارية مدة ثم حصل تنازع بين الشرعيين
وأراد اخراج الذميين الساكنين فيهما فقامت بينهما دعوى ادعى انهما ملك لهما من ميراث أبيهما
وانكر املك الرجلين المذكورين فيها فهل اذا كانا قبل دعواهما المذكورة يعترفان
بانهما ساكنان فيها عارية وانهما ملك للرجلين المذكورين وثبت اقرارهما بذلك
بالبينة الشرعية لا تعتبر دعواهما ويؤمران بخروجهما من الدار وتسليمهما لساكنيهما
الرجلين المذكورين (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى اعتراف الذميين المذكورين
بان الدار المذكورة ملك للرجلين وانهما ساكنان فيها بطريق العارية منهما فليس
لهما المعارضة فيها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأخته آل لهما
دار بالارث الشرعى عن أبيهما فمرض الاخ مرض الموت ومات عن وورثة فادعت الاخت
بان أخاها اسقط لها حصته من نصيبه في الدار المذكورة قبل موته وهو في مرض موته
وعند هيبته على ذلك فهل يصح الاسقاط ويكفون الحق لها في المسقط أو لا يصح
الاسقاط المذكور وتكون حصة الميت لورثته من بعده موته (اجاب) الارث جبرى
لا يسقط باسقاط كما لا يصح الاسقاط في الاعيان فلورثة الاخ أخذ حصته في الدار المذكورة
ولا عبرة بالاسقاط المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أم وزوجة
وأولاد منها قاصرين مشعولين بوصاية وصى شرعى وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جلة
ماتركه عبد رقيق فادعت الزوجة ملكيتها له بسبب ان المتوفى كان حال حياته طلقها
فلا ما وبعد انقضائها من زوجها العبد المذكور ودخل بها وبعد ذلك علم بها ابناء
تلك الشريعة وقبائلته منه بصيغة شرعية وحازته تحت يدها ومضى بعد ذلك مدة سنين فهل
اذا كان لا يئنة لتلك الزوجة بذلك وصدق لها عليه الوصى والام يكفى تصديقهما مع
عين تخلفها وتستحق رقبته العبد (اجاب) تعامل الام باقرارها وتصديقها في نصيبها
فقط واقرار الوصى على القصر غير معتبر في حقهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ملك نصف ساقية وله اطيان بجانبها مات عن زوجته وبنته وابن أخيه القاصرين ثم
ماتت زوجته بعده عن بنتها القاصرة فاستولى رجل على مخلفات الميت من الساقية

والطين المذکورين مدة ثم بلغ القاصر ان المذکوران وطلبا اخذا الساقية والطين من المستولى عليهما فاعترف له بما بذل ذلك وسلم لهما جائزا منه ثم رجع وأخذ ما نيا وادعى انه وضع يده عليهما مدة تزيد على ثمان في عشرة سنة وان رجلا كان وكيل القصر أسقط له ذلك والحال انه لم يكن لهم وكيل ولا وصي فهل اذا كان معترفيا بصل الملك في ذلك للورثة المذکورين يؤمر بدفع ذلك وتسليمه لهم ولا عبرة بدعواه المذکورين بدون اثبات انتقال ما ذكرنا به بناقل شرعي (اجاب) حيث كان واضح اليد مقربا بان الملك والاستحقاق في نصف الساقية المذكورة والارض للورثة المذکورين ولم يتحقق انتقال ذلك له بناقل شرعي امر بالتسليم لهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شيدة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن دين عليها لها وطائعا على ذلك طاعة بائنة على يد نائب القاضى وامرأ كل من مازمة صاحبها براءة عامة وليس لاحدهما قبل الاخر شئ وذلك بحضرة بينة من المسلمين ثم بعد مدة تزوجت رجلا أجنبيا فادعى الزوج المطلق عليها بان له مصاغا قبلها ويريد الرجوع عليها به فهل اذا ثبت الابراء العام من كل من الزوجين بالبينة الشرعية لا يكون لاحد الزوجين مطالبة الاخر شئ بعد ذلك (اجاب) لا تمنع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في شريحة تحاسبوا وتصادقوا على انه لم يكن لاحدهم شئ زائد على ما تصادقوا عليه بحضرة بينة ثم بعد ذلك ادعى أحدهم الغلط في الحساب وان له شيئا زائدا على ما تصادقوا عليه فهل بعد المحاسبة والمصادقة المذکورين لا يقبل قوله (اجاب) لا تقبل دعوى أحد الشركاء الغلط في الحساب بعد صدور المحاسبة والتصديق عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر أخذ من رجل آخر ديناً وكتب له به تمسكاً بخطه وختمه وأشهد على ذلك ثم مات المدين وطلب الدائن دينه فيكتفي الوثيقة المكتوبة بخط المدين وختمه فهل اذا شهدت البينة بان هذا خط المدين وختمه يحكم للمدين بدينه في التركة بعد المدين وهل اذا شهدت البينة المكتوبة أسماءهم في التمسك على الاقرار وغلطت في تاريخها لا يكون ذلك قد حاربه الشهادة (اجاب) صرح ائمتنا انه يعمل بخط البائع فيما عليه وبان الاقرار مما يعاد ويتكرر في البحر وغيره وفي الفتح لا يكلف الشاهد ان يبين الوقت والمكان كما في شرح الملتقى للعلائي ومثله في البرازيه وفي القنية ضمن مسألة لا يحتاج الى بيان التاريخ وفي الانقروى عن القاعدة الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها او نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها في حيث شهدت البينة على ان الخط خط المدين وختمه تضي للدائن بدينه بعد ائتين الشرعية كما يقتضى له لو شهدوا على اقرار المدين بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك جائزا معلوما من الحلى والمصاغ من الجواهر والذهب والفضة وتغاث ايضا بجائزا من النحاس والصيني وجائزا من القرش وجار يمين معيتين وهى واضعة يدها على ذلك كله بمنزل زوجها واشهد زوجها

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢

صفر

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٧

على نفسه حال صحته قبل موته بسنين بعد ان عين الحلى والمصاغ والجوار يمين بما صورته اشهد على نفسه فلان بن فلان بأن كل الحلى والمصاغ والقضيات والجوار يمين المشروحات التي تحت يده زوجته فلانة بنت فلان هو ملك الزوجته المذكورة مختص بها لاحق للشهد المذکور فيه ولا في شئ منه وجب ما كان موجودا تحت يدها بمنزل زوجها المذکور من نحاس أبيض وأصفر مع اختلاف اجناسه وتباين أوصافه وانواعه والقرش المختلف جنسا ونوعا وصفة والصيني المستقر والموجود بالمنزل المرقوم هو ملك الزوجته المذكورة ايضا لاحق للشهد فيه ولا في شئ منه بوجه من الوجوه الشرعية ولا بسبب من الاسباب ولا بطريق من الطرق اشهد على نفسه بذلك وبانه لا يستحق ولا يستوجب قبل زوجته المذكورة المشهد لها اطلاقا مطلقا ولا استحقاقا ولا ذهابا ولا فضة ولا نحاسا ولا رصا ولا دراهم ولا دنانيرا ولا معاملة ولا شيئا قل ولا جل حسب اشهاد على نفسه بذلك واخر ج بذلك حجة من القاضى ثم مات بعد سنين عن ورثة وعليه ديون ستغرق متروكة فاراد الغرماء أخذ ما عولوك للزوجة وافرغها به الميت في صحته ليدفعه الغرماء في ديونهم فهل لا يكون لهم ذلك ويمنعون من معارضتها ويكون القول قولها فيما تحت يدها انه ملكها بيمينها ولا تسمع دعوى أحد عليها بما هو عولوك لها خصوصا وقد أقر الميت في صحته بيمينه في ملكها (اجاب) نعم يكون القول للزوجة فيما تحت يدها من الامتعة المذكورة انه ملكها بيمينها وفي واقعات المفتين رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأى هذه ثم مات صحيح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع أو هبة كان لها ذلك والا فبنفس الاقرار لا تملك اه معزى بالقاضى خان وفيه اعزى بالواقعات الحسامية رجل أقر في صحته ان جميع ما هو داخل منزله لامرأته غير ما عاينه من الثياب فبات وترك ابنا فقال الابن ان كل ذلك تركه ابينا في هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت المرأة انه صار لها بتمليك الزوج اياها ببيع صحيح أو هبة أو مهر كانت في سعة من منه والاحتجاج بهذا الاقرار والم يمكن لها فيه ملك لا يصير لها ملك كامل هذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى ويكون ذلك تركه الميت وأما الحكم اذا شهدا له هو وعلى ذلك الاقرار يحكم بالاقرار بجميع ما كان في المنزل يوم الاقرار اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أخذت من امرأة أخرى قدر ما معلوم من الدراهم قرضا وقد رامن الطواقي لتبديعها بالوكالة عنها فباعتها ثم بعد مدة ثمانية أشهر ماتت صاحبة الدراهم والطواقي عن ورثة فطلب ورثتها من تلك المرأة ما للورثة عندها من الدراهم وعن الطواقي فاعترفت بما عندها لها وطلبت منهم ان يمهلوها فامهلوها مائة والا ن تدعى الشر كة يدينها وبين المتوفاة فانكروا دعواها فهل لا تجاب لذلك ويكون للورثة أخذ ما لمورثتهم عندها من الدراهم وعن الطواقي حيث كانت معترفة بما ذكر (اجاب) الاقرار حجة على المقر فاذا ثبت اقرار

١٧

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

نحاس وفراش وما أشبه ذلك ملك زوجته وأنه لاحق له ولا ملك في جميع ما في المنزل من الاعيان سوى ملبوس بدنه فقط وكتب بذلك وثيقة شرعية بشهادة جمع فهل اذا مات عن زوجته وعن وارث سواها وادعى الوارث بشئ مما في المنزل من المتاع وأنه ملك لمورثه لا تسمع دعواه بشئ مما في المنزل يوم الاقرار والاشهاد سوى ملبوس بدن مورثه (أجاب) ليس لبقية ورثة الميت معارضة زوجته فيما ثبت الملك لها فيه من الاشياء المذكورة بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته وترافعا بين يدي الحاكم الشرعي وادعى كل منهما على الآخر بأشياء معينة وعجز كل منهما عن اثبات ما ادعاه على الآخر وبعد التنازع والمجزع عن البينة أبرأ كل منهما صاحبه براءة عامة من كل دعوى وطلب وقبل كل منهما من الآخر لنفسه وساحت المرأة المذكورة الرجل من دعواها بالاشياء المرقومة وصدر بذلك اعلام شرعي ثم بعد ذلك ارادت أن تدعى عليه ببعض الحق المذكور والذي ادعت به عليه سابقا فهل لا تسمع دعواها بعد ذلك حيث كان ما ذكرنا تابا بالوجه الشرعي ويكون الابراء العام قاطعا للنزاع (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حادث بعده وعليه فلا تسمع دعوى المرأة المذكورة على الرجل المذكور بما ثبت الابراء منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته ومعتقه وترك ما يورث عنه شرعا وضبط تركته بحضرة نائب الشرع الشريف وبحضرة وكيل سيد المتوفى وأخذت تلك الزوجة ما خصها من المتروك واستولى على الباقي الوكيل المذكور ثم بعد مدة ظهر شخصان يدعيان انهما اولاد الماتوفى وادعيا على تلك الزوجة بأشياء ينفق ودعواها من التركة بغير ثبوت نسب شرعي فصالحهما بمبلغ من الدراهم قبضاه عنها على أن يبرأهما من دعواهما عليهما إذ كرفا بآها براءة عامة وأقرا وصداقاً بانفسهما لا يستحقان قبلها شيئا لا قليلا ولا كثيرا من جميع متروكات المتوفى بحضرة بيعة فهل على فرض ثبوت نسبهما اذا ادعيا على تلك الزوجة بشئ مما ادعياه عليهما أو لا من التركة لا تسمع دعواهما عليهما بشئ مما ذكرنا وعينان عنهما قهرا (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما بما يماز كره على الزوجة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بما صورته ادعى على عفرة ابن المرحوم محمد المسلم الذي كان يسمى قبيل اسلامه قبيسا على الحاضر معه بالمجلس تكفو رابراهيم الارمل وكيل عن زوجته البالغة العاقلة تكويه وعن أخيها البالغ العاقل لميه ولدي اربعين حيطه الارمل المتوفى الشابة وكالته عنهما قيسا كره شهادة بيعة من المسلمين ان موكله تكفو رالمذكور واضعان أيديهما من غير وجه على الدار المتركة للمذكور عن والده بناحية طنتا بدرب الرحبة المحددة بحدود أربعة أهدا لغيري ينتهي لدوار السيد خليل الخليفة والحد الشرقي ينتهي لقطعة الارض الخربة المملوكة للسيد مصطفى الخادم والحد الجنوبي ينتهي للدرب المذكور وفيه الباب والحد القبلي ينتهي للحمام القديم والا أن يريد على عفره المدعى

المذكور رفع يدي الموكلين المذكورين عن الدار المذكورة ليحوزها ويتنفع بها فسئل تكفو رابراهيم عن ذلك فاجاب بان الدار المذكورة كانت مملوكة لوالد المدعى المذكور وان اربعين حيطه والدار الموكلين المذكورين اشتراها حال حياته بثمن معلوم من محمد وال المدعى فبعد ذلك على المذكور جدا كليا فطلب من الوكيل المذكور بيعة تثبت ذلك فادعى غيبته وأمهل مدة احضارها فطالب النزاع بينهما ثم بعد النزاع الطويل واشتداده صدق على عفره المدعى المذكور على ما أجاب به تكفو رالمذكور وأقر واعترف ان والده حال حياته باع الدار المذكورة بالثمن المذكور لاربعين حيطه والدار الموكلين المذكورين واقربا على المذكور انه لا يستحق فيها شيئا فهل هذه الدعوى بهذه الكيفية صحيحة وهل التصديق والافراد الواقع من على المذكور بما ذكر يقتضي عدم ثبوت شئ له في الدار المذكورة ويقتضي ثبوت ملكها للموكلين المذكورين مال الحكم في ذلك (أجاب) يعامل المقر باقراره فاذا اعترف الرجل المذكور وصدق على بيع والده لما ذكره على الوجه المستطو ولا يكون له معارضة المدعى عليهما صححت الدعوى أولا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر بموجب سندات بيده طال به به فاراد محاسبته على ما له عنده فسامحه وأبرأ كل منهما فادعى الآخر براءة عامة بحضرة جمع من المسلمين فطلب منه السندات فقال له لم تكن معي فهل اذا اراد بعد مدة أن يطالبه بالدين الذي أبرأته منه منه مالا بالسندات المذكورة لا يجيب لذلك حيث كان الابراء تابا بالبيعة الشرعية ولا عبرة بتعاليه المذكور (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلقها ثم بعد وقوع الحلاق طلب منها الخصال كانت تترين به وهي في عصمته بموجب بيعة تشهد له انه ألسها الخصال زينة فقط من غير ثمن لمسا فادعت انها لم يملكه بمجرد لبسها وحيازتها والحال انه ليس من مهرها فهل لا تجاب لذلك (أجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه حيث اعترفت باصل الملك للزوج ولم تثبت انتقالها بناقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولدان ادعى أحدهما على أخيه بحضرة أبيهما بأنه أخذ مالا معلوما لبيهما كان مدفونا بكان كذا ويريد محاسبته في شأنه فكذب الاب المدعى وأقر بأنه لم يكن له مال مدفون ولا ادعى على ابني شئ من ذلك ولم يكن لي قبله حق ثم مات الاب بعد ذلك عن ولديه المذكورين واراد الاخ المدعى ان يدعى على أخيه المدعى عليه بعدم موت أبيه بما كان ادعى به عليه في حياة أبيه من المال المذكور فهل لا تسمع منه دعوى بعد ثبوت براءة أبيه له من ذلك في حياته (أجاب) لا تسمع دعوى الاخ المدعى على أخيه المدعى عليه بشئ مما وقع الابراعه منه من الاب لابنه المدعى عليه في حال حياته كما هو مذكور والله تعالى (سئل) في جماعة لهم أخذوا عطاء من اصوا من بعضهم وأقر كل واحد منهم بأخذ حقهم من الآخر ولم يكن لاحد قبيل الاخر حق

ولا استحقاق لامن دين ولا من اجر ولا من غيره ولا دعوى ولا طالب ولا مال لامن ملك ولا من وقف ولا غيره وابرأ كل ذمة صاحبه ابرأ عما فيه ل اذا ادعى أحدهم على الآخر بدين أو غيره مما دخل تحت الابرأ لا تسمع دعوى كل على الآخر (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابرأ العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه بدرأهم وبعض مواش انهما مشترك بينهما وانما من كسبهما سوية فأنكر الآخر المدعى عليه ووجد دعواه فحضر جماعة من المسلمين وأوقعوا الصلح بينهما على قدر معلوم من الدراهم دفعه الاخ المدعى عليه بالجلس وابرأ الاخ المدعى ذمة أخيه براءة عامة من جميع ما ادعى به وأسقط حقه من دعواه بجميع ذلك وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضي فهل اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية لا يكون للاخ الرجوع على أخيه بشئ من ذلك بعد الصلح والابرأ العام ويمنع من معارضة أخيه في ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابرأ العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين وطالبه به فأنكر دعواه وادعى انه كان فحاسب معه عليه وزاد له مبلغ عنده أقر له به آخر كل حساب بينهما وأنه حصل بينه وبينه التقاضي والابرأ العام فيما عدا المبلغ الذي زاد له فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يلزمه دفع ما ثبت اقراره به ولا تسمع دعوى كل على الآخر بعد ذلك (أجاب) على المقر دفع ما تحقق اقراره به للمقر له وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعد الابرأ العام الا بحق حادث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخيه الغائب فحضر الاخ بعد سنة من موت أخيه وأراد مقاسمتها في التركة فأبرزت ورقة مشهورة بخط أخيه الميت مكتوب فيها ان لها في ذمته مبلغ دراهم قدره كذا وتزعم ان هذا خطه وأنه كتبها لها وأقر لها بالمبلغ المستطير فيها والحال انه ليس في الورقة شهود ولا بيينة تشهد بمضمونها فهل لا عبرة بتلك الورقة حيث لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) صرحوا بعدم سماع الدعوى بناء على اقراره بأنه لا يقضي بصحة ما ثبت مضمونه شرعا فلا تسمع دعوى المرأة المذكورة بناء على اقراره بفرض سماعها لا يحكم لها بدعائها الا اذا أثبتته بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل مقيم بقرية يقيم فيها عقار أشياء معينة بمحضرة جماعة من عهده الناحية فكلفوا اثبات دعواهم فحضر واعن ذلك فظهر للعهد الحاضر من ان هذا الشئ المدعى به كذب وبهتان فأقروا واعترفوا بان دعواهم عليه لا أصل لها وانما المقصود من دعوانا عليه اخراجه من بيننا ولا يقيم معنا فامتل الرجل لذلك وصالحهم على نزع وجه من عندهم وضربوا له المدة معلومة ينقل فيها متاعه فلما مضت المدة أي الخروج من عندهم فهل لهم اجبارهم على الخروج من غير وجه شرعي واذا طلبوا إقامة الدعوى المذكورة ثانيا عليه لا تسمع منهم بعد اقرارهم واعترافهم بانهم كاذبون ولا دعوى لهم قبله وان المراد من وجهه من بينهم (أجاب) لا يجبر الرجل المذكور على

الاتقال من البلدة المذكورة ولا تسمع دعوى الجماعة المذكورة عليه حيث تحقق عليهم ما هو مرسوم من الله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وابنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وحصة في طاحونة ونورج وغير ذلك مما يورث شرعا فأسقطت إحدى البنات حقهها مما يخصها بالارث قبل القسمة والافراز لابن أخ لها فهل لا يصح الاسقاط في الاعيان المذكورة ولا يكون لابن الاخ منعها من نصيبها اذا تحقق ما ذكر (أجاب) الارث جبري لا يسقط بالاسقاط على ما أفق به العلامة الرملی والله تعالى أعلم (سئل) في مكان خرب بين اثنين اذن أحدهما الآخر في عمارته وبنائه ليرجع بها عليه فعمروا بناء حسب اذنه ثم حبس المعمار في ديون عليه فأراد اربابها بيع ما يملكه من العقار في الدين فأقروا وفي المصنف بان نصف بناء هذا المكان ملك لشر يملكه وأنه اعطاه جميع ما صرفه في العمارة خوفا من بيعه بمحضرة بينة وكتب بذلك حجة وبه دخل وجه من السكن أقر المقر له بأنه ما صرفه في العمارة المذكورة ولا أعطى المعمار المذكور ما صرفه فيها بذنه وان مبلغ الصرف باق بذمته فهل اذا ثبت اقرار المقر له بالبيينة الشرعية بما ذكر يكون للمعمار المذكور الرجوع بما صرفه في العمارة (أجاب) ذكر في الاشياء وغيرها ان المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره لأنه يرتد بالردو يفهم من كلام الفقهاء ان محل ارتداد الاقرار بالردمالم يصدق المقر له قبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين وأثبتته عليه ثم بعد ذلك طلب منه إعادة الحساب الذي من جلته الدين الذي أثبتته عليه فأجابته لذلك وظهر وتحقق انه لم يكن عليه هذا الدين وصدق كل على براءة ذمة الآخر وأقر كل انه لم يكن له قبل صاحبه حق ولا دين ولا دعوى فهل اذا أراد المدعى بعد ذلك ان يرجع عن تصديقه وابرأه المذكور مطالب المدعى عليه بما كان ادعاه وأثبتته عليه قبل التصديق والابرأ لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابرأ العام الا بحق حادث بعده فاذا تحققت البراءة العامة من كل واحد من الرجلين المذكورين للاآخر لا تسمع دعوى أحدهما على الآخر الا بشئ حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه حال صحته وسلامته ان جميع ما في بيته ماله لوالدته سوى ملابوس بدنه وما شبهه مما هو خاص بالرجال ومات وعليه ديون فهل لا يكون تركته عنه الا ما كان مختصا بالرجال ولا يكون لاهل من ارباب الديون معارضة والدته المتوفى والحال هذه في غير المختص بالرجال (أجاب) اذا قال الرجل ما في بيتي لفلان صح اقراره كافي الدر المختار وفي حواشيه يصح الاقرار بالعام كافي يدي من قليل او كثير او عبدا ومتاعا او جميع ما ينسب الى فلان واذا اختلفا في عينها كانت موجودة في يده وقت الاقرار او لا فالقول لاقراره لان يقيم المقر له بينة انها كانت موجودة في يده وقت الاقرار انتهى وفي واقعات المفتين عن الواقعات الحسامية ما نصه رجل أقر في صحته ان جميع ما هو داخل

١٢٦٧
٦
مطالب الاقرار يرتد بالرد
مالم يصدق المقر له قبل
الرد

١٢٦٧
٧

١٢٦٧
١٨

١٢٦٧
٢٤

منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب فبات وترك ابتداء قال الابن ان كل ذلك تركه ابني
ففي هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت المرأة انه صار لها بتقليد الزوج
اياها ببيع صحيح او هبة او مهر كانت في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن
لها فيه ملك لا يكون لها ملكا بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى ويكون ذلك
تركة الميت واما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار يحكم بالاقرار بجميع ما كان
في المنزل يوم الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر بالجمعة بوصول مبلغ معلوم فهل
اذا قامت بينة على ان الاقرار كان بالجمعة لا يكون المقر ملزما بما اقر به ويكون له طلب
ما اقر به (اجاب) لا يجوز الاقرار بالجمعة بان يقول لا اخواني اقر لك في العلانية
بمال وتواطأ على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر به وان ادعى احدهما
ان هذا الاقرار هزل والجمعة وادعى الاخر انه جد فاقول للمدعي الجد وعلى الاخر البينة
كذا في تنقيح الحامدية معز بالبدائع والتاخر امانية وغيرهما فاذا اثبت مدعي الجمعة
في الاقرار المذكور ودعواه بالبينة لا يلزم بما اقر به والا كان القول منكر التجمعة ببينة
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت الى رجة الله تعالى عن بنتين وعاصب وترك
ما يورث تحت يد احدى البنتين فاقسمت البنات شيئا منه وصالحتا العاصب بشئ من
الموروث عما يخصه من الجميع ولم يزل الباقي عند واضعة اليد ثم توفيت اختها الى رجة
الله تعالى عن ورثة وارادوا اخذ ما يخص مورثهم منها فانكرته ثم اقرت به طائفة
مختارة مبنية قدره فهل اذا رجعت عن اقرارها بعد ذلك لا يقبل منها (اجاب) الاقرار رجة
قاصرة على المقر فيعامل المقر باقراره ولا عبرة بانكاره بعد ذلك حيث ثبت اقراره
بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على اخيه
بانه واضع يده على متروكات مورثه وهي كذا وكذا الذي الحاكم الشرعي ويطالبه
باستحقاقه فيها ولم يثبت دعواه فتصالحا على ان يبرئ المدعي المدعى عليه في نظير مبلغ
معلوم من الدراهم فابرأ المدعي اخاه براءة عامة وانه لا يستحق قبل اخيه شيئا من التركات
المدعى بها بحضور بينة وكتب بذلك حجة شرعية مشعولة بختم الحاكم الشرعي ثم بعد مدة
يريد المدعي الدعوى فيما حصل فيه الابراء العام متعللا بان الابراء المذكور صدر منه
وهو قاصر فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الابراء المذكور صدر منه وهو بالغ عاقل
لا تسمع الدعوى فيما ذكر (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان المبرئ المذكور كان
بالغا عاقلا وقت الابراء لا يعتبر انكاره لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اسقطت
وساحت وترك اولاد بنتها ما يخصها من تركة زوجها وترك بنتها على الشيوخ من
نخل وبيوت وغير ذلك مما يقبل التسمية ثم بعد ذلك رجعت في الاسقاط والمساخطة وترك
على يد الحاكم الشرعي وحكم لها بذلك واستولت عليه مدة من السنين وهي تتصرف
فيه بالبيع وغيره ثم بعد ذلك ماتت عن بنت وعن اولاد بنتها المتوفاة المذكورة فهل

مطلب القول المدعى الجد
والبينة بينة مدعي الجمعة
في الاقرار

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٢٢

يكون ذلك تركه عن المرأة المذكورة لبنتها ولا شيء لاولاد البنت واذا عمل اولاد البنت
بان الجدة المذكورة اسقطت وساحت وترك جميع ما يخصها من الميراث لا عبرة
بتعلمهم بذلك (اجاب) الارث جبري لا يسقط بالاسقاط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن زوجة وعن بنتين قاصرتين منها وترك جانب نخل مشترك كايدهو وبين رجل
اجنبي فوضع الثريد على جميع النخل وصار يستعمل ثمره ويستعمله مدة ثلاثين
سنة ثم بلغت القاصرتان وطالب كل منهما اخذ ما يخصه في النخل عن مورثه فامتنع
الشريرك من ذلك متعللا بطول المدة فهل لا عبرة بتعلمه بذلك ويكون للقاصرتين بعد
بلوغهما اخذ نصيبهما في النخل عن مورثهما ولو طالبت المدة سبعا والشريرك معترف
بالمالك فيه لمورثهما ويكون للوارث محاسبة على ما استغله من الثمر تلك المدة حيث
كان معلوم القدر (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مقررا بالشركة في النخل للمورث يؤمر
برفع يده عما يخص ورثة شريركه اذا لم يثبت انتقال الملك له فيه بنقل شرعي كما يكون لهم
محاسبته على ما استعمله من ثمره حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على
أحد بنيه المنقر عنه في معيشة وحده فطلبه منه فافقر له به بعد النزاع بحضور بينة شرعية
فهل اذا مات الاب بعد ذلك قبل استيفائه يكون الدين المذكور تركه يقسم بين جميع
الورثة بالقرينة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالشرع الشرعي (اجاب) نعم يكون الدين
المذكور تركه عن الميت فيستحق الجميع ورثته بالقرينة الشرعية اذا كان الواقع
ما هو مذكور ما لم يثبت فراغ الذمة عنه بالشرع الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة توفيت عن زوجها وامها وابنتين وبنت قاصرة وبعد وفاتها اقرت الام للزوج بان لها
نحت يد ابنتها المتوفاة المذكورة اربع قطع نخاس وقلاصدة ملقاهما جانب خيريات
وما عدا ذلك من الامتعة مخلف عن ابنتها المذكورة وملك لها وقت تحرير تركه
المتوفاة ادعت باشياء زائدة عما ذكرته للزوج بقوله ان المتوفاة طال حياتها اقرت لها
بها فهل اذا كان اقرار الام بعد الوفاة بان كامل ما هو تحت يد المتوفاة ملكا لها ما عدا
الاربع قطع النخاس والقلاصدة المعينة ثابتة بالبينة الشرعية يكون جميع ما تركته
المتوفاة تركه عنها يقسم بين ورثتها ما عدا النخاس والقلاصدة التي تدعى بها ولا يقضي
لها بما تدعيه من النخاس والقلاصدة بدون ائباث شرعي ولا تعتبر دعواها اقرارا للمتوفاة
بتاريخ سابق على تاريخ اقرار الام واذا تعللت الام المذكورة بان أحد شاهدى الاقرار
ابن اخي الزوج لا يعتبر تعلقها حيث لم يكن ابن الاخ في عيال عمه ولا في معيشته (اجاب)
دعوى الام على الزوج بالامتنع بناء على اقرار البنت لها بذلك لا تسمع وشهادة ابن
الاخ اعسمة مقبولة حيث كان عدلا ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في عقار تحت يد
اخوين اراد اقسمة فتعرض لهما رجل وادعى ان له حقا معلوما في العقار المذكور ويستحقه
عن امه وهي تستحقه عن ابيها فسئل عن سكوته هذه المدة الطويلة فقال كنت لا أعلم ان

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٤

ربيع الاول

١٢٦٨

٢٠

لا مسمى حقا في هذا العقار فاعترف الاخوان المذكوران بالملك لمورثه فيما ادعاه وتعللا عليه بطول المدة وادامته من حق مورثه بتعللها بذلك مع اعترافهم بالحق المذكور فهل لا يجابان لذلك ويؤمران بتسليم حق مورثه له ولا عبرة بالتعلل المذكور (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر في معامل المقر باقراره ولا عبرة بالتعلل المذكور والحال هذه اذا الحق لا يسقط بتقدم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد في عائلته اشترى احدهم مكانا ودفع ثمنه من مال ابيهم الذي بيدهم لنفسه ولجميع اخوته باطلاع ابيهم واذنه فبعد مدة مات الاب وبعض الاولاد بعده ثم ادعى المشتري الآن بان المكان اشتراه له ولاخيه الميت فقط واظهر وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت فهل اذا ثبت ان من باشر الشراء اقرباؤه اشتراه له ولاخوته باطلاع ابيهم واذنه من المال الذي بيدهم لا يبيهم يكون لهم جميعه لا يختص به المدعي واخوه ولا عبرة بالدعوى ولا بالوثيقة المجردين عن الاثبات الشرعية (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فقط في واخذ المقر باقراره بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فاستولى أحد اولاده على التركة وصار يدفع لكل من الورثة حصته من التركة وصالح بثمان اخواته على قدر معلوم وتواطأ معها على يدبينة ان تكتب له حجة بوصول المبلغ المصالح عليه لها وهو يكتب لها سند اعلى نفسه بهذا المبلغ المصالح عليه فكتبت له حجة بذلك وكتب لها سند بذلك وسلم لها وتوجه الى جهة ذات فيها فهل يعمل بهذا السند ويؤخذ المبلغ من تركته حيث كان هذا التواطؤ الذي حصل بينهما على يدبينة (اجاب) اذا ثبت ان الاقرار بقبض بدل الصلح كان مواضعة يكون للبنت المذكورة المطالبة به من تركة اخيها حيث صدر الصلح والتخارج صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في اولادهم في معاش واحد وما ورثه عن ابيهم وكسبهم الحادث بينهم على السواء فاشترى احدهم قطعة دار يريد الاختصاص بها دونهم فلم يرص الباقون اختصاصه بها فاقراؤه اشتراها لهم على السواء فكسبهم الحاصل بينهم وصار بناؤها وتصلحها من مالهم المشترك فيما بينهم ووضعوا ايديهم عليها بالسكن جميعا واستقباض ذلك بين الناس فبعد مضي أربع عشرة سنة ارادوا ان يقتسموا ما بينهم من الامتعة وبالحيلة الدار المذكورة فادعى الاحد المذكور ان له دونهم متعللا بقوله اني اشتريتها لنفسى فقط فهل لا يجاب لذلك بعد اقراره انها للجميع مع مثل الاكتساب الحاصل بينهم ويمنع من دعواه وتكون مقسومة بينهم على السواء (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر في معامل المقر بموجب اقراره بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت وأخ ولها بعض أمتعة وبعد موت الميتة أقراها بان أمتعة أختها هذه له فيها النصف ولابنة أختها النصف بطريق الميراث الشرعي على يدبينة ثم بعد ذلك ادعى ان بعض الامتعة التي ذكرت ليست لأخته

بل لامه المتوفاة بعد اخته يريد بذلك منع البنت من حقها فهل بعد الاقرار لا يقبل منه ذلك (اجاب) يعامل المقر باقراره وايضا له الرجوع عنه فاذا ثبت اقرار الرجل المذكور بان هذه الامتعة كانت ملكا لأخته تكون ميراثا لها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تتخاضت من زوجها مطلقا عما لها عليه من المفروض لها ولا بنتها وأقرت بانها لم يكن لها قبله حق ولا استحقاق ولا دعوى ولا دين ولا خلافة وأبرأت ذمتها براء عاما فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بانها باقية لها دين عنده من أصل المفروض لبنتها لا تسمع دعواها عليه (اجاب) ان تحقق الإبراء العام من المطلقة المذكورة لزوجه لا تسمع دعواها عليه الا بحق حادث بعد الإبراء العام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم مات عن زوجة وابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وللتوفي المذكور أخ ذمي قد كان المتوفي المسلم اسكنه في منزل من جلة منازل له لداعي فقره وبعد موت المسلم أرادت زوجته اخراج الذمي من المكان المذكور على يدوكيلها فذكر الذمي ان أخاه كان اسكنه فيه بدون أجرة لفقره وطلب استجاره من وكيل الزوج مشاهرة بأجرة معلومة فطلب وكيلها منه أجرة لما مضى ثم بعد ذلك ادعى ان أخاه المسلم ووجه المنزل المذكور حال حياته وأنكرت الزوجة دعواه فهل حيث طالب من وكيل الزوجة استجارا للمكان المذكور مشاهرة لا تسمع دعواه بعد ذلك ان أخاه المسلم ووجه له المنزل المذكور لاسيما وقد أقر عند طلبه استجارا لمكان المذكور بانها لم يكن له فيه حق على يدبينة من أعيان الناس (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الذمي المذكور اذا ثبت ما هو مستطوره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مع آخر في جاموسة وحصل منها نتاج واقسمها وتفاصلا فيما وفي نتاجها وأقر كل بانه لم يكن له قبل الا خرق ولا دعوى بشهادة بيعة شرعية ثم مات أحد الشريكين عن اولاده ومضى على ذلك فخوار بع عشرة سنة فادعى اولاد الميت على الشريك الحي بالنتاج الذي حصلت فيه القسمة والتفاصل بين أبيهم وبين الشريك الحي وبالبون به فهل اذا ثبت التفصيل والتفاصل فيه بينهم وبين أبيهم قبل الموت وأقر كل بانه لم يكن له قبل الا خرق ولا دعوى بشهادة البيعة الشرعية لا تسمع دعواهم عليه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام الا بحق حادث بعد الإبراء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنة القاصر منها وترك بيتا رهنه قبل موته عند أخري مبلغ معلوم من الدراهم بشهادة بيعة ثم ان الزوجة غابت مع ابنها المذكور بالاقرار الجارية وأقامت فيها خمس عشرة سنة وحضرت بابنها بعد بلوغه رشيدا فطلب رفع يد المهر عن البيت المذكور فادفع له دراهم الرهن فهل اذا كان الرهن ثابتا بشهادة البيعة الشرعية واعترف له المهرتين بذلك يؤمر برفع يده عن المكان بعد قبض دين الرهن ولا تكون غيبة الابن المذكور في حال صغره مانعة له عن طلب ذلك (اجاب) حيث اعترف المهرتين بالرهن كما هو مذكور كان عليا تسليم البيت لورثة

جاء الثاني سنة

الراهن بعد استيفائه الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن قاصر منها ونصبت الزوجة وصيا على ولدها القاصرون من جهة المتروكات مركب تحت يد أخي المتوفى ومنزل ساكن فيه حال حياة أخيه فطلب وكيل الزوجة الوصية على ولدها من أخي المتوفى المحاسبة على أجرة المركب وأجرة المنزل ونازعته في ذلك فقال الأخ ان عيالي أرسلتهم الوجه القبلي وان قعدت في المنزل ادفع اجرتهم وليس لي منزل ولا مركب ثم بعد ادعى الأخ المذكور ان أخاه وهب له المكان المذكور فهل حيث اقر بأنه لا منزل له وقت المنازعة مع وكيل الوصية وقال ان قعدت فيه ادفع الاجرة لا تسمع دعواه الهبة بعد ذلك (أجاب) اذا قال ذواليد ليس هذا لي وليس ملكي وقت التنازع يكون ذلك اقرارا منه بالملك للمنازع فلا تسمع منه دعوى انه ملكه قبل تاريخ الاقرار كما أفاده العمادى وغيره وعليه فلا تسمع دعوى الهبة المذكورة والحال هذه ولو جرح بنا على رواية الاصل من ان قوله لاحق لي مثلا ليس اقرارا بالملك للمنازع بل هو اقرار بعدم ملك المقر لا تسمع دعواه الملك أيضا بتاريخ سابق على هذا الاقرار للتناقض اذ هو محتاج لاثبات التناقل السابق ودعواه به على هذا الوجه يناقضها اقراره بعدم الحق له فيؤثر باتسليم لاقراره باصل الملك لمورث المنازع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة لهم مال مشترك بينهم اشترى أحدهم دارا من المال المشترك بينهم له ولاخوته ثم بعد ذلك ارادوا القسمة فاقترح المشتري للدار ان يشترها له ولاخوته وقسمها بينهم بالفريضة الشرعية لدى القاضي ومضى على ذلك مدة ثم بعد ذلك ادعى الاخ المشتري انه اشترى الدار لنفسه دون اخوته وبسببه وثيقة بذلك فهل لا عبرة بدعواه بعد اقراره واعترافه بالملك لهم فيها (أجاب) يعامل المقر باقراره بعد ثبوته عليه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة كان بيدها أشياء من أمتعة وفرش ونحوها ادعاه أبوها وأخذها منها وصدقت على انما له ولم يكن لها فيها حق وانه لم يكن لها عند أبيها دين ولا حق ولا عين ولا أمانة ولا شيء مما تنفع فيه للعاوى وكل ذلك وهي في حال صحتها وسلامتها ثم بعد مدة ماتت عن أبيها وزوجها فهل اذا أراد الزوج منازعة الاب فيما بيده مما حصل فيه التصديق من ابنته له قبل موتها وان يكون ميراثا لا يجاب لذلك اذا ثبت ذلك منها وهي في حال صحتها وسلامتها (أجاب) للزوج أخذ ما يخصه في جميع ما ثبت انه متروكة عن زوجته المتوفاة وليس له منازعة الاب فيما بيده مما اقرب به لابيها طائفة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليما دفعت له ثمنها عارية لتزين به في منزل زوجها ثم بعد مدة من الشهور ماتت البنت عن زوجها وعن أمها فاداد الزوج ان يجعل الحلي من جملة التركة متعللا بانها ماتت به وانه صار ملكها بسبب ذلك والحال انه اقر واعترف بان الملك في الحلي للأم المذكورة بخضرة بينة فهل لا عبرة بتعلل الزوج بذلك ويمنع من معارضة الام حيث ثبت اقراره واعترافه بالملك بالبينة الشرعية (أجاب)

١٢٦٨

مجرد

رمضان سنة

مجرد الاستمتاع لا يفيد الملك فلا عبرة بتعلل الزوج بما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تلقوا عن أبيهم عن اجدادهم عقارا وأطيانا وصاروا واضعين أيديهم على العقار والأطيان مدة خمسين سنة فجاء الا ن رجل أجنبي واتفق مع رجل من الورثة انه يقر أن هذا العقار والأطيان للرجل الأجنبي ويبقى هذا الرجل الأجنبي العقار والأطيان تحت يده هذا الوارث المقر له مدة حياته ويريد بذلك منع أقاربه من العقار والأطيان فهل اذا لم يكن مع الرجل الأجنبي بينة لا يكون له شيء في نصيب غير المقر ويكون له نصيب المقر فقط ما أخذ له باقراره (أجاب) الاقرار جهة قاصرة على المقر فيؤاخذ به فيما يملكه هو فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليشترى به سائر بل حمام وبذرا ويحصل ذلك تقاوى بطيخو يعمل فيه حتى يبدو صلاحه فان حصل ربح فللمدفع عله الثلث وان حصلت خسارة فكذلك فلما وضع البذر في الارض ونبت جاء المبيع فاضاعفه فلما رأى ذلك صاحب الدراهم أحضر الأخذ بحضرة أناس وقال له اجعل فلوسى عندك سلفا فسكت ولم يتكلم فهل ذلك السكوت لا يكون دليلا على رضاه بكون الفلوس عنده سلفا (أجاب) السكوت كالأفصاح في مسائل محصورة ليس ما ذكر في السؤال منها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا دارا يبدأ خربانها المورثة وهم وانه مات وهي على ملكه فصادقهم على ان المورثة هم وادعى شراؤها منه قبل موته وأقام بينة ثم ان البينة كذبت نفسها قبل المحاكم بحضرة جمع من المسلمين وقالت لا نعلم بيعا ولا شرا فهل اذا لم يثبت دعواه الشراء بعد اعترافه بانها المورثة بالبينة العادلة لا يجاب لذلك ويكون لا ريب الدار نزاعها منه ورفع يده عنها حيث وضع يده عليها في غيبتهم عن البلد بدون وجه شرعي (أجاب) يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اقرار الرجل المذكور بان الدار للمورث ولم يثبت انتقال الملك له فيها بناقل شرعي كان الواجب عليه تسليمها للمورثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة وترك ما يورث عنها شرعا فادعى رجل يدين له على تركها فافانكر الورثة دعواه فهل اذا اقام المدعى بينة شرعية على اقرارها بالدين في حال صحتها وسلامتها تقبل بيته ويقتضى له بها مع اليقين الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اقرار المرأة المذكورة بالدين حال صحتها كما هو مذكور بعد دعوى صحيحة بالوجه الشرعي يقتضى بالدين لربه بعد اليقين ويؤخذ من التركة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستخدم عند آخر يتعاطى امواله فاخذ من مناجيا فلما ظهرت خيافته طسبه على ما استلمه فظهر بدمته مبالغ معلوم وسال وقت المحاسبة هل فلان وفلان اخذوا منك شيئا من هذا المبلغ فقال لم ياخذ مني أحد منهم شيئا من ذلك ولا من غيره وأقر براءة ذمتهم براءة عامة وان هذا المبلغ جميعه بدمته وانه سيدفع له ثم بعد مدة ادعى على بعض من أبرأهم من ذلك براءة عامة بانه اعطاه من هذا المبلغ شيئا وانه

١٨

١٢٦٨

القعدة

١٩

١٢٦٨

الحجة

١٢٦٨

محرم

١٢

١٢٦٩

رجب

٢٧

١٢٦٨

رمضان

٥

أخذه منه بتاريخ سابق على اقراره بعدم أخذه منه وبرأه ذمته وأراد احضار بيعة على ذلك فهل ذات ابراهمه المذكور لا تسمع دعواه عليه بشئ من ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا يثبت في ذلك كما صرح به علماءنا وعليه فلا تسمع دعوى الرجل المذكور على المدعي عليه اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان غائباً عن بلدته في شهر كذا ولم يزل غائباً مدة أشهر فلما حضر من غيبته ادعى عليه آخرانه اقراراً بذمة أبيه للمدعي قدر ما علم من الدراهم فانكر ذلك فلم يجد المدعي حجة الا انه ابرز من يده اعلاماً من قاض يثبت الاقرار على يدي بيعة لم يذكر اسماءهم في الاعلام فزوج سجل القاضي فوجد فيه ان ذلك بشهادة رجلين ميتين وان الاقرار المذكور بتاريخ غيبة المدعي عليه فهل لا عبرة بذلك الاعلام بموت الشاهدين موافقة لمذهب الامام الاعظم القائل انه لا يقضى بالصكوك وان قلتم نعم فهل اذا أراد المدعي اثبات مضمون ذلك الاعلام المكتوب في غيبة المدعي عليه وادعى بانه كان غائباً عن بلدة هذا القاضي في تاريخ الاعلام وسجل الدعوى واقام بيعة من عدول المسلمين يشهدون على انه كان معهم في تاريخ كذا في بلدة كذا وثبت من شهادتهم ان المدعي عليه كان غائباً عن بلدة الدعوى وثبت بذلك بطلان الاعلام فليس للقاضي ان يثبت مضمونه ليكونه واضح البطلان ام كيف الحال سيما والشهادة على غيبة المدعي عليه تبلغ حد التواتر (أجاب) صرحوا بان الدعوى بناء على الاقرار غير مسموعة وبانه لا يقضى بمجرد الصك بدون اثبات مضمونه شرعاً لخروجه عن الحجة الشرعية التي هي البيعة والاقرار أو التسلول وفي الدر المختار شهادة النفي المتواترة مقبولة والله تعالى اعلم (سئل) في عامل قراض لرجلين ادعى ضياع مبلغ من مال القراض فلم يصدقه أر باب المال ثم أقر العامل بالمذكور لاحد أر باب المال طائعا مختاراً وتحتاسب أر باب المال مع بعضهما على رأس المال وربحهم بحضرة العامل المذكور وثبت لواحد من أر باب المال على الآخر باقراره له طائعا مختاراً مقدار معلوم من الدراهم آخر كل حساب بينهما وكتب له به سنداً على نفسه فهل يكون للمقر له مطالبة المقر بما اقر له به آخر كل حساب بينهما بمقتضى السند المذكور الثابت شرعاً (أجاب) يعامل المقر باقراره فالمقر له مطالبة المقر بدينه بعد ثبوت اقراره بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان كاتباً عند أحد التجار بسكندرية واقام عنده مدة تسع عشرة سنة من ابتداء سنة الف ومائتين وخمسين لغاية ألف ومائتين وثمان وستين فهل له حساب معه فظهر للتاجر وستين ومائتين وألف تحتاسب وتخالص مع من كان له حساب معه فظهر للتاجر المذكور قبل كاتبه اثنان وخمسون الف قرش وكسور بعد الحاسبة معه على كافة ما يسقطه كل منهما قبل الآخر وتخالصا وتبادرا برأه عامة فيما عدا المبلغ المذكور وروى كل التاجر المذكور وكيله في استخلاص ذماته وقضاء اشغاله فاخذ الكاتب المذكور

بضاعة من الوكيل و اضاف حساباً بخطه على المطلوب منه ولما توفي التاجر في شهر الحجة ختام سنة ألف ومائتين وثمان وستين طلب الكاتب المذكور ما هيته من ابتداء المدة لغاية ألف ومائتين وثمان وستين فهل لا تسمع دعواه بذلك حيث تحتاسب مع التاجر المذكور في سنة ست وستين وألف ومائتين وتخالصا ولم يبق لاحدهما قبل الآخر شئ سوى المبلغ الباقي بذمة الكاتب ولا يكون لذلك الكاتب المطالبة بشئ مما يدعيه قبل التخالص واقرا كل بانه لا شئ له قبل الآخر سوى المبلغ الباقي بذمة الكاتب آخر كل حساب (أجاب) لا مطالبة للكاتب المذكور بما يدعيه في تركه التاجر بتاريخ سابق على تاريخ التخالص والاقرار على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشهدت على نفسها بانه ليس لها عند بنت اخيها شئ اصلاً و ابرأتها برأه عامة وهي كاملة العقل صحيحة الذهن وسافرت مع ابن بنتها واقامت معه اشهراً ثم ماتت وقدم ابن بنتها مدعيها انها اخبرته قبل موتها بان لها عند بنت اخيها المذكورة قياطين فيهابرق وسبعة مرجان وبعض درارهم فانكرت بنت اخيها ذلك فهل له تحليفها او لا لوجود بيعة البراءة واعترافه بها وايضا بعد ادعائه وانكارها قال بحضرة عدلين ان كان لي عندها حق فقد اسقطته لله تعالى مكرراً ذلك في مجلسين فهل له بعد ذلك تحليفها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا يثبت في ذلك ولا يحلف المدعي عليه الا بعد الدعوى الصحيحة اذا انكر وطالب المدعي تحليفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لرجلين قدر ما علم من الدراهم مضاربة والرجلين يمينه وبينهما ماضقة فاخذ العاملان المال وذهب به الى بلدة أخرى وراسل الرب المال بالتجارة واستمر على ذلك مدة سبع سنين وبعدهم ماضية تلك المدة حضرا الى رب المال وطالباه منه الحساب فامتنع من ذلك لدونه ذاك شئ ثم بعد ذلك مات ذوالشركة ومات أحد العاملين ثم بعد موت ذى الشركة والعامل طلب العامل وورثة العامل الثاني الحساب مع ورثة رب المال وتحتاسبوا مع بعضهم فظهر للعامل وورثة العامل الثاني قدر معلوم من الدراهم على ورثة رب المال واعترفوا به فبعد ذلك امتنعت ورثة رب المال من الدفع للعامل ولورثة العامل الثاني متعللين بطول المدة فهل والحال هذه تجبر ورثة رب المال على دفع ما تم به الحساب ولا يسقط حقهم بطول المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقدم الزمان ويؤخذ المقر باقراره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكاتب رجلان بعمرهما داراً ثم بعد فراغ العمارة تحتاسب معهما على مبلغ معلوم وتخالصا على يدي بيعة من المسلمين وأقر بانه لم يكن له قبلها شئ ثم بعد مدة ادعى ان له قبلها مبلغاً معلوماً صرفه في العمارة غير الذي صارت عليه الحاسبة بتاريخ سابق على التخالص والابراء فهل لا يقبل قوله حيث انهما تخالصا على يد البيعة وأقرانه لم يكن له عندها شئ (أجاب) اذا ثبت اعتراف الوكيل المذكور باخذ ما صرفه في عمارة دار الموكلة المذكورة وانه لاحق له قبلها لا يكون له مطالبتها بشئ سابق على تاريخ التخالص والابراء على

هذا الوجه المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر بعضه مكتوب به سند بيد الدائن وبعضه بغير سند مقيد بقدر الدائن بخط المدين في عدم مدة قضي المدين الدين لدائنه وغفل عن شطب من دفتر الدائن وطلب من الدائن السند المكتوب عليه بالمبلغ فاقر الدائن واعترف بانه اخذ واستلم جميع ما في السند واشهد على نفسه الاشياء الشرعي بذلك وان السند تائه في اوراق كثيرة واذا ظهر لا يعمل به ثم ادعى رب الدين المذکور بما في السند من الدين واطهره وانكر وصول ما فيه واقراره يحصل منه وتداعيا لدى قاضي الناحية وقضى بينهم وانقضى الحكم بعدم ثبوت شيء بذمة المدين للدائن فهل يعامل المقر باقراره بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي واذا طعن في أحد الشهود بانه فهو حي بعد قبول الشهادة وتركيتهما والحكم بها لا يجاب لذلك ولا ينقض حكم القاضي (اجاب) الاقرار حجة على المقر ولا ينقض حكم القاضي به وقوعه صحيحا مستحقة بالشرائط الشرعية والطعن في الشاهد المذکور بما ذكر بعد الحكم بشهادته لا يبطل القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قاصر وعلى ماله من قبل الميت مات الوصي عن ابن رشيد وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الابن يده على التركة الى ان بلغ القاصر وطلب حقه من ابن الوصي المذکور فاقر واعترف له بمبلغ معلوم من الدراهم وأعطاه بعض المبلغ وكتب عليه سند بالباقي الاخر بخطه وختمه بخمسة عشر عينة ثم مات ابن الوصي قبل وفاء ما بقي عليه من المبلغ وترك تركة تفي بالدين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يصح الوارث على دفع ما بقي من الدين لربه من رأس تركته حيث ثبت اقراره بذلك المبلغ بانه دين في ذمته بعد استهلاكه في شؤون نفسه (اجاب) الاقرار حجة على المقر فاذا ثبت اقرار الرجل المذکور حال صحته بمبلغ معين من الدراهم يكون للمقر له المطالبة بيده في تركة المقر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم ميراثا فطلب أحدهم أخذ نصيبه الا يل له عن مورثه فأنكر وادعى انه أسقط حقه وأبرأ من أعيان التركة وحصل بينهم نزاع بسبب ذلك ثم بعد ذلك رجعوا عن دعواهم هذه وصدقوا له على الوراثه وعلى نصيبه الا يل له من ذلك عن مورثه وثبت ذلك بشهادة البينة الشرعية لدى قاضي ناحيتهم وكتب لهم اعلام شرعي بذلك فهل اذا اراد بعد ذلك أحدهم أن يدعي بما ادعى به اولا ويرجع عن تصديقه لا يجاب لذلك (اجاب) يعامل المقر بوجوب اقراره ولا يجاب أحد الورثة لمنع أحد منهم عما يخصه في تركة مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لحامه دراهم ليصرفها في الزراعة فاخذها واختلس منها بعض دراهم واختلس بعض ما تحصل من الزراعة فهل اذا أقرب ما اختلسه من الدراهم وبما اختلسه من محصول الزراعة وطلب من سيده ان يسامحه فيما اختلسه فسكت عنه ولم يسامحه ولم يبرئه منه يكون للسيد مطالبة به ولا يسقط حقه بغير ابراء (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيؤخذ المقر بما أقرب به طائعا ولاقر له المطالبة حيث لم يوجد ما منع شرعي من

ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وزوجة بالقين وابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا وأقيم لابن الابن المذکور وصي من طرف القاضي وسلمت الورثة التركة جميعها للوصي المذکور على ان تكون تحت يده امانة براضا من غيرا كراهه بعد مدة طلبت البنت والزوجة نصيبهما من التركة من الوصي المذکور فزعهما متعلا بالانها ما استعطاهما من التركة لابن الابن فهل هذا الاسقاط صحيح اذا اتت به الوصي المذکور أم لا واذا قاتم بالصحة فهل ذلك فيما عدا الاعيان من النقود ام في الجميع (اجاب) صرحوا بان الارث جبري لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قيمهم قاصر فاخذ بعض الورثة مبلغا من مال مورثه من الدراهم معلوم القدر ووضع عند رجل وديعة ثم ان القاضي اقام وصيا على القاصر وحصر مال الميت ومن جلتها ما اخذ به بعض الورثة بعد موت مورثه ووضع امانة عند الرجل المذکور وبعد ان احضرهما وصدق المودع والمودع على انه من متروكات المورث وقسمه بين الورثة ادعى المودع بان القدر الذي كان موضوعا تحت يد المودع له خاصة ويريد ان يغرمه اياه فهل بعد ثبوت اقراره كالمودع بانه من مال المورث واقدامه على قسمته واخذ نصيبه منه كباقي الورثة لا تقبل دعواه به بعد ذلك على المودع المذکور والحال هذه (اجاب) يعامل المقر باقراره فليس للرجل المذکور تضمين مودعه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن ورثة غيرها وبعد وفاة الزوج صار اخرج ما وجد من متروكاته التي عند الزوجة المذكورة وخلافها وجرى بيع المتروكات بالمزاد بعلم الزوجة ومساومتها الاشياء وقت البيع واشترت بعضا من التركة وقيد عليها من أصل استحقاقها في الميراث وبعد مدة ادعت الزوجة المذكورة بان الاشياء التي اشترتها من التركة وخصت عليها من أصل استحقاقها في الميراث كانت ملكا لها قبله فهل لا تسمع دعواها الا آن (اجاب) اذا ثبت اقرار الزوجة المذكورة بان الملك في تلك الاشياء لزوجها لا تسمع دعواها انما ملك لها قبل الشراء ويكون ذلك تركة عن زوجها وصرحوا بان الاستيلاء والشراء ما يعان من سماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة من دار باعها لآخر بثمن معلوم دفعه المشتري له خفية ثم توجه الى حاكم شرعي وأقر البائع بالبيع للمشتري وقبض الثمن منه وذلك بحضور بينة من المسلمين وخرج بذلك وثيقة شرعية بيد المشتري وبعد ذلك وضع المشتري يده على الحصة المذكورة مدة وصار يتصرف فيها تصرف المالك ثم الا آن يريد البائع منازعة المشتري في الحصة المذكورة وينسكرك البيع له ويحججه بحجدا كيا فاهل اذا وجد للمشتري بينة تشهد له بالشراء من البائع المذکور ودفع الثمن له لا يعتبر انكاره البيع وليس للبائع منازعة المشتري بعد ذلك ويمنع من الدعوى (اجاب) الاقرار حجة على المقر فاذا ثبت اقرار الرجل المذکور ببيع تلك الحصة وقبض ثمنها طائعا لا يكون له معارضة مشتريها ولا عبرة لانكاره البيع

١٨ ١٢٦٩

١٩ ١٢٦٩

جادی الثانیة

١٠ ١٢٦٩

٢٦ ١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

وقبض الثمن بعد ثبوت ذلك عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث دارين عن أبيه واحدة كبيرة واحدة صغيرة فاعارا الصغيرة لرجل سكن فيها أقل من خمس عشرة سنة ثم أراد ان يحددها وينهبها لنفسه ففنعها المالك من ذلك فهل اذا ادعى فيها المالك لا تقبل دعواه من غير برهان شرعي لاسيما وانها معترف باصل الملك فيها المالكها بالارث عن مورثه (أجاب) حيث اعترف واضع اليد على الدار المذكورة باصل الملك لمدعى العارية يؤمر برفع يده عنها وتسليمها لربها اذ لم يثبت انتقالها اليه بناقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى لآخر عروضا وأمره ببيعها وبأنها اذا صادرت تقودا يشترى بها ما يعطيه أخو رب العروض من الثمن ودشينا يتجر فيه حبوا وغبرها وما ظهر من الربح يكتون بينهما فباع العروض وصارت تقودا وأخذ من أخى رب العروض مبلغا واشترى بالجميع ما أمر به رب المال وبعد بيعه حضر رب المال وتحتاسبا واعترف بأنه استلم الثمن رأس المال مائة وخمسة وأربعين قرشا وثلاثين نصف فضة وكتب بها وثيقة لرب المال فهل اذا ادعى بعد ذلك ان عليه دينان من ثمن ما اشتراه بعد اعترافه بأنه دفع ثمن ما اشتراه من مال المضاربة لا يجاب لذلك (أجاب) على الرجل المذكور دفع ما ثبت اعترافه باستلامه من مال غيره ولا يقبل قوله في بقاء بعض ثمن ما اشتراه ديناً بعد اقراره بدفع ثمنه من مال المضاربة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله ولد غائب فمات القاضي على محل معلوم من الدار فيه الامتعة فلما حضر الولد من الغيبة رأى المحل المختوم عليه مفتوحا فسال زوجة أبيه عن فتح المحل فقالت له انا وامك وزوجة أبيك المطلقةتان منه ففتحناه واخذت منه بعض الامتعة وسلمتها للماعلى اثنا ثمانية اثنان فذهب بها الى القاضي فاحضرت بينة بما ادعته عليهم ما فلم تشهد لها به فهل اقرارها يسرى عليها وتلزم بجميع ما اعترفت به (أجاب) يؤخذ المقر بما ثبت اقراره به طوعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا غصبها منه آخر وسكنها مدة ثم مات كل من الغاصب والمغصوب منه عن ورثة فادعى ورثة المغصوب منه على ورثة الغاصب بأن الدار لمورثهم فاعترفوا له بملكها لمورثهم وادعوا شراهم لمورثهم من مورث المدعين متعللين بوثيقة غير ثابتة المضمون فانكر ورثة رب الدار دعواهم فهل لا يجابون لذلك ويكون لورثة من غصبته من الدار ترعها منهم أم لا باعترافهم أم لو طالت المدة ولا عبرة بالوثيقة المقطوعة الثبوت (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل المقر بموجب اقراره حيث كان مكلفا طائعا ولا يعول شرعا على وثيقة مقطوعة الثبوت اذ لا يثبت الاثبات البينة والاقرار والنكول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية أميرية تلقاها عن أبيه مدة من السنين وشارك عليها رجلا آخر وجعل له النصف في الزرع والبذر من كل منهما النصف ثم بعد أربع سنوات منع رب الأرض الشرى بملكه عن الأرض فادعى الشرى بملكه انه اتفق معه انه

ترك

محرم ٥

٢١ ١٢٧٠

ترك له نصف الأرض ونزل له عنها في سنة كذا والحال ان الشرى بملك المدعى أقروا واعترفوا وشهد على نفسه أن لاحق له في الأرض المذكورة ما عدا نصف الزرع بمحضرة بينة شرعية وذلك بعد تاريخ دعواه بمدة من الزمان فهل والحال هذه يؤخذ باقراره بان لاحق له في الأرض المذكورة ويمنع عن معارضة صاحبها فيها (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق بيتا وقفا بني فيه زوجها بعض بناء من مالها بآذانها وأقر بمحضرة بينة بان جميع ما صرفه في العمارة من مال زوجته لا من مال نفسه وكتب بذلك سند اشترعيا ثم بعد مدة طلقها وادعى ان ما صرفه في العمارة من ماله ويريد مطالبة به فهل والحال هذه اذا ثبت اقراره بالبينة الشرعية بان جميع ما صرفه من مال زوجته لا من مال نفسه يؤخذ باقراره ويحكم عليه به ولا عبرة بدعواه بعد الاقرار (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبيه بعد ثبوته بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقر في حال صحته وسلامته وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا بدين لزوجه ثمن مصاغ اخذه منها بآعاه واستهلك الثمن في شؤون نفسه وصار دينها عليه فهل يصح ذلك الاقرار ويكفي لها استيفاءه من تركته بعد موته اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يكون للزوجة اخذ مثل ثمن مصاغها من تركته زوجها بعد اثباته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اودع وديعة عند آخر لاجل الحفظ فطلب المودع وديعته منه فادعى ضياعها بالسرقة من منزله فترافعا الى المحاكم الشرعية واقام دعواه ماله عليه فاعترف المدعى عليه بالوديعة المذكورة وادعى انها سرقت من عنده فالزمه المحاكم الشرعية اليقين على ذلك فحلف وخرجا على ذلك فهل اذا اوجد المدعى بينة على المدعى عليه باقراره ان الوديعة عنده ولم تكن ضاعت يؤخذ باقراره ويحجر على استرداد الامانة الى أهلها شرعا حيث كان اقراره ببقاء الامانة عنده وعدم ضياعها بآذانها من غير متاخر عن دعواه الضياع والتراجع بين يدي القاضي بمدة من الزمان (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبيه بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه دفع له جانباً من الدراهم في شهر شعبان سنة ٦٩ فانكر المدعى عليه دعواه ثم أقر ذلك المدعى في شوال من السنة المذكورة بمحضرة بينة شرعية بأنه لم يدفع له شيئا من الدراهم ثم ادعى انه دفعها له فهل اذا ثبت ما ذكر وادان يدعى بما ادعى به أولا لا يجاب لذلك (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين كان بينهما بيع وشراء واخذوا عطاء وشركة فتحتاسبا على ما كان بينهما وظهر لاجدهما قبل الآخر بعض دراهم فيسألها لادعوا فاعترف كل منهما باستيفاء حقه بتمامه من الآخر وأنه لم يبق له قبل الآخر شيء فهل اذا ادعى أحدهما على الآخر شيئا متقدما على تاريخ التماسب والتخلص لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع دعوى أحد

٩ ١٢٧٠

ربيع الثاني ٧ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

جمادى الاولى ٢٩ ١٢٧٠

٢٠ ١٢٧٠

جمادى الثاني ١٦ ١٢٧٠

المذكورين على الآخر بشئ وقع عليه التماس والتخلص بينهما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شريكتين تفاصلا من الشركة التي بينهما وجرى بينهما حساب شاف وأبراء عام مما يتعلق بتلك الشركة وكتب بذلك صكوك لدى شهود اذ ذاك فهل اذا اراد ان يدعي أحدهما على الآخر بشئ مما يتعلق بتلك الشركة لا تسمع دعواه والحال هذه وأيضا اذا رفع أحدهما دعواه ببلدة بعيدة عن بلد المدعي عليه والحال ان في بلد المدعي عليه كما شرعيا في تنفيذ الاحكام لا يجبر المدعي عليه للذهاب لتلك البلدة التي ادعى بها الخصم خصوصا مع تعذر ذهاب الشهود محل الدعوى (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الأبراء العام الا بحق حادث ولا يجبر المدعي عليه على الانتقال والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها مما له عليه من الدين وأقرت بان ما في منزل زوجها الساكنة معه فيه ملك له سوى كذا وكذا وذلك في حال صحتها وسلامتها واختيارها بحضرة بينة ثم بعد ذلك بمدة ماتت المرأة المذكورة فهل اذا ثبت الأبراء والاقرار المذكوران من المرأة المذكورة في حال صحتها وسلامتها لا يكون لاحد من ورثتها منازعة زوجها المذكور فيما ذكر بغير وجه شرعي (أجاب) اقرار الشخص لو اقرته في صحته كاقراءه لاجني فيعامل بوجوبه اذا ثبت بعد دعوى صحيحة حيث لا مانع وليس لورثة الزوجة مطالبة زوجها بالدين المبرأ منه في حال صحتها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيرة بما ضمنه ادعى حينين الطباخ الوصي من قبل القاضي علي حنفى القاصر ابن المرحوم محمد على الطباخ على زوجتي عبدربه على الطباخ بان مورث محجور توفى عن زوجته وابنه القاصر المذكور واعلاه وترك تركته من نحاس وفراش وعقار وغير ذلك معينة معلومة مشتركة بينهما وبين أخيه الا أن ذكره وان المتوفى المذكور كان له أخ يسمى عبدربه توفى بعد موت أخيه عن ورثته الزوجتين وولد قاصر محجور احدى الزوجتين وكان الاخوان مع بعضهما في معيشة واحدة وكان مالهما مشتركا بينهما ما كانت صناعتهم ما واحدة وكل ما كتباهما سوية كان تحت يد المرحوم عبدربه واستمر على ذلك الى أن مات المرحوم محمد على المذكور عن ورثته المذكورين ثم مات أخوه المذكور عن ورثته المذكورين أيضا وان المدعي عليهما المذكورين واصلت ما كان بينهما على ذلك ويطلب مال الوصي برفع أيديهما عما يخص القاصر وسئل من المدعي عليهما عن ذلك فاجابا بالاعتراف بوفات المتوفيين عن ورثتهما المذكورين وذكر ان الاشياء والعقار المذكورين يخالف عن المرحوم عبدربه وذكر ان الحجة المكتوبة بشراء العقار المذكور باسم عبدربه خاصة وانكر تاما عدا ذلك فعاوضهما المدعي المذكور وقال ان المرحوم عبدربه على الطباخ حال حياته أقر بان ما تحت يده من العقار والنحاس والمواشي مشترك بينهما وبين أخيه المرحوم محمد على المذكور مناصفة بينهما وكان ذلك في صحة المرحوم عبدربه على المذكور مرارا عديدة

فلم يصدق المدعى عليهم ما على ذلك وقد ثبت وضع اليد على العقار وأوضح ما يلزم
أيضاً من الحكم (أجاب) إذا أثبت الوصي المدعى كور الموت والورثة والوصاية وحكم
بذلك وأثبت اقرار عبد ربه على المدعى كور حال صحته بأن العقار والنحاس والمواشي
المدعى كور مشتركة بينهما وبين أخيه محمد على المدعى كور منافقة بينهما مقضى على ورثة عبد
ربه المدعى كور بأن ما أقر به مورثهم مشترك بينهما وبين ورثة محمد على المدعى كورين بعد
استيفاء ما يلزم عملاً باقرار مورثهم إذا لاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه ولا يمنع من
ذلك والحال ما ذكر كتابة الحجة باسم المقر وحده والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما
أخذوا عطاء في البيع والشراء في الأسباب فتحاسبا وتخاصما من بعضهما ما يوجب وثيقة
ثابتة المضمون بالتخاصم وأبرأ كل منهما مائة الآخر ثم مات أحدهما عن ورثة
فادعت ورثته بدين لمورثهم على الآخر فأنكر دعواهم وأدعى أنه تخاصم وتخاصص من
مورثهم فهل إذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعي التخاصم والتخاصص لا يجابون لذلك
(أجاب) إذا ثبت التخاصص والأبراء بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المبرئ مطالبة الآخر
بما وقع الأبراء عنه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع بيته لزوجته
بثمان معلوم من الدراهم وأبرأ ذمتها منه براءة عامة وأقر في مجلس البيع أن جميع ما كان
تحت يدها من حلى ونحاس وفراش وغير ذلك من متاع البيت ملك لزوجته ولم يكن له
فيه شيء وكل ذلك في حال صحته وسلامته وكتب بذلك حجة شرعية فهل والحال هذه إذا
ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون كل من البيع والأبراء والاقرار صحيحاً نافذاً وإذا مات
الزوج عن زوجته وعن وارث لا يكون للوارث معارضة الزوجة في شيء من ذلك بدون
وجه شرعي (أجاب) نعم يكون كل من البيع والأبراء والاقرار صحيحاً حيث كان ذلك
حال صحة الزوج ولا مانع واقترادهما جميعاً لو أنه كافر أو لاجنسي فيقضى بموجبه وفي
الحنانية ولو قال يعني في صحته جميع ما هو داخل في منزلي لا مرأى غير ما على من الثياب
ثم مات فادعى ابنه أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم هاهنا حكم وفاة الوكيل فكذلك إذا ثبت
هذا الاقرار وجب القضاء للمبايعا كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى إذا علمت المرأة
أن الزوج صادق في اقراره وأن جميع ذلك كان لها يبيع أو هبة أو ما شبه ذلك فهي في
سعة من أن تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكاً لها لا يصير ملكاً لها بالاقرار الباطل
انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخره على رجل آخر مدين للوكل بقبض قدر من الدراهم
ليشتري الوكيل ما ذكره قبلاً منه والحوالة ثم اعترف له الوكيل أنه قبضها من المحال عليه
كذباً مع أنه قبض بعض ذلك واشترى للوكل بقدر ما قبضه من المحال عليه ما أمره بشرائه
وتصدق كل من الموكل والوكيل والمحال عليه بأن الوكيل المدعى كوراً عما قبض البعض
المدعى كور فقط وأن باقي المبلغ المحال به باق بذمة المدين المحال عليه إلى الآن وبعدمه

أقل من المال عليه وبقا بدمته بعض المبلغ المذكور حسب التصديق على ذلك فهل اذا اراد الموكل مطالبة الوكيل المذكور بذلك الباقي اعتمادا على اقرار الوكيل السابق وان الوكيل يكون ملزوما بذلك ولو لم يمكن تحصيله من المال عليه لايحجب لذلك بل ان هلك هذا الباقي يهلك على الموكل المذكور ولا يكون الاقرار السابق بالقبض موجبا لضمائه حيث كنوا متصادقين جميعا على عدم قبض ذلك الى الآن (اجاب) نعم لايحجب الموكل المذكور لذلك والحال هذه وما يهلك من الدين على المدين يهلك على الموكل والحالة المذكورة انما هي وكالة بقبض الدين والاقرار السابق من الوكيل قد بطل بالتصادق المتأخر على عدم القبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مبلغ معلوم من الدين عند رجل وصالحه وكيل المدين على بعضه وبراءة المدين من باقي الدين فهل اذا اراد الرجوع فيما ابرأ منه لا يصح رجوعه ويراد المدين ببراءة الدين له (اجاب) اذا وقع ابراء رب الدين مدينه من بعض الدين صحح الا يكون له الرجوع على مدينه بما صحح الابراء عنه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل وزوجته بدين ولم يثبتوا ما ادعوه ثم بعد ذلك ابرأ الجماعة المذكورون الرجل وزوجته عما ادعوه عليهم ما برأه عامة من كل دعوى وطلب واقرروا انهم لا يستحقون قبلها ما شيا بمحضرة بينة وكتبوا حجة شرعية بذلك ثم ان الرجل وزوجته دفعا مبلغا من الدراهم للمدين على وجه البراءة الصلة فزعموا ان ذلك يثبت لهم حقا فيما كانوا يدعونه قبل البراءة وارادوا الدعوى عليهم ثانيا بشئ مما ابرأوا منه فهل اذا ثبتت البراءة العامة كاذ كروا قرارهم بانهم لا يستحقون قبل المدعى عليهم ما شيا لا تسمع دعواهم عليهم ما بشئ ويمنعون من معارضتهم ما شرعا (اجاب) لا تسمع دعواهم ما بشئ من الدين الذي وقع الابراء عنه حيث كان الابراء عنه ثابتا بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تشاركا مع بعضهما في التجارة والمال لاحدهما فقط ومكثا متشاركين مدة يأخذ كل واحد منهما من الربح ثم تقاسموا الشراكة وتخاصموا مع بعضهما وظهر لرب المال على الآخر مبلغ معلوم فكتب على نفسه وثيقة ببقائه في ذمته يدفعه لصاحبه متى اراد وكتب له رب المال ايضا وثيقة بخلافه من تعاقبات الشراكة ما خلا مبلغ الدين ثم بعد مدة طلب رب المال دينه من الآخر فادعى خسران المال ذلك المبلغ وادعى دفع شئ من ذلك لصاحبه فهل والحال ما ذكر لا يقبل قوله في الخسران بعد المحاسبة واقراره بان المبلغ في ذمته ويجبر على دفع المبلغ المذكور لصاحبه اذا ثبت بالوجه الشرعي (اجاب) دعواه الخسران بعد المحاسبة والقبض واعترافه بان ذلك المبلغ باق بدمته يكون رجوعا عما اقر به فلا يقبل والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوين تلقيا بالاميراث عن ابيهما فوضعا ايديهما عليها مدة من السنين ثم غاب أحد الاخوين عن بلدته فقام جماعة وادعوا على الحاضر بان لهم حقا في الدار المذكورة بطريق الميراث عن اصولهم فاقبلهم بذلك لدى قاضي

ناحيتهم ثم بعد ذلك حضر الغائب وانكر ما ادعوه من الحق المذكور فهل يكون الاقرار المذكور نافذا في حق الحاضر ولا يبرئ في نصيب الغائب الا بحجة شرعية (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل المقر بموجبه دون المنكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة من أهل الذمة ترافعوا الى المحكمة الشرعية وتخاصما من بعضهما في دعوى ميراث كانت بينهما وكنت بينهما حجة شرعية ومضت مدة على ذلك فهل اذا ادعت المرأة ان زوجها لم يكن حاضرا معها في وقت تخاصمها من ذلك الرجل عند التداخي لا يعتبر ذلك ولا يشترط حضور زوجها معها كونه بالغه رشيدة كاملة وأن ما وقع لا ينقض بوجه من الوجوه حيث صادف وجهها شرعيا (اجاب) حضور زوج المرأة اذا قلته الرشيدة ليس بشرط في صحة تخاصمها من آخر ادعواها عليه فاذا وقع التخاصم المذكور مستوفيا شرائط الصحة لا ينقض شرعا بعدم حضور زوج المرأة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية من مستحقها باجرة معلومة في كل سنة وصار المستاجر يدفع اجرتها للتاجر في كل سنة ثم بعد اثني عشر سنة ادعى المستاجر بان التاجر اقر له ببعضها والبعض الآخر اقر به لرجل اجني وان الاجني قدره من تحت يده ويريد ان يقيم بينة على ذلك الاقرار وان يجعل اقرار التاجر سببا للملكة فيها وللرجل الاجني والحال ان المستاجر المدعى المذكور لم يكن وكيله عن المدعى له بالاقرار في الارض المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع بينة المستاجر المذكور ولا عبرة بهذا الاقرار ويمنع من منازعة التاجر في ذلك بدون وجه شرعي حيث كان المستاجر المدعى معترفا ومقرا باصل الملك للتاجر (اجاب) صرح علما بان الاقرار ليس سببا من اسباب الملك وان الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خرم من مدة تبلغ خمسا وثلاثين سنة وكل سنة يطالبه به فيقر له ويماطله في الدفع الى ان مضت هذه المدة وفي وقتنا هذا ادعى انه دفعه له واخرج ورقة بخط المدعى خالية من الشهود ومضمونها ان المدعى اخذ الدين المذكور والحال ان المدعى منكر للدفع فهل تسمع دعواه الا ان بعد مضي هذه المدة حيث كان المدعى عليه مقرا بالحق مع وجود المطالبة من المدعى في كل سنة وهل اذا لم يثبت مضمونها هذه الورقة بوجه من الوجوه ولم تكن معجزة في محفل ولم يحصل تصديق من المدعى على صحة مضمونها لا يعمل بها (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه ويؤمر المقر بدفع ما اقر به من الدين له به ما لم يثبت دعواه دفعه اليه او ابراءه منه بطريق شرعي ومن المقر عن علما انه لا يعتد على الخط والختم ولا يعمل به بدون اثبات مضمونه بوجه شرعي فيما عدى ما استثنى تحط صراف وبيع وسمسار فاذا لم يكن رب الدين المذكور من هذا القبيل لا يحكم عليه بمجرد دخمه المذكور بدون اثبات شرعي بينة او اقرار او سكول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا ومن بطلته بيت معين اقر هذا المتوفى في

الحجة سنة

٢٥ ١٢٧١

حال صحته بان نصفه ملك لزوجته وكتب لها سند بذلك وختم عليه ولها يئنة تشهد بهذا الاقرار أيضا فهل لا سبيل للورثة على هذا النصف ولا يكتفون تركه اذا ثبت الاقرار المذکور بالبينة العادلة (أجاب) الاقرار ليس سبباً في اسباب الملك فيثبت كان البيت جميعه مملوكا للرجل المذکور لا يكون لزوجته ملك نصفه بمجرد اقرار المالك بانه ملك لها وقد صرحوا بانه لا تسمع الدعوى بشئ معين بناء على الاقرار به يبقى لانه اختيار يحتمل الكذب حتى لو اقر كاذبا لم يحل له لان الاقرار ليس سببا للملك نعم لو سلمه برضاه كان ابتداء هبة وهو الاوجه برازيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة كبار وترك ما يورث عنه شرعا فادعى رجل بان له دين على المتوفى وصدقه أحد الورثة وباعه عينا من مال التركة في مقابلة بعض دينه بالغبن الفاحش والغرور بقول المدعي المشتري للبائع ان العين لا تساوي الا كذا وكتب له سند بالباقى على نفسه فلم يصدق به باقي الورثة على ذلك وأنكروا الدين المذکور كذا فهل لا يكون اقرارا لأحد الورثة نافذا على باقيهم وترد العين للمبيعة بالغبن الفاحش والغرور اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ويؤخذ المقر بأقراره من الدين بقدر نصيبه في التركة حيث لم تجز الورثة ما فعله ولا عبرة بكتابه الوثيقة على المقر بالدين جميعه (أجاب) قال في التنوير وشرحه لا على أحد الورثة أقر بالدين المدعي به على مورثه وحده الباقون يلزمه الدين كله ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره أبو الليث دفع الضرر انتهى وأفاد في المنح ان الزام المقر بالدين كله قول أصحابنا ولا ينفذ البيوع في نصيب باقي الورثة بدون تركه كمال ما ذكره للبائع الفسخ في نصيبه أيضا اذا تحقق الغبن الفاحش والغرور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته و بنت وأخت وابن عم وترك ما يورث عنه شرعا فقامت الزوجة المذكورة ببينة تشهد لها ان زوجها المذکور أقر في حال صحته ان جميع ماله وما يملكه لها فهل يكون هذا منه بمنزلة الهبة فيشترط فيه ما يشترط فيها فاذا لم يحصل من الزوجة المذكورة قبض ولا حيازة في حال حياة زوجها المذکور لا تتم الهبة بذلك ويعطى لكل وارث ما يخصه فيه (أجاب) نعم يكون ذلك هبة غير تامة لا تفيد الملك للزوجة الموهوب لها حيث لم يحصل من قبض شرعي حال صحة زوجها الوهاب كذا في تنقيح الحامدية جوابا عن سؤال مضمونه رجل قال لزوجته وهو في الصحة ان جميع مالي سوى كذا الزوج حتى فلان ثم مات قبل التسليم فهل تكون الهبة المذمورة غير صحيحة بقوله نعم قال جميع مالي أو ما يملكه له أي لا يدفعه هبة لا اقرارا وإذا كان كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها ولو كان اقرارا لم يحتج الى ذلك قال في الحائصة من أوائل كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر الاسكاف هذا اقرار ولو قال جميع مالي أو جميع ما يملكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجوز على ذلك ولو قال جميع ما في ايدي فلان كان اقرارا انتهى الى آخر ما ذكره والله تعالى أعلم

(سئل)

ربيع الاول سنة

٢٣ ١٢٧٢

ربيع الثاني

١ ١٢٧٢

رجب

١ ١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

(سئل) في اخوة يملكون دارا مع جانب فخل بطريق الشرا من أبيهم وهو في حال صحته وسلامته ووضعوا أيديهم عليه وحازوه ولا نفقههم ثم بعدت سنين مات الاب عن أولاده المذکورين وعن أولاد آخرين فافترت الاولاد الاخرين واعترفت بعدم موت الاب بان والدهم باع لأخوتهم ذلك وحازوه ولا نفقههم ثم بعدت مضي مدة تزيد على ثلاث وعشرين سنة وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية انكر باقي الاخوة البيوع ويريدون الرجوع في المبيع بعد اقرارهم واعترافهم بالمبيع الصادر من أبيهم فهل والحال هذه اذا ثبت اقرار باقي الاخوة واعترافهم بالمبيع بعدم موت أبيهم بالبينة الشرعية يؤخذون باقرارهم ويحكم عليهم به ويمنعون من معارضة اخوتهم في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل المقر بموجب اقراره اختيارا بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر أقر بحضرة بينة انه واصله جميع ما كان له على المديون من الدين ولم يكن له قبله حق من غير بيان لقدرة الدين فهل اذا أقام المديون ببينة على ذلك تقبل شهادته على ما سمعوه من رب الدين (أجاب) اذا شهدت البينة على رب الدين بأقراره بانه واصله جميع ما كان له على المديون من الدين ولم يكن له قبله حق لا يكون لرب الدين مطالبة المدين بشئ من الدين ولا تجمع دعواه عليه بشئ الا بتاريخ حادث على تاريخ الإبراء العام المذکور كما عرخوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على رجل آخر مات المديون عن زوجة وبنت وولد قاصر فحضر الدائن وقال لم يكن لي قبل فلان الميت ولا عنده لي الا كذا كذا من الدراهم وهذا المقدر آخر كل حساب ثم بعد مدة ادعى بان له أكثر مما أقر به ويريد إثباته فهل اذا شهدت البينة على اقراره أولا وأراد أن يدعى أكثر منه لا تقبل دعواه فيما زاد عن القدر المقربه أولا (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجب بينة بطلان شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة ولهم مال مشترك بينهم واحد منهم متصرف عليهم باذنهم فاشترى المتصرف بقرة له ولاخوته من المال المشترك بينهم ثم بعد مدة طالب أحدهم السقمة فإراد الاخ المتصرف ان يخص بالبقرة وحده متعلا بانه هو الذي اشتراها وتوافع والذى القاضى وطال النزاع بينهم فافترت الاخ المتصرف واعترف بانه اشترى البقرة المذكورة له ولاخوته وانهم من جملة المال المشترك بينهم فحكم القاضي لهم بذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الحكم صحيحا فاذا وتسكون البقرة من جملة المال المشترك بينهم (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب ارضا غير اميرية ووضع يده عليها فخل ثلاثين سنة بلا منازعة من صاحبها ولا من أبيه قبله فقركان بهما ولا أن تنازعا فادعى صاحب الارض انها ملكه عن أبيه وحده واقروا باليد انهما من أملا كههم وقال بحضرة بينة شرعية صحيح هي ملكهم وليكن انما ملكها بوض اليد وطول المدة وعدم المنازعة فهل

رجب
٢٧
سنة
١٢٧٢

إذا ثبت عليه ذلك الاقرار بالبينة الشرعية يؤخذ باقراره المذكور بعد ثبوت الاقرار عليه عند القاضي يحكم بما للقر له ولا عبرة بما احتج به المقر (أجاب) محل عدم سماح الدعوى بعد خمس عشرة سنة فاكثر اذا كان الخصم منكرا فلو أقر سمعت ويعامل بموجب اقراره الصحيح بعد تحققة بغير يق شرعي اذا اقرار بجهة من المقر وقد صرحوا بان الحق لا يسقط بتقدم الزمان ومجرد وضع اليد لا يكون سببا للملك والله تعالى أعلم (سئل) في شر يكتن حيا سباع بهنهما وتخالصا وأقر كل منهما انه لم يكن له قبل الاخر حق ولادعوى ثم مات أحدهما وأدعى وارثه بدين على الشر يكتن الحى من اصل الشركة مما دخل تحت الابرأ العام فهل اذا ثبت التخالص والابرأ العام بينهما بالبينة الشرعية لا تسمع دعوى وارث لاخر بدين مما دخل تحت الابرأ العام الا بجهة حدث بعد ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابرأ العام الثابت شرعا الا بجهة حدث بعد تاريخ الابرأ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع شيخا ببلده منزله فيما عليه لرجل آخر وأجاز المالك البيع ثم باعه المشتري لآخر أيضا فأراد رجل شراءه من المشتري الثاني فسال صاحب المنزل الاصل عن بيعه شيخا ببلده فاقرب بالاجازة منه ببيعه وبأن يبعه له فافذ وما عن وأمره بشرائه من المشتري الثاني فاشتراه وتصرف فيه بالخدم والبناء والعمارة وسكن فيه واستولى عليه مدة تزيد على عشرين سنة وصاحب الدار المذكور وابنه البالغ وأهل البلد مشاهدون لذلك من غير منازعة فتوفي صاحب الدار المذكور والآن يدعى ابن صاحب الدار ان البائع للدار شيخا بالبلد لا ابوه وأنه كرازة أبيه البيع ويريد نزعه عن هي تحت يده فهل اذا ثبت اقرار المدعى المذكور بما تقدم لا عبرة بأنه كارهو يمنع من معارضة واضح اليد في ذلك (أجاب) اقرار المكلف من اختياره عليه فيعامل بموجبه بعد تحققة بغير يق شرعي فاذا ثبت ما ذكر لا يكون لولد المالك معارضة المشتري المذكور والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أبيه ووجهه من مدة تزيد على سبعين سنة وهو واضح يده عليها ثم غاب بجهة الشام ومكث فيها مدة تزيد على عشرين سنة ثم حضر من غيبته فوجد جماعة من اقاربه الا بعدم مستولين على الدار المذكور بقر يق الغصب فطلب رفع ايديهم عن الدار المذكور فاعترفوا وأقر بان الدار المذكور ملك لجد المالك الذي لا يرثونه ثم بعد ذلك ادعوا انهم يملكون حصة في تلك الدار بطريق الارث عن جدهم فانكر المالك المذكور دعواهم فهل والحال هذه اذا ثبت اقرارهم واعترافهم بالمالك في الدار له بالبينة الشرعية وثبت كون الرجل المذكور وارثا له لا عبرة بدعواهم بان لهم فيها حصة بالمالك عن جدهم (أجاب) الاقرار بجهة على المقر فيعامل المقر بموجب اقراره فاذا تحققت ما ذكر بطريق شرعي لا يكون لهم المعارضة ما لم يشبهوا وانتقال المالك اليهم بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين قاصر بن منها وتحت يده حصة فخل قاضي

سنة
صفر

رجل انه يستحق الحصة المذكورة عن جده فاقرت الزوجة واعترفت بان زوجها اشترى تلك الحصة من جده المذكى فانكر المدعى الشرع فهل والحال هذه اذا لم تثبت الزوجة دعواها الشرع من جده المذكى بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون اثبات شرعي وتجبر على تسليم الحصة للمذكى المذكور حيث كانت معترفة مقررة له بأصل الملك عن جده وهل يسوغ للقاضي ان ينصب وصيا على القاصر بن لاقامة الخصومة (أجاب) اقرار الزوجة المذكورة انما يعتبر فيما استحققه من تلك الحصة لا في نصيب ابنيها القاصر بن فلا تترفع حصة القاصر بن الا اذا ثبت بالبينة العادلة استحقاقها للغير في وجه خصم شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة في معيشة واحدة تحت يدهم ارض زراعة ومواس ودور وغير ذلك تلحقها عن أصولهم قاضي بعض الجماعة المذكورين انه يستحق شيئا زائد عما يخصه فتنازعوا وبعد التنازع تصادقوا واتفقا مع بعضهم وأقروا ان جميع ما في ايديهم مشترك بينهم سوية بموجب حجة شرعية مضمونها ان ما يابا يديهم مشترك بينهم سوية ثم بعد مدة رجع المدعى المذكور عن الاقرار ويريد ابطاله فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك (أجاب) الاقرار بجهة على المقر فيعامل بموجبه بعد تحققة بوجه شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أشخاص يعملون عقارا ببلدهم تفرقوا جميعا الى جهات بعيدة ومكثوا غائبين مدة طويلة ثم حضر رجل ملتزم بالبلد المذكور وسكن العقار المذكور مدة من السنين بغير اذن ملاكه ثم بعد ذلك استأجر هذا الملتزم من أحد الاشخاص دارا من العقار المذكور ويجوز ان يمدد في الاجارة فصار المستأجر يملك فيه ما يشبه مدة ثم بعد مدة باع أحد الملاك المذكورين حصة من الدار والدور لتخص آخر وسلم له الحجج الشاهدة له ولشركائه بالملك ومات المستأجر المذكور عن ورثة فقال لهم المشتري مع باقي الشركاء بالخروج من الدار والدور فامتنعوا من تسليم الدور وادعوا انه ملك لهم عن مورثهم الذي كان مستأجر الدار وان سبب ملك مورثهم للدور انه وضع يده عليه فحوار بين سنة ولم ينزعه أحد مع اعترافهم بحضرة بيعة شرعية ان أصل الملك فيه للاشخاص المذكورين ومع ذلك يزعمون الملك لهم عن مورثهم بسبب وضع اليد المذكورة فهل اذا كان وضع يدهم مورثهم على الدور والدور المذكورين حادثا وحدثه مع لموم عن ابتداء مدة معينة لا عبرة بدعوى الورثة بان الدور ملك لهم عن مورثهم بسبب وضع يده المدة المذكورة ولازمهم اثبات دعواهم بالملك عن مورثهم على فرض صدور دعوى صحيحة منهم بخلاف ما ذكر حيث ثبت ان يد البائع ومن يشركه سابقة على وضع يدهم مورثهم ولا يمنع من ذلك مضي المدة المذكورة حيث كانوا غائبين عن البلد مسافة القصر مدة وضع يدهم مورثهم ومتمفرقين في جهات بعيدة ولا يكاف المشتري وباقي الشركاء اثبات الملك لبايعه ومن يشركه حيث تحققت سبق وضع يدهم على ذلك بالطريق الشرعي وهذا على فرض عدم ثبوت اقرارهم

شعبان
٤

الحجة
١٦

محرم

سنة
٢٧
١٢٧٢

ربيع الاول

سنة
١٧
١٢٧٢

المذكور وانه اذا ثبت عليهم الاقرار بما ذكر بطريقه الشرعي يكون ذلك مانعا لهم من المنازعة بدون طريق شرعي و يكون مسوغا لدعوى المشتري وشركائه حيث تمس مدة طويلا على الاقرار المذكور (أجاب) اذا ثبت الاقرار المعبر شرعا على ورثة الملتزم يعاملون بموجبها اذ هو حجة عليهم و يكون اقرارهم مسوغا لسماع دعوى المالك ولوطا للمدة حيث لم يمس على الاقرار مدة طويلا وان كانوا حاضرين في البلد ما صرحوا به من ان محل عدم سماع الدعوى بعدهم في خمس عشرة سنة ما لم يكن الختم مقرا كما ان الغيبة مسافة لا تقصر عند تسمع الدعوى معه ولو بعدهم في مدة طويلا وقد صرحوا بما يفيد انه اذا ثبت وضع اليد من المدعي بتاريخ سابق واحداث وضع يد مورث ذي اليد لا تنافي بين القول له بيمينه والبيينة على خصمه ذي اليد الحادثة ان صدرت منه دعوى صحيحة اذ هو خارج في الحقيقة ولا عبرة باليد الحادثة ما لم يثبت المدعي عليه المالك بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بناء وأشجارا في أرض محكورة من جهة وقف ادعى رجل ملكية الأرض المذكورة ثم بعد ذلك يجلس قاضي ناحيتهم امرا المدعي واضع اليد على الأرض المذكورة بقوله انه لاحق له ولا استحقاق ولا طلب ولا دعوى على واضع اليد وان الأرض المذكورة وقف بمحضرة بينة وكتب بذلك حجة مشمودة بخط وختم القاضي المذكور فهل اذا ادعى المدعي المذكور ملكية الأرض المذكورة ثانيا وثبت ما ذكر من الابراء والاقرار بوقفية الأرض المذكورة بالوجه الشرعي على الوجه المشروح لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة واضع اليد اذا تحقق ما ذكر (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبها بعد تحققه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قصر وعلى ما لهم طابوا ما لهم منه بهد بلوغ رشدهم فاحضر لهم قائمة واعطاهم على موجبها واخذ عليهم سند بالانحلاص ثم ظهر ان لوالد القصر ديننا على أناس بما ان خارجا عن القائمة وعقار الم يعلمهم به وكان خافيا ذلك عليهم فهل يكون لهم المطالبة بذلك وتسمع دعواهم ما على من هي عندهم (أجاب) بمجرد كتابة سند بخلاص الوصي من تركه ابيهم التي كانت بيده لا يمنع من دعوى الورثة على غيرهم بديون لا يبرهم او عقار اذا لم يوجد مانع من سماع دعواهم على ذلك الغير والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ضاع من اوراقها ذهب في حضور بعض النساء عندها ففقدتهن الواحدة ارادت ان تقبضها فامتنعت فقبيل لها ان ائخذت به فقالت اخذته فهل اذا طلبتها صاحبة الخلق لدى قاضي الجهة وادعت عليها به وانما اقرت تسمع دعواها بما ذكر و اذا حضرت البيينة وشهدت به يحكم على المدعي عليها بالخلق ولا عبرة بانكارها بعد ذلك حيث ثبت عليهم ذلك بالبيينة الشرعية (أجاب) اذا ثبت اقرار المرأة المذكورة باخذ الخلق المذكور بالوجه الشرعي تعامل بموجب اقرارها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين واضعين أيديهما على حصة نخل أربعة وعشرين سنة مات أحدهما

٤ ١٢٧٣

١٥ ١٢٧٣

جادي الاولى

٢٨ ١٢٧٣

رجب

٥ ١٢٧٣

رجب

عن أخيه وعن زوجة وعن بنت بالغة رشيدة وعن ابنين قاصرين فادعى رجل انه يملك النخل بالأرض عن جده فاقروا بوضعه اليدهم ورثة الاخ البالغين بالملك للمدعي وان الاحد ومورث الباقيين تلقيا بطريق الشرائع عن جده ما ولم يثبتوا دعواهم الشرائع لم الاخ الذي هو واضع يده نصيبه في النخل للمدعي بعد عزه عن انتقال الملك بالشرا بالوجه الشرعي ثم بعد اقرار ورثة الميت البالغين واعترافهم له بالملك أنكروا دعواهم الشرائع في النخل عن جده فالحكم والحال هذه اذا أثبت المدعي دعواه الملك في النخل عن جده في وجه الورثة البالغين بالبيينة الشرعية (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل المقر المكلف بعد ثبوت اقراره بالوجه الشرعي بموجب اقراره حيث لا مانع ولا يسري اقرار البالغ على القاصرين واذا أقام المدعي بينة بالملك له عن مورثه بالطريق الشرعي يقضى له به في حق القاصرين أيضا بعد استيفاء ما يلزم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وبنت من أحدهما بالغة رشيدة وابن أخ عاصب وترك أمتعة وعقارا فهل اذا أسقط ابن الاخ المذكور حقه من أعيان التركة لباقي الورثة المذكورين قبل قسمة التركة وافرا ز نصيبه لا يصح الاسقاط من أعيان التركة في نصيبه واذا دفعوا له بعض دراهم من أصل ما يخصه لا على وجه التقارج والصلح لا يكون مانعا له من طلب نصيبه من الميراث الشرعي (أجاب) نعم لا يصح الاسقاط في أعيان التركة حيث لا تقارح والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين تضار باع بعضهما في محل رجل آخر واحد هما وقع شق الثاني فلما نظر صاحب المحل ذلك ضرب الآخر فاصابت الضربة اصمعه يده فسال الدم فلما نظر صاحب المحل الدم طلب الصلح وعمل للمجروح شيئا معلوما من الدراهم لاجل رضا خاطره بضامن غارم وفيما بعد اسقط المجروح حقه على بضامن وبينة من المسلمين وبرئ المجروح ثم بعد مضي أيام رجع المجروح وطلب الدراهيم من الضامن الذي ضمنها له فهل لا يكون له المطالبة الكفيل والاصيل بما أبرأ منه اذا ثبت ابرأؤه بالوجه الشرعي (أجاب) لا مطالبة للرجل المذكور بما أبرأ منه على الوجه المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في شر يكتن تحاسبا على مال الشركة ونظر لاحدهما قبل الانحلاص من الدراهم وأقر له به وذلك بموجب قوائم وسند بخطه وختمه وأشهد على نفسه بذلك ووعد شر يكتن بدفع ذلك له حين يتسبر ذلك فساقر الشر يكتن الى بلده ومات فيها فاعلمت ورثته ذلك المبلغ من شر يكتن أبيهم فامتنع وادعى الخطا والغلط في الحساب الذي وقع ويريد اعادته مع اعترافه بما سبق منه على الوجه المشروح فهل لا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه فقد صرحوا بان من أقر بشئ ثم ادعى الخطا لم يقبل كافي الخاتمة الا اذا أقر بالعلاق بناء على ما أقر به المفني ثم قين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين والقنية اه أشباه يعني لا يقع ديانة وبه صرح في القنية اه منج ومثله في العلائي وفي رد المحتار عند قول التنوير في الشركة وهو أي الشر يكتن أمين في المال فيقبل

سنة

٢٨ ١٢٧٣

شعبان

٧ ١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣
مطلب ادعى الخطا بعد
الاقرار لا يقبل

رمضان

١٤ ١٢٧٣

قوله بيمينه في مقداره الرمح ما نصه فلو اقر بمقداره ثم ادعى الخطا فيه لا يقبل قوله كذا
 يقوله أبو السعود عن اقرار الاشباه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة عن
 اصولهم ولا امرأة فيها حصص بالميراث عن أبيها فطلبت قسمتها واخذت نصيبها بالقرينة
 الشرعية فانكر وانسبها فاثبتته لدى القاضي بالينة الشرعية العادلة وبعد حكمه
 بالنسب اقتصروا الدار بحضرة وحضرة جمع من المسلمين واقرارهم واعترافهم بعد
 شهادة البينة بالقرابة والاستحقاق ووضعت يدها على نصيبها بعد القسمة والافراز ثم
 باعتها لرجل اجني بحضرة الاقارب المذكورين ومشاهدتهم لتصرفها وتصرف المشتري
 فيه بالبناء والا نريدون منازعة المشتري ومنازعتها وابطال البيع منكر بن نسبها
 والافراز به فهل اذا كان الاقرار بالقرابة والاستحقاق منهم ثابتا لا يجابون لذلك ولا
 تكلف المرأة باثبات النسب ثانيا لاسيما وأنه خرج بموجب ذلك الام لا شرعي ثابت
 المضمون اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا ثبت اقرارهم بالنسب والاستحقاق في تلك
 الحصة للمرأة المذكورة اختار ايعاها لكون بموجب اقرارهم اذ هو حجة على المقر والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وعن ثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من
 دار ونخيل فوضع الابن يده على التركة مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت بنتان
 منهن عن ورثة فطلبت ورثتهما اخذ ما يخص اميهم فنعهم الابن المذكور متمسكا بطول
 المدة والحال انه مقر ومعتز بالقرابة والاستحقاق لاميمهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون
 لورثتهما اخذ ما يخص اميهم من تركة ابيهما ولا عبرة بالعمل المذكور (اجاب) لا يسقط
 الحق ببقاء الزمان فيعامل المقر بموجب اقراره ولا يضر طول المدة والحال هذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في اختين ادعيتا على اخيهما ما بينهما يستحقان في ذمته قدر ما علموا من
 الدراهم صرفا على ترميم مكان مشترك بينهما بالارث عن ابيهم باذنه فانكر الاخذ ذلك
 وعجزا عن اقامة بينة خلف العين الشرعية على يد الخاكم الشرعي ثم ابرأنا اخاهما مما
 ادعيتا به في الصرف على ترميم المكان المذكور ومنعهما من الدعوى عليه بذلك المبلغ
 ومضى على ذلك تسع سنين والآن تريدان ان تدعيا بما ادعيتا به اولا بعد البراءة فهل
 لا تسمع دعواهما بعد البراءة ولا يثبت ما حيث كان البراءة ثابتة بالوجه الشرعي (اجاب)
 ليس للاختين مطالبة الاخ المذكور بما ابرأناه منه اذ انفق ما هو موقوف والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابني اخيها الشقيق وعن ابن عمها وترك ما يورث عنها
 شرعا فوضع ابن العم يده على جميع التركة وبقيت تحت يده مدة ثلاثين سنة ثم مات ابن
 العم المذكور عن ابنه فاراد ولدا اخي الميتة اخذت تركة عمته منه فهل يكون لهم ذلك حيث
 كان ابن العم مقر لها بتركة عمتهما واستحقاقهما لها وليس له اخذ شيء من التركة
 حيث انه لا يرث من المرأة المذكرة كورثة والحال هذه (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على
 المقر فيعامل بموجبها حيث لا مانع ولا ميراث لابن العم مع وجود ابني الاخ الشقيق والله

١٢٧٤

١٢٦٤

١٢٧٤

١٢٧٤

ربيع الثاني

جمادى اول

تعالى

تعالى اعلم (سئل) في امرأة ورثت من زوجها ربع قيراط في اما كن كانت تحت يد
 اخيه فلما مات الاخ المذكور ماتت ورثته بحجة صلح مضعونها ان اخا زوجها صا لها ما
 يخصها من الاما كن المذكرة فانكرت ذلك وكافوا اثبات مضعونها فحجزوا عن ذلك ثم
 صدر تصديق شرعي عنهم على ان نصيبها في الاما كن المذكرة باق على ملكها على حسب
 القرينة الشرعية وكتب لها بذلك اعلام شرعي مشهور بختم قاضي طنطا وسجل في
 سجل القاضي المصان وتعرفت مع الورثة بعد ذلك ببيع بعض اما كن من جملة الاما كن
 المصدقين لها على ان نصيبها فيها باق على ملكها بالاتزان منهم لها فيه ثم ارادت ان تقسم
 وتقر زما يخصها في الاما كن الباقية فنعوها من ذلك وتعلوا عليهم بالحجة الصلح المتقدم
 ذكرها فهل لا تسمع دعواهم الصلح عما يخصها في الاما كن التي كانت تحت يد مورثهم
 الذي هو اخ زوجها بعد تصديقهم المذكور لها ولا تعتبر حجة الصلح التي معهم حيث صدر
 تصديق منهم بعدها (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقرين بعد ثبوته بتاريخ متأخر
 عن دعوى الصلح فيعامل المقرين بموجب اقرارهم المتأخر حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار ولهم حصة ادعت عليهم بانها تستحق حصة في تلك
 الدار بطريق الارث عن ابيهم فقال لها اولاد الاخ المذكورون انك بعثت تلك الحصة لابينا
 ولا بينة لهم ولا حجة بيدهم فيل والحال هذه يكون لها الاستيلاء على الحصة المذكرة ما لم
 يشترها ابيهم منها حيث كانوا معترفين ومقرين بانتقال الملك لها عن ابيها في تلك
 الحصة ولا تكلف بينة على اثبات دعواها الملكية مع ثبوت اقرارهم واعترافهم بالملك لها
 فيما سمي وببدها حجة تثبت دعواها الملك بالميراث عن ابيها في تلك الحصة حيث لم يوجد
 ما يفي بسقوط حقهما منها (اجاب) الاقرار من المكاف عن طوع حصة قاصرة عليه
 فيعامل بموجبها واذا ادعى المقر بالملك لعمته انتقل تلك الحصة من قبلها لابيها بالشرع
 كلفا ثبات دعواها مع انكارها فان اثبتها بطريق شرعي منعت عن معارضتها والا
 يحكم عليه بتسليم تلك الحصة لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اولاد لهم
 شركة في عقار مع والدهم مناصفة لهم النصف وله النصف وهم قائمون بدفع المصاريف
 والقراعات الامير يدي على هذه النسبة ومتصرفون في استحقاقهم المدة المملوكة له نحو
 عشرين سنة ووالدهم مقر لهم بان لهم النصف وله النصف ولا معارض لهم ولا منازع
 هذه المدة ثم مات والدهم عنهم وعن زوجة فادعت الزوجة ان جميع ذلك ملك والدهم
 وتريد منازعة الاولاد فهل اذا ثبت تصديق ابيهم لهم على النصف المذكور وعلى
 اشترائهم بالمناصفة ولم يكن عند الزوجة ثبات ما تدعيه لا عبرة بدعواها ولا
 بانتكارها لاسيما اذا كان اكساب الاولاد للعقار المذكور وهم منفردون عن ابيهم
 وحصوله بسببهم الخاضع بهم حال انفرادهم عن ابيهم في العائلة والمعيشة ولم يكونوا
 معينين له في تحصيل ذلك (اجاب) حيث حصل الاولاد المذكورون نصف ذلك العقار

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

شعبان

٨

شوال

١٠

١٢٧٤

من كسبهم الخاص بهم حال انفرادهم عن عائلته ابيهم ولم يكونوا معينين له في تخصيصه
 يكون مملوكا لهم و يعمل باقرار ابيهم انه لهم والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك مكانا اجرة لا تجر مشاهرة لكل شهر قدر معلوم من الدراهم
 فوضع المستاجر يده على المكان المذكور مدة من السنين وهو يتنقح به ويدفع الاجرة
 للمالك المذكور ثم بعد ذلك اراد المالك اخراج المستاجر فامتنع من الخروج وادعى انه
 اشتراه من المؤجر المذكور قبل ان يؤجر له فانكر المالك دعواه فهل اذا تحقق ما ذكر
 بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى المستاجر المذكور او لا تسمع له فاما الاجرة لكونه معترفا
 ومقررا بالملك في المكان المذكور مدة الاجارة (اجاب) نعم والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجلين استأجرا قطعة ارض من اربابهم مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك
 اشتركا مع رجل ثالث في زراعتها فزروها جميعا سنة وبعد ذلك تقاسموا فادعى الشركة
 وتجاوبوا مع بعضهم فظهر للثالث قبل الرجلين المذكورين مبلغ معلوم من الدراهم
 وكتبوا سند بحضور بيعة شرعية بان المبلغ باق بذمتهم فهل اذا ادعى أحدهما ان بعض
 المبلغ ضاع منه من غير تقرير في وقت الشركة لا يقبل منه حيث اقر كل منهما ما بعد
 الحاسبة بان المبلغ باق بذمتهم ما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) الاقرار
 عن طوع حجة على المقر يعامل بموجبه ولا يقبل منه دعوى ما يناقض هذا الاقرار
 بتاريخ سابق عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الميراث عن
 ابيه تركها وسافر لجهة بعيدة مدة تزيد على عشرين سنة ثم رجع الى بلده فوجد جماعة
 واضعين ايديهم عليه فطلب منهم ان يقرروا له قاضي ناحيتهم فافروا به فحكم القاضي له بها
 وسلمها له ووضع يده عليها ثم بعد مضي سنة ادعى الجماعة المذكورة على الرجل
 المذكور ان الدار المذكورة ملكهم بطريق الميراث عن اصولهم فهل لا تسمع دعواهم
 الدار المذكورة بعد اقرارهم بالرجل المذكور (اجاب) اذا ثبت اعتراف الجماعة
 المذكورة بان الدار المذكورة ملك للرجل المذكور وطوعا بالوجه الشرعي لا تسمع
 دعواهم بعد ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وخلف اولاد ذكور او اناثا
 وبقي الاولاد في معيشة واحدة مدة طويلة ثم بعد ذلك اراد ان يفرق بينهم عن بعض
 واختصه واعطاه القاضي فافرا الاخ الكبير عنده بان المال مشترك بينهم وبين اخوته
 وحكم بذلك وقسمه بينهم على الفريضة الشرعية وصار كل منهم في معيشة مستقلة ثم بعد
 ذلك ادعى الاخ الكبير المذكور ان ما قسم لم يكن مشترك كابل هو مختص به فهل لا تسمع
 دعواه ولا ينقض حكم القاضي (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه
 حيث لا مانع وليس له الرجوع عما اقر به بدون وجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 عليه لا آخر دين طلب الدائن منه دينه امام حاكم فادعى الاعسار فقال له الدائن وفي حق
 من حليلك الذي البسته زوجته فقال لا شيء لي من انواع الحلى عندها ثم اراد ان يورثها

١٧

٢٤

١٢

٧

محرم

جداول

قصة كتمان دعوتها فادعى ان له في الحلى الذي عندها ملكا أصليا قبل موته فادعى
 بما صدر منه امام الحاكم فقال انه كان المقصود منه دفع الدائن عن طلب دينه في هذه
 الحالة فهل ينفعه هذا المقصود ولا عبرة بما اقر به سابقا امام الحاكم أولا يقبل قوله ولا
 تسمع دعواه ان له ملكا (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه فاذا
 اقر الزوج انه لا شيء له عند زوجته من انواع الحلى لا تسمع دعواه بما هو في يدها وقت
 الاقرار منه الا انه اذا وقع الاختلاف بين المقر وورثته المقر له في شيء من ذلك انه كان
 موجودا عندها وقت الاقرار ام لا يكون القول قول المقر في انكاره وجوده وقت الاقرار
 واذا وقع اختلاف في الاقرار انه كان تلجئة او صحيحا على حقيقة كان القول لمادعى الصحة
 والبينة بينة مدعى التلجئة وهو الزوج في هذه الحالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اخذ من آخر دراهم في سنة تسع وخمسين على ان يعمل فيها مضاربة والربح بينهم بينهما
 للعامل المذكور الثلثان ولرب المال الثلث واستقر على ذلك مدة من السنين ثم بعد
 ذلك ترك العامل التجارة وبقي رأس المال في ذمته لاستهلاكه اياه وهو مقر به في حال
 صحته على يدي بيعة وصار يدفع لرب المال منه شيئا فشيئا ثم في سنة ٧٠ مات العامل
 المذكور في غيبة رب المال وبقي رأس المال في ذمته فهل اذا لم يمض من وقت اقراره
 خمس عشرة سنة يكون لرب المال اخذ ما بقي له من تركه العامل المذكور حيث ثبت
 اقراره قبل موته بالبيعة الشرعية (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة
 سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي وهذا اذا كان الخصم منكرا فلو كان
 مقرا تسمع حيث لم يمض على اقراره مثل تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة
 تلقوا ارضا خارجية عن ابيهم ما تواعن اولادهم فتلقاها اولادهم واشتركوها مع اجنبي
 في فحل غرسه فيها لهم نصفه والاجنبي المذكور نصفه وذلك على الشيوع بينهم ثم مات
 احدا الاولاد المذكورين عن اربعة اولاد ثم مات واحد منهم عن ولد قاصر ضعه احداهما
 الى عائلته وجعل وصيا عليه فصار الم يخذ حصته وحصته القاصر في ثمر الفحل المذكور
 ثم بعد بلوغ القاصر مدة اراد اخذ حصته من ثمر الفحل بطريق الارث عن ابيه فذعه
 عنه من ذلك وقال له انا استحق الحصتين ولا تستحق معي شيئا لان اباك لم يدرك من ثمر
 الفحل شيئا والحال ان الم المذكور مقر بان الفحل والارض باقيا على الشيوع
 للجميع فهل لابن اخيه المذكور اخذ حصته في ثمر ما خصه من الفحل الموروث عن ابيه
 من عه وان لم يخذ ابوه فيه شيئا لكون الفحل لم يثمر قبل موته (اجاب) حيث كان
 الم المذكور مقرا بان الفحل المذكور مشترك بين الجميع يؤمر بتسليم حصته ابن اخيه
 اليه وليس له منعه عن ذلك بمجرد دعائه بان ابا لم يدرك ثمره والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له اولاد ذكور واناث وله على كل واحد من اولاده دين معلوم مقيد بدينه وله
 ايضا دين على صهره ففي حال صحته واختياره سأل اولاده وصهره المذكورين بماله عليهم

رجب

١٣

١٧

صفر

٢

سنة

١٢٧٥

١٢٧٥

١٢٧٦

من هذه الديون وأقر بذلك لدى بيعة شرعية تشهده كل ذلك في حال صحته واختياره ثم في مرض موته أقر بحضرة جماعة من أصحابه أن الذم التي كانت له على أولاده وعلى صهره لاحق له فيها لأنه كان ساجدهم فيها من مدة طويلة في مقابلة أسفار بعضهم فيما يتعلق بمصالحه ثم توفي ووجدت هذه الذم مقيمة بفترة فهل إقراره الصادر منه في صحته بالمساحة مع إقراره في حال المرض بأنه لاحق له فيها يكون صحيحا إنا إنما هو مقيد بالفترة ما نعام قبول دعوى باقي الورثة (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي إقرار الميت وأولاده وصهره من دينه المترتب عليهم المقيد بفترة حال صحته لا يكون لباقي ورثته مطالبتهم مما أبرأهم منه حال الصحة وأما إقراره في مرض موته بالأبراء ولو سابقا فلغو بالنسبة للوارث من المقر لهم بدون تصديق باقي الورثة فلا يعول عليه ولو ثبت والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة أخوة في معيشة واحدة ولهم ابن عم صار في معيشة واحدة بعد انفصال الأخوة المذكورين من ابن عمهم واختص كل فريق بما يخصه من جهة أصله بالتراضي بينهم ثم مات أحد الأخوة عن أولاده كوروا وانا ثم مات الثاني كذلك ثم مات ابن العم عن أولاده وقسمت تركته بين أولاده فقط ثم مات الأخوان الآخران عن أولادهم كورا وانا أيضا وقسم قاضي الولاية تركته للأخوة على أولادهم بعد استنهاد البيعة وابن ابن العم البالغ الرشيد على أن جميع ذلك المتروك خاص بالأخوة المذكورين فقط وكتب كل من البيعة وابن ابن العم المذكورين شهادته بخطه وختمه على ذلك عند القاضي وبعد إقرار ابن ابن العم وشهادته بأن ذلك خاص بالأخوة المذكورين أقامه القاضي وصيا على الأولاد المذكورين واستمر على الوصاية نحو سنتين وبلغ بعض القصر فادعى الوصي المذكور على البالغ أن له حقا في ذلك المتروك متعللا بأن أباه كان مع الأخوة في معيشة واحدة وأنكر القسمة السابقة والإقرار الصادر منه عند القاضي فهل إذا تحقق إقراره المذكور باختصاص الأخوة الأربعة بالمتروك المقسوم بين أولادهم بالوجه الشرعي وكانت القسمة بين أبيه وبين الأخوة الأربعة ثابتة كذلك واختص كل بنصيبه وانعزل من الآخر يمنع الوصي المذكور من دعواه شرعا (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال من القسمة بين أبي المدعي والأخوة الأربعة واختصاص كل فريق بنصيبه وإقرار ابن ابن العم المدعي باختصاص الأخوة الأربعة بالمتروك بالوجه الشرعي يمنع من معارضة الأولاد فيما أقر بالاختصاص به معاملة له بإقراره الذي هو حجة عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة وكبيرهم هو المتصرف ولم يتميز لكل منهم كسب على حدة بل مات بعد بينهم جميعا وما جددوه دار حازوا أرضها بالشرع وبنيوها بأعمالهم وسكنوا فيها وبعد مضي مدة وهم كذلك وقع الشاجر بينهم وطلب أحدهم القسمة فأقر المتصرف واعترف بأن لكل واحد منهم الثلث في جميع ما هو تحت أيديهم فقبضوا المواتي والامتنع والدار واختص كل واحد منهم بيت من تلك الدار ومضى

لذلك مدة ثم بعد ذلك كله رجع المتصرف يدعي أنه كان اشترى أرض الدار المذكورة لنفسه ويريد الاختصاص بها فهل بعد هذا الإقرار والقسمة المذكورة لا يعتبر دعوى الاختصاص المذكورة وتكون الدار بينهم اثلاثا (أجاب) الإقرار حجة قاصرة على المقر فيعمل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وبنين وترك دارا فوضع الجميع أيديهم عليها إلى أن ماتوا جميعا على التعاقب وترك كل منهم أولادا والساكن في الدار إلا أن امرأة من أولاد أولاد المورث فخر رجل آخر من أولاد أولاده أيضا كان غائبا غيبة سفر وأراد أخذ نصيب والده من الدار المذكورة فامتنعت المرأة من ذلك متعللة بأنها وأصعته يدعي على الدار المذكورة مدة تزيد على عشرين سنة فهل إذا كانت المرأة المذكورة مقربة بالملك المورث ومقربة بان المدعي الغائب من أولاد أولاد المورث ولم تدع نافلا شرعا يقضى له بنصيبه منها ولا عبرة بتعللها بوضع اليد المدة المذكورة مع إقرارها بما يفيد ملك الغائب المذكور لخصته منها (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فإذا كانت تلك المرأة الواضحة يدعي على هذه الدار مقربة بما يفيد ملك الرجل المذكور لخصته منها تعامل بإقرارها في حق نفسها ويحكم عليها بموجبه ولا يمنع من ذلك وضع يدها تلك المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين لهما حصة في عقار باع كل منهما نصيبه من الأختة بثمن معلوم وسامحاها من ثمنها وأبرأ ذمتها براءة ومساهمة شرعية وقبضت من ثمنها المبيع وكتب بماد كرجعة من الحاكم الشرعي وتصرفت فيما بالهدم والبناء ثم بعد مدة أراد أحد الأخوين أن يرجع على أخته في ثمن حصته متعللا بأنه كان وقت البيع والمساهمة غنيا وافترقا الآن فهل لا يجب لذلك والحال ما ذكر (أجاب) ليس لمن أبرأته أخته من ثمن ما اشترته منه إبراء صحيحا الرجوع عليهم بذلك بمجرد تعللها بما ذكر في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين واضعين أيديهم معا على اطميان خراجية وعقارات ومنقولات نشأ ذلك من كسبهما معاهدة حياتهما ثم تصادقا على أن جميع الموجودات التي تحت أيديهما من اطميان زراعة وعقارات ومنقولات مشتركة بينهما لكل واحد منهما نصفها وكتب بذلك صلح بحضور من الشهود ثم توفي أحدهما عن ورثة فهل للأخ الموجود مقاسمة الورثة بالنصف في الموجودات ويعمل بالصك بعد ثبوت مضمونه بالبيعة الشرعية (أجاب) إذا ثبت بعد الدعوى الصحيحة كون الأخوين المذكورين في معيشة واحدة وإن كسبهما واحدا وتم تصادقا حال صحتهما على أن جميع ما هو تحت أيديهما مشترك بينهما بالوجه الشرعي يقضى على ورثة الأخ الميت لأخيه الحي المدعي بنصف ما كان تحت أيديهما يوم الإقرار حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة أخوة تحت أيديهم طين فلاحه يستحقونه بينهم بالسوية باعترافهم بذلك وأخذ عليهم القاضى اشهادا بأن لكل واحد الربع وصاروا يزعمون الاطميان المذكورة مدة وحصلوا من غنائم ما واثي

سنة
محرم

وغيرها وكأهم في معاش واحد وليس لواحد منهم كسب خاص به بل اكتساب الجميع من الاطيان التي تحت ايديهم وغيرها بالاشتراك مع الغير وبالايجار ومكنوا على ذلك مدة لا يتزولوا احد منهم شي يختص به دون البقية ثم قال الا كبر منهم ان جميع هذه المواشي لي خاصة وليس لواحد منهم فيم سألني لان جميعها حدث بتصرفي وشرائي ولم يسلموا ذلك وقالوا ان التصرف لنا جميعا وطال النزاع بينهم في ذلك ثم اعترف الاخ الاكبر المذكور بحضرة جمع مسلمين بان جميع ما بأيديهم من العقارات والمواشي الخاصة بهم والمشاركة عند غيرهم والنحاس وغيرها مشتركة بينهم مثل بعضهم لكل واحد منهم ربع ثم بعد ما يقرب من سنة رجح لدعواه الاولى وقال ان جميع المواشي وما حدث بتصرفي خاص بي وليس لكم فيه شيء فهل لا يسلم له في دعواه ذلك ويحكم عليه بموجب اقراره بان لكل واحد منهم ربع في جميع ما بأيديهم سيما وانه لا نزاع بينهم في الاطيان ما الحكم (اجاب) حيث كانت تلك الاطيان مشتركة بينهم ولا نزاع بينهم فيها وقد حصلوا من ثمنها هذه المواشي وغيرها من الاشياء المذكورة لانفسهم على سبيل الشرع بينهم وقد اقر المنازع بشر كتم له فيها الا يكون له الاختصاص بها دونهم بدون مخصص شرعي ويعامل بموجب اقراره اذ هو حجة عليه فيما هو موجود وقت اقراره حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اخيه لا يهوعن ورثة غيره وجميع ما كان في يده المتوفى المذكور من عروض وعقار واطيان زراعة اميرية ومهمات ومواشي واغنام وغير ذلك من قليل وكثير عاير عرف به وينسب اليه مشترك بين الاخ المتوفى المذكور وبين الاخ لاب المذكور مناصفة بينهم ما ماعدا ما لبوس المتوفى واعترف باقي الورثة بمجلس القاضي بالشركة المذكورة وان الحق والاستحقاق في نصف جميع ذلك للاخ لاب المذكور وانه لاحق ولا استحقاق ولا دعوى ولا طلب لهم فيه واعترفوا ان النصف الثاني هو المتروك عن المتوفى واخرج القاضي باعترافيهم المذكور حجة شرعية مستحقة بالرجل المصان بعد رفع صورة التصديق المذكور الى مفاتي الحنفية وافادتهم بصحة التصديق المذكور وانه معمول به شرعا في حق المصدقين وثبت ايضا اقرار المتوفى المذكور في حال حياته بالشركة المذكورة في وجه خصم شرعي بعد تقدم دعوى صحيحة شرعية لدى المحاكم الشرعية وحكم بالشركة المذكورة في وجه الخصم المذكور بعد رفع صورة الدعوى وجواب المدعي عليه الى مفاتي الحنفية والافادة عليها بصحة الدعوى المذكورة والحكم المبني عليها بانه يسري هذا الحكم على كافة الورثة ويحكم بنصف جميع ما كان تحت يده الاخ المتوفى المذكور للاخ لاب المحي المذكور وروى صدر حكم القاضي بذلك بعد الافتاء المذكور واخرج بذلك حجة شرعية مستحقة بالمصان فهل بعد ذلك اذا اراد احد من الورثة معارضة الاخ لاب في النصف الذي يستحقه بوجه الشركة المذكورة لا تسع منه المعارضة والدعوى في النصف المذكور ويمنع عن الدعوى في ذلك سيما مع وجود الحجج المستحقة

سنة
محرم

المثبتة للشركة المذكورة بحق تصديق الورثة المذكورين واعتراف المتوفى بها (اجاب) اقرار باقي الورثة بالباقيين بشر كتم مورثهم له فيما ذكر عن طوع حجة عليهم فيعاملون بموجبيه لان اقرار من يبيع الشرع القاصرة على المقر فيؤخذ به في حق نفسه كما ان اقرار المورث بذلك حجة عليه فتعامل به ورثته فيما آل لهم عنه حيث لا مانع فاذا كان ما هو مسطور بالسؤال ثابتا لا يكون لاحد المقرين معارضة المقر له فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما نخيل مجاور للنخيل الاخر حصل بينهما اقتنازع فبقيت حصة من حصة او ميراثه من بعضه واقر كل للاخر بالملك فيما وضع يده عليه وذلك من مدة خمس عشرة سنة وكل مكلف عليه نصيبه ويدفع خراج المدة المذكورة ثم بعد ذلك ادعى احدهما على الاخر بان ما في يده من النخيل ملك للمدعي وانه رهنه تحت يده وذلك بتار يخ سابق على التمييز والتصادق باقرار كل منهما للاخر بالملك فيما يده فهل اذا ثبت ما ذكر من التمييز والتصادق من كل منهما للاخر على ملكه لما في يده بالوجه الشرعي لا تسع دعوى احدهما على الاخر بملك المدعي لما اقر به المدعي عليه بتار يخ سابق ويكون ذلك تناقضا منه ويعامل بموجب اقراره طائعا سيما مع التصرف المذكور في هذه المدة (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبيه بعد ثبوته بطريق شرعي ولا تسع دعواه الملك لنفسه وانه رهنه عند واضع اليد بتار يخ سابق على اقراره لوضاع اليد بالملك فيما ذكر والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل غرس نخيل في ست حفرة ملو كات له من ماله الخاص به وقام عليه بما يحتاجه حتى نبت النخيل وكبر ثم غاب الى جهة من الجهات فوضع رجل يده على النخيل المذكور وقدمت تحت يده اربع حفرة بمنى انها ليست وصارت لا يتفق بها وبقي تحت يده حفرتان فلما حضر من غيبته وجد الرجل المذكور واضعا يده على الحفرتين المذكورتين فطلب منه الغارس المذكور رفع يده عنهما وتسليمهما له فاقروا واضع اليد بملكه لارض الحفرتين والنخيل الذي فيهما وانه هو الغارس لهما وادعى ان له فيهما حقا بطريق كونه وضع يده عليهما مدة غيبة الرجل المذكور فهل والحال هذه يجبر واضع اليد المذكور على تسليم الحفرتين المذكورتين بما فيهما من النخيل لملكهما الغارس لهما المذكور جبراعنه ولا عبرة بدعواه المذكورة ويمنع من المنازعة والمعارضة في ذلك (اجاب) حيث اقر واضع اليد بملك المدعي الارض وما فيها من النخيل يعامل باقراره في حق نفسه ويؤمر بتسليم ما ذكره لملكه حيث لا مانع ولا عبرة بمجرد ادعائه بوضع يده مدة غيبة المالك ولو طالت لان ما ذكره من اسباب الملك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاث بنات منها ثم ماتت الزوجة بعد زواجه عن بناتها الثلاث فقط وترك لمن ابوهن مكانا فادعت بنتان من الثلاث بان اباهما كان باع لهما المكان قبل موته وكتب لهما بذلك حجة فلم تصدقهما البنت الاخرى ودخل الناس بينهما

ربيع آخر

١٨

شعبان

٥

بالصلح وصالحوهن وصدق جميعا على انه موروث لمن عن ابيهن وامهن وصرن بوجوه
ويقدم من اجتهاده مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة والا ان ارادت البتتان الرجوع عن الصلح
والتصديق المذكورين وتدعيان بما كان ادعياه اولاهن بل بعد ثبوت الصلح
والتصديق المذكورين لا تجبان لذلك ولا تقبل الدعوى منه ما بذلك (اجاب)
حيث صدقت الاختتان على كون المالك المذكور موروثا لهما ولا ختم الثالثة
عن ابيهن وامهن بعد دعواهما شرعا من ابيهما وثبت ذلك بالوجه الشرعي طائفتين
لا تعتبر دعواهما شرعا من ابيهما بعد ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل
اشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بانه لا يملك شيئا من الدنيا سوى ما يوس بدنه ووجهه
من السكتب وقرش المقعد وصندوقه المختص به ومفتاحه بيده الموضوع ذلك بمنزل سكنه
مع زوجته وان جميع باقي الموجود بالمسكن خلاف ما هو معين اعلاه من قرش ونحاس
ومصاغ وصيني وخلافه من اثاث المنزل ملك لزوجته التي في عصمته ولم يكن لزوجها
المذكور فيه حق بوجه من الوجوه الشرعية بل الحق والاستحقاق والمالك فما شرح
لزوجته المذكورة وكتب بذلك سند او ختمه بخطه وعليه جلة شهر دعي
اقراره واشهاد به بذلك ثم بعد مدة ماتت الزوجة المذكورة عن زوجها المذكور وعن
اخوتها اشقائها واولادها ولم ينزع الزوج المذكور عن زوجها المذكورة فيما شهد
به على نفسه ثم بعد مدة مات الزوج المذكور عن اولاد ذكر واناث فهل يكون اقراره
واشهاد به بما ذكر صححانا فاذ على ورثته وليس لهم المعارضة ولا المنازعة في ابطال ذلك
بدون وجه شرعي ويكون الحق في ذلك لورثة الزوجة وما استثناه في الاشهاد المذكور
يكون لورثته عملا في ذلك باقراره (اجاب) الاقرار بان جميع ما في المنزل المعين
ملك لزوجته بعد اخراج ما بينه حجة على المقر فيعامل بموجبه وكذا تعامل به ورثته من
بعده اذا ثبت بعد دعوى صحيحة معوعة شرعا الا ان ورثة المقر لها اذا علموا انتقال ذلك
الى مورثهم بسبب من اسباب الملك كبيع او هبة حل لهم الانتفاع به وان لم يكن هناك
سبب لا يحل اذا اقرار ليس سببا من اسباب الملك وان كان يؤاخذ به المقر لكونه حجة
عليه ويدخل في ذلك ما يتحقق بالوجه الشرعي انه موجود بالمسكن وقت الاقرار سوى
المستثنى ووارث كل من المقر والمقر له يقوم مقام مورثه فلو اختلفا في شيء هل كان موجودا
وقت الاقرار ام لا فالقول للمقر او وارثه في نفي وجوده والابينة على المقر له او وارثه على
دعوى وجوده حين ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها
نصف بيت بثمن معلوم وكتب به حجة مسجلة من الحاكم الشرعي ثم بعد ذلك خالها
على مؤخر صداقها ونفقة عتقها ومبلغ معلوم من الدراهم وبرا كل صاحب امرأة عامة
من كل حق ودعوى وطلب وتخالصا من بعضهما ثم وضع يده على الحصة التي باعها لها
فادعى وكيلها عليه بما وطأ اليه برفع يده عنها لكونه كان باعها لها فاعترف لها بذلك

وادعى عليها بالابراء العام وزعم دخول تلك الحصة تحت الابراء المذكور ونظر الاقراره
لها بتلك الحصة من قبله بطريق الشراء حين الخصومة حكم عليه القاضي بتسليمها
وتحرر بذلك اعلام شرعي ثم ادعى عليها بانه يستحق بدنها بلعنا مقابلته ما صرفه في عمارة
اجراها في ذلك المكان المشترك قبل الابراء العام الصادر من كل منهما لالا خرفا سكرت
دعواه فهل حيث كان الابراء العام منه لها ثابتا بالوجه الشرعي وهو مقرب به لا تسمع
دعواه عليها بحق سابق على تاريخ الابراء المذكور مع انه كاره ذلك (اجاب) لا تسمع
الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حادث بعده فلا تسمع دعوى الرجل المذكور على تلك
المرأة بدین سابق على تاريخ الابراء العام لهما من كل حق ودعوى وطلب مع انه كارهها
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقر في حال صحته وسلامته ونفاذا أقواله وأفعاله
الشرعية بان عليه قدر معلوم من الدراهم دين شرعي لزوجته وان جميع ما في يدها وما في
منزلها من الفرائش والنحاس والامعة ملك لها ولا حق ولا ملك له فيه بوجه من الوجوه
الشرعية وذلك الاقرار بحضرة بيعة شرعية تشهد به فهل اذا ماتت بعد مدة عن الزوجة
المذكورة وعن غيرها من الورثة واراد باقي الورثة ان يجعل ذلك ميراثا وتركه عن الميت
المذكور ليس له ذلك ويكون المقر به جميعا للزوجة المذكورة خاصة ويكون لها أخذ
دينها بما يوجد بخلافه سوى ما ذكر (اجاب) المصريح به ان الاقرار ليس سببا من
اسباب الملك وان الدعوى بناء عليه لا تسمع وان كان الاقرار حجة قاصرة على المقر
فيعامل بموجبه فان ادعت المرأة المذكورة دعوى صحيحة معوعة واضحة بهذا الاقرار
على هذا الوجه وأثبتته يقضى لها بما في يدها وما في منزلها وقت الاقرار وكذا يقضى لها
بالدين بعد دعواه على الوجه المعبر شرعا وثبت الاقرار به حال الصحة وان كان مجرد
الاقرار لا يوجب الملك في الواقع قال في الخيرية وفي الحسانية ولو قال يعني في صحته جميع
ما هو داخل في منزلي لاراق غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه ابيه قال
أبو القاسم ههنا حكم وفتوى فحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في
الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان جميع ذلك
كان لها ببيع او هبة وما أشبه ذلك فهي في سعة من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن
ملكها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
في امرأة طلقها زوجها طلاقا بائنا في نظير ابرائها له من مؤخر صداقها وجدد العقد عليها
وسمى لها صداقا معلوما ثم بعد ذلك اخذت منه جاموسة وأرسلتها الى بيت أهلها وتريد
ان تجعلها في نظير مؤخر صداقها الذي ابرأته منه في نظير الطلاق فهل اذا ثبت انه طلقها
على ابرائها من مؤخر اصدقها وكان قدر معلوم من الدراهم تبرأ منه ولا تستحق عقده
شيئا منه لاسيما وقد جدد العقد عليها بقدر معلوم وقبضته منه ويلزمها رد الجاموسة
لزوجها والحال هذه (اجاب) ان صحح الابراء من المؤخر الاول لا يكون لها مطالبة الزوج

في حق القاصر الا باثباته لدى القاضي بطريقه الشرعي ولا يسرى تصديق الورثة البالغ
في نصيب القاصر ولو صدق الوصي لا يعتبر تصديقه واذا صدق الوصي المذكور وابن
الميت البالغ بنت الميت على دعواها الشراء من ابها لا يعتبر ذلك في حق القاصر وتكلف
اثبات ذلك لدى المحاكم الشرعيه لاسيما ولم يتقرر بالشراء المدعى به حجج شرعية افيدوا
الجواب (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يعتبر في حق غيره كما ان اقرار الوصي
في حق اليتيم باطل فيؤثر من ادعى شرا شي من الميت حال حياته وصحته باثبات دعواه
لدى القاضي بطريق شرعي حتى يسرى على القاصر ومن جحد من الورثة والله تعالى اعلم
(سئل) بافاده وارده من بيت مال مصر وهو انه فيما تقدم توفي رجل من المتوطنين
بمن بولاقي يقال له علي سلطان عن زوجة وبنين واخت وأخ شقيقين وجميعهم يبلغ
حاضرهم ما عدا الاخت فانما كانت غائبة بجهة قبلي ونظر الغيبة توجه مندوب المصلحة
وبحضور من كانوا حاضرين صار ضبط موقوفاته وهي بعض منقولات خزينة ونقدية
مبلغ ٢٤١١٦ و ٢٠ من ذلك ٦٠٠٠ دارجة امانة طرفه لانس آخرين
والمنقولات سلمت لعمه يوم الوفاة امانة واما النقدية فصارت في خزينة بيت المال
وبعد ذلك حضرت الاخت الغائبة وتقدم عرضها لان احدهما من الاخت وباقي الورثة
بطلب نفقته ومنقولات التركة والاخر من اصحاب مبلغ الستة آلاف قرش بطلب
مبلغهم وبالتحقيق في المصلحة صدق الورثة الحاضرون على صحة وراثته الغائبة وشهد
بذلك الشهود الذين يعرفونهم ثم صدق الجميع على مبلغ الامانة انه حق اربابه هذا
ولمادون بذي الالاتحمة وما تقدم وروده من حضر تسكم بتاريخ ٢١ ص سنة ١٢٨٤
من ان المتروكات التي يجري ضبطها نظرا للغائب فقط متى حضر الغائب وصدق الورثة
الحاضرون المعترفون بتصديقهم شرعا على وراثته تسلم لهم التركة بدون جرد وبدون تاصيل
ولا اختلاف هذه الحادثة في كون المنقولات مؤصلة في يوم الوفاة لقلتها ووضع النقدية
بخزينة المصلحة وكونها زيادة عن الالف قرش ما فهم والحال هذه انه يكفي بما
شبهه الشهود العارفين للورثة وتصديق الحاضرين من الورثة على وراثته الغائبة
وتصرف النقدية اليهم ويفرج لهم عن باقي التركة ولا يلزم في ذلك ثبوت وراثته شرعية
بالمسكوت ويسرى على هذا حكم مادون بذي الالاتحمة وذلك الشرح او مادامت التركة
مؤصلة والنقدية وضعت في الخزينة يلزم اجراء الاثبات شرعا ولا عبرة بتصديق الورثة
الحاضرين وشهادة الشهود ولا اقتضاء الحال الافادة من سيادتكم عن الحكم الشرعي
في ذلك لزم تحريره لحضرتكم قول الافادة لاجراء ما يقتضيه الشرع وبجاشيتها ان الذي
كان جاريا قبل ورود شرح حضرتكم المذكور انه اذا مات احد عن واث غائب ووارث
حاضر والغائب حضر يكاف الثبوت شرعا ولو التركة محتومة لم يلزم اموالها وورث الشرح
المذكور المتضمن الا كفاية بتصديق الورثة المعترفون بتصديقهم شرعا بدون جرد وبدون

تاصيل

تاصيل في الافراج لهم من التركة من غير اثبات في الحكم جرى العمل في التركات
المذكورة التي لم يكن وضع منها نفقود في المصلحة على موجب ذلك ولما تصادف حصول
تلك الحادثة ووجدت قرينة من الحادثة المذكورة وليست مثلهما من كل وجه بالنسبة
لوجود النقدية في هذه وكونها وضعت في الخزينة استلزم الحال الاستعانة بمحام
السيادة فلزم ما تقتضيه لزادة الاحاطة وورود الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب)
الذي يقتضيه البند المحكي عنه والجواب الصادر من هذا الطرف سابقا بتاريخ ٢١ ص
سنة ١٢٨٤ المقتضى في الاقرار من هذه الفتاوى بهذا التاريخ عدم الفرق في اعتبار
تصديق الورثة الحاضرين المعترفون بتصديقهم المحقق وراثتهم لمن كان فائبا منهم وقت
الوفاة بين ما اذا كانت المصلحة وضعت نقدية بعد الوفاة من التركة في خزينة اولاد
منطوق ما ذكر ان المصلحة ترفع الختم الموقت عن التركة وتسلمها للورثة بدون جرد وبدون
تاصيل وهذا امر يجب اضافي كون المصلحة ليس لها جرد شي ولا تاصيل في هذه الحالة
واعتماد التصديق بعد توفير شروطه لافرق فيه شرعا بين حالة الجرد والتاصيل ووضع
النقد في الخزينة وحالة عدم فعل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع حصة
من داره المملوكة لآخر بثمان مملوم واقرب قبضه من المشتري والحال انه لم يقبض
منه شيئا ثم توفي البايع فهل لورثته الدعوى بذلك على المشتري ولهم تحليفه على ان
مورثهم ما اقر كاذبا فبذوا الجواب (اجاب) نعم لهم الدعوى على المشتري بذلك
وتحليفه بان مورثهم ما اقر بقبض الثمن كاذبا لان الورثة ادعوا امر الوأقر المقر له به يلزمه
فاذا انكر يستخلف وتقلها في تنقيح الحامدية عن صدر الشريعة من آخر الاقرار والله تعالى
اعلم (سئل) بافاده من بيت مال مصر وهو انها قد توفي شخص يدعى الحاج جعفر الفخاري
وو جد عليه سند محرر حال حياته مقر فيه انه لا يملك شيئا سوى ما لبوس بدنه وان المالك في
اصناف البضاعة التي في الدكان والحاصل للحاج شريف واشهد شهودا على اقراره
فهل لعدم ايضاح ما في الحاصل والدكان بسند الاقرار لا تسمع دعوى من يدعى بها
ويجوز شرعا سماع الدعوى ويحكم بها بعد الاثبات واذا حكم بمقتضاه فهل بسبب ان
المتوفي كان عاملا يقرر له شيء نظيره مع عدم العلم بقدر ما كان مقرر له أم كيف نروم
افادة الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الاقرار بان جميع ما تحت يدي في الحاصل او
المنزل مثلا ملك لفلان اقرار عام حسب ما هو موضح بالسند المذكور وايس من المجهول
فاذا ادعى المقر له بجميع ما وجد في هذا المكان من البضاعة انما ملكه وصحح دعواه
بطريق شرعي وان واضع اليد المذكور اقر له بهذا الاقرار في وجه خصم شرعي وان ثبت
الاقرار المذكور شرعا يفتي له بجميع ما يتحقق وجوده من البضاعة في هذا المكان
وقت الاقرار ولا يترتب على مجرد كون الشخص عاملا ان يقرر له شيء نظيره مع عدم
العلم بشي من ذلك اذ ليس مطلق العمل موجب بالقرير بشي والله تعالى اعلم (سئل)

ربيع آخر

١٣

رمضان

٩

صفر

٢٥

سنة

١٢٨٥

١٢٨٥

١٢٨٦

بأفاده واردة من بيت مال مصر مضمونها شخص يسمى سعيدا اغا كان مستقدا بطرف
حضرة مفتش جبالك سنية بالغربية وفي حال حياته حرر سند ابشهادة مذكورين بان
جميع ماتحت يده وتصرفه ملك حضرة البيك الموصى اليه وليس له ملك ولا استحقاق في
شي من ذلك وان ثبانه وعلمه وسه من احسانات حضرة البيك الموصى اليه ووضح به انه
معتق المرأة جملز ارحم المرحوم عثمان بك ارناووط ثم توفي وظهر عليه دين وحضرة
البيك الموصى اليه حرر قايمة ببيان الاشياء التي كانت بطرف المرحوم وبينها اقل من احدى
اشياء اوضح انه حضر بها من ابتداء الاستخدام والاخر اشياء اوضح انها كانت تحت يده
على قبول التمتع بها واقادانه ان ثبت عليه دين بالوجه الشرعي يصير بيع الاشياء التي
حضر بها وان كانت قيمتها لا تفي بالدين يصير بيع الاشياء التي كانت معطاة اليه على
سبيل التمتع و يصير وقال الدين تبرع منه لوجه الله تعالى وحيث لم يعلم المحكم الشرعي في
ذلك ان كان يعول على اخبار المتوفي حال حياته بعمقته ويجوز اقراره بان جميع ماتحت
يده وتصرفه ملك حضرة البيك الموصى اليه كما ذكر مع ظهور هذا الدين عليه ولو كانت
معتقة المذكورة موجودة ام كيف تؤمل ورود الافادة اللازمة ترضيه الاحكام
الشرعية في ذلك (اجاب) ما اقرب به حضرة البيك المذكور انه ملك للمتوفي المذكور فهو
تركة عنه تقضى منه ديونه بعد ثبوتها حيث لا مانع وما يفي يكون ميراثا لمن يرثه وما
هذا ذلك فان ادعى حضرة البيك الموصى اليه انه ملك له دعوى صحيحة في وجهه خصم
شرعي وادعى ان المتوفي المذكور اقر حال حياته بان جميع ماتحت يده ملك للمدعي
المذكور واثبت الافرار المذكور بالوجه الشرعي يقضى للمدعي بما يتحقق وجوده من
ذلك تحت يد المقر في تاريخ الافرار معاملة له باقراره ما عدا ما اعترف المدعي انه ملك
للمتوفي المذكور ولا يمنع من ذلك ظهور دين على المتوفي المذكور ويعول على اقراره حال
حياته بانه عتيق لمعتقه المذكور كدورة بعد ثبوت شرع الله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك اشجارا ونخلا في ارض خراجية بحق القرار ووقعها حال صحته وفاقا شرعا
على نفسه ثم من بعده على ابنه محمد وسليم ان فقط ثم من بعدهما على ذريتهما وجعل
اخره على جهة بر لا تقطع وتحرر بذلك حجة مضى عليها اثنا وستون سنة ثم مات الواقف
وانحصر وقعه في ابيه المذكورين فاستمررا يستلان ربيع الاشجار والنخل المذكور
الى الآن والواقف المذكور بثمان موجودتان حاضرتان مشاهدتان لذلك من غير
معارضة ولا منازعة لا خويهما في اختصاصها بذلك الى ان مات احدهما من نحو
سنتين عن ولديهما وبقيت الاخرى ثم الا ان اردورة البنت الميتة واختها الموجودة
المعارضة في ذلك منكرين الوقف من المالك المذكور على الوجه المستطوع مع اقرار
البنتين المذكورتين قبيل ذلك بوقف ابيهما ما ذكر على هذا الوجه عن طوع واختيار
فهل اذا ثبت اقرار البنتين المذكورتين حال صحتهما بذلك بالبينات العادية يحكم بمنع

الموجودة وورثة الميتة من طلب الميراث عن الواقف المذكور معاملة لهم بالاقرار المذكور
وما الحكم افيدوا الجواب (اجاب) الافرار حجة على المقر اذا كان عن طوع واختيار
بعد التكليف فاذا ثبت الافرار المذكور بالوجه الشرعي تعامل المقرتان وورثة من
ماتت منهما بوجبه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك قطعة ارض غير خراجية محدودة معينة غرس فيها نخلا وغاب عن بلدته مدة
ومات في غيبته ثم جات ورثته الى بلدته بعد موته فوجدوا قطعة الارض وغراسها تحت
يد اشخاص فطالبوهم برفع ايديهم عن ارض مورثهم وغراسه فيم اقرار الاشخاص
المذكورون ان قطعة الارض لمورث الورثة المذكورين لاحق لهم فيها وادعوا ان
الغراس لا يهيم للمورث وترفعوا الى القاضي وحلف الاشخاص المذكورين على ان
الغراس لا يهيم ليجز الورثة عن البرهان وقسم بتوافقهم ثم التخل بينهم انجاس الورثة
صاحب الغراس ثلاثة انجاسه ولورثة مالك الارض نجاسه ثم قلعوا النخل بعد ذلك من
الارض واقسموه بينهم انجاسا كذلك ووضع ورثة مالك الارض ايديهم عليها بعد
خلوها من الغراس المذكورين والآن قام ورثة صاحب الغراس يدعون ان لهم في الارض
ثلاثة انجاسها حسب قسمة الغراس وثمره مع اقرارهم بان الارض لمورث واضع اليد
متعاليين بانهم حيث قاسمهم في غراس ابيهم وثمره يقاسمهم في ارض مورثهم ايضا
فهل الحال ما ذكر لا يكون لورثة صاحب الغراس حق في القطعة الارض المذكورة ولا
معارضة لورثة مالكها مع اقرارهم المذكور حيث قلع من الارض الغراس المذكورين ولا
عبرة بتعللهم المرقوم افيدوا الجواب ماجورين (اجاب) ليس لورثة الغراس مشاركة
ورثة مالك الارض المذكور في كونه فيها والحال ما ذكر بمجرد تعللهم المذكور بدون وجه
شرعي بوجوب الشركة في الارض والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بأفاده واردة من ديوان
المالية ما لها توفي رجل عن زوجة وأولاد ابن معتقة وفي يوم وفاته شهد اشخاص بانه في
حياته اقر بانه لم يكن له في البيت شي قط بل البيت وما فيه من عروض حق وملك
لزوجته وبناء على ذلك الزوجة تدعي المالك لها وأولاد ابن المعتق لم يصدقوا عليه فنؤمل
الافادة من سيادة حكم عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الحكم الشرعي في ذلك انه
اذا ادعت الزوجة المذكورة المالك لها فيماد كرفي وجه باقي الورثة دعوى صحيحة شرعية
وادعت ايضا اقرار المورث بما ذكر في صحته واثبت ذلك بالوجه الشرعي يقضى لها بالملك
بعد الامين على حسب ظاهر الشرع ولو لم ياتخص بالرجال معاملة للمقر بما اقر اذ هو حجة
قاصرة على المقر والافاقول لها فيما يخص بالاناء وفي المشترك فقط حيث كان المتنازع
فيه من متاع البيت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنته البالغة من مدة عشر
سنتين وقد اقام وصيا على تركته لوفاء دينه واثبت الوصي وصايتها لدى القاضي ثم بعد
مدة ادعى ناظر مستجد ان المتوفي في حال حياته وقف حصه معلومة في مكانين له على هذا

سؤال سنة

المسجد فانكرت بنت الميت المذكور دعواه ولا يثبت له على دعواه ولا حجة له بذلك بل غاية ما يحتاج به الناظر المذكور على دعواه ان الوصي المذكور حال دعواه بالوصاية ذكر ان الميت وقف الحصة المذكورة على هذا المسجد ولم يثبت ذلك ضمن دعواه بالوصاية ولم تصدقه الوارثة على ذلك فهل اذا لم يثبت الناظر المذكور دعواه الوقف بالميتة على الوقف او على تصديق الوارثة لا يحكم به ولا يكون ذكر الرضى لذلك حجة في حق الوارثة ولا يبرى عليها (اجاب) نعم لا يكون اقرار الوصي بالوقف حجة على الوارثة فلا يحكم عليها بالوقف بمجرد اقرار غيره به والحال هذه يدون اثباته بطريق شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأتين على التعاقب وتنازع مع القديمة وأخرجها من داره وقرية فالحق بدار أهلها في بلدة أخرى وأقامت الحديثة وحدها في منزله معاشرها معاشره معاشره الأزواج مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم مات عنها وعن أخ شقيق عاصب وأولاد أخ آخر توفي قبله وترك الزوج المذكور ما كان في يده من عقار ونحاس وغلال وأطيان فلاحية وأمتعة فطلبت الحديثة مقاسمة أخيه الحي في ذلك بحق الربع فرضا للزوجية زاهمة انه طاق الاولى طلاقا باتا في حال حياته وصحته فادعى عليها أخوه الحي وأولاد أخيه المتوفي قبله أن الاخوة الثلاثة كانوا مجتمعين سوية على العمل وجمع الكسب وانهم استفادوا هذه الاعيان سوية وزوجها يستحق الثلث فيها فقط وان ربع الثلث مشترك بينهما وبين ضربتها القديمة لموته وهي في نكاحه فصددتهم القديمة على ذلك وأقرت أن لاخويه ثلث ما في يده وأدعت الثلث لزوجه فقط وأقرت بانها لا تستحق فيها سوى ثلث ما في يده وأدعت الثلث واصررت الحديثة على دعوى الاشياء كلها الزوجية القيام يده وتصرفه فيها الى موته وعلى طلاق القديمة وانما تستحق ربعها وحدها بقرض الزوجية فصالحها أخوه وأولاد أخيه الميت على خمسة أسهم من أربعة وعشرين سهما وتقاسمها بجل اعيان التركة كذلك ثم قامت القديمة بعد ذلك تدعى على الحديثة انها باقية على نكاح الميت وان الاعيان كلها متروكة عن الزوج فقط وطلبت أخذ ثمنها وهي ثلاثة أسهم من التركة فهل حيث سبق من القديمة الاقرار عن طوع بان جميع ما في يد الزوج المذكور مشترك بينهما وبين أخيه الحي وأخيه الميت قبله عن ابنائه من ثلاثة سوية بينهم وانها لا تستحق الا ثلث في ذلك كل بحق نصف الربع في المستحق له لكونها احدي زوجتيه لا تسمع دعواها بعد ذلك بان جميع هذه الاشياء كانت مختصة بالزوج المذكور وان لها نصف ربع جميعها معاملة لها باقرارها في حال نفاذه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى القديمة بما يناقض اقرارها السابق المعتبر شرعا اذ الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه فليس لها طاب نصف الربع في جميع تلك الاشياء على فرض عدم ثبوت الطلاق المانع من الميراث بعد نفيها استحقاق ذلك على الوجه المستطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة لكل منهما عائلة

ومال

القعدة ٢١ ١٢٨٧

سؤال سنة

ومال خاص به أقر كل من الاخوين المذكورين في حال حياته وصحته ونفاذا اقراره لا كبر أولاده الذي من جملة عائلته بان ما في يد الولد الا كبر المسد كور من النقود ملك له وليس لايه فيه ملك ولا استحقاق أصلا بحضرة بينة شرعية ثم مات كل من الاخوين المسد كورين عن عائلته المذكورة وترك ما يورث عنه شرعا ويريد باقي الورثة من العائلتين منازعة كبر الاولاد من كل عائلة فيما أقر له به أبوه وجعله ميراثا عنه ليمسك به فيه فهل والحال هذه حيث كان ذلك الاقرار ثابتا شرعا ليس لهم منازعة ولا معارضة في ذلك ويكون ذلك المقر به خاصا بالمقر له فقط وليس لباقي الورثة حق فيه (اجاب) صرح علماؤنا بان الاقرار ليس سببا من أسباب الملك فلا يحل لمن أقر له غيره بشئ انه يملكه ان يتصرف فيه تصرف المالك بمجرد هذا الاقرار ما لم يكن مملوكا له في الواقع بسبب بوجوب الملك كوصوله الى يد المقر له به حصة صحيحة من المقر وصرحوا ايضا بان الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع لما ذكرنا الا ان الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه وكذا وارثته من بعده فيما آل له من قبل المورث اذا ثبت بالدعوى صحة شرعية لابناء عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان متزوجا امرأة طاهرا وبطلانها استلمت جميع ما ملك من الامتعة والافراس والمبوسات وغير ذلك واشهدت على نفسها انها استلمت أمتعتها وفرشها ونحاسها بالتام والكمال وكذا اشهدت على نفسها انها استلمت مؤخر صدقاتها من زوجها وانها لم يكن لها قبله شئ مطلقا وتحرر بمضنون ذلك سند عليها بشهادة جملة من الشهود ثم بعد مضي مدة من تاريخ تحرير السند ادعت على زوجها المرقوم بأشياء فانكر دعواها فهل اذا تحقق الاقرار المرقوم وثبت عليها لا تسمع دعواها فيما تدعيه عليه جملة كافية وتمنع عنه فيما تدعيه عليه بتاريخ قبل الاقرار المذكور حيث كانت دعواها بشئ من تعلقاتها عند زوجها التي أقرت باستلامها طائفة مختارة (اجاب) نعم لا تسمع دعواها بشئ من ذلك حيث أقرت طائفة مختارة باستلامها ما ذكر ولم يكن لها قبله طلب في شئ مما لم يكن لها عليه شئ مطلقا لان هذا الاقرار شامل للامانات والمضمونات فلوا دعت عليه بشئ مما دخل تحت هذا الاقرار سواء كان امانة أو مضمونا بتاريخ سابق لا تسمع دعواها به حيث تحقق ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار مدة تزيد على ثلاث وعشرين سنة وهو يتصرف فيه بالسكنى والهدم والبناء وغيرهما ثم ماتت عن ورثة فوضعوا أيديهم عليه وتصرفوا فيه كتصرف مورثهم مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات كل منهم عن ورثة فوضعوا أيديهم عليه وتصرفوا فيه نحو سنتين ثم الآن ادعى مدعى قريب للجد بان له حقا في العقار المذكور وان له شركة معه فيه مع انه كان مشاهدا لهذه التصرفات كلها ولم يدع بشئ ولم يمنع ما منع من الدعوى لاسيما وقد حصل منه تصديق مع ورثة الجد المذكور بحضرة شهود بان لا حق له في ذلك العقار معهم وقيد ذلك لدى قاضي الجهة فهل لا تسمع

القعدة

٢٠ ١٢٨٨

الدعوى بعد الاقرار المذکور بعد هذه المدة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور اذا ثبت تصادقه مع ورثة الجدة المرقوم بان لاحق له معهم في ذلك العار بالوجه الشرعى اذ الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه ولولم يتحقق ترك الدعوى على الوجه المستطور تلك المدة مع كونه كافيا في منعه من الدعوى ايضا مع التمكن والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من الرزنامة مضمونها شخص يقال له أبو بكر اغاهوارى باشا ملك مائة واحد وعشرين فدانا ونصفا وثمنا وخمسة من فدان عشورية بناحية نزاله خيال شرقية بموجب تقييد روزنامى محرره بتاريخ ۱۳ رجب سنة ۷۹ توفى ووردا اعلاما شرعيا من محكمة الابراهيمية احدى مامورخ ۳ جادی الاولی سنة ۸۹ وثانيه مامورخ ۷ شهره متضمنان ثبوت وراثته قصر وبلغ وان كلاً منهم له قرار بمعية في تلك الابغادية بتصادقهم مع بعضهم بما فيهم وصى القاصر وحيث لم يعلم ان ما في الاعلام المذکور بن يعتبر شرعا وكافيا لثبوت انتقال ملكية كل من الورثة للقراريط المعينة باحدى الاعلام المذکورين أم كيف لزم تحريره لسعادتهم والاعلامان المذکوران مرسلا لامل الاطلاع عليهما والتسليم بالافادة بما وافق شرعا للاعتماد في تحرير التقييد لهم على مقتضى ما يرد من سعادتهم (اجاب) بمطالعة هذين الاعلامين المحكي عنهما بافادته روزنامة وجد احدى مامورخ في ۳ جادی الاولی سنة ۸۹ يتضمن ثبوت وراثته المرأة لعج والمرأة رقيه زوجتي المتوفى ابى بكر اغاين المرحوم دخيل بن حموده السلفاني للمتوفى المذکور ووراثته ابى القاسم وعبد الصمد القاصر ومحمد وعبد الجليل وعز واما العلوي برنيه السبعة المذکورين لوالدهم المذکور وانحصار اراث المتوفى المذکور في الورثة المذکورين وهذا الاعلام من حيث الحكم بوراثته المذکورين وانحصار اراث مورثهم المذکور فيهم جار على القانون الشرعى حيث وجدت فيه دعوى صحيحة من هو اصل من الورثة اذ احدى الورثة ينتصب خصما عن الباقيين في مثل ذلك وان لم تظهر صحة الحكم بالتوكيل والوصاية المذکورين فيه على الوجه الموضح به لاشتراط تقدم الحكم بالوكالة والوصاية على الحكم بالحق المدعى به ما في ضمنه ولم يعلم ذلك منه وعلى هذا اذا كانت تلك الابغادية الموضحة بافادته الرزنامة والاعلام الثاني مملوكة للمتوفى المذکور الى حين موته فتنتقل بالارث عنه لورثته المذکورين بحسب الفرعية الشرعية حيث لا مانع فيكون للزوجتين المذکورتين منها الثمن فرضا ثلاثة قراريط لكل واحدة منهما قراريط ونصف والباقي منها هو واحد وعشرون قراريطا يكون مستحقا لاولاده السبعة المذکورين تعصبا بالذكور مثل حظ الانثيين والاعلام الثاني المؤرخ ۷ جاد اول سنة ۸۹ يتضمن تصديق بعض الورثة بالاصالة عن نفسه والوصاية عن الباقي مع بعضهم على ان الابغادية المذكورة وبعض اعيان ذكروها مشتركة بينهم ومملوكة لهم بحكم النفاصل

على الوجه المبين به المخالف للتقسيم الشرعى بحسب الفرعية الشرعية المتقدم ذكرها وفيه تنقيص استحقاق بعضهم بما يستحقه بما في ذلك القاصر المذکور زيادة بعض آخر عن ذلك وهذا غير معتبر بالنسبة للقاصر اذ نصيبه بالارث يبلغ ثلاثة قراريط ونصف وثالث قراريط تقر يساوي المحمول له بهذا التصديق ثلاثة قراريط ونصف وربع فنقص من نصيبه بالارث قراريطان من قراريط تقر يساوي بعضهم مثله وبعضهم اكثر فنقص بعضهم زاد نصيبه بما يستحقه وهو عبد الجليل حيث جعل له ثمانية قراريط فلم يكن هذا الاعلام مبني على انتقال تلك الاطيان لمسلم بالارث عن مورثهم المذکور وبيان استحقاق كل من الورثة المذکورين بحسب الفرعية الشرعية عن مورثهم المذکور كورتحقيقه قال تقر يساوي ان كل زوجة من الزوجتين المذکورتين تستحق قراريطا ونصف قراريط من التركة وكل ابن من الابناء الاربع يستحق ثلاثة قراريط وتسعة اجزاء من احدى عشر جزءا من قراريط وكل بنت من البنات الثلاث تستحق قراريطا واحد وعشرة اجزاء من احدى عشر جزءا من قراريط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من الرزنامة بافادته مضمونها بناء على ما ورد من سيادتكم بتاريخ ۶ صفر سنة ۹۰ المسطر في كتاب الافرار من هذه الفتاوى في هذا التاريخ في شأن المائة واحد وعشرين فدانا وكسور بناحية نزاله خيال شرقية المخلفة عن ابى بكر اغاهوارى باشا وتصادق ورثته على تقسيمها بينهم بكية تقاضى مخالفة لقسم الفرعية الشرعية ورأى سعادتهم ان هذا غير معتبر بالنسبة للقاصر من الورثة اذ نصيبه بالارث اكثر مما خصوه به بالتصادق المذکور وقد كان كتب تلك المديرية بالاجراء بحسبما اشرتم فالآن وردت افادتها بتحرير اعلام آخر وبالاطلاع عليه وجد كمباراة الاعلام الاول انما فقط حصة القاصر جعلوها بقدر ما يخصه بحسب الفرعية وحيث لم يعلم بهذا الطرف ان كان ما في هذا الاعلام يعتبر شرعا ويعمل بما فيه من التصديق ولا مانع من تحرير تقييد على موجب أم لا لزم تحريره لسعادتهم رجاء الاطلاع عليه والتسليم بما يفادته ما يعتمد (اجاب) اذا كانت تلك الابغادية لمورث الورثة المذکورين وانتقلت اليهم بالارث يكون ملزمهم فيها عنه على حسب الفرعية الشرعية ومن اقرب قدر من السهام لوارث وهو از يد من الفرعية الشرعية التي فرضت له شرعا يكون اقراره باطلا على ما أفتى به مولانا صاحب البحر كاذ كره في متن الاشياء من الاقرار اخذ من بطلان الاقرار بالتحال قال مشلا لومات عن ابن وبنث فاقرا الابن ان التركة بينهم نصفان بالسوية فالقرار باطل لما ذكرنا قال شارحه حبة الله افندي البعلی واما قوله فاقرا ان التركة بينهم ما قيل ينبغي صحة الاقرار والتحال هذه ما لم يرد في اقراره بالارث اذ يتصور ان تكون التركة بينهم نصفين بالوصية مع الاجازة أو غيرهما من وجوه التملك كما هو ظاهر اهـ ومثله في حواشيه للسيد ابى السعود والمجوى وعليه فالتصادق المذکور بهذا الاعلام على الوجه المسطر به نافذ على من اقر من الورثة

البالغين حيث لم يصرح فيه بان الابعادية المذكورة تركه ولا ان تلك السهام المتصادق عليهم اسهام الارث فينفذ التصديق المذكور على من اقر بنفسه وعلى من وكل منهم في ذلك حيث كان بالغاً عاقلاً نافذاً لافراد اى يؤخذ ظاهراً بموجب اقراره وان لم يحصل للمقر له التصرف والانتفاع باز يد من نصيبه بالارث ديانة ما لم يكن الزائد آل اليه بطريق شرعى من طرق التملك اذ الافراد ليس سبباً من اسبابه وان كان حجة على المقر نعم لو صرحوا وقت التصديق بان تلك الابعادية تركه عن مورثهم وان تلك السهام المتصادق عليهم اسهام الميراث يكون التصديق المذكور باطلاً واماً بالنسبة للقاصر فحصة التصديق وعدمها على حد سواء حيث كان نصيبه فيه لم ينقص عما يستحقه بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ديوان الرزنامة حاصلها بعد احاطة حضرتكم بما كتب للسالية وما ورد منها في خصوص الابعادية الخلفه عن المرحوم ابي بكر اغاهاوى باشا ترد الافادة الخاصة شرعاً في هذه المادة (اجاب) علم ما بافادة الرزنامة باحدى الاوراق الواردة له من هذا الطرف وما بافادة السالية المتضمنة طلب اعطاء الافادة من هذا الطرف عن المخلص شرعاً في مادة الابعادية الخلفه عن ابي بكر اغاهاوى باشا والحوال ان الجواب المعطى من هذا الطرف في شأنها بتاريخ ١٤ جمادى اول سنة ١٢٩٠ المقيدي في كتاب الافراد من هذه الفتاوى في هذا التاريخ وسبق اعطاء الجواب عن هذه الحادثة فيه أيضاً وقيد في كتاب الافراد من هذه الفتاوى بتاريخ ٦ صفر سنة ١٢٩٠ كاف في حصة التصديق الصادر من الورثة حيث لم يصرح فيه بانها تركه عن مورثهم المذكور ولا ان السهام المتصادق عليهم التست سهام الارث عنه وان كانت في الواقع تركه وسهام الارث خلاف ما تصادقوا عليه بمعنى ان المتصادقين على هذا الوجه يعاملون ظاهراً بموجب اقرارهم عند عدم نص صريح يحكم بما يراه الاحتمال ان السهام الزائد لبعضهم آل اليه بطريق شرعى من طرق التملك كبيع ووصية مجازة الى آخر ما يستفاد من الجواب المذكور المعطى في هذه المادة من هذا الطرف ثانياً أما لو تصادقوا ثانياً على انها تركه عن مورثهم وانها آت اليهم بطريق الارث عنه وتحررت لهم الايلولة بالقرينة الشرعية فالمخلص لا يكون الا بما يجاد سبب من اسباب الملك الشرعية في السهام التي يريدون زيادتها لبعضهم عن البعض الآخر كبيع صحيح أو هبة صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية التي من جملتها الافراد في كل سهم يراد زيادته من كل نصيب لمن يراد هبته له بعد القسمة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من بيت المال حاصله المأمول من بعد الاحاطة بما تحتويه هذه الافادة الواردة من المالية في ٢١ صفر سنة ١٢٩٠ أن يكرم بالافادة مما توضحها الاعطاء الافادة اللازمة للسالية حسب مرغوبها (اجاب) قد صار الاطلاع على افادة المالية الصادرة لمصلحة هو مبيت المال المرغوب الايضاح من هذا الطرف عن كيفية التحقق يكون باى وجه وعن المانع

المسؤولين بحواشي السابق الصادر للمصلحة في ١٨ محرم سنة ١٢٩١ المقيدي في كتاب الوصايا من هذه الفتاوى في هذا التاريخ المعبر فيه بالتحقق وطلب الاستفتاء من هذا الطرف عما اذا اقر الشخص بان كامل ما في المنزل لفلان ولم يبين تلك الاعيان ثم مات ذلك المقر فهل يكون اقراره صحيحاً بكامل ما يوجد في المنزل وقت الموت سواء كان المقر مريضاً مرض الموت او في حال الصحة وسواء كان المقر له وارثاً أو غير وارث واذا كان أحد الورثة او من يقوم مقامه مكذباً بهذا الاقرار ويذكر ان الاعيان الموجودة في المنزل وقت الموت ملك للمقرتة مع دعواه بحيث لو أقام البرهان يقبل أو يكون القول قواه بمجرد الدعوى خصوصاً اذا تحقق ان الاعيان التي في المنزل كانت في يده ورثه حال حياته والجواب عن ذلك ان طريق تحقيق الاقرار شرعاً يكون باقرار الوارث البالغ العاقل أو بالبينة عند انجودا بالنسبة لغير الاعيان التي هي في الشرع وهو عدم المانع أى من نفاذ الاقرار هو كون المقر طائفاً مختاراً بالغاً نافذاً لافراد وكون الاقرار بالاعيان في حال الصحة اذا كان المقر له وارثاً او في مرض الموت لو كان المقر له غير وارث او وارثاً وصدقه ببقية الورثة ان كان له وارث غيره واذا اقر الشخص بان جميع ما في منزله من الاعيان لفلان ولم يبين تلك الاعيان ثم مات ذلك المقرتة يكون اقراره صحيحاً بمعنى انه يعامل هو وورثته من بعده بموجب هذا الاقرار في جميع ما يكون موجوداً في ذلك المنزل وقت الاقرار لا وقت الموت لجميع ما يتحقق وجوده في ذلك المنزل وقت الاقرار يدخل فيه ما عدا ما استثنى ان استثنى شيئاً ولا يقال ان اقراره بمجهول بل هو من باب الاقرار بالعام وأما حكم هذا الاقرار ان كان في الصحة أو مرض الموت ولو ارث أو غير وارث فيه علم مما تقدم ذكره ومتى ثبت الاقرار بطريق شرعى مستوفياً شرائط النفاذ لا يتوقف اعتباره على تصديق الورثة أو بعضهم بمعنى ان المورث وورثته من بعده يعاملون قضاءً بموجبه لاديانته اذ الاقرار ليس سبباً من اسباب الملك ما لم تكن الاعيان المقرتة دخلت في ملك المقر له بسبب من اسباب الملك كبيع أو هبة صحيحة واذا ادعى أحد الورثة أو وكيله ان الاعيان الموجودة في المنزل وقت الموت ملك للمقرتة مع دعواه فيما يتحقق وجوده في المنزل وقت الاقرار ولا تقبل بيئته لحصول التناقض باقرار مورثه ولا يضر في نفاذ الاقرار شرعاً كون الاعيان في يده المقر الى وقت الموت اما ما حدث من الاعيان بعد الاقرار في ذلك المنزل فلا يدخل تحت هذا الاقرار ولو وقع الاختلاف في كون شيئاً من الاعيان موجوداً وقت الاقرار أو حاداً ثابته فالقول للمدعى المحدث بيمينه والبينة بينة من يدعى وجوده وقت الاقرار والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وقبل موته أقام أحد اولاده وصياً على القصر واقسموا التركة بينهم قسمة شرعية بامر الحكومة وتلك التركة دور ومواسخ وأطيان فقط فاستلم الوصى نصيب القصر وصار ينفق عليهم الى بلوغهم من نصيبهم في الاطيان بعد دفع ما عليها ثم بعد رشدهم اعطى كل ذى حق منهم حقه على يد

بينه بعد المحاسبة على ما ورد من الاطيان وما صرف عليها وعليهم وحصل التصديق منهم
والاقرار بانهم استوفوا جميع نصيبهم ولم يبق لهم شيء قبل اخيهم المذ كور عما آل اليهم
عن والدهم وكتب بذلك كتابة شرعية بحضور نائب الجهة ثم بعد مدة اغراهم رجل
بالدعوى على اخيه م ومحاسبته في جميع ما صرف عليهم ثانيا فهل والحال هذه لا تجمع
دعواهم على اخيه الوصي المذ كور بعد المحاسبة الاولى واقرارهم واعترافهم المذ كور
اصادر منهم عن طوع واختيار بعد الرشد ولم يدعوا بشئ زائدا عما دخل تحت الحساب
والاقرار السابق منهم على هذا الوجه (اجاب) ليس للقصر المذ كورين مطالبة وصيهم
المختار باعادة الحساب بعد صدوره منهم حال رشدهم واقرارهم بوصول استحقاقهم اليهم
ولم يبق لهم قبل وصيهم المذ كور شيء ولا تسمع دعواهم بشئ مما دخل تحت المحاسبة
والاقرار المذ كورين والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة
من بيت مال مصر مضمونها ثمة وفاته المرحومة فلاث ناس البيضا معتقة وزوجة
المرحوم حسن بك الجماشوري معتق أفندينا الكبير عن بنتها عديله هانم وسعادة
عاصب معتق معتقها وعند ضبط تركتها قيل انها في حال حياتها بتاريخ ١٨ رمضان
سنة ٨٦ حررت سنداً بانها لاثمك سوى ملبوس بدنها وان جميع ما في المنزل الساكنة
فيه من النحاس والمصاغ والنقود والفراس وأثاث المنزل وغير ذلك مما هو موجود فيه
ملك كريمتم المذ كورة وقد جرى ضبط الملبوس الموضح في السند المذكور وخمسة
أصناف صادقة بينها بعد تحريرها في الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه
الشرعي صدور الاقرار المذ كور على الوجه الموضح بالسند المذكور بحال صحة المقررة
ونفاذ تصرفها يكون ذلك حجة عليهم اقله هي ومن قام مقامها من باقي الورثة بموجبها
حتى لا يكون لباقي ورثتها الدعوى بشئ مما دخل تحت الاقرار المذ كور وهو جميع ما في
المنزل من نحاس ومصاغ ونقود وفراس وأثاث المنزل وغير ذلك مما هو موجود فيه في تاريخ
الاقرار ما عدا ما استثنى بعد ثبوت ذلك شرعا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن ورثته القصر والبلغ وترك ما يورث عنه شرعا وعليه دين لقصر كان وصيا عليهم
أقرب البس لغون من ورثته بان الدين المذ كور على مورثهم للقصر الذين كان وصيا عليهم
فهل والحال هذه اذا كان نصيب المقرين يفي بالدين المقر به يلزمون بدفع جميع الدين
الى وصي القصر المقام عليهم بعد موت وصيهم الاول مورث المقرين المذ كورين (اجاب)
هذه المسئلة خلافية فالمنقول في المذهب الزام المقر بجميع الدين ان وفي نصيبه من
التركة به والذي اختاره أبو الليث انه يلزم المقر من الدين بقدر نصيبه في الميراث دفع
لا ضرر وعمل القضاة الآن على الثاني وان كان الاول ظاهرا روايه وهذا اذا لم تقم بينة
شرعية على الدين فان قامت فانه يحكم به في حق سائر الورثة بعد استيفاء ما يلزم مع اقرار
المقر في جميع البيعة الاقرار في مثل هذه المسئلة اسريان الحكم في حق الجميع والله تعالى

١٢٩١

رجب

١٢٩٢

ربيع آخر

١٢٩٤

١٩

سنة
صفر
مطلب قول رب الدين
تركت الدين ابراه

أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مائة وستين جنهما اقرنسا كيا بمقتضى جواب مرسل من
المقرض الى المقرض وقد دفع منها المقرض الى المقرض مبلغا وقدره مائة جنبيه وعشرة
وصار الباقي في ذمته خمسين ثم بعد مدة حضر المقرض المذ كور لدى جمع من المسلمين وقال
اني تركت المبلغ الباقي في ذمة المقرض اليه وصار خالصا مني على يد الجمع المذ كور ثم
ارسل الجواب السابق المتضمن طلب المبلغ الاصل الى المقرض واستلمه فهل والحال
هذه يكون قوله المذ كور متضمنا لالابراهيم من الدين الباقي ومسقطا له عن المقرض وليس
للمقرض طلب على المقرض بذلك ولا يجاب اليه (اجاب) صرح في الهداية قبيل الوصية
بثلث المال من كتاب الوصايا بما لا يكون تاخير الوصية ليس رجوعا عنها بقوله لان
التاخير ليس للسقوط كتأخير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط انتمحي ومنه يعلم
ان قول رب الدين لمدينه في حق باقي دينه اني تركت المبلغ الباقي لي في ذمة المقرض اليه
وصار خالصا مني يكون اسقاطا لباقي دينه المذ كور وابراهيم منه حيث لا مانع وليس له
المطالبة بشئ من ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مصلحة بيت مال
مصر عما هو مرغوب اعطاء الحكم الشرعي عنه ضمن أمر الداخلية الصادر للمصلحة فيما يطلبه
الخواجه موسى لينادوا الصراف التابع لدولة الانكليز بما يدعي به من الدين على تركته
المرحوم محمد أفندي أحمد باشا كاتب دائرة دولته السلوة والد باشا من ضمن أبواب الديون
وتنازل من يقال انه وكيل عن ورثة الميت المذ كور المبلغ وعن وصي القاصرة منهم لرب
الدين المذ كور بقدر ذلك الدين مما هو في بيت المال للتركة لتدفعه المصلحة المذ كورة
لرب الدين وان المتظاهر في مسئلة رب الدين عدم ثبوت دينه لاشرا ولا بمحكمة الحقاينة
وانما الذي جرى فيها أخذ قرار من الوكيل عن الوصي وعن الورثة المبلغ بالاقرار وتنازله
عن المعلى في بيت المال وان بند ٢٠ من لائحة المصلحة يقضي بان من يدعي على أي تركة
يدين أو عين فان كان في الورثة قاصر لا يصرف ولا يخرج عن شيء الا بالثبوت الشرعي
ويرام أخذ قول من هذا الطرف بما يقبض في ذلك حسبما يقتضيه الحكم الشرعي في أمر
الدين المذ كور (اجاب) قد صار الاطلاع على هذه الافادة وأمر الداخلية ضمن هذا
الاوراق المتضمن طلب اعطاء الحكم الشرعي فيما يدعي به الخواجه موسى من الدين على
تركة محمد أفندي أحمد ولم يثبت شرعا وان صدق عليه من يقال انه وكيل عن الورثة المبلغ
وعن وصي القاصرة منهم ولم تعلم كيفية وكالته ضمن تنازله عن مقدار الدين المذ كور عما
هو في مصلحة بيت المال للتركة والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لا يستحق شي شرعا
بالنسبة لنصيب القاصرة من الورثة من الدين المذكور وأوغر من الديون الا بثبوت
بالوجه الشرعي ولو صدق على الدين المذ كور وصي القاصرة أو وكيله في الاقرار لا يسري
التصديق المذ كور عليها شرعا كما انه لا يثبت في حق المبلغ الا باقامة الحجة عليهم أو على
أحدهم بوجهها الشرعي أو باقرارهم أو اقرار من يثبت انه وكيل عنهم في ذلك والله

١٢

١٢٩٥

جادی الاولى

١٢٩٥

مهرم سنة
مطلب الاقرار لا يصح
مع التعليق على شرط
فيه خطر

١١ ١٢٩٨

جمادى الاولى

٤ ١٢٩٩

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت ان اخاها واختها الاشقاء وأماها انقسموا تركته مورثهم بينهم ولم يدفعوا اليها ما خصها فيها وان ما خصها انقسموه ايضا عليهم دونها واحرموها منه بدون وجه شرعي وانها لم يصلها من اخيها ما خصها في ايراد المحامين المترولين لهم جميعا عن والدهم مورثهم المذكور مدة تسع سنين فمثل أخوها عن دعواها المذكورة فقال ان حقوقها في التركة والاراد واصله اليها وانها ان سئلت وأنكرت بحضوره وصول ذلك اليها يكون ملزوما فسئلت اخته المذكورة بحضوره واجابت بانكار وصولها حقوقها في التركة المذكورة وأقرت بوصولها من الاراد كل شهر شيء معين ما عدا بعض الاشهر فانها لم يصلها فيها شيء من الاراد بحسب قولها فهل والحال هذه لا يكون قول الاخ المذكور اقرارا شرعا بحقوق اخته المدعية بها ولا يكون مجرد حصول ذلك منه ملزما له بشيء مما حصل فيه التداعي وما الحكم الشرعي (اجاب) الاقرار لا يصح تعليقه بشرط على خسر الوجود شرعا على الصحيح وهو الحق كافي البعرو في المذموم ادعى عليه ما لا يقال ان لم أتك غدا فهو على لم يلزمه ان لم يات غدا لانه تعليق الاقرار بالخطر وفيه لغلان على الفدرهم ان حلف أو على ان يحلف فلف فلان وجب المذموم ان يؤخذ به لانه علق الاقرار بشرط فيه خطر والتعليق بالشرط يخرج من ان يكون اقرارا ذكره في البحر ايضا ومنه يعلم عدم الزام الاخ المذكور بحقوق اخته بمجرد قوله المذكور وعدم اعتبار ذلك اقرارا شرعا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ورثة قصر او بلغا وقد اقام قبل موته وصيا في تركته فادعى الوصي دينه على الميت وصدق به باع وبالفقه على دعواه فهل تكون مصادقة البالغ والبالغة كافية في ثبوت الدين بالنسبة للقصر اولاد من الاثبات بالبينه الشرعية (اجاب) اقرار رجل وامرأة من الورثة بدين الوصي المذكور غير كاف في اثباته بالنسبة للقصر من الورثة أو غيرهم اذ من المعلوم ان الاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يسرى على غيره ما لم يثبت الحق بطريق شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن صورة اشهاد مؤرخ في شهر محرم مضى منه انه في اول هذا الشهر اشهد على نفسه كاتبة على بدر الدين بن المرحوم الحاج عبد السلام بدر الدين بن المرحوم جوده بدر الدين وهو بكامل الاوصاف المقبولة شرعا طائعا مختارا ان كامل ما بالمتزل الصغير من فرش ونحاس ومصاغ عند المالككة لجميع ذلك هي المصونة بدور بنت جناب أحمد افندي العسال وان كاتبة عليا بدر الدين لا يملك في البيت المرقوم سوى انما ربه منه ولم يكن لي فيه شيء لامن فضة ولا من حلي ولا من غيره جلة كافية سوى انما ربه في وقد حررت هذا الاشهاد طائعا مختارا ليكون بيدها تحت المراجعة لاعتماد اسطر به والخط والختم حجة فيه والله تعالى خير الشاهدين ثم انه توفي فهل اذا قام بعض الورثة واراد ادخال الاشياء المذكورة في التركة يجب ان يسمع دعواه شرعا ولا تكون الاشياء المذكورة ملكا للزوجة كما اعترف بذلك في صورة

الاشهاد

ربيع اول ١٣

سنة ١٣٠١

الاشهاد المرقوم اعلاه (اجاب) الاقرار من الزوج في حال حياته وصحته بان كامل ما في مكان كذا من فرش ونحاس ومصاغ عند المالككة لجميع ذلك هي فلانة وان المقر لا يملك فيه سوى كذا وان لم يكن له فيه شيء سوى ما استثناء حجة على المقر بعد ثبوته بالوجه الشرعي فيعامل بموجبه قضاء حيث لا مانع فلو ادعى بعض ورثته بشيء مما كان موجودا في ذلك المكان في تاريخ هذا الاقرار ما شمله الاقرار المذكور انه تركته عن المورث لا تسمع دعواه لاقرار مورثه بالملك فيه لزوجه المذكورة ولو اختلفا في وجود المذموم به في ذلك المكان وقت الاقرار وعدمه فالقول للمذموم والبينة على الزوجة انه موجود فيه في هذا التاريخ وهذا كله بالنسبة للقضاء واماد يات في كان ملكا للمقر لها بسبب من اسباب الملك فانه يحل لها اخذه والاخصاص به وما ليس كذلك فلا يحل بمجرد هذا الاقرار لانه ليس سببا من اسباب الملك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل احضر اولاد اخيه الذين معه في معيشة واحدة مع جميع المسلمين واشهد على نفسه وهو في حالة صحته ونفاذ تصرفاته طائعا مختارا بقوله ان جميع ما تحتوي عليه يدي وما يعرف في وما ينسب الي مشترك بيني وبين اولاد اخي مصادقة وان كاتبة اسمي في الحجج دون اسمائهم عارية لكوني الارشد وصداقة على ذلك اولاد اخيه المقر لهم فهل والحال هذا يأخذ باقراره ولا يصح رجوعه عنه ولا رجوع ورثته بعده موته واذا طلعت اولاد اخيه قسمته بالوجه الشرعي يجبر هو او ورثته على اجابته لذلك (اجاب) اذا ثبت اقرار المذكور انما هذا الاقرار بان جميع ما تحت يده وينسب اليه مشترك بينه وبين اولاد اخيه الذين معه في معيشة واحدة مصادقة بعد تقدم دعوى صحيحة ولم يكن هناك مانع يعامل هو وورثته بعده موته بموجب وصية عليه فيما كان موجودا تحت يده ومنسوبا اليه في تاريخ الاقرار لانه حجة قاصرة على المقر حيث لا مانع وهذا في القضاء اما في الديانة فان علم المقر له ان ما اقر به وصل اليه بسبب شرعي من اسباب الملك كبيع وهبة يحل له الانتفاع به والا فلا اذا اقرار ليس سببا من اسباب الملك وان كان حجة على المقر يعامل بموجبها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب اقرار المريض)

(سئل) في رجل اقر في مرض الموت لزوجه يدين فهل يصح هذا الاقرار ويثبت لها المقر به أولا يثبت لانه اقرار لوارث والاقرار لوارث غير صحيح (اجاب) اقرار المريض لوارثه باطل الا ان يصدق ببقية الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك أرضا صالحة للزراعة أصلها انعام باعت لاختها قطعة منها في حال مرض الموت وأقرت بان الثمن وصلها ثم ماتت المرأة المذكورة فادعى الورثة ان الارض المذكورة بيعها باطل وتورث مع مخالفتها لكون البيع في مرض الموت والمشتري به المذكور وارثة للبايعة المذكورة فهل تجب لذلك ويكون البيع فاسدا وتقسم الارض مع التركة ولا

جمادى اول ٢٦

١٣٠١

ذى الحجة ١٩

١٣٦٤

ربيع اول
سنة ١٢٦٥

رمضان

١

١٩

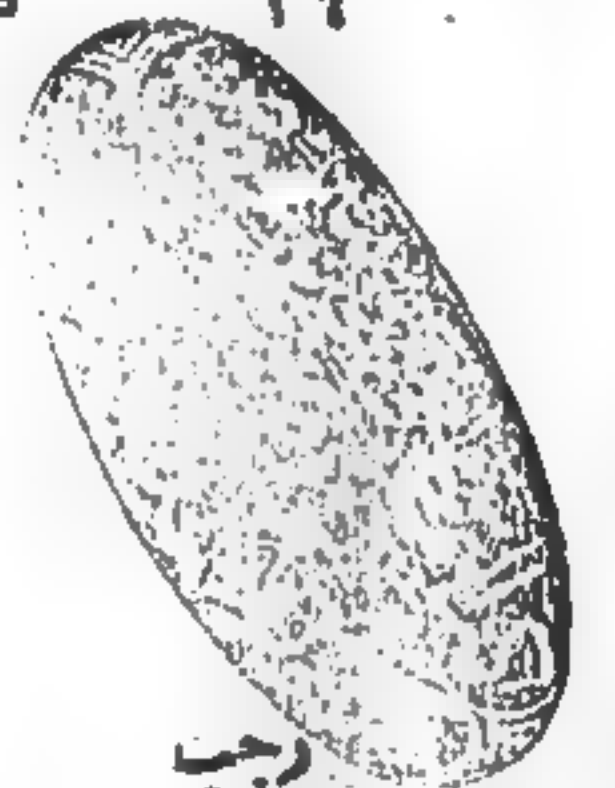
٢٢

ذى القعدة

٢٦

رجب

٢٨



يصح الافراد بوصول الثمن المذكور (اجاب) بيع المريض لوارثه في مرض الموت موقوف على اجازة باقي الورثة ولو بمثل القيمة عند اماننا الاعظم فاذا لم يحزه الوارث ورده بطل ويقسم المبيع بين جميع الورثة كباقي متروكاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين واربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ودين على اطميان وغير ذلك مما يورث شرعا فاستمر الابن في معيشة واحدة من غير قسمة ثم مات احدهما عن اولاده وزوجته واخيه واخواته فهل اذا اقر في حال مرضه الذي مات فيه بان لزوجه عليه دين لا يعمل باقراره ولا يزوج ويكون للبنات اخذ حقهن في جميع ما تركه والدهن بالفريضة الشرعية (اجاب) اقرار الشخص لوارثه في مرض موته يدين او يعين موقوف على تصديق باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لبعض ورثته يدين في مرض موته وللبعض بدراهم في مرضه المذكور يريد بذلك منع البعض الاخر من ارثه فهل يكون هذا التصرف باطلا (اجاب) الافراد للوارث يدين او يعين في مرض الموت موقوف على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وقبل موته بثلاثة ايام احضر فقيها وامره ان يكتب جميع ما يملكه لاولاده تبرعا دون اثنين منهم موزولين عنه فهل اذا كانت الكتابة والتبرع لبعض ورثته بجميع ماله ودون مرض موته لا عبرة بهذه الكتابة ولا التبرع بذلك والحال هذه ويقسم جميع ما تركه الميت بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية (اجاب) هبة المريض لوارثه في مرض موته غير نافذة بدون اجازة باقي الورثة ولو مع القبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا وله بيت يملكه بامه لزوجه بمثل معلوم وبعد ذلك تبرع لها بالثمن وسأحبها منه واقرب لها بقدر من الدراهم على انه دين بذمته وكل ذلك وقع منه وهو في حال المرض الشديد الذي مات منه فهل يعتبر ذلك وصية ولا وصية لوارث ويكون جميع ما تركه ميراثا يقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه موقوف على اجازة باقي الورثة كما ان التبرع للوارث والافراد له بالدين موقوف على اجازة الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لزوجه في مرض موته بشيأه وجاموسة وتبرع لها ايضا بنصف جاموسة وتبرع لولديه في مرض موته كذلك لكل واحد منهم ما ينصف جاموسة ولد ورثة غيرهم ولم يحزوا ذلك فهل يكون الافراد المذكور غير نافذ على باقي الورثة وكذلك تبرعه المذكور لا يكون نافذا ايضا على باقي الورثة بغير رضاهم حيث كان في مرض الموت ولم يردده وابطاله ويكون جميع ذلك تركا يقسم بين جميع الورثة لا يختص احد منهم بشي مما ذكر (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه يدين او يعين وتبرعه له فيه موقوف على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت ولها بنتان وابن وام والحال ان اولادها المذكورين قصر ثم اتى في حال مرضها الذي مات فيه تبرعت بشي من ممتلكاتها

لا أحد بناتها وامها دون بقية الثانية وابنها فهل يتفقد تبرعها وتمنع البنت واخوها ام
يقتسمون التركة جميعا ويعطى كل ذى حق حقه ولا ينفذ لها تبرع ويبطل (اجاب)
تبرع المريض لو ارثه في مرض موته موقوف على اجازة باقى الورثة فاذا لم يحجزوه وردوه قسم
الم تبرع به بين جميع الورثة كباقي متروكاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تبرع
لاولادينه بأشياء معلومة من ثلث بيت غير قابل للقسمة وغير ذلك وهو في حال المرض
ثم بعد مدة توفي المتبرع فاذا الورثة العصبية ابطال التبرع المذكور فهل اذا خرج المتبرع
به من الثلث لا يسوغ لهم ابطال ما تبرع به المتوفى (اجاب) هبة المريض مرض الموت
تعتبر من الثلث فاذا وهب شيئا من ماله لاجنبي وخرج من ثلث ماله لا يكون للوارث
معارضة الموهوب له حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة المتبرين شرعا حال حياة الواهب
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت ولها بيت ولها أم وبنتان
وابن قاصر وقالت اني بعت الدار لاحدى ابنتي والام يبلغ كذا وقبضته واستوفيته
منهما ولم تدفع لهما شيئا من الثمن وصدقتهما على الاقرار المذكور وانكر باقى برثنها
جميع ذلك فهل يكون هذا الاقرار باطلا وتقسم الدارين ورثنها بحكم القرينة الشرعية
(اجاب) البيع والاقرار للوارث في مرض الموت موقوفان على اجازة باقى الورثة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا ومات منه وله اولاد فقبل موته
أوصى لبعض اولاده بأشياء فهل اذا لم يحجزها باقى الورثة تكون غير نافذة لكونها الوارث
(اجاب) لا تنفذ الوصية لاحد الورثة بدون اجازة باقيهم والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة تملك حصصا في عقار وهبتها لاحد ورثنها في مرض موتها ثم ماتت منه فهل تكون
تلك الهبة وصية يتوقف نفاذها على اجازة باقى الورثة فان لم تجزها الورثة تقسم بالقرينة
الشرعية على الجميع (اجاب) الهبة للوارث في مرض الموت ولو مع القبض الصحيح
موقوفة على اجازة باقى الورثة فان لم يحجزوا قسم الموهوب بين جميع الورثة كباقي
متروكات الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رقيقة ادعى اباها بعد موت سيدهما انه اقر
بعتقهما في مرض موته والحال ان عليه دينام مستغرقا لتركته وزيادة فهل لا عبرة
بدعواههما المجردة عن الاثبات الشرعي ويباعان في الدين وعلى فرض ثبوت الاقرار
بعتقهما في مرض موته لا ينفذ الا في الثلث وعليهما السعي في الباقي (اجاب) الاعتراف
في مرض الموت وصية فيعتبر من الثلث ومن المقرر ان الدين مقدم على الوصية بعد ثبوته
بالوجه الشرعي واذا كان الاعتراف في مرض الموت وتحقق استغراق الديون للجميع
التركة التي من ضمن الرقيقان المذكوران يكون عليهما السعي في قيمتهما الارباب
الديون اذا كانت قيمتهما مع باقى التركة مثل الدين أو اقل فان زاد ذلك على الدين يسعيان
فيما زاد على الثلث بعد اداء الدين للورثة ان لم يحجزوا العتق والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل ذى توفي عن زوجته واولاد اخيه وبعد ذلك توفيت الزوجة المذكورة عن

سنة
١٢٦٦
رجب
٢٨

١٢٦٦
٢٨

شعبان
١٢
١٢٦٦

شوال
٢٧
١٢٦٦

ربيع الاول
٣
١٢٦٧

ربيع الثاني
٣٠
١٢٦٧

اخوانها وقى مرض موتها تبرعت بما تملكه لاولاد ائمتها زوجها المذكور فهل يكون
التبرع صحيحا (اجاب) تبرع المريض في مرض موته عند استيفاء شرائطه الاجنبى
ينفذ من الثلث وما زاد موقوف على اجازة الوارث حيث كان للتبرع وارث من ماله
تعالى اعلم (سئل) في رجل له جارية اعتقها وتزوج بها وبعد مدة مرض مرض الموت
فاقر لها بدين في ذمته واقر لها بسنة أفدته من ضمنه في نظير الدين المذكور فهل اذا
مات في مرضه هذا عنها وعن وورثته آخر لا يكون الاقرار والحال هذه نافذا بدون اجازة باقى
الورثة سواء كان الاقرار بدين او بدين (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه
بدن موقوف على اجازة بقية الورثة فان اجازوه نفذوا ودمه بطل والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا ولم تقسم تركته ثم مات
احد الابنين عن اخيه وأخته ولم تقسم التركة ثم ماتت البنت عن زوجها وابنها وبنتها
فهل اذا طلب الزوج ما يخصه من ميراث زوجته الخلف عن ابيها واخيها بحاجب لذلك
واذا ادعى اخوها الوارث لها بانها اقربت بالعدة الموروث عنها وهي في مرض موتها
لا يكون الاقرار بذلك في مرض موتها نافذا (اجاب) لزوج البنت المطالبة بما
يخصه فيما آل لزوجته من مورتها ويقتضى له بذلك حيث لا مانع واقرار المريض
مرض الموت لوارثه بعين اودين موقوف على اجازة باقى الورثة والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة اقربت في مرض موتها بدين لاختها الوارث لها وباعت له حصة في بيت بالدين
المذكور ثم ماتت في ذلك المرض عن زوجها واخيها المذكور ولم يكن لها وارث سواهما
فهل يكون الاقرار والبيع غير نافذين (اجاب) الاقرار لوارث في مرض الموت بدين
لا ينفذ بدون تصديق باقى الورثة وصرحوا بان بيع المريض لوارثه في مرض الموت
موقوف على اجازة باقيمهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وله بها زوجته
وبنته في مرض موته الذى مات فيه ثم ماتت عنها وعن اخوته الاشقاء فهل هذه الهبة
وصية يتوقف نفادها على اجازة باقى الورثة فان لم تجزها لا تنفذ وتسكون الدار تركته تقسم
بين جميع الورثة واذا كان عليه دين يتعلق بتركته (اجاب) اذا لم يجز باقى الورثة
ما وهب لبعضهم في مرض الموت لا يكون الهبة فيه نافذة بفرض استجماع شرائطها
فيكون الموهوب والحال هذه تركته عن الواهب وما ثبت من الدين على الميت يؤخذ من
تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في دار مشتركة بينه وبين عمه وحصة
في فحل وساقية ومراش وغيرها من الاعيان فاسقط حقه مما ذكر لزوجته في مرض موته
الذى مات فيه قبل قبلة ما كان مشتركاً فهل لا ينفذ تصرفه ولا اسقاطه لزوجته
المذكورة ويقسم جميع ما تركه بين ورثته بالقرينة الشرعية عما كان يورث اذا ثبت
ما ذكر (اجاب) نعم لا ينفذ اسقاط المريض مرض الموت لزوجته والحال هذه والاسقاط
في الاعيان لا يصح ولو في الصحة ولا جني والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها نصف

١٢٦٧

٧

رجب

١٢٦٧

١٦

جاءى الاولى

١٢٦٨

٤

رجب

١٢٦٨

٤

رمضان

١٢٦٨

٢٤

ذى الحجة

١٢٦٨

٧

سنة محرم

دار باعته في مرض موتها لاختها وابن اخيها وماتت في المرض المذكور عن ذكر وعن
بنتها فهل يكون تصرفها في مرض موتها بالبيع المذكور موقوفا وتبرعها بغيره في الثلث
لغير الوارث وما زاد على الثلث موقوف على اجازة الورثة (اجاب) بيع المريض مرض
الموت لبعض الورثة موقوف على اجازة باقيمهم ولو بمثل القيمة عند الامام وبيعه فيه لغير
الوارث نافذ لا يتوقف على اجازة الوارث وتبرعه فيه لغير الوارث ينفذ من الثلث وما زاد
عليه موقوف على الاجازة كما يتوقف عليها تبرعه فيه لمطابق الوارث والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة اوصت ووقفت واعتقت في مرض موتها فهل اذا ماتت وكانت التبرعات
المذكورات زائدة عن ثلث التركة يكون للوارث ابطال الزائد عنه (اجاب) يتوقف
التبرع في مرض الموت فيما زاد عن الثلث على اجازة الورثة البالغ فان اجازوه نفذوا ولا
فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته مبلغا معلوما من الدراهم واقر لها
ببجاريتين وانه باعهما للمساوق قبض الثمن ولم يبين قدر الثمن وكل ذلك وهو في حال مرض
موته وماتت عن الزوجة وعن ابنتين أحدهما قاصر ولم تحصل اجازة من باقى الورثة ولم
يصدقوا على ذلك فهل لا يكون هذا الاقرار ولا الهبة في مرض الموت نافذين والحال هذه
ويكون ذلك ميراثا لورثته (اجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه فيه موقوف
على اجازة باقى الورثة البالغين كهيته واقارده بعين اودين له فيه ولا ينفذ في حق القاصر
منهم اصلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعتق عبده وهو مريض واوصى له بالثلث
ثم مات السيد عن زوجته وعن العبد المعتق وعن اولادهم فوضع العبد بدينه على جميع
متروكت سيده ثم ماتت العبد عن زوجته سيده وعن اولادهم سيده فهل للزوجة ان تقسم
مع اولادهم وتأخذ نصيبها من تركته زوجها بالقرينة الشرعية (اجاب) نفاذ المعتق
في مرض الموت والوصية المذكورة من ثلث جميع المال وما زاد عن الثلث موقوف على
اجازة الورثة وللزوجة المذكورة أخذ ما يخصها بالميراث من تركته زوجها بالوجه الشرعى
من هو تحت يده حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقربت وهي في مرض
موتها بان في ذمته ما قدره معلوما من الدراهم لاحد ابنيها وباعت له في نظير الدين الذى
اقربت به وهي في المرض المذكور جميع ما تملكه من فحل ودار وغير ذلك ثم بعد ذلك
ماتت عن ابنها المذكور وعن ابن آخر وعن زوج فهل والحال هذه لا يصح الاقرار
والبيع في المرض المذكور للوارث ولا ينفذ ويكون ماتو كتمه ميراثا يقسم على جميع
الورثة بالقرينة الشرعية حيث لم تجز باقى الورثة ذلك (اجاب) نعم لا ينفذ والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في بيت باعهما لزوجته في مرض موته بالغبن
الفاحش والغرور فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بان كان البيع بدون القيمة
يكون البيع غير نافذ والحال هذه (اجاب) وقف بيع المريض مرض الموت لوارثه
على اجازة باقى الورثة ولو كان بمثل القيمة عند الامام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢٥

صفر

١٢٦٩

٨

ربيع الاول

١٢٧٠

٢٥

ربيع الثاني

١٢٧٠

١٠

ذى القعدة

١٢٧٠

١٩

كتب وثيقة وهو في مرض موته أقربها بأن النصف في جميع ما يملكه لابن من أولاده والنصف الآخر لولده الآخر ثم بعد ذلك مات عن زوجة وعن خمسة بنين وعن بنت ولم تجز باقي الورثة ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بالكتابة المذكورة التي وقعت في مرض الموت وتقسيم التركة على جميع الورثة بالفريضة الشرعية (أجاب) اقرار الشخص بأن نصف جميع ما يملكه لفلان مثلاً هبة منه للقر له فتراعى فيه شرائطها حيث أضافه إلى ما يملكه وهبة المريض مرض الموت على فرض اجتماعها للشرائط لبعض ورثته بمنزلة الوصية له لا تصح إلا بإجازة باقي الورثة فان لم تجز بقية الورثة كان ذلك تركة يقسم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ما لم يثبت البناء ملكهم له بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقروا في مرض موته بأن الامتعة التي تحت يده ملك لابنه ثم بعد ما أقرب يومين مات عن زوجته وعن ابنه المذكور الذي هو من غيرها فهل لا يصح الاقرار في مرض الموت ولا ينفذ ويكون ما أقرب به ميراثاً يقسم على الورثة بالفريضة الشرعية بعد وفاته ما ثبت عليه من الديون (أجاب) لو أقر المريض مرض الموت لوائه بعين أو دين بطل اقراره عندنا إلا أن يصدق بقية الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وبنات وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وغيرها مما يورث فادعت إحدى بناته بأن والدها أقر لها بمائة وعشرين قرشاً وأنه كتب لها نصف الدار في مقابلة ما أقر به في مرض الموت فانكسر باقي الورثة دعواها فهل إذا لم تثبت دعواها لا تجب لذلك ولا يعمل بالاقرار في مرض الموت وتقسيم الدارين جميع الورثة بالفريضة الشرعية (أجاب) اقرار المريض مرض الموت لأحد ورثته بعين أو دين موقوف على إجازة باقي الورثة كبيع منه في المرض المذكور ولو بمثل القيمة على قول الامام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن رضيع من مطلقها وعن ابويها وترك ما يورث عنها شرعاً من حلي وامتعة وغير ذلك فطلب ولي الرضيع ما يخص ابنه في الميراث عن أمه فادعى والد المرأة الميثة أنها باعته لامها الحلي ولا خيها الامتعة وسأحتهم ما من الثمن وكل ذلك في مرض الموت ولم يجز والد الرضيع الوارث ذلك فهل يكون البيع المذكور موقفاً على إجازة باقي القاصران إجازة نفذوا إن رده بطل (أجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه موقوف على إجازة باقي الورثة البالغين ولو كان البيع بمثل القيمة عند الامام وبيعه لغير الوارث بمثل القيمة نافذ وبراءة المشتري الوارث عن الثمن كوصية له فيكون موقفاً على إجازة باقي الورثة ان كان من أهل الإجازة وبراءة الأجنبي ينفذ من ثلث المال ويتوقف في الزائد على إجازة الورثة وإجازة الصغير لا تفيد في حقه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل له مرض شديد فأقر في مرض موته قبل الموت بيوم لبعض ورثته بدين في ذمته فهل لا يصح اقراره المذكور إذا أنكره باقي الورثة ويقسم جميع ما تركه بين ورثته بالفريضة الشرعية إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه

٢٢ ١٢٧٠
ربيع الاول ١٦ ١٢٧١
ذى القعدة ١٢ ١٢٧١
صفر ١٦ ١٢٧٢
ربيع الاول ١٤ ١٢٧٢

يدين غير صحيح بدون إجازة باقي الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وبنت وابن بالغين وترك منزلاً وعليه ديون فمكثت زوجته وبنته وهو في مرض الموت لكل واحدة منهما ما قدرهما عينا من الدراهم في سدين وجعله قرضاً وأراد بذلك إسقاط ما عليه من الديون حيلة منه فهل لا يستحقان ما كتبه وتكون هذه الكتابة باطلة شرعاً (أجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه بعين أو دين موقوف على إجازة باقي الورثة فان لم يجز وبطل وإن أجازوه نفذوا ذلك فهو مؤخر عن دين الهبة وما ثبت في المرض بسبب معروف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل له مرض شديد واستطال مرضه نحو ثلاثة أشهر وله أملاك باع بعضها لرجل أجنبي لينفق أثمانها على نفسه فهل يكون بيعه صحيحاً نافذاً وليس لأحد معارضة بدين وجه شرعي (أجاب) ان كان هذا المرض مرض الموت ينفذ البيع من المريض به مع عدم اختلال العقل وانتفاء الموانع للأجنبي بمثل القيمة فان جابها في حكمها كوصية تنفذ من الثلث وان لم يكن مرض الموت وتوفرت شرائط البيع فلا مانع من نفاذه بالاتصال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أقرت في مرض موتها بدين معلوم لبنت بنتها وأوصت لها أيضاً بثلاث ماله لها وأعصبة من الرجال فهل والحال هذه تنفذ الوصية المذكورة والاقرار المذكور من الثلث (أجاب) الاقرار في مرض الموت لغير الوارث يدين ينفذ من كل المال ويقدم على الارث ويؤخر عن دين الهبة ووصيته له تنفذ من الثلث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داراً من زوجته في مرض موته بأقل من القيمة بكذا وكثير واعترف بأن لها في ذمته قبل مرضه قدر الثمن المباع به ثم مات بعد ذلك عن الزوجة المذكورة وعن عم عاصب فهل إذا لم يجز المذ كور البيع المذكور ولم يصدق على اقراره لا يصح الاقرار لها ولا تصح المطالبة لها حيث كانت الزوجة وارثة (أجاب) بيع المريض مرض الموت من بعض الورثة موقوف على إجازة باقيهم ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم وكذا محاباته كما ان اقراره بدين موقوف على تصديق الباقي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن أخ شقيق وعن بنت بنتها وترك ما يورث عنها شرعاً من عقار ومساكن وغيره مما يورث فوضعت بنت البنت يد هاء على التركة في غيبة ابن الأخ فهل إذا حضر من غيبته يكون له رفع يدها عن جميع ما ثبت أنه تركه عنها وإذا ادعت بنت البنت بأنها أقرت لها في مرض موتها بدين ولم تثبت باليمين الشرعية لا تجب لذلك ولا عبرة بدعواها المحرقة عن الاثبات إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لابن الأخ المذ كور الاستيلاء على ما تحقق أنه ميراث عن مورثته المذ كور حيث لا وارث لها سواء ولا يرضى لمذعج يرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها امتعة وأشياء تملكها من دواب وغيرها وهي ربيعة مرض الموت أقرت بأنها ملكت ذلك لأولاد أخيها ثم ماتت في مرضها هاء عن ابنها وأولاد أخيها فهل تملكها أم لا ولا لأولاد أخيها في

١٧ ١٢٧٢
٢٤ ١٢٧٣
ربيع الثاني ١٩ ١٢٧٣
جمادى الاولى ٢ ١٢٧٣
جمادى الثانية ١٤ ١٢٧٣

الربع فرضا والباقي للاب تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا حتى مات وفي اثنا هذا المرض احضر جماعة من اهل البلد وقال لهم اشهدوا بان علي زوجتي كذا من الدين وقد رد ذلك خمسة وعشرون كيا واجعلت لها في نظير ذلك نصف ما يخصني من البيت الفلاني وهو خمسة قراريط ونصف قراريط من احد عشر قراريط وكتب المحاضرون باقرار المذكور وثيقة وقصد بذلك حرمان بقية الورثة من هذا القدر فهل ذلك الاقرار صحيح عند الامام الاعظم اولا (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لاحد ورثته بدين او عين لا ينفذ بدون تصديق بقية الورثة وكذا يسهله ولو بمثل القيمة موقوف على اجازة باقي الورثة عند الامام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت وله زوجة و بنت بالغة و اخ شقيق وله عقار باع في المرض المذكور لته وزوجته بمن بخس جدا محاباة مع ايجاب منه وقبول منه ما يملك الثمن واخوه المذكور حاضرا بالمجلس راض بذلك ثم مات في ذلك المرض ولم يجز اخوه المذكور بيع العقار وما فيه من المحاباة بعد الموت ويريد الا ان اخذ حقه في ذلك العقار فهل والحال هذه يمكن الاخ المذكور من اخذ حقه من ذلك العقار قهرا عن زوجته وبنته حيث لم يجز ما فعله اخوه بعد الموت (اجاب) بيع المريض مرض الموت لغيره موقوف على اجازة الباقي فيبطل برده ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم وينفذ بالاجازة والرضى بعد الموت لا قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر زوجته بدين لها عليه وذلك في مرض موته فهل اذا لم تصدق الورثة يكون هذا الاقرار باطلا وليس للزوجة الا ما يخصها في التركة من الميراث بالوجه الشرعي (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لاحد ورثته بدين او عين لا يعتبر الا بتصديق باقيمهم وهم بالقون مكافون والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في مريضة اقرت بمبلغ معلوم من الدراهم لغير وارث فرضا واوصت بثلاث ماله في خيرات وعينهم واجعلت المة رة وصيا في تنفيذها فهل يكون ذلك نافذا اذا ثبت بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يكون ذلك نافذا بعد تحققه شرعا حيث لا مانع اما الاقرار في المرض لاجنبي اى غير وارث بدين فينفذ من كل المال فيقدم على الميراث الا انه يخرج عن دين العمة وما لزمه في مرضه بسبب معروف واما الوصية بثلاث المال فتنفذ بقدره بعد اخراج ما هو مقدم عليها شرعا ومنه دين المرض المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في مريض مرض الموت وعليه دين محيط بماله فهل اذا باع لاجنبي حصه من اعيان ماله بعين فاحتر وبمحاباة لا تصح هذه المحاباة اذا مات في مرضه هذا عن ورثته وفيهم قاصر ولم يجزوا هذا البيع (اجاب) محاباة المريض مرض الموت وصية والدين الشرعي الثابت مقدم عليها ولا عبرة بالاجازة لو حصلت والحال هذه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل كان مريضا مرضا لا يمنعه من الخروج على حسب عادته وقضاء حوائجه خارج المنزل ولم يكن الغالب منه الهلاك وازمن ذلك ولا يزداد عليه المرض

مطلب في تفسير المريض وحكم المرض المتناول

في القعدة ١٦ ١٢٨٣

جادي الثانية ٩ ١٢٨٢

محرم ٢٠ ١٢٨٢

مدة تزيد على سنتين وفي اثنا ذلك باع لبعض الورثة قطعة ارض عشورية كانت ملكة له وذلك بحضور قبيضة شرعية ثم بعد ذلك حدث عليه مرض شديد حتى انه صار ملازما للفرش مدة اربعة عشر يوما واكثر ومات بذلك المرض الثاني قبل قيد ذلك بالسجل واخراج الحجة وبعد موته انكر بعض الورثة ذلك البيع فهل والحال هذه يكون البيع صحيحا والمقول عليه شرعا ثبات البيع بالبيعة الشرعية على هذا الوجه ولا عبرة بالانكار بعد الثبوت (اجاب) نعم يكون البيع لبعض الورثة والحال ما ذكر صحيحا نافذا حيث لا مانع والمقعد والمفلوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فكا الصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجسه له صاحب فراس فهو كالصحيح كافي فتاوى قاضي خان وذكروا في اخر هذا الفصل في فتاواه المسلول اذا طلق امراته وقد طال ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح واما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مرضه وليست بقالة وذكروا في العدة كذلك وقال الا اذا تغير حاله فينفذ يعتبر من الثلث وتكامل المشايخ فيه قال محمد بن سلامة ان كان يرجى برؤه بالتداوى فهو بمنزلة الصحيح والا فهو بمنزلة المريض وقال مشايخنا اذا عجز عن القيام لمصالح خارج البيت يعتبر مريضا وفي مصابيح الجامع الصغير المدة والمفلوج والمسلول اذا تطاول ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فهم من جميع المال وذكروا العباس الصغاني في احكامه قدروا التطاول بسنة وفي المدراج وسئل صاحب المنظومة عن حذر مرض الموت فقال كثرت فيه اقوال المشايخ واعلم ان في ذلك على قول الفضلي وهو ان لا يقدرا ان يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة المحتاجة داخل الدار كصود السطح ونحوه انتهى قات والظاهر انه قيد بغير الامراض المزمنة التي طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه اصحاب المتون والاشرو ح هنا افاده في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وابن وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا فزعم الابن ان والده باع له مكانا من ملكه في مرض موته ولم تجز باقي الورثة وادعت الزوجة ان زوجها وقف عليها مكانا آخر من ملكه في مرض موته المذكور ولم تجز الورثة ايضا فما حكم الله في ذلك (اجاب) بيع المريض مرض الموت لاحد ورثته موقوف على اجازة باقيمهم ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم فيبطل بردهم كما ان وقعه على أحد الورثة كذلك غيرهم اذ لم يجزوا الوقف فاستخرج من ثلث التركة يقسم ريعه على جميع الورثة على قدر حصصهم في الميراث فاذا مات وآل ريع الوقف لجهة أخرى حسب الشرط يصرف جميع غلة ما خرج من هذا العقار من ثلث التركة لثلاث الجهة وأما اذا أقام مدعى البيع والوقف البيعة الشرعية على صدوره ما ذكر في العدة فنقدم جميع التركة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل وعن ابن وبنت

ربيع الثاني ٧

١٢٨٥

جمادى الثانية سنة

قاصر بن من زوجة أخرى مطلقة ثابتين في بلدة غير التي مات فيها أبوهما وأقام في حال حياته في مرضه الذي مات فيه وصيا مختارا على تركه لتجهيزه منها وعلى ولديه المذكورين وأقر زوجته الحامل المذ كورة بان لها في ذمته مؤخر صداقتها وأوصى لها بمبلغ معلوم من الدراهم وباطيان اميرية كذلك وباع لها مكانا معلوما معلوما كاله وهو في هذه الحالة وأشهد على نفسه ان كافة ماله وما يملكه لزوجته المذ كورة ماعدا ملبوس بدنه وأشياء معينة ينسأ على يد شهوده وقدمات وهو واضح يده على جميع ما ذكر من غير تسليم لها فالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) اقرار المريض مرض الموت لبعض ورثته بدين أو عين وهبته له ويملكه ولو بمثل القيمة على فرض استيفائه الشروط لا ينفذ الا بتصدق باقي الورثة ان كانوا بالغين واجازتهم وكذا الوصية له موقوفة على اجازتهم على هذا الوجه والا ينفذ وما ذكر غير ان الزوجة لها مؤخر الصداق وتصدق فيه الى قدر مؤخر صداق مثلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وأولاد صغار منها معاشرها معاشرة الازواج أقروا في مرض موته انه كان طلقها ثلاثا في صحته وانما انقضت عدتها منه بوضع حملها فكذبته في هذا الاقرار فهل يكون منه هذا الاقرار لا غيا وتورث منه حيث تصدقه ولم يكن هناك يمينه تشهد له بايقاع انقلاق قبل ذلك أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون اقراره في مرض موته بطلاقها في صحته لا غيا لا يفيدها من الميراث حيث كذبه في ذلك ومات في عدتها المعتبرة من وقت الاقرار ولم يثبت باليمين انه كان طلقها في الصحة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة أتت زوجها بدين معلوم في حال تلبسها بالخاض وماتت فيه عن زوجها المذ كورة وورثة بلغ وفيهم قاصر وصدقت الورثة البالغ للزوج المذ كور بعدم موته على الدين فهل يكون هذا الاقرار صحيحا أو باطلا (أجاب) تلبس المرأة بالخاض وهو الوجع الذي يقتل به انفصال الولد اذا ماتت فيه بمنزلة مرض الموت فاذا اقرت في هذه الحالة لاحد ورثتها بدين ولم يصدق باقي الورثة البالغين يبطل الاقرار فاذا صدق الورثة البالغون نفذ الاقرار في حقهم دون القاصر المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حدث له في جسده ثأليل صغيرة يقال لها الجرب واستمر على قضاء مصالحه خارج المنزل وهي فيه كمادته مدة تزيد على عشرة أشهر ثم لزم منزله واشتغل بمداواته مدة أربعة أشهر أخرى وقبل تمام برئه منها حدث له مرض آخر يباطنه وعرض له اسهال فلزم فراشه بسبب ذلك مدة ايام ومات عقبه عن زوجة وبنتين منها بالغة وقاصرة واخت لاب وفي مدة قيامه في منزله ملك زوجته وبنتيه اعيانا من ماله وأقر زوجته بمائة من مال من التلى الذي في يده وأقر بدين وأوصى بوصية لاجانب فارادت الاخت ابطال عليهما واقراره لزوجته وبنتيه زاعمة ان ذلك وقع في مرض موته فحيلا على حرمانها من ارثه فهل يصح ذلك لو وقع منه قبل مرضه بالوجع الباطن مع استكمال الشروط الشرعية ولا تجاب الاخت لا بطلاله ويحكم بوقوعها حال صحته أفيدونا ما جود بن

(أجاب)

١٢٨٦ ٧

١٢٨٦ ٢٠

ربيع الاول ٢٢ ١٢٨٨

جمادى الثانية سنة ١٢٩٠ ٣

(أجاب) اذا كان تصرف الرجل المذ كور قبل حدوث مرضه بوجع الباطن والاسهال وكان وقت التصرف المذ كور بحيث يقدر على قضاء مصالحه خارج المنزل ولم يكن من غالب حاله الهلاك بان لم يكن ماله يزاد يوما فيوما يكون تصرفه المذ كور كتصرف الاصحاب نافذا من كل ماله في غير الوصية اذا استجمع تصرفه المذ كور شرائطه الشرعية والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت وفي حال تزايد مرضه اقر بان عليه لزوجته ديننا قدره عشرة آلاف قرش تعريه بقيمة مصاغ ومواس وغير ذلك وكتب باقراره المذ كور سند لها بذلك ومات بعد ذلك من مرضه المتزايد المذ كور عن زوجته المقر لها وولديه الباقين احدهما منها والاخر من غيرها فهل اذا لم يصدق الابن البالغ اباه فيما اقر به وكان الاقرار المذ كور في مرض موته المتزايد لا ينفذ في حق من لم يصدق من الابنين على فرض ثبوت الاقرار المذ كور على الوجه المسطور حيث كانت المقر لها من الورثة مالم يثبت الدين المذ كور بطريق شرعي غير الاقرار المذ كور فيعامل الابن به (أجاب) نعم لا ينفذ اقرار المريض مرض الموت لزوجته المذ كورة بالدين في حق من لم يصدق من الورثة فلا يطالب الابن المكذب بشئ من هذا الدين في حصته من التركة مالم يثبت بطريق شرعي سوى الاقرار المذ كور والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن ابن معتقه وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونقود وعروض وامتنعة وغير ذلك ولم تقسم تركته بين ورثته والا ن اراد ابن المعتق اخذ نصيبه من التركة فادعت الزوجة ان المتوفى اقر وهو في مرض موته الذي مات فيه بان جميع ما في المنزل ملك لزوجته ولا حق له فيه ولم يصدقها ابن المعتق ولم تثبت دعواها بالوجه الشرعي فهل والحال هذه لا عبرة بدعواها المذ كورة وتقسم تركته بين ورثته بالفرصة الشرعية (أجاب) اذا ادعت الزوجة المذ كورة اقرار زوجها الميت لها اذ كفي مرض موته لا يعتبر هذا الاقرار بدون تصديق باقي الورثة على فرض ثبوته شرعا اذا اقرار بالاعيان في مرض الموت لاحد الورثة كوصية له الا ان القول للزوج بيمينه في متاع البيت الذي كان يسكن فيه مما هو خاص بالنساء او مشترك بينهن والرجال اذا ادعت الزوجة ملكها لذلك وكذبها باقي الورثة وان لم يقر زوجها الميت لها بالملك مالم يقيم باقي الورثة بينة انها ملك الميت والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد أخيه شقيقة وترك بيتا وبعض أمتعة وفي مرض موته أشهد بان باع لزوجته حصته معلومة من البيت المذ كور بمبلغ معلوم واستمر في مرضه مدة حتى مات فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يكون بيعه غير صحيح شرعا وتقسم الحصص المذ كورة مع باقي التركة على جميع ورثته بالفرصة الشرعية لاسيما ولم يخرج لذلك جهة شرعية ولم يكن الممرض متطا ولا حيث لم يجزه باقي الورثة (أجاب) اذا تحقق كون البيع الصادر من الزوج لزوجته الوارثة له في مرض موته لا يكون نافذا بدون اجازة باقي ورثته ولهم ابطاله والحال ما ذكر ولو بمثل القيمة عند الامام

ربيع الثاني ١٥ ١٢٩١

جمادى الثانية ٢٦ ١٢٩٢

ذي القعدة ١ ١٢٩٢

الاعظم فيكون المبيع تركته عن البائع يقسم بين ساثر ورثته بالقرينة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم

• (كتاب الصلح) •

(سئل) من طرف قاضي قليوب عن حادثة مضمونها وقوع صلح من قبل وصيين على ايتام مع وكيل وصي على يتيم آخرين بعد دعواه على وكيل الوصيين بثلاثة ارباع جاموسة على نصف ما يدعي لمحجوري موكلته مع الانكار لدعواه وعدم وجود بينة لا ثباتها (اجاب) الصلح الصادر على الوجه المذكور غير صحيح وفي صفة القتاوى اذا صرح الوصي عن الدعوى في مال الصبي جاز ان كان للدعي بينة وما أعطاه مثل المدعي به وان لم يكن له بينة لم يحز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق بعض مصالح من منزله فاتهم رجلا في ذلك واحضر لدى الحاكم السياسي وادعى عليه بانه اقر باخذ المسروقات فظهر الى الحاكم السياسي ان المتهم هو السارق فشد عليه الحاكم السياسي في احضار المسروقات وخوفه بانه اذا لم يحضر الاشياء المسروقة يضر به فاسكان من المتهم الا انه عرف امام الحاكم السياسي بانه يصير تقويم المسروقات من صاحب السرقة وبعد التقويم بالقدر الذي يصير اليه الحال يدفعه فبرهن صاحب السرقة على قدر معلوم فالتزم بدفعه المتهم وأخوه ثم ان بعض أهل المجلس تكلم بالصلح بين الفريقين بان يحط صاحب السرقة عن المتهم البعض من قيمة المسروقات والباقي يدفعه فرضى رب المسروقات وحط البعض عن المتهم والتزم هو وأخوه بالباقي يدفعه الى رب السرقة ورضوا بذلك بطيب نفس وانشر احوال صدور كتب بذلك وثيقة وختمت من الحاضرين وفيما بعد صار دفع المبلغ من المتهم وأخيه الملتزمين الى صاحب السرقة ومضى على ذلك مدة مديدة نحو سنتين تقر بما فعل حيث تم الصلح بينهم بالرضا والاختيار وطيب نفس الفريقين ودفع المبلغ المصالح به لا يسوغ للثوم وأخيه الرجوع على رب السرقة فيما دفعه له ويمنعان من التداعى عليه في شأن ذلك (اجاب) اذا صدر الصلح صحيحا عن دعوى السرقة على مبلغ معلوم دفعه المدعي عليه وأخوه صلحا عن الدعوى لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بعد ذلك حيث وقع منه الصلح طائعا مختارا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اصطلح مع أخيه ما يدعيه من تركه أمه على مبلغ معلوم من الدراهم تراضياعلى ذلك بحضرة بينة تشهد بذلك والحال ان ما ادعاه على أخيه من تركه أمه مجهول ولا دين فيما ثم بعد ذلك اراد الرجوع على أخيه ونقض الصلح متعللا بانه غير صحيح لكونه عن مجهول فهل يكون الصلح المذكور صحيحا حيث كان بدل الصلح معلوما ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) الصلح عن تركه مجهولة اعيانها ولا دين فيما على مكيل او موزون صحيح على الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين اشترى باقرة مناصفة بينهما

جداى الاولى سنة

مطلب صلح الوصي صحيح ان كان للدعي بينة وكان البطل مثل المدعي به ١٠ ١٢٦٥

جداى الثانية

١١ ١٢٦٥

مطلب الصلح عن التركة المجهولة اعيانها صحيح حيث لا دين

٢٠ ١٢٦٥

بينهما بمال انفسهما ولهما اخ ثالث غائب فلما حضر اراد ان يشارك اخويه مدعيان البقرة من مال ابيهم والحال ان للاخوين بينة بان البقرة من مالهما فبعد النزاع الطويل صلحا اخاهما على قدر من الدراهم يدفعه لهما لا خير مما التمس في هذا الصلح المذكور قال انما مثلكما اقساما كما في البقرة وما نتج منها فهل اذا ثبت ان البقرة من مال الاخوين المشتركين فيهما يمنع الاخ المنازع لهما ولا حق له وتكون للمشتري كين المذكورين والصلح المذكور لا عبرة به مع وجود البينة (اجاب) الصلح عن الدعوى على قدر معلوم من الدراهم صحيح فلا ينقض بدون وجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة واخ واخت شقيقتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جله ذلك المتروك مكان تنازع فيه الورثة ثم اصطلح الاخ والاخت مع الزوجة واعطياها ما بلغها معلوما من الدراهم واخرجت نفسها لهما من الارث في ذلك المكان وصدقت على انهما لم يكن لهما فيه حق بالارث عن زوجها وابرات فتمت ما ابراهما العامة فهل يكون اخراجها لنفسها من ذلك المكان وتصدقها على ذلك وابراؤها صحيحا نافذا اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (اجاب) اذا صدر التنازع صحيحا شرعا لا ينقض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة كلهم مكافون ولم يورثهم دين على رجل به وثيقة شرعية فاصطلح مع الورثة على ان يدفع بعض الدين ويترك كواله البعض الاخر فرضى الورثة بذلك وسأحوه من الباقي ولم يأخذ منهم من الوثيقة وبقيت تحت يد بعض الورثة فهل اذا ثبت الصلح من جميع الورثة المذكورين واراد بعد ذلك بعض الورثة الذي تحت يده وثيقة الدين مطالبة المدين بما سألح الورثة فيه لا يكون له ذلك (اجاب) ليس لمن ثبت ابرأؤه عن الدين من الورثة مطالبة المدين بما وقع الا برأؤه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده القهر وامه وترك ما يورث عنه شرعا ادعى رجل يدين على الميت اصله مال تركه وخلافه ومات مجهلا قبل قبضه منه وقدر ذلك اثنا عشر ألف قرش وخمسة مائة وانكر اخو الميت الوصي على القصر دعواه وذكرا ان للميت قبل المدعى ستة آلاف قرش بعضها استجرار من المتوفى في حياته والبعض دفعه عنه في الخراج باذنه واحضر المدعي بينة لم تصادف شهادتهم الدعوى وردت ثم استقر الحال بعد الخصام الطويل على ان المدعى اقر بمبلغ الستة آلاف قرش المذكورة وحسب له من اصل الدين الذي ادعى به على الميت والزعم الحاضرون الوصي بانه يقوم للمدعى بدفع خمسة آلاف قرش وسبعمائة وخمسين من تركه الميت صلحا وقطعا للنزاع ورضي بذلك فهل لا يصح الصلح من الوصي المذكور في حق الورثة القصر ولا في حق الوارث البائع ايضا حيث كان بدون اذنه ولا يلزم الوصي ولا يجبر على دفع شيء من بدل الصلح من التركة حيث لم يكن وارثا ولا بينة للمدعى على دعواه بما يدعيه من الدين ويكون لوصي القصر مطالبة المدعى المذكور بما بذمته لميت من الدين المذكور حيث كان ثابتا باقراره به (اجاب) قال في الحاشية لو صلح

في الحجة

١ ١٢٦٥ مطلب صلح الوصي عن دين الميت لا يصح الا اذا لم تكن له بينة وصلحه عن دين ادعى عليه به لا يصح الا اذا كان للدعي بينة

١٩ ١٢٦٥

انوصى احدا من دين الميت ان كان للميت يئنة على ذلك او كان القاضى علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصى وان لم يكن على الحق يئنة جاز صلح الوصى لتحصيل بعض الحق بقدر الامكان وان كان الصلح عن دين على الميت او على اليتيم فان كان للمدعى يئنة على حقه او كان القاضى قضى له بحقه جاز صلح الوصى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد منها واولاد من غيرها وترك ما يورث عنه فقسم بينهم على حسب القرينة الشرعية ثم بعد ذلك ادعت الزوجة على ولد من الاولاد التي من غيرها ان لها شركة مع زوجها المتوفى في بعض المتاع فصالحها الولد بشئ من الدراهم على يد يئنة فهل اذا ارادت نقض الصلح بعد ذلك لا يمكن واذا شئت بالسكن وقالت لا يلزمى ولا اولادى شئ سوى ثوب واحد لا يمكن لحضورها حال التجهيز وسكوتها (اجاب) الصلح بعد صدوره صحيح لا يملك احدا من نقضه ويسد من تركه الميت بتجهيزه وتكفينه الا ان يثق به بقدر كفاية السنة مقدما على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركين في اطيان يزعمون بالاسوية مدة طويلة عن آبائهم واجدادهم فاب احدهم فعارض الحاضر من جماعة فيماتوا في وسط بينهم اناس بالصلح على شئ معلوم ياخذ المعارضون من الاطيان المذكورة فهل لا يسرى هذا الصلح على الغائب حيث لم يرض ويسرى على الحاضرين في حصصهم فقط (اجاب) اذا لم يرض الحاضر وكذا في الصلح عن الغائب لا يئنة هذا الصلح عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن و بنت وترك نخلا وعقارا فصالح بنت البنت اخذت على اخذ قدر معلوم يميز من النخل تاخذ من حصته من جميع مخلفاته فتراضى او توافقا واصطالحا على ذلك واستقل كل بما اخذه وصار يخدمه ثم بعد مدة ارادت البنت نقض الصلح فهل لا يجوز لها ذلك (اجاب) اذا اخرجت الورثة احدهم من التركة وهى عرض وعقار بمال اعطوه له او اخرجوه عن ذهب بفضة دفعوه له او على العكس صح قل ما اعطوه او اكثر بشرط التقابض فيما هو صرف وفي اخرجاه عن تدين وغيرهما لا يصح الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس فحزر عن الرابواو بعرض جاز مطلقا لعدم الرابا كذا افاده في الدر المختار وقوله ولو بعرض الخ ظاهره نعم ما لو كان العرض من التركة اخذه ليس في جميعه فيكون مبادلا عن نصيبه في بقية التركة بما زاد عن حقه فيه كما ذكره في تكملة رد المحتار وبه يعلم الحكم في الصلح والتخارج المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تعدى على امرأة وضربها بدينوت في عينها فقلعه على وجهه المذفر فماتت امرها الى الحاكم السياسى فلما سمع دعواها انكرها المدعى عليه بالضرب فطلب الحما كم منها يئنة فلما توجهت لاحضار البينة اجتمع عليها بعض اقارب المدعى عليه في غيبة المدعى عليه بغير اذنه وجعل لها صلحا على مبلغ معلوم ودفع لها جابا منه وكتب لها سند بالباقي فتوجهت للحاكم السياسى واخبرته بما حصل فلم يسلم المدعى عليه الصلح وعرف انه بغير اذنه

فاحال

٢٧ ١٢٦٦

محرم ٢٧ ١٢٦٧
مطلب التخرج على بعض معين من اعيان التركة غير النقيدين صح قل او اكثر ربيع الاول

١٢٦٧

مطلب صلح الفضولي ينفذ ان ضمن البذل او اضافه الى ماله

فاحال الحما كم السياسى القضية على الحما كم الشرعى فلما سمع الحما كم الشرعى الدعوى على الوجه المذكور وانكر المدعى عليه جميع ما ذكر طلب منها يئنة تشهد لها بالضرب هذا فاحضرت له يئنة وشهدت بالضرب هذا طبق دعواها وارخت الشهر مثل دعوى المرأة ولم يثور خ اليوم الواقع فيه الضرب فهل تقبل يئنتها ولا عبرة بتاريخ اليوم ولا بالصلح حيث لم يكن يجلس قاض ولم يكن على الفور واذا طلب قريب المدعى عليه الدراهم من المرأة يكون الرجوع عليها او يعضى الصلح (اجاب) اذا صلح فضولى بلا امر صريح ان ضمن الفضولى المال او اضاف البذل الى ماله وذلك لان الحاصل للمدعى عليه البراءة وفي مثله يستوى المدعى عليه والاجنبى لانه لا يسلم للمدعى عليه شئ كما لا يسلم للاجنبي والمقصود من هذا الصلح رضى صاحب الحق لارضى المدعى عليه اذ لا حظ له فيه والمدعى ينفر بالصالح فيما لا معاوضة فيه غير انه لم يرض بسقوط حقه بما اذا سلم له العوض من جهة المتبرع صح كفى الدروحو واشبه فاذا ثبت صلح الفضولى المذكور عن المدعى عليه وضمن الفضولى البذل او اضافته الى ماله صح ونفذ وليس للدعية المذكورة والحال هذه سوى بدل الصلح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ مكلفين كلهم وعن تركه فادعى رجل بدين له على مورثهم بمقتضى سند شرعية فانكر وادعوا ثم بعد ذلك صالحوه عن دعواه هذه بقدر معلوم من الدراهم يبلغ ثلث الدين المدعى به ودفعوه له ثم بعد مدة ارادوا ابطال الصلح والرجوع عليه بما دفعوه له من بدل الصلح متعاليين بانه كان صلحا عن انكار فهل لا يجابون لذلك وصح الصلح ولو على انكار لاسيما والصلح المذكور ثابت ومذكور في دفتر القسام وهو قيسد بسجل القاضى (اجاب) الصلح عقدي رفع النزاع ويقطع الخصومة وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى وهو صحيح مع اقرار او سكوت او انكار فاذا صدر عن دعوى الدين على الوجه المذكور مستحجعا لشرائط الشرعية لا يكون للورثة المذكورين نقضه وليس لهم استرداد بدل الصلح بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك مما يورث ثم مات احدا الابنين قبل القسمة عن ورثة فتنازع العم مع اولاد اخيه ثم اصطلح معهم على اخذ بعض المواشى وغيرها مما يورث فاخذ ما وقع عليه الصلح واخرج نفسه من التركة باختياره في مقابلة ما اخذه وصار كل يتصرف فيما اخذه مدة فهل اذا اراد العم المذكور منازعة اولاد اخيه ثانيا مع العلم بان ما اخذه اقل من نصيبه لا يحجب لذلك اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية ولا عبرة بتعنه المذكور لاسيما اذا لم يكن في التركة تقود (اجاب) نعم لا يحجب العم المذكور ان نقض الصلح والتخارج حيث صدر مستحجعا لشرائط ويمنع من معارضة اولاد اخيه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأتين سمعت بينهما ولم يحصل اقرار من واحدة منهما ما باستيفاء حقه ثم بعد مضي مدة حضرت واحدة من امرأتين لدى حاكم

١٤

١٢٦٧

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٧

شوال

٢٣ ١٢٦٧

شرعي وادعت بحضور الاخرى انها مغبونة في القسمة فحشا فصار تحقيق دعواها بالوجه الشرعي بحضور ارباب الخبرة فظهر انها مغبونة في القسمة فحشا وظهر فيها فرق في تقويم الانقاض فحوار بعسمائة قرش وقرش في الاذرع فطال بينهما النزاع والجدال في شأن ذلك فاوقع الحاضرون صلحا بينهما على ان تدفع المرأة المدعى عليها الى المدعية المذكرة ثلاثة اثمان قرش صلحا عن الدعوى المذكرة فقامت ثلث المدعى عليها والمدعية ودفعت المدعى عليها الى المدعية المبلغ المرقوم فقامت الماداة النزاع والجدال بينهما في شأن ذلك فهل والحال هذه هذا الصلح لازم ولا يكون للمرأة المدعى عليها الدافعة لمبلغ الصلح استرداد ما دفعته في الصلح ولا غيرها (اجاب) بعد صدور الصلح عن الدعوى صحح الا لا يوجب احد المتصلحين نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخ وقسمت التركة بينهم وليت ديون على اناس مقررين بما قادرين على دفعها جعلها الزوجة من نصيبها ثم ان الاخ ادعى على الزوجة بعض اعيان من التركة لم تظهرها وقت القسمة فصالحته على قدر معين في مقابلة دعواه والتزمت بدفع البذل فهل والحال هذه يصح هذا الصلح وتلزم بدفع بدل الصلح ولا عبرة بتعللها انها لم تقبض الديون التي لليت (اجاب) اذا وقع الصلح عن الدعوى صحح مستجمعا لشرائطه لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بدون وجه شرعي ولا تختص الديون المشتركة قبل قبضها ببعض الورثة اذ لا يصح تعليق الدين غير من عليه الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صالح اخواته الثلاث مما يخصهن في تركة والدهن ثم استحق بعض التركة شائعا فهل حيث كان الصلح مما يخصهن في جميع التركة وعن اقرار وتحقيق الاستحقاق بعد ذلك يسترد المصالح من اخواته بدل ما يخص ما استحق من المصالح عنه (اجاب) قال في التنوير وشرحه وما استحق من المدعى أي المصالح عنه يرد المدعى حصته من العوض أي البذل ان كالا فكل او بعضها فبعضها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على ابن عمته انه يستحق عنده اشياء معلومة بطريق الميراث عن جده ورفعها على يد القاضي ولم يثبت دعواه ثم بعد مدة ادعى عليه ثانيا ورفعها على يد القاضي المذكرة فصالح المدعى عليه المدعى عن دعواه بشئ معلوم وترك له حقه في جميع ما ادعاه بعد معرفته وتعيينه وابرأ ذمته منه وسامحه وكتبت حجة بينهما بذلك فبعد مدة اراد المدعى نقض الصلح وابطال الامراء فهل اذا ثبت كل من التركة والبراءة لا تسع دعوى المدعى ويمنع من معارضة المدعى عليه (اجاب) الصلح عن الدعوى صحح وليس لاحد المتصلحين نقض الصلح بدون وجه شرعي حيث صدر مستجمعا لشرائط المعبرة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وامها واخيها لا يهاوت ركت ما يورث عنها شرعا فصالح الورثة الزوج واخ جوه من التركة في نظير حصص من العقار اخذها ببدل نصيبه من التركة ورضى بذلك واخرج نفسه من ذلك بشهادة البينة الشرعية فهل يكون

التخارج

التخارج صححا ويسقط بذلك حقه من التركة حيث استوفى القمار ح شرائط صحته وكيف يقسم نصيبه بين باقي الورثة بعد القمار (اجاب) نعم يكون التخارج المذكرة صححا حيث استوفى شرائطه وفي التنوير وشرحه لو اخرج جوا واحدا من الورثة فخصته بقسم بين الباقي على السواء ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان كان المعطى مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم يقسم بينهم وقيده الخصاص بكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر سلم جالا بضائع ليسافر بها الى جهة اخرى فلما سافر بها رجوع بعد يوم واخير بانه قد سرق منه شئ فادعى عليه التاجر التقر يط وطلب منه قيمة ما ضاع واصطاح مع التاجر على دفع قدر معين ودفع منه البعض وكتب بالباقي سند اثم الا زير يد نقض الصلح بدعواه عدم التقر يط فهل لا يمكن من ذلك ويلزمه دفع ما تم عليه الصلح اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا صدر الصلح عن الدعوى صحح الا لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه بنى في ارض لا يملكها وهي ارض المدعى المذكرة كورفانكر المدعى عليه دعواه وترافعوا الى الحاكم الشرعي فطالب من المدعى البينة على دعواه فاحضر شطرا شهد به دعواه وبعد ذلك وقع الصلح بينهما على ان يكون لكل منهما النصف في الارض والبناء وتوافقا وتراضيا على ذلك بالجلوس الشرعي وانقطع النزاع وحيكم الحاكم الشرعي به فهل لا يكون لاحد من الطرفين نزاع بعد ذلك (اجاب) اذا صدر الصلح صحح الا لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بدون وجه شرعي وقد وقع اختلاف التراجع فيما اذا وقع الصلح عما يدعيه على بعض المدعى به بدون زيادة شئ في البذل او الا برأ عن دعوى الباقي وظاهر الرواية الصحة المطلقة في حادثة السؤال في البذل زيادة فيصالح الصلح بالاختلاف وهذا على فرض كون الصلح عما يدعيه من الارض اما لو كان عن الدعوى فلا نزاع في صحته والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بالغين ادعوا على ابن خالهم على يد القاضي انهم يستحقون عنده حصص بطريق الميراث عن امهم وطلال النزاع بينهم وبينه فوقع الصلح بينهم واعداهم ابن الخال جانب فخل وسامحه عن دعواههم في جميع ما يستحقونه عنده من ميراث امهم وابرأه براءة عامة بحضرة جمع من المسلمين فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون لهم مطالبة بشئ من ذلك (اجاب) بعد صدور الصلح مستوفيا لشرائط الصحة لا يوجب احد الخصمين لنقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت بالغين مكافئين اخرجوا بعضهم من تركته مورثهم في نظير مبلغ معلوم من الدراهم وصدقوا على انه لاحق لهم قبلهم من تركته مورثهم فهل اذا أنكروا القمار ح وطلبوا اخذ نصيبهم ثانيا من تركته مورثهم لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم بعد ثبوت القمار ح مستوفيا لشرائط الصحة بشهادة البينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت صدور الصلح والتخارج صحح الا لا يكون

جداى الاولى

رجب
٢٦
سنة
١٢٦٨

شعبان

٢٤
مطلب في الصلح
يدعيه على بعضه

صفر

١
١٢٦٩

٢٢
١٢٦٩

١٠
١٢٦٩

٢٤
١٢٦٨

صفر

٥
١٢٦٨

مدلب استحقاق المصالح
عنه او بعضه يوجب
الرجوع

١٠
١٢٦٨

ربيع الاول

١٢
١٢٦٨

لاحد الورثة نقضه وابطاله بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة أقارب يملكون السودان بينهم وبين جماعة آخرين قضية شرعية في عقار فوكل البعض منهم ابنته في التخاصم والتصالح وكافة مفوضة فبعد ان تم الامر صلحا وحكم القاضي به بين الفريقين لديه يريد الموكل الآن نقض الصلح ثانيا فهل لايجب لذلك شرعا به حكم القاضي به ولا ينقض بدون وجه شرعي اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدر الصلح صحيحا لازما لا يكون لاحد المتصالحين أو موكله نقضه ولا ابطاله بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصلح يده على عقاره مدة ادعى آخر ان لي فيه النصف فانكر واضع اليد وكثر التشاجر ثم وكل واضع اليد ابنته البالغة الرشيد وكافة عامة في الصلح والخصوصية واشهد على ذلك بينة شرعية فرفعت الدعوى لقاضي الناحية وحصل ما حصل من النزاع فاقرا الوكيل بما يفيد استحقاق المدعى ثم اصططعوا عند قاضي الناحية على اعطاء الربع لغير يق وللغير يق الاخر الثلاثة الارباع فحصل التراضي وجرى على ذلك حكم قاضي الناحية وحصل الزرع وقرس التخل من كل فريق وبذلك شهد المسلمون فهل اذا اراد الوكيل أو غيره نقض ذلك لا يمكن من ذلك ولا تسع له دعوى (اجاب) حيث صدر الصلح صحيحا لازما لا يكون للموكل به ولا للوكيل نقضه بدون وجه شرعي واقرار الوكيل بالخصوصية على موكله في مجلس القاضي صحيح نافذ على الموكل والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة لم يخل عن مورثهم باعوه لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم فادعى عليهم قريب لهم بان له حقا فيه وفي غيره مما يدينهم من التركة وترافعا لدى المحاكم الشرعية واخرج نفسه من التركة على حصة وتصلح المحاكم على ذلك صلحا صحيحا فهل يكون هذا التباين صحيحا نافذا ولا تسع دعوى المدعي بذلك (اجاب) اذا صولح احد الورثة واخرج نفسه عن تركة مورثه على شيء معلوم واستوفيت شرائط التباين لا ينقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه سرق منه دراهم معلومة القدر وترافع معه على يد القاضي فطالب من المدعي بينة فجهز عنها كليا فتوجه اليه على المدعي عليه وأراد المحلف فتدخل بينهم ما الناس بالصلح عن الدعوى على ان يدفع المدعي عليه كذا من الدراهم المدعي به المدعي ودفع المدعي عليه البعض الذي وقع عليه الصلح بالمجلس واصططعوا صلحا تاما برضى كل منهما بذلك وكتب بذلك حجة شرعية على ان لاحق للمدعي على المدعي عليه ولا دعوى ولا طلب الى وقت تاريخه وسامح كل منهما الاخر فهل اذا اراد المدعي الرجوع على المدعي عليه لايجب لذلك حيث ثبت ما ذكر بالبينات الشرعية (اجاب) بعد صدور الصلح عن الدعوى مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للمدعي الرجوع على المدعي عليه بدعواه والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر حصة في دار اثناعين أبيه قدرها ستون ذراعا وزوال يدعيه فقام المدعي شطرا على ما ادعاه فشرع جماعة من المسلمين

بينهما في الصلح فصالح ذواليد المدعي بحصة في دار أخرى قدرها مائة وخمسون ذراعا فهل الصلح صحيح أو باطل وهل اذا أنكر المدعي بعد ذلك وقوع الصلح وأقام المدعي عليه بينة عليه وثبت بالوجه الشرعي لا يعتبر انكاره (اجاب) اذا ثبت وقوع الصلح المذكور مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكاره وليس للمدعي الرجوع في دعواه لتحقيق الصلح عنها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكر واثبات بالغين وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش ونحاس وسواق وغير ذلك فهل اذا أخرجت الاثبات أنفسهن من التركة على قدر معلوم من الدراهم قبضتهن من الاخوة المذكورين يصح هذا الصلح والتخارج ويكون نافذا ولا يكون لمن الرجوع على المذكور بعد ذلك بشيء من التركة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا أخرجت الورثة أحدهم عن التركة وهي عرض أو عقار بمال اعطوه له أو اخرجوه عن تركة هي ذهب بفضة دفعوه له أو على العكس في الكل صرفا للبئس لئلا يفسد جنسه قل ما اعطوه أو كثر بشرط التقابض فيما هو صرف وفي اخراجه عن نقدين وغيرهما باحد النكدين لا يصح الا ان يكون ما اعطى ادا أكثر من حصته من ذلك الجنس ولا بد من معرفة قدر نصيبه من النقد وبطل الصلح اذا أخرج أحدهم وفي التركة دين بشرط أن يكون الدين لبقيةتهم وصح لو شرطوا ابراء الغرماء من حصته والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين مشتركين مات أحدهما وخلف ولدا وترك ما يورث عنه شرعا من عقارات وزروع وبها تم ثم تخاصم الولد مع عمه وطلب القسمة ورفع الامر الى القاضي فثبت له ما يدعيه بالحجة الشرعية ثم صالحه عمه عن بعض حقه على قطعة أرض معلومة وذلك الصلح باختياره وكتب بذلك القاضي حجة ثم اراد ان الرجوع على ابن أخيه فيما صالحه عليه فهل لا يكون للرجوع على ابن أخيه ونفذ الصلح (اجاب) حيث وقع الصلح مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحدهما نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين فأنكره المدعي عليه ولا برهان للمدعي على دعواه فهل اذا ادعى المدعي على المدعي عليه بعد عجزه عن اقامة البينة بان المدعي عليه كان طالب منه ان يصالحه عن دعواه بمبلغ معلوم من الدراهم ولم يرض المدعي بذلك وقت طلبه الى الآن ويريد ان يضال به الا ان يمدد الصلح وانه يرضى بذلك من الآن لايجب لذلك حيث كان مقرابانه لم يرض بالصلح الى الآن ولا يكون طلب المدعي عليه الصلح مع الانكار للمدعي به من الدين لازما له بدفع بدله على فرض صحة كلام المدعي مع ان المدعي عليه ينكر ذلك كليا (اجاب) لا يتم الصلح بدون التراضي من الطرفين وطلب الصلح والبراء عن الدعوى لا يكون اقرا بالمدعي به عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون والاول اصح برأيه بخلاف طلب الصلح عن المال والبراء عنه فانه اقرا كفاي العلاقي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن امه وابن ابن معتقه وترك ما يورث

مطلب طلب الصلح عن
الدعوى والبراء ليس
اقرا بالمدعي به بخلاف
طلب الصلح عن المال
والبراء عنه

عنه شرعاً من عقار وتقدوم صاغ وغير ذلك وقبل قسمة التركة مات ابن المتق
 وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته وبنته فوكت أم المتوفى أولاً وكـ لا واطهر شيئاً من
 التركة فوق الصلح بينهم وبين وكيل ورثة المتوفى ثانياً على ما يخص موكله في الأشياء
 التي ذكرها واطهرها لا غير وأتب بينهم حاجة بذلك ولم يقع بينهم ما ابرأ عام ثم ظهر باقي
 التركة وكان الذي ظهر اضعاف ما وقع عليه التخرج فهل إذا كان الواقع ان التخرج
 لم يقع الا على شيء مخصوص من التركة ولم يقع ابرأ عام يكون لورثة المتوفى ثانياً اخذ
 ما يخصهم مما تحقق انه تركه من ذلك خلاف ما وقع عليه الصلح المذكور والحال هذه
 (اجاب) نعم يكون لورثة المتوفى ثانياً اخذ ما يخصهم بطريق الارث الشرعي عن
 مورثهم فيما لم يقع عليه التخرج إذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل آل له نخل بالارث عن ابيه وغاب الوارث عن يده واستولى عليه
 رجل وانفع به مدة ثم حضر الوارث للنخل من غيبته وطلب رفع يده عنه لدى قاض يملكه
 بعد صدور دعوى شرعية فادعى المستولى على النخل انه كان اشتراه من ابى الوارث قبل
 موته فطالب منه القاضى اثبات دعواه فحجز عنها ورفضت يده عنه ووضع الوارث يده على
 النخل وصار يتنعم به مدة والا تيريد من رفعت يده عن النخل ان يصالحه على حصة
 من النخل نظير خدمته وعمله فيه مدة فقبية الوارث فهل لا يجاب لذلك ولا يجبر الوارث على
 الصلح بدون رضاه (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعاً
 من النخل فوضع رجل اجنبي يده على نصفه تعدياً منه بدون وجه شرعي في حال يتهم مدة
 و بعد بلوغهم اترعوه منه على يد القاضى بعد تعيين انه لاحق له فيه فرفع ذلك الرجل
 امره الشيخ بالله بعد رفع يده عنه فاعطاه الثلث فيه صلحاً بالجب على اربابه بغير اذنه
 ورضاهم فهل لا ينفذ صلحه في مال الغير بدون ولاية شرعية ويكون له ضم استرداده ورفع
 يده عنه (اجاب) نعم لا ينفذ صلح شيخ البلد المذكور في مال غيره بدون ولاية شرعية
 ويكون موقوفاً على اجازة المالك فان اجازته فسد وان رده بطل والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل وكل ابنه في قبض دين له على آخر فلما طلب الوكيل الدين من المدين
 ادعى انه وفاه لئلا وكل فعند ذلك صالح المدين الوكيل على بعض الدين المذكور فهل
 والحال ما ذكر يكون الصلح الواقع من الوكيل المذكور غير نافذ ولو كل طلب الباقي من
 المدين (اجاب) لا يصح صلح الوكيل بقبض الدين حيث لم يوكل به كما يتفاد من فتاوى
 العلامة خير الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولادهم عصبة
 فخصها بالبيع من تركته فاعطاها الورثة أربعة أفدنة من أرض زراعية وزوجها في نظير
 ما خصها من التركة واصطلحوا على ذلك صلحاً شرعياً واسقطوا وتركوها عنهم من الارض
 لها بالبيعة الشرعية ومكنا الحيا كم منها و بقيت ترزعهام مدة ثم توفيت عن ابن أخ فاز

الاطيان ولد أخيه ومكنا الحيا كم منها وصاروا ضعايد عليهم امة تز يد على أربعين سنة
 يزعهما ويدفع خراجها وبذلك أراد بعض ورثة المسقطين استرداد الطين ونقض الصلح
 والاسقاط الواقع من الاطيان المساجة على مورث مورثه فهل لا يجاب لذلك حيث وقع
 الصلح الشرعي وكان الاسقاط ثابتاً بالوجه الشرعي ولم يقع في المدة المذكورة تنازع وهم
 حاضرون ما كتمون (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته وفيهم قصر وعليهم وصى فصالح أحد
 الورثة البالغ واخرجهم من التركة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم ثم ظهر بعد ذلك على
 الميت دين محيط بتركة في التركة هل إذا وقع الصلح والتخرج من وصى القصر على المبلغ
 المذكور مع أحد الورثة البالغ يكون الصلح والتخرج باطلاً وتعلق الديون بتركة المتوفى
 ويقدم الدين على الميراث (اجاب) نعم يبطل التخرج إذا كانت التركة مستغرقة
 بالدين اذا لحق للورثة فيها الا اذا ضمن الدين أحد من الميت بل ارجوع في التركة أو
 ظهرت عين أخرى في التركة تنفي بذلك الدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصة
 في نخل بالميراث عن امها أخرجت نفسها منه على قدر معلوم من الدراهم أخذته من أخيهما
 واصطلحت معه على ذلك فهل يكون الصلح والتخرج صحيحاً نافذاً اذا باع أخوها النخل
 المذكور لرجل بثمن معلوم وارادت الورثة بعدهم موتها منازعة المشتري فيه لا يجابون لذلك
 إذا كان التخرج من مورثهم ثابتاً بالبيعة الشرعية (اجاب) اذا ثبت التخرج
 والصلح المذكور بين الاخ واخته مورثة المنازعين واستوفى التخرج شرائط الصحة حتى
 صارت الاخت لا تستحق في النخل شيئاً ثم باع الاخ ما ذكر لا يكون لورثته ما عارضته
 المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة أرض
 خربة بالميراث عن اصولهم غصبها شيخ البلد وبناتها دار ومكثت يده ثمان سنين ثم مات
 عن ورثة فوضعوها ايديهم عليهم امة ست سنين فتنازع اربابهم الورثة فحجزوا عن
 اقامة البيعة فكتب القاضي وثيقة بملوثة الغاصب بها ثم ترفعوا الى قاض آخر واقام
 اربابهم على حقهم فيها البيعة ثم حصل بين ورثة الغاصب واربابهم صلحاً على ان لكل
 منهما نصفها على يد القاضي قبل ان يحكم بها لاحد منهما فهل هذا الصلح نافذ واذا طلب
 احد الفريقين نقضه لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم هذا الصلح صحيح نافذ في
 ظاهر الرواية حيث لا مانع ولا يكون لاحدهما نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وورثة اخر كلهم بالغون مكافون فخرجوا الزوجة
 من ميراث زوجها في نظير مبلغ معلوم من الدراهم قبضته منهم وصدقت على انه لاحق لها
 قبلهم من ميراث زوجها ولا من غيره طائفة مختارة بشهادتين شرعية فهل يكون
 التخرج بعد استيفاء شرائطه صحيحاً ولا يكون لها حق عندهم بعد ذلك (اجاب) اذا
 استوفى التخرج شرائط الصحة المقررة في كتب المذهب لا ينقض بدون وجه يوجب ذلك

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خلايا تفل عدد ما معلوم بالارث عن ابيه وكل رجل في بيعها وكالة شرعية فباعها الوكيل لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم قبضه ووضع يده عليها المشتري مدة اربع سنين ثم بعد ذلك ادعى الموكل ان الوكيل باعها بالغبن الفاحش وان باقى الورثة لم تاذن في البيع ولم تجزئه وطال النزاع في ذلك فترافع كل من الموكل المذكور والمشتري وباقى الورثة لدى المحاكم الشرعية وعجز كل من الموكل وباقى الورثة عن اثبات ما ادعاه على هذا الوجه وبعد النزاع وقع الصلح بينهم على قدر معلوم من الدراهم دفعه المشتري للموكل وباقى الورثة قبضوه بالجلس صلحا تاما شرعا قاطعا للنزاع وبراء كل الاخرى براءة عامة لا تسع دعوى بعدها من غير اكرام ومن غير اجبار على كل وذلك بموجب حجة ثابتة بالبيينة الشرعية فهل اذا ادعى الموكل المذكور الغبن الفاحش مرة ثانية لا يقبل منه ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي (اجاب) اذا وقع الصلح مستوفيا شرائط الصحة والازم لاسبيل الى نقضه والانتقض والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اخرجت نفسها بين يدي الحاكم الشرعي من ميراث اخيما الشقيق من كل قليل وكثير ورجل وحقة ميراث امته واسباب وفراس ونحاس وحمل ومصاغ ونقود وعروض وعقار وجدار وغير ذلك بالتمام بل في مقابلة مبلغ من الدراهم قبضته بالجلس لا يبيخ آخر تركت ما يخصها لهما وقبل ذلك منها وصار لاحق لها في شيء من التركة المذكورة وجب حجة شرعية بذلك والا ن ادعى بان اخاها المتوفى كانت له شراكة مع آخر لا تعلمها وتريد طلب حقه فهل لا تجب لذلك شرعا حيث كان التخرج العمومي ثابتا وتمنع من المعارضة بدون وجه شرعي (اجاب) اذا اخرجت الورثة احداهم عن التركة وهي عرض او عقار بمال اعطوه له واخرجوه عن التركة هي ذهب بفضة دفعوها له او على العكس او عن نقدين بمصالح في الكل صرفا للجنس بخلاف جنسه قل ما اعطوه او كثر لكن بشرط التقابض فيما هو صرف وفي اخرجهم عن نقدين وغيرهما باحدا النقدين لا يصح الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس كخروج زاعن الربا ولا بد من علمه بقدر نصيبه وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان تكون الديون لبعيتم لان تملك الدين من غير من عليه الدين باطل وصح لو شرطوا ابراء الغرماء منه اى من حصته فاذا وقع الصلح والتخرج مما يخص الاخت المذكورة من جميع تركتها اخيما مستوفيا شرائط الشرعية لا يكون لها مطالبة ابني اخيما بشئ مما وقع عنه الصلح والتخرج المذكور فان كان في التركة شيء لم يكن ظاهرا وقت التخرج ثم ظهر بعده حتى يدخل في ضمن التخرج المذكور يجوز دعوى الاخت بحصتها منه وهو الاصح في البرازية وافق به الخير الرملى والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بعض امته يستحقها من ميراث بينه وبين آخرين فصالحوه على قدر معلوم من الدراهم على ان يترك حقه في الامته التي تخصه

من التركة ووعده بدفع دراهم الصلح لاجل معلوم فبقي الاجل ولم يدفعوا له دراهم الصلح فهل يكون له طلب دراهم الصلح منهم واذا امتنعوا او ما طالوا في دفع دراهم الصلح يكون الصلح فاسدا او ياخذ ما يخصه في امته التركة (اجاب) اذا وقع الصلح صحيحا لازما وكان عمالا يشترط فيه قبض البذل في المجلس لا يكون لاحد المتصالحين نقضه بمجرد المطالبة في دفع بدل الصلح ويطالب المصالح به بدل الصلح ويلزم بدفعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنين بالغ وقاصر وخمس بنات بالغات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس ونقدين وغير ذلك فخرج البنا الخواتم الاثنا من التركة على قدر معلوم من احد النقدين فهل اذا لم ينقد مبلغ التخرج في المجلس ولم يعلم قدر نصيب كل منهن وكان مبلغ التخرج اكمل من اقل من نصيب افيما يخصها منه وما كان لورثتهم من الدين فهو لاخير من يخرج لهن يكون التخرج المذكور فاسدا او يكون لهن مطالب ما يخصهن من تركته ايمن بالغين بقية الشرعية (اجاب) اذا اخرج بعض الورثة من تركته هي نقدا وغيرهما باحدا النقدين لا يصح التخرج الا ان يكون ما اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس كخروج زاعن الربا ولا بد من التقابض عند الصلح فيما هو صرف وعلمه بقدر نصيبه وصحوا بطل الصلح ان كان في التركة ديون بشرط ان تكون الديون لبعيتم لان تملك الدين من غير من عليه الدين باطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية اسقط حقه فيها الرجل آخر واستولى عليها المسقط له وصار يزرعها ويدفع ما عليها من الخراج مدة ثم بعد ذلك ادعى المسقط ان الاسقاط صدر منه وهو قاصر عن درجة المساوغة وطال النزاع بينهما على يد نائب القاضى فوق الصلح بينهما على قدر معلوم من الدراهم دفعه المدعى عليه للمدعى واسقط المدعى حقه في ذلك للمدعى عليه واقارنه كان بالفاحين الاسقاط وانه لاحق له في الارض المذكورة وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضى وصار المسقط له يتصرف في الارض مدة تزيد على ثمان سنين ثم بعد ذلك اراد المسقط الرجوع في الارض على المسقط له فهل والحال هذه اذا ثبت اقراره بان الاسقاط كان حال بلوغه بالبيينة الشرعية يكون صحيحا نافذا وليس للمسقط الرجوع في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت ما ذكر بالسؤال لا يكون للمسقط معارضة واضع اليد والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بمضمونه ان شيخ العرب منصور اتوفى وضبطت تركته فوجد صندوق داخله بعض نقود ومصاغ وغيرهما وانه توفي عن ابن وبنات بالغين من زوجة وعن اولاد قصر وبلغ من زوجة اخرى وان ام القصر هي وصية عليهم ولا زوجة ام القصر وكيمل عنها في التركة وان الابن والبنات البالغين يدعيان الصندوق والاشياء المذكورة الداخلة فيه ما كمالهما وانه لم يكن من مخلفات المتوفى وانه مالك والتمسها المتوفى ثم بعد ذلك وقع التراضي بين المدعين المذكورين ووكيل الوصية المذكورة على ان ماقى الصندوق المذكور يقيم

ربيع الاول سنة ١٢٧٣

مناصفة النصف للابن والبنت المدينين والنصف الآخر لوكالة واولادها القصر والبالغ ورضي الجميع بذلك فهل يكون هذا التراضي صحيحا جازعا أم لا (اجاب) اذا مات الزوجان واختلفت وورثتهما في متاع البيت فالقول لورثة الزوج فيما هو خاص بالرجال وما هو مشترك كالنقد والاولا في ورثتها البينة في ذلك والقول لورثة الزوجة فيما هو خاص بالنساء كملين كما اذا كانا حيين وعلى ورثة الزوج البينة في ذلك وحيثما يكاف فيه ورثة الزوجية البينة لا يصح صلح الوصي فيه بالنسبة الى القصر الا اذا كان للادعي بينة عليه لانه حينئذ يكون الصلح خيرا لا يقيم فيصح صلحه اذا استوفى شرائط الصحة وان لم يكن للادعي بينة لا يصح لعدم الخبر به وما يكون القول فيه لورثة الزوجة ويكلف ورثة الزوج اثبات اختصاصه بالبيت وهو الخاص بالنساء يصح صلح الوصي فيه ان لم يكن له بينة تثبت اختصاصه بالبيت لوجود الخبر به بالنسبة الى القصر وان كان للوصي بينة على ذلك لا يصح صلحه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لاولاد ابنته الميتة في حياة ابيه وهم بالغون غير وارثين له بثلاث ماله ومات الجدا الموصى مصر على وصيته المذ كورة لهم فبعد موته اراد بعض الموصى لهم اخذ نصيبه في الوصية المذ كورة مع اعتراف الورثة بها فغصه الورثة وطالت بينهم المنازعة في غيبة باقي الموصى لهم ثم صالح الورثة ذلك البعض عن تلك الوصية على شئ من الموصى به بدون توكيل عن الغائبين وعدم علمهم وكتبوا بذلك وثيقة بينهم فهل والحال ما ذكر لا ينفذ الصلح المذ كور في حق الغائبين الذين لم يوكوا بذلك ولم يجيزوه (اجاب) نعم لا ينفذ الصلح المذ كور في حق من لم يوك به ولم يجزوه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يستحقان قطعة ارض امير به ادعى رجل على احدهما ما بانه يستحق القطعة المذ كورة فصالحه المدعي عليه على ان يسقط له الحق من بعضها فهل اذا اسقط المدعي عليه بعض القطعة المذ كورة ولم يجز الاخر الاسقاط المذ كور يكون نافذا في نصيبه فقط (اجاب) لا ينفذ الصلح والاسقاط من احد الشر يكتفي بدون اذن الاخر او اجازته في نصيب شريكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك تحت زيت عن ورثة بلغ فاخرجت الورثة بعضهم من تحت المذ كور في نظير قدر معلوم من الدراهم قبضه بالجاس ولم يكن على الميت دين فهل اذا اراد اخراج من تحت ابطال التخرج المذ كور ويرد ما قبضه من بدل التخرج واخذ نصيبه من تحت لا يجاب لذلك ويكون التخرج بعد استيفاء شرائط صححها (اجاب) اذا وقع التخرج المذ كور مستوفيا شرائط الصحة واللزوم لا يكون للمخرج ابطاله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ادعى بعضهم على البعض الاخر بان الميت مات عن اوا في ذهب وفضة وغيرهما وانكر البعض الاخر ذلك وصالحوه عن دعواه ببلغ معلوم من ذهب وفضة ونحاس واقبضوه له بالجلس مع الاثبات كالمداومة وكتب بذلك وثيقة شرعية فهل والحال هذه يكون الصلح صحيحا واذا اراد ان يدعي المصالح المذ كور بما

سنة شعبان ١٢٧٣

كان يدعي به سابقا قبل الصلح وان ينقض الصلح المذ كور مع اعترافه به ووقوعه باختباره مستوفيا شرائط الصحة لا يجاب لذلك (اجاب) حيث وقع الصلح المذ كور على الوجه المستوفى مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحد الطرفين نقضه وليس للمصالح الدعوى بما وقع الصلح عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار مدة من السنين تلقاها بالارث عن ممة له ادعى عليه رجل انه يستحق في تلك الدار اكثر من نصفها بطريق الميراث عن اصوله ولم يثبت دعواه بانوجه الشرعي ثم بعد ذلك ادعى ثانيا على المدعي عليه انه توجه الى الدار المذ كورة بحضور جمع من المسلمين والمدعي عليه حاضر وقاس نصفها وقال هذا ما حكم لي به قاضي الناحية صلحا في نظير ما ادعيت به سابقا وسكت المدعي عليه ولم ينزع وان هذا لا يكون صحيحا شرعا واعترافه به بالصلح فهل لا يكون سكوت المدعي عليه عند قياس المدعي نصف الدار وقوله هذا ما حكم لي به قاضي الناحية صلحا للادعي في نظير دعواه الا ولي واقرار من المدعي عليه بالصلح (اجاب) لا ينسب الى ساكت قول فلا يكون السكوت كالنطق الا في مسائل ذكرها ليس ما ذكر بالسؤال منها والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبأيديهما أموال مشتركة بينهما مات أحدهما عن زوجته وعن ابن وبنت قاصر من فاقام القاضي العم وصيا على ولدي أخيه وعلى حفظ ما لهما وجب حجة شرعية بذلك بآية المضمون ثم تنازعت تلك الزوجة مع الوصي وأخرجت نفسها من التركة على يد القاضي على قدر معلوم من الدراهم قبضه حال من الوصي في نظير ما لهما من الصداق وما استحققه من التركة والا تتركه الرجوع متعللة بانها اكرهت بالطلب لدى قاضي الولاية في بلد أخرى وخوفا من ان تطالب بخراج الميراث الذي على الزوج فهل اذا كان الصلح والتخرج ثابتا لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعللها المذ كور واذا كان في التركة نقد وعرض وصوحت بالتقديص الصلح والتخرج المذ كور ويكون صحيحا نافذا اذا تحقق ما ذكر حيث كان ما قبضه من النقد أكثر من نصيبه منه (اجاب) اذا ثبت الصلح والتخرج المذ كور اختصارا مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر مجرد تعللها بما ذكر بدون اثبات اكره شرعي على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اقارب بينهم تركت عن اصولهم فالتجأ احدهم لدى شوكه ليضمرهم ويصالحهم عن انصباهم بشئ يدفعه المتجئ المذ كور افر يق منهم فاحضر ذوا الشوكة الفريق المذ كور بالقهر واكرهه على مصالحته خصمه بشئ حقير دون ما يستحقه فصالحه على هذا الوجه فهل اذا تحقق الا كراه المذ كور بالطريق الشرعي يكون للمكره ابطاله بعد زوال الا كراه (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على الصلح المذ كور ينحو الضرب الشديد والجس المديد ولم يوجد من المصالح ما يدل على الرضا بالصلح المذ كور صريحا ودلالة يكون للمكره ابطاله بعد زوال الا كراه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخل

ربيع الثاني

١٢٧٣

شعبان

١٢٧٣

محرم

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٦

ربيع الاول سنة

وغيرهما فخرجت البنتان أنفسهما من تركتهما والدهما واصطاحتهما أخيهما في نظير قدر معلوم من الدراهم دفعه لهما ومضى على ذلك نحو أربعين سنة وماتت إحدى البنتين عن ورثة فهل والحال هذه يكون الصلح والتخارج صحيحا نافذا وإذا أرادت البنت مع ورثة الثانية مطالبة الأخ المذكور بالأثر بعد التخارج والصلح على الدراهم المذكورة لا يجابون لذلك إذا تحقق ما ذكر لا سيما مع طول المدة (أجاب) لا يعلم من هذا السؤال صحة التخارج من قساده فإذا صدر مستوفيا شرطا من المعتبرة شرعا صحيح ولا ينقض بدون موجب والألا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا وفي التركة نقد وذهب وفضة وغير ذلك وصالح بعض الورثة بآقيهم على قدر معلوم من الفضة أقل مما يخصه من ذلك فهل لا يكون هذا الصلح صحيحا (أجاب) نعم مع الإقرار والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين مات أحدهما عن أولاد ذكور وبنات قصر واحد منهم بالغ وبقي الآخر ثم بعد موت أخيهما كتب الحى والتجرو وحصل بكسبه وسعيه الخاص به أموالا من نقد وغروض وعقار اشتراه لنفسه من ماله الخاص به بدون مشاركة أحد من أولاد أخيه الميت واستمر على هذه الحالة بعد موت أخيه وهو يتكسب ويحصد ما شاء من ثمانية عشر سنة ثم مات عن ورثة آخرين بلغ وقصر وللتصريح من قبله وإقامه بعض البالغ وكيل عنه في استخلاص ما يخصه من تركته لا غير بمرجى اعلام شرعى فنزاع ورثة الأخ الميت ولا بعض البالغ والوصى فيما تركه الموتى الثاني يزعمون أنه مات ترك بين الأخوين وإن لهم نصفه عن مورثهم ولم تحصل منهم الدعوى لدى القاضى بذلك ولم يكن لهم بينة تنبئ بحالهم المذكور واليد على هذه الأموال للأخ الثاني بأنقراده حال حياته ولورثته خاصة بعد مماته ولا يدور ثمة الميت الأول على شيء من ذلك ولا لمورثهم قبل موته ولا دخل لهم ولا لمورثهم في تحصيل شيء من ذلك ولما طال بينهم النزاع صالح بعض البالغ من ورثة الثاني والوصى الوكيل عن باقي البالغ في استخلاص ما يخصهم فقط ورثة الأخ الميت أو لا عن دعواهم الاشتراك في تلك الأموال على ثلثها مع جهالة المصالح عليه والمصالح عنه ولم يكن الوصى المذكور وكيل في ذلك عن بعض البالغ ولم يوجد للدين الاشتراك بينة تنبئ بدعواهم ولم يحصل قبض ليدل الصلح في محله ولم يميز ولم يعلم لا في الجاهل ولا بعده إلى الآن لعدم معرفة مقدار ما تركه الميت الثاني فهل لا يصح الصلح المذكور في حق الجميع لجهالة بدل الصلح ولا ينفذ في حق بعض البالغ الذي لم يباشر ذلك على فرض صحة فاصله لعدم توكيل الوصى في ذلك ولا في حق القصر لعدم وجود بينة للمصالح على دعواهم ولا مصلحة لا قصر في ذلك على القرض المذكور (أجاب) لا يصح الصلح مع جهالة بدل ولا ينفذ على الغير بدون توكيل عنه في ذلك بالصراحة وبما يشمله وصلح الوصى على القصر بدفع البذل للدين عليهم من مالهم إذا لم يكن للدين بينة على دعواهم لا يصح إذا لمصلحة في ذلك لهم وبالمجمل فالصلح المذكور على الوجه المستطرد

بالسؤال

رجب سنة

بالسؤال لصحة له ولا تنفذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن منها مات الابن عن أمه المذكورة وعم له فادعت المرأة أم الابن على العم أن أخاه زوجها له فيها تحت يده من العقار قدر معلوم وطلب إرثها فيه من زوجها وأولادها الثمن والثلث فأنكر العم المستولى على العقار أن أخاه المتوفى له فيه شيء ثم إن المرأة جعلت أخاه وكيلها مقوضا عنها واتفق مع العم بحضورها على الصلح على قدر معلوم من الدراهم رضى به الموكلة ودفعه لها وأبرأته براءة عامة حاسمة لكل دعوى وطلب ثم إن العم تصرف في العقار بالبناء والانشاء والتعمير والمرأة ووكيلها شاهداً لذلك التصرف جميعه بلا منازعة ولا معارضة في شيء مدة تسع سنين ثم الآن تدعى المرأة ما ادعت به أو لا من الاستحقاق الذى صولحت عليه فهل لا تسع دعواها حيث كان الأمر كما ذكر (أجاب) إذا صدر الصلح المذكور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للصالحية الدعوى بما وقع الصلح عنه والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته وأردته من محافظ دمياط مضمون ما راجل توفي عن ولدين ذكرا وبنتين وبنت بالغة متزوجة وزوجة في عصمته وأخرى مطلقة وهى في عصمته مقيمة في غير منزل في ليلته وفاته قبل دفنه ففتح أولاده صندوقه وأخذوا منه مبلغا من الدراهم وأقسموه لذلك كرميل الابن وأخفوا هذا المال المقتسم ووضع أحد الولدين الذى خصه من هذا المال المختلس عند زوجته فمعدون المتوفى بإيام أخبرت المرأة زوجها بأن حصته التى أودعها عندها قد أخذها منها رجل فقبحه اعنى معروف لهما وأنه توصل لذلك بوجه الخيلة فتوجه زوجها إلى هذا الرجل وسأله في ذلك فأنكر وطال الخصام بينهما فظهر ما كان مستترا من الدراهم المختلسة من صندوق المتوفى ثم توجه زوجها المرأة المخبرة مع باقي الورثة والمدعى عليه إلى شخص عالم يحكم على المدعى عليه لأجل فصل تلك الخصومة بينهم فلم يثبت على المدعى عليه شيء بوجه شرعى فعند ذلك حصل التمسك والتخفيف من الحكم المذكور والمدعى عليه تارة بالقول وتارة بالفعل حتى أقامه القرجية التى هى شعار العلماء ومنعه الدخول في المسجد المحدث للتدريس الذى هو محل انتفاعه وأخبره أنه بعد ثلاثة أيام إذا لم يحصل منه إقرار أو لم يرد الدراهم المدعى به إلى سبيل المدعى ليرفع قضيته إلى الحكومة ويقضيه بالطريقة السياسية وأنصرف الجميع على ذلك وكثر اللغط من الناس في ظرف هذه المدة وعظم الخوف في قلب والد المدعى عليه حيث بلغه أن هذه القضية إذا وصلت إلى الحكومة يحصل لابنه أهانة ويرسل إلى السجن خصوصاً مع انضمام تلاميذه القرجية التى هى شعاره ومنعه من محل انتفاعه بالمسجد المعتاد فاقترض والده المذكور دراها من أناس وتوجه بها إلى منزلها كم ولده وهناك حضر زوج المخيرة وأخوه المقتسمان للمال المختلس وزوج اختهم ووالد الزوجة المعتدة ودفع والد المدعى عليه نحو نصف المال المدعى به لدفع التداعى عن ولده ثم ادعى أحد الولدين أن أباه أوصى بثلاث مختلفات للخيرات وأنه وصى من قبله وأثبت ذلك لدى

جاءى الثانية

٢٧ ١٢٧٤

القاضي ثم حصل من والد الزوجة المعتدة اعراض الى الحكومة بحصول تدخل في الترتيب من نحو سرقة نفقة ودوامتعة وحق اوراق يلزم لها الحال واتمس بتحقيق ذلك بالحكومة فصار اجراء التحقيق في ذلك وانجر الامر بالنسبة الى دعوى تهمة الفقيه المدعي عليه باخذ الدراهم من زوجة احد الولدين بوجه الحيلة فاتفق من التحقيق انه لم يثبت عليه شيء في أثناء ذلك ورد اعراض مقدم من الفقيه المذكور الى احد مجالس الحكومة يتظلم فيه غاية التظلم بالاقتراء عليه بتلك الدعوى والاهانة التي حصلت له من شيخه بتقليعه الفرجية والاشاعة عليه وتهديده واجبار والده على فعله بسبب منع والده من دخول المسجد المعتاد انتفاعه فيه وصدر امر المجلس بتحقيق الدعوى المقدمة في التحقيق ظهر صحة ما عرض عنه من الاهانة والتهديد بتقليع الفرجية ومنعه من دخول المسجد وأنكر والده حصول صيغة الصلح وان دفع الدراهم منه كان بمقتضى الجبر بالافعال التي صارت لولده من شيخه المذكور والمقصود انما هو تسكين الفتنه بوقتها وبهذه الورثة يقولون اصطلحنا جميعا بمنزل حضرة شيخ العلماء والبهمنين منكم ذلك ثم صار السؤال عن كان حاضرا في هذا المجلس فممن قال ان صيغة الصلح جرت بين والد المدعي عليه وبين كل واحد من الورثة ومنهم من قال ان الصلح جرى بين والد المدعي عليه وبين زوج الخبيرة فقط فهل بما توضح يحكم على هذا الصلح بعدم وقوعه موقعا شرعا حيث اكره عليه والد المدعي عليه واختلف الحاضرون فيمن جرى معهم الصلح أم كيف وهل منعه من محل انتفاعه بعد اكرهاله كالحبس مثلا واذا قلتم بصدقه فالحكم في باقي المبلغ المتروك حيث طلب بعض الورثة حقه منه هل يلزم زوج الخبيرة أو الخبيرة نفسها لانها ادعت ضياعه بسبب لم يثبت ولم يعرف وهذا المال كان عندها على سبيل الوديعة لزوجها المذكور (أجاب) قد صار الاطلاع على السؤال الوارد من حضرة محافظ دمياط المطلوب فيه الاستعظام عن الصلح المحكي عنه به والجواب عنه انه لم يتضح من هذا السؤال ما ينبغي عليه القول بالعمه أو الفساد بطريق الجزم بناء على ما تحرره شرعا والمخلص من هذه القضية ان تسمع من والد المدعي عليه بانخذ الدراهم بالحيلة دعوى شرعية على يد القاضي ان اراد ان يدعي على من اخذ منه الدراهم المذكورة انها وقعت صلحا بين فيها كيفية ما وقع في دفعه الدراهم البيان الواضح فان لم يقر بما يفيد الصلح وجمع دعواه يستل خصمه عن دعواه فان ذكر الخصم في جوابه حصول صلح شرعي معه فقط أو معه وباقي الورثة ووالد المدعي عليه باخذ الدراهم أولا وشهدا ثنان طبق دعواه يكون ذلك الصلح نافذا حيث دفع البدل من مال نفسه وليس له نقضه بدون وجه وما ذكره في وجه فساد الصلح من وقوع التهديد بنزع الفرجية ومنعه عن الجامع غير كاف في تحقيق الاكراه الشرعي الا اذا كان المقعول به ذلك من أعظم الناس وشرافهم الذين يحصل لهم بذلك الاعتماد البين وكان فعل ذلك ليوقع الصلح فوقعه في هذه الحالة مع حضرة المكره أما اذا لم يكن كذلك أو كان له كونه

فعل بانه ما ذكر ليظهر ما أخذه بالحيلة المدعي به لا يوقع الصلح المتنازع فيه الا ان لا يعتبر ذلك اكرها على الصلح سواء صدر عن فعل به ذلك أو من والده وان قلنا بان الاكراه كما يتحقق بفعل المكر به مع نفس المكره أو مع ولده أو والده على ما اعتد به الطوري وذكره القهستاني عام مع كل ذي رحم محرم وعزاه الى الميسر اذ حصل ذلك انه اكره على غير ما صدر منه على فرض كونه اكرها واذا تم الصلح فالتروك لا مطالبة به على أحد حيث كان من جهة نصيب الولد الذي ضاع نصيبه من يد زوجته لانه انما اخذ ثلث المال ونصيبه منه بالقرضه يزيد على الثلث بخمسي قيراط ونصيب الزوجة أو الزوجتين ان كانت الثانية وارثة وهو ثلاثة قراريط يؤخذ من البنت لانها اخذت الثلث ونصيبها أربعة قراريط وخمس فقط فاذا سلم للزوجة أو الزوجتين حقه ما نفذت القسمة السابقة وبديل الصلح يكون خاصا بالولد الذي أخذ المال من زوجته وماترك يضيع عليه وهذا بقطع النظر عما يخص الوصية بثلث التركة للخيرات أما بالنظر اليه فلا وصي ان يطالب الولد المذكور بما يخص جهة الوصية المذكورة مما استولى عليه ذلك الولد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة مات عنها زوجها وترك اولادا واموالا كثيرة وللزوجة دين وصادقها المؤخر على المتوفى المذكور ولها الثمن من متروكاته بطريق الارث عنه ثم ان اولاد المتوفى المذكور وضعوا ايديهم على متروكاته والدهم ولم يعطوا المرأة المذكورة دينها ولا صداقها ولا ميراثها ثم ان المرأة المذكورة قد حضرت هي واولاد زوجها بمجلس شيخ من عمدة البلدة واناس آخرين وصالحوا المرأة المذكورة عما يخصها باوقيتين من الذهب السناري ورقيقين وعشرين ريالا واتفقوا مع المرأة المذكورة على ان تاخذ الاصفى المذكور وتترك جميع متروكات المتوفى المذكور لاولاد زوجها وفي وقت الصلح المذكور التزم الاولاد المذكورون بدفع المطالبات التي على والدهم للميرى وعلى ان المرأة لا يخصها شيء في المطالبات المذكورة والحال انه حين وقوع الصلح قد التزموا بدفع المبلغ مهيلا من غير تاخير شيء منه وبعد انتهاء مجلس الصلح والقيام منه من غير قبض طلعت من الاولاد المذكورين دفع ما صالحوها عليه فاعطوها قيمة الاوقيتين من الذهب السناري فلوسا نقد اولم يعطوها الرقيقين ولا العشرين ريالا ونقضوا الصلح معها وشكروها كما كم البلدة والحكا كم اخذ منها طلبة للميرى مائة وثمانية وعشرين قرشاً مع انهم وقت الصلح شرطوا ان يدفعوا مطالب والدهم كلها فلما رأته منهم نقض الصلح ومنع حقها رفعت أمرها للحاكم ثم ان الحاكم جمع اولاد المتوفى والمرأة وأرسلهم القاضي الى المديرية فلما حضر واجلس القاضي قبيلاً على الصلح الاول أمر القاضي المذكور الاولاد باتمام ما بقي لهم من الصلح الاول ورد المائة والثمانية والعشرين قرشاً التي أخذت منها الطلبة المتوفى المذكور والآن ان ادعت المرأة المذكورة ان الصلح الذي وقع على هذا الوجه غير معتبر شرعا لكونها جاهلة بمقدار التركة وبمعرفة ما يخصها هل هو ربع أو ثمن

ربيع الأول سنة

والآن ظهرت متروكات المتوفى شيئا كثيرة وظهور أيضا سندات بمبالغ على أشخاص متعددين و بعض أمانات بطرف أناس آخرين وإن التركة فيها ذهب وقضة وعروض وحيث الأمر كاذر هل يكون للأرأة المذ كورة أن ترد ما قبضته وترجع وبما يخصها بالقرينة الشرعية على تركه المتوفى وكذلك بدينا وصداقتها لاسيما والرفيقان اللذان هما من جملة المصالح عليه غير معلومين ولا معينين (أجاب) التخرج المذ كور بنا على ما هو مسطور بهذا السؤال غير صحيح لا تنقضاء بعض شروط صحته التي من جملتها معلومية البذل وهناك من جملة البذل رقيقة غير معينين ولا مشاء رالم ما وفي ذلك جهالة للبذل وهو مفسد ومنها أن لا يكون في التركة دين وقد وجد هذا الآن ببر القرماء من حصصة المصالح إلى آخر ما ذكره علماء وأمن المصالحات للتخرج مع وجود الدين ولم يوجد واحد منها والله تعالى أعلم (سئل) من المعية عن حادثة تعلم من جوابها (أجاب) وردت لهذا الطرف أفادة المعية بطلب أفادة الحكم الشرعي عن مادة النزاع الحاصل بين هلال أفندي ناظر قسم متينة غمرا وخوته بعد الاطلاع على أوراق تلك القضية وبالاطلاع عليها اتضح صدور الدعوى بينهم فيها وتحت يدهلال أفندي المذ كور من الاطيان وخلافها مما حصل حال حياة أبيهم المعين لدعوى اخوته عليه وذ كروا ان ذلك مشترك بينهم وأجاب بالانكار لما ادعوا به وذكر ان المشترك بينه وبين اخوته وبين أهمهم بعض أطيان وبعض عقارات أخرى وإن ما ادعوا به خاص بنفسه حصلا به كسبه الخاص به حال حياة أبيه فصدقه على ما أجاب به من ان بعض العقار وبعض الأطيان وخلافها مشترك بين والدهم وأهمهم بالسوية تلقوه بالارث عن والدهم سليمان عبد الله جلالته داعين وانه هو المتصرف على العائلة في حياة والده وبعد وفاته في ١٢٥٩ أقرده على التصرف على العائلة ولم يصدقه على ملكه للأطيان والعقارات المدعى بها خاصة وإن ما ذكر في دعواهم ملك لوالدهم خاصة والمدعى عليه هو المباشرا شرائها واشترائهم مات البناء المستجد وأنشأه ثم بعد ذلك وقع صلح بينهم وبينه عن دعواهم على ما هو موضح بتلك الصورة وحصل القبول والقبض لبذل الصلح وأشهدوا على أنفسهم انهم لا يستحقون ولا يستوجبون قبل أخيه المذ كور حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ولا طلبا ولا فضة ولا ذهبا ولا نحاسا ولا رصاصا ولا عقارا ولا مواشي ولا اشجارا ولا أطيانا ولا سواقي ولا شيا قل ولا جل لغاية تاريخه شهادة شرعية مقبولا منهم بالطريق الشرعي هذا حصل صورة الحجة التي في الأوراق وفي جوابه ما يفهم منه عدم استحقاقهم لشي زائد عما تم عليه الحال وانه حال حياة أبيهم كان منفردا عنه في معيشة وله منزل وخدم وأراد مصرف خاص به بخارج العائلة وهم وغيرهم يعلمون ذلك وانه كان مستخدما بالمحدمات الأميرية حال حياة أبيهم إلى آخر ما ذكره ويفهم من أوراق القضية ان غير ما ذكره في دعواهم السابقة بصورة الحجة مستجد بعد موت أبيهم وذ كروا بعض

اعراضاتهم

ذى الحجة سنة

اعراضاتهم ان تلك الاشياء التي يدعون بها كانوا يتركونها وياخذونها وهو يكتب حجبها باسمه ويكلف الاطيان باسمه ولم يعارضه أحد منهم لكونه المقدم عليهم والحكم الشرعي في هذه القضية انه على مقتضى ما هو مذ كور وما هو موضح بصورة الحجة المذ كورة من الصلح والابراء العام على الوجه المسطور لا تسمع منهم دعوى على أخيه المذ كور بشئ سابق على الصلح والابراء المذ كورين حيث صدر عن طوع منهم هذا ما لزمته افادته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنته وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وأخرج الابن أخوته من التركة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم وبعد مدة ماتت المخرجة عن ورثة أرادوا الميراث عن امهم فيما يخصها من أيما أو أنكروا التخرج فهل اذا ثبت التخرج بشهادة البينة الشرعية لا يكون لورثة المخرجة شئ من ذلك (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي اخراج الاخ أخوته من نصيبهم من ميراث أبيهما وكان ذلك التخرج مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا لا يكون لورثتها بعد موتها عطالة الاخ المذ كور بنصيب مورثتهم المذ كورة من تركه أبيها المخرجة عنها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالتلقي عن أبائهم مهدومة البناء أرادوا بنائها لأنفسهم فحضرهم شخص آخر وافق معهم على بناء الدار المذ كورة ليسكن فيها بدون أجر مادام ساكن فيها واذا طرأ له الخروج منها يكون أربابا ملزمين بدفع ما صرفه الشخص المذ كور في تكاليفها من ثمن أخشاب وبوص وأفلاق وأجر وغير ذلك والتم أحد الشر كاه بدفع من يتعرض له من اخوته في سكناه الدار المذ كورة وبدفع التكاليف المذ كورة وشرط على نفسه انه اذا لم يدفع التكاليف المذ كورة إلى الشخص المذ كور عند خروجه من الدار يملك الشخص المذ كور أرض الدار بالثمن بالوجه الشرعي وكتب بينهم ما ورد به بالشر وط المذ كور بيدا لباني المذ كور واستمر الشخص المذ كور ساكن فيها بعد بنائها مدة أربع سنوات ثم بعد المدة المذ كورة طال النزاع بينهم وبينه وبعد ذلك أجرى الصلح بينهم جميع من المسلمين على ان ارباب الدار المذ كورة يدفعون إلى الشخص الباني المذ كور جميع ما كان يدعى به مما صرفه على الدار المذ كورة في تكاليفها بعد الحساب ويخرج ووقع الصلح بينهم على ذلك ودفعوا جانباً من القدر الذي وقع عليه الصلح بعد تصديقهم عليه ووعدهوا بدفع ما بقي بعد مضي شهرين وجعلوا القدر المدفوع تحت يد أمين حتى يمضي الشهر ان المذ كور ان وياخذ الشخص المذ كور جميع ذلك فهل اذا مضى الشهر ان واراد ارباب الدار المذ كورة دفع ما بقي من القدر الذي وقع عليه الصلح له مع ما كان موضوعا تحت يد الأمين فلم يرض الشخص المذ كور باخذ ذلك ويريد نقض الصلح الذي وقع بينهم وبينه واستمراره ساكن في الدار المذ كورة بلاجرة أو شراء الأرض من ملاكها ودفع ثمنها من ماله وهم يمتنعون عن ذلك لا يسوغ له ذلك وليس له الا أخذ ما صرفه في عمارتها حسب دعواه الواقعة عليهم بالتصديق من

رمضان

١٢٧٧

١٧

١٢٧١

الملاك (أجاب) نعم لا يسوغ له ذلك بدون رضى الملاك وليس له الا ما صدقوه على صرفه في عمارة دارهم باذنهم الواقع التراضى على دفعه له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وولد قاصر من الزوجة المذكورة وعن اولاد بالغين من زوجة اخرى ماتت في حال حياة زوجها الميت وتترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومنقول وتريد الزوجة المذكورة اخذت حقا قها من التركة المذكورة من باقى الورثة البالغين وهم يريدون منع الزوجة المذكورة من اخذ ما تستحقه في التركة واخراجها من بيت زوجها ويريدون مصالحتها على ما تستحقه وهي مستنعة من ذلك وتريد قسمة التركة واخذ ما تستحقه بالكامل في جميع ما يورث عن زوجها شرعا فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى يعطى لها جميع ما تستحقه بالميراث ويمنعون من المعارضة لها في ذلك والقاضى الذى يملك نصب الاوصيا اقامة وصى شرعى على ولدها القاصر حيث لم يكن له وصى مختار ليستولى نصيبه ويحفظه ويتصرف فيه بالطريق الشرعى الى حين بلوغ رشده وماذا يخص الزوجة في التركة المذكورة (اجاب) نعم يعطى للزوجة المذكورة جميع ما تستحقه بالميراث من تركة زوجها بما يورث عنه شرعا حيث لا مانع ولا تجبر على المصالحة عن نصيبها مع باقى الورثة وللقاضى المذكور اقامة وصى شرعى على القاصر من الورثة حيث لا وصى له ونصيب الزوجة في التركة والحال هذه ان فرضا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مضمونها القدرت افادة محافظة سيكندرية بخصوص قضية صلح في نصف المنزل تعاقى مقدمة المرأة فطومة الاسكندرية مع على السنورى بقصد مكالبة حضرته في ذلك لاعطاء الجواب عنها فبناء عليه اقتضى تحرير نؤمل النظر في ذلك والافادة (اجاب) قد ورد لهذا الطرف خطاب حضرته بطلب الافادة هما استقهم عنه محافظ سيكندرية في مادة الصلح الواقع من الوكيل وكالة عامة بمقتضى ما هو معين بصورة مضبطة الوقائع الشرعية بمحكمة ثغر سيكندرية المؤرخة ٩ القعدة سنة ١٢٧٧ وعلى حسب المذكور بصورة الاعلام المخرج من سجل المحكمة المذكورة المؤرخ بتاريخين آخرهما ٢٤ ربيع آخر سنة ١٢٧٨ المعين بهما التوكيل العام من قبل المرأة المذكورة المدعوة الحاجة فطومة مقدمة العرض المسطر باطنه لمحجدا غايوز باشا ابن طالب الكردى المذكور وبناء على ما في كل من صورة المضبطة وصورة الاعلام اذا كان توكيل الوكيل المذكور عن هذه المرأة ثابتا على هذا الوجه وقد جرى الصلح بينهما وبين المدعى عليه فصلحه صحى اذ هو من قبيل المعاوضة في حق المدعى سواء كان عن اقرار او انكار او سكوت عن عين بماله معين اذ الوكيل العام يملك المعاوضات وان لم يصرح له بالصلح كما في صورة المضبطة واذا صح الصلح فليس للصالح نقضه والرجوع الى الدعوى بعد ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل باع حصة في دار لرجل آخر والدار المرقومة في يد ثالث وبعد ايقاع

صيغة البيع تنازع البائع مع واصلع اليد في شأن الحصة المذكورة وكل منهما ادعى انها ملكه آلت له بالارث عن مورثه وبعد ان طال النزاع بينهما بسبب ذلك صالح واصلع اليد الخارج البائع عن دعواه على مبلغ معلوم دفعه له وابرأ ذمة واصلع اليد من كل دعوى وطلب في شأن الدار المرقومة فهل والحال ما ذكر يكون الصلح المرقوم صحيحا ولا يمنع منه تقدم البيع لرجل آخر واذا اراد المشتري اثبات الملكية للبائع بعد تمام الصلح لا يقبل منه ذلك (اجاب) لا عبرة بالصلح الصادر من البائع بعد تمام البيع ودخول المبيع في ملك المشتري بدون رضا المالك واجازته لان البائع حينئذ فضولى حتى لو اقر بالمالك لاغير بعد البيع لا يعتبر اقراره بالمشتري والحال هذه الدعوى على واصلع اليد بالمبيع حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارثه البالغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار واطيان فادعى اجنبى انه اوصى له بجميع ما يملكه من العقار والاطيان فصالحه الوارث عن دعواه المذكورة على الدار ودرهم وسلمه ما ذكر بعد قبوله بحضرة جمع من المسلمين واشهدهم على ذلك وابرأ كل منهما ذمة الاخر البراءة العامة القاطنة لكل دعوى وطلب والا ان الموصى له المذكور ينكر ذلك فهل اذا ثبت ذلك بالبينه الشرعية يحكم بفسخ الصلح ولا يجوز رجوع الموصى له فيما يدعيه ولا تسع دعواه بعد الصلح والابراء العام عن الدعاوى (اجاب) اذا ثبت الصلح المذكور عن طوع والابراء العام عن الدعاوى على الوجه المسطور بالطريق الشرعى يحكم بفسخه ولا تسع دعوى المدعى المذكور فيما وقع الصلح عنه والحال هذه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض براحمه ملومة واصلع يده عليها مائة تزد على عشرين سنة يتصرف فيها ثم ادعى عليه رجل آخر بطريق التوكيل عن والده بان الارض المذكورة ملك والده الموكل له التوكيل العام فاجاب واصلع اليد بانه اشتراها من والده المذكور فانكر المدعى بيع والده فصالحه المدعى عليه عن دعواه بذلك على قطعة ارض معلومة وعلى قدر معلوم من الدراهم فرضى المدعى بذلك وهو وكيل عن والده ايضا في الصلح والا ان يريد ان يرجع وينقض الصلح وينزع اليد في القطعة الارض التى تصالحها عن الدعوى بها فهل لا يصح للمدعى المذكور نقض الصلح حيث كان وكيل عن والده فيه وليس له معارضة واصلع اليد في الارض المذكورة على الوجه المسطور (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مدفوضا له في الصلح من قبل موكله وصدر الصلح المذكور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحدهما نقضه بدون وجه شرعى ولا تسع الدعوى فيما صرح عنه بعد ذلك لانه قد لازم بعد تمامه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان المالية مضمونها قد توفي شخص عن والده وعن زوجته وعن أخ وأخت لاب ففهل يجوز للزوجة والام الخارج من التركة للاخ ولشخص آخر غير وارث وهو ابن الاخت نزوم الافادة من ذلك (اجاب) الخارج من التركة هو اخراج بعض الورثة عن

مطلب الخارج مع
الاجنبى يصح بيعه
حقيقة فتراعى جميع
شروطه

حصة للبعض الآخر سواء تعدد المخرج والمخرج أو لم يتعدد وهو مع الاقرار بميراث المخرج معاوضة بمنزلة البيع فيراعى فيه شروطه الا انه لا يشترط العلم بمقدار حصة المخرج حيث كانت التركة عقارا أو اعيانا غير أحد النكدين فيصح مع الجهالة لعدم الحاجة الى التسليم لكون التركة في يد المصالح وكذا يصح مع الموصى له بثلاث التركة مثلا وأما التنازع مع الاجنبي الذي ليس بوارث ولا موصى له بان يجعل بعض الورثة نصيبه كانه أو نصفه مثلا للاجنبي على مبلغ معلوم فلا يصح الا يجعله ببيع حقيقة فتوقف صحته على معلومية المبيع مع مراعاة باقي شروط البيع فان وجد ذلك صحح والا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وخمس بنات وثلاثة بنين أحدهم كان في معيشة وحده قبل موت أبيه وعلى الميت المذ كورديون للناس ولكن ترك ما في يده من زيادة ثم اصاب أحد الورثة الذي كان في معيشة واحد مع باقي الورثة على ان يخرج نفسه من التركة على شيء معلوم اعطوه له منها والتزموا بدفع الدين المذ كورداً حال المخرج المذ كورداً باب الديون عليهم - ثم حواله شرعية ورضي كل منهم بذلك وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد قبض المصالح عليه ومضى مدة تزيد على خمس سنين رجس المصالح المذ كور ساعيا في ابطال الصلح والاخراج المذ كورين متعلا بانه أخذ اقل من حقه فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي يكون الصلح والاخراج المذ كوران صحيحين وليس لواحد منهم نقضه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا صدر التنازع المذ كور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحد المتنازعين نقضه والحال هذه حيث لا استقرار للدين استفسانا واذا التزم باقي الورثة بالدين المطلوب من الميت لاربابه بالرجوع لهم على طريق الحوالة لا يكون للغرماء نقضه كما يستفاد من الانقروية من اواخر فصل في التنازع والهندية من اوائل الباب الخامس عشر في صلح الورثة من كتاب الصلح والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في متخاصمين في تركة طال بينهم ما التنازع زمانا وكل كل منهما شخص النوب منابه في الصلح والابراء والتنازع والاقرار وفي كل شيء جاز فيه التوكيل شرعا فضر الوكيل ان لدى جماعة من المسلمين وتصلح على مبلغ معلوم من النقد يدفع من يدا المدي عليه الى المدي ويكون ذلك الصلح عن جميع الدناوى والخصومات فيمالية تعلق بالتركة وغيرها وقبل كل منهما هذا الصلح على هذا الوجه المذ كور وتفرقا قبل قبض شيء من بدل الصلح اتوافقهم ما على ان التركة لم يكن فيها نقد ثم أخبروا وكيل المدي موكله بالصلح فردده فهل والحال ما ذكر لا عبرة برده والصلح ماض (اجاب) ليس للوكيل نقض الصلح الذي أجراه وكيله بعد صدوره مستوفيا شرائط الصحة حيث كان تو كيله عنه ثابتا على هذا الوجه ولا توقف صحة الصلح المذ كور على قبض بدله في المجلس والحال ما ذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من ديوان المحافظة حاصله انه برؤية التداعي الواقع من ورثة المرحوم عبد الحميد بك على سعادة عارف باشا الجارى رؤيته بمعرفة

ومعرفة سعادة ناظر المالية استلزم الحال لاستيفاء مات من سعادة عارف باشا واجاب عنها وبالحج - له أرسل صورة حجة تخارج حصل من المرأة دخنوش لاجد بل نجل سعادته ولما علم من الصورة المذ كورة ان أحمد بك لم يكن وارثا مع المرأة المذ كورة في التركة التي خصها منها الحصة أرسلت الصورة لحضرة ملا افندي مصر لنظرها والا فاداة عن صحتها وعدمها فوردت الافادة من حضرة به بان الافادة عن الصحة وعدمها تكون من حضر تكم وان ترسل الصورة لحضرتكم لمطالعتها ولما كان من الضروري معرفة تاريخ وفاة ام احمد بك المتوفاة بعد محمود بك الذي حصل التنازع من تركته تحريرا لبيت المال عن ذلك وعلم من افادته انها توفيت ١٧ ربيع آخر سنة ١٢٨٠ قبل حصول التنازع بنحو خمسة وثلاثين يوما فلزم شرحه لحضرتكم وافادة حضرة الملا وصورة حجة التنازع من طيه للاطلاع عليهما وبعد ذلك ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذا التنازع (اجاب) بمطالعة صورة حجة التنازع الهيكلي عنها المؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٠ تبين منها انه بعد ان توفي خليل افندي نافع اولاد عن زوجته شهيرة واولاده الخمسة هم عبد الحميد بك وامينة المرزوقان له من زوجته شهيرة المذ كورة ورقية ومحمود المرزوقان له من متولدة دخنوش البيضاء الجرداية وصالح المرزوق له من متولدة فيدان الحبشية ثم توفي صالح احد الاولاد المذ كور عن والدته فيدان الحبشية واخوته لوالده الاربعة هم عبد الحميد وامينة ورقية ومحمود المذ كورون ثم توفيت رقية البنت الاخت المذ كورة عن والدته دخنوش المذ كورة واخيها شقيقها محمود المذ كور ثم توفي محمود الابن الاخ المذ كور عن كل من زوجته رقية بنت مصطفى بك ووالدته دخنوش المذ كورة واخويه لوالده المذ كور هما عبد الحميد وامينة المذ كوران ثم توفيت شهيرة الزوجة المذ كورة عن ولديها عبد الحميد وامينة المذ كورين ثم توفي عبد الحميد الابن الاخ المذ كور عن كل من زوجته رشك دوران الجركسية واولاده السبعة هم محمود وفريدة وصفية وزكية وميسونة المرزوقون له من زوجته رشك دوران المذ كورة وفاطمة المرزوق وله من مطلقة رقية بنت مصطفى بك ثم توفيت امينة البنت الاخت المذ كورة عن كل من زوجها سعادة محمد عارف باشا وولده امينه احمد بك المذ كورين من غير شر يك قد اشهدت على نفسها دخنوش المذ كورة انها اخرجت نفسها من ميراث ولديها هما المرحوم محمود بك ورقية المتوفيان المذ كوران مما هو مخلف عنهما وما آل اليهما بالارث الشرعي من قبل والدهما المرحوم خليل افندي نافع المذ كورواخيها لوالدهما المذ كور هو المرحوم صالح المتوفى من قليل وكثير وجليل وحقير وامة متوكل ومصاغ وعقار ومواس ومهمات وغير ذلك بالغاذل ما بلغ ما عدا الابعادية الخلفة عن المرحوم خليل افندي المذ كور التي عبرتها خمسمائة فدان بناحية البطره غريجه فانها لا تدخل لها في ذلك لكونها باقية في ملك الورثة المذ كورين وصيرت المشاهدة المذ كورة حصتها من ذلك وهي السدس اربعة اقرار يط

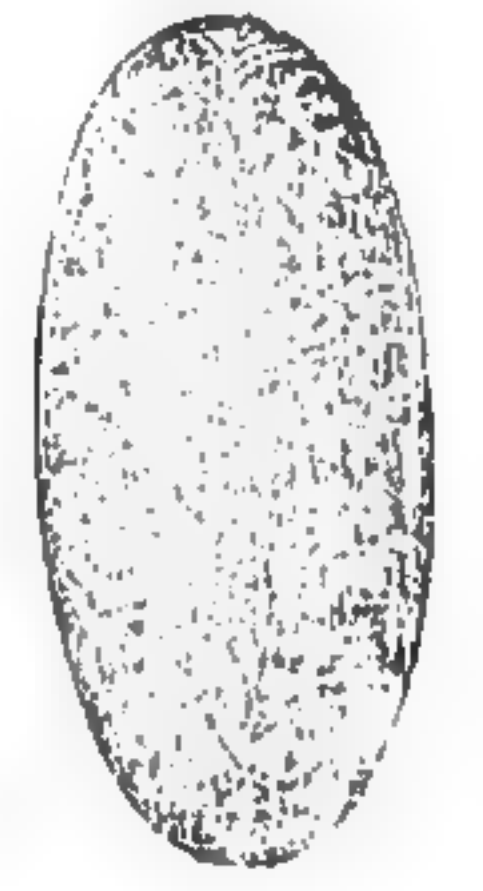
بما في ذلك مما هو آيل الى ابتها رقية المذ كورة بالارث من قبل والدها خليل افندي
واخيها صالح المذ كورين ومما هو آيل الى ولدها محمود بالارث من قبل والده المذ كور
واخويه صالح ورقية المذ كورين لحضرة احمد بك الوارث المسمى اليه اهلالة نظير مبلغ
الصلح والتخارج عن ذلك وقد رهن ستة ومائتان الف قرش ومائتا قرش وتسعة قروش
ونصف قرش صاغاديو انبا عساوضة اصناف من ذهب وفضة بينت مقبوض ذلك نقدا
بالجلس بيد المشهدة المذ كورة الى آخر ما هو مذ كور فيها فظهر ان احمد بك المذ كورين
جمله الورثة في تركته خليل افندي نافع المذ كورين وتركته كل من رقية ومحمود المذ كورين
بواسطة موت امه امينة البنت الاخت المذ كورة قبل حصول التخارج المذ كورين بعد
موت رقية ومحمود واخيها لا يبي المذ كورين بالتعاقب قبل موت امه المذ كورة المخصر
ميراث رقية في والدتها واخيها شقيقة محمود وموت محمود بعد ذلك عن ورثته التي من
جلبت اخيه لابي امينة والدة احمد المذ كورين وموت امينة المذ كورة عن زوجها وابنها
احمد بك المذ كورين كون احمد بك وارثا بالواسطة في تركته خليل افندي وتركته
رقية ومحمود المذ كورين وشريكا له في تركته المذ كورة في ذلك جيهه على الوجه
المستور وحيث فلا مانع من صحة هذا التخارج حيث لم يكن هناك ما يوجب فساد والله
سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امر ماتت عن زوجها وعن اخيها الشقيق وعن امها
وتركت ما يورث عنها شرعا فخرج الاخ المذ كورين الزوج المذ كورين من جميع ممتلكاتها
وصالحه عن نصيبه بقدر معلوم دفعه له من ماله اخراجا وصالحا شرعيين مستوفيين
شر وطهما الشرعية ثم اقر الزوج المذ كورين له من ماله اخراجا وصالحا شرعيين مستوفيين
شيء ولا حق ولا دعوى ولا طلب والحال انه لم يكن دين للتوفقة ولا عليها ولا في التركة
فضة ولا ذهب ثم بعد مضي خمس وعشرين سنة مات الاخ المذ كورين ورثته وتركته فقام
الزوج الا ان يدعى على ورثة الاخ المذ كورين ببعض عقار من متروكات الزوجة
المذ كورة التي اخرج نفسه منها من المواقف منه من الاخراج المذ كورين والحال انه لم يظهر
شيء من متروكات الزوجة خلاف ما اخرج نفسه منه فهل اذا ثبت ما ذكر من الاخراج بالوجه
الشرعي لا تسمع دعواه المذ كورة ويمنع من المنازعة والمعارضة في ذلك بدون وجه شرعي
وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا ثبت الاخراج المذ كورين مستوفيا شرائط الصحة بالوجه
الشرعي يمنع الزوج المذ كورين من دعواه على ورثة الاخ المذ كورين بشيء مما وقع الاخراج عنه
من جهة الارث عن زوجته ولا عبرة بالانكار بعد الثبوت والله سبحانه وتعالى اعلم
(سئل) في رجل مات فقيرا لا يملك شيئا عن زوجته وابنيه وبنيته لا غير فنفرد اكرامه
عن باقي الورثة وتعلم التجارة وحاز بكسبه الخناس به حال انفراده دارا بالشرع لنفسه
من ماله كها وبناتها لنفسه حال انفراده وحاز بعض مواش وامته واطيانا حال انفراده
ثم بعد مدة تازعه اخوه مدعي ان ذلك يخلف عن ابيهم يريد اخذ نصفه فانكر الاخ دعوا

ثم توسط بينهما جماعة بالصلح عن دعواه باعطائه الثلث فيما ذكر فامتل ذلك واصطلحا
على ذلك وسلم له بدل الصلح وقسمه وحازه واستمر كل منهم ما متصرفا فيما يختص به
بانفراده ثلاثا وعشرين سنة ثم الا ان اراد الاخ المنازع نقض الصلح وان يستكمل
لنفسه نصف تلك الاشياء التي كان ادعى انها مخلفة عن ابيهم بعد الصلح والتخاص
واقرار كل انه لا حق له قبل الاخر فهل لا يجاب لذلك حيث كان معترفا بالصلح والقسم
على هذا الوجه وليس له حق فيما زاد على الثلث الذي اخذه ولو فرض ان ذلك يخلف عن
ابيهم حيث ماتت امهم الزوجة عنهم خاصة وقد صاغ واضع اليد اختيهما يضاعف
دعواهما بمال دفعه لهما من نفسه ولم تو كلا المنازع في طلب شيء لهما بل هو طالب
لنفسه (اجاب) ليس للاخ المذ كور اخذز يادة على ما اخذه من اخيه بطريق الصلح
الذي هو مقدار الثلث والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
اخوين في معيشة واحدة احدهما بالغ والثاني مراهق ولهما اطيان عن ابيهم مشترك
بينهما مناصفة واستمرا يز رعان الارض ويقتفان بها لانفسهما بعد بلوغ المراهق
واكبرهما المتصرف وصار يتجرد ويكتب واخوه معه في العمل مدة من السنين ويحدد
من ثلث التجارة اموال فاشترى منها الاكبر بعض عقار ومواش وامته ثم وقع بينهما
نزاع فيما يحدد فالأكبر يدعي الاختصاص به والا صغر يدعي الاشتراك فيه بالنصف
فتوسط بينهما جماعة بالصلح فصالح الاكبر الا صغر عن دعواه نصف ذلك على ثلثه وهو
معلوم وكتب بذلك وثيقة شرعية وتم الامر عليه وتصادق على ان الاكبر الثلثان فيما
يحدد وللصغر الثلث فيه فهل اذا اراد احدهما نقضه لا يجاب لذلك (اجاب) نعم
ليس لاحدهما نقض الصلح والتصادق المذ كورين بعد صدورهما مستوفيين شرائط
الصحة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وثلاث بنات
وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من منقولات وعقار فاخرجت بنتان منهن انفسهما من
ميراث والدهما المرقوم لاختيهما اخرجوا وصالحا شرعيين بمبلغ معلوم وبراءة ابراهيم
كل دعوى بما يخصهما من مخلفات والدهما وكتب بذلك حجة شرعية مستوفية مذ كور
فيما انه بعد ان طال بينهما الخصام والنزاع بسبب مخلفات والدهما اشير بينهما بالصلح
الجائز فرفعته شرعا على ان يدفع المذعي عليه المرقوم لاختيهما المدعيتين المرقومتين بمبلغا
من القروش وان تخرجا انفسهما من مخلفات والدهما المرقوم وبراءة ابراهيم عامان
كل دعوى بسبب مخلفات والدهما المرقوم فرضوا جيعا بذلك واصطلحا وامن بعضهم
على ذلك وان خرجت البنتان انفسهما من ميراث والدهما لاختيهما اخرجوا شرعا وبراءة
ابراهيم عامان كل دعوى بسبب ما يخصهما من مخلفات والدهما قاطعا ما نه احاسما جازما
مستطامه بطامعلا لكل حق ودعوى وطلب وبينه وبين الله سبحانه وتعالى ان وجب
وصدقهما على ذلك اخوهما وقبل ذلك منهما لنفسه ووضع الابن المذ كورين باقي الورثة

أيديهم على باقي التركة ثم مات الابن المذكور عن ورثة فوضعوها أيديهم على تركة مورثهم مبدعة من السنين يتصرفون فيها بلا منازع ثم بعد ثلاث المدة أرادت البنات المخربتان أن تدعيا على ورثة أخيهما المخرب له المدة كور حصة في عقار من مخلفات والدهما متعلتين بأنهما لا تعلمان العقار المذكور وقت التخرج وبأنه لم يكن مذكورا بخصوصه في حجة الدعوى والصلح والتخارج والابراء المذكورات أعلاه ولم يكن داخلا في التخارج المذكور فلم تصدقهما الورثة على ذلك فهل لا تسمع دعواهما في العقار المذكور ولا عبرة بتعللتهما المذكور وتنعان من معارضة ورثة أخيهما المذكور أم كيف الحال (اجاب) حيث صالح الاخ المذكور اختيه عما يخصهما في ميراث أيهما انفسه وانخرجا انفسهما من ذلك صلحا وانخرجا ميراثهما مستوفيا شرطا ولم يكن في التخارج قاصرا على شيء معين بل كان عن مخلفات المورث ثم وقع منهما الابراء العام لأخيهما المسقط لكل حق ودعوى وطلب عن طوع لا تسمع دعواهما عليه ولا على ورثته بعد ذلك بحصة في عقار او منقول من مخلفات مورثهما بعد صدور الصلح والابراء العام مستوفيا شرطا على ما حرره العلامة الشرنبلالي واقره في تنقيح المحامدية ولا عبرة بما تعلق به على هذا الوجه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من مصلحة بيت المال بأفادة مؤرخة في ١٩ شوال سنة ١٢٩٠ مضمونها شخص يدعى سليم افندي معتق المرحوم محمد بك طبروز زاده توفي عن عصبته معتقة سبعة كور وضبطت له تركته واطيان وعقار بالمصلحة وبعد ان ائتمروا وانتهوا بقرائنهم لم يقتضى اعلام شرعي صادر من محكمة الجيزة في ١٦ الحجة سنة ٨٨ صرف لهم ما كان محصورا وافرجه لهم عن الاطيان والعقار وفي الاثناء توفي احد العصبه المذكور محمد بك عن والدته وزوجته وواحد شقيق وتقدم للمصلحة تذاكرتان احدهما من باقي الورثة بطلب الافراج عما استجد بالتركة من الاطيان والاخرى من احداهم ومعهما صورة حجة شرعية صادرة من محكمة مصر باخراج زوجة المرحوم محمد بك عن حصتها وقدرها الربع ستة قرار يطي في كافة متروكات المرحوم من قليل وكثير وجليل وحقيق وأمتعة وحلى ومصاغ وجدار وعقار وغير ذلك بالغما مبلغ الى الاخ الشقيق نظير مبلغ ثمانية وخمسين الف قرش وخمسمائة قرش ومنديل تل الى آخرها ومعين بصورة الحجة المذكورة ومقتضى الوقوف على الحكم الشرعي هل يكون للاخ الشقيق الاستيلاء على ما يخص المتوفى من تركة المرحوم سليم افندي المذكور دون الزوجة ام كيف تؤمل الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث توفي محمد بك المذكور بعد موت سليم افندي المعتق وكان محمد بك من جلة وورثته العصبه وآلت اليه حصة من تركة بالارث تكون تلك الحصة موروثه لورثة محمد بك المتوفى آخرها من جلة تركة فاذا اخرجت زوجة محمد بك المتوفى آخرها بعد ذلك نفسها عن حصتها من ميراث زوجها المذكور من قليل وكثير وجليل وحقيق وأمتعة وحلى

وحلى ومصاغ وجدار وعقار وغير ذلك بالغما مبلغ الى اخي زوجها الشقيق في نظير بدل التخارج الذي هو مبلغ النقص المذكور والمنديل التل المعين بصورة الحجة المذكورة تخارجا صحيحا شرعا يدخل في ذلك جميع ما آل للزوجة المذكورة بطريق الميراث الشرعي عن زوجها من جميع ما آل لزوجها على هذا الوجه من تركة المعتق المتوفى قبل الزوج عنه وعن باقي عصبته ما تورث عنه شرعا كحصتها من باقي متروكات الزوج المورثة عنه شرعا اذا لكل ميراث عنه وليس للزوجة المذكورة حق في ذلك حيث وقع الصلح والتخارج المذكور مستوفيا شرطا على ما حرره العلامة الشرنبلالي واعلم (سئل) من محافظة مصر بأفادة وارثة مضمونها تقدم عرض لهذا الطرف من الخواجا حناخيه انه مطالب بالمأربية بنت حنا ابراهيم يبلغ مائة جنيهه انكليزي ولما توفيت قبل اجراء السداد اليه وخلفت منزلا اراد استحصاله على حقه من ثمنه وانه قد بلغه من بطر يقخانه الروم الكاتوليك المتسلطة على المتوفاة المرقومة بان الوارث لها وولدها بعد وفاة والدته حصل منه تخارج في المنزل الى زوجها فخلت ابراهيم والزوج المرقوم توفي ايضا وتركتهم مستقرة بالديون ومطلوب به هو على ذات شخص المتوفاة وتار يخمس الدين الذي تحت يده من قبل حصول التخارج في ذلك المنزل في يوم الاستفتاء عن هذا وما صار الاستفهام من البطريقة بخانة عن الكفيلة كانت افادت ان مارية توفيت عن ابن لها من زوجها الاول وعن زوجها فخلت ابراهيم وتركت منزلها ملكا لها وظهرت مديونة لزوجها بموجب سند يبلغ اربعمائة جنيهه وللخواجا حناخيه وللخواجا رزق جرجس وان زوجها فخلت ابراهيم المرقوم يد من اطلاق البطر يقخانه عمل تخارجا شرعا مع ابنها الوارث في المحكمة وارضاه بمبلغ اتفقا عليه واخذ مخلفات زوجته المتوفاة وقبل كامل ما عليها واخرج حجة شرعية بذلك وعمل ذلك المنزل المذكور بعد ذلك فخلت ابراهيم المذكور وتركتهم مستقرة بالديون والمنزل صار بينهم بمبلغ اربعمائة واثنتين وستين جنيها محفوظا بالبطر يقخانه والمغرب الوقوف على ما يقتضيه الاصول الشرعية فهل يختص ارباب ديون الزوجة باستيفاء ديونهم من اصل ثمن المنزل أو هم أسوة غرما الزوجة المرقوم وبناء عليه يقتضي تخريره لحضر تكمل ليكم بورد الافادة مما يرى موافقا لاجراء شرعا في هذه المسئلة (اجاب) اذا ثبت شرعا على تركة المتوفاة اولاد شرعي وقد اخرج زوجها ابنها المذكور على شيء اتفقا عليه لا يصح التخارج لتعلق حق الغرما بالتركة الا ان يبرأ الغرما المتوفاة المديونة من ديونهم أو توفي ديونهم من مال آخر أو يضع الوارث الديون بلا رجوع أو يضع اجنبي بشرط براءة الميتة فاذا تحققت الديون المذكورة شرعا فان التزم الزوج حين ذاك بتلك الديون لا رباها وقبلا والحوالة ورضوا بها بشرط براءة الزوجة ينفذ التخارج المذكور وتعلق حقوقهم بالمحال عاينوه بتركة بعد موته والا يبطل التخارج ولهم استيفاء ديونهم من ثمن تركة مقدمه على غرما الزوجة حيث

لم يوجد منهم ابراهيم ولا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في شخص توفي وترك ورثة ذكورا واناثا وزوجة فاخرج اولاده الذكور بناته وزوجته من جميع التركة بموجب حجة شرعية مسجلة بالتخارج والابراة العام ثم بعد مضي خمس عشرة سنة حصل من بعض الورثة الاناث طالب ميراث عن والدهم المذكور في بعض اما كن يداخوتهن الذكور بعد تصرفهم المدة المذكورة في الحال هذه اذ لم يحصل توافق بين جميع الورثة وقت التخارج على ان العقار الخلف عن المورث عقار مخصص معين غير ما تدعيه الاناث وكان التخارج على يد قاض شرعي وبه حجة مسجلة واضح فيها ان التخارج المذكور هو في جميع متروكات المتوفي من عقود وعروض وعقار وغير ذلك وان ابن طوع اخوتهن الذكور براءة عامة قاطعة لكل دعوى وطالب الى اخرها هو موضح في الحجة المذكورة لا تسمع ممن على اخوتهن دعوى في ذلك شرعا ولا معارضة لمن في شيء مما في يداخوتهن الذكور ويكون هذا التخارج شاملا لجميع العقارات المملوكة للمتوفي وقت وفاته ولا يقبل ممن ادعا عدم معلوميتهن المفردات ولا ان يبدل التخارج المذكور في حجة غير مواز القيمة سيما مع حصول ابراء العامة ممن لاخوتهن بعد ذلك (اجاب) اذا صدر هذا التخارج للاناث المذكورات عن حصصهن من جميع التركة التي في ايدي اخوتهن الذكور من عقود وعروض وعقار وغير ذلك مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا المقتضية عدم وجود ما يفسده كدخول دين لليت في التخارج ومنها حصول قبض البدل في المجلس لو كان البدل من النقيدين او احدهما فلو كان من احدهما فقط وفي التركة من جنسه يشترط ايضا العلم بمقدار نصيبا من التركة في هذا الجنس وكون البدل المذكور اكثر من حقهن فيما من جنسه يكون صحيحا فاذا احوال ما ذكر ولا يضر الجمل ببعض الخرج عنه في غير النقيدين وليس لبعض الاناث المذكورات طالب حصصهن بالارث من بعض عقار لتركه الداخل في عموم التخارج عن جميع التركة والحال هذه يدون وجه يقتضي ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وابن عم ابيه وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومنقول ونقود من الذهب والفضة وفضيات فاخرجت الزوجة ابن عم الاب المذكور عن حصة قدرها عشرة قراريط من نصيبه الا قيل له بالارث عن مورثه المذكور في نظير مبلغ من الجنيهات الذهب المصري معلوم وتحدد بذلك اعلام شرعي بالشهاد بذلك وتقرقا بعد القبول واقراره بالقبض بدون حصول قبض في مجلس التخارج المذكور لهذا البدل اكتفاء بالاقراء مع عدم التصريح في ذلك الاعلام بحصول القبض بالفعل ثم صار ضبط هذه التركة بمعرفة الوارثين المذكورين فتبين ان حصة ابن عم الاب المذكور والخارج عنها تزد على بدل الصلح والتخارج المذكورين من الذهب فضلا عن نصيبه من الفضة والمنقولات والعقارات فهل اذا تحقق ما ذكر يكون الصلح المذكور فاسدا لحصول الباقي فيه ويكون



١٢٩٩

لابن عم الاب المذكور والمطالبة بقضائه واخذ باقي نصيبه المذكور من تركته مورثه اذا كان الواقع ما هو مذكور ولو فرض حصول قبض البدل المذكور في مجلس التخارج (اجاب) نعم يكون الصلح والتخارج المذكوران على هذا الوجه فلابد من لابن عم الاب المذكور المطالبة بقضائه واخذ جميع ما يستحقه بالارث مما لم يصل اليه حيث تبين ان بدل الصلح من الذهب اقبل من حصته المخرج عنها من هذا النوع ولو حصل قبض هذا البدل في المجلس لم يحصل الرباح في ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم

كتاب المضاربة

(سئل) في رجل له ولد صغير وقدم ملك ذلك الصغير مالا بالارث فوضعه ابيه تحت يد شخص ليتجر فيه للصبي على سبيل المضاربة والربح بينهما نصفان وكتب بذلك وثيقة وقد مضت سبعة ايام ولم يدفع ذلك الشخص ربحا لابل الولد فهل اذا اراد الاب اخذ مال ابنه مع ما يخصه من الربح ليحفظه له ويصرفه في مصالحه يكون له اخذه والتصرف فيه ويجوز الذي تحت يده المال على دفعه مع ربحه للاب (اجاب) الولاية في مال الصغير لا بيده فله اخذه ممن هو تحت يده جبراعا عليه حيث لا مانع واذا التجرف فيه واضع اليد للصغير مضاربة بالاذن يكون عليه دفع الربح كالاصل للاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لاخر مالا يتجرو به عمل فيه بشركة المضاربة بشرط الربح بينهما نصفين وباع المضارب واشترى في المال وربح مرارا ونقاسا الربح وبعد ذلك طالب رب المال ماله واراد فسخ المضاربة فوجد المال عروضا فاخذها بالتقويم وصار يقومها باثمان تنقص عن الاثمان التي شريتها حسب الدفتر وهو يعلم والمضارب يقول انها شريت بكذا وكذا ولا يسلم لرب المال تقويمه ويقول انا ابيعها واودع لك اصل المال راجيا الربح فيها فهل لا يكون له فسخ المضاربة والمال عروضا ولا يعتبر تقويمه ويكون القول قول المضارب في اثمان البضاعة واذا طالب المضارب البضاعة لبيعها او يدفع لرب المال نقودا وما حصل من الربح يتسلم بينهما ما يجاب لذلك واذا دخل في باطن رب المال شيء من الربح الذي يخص المضارب عند اقتسامه الربح الاول وثبت عليه ذلك يكون للمضارب المطالبة به ويجوز رب المال على دفعه له (اجاب) لا يملك رب المال فسخ المضاربة والمال عروضا والمضارب يبيع العروضا ثم لا تصرف في ثمنها ولا في تنقص من جذس رأس المال كما في التنوير وشرحه وما حصل من الربح بعد استيفاء رأس المال يكون بينهما على الشرط حيث كانت المضاربة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين دفع الرجل آخر دراهم ليشترى بها مواشي وأبزار الادارة معصرة وجعل للدفع اليه الدراهم أربعة قراريط في الارباح التي تحصل من ادارة المعصرة المذكورة والتجارة في الزيت مضاربة في نظير عمله واذا ناه بالتصرف في البيع والشراء في المعصرة ثم مات الرجل جلا من المذكوران وأرلد وثمنهما

ذى الحجة

١٢٦٤

٤

١٢٦٤

محاسبة الرجل المذکور على ما استلمه من المال وعلى ارباح المعصرة فهل اذا ادعى الرجل المذکور تسليم زيت من المعصرة او دراهم مما يده المتحصل من المعصرة للرجلين المذکورين في حال حياتهم ما ولم يصدق له الورثة على دعواه المذکورين يصدق بيمينته في ذلك أم لا يصدق من اثبات ما يدعيه بالبينة الشرعية (اجاب) المضارب او الاجير ولو الاجارة فاسدة أمين وكل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قبوله بيمينته سواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر ما لا يعمل فيه مضاربة والرجل بينهما ثم لما التجروا فيه الاخذ من فادعى صاحبه ان المال قرض عنده ليلزمه الخسارة فهل القول قول الاخذ اذا لم يكن عند الاخير بينة (اجاب) اذا ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لانه ينكر الضمان وأيهما أقام البينة قبله وان أقام فبينة رب المال أولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ما لا يعمل فيه مضاربة والرجل بينهما مناصفة فالتجروا به وقسم الرجل بينهما فبينة المضاربة ثم باع العامل اعيان المضاربة وحفظ ثمنها في جيبه فغفل عليه الشرطي وأخذ منه من غير تقرير ولا تعد فهل يقبل قوله بيمينته في هلاك ما ذكر ولا ضمان على المضارب لو زاد المال على الرجل بل يتراد ان الرجل الذي اقتسمه فقط لغير المال منه والمحال ما ذكر (اجاب) القول للمضارب بيمينته في هلاك مال المضاربة بيده حيث لا تعدى منه ولا تقر يظا ويراد ان الرجل الذي اقتسمه لا يجبر منه الهالك فان زاد شيء من الرجل اقتسمه وان زاد الهالك لا يضعه المضارب حيث لم يفهم عقد المضاربة قبل الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر اشترى أرز في أرز من ثمر دمياط وسلمهما للرجل ليبيعهما بمصر وما ظهر من الرجل يكون بينهما مناصفة وأمره بالصرف عليه ما فتنف الا أرز في المركب بسبب نزول المطر في السفرو بسبب ما حصل في المركب من البحر فهل اذا أراد رب الارز ان يطالب الامين المذکور ببذله لا يجاب لذلك شرعا ويضيع عليه (اجاب) لا ضمان على المضارب فيما هلك بيده من مال المضاربة ولو فاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أخذوا من شخص دراهم معلومة القدو ليتجروا فيها ويكون الرجل بينهما وبينه مناصفة فالتجروا مدة واقتسموا الرجل مزارا بينهم وبينه وبقي من مال المضاربة بعض دراهم على أناس معلومين فكتبها رب المال وبعض العمال على واحد منهم قرضه في سند لأجل نخلها فادان يخلصها فوجدناها هلكت على من هي عليهم فهل اذا أراد رب المال مطالبة العامل المذکور بما هلك على الناس من مال المضاربة وحده لا يجاب لذلك شرعا حيث كان رب المال مقر بذلك ويكون الذي هلك على الناس من مال المضاربة (اجاب) اذا كان رب المال مقر بأن ما كتب بالسند هو مال المضاربة لا يكون له مطالبة المضارب به ولا يضمه والمحال ما ذكر يصرف الهالك قبل الفسخ الى الرجل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمر من الدراهم ليتجرب فيه والرجل بينهما ثلاثا

الثلاثان لرب المال والثالث العامل فالتجروا به واقتسموا الرجل مزارا بينهم وبينه وبقي من مال المضاربة بعض دراهم على أناس معلومين فكتبها رب المال وبعض العمال على واحد منهم قرضه في سند لأجل نخلها فادان يخلصها فوجدناها هلكت على من هي عليهم فهل اذا أراد رب المال مطالبة العامل المذکور بما هلك على الناس من مال المضاربة وحده لا يجاب لذلك شرعا حيث كان رب المال مقر بذلك ويكون الذي هلك على الناس من مال المضاربة (اجاب) اذا كان رب المال مقر بأن ما كتب بالسند هو مال المضاربة لا يكون له مطالبة المضارب به ولا يضمه والمحال ما ذكر يصرف الهالك قبل الفسخ الى الرجل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمر من الدراهم ليتجرب فيه والرجل بينهما ثلاثا

قدرا معلوما من الدراهم ليتجر فيه ويكون الربح بينهما مناصفة فاتجر العامل اذ بيع
سنتين بشراء الفله وبيعهما والسفر بها الى جهة التجار باطلاع رب المال فحصل خسر
في المال بسبب ان المركب غرقت في البحر وهي متوجهة فعند علم رب المال بذلك ادعى
عدم الاذن للعامل بالسفر الى جهة التجار ليتوصل على زعمه الى تضمين العامل ثم طلب
رب المال العامل على يد الحاكم المياسى فبجته وضر به ضرر باثني عشر اعلى ان يلتزم
العامل بالنصف من شدة الضرب قال رضيت وكتب عليه بذلك وثيقة فهل يكون
الخسر ان على رب المال وحده دون العامل ولا عبرة بالتزامه لاسيما اذا كان الاكره على
ذلك ثابتا بالبينة الشرعية ولا عبرة بالوثيقة التي كتبت بالاكره ولا يكون له مطالبة
بموجبها ويصدق العامل في قدر الخسران بيمينه (اجاب) يملك المضارب في المطالبة التي
لم تتقيد بمكان او زمان البيع بنقد وبنسيئة والشراء والتوكيل بهما والسفر به او بحرا
وخسران مال المضاربة على رب المال بعد جبره بالربح وان وجد ولا يلزم المضارب بدفع
شيء من الخسران ولو التزم به طائعا ويصدق المضارب في الربح والخسران مع العين والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مواشى دفعها لرجلين بعد ثقتهم بمعاينة معلوم على
انهما يبيعانها بشرط على نفسه ان ما يحصل من الربح يكون لهما فيه الثلثان وله الثلث
فباع الرجلان بعض المواشى فحصل خسر فيها بسبب رخص السعر فهل يكون للعاملين
المذكورين رد باقي المواشى لربها او رد ثمن ما يبيع من المواشى المذكورة والخسر يكون
على رب المال وحده دونهما وهل يكون لهما مثل اجرة عملهما (اجاب) اذا كانت المواشى
باقية على ملك الرجل المذكور ولم يثبت انه باعها لهما صحح الا لرجلين المذكورين يكون
لهما رد ما بقي منها عليه والخسر على رب المال وحده وعليه اجرة مثلها لانها مضاربة فاسدة
حيث عقدت على تلك المواشى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا ليعمل
فيه مضاربة في مواشى فاشترى به بقر اخوات المواشى المذكورة ولم يبق من المال شيء
بل خسر جميعه ثم رب المال اعطى المضارب قدرا من المال يعمل فيه مضاربة لاجل
تحصيل ما خسر او لا بعد فقد جدد فيل لا يلزم المضارب شيء مما خسر او لا ويكون الخسر
على رب المال وحده ولو كتب رب المال الخسر على المضارب في ذمته والتزم به لا يلزمه
ذلك (اجاب) لا يضمن المضارب مال المضاربة بموت المواشى المذكورة وليس لرب
المال مطالبة بما لها بقاء على التزامه بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
قدرا معلوما من الدراهم ليتجر فيه ويكون الربح بينهما مناصفة واتجر العامل مدة
وما نرض من الربح اقتسم بينهما ما حكم الشرط ثم بعد ذلك تفاخرا عقد المضاربة واستلم
رب المال ماله من العامل ثم بعد مدة دفع رب المال قدرا من الدراهم للعامل ثانيا ليتجر
فيه حكم المضاربة الاولى فاتجر العامل خسر بسبب غيب الاموال الذي حصل في بلد
العامل من غير تعد ولا تغريط فهل لا يجبر خسر المضاربة الثانية بربح المضاربة الاولى

بل يكون الخسر في المضاربة الثانية على رب المال وحده دون العامل اذا كان قد فسخ عقد
المضاربة الاولى ثابتا بالبينة الشرعية ويصدق العامل في قدر الربح والخسر بيمينه واذا
كان بعض مال المضاربة ديننا على بعض الناس لا يجبر العامل على دفعه لرب المال من
مال نفسه قبل ان يستخلصه من هو عليه (اجاب) خسر مال المضاربة على رب المال ولا يجبر
بالربح الحاصل في العقد الاول حيث تحقق ما هو مذكور والقول للمضارب بيمينه في مقدار
الربح والخسر واذا فسخ عقد المضاربة وفي المال ديون وربح يجبر المضارب على اقتضاء
الديون وان لا ربح لا جبر عليه ويؤمر بان يوكل المالك بقضه عليه ولا يجبر المضارب على
دفع الدين من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليتجر فيها والربح
بينهما بالسوية فاشترى ذلك الآخر بها عرضا في حياة صاحب الدراهم فمات صاحب
الدراهم بعد ذلك فطلبت ورثته الدراهم الاصلية فاخبرهم المقارض بفتح الرابطة
اشترى بها عرضا وهو باق فحصل بينهما التزاع في ذلك فامروا بهد المنازعة بالبيع فهل
يلزمه ثمن العرض فقط ولو لم يخسر ان لانه أمين مصدق او مادفعه مودعهم (اجاب) اذا
مات رب المال والمال نقد تبطل المضاربة في حق التصرف ولو عرضا تبطل في حق
المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض ونقد فاذا ثبتت المضاربة ومات رب المال والمال
عرض يكون للمضارب التصرف بالبيع ويصدق المضارب في الربح والخسران بيمينه
ولا يلزم بدفع رأس المال مع الخسران والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدار
معلوما من الدراهم وعقد معه شركة على ان يعمل في هذا المبلغ في الجزيرة فذهب الجزار
وصار يشتري غنما ويبيع ويبيع ويبيعه يعطيه الربح على حسب الشرط ثم توجه الجزار الى
جهة طنته والدراهم في جيبه فشرط جيبه واخذت الدراهم منه فلما حضر ط البهر رب
الدراهم بالربح فاخبره بما صار فلم يصدق رب المال فاحضر له جماعة وقال لهم انا اعطيه مبلغا
من الدراهم يعمل فيه لاجل احياء ما تلف من المال لكن بشرط ان يكتب عليه المبلغ
الذي تلف دينافه يكتب على نفسه المبلغ المذكور والتزم به فلما استولى رب المال على
الوثيقة ائى ان يعطيه المبلغ الذي وعد بدفعه وقسط عليه المبلغ المسالك في كل شهر ثلاثة
آلاف فضاة فهل حيث كان الامر ما عومس وورسرق المال من جيب العامل كما هو مذكور
لا يلزمه شيء ويكون القول قوله بيمينه في ذلك ولا عبرة بالوثيقة بالتزامه ولا بهذا التقييد
لا سيما وشهود الحضر يعلمون ذلك (اجاب) الشريك أمين في المال فحيث سرق المال
من جيبه كما هو مذكور لا يلزم به وان التزمه ويصدق في دعواه الضياع بيمينه ولا عبرة
بالوثيقة المكتبة عليه بالتزامه بالمال المذكور والحال هذه الا انه يصرف المالك من
المال الى الربح السابق الذي اقتسماه بدون فسخ للمضاربة قبل المالك والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل دفع لآخر دراهم واقشة ليعبها ويشتري جلدافيه منعه قراير يكون
الربح بينهما مناصفة فباع الاقشة واشترى الجلود وصنع قرايرها وارسلها وارسل له قائمة

بالكافة من ثمن جلد و ثمن زيت و قطران و جرك و اجرة جال و كرتينة و فسي اجرة الرجال الذين صنعوها و لم يذكر هافي القائمة المرسلة فهل يكون للعامل محاسبته حيث قسمها وقت كتابة القائمة ولا تكون القائمة مانعة له و اذا اخرج رب المال قائمة بالحساب في غيبته فسلها له فوجد العامل بها خلا من وجوه يكون للعامل اعادة الحساب ثانيا و المناقضة (اجاب) يصدق العامل في دعوى الصرف على مال المضاربة منه و القول قوله في ذلك بيمينه اذ لم يثبت عليه ما يفيده عدم تصديقه شرعا و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم ليتجر فيه و يكون الربح بينهما مناصفة فالتجر العامل مدة من السنين و صار كل ما ظهر من الربح شيئا يقسمانه ثم ضاع من العامل بعض دراهم التجرة مع دراهم كانت له في جيبه في كيس و احد من غير تعد ولا تقريط فهل اذا طلبها رب المال من العامل متعللا بأنه لم يامر به بخلها بدراهمه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعطله بل تضيق على ربه و لا يلزم العامل و يصدق العامل بيمينه في ذلك (اجاب) ما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح فان زاد الهالك على الربح لم يضمن وان قسم الربح و بقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراد الربح لياخذ المالك رأس المال و ما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن و محل عدم الضمان اذ لم يثبت على المضارب التعدي او التقريط ولا يملك المضارب الخلط بماله بدون امر او قوله و عمل برأيه او جريان العرف به على ما في الملتقط فيضمن به ان لم يوجد واحد من هذه و الا و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر و اب ليتجر فيه على سبيل المضاربة و ما زاد عن ثمنها الاصل من الربح يكون بينهما بحسب ما شرطاه فالتجر فيها و باعها و بقي من ثمنها البعض عند مشتريها فادرب المثل ان يغرمه للعامل و ياخذ منه ماله قبل تحليصه ممن هو عليه فهل لا يكون له ذلك ولا يلزمه دفعه من ماله (اجاب) نعم لا يكون له ذلك و المضاربة الفاسدة لا ضمان فيها على المضارب كحجة لانه امين و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم ليتجر فيه في صنف الذرة النيلي فقط و ما يحصل من الربح يكون بينهما مناصفة فالتجر العامل مدة في صنف الذرة و ما ظهر من الربح دفع لرب المال بعضه ثم طلب منه رأس المال و باقى الربح فاني و امتنع من الدفع له و ادعى بأنه اشترى بالدراهم ثم حقا و فولا و شعير او ان اتهم غرق و ان الربح الذي ظهر من صنف القول ضاع و ادعى بأنه اذن له في شراء ذلك و بيعه فانكر رب المال دعواه و ادعى بأنه لم ياذنه الا بشراء الذرة فقط و نهى عن غيرها بحضرة بيعة شرعية فهل اذا ثبت رب المال دعواه بالبيعة الشرعية يكون ما اشترى العامل من الغلال من غير اذن رب المال و خسر مضمونا عليه و يكون الخسر عليه و حده دون رب المال و يكون لرب المال طلب رأس ماله و اذا ادعى العامل الاذن المطلق و لا بينة له لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات (اجاب) لا يملك المضارب تجاوز بلد او سلعة او وقت أو شخص عينه المالك فان فعل ضمن بالخالفه و كان ذلك الشراء له و اذا اختلفا في

النوع

النوع و ادعى المضارب العموم و الاطلاق و ادعى المالك الخصوص و التقييد كان القول للمضارب بيمينه لانه لا يصل الاصل في المضاربة العموم و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم ليتجر به في نوع البرنق فتعدي واشترى به مواشي فنفت بالموت في اشغاله الخاصة به فهل يضمن لتعديه بشرائه المواشي و موتها في اشغاله ولا يصدق في دعواه الاذن العام ولا تقبل له بينة عليه لا قراره بحضرة البيعة بالاذن الخاص في النوع المذكور (اجاب) لا يملك المضارب تجاوز بلد او سلعة أو شخص عينه المالك فان فعل ضمن بالخالفه و كان الشراء له فاذا تحقق مخالفة المضارب المذكور بالوجه الشرعي يكون ضامنا لمالك المضاربة و الله و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لآخر قدرا معلوما من الدراهم على سبيل القراض مناصفة في الربح و مضى على ذلك مدة من السنين و على رأس كل عام صارت المحاسبة بينهما و ما و ما يخص رب المال من الربح يضيفه على رأس ماله الاصل و يكون الجميع رأس مال ثم طرأ الخسران على المال المذكور بيد العامل حتى نقص عن اصله فاني رب المال من التزامه شيئا من الخسران و طلب ماله الاصل من غير نقص فهل والحال هذه يكون الخسران على رب المال ولا يلزم العامل مانقصة المال و خسر و هو مصدق في ذلك و اذا اخذ رب المال من العامل شيئا من الدراهم يكون محسوبا من الاصل (اجاب) ما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح فان زاد الهالك على الربح لم يضمن المضارب و ان قسم الربح و بقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراد الربح لياخذ المالك رأس ماله و ما فضل فهو بينهما و ما وان نقص لم يضمنه و القول للمضارب بيمينه في الربح و الخسارة و الله و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل عامل قراض اشترى قدرا معلوما من الدخان باطلاع رب المال بمال المضاربة و وضعه في مكان و امره رب المال بأنه لا يبيع منه شيئا و انه يبيعه بالبيع حتى يامر به بالبيع فباعه بعد سنتين بهدان أمره بالبيع فحصل فيه خسر و تلف بسبب تأخير البيع فهل يكون الخسر على رب المال ولا يلزم العامل منه شيئا (اجاب) لا ضمان على المضارب ان كان الواقع ما هو مذكور و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم على ان يتجر فيه في البها ثم والربح بينهما مناصفة فاشترى العامل البها ثم وارديهها فهل يكت وماتت بائنة سمها و يه من غير تقريط ومن غير تعد ولم يحصل في المال ربح فهل يضيع المال على ربه ولا ضمان على العامل المذكور و اذا اراد ان يلزم العامل بالخسارة و كتب عليه وثيقة بها لا يلزمه ذلك (اجاب) يضع مال المضاربة على ربه اذا هلك في المضارب بلا ضمه و ليس لرب المال تضمين المضارب شيئا منه و ان التزم بذلك و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا من الدراهم ليعمل فيه مضاربة و الربح بينهما فالتجر العامل و حصل ربح و واقسماه مرة بعد أخرى ثم سافر العامل بمجهته باذن رب المال واشترى بضاعة برأس المال فحصل فيها تلف و هلاك فهل يكون الهالك

مطلب لا تنقص المضاربة
بقسمة رب المال بدون
علم المضارب

ذى الحجة سنة

فما زاد على قدر الربح من رأس المال على ربه وإذا تعلل أنه فسخ المضاربة قبل شراء
 العامل البضاعة التي تلفت بر يد ذلك الزام العامل به لا يعتبر تعلله على فرض ثبوت
 الفسخ للمضاربة حيث لم يعلم العامل به ولا يكون فسخ المضاربة مانعا من هلاك المال على
 ربه حيث كان الحال ما ذكر (أجاب) ما هلك من مال المضاربة يصرف إلى الربح فإن زاد
 الهالك عن الربح لم يضمن المضارب وإن قسم الربح بقيت المضاربة ثم هلك المال أو
 بعضه ترادى الربح يأخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما وإن نقص لم يضمن
 المضارب ولا يفسخ عهده المضاربة بفسخ رب المال إلا إذا علم المضارب والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل دفع لآخر مالا يشتري به بضاعة ويكون ذلك مضاربة والربح بينهما
 مناصفة فاشترى العامل وتصرف في بعضها وباقي البضاعة تحت يد العامل فأراد رب
 المال أن يأخذ ما يبدل العامل من البضاعة مما في حانوته مع وجود أر باح وفسخ
 المضاربة فهل تقسم الأرباح بينهما وليس لرب المال فسخها وأخذ ما يبدل من أعيان
 المضاربة من حانوته حتى يبيعها ويؤدى ما عليه له وغيره (أجاب) لا يملك رب المال
 فسخ المضاربة والمال عروض والمضارب يبيعها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم لتجبر له فيه بشرط له جزاء معلوم من الربح فنصار
 العامل يتجر مدة من السنين ويبيع بالتقيد بالنسيئة بأذن رب المال وإطلاعه وعلمه
 بذلك والآن حصل بينهما نزاع ويريد رب المال أن يحسب ما يبيع بالنسيئة على العامل
 وحده فهل لا يجب لذلك شرعا (أجاب) يملك المضارب في المضاربة المطلقة التي لم تقيد
 بمكان أو زمان أو نوع البيع بنقد ونسيئة فإذا باع المضارب نسيئة لا يملك رب المال
 تضمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر عرضا جعلها رأس مال مضاربة
 فاستلمها العامل وباعها بالسر الواقع فحصل فيها خسر فهل يكون ذلك الخسر على ربه
 خاصة وليس على العامل منه شيء وهل للعامل مطالبة بالخسار في هذه الحال (أجاب)
 خسر مال المضاربة على رب المال وإذا فسدت المضاربة كان للمضارب أجر مثل عمله ورجح
 المال ولا يزداد على المشروط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لآخر قدر معلوم
 من الدراهم على جهة القراض الشرعي وجميع ما يظهر من الربح يكون بينهما مناصفة
 وبعد أن أعطاه ذلك طلب منه ضمانا فحضر له شخص ضامنه ضمان غرم فهل إذا تلف
 من المال شيء لهما كله أو خسارته مثلا من غير تعدل لا يكون الضامن مطالبا بدفعه والحال
 هذه وهل على رب المال خاصة وإذا حصل في مال القراض ربح وخسران جبر الخسران
 بالربح (أجاب) لا تصح الكفالة بالأمانات كمال الشركات والمضاربات وما خسر من مال
 المضاربة بالاتعد لا يضمنه المضارب ويجبر الخسر بالربح إذا حصل كل منهما في عقد واحد
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ دراهم من آخر وبعد ذلك اختلعا فقال رب المال
 هي قرض وقال الآخر هي مضاربة فهل القول قول مدعى المضاربة (أجاب) إذا ادعى

ربيع الأول

جدي الثانية

حجب

ذى القعدة

٢٣

١٨

٢٣

٢٣

١٩

١٦

المالك

ذى القعدة سنة

المالك القرض والمضارب المضاربة كان القول للمضارب لأنه يشكر الضمان وأيهما
 أقام البينة قبلت وإن أقام البينة فبينة رب المال أولى لأنها كثر أثمانا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل أخذ من آخر بعض دراهم على أن يتجر فيها والربح بينهما فوضع العامل
 دراهم التجارة في صندوق في بيته فسرقت منه من غير تقريره وعن غير تعدل فهل تضيق
 الدراهم على ربه وإذا كتب رب المال وثيقة بالقهر والغلبة على العامل بأن ماسرق
 وضاع من دراهم التجارة مضمون عليه لا يجب لذلك حيث لم يحصل في المال ربح أصلا
 (أجاب) القول للمضارب بيمينه في هلاك مال المضاربة ولا ضمان عليه ماله كسبه
 بدون تقريره منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم
 لتجبر فيه والربح بينهما مناصفة فأخذ العامل واشترى به قاشا ووضعته تحت يد رب
 المال في بيته ليبيعه على التدرج فأمره رب المال بتأخير البيع إلى أن تغلوا الأسعار وبعد
 ذلك باع رب المال بغير إذن العامل وعلمه فهل للعامل محاسبة رب المال على الربح
 ويكون العامل مصدقا فيما صرفه على القماش مما جرت به عادة التجار في ذلك من مال
 المضاربة (أجاب) لا يملك رب المال فسخ المضاربة بعد تصرف المضارب وصيرورة المال
 عروضاً فلا مضارب المذكور أخذ ما يخصه من الربح وإن وجد وقبل قوله بيمينه فيما
 صرفه على القماش من مال المضاربة على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل دفع لآخر دراهم معلومة القدر قرضا بمقتضى وثيقة شرعية واستمرت تحت يده
 مدة أشهر وهو يأخذ من المقرض ما شاء كل شهر خمسة وأربعين قرشاً ثم بعد ذلك
 تقاسمها عقد القرض وردها المقرض المالكها فأرجعها له ثانياً وأمره أن يتجر فيها على
 سبيل القراض والربح بينهما مناصفة بشهادة يمينه شرعية فهل إذا تجر فيها واشترى
 بها زيتا وتلف وخسر ولم يحصل فيه ربح لا يلزم المضارب شيء من الخسر ويصدق في
 دعواه الخسر والربح وضياح بعض المال بدون تقريره بيمينه وإذا أنكر رب المال
 كونها قراضا وأقام المضارب البينة على أنه جعلها قراضا على الوجه المذكور فهل يثبت
 المضارب ويحكم له بها والحال هذه (أجاب) إذا ثبت رد بدل القرض ووقع الاختلاف بعد
 ذلك بين المضارب والمالك فإن ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة كان القول
 للمضارب لأنه منكر للضمان وإيهما أقام البينة قبلت وإن أقام بينة فبينة رب المال أولى
 لأنها كثر أثمانا كافي التذوير وشرحه والقول للمضارب بيمينه في الخسارة والربح
 وخسر مال المضاربة على رب المال حيث لا ربح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 دفع لآخر قدر من الدراهم لتجبر فيها والربح بينهما ثم حصل خسر في المال وأراد ربه
 أن يلزم العاملة بجميع المال فهل يكون ما خسر من المال على ربه ويكون القول
 قول العاملة بيمينها في دعوى الخسر ومقداره (أجاب) يقبل قول المضارب بيمينه في دعوى
 الخسارة وخسر مال المضاربة على رب المال حيث لا ربح ولا ضمان على المضارب إلا إذا

٢٤

٢٧

ذى الحجة

٢٤

محرم ٢

مهدية

ف

٦٣

ح

مهرم سنة

تحقق منه التعدي والتفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه دراهم من شيخ بلده
ليتجر فيها مضاربة والرجح بينهما مائة مائة ومكة وبذلك وثيقة ثم مات شيخ البلد وله
ورثة فطلبوا من العامل كامل ما في الوثيقة فادعى ان شيخ البلد حال حياته اخذ منه
دراهم من المال المذكور ووعده ان يردّها اليه وقت الدراس فلم تصدقه الورثة والزموه
ان يكتب لهم وثيقة أخرى بكامل المبلغ الذي في الوثيقة الاولى فكتب لهم ذلك فهدوا
عنه بالاكراه الشرعي انجزه عن البيعة فهدل يصدق بيمينه في دعوى دفع الدراهم
لمورثهم ولا عبرة بكتابة الوثيقة الثانية على الوجه المذكور (اجاب) يقبل قول المضارب
بيمينه في دفع مال المضارب بقرينة ما ثبتت اقراره طوعا وبهائه عنده بعد وفاة رب المال
فيكون للوارث مطالبته به والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لرجل دراهم قراضا
ليتجر فيها والرجح بينهما مائة مائة مائة مائة وهو يتجر فيها ولم يدفع لها رجحا
فطلبته منه فطالها وهو ملئ ومعه رجحان فهدل يصدق بيمينه عليه ردها لها جبراً عليه (اجاب) اذا
صار مال المضارب بقرينة ما ثبتت اقراره طوعا وبهائه عنده بعد وفاة رب المال
المضاربة يكون له ذلك ويحجر المضارب على دفعه له والله تعالى أعلم (سئل) في عامل
القراض اذا وضع مال المضارب به في مكان من بيته غير خزنته يدخله القريب والاجنبي
بلا اذن حسب العادة وليس مما يوضع في مثله هذا المال وعرضه للتلف بحيث يسهل
تناوله واخذ من هو من اهل بيته وغيره وضاع فهل يكون بذلك ضامناً له (اجاب) اذا
ثبت تفريط المضارب في مال المضاربة حتى هلك يكون مضموناً على المضارب والا يثبت
عليه التفريط شرعاً لا يكون مضموناً عليه ويصدق في دعواه الهلاك بيمينه وفي تسكيلة رد
المهتار من الوديعة عن الرمي لا يخفى ان لفظ الحرز مشعر باشتراط كونه حصيناً حتى
لو لم يكن كذلك بحيث يعد الوضع فيه تضييعاً يضمن ذلك كالدرا التي ليس لها حيطان
ولا ليوتها ابواب وقد سئلت عن خياطة في دار بهذه الصفة خرجت منها هي وزوجها
ليلا امر من جارتها فسرقتا اثواب الناس منها فاقبضت بالضمان والحال هذه لان مثل
ذلك يعد تضييعاً تاماً اه ثم قال بالعزو الى البرازية لوقال وضعتهما بين يدي وقت
ونسبنا فضاغت يضمن ولوقال وضعتهما بين يدي في دار المسئلة بحالهما ان عمالا يحفظ
في حصة الدار كصرة النعدين يضمن ولو كانت مما يعد عرضتها حصناً لا يضمن اه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قدر درهمين من الدراهم على ان يتجر به
في اصوف وصار العامل يشتري به وهو فاول يسلمه لرب المال فيبيعه من غير اطلاق
العامل ويدفع للعامل بعض دراهم من الرجح الى ان حصل في المال خسر فكتب رب
المال على العامل وثيقة بان يدفع له ثلثي ما خسر وهالك من رأس مال المضارب فهل
لا يلزمه ذلك ويؤمر العامل برد ما اخذه من الرجح فقط لرب المال وما بقي من الخسر ان
يعود الرجح يكون على رب المال خاصة ولا ضمان على العامل المذكور وفي ذلك

(اجاب)

سنة رجب ١٠ ١٢٦٧

(اجاب) اذا حصل خسر في مال المضاربة وقد سبقه رجح ولم يوجد تقامخ لعقد المضاربة
تراد الرجح ويحجر الخسران من الرجح وما بقي من الخسران فعلى رب المال وليس على
المضارب منه شيء حيث لم يوجد منه تعد ولا تفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
اخذوا من آخر مائة درهمين من الدراهم ليبيعهما ويتصرفا فيه وما زاد عن ثمنه ورجح يكون
بينهما اثلاثاً فهدل اذا باعاه وتصرفا فيه ورجحوا اقراراً أحدهما بالرجح وانكر الثاني وثبت
اقراره بمقدار معلوم من الرجح بشهادة البيعة الشرعية واثبتته في دفتره يقسم جميع الرجح
بينهما بحسب الاتفاق أو تسكون هذه مضاربة فاسدة فيكون الرجح كله لرب المال وعليه
لهما اجرة المثل (اجاب) من شروط صحة المضاربة كون رأس المال من الاثمان فلا
يصح بغير النعدين والتبر والفلوس الناقصة وحكمها حينئذ كاجارة فاسدة فلا رجح
للمضارب بل له اجر مثل عمله مطلقاً رجحاً ولا يلزم زيادة على الشروط والرجح بعد تحققه لرب
المال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مائة درهمين من الدراهم ليعمل فيه
مضاربة يجوز معلوم من الرجح وانجز فيه مائة درهم من المال وقسم والمضارب ببقية بحالها
لم تقسخ فهل اذا طلب رب المال رأس ماله من العامل وادعى انه سرق من يمينه من حرز
مثله يكون مصداقاً في ذلك بيمينه ولا يلزمه ضمان ما ضاع وهالك منه من غير ثبوت تعد
أو تفريط (اجاب) يصدق المضارب بيمينه في دعوى الهلاك ولا يضمن المضارب مال
المضاربة اذا لم يثبت عليه التعدي والتفريط ويردان الرجح ليستوفي منه رأس المال
حيث لم تقسخ المضاربة وما بقي منه يضيّع على ربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ
من امرأة قدر درهمين من الدراهم ليتجر لها فيه على سبيل المضاربة به بموجب وثيقة
بيدها بائنة المضمون بالبيعة الشرعية فبات قبل ان يتجر عن زوجته وبنين وانح وترك
ما بورت عنه ثم عاقل يلى يكون لتلك المرأة الرجوع بيدها في تركه (اجاب) نعم يكون
للرأة المطالبة في تركه المتوفى بما فعته به على جهة المضاربة وفي شرح التنوير لا يلى
مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاقله في تركه اه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اعطى رجلاً آخر مائة درهمين من الدراهم ليعمل فيه فافترس ليتجر فيها فافترس
وبعد مائة جاز لرب المال واعطاه ثلاثمائة قرش وقال له هذا المبلغ من رجح المال فماله
رب المال هل هو لنا خاصة فقال العامل نعم وانا اخذت مائة درهمين من مائة
وتسعين قرشاً اعطاه الله فماله رب المال هل نستحق ذلك فقال حتى احسب حساب
نفسه وجاز وقال لرب المال تسعة وثلثون قرشاً واعطاه الله وقال له رأس مالك
محفوظ ان اردت اخذه فيها ونعمت وان اردت على ما نحن عليه فلا بأس فقال رب المال
اعطني مالى فصار يحاوله ولم يخط شيئاً ثم بعد ذلك ادعى ان المال ضاع منه من حين
اخذته فاذا يكون المحكم في ذلك (اجاب) اذا ثبت اقرار المضارب ببقا مال المضاربة في
يده لا يقبل دعواه الهلاك بتاريخ سابق على الاقرار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

شوال

٧

ذى الحجة

١

مهرم

١٥

صفر

١٢

صفحة ستة

دفع لا يخرج وضامن بقية وشا من غير ذلك ليعمل فيه مضاربة والرجح بينهما ولم يقومها عليه بتمن معلوم فاستلم العامل وعمل فيها مدة وكل ربح حصل منها يقسمه بينهما وبين العامل قيل اذا لم تقوم العروض على العامل بتمن معلوم تكون هذه المضاربة فاسدة وللعامل اجرة مثله ولا غرم عليه في الخسران ويصدق بيمينه (اجاب) نعم تكون المضاربة والحال هذه فاسدة ويكون الرجح كله لرب المال والخسران عليه وللعامل اجر مثل عمله ولا يزاد على المشروط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استلم من ثلاثة رجال قدرا معلوما من الدراهم على ان يبيع فيها ويشتري مضارب به يجز منه الرجح فباع العامل واشتري بعد خلط المال باقتسام مدة وربح المال واقسموا الرجح مرارا ثم قبل فسخ المضاربة ضاع من العامل مبلغ معلوم من رأس المال من جيبه لا تقر يط فهل لا يضمن العامل وحده ما ضاع من رأس المال وتكون الخسارة مصروفة الى الرجح الذي اقتسموه ولا يجبر العامل على دفع كل الخسارة من مال نفسه حيث ضاع المال المذكور قبل فسخ المضاربة (اجاب) لو هلك مال المضاربة او بعضه قبل فسخها وقد قسم الرجح يؤثر المضارب ورب المال برده الرجح ليجبر منه الخسران وما بقي يكون على رب المال خاصة ولا يضمن المضارب ما ضاع في يده من مال المضاربة من غير تعدا وتقر يط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لا يخرج مبلغا معلوما من الدراهم ليعمل فيه مضاربة يجز منه الرجح مدة من السنين فاشتري العامل به بضاعة وباعها للرجل قبض منه بعض الثمن وبقي الباقي عند المشتري حتى مات المشتري عن وريثة وتركته فهل يؤثر العامل بعد فسخ المضاربة بتخليص المبلغ والسعي عليه من تركه المشتري حتى يوصله لربه سيما وقد ربح مال المضاربة (اجاب) يلائم المضارب في المضاربة المطلقة البيع بنقد ونسيئة متعارفة وفي التثوير وشرحه افتراقا في المال ديون ورجح يجبر المضارب على اقتضاء الدين اذ حيث يثب يعمل بالاجرة وان لا يربح لا جبر لانه حيث يثب متبرع ويؤثر بان يוכל المالك عليه لانه غير العاقد اه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما في مهنة وحده اخذ احدهما دراهم من آخر للتجارة مضاربة والرجح بينهما مناصفة فاخذها العامل واتجر بها في مواش وكل ربح نص منها اقتسماه بينهما مناصفة على ما شرطتا ثم بعد مدة طلب رب الدراهم رأس ماله من العامل فاعسر عن دفعها الرجح فتعدى رب الدراهم على اخ العامل وكتب عليه نصف المبلغ واخذ مواشيه بدون وجه شرعي فهل اذا كان اخ العامل المذكور لم يأخذ شيئا من مال التجارة ولم يضارب في المال المذكور لا مطالبة لرب الدراهم عليه ويؤثر برده المواشي لصاحبها (اجاب) اذا هلك مال المضاربة بيد المضارب بدون تعد منه يضيع على ربه فيما زاد على الرجح الذي استولاه المضارب حيث لم يفسخ عقد المضاربة قبل الهلاك او الخسران ولا يجبر الاخ على دفع ما استهلكه اخوه من مال المضارب به بدون كفالة به بعد صيرورته ديناهل المضارب والله تعالى اعلم (سئل)

١٤ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الاول ١٩ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الثاني سنة

في رجل دفع لا يخرج ليعمل فيه مضارب به يجز منه الرجح معلوم واتجر مدة وربح المال فهل اذا باع بضاعة المضارب به لانا من ولم يقبض ثمنها منهم لا يجبر العامل على دفع ذلك من ماله حيث كان البيع لهم باطلاع رب المال واذا اشترى العامل بماله نفسه بضاعة واتجر فيها لنفسه وادعى رب المال انها للمضارب به يكون القول قول العامل في ذلك وفي قدر الرجح والخسران (اجاب) القول للمضارب فيما ذكر باليمين ولا يجبر على دفع ثمن ما باعه لرب المال من مال نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في شخص دفع مالا لا يخرج على سبيل المضاربة وبجميع ما يجدته الله من الرجح يكون له فيه النصف فاشتري به بضاعة جانب غلال وسلمه لرب المال ليسافر به واشتري بالبعض الآخر مواشي وسافر بها المضارب ثم حصل في الغلال ربح وحصل في المواشي خسر فهل يجبر الخسر من الرجح حيث كان العقد واحدا ولم يفسخ (اجاب) نعم يجبر خسر مال المضاربة بما حصل من الرجح في ذلك العقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم ليتجر فيها مضاربة والرجح بينهما لرب الدراهم الثلث وللعامل الثلثان واشترط عليه رب المال ان لا يتجر الا في نوع مخصوص وهو الغنم فلما استلم الدراهم اشترى بها بقرة وجلا لمصالح نفسه من حث وغيره بدون علم رب المال فبعد مدة طلب رب المال ماله من العامل المذكور وما تحصل من الرجح فاخبره بأنه اشترى بها بقرة وجلا وما تافه هل اذا خالف المضارب ما عينه له رب المال وثبت بعد يديه يكون المال مضمونا عليه ويكون لرب المال مطالبته به اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا خالف المضارب ما عينه رب المال يكون متعديا فيضمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين دفعا نجاسة دراهم ليتجروا فيها في شراء الصوف وبيعه ويكون لهم ثلثا الرجح وباقيه للرجلين فاشترى واحد من الصوف فابصرف الدراهم من العرب الذين مسكهم بالبادية مع حضور احدهما في المال فقام عليهم للصوف لئلا يضر بوجههم فاشترى بائنا حتى اشرفوا على الموت واخذوا ما معهم من الثياب وباقي دراهم التجارة فهل اذا ثبت ما ذكر واراد كل من ربحي المال مطالبته بما تلف من ماله لا يجاب لذلك وليس لاحد الرجلين ان يختص بيباقي مال التجارة وحده ويصدق العامل فيما تلف وخسر من المال بيمينه (اجاب) نعم لاضمان على العمال المذكورين حيث لم يوجد منهم تعد على مال المضاربة او تقر يط ويقبل قول المضارب بيمينه في دعوى الهلاك والخسران وليس لاحد في المال الاختصاص بما بقي بعد الهلاك بدون وجه يقتضيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اشتركا شركة عنان ولم يحصل معهما نقد فعداها على عروض يملكها احدهما وصار العامل يتجر فيها ولم يحصل ربح فهل تكون هذه مضاربة فاسدة للعامل فيها اجرة المثل (اجاب) نعم والحال هذه ولا تصح شركة مقايضة وعنان ومضاربة بغير التقدين والنقرة والغلوس النافقة والتبر اذا جرى التعامل بهما والرجح في البئر كفة الفاسدة بغير المال ولا عبرة بشرط الفضل فلو كان كل المال

٢٦ ١٢٦٨

٧ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

١١ ١٢٦٨

٢١ ١٢٦٨

رجب ٧

شعبان ١١

سؤال سنة

لا أحدهما فهو مضاربة فاسدة ولا يخرج منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع
لاخر مالاً مضارباً ليتجرف فيه في مكان معلوم وأمره ان لا يذهب لغيره فتعدي وسافر الى
مكان بعيد وهناك بعض المال في الطريق لبعده المسافة فهل يكون ضماناً لما تلف حيث
خالف وتعدى (اجاب) لا يملك المضارب تجاوز بلد أو ساعة أو وقت أو شخص عينه
المالك فان فعل ضمن بالخالفه وكان ذلك الشراء لا فاذ خالف المضارب المذكور
ما عينه رب المال ضمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر عروضا مقومة
بخمسة مائة قرش فآخذها العامل وعمل فيها مضارباً بمدة ثم دفع العامل لرب المال منها
ثلاثة مائة قرش والآن حصل بينهما مشاجرة فانكروا مال ما أخذ من العامل من مال
المضاربة فهل يصدق العامل بيمينه فيما دفعه لرب المال من مال المضاربة (اجاب)
يتقبل قول المضارب بيمينه في دفع مال المضارب لربه وصرحوا بأنه لا فرق في ذلك بين مال
كانت المضاربة صحيحة او فاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ مالاً من آخر
مضاربة واتفقا على ان ما يخرج من الربح يكون بينهما فعمل فيه ورجع وقسم الربح على
حسب التوافق ثم بعد مدة هلك المال من يد المضارب فهل لا يلزمه شيء من المال
الذي هلك (اجاب) يسترد الربح الحاصل في ذلك العقد ليجبر به رأس المال حيث لم
تفسخ والزائد مما هلك من المضارب من مال المضارب به هلك على رب المال والقول
للمضارب بيمينه في دعوى الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض خالية
عن البناء تناولها بالثراء الشرعي بموجب حجة شرعية فباعها لرجل بثمان مائة مائة مائة مائة
مقبوض على شروط فاسدة ولم يعلم افساد الشروط للبيع بموجب قسوى شرعية جاء المشتري
الى مالك الارض وتراد البيع وطلب ان يشاركه عليها بان يقوموا بالارض بقدر معلوم من
الدرهم لم يقبض منه مالاً شيئا وانما شرط ان يصير بيع الارض شيئاً فشيئاً وجميع
ما يحصل من ثمن المبيع يعطى للمالكها من اصل التقويم وهكذا حتى يستوفي ثمن
ارضه حسب تقويمها والربح والخسارة يكونان بينهما مناصفة فاجابه لذلك واشترط انه
لا يباع شيء من الارض الا باذن مالكها الاصلى وكتب بذلك ورقين بخطهم لم يتوفيا
شروط عقد الشركة ولم يذكرا حدود الارض في مكتوب بينهما ثم ان الارض لم تزل في حوز
مالكها الاصلى يتصرف فيها بنفسه خاصة وشريكة كواسطة يجلب بعض من يرغب
الشراء ولا مدخل له في العقود لكونه لم يضع يده على شيء من الارض لا يجوز ولا تصرف
ولم يدفع شيئاً من ثمن الارض الذي وقع عليه عقد الشركة فهل والحال هذه تكون
الشركة باطلة ام كونهما على ارض مجهولة الحدود ولكون الشريك لم يدفع
شيئاً من ثمن الارض التي حصلت عليها الشركة ولكونهما لم يخرج عن حوز مالكها
الاصلى وان قلتم بطلان الشركة فهل اذا كان هذا المدعى بالشركة اخذ شيئاً من ثمن
الارض التي صاد بها معرفة مالها خاصة يكون ملزوماً بادائه لرب الارض (اجاب)

١٢٦٨

سنة ربيع الثاني

يجب على كل من المتبايعين فاسد افسح البيع قبل القبض او بعده مادام المبيع بحاله
اعداً ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها ولا يشترط فيه قضاء قاض لان الواجب شرعاً
لا يحتاج للقضاء وحيث فسخ الرجلان المذكور في السؤال ولم يبيع المالك شيئاً منها الاخر كان
واشترى كافي الارض على الوجه المذكور في السؤال ولم يبيع المالك شيئاً منها الاخر كان
ما صدر منهما على هذا الوجه مضاربة فاسدة وحكمها وجوب اجرة مثل عمل المضارب
مطلقاً رجوعاً ولا يلزم زيادة على الشروط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لرجلين
ودراهما معلوماً من الدراهم مضارباً به والرجل بينه وبينهما مناصفة فآخذ العاملان المال
ودهباه الى بلدة اخرى ورأساً لرب المال بالتجارة واستمر على ذلك مدة سبع سنين وبعد
مضى تلك المدة حضرا الى رب المال وطلب امته الحساب فامتنع من ذلك لكونه ذا شوكة
ثم بعد ذلك ماتت فوالشوكة ومات احد العاملين ثم بعد موت ذي الشوكة والعامل طلب
العامل وورثة العامل الثاني الحساب مع ورثة رب المال وتحاسبوا مع بعضهم فظهر
للعامل وورثة العامل الثاني قدر معلوم من الدراهم على ورثة رب المال فبعد ذلك
امتنعت ورثة رب المال من الدفع للعامل وورثة العامل الثاني متعللين بطول المدة فهل
والحال هذه يجبر ورثة رب المال على دفع ما تم به الحساب ولا يسقط حقهم بطول المدة
(اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان ويؤخذ المقر باقراره والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل زيات له بضاعة في حانوته وزنها وعرف مقدار ثمنها وعقد مع رجل شركة مضاربة
عليها بالنصف في ربحها فهل اذا باع العامل المذكور البضاعة المذكورة وحصل فيها
خسر تكون الخسارة على رب المال ولا يلزم العامل منها شيء وتكون هذه مضاربة
فاسدة يستحق فيها العامل اجرة مثله (اجاب) لا ضمان على المضارب في المضاربة
افاسدة كالحصية فليس لرب المال مطالبة العامل المذكور بشيء والحال هذه اذا لم
يثبت عليه انه اشترى تلك البضاعة من ربه بذلك الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اخذ من آخر قدر من الدراهم على ان يتجرف فيه في البهايم والرجل بينهما بحضرة بينة
شرعية فاشترى العامل بها ثم وبعها ولم يحصل له ربح ثم اشترى ثانياً من اس المال
جاموسة فهل سكت منه وماتت من غير تغريط ومن غير تغريط فادعى رب المال انه دفع له
مال المضاربة امانة عنده ولم يجرها لاجرة فيه ولا بينة له على ذلك فهل اذا ثبت بالبينة
الشرعية انه دفعه له ليتجرف فيه لا عبرة بدعوى رب المال بدون اثبات شرعي ويضيع
المال على ربه خاصة (اجاب) القول لرب المال بيمينه ان المال ودعيته والبينة بينة
المضارب فاذا اثبت المضارب ان المال مضارب به يكون القول قوله بيمينه في دعوى
الهلاك ولا ضمان على المضارب الا اذا ثبت عليه التعدي أو التغريط والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم ليتجرف فيه فالتاجر العامل مدة ثم مات
عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً فاراد رب المال الرجوع بماله على تركه العامل بعد

١٢٦٩

١١

جادي الثانية

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٩

ثبوته بالبيعة الشرعية وتزكيت الذي الحاكم الشرعي فتعرض الخصم لرب المال وإراد
الظن في البيعة مدعيان البيعة التي شهدت أحضرها شيخ الترابين فهل لا عبرة بهذا
الظن بعد شهادة البيعة وتزكيت الذي الحاكم الشرعي ويكون لرب المال أخذه
واستيفاءه من تركه العامل المذكور إذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) جرح
الشاهد على الوجه المذكور غير مقبول بدون وجه شرعي ولرب المال أخذه من تركه
المضارب بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أخذ من اثنين
قدرا من الدراهم على أن يعمل فيهما مضاربة وتجري في الارز على أن يكون الربح اثلاثا
ثلاثة للمضارب وثلثا لرب المال واستقر المضارب يتجر في هذا الصنف مدة من السنين ولم
يقع بينهم محاسبة بل المضارب في كل سنة يشتري الارز ويتجر فيه ويبيعه وقد رازج
معلوم مقيد بقدر المضارب ومع ذلك للمضارب أموال مملوكة له خاصة وأموال أخذه من
قوم آخرين ليضارب فيهم في هذا الصنف وذلك متعارف بينهم وما ذون فيه عادة وزبا
المال المذكور أن يعلم أن ذلك ثم بعد ذلك أراد رب المال أن يحاسب المضارب المذكور
على كافة ما تجر فيه من مالهما ومال غيرهما يأخذ ثلثي ربح جميع الأموال الخاصة
بهما وغيرهما والمضارب يمتنع ويقول ليس لي كما لا ربحي مال مضارب شي كما فهل والحال
هذه لا يجابان لذلك وليس له مال المضارب بتمه ما حيث كان معلوما وما ربحه من
مال غيرهما يكون لأربابه ويكون القول في مقدار الربح للمضارب مع يمينه (اجاب)
القول للمضارب بيمينه في الربح وليس له في المال المذكور من مطالبته المضارب بشي زائد
ما يخصهما في ربح مال المضاربة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه مقدارا
معلوما من الثروة عهده عليه عقد مضاربة بنصف الربح ودفع له مقدارا من الصنع أمانة
وأمره ببيعه له في بلد كذا فاتجر العامل في الثروة وبعه وربح فهل تكون هذه مضاربة
فاسدة يكون الربح كله للمضارب الثروة وعليه اجرة مثل العامل أو صحيحة وهل إذا طلب
العامل اجرة مثله في بيعه الصنع لمالكه لا يلزمه دفع شي (اجاب) من شروط المضاربة
كون رأس المال من الاثمان وهي الدراهم والدينار والتبران كان رابحا والافه
كالعروض فلا تصح المضاربة بما ذكر في السؤال وحكم المضاربة بالفساد أن الربح لرب
المال وحده وللضارب اجر مثل عمله مطلقا ربحا ولا ويجرد الامر ببيع الأمانة لأجل ربحها
لا يوجب استحقاق المامور بالمثل على البيع بدون وجه يقتضي ذلك شرعا والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه قدرا معلوما من الدراهم على سبيل المضاربة وشروط
له جزء معلوم من الربح وأذن له بالسفر فسافر بمال المضاربة فبعد أن باع مال المضاربة
رجع الى بلده في سفينة فخرج من السفينة الى البر لئلا تم سافرت فأراد النوم على البر عند
خفراء تلك الناحية لكونه آمنا بوجود الخفراء فوضع مال المضاربة في متاعه ووضع
الجميع في زكينة ووضعها تحت رأسه لينام فسرقت الزكينة وما فيها منه في حال نومه

فهل

محرم
١٤

١٢٧٠

صفر
٤

١٢٧٠

فهل والحال هذه لا يعد هذا العامل متعديا ولا مغرطا في مال المضاربة فلا ضمان عليه
(اجاب) مال المضاربة في يدي العامل أمانة قيمته لا شيء له من الربح ما لم يوجد من العامل تقرير
أو تدفق تحقيق منه ما ذكر ضمنه والا لا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه
قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجر فيه وما يحصل من الربح يكون بينهما حكم
الشرط فاتجر العامل مدة من الزمان وحصل ربح عظيم واقتسماه ثم حصل خسر في بعض
مال المضاربة ثم مات رب المال عن وارث وأراد وارثه أن تكون الخسارة على العامل
وحده فهل لا يجاب لذلك شرعا بل يجبر الخسر بالربح الذي حصل قبله ويرد لرب المال
وإذا بقي منه شي يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في قدر الربح
والخسر بيمينه (اجاب) إذا قسم الربح وبقية المضاربة ثم هلك المال أو بعضه
ترادى الربح ليأخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما وإن نقص لم يضعف لانه
أمين والقول للمضارب في دعوى الخسران بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
دفع لأخيه قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجر فيه وما يحصل من الربح يكون
بينهما مناصفة فاتجر العامل مدة من الزمان في بيع الغلال وشراؤها وحصل ربح
عظيم واقتسماه حكم الشرط ثم حصل خسر في بعض مال المضاربة بسبب ان السفينة
غرق في البحر بما فيها من البر فهل يجبر الخسران بالربح الذي حصل قبله ويرد لرب
المال وإن استغرق جميع الربح وإذا بقي من الخسر شي يكون على رب المال وحده
(اجاب) حيث لم يفسد عقد المضاربة قبل حصول الخسران يجبر الخسران بالربح فإن لم
يفر الربح به فابقى فعلى رب المال خاصة إذا لم يحصل من المضارب تعد أو تقرير ولا
فهو ضمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه قدرا معلوما من الدراهم مضاربة
وشروط رب المال له جزء معلوم من الربح فصار المضارب يعمل في مال المضاربة
الحال زاد المال وتحاسب رب المال مع المضارب وفقدت المضاربة وظهر لرب المال
قدرا معلوم من الربح توافقا عليه وتجاوزا فهل والحال هذه إذا ادعى المضارب الغلط في
الحساب وأراد المحاسبة ثانيا مع رب المال لا يجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي
(اجاب) نعم لا تسمع دعواه الغلط فيما أقر به لانه رجوع عن بعض ما أقر به فلا يقبل
قال في الاشياء نقله عن كافي الحاكم كالأقارب بربح درهم في المال ثم قال غلطت
أنها خسران لم يصدق وهو ضمان لما أقر به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه
ملا معلوما من الدراهم قراضا ليتجر فيه بجزء معلوم من الربح فاتجر فيه في البر والقول
والمواشي وغيرها وربح وقسم الربح بينهما وبقية المضاربة وغاب رب المال وحصل
في المال خسر بلا تعد فأراد أخو رب المال وزوجته أخذ المال من العامل والمحاسبة على
ربحه بيمينه مكتوب بيمينه أنه من عند رب المال فهل لا يجبر العامل على تسليم ما بيده
من مال المضارب بيمينه ولا على المحاسبة حتى يحضر رب المال أو وكيل عنه في ذلك فينتد

ربيع الثاني سنة

١٢٧٠ ١١

ذى القعدة

١٢٧٠ ١٧

ربيع الثاني

١٢٧١ ١٥

١٢٧١ ١٦

ربيع الثاني سنة

٢٢ ١٢٧١

مطلب ضمن المضارب
بضاربة الغير بلا اذن

جمادى الاولى

١ ١٢٧١

يرد ما اخذته كل من المالك والعامل من الربح ويجوز به رأس المال فان وفي فذلك
ظاهر وان بقي شيء من الخسران يكون على رب المال ويصدق العامل في الربح والخسر
بيمينته (أجاب) لا يجبر المضارب على محاسبة غير المالك ولا على دفع المال اليه مالم
يكن له غيره وكذا لا عن المالك ويجبر الخسران من الربح والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل)
في رجل دفع لآخر قدر معلوما من الدراهم مضاربة على ان يعمل فيه بنفسه والربح بينهما
فاخذ العامل رأس مال المضاربة ودفعه لرجل آخر على ان يعمل فيه مضارب بغير اذن
رب المال ويدون اجازته فضايع المال وهالك تحت يد العامل الثاني ولم يحصل فيه ربح
فهل والحال هذه يكون ماضاع وهالك من مال المضاربة من ضمان العامل الاول لانه
متعد بذلك (أجاب) اذا ضارب المضارب بلا اذن من رب المال فعمل المضارب الثاني
كان الاول ضامنا حتى لو هلك المال بعد عمل الثاني يكون لرب المال تضمين المضارب
الاول والثاني فهو بالخيار فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح
بينهما على ما شرطوا ويكون الخسران ان لم يوجد ربح على الاول ولا يرجع على الثاني
وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على الاول وان هلك المال بعد دفعه الى الثاني قبل
العمل يدون تقرير او تعد من احدهما فلا ضمه ان على احد لان الدفع ايداع والاول
يملكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوما من الدراهم ليتجر فيه
والربح بينهما مناصفة واذن له رب المال ان يعمل ماشاء في المال المذكور فاخذ
العامل الدراهم واشتري بها بضاعة للتجارة وانزلها في مركب ليسافر بها الاجل
ربح المال فغرقت المركب بمال المضاربة بغير تعد ولا تقرير منه في ذلك فهل والحال
هذه يصدق العامل في ذلك حيث لم يحصل منه تعد ولا تقرير ويضيع المال على ربه
ولا ضمان على العامل لشيء منه حيث لم يحصل ربح في مال المضاربة قبل ذلك (أجاب)
المضارب أمين في صدق في دعوى الهالك بيمينته حيث لم يكن خائنا ولا ضمانا عليه اذ لم
يتعد ولم يفرط ويمثل السفر بمال المضاربة بغير اذن من رب المال يحصل تقييد الله تعالى اعلم
(سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوما من الدراهم مضاربة ليتجر فيه وما يحصل من الربح
يكون بينهما على حكم الشرط فالتاجر العامل مدة وحصل ربح واقتسماه فهل اذا حصل
خسران في بعض مال المضاربة بالسرقة من العامل من غير تعد ولا تقرير ومطلب رب
المال ان يخص العامل به لا يجاب لذلك شرعا بل يجبر الخسران بالربح ويرد رأس المال
واذا بقي منه شيء يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في قدر الربح
والخسران بيمينته (أجاب) اذا هلك بعض مال المضاربة من يد المضارب بدون تعد ولا
تفر يطعير من الربح ولا يخص به المضارب حيث حصل قبل الفسخ والقول في الخسران
والربح للعامل اذ لم يكن خائنا في صدق بيمينته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
مبلغا من الدراهم مضاربة على ان الربح بينهما نصفان فعمل المضارب بالدراهم ورجع

جمادى الاولى سنة

١٩ ١٢٧١

جمادى الثاني

٤ ١٢٧١

ذى الحجة

٢٢ ١٢٧١

مطلب في جود المضارب
مال المضاربة وما يتبعه
بذلك من التفصيل

محرم

١٨ ١٢٧٢

وقسم الربح بينهما وصار يعمل الى ان خسر المال فهل يردان ما ربحا او لا يجبر الخسران
منه وما بقي من المضاربة يكون في رأس المال ولا يكون للمضارب طلب اجرة من رب المال
حيث كانت المضاربة صحيحة (أجاب) اذا خسر مال المضاربة بعد تقدم الربح وقسمته ولم
تفسخ المضاربة تراد الربح لجبر الخسران منه وما بقي من الربح فهو بينهما فان زاد الخسران
فهو من رأس المال حيث لم يتعد المضارب وكانت المضاربة صحيحة ولا اجرة لعامل فيها
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم مضاربة بالنصف
فاشترى العامل بها بقراته ماتت البقر وشاع ذلك وعلم به رب المال ولم يذعه فبما ذكر
وسكت مدة طويلة الى ان توفي رب المال ثم سكت ورثته بعد ذلك مدة طويلة ايضا الى
ان توفي العامل ثم بعد ذلك مدة طويلة طالبت ورثة رب المال ورثة العامل فهل والحال
هذه لا يلزم ورثة العامل شيء حيث كان ذلك من غير تقرير منه ولا تعد وكان مذكرا تابعا
بالبينة الشرعية (أجاب) نعم لا ضمان على ورثة العامل ان كان الواقع ما هو مפורر والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوما من الدراهم مضاربة فالتاجر العامل مدة
وما نهض من الربح فاقسمه حكم الشرط ثم بعد ذلك حصل بينهما تناقص ورد العامل
رأس المال له به من ذمت عشرة سنة ولم يحصل بينهما نزاع في تلك المدة والآن يدعي رب
المال بان له عند العامل رأس ماله المذكور فانسك العامل دعواه فهل لا يجاب لذلك
ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويصدق العامل بيمينته في رد رأس المال له به (أجاب)
كل أمين ادعى رد الامانة لربها يكون القول قوله بيمينته في ذلك حيث لم يكن خائنا والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى آخر دراهم معلومة ليتجر فيها على ان يكون الربح
بينهما مناصفة فانكر المضارب رأس المال فابتدعه به بالبينة الشرعية ثم طالبه بالربح
فانكر البيع والشراء مع الربح فهل اذا أقام بينة تشهد له بالبيع والشراء والكسب
فيما باعه يلزم بدفع ما يخص رب المال في الربح بعد ثبوته وظهوره (أجاب) مال المضاربة
أمانة في يد المضارب كمال الشركة في يد الشريك فاذا جده المضارب انقلب دينه كما
صرحوا به في مال الشركة فاذا كان العمل في ذلك والربح بعد الجود وانقلابه دينه
لا يكون لرب المال المطالبة بربحه اذا مضارب بذلك صار ضامنا وبالجود ارتفع العقد
الا انه اذا اقر به قبل الشراء ثم اشترى فانه لا يضمن ويكون الشراء على المضاربة لانه
باقراره قبل الشراء يرى من الضمان وعاد الى الوفاق قال في المنع نقلا عن الحاشية
المضارب اذا قال لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال بلى قد دفعت الى ثم اشترى بالمال ذكر
الناطقي ان المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المال في يده بعد الجود وقبل الشراء
فهو ضامن والقياس ان يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جده ثم اقر ثم اشترى
برى من الضمان وان جدها اشترى ثم اقر فهو ضامن والمتاع له انتهى فاذا ضمن مع
اقراره بعد الشراء فمع عدم الاقرار اصل اولي واذا حكم عليه بالضمان أي لرأس المال

يكون المتاع له فلا يكون لرب المال حتى في الرجحان حصل من ذلك ربح أم اذا انجر
 المضارب في مال المضاربة قبل المجود وحصل الربح من تلك التجارة حتى كان ذلك
 للمضاربة ثم جدد المضارب ذلك وأثبت رب المال دفع المال اليه مضاربة وحصول الربح
 قبل المجود من عمل المضاربة بطريق شرعي يكون لرب المال تضمينه مقدار رأس المال
 مع ما استحقه من الربح حال العمل للمضاربة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع
 لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجرفه وما يحصل من الربح يكون بينهما حكم
 الشرط فالتجرا العامل مدة من الزمان وحصل ربح وواقعهما ثم بعد ذلك حصل خسرة
 بعض مال المضاربة فطلب رب المال ان تكون الخسارة على العامل وحده فهل لا يجاب
 لذلك شرعا بل يجبر الخسران بالربح الذي حصل قبله ويرد لرأس المال واذا بقي منه شيء
 يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في قدر الربح والخسران بيمينه
 (اجاب) اذا لم تفسخ المضاربة حتى خسرت بعد الربح تراد الربح ليحجز الخسران منه وما
 بقي فعلى رب المال حيث لم يتعد المضارب والقول له بيمينه في الخسران اذا لم يكن خائفا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة والربح
 بينهما مناصفة ولم يشترط العامل على رب المال العمل فاخذ العامل الدراهم المذكورة
 واشترى بها بضاعة ليعمل فيها الاجل الربح فاخذ رب المال من العامل المذكور نصف
 ما يده مما اشتراه العامل من مال المضاربة وباعه وربح فيه والنصف الاخر باعه العامل
 المذكور وربح فيه فهل ما ربحه العامل المذكور في مال المضاربة الذي بيده يكون له فيه
 النصف خاصة والنصف الاخر لرب المال وما ربحه رب المال من البضاعة التي اشتراها
 العامل المذكور يكون الربح فيما مناصفة النصف لرب المال والنصف الاخر للعامل
 المذكور (اجاب) يملك المضارب الاضاع أي دفع المال بضاعة لتبائع والربح لجهة
 المضاربة ولو كان الدفع على هذا الوجه لرب المال ولا تقسده المضاربة فقد صرحوا بان
 المضاربة لا تقسده دفع كل المال او بعضه الى المالك بضاعة أي استعانة على العمل
 لا مضاربة ولم يكن شرط العمل على المالك لان هذا الشرط مفسد فلو دفعه لرب المال
 مضاربة تقسدا لثانية لا الاولى ويكون هذا الدفع بضاعة كما في رد المختار من فصل
 المتفرقات من المضاربة عن الجبر والمهادية وان اخذ المالك المال بغير أمر المضارب وباع
 واشترى بطلت ان كان رأس المال نقدا لانه عامل لنفسه وان صار عرضا لان النقص
 الصريح حينئذ لا يعمل فهذا أولى ثم ان باع بعرض بقيت وان بنقد بطلت وقال الشيخ
 مكي لو باع العروض بنقد ثم اشترى عرضا كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى
 لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فقرأوه
 بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلها او بمكيل او مؤزون وربح كان
 بينهما على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضاً اهـ

ومن

٢٧ ١٢٧٢

مطلب في حكم عمل رب
المال في مال المضاربة
وما فيه من التفصيل

صفر
٤

١٢٧٢

ومن ذلك يعلم انه ان كان اخذ المالك نصف ما يبد المضارب من البضاعة باذن المضارب
 على من قبل الاعانة وعمل فيه يكون ما ربحه بينهما على ما شرطا كرجح بقية مال المضاربة
 الذي عمل فيه المضارب ولا يفسد العقد حيث لم يشترط العمل على المالك والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة اعطت آخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة على ان يتجرفها
 والربح بينهما مناصفة فالتجرا العامل وباع واشترى وربح المال وقسم الربح بينهما ثم بعد
 ذلك ضاع منه المال من غير تقرير ومن غير تعهد فهل والحال هذه يراد الربح الذي اقتسماه
 بينهما وما بقي يضيع على رب المال ولا ضمان على العامل المذكور حيث ضاع منه من
 غير تقرير ومن غير تعهد ويصدق العامل المذكور بيمينه في ذلك لكونه امينا (اجاب)
 اذا هلك مال المضاربة او بعضه يصرّف المالك الى الربح لانه تبع فان قسم الربح وبقية
 المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراد الربح لياخذ المالك رأس المال وما نقص فعلى
 رب المال ويصدق المضارب بيمينه في دعوى الضياع اذا لم يكن خائفا ولا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك بضاعة وله ابن بالغ فاراد ان ينفعه ويبره لينصليح حاله فاتفق
 معه على ان يعمل في تلك البضاعة ويبيع فيها وما حصل من الربح يكون له فيه جزء شائع
 فهل اذا لم يعمل الابن المذكور في تلك البضاعة لا يكون له شيء من الربح واذا عمل في
 بعضها يكون له اجره كله وان ظهر ربح في تلك البضاعة يكون للمالكها خاصة (اجاب)
 نعم لا يستحق الولد المذكور شيئا من الربح وله اجره كله ان عمل والحال هذه لفساد المضاربة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لرجل عطار قدرا معلوما من الدراهم مضاربة
 ليتجرفه ويكون الربح بينهما حكم الشرط فالتجرا العامل في العطارة مدة فحصل خسران
 في بعض مال المضاربة والان يريد رب المال مطالبة ما بالربح او برأس المال والحال
 ان بعض المال خسر فهل يصدق العامل بيمينه فيما خسر من مال المضاربة ويضجع على
 ربه (اجاب) اذا لم يحصل في المضاربة ربح فالخسران على رب المال حيث لا تعدي من
 المضارب ولا تقرير ويصدق العامل بيمينه في الخسران حيث لم يكن خائفا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل دفع لامرأة قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجرفه في شراء
 البرويجه ويكون الربح بينهما فاشترت بالدراهم براو وضعت في السفينة لتسافر به لعل
 البيع ففرقت السفينة بما فيها من الغلال لها وغيره والركاب في البحر وهلك مال
 المضاربة جميعه ولم يسبق ربح قبل ذلك والان يريد رب المال ان يلزمها بالخسران فهل
 لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكره تصديق بيمينها في قدر الخسران (اجاب) نعم لا يجاب
 لذلك اذا تحقق هلاك مال المضاربة بطريق شرعي حيث لا تعدي ولا تقرير من
 المضارب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم
 مضاربة ليتجرفه فاشترى العامل به بضاعة فحضر بالمحروسة ليبيعه وجد السعر كاسدا
 فامر رب المال بابقائه حتى يروج ففرض رب المال ومات عن ورثة فباع العامل البصل

١٦ ١٢٧٢

جاءى الثانية

٣ ١٢٧٢

٩ ١٢٧٢

رجب
١٨

١٢٧٢

حين اشترى على التلف ففسر بعض مال المضاربة ثم اشترى العامل قولا ورجم وما حصل من الرجم اضافته لرأس المال والا نريد ورتبة رب المال الزام العامل بما خسر من مال المضاربة في حال حياة رب المال فهل لا يجابون لذلك شرعا ويصدق العامل بيمينه في قدر الخسران والرجم (اجاب) لا ضمان على العامل اذا خسر مال المضاربة ولم يكن ثمة رجم اذا لم يوجد منه تعدا أو تقرير يط ويقبل قول المضارب بيمينه في مقدار الخسران والرجم اذا لم يكن خائفا لكن لا يملك المضارب التصرف في المال بعد صيرورته نقدا من جنس رأس المال اذا انقضت المضاربة بموت رب المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخرا لا يشتري به بضاعة بنفسه دون غيره من بلد كذا وتجرب فيه مضاربة في بلد كذا والرجم بينهما فمدة حضر وادعى انه ارسل دراهم القراض لرجل في البلد المذكور واشترى له بها البضاعة وارسلها له في سفينة وانما غرقت بالبضاعة المذكورة وانه لم يذهب الى البلد المذكور ولم يشتري بنفسه فهل يكون بمخافة هذه متعديا ضامنا لرب المال او لا يكون متعديا ضامنا ويصدق في ذلك (اجاب) المصريح به ان المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد لم يصير المال عرضا اما غير التقييد كنهيه عن بيع الحال فلا يعتبر اصلا واما التقييد في الجملة كالتقييد بسوق من مصرفان صرح بالنهى صحح والا لا ومنه يعلم صحة تقييد رب المال للمضارب بقوله اشترى بنفسك دون غيره من بلد كذا وتجرب فيه مضاربة في بلد كذا واذا صحح التقييد وخالف المضارب ضمن بالخالفه وكان الشرا له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخرا قدر معلوما من الدراهم مضاربة وما نص من الرجم يكون بينهما مناصفة فاخذ العامل الدراهم واشترى بها بضاعة وربحت وقسم الرجم بينهما مناصفة ولم تفسخ المضاربة ثم اشترى العامل بضاعة وخسر فيها المضارب فارد رب المال ان يلزم الخسارة للمضارب المذكور واراد ان ياخذ رأس ماله من يد المضارب فهل والحال هذه يتراد ان الرجم يجبر الخسران وما بقي يضيع على ربه ويقبل قول المضارب بيمينه في الخسارة (اجاب) اذا خسر مال المضاربة بعد الرجم ولم يفسخ وقد قسم الرجم ترادا للرجم يجبر الخسران منه وما بقي من الخسران بعد الرجم لا يضمنه المضارب اذا لم يوجد منه تعدا أو تقرير يط ويقبل قول المضارب بيمينه في مقدار الخسران اذا لم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من جماعة قدر معلوما من الدراهم مضاربة على ان يتجرب فيه والرجم بينهما وبينهم ان لا يفسخوا العامل ورجمهم وقسم الرجم بينهم وبين ارباب المال ثم بعد ذلك طلعت جماعة عليه ليل او ضربوه حتى سال منه الدم واخذوا منه رأس مال المضاربة مع ثياب يدهن وذلك من غير تقرير يط ومن غير تعدا فهل والحال هذه يرد الرجم الذي اقتسمه مع ارباب المال لجبر رأس مال المضاربة وما بقي بعد رد الرجم من رأس المال يضيع على اربابه ولا ضمان على العامل المذكور (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لم يفسخ قبل الخسران او الهلاك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيرة بما

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

٢٩

مضمونه امرأة دفعت لرجل ألف قرش ومائتي قرش وخمسين قرشا على ان يشتري بذلك اسبابا ويبيعها وما نص من الرجم يكون للراة المذكورة من ثلثها والثلثان للعامل المذكور فاخذ العامل واشترى بذلك الدراهم بصلا وتوجه به الى الوجه البحري ليبيعه ففصل للبصل عفونة وباعه باربع مائة قرش فادعت عليه المرأة بما يناقض دعواه فانكرها فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) القول قول المضارب فيما ذكر بيمينه حيث لم يكن خائفا ما لم تثبت المدعية ما ادعت عليه بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخرا وهو شيخ عليه الفين ومائتين وخمسين قرشا للتجارة فاشترى المدفوع له بالمبلغ المذكور بعفونة وكان قدر رب المال على العامل الرجم خم مائة قرش لنفسه فلما باع العامل نقص من رأس المال فضلا عن حصول الرجم المقدار بعفونة فهل الاربع مائة التي نقصت على رب المال ولا يلزم العامل شيء منها لكونه قراضا فاسدا (اجاب) ما خسره مال المضاربة المذكور بدون تعدا ولا تقرير يط من العامل غير مضمون عليه والحال هذه ولا عبرة بالشروط المذكورة بفسد العقد لكونه يؤدي الى قطع الشركة في الرجم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخرا قدر معلوما من الدراهم لي عمل فيه مضاربة بيمينه معلوم من الرجم ثم مات رب المال وطلبت ورثته مال المضاربة من العامل فادعى انه كان دفع له مبلغا من رأس المال وجانبه من الرجم وكان التجرب في صنف من عروض التجارة وحصل فيه كساد وباعه بارخص سعر ذلك الوقت وبسبب ذلك حصل في المال خسر وباقى المال تحت يده فهل يكون القول قوله في ذلك ويصدق فيه (اجاب) نعم يكون القول قوله في ذلك بيمينه حيث لم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قارض آخر في مال والرجم على ما شرطه مدة ستينين ثم سرق المال من عامل القراض في بعض اسفار التجارة بهذا المال من غير تقرير يط ولا تعدا لم يحصل ففسخ لعقد المضاربة فهل والحال هذه يجبر الخسران بالرجم المتقدم في تلك المدة أو يضيع على رب المال حيث لم يقصر العامل ولا نظر للرجم المتقدم (اجاب) حيث حصل خسر بعد الرجم من غير تعدا ولا تقرير يط من العامل ولم يفسخ العقد يصرف الخسران الى الرجم فان وفي به فيها وان زاد الخسران عليه فلا ضمان على المضارب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخرا دخانا وامره ببيعه له وله اجرة جز معلوم من الرجم فباع فيه مدة ثم قبل ببيع جميعه حاسبه ربه على ما باعه منه واخذه منه وما بقي من الدخان اخذه منه ثم بعد ذلك اراد ان يرد له بعضا من الدخان وياخذ منه ثمنه متعللا بانه ردى فهل لا يجاب لذلك حيث كان من دخان رب المال الذي كان امره ببيعه ويكون القول قوله بانه دخانه وله عليه اجرة مثله (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر والقول قول العامل بيمينه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لأخرا عرض تجارة ليتجرب فيها مضاربة والرجم بينهما نصفان فاخذها العامل وباع واشترى فيها مدة من السنين وكل ما نص من الرجم يقسمانه بينهما وكما خلت البضاعة من يد العامل يرسل له رب

ربيع الاول

١٢٧٢

١٢٧٢

١٨

ربيع الثاني

١٢٧٢

جادي الاول

١٢٧٢

١٨

البضاعة بضاعة أخرى وهكذا فهل والحال هذه لا تصح المضاربة على عروض التجارة وتكون العروض المذكورة على ذمة صاحبها والعامل أجرته مثله وإذا حصل خسر في العروض في تلك المدة وكتب رب العروض سنداً على العامل بالخسران والزمه به لا عبرة بهذا السند لانه الزام ما لا يلزم ولا يعمل به شرعاً (أجاب) نعم قال في شرح الملتقى فتعبد بالعروض ولكن ان دفع عرضاً وقال بعنه واهل في ثمنه مضاربة أو قال اقبض مالي على فلان واهل به مضاربته جازت لانه اضافها الى الثمن اه ومثله في الحائنة واذا فسدت المضاربة بجميع الربح لرب المال والخسران من غير تعد ولا تفریط من العامل على رب المال أيضاً وللعامل أجر مثل عمله لا يزداد على المشروط مع وجود الربح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وما نص من الربح يقسم بينهما اثلاً ثلثاً لرب المال ثلثاه وللعامل الثلث فاخذ العامل الدراهم من ربه وادارها يبيع ويشترى فيها باذنه حتى حصل ربح وقسم بينهما بحسب توافقهما على ذلك مراراً ولم يفسخ المضاربة المذكورة والآن بعد بيع مال المضاربة حصل خسر في مال المضاربة من غير تعد ولا تفریط في ذلك فهل والحال هذه يصدق العامل المذكور بيمينه فيما خسر من مال المضاربة ويقبل قوله في ذلك بيمينه وما ضاع من مال المضاربة بكونه على رب المال خاصة دون العامل المذكور سيما وان ما اخذه رب المال من ربح مال المضاربة قدر مال المضاربة وزيادة (أجاب) يقبل قول المضارب بيمينه في مقدار الربح والخسران والضياح اذا لم يكن خائناً فاذا خسر مال المضاربة بعد الربح ولم يفسخ المضاربة تراد الربح ليتجرف الخسران منه وما زاد فهو بينهما على ما شرط الله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وشرط رب المال للعامل قدر معلوم من الربح في مقابلة عمله فاخذ العامل والتجرف فيه مدة ثم بعد ذلك وضع العامل المال في حوزته فسرقت منه بدون تفریط منه وبدون تعد فهل لا يضمن العامل المال ويصدق في ذلك بيمينه والحال هذه (أجاب) اذا سرق مال المضاربة من يد المضارب بدون تعد منه ولا تفریط لا يضمن بل يجبر ذلك من الربح ان كان ثمة ربح اقتسماه بينهما بلا فسخ للمضاربة قبل الهلاك فيتراداه ليتجرف الخسران منه فان زاد الهالك عليه لا يضمنه المضارب والحال هذه وان لم يحصل ربح فلا شيء على المضارب والقول له بيمينه في دعوى الهلاك اذا لم يكن خائناً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليتجرف فيها بمجهز معلوم من الربح وصار المضارب يتجرف فيها مدة وكلما ظهر لرب المال شيء من الربح يرضه الى اصل المال الذي تحت يد المضارب ثم بعد ذلك توفي رب المال عن ورثة قصر عليهم وصى من قبله فاحضر الوصى المضارب وحاسبه على مال المضاربة لاجل معرفة مقدار ما وعترف له بمقداره وكتب بخطه على قائمة الحساب ان المبلغ الذي تم عليه الحساب عنده ثم بعد مدة طلب تحصيل المبلغ من المضارب فاعطاه جانباً منه ثم طالبه بالباقي فادعى المضارب هلاكه فهل يقبل

قوله بيمينه في ذلك (أجاب) اذا اعترف المضارب بعدم موت رب المال بيقين مال المضاربة عنده وتحتاسب مع وصي الميت على ذلك ثم ادعى هلاك بعض المال بتار يخ سابق على اعترافه المذكور لا يقبل قوله بيمينه ويكون ضامناً وان ادعى هلاكه بتار يخ متأخر عن الاقرار ولم يوجده منه اسم لاله المال المضاربة قبل ذلك حتى صار المال ديناً بيمينه بل بقي المال بيده امانة وكان هلاكه بدون تعد منه ولا تفریط فيقتضى يقبل قوله بيمينه في دعواه الهلاك اذا لم يكن خائناً لان المضاربة تبطل بالموت في حق التصرف بعد كون مال المضاربة من جنس رأس المال لا في حق كون المال وديعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى رجلاً دراهم مضاربة وجعل العروض هي رأس المال وبين ثمن العروض وكتب بذلك حجة شرعية مذكور بها انه من بعد اخراج قيمة رأس المال الذي هو العروض فارتزق الله به يكون بينهما نصفين فهل على هذا الوجه المذكور تكون المضاربة فاسدة واذا فسدت يكون المال في يد المضارب امانة ويصدق في الضياح والخسران بيمينه ويكون على رب المال حيث لا ربح ولا يلزم المضارب شيء من ذلك (أجاب) نعم المضاربة المذكورة فاسدة والخسران على رب المال خاصة والقول للمضارب بيمينه في دعوى الهلاك والخسران بدون تعد منه ولا تفریط اذا لم يكن خائناً اذا المضاربة الفاسدة في ذلك كالحبيحة والله تعالى اعلم (سئل) في وصي قصر اعطى ماله لرجل ليتجرف فيه فاخذ الرجل المذكور وسافر به بمجهة بعيدة فهل للوصي المذكور طلبه منه ومحاسبته على ربحه حسبما اشترط واذا أنكر الربح يحلف (أجاب) للوصي المذكور طلب المال وفسخ المضاربة اذا صار مال المضاربة من جف من رأس المال وله اخذ نصيب القصر من ربح المضاربة من المضارب على حسب الشرط ان وجد فيه ربح حيث لا مانع واذا أنكر المضارب الربح فالقول له بيمينه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم ليتجرفيه ويكون الربح بينهما مناصفة فالتجرف العامل مدة في شراء البر ويبيعه وحصل ربح عظيم واقتسماه ثم بعد ذلك عدم بعض مال التجارة وهالك ويريد رب المال ان يجعل ما عدم وما هالك على العامل وحده متعللاً بأنه شرط عليه ذلك فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط ويكون فاسداً وما عدم من مال المضاربة وهالك لا يختص به العامل وحده بل بحسب من أصل الربح ويصدق العامل بيمينه في قدر الربح والخسران (أجاب) شرط الخسران على العامل فاسد ولا يوجب فساد المضاربة واذا كانت المضاربة صحيحة وحصل فيها خسران بعد الربح وقسمته قبل الفسخ يجبر الخسران من الربح ولا يعتبر الشرط المذكور وبترادان الربح لا يجبر الخسران منه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت لآخر مبلغاً معلوماً من الدراهم ثم ادّعت ان يتجرفها بالبيع والشراء على ان ما تحصل من الربح يكون بينهما سوية مناصفة ثم مات ذلك الرجل عن تركه وورثته قصر وبلغ ولم تعلم تلك المرأة أهل الرجل

في الدراهم أولا فما الحكم اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا بين المضارب
 امر مال المضاربة حين موته يكون امانة فيجري فيه على ما بينه وان مات مجهلا له يكون
 ضامنا فيؤخذ منه من تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت قاصرة
 وترك ما يورث عنه شرعا من الاموال ومن جملة ما يورثه مال تجارة لامرأة اجنبية مضاربة
 ثم حضر جمع من المسلمين من تجار وغيرهم ونائب القاضى والحاكم والوصى والدلال
 والمرأة وصار بيع التركة بحضرة من ذكر على يد الدلال فاشترى رجل جانبيا من البضاعة
 بعد السوم على يد الدلال بثمن مثله واستلمه ووضع يده عليه وحازها والآن حضر رجل
 اجنبى يكره المشتري فذهب الى القاضى وزاد في ثمن ما اشتراه ذلك الرجل عندا وتعتنا
 لاجل فسخ البيع واسترداده فهل اذا ثبت ان البيع بثمن المثل لا يجاب لذلك ولا يكون
 للقاضى فسخته اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدر البيع المذكور من
 له ولاية البيع مستوفيا شرائط الصحة بمثل القيمة لا ينقض والانتقص والمضاربة وان
 بطلت بموت المضارب كوترب المال لكونها وكالة الا ان المال لو كان عروضا قولانية
 يبعه لوصى المضارب كما في الدر عن البرازية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
 مالا مضاربة ليتجرف فيه ودفع له ايضا دراهم امانة عنده ليشتري بها بضاعة لرب المال
 خاصة واذنه بالمعسر بمال المضاربة والامانة فساخر المضارب بعد ان اشترى بضاعة في
 سفينة في البحر فغرقت السفينة وغرق أغلب ما فيه من البضاعة من مال المضاربة
 والامانة فهل والحال هذه حيث كانت المضاربة بالنصف لا يلزم المضارب شي مما ضاع
 ويهلك على رب المال ويصدق المضارب في دعواه الضياع بينهما في مال المضاربة ومال
 الامانة خصوصا وغرق السفينة مشهور (اجاب) لا ضمان على المضارب اذا هلك
 مال المضاربة بدون تعدد منه ولا تقريظ وكذا لا يضمن الامانة التي هلكت على هذا
 الوجه ويقبل قوله في ذلك بيمينه اذا لم يكن خائفا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 دفع لرجلين قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجرفا فيها بشرط عليهم ما ان الرجح يكون
 بينهما الا ما فاشترىا ببعض الدراهم براو ارسلا لرب المال فباعا بالرجح الا ان يريد
 كل من العاملين محاسبته واخذ ما يخصه من الرجح فهل لهما محاسبة على ما مضى من
 الرجح المذكور واخذ نصيبهما بعد استيفاء رب المال مال المضاربة منهما (اجاب) دفع
 مال المضاربة لرب المال على سبيل البضاعة لا يفسدها على المذهب خلافا لفرقاذا
 كانت المضاربة المذكورة صحيحة يكون للعاملين محاسبة رب المال على ما يخصهما في
 رجح ما باعه من مالهما على هذا الوجه بعد استيفاء رأس المال والا فلا يلزمهما اجر المثل
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لآخر كائنا طالبة على ان يعطيه الاخيه كي
 يبيع فيها ويشتري واتفق معه على ان يدفع لآخيه مالا على وجه شركة القراض من مال
 الاثر الذي تحت يده وتعد شركة بينهما وكل مانض من الرجح يكون بينهما ثمن ان المأمور

المذكور لم يدفع المال ولا صار عقد شركة بينهما ثم ان الاخ المذكور مكث في تلك الدكان
 قائما بنفسه يبيع ويشتري لنفسه من اناس آخرين فبعد مدة سال المعطى المذكور
 اخذ الدكان لآخيه من حال اخيه المقيم فيها فقال له انه راجع ولك نصف الرجح فاراد
 معطى الدكان اخذ نصف الرجح من الاخ راجع فامتنع امكونه قائما في الدكان بنفسه من
 دون عقد شركة فهل له شرعا اخذ نصف الرجح وهل يؤخذ بمجرد قول اخيه بان المعطى
 الدكان نصف الرجح أولا (اجاب) ليس لمعطى الدكان اخذ نصف الرجح المقيم فيها بدون
 عقد شرعي يوجب ذلك ولا يكون بمجرد قول اخيه المقيم في الدكان ان لك نصف الرجح
 موجبا لذلك على اخيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا معلوما
 من الدراهم ليتجرف فيه مضاربة يتجزه معلوم من الرجح ثم اخذ العامل الدراهم المذكورة
 من ربحها على ان يتجرف فيها ثم بعد مدة طلب رب المال محاسبة العامل على ما ربح فقال له
 اني صرفت دراهم المضاربة جميعها في انشاء منزلي هذا وحصل بينهما نزاع في شأن ذلك
 فاستقر الحال بينهما بحضرة جمع من المسلمين من ارباب الخبرة وغيرهم على ان رب المال
 ياخذ المنزل المذكور من اصل مال المضاربة المذكورة بعد اقراره باستهلاكه جميع مال
 المضاربة في انشاء المنزل المذكور فاشترى رب المال منه بمبلغ معلوم خصم من اصل
 المال المذكور وبقي بذمته من باقى مال المضاربة قدومه معلوم اتم بدفعه لرب المال فلما
 طالبه بذلك بالباقي ادعى العامل انه انجز في مال المضاربة وخسرت وانه لا يلزمه ذلك
 فلم يصدق له رب المال فهل بعد ثبوت اقراره باستهلاكه في بنائه منزله ويبيعه له بعد ذلك
 على الوجه المسطور لا يقبل قوله بعد ذلك في دعوى الخسارة وينفذ البيع ويؤمر
 بدفع ما بقي عنده من مال رب المال (اجاب) اذا اعترف العامل طائعا باستهلاكه
 جميع مال المضاربة في شؤون نفسه بلا اذن من رب المال يكون ضامنا له وينقلب المال
 دين بذمته واذا باع منزله بمقداره معين من الدين المذكور لرب المال ينفذ البيع اذا
 استوفى شرائطه المعتبرة شرعا ولا يقبل قوله في دعوى الخسارة في المال بتأخير رجوعه
 عن تأخير اقراره باستهلاكه لانتفاء قوله والله تعالى اعلم (سئل) في عامل القراض
 اذا اشترى بمال المضاربة عروضا وقبض ببيعها طلب رب المال ماله وتسكين العامل
 ببيعها حالا والعامل يمتنع من بيعه حالا لعدم ظهور رجح فيه ويتوقع حصول الرجح اذا
 امسكه وباعه بعد ذلك فهل يجاب العامل لذلك ولا يؤمر بالبيع اذ لم يكن في المال رجح
 (اجاب) صرحوا بان ان كان في المال رجح اجبر المضارب على البيع الا ان يدفع للمالك
 رأس ماله وحصته من الرجح وان لم يكن في المال رجح لا يجبر ولكن له ان يدفع للمالك
 رأس ماله او يدفع له المتاع برأس ماله ولا يلزم رب المال ان يصبر بلا اخذ شيء من المتاع
 برأس ماله او اخذ مقداره برأس ماله من المضارب الى ان يبيع المضارب المتاع غاية الامر
 انه لا يجبر المضارب في حالة عدم وجود رجح في المال بان كانت قيمة المتاع لا تساوي اكثر

مطلب لا يجبر رب المال
 على امساك مال المضاربة
 وهل يجبر العامل على
 البيع فيه تفصيل

سؤال سنة

من رأس المال على يده حالاً هذا ما يستفاد من عبارات كتب المذهب والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى بضاعة من ماله بمباشرة رجل عقاد على أن يتجر فيها أو ثلاث
الربح للعامل وثلاثاً لرب المال وكل ما احتاجه العامل من البضاعة يشتره رب المال
ويدفع عنه من ماله بمباشرة العامل واستمر على هذا الوجه مدة تزيد على سنتين ثم نقص
سعر البضاعة عن ثمنها وقت الشراء فآخذها رب المال من الدكان بعد تقويمها بالسعر
الحاضر الكاسد وأراد مطالبة العامل بالافتاوت الذي بينهما حسب حصته من الربح
فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث لم يكن للعامل دخل في نقصها وكساده (أجاب)
إذا كان عقد المضاربة واقعاً على البضاعة تكون فاسدة إذا شرطها كون رأس المال
من النقود وإذا فسدت فالربح كله لرب المال والخسارة عليه خاصة وللعامل أجر مثل عمله
لا يزداد على المشروط أن يحصل ربح ولو فرضت صحته فالربح على ما شرطوا والخسارة على
رب المال إلا أنه إذا كان في المال ربح فإنه يجبر الخسران منه أن وجد الخسران قبل
الافتاء فيجوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لأخر بضاعة على أن يعمل فيها مضاربة
وجعل له جزء معلوماً من الربح فعمل العامل وربح ثم أراد أن يبيع ذلك فهل يكون للعامل
أجر مثله لا يزداد على ما شرط حيث الحال ما ذكر (أجاب) إذا دفع رجل بضاعة لأخر على
سبيل المضاربة تكون فاسدة والواجب في الفاسدة أجر مثل عمله لا يزداد على المشروط إلا
أنه لو ردها وقال بعها واشتر بها أو ما ربحت فبينة نصفان فباع البضاعة وصار المال نقود
تكون مضاربة فإذا عمل فيه فله الربح على ما شرط إلا أن ابتداء هذا ليس بمضاربة بل هو
توكيل ببيع الامتعة ثم إذا صار الثمن من النقود فهو مضاربة بعد ذلك كما في تسكمله رد
المهتار عن جواهر الفتاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدر معلوماً من
الدرهم ليتجر فيه على سبيل المضاربة والربح بينهما مائة مناصفة فاتجر فيه وربح وقد باع
العامل منها الجماعة بثمن مؤجل بسندات عليهم ثم يختم نائب القاضي وأخبر العامل رب
المال بذلك فرفض به ثم حل الأجل ولم توجد الجماعة الذين عليهم ذلك المبلغ فأراد رب
المال الزام العامل به جبراً فهل حيث أخذ رب المال له إذا ما ملقاً في التصرف لا يلزم
العامل بذلك المبلغ ولا يجبر على دفعه من ماله (أجاب) نعم لا يجبر العامل على ذلك إن كان
الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر مبلغاً معلوماً
على سبيل المضاربة ثم مات رب المال وسأل الورثة المستحقون المتنازعين عن مال المضاربة
المذكورة فاعترف لهم ببقائه عنده وأوصلها إليهم بعد طلبهم ثم بعد مدة حصل بينهم وبينه
مشاجرة فأنكروا إيصاله إليهم فهل يكون القول قوله بيمينه في الإيصال إلى المستحقين
المذكورين حيث المال في يده أمانة ولم ترفع بموت المورث المذكور (أجاب) نعم يكون
القول قوله بيمينه في إيصال مال المضاربة إلى ورثة رب المال والحال ما ذكر حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وفتها آل لها ميراث عن مورثها فترجى رجل

سرم ٢٨

سؤال

٢٦ ١٢٧٧

في القعدة

٢٢ ١٢٧٧

بالبنية

سنة ذي الحجة

٢٠ ١٢٧٧

بالبنية وأمرته هي وأمرها بتخليص مال التركة وإن يتجر فيه مضاربة بشرط أن ينفق عليه
وعليه المأجر ولم يبين للعامل مقدار معين من الربح ولا لهما فهل إذا اتجر فيه وخسر ولم
يحصل ربح أصلاً ودعى أنه خسر يكون مصداقاً له ويكون بذلك أجيراً له أجره مثله
فقط (أجاب) كل شرط أوجب جهالة في الربح أو قطع الشركة فيه فسد المضاربة
كما صرحوا به وصرحوا أيضاً بشرط بيان نصيب العامل من الربح فإذا فسخ شرط من
شروطها فسدت وقبل قول المضارب بيمينه في الخسران إن لم يكن خائناً صححت المضاربة
أو فسدت وحكم المضاربة الفاسدة أن الربح فيم الرب المال والخسران عليه وللمضارب
أجر مثل عمله لا يزداد على ما شرط من الربح ولا يجره ولا أجر له وهو العاقل لا يجره
نحو الفاسدة على الهيبة كما تنه في حواشي الدرر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
في رجل ادعى على أخيه أنه أعطى أخاه مالا على سبيل المضاربة وأن رب المال طلب من
أخ المدعى عليه دفع المبلغ المذكور له كونه لم يعطه بها هذه المدة الماضية فوعده أن
يدفع له نصف المبلغ في مدة معلومة والنصف الآخر في مدة أخرى ولم يدفع له شيئاً من
ذلك وإن أخاه المدعى عليه توفي وانحصر أرثه في زوجته وبنتها منه وفي المدعى عليه ثم
ماتت بنته المذكورة عن عمها وأولادها وبقي ما تركه المتوفى المذكور تحت يد المدعى
عليه وأنه يطالب به بدفع المبلغ المذكور ثم إن المدعى عليه اعترف بأن أخاه أخذ المبلغ
المذكور من المدعى المذكور على سبيل المضاربة وأنه بتأجيل متأخر عن تأجيل الوعد
المذكور تعدى على أخيه أصوص في منزله فضر به بالرصاص وأخذوا الامتعة التي في
المنزل ومن جملتها مال المدعى المذكور وإن المدعى قبل وفاة شقيقه حضره وسأله عن
المبلغ المذكور فآخبره بعدم الوعد المذكور كونه لا كما مع الامتعة التي أخذها لأصوص
فهل إذا أقام المدعى عليه بينة على قول أخيه المتوفى في ذلك التاريخ قبل وفاته أن مال
المضاربة هلك على هذا الوجه يكون هلاكه على رب المال وليس على المضارب في تركه
شيئاً منه ولا على ورثته ويمنع رب المال من المعارضة لورثته (أجاب) إذا أقام وارث
المضارب بينة أن المضارب قبل موته أخبر بضائع مال المضاربة على الوجه المشروح بتأجيل
متأخر عن تأجيل الوعد بدفع المال له ولم يوجد ما يوجب كونه ديناً على المضارب
لا يكون المال مضموناً في تركته بدون وجه شرعي ويفوت بذلك التجهيل للمال والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لأخر مبلغاً معلوماً من الدرهم ليتجر فيه مضاربة
وله ثلث الربح ولرب المال الثلثان فاتجر العامل وحصل في المال ربح وقسم بينهما ما
تقسم المضاربة وبقي المال تحت يد العامل يتجر فيه مدة فعلم رب المال من العامل
الحاسبة على الربح في بعض المدة المذكورة وطلب من العامل هو ومن حضره أنه ياتزم
بما على الناس من مال المضاربة وبما خسر منه في بعض المدة وأخذ مقداراً من ربح المدة
المذكورة فهل إذا التزم العامل بذلك لا يلزمه شراً ويرد ما أخذه رب المال والعامل من

٢٧ ١٢٧٧

الربح يجبر به رأس المال ولا يلزمه شيء من الخسران ويصدق في مقدار الربح والخسران
بيمينته ولا يكون طلب الماسبقه على الربح فمنها للمضاربة (اجاب) اذا لم يخالف
المضارب في مال المضاربة وباع نسيئة وضمن الثمن من يذمه لا تصح كفايته ولا يلزمه
الخسران بل اذا حصل قبله ربح واقتسماه ولم يفتح عقدا المضاربة ترادا الربح يجبر
الخسران منه فان زاد الربح فهو بينهما على ما شرطوا وان زاد الخسران فهو على رب المال
خاصة حيث لم يوجد من المضارب ما يوجب عليه الضمان من تعدد تفریط والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل اخذ من امرأة قد راعها من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وكلما
وجد من الربح يكون بينهما الكل من نصف وصار يعمل فيه ثم ربحت وقسم
الربح بينهما على ما شرطوا ولم يفتح المضاربة المذكورة واخذت منه قد راعها من الدراهم
من اصل مال المضاربة المذكورة وعمل في باقيه وخسر فيه - حال حياتها ثم ماتت المرأة
المذكورة عن ورثة فهل والحال هذه يقبل قول المضارب المذكورة فيما خسر من مال
المضاربة المذكورة وفيما دفعه لها من الربح حال حياتها ويرد ما اخذ من الربح الى مال
المضاربة (اجاب) نعم يقبل قوله في ذلك بيمينته اذا لم يكن خائنا ويرد الربح المقصود
ليجبر الخسران منه حيث لم يفتح قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا
معلوم من الدراهم لي عمل فيه مضاربة في الرقيق فاشترى وتجرف في المال وربح ومات بعض
رقيق باقية مساوية لا تدخل للمضارب فيها وخسر المال بسبب ذلك فهل يجبر الخسران
بالربح واذلزم رب المال العامل به وكتبه عليه في كاهن لا يلزمه ويصدق في قدر الربح
والخسران بيمينته لا سيما ولم يكن عند رب المال بينة تشهد له بأنه قرض او دين شرعي وانما
تشهد بأنه قيمة الجارية التي هلك وماتت بلا ثبوت تعدد ولا تفریط (اجاب) اذا اعترف
من كتب له العامل سند بهذا المقدار انه خسران مال المضاربة المحاصل بدون تعدد ولا
تفریط من العامل لا يكون له مطالبة العامل به اذا لضمان على العامل والحال هذه
بخلاف ما اذا لم يتحقق ذلك بطريق شرعي وكتب العامل ان يذمه دين القلان كقرض
مثلا فانه يؤخذ باقراره بحسب الظاهر ويؤمر بادائه الى المقر له حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل اعطى رجلا آخر قد راعها من الدراهم لي عمل فيها على
وجه المضاربة وكلما يسره الله من الربح يكون بينهما نصفين نصارا للعامل يتجرف في المال
المذكورة مدة طويلة وكل سنة تصير قسمة الربح بينهما مع بقاء رأس المال في يد العامل
ثم مات رب المال وقام ولده البالغ الرشيد مقام والده وجرى عقد المضاربة بين العامل
المذكورة وبين ولد المتوفى المرقوم كما كان بين والده في حياته وصار العامل يتجرف في
ذلك المال ويقسم الربح بينهما ثم اشترى برأس المال حبوا بامن قول وقع وغيرهما
ووضعهما في اما كن مامونة ليتجرف فيها فحصل فرق عام للبلد بسبب ذلك الفرق حصل
التلف بجميع الحبوب من غير تفریط فهل حيث كان العامل اتميا ولم يحصل تفریط

ولا

ولا تعدد في رأس مال المضاربة للاضمان عليه (اجاب) اذا هلك مال المضاربة او بعضه
بدون تعدد ولا تفریط من العامل وقد اقتسم الربح بينهما بدون فسخ للعقد فانما يتراد ان
الربح الذي اقتسماه ليحجر منه الهالك من رأس المال فياخذ رب المال ثمن ان بقي شيء
بعد رأس المال اقتسماه على الشرط والا فلا وان لم يقب برأس المال فلا ضمان على
المضارب فيما بقي من رأس المال الهالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من
آخر مبلغا معلوما من الدراهم ليتجرف فيه على سبيل القراض الشرعي والربح بينهما وكتب
عليه رب القراض بذلك سند اشريفا وفيه شهود من المسلمين ثم ان العامل اتجور وربح
وتخالف رب القراض من العامل واخذ منه السند المكتتب عليه والآن اراد صاحب
مال القراض الرجوع على العامل ومطالبة بدراهم القراض وانه كانه تخالف منه
فاعترف العامل بذلك القراض والتجارة فيه على الوجه المذكور وادعى انه خلاصه به
وانه استلم منه السند المكتتب عليه بذلك واقام عليه بينة بالخاص به وليس بشهادتها لم
تكن في السند وقت استلام العامل له من صاحب القراض فهل اذا كان في السند اسم
اناس غائبين لا يتوقف الحكم على شهادتهم ويكتفي بشهادة الشهود الحاضرين الشاهدين
بالخاص ولو لم تكن شهادتهم مكتوبة في السند المذكور (اجاب) يقبل قول المضارب
بيمينته في دعواه رد مال المضاربة الى رب المال بدون بينة اذا لم يكن خائنا اذا الامن يقبل
قوله بيمينته في رد الامانة الى ربها ولا يتوقف على شهادة البينة بذلك اصلا فضلا عن كون
اسمها مكتوبة في سند المضاربة الاصلى والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر مبلغا معلوما من الدراهم مضاربة وشرطا ان يكون لرب المال ثلث الربح
وللمضارب ثلثه ولم يعمل معه ثلثه ثم عمل المضارب المذكور وفي المال وحصل
خسران قدر معلوم من اصل المال من غير تعدد منه ولا تفریط ولا مخالفة فطالبه
رب المال بما يخصه من الخسران وقال لا يلزمني فتخاصم معه فدخل جماعة بينهما
والزموا المضارب ان يدفع نصف الخسران فانتم بذلك على يد بينة وكتبوا عليه سندا
صوريته التزم فلان ان يدفع نصف الخسران لفلان فهل والحال ما ذكر لا عبرة بهذا
الالتزام شرعا حيث انه التزم ما لا يلزم ويكون الخسران على رب المال (اجاب) نعم
لا عبرة بهذا الالتزام ولا يلزم المضارب فيه شيء بدون وجه شرعي كوجود ربح سابق بدون
فسخ للعقد فانه والحال هذا ويرد ما اخذ من الربح ليحجر الخسران منه او كونه متعديا في مال
المضاربة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قد راعها من الدراهم
ليعمل فيه مضاربة يتجرف بمعلوم من الربح فاشترى به اخشابا ومات المضارب قبل بيعها فهل
يكون للقاضي ان يحبس وصيا عنه يبيعها او يوفى رب المال رأس ماله وحصة من الربح
ويعطى حصة المضارب غراما ولا يكون لرب المال ان يستقل ببيعها وحده ولو لم يرحم
(اجاب) في الدراهم المتعارفة البرازية مات المضارب والمال عروض باعها وصيه وفي

في القعدة سنة

عواشيه وقيل ولاية البيع تكون لرب المال ووصى المضارب كليهما وهو الاصح لان الحق كان للمضارب ولو كان الملك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الامر اليهما انتهى وفي الهندية وان كانت المضاربة بحين مات المضارب عروضا او دنائير فارد رب المال ان يبيعها امر الجدة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصى المضارب فان لم يكن له وصى جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غرماءه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا على سبيل المضاربة ليتجرف فيه والربح بينهما نصفان وشرط رب المال على العامل انه اذا ضاع المال يكون الاخذ ضامنا له وضمنه وجعل آخر في مال المضاربة يعمل المضارب في المال فهل كانت اعيان التجارة جميعها بالموت حيث كانت مواثي بدون تعد ولا تفریط فهل والحال هذه تكون الخسارة على رب المال ولا يكون المضارب ولا كفيله ضامنين لشي من ذلك (اجاب) نعم تكون الخسارة والحال ما ذكر على رب المال خاصة ولا ضمان على المضارب فيما هلك من مال المضاربة ولا على كفيله وشرط الضمان باطل كالكفالة بما لها وهذا حيث لا تعدى منه ولا تفریط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى صمغاور يشامن ديش النعام وجبالا وغير ذلك بثمن معلوم بماله لنفسه فاتفق معه رجل آخر على ان يضاربه في العروض المذكورة ويكون الربح المحاصل بينهما نصفين ولم يبيع المشتري نصفها منه فهل تكون المضاربة المذكورة فاسدة واذا باع المشتري المذكور العروض المذكورة وحده ووربح فيها يكون الربح له خاصة دون الرجل المذكور حديث لم يعمل معه اصلا لمكونه عاجزا عن رض به (اجاب) نعم تكون هذه المضاربة المعقودة على العروض فاسدة وحكم المضاربة الفاسدة ان المضارب يستحق اجر المثل ان عمل فيها والربح كله لرب المال كما ان الخسارة كلها عليه بحيث لم يعمل المضارب المذكور شيئا لا يستحق اجرا على رب المال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة والربح بينهما ورضي العامل بذلك واشترى به بضاعة وباعها ووربحت وقسم الربح بينهما ما حكم الشرط المذكور ثم اشترى العامل المذكور بضاعة اخرى قبل فسخ المضاربة وحصل فيها كساد واراد رب المال اخذ ماله من يد المضارب وان يلزمه بالبضاعة ليتصرف فيها لنفسه بربحت او خسرت متعللا بانه وقت عقد المضاربة شرط عليه انه متى اراد اخذ ماله ياخذ منه يده ولا يكون ملزوما بالبضاعة فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للمضارب بيع البضاعة بالسعر المحض فان حصل فيها ربح قسم بينهما حكم الشرط المذكور وان حصل فيها خسران يضم الربح السابق لراس المال وما حصل من الخسارة يضيع على ربه ولا عبرة بتعلل رب المال بذلك وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم للمضارب بيع البضاعة لينظر الربح من الخسران لكون الربح حقه وانس لرب المال فسخها والمال غرض بخلاف الشر كقولو

عزل

جادي الاولى

٢٠ ١٢٨٤

جادي الاولى سنة

عزل رب المال المضارب والمال غرض فله بيعها ايضا ولا عبرة بهذا الشرط لكونه فاسدا والمضاربة لا تقسده فاذا باع المضارب العروض حتى صار ثمنها من جنس راس المال وظهر فيه الخسران تراد الربح السابق حيث لم يفسخ ليخسر الخسران منه فان بقي شيء قسم بينهما وان زاد الخسران فهو على رب المال خاصة حيث لا تعدى من المضارب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يلك بضاعة دفعها لرجل وامره ببيعها ليتجرف في ثمنها مضاربة على ان للمالك الثلثين في الربح وللعامل الثلث فباعها العامل واتجرف في ثمنها ووربح المال فطلب العامل نصيبه الذي هو الثلث من الربح فامتنع من ذلك رب المال وقال ان المال كله لي ولك فيه اجر المثل لان المال اصله كان بضاعة والمضاربة لا تصح عليها فهل اذا تحقق ان المالك امره ببيعها والاتجار ببيعها في ثمنها على سبيل المضاربة تكون هذه مضاربة صحيحة ويؤمر رب المال باعطاء الثلث للعامل من الربح لاجرا للمثل (اجاب) اذا عقدت المضاربة في العروض تكون فاسدة اذ من شروطها كون رأس المال من الاثمان الا انه لو دفع رب المال عروضا لرجل وامره ببيعها ثم يعمل في ثمنها مضاربة يجوز اذا حصل بيعها ثم عمل في ثمنها وهي الحيلة في جوازها واذا صحت فلا عمل ما شرط له من الربح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر مقدارا معلوما من الدراهم ليتجرف فيه على وجه المضاربة الصريحة الشرعية واشترط اشروطا معلومة لهما منها ان يكون الربح اثلاثا لثالث لصاحب المال والثلثان للمضارب ومنها اباحه المالك للمضارب ان يتجرب بنفسه او بما ذونه وان يخاطبه بمال آخر على سبيل الشركة مع صاحب المال الا آخر واباح له عدم الخلط وان يتجرف في اي صنف من اصناف البضائع ثم ان ذلك المضارب اخذ من رجل آخر مقدارا آخر من الدراهم على سبيل الشراكة والشروط كالسابقة فخلط المضارب احد المالين بالآخر واتجرف فيهما بحسب الاذن من صاحبي المالين فحصل ربح ولم يتجرب بحسبة على ذلك الربح بين المضارب وصاحبي المالين ثم ان صاحب المال الاول طلب من المضارب قدرا من ماله اقضاء مصالح له فدفعه المضارب للمالك ثم اتجرف المضارب في المال الباقي بعد ذلك قبل قسمة الربح بدون فسخ للعقد وحصل خسران بسبب تنازل الاسعار بدون تعد ولا تفریط فطلب صاحب المال الثاني من المضارب ماله فاخبر المضارب المذكور المالك بالخسران فقتلها واعطاء حقه ورضي بما يخصه من الخسران وقنع به وطلب صاحب المال الاول ماله من المضارب فاخبره بالخسران فانكر المالك الخسران وادعى عدمه وانكر القدر المدفوع له ايضا فهل والحال هذه القول قول المضارب بيمينه في دعواه الخسران ودفعه للمالك القدر المذكور واذا قلتم بقبول قول المضارب بيمينه في دعواه الخسران ودفعه للمالك القدر المذكور فهل يختص المالك بالخسران المذكور بعد خسران الربح السابق حيث كان الواقع ما هو مسطور (اجاب) نعم يقبل قول المضارب بيمينه في دعواه الخسران ودفعه القدر المذكور لرب المال

صغر

١٢٨٧

لا ضمان عليه فيما خسر المال حيث لا تعدى منه ولا تقرىط ولا يضمن بالخلط ولا بالشركة مع آخر حيث كان ذلك باذن رب المال كما صرحوا به في تنقيح الفتاوى الحمادية ولا يخطئه أى مال المضاربة بماله الا بهى باذن المالك او باعل برأىك حينئذ يجوز له المضاربة والخلط أما المضاربة فلان الشئ لا يتضمن مثله فلا بد من التخصيص عليه والتفويض المطلق وأما الخلط فلان المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكروا في الملتقط انه لو لم يقبل للمضارب اعمل برأىك وكان عرف التجار في ذلك البلدان المضارب بين يخطون الاموال والمالك لا ينفون عنه وعلى هذا التعارف فانه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب في المضاربة المطلقة ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشترك شركة عنان او مفوضة ولا ان يخلط مال المضاربة بماله او بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيه برأىك كان له ان يدفع الى غيره مضاربة و يشارك ماله بمال المضارب به خاتمة من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر درهم ليتجر فيها واشترط له الثلث في الارباح في مقابلة سعيه فاشترى المضارب بضاعة ومكنت مدة ثم تنازلت الاسعار فلما تبين لرب الدراهم ذلك احضر المضارب وأخذ عليه كتابة واشترط فيها أن يكون على المضارب في الخسران بقيمة ماله في الارباح ان لو وجد ربح ففعل اذا كان الامر كما ذكر في السؤال وخسر بعض المال بتنازل الاسعار ولم يوجد ربح أصلا لا يلزم المضارب به ولا عبثا بالكتابة المشترط فيها على المضارب في الخسران بقيمة ماله في الارباح ام كيف الحكم (اجاب) شرط الخسران على المضارب باطل والمضاربة على حالها فاذا حصل خسران في مال المضاربة بدون تعدى ولا تقرىط من العامل بل كان بتنازل الاسعار ونحوه لا يضمنه المضارب ولو شرط عليه ذلك فلا يطالب العامل بشئ من الخسران المذكور حيث لم يوجد في المضاربة ربح سابق أصلا قال في الدرر من كتاب المضاربة نقلا عن الجلالية كل شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشركة فيه يفسدها والا بطل الشرط وصح العقد اعتبارا بالو كالتقال في حواشيه للسيد الطحطاوى قوله والابطال الشرط أى ان لم يكن واحدا منهما كاشتراط الخسران على المضارب اه حلي او عليهم ما جوى اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت الى زوجها مبلغا من الدراهم معلوم القدر والصنف على سبيل المضاربة على ما شرطوا وتحرر بذلك سند من الزوج الى زوجته ثم بعد مدة طوييلة سافرا الى الحجاز ومات هناك ولم يسبق منه محاسبة زوجته على مال المضاربة ولا ارباحها ولم يبين انه اشترأ ما لا بل مات مجهلا لمال المضاربة فهل والحال هذه يكون المبلغ المذكور ديناً للزوجة في تركه زوجها المذكور مضموما بموته مجهلا اذا كان ماذ كرثا بة بعد موته بالوجه الشرعى (اجاب) نعم ينقلب مال المضاربة ديناً في تركه المضارب بموته مجهلا محاله ويكون مضموما والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة

١٥ ١٢٨٨

رجب

٢١ ١٢٩٦

من

من الرجال يملك كل منهم مبلغا معلوما من الدراهم عقدوا الشركة فيه على ان يكون له كل منهم جزء معلوم فيخرج من الربح ثم ضروا اليهم رجلين ليعملوا معهم بايديهم وليس منهم مال بل مال الشركة يسدأ ربا به وشرطوا للمهاجر معلوما من الربح ثم سافرا جميعا بقصد التجارة على هذا الوجه واشتروا أول بضاعة وباعوها وخسروا فيها ولم يخرج شئ من الربح ثم أراد ارباب المال تضمين ذينك الرجلين جزء من الخسران الذى حصل من بيع تلك البضاعة فهل يكون الخسران عليهم دون الرجلين (اجاب) نعم يكون الخسران على ارباب المال ولا ضمان على المضارب بين المذكورين والحال ماذ كرسا لبدون موجب والله تعالى أعلم (سئل) في مضارب مات وله وصى مختار من قبله وفي المال عروض بعضها تحت يد رب المال فهل تنفذ المضاربة بالموت واذا قلتم بانفسا خها فن يتولى البيع لتلك العروض هل هو رب المال أو الوصى او هما معا واذا قلتم بالبيع لاحدهما فقط اولهما معا فما الحكم في الربح الناض من السلعة الموجودة تحت يد رب المال (اجاب) ليس لرب المال بعد موت المضارب والمال عروض الا نفردا ببيعها وانما الاختلاف في كون وصى المضارب ينفرد بذلك او يشاركه رب المال في البيع حتى يصير المال نقدا من جنس رأس المال لظهور الربح من عدمه فان ظهر ربح في المال اقتسماه على حسب الشرط قال في الدرر المختار من المضاربة مات المضارب والمال عروض باعها وصيه وفي حواشيه لان العزل لا يمكن حينئذ في المضارب فلا يجزى على وصيه وقيل ان ولاية البيع تكون لرب المال ووصى المضارب كليهما وهو الاصح لان الحق كان للمضارب ولكن المالك لرب المال نصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الامر اليهما انتهى قلت فلو لم يكن له وصى هل يستبد المالك بالبيع او ينصب القاضى وصيا يبيع معه الظاهر نعم جوى والذي في الهندية فان لم يكن له وصى جعل القاضى له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصصة المضارب من الربح غير ماؤه اى ان كان له غرما فغرماء المضارب لا يأخذون عروضها لانها مال الغير انتهى والله تعالى أعلم

• (كتاب الوديعة) •

(سئل) في رجل اشترى بقرة وأرسلها مع آخر لبلدة فضاغت من المرسل معه من غير تقصير فهل لا تلزمه (اجاب) لا ضمان على الرسول المذكور حيث ضاغت البقرة منه بدون تقرىط ويصدق في دعوى الضياع بينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لامرأة دراهم في صرة أمانة فوضعتها في مخلاة مع دراهم لها في صرة أخرى ثم نزلت في المركب مع رب الامانة وتوجهها الى السفر فنزل عليها اللص فشرط المخلاة وأخذ دراهم الامانة بصرتها فقط دون دراهم المرأة المذكورة وذلك من غير تقرىط ومن غير تعدى فهل

ذى الحجة

٢٨

١٢٩٤



تضييع على زيتها ولا ضمان على المرأة الامينة المذكورة حيث ضاعت من غير تغريب
ومن غير تعد (أجاب) القول للمرأة المذكورة في دعوى الضياع بيمينها ولا ضمان عليها
حيث لم يثبت عليها رب الامانة التغريب في الحفظ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ماتت عن زوجها وبناتها وولدها وتركته ما يورث عنها اشرف فقسمت تركتها المرأة وأخذ
الابن نصيبه وأخذت البنت نصيبها مع نصيب الزوج من غير اذنه فجاء الزوج وقال لها
لاي شئ أخذت نصيبي فقالت البنت نصيبك عندي في الحفظ والصون والامانة فقال
الزوج نعم ورضي بامانتها ثم بعد مدة طاب أخذ الامانة من البنت فهل يجب لذلك وهل
إذا ثبت للزوج شئ من الدراهم أو غيرها على البنت بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به
أم لا (أجاب) للزوج أخذ ما خصه من تركتها زوجته عن يده التركة وما أثبت به بالوجه
الشرعي على البنت المذكورة يقضى له به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وبنين وترك ما يورث عنه شرعا من نخل وأرض زراعية وبه دقصة التركة أراد الابن
المذكور السفر الى بلاد الحجاز فترك نصيبه الذي يخصه في يد أولاد إحدى اختيه
المذكورتين حتى يرجع من غيبته وللابن ابن ابن عمير يد الآن منازعة أولاد أخت
الغائب وأخذ ما يسقطه عن والده منهم متعلا بانه أولى وأحق منهم والحال ان الغائب
حي ومعه أولاد فهل لا يجب لابن ابن العمير أن يكون له منازعة أولاد أخت الغائب في
نصيبه (أجاب) لا معارضة لابن ابن العمير فيما أودعه الرجل المذكور قبل سفره تحت يد
أولاد أخته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر آل له مبلغ معلوم
من الدراهم بطريق الميراث عن أمه وصار المبلغ تحت يد أبيه ثم مات الاب عن ابنه هذا
وعن ابن وبنين آخرين وزوجة فهل يكون للابن بعد بلوغه رشيدا أخذ المبلغ الذي
خصه من أمه بالميراث حيث كان مقيدا بغير القسام ومات الاب وهو معلم به قبل موته
ولا يدخل في ميراث الاب بل يخص به الابن المذكور ويقاسم بقية ورثة أبيه فيما تركه
الاب مما هو مخلف عنه (أجاب) للابن بعد بلوغه رشيدا أخذ ما خصه من تركته أمه إذا
ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وليس لباقي ورثة أبيه مشاركة فيه والحال ما ذكر والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة وضعت عند بنتها أمانة ثم ماتت البنت فادعى زوجها ان
هذه الامانة ملك لها فهل إذا أقامت أمها المذكورة بينة على ما تدعيه يقضى لها بها
ويمنع الزوج (أجاب) إذا ثبت ملك الام فيما كان تحت يدها بالوجه الشرعي
يقضى لها به ولا يكون ميراثا عن البنت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تحت يدها
أمانة ووديعة لغيرها جعلت ما هي ومؤخر صداقها ونفقة عدتها للزوج في نظير طلاقها
منه فهل إذا حضر صاحب الوديعة من غيبته يكون له مطالبة زوج المرأة المطلق لها بامتنعه
وأخذها منه بعد ثبوت الملك له فيها بالبينات الشرعية (أجاب) لرب الوديعة المذكورة
أخذها من هي تحت يده بعد تحقق الملك له بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم

(سئل)

(سئل) في رجل يملك حلقا من الذهب أعطاه لرجل آخر ليخبره في سوق كذا ووضع في
جيبه من داخل ثيابه فبعد وصوله الى السوق وجدته قد ضاع من غير تعد ولا تغريب منه
فهل يصدق بيمينه في ضياعه ولا يكون له مطالبة به (أجاب) نعم يصدق الرجل المذكور
بيمينه في دعوى الضياع ولا ضمان عليه حيث لم يثبت عليه التعدى أو التغريب والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة تملك حلياً دفعته لوالدها ليحفظه في حرزه فوضعه
الاب في حرز مثله فضاع من غير تعد ولا تغريب مع بعض مصاغ لا مهاقر فحسه الزوج لذى
شوكة فكتبه عليه قهر اعنه بالحبس المديد فهل إذا ثبت ما ذكر لا يعمل بتلك الكتابة
ولا يلزم الاب المذكور بمصاغ بنته المذكورة (أجاب) إذا أودعت المرأة حلياً لها عند
والدها وضاع منه بدون تغريب لا يكون مضموماً عليه ويصدق في دعواه الضياع مع
اليمين ولا يصح التزامه ببطله والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت وزوجها
لشخص ولتلك المرأة بعض أمتعة وضعتها عند بنتها أمانة لا على كونها جهازاً لها خوفاً
على الامتعة من بنت لها أخرى ثم بعد مدة طلبت الام المذكورة الامتعة منها فادعت انها
ملكها لها فادكرت دعواها فهل يكون القول قول الام ما لم تثبت البنت التملك لها
(أجاب) نعم يكون القول للام بيمينها حيث لا بينة للبنت المذكورة على التملك والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عند آخر أمانة من الدراهم لا يعلم قدر عددها الا بيمين
من غير اشراف عليه ثم بعد ذلك أخذها ربهامنه بدون بينة أيضاً والآن يشكر أخذها منه
ويريد مطالبة بها فهل يصدق الامين بيمينه في ردّها له بها ولا يكون له مطالبة بها
(أجاب) نعم يصدق الامين المذكور بيمينه في دعوى رد الامانة له بها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل دفع له آخر ساعة وأمره ان يعطيها الى شخص عينه ليصلح ما فيها من
الحلل فوضعتها في جيبه وذهب بها الى الشخص المذكور فلم يجد فيه فرجع وعاد ثانياً
فضاعت منه في الطريق ولا يدري كيف ضاعت فهل لا ضمان عليه حيث كانت في
جيبه ولم يفرط (أجاب) نعم لا ضمان حيث لم يثبت التغريب في الحفظ ولا التعدى
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرادت زيارته سيدي أحمد البدوي في المولد وصحبها
ثلاثة رجال وامرأتان وعند الزيارة أرادت دفع خلفها الرجل ليحفظه فامتنع عن استلامه
خوفاً عليه ثم أغلظت عليه ووضعته في جيبه وقالت ان ضاع هو لي وان بقي هو لي
بحضرة الرجال والمرأتين فشق الدارق جيبه وأخذته وقت الزيارة وعند خروجه من المقام
وجد جيبه مشقوقاً بحضرة الرجال والمرأتين والآن تدعى بانه عارية وتريد ان تعال به
ببطله فهل إذا ثبت ما ذكر بالبينات الشرعية لا تجاب لذلك ولا يكون لها مطالبة الرجل
المذكور ببطله حيث لم يحصل منه تعد ولا تغريب في ضياعه (أجاب) لا ضمان على
الرجل المذكور حيث لم يثبت عليه التعدى والتغريب ولا فرق بين كونه وديعة أو
عارية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دراهم وله عليه وثيقة فأراد رب

ذى القعدة سنة

الدين ان يستخلص ذلك الدين فاردى رسول رسول الله واعطاء الوثيقة لاجل استخلاص ذلك الدين فتوجه اليه وطلبه منه فعرّفه بان لا دين عليه فتوجه ومعه الوثيقة لاجل ان يسلمها الي ربه فاضاعت منه قبل وصوله اليه فهل والحال هذه لا يضمن الدين الذي فيها خصوصا ولم يحصل منه تقرير في ضياعها (أجاب) لا ضمان على الرجل المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لخدمته الاجير الخاص به مبلغا من الدراهم ليصرف منها في لوازم امره على حسب ما يامر به فصار الاجير يصرف وينفق منها ما يامر به الموجه به وضاع منها قدر معلوم يبلغ نحو مائة وستين قرشا وذلك القدر سرق منه من جيبه مع بعض دراهم للاجير فامتنع الموجه من دفع اجرة شهر للاجير من اجرة حيث ضاع منه القدر المذكور فهل لا يضمن الاجير ما ضاع من مال المستاجر بدون تقرير ولا تعد منه وليس له مطالبة ببدل ما ضاع منه ويجبر شرعا على دفع ما ترقب له من الاجرة بذمة موجه المذكور (أجاب) لا ضمان على الخادم المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور وعلى موجه دفع ما عليه من الاجرة وليس له الامتناع عن ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى اخرا ثيابا حريرا مائة وأمره ان يسلمه لرجل معين في جهة عينها فاحذره الامين وسلمه للرجل الذي عينه له بحضرة رب الامانة ثم بعد مدة من الزمان ادعى رب الامانة على الامين ان الامانة باقية عنده فهل لا عبرة بدعواه ويصدق الامين في دعواه الدفع بيمينه (أجاب) القول للامين المذكور بيمينه في دفع الامانة لمن أمر بدفعها اليه ان ثبت الامر بالدفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع قطعتين لرجل ليوصلهما الشخص معلوم فباعهما المدفوع اليه لشخص آخر ولم يسلمهما لمن أمره ما اكهما بالتسليم اليه وذلك بدون اذن مالكهما فهل اذا أخبر المالك ببيعهما ما وعلم به ولم يرض بذلك يكون له مطالبة المشتري لهما من الرسول المذكور بردهما لوقائعتين وبقيتهما لو هالكين حيث لم يرض ببيعهما من رسول له ولا يضمن المشتري بدفع قيمتهما للمالك حيث اختار تضمينه دون البائع المذكور وكان معترفا بشراة لهما من رسول المالك وبأنهما ماله (أجاب) للمالك تضمين المشتري حيث كان البيع بدون الاذن والاجازة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ساعة ليوصلها الى محل معلوم فحصل له عذر فدفعها لآخر ليوصلها اليه وألبسه جنزيرها في رقبة فخرجها من رقبة ووضعها في خزانة وهو خزان صغير ليس حرز مثلها وادعى بعد ذلك ضياعها فهل يلزمه قيمتها (أجاب) لا يضمن مودع المودع حيث لا تعدى منه فيضمن الاول فقط بالدفع الى غير من في عياله ان هلكت بعد مفارقتها وان قبلها الا ضمانا واذا حصل من الثاني تعدد فهو ضمان أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عند امرأته دراهم امانة على يديها ثم بعد أيام فتحت المكان الذي فيه الامانة وأخذت بعض ثيابها وتركت الباب مفتوحا وخرجت الى بيت أهلها من غير عذر ولم تستحفظ أحد أهلها فاسأل الرجل

١٢٦٥ ١٦

ذى الحجة ٧

١٢٦٥ ٢٣

ربيع الاول

١٢٦٦ ١٣

جاءى الثانية

١٢٦٦ ٢٣

مطلب نرج المودع وترك الباب مفتوحا ولم يكن في الدار احد ضمن

عن

شعبان سنة

١٢٦٦ ٢٦

رمضان

١٢٦٦ ١٧

شوال

١٢٦٦ ٢٥

محرم

١٢٦٧ ٢٧

ربيع الثاني

١٢٦٧ ١١

عن دراهم زوج تلك المرأة ففتش في المكان فلم يجدها فهل تكون تلك المرأة مفترطة بذلك وتلزمها تلك الدراهم (أجاب) اذا خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار احد ولم يكن المودع في مكان يسمع حصر الداخل كما في الاقروية من الوديعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جانبان من البقعة الختام من الميرى واستطاعها ثم أودعها عند رجل واتفق معه انه عند حلول مولد سيدي أحمد البدوي يستلمها منه فتصرف المودع في بعضها بالبيع من غير علم المالك ومات المودع وعليه ديون لا تبقى تركتها فهل يكون المالك اسوة الغرماء فيما تصرف فيه المودع واذا ظهر في التركة بعض ما أودعه يكون للمالك اخذه بيمينه ولا يكون للغرماء حق فيه حيث كان من عين وديعته (أجاب) ما تحقق بالوجه الشرعي انه وديعته تحت يد المالك يكون له به اخذ ولو ليس لغرماء المودع ولا لغيرهم معارضته فيه وما استلمه المودع من الوديعة مضمون عليه بقيته تؤخذ من تركته كسائر الديون والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لأمراة دلالة دبوس الماس تبعة لها فاضاع من الدلالة من غير تقرير ولا تعد فهل اذا لم يثبت عليها تقرير في حفظه ولا تعد تصدق في ذلك ولا يلزمها ضمان والحال هذه (أجاب) سئل العلامة خير الدين الرملي عن دلال ادعى ضياع المتاع هل يضمن أم لا و يقبل قوله بيمينه فاجاب هو أمين لا يضمن بالضياح والقول قوله فيه بيمينه اه وفي الاقروية من أوائل فصل في ضمان الاجير المشترك والخاص عن المحيط ان الخاص والدلال اجير مشترك وعليه في ضمانه لما هلك في يده بلا عمل الخلاف وهو عدم الضمان على قوله والضمنان على قولهما واقتفاء بعضهم بالصالح على النصف وهو اختيار المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في شخص أودع عند آخره ثوبا ووضع المودع في حرز مثله وبعد مدة جاء عنده ضيف رجل غريب ونام معه في الحرز المذكور فسرق المتاع وهرب ولم يعلم له مكان فهل لا يلزم به المودع ولا يعد مقصر باذخال الضيف في الحرز (أجاب) حيث وضع الوديعة في حرز مثلها وسرقت من غير تقرير في حفظها لا يكون ضامنا ولا ضمان على المودع باذخال الضيف الحرز معه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع دراهم عند زوجة أخيه بغير شهود ولم يصدر منه اقرار بهذه الوديعة في مدة حياته لاحد مطابقا وبعد وفاته احضرت الدراهم وسلمتها لاحد اولاده وأخبرته بان أباه كان أودع هذه الدراهم عندها فهل اذا قال بعض الورثة ان مورثنا أودعها أكثر من هذه الدراهم وأنكرت ذلك ولم يقيموا بيمينه على دعواهم يكون القول قولها مع يمينها ويمنعون من دعواهم هذه (أجاب) القول للزوجة المذكورة مع اليمين في قدر ما يدها من الوديعة حيث لا بينة لباقي الورثة على مدعاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر مبلغا من الدراهم وكتب به سنداً ثم توفي وأقام على تركته وأولاده أكبرهم وصيا فاحذ الوصي من تلك الدراهم مبلغا وأبقى في السند وأختصام المبلغ بعد ذلك ولم يكتبه ثم

بعد ذلك سأل أحد أخوته على يد قاضي ناحيتهم ويدينه تشهد بذلك عن تلك الوديعة فقال اني استلمتها جميعا وصارت في ذمتي من تركه والدي وصار المودع خالصا منها ثم بعد مدة توفي الوصي وأقام وصيا على أولاده فظفر الوصي بالسند فلم يجد فيه دفع المبلغ الثاني وأراد الرجوع على المودع فهل اذا ثبت اقرار الوصي باستلام الوديعة بتمامها على يد القاضي وشهادة البينة قبل موته لا يكون لوصيه رجوع على المودع ولا عبرة بعدم كتابة الاستلام في السند عند دفع المبلغ الثاني (أجاب) ليس للمودع ميت ومدينه الدفع لمدي الا بصاء قبل ثبوت انه وصي فاذا دفع المودع الوديعة للوصي بعد تحقق وصايته برئ ويقبل قوله في الدفع الى وصي المودع بيمينه في براءة نفسه واقرار الوصي بقبض الوديعة على يد القاضي حجة عليه يعامل بموجبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دراهم معلومة القدر وموضوعه امانة ووديعة تحت يده فزوجته طلبها منها فانكرتها امرارا ثم أقام عليها البينة التي استلمت الدراهم منه بحضرتها فادعت انها دفعتها له بعد انكارها فهل اذا لم تقم عليه بينة بالدفع له تؤمر بدفعها له بعد ان تحلفه عينا بالله اذ لم يعترف باخذها منها (أجاب) تؤمر المودعة المذكورة بدفع ما ثبت عليها من الوديعة ما لم تثبت دفعها اليه بالبينة الشرعية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لرجل تاجر دراهم معلومة القدر ليوصلها لابي له في بلده ويأخذ عليه سند بالتسليم بيمينه في عدم مدة خمس سنوات حضر الامين المذكور بمصر فطلب رب الامانة المرسلة معه السند الذي أخذه من أبيه فاخبره بأنه دفعها للرجل في الطريق ليوصلها لابي في بلده والحال ان الرجل الذي يدعي انه سلمها له مات قبل ان يوصلها وانها لم تكن فانكرت رب الامانة دعواه فهل باقراره بأنه دفعها للغير ممن ليس في عياله ولا وكيل عنه ولا شريك له غير اذن ربهما تغير ضرورة شرعية يكتفون ضامنا لها ويكون لهما مطالبة بها حيث تحقق انه لم يوصلها لابي (أجاب) يضمن الرجل المذكور بدفع الامانة للغير من أمر بدفعها له والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عنده أجر دراهم معلومة القدر على سبيل الامانة وصار يدفع له منها شيئا فشيئا بطلبه ولم يمتنع المودع من الدفع في كل مرة ثم ادعى المودع انه لم يأخذ الا بعضها وادعى المودع دفعها كلها فهل يصدق المودع في دفعها كلها بيمينه (أجاب) نعم يصدق المودع بيمينه في دعواه رد الوديعة لربها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت جارية من الدراهم ربوطا في منديل عند امرأة أمينة صالحة خيرة دينية فاخذت المرأة منها ذلك المنديل ربوطا ولم تعلم ما به ووضعته في صندوقها الذي فيه حلها ودراهمها فكلما احتاجت المرأة المودعة شيئا مما في صندوقها أخذت منه الصندوق وأعطتها منديلها فتأخذ منه ما احتاجته وتربطه به وتضعه في الصندوق ومع ذلك كله لم تعلم صاحبة الصندوق ما تأخذ تلك المرأة وما في منديلها ثم بعد مضي مدة سرق ذلك الصندوق الذي فيه الوديعة بما فيه من الدراهم من منديلها فهل اذا لم تفرط في الحفظ

شعبان

رمضان

شوال

١٢٦٧ ١٢

١٢٦٧ ٧

١٢٦٧ ٢٨

١٢٦٧ ٢٠

لا تكون ضامنة لما في المنديل حيث كانت أمينة ولم تكن مفرطة في حفظه وهو في حوز المنديل (أجاب) نعم لا تكون المرأة المذكورة ضامنة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لآخرى خزاما وملسا أمانة عندها لتفظها لها الى أن ترجع عليها بعد قضاء حاجتها وتأخذها منها ثم بعد ذلك طلبتها منهم ما فادعت انها دفعتها لأمراة أخرى فهل اذا كان الدفع للآخرى بغير اذن المالكة واجازتها يكون ضمان ما تلف منها على المرأة الاولى (أجاب) لا لدفع حفظ الوديعة بنفسه وعياله الامانة وان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق أو الغرق وكان غالب السطح فاسلمها الى جاره أو فلتا آخر وعن محمد بن حنبل حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه وشريكه فمأذونة وعنا نأجاز وعليه الفتوى كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه بيمينه بيمينه بخط أخيه ان عنده مبلغ كذا أمانة فاعترف المدعي عليه بالتمسك وادعى انه دفعها له فهل يقبل قول الاخ في دفع الامانة لأخيه أم لا وتاريخ الوثيقة سنة سبع وثلاثين ومائتين بعد الالف (أجاب) نعم يقبل قول الاخ المذكور بيمينه في دفع الامانة المذكورة لأخيه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع آخر حمارا عليه أمانة له في طريق الحجاز ثم طلبه ربه من المودع فاجابه بأنه أعطاه مع الامانة لاخر ليس في عياله ليركبه بحضرة بينة وضاع الحمار وما عليه من الامانة ثم توفي المودع عن تركه فهل بعد اعطاء المودع الحمار للغير بغير اذن ربه تعديا منه ويكون ضامنا له ولما عليه من الامانة ويؤخذ من تركه بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) يضمن المودع بدفع الوديعة لاجنبى بدون اذن مالكة من غير ضرورة فيؤخذ الضمان من تركه بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أمانة بضاعة أمانة تحت يده وأمره ببيعها فهل يكتفون ضامنا له وتلف ما به بدون تعدي وتفرط فهل لا يلزمه ضمانها وتكون هالكه على مالكة أو يكون القول قول المودع في الهلاك بيمينه (أجاب) لا ضمان على المودع بدون التعدي أو التفرط والقول له في دعوى الهلاك مع اليمين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجة أخيها أمانة عنده وسافرت لجهة بعيدة ولها أولاد ذكور فهل اذا أرادهم الغائبة تزعم المتاع من يد المؤمن بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من الطلب على الوجه المذكور (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في تركه موضوعه تحت يد رجل على سبيل الامانة عن له ولاية الايداع سلم بعضه لمن سلمه له وباقيها أخذته الميرى منه ففهرأ عليه وأعطاه بذلك سند استلام ثم استلم بعض الورثة من الميرى ما أخذه من الامين ومضى على ذلك مدة من الزمن والآن ادعى أحد الورثة بان التركة باقية تحت يده وأنكر الاستلام منه فهل يصدق الامين المذكور في الدفع لانه ينفي الضمان عن نفسه ويكون القول قوله بيمينه ولا يكاف بيمينه على ذلك أولا بد من البينة على الدفع (أجاب) في التفرير

سنة شوال ١٢٦٧ ٢٠

ربيع الاول

١٢٦٨ ٤

ربيع الثاني

١٢٦٨ ٢٤

جاءى الاولى

١٢٦٨ ٢٤

شعبان

١٢٦٨ ٢٧

رمضان

١٢٦٨ ٢٤

محرم

١٢٦٩ ٢٢

وشرحه كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله بيمينه كالمودع اذا ادعى الرد
 اه المراد منه ومثله في الاشياء وغيرها من معتبرات المذهب بحيث ادعى الامين المذكور
 رد الامانة لمستحقها كان القول قوله بيمينه في ذلك ولا يطالب بيمينه على اصالها لمستحقها
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر من الدراهم ليحفظه له على سبيل الامانة
 فاخذ هذه الامين ووضعها في محمل الخرز ثم سرق منه مع امتعة له فهل يلزم الامين المين
 الشرعية على أنه ضاع من غير تقريط (اجاب) لا ضمان على المودع الا اذا ثبت عليه
 التعدي أو التقريط والقول له بيمينه في دعوى الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 دفع لآخر قدر من الدراهم على سبيل الوديعة ليحفظها له فبعدمدة طلبها ربهما من الامين
 فانكرها فهل اذا شهدت عليه بيمينه او ادعى ضياع بعضها بعد انكاره وثبوتها عليه
 باليمين لا يصدق في دعواه ولا يكون أمينا حينئذ ويجب عليه رد ما ربهما تمامها
 (اجاب) بجحد المودع الوديعة يكون غاصبا لما فلا يصدق في دعوى الهلاك لبعضها بعد
 ذلك لا تناقض وفي المندية من الباب التاسع من الوديعة اذا اقام رب الوديعة اليمين على
 الایداع به دما جحد المودع و اقام المودع يمينه على الضياع فان جحد المودع الایداع بان
 يقول للمودع لم تودعني فني هذا الوجه المودع ضامن و يمينه على الضياع بعد الجحد ودودة
 سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد أو بعد الجحد وان جحد الوديعة بان قال ليس
 لك عندي وديعة ثم اقام يمينه على الضياع ان اقام يمينه على الضياع بعد الجحد فهو
 ضامن وان اقام يمينه على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وان اقام يمينه على الضياع
 مطلقا ولم يتعرضوا لما قبل الجحد ولم يابده الجحد فهو ضامن اه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل دفع لريس مركب جانبا فقامت امانة على انه يسلمه لرجل في جهة كذا فاخذها
 الريس الامين ووضعها في المقعد وأغلقه عايم افتزل عليه الاصرص ايلافي المركب
 وأخذوا القماش الذي هو في خزانة المثل مع امتعة لبعض اناس مسافرين بها فهل يضيع
 القماش على ربه ولا ضمان على الريس الامين المذكور حيث لم يحصل منه تعد ولا
 تقريط سيما هناك بينة تشهد بذلك (اجاب) لا ضمان على الامين الا اذا ثبت
 عليه التعدي أو التقريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر تركي كيني
 قهرمان امانة ووديعه عنده وأمره بحفظهما في صندوق المارية الذي هو خزانة المارية وقال
 له ان جاء لك مشتر ودفع فيهما من كذا فبعهما له به فبعدمدة حضر مالهما وساله
 عنهما فاقر بحضرة بينة شرعية انه أخرجهما من صندوق المارية المأمور بحفظهما فيه
 ووضعهما خارجا وانه ما سرقا منه فهل اذا ثبت انه تعدى بذلك ولم يحفظهما في خزانة
 مارية وانه عرضهما للصوص بناحية طمتم في مورد ازدهام الناس وضاعا يكون
 ضامنا لهما بقيتهما لئلا (اجاب) نعم يكون المودع المذكور ضامنا لما ذكر اذا
 ثبت عليه التقريط بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع بعض دراهم

اعطاها

٥
 مطلب في قبول بينة
 المودع على الضياع بعد
 الجحد تفصيل
 جادى الاولى

١٢٦٩ ٣

رجب

١٢٦٩ ٤

٦

١٢٦٩

اعطاها زوجته ليحفظها له بحضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك غضبت الزوجة منه فطالب
 منها الدراهم فادكرتم او جحدتها كليا فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجبر على دفعها
 لزوجها ولا عبرة بانكارها مع وجود البينة (اجاب) يؤمر المودع بدفع الوديعة لربها
 بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة
 أخرى ساعة لتحفظها ووديعة عندها وهي دفعتها لامرأة ثالثة بغير اذن المودعة فصاعت
 من المرأة الثالثة من غير تعد ولا تقريط فسادا يكون الحكم في الضمان وعدمه (اجاب)
 اذا دفع المودع الوديعة الى غير من في عياله بغير اذن المالك ولا ضرورة تحرق وهلك
 ضمن قيمتها المالكها ولا ضمان على مودع المودع بخلاف مودع الغاصب والله تعالى
 أعلم (سئل) من بيت المال بما مضونه ان رجلا اودع عنده خصرة قيمها دراهم ثم
 مات المودع ووجدت الصخرة عنده بعد رمونه وادعى رب الوديعة انه اودع عند المتوفى
 وديعة وهي صخرة فيها كذا كذا من الدراهم فوجد في حجره ما عجز عما قاله وأقرت زوجة المتوفى
 وخادمه بانه دفع الى المتوفى هذه الصخرة فاذا يكون الحكم (اجاب) اذا ادعى الرجل
 المذکور ان له وديعة عند المتوفى وعينها يؤمر باثبات دعواه بالوجه الشرعي فان اثبتها
 قضى له بها والا فلا واخبار الزوجة والرجل بما ذكر لا يثبت دعوى المدعى على الوجه
 المستطرف في حق جميع الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ اخذ في
 عساكر الجهادية وترك دارا ومناع وملبوس بدنه وله أم متزوجة بغير أبيه فهل يكون
 الحق في حفظ ماله لابيئه أولا أم حتى يحضر من غيبته أو للقاضي والحال انه ترك ما ذكر
 عند أبيه ليحفظه له وأرادت الام اخذ ذلك من يد الاب مع كون الولد موجودا ولم يمت
 وجهته معروفة فاذا يكون الحكم (اجاب) ليس للام ولا للقاضي انتزاع ماله من
 يدايه الموقوف عنده والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اراد السفر الى
 جهة فنزل بمقامه الى بولاق واستحفظ عليه جماعة ورجع الى مصر لقضاء حاجة فاخذ
 رجل منهم خروجه في غيابه بما فيه من الثياب والدراهم المعلقة باذن الباقي ورجع به الى
 مصر فوجد ان سافر وبخرج الى الجهة التي سافر اليها ورجع الى مصر سالا عنه فادعى
 انه سلمه لرجل أجنبي من غير اذن ربه فهل اذا ضاع يكون ضامنا له حيث سلمه للغير بغير
 اذن المالك اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم يضمن حيث كان الاجنبي في غير عيال
 المودع ولا ضرورة للدفع تحرق أو غرق غالب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع
 لآخر قدر من الدراهم ووديعة وبعدمدة طلبها منه فدفعها له كاملة فادعى رب
 الوديعة ان الوديعة نقص منها شيء فانه كدعواه النقص فاعرى عليه مشايخ البلد
 والحكام فضر بوضر باشديدا وسجنوه فتعرض له رجل والتزم بدفع ما ادعى به رب
 الامانة من النقص لاجل فكاه فهل لا يضمن التزامه لانه التزام لا يلزم ولا يكون لرب
 الوديعة مطالبة بما التزم بدفعه ويصدق الامين بيمينه في رد الامانة لربها تمامها

١٦

١٢٦٩

ذى الحجة

١٨

١٢٦٩

محرم

٢٧

١٢٧٠

صفر

١١

١٢٧٠

ربيع الاول

١٦

١٢٧٠

(اجاب) يقبل قول المودع بيمينه في رد الوديعة لربها ولا تصح الكفالة بالامانة مادامت كذا لثبوتها تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر دراهم أصنافا معلومة وتوفي المودع بعد ذلك فأقام الوارث وكيل عنه بقبض الوديعة من المودع وقبض جميع المتروكات فاستلم الوكيل الوديعة من المودع أصنافا حسب أصلها ومن التركة نقودا أصنافا معلومة وصار ذلك تحت يد الوكيل المذکور والآتي طالب الوارث أخذ ما ذكر من الوكيل أصنافا على حسب ما قبض من الوديعة والتركة فاستلم الوكيل ويريد ان تكون زيادة أصناف المعاملة له فهل لا يجب له ذلك ويؤثر بدفع ذلك للوارث على مقتضى ما قبض من أصناف المعاملة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجب الوكيل لذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استامن رجلا آخر وأرسله بدراهم ليدفعها لآخر فربطها في ثوبه بخيط لعدم جيبه وجعل الصرة من داخل عبه فقصت منه الدراهم ولم يشعر بها فهل لا يضمن ويكفي صدق بيمينه حيث لم يوجد منه تقرير ولا تعد وكان أمينا (اجاب) نعم لا ضمان عليه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند مطلقته جارية مع بعض أمتعة ثم مات المودع عن وارث فطالب الوارث الوديعة من المرأة المودعة فانكرتها وجدها فهل والحال هذه اذا أثبت الوارث الملك في الوديعة المذكورة للورث بالبينة الشرعية تجبر المرأة على تسليم الوديعة للوارث المذکور ولا عبرة بانكارها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الملك في الامتعة المذكورة لا تنافي بالوجه الشرعي تؤمر المودعة بتسليمها او يدلسها الى مستحقها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى دالا سيفا لبيته له فاخذ الدال ووضعه في حانوت رجل آخر بغير اذن من مالك السيف فضاغ السيف المذکور من الحانوت المذکور ففهل والحال هذه يكون الدال ملزوما به (اجاب) اذا طاف الدال بالمبيع ثم وضعه في حانوت فهاك ضمن الدال باتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع المودع كما أفاده العلائي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند امرأة صندوقا مغلقا ومفتاحه بيده لا تدرى تلك المرأة ما فيه وبعد مدة أخذه ثم ادعى انه كان فيه دراهم حصل فيها نقص وانهم المرأة فانكرت دعواه فهل يصدق الامين في رد الامانة لربها كما استلمها واذا اراد ان يلزم ابنها بما ضاع من الصندوق بدون كفالة شرعية لا يجب لذلك شرعا (اجاب) كل أمين ادعى اتصال الامانة الى ربه فانقول قوله في ذلك بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنيتين بالغين وعن ابنين قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا وقسمت التركة بينهم بالفريضة الشرعية على يد القاضي وأقام القاضي أم القاصرين وصيا عليهم بما وجب لهم من المال تحت يد أخيه ما أمانة فهل اذا بلغ القاصران وأراد مطالبة الاخ بشئ زائد عما خصهما من تركته أبيهما بدون وجه شرعي لا يجب ان لذلك وليس له مطالبة الاخ بما خصهما بالفريضة الشرعية فقط (اجاب)

للقاصرین

للقاصرین بعد بلوغهما بصفة الرشد أخذ ما يخصهما بطريق الارث من هو تحت يده مع غناه اذا حصت تنمية باذن من له الولاية في ذلك وليس لهما اخذ زيادة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في شر يكره في جاموسة لمسلم من مال النصف فيها فاذا ن أحد الشر يكره باقامتها عند شر يكره الاخر وحفظها في حوزتها باسرقته الجاموسة المذکور من حوزة مثلها من غير تعد ولا تقرير فهل والحال هذه اذا اراد الشر يكره الاذن تضمين واضح ان لا يجب بالذلك ولا ضمان على واضح الا بدحيث ضاعت من عنده من غير تعد ولا تقرير (اجاب) حيث كانت الجاموسة عند الشر يكره باذن الاخر وسرقته من حوزتها بلا تعد ولا تقرير بضمنه فلا ضمان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم معلومة من الدراهم امانة ليوصلها لآخر بالمهروسة فضاغت منه بالمرقة في الطريق من غير تعد ولا تقرير فهل اذا اراد ربه ما يطالبه بالبتة لا يجب لذلك ويصدق الامين في ضياعها بيمينه وتضيع على ربه (اجاب) نعم يصدق الامين في دعوى الضياع قاله يقر الله ربه اذا الحساب امامه ولا ضمان عليه اذا ضاعت منه بنحو السرقة بدون تعد وتقرير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذکور بالبالغين وعن زوجة وأخ وترك قدرا من الدراهم ثمن نصف جاموسة تحت يد أخيه ووديعة فدفع الاخ القدر المذکور لولاد أخيه المنيث وزوجته بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة ادعت الزوجة ان زوجها ترك بعض أمتعة ونقود زائدة عن ثمن الجاموسة تحت يد أخيه ووديعة فانه كرا الاخ دعواها ووجدها ولا بينة للزوجة على ذلك فهل والحال هذه اذا لم تثبت الزوجة دعواها بالبينة الشرعية لا تعتبر وتمنع من معارضة الاخ المذکور في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى له مدع بمجرده دعواه بدون انماها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند زوجته دراهم على يد بيته ثم مات عنها وعن ورثة آخر طلبوا منها دراهم الوديعة فادعت انها دفعت له بعضها حال حياته على مرار بدون بينة والبعض الباقي عندها فلم يصدقها الورثة في دفع البعض له ويطالبونها به فهل يكون القول قولها في ذلك بيمينها واذا ادعوا عليها بعض مصاغر لمورثتهم متعللين بانهم وجدوا ذلك في ورقة اطاعوا عليها بعد موته مقطوعة الثبوت وانكرت دعواهم ولا بينة لهم عليها الا عبرة بدعواهم هذه المجردة عن الانبات الشرعي ويكون القول قولها بيمينها (اجاب) نعم القول قولها بيمينها في رد بعض الوديعة لمستحقها حيث لم تكن خائنة ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الانبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر صمغا ليحفظه له ويضعه في مكان عينه له وهو حوزة له فاخذ المودع وحفظه في المكان الذي عينه له رب الصمغ ووضع فيه ثم بعد ذلك توجه المودع لجهة وتعدى رجل اجني وأخذ الصمغ المذکور من حوزة له ووضع في سفينة رجل آخر بغير اذن رب الصمغ وبغير اذن المودع وتلف الصمغ في السفينة فهل والحال هذه يضمن الرجل المتعدى المذکور

محرم

في القعدة

سؤال سنة

ما تلف من الصنع له به حيث وضعه في السفينة بغير إذن مالكه وإذا أنكر أخذه ووضع في السفينة وأدعى أن رب السفينة وضع الصنع المذكور في سفينة وادعى رب السفينة أن لا تخذ وضعه فيها بالاجرة ولا بئنة لكل منهما على ذلك فإذا كان الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي على الرجل الاجنبي المذكور أخذ ذلك الصنع من حوزة ووضع في السفينة بغير إذن كما هو مذكور فرب الوديعة تضمنه حيث تلف بعد نقله من موضعه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا على أخ لهم أن لهم عنده مصاغ كانوا وضعوه تحت يده أمانة منذ خمس وعشرين سنة وأظهروا بذلك ورقة طبق دعواهم وادعوا أن الورقة المذكورة بخطه فأنكر دعواهم وجدها والحال أنه لا بينة لهم عليه تثبت ما ادعوا به فهل والحال هذه لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعي ولا بالورقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة وضعوا أمانات عند امرأة تحفظها لهم فوضعتهم بمنزلها وهو حرم مثلها وبقيت عندها مدة ثم حرق منزلها وما فيها من أمانتها والامانات المذكورة فأراد أن يبايعها الزام المرأة المذكورة ببقية أمانتها وتضمنها فهل إذا كان الحر يق المذكور مشهورا وكان بغير تفریط منها وتعدى لم تتمكن من نقل الامانات المذكورة حال الحرق في منزل آخر غير منزلها لا يجابون لذلك ولا تضمن المرأة المذكورة القيمة فيما تلف والحال ما ذكر (أجاب) نعم لا ضمان عليها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مواشي تركها عند أخيه دية فوضع يده الأمين عليها وتصرف فيها بالبيع لرجل أجني في غيبة ربهان غير أنه وتوكله في ذلك فهل إذا حضر ربهان لم يجز البيع ولم يرض به يكون له فسخه ورفع يده المشتري عنها ولا شيء عليه لا يشتري (أجاب) إذا لم يكن البائع المذكور وكلا عن المالك في البيع يكون بيعه ملك غيره موقوف على اجازة المالك فيترده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدوم معلوما من الدراهم وسبع قطع نحاس ليحفظها عنده أمانة ثم بعد مدة أخذت من الامانة أمانته من هي عنده بموجب سند شرعي بذلك والآن ماتت رب الامانة وتردد ورثته مطالبة الأمين بما فهل إذا ثبت بالبينة الشرعية أن مورثهم استلمها من هي عنده قبل موته لا يجابون لذلك شرعا وتبرأ ذمتهم بدفعها لربها حال حياته إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تجاب ورثة المودع لذلك والحال ما ذكر على أنه يقبل قول الأمين إذا ادعى اتصال الامانة إلى مستحقها بيمينه ولا يكاف بينة على ذلك أن لم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قبض قدرا معلوما من جهة معلومة لورثة ميت بطريق الوكالة عنهم وبقي عنده مدة على وجه الوديعة فطالبوا منه المبلغ المذكور في حياته فذكر مدعيها بغير بينة شرعية أنه دفعه لهم ولم يكن لهم عنده شيء منه وحلف على ذلك عينا ثم مات فادعى أبو الوديعة على ورثته بأن الوديعة باقية في تركته فهل إذا أقام ورثة المودع بينة على إقراره واعتراه

واعترافه

سنة جادى الاولى

١٢٧٤

١٧

واعترافه حال حياته أنه دفع المبلغ لهم وحلفه على ذلك تقبل بيمينهم ولا يكون لهؤلاء الورثة دعوى عليهم والحال هذه (أجاب) نعم لا ضمان عليهم ولا على التركة وتقبل بيمينهم على ذلك والحال هذه حيث لا مانع وفي تنقيح الفتاوى إذا أقام المودع بينة على الإيداع وقد مات المودع مجهلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكرها الورثة فضمها في تركته فإن أقام بينة على قيمتها أخذت من تركته وإن لم تكن له بينة على قيمتها فالقول فيها أقول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة أن مورثهم ردوها وعزاه إلى قارئ الهداية ثم قال وقال في جواب آخر ادعوا أن مورثهم ادعى قبل موته أنه رددها إلى مالكه وأنه تلف منه وأقاموا بينة على أنه قال ذلك في حياته تقبل بيمينهم وكذلك إن أقاموا بينة أنه حين موته كان المال المذكور قاعا أو أن مورثهم قال هذا المال لقلان عندي وديعة أو قرض أو قبضته لقلان بطريق الوكالة أو الرضا لا يدفعه إليه فادفعه إليه وأكفاه ضاع بعد ذلك من عندنا فلا ضمان عليهم ولا في تركته انتهى ثم نظر في قوله أو قرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا من النحاس على سبيل الامانة ليحفظه عنده ثم بعد مدتها مات رب الامانة عن ورثة فطالب ورثته النحاس من الأمين وادعوا عليه بزيادة عن القدر الذي عنده متعللين بأن مورثهم أقر في مرض موته بأن ثلاثة قناطر عند لقان ويقيمون بينة بذلك وهو ينكر دعواهم فهل يصدق الأمين بيمينه في القدر الذي عنده ولو شهدت البينة بما ذكر ولا عبرة بدعواهم الزيادة (أجاب) أقرار رب الوديعة لا يكون حجة على المودع فإذا لم تثبت ورثته ربهان القدر الزائد بالوجه الشرعي يكتفى بالقول قول المودع بيمينه في نفى ما ادعاه الورثة زيادة على ما اعترف به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم معلومة القدر ليحفظها له أمانة عنده فآخذها منه ووضعها مع دراهمه في جيبه لسكونها فقرأت ودراهم الوديعة ذهبها ودراهم كل ممتيرة فهل إذا نزل عليه شرطي وقطع جيبه بسكين وأخذها مع دراهم الوديعة تكون ضائعة على مالكها ولا يلزم ضمانها من غير ثبوت تعدا وتفریط (أجاب) إذا هالك الوديعة من يد المودع لا تعد منه ولا تفریط لا يضمنها وتضييع على مالكها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته من ذراريه بنين وعن أولاده المذكورين وبعضهم قاصر وعليه وصى من قبل الميت وقسم تركته بين ورثته بالفريضة الشرعية والآن ادعى على الوصي وعلى بعض الورثة الحاضرين رجلا بأنه كان أرسل إلى الميت قبل موته بضاعة يبيعها ويحفظ ثمنها أمانة تحت يده وأنه باق تحت يده مبلغ من ذلك لم يصله ويريد أخذه من تركته ولم يكن عنده بينة بما يدعيه ولم يصدق على ذلك الوصي ولا أحد من الورثة فهل لا عبرة بدعواه بالبرهان شرعي (أجاب) إذا لم يوجد للمدعي المذكور ما يثبت دعواه من بينة شرعية أو خط غيره الميت وكان ممن يعمل بخطه أو نكول من ورثته المبلغ لا يقضى له بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب

جادى الثانية

١٢٧٤

سؤال

١٢٧٥

٢٠

ذى الحجة

١٢٧٥

٢

ذى القعدة

١٢٧٣

صفر

١٢٦٥

١٢٧٤

جادى الاولى

١٢٧٤

مطلب ادعى وارث

المودع أنه بينا قبل موته وأقام بينة على ذلك قبل ولا ضمان

بضاعة اعطاه لا تخار يديه له على سبيل الامانة ولم يجعل له شيئا في نظير بيعه وقيل ان يديه ضاع منه وسرق مع بضاعه بدون تقرير منه فهل يكون ضائعا وهالك على مالكه ولا يلزم الامين شي منه ويكون مصدقا بيمينه (اجاب) اذا ضاعت الامانة من يد الامين بلا تعد منه ولا تقرير لا ضمان عليه ويصدق في دعوى الهالك بيمينه اذا لم يكن خائنا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اطيان مملوكة لهم ليست اميرية وتختل وقرار يط في سواق في جهة ذنقة غابوا مدة ثم حضروا ونازعوا من بيده ذلك فثبت لهم واخذوه واستلموه ووضعوا ايديهم ثم بعد ذلك ارادوا الغيبة لعذر فسلموا ذلك كله لبعض أقاربهم امانة فهل اذا حضروا او حضروا كمال الثابت توكله عنهم يجب عليهم تسليم ذلك كله اذا كانوا مقرين بانه امانة واذا مات بعضهم مقر بذلك ولم يمس موت خمسة سنين وانكر اولاده ذلك لا يعتبر انكارهم مع وجود البينة الشاهدة باقرار ايديهم قبل موته واذا قطع بعضهم نخلة ووضعها في ساقية له يلزمه قيمتها الصاحبها (اجاب) اذا كان المالك لارباب الاطيان والتختل وحصص السواقى المذكورة ثابتا لهم فيها ووضعوا اليه بمقررون لهم بالمالك فيما ذكر يؤمرون بتسليمه اليهم اوالى وكيلهم بقبض ذلك الثابت توكله عنهم بالطريق الشرعى اذا لم يكن هناك مانع واقرار المورث حجة عليه وعلى ورثته فيما يزعم الوارث انه آل اليه عن مورثه المقر بطريق الارث ومن المعلوم ان من اتلف شيئا من مال الغير فعليه ضمانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كفل آخر فباعه لرب الدين المؤجل لاجل معلوم فلما حل الدين دفع بعضه للكفيل على وجه الرسالة والامانة ليوصله لرب الدين ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لرب الدين عن ورثة وتركته مجهول لذلك ويريد الرجوع في تركته فهل له ذلك لاسيما ورب الدين يعترف بوصول دينه كانه من يد المدين الحى المذكور ما عدا المبلغ الذى استعمله الكفيل من المدين ليس له لرب الدين المذكور (اجاب) نعم يكون للمدين الرجوع في تركته الكفيل بعث ما دفعه اليه ليس له الى دائره الحال ما ذكر بالسؤال ما لم يذكر الكفيل قبل موته انه دفعه الى الدائن او انه هلك بل مات ولم يبين حاله حتى يتحقق التجهيل في الامانة فاذا ادعى ورثته دفعه من مورثهم للدائن او انه ذك ذلك قبل موته او انه بين حال المال بشئ يبرئ به من الضمان كهلا كه بدون تعد وتقرير واقاموا بينة على احدى هاتيك الصورتين فلا ضمان على التركة ولا عبرة بتصديق رب الدين المدين على اخذ جميع الدين من المدين وعدم اخذ شئ من الكفيل الذى كان المال في يده على سبيل الامانة اذا القول للامين في حق براءة نفسه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة تجار خرجوا من بلدتهم بتجارهم قاصدين جهة مخصوصة يتجرون فيها فلما خرجوا الى البرية في محل خارج عن المحككة مشهور بقطع الطريق والنهب فيه مرض واحد من التجار المذكور بن قسما ماله لاحدهم وديعة وامره انه اذا مات في مرضه المذكور يوصل ماله

الى أهله بعد ان يرجع من سفره فرضى المأمور بذلك ثم مات المريض المذكور في مرضه المذكور فدفنوه وجعل المأمور والمال معه وسافر هو وبقية التجار فظهر عليهم ستم قطاع الطريق في المحل الخارج عن المحككة وممة المشهور بالشهرة المذكور وغلبوا عليهم ونهبوا جميع أموالهم وجميع أموال الميت ايضا فاذا رتبة الميت ان يضموا المأمور المذكور جميع مال مورثهم المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت دفع المالك ماله اليه على سبيل الوديعة وامره بايصاله الى أهله بعدم موته يكون مال الميت المذكور امانة في يده المأمور يصح على الورثة ولا يضمن شيئا من ذلك حيث لم يوجد من الامين المذكور تعد ولا تقرير في هذا المال (اجاب) ليس لورثة المودع تضمين المودع ما تلف في يده من المال على الوجه المستطور بدون تعد منه ولا تقرير بل يهلك عليهم بحال المطالبة عليه والحال هذه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة اودعت عند امرأة أخرى حليا فطلبت المودعة المذكرة من المرأة المودعة الحلى فاقرت بانه باق عندها ثم بعد ذلك ادعت المرأة ان الحلى المذكور ضاع قبل اقرارها به فلم تصدقها المودعة المذكرة في دعواها فهل والحال هذه تكون ضامنة للحلى المذكور ولا يقبل قولها في ذلك بيمينها والحال هذه (اجاب) نعم تكون ضامنة له ولا يقبل قولها في دعواها الضياع بتأريخ سابق على اقرارها ببقاء الوديعة عندها للتناقض وفي العموم اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند ائحاه صاحبها غدا فقال المودع ضاعت الوديعة سئل المودع متى ضاعت قبل اقرارك او بعده فان قال قبل اقرارى يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها غدا اقرار منه انها ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع ومنه في البرازيه وافى بمثله الخبر الرملى ذكره في تنقيح الحامدية من أول الوديعة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لولد من اولاده مبلغا من الدنانير وديعة فاخذ منه ووضع في خزائنه وهو المثل الذى يضع فيه دراهم نفسه وبعد مدة سرق ذلك المبلغ الذى استلمه من والده على سبيل الامانة فعلم الاب بذلك وسكت واشتهرت سرقة في بلدتهم واستمر الاب ساكتا ولم ينزع ولده حتى توفي الاب الى رحمة الله تعالى فهل ليس لبقية الورثة مطالبة بأخيهم بمقدار نصيبهم مما يستحقونه من ذلك المبلغ المذكور اذا حيث سرق من خزائنه بل لا تعد ولا تقرير من المودع حال حياة المورث مع سكوتيه وعدم منازعته حين علمه بذلك ويقبل قول المودع بيمينه في ذلك (اجاب) نعم ليس لبقية الورثة ذلك ان كان الامر كذلك ويقبل قول المودع في الضياع بيمينه حيث لم يكن خائنا والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب العارية)

(سئل) في رجل تحت يده عساكر وهو كبيرهم اعطى لكل واحد منهم حصانا عارية

ليركب عليه مع أمير الحج ذهابا وإيابا فترى في بعض الليالي ورط أجدهم للجام في يد
ووضعها تحت رأسه كما يفعل بقيمة العسكر فاستيقظ فلم يجد الحصان وضاع منه بغير
تفريط فهل لا يكون العسكري المذكور ضامنا للحصان المذكور ويضيع على مالكه
(أجاب) لا ضمان على العسكري المذكور حيث لم يتحقق منه تفريط والقول له في
ذلك يمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار دابة من غيره ليستعملها في حمل
السياخ فمكثت عنده يوما وردها سالمة كما في آخر النهار فهل إذا تلفت بعد ذلك عند
المالك أو عند المستعير بالاستعمال المأذون فيه من غير تعد ولا تفريط لا يضمها المستعير
وتضيع على مالكها (أجاب) لا ضمان على المستعير إذا لم يثبت عليه التعدي أو
التفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق طينابني فيه دارا باذن الحاكم
وهو يدفع ماله إلى الديوان قبل البناء وبعد هذه الدار مصحها عليه الحاكم كم مقدار
معلوم من القراريط ثم جاء رجل آخر واستاذن منه أن يسكن معه فأباح له السكنى في
داره عارية وأذنه بوضع شيء فيها يستظل به فسكن فيها مدة ثم خرج وأراد الرجوع إليها
فختم مالك الدار فهل يكون له منه من سكناء معه ولا يسكن الأبرضاه (أجاب)
لغير الرجوع في العارية متى شاء والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة استعارت شالا
كشمير يامن آخرت به ميتا عندها ثم وضعت الميت في القبر ضاع الكشمير من غير
تفريط فهل يكون من ضمان المرأة أو يضيع على ربه ولا يلزم المرأة إلا العين الشرعية
(أجاب) لا ضمان على المستعير حيث لم يثبت عليه التعدي أو التفريط والقول قوله في
الضياح يمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار شالا كشمير يامن رجل على
أن يضعه على النعش فاستغنى عنه فوضعه في صندوق في البيت وذهبوا بالميتة فثاؤا
فوجدوا الصندوق مكسورا وأخذ ما فيه من الشال وغيره فهل والحال هذه لا يلزم
المستعير حيث وضعه في حرز المثل (أجاب) لا ضمان على المستعير حيث لم يثبت عليه
التعدي أو التفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار فرسا من آخر ليكبها إلى
مكان معلوم فماتت في أثناء الطريق بأفة سماوية من غير تعد ولا تفريط من المستعير
فهل إذا أوردت الفرس أن يضمها للمستعير لا يجاب لذلك وتضيع الفرس على ربه
(أجاب) لا ضمان على المستعير إذا تلفت العارية في يده مالم يثبت عليه التعدي بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعض مصاغ وألبسه لزوجته على
سبيل الزينة ثم بعد مدة ماتت الزوجة عن زوجها وعن أخواتها البنات الثلاث
فهل إذا ثبت المالك في المصاغ للزوج بالبينة الشرعية يكون له ولا يكون ميراثا عن
زوجته (أجاب) إذا ثبت المالك في المصاغ المذكور له بالوجه الشرعي لا يكون تركته عن
زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمي تزوج امرأة فقيرة وبعد ذلك خولها
أحدث مصاغوا إليه لها على سبيل العارية ثم مات عنها وعن أخوة أشقاء وعليه ديون

١٩ ١٢٦٥

جادي الثاني

٦ ١٢٦٥

ذى الحجة

١ ١٢٦٥

ربيع الال

٢٧ ١٢٦٦

ذى القعدة

٢٧ ١٢٦٦

صفر

١٧ ١٢٦٧

كثيرة فهل يباع ما جده من المصاغ في الدين الذي عليه أولا (أجاب) إذا اعترفت
الزوجة باصل المالك في المصاغ المذكور لزوجها ولم تثبت انتقاله لها بناقل شرعي يكون
تركة عن الزوج ولا يكون استمناها به حال حياته ورضاه بذلك دليلا على أنه ملكها
ذلك كما تفهمه النساء والعوام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بعض حلى دفعه
لزوجته على سبيل الزينة ويكون تحت يدها على سبيل الأمانة وعند احتياجها له يأخذه
منها وأشهد بيته على ذلك فهل إذا احتاج له ليبيعه ويدفع ثمنه في دين عليه يجاب لذلك
وتؤمر برده له مع وجود البينة الشاهدة بما ذكر (أجاب) إذا اعترفت الزوجة باصل
المالك في المصاغ المذكور لزوجها ولم تثبت انتقاله لها بناقل شرعي يكون له انتزاعه
منها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليا عارية لبنتها لترين به ففعلت أمانة
ثم بعد ذلك ماتت البنت المذكورة عن أمها وعن ورثة فأنبتت الأم المذكورة أن الحلى
لها بالوجه الشرعي وأنه كان أمانة في يديها وأخذت بعض الحلى وبقي البعض الآخر في
يد الوارث فطلب الوارث من الأم المذكورة أن تبذل له البعض الذي في يده بالقهر والجبر
ليتملكه لكونه بيده فامتنعت الأم من ذلك فهل والحال هذه لا تجبر الأم على الهبة ويؤمر
الوارث بدفع باقي الحلى الذي هو لها بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تجبر الأم المذكورة
على الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى جمل لابنه وذلك الابن بالغ مكلف
يسافر به إلى جهة السويس من أجل دين على هذا الابن بأن يؤجر الجمل ويوفي من
أجره ما عليه فأخذ الابن الجمل المذكور ووضع في بيت شخص من غير أن صاحب
البيت إلا أنه حرز لئله وأغلق عليه بابا متوهما أن صاحب البيت يستأجر الجمل منه فبعد
أن وضعه على هذه الصفة خرج ولم يستغف على الجمل أحد ثم رجع فوجد الجمل قد
ضاع من هذا البيت فهل يلزم الجمل ذلك الابن سيما ولم ياذن له أبوه بوضعه في ذلك
الموضع (أجاب) لا ضمان على الابن المذكور إذا ثبت عليه التعدي أو التفريط
بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا ركبها لمقابلة
حاج له فقامت عربة في الطريق ولم يكن له التخليص منها بجانب الطريق فرمت الفرس
مع ركبها على الأرض من غير تفريط ومن غير تعد فخرج فخذها وقامت سائمة فسلها
المستعير لربها فبعد مدة من الأيام حصل لها تشويش آخر فسكواها صاحبها بسبب ذلك
فماتت فهل لا ضمان على المستعير المذكور لكونه من ضمان ربه حيث لم يحصل من
المستعير تفريط أو تعد (أجاب) نعم لا ضمان على المستعير المذكور لكونه من ضمان ربه
ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرسلت جاريتها لها باقة عاقلة إلى امرأة
أخرى لتأخذ منها حليا على جهة العارية فلم يجد الجارية المرأة التي أرسلت لها وجدت
امرأة أخرى فأخبرتها بذلك فاستعارت تلك المرأة ذلك الحلى من أخرى لترسله لسيدة
الجارية لاجل استعماله وسلمته للجارية لتسلمه لمرسلتها فسلمته الجارية لتدفعه لسيدة

٢٧

٢٨

ربيع الاول

٢٢ ١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

سنة رمضان ٢ ١٢٦٨

سؤال ٢١ ١٢٦٨

ربيع الاول ١٣ ١٢٦٩

٢٧ ١٢٦٩

ربيع الثاني ١١ ١٢٦٩

جمادى الثانية ٢٧ ١٢٧٠

ذى الحجة ١٦ ١٢٧٠

فضاع منها بدون تعد ولا تقريط فهل لا ضمان على الجارية ولا على من أرسلتها للاستعارة (اجاب) نعم لا ضمان على الجارية المذكورة ولا على من أرسلتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب عن مكانه اخذ رجل من ثوبه مهر عارية وادعى المعير على زوجة الرجل الغائب انها ارسلت التابع المذكور واذنته في اخذ المهر من عنده والحال ان الزوجة المذكورة لم تاذن له ولم توكفه في الاخذ منه خصوصا وانه لا بينة له على ذلك فهل اذا تلف المهر والحال هذه لا ضمان على الرجل الغائب ولا على زوجته ولا على المستعير اذا لم يحصل منه تعد ولا تقريط (اجاب) لا ضمان على احد من ذكروا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر عودي دنانير كيتيها فآخذها المستعير ووضعها في حزامه المثل بعد استعائها فسرقت منه من غير تقريط ومن غير تعد فهل والحال هذه يضيعة على ربهما ولا ضمان على المستعير المذكور وحيث لم يثبت التقريط والتعدي (اجاب) لا ضمان على المستعير اذا لم يثبت عليه التعدي او التقريط والقول قوله بيمينته في دعوى الضياع والهلاك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار بالميراث عن ابيه وعن اخوته الاشقاء اعارها لاخيه لايه للسكنى ثم مات المستعير عن ورثة فهل للميراث الرجوع في العارية واخذ الحصة المعارة حيث كان الحق ثابتا للمعير فيها بالبينة بل هم مقرون بالملك للمذكور (اجاب) لا الرجوع في العارية متى شاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار فرسانا ملكها وبعدها فضى حاجته منها او دفعها عند رجل وامر مالها بان يستلمها من المودع فطلبها مالها منها فامتنع من دفعها وصار يستعملها في اشغاله بالطنع عايلها والركوب وغير ذلك حتى هلك تحت يده بذلك فهل اذا ثبت استعمال المودع لها في اشغاله بعد طلب مالها لها غير اذن مالها بشهادة البينة الشرعية يكون ضامنا لما بقيتها (اجاب) للمستعير الا يداع على التمسك والمقتى به كما يعلم من الدروحواشيه واذا تحقق على مودع المستعير التمسك على الدابة المذكورة كالا استعمال بلا اذن بالوجه الشرعي حتى هلكت فعليه ضمانها لربها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر زماما لاجل ان يزين به دكانه فآخذها ووضعها من داخل دكانه فمكث عنده ثلاث ليال وفي آخر ليلة اطلق دكانه ومضى الى منزله وبات فيه ثم رجع الى دكانه فوجد منه موقفا ففتحها فلم يجد الزمام المذكور فهل اذا لم يحصل منه تقريط لا يضمنه (اجاب) نعم لا ضمان على المستعير والحال ما ذكر بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية اعارها لآخر فمكث بعد ذلك طائرا بها منه فهل يكون له طلبها منه واخذها وليس له الامتناع من تسليمها له بدون وجه شرعي وله الرجوع في العارية متى شاء (اجاب) نعم لربها اخذها واستردادها حيث لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية اعارها لآخر فمكث ليزرعها

سنة محرم

٢٠ ١٢٧١

ربيع الاول ٨ ١٢٧١

ربيع الثاني ٢٦ ١٢٧١

ذى القعدة ٨ ١٢٧١

ربيع الاول ١٧ ١٢٧٢

لا نفسه بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك طلبها منهم فنعوه من اخذها منكرين للعارية فهل اذا كانت العارية ثابتة بالبينة الشرعية يكون لرب الارض نزعها منهم ولا عبرة بانكارهم حيث لم يكن لهم فيها حق بالاسقاط ولا بالهبة ولم تكن مسوغة باسمائهم (اجاب) اذا ثبتت الرجل المذكور اعارة تلك الارض لهم ولم يتحقق ما يفيد سقوط حقه منها يكون له نزعها من واضي اليد والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما قطعة ارض زراعية اميرية امار كل منهما ارضه لآخر فزرعها خمس سنين بشرط رجوع كل منهما في ارضه بعدها بفترة بيعة شرعية فبعد ان وضع كل منهما يده على ارض الآخر بنحو سنة تصرف احدهما في الارض التي تحت يده بالاسقاط لرجل اجنبي بغير اذن رب الارض فهل لا ينفذ تصرف المستعير ويكون لرب الارض نزعها من يده بيده بعد مضي هذه المدة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا ينفذ تصرف المستعير في حق المعير بدون اذنه او اذن ربه حيث كان الحق ثابتا للمعير ويكون لصاحب الحق اخذ الارض من يد الرجل المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض زراعية غير اميرية اعارها لرجل ليزرعها ومات كل منهما عن وارث فطلب وارث المعير المال من ابن المستعير برفع يده عن الارض المذكورة فاعترف له بها وادعى ان اياه كان وهما لايه قبل موته ولا يبرهان له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الهبة بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه الهبة عن الاثبات الشرعي ويؤمر برفع يده عنها وتسليمها لوارث المال لها حيث كان معه ترافعا مقرا بالملك فيها (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه الهبة بدون اثباتها بطريق شرعي والحال هذه ويؤمر بتسليم العارية الى ورثة مالها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرية اسقط حقه فيها الرجل آخر وتركه بالاختياره على قدر معلوم من الدراهم وكتب له بذلك حجة ثابتة المضمون ووضع يده عليها المسقط له ثم بعد ذلك اعارها المذكور لرجل آخر سنين ليزرعها عارية فهل اذا ثبت ما ذكر وطلب المعير العارية بعد انهاء مدتها يجاب لذلك ولا يسقط حقه والحال هذه (اجاب) وضع الارض عارية تحت يد آخر لا يسقط جق الواضع منها اذا لم يمسقط بالاسقاط او التمسك الاختياري فاذا لم يتحقق ذلك لا يسقط حقه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت لبيتها عارية لتقرب به لزوجها ثم ماتت تلك البنت عن أمها المذكورة وعن أبيها وعن زوجها وعن بنت منه فهل اذا ثبت ان الحلى المذكور عارية من قبل الام يكون لها اخذها ولا يسقط حقه عن تركه والحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كون الحلى المذكور عارية عند البنت المذكورة من قبل امها يكون للام اخذها ولا يسقط حقه عن البنت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عنده قصبة ولية ذهب وقلادة فيها بعض دراهم ورش رش ملك له وله

ذی الحجة سنة

١٩ ١٢٧٢

رجب ١٩ ١٢٧٣

جادی الثانية ٢ ١٢٧٣

رجب ٢٠ ١٢٧٣

ربیع الاول ٣ ١٢٧٤

زوجة دفع ذلك لها لتتزين به على سبيل العارية ثم طلقها وطلب منها الحلي المذکور فادعت انه ملكها فهل اذا أقام بينة على انه ملكه ودفعه لها على سبيل الزينة والعارية يقضى له باخذه منها لا سيما وهو فقير ومثله لا يدفع له ذلك على كذا وقد طلبت منه ان يملك لها ذلك على يد جمع من الناس مرارا وهو يمنع من ذلك (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان ما ذكر ملكا للزوج المطلق المذکور وانه دفعه لها عارية يقضى له باخذه من يد مطلقة المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لولاده جاتبا من الاطيان عارية ولم يسقط ولم يترك حقه فيها مع اعترافهم بذلك عند الناس فهل اذا أرادوا ان ياخذوا زيادة جبراعته ليس لهم ذلك بدون وجه شرعي واذا أراد الرجوع في العارية يمكن من ذلك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لا يجبر الاب على اعطاء ما يصدق به من الاطيان لولاده وله اخذ ما أعاره لهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا أعارها لآخر ليس سكنها عارية من غير اجرة فسكنها المستعير مدة ثم بعد ذلك مات المعير عن ورثة بلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا ارادت ورثة المعير مطالبة الساكن بامرة المنزل مدة سكنه في حياة المعير لا يجابون لذلك (أجاب) اذا تحققت العارية بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المعير مطالبة المستعير باجرة الدار المعارة حال حياة المعير بدون وجه شرعي ولو لمدة الاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك فرسا أعاره لآخر ليركبها ثم مات المستعير وهي بيده عن ورثة فطالبها بهامان الورثة فادعوا انه وهبها لمورثهم فانكر دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم المحبة لمورثهم بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون لرب الفرس اخذها مع تناجها من الورثة المذکورين (أجاب) نعم لا يجابون لذلك بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق شرعي ولرب الفرس اخذها مع تناجها اذا لم تثبت المحبة المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثة فجاءه رجل واستعار منه الدار المذکور كورة ليسكنها فسلمها له ووضع يده عليها مدة من السنين ثم بعد ذلك طلب مالك الدار المذکور كورة ورفع يد المستعير عن الدار المذکور كورة فادعى المستعير ان مورثه كان باع له الدار المذکور كورة حال حياته وأقام على ذلك شيخ بلد يشهد له بذلك واظهر ورقة بذلك لم يكن عليها ختم قاض ولم تكن مسجلة في سجل القضاة فانكر المالك المذکور كورته ودعواه فهل لا تقبل شهادة شيخ البلد المذکور ولا عبارة بالدعوى المحررة عن الاثبات الشرعية ولا بالورقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي (أجاب) يؤمر المستعير برد العارية الى ربهما ولا تقبل شهادة شيخ القرية ولا يقضى له مع مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر جارا ليركبه الى محل معلوم فاعطاه له واخذه المستعير بحضرته ومشاهدته وذهب به الى المحل المذکور فصرق منه من غير تقرير طمأن صاحب الجمار انكر الاذن وادعى انه اخذه بغير اذنه وعند المستعير بينة تشهد على اقراره بالاذن له فهل تقبل بينته ولا

جادی الثانية سنة

١٢٧٤

رجب ٢ ١٢٧٤

ذی القعدة ٢٧ ١٢٧٤

ذی الحجة ٢٠ ١٢٧٤

ولا يضمن حيث لم يفرط في الحفظ (أجاب) اذا ثبت كون الجمار المذکور عارية بالوجه الشرعي لا يضمنه المستعير اذا هلك في يده بدون تقرير من نفسه أو من كثره بدون حافظ وحزني سرق والا ضمنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار دارا من مالكها وسكنها مدة من السنين من غير عدة جارة من مالكها ثم بعد ذلك بنى الرجل المذکور كورة حائطا في وسط الدار المذکور كورة بغير اذن مالكها فان اراد مالك الدار رفع يده عنها فامتنع من تسليمها له ويريد ان يملك الدار المذکور كورة بالحائط الذي بناه فيها والحال ان قيمة الارض التي بنى فيها كثر من قيمة الحائط بكثر يروا اذا هدم الحائط لا يضر بالارض فهل والحال هذه لا يجاب المستعير لذلك ويكون لمالك الدار اخذ داره من يد المستعير ودفع قيمة ما بناه فيها مقلوعا أو تسكينه برفع ما بناه حيث لم يضر القلع بالارض (أجاب) يؤمر واضع اليد المذکور كورة على الوجه المسطور بتسليم الدار المستعارة الى مالكها ويسكنها برفع ما أحدثه من بنا الحائط بدون اذن المالك والحال ما ذكر مالم ينفق على دفع قيمة الحائط من قبل المعير مقلوعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة خالية من البناء الشراء الشرعي من اربابها ولا يشتري أربعة بنين في معيشة وخدمهم كل على انفراد فيبناها الاب دارا لنفسه مع اعانة أولاده في البناء والعمل وبعد عامها اسكن كل واحد منهم في قاعة منها على سبيل العارية فمات احد البنين بعد سكنه عامين عن ورثة فاستمر واحد من بعدهما كني كايهم مدة ست سنين ثم مات الاب عن بنين وعن أولاد ابنة والا ن أراد أولاد الابن مشاركة الاعمام فيها مدة ثلاثين سنة كني أبيهم وسكنهم فيها فهل لا يجابون لذلك ولا عبارة بتمتعهم المذکور (أجاب) اذا تحقق بطريق شرعي ان جميع الدار المذکور كورة ملك للاب المذکور الى ان مات عن بنين الثلاثه وأولاد ابنة لا يكون لأولاد الابن المستعير المبيت في حياة ابيه مشاركة اعمامهم فيها بمجرد سكنهم على هذا الوجه في بعضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة استعارت من امرأة حليا لتتزين به في فرح وتاتي لها به في غدهم اخذت الحلي المذکور وتوجهت به الى منزلها ثم بعد الميعاد المذکور طلبت المالك الحلي من المرأة المذکور فوعدها بدفعه لها ثم بعد ذلك اخذته المستعيرة المذکور كورة وسافرت به الى بلدة فوق مسافة القصر بغير اذن المالك والحال ان المستعيرة لم تكن عاجزة عن دفع الحلي وقت سفرها ومكنت في سفرها مدة من الايام ثم رجعت من السفر المذکور فطلبت المالك الحلي من المستعيرة المذکور كورة الحلي المذکور فادعت ضياعه في سفرها المذکور والحال ان اخذها الحلي المذکور لتتزين به في بلدة المالك فهل تضمن المستعيرة المذکور كورة قيمة الحلي المذکور للمالك المذکور كورة ام لا (أجاب) نعم على المستعيرة المذکور ضمان الحلي المذکور كورة لتعديها ان كان الواقع ما هو مسطور بالآثار وفي رد الجمار من العارية عن جامع الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فامسكها بعد الوقت ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت

هو المختار سواء توفقت نصابا أو دلالة اهوافا قد قبل ذلك انها تنفذ بالمكان ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة جهزت بنتها جهازا مثلها المعتاد وعند الزفاف زوجها اعطتها بعض حلى وأمتعة على وجه الزينة عارية واشهدت على ذلك ثم بعد الدخول عليها بمدة قريبة توفيت عن أمها وزوجها وعاصب فاراد الزوج المذكور ان يجعل البعض الذي اعطته لها أمها على وجه الزينة عارية تركه فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان أمها اعطتها ذلك على وجه الزينة عارية يمنع من معارضته لها في ذلك (أجاب) نعم يمنع الزوج من ذلك حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر جلا يحمل عليه اردني زبل حمام من قرية كذا فاجابه لذلك وفي اثناء الطريق هلك منه باقة سموا به ومات في الطريق فهل يكون هالكه على مالكه حيث هلك ومات بدون تعدد وتقر يط من المستعير ويصدق في ذلك بيمينه (أجاب) نعم لا ضمان على المستعير حيث هلك الحمل بدون تعدد منه ولا تقر يط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض بالارث عن أصوله وهو واضح يده عليها ومصرف فيها بالبناء والمهدم وغير ذلك من غير مباشر ولا منازعة له مدة تزيد عن عشرين سنة ويجوارها دارا لا آخر اقتسمها واختص بها ذلك الآخر من بين شركائه وبقي محل المرور مشترك بينهما وبين شركائه فاراد ان يفتح لداره بابا من أرض جاره ليمر منه على الخصوص فاستاذن رب الارض واستعار منه المرور من أرضه فأعاده ذلك ومضى على ذلك مدة ست سنين وهو متبر بالاعية وملك الرجل للأرض التي يمر بها فاراد الآن مالك الأرض ان يفي على الأرض المملوكة له خاصة وفوق حيطانه الخاصة به فنفعه المستعير من ذلك فهل لا يكون له المنع حيث كان ملك الأرض لذلك الرجل ثابتا على سبيل الاختصاص وكذا حيطانها التي يرب البناء عليها وجاره معترف بالعارية على الوجه المذكور (أجاب) ليس للمستعير المذكور منع المالك من التصرف في ملكه بما لم يضر بجارده ضررا ينافي ولا يمنع المستعير من المرور في أرضه متى شاء والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض بالوراثة عن أبيه وعن جده مدة تزيد عن خمسين عاما اذن لبعض أقاربه في بناء قطعة منها على وجه العارية غير متبرع له فيها بالملكية فهل اذا ثبت ما ذكر واراد ان يخرج منه يجب لذلك واذا ادعى ان له حقا في تلك الأرض بالوراثة عن اجداده لا يجمع منه ذلك بعد ثبوت العارية لاسيما والانعقاد المبني بها ملك للمستعير صاحب الأرض (أجاب) اذا ثبت الرجل المذكور ملكه لتلك القطعة بالوجه الشرعي وانه اعادها لبعض أقاربه وبناها المستعير بالانعقاد المملوكة لرب الأرض يكون له اخراج المستعير منها أي وقت اراد والا عارة مانعة من دعوى المستعير الملك لنفسه فيما استعاره اذ هي اقرار بعدم ملكه لما استعاره كالاستيداع والاستيلاء والاستيحاب والاستيجار فكل منها يكون اقرارا بعدم ملك المباشر باتفاق الروايات فلا تسمع دعواه بعد ذلك لنفسه كما صرح به في

٢٠ ١٢٨٢

شوال

٢٠ ١٢٨٢

ربيع الاول

٢١ ١٢٨٣

جمادى الاولى

١١ ١٢٨٣

تنقيح الفتاوى الجامعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ومن جملتها قطعة أرض خربة مملوكة له وهي مجاورة لدار رجل آخر فاستعار الرجل الآخر المذكور القطعة الأرض المذكورة ليكون سائلا لصقة لداره من مالها كما يضع فيها دوابه وتبنيه لمواشيه وأن يأخذها منه وقت ما يجب ويختار فرضي مالها كما يملك فآخذها منه ووضع فيها دوابه وتبنيه مدة من السنين ثم ان المالك لذلك طلب أرضه المذكورة فوعده بدفعها له ثم ان المستعير المذكور مات قبل تسليمه مالها المذكور عن وارث فطلب المالك أرضه من وارثه فامتنع من دفعها له متعلا بالان مورثه ووضع يده عليها مدة عشرين سنين وانما صارت ملكه بوضع يده هذه المدة المذكورة فهل اذا ثبت المالك المذكور ملكه في الأرض المذكورة بالوجه الشرعي لا عبرة بدعوى وارثه واضح اليد المذكور ووضع يده مورثه هذه المدة المذكورة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم اذا ثبت المالك دعواه المذكور كورة بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماعها يؤر وارث واضح اليد المستعير بتسليم تلك الخربة المستعارة الى مالها المعير ويجرد وضع يده المورث عليها مدة عشرين سنين لا يوجب تملكه ليعينها بدون سبب لاسيما مع ثبوت الادعاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أرضا معلومة اعادها لرجل معلوم ليعين فيها ويسكن ولم يعين لذلك مدة فبني الرجل المذكور في الأرض المذكورة بناء معلوما من ماله لنفسه وسكن فيه مدة ثم الآن مالك الأرض رجع في عار يته المذكور ويريد اخراج المستعير الباني منها واخذ ابناء المذكور لنفسه مجانا بدون عوض قهرا عن الباني المذكور فهل والحال هذه يكون البناء المذكور ملكا للرجل الباني المذكور خاصة وليس للمستعير المذكور فيه حق ويكون للباني المذكور قلع بنائه من الأرض المذكورة حيث كان قلع لا يضر بالأرض وان كان يضر بها لا يكون لرب الأرض تملكه مجانا بل بقيمة مقلوعا أو أفيدا والجواب (أجاب) نعم للمستعير المذكور قلع بنائه وتسليم الأرض لربها فارغة حيث لا يضر قلعها بالأرض فان اضر بها لا يكون للمستعير تملكه مجانا بل بقيمة مقلوعا كما صرحوا به في حكم العارية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها ومات بعد ذلك عن زوجها وأمها وقد دفعت الام لابنتها بعض مصاغ وحلى على سبيل الزينة والعارية واشهدت الام بينة وقت الدفع لها على ذلك فهل اذا قامت الام بينة شرعية على دعواها يقضى لها بدعواها ولا يكون ذلك تركه عنها أفيدا والجواب (أجاب) نعم يقضى للام بدعواها والحال هذه ولا يكون ذلك تركه عنها ابنتها ما لم يثبت الزوج التملك بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل البس زوجته حليا مملو كاله لتبزين به ولم يملكها ثم توفي والحلى باق عندها ثم توفيت هي أيضا فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الحلى ملك للزوج البس له زوجته زينة يكون تركه عنه يقسم على جميع ورثته لذ كرمثل حظا لاثنيين وليس لخصوص ورثة الزوجة الاختصاص به بدون وجه

١٦ ١٢٨٤

٢٥ ١٢٨٦

ذى القعدة

٤ ١٢٨٦

ذى الحجة ٢٧ سنة ١٢٨٧

شرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الحلي المذكور ملك للزوج ولم يثبت انتقاله
للملك زوجته بطريق شرعي ينقسم بين ورثة الزوج على فرائض الله تعالى ولا يختص به ورثة
الزوجة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين كل منهما يملك دارا معلومة لها حوش معلوم
فاستأذن أحدهما الآخر ان يفتح من حوشه بابا في حوش الآخر لاجل ان يخرج ويدخل
فيه على سبيل العارية لسهولة ذلك عليه وقرب المسافة فاذن له الآخر المذكور بذلك
فتفتح الباب المذكور بناء على اذن الآخر وصار يخرج ويدخل من الباب الحادث المذكور
مدة ثم أراد الا ان يخرج المذكور سد الباب ومنع الا احد المذكور من المرور من حوشه
فهمل بجانب ذلك ومنع الا احد المذكور من التعرض له في ذلك حيث كان معترفًا بحديثه
باذن مالك الحوش المفتوح فيه على سبيل العارية وليس قديما واذا تعلل القايح للباب
باذن مالك الحوش في فتحه تبرعا لا يعتبر له بذلك ولا اذن الرجوع ومنعه من المرور في
خالص ملكه (اجاب) نعم لا يخرج المذكور سد هذه الباب ومنع جاره من المرور في خالص
ملكه ان كان الواقع ما هو مسطور والاذن بالفتح والمروءة على هذا الوجه به عارية قله
الرجوع فيه متى شاء والله تعالى أعلم (سئل) في بنت تزوجت رجلا معلوما وزفت اليه
وقد دفعت اليها أمهاتها مالها المملوك لها عند زفافها اشياء معلومة من حلي ونحاس وغير
ذلك على سبيل الزينة والعارية ثم بعد ذلك بددت البنت المذكورة الى أمهاتها المذكورة
معظم ما دفعت أمهاتها من الحلي والنحاس وقد اقرت البنت المذكورة ما صرفت في
حال صحتهما ووسلا متها بان ماردته الى أمهاتها المعظم المذكور وما بقي عندها ملك لامها
المذكورة خاصة وانه عندها على سبيل الزينة والعارية ثم بعد مدة ماتت الزوجة المذكورة
عن زوجها وأولادها وأمها المذكورة فادعى الزوج بان الاشياء المذكورة من الحلي
والنحاس وغير ذلك المدفوعة للام والساقى تحت يد المتوفاة ملك للمتوفاة المذكورة فهل
حيث اقامت الام بينة بان ما ذكر ملك لها وانما دفعت له الى بنتها المذكورة على سبيل
الزينة والعارية أو على اقرار المتوفاة في حال صحتهما ووسلا متها بان ما ذكر ملك لامها خاصة
وانه تحت يد هاهنا على سبيل الزينة والعارية يعرض به للام ولا يكون تركه عن المتوفاة
المذكورة (اجاب) نعم يقضى للام بالاشياء المذكورة اذا اقامت البينة على ملكها
ودفعها اياها لبتها عارية أو على اقرار المتوفاة حال صحتهما بما ذكره حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض خراجية مكلفة باسمه وحده يستحقها خاصة نفسه
الى الا ان شرع ان يحفر فيها عينا ليسقي منها زرعها فشاركه رجل اجني في الحفر وطويها
بالحطب وركبها عليم آلة من مالهما سوية ليسقي كل منهما أرضه الخاصة به من مائها وغرسا
حولها اشجارا للاستغلال بها فاقالة للقصة خالية عن الثمر من مالهما واستمر على ذلك
مدة من السنين مع بقاء الأرض على استحقاق مالهما خاصة بلا اشتراك مع اقرار الاجني
بذلك الى الآن فهل اذا أراد مالك الأرض المذكورة رفع آلة العين المذكورة من

جاءى الثانية

١٢٩١

رجب ٢٧

١٢٩١

العين المفقودة في أرضه الخاصة به وقصة الاشجار المشتركة المذكورة بينهما حيث
كانت قابلة لها وتسليف الشريك الاجني قلع حصته من الشجر البايع لينتفع بأرضه
خاصة بوجه آخر بجانب ذلك حيث كان الامر كما ذكره وتبقى الآلة مشتركة بينهما بعد
رفعها من الأرض حيث لا تقبل القسمة (اجاب) نعم بجانب مستحق الأرض المذكور
لذلك ان كان الامر كذلك اذ لم يخرج هذه الأرض عن كونها في حكم العارية بالنسبة
لحصته الشريك الاجني في الآلة والاشجار المذكورة حيث لم توضع بحق القرار والله
تعالى أعلم

(كتاب الهيئة)

(سئل) في رجل يملك بيتا صغيرا لا يقسم وهدبه في حال صحته لأولاده وأخته وعين له كل
منهم حصة فيه وسلمه اليهم بعد تخليته من متاعه وحوائجه وحصل القبض الشرعي من
كل ولم يخرج بذلك سند شرعي حتى مات الواهب فهل تتم الهبة المذكورة بالقبض واذا
ارادت زوجة الواهب أخذ حصته في هذا البيت الموهوب متاعا لغيره الهبة لم تتم لعدم خروج
سند شرعي في ذلك لا بجانب ذلك ولا عبرة به لعلها والحال هذه (اجاب) الهبة على الوجه
المذكور نافذة ولا يتوقف لزومها وصحتها على خروج صلت بها حيث قبض كل من الموهوب
له البالغ حصته الشائعة فيما لا يقبل القسمة في ضمن قبض الكل لان ذلك هو القبض
المعتبر في مثل ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاده كور واثان وأقام
وصيا على ولده القاصر وملك أحد أولاده البالغ شيلا ناوقا طين وغير ذلك وهو بحال
الصحة والسلامة فادعى الوصي المذكور ان الملبوس الذي أخذه البالغ مع القبض والحيازة منه
فهل لا يجب لذلك (اجاب) ما ملكه الاب بحال صحته لانه البالغ مع القبض والحيازة منه
لا يكون تركه عن الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا موهوب نصفه لولده
القاصر والنصف الآخر لزوجته وقبلت منه وهو قبل لولده من نفسه بنقصه والبيت
لا يقبل القسمة ثم مات الواهب ووضع الزوجة يدها على البيت مدة من الزمان ومعهما
ولدها القاصر ثم ظهر للواهب ولد آخر يريد اباطال الهبة في البيت المذكور لاجل ان يرث
فيه فهل لا يجب لذلك حيث قبضته الزوجة والحال هذه (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض
والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يجب وارثه لجعل ما وهب تركه بعد موت الواهب
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ماتت عن زوجها وابن وبنت بالغة
فادعت البنت بان أمها وهبت لها نصف الدار المذكور قبل موتها وأقامت بينة على ذلك
والحال ان أمها استمرت ساكنة في الدار وشاغلة لها بما تتهافت حتى ماتت فهل اذا لم يحصل
حيازة ولا قبض من الموهوب لها تكون هذه الهبة غير صحيحة وتقسم الدار المذكور بين
سائر الورثة المذكورين بالقرينة الشرعية والدار المذكور كورة غير قابلة للقسمة (اجاب)
هبة المشغول غير صحيحة ولا تتم الهبة الا بالقبض الكامل قال في الدرر والقبض الكامل في

١٢٩٣ ٢١

ذى القعدة

١٢٦٤ ٢٣

١٢٦٤ ٢٦

١١٦٤ ٢٧

ذى الحجة

١٢٦٤ ٨

المنقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل
فيما يحتمل القسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصالة من غير ان يكون بتبعية
قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل اهـ فاذا لم تتم الهبة بالقبض حال حياة
الواهبه يكون الموهوب تر كة عن الواهبه يقسم بين ورثتها على حكم القرينة كما لو تحقق
ان الموهوب مشغول بمناخ الواهبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تبرع ببعض امواله
لبعض ورثته وهو في مرض موته فهل يكون جميع تبرعاته في مرض موته ببعض امواله
لبعض ورثته وصية فاذا لم يجز به باقي ورثته يرتد برده ويكون ميراثا بعد موته يقسم كباقي
امواله على جميع ورثته بالقرينة الشرعية (اجاب) التبرع للوارث في مرض
الموت وقوف على اجازة باقي الورثة فاذا لم يجز به يكون تر كة يقسم بين جميع الورثة
كما في المتروكات والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ملك بيتا قبل القسمة له كونه بيتا
كبيراً وهبت لرجل حصه شائعة فيه فهل تكون هذه الهبة فاسدة واذا باعت للرجل
المذ كور حصه فيه وكان للسكان المذ كور جاراً أخذ بالشفعة فور العلم عند العقار المبيع
واشهد بذلك يحكم له باخذ المبيع بالشفعة عند توفر شروطها وانتفاء موانعها (اجاب)
هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تتم ولا تفيد الملك قبل القسمة وتثبت الشفعة
للجار ويحكم له بها عند توفر شروطها وانتفاء موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب
لزوجه مكاناً وبعض اتمته وهو في حال صحته وسلامته وقبلت منه الزوجة الهبة وحازت
الموهوب مدة من السنين ثم بعد ذلك مات الواهب عن الزوجة المذ كورة وعن وارث آخر
فاراد الوارث ان يجعل الموهوب ميراثاً من جملة متروكات الواهب فهل لا يحجب لذلك
وتكون الهبة صحيحة نافذة حيث ثبتت الهبة والقبض والحيازة في حال صحة الواهب
وسلامته (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وثبت ذلك
شرعاً لا يكون الموهوب تر كة عن الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت عقاراً
لشخص بثمن معلوم وقبضه المشتري واستولى عليه نحو ثمان وعشرين سنة ثم ادعى
شخص من اقاربها انها كانت وهبت له هذا العقار ولو لم يكن لم يقبضه واستمرت فيه الى
ان ماتت فهل هذه الهبة باطلة وهل اذا ادعى المذ كورانه كان يطعمه من ماله ويريد
الرجوع على المشتري واخذ العقار منه في نظير ما صرفه لا يحجب لذلك لاسيما وهو حاضر
وقت البيع ومشاهد له ولم ينزع (اجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة حال حياة
الواهب وصحته ومشاهدته ببيع القريب مع السكوت مانع من الدعوى ولا رجوع للمدعى
المذ كور على المشتري تری بما ادعى انفاقه على الوجه المذ كور بدون وجهه بوجوب الرجوع
عليه بما صرفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد ثلاثة وابن ابن ذ كور كلهم
بلغ في معيشتهم وفي عائلته معينين للاب المذ كور فصاروا يتهمون في مال الاب حتى
حصل اموال ودواب كثيرة ثم بعد مدة جمع أكبر الاولاد جمعاً على أبيه وقال له قل لي على

اصل مالك فقال له الدواب الفلانية وكذا وكذا وقيمتها كذا وما زاد عن ذلك من الاموال
الموجودة فنعم المال والكسب الحاصل مني مع الاولاد فهل اذا تبرع الاب لابنه
الكبير بشئ من هذه الاموال المشاعة قبل الافراز والقسمة وهي كلها باقية على الشيوع
تحت يده وكتب له وثيقة بذلك لا عبرة به هذه الوثيقة ولا يتم التملك بدون قبض وقسمه
وحيازة شرعية وللأب الرجوع في ذلك وابطاله متى شاء (اجاب) هبة المشاع القابل
للقسمة غير صحيحة ولا تتم الهبة بدون القبض والحيازة والافراز والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل ملك بنت بنته بيتاً ووهبها لهما وقبضته منه وحازته القبض والحيازة الشرعية
ووضعت يدها عليه وصارت تنصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم مدة تزيد على
اربعة سنين وماتت ووضعت ورثتها ايديهم عليه بعد ما قال ان اراد ورثته الجدا الواهب
الرجوع على ورثته البنت واخذ المذ كان منهن متعاليين بانهم اولى منهم بذلك فهل اذا
ثبتت الهبة من مورت المدعين بنت البنت المذ كورة وقبضت وحازت ذلك منه في حال
الصحة والسلامة بشهادة البينة الشرعية لا يكون لورثة الجدا المذ كور من معارضة ورثة
البنت فيما يابدهم من المذ كان المذ كور ويكون الحق في المكان المذ كور لورثة البنت
الواضحة اليد على المكان المذ كور لاسيما وورثة الجدا يعترفون بملك مورثهم لم يثبت
البنت المذ كورة مع القبض والحيازة (اجاب) اذا كان الامر ما هو مذكور يكون المكان
المذ كور لمالك البنت البنت وليس لوارث الواهب معارضتها حيث تمت الهبة والتملك
بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته واعترف الوارث بذلك كما هو مذكور والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لآخر بيتاً وحنينة بقراسها واسقط حقه من قطعة
أرض زرعاً أميرية وترك له ذلك باختياره طائفاً مختاراً وذلك بمجلس الحاكم الشرعي
وكتب في شأن ذلك محضر بشهادة البينة وقيد به بسجله وقبض الموهوب المسقط له ذلك
ووضع يده عليه باذن الواهب المسقط وصار يفتق بذلك في حياة الواهب المسقط مدة من
السنين فهل اذا مات الواهب المسقط لا يكون لخدم من ورثته معارضة في ذلك ويكون
الحق فيه للموهوب له المسقط له (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب
فيما ذكره ثبت اسقاط الحق للموهوب له في أرض الزراعة لا يكون لوارث الواهب معارضة
الموهوب له ويمنع من منازعته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
شخص له اخوان يجب احدهما ويكره الاخر ولكل منهما اولاد مات اخوه الذي يحبه
وبقي الذي يكرهه يخاف ان يموت عن الذي يكرهه فيرثه وله نصف منزل شائع يقبل
القسمة ووهبه لاولاد اخيه الذي يحبه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وصار معهم على
الهبة بل دائماً يتفقدهم باشياء غير ذلك حتى مات اخوه الاخر عن اولاده ثم مات
الواهب في شهر رمضان فهل لاولاد اخيه الاخر الترض وابطال الهبة الصادرة من
عهم ويقسم بين الجميع على حسب القرينة الشرعية انما هبة المشاع ولا يمنع من

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٤

٨

١٢٦٥

محرم
١٧

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٢٠

ذلك كون الواهب ذارحم محرم للموهوب له (اجاب) هبة المشاع فيما هو موقوف على القسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الا على القسمة عند طلب شريكه كما لا تغيب الملك للموهوب له في التنازل وهو ظاهر الرواية مطلقا شريكا كان أو غيره فلا باع الموهوب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه واجمع على ان الواهب استرداد ما من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب وكما يكون للواهب الرجوع يكون لوارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك بقيتها كالببيع الفاسد كما افاده العلامة الرملي في فتاويه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصص شائعة في دار تقبل القسمة فهل اذا وهبتها لاحد شركاؤها ولم تقسم لا تكون هذه الهبة صحيحة تامة (اجاب) نعم لا تكون الهبة على الوجه المذكور صحيحة تامة بدون اقرار ولو شريكه كما في عامة الكتب وهو المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب في مرض موته جميع ما يملكه لغيره ورثته وشهدين على ذلك واحضر فقيم امره بكتابة حجة بذلك وكتب الفقيه الحجة حكم قوله ولم يسم شيئا مما وهبه للموهوب لهم ثم بعد مدة قصيرة رجع عن هبته واشهد بينة أخرى على رجوعه فهل لا عبرة بهذه الهبة حيث لم يحصل فيه قبض ولا حيازة لاسيما وهي في مرض الموت (اجاب) يقسم الموهوب بين جميع الورثة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اثنان فبرع وقسم جميع ما كان يملكه من دار ومواش وأطيان وزراعة وغير ذلك بينهم ما مناصفة في زمن صحته وسلامته وانفرد كل منهما بعد القبض والحيازة في معيشة وحده وصار الاب في عائلة واحدة منهما ثم مات الابن المنفرد عن ابن قاصر فقط فوضع الجديده على متاع القاصر الذي تركه له والده ثم بعد مدة مات الجدي عن ابنه وابن ابنه القاصر المذكور فوضع الميراث على ما يخص القاصر عن ابيه وبعد بلوغه اراد ان ياخذ نصيبه فيما تركه والده فخذه الميراث من اخذه متعلا عليه بان والده رجح فيما أعطاه لوالد القاصر بعد موت ابيه فهل لا يجاب الميراث لذلك ولا عبرة بتعلاه المذكور اذا ثبت بالبينات الشرعية ان جده القاصر قسم جميع ما كان يملكه من الاموال بين ابيه و يكون للابن المذكور اخذ نصيبه في جميع ما تركه والده من ماله (اجاب) للابن المذكور اخذ نصيبه من جميع ما تركه والده حيث الحال ما ذكر ولا يصح رجوع الاب فيما وهبه لابنه بعد تمام الهبة بالقبض والحيازة والا فزولو كان الرجوع حال حياة الموهوب له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة فوهب نصفها لزوجته بمحضرة جمع من المسلمين في حال صحته وسلامته وقبضتها وحازتها منه في حال صحته ثم مات عنها وعن ورثة غيرهما فهل يكون الحق في نصف الجاموسة لها فقط دون باقي الورثة اذا ثبت كل من الهبة والقبض والحيازة بالبينات الشرعية في حال صحة الواهب (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عن الواهب حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت

ربيع الاول ١ ١٢٦٥

ربيع الثاني ١٩ ١٢٦٥

جمادى الاولى ١٨ ١٢٦٥

٢٢ ١٢٦٥

وتركت

وتركت دارا تملكها ولها ابن وأخ واختان فنارح أخوة تلك المرأة ابنا المذكور في تلك الدار وادعوا ان اختهم وهبت لهم اثني عشر قيراطا على الشيوع في الدار المذكورة للاخ عشرة وللأختين قيراطان فهل تلك الهبة فاسدة حيث كانت في مشاع يقبل القسمة ولم تحصل قسمة ولا قبض للموهوب لهم حتى ماتت تلك المرأة ولا عبرة بنوعية الهبة ولو مشعولة بنحتم قاض الناحية والحال هذه (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة غير تامة ولو من الشريك كما في عامة الكتب وهو المذهب وحيث ماتت الواهب قبل قسمة الموهوب واقراره وتسليمه للموهوب له يكون الموهوب تركه عن الواهب فيقسم بين ورثتها كما في متروكاتنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار مشاعا قابلا للقسمة ماله بمجموعة متعدين متفاوتين الحصص ولم يقبضوا فهل هذا التملك صحيح أم لا واذا مات أحد منهم فهل لورثته المطالبة بوضع أيديهم على نصيب موهوبهم الموهوب له قبل موته ولم يقبضه أم لا (اجاب) لا يثبت الملك في الموهوب للموهوب له بدون قبض ومن مات قبل القبض فلا ملك له في الموهوب فليس لوارثه فيه استحقاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لذي رحم محرم منه بناء دارا واشجارا متروعة دون الارض بل هي وقف محتكر وذلك باصالة الواهب عن نفسه ووكالته عن أخيه وأخته وقبض الموهوب له الاشجار والبناء وصار يتصرف في ذلك بنفسه مدة من السنين ثم باع جميع ذلك الاجني واستمر المشتري واضعا يده مدة من السنين كذلك فهل اذا مات الواهب والموهوب له المذكور وادعى وارثه ان الهبة فاسدة بسبب الاتصال الذي هو كالتشيعوع فيما يقبل القسمة لا عبرة بتعلاه بذلك ويملك الموهوب له البناء والاشجار بالقبض والحيازة ويصح تصرفه فيما يبيع لغيره حيث يملكهما بعد القبض والحيازة الشرعيين (اجاب) قد اختلف التمسح في افادة هبة المشاع القابل للقسمة الملك اذا قبضه الموهوب له في الهندية هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريكه أو من غيره شريكه ولو قبضه اهل تقييد الملك ذكر حسام الدين في كتاب الوقعات ان المختار انها لا تقييد الملك وذكر في موضع آخر انها تقييد الملك ملكا فاسدا وبه يقتضيه اه فعلى ما به القموي من افادتها الملك بالقبض ينفذ تصرف الموهوب له في الموهوب ببيع ونحوه كما افاده في جامع الفصولين وغيره وقد صرحوا بان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب له بقيته كالببيع الفاسد فيث باع الموهوب له الموهوب به بقبضه لا يكون لوارث الواهب معارضة المشتري على ما به يقتضيه وله الرجوع بالقيمة في تركه الموهوب له لكن المعول عليه هو عدم افادتها الملك مع القبض شائعا حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ومع افادتها الملك عند البعض أجمع الكل على ان الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم منه وكذا الوارث بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بالهلاك كالببيع الفاسد وصرحوا بان هبة البناء

جمادى الاولى سنة ٢٩ ١٢٦٥

٣٠ ١٢٦٥

جمادى الثانية سنة ٢ ١٢٦٥

والشجر حکمها کهبه المشاع القابل للقبض نعم لوسلطه الواهب علی قلعه فقلعه تتم الهبة
کافی تنقيح الفتاوى الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) فی امرأة وهبت لولد ولدها
شيئا وجعلت له التصرف فيما وهبت تصرف المالك في ملكه وحررت له بما وهبت حجة
شرعية بخط قاضي الناحية و بعد مدة من السنين رجعت في هبتها فهل لها الرجوع في
ذلك (اجاب) اذا ثبتت الهبة من الجدة لولد ولدها فيمأه وعلوك لها مع القبض والحيازة
منه بالوجه الشرعي ولم يتحقق مفسد للهبة كالشروع فيما يحتمل القسمة ولم يقسم بقضي
لولد الولد الموهوب له بتلك الموهوب جبراً علی الجدة وليس لها الرجوع في الهبة والحال
هذه مانع القرابة والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل أعقق جارية وتزوج بها بعد
الاعتاق وأشهد علی نفسه انه وهب وأعطى زوجته مئة من المذ كورة جميع ما يدها
من المصاغ والحلى من جواهر وذهب وغيرهما الخالد ذلك تحت يدها وفي حيازتها وانه
وهب لها أيضاً مئة من فراس ونحاس وغير ذلك مما هو معين ومعلوم بالبيان وانه
ملكها ذلك بيدها فلا أحديها رضاء فيه لافي حياته ولا بعد موته وكتب علی نفسه
وثيقة متضمنة لذلك كله بخط كاتبه الخاص به منهولة بحتمه المعروف بين الناس وفيها
شهادة جمع من الاعيان وعاش مدة صحیحاً مصلحاً علی ذلك الى أن مرض ومات عن زوجته
المذ كورة وزوجة أخرى وعن بنتين وأخت وعن جهة وصية بثلاث ماله فتعرض وصيه
للزوجة الموهوب لها وأخذ منها بعض الحلى والمصاغ والامتنعة واستولى علی ذلك بعد
موت موصيه وضمه لمر وكات الميت فهل لا يسوغ للوصي أخذ شيء من الاعيان الموهوبة
المذ كورة ولا ضم ذلك الى التركة حيث كانت الهبة مع القبض والحيازة في حال صحة
الواهب ثابتة شرعاً وأشهد علی نفسه بذلك مختاراً ويكون للزوجة المذ كورة استرداد
ما أخذ الوصي المذ كورة من أمتعتها جبراً عليه حيث لا حق لجهة الوصية ولا للورثة في
تلك الامتنعة (اجاب) ليس للوصي معارضة زوجة الموصي فيما وهب لها من الاعيان
التي بيدها حيث ثبتت الهبة وتمت بالقبض والحيازة حال صحة الواهب ولها استرداد
ما استولى عليه الوصي من أمتعتها والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل له أملاك باعها
وهو في حال صحته لاولاده وزوجة بثمن معلوم ثم وهب لهم الثمن وقبلوا الهبة ثم مات بعد
مدة وله اولاد آخر وزوجة أخرى فهل لا يدخلون في شيء من تلك الاملاك المباعة واذا
ادعى عليه بعد موته يدين وثبت ذلك الدين لا يلزم الواهبين أيديهم علی الاملاك شيء
منه خصوصاً مدعى الدين يؤثر فيه مدة مؤخره عن البيع (اجاب) اذا ثبت البيع وهبة
الثمن علی الوجه المسطور حال الصحة لا يكون المبيع تركة عن البائع وليس لرب الدين
مطالبة المشتري بما ثبت له من الدين والحال ما ذكر ويتعلق حق الدائن بما تركه المتوفى
والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل وهب لبناته البالغات داراً وقبلن الهبة ثم رجح
الاب في هبته قبل قبضهن الموهوب ثم مات احداهن عن زوجها فاراد الزوج ان يأخذ

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٧

نصيبه

نصيبه في الدار المذ كورة فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة
فاذا مات الموهوب له قبل القبض لا يكون الموهوب تركة عن الموهوب له فلا يورث
عنه والله تعالى أعلم (سئل) فی امرأة تملك نخلاً وهبت منه حصصاً شائعة لابن اختها البالغ
الرشد ولم يقبض الموهوب له الموهوب ولم يحز في حال صحة الواهب وسلامتها ثم بعد ذلك
ماتت الواهب عن وارث فوضع الوارث يده علی جميع النخل مدة من السنين الى أن مات
الموهوب له عن وارث فاراد الوارث المطالبة بالهبة بعد موت مورثه الموهوب له فهل
لا يجاب لذلك ولا تصح الهبة ولا تنفذ حيث لم يحصل قبض ولا حيازة في حال صحة الواهب
وسلامتها وتكون ميراثاً للورثة الواهب المذ كورة (اجاب) الهبة علی الوجه المذ كورة
غير معتبرة فيمنع وارث الموهوب له عن معارضة وارث الواهب والله تعالى أعلم (سئل)
فی رجل ملك زوجته زوج أساور ذهب بنسقي وحلق الماس وقبضت ذلك منه ثم بعد
مدة توفيت الزوجة الى رحمة الله تعالى عن زوجها واولادها المذ كورة منه وعن والدتها
ولم توفيت أنكر الزوج المذ كورة تملك ذلك لزوجته وهناك بنته من جلاتهم اخوتها
لا يباشرون بذلك التملك فهل في هذه الحالة لا عبرة بانسكاره تملك ذلك لزوجته بعد
وفاتها وتكون الاساور والحلق من جملة تركتها (اجاب) اذا ثبت التملك مستوفياً
شروط الصحة والتمام حال صحة الزوج المالك بالوجه الشرعي تكون الاساور المذ كورة
ميراثاً عن الزوجة وشهادة اخوة الزوجة لا يباي التملك لها مقبولة حيث كان الحال
ما هو مذ كورة ولم يكن هناك مانع من قبول شهادتهم والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل
وهب جميع ما يملكه من عقار وأشجار وامتنعة لزوجته وأمه وأخته لأمه وكتب لمن
وثيقة بذلك حيلة علی حرمان الوارث ولم يحصل من قبض ولا حيازة في حال حياة
الواهب وسلامته ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجته وأمه وأخته لأمه وعن ابن عم
عاصب فهل لا تصح هذه الهبة في المشاع ولا تنفذ وتكون ميراثاً تقسم علی جميع الورثة
بالقرينة حيث كان ذلك في مرض الموت خصوصاً ولم يجز العاصب ذلك (اجاب)
يقسم ما تركه الواهب المذ كورة بين جميع ورثته بحكم القرينة الشرعية وصدور الهبة منه
غير مانع من ذلك حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فی امرأة
وهبت لابن اختها ما يملكه من عقار ومواش وامتنعة ورفعت يدها عن الموهوب وحاز
الموهوب له وتصرف فيه مدة وهي في حال الصحة والامتنعة ثم توفيت الى رحمة الله تعالى
فهل اذا قام وارثها ينازعه في ذلك لا يجاب وهل اذا ادعى الوارث انه ما حاز الا بعد موتها
يكلف الموهوب له بيته المحوز في صحتها (اجاب) اذا ثبت الموهوب له صدور الهبة والقبض
الشرعي حال حياة الواهب لا يكون الموهوب تركة عن الواهب حيث تحقق ذلك بالوجه
الشرعي ولا يعتبر حينئذ دعوى الوارث كون الحيازة بعد موت الواهب والله تعالى أعلم
(سئل) فی ذكر بالغ مات عنه وعن أخته أبوها ثم مات ذلك الذكر البالغ عن أخته

٧

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

المذ كورة وأولادهم قبل قسمة تركه الميت الأول فادعى أولادهم الذى هو أخو الميت
الأول أنه أعطى ابنه في حياته ثلث ماله هبة خاصة به والحال أن الابن لم يحضر ما وهبه له أبوه
ولا قبضه حتى مات الأب وبعدم موت الأب لم يقسم حتى مات فهل يكون المثلث كله تركه
يقسم بين البنات التى هى أخت الميت الثانى فتأخذ ثلث تركه أبيها ونصف تركه أخيها
وهو ثلث فيكون لها الثلثان وأولاد الم الباقي وهو ثلث ولا تكون تركه الابن من
ميراث أبيه فوق الثلثين فيما ادعوا أنه وهبه له لعدم القبض والحيازة حتى مات الأب
(أجاب) لا تتم المبة بدون القبض والحيازة حال حياة الواهب فإذا مات الواهب قبل
قبض الموهوب له الموهوب بطلت المبة ويكون الموهوب تركه عن الواهب فيقسم بين
ورثته ما لم يثبت أولاد الم المذ كورة والمبة التامة حال حياة الواهب من ابنه المذ كورة
بوجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه مكانا وأعطاه مقفاه
فقبضه الولد من يد أبيه ومكث تحت يده ثم بعد مدة طويلة باعه الولد لآخر فغيبه ولد
فهل يكون البيع غير نافذ وهو باق على ملك الولد (أجاب) إذا تمت المبة بالقبض
والحيازة لا ينفذ بيع الأب الواهب الموهوب بدون إذن ولده الموهوب له وأجازته والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل نشأ مع أبيه في تربته ومعاشه من صغره إلى كبره وصار
يعاونه أباه في أمور الزراعة مدة من السنين بعد بلوغه وهو في عائلته ثم جمع على أبيه جماعة
من المسلمين وطلب من أبيه أن يكتب له جزأ عما يملكه والده من المواشى والعقار
وغيرهما على وجه العطية فامتنع أبوه من إعطاء ابنه شيئا من ملكه واستقر الحال في
المجلس على أن أباه رضى بإعطاء ثلث ماله لابنه المذ كورة فكتب فقيه حاضر بالمجلس
وثيقة لابن المذ كورة صحتها أن الأب أقر في المجلس وأشهد على نفسه بإعطاء ثلث جميع
ما يملكه لابنه شائع ذلك في جميع ما يملكه ولم يوجد من الابن قبض ولا إفراز ولا حيازة
لما أقر الأب بإعطائه فهل لا عبرة بهذا الإعطاء ولا بالقرار به حيث لم يوجد القبض
والحيازة من الابن المذ كورة ولا يكون القرار بالإعطاء حجة تامة والحال هذه (أجاب)
إذا كان الابن في عائلة أبيه ومعيناه يكون جميع ما تحصل بكسبه لأبيه ولا تتم هبة
الأب لابنه البالغ بدون القبض والحيازة ولا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض كما في
الهندية ولا عبرة بهذا القرار والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين
وابنى ابن وكان الميت قبل موته وهب لابنى ابنه حصه في طاحون وساقية ودار لا تقبل
القسمة وأسقط حقه لهما من قطعة أرض زراعية تنازع معهما ابنا الميت في شأن ذلك
على يد نائب القاضى فوقع الصلح بينهما وصدق لهما ولدا الميت على صحة الاسقاط والهبة
من أبيهما قبل موته وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضى ووضع ابنا الابن
أيديهما على جميع ذلك وغرسا نخلا في الأرض المذ كورة وبعض اشجار ثم بعد ثمان
سنتين أراد ابنا الميت الرجوع في الاسقاط والهبة عليهما بعد اعترافيهما وتصديقهما

وأجازتهما

رجب ٧

١٢٦٥

رجب

٨

وأجازتهما ما يملك على يد نائب القاضى فهل لا يجازيان لذلك ويمنعان من معارضة
ابنى الابن (أجاب) إذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وصدق
عليها الوارث كما هو مذ كورة كان الملك في الموهوب للموهوب له وإذا تحقق الاسقاط والترك
اختيارا في أرض الزراعة الأميرية لابنى الابن لا يكون لو ارث المسقط معارضة المسقط له
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان نخلا معلوما مع أرضه لأحدهما الثلث
وللآخر الثلثان فمات صاحب الثلثين عن ابنين وبنيتين وزوجة فوضعوا أيديهم على
استحقاق مورثته ثم مات الابنان عن أختيهما وأمهما وعاصب فوهبت إحدى البنيتين
لخالها صاحب الثلث ما يخصها في النخل مع أرضه بعد إفرازه عن والدها وأخوها هبة
بعوض بموجب حجة شرعية ووضع الموهوب له يده على ذلك مدة تزيد على خمس وعشرين
سنة ثم ماتت الواهبة والموهوب له عن ورثة فوضعوا أيديهم كذلك مدة من السنين ثم
الآن أرادت بنت بنت الواهبة ورجل آخر من أقاربها أن يرجعوا في المبة وأن يطلوا
فهل لا يجازيان أحدهما ما إلى ذلك حيث كانت الهبة مع القبض والحيازة والإفراز ثابتة
بشهادة البينة وبموجب الحجة المذ كورة (أجاب) إذا تمت المبة بالقبض والحيازة
والإفراز حال حياة الواهبة لا يكون لو ارث الواهبة معارضة وارث الموهوب له في الموهوب
بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنى ابنه القاصرين حصه
في طاحون وساقية ودار لا تقبل القسمة وأسقط حقه في جانب أرض زراعية لهما وقبل
لهما الواهب ذلك لكونهما في حجره ثم مات الواهب عن ابنين وعن ابنى ابنه وقسمت
التركة وصدق ولدا الميت على حصه المبة والاسقاط لابنى الابن ووضع ولدا الابن
أيديهما على ذلك بعد البلوغ فحو ثلاث سنين ثم تنازع ابنا الميت مع ابنى الابن على
يد نائب القاضى في شأن ذلك فحكم لهما بهبة المبة والاسقاط وكتب بذلك حجة شرعية
واستمر ذلك تحت يد ابنى الابن وغرسا الأرض اشجارا ومضى على ذلك مدة من السنين
أيضا فهل إذا أراد ابنا الميت الرجوع في المبة والاسقاط بعد اعترافيهما وأجازتهما
لها وثبوت صحتهما على يد نائب القاضى لا يجازيان لذلك ويمنعان من معارضةهما
(أجاب) هبة من له ولاية على الطفل في الجملة وهو كل من يموله فدخل الأخ والم عند
عدم الأب تتم بالعقد للموهوب معلوما وكان في يده أو يمدود عنه لأن قبض الولي ينوب
عنه فيثبت ثبوت الهبة وتمت بالوجه الشرعى لا يكون لو ارث الواهب الرجوع فيها ولا
معارضة المسقط له فيما تحقق الاسقاط فيه من الأرض المذ كورة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له حصه في دار والده المملوكة القدر بالآذرع وهبها في حال صحته
وسلامته لأحد أخوة فقبضها رعاها في حال حياة الواهب وأسقط له حقه من نصيبه
في قطعة أرض زراعية ويده وثيقة بذلك شرعية ثم بعد مدة مات فأراد أخوه الموهوب له
مشاركته فيما وهبه له أخوه وفيما أسقط حقه منه له من نصيبه من الأرض فهل إذا ثبت

١٢

١٢٦٥

سنة

١٢٦٥

ما ذكر بالبينية الشرعية لا يجابون لذلك لاسيما وان الدار المذكورة لا تقبل القسمة
(اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب
تركة عن الواهب وليس لاختوة المسقط معارضة المسقط له فيما تحقق الاسقاط فيه من
ارض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا ومواشي وغير
ذلك فقسم ما يبيده مما يملكه بين اولاده ووهبه لهم في حال صحته وسلامته بعد اقراره
وقبض كل منهم ما وهبه له والده وحاز به حال حياة الواهب ثم بعد مدة مات الواهب عن
الموهوب لهم وعن ورثة آخر فادوا ما شاركوا الموهوب لهم فيما وهب وصبر ورثة تركته عنه
فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة شرعية تشهد بالهبة والقبض والحيازة
والاقرار حال حياة الواهب ويختص كل بما وهبه له والده دون غيره (اجاب) حيث
قسم الاب امواله ووهب لكل واحد من اولاده شيئا منها وقبضه الموهوب له بميزان مفرزا
وثبت ذلك حال صحة الواهب لا يكون ذلك تركته عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
تصدق عليه الناس بصدقة وله شركاء في وظيفة التربة ارادوا ان يشاركوه فيها فهل
لا يكون لهم ذلك وتكون من قبضها خصوصا والعرف والعادة التجارية عند التربة
جاريان الصدقة لمن يقبضها ويشاركها في التربة (اجاب) تلك الصدقة بالقبض
ولا حق لمن لم يقبض الصدقة من باقي الشركاء بمجرد شركته في وظيفة الدفن بدون
قبضها وحيازتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لرجل آخر بعض فحل مع
ارضه وعقار او قبض الموهوب له ذلك وحاز به وصار يتصرف فيه في حال حياة الواهب
وصحته وسلامته مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ثم توفي الواهب عن ابنه ولم يبايع الابن
ثم توفي الابن عن ابنه فادعى ابن الابن على الموهوب له بان الهبة فاسدة وترافع مع الموهوب
له على يد قاضي بلادهم وحكم بحصة الهبة وكتب للموهوب له حجة بحصة الهبة وصدق ابن
الابن على ذلك ثم الا ان يريد الرجوع على الموهوب له فهل ليس له الرجوع عليه حيث
كانت الهبة صحيحة خصوصا مع حكم القاضي بها وتصدق ابن الابن عليه (اجاب) من
موانع الرجوع في الهبة موت الواهب فاذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب
لا يكون لو ارثه معارضة الموهوب له في الموهوب بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تملك أربعة عشر قيراطا في بيت ولها ابن وبنت بالغان فوهبت لكل
منهن ما سبعة قيراط من ذلك فهل اذا ارادت الام المذكورة الرجوع فيما وهبته لابنها
تحتاج لذلك شرعا خصوصا اذا لم يقع منه حيازة ولا قبض لما وهب له (اجاب) لا تتم
الهبة بدون القبض والحيازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لابن زوجته
قطعة ارض خالية من البناء وملكها له لاجل ان يبني فيها دارا يسكن فيها فقبل ذلك
منه وبني فيها دارا وسكن فيها وصار كلما يحصل فيها خلل يصلحه ويزيد فيها ما أمكنه
حتى صارت دارا متسعة وسكن فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم يحصل بينهما منازعة

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

شعبان ٢٧

١٢٦٥

٣٠

والا ان حصل بينهما منافسة فادعى انه اعطى له الارض عارية لا ملكا فهل اذا
ثبت التملك لا تسمع دعواه العارية بعدمضي تلك المدة (اجاب) حيث كان التملك
ثابتا شرعا لا يكون لذلك الرجل معارضة ابن زوجته ويمنع من ذلك والحال هذه بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة عن اصوله من قديم
الزمان وهبها لرجل آخر فقبضها وحازها الموهوب له وغرسها بخلل نفسه من ماله من مدة
عشرين سنة وز يادوه وهو يتصرف فيها المدة المذكورة من غرسها من ماله من مدة
قبضه والآن يدعى حاتم المالك بالدار المذكورة من القضاء الذي يجوار البلد لاجل
ان ياخذها لنفسه تعنتا منه فانكر واضع اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من
ترفعها منه بمجرد دعواه المذكورة حيث ثبت بالبينية الشرعية انها مملوكة وليست من
حريم البلد (اجاب) اذا لم تكن الارض المذكورة من حريم البلدة وكانت مملوكة
لواهب وتمت الهبة فيها بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون لاحد معارضة
الموهوب له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنت ووهبت لها
امها جميع ما تملكه واقبضتها ذلك وهي صحيحة من غير اكرام ولا اجبار عليها ثم بعد مدة
طويلة حملت بنتا اخرى ثم بعد وضع البنت الاخرى توفيت الام المذكورة عن البنيتين
المذكورتين وعن زوجها وعن عمه فهل اذا اراد العم والزوج والبنت الاخرى ان ياخذوا
شيئا من المال الموهوب للبنت المذكورة لا يملكون ذلك (اجاب) اذا تمت الهبة
بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركته عنه والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة لها زوج وابن وبنت ففرضت المرأة مرض الموت ثم وهدت لبنتها حال المرض حليا
وثيابا تزد قيمتها على ثلث المال ثم ماتت في مرضها عن وريثها المذكورين فهل تكون
الهبة غير نافذة وبمقتضى الوصية وهل اذا ادعت البنت ان المرض الذي وهدت لها فيه
أمر غير مرض الموت وزعم باقي الورثة انه هو يكون القول قولها بين يديهم بينة أولا
بد من بينة عادلة (اجاب) اذا وهب المورث لبعض ورثته عينا وادعى الموهوب له ان
الهبة في صحته وادعى باقي الورثة ان الهبة كانت في المرض كان القول لمن يدعي ان الهبة
كانت في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعي الهبة في الصحة وهبة المريض
مرض الموت لو ارثه موقوفة على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
خلف ثلاثة كورا شقاء فوهب لثنتين منهن دون الثالث قد راعى ما من المال
والفاس والمواشي والخل وغير ذلك من ممتلكاته وهو في حال الصحة والسلامة وقبض الامنة
الهبة المذكورة واقبضها اياها وحازها فهل لا يكون للابن الثالث بعد موت
الوالد طلب شيء من الموهوب وتسمع له دعوى (اجاب) ما تمت فيه الهبة بالقبض والحيازة
والاقرار فيجب تحتمله حال حياة الواهب وصحته لا يكون تركته عن الواهب ثابتا
بالوجه الشرعي تمام الهبة فيه لا تسمع فيه الدعوى وما لم يثبت يكون تركته عن الواهب

١٢٦٥

شوال ٩

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٣

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهب منها خمسة أفرع شائعة لابن أخيه البالغ وقبل القبض والحيازة رجح الواهب في المهبة بحضرة بينة شرعية فهل يصح رجوعه ولا حق للموهوب له فيها وإذا كان لدار الواهب المذكور مخرج من قديم الزمان واشترى ابن أخيه دارا أخرى بمعاملة بالأذرع بمجانبة المخرج المذكور وأراد منعهم من الخروج منه بغير وجه شرعي لا يمكن من ذلك وينسحب من التعرض له بغير وجه شرعي (أجاب) إذا كان الأمر ما هو مسمى من ذلك لا حق للموهوب له في الموهوب وأسرله منعهم من الخروج من هذا المخرج والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخ شقيق وعن ثلاث بنات أولاد أولادها المذكور ووهبت لابن أخيها شقيقة ببيتها في حال مرضها الذي ماتت فيه والحال أن عليها دين بالقبض الورثة ولا تملك غير البيت المذكور فهل إذا لم يحصل حيازة ولا قبض في حال حياة الواهبة واستمرت فيه حتى ماتت يكون الموهوب تركته عنها (أجاب) إن كان الواقع ما هو مسمى يكون الموهوب تركته عنها والحال هذه تركته عن الواهبة فيقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابن بنته القاصر جميع ما يملكه من عقار وطاحونة وبرج حمام وغير ذلك وتبيل له والده المهبة وحازها المكونة في حجره في حال حياة الواهب مدة تزيد على عشر سنين وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية ثم بعد ذلك مات الواهب عن بنته وعن أولاد أخيه ومضى على ذلك مدة تزيد على أربعين سنة فهل تكون المهبة صحيحة نافذة حيث حصل فيها القبض والحيازة في حال حياة الواهب وسلامته وليس لاحد معارضة الموهوب له في المهبة (أجاب) إذا تمت المهبة بالقبض والحيازة في حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركته عن الواهب فليس لواثره معارضة الموهوب له بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقر في حصة من وظيفة الخفر والدفن في مكان عن أبيه وجدته من قديم الزمان وقرر معه آخر في حصة من تلك الوظيفة وصار يقاسمه فيما يحصل من أجره الخفر والدفن فهل إذا خص الناس الرجل الأول بصدقة من الخبز والكحل وغير ذلك وأراد الرجل الثاني أن يشاركه فيها لا يكون له ذلك وتكون لأول خاصة حيث قبضها وأخذها من فردا عن الثاني لكونه مقر في وظيفة أخرى في ناحية تخصه ومشتغلا بها من غير مباشرة مع الأول لاسيما والعرف التجاري بين أهل تلك الحرفة أن مثل ذلك للقباض والذي فيه الشر كاتما هو أجره الخفر والدفن فقط (أجاب) تملك الصدقة بالقبض ولا حق لمن لم يقبض الصدقة من باقي الشراكاء بمجرد شركته في وظيفة الدفن بدون قبضها وحيازتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب وهو في مرض موته جميع ما يملكه من دار وأشجار وبخيل وغير ذلك لزوجته وأمه وأختيه شائعة وكتب لمن وثيقة بذلك ثم مات قبل القبض والحيازة عن زوجته وأمه وأختيه وعن عم عاصب له فهل لا يصح المهبة ولا تنفذ وتكون ميراثا فيقسم على جميع الورثة بالفريضة الشرعية (أجاب) المهبة

على الوجه المذكور غير صحيحة ولا تفيد الملك وينقسم الموهوب بين الورثة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد من غيرهما وترك ما يورث عنه شرعا من بخيل وأطيان بيلاد البربر فاقسمها وتركها بالطريقة الشرعية وأخذ كل من الورثة حقه وبعد ذلك وهبت إحدى الزوجتين ما خصها من تركته زوجها وهو نصف الثمن لو أخدم من أولاد زوجها في حال صحته وسلامته وقبضه وحازة حال حياتها وبمده وثيقة شرعية بذلك ثابتة المضمون بالبينة الشرعية ثم بعد مدة ماتت الواهبة عن ورثة فاراد ورثتها منازعة الموهوب له في الموهوب وجعله تركته فهل لا يجابون لذلك إذا كانت المهبة ثابتة بالبينة الشرعية والقبض والحيازة في حال حياة الواهبة ويكون الحق في الواهب للموهوب له (أجاب) إذا تمت المهبة بالقبض والحيازة في حال حياة الواهبة وصحتها لا يكون الموهوب تركته عن الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تبرع لبنيه بأشياء من عقاره وقسمها بينهم وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات عنهم فاراد بعض الأولاد نقض ما قسمه أبوه فهل لا يكون له ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) حيث تبرع الأب وملك كلام أولاده من عقاره وقسمه وسلمه لكل من الموهوب له حال صحته وسلامته لا يجاب أحد منهم لابطال المهبة ولا لقسمة ذلك بالارث والله تعالى أعلم (سئل) في دار لا تقبل القسمة لجماعة فيها حصص وهب كل منهم حصته لرجل واحد من غيرهم وقبض وحاز منهم ذلك ووضع يده عليه مدة وللموهوب له أخ يريد أن يأخذ منه حصته في الموهوب لكونه أخاه والذين وهبوا له كما أنهم أقرباؤه كذلك هو مثله فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له حق في ذلك مع الموهوب له حيث كان الموهوب له غير وارث للموهوب والمعارض ليس وارثا للموهوب أيضا (أجاب) لا حق لآخر الموهوب له فيما وهب لأخيه بتعاليه بترايته من وهب صحته المهبة أوقدت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مملكتها زوجها ماصا وغيره وحازت منه ذلك وقبضته وتمتعت به مدة سنين في حياته ثم مات عنها وعن باقي ورثته فارادوا جعل ذلك ميراثا عن الميت فهل لا يكون لهم ذلك إذا أثبتت التملك من زوجها قبل موته (أجاب) إذا ثبت تملك الزوج زوجته ما ذكر من المصاغ بالوجه الشرعي حال صحته لا يكون تركته عنه ويحكم لها به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد منهم ابن منقر وعن والده في معيشة وحده تبرع له والده بمائة وأعطاه إياه ومالكها منه في حال صحته وسلامته وقبضها الابن وحازها وبعد أن مكثت بهذا الابن مدة ثمان سنين مات عنه وعن بقية أولاده فاراد الأولاد أن تكون الجاه موصية المذكور تركته فهل لا يجابون لذلك ولا يمكنون من تركها منه بل يختص بها وحده (أجاب) لا تكون الجاه موصية المذكور تركته عن الأب حيث ثبت بالوجه الشرعي أنه ملكها لابنه حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لامرأة أجنبية دارا ثم بعد مدة أراد الرجوع من غير مانع يمنعه شرعا فهل له ذلك (أجاب) يصح الرجوع في المهبة

بعد القبض حيث لم يوجد مانع من موانعها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك عقارا وتخلوا وهبهما لبنتين له بالغتين في حال صحته بحضرة جمع من المسلمين مع
قاضي البلدة وحكم لهما بحصة المبة ثم مات الواهب بعد مدة وتصرفت فيهما البنتان
المذكورتان مدة أربع سنوات ثم بعد ذلك نازعهما ابن أخ الميت المذكور وأراد
الميراث فهل ينع أو يجاب (اجاب) في التنوير وشرحه وهب اثنتان دار الواحد صح له دم
الشيوع وبه كسبه لكبير بن لاعدده للشيوع فيما يحتمل القسمة اما ما لا يحتملها
كالبيت فيصح اتفاقا اه وقوله كالبنت أي الصغير الذي لا يمكن أن يصير بنتين ومنه
يعلم الحكم في المبة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بعض مواش وتخلوا
ودارا وهبت وما مكن لا ولاديتها الثلاثة ما ذكر بعد قسمته واستولى كل منهم على
ما وهبته له جدته باذنها في حال صحته وسلامتها وصار كل يتنفع بما وهب له مدة ثم بعد
ذلك مات الواهب المذكور عن وارث عاصب فهل اذا اراد العاصب المذكور أن يرجع
على الموهوب لهم فيما وهبته لهم جدتهم بعد قسمتها لا يجاب لذلك ويملك كل منهم
الموهوب ويمنع عاصبها عن معارضتهم بدون وجه شرعي حيث كان ما ذكر على بنينة
شرعية (اجاب) اذا وقعت المبة صحيحة وتمت بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون
لوارثها بعد وفاتها معارضة الموهوب له في الموهوب بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تملك حليا ودارا مكن لا يقبل كل منهم القسمة وحصة في مواش
ياقها الجماعة وتلك المرأة ولدا بنت ماتت امهما وهما قاصران لاحدهما اب والثاني
لا اب له ولا ولي وهو في حجرها فاحضرت جدتهم ما المذكور كورة الحلي وهبته للقاصر بن
وقبلت هي لا ولد الذي لا اب له والموهوب في يدها وقبل الاب لولده وقبض له ثم استلمت
الواهب الحلي امانة للقاصر بن الى حين بلوغها فاستلمت بعضه ثم مات الولد الذي له
اب وبقي الثاني فاشهدت المرأة على نفسها بانها وهبت الحلي الباقي بعد المستلم والدار
وما لهما من الحصة في المواشي بعد موتها لولدها الباقي وقيل له رجل جعله نائب
البلدة وصيا على القاصر المذكور ثم ماتت المرأة عن عاصب لها فما الحكم في المبة الاولى
هل هي صحيحة او باطلة واذا كانت صحيحة تضمن الواهب ما استلمته من الحلي واللاب
الحاسية على استحقاق ولده في الحلي الموهوب واخذ ما يستحقه فيه والمبة الثانية باطلة
واذا لم تصح فيه المبة يدون للعاصب ام لا (اجاب) حيث تمت المبة للقاصر بن
المذكور بن وتمت بالقبض والحيازة الشرعيين كان الموهوب ملكا لهما مضمونا على من
استلمه ببدله ولا تصح هبته ولا الايصاء به لآخر والحال هذه ولا في القاصر المطالبة
بما ل ابنه الصغير وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة للولد الذي لا ولي له وهو في حجر
الواهبية تم بالايجاب حيث كان الموهوب في يدها والمبة للآخر تم بقبول ابيه وقبضه
فيما ذكره وقبض ذلك يحصل في ضمن قبض الكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

مات

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٦

١٨

ربيع الثاني

مات عن ولدين وزوجة وبنت قاصرة وجعل الميت على البنت القاصرة وصيا ثم قسمت
التركة بحضور الوصي ثم نذرا خواها نذرا مع الوصي على أنفسهما للقاصرة المذكورة يد
فعانه الى الوصي مشاهرة وصار يدفعانه اليه كذلك والحال ان بعض ما خص القاصرة
تحت يد أخويها المذكورين ولم يجعلها النذر في مقابلة وضع بعض المال تحت أيديهما ثم
بلغت القاصرة ودفع اليها ما خصها عن مورثها والنذر الذي دفعه اخوها الى الوصي
وقبضت ذلك كله فهل لاخويها ما يطالب بها بالنذر المدفوع لها او لا ثم ان الميت المذكور
خلف بيتا وأقام الورثة فيه زمنا يسيرا ثم خرجت القاصرة وأمها من البيت وبقي اخوها
فيه نحو العشر سنين ومعهما في تلك المدة ولم يقدر له احد اجره الا الوصي ولا القاضي فهل
تلزما لجره حصة القاصرة في المدة الماضية (اجاب) ما دفعه الاخوان لاختهما على
جهة النذر لا رجوع لهما به والقاصرة المذكورة ان كانت فقيرة صح النذر اليها والا
لا يصح اذ التصديق على الغني هبة كما يستفاد من رد المهرتار قبيل باب اليمين في الدخول
والخروج والمبة بعد القبض يمنع الرجوع فيها القرابة المحرمية كما هنا واذا سكن شريك
اليقيم العقار المشترك بلا عقد اجارة وجب لائتم اجاره على نصيبه على المعتمد والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا ومواشي وغير ذلك قسم ما يسهده مع ما يملكه بين اولاده
وهبته لهم في حال صحته وسلامته وقبض وحاز كل منهم ما وهبه له والده في حال حياته
وبعد مدة سني اوصى بثالث ماله لرجل اجني فهل لا تنفذ الوصية الا فيما يوجد له بعد
موته سوى ما وهبه لاولاده في حال صحته وسلامته اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي
(اجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب ذا خلاصا
اصي بثلاثة وان لم تتم المبة بما ذكر يدخل في الوصية لان الوصية لا تنفذ الا فيما هو مملوك
له واستمر كذلك الى موته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب ومالك لابن خاله بيتا
خاليا غير مشغول بامعة الواهب وقبضه وحاز منه القبض والحيازة الشرعية وكل منهما
في حال الصحة والسلامة وصار ما كفايه على جدته يتنفع به مدة سنين ثم بعد ذلك مرض
الواهب وهو مقيم مع زوجته في بيت آخر فصارت زوجته تتضرر منه وتؤذيها فنقله
الموهوب الى بيته وصار يتعهده حتى مات عن زوجته وعن ابن خاله المذكور فارادت
زوجة الواهب ان تجعل البيت الموهوب تر كفة عن زوجها فهل بعد ثبوت القبض في
الموهوب في الصحة والسلامة غير مشغول بامعة الواهب يكون ملكا للموهوب له ولا
تحتاج الزوجة له ميراثا والحال هذه (اجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال حياة
الواهب وصحته وثبت ذلك بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تر كفة عن الواهب بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لآخر حصة في دار من غير عوض بعد
أن قسمها لاهل تهم المبة حيث صارت مخصصة غير مشاعة وهل للجار والشر يك الاخذ
بالشفعة (اجاب) نعم تصح المبة المذكورة ولا شفعة في الموهوب والحال هذه والله تعالى

١٧

١٢٦٦

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

٨

اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين قابل للقسمة وهب احدهما نصيبه لشر يركه
والحال ان متاعه فيه ثم مات الموهوب له فهل المبة صحيحة ولورثته اخذه (اجاب) اذا
كان الموهوب مشغولا بملك الواهب لا تتم المبة كما لا تتم القبض فيما يقسم ولو كانت
لشر يركه كما مشى عليه مصنف التنوير تبع العامة الكتب والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له اخ صحيح الجسم قادر على التكسب تبرع له بقدر معلوم من الدراهم كل شهر
توسعة في معاشه وصار يدفع له ذلك مدة من الزمان ثم تاجر عن دفع ذلك المربى له مدة
الى ان اجتمع عليه مبلغ من الدراهم فهل اذا اراد الاخ المتبرع له اخذ المبلغ المجمع على
اخيه المتبرع جبر الايجاب لذلك شرعا واذا امتنع المتبرع من الدفع لا يجبر عليه حيث كان
ذلك غير لازم بوجه شرعي (اجاب) لا جبر على التبرعات كما صرح به علماءنا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى بيتا من زوجته بثمن معلوم ثم ابرأته من الثمن ووهبت له جميع
ما تملكه من نحاس وغير ذلك في حال الصحة وقبض منها جميع ما وهبته له فهل يصح
كل من الابراء والمبة ولا رجوع لها بعد ذلك عليه (اجاب) من موانع الرجوع في المبة
الزوجية فليس للزوجة الرجوع فيما وهبته لزوجها حال صحته مع القبض والحيازة وبراء
الزوجة زوجها من ثمن ما اشتراه منها حال صحته صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في بيت
صغير غير قابل للقسمة مشترك بين رجل وزوجته وهب الزوج حصته لزوجته في حال
صحته وسلامته بحضرة جمع من المسلمين ويدها وثيقة بذلك ثابته المضمون فقبضتها
وحازتها حال حياة الواهب ووضعت يدها عليها مدة فهل اذا مات الزوج وثبتت المبة
والقبض والحيازة حال حياة الواهب بالبيعة الشرعية لا يكون ما وهبته تر كعنه
ويكون الحق في الحصة الموهوبة لزوجته الموهوب لها (اجاب) تتم المبة بالقبض
الكامل ولو الموهوب شاغلا لملك الواهب لا مشغولا به في محو ومقوم ويحصل القبض
تبع القبض الكل في مشاع لا يبقى منتفعا به بعد القسمة كبيت وجام صغيرين فاذا ماتت
المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تر كة عن الواهب بعد وفاته
اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك لابنه اشياء في حال
صحته وسلامته بعضها بالبيع وبعضها بالمبة واسقط حقه من ارض زراعة ووضع
يده على ذلك كله وحاز وقبض الحيازة والقبض الشرعيين وتصرف في ذلك مدة من
السنين ثم بعد ذلك مات الاب المملك عن ابنه المذكور وعن بنته ثم مات بنته عن ابنتين
احدهما صادق على صحة التملك والمبة لابن الميت والابن الآخر ينكر ذلك ويطلب
ان يجعل ذلك ميراثا عن اب امه ويأخذ نصيبه عن امه منه فهل اذا ثبت عليك الاب لايته
ما ذكر بالبيع والمبة مع القبض والحيازة في الصحة والسلامة لا يكون لابن البنت
المذكور معارضة ابن الميت المذكور فيما ذكر بدون وجه شرعي والحال هذه (اجاب)
نعم لا يكون لابن البنت المعارضة حيث تحقق ما هو مرسومه والله تعالى اعلم (سئل)

في امراتها بعض امتعة من فرش وملبوس ونحاس ملكه ووهبته لاختها واختها
الاشقاء في حال صحتهما وسلامتهما وحصل القبض السكافي شرعا والحيازة من الموهوب لهم
كذلك في حال الصحة والسلامة وبمدة مات الواهب عن اخيهما واختها المذكورين
وعن أمهما واخيها الامهات واراد باقي الورثة جعل الموهوب تر كة عن الميتة فهل لا يجابون
لذلك والحال هذه (اجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث تحقق ما هو مرسومه وحدث القسمة
والقبض بعدها فيما يحتمل القسمة وقبض كل ما وهب له في ضمن قبض الكل فيما
لا يحتملها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حليا صاعه من ماله لنفسه وجعله
تحت يد بنته من صلبه على صيل الزينة والعارية وهو خلق واساور وطوق والخلخال
وشدة ثم بعد مدة تبرع لها في حال حياته وصحته بالاساور والخلق والطوق والشدة ماعدا
الخلخال فانه لم يتبرع به بحضور بينة شرعية فهل يكون التبرع لها بالاساور والخلق
والطوق والشدة نافذا واذا مات لا يدخل شئ من ذلك في الميراث ويقسم الخلل بين
الورثة حيث كان المالك فيه حقيقة المالك قبل موته ولم يثبت فيه ناقل شرعي للبنت
أو يقسم جميع الخلي بين ورثته (اجاب) ما تحقق عليك الاب فيه لانيته حال صحته بالوجه
الشرعي لا يكون تر كة عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بعض اشجار نخيل
وغیره بارضها وبعض عقارات وهما اوملكها الاخر طائعا مختارا وذلك في صحته وسلامته
وقبل الموهوب له المبة وقبضها ووضع يدها عليها بحضرة اولاد الواهب وصار يستغل
الشجر ويأخذ ثمره ويتصرف في الموهوب مدة حياة الواهب ثم مات الواهب المملك
واستمر الموهوب له واضعا يده على ذلك مدة سنين فهل اذا اراد رجل اجنبي هو
احد غرما الواهب نزع الموهوب من يد الموهوب له منه الابان على الواهب دين الجماعة
هو منهم يريد بذلك اخذ الموهوب وبيعه في الدين لا يجاب لذلك وليس له معارضة الموهوب
له حيث كانت المبة في حال صحة الواهب ونفاذ تبرعائه وحصل القبض من الموهوب له
في حال صحة الواهب باذنه ايضا والمبة ثابتة بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك
والحال هذه حيث تمت المبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل
بها ومكنت معه مدة من الزمن ولها فرش تقطع فحده الزوج لها واعانه كما كان على
حسب العادة والعرف متبرعا فهل ليس للزوج الرجوع بشئ على الزوجة عما انفقه في
التجديد حيث كان العرف قاضيا بذلك (اجاب) نعم ليس للزوج الرجوع بشئ عما
انفقه في تجديد فرش زوجته حيث كان الحال ما هو مرسومه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل وهب لاحد بنيه القاصر مهرة معينة مملوكة له في حال صحته وسلامته وقبضها
وحازها باسمه بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة مات الواهب عن ابنه المذكور وعن بقية
الورثة فهل اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي يكون الحق في المهرة المذكورة لابن
المذكور دون بقية الورثة (اجاب) اذا ثبتت المبة حال حياة المورث وصحته لا تكون

المهرة المذكورة تركته عنه وهبة من له ولاية على الطفل تتم بالايجاب حيث كانت العين في يده أو يذامينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان وهب ومالك لكل منهما الثلث في ماله وقبض كل منهما نصيبه وحازره في حال حياة الاب وسلامته بمائة عشر سنين وهب لاولاد الا ولاد الثلث الباقي الذي تحت يده وهو في مرض موته ثم مات عن الابن المذكورين وعن ثلاث بنات وزوجة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تكون الهبة للابنين صحيحة نافذة حيث قبض وحاز كل منهما نصيبه في حال صحة الوهاب وسلامته وهبته لاولاد الا ولاد في مرض الموت لا تنفذ الا في ثلث الموته وبما بقي يقسم على الورثة بعد وفاء الديون (اجاب) هبة المريض مرض الموت بعد صحته تخرج من ثلث المال وما زاد لا ينفذ بدون اجازة الورثة وماتت فيه الهبة بالقبض والحيازة والا فزاحل صحة الوهاب لا يكون تركته لله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولده جميع ما يملكه من عقار وغيره وقبضه الولد من أبيه وصار يتصرف فيه والحال ان الولد في معيشة واحدة ثم بعد مدة طالب الرجل الرجوع على ولده فيما وهبه له فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا رجوع للوالد فيما وهبه لابنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار مشاعا وهبه لولده ابن أخيه في حال صحته وقبضه الموهوب لهما وحازاه ولم يقسم الى الآن بل هو باق على شيوعه والحال ان الدار المذكورة كبيرة تحتل القسمة فهل تكون الهبة المذكورة فاسدة يجب فسخاها والرجوع فيها (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة غير صحيحة وللواهب فسخاها والرجوع فيها ولو كان الموهوب له ذارحم محرم من الوهاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ستة اولاد ذكور وبنات أعطى ومالك لكل واحد منهم مكانا على حدة وقبضوا ذلك وحازوه حيازة شرعية وتمتعوا بذلك مدة تزيد على خمسين سنة وولد لكل اولاد فادار الا ان بعض اولاد الا ولاد ابطال الاعطاء والتملك من الجسد وجعله ميراثا فهل بعد ثبوت التملك من الجسد لاولاده وقبضهم ذلك منه خاليا وغير مشغول بامتعة الجسد المذكور وكل ذلك وهو في حال صحته وسلامته وتمتعهم بذلك المدة المذكورة لا يجابون لا بطلان ذلك والحال هذه (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الوهاب لا يكون لو ارث الوهاب بعد وفاته الرجوع فيها ولا ابطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك عشر بن ذراعا في دار ومكان تخللات بارضها قسمت ذلك نصفين ووهبت كل نصف لبنات بالغة من بناتها وقبل كل من البنات الهبة وحازتها في حال حياة أمها الواهبة وسلامتها ثم بعد مدة من الزمان ماتت إحدى البنات عن زوجها وعن اولادها المذكورين وعن أمها الواهبة لها فهل اذا ثبتت الهبة بالبينة الشرعية تكون صحيحة نافذة بالقبض والحيازة واذا ارادت الام الرجوع فيها لا تجاب له (اجاب) كل من القرابة المحرمة وموت أحد المتعاقدين مانع من الرجوع في الهبة فاذا تمت الهبة المذكورة بالقبض والحيازة حال حياة الموهوب له لا يكون للام الواهبة الرجوع والله تعالى

١٧

في الحجة

٢

٢٧

محرم

١٥

٢٣

تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لبعض اولاده بعض مواش وأقرزه في معيشة على حدة وقبضه الابن ثم مات الاب فهل يكون مائر كه ميراثا يقسم بين جميع الورثة ويكون ما أعطاه الاب لابنه هبة منه له حيث كان ذلك في حال الصحة والسلامة واذا حصلت خلطة بين الاخوة وصار كل يكتسب حتى حصل غنى في المال يكون بين الجميع (اجاب) اذا ملك الاب لابنه حال صحته مواشي لا تكون ميراثا عنه حيث ثبت التملك ميتة وفيما لشرائطه الشرعية وما تحصل بكسب الاخوة جميعا يكون بينهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على ورثة رجل ان مورثهم وهب لها ثلثي هذا المكان في حال صحته وسلامته والحال انها ما قبضته ولا استلمته وانكرت الورثة الهبة المذكورة فهل اذا لم تتم الهبة بالقبض والحيازة والتسليم يكون ميراثا عنه يقسم بين الورثة (اجاب) اذا مات الوهاب قبل قبض الموهوب له الهبة بطلت ويكون الموهوب تركته عن الوهاب فيقسم بين جميع ورثته كباقي متروكة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من ماله لنفسه بثمن معلوم وصرف في عمارته مبلغا من ماله ثم وهب ومالك النصف منه لزوجته والنصف الثاني لابنتها من غير وكسبت بذلك وثيقة شرعية فهل اذا لم يخرج من البيت بعدم الهبة واستمرسا كنافيه بمناعه وزوجته ولم يسلمه لهما ولم يفرغه من مناعه لا تتم الهبة فيه ولا يخرج عن ملكه حيث لم يوجد قبض من الموهوب لهما ولا حيازة لا بيت المذكور على الوجه المذكور ولا يكون للزوجة ولا لابنتها المذكورة فيه ملك اعتمادا على الهبة والكتابة المذكورة وللزوج التصرف فيه بما يشاء خصوصا وان البيت المذكور قابل للقسمة ولم تحصل (اجاب) نعم للواهب المذكور التصرف في الموهوب حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة وهب ثلثها لرجل وقبض القبط والحيازة والتسليم مات الموهوب له عن ورثة يريدون اخذ الموهوب من الوهاب فهل والحال هذه لا تتم الهبة ولا يكون لورثة الموهوب له معارضة الوهاب في ذلك (اجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة حال حياة كل من الوهاب والموهوب له فاذا مات الموهوب له قبل القبض لا يكون لوارثه معارضة الوهاب في الموهوب والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين احدهما به خلل في عقله وهب المقتل ربعها لزوجته بدون قسمة وتسليم فهل والحال ما ذكر لا تصح هذه الهبة واذا باعت الزوجة ما وهب لها زوجها لا ينفذ بيعها ولا تملك البيعة حيث كان الوهاب مختل العقل ولم يحصل قبض للموهوب (اجاب) يشترط صحة الهبة ان يكون الوهاب بالغا عاقل فاذا لم يكن الرجل المذكور عاقلًا وقت عقد الهبة لا تصح هبته ولا يصح ان توفرت شرائطها من القبض والاقرار ونحو ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابن أخيه البالغ زوج طبعات وهو في حال صحته وسلامته وقبله ابن الاخت وحازه مدة خمس سنين ثم بعد ذلك مات الوهاب عن زوجته وعن بنت ابنة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة

صفر

سنة

١٢٦٧

١٧

ربيع الاول

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

٢٣

ربيع الثاني

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١٩

الشرعية تكون المهبة صحيحة نافذة وإيس لاحدا الورثة معارضة في ذلك (أجاب) اذا تمت المهبة لما ذكر بالقبض والحيازة حال صحة الواهب فليس لو ارث الواهب معارضة الموهوب له في الموهوب والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في قيم صغير في حجره وولايتهم ما وهب له معاينة لمكانه مناصفة واثني بيت صغير قابل للقسمه بمالك فيه الصغير المذكور الثالث الباقي بالارث عن والده والبيتان في أيديهما وبعد بلوغه اجر البيتين المذكورين أحد الواديين بطريق الوكالة عن الموهوب له ثم بعد مدة مات أحد الواهبين عن ورثة فأنكر واهية مورثهم فهل اذا ثبت بالبينة ان مورثهم وهب مع اخيه ما يخصه في البيتين المذكورين لا عسيرة بانكارهم ويكون الحق في الموهوب للموهوب له (أجاب) اذا صدرت المهبة صحيحة تاممة من الواهب حال صحته لا يكون الموهوب تركه عنه ويمنع وارثه من معارضة الموهوب له بدني وجه شرعي وهبة اثنيين لواحد تصح وهبة من له ولاية على الطفل تم بالايجاب حيث كان الموهوب في يد الواهب أو يدايته ولم يكن شائعا يقبل القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاث بنات واخوة اشقاء وهب لبناته جميع ماله لكل واحدة منهن الربع ولا منهن الربع الباقي ولم يترخص كل منهن بل أبقاها شائعة ولم يحصل قبول من كل منهن والبنات المذكورات بالغات وصار المذكور يتصرف في ماله وفي المنزل الذي من جملة الموهوب وقصد حرمان بقية الورثة فهل المهبة صحيحة أم لا (أجاب) المهبة على الوجه المذكور غير تاممة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مملوكا وأخته ثم بعد ذلك حضر والدهما وأمهما فأنعم سيدهما على والدهما بيوت وهبه لوالدهما فقبضه وحازه وسكنه مع عياله نحو اثني عشرة سنة ثم مات السيد عن ورثة فخرج المملوك وأخته وقت القسمة لآخ السيد فأخذهما وأعتقه ما تم مات الممتنع عن ورثة وأراد ورثته ادخال البيت المذكور في التركة فهل لا يجابون لذلك اذا كان هناك بينة تشهد بالمهبة والقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وسلامته ويكون الحق فيه للموهوب له اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي حيث كان الابحار (أجاب) اذا تمت المهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركه عن الواهب وليس لو ارثه معارضة الموهوب له في الموهوب حيث ثبتت المهبة على الوجه المذكور بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يجذب به خادمة تخدمه هي وولدها وأبوه من مدة تزيد على عشرين سنة فبأتمها على مدد الشيخ المذكور بعض صدقات بسبب اعتقاد الناس فيه وله زاوية فتصرف من الصدقة التي تقبضها يسيدها ما تحتاج اليه الزاوية والحل من مؤنة وزيت وبن وخم وغير ذلك لان الحل ترده الناس بسبب الزيارة فهل اذا أراد قريب هذا الرجل نزع الصدقة منها الايجاب لذلك لان الصدقة تلك باليد ولا حق له فيما يرد من الصدقة حيث كان الامر كذلك (أجاب) تلك الصدقة بالقبض فليس لغير المصدق عليه معارضة من اعطيت له ولا انتراعها من يده بعد قبضه لها بدون وجه شرعي

شرعي والله تعالى أعلم (سئل) عن سؤال كان اجاب عنه الاستاذ المرحوم الوالد الشيخ محمد امين المهدي رحمه الله تعالى وعني عنه في جماعة صدقوا الرجل ان مورثهم وهبه الربع مشاعا في داره القابلة للقسمه المشحونة بسكناهم وانه قبضه وحازه وكتبوا له وثيقة بذلك على يد نائب مالكي أقامه عنده في ذلك القاضي البلد الحنفى وكتب عليها اتصا لابه وتنفيذاً لمضمونها وسكن الرجل بالدار مع المصدقين مدة ثم تساجر معهم وخرج من الدار ويريد ادعاء المهبة على الوجه المذكور فهل هي باطلة فيمنع ولا عسيرة بالوثيقة وان اعترفوا بها (أجاب) الاستاذ رحمه الله تعالى لا عسيرة بذلك التصديق والله تعالى أعلم (أجاب) جواب الاستاذ المرحوم الوالد تفضله الله بالرحمة والرضوان واسكنه فسيح الجنان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه شائعة في مكان وهب بعضها لزوجته وذلك المكان قابل للقسمه فهل اذا لم تقسم الحصه الموهوبة ولم تقبض لا تصح هذه المهبة (أجاب) قال عليا وثنا بة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تتم ولا تفيد الملك قبل القسمة وبعض أصحابنا قال انها فاسدة والاصح الاول كالمهبة قبل القسمة كما نقله في حواشي الدر عن الشرنبلالية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصه شائعة في مكان لا يقبل القسمة وهبتها لاولادها القصر وقبلها لهم أبوههم فهل تصح المهبة لهم والحال هذه حيث حصل فيها القبض والحيازة من أبيهم لهم (أجاب) المهبة لاصح غير تتم قبض الاب فاذا تحقق قبضه بالوجه الشرعي كان الموهوب والحال ما ذكر مملوكا للموهوب لهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبناتها القاصرة اليتيمه قدر ما معلوم من الامتعة المملومة وهي في حجرها وترينتها فهل تصح المهبة من الام المذكورة لبناتها وتم بغير العقد ولا يتوقف تمامها للبنات على القبض والحيازة من أحد حيث كانت البنات قاصرة صغيره جدا في حجرهما (أجاب) هبة الام لبناتها المذكورة والحال هذه تتم بالعقد اذا لم يكن للبنات ولي يتصرف في مالهما وكان الموهوب في يد الام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف دار لا تقبل القسمة وكلت وكيلها شرعيا على يد نائب القاضي وهي في حال صحتها وسلامتها في هبة نصف الدار المذكورة لاولادها اختها الشرع كالمها فيها فوهب الوكيل لهم بالمجلس حكم أمر موكلته وقبل أحد الاولاد البالغ المهبة له ولا خونه القصر لكونهم في حجره ولا ولي لهم غيره وحازها وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضي ثم بعد مدة ماتت الواهبة عن ابن فاراد الابن الرجوع في المهبة فهل لا يجاب لذلك وتكون المهبة نافذة بالقبض والحيازة حيث كانت الدار لا تقبل القسمة (أجاب) اذا تمت المهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهبة لا يكون الموهوب تركه عن اقل ليس لو ارثها بعد وفاتها معارضة الموهوب لهم حيث ثبتت المهبة والتوكيل بها على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن وبناتان باع لابنه عقارا وتخلل بينهما معلوم وأسقط حقه له من منفعة قطعة أرض زراعية وهب لبنتيه مبلغا معلوما من الدراهم وأقر لكل واحدة حصتها من ذلك وقبض الابن العقار

والنخل والارض وكذا البنتان قبض كل منهما ما وهب لها وكل ذلك والاب في حال صحته وسلامته فهل يكون ذلك كله صحيحا فذا (اجاب) نعم يكون البيع والهبة الصادران من الرجل المذکور حال صحته صحيحين بعد استجماع شرائط الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض جربة اعطوها وملكوها الرجل فبماها مكنانا وصار ينتفع به نحو ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء فالا ان ادعى عليه وورثة المعطين بها ويريدون الرجوع في ذلك فهل بعد ثبوت التملك من مودتهم فيما الواضع اليد والتصرف فيها بما ذكر بعد القبض والحيازة لا يكون لهم ذلك (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اخ جهادي اهدى اليه شيئا من قطن وقمقم ومسلى وغيرها واعطاه الجهادي في مقابلة هديته دراهم من غير توافق على شيء من بيع ولا غيره ثم اراد الجهادي ان يطلب دراهمه واراد الاخر ان يطلب ثمن ما دفعه اليه من قطن وغيره فهل يجاب كل لذلك أو يكون كل متبرعا لا رجوع له على الآخر (اجاب) لا رجوع لكل من الاخرين المذکورين فيما اعطاه وملكه للآخر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبناتها حصصا في بيت صغير لا يقبل القسمة وبعض أمتعة وفرش وهي صحيحة وقبضت ذلك منها وتمتع به في حال صحته وسلامته مدة سنين ثم بعد ذلك ماتت الواهبة عنها وعن وورثة آخر فهل لا يكون لباقي الورثة حق في الموهوب والحال هذه حيث ثبت كل ذلك وهي في حال الصحة والسلامة ويكون الحق فيه للموهوب لها (اجاب) ماتت فيه الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهبة لا يكون ميراثا عنها بعد وفاتها وتختص به الموهوب بها حيث ثبتت الهبة على الوجه المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل نصراني واقع جاريته المسلمة فأتت منه بولد فهل يكون الولد مسالما تبعا لأمه فاذا بلغ الولد ووهب له أبوه النصراني مالا معلوما قبضه الولد وحازره من الواهب تصح الهبة ولا رجوع للواهب على الولد في المال الذي وهبه له (اجاب) صرحوا بان الولد يتبع نكير الابوين ديننا وبان هبة الوالد لولده لا رجوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك طوقا وخزاما وهبتهما لبنتيها الصغيرتين في حال صحتهما وسلامتهما فقبل الاب الهبة لهما وقبضهما وحازهما البنتيه فهل اذا ماتت الواهبة المذكورة بعد مدة عن البنيتين وعن الزوج والاب والام فاراد الاب جعل الموهوب ترككة لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالينة الشرعية ويكون الطوق والخزام لبنتيها (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهبة لبنتيها القاصرتين لا يكون الموهوب ترككة عن الواهبة حيث صدرت الهبة صحيحة تامقوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل التقط ولدا وبتاور باهما وللرجل المذکور جانب اطميان مملوك له معطى له بطريق الانعام من ولى الارفس في حال صغرها الملقطين خصل له مرض فاحضر جماعة واشهدهم عليه بانه اعطى الاطميان للولد والبنت لكل

النصف ثم عوفي من مرضه واستمر واضعا يده على الاطيان مدة سبع سنين وفي تلك المدة يعترف بعض الناس ان الاطيان للولدين وتوفي بعد ذلك وله اخ شقيق يطلب الاطيان بطريق الارث فهل والحال هذه تكون هذه الاطيان هبة او وصية وتعطى الى الولدين أو الى اخي المتوفى (اجاب) هي هبة فاذا لم يثبت التملك تاما من الرجل المذکور كور القبطين حال الصحة بالوجه الشرعي تكون الاطيان المذكورة ميراثا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها ارض معينة بها النخل وورثتها عن اصولها وهبت لكل واحد من اولاد بنتها جزءا معلوما مقرزا فقبض كل منهم حصته وحازها في حال الصحة والسلامة وانتفع بها نحو ثلاثين سنة في حياة الواهبة ثم ماتت الواهبة عن ورثة ارادوا جعل الموهوب ميراثا عنها فهل لا يجابون لذلك والحال هذه بعد ثبوت الهبة والقبض والحيازة في حياة الواهبة وانتفاعهم بمثل المدة المذكورة (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهبة لا يكون الموهوب ترككة عن الواهبة بعد وفاتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت وعن ابن أخ شقيق وترك حصصا شائعة في دار تقبل القسمة ثم ماتت البنت عن ابنتين فادعى الابن ان الجدة وهبت تلك الحصصا لهما قبل موت كل منهما ولم يحصل من الام المذكورة قبض ولا حيازة في حال حياة الواهبة ولم تقرز الحصصا الى الآن فهل لا عبرة بدعوى الابن حيث لم تقبض الام الهبة ولم تحزها في حال صحة الواهبة وسلامتها وتكون ميراثا تقسم على الورثة وماذا يخص كل وارث منهما (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن بنتها وعن ابن أخها الشقيق يكون لبنتها في جميع تركتها النصف فرضا ولابن الاخ المذکور النصف الباقي تعصبا حيث لا وارث لها سواهما وبموت البنت المذكورة عن ابنتها فقط يكون جميع ما تركته بينهما بالسوية ولا تتم الهبة بدون القبض والحيازة الشرعيين حال صحة الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسقط حقه لا ولدا واولاده من أرض زراعة ووهب لهم عددا معلوما من دوابه وأغنامه وعددا معلوما من أحسن نخاس قومه وأقر ذكرا لكل واحد حصصا معينة منه ووهب لهم حصصا شائعة من دوابه وحصصا شائعة من طاحونة وحصصا معلومة من نورج وكل لا يقبل القسمة وذلك كله في حال صحته وسلامته وقبضه وحازره من قبض والقبض الشرعيين وانتفعوا بذلك مدة من السنين في حياة الواهب فبعد ذلك مات الواهب عن ابن اراد ابطال الهبة فيما ذكر وجعله ميراثا عن أبيه فهل لا يجاب لا بطلان الهبة بدون وجه شرعي ويكون ما ذكر لا ولدا واولاده (اجاب) اذا وقعت الهبة صحيحة نافذة وتمت بالقبض والحيازة بعد الافراز حال صحة الواهب لا يكون الموهوب ترككة عن الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت لبنتيها القاصرتين من مالها نصف منزل تبرعنا لهما ولاولى لهما وهما في حجرهما وما بعد مدة افتقرتا واحتاجتا وارادت ان تأخذ نصف المنزل المذکور أو الثمن الذي دفعته من مالها لاحتياجهما لذلك فهل لها الرجوع فيما أعطته من الثمن

مطلب شرت لطفها على ان لا ترجع عليه بالثمن جازو هو بمنزلة الهبة

اولها اخذ نصف المنزل المذكور وليس لها الرجوع عليها بشئ مما صدر
منه ذلك على وجه التبرع لهما (اجاب) في الدار المختارة من متفرقات البيوع شرحت
اطفلها على ان لا ترجع عليه بالثمن جازوه كالمبة استحقاقا لثمن المربة المذكورة
لبنيتها القاصرتين نصف المنزل ودفع الثمن من مالها على ان لا ترجع يكون نصف
المنزل ملكا للبنتين ولا رجوع لهما ما عليهما بما دفعته من الثمن على الوجه المذكور
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته وهو في مرض الموت جميع ما يملكه من
دار وجنيته وغير ذلك ثم مات عن زوجته المذكورة وعن بنت من غيرها ولم يحصل من
الموهوب لها قبض ولا حيازة فهل والحال هذه لا تصح المبة ولا تنفذ وتكون ميراثا حيث
لم تجز البنت المبة (اجاب) اذا مات الواهب قبل ان يقبض الموهوب له الموهوب بطلت
المبة وهبة المريض لو ارادته في مرض موته عند عدم اجازة باقي الورثة غير صحيحة ولو مع القبض
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته جارية وملكها لها عند الدخول بها
بحضرة بيعة وقبضتها الزوج وحازتها مدة من السنين ثم بعد ذلك طلقها واخذ منها
الجارية مع بعض امتعة لها بدون وجه شرعي فهل اذا ثبتت المبة والتبليص مع القبض
والحيازة بالبيعة الشرعية لا يكون للزوج المطلق الرجوع فيها بعد ذلك ويجبر على دفع
ما ثبت انه من امتعتها ويحبر ايضا على دفع ما كان في ذمته من الصداق (اجاب) من
موانع الرجوع في المبة الزوجية وقت المبة فاذا ثبتت هبة الزوج الجارية المذكورة
لزوجته وتمت المبة بالقبض والحيازة لا يكون للزوج الرجوع فيها وعليه دفع ما بذمته من
مؤخر صداقها وما ثبت استيلاؤه عليه من امتعتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
وهب لزوجته بيتا وجنيته وبعض امتعة يملكها وغير ذلك وهو في حال صحته وسلامته
وكتب لها وثيقة بذلك من نائب قاضي بلادهم ثم بعد شهرين مات عن زوجته المذكورة
وعن بنت من غيرها ولم تقبض الزوجة المذكورة ما وهب لها ولم تجز في حال صحته
وسلامته بل استوفت على الموهوب لها بعد موته فقط فهل والحال هذه لا تتم المبة ولا
تنفذ وتكون ميراثا ولا عبرة بالوثيقة المذكورة على هذا الوجه (اجاب) لا تتم المبة
بدون القبض والحيازة حال حياة الواهب فاذا مات الواهب قبل قبض الموهوب له
الموهوب كان الموهوب تركته عن الواهب والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
وهب لاولاد ولد له اعيانا معلومة من مواش ودار وغير ذلك وقبض كل ما وهب له وقبضه
وحازته في حال صحة الواهب وسلامته بموجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون ثم بعد ذلك بمدة
مات الواهب عن ثلاث بنات وعن اولاد ولد له المذكورين فهل اذا ارادت البنات
الرجوع فيما وهبه مورثهم متعللين بانهم لم يحضرن وقت المبة لا يحسن لذلك حيث كان
القبض والحيازة في صحة الواهب وسلامته (اجاب) اذا تمت المبة بالقبض الكامل
والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركته عن الواهب ولا عبرة بتعلل ورثة

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨



الواهب بما ذكر بعد ثبوت المبة وتتمامها حال صحة الواهب بالوجه الشرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة بنين لهم اولاد صغار تصبر وهب لاولاد اثنين منهم في
حال حياتهم الربع في الدار والمواشي وفي جميع ما يملكه يده شائعا واستمر واضعا يده على
جميع ذلك حتى مات فهل اذا لم تحصل حيازة ولا قبض من ابيهما حال حياة الواهب
لا تصح هذه المبة ويكون جميع ما تركه ميراثا يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يقبض الموهوب له او من له ولاية في ماله
حال صحته الموهوب حال حياة الواهب بطلت المبة ويكون الموهوب ميراثا عن الواهب
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك جاموسة اعطت ربةا لأمراة اجنبية تقوطا وبقيت
الجاموسة في يد صاحبها ولم يحصل من التي اعطت الربة تسليم الجاموسة للمرأة المذكورة
فهل لا يتم الملك في الربع للمرأة المذكورة حيث لم يوجد قبض منها ولا استيلا ولا اذا طلبت
المرأة الاجنبية ربةا لجاموسة من صاحبها بماله بقول صاحبها اعطيت لك الربع
وامتنعت صاحبها عن ذلك لا تجبر عليه ولا يعتبر تعلل المرأة بتعذر الاعطاء حيث لم
يحصل قبض ولا تسليم ولا استيلا وتكون الجاموسة باقية على ملك صاحبها (اجاب)
لا يتم التخليص بمجرد اللفظ الاعطاء على الوجه المسموع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
وهب لاخته دارا وقبل الموهوب له وقبضها باذنه واستولى عليها بكنائه ثم بعد موت
الواهب انكرت الورثة المبة فهل اذا اقام الموهوب له بيعة بالمبة والقبض والتسليم لا عبرة
بانكارهم هبة مورثهم (اجاب) اذا ثبتت المبة مستوفية لشروط الصحة حال حياة
الواهب وسلامته لا يكون لورثة الواهب معارضة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نصف جاموسة وهبتها لبنتها البالغة فقبلت منها
باللفظ دون القبض وهي وامها في معيشة واحدة الى حين وفاة أمها الواهبية فهل لا يجوز
للبنت اخذ نصف لجاموسة لكونها لم تقبضها أصلا وللتوفاه لية وحلق وقصة ذهب
وهبتها لابن ادون اخوانه وكان وقت المبة غائبا ولم يحضر الا بعد وفاة أمه فهل لا تصح المبة
لكل (اجاب) لا تتم المبة بدون القبض والحيازة حال صحة الواهبية والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له زوجة ارادت ان تخرج الى يد الله الحرام فتبرع لها زوجها بقدر ماله من
الدراهم ودفعه لها عند السفر ثم بعد ان سافرت وقضت الفريضة تخمس سنين اراد
الزوج ان يطالبها باقدر الذي تبرع لها به عند سفرها الحجاز فهل لا يجب لذلك وليس له
مطالبة به بدون وجه شرعي وهل اذا اشترى لها بعض ملابس واليسه لها واراد اخذه
بعد ان قمت به لا يجب لذلك ويمنع من معارضته في جميع ذلك (اجاب) نعم لا يجب
الزوج لثلاث حيث كان الامر له موطورا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهبته
أخته بيتا حازة الحيازة الشرعية وصار يتصرف فيه مدة حياة الواهبية ثم بعد وفاتها ظهر
لها ابن فباع البيت المذكور فهل اذا ثبتت المبة والحيازة في حال صحة الواهبية يلغو بيع

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٣

١٢٦٨

٣٠

جادي الاولى سنة ١٢٦٨ ١٠

الابن المدكور ويستمر الملك فيه للموهوب له (اجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة
 حال صحة الواهبية لا يكون الموهوب تركه عنها فليس لوارث الواهبية المدكور والحال
 هذه معارضة الموهوب له في الموهوب والله تعالى اعلم (سئل) في امر امرأة مرضت مرضا
 افضى الى موتها ووهبت ماله لبعض من الورثة دون البعض الآخر والحال انما في حالة
 لا تفي فيها فهل تكون المبة لاغية ويكون للورثة ان ياخذ كل منهم ما يستحقه فيه بالوجه
 الشرعي (اجاب) نعم والحال هذه على ان هبة المريض مرض الموت مع سلامة
 العقل وتامها الوارثه بدون اجازة باقى الورثة غير نافذة حيث لم يميزوا يقسم الموهوب
 بين جميع الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة بايديهما معار
 ومواس وغير ذلك بالميراث عن ابيهما مات احدهما عن خمسة بنين بلغ فاستمر واه
 عهم في معيشة واحدة ثم طلب اكبرهم من هبة ان يهب له اربعة قراريط من المال
 المشترك شائعة من غير اقرار وقبض وحيازة فهو هبة له ثم رجح ثانيا في هبة فهل
 لا تصح تلك المبة ولا تنفذ ولا يتم بدون اقرار وقبض ويكون للم اخذ نصيبه كاملا في
 جميع ما كان مشترك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) ان كان الواقع ما هو
 مسطور لا تكون المبة تامة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنات اخ لها
 قاصرة مات ابوها جميع ما تملكه في مرض موتها وماتت الواهبية ولم يقبض للقاصرة احد
 فهل لا تكون هذه المبة صحيحة واذا ادعت ام القاصرة انها قبلت المبة لبنتها وحازت لها
 في حياة الواهبية لكون بنتها في حجرها وعياله ما وثبت ذلك بالوجه الشرعي ولم تجز الورثة
 بعدموت الواهبية تلك المبة لصدرها في مرض الموت يحكم بنفاذها من الثلث ويقسم
 الثلث بين الورثة بالقرينة الشرعية (اجاب) هبة المريض مرض الموت وصية فاذا
 استوفت المبة المدكور شرائط التمام قبل موت الواهبية تنفذ لغير الوارث من ثلث مالها
 وما زاد موقوف على اجازة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصص في دارين
 وطاحونة ببلاد الريف لا يقبل كل من ذلك القسمة وهبت ذلك لبنت اخيها القاصرة
 مع بض حل ومصاغ وامتنعة ودواب واقبضته لامها وولدت بينها وبين ذلك وقبلت المبة
 لها امها القبول والحيازة الشرعية بين وهي بحال الصحة والسلامة على يد قاضي بلدهم
 حيث لا ولي لها غيرهما فهل اذا ماتت المرأة الواهبية بعد مدة عن ورثة ارادوا جعل
 الموهوب ميراثا لا يجابون لذلك ويكون الحق فيه للموهوب لها (اجاب) اذا وهب
 اجنبي لصغير تم المبة في الموهوب بقبض وليه وامه واجنبي لوفى حجرها وتصح هبة
 المشاع الذي لا يبقى منتعابه بعد ان يقسم ككيت وحام صغيرين بالقبض تبع القبض
 الكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة وهبا لبنت بنتهما جانبا تمل
 ارضه وهما في حال صحتهما وسلامتهما وقبلت منهما بنت البنت المبة وقبضت الموهوب
 وحازته وصارت تتصرف فيه مدة من السنين ثم بعد ذلك مات الجد والجدة الواهبان

جادي الثانية سنة ١٢٦٨ ٣

١٢٦٨

١٢٦٨ ١٢

جادي الثانية سنة ١٢٦٨ ١٣

عن وارث فاراد الوارث الرجوع في المبة بعد القبض والحيازة في حال حياة الواهب المد
 المذكورة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولو تكون المبة صحيحة نافذة (اجاب) اذا تمت
 المبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركه عن الواهب
 فليس لوارثه معارضة الموهوب له والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجة وعن ابنين وعن اربع بنات وعن ابن ابن وترك تركه ولم تقسم
 التركة فقال الابن لابن الابن تبرعنا لك بالثالث شائعا وذلك بدون اذن باقى الورثة ولم
 يحصل من الابنين اقرار له في الثلث ولم يقبضه ابن الابن ولم يحجزه فهل لا عبرة بهذا التبرع
 الصادر من اولاد الميت حيث لم يحصل اقرار ولا قبض ولا حيازة سيما وابن الابن وقت
 المبة كان عاقلا بالغ (اجاب) نعم لا تتم المبة بدون القبض والحيازة فلا اعتبار لهذه المبة
 شرطا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لابنه البالغ عقارا ومواسي وغير
 ذلك وقبضه وحازة حيازة شرعية من ابيه وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة اربع
 سنين اراد الابن ان يرجع فيما وهبه لابنه فهل لا يجاب لذلك ويكون الحق في المبة لابنه
 حيث تصرف فيها بعد الحيازة الشرعية من ابيه (اجاب) لا رجوع للاب فيما وهبه لابنه
 هبة صحيحة تامة بالقبض والحيازة والاقرار فيما يقسم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له النصف في دار كبيرة تقبل القسمة وهبه لرجل فهل تكون هبة المشاع القابل للقسمة
 والحال هذه غير صحيحة حيث لم يوجد اقرار للموهوب (اجاب) لا تجوز المبة في مشاع قابل
 للقسمة بدونها فاذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة لا تكون هبة نصفها على الوجه
 المذكور تامة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها قارية قاصرة وهبت لها حصص في عقار
 مشاع لا يقبل القسمة مع بعض تقود وامتنعة وقبلت لها المبة وايضا فهل اذا صدرت المبة
 والقبض من ولها في حال صحة الواهب وسلامتها وماتت الواهبية بعد مدة عن ورثة وارادوا
 ابطالها لا يجابون لذلك (اجاب) ماتت فيه المبة بالقبض حال صحة الواهبية لا يكون
 ميراثا عنها بعد وفاتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب مقدارا معلوما من الدراهم
 لآخرين مكافئين وحصص من حانوت يملكها ومات قبل قبضهم الموهوب من الدراهم
 والحصص المذكورة حكم دعواهما فهل لا تكون هذه المبة نافذة لاسيما وان الحانوت
 مشغولة بامتعة فيها الى ان مات (اجاب) اذا مات الواهب قبل قبض الموهوب له المبة
 بطلت وتكون ميراثا عن الواهب كباقي ممتلكاته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 وهبت لها زوجها حصصا في ارض باشجارها وملسكها لها بعد اقرارها وكتب لها حصصا بذلك
 من قاضي بلدها وصارت تقبض ريعها وتنفق به مدة ثلاث سنين في حال صحة زوجها
 ثم مات عنها وعن ورثة ارادوا ابطال المبة وجعلها ميراثا فهل بعد ثبوت المبة والقبض
 والحيازة في حياة الواهب لا يكون لهم ابطالها بدون وجه شرعي واذا ادعى باقى الورثة
 بان الميت طلق زوجته ثلاثا قبل موته ير بدون بذلك منه هبة من الميراث وكان الطلاق

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

رجب

شعبان

شعبان ٢٧ سنة ١٢٦٨

المذ كور في مرض موته الذي مات فيه ترث من زوجها ولا ترث (أجاب) اذا اطلق الزوج زوجته في مرض موته طلاقا بائنا لا بواها اياه ذلك ومات في عدتها وورثت وما ثبت عليك لها حال صحته لا يكون ميراثا عن الزوج حيث كان التملك مستجمعا لشرائط الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اطلق ابنته البالغة اشيا من متاعه من طين ومواش وغلال فاحذها الابن وحازها ووضع يده عليها ونصرف فيها وباعها وخرجت عن ملكه فهل اذا اراد الابن ان يرجع على الابن فيما اعطاه له بعد وضع يده عليه وتصرفه فيه وخروجه عن ملكه لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة الحال هذه (أجاب) نعم لا يجاب الابن لذلك بعد صحة المبة ولزومها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وثلاث بنات منها بلغ وترك ما يورث عنه شرعا من الاموال والعقار والامتنعة وقبل موته وهب لكل واحد من ورثته المذ كور من اشياء من امواله مع التفاضل ومات قبل ان يقبض الموهوب لهم الموهوب المذ كور فهل لا تسكون المبة بدون قبض وحيازة من ورثته المكلفين صحيحة وتكون ميراثا كباقي امواله تقسم بينهم بالفريضة الشرعية بعد اخراج مؤن التجهيز والتكفين والديون (أجاب) نعم يكون الموهوب والحال هذه تركته عن الواهب فيقسم بين جميع الورثة بحكم الفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وصية على بنتي اخيهما من قبل اخيهما الميت وعلى ما لهما وللوصية مكان لا يقبل القسمة وهبته لبنتي اخيهما القاصرين قبل قبضته وحازته لهما وهي في حال صحتهما وسلامتهما ثم بعد مدة من الزمان ماتت الوصية المذ كورة عن وارث فاراد الوارث الرجوع في المبة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وتكون المبة صحيحة نافذة (أجاب) ماتت فيه المبة حال صحة الواهب لا يكون تركه عنها وليس لو ارث الواهب الرجوع في الموجود المانع وهو كل من القرابة الهرمية والموت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتي اخيهما القاصرتين حصصهما معلومة في دار صغيرة غير قابلة للقسمة وقبل لهما جدهما الذي هما في حجره وموت ابيهما ثم بعد ذلك وهب لهما جدهما حصصهما معلومة في الدار المذ كورة وقبل لهما وهي في يده ومضى على ذلك مدة من السنين ثم ماتت المرأة الواهب ومات الجدهما الواهب ايضا عن ابن ثم مات الابن عن ابن اراد ابن الابن المذ كور الان بعد مضي ما يزيد على ثلاثين سنة ورفع يد البنتين المذ كورتين عما وهب لهما بغير وجه شرعي منه الابان اباهما مات في حال حياة جدهما الواهب المذ كور ولا ميراث لهما فهل اذا ثبتت المبة من المرأة ومن الجدهما على الوجه المذ كور بالوجه الشرعي لا يكون له منازعتهم ولا ترفع يدهما عن الموهوب لهما (أجاب) اذا صححت المبة وتمت بالقبض والحيازة حال صحة كل من الواهبين لا يكون لورثتهما بعد وفاتهم معارضة الموهوب لهما فيما وهب على الوجه المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد كل منهم منفر في معيشة وحده بعياله ومن جملة اولاده

ذى القعدة ٨ سنة ١٢٦٨

ذى القعدة سنة

١٧ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

٢٠ ١٢٦٨

١ ١٢٦٩

ولد فقيه ذوعلم منفرد ايضا بعياله في معيشة وحده اشترى له والده كتب علم ومليكه له وخضه بهادون اخوته فقبضها الولد المذ كور وحازها واستقل بالتصرف فيها وحده في حال حياة والده وصحته وصلا من مدة خمس عشرة سنة وز يادته ثم بعد ذلك مات والده عنه وعن اخوته فهل اذا ارادت الاخوة تزوج الكتب منه وجعلها تركه لا يجابون لذلك (أجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الامرا هو المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر وهب له جماعة طائوتا وقيل له ابو المبة وصار يستقله مدة بعد قبضه وحيازته القبض والحيازة الشرعيين فبعد ذلك اغرى جماعة نائب بيت المال عليه يدعي به لجهة بيت المال فادعي ولم يثبت لجهة بيت المال وثبت الحق فيه للموهوب له وحكم بمنع نائب بيت المال واراد ان يرد ما قبضه ابو القاصر من غلته الى جهة بيت المال قبيل الحكم متعللا ان المبة لم يحكم له بها الا الا ان فهل يجاب لذلك او لا يجاب ويكون الحق فيها للموهوب له (أجاب) غلة الموهوب من حين تمام المبة للموهوب له فلا يس لاحد معارضة الموهوب له فيها حيث ثبتت المبة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض خربة مشتركة بين اخوين ورجل اجني وهب احدا الاخوان نصيبه ونصيب اخيه لاشريك بغير اذن الاخوان رضاه مشاعا فهل لا ينفذ تصرفه الا في نصيبه فقط دون نصيب اخيه ويكون له اخذه حيث كان الحق ثابتا له فيه عن مورثه (أجاب) صرحوا بان هبة المشاع القابل للقسمة غير صحيحة بدونها ولو كان الموهوب له شر يكاويان التصرف في مال الغير فهو هبة لا ينفذ دون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى بنته الباقعة الرشيدة بعض امتعة وملكها لها عند دخولها بيت زوجها فقبضتها وحازتها مدة ثمانية اشهر ثم بعد ذلك اراد الاب الرجوع على البنت فيما اعطاه وملكه لها وقبضته وحازته فهل والحال هذه اذا ثبت التملك والقبض والحيازة بالبينسة الشرعية لا يجاب لذلك (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي تملك الاب ابنته الامتنعة المذ كورة مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للاب الرجوع فيه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوين على الشيوع وهب احدهما لرجل اجني في غيبة الاخر فلما حضر اثبت استحقاقه لنصف الدار بالبينسة ولم يجز الهبة فيه فصار الشيوع فيها مقارنا بالاستحقاق فهل لا تصح تلك الهبة مطلقا او تنفذ في نصيب الواهب وماذا يكون الحكم (أجاب) هبة المشاع غير صحيحة حيث كان المذ كان قابلا للقسمة وقدره والاستحقاق الثابت بالبينسة من الشيوع المتأثرين كافي للدخول فيه من الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين وخلف اطمينا فادعي احدا البنين ان اباه وهب له قيراطا من اطمين ولم يقيم بينة على مدعاه وانما اراد حرمان الاخر من غير اثبات لما ادعي فهل تكون دعواه الهبة والحال هذه غير معتبرة سيما ولم يحصل قبض منه للموهوب (أجاب) اذا كانت تلك الارض ملوكة وهب ربا اخر اشياء منها لابنته البالغة بدون قسمة وافراز وهي قابلة

صفر

صفر سنة

للقسم لا تكون المبة صحيحة وكذا الوقعة ولم يقبضه الموهوب له ويفرض صحة المبة
وتعاقبها لا يقضى لمديها بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي وإذا كانت تلك الأرض اميرية
ولم يثبت احد الابنين ان أباه اسقط له الحق في جزء معين منها حال صحة أبيه يكون جميع
ما كان بيد الاب من المبالغة سوية بزرعائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولده
بذته القاصر من تخلا بارضه وبعض عقار غير قابل للقسم في حال صحته وسلامته وقبل لهما
ابوهما بحضوره بينة وصار يتصرف الولي المذكور في الموهوب في حال صحة الواهب مدة من
السنين ثم مات الواهب عن ورثة أرادوا ابطال المبة المذكورة فهل والحال هذه ليس
لهم ذلك وتكون المبة المذكورة نافذة (اجاب) اذا تمت المبة للصغيرين المذكورين في
العقار الذي لا يقبل القسم بالقبض من وليهما والحيازة حال صحة الواهب لا يكون
الموهوب تركه عنه اما المبة لهما فيما يحتملها فلا تتم قبض وليهما بدون وقعة عند الامام
وهو الصحيح لانهما عقدان خلافا لهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته
ان هبت الى ناحية الشام وقضيت حاجتي منه لا تبرعن عليك من مالي بكذا ومات بعد
ان ذهب الى الشام ورجع منه وترى زوجها ان تطالب بذلك وتأخذه من تركته
وتعمل بانه قد قضيت حاجته ولم يرض ان يدفع لي شيئا قبل موته فهل لا تجاب لذلك
والحال هذه (اجاب) لا مطالبة للزوجة المذكورة في تركه زوجها بشئ مما ذكره والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في عبد زنجي تزوج حرة الاصل وزوج منها بنت ثم توفي
فخضر اخو السيد المتوفى وادعى عدم العتق في العبد واخذ ماله العبد ميراثا عن اخيه ثم
وهبه اخو السيد لبنت الحرة وقبلت امها الموهوب وحازته لكونها وصية وقد توفيت
البنت فهل تكون المبة صحيحة وليس للواهب الرجوع فيها وتكون العين الموهوبة
ميراثا لأمها (اجاب) ليس للواهب الرجوع بعد موت الموهوب له ويمنع الواهب من
معارضة وارث الموهوب له حيث صدرت المبة صحيحة لازمة والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة اعتقت جارية ووهبت لها عقارا وامتعة في حياتها فقبلت المعتقة المبة وقبضت
الموهوب وحازته في حال صحة الواهب وسلامته فهل اذا ماتت سيدها بعد ذلك واراد
الورثة منازعتها في ذلك ونزعه منها بعد القبض والحيازة لا يجابون لذلك (اجاب) اذا
ثبت عتق الجارية المذكورة وهبة ما ذكره لهما مع القبض والحيازة الشرعيين حال صحة
الواهب وسلامته لا يكون لاحد منازعتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وهب لابنته دارا وقبضها لهما ثم بعد مدة اذنت له بالسكنى ثم باعها
لزوجها وقبضت ثمنها منه ثم مضى ثلاثة ايام فاراد والدها الرجوع عليها فهل لا رجوع
له والحال ما ذكر (اجاب) اذا تحقق تمام المبة من الاب المذكور لابنته بالوجه الشرعي
لا يكون له الرجوع فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتها المبة
من الذهب وحاقا منه ولم تقبضها ذلك ثم بعد مدة دفعت لها اللبنة والحق باق تحت يد

ربيع الاول سنة

١٢٦٩

١٢٦٩

ربيع الثاني

١٢٦٩

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٢٦٩

الواهب الى الاثنى عشر سنة لئلا يفتن المذكور وهو عاقلة بالغة وقت المبة لمافهل لا تتم المبة
في الحاق حيث لم يوجد من الموهوب لها البالغة قبض ولا حيازته ويكون باقيا على ملك
الواهب ولها التصرف فيه (اجاب) نعم لا تتم المبة في الحاق المذكور بدون القبض
والحيازة ويكون الموهوب التصرف فيه بما تشاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
عن زوجته وعن أبيه فقط وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواس ونحاس وورق وقير وغير
ذلك ومن جملة ما تركه ابا عادية فوهب الاب للزوجة الابن المذكور الربع شائعا في جميع
ما تركه ابنته قبل القسم والا فزاهل تمكون هبة المشاع غير صحيحة ويكون للزوجة
أخذ ما يخصها من التركة فقط بالغريضة الشرعية (اجاب) لا تصح هبة مشاع يقبل
القسم بدون افراز وقبض شرعي والحال هذه بخلاف ما لا يقبلها ان وجد القبض في ضمن
قبض الكل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت جميع ما تملكه من فحل وامتعة وغير
ذلك لابن عمها وهي في حال صحته وسلامته وقبل منها ابن العم الموهوب وقبضه وحازته
وصار يتصرف فيه مدة من السنين في حال صحة الواهب وسلامته ثم بعد ذلك ماتت
الواهب عن بنت ابن قاصرة ومضى على ذلك اثنا عشر سنة فاراد ولي القاصرة ان يجعل
الموهوب ميراثا عن الميتة فهل اذا ثبتت المبة مع القبض والحيازة بالبينة الشرعية في حال
صحة الواهب وسلامته تكون المبة صحيحة نافذة وليس لاحد معارضة الموهوب له في المبة
(اجاب) اذا تمت المبة فيما يصح عليه شرعا بالقبض المعتبر والحيازة حال صحة الواهب
لا يكون الموهوب تركه عن الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة
مقسومة مفرزة معينة من دار وهب لأمه الأجنبية في حال صحته وسلامته فقبضتها وحازتها
في حال حياة الواهب وصارت تصرف فيها مدة من السنين ويدها حصة شرعية ثابتة
المضمون والا ن مات الواهب عن ورثة فاراد ورثته منازعة الموهوب لها وابطل المبة
منكرين لمافهل لا يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكره بالطريق الشرعي (اجاب) اذا تمت
المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون تركه عن الواهب ويمنع الوارث من
معارضة الموهوب له حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مع امراته يملكان حصه مقسومة مفرزة معينة من عقار وفحل وأطيان ملكا لهما وهبا
ما ذكره لرجل أجنبي في حال حياته وصار يتصرف فيها تصرف المالك في ملكه مدة
من السنين ثم مات كل من الواهبين والموهوب له عن ورثة فاراد ورثة الواهبين ابطال المبة
منكرين لمافهل اذا كانت المبة ثابتة بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبارة
بانسكارهم المذكور ولا يكون الموهوب تركه عن الواهب (اجاب) ما صح فيه المبة
ومت بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون تركه عنه وليس للواهب ولا الوارث بعد
وفاته معارضة الموهوب له حيث ثبتت المبة بالوجه الشرعي وهبة اثنين دارا واحد صحيحة
لانها مسلماتها حلة وقد قبضها حلة فلا شوبع كافي تنقيح الحامدية ومراجه بالدار ما يقبل

القيمة والله تعالى أعلم (سئل) في ذى يملك مائة وخمسة وأربعين زوجته خال
صحة وسلامته وقبضت ذلك منه وحازته لنفسها ووضعته يدها عليه ثم هلك الزوج
المذكور عن ورثة فأرادوا جعل الموهوب المذكور تركته ويريدون انتزاعه من يد الزوجة
المذكرة فهل يكون الحق في الموهوب المذكور للزوجة ولا يكون للورثة جعل ذلك
تركة حيث ثبت ما ذكره بالبينات الشرعية (اجاب) لا يجاب باق ورثة الواهب على الوجه
المذكور لجعل الموهوب تركة عن مورثه ويمنع عن معارضة الزوجة فيما وهبه لها زوجها
ومت فيه المهبة بالقبض والحيازة حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب
لامرأته ثلاثة عشر قيراطا شاة من دار تقبل القسمة وصار الواهب متصرفا في الدار
الموهوب منها هذا القدر بعمارة وترميم وغير ذلك ولم تضع الموهوب لها يد ما على القدر
الموهوب من الدار فهل اذا أراد الواهب ان يرجع فيما وهبه لزوجته بسبب ضرورة دعتة
الى ذلك يمكن من ذلك (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة غير صحيحة ولا تتم المهبة بدون
القبض والحيازة فلا الواهب على الوجه المذكور التصرف في الموهوب والله تعالى أعلم
(سئل) من الضابط خاتمه بما ضمنه ان شخص اعطى لآخر اشياء من الملبوسات فآخذها
ثم بعد مدة تشاجر مع بعضها فأراد المعطى ان يرجع فيما أعطاه له والحال انها قائمة بهيئتها
فهل يجاب لذلك (اجاب) يصح الرجوع في المهبة مع المذاكرة فلا الواهب الرجوع فيها
اذا كان الموهوب قائما ولم يوجد مانع شرعي من الرجوع فيها ولا يصح الرجوع فيها الا
بالقضاء أو الرضاء ولا يضمن الموهوب به ما انتقص من الاعيان الموهوبة له لو منعها قبل
القضاء بالرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل منفرد عن أبيه في معيشة
وحده واعطاه أبوه دارا ببطريق المهبة وقبضها الولد من أبيه قبضاً شرعياً وبعد ذلك
دفع الولد لبيته دراهم لعمارتها بطريق التوكيل عنه لكونه كان غائبا عنها ثم بعد ذلك
حضر الولد ووضع يده عليها وصار ينتفع بها بنفسه خاصة من غير مشارك له فيها مدة
عشرين سنة من قبل وفاة أبيه وبعد ذلك بانتهى عشرة سنة ادعت عليه الورثة بان
الدار ميراث عن أبيهم وبايديهم المحجة التي اشتراها بها من بائعه وهي خربة فهل اذا ثبت
نقل الملك عن الاب الى الابن في حال صحة الاب وسلامته وأراد الاخوة ان يجعلوا ميراثا
عن أبيهم لا يجابون لذلك (اجاب) اذا تمت المهبة بالقبض والحيازة الشرعيين حال صحة
الواهب لا يكون الموهوب تركة عنه ولا يقسم بين ورثته ويكون ملكا للموهوب له خاصة
حيث تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهبها
لبنته البالغة الرشيدة وقت المهبة ولم يسلمها لها وصار ساكنة فيها مع عياله ثم بعد ذلك أراد
الرجل التصرف في الدار المذكرة فغنته البنت من ذلك متعلقة بأنها بعد حصول المهبة
باعته من زوجها فهل اذا تمت المهبة بالقبض والحيازة تكون فاسدة وللرجل الرجوع
فيها ويكون ما وقع من البيع غير صحيح (اجاب) لا تتم المهبة بدون القبض والحيازة

كما تتم اذا كان الموهوب مشغولا بملك الواهب فلا الواهب المذكور والحال هذه التصرف
في الموهوب مالم يجز البيع الصادر من بنته الموهوب لها والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يملك بيتا قابلا للقسمة ساكنة فيه مع زوجته وهب نصفه لها بغير قسمة وصار
ساكنين فيه ولم تصرف الزوجة المذكرة في البيت بشئ فهل والحال هذه تكون
المهبة المذكرة فاسدة ولما ملكه التصرف فيه ولو كتب بذلك حجة من قاضي ناحيتهم
(اجاب) لا تتم المهبة في مشاع قابل للقسمة فان قسمه الواهب وسطه صير ولو لم يشأ
لا يملك الموهوب له فلا ينفذ تصرفه فيه على ما في التنوير وصرحوا بان من موانع تمام
المهبة كون الموهوب مشغولا بملك الواهب والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا وهبت
الجدة لبنت ابنتها القاصرة وهي في حجرها خاصة في دار غير قابلة للقسمة ثم وهبت لها باقي
الدار المذكرة فكملة للبنت ملك جميعها وكتب بذلك حجة شرعية من قاضي جهتهم
فهل تكون المهبة والحال هذه صحيحة تامة بقبض جديتها ولو كان لها وصى وهل اذا
ماتت الجدة ونازعت ورثتها في ابطال المهبة لا يجابون لذلك سيما وقد استولت البنت
على الدار المذكرة بقبض أجزائها واستغلتها لنفسها بعد بلوغها رشيدة في حياة جدتها
بأذنها (اجاب) هبة المشاع اذا كان غير قابل للقسمة صحيحة وهبة من له ولاية على
الطفل في الجملة وان لم يكن له تصرف في المال ودوكل من يعوله كالاخ اذا كان الطفل في
عياله تتم بمجرد العقد لو الموهوب مع الوالد كان في يده أو يد مودعه لان قبض الولي ينوب
عنه فاذا تمت المهبة فيما ذكر لا يكون لورثة الواهب معارضة الموهوب لها في الموهوب ولا
يكون تركتها عنها وهذا بناء على ما صحح من الاكتفاء بقبض من في حجره الصغير ولو مع
وجود ولي المال بقطع النظر عن قبض الموهوب لها بعد البلوغ باذن الواهب والافه
كاف أيضا ولو كان الموهوب مشاعا قابلا للقسمة فهو بغير نصفه أو لا ولم يلم حتى وهب
النصف الباقي وسلم الكل تجوز كما في المسندية من الباب الثاني من المهبة عن الظهيرية
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية بين أعتقهما وتزوجهما وهب وملك
لكل واحدة منهما أمتعة من نحاس وفرش وحلي وغير ذلك وهو في حال صحته وسلامته
وقبضت كل واحدة منهما ما وهب لها وحازته لنفسها في صحة الواهب وسلامته الحيازة
الشرعية وصار الموهوب تحت أيديهما الى ان ماتت عنهما وعن وارث أراد ان يجعل المهبة
المذكرة تركة عن مورثه فيسأل اذا ثبتت المهبة والتامت لكل واحدة منهما بالبينات
الشرعية لا يكون لوارث المذكور معارضة ما في ذلك ليدون وجهه شرعي (اجاب) نعم
لا يجاب الوارث المذكور لجعل الموهوب تركة حيث ثبت ما هو مذكور بالسؤال والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى وملك بنته البالغة الرشيدة بعض أمتعة من نحاس
وفرش وهما غ و غير ذلك وهو في حال صحته وسلامته وقبلت منه البنت المذكرة كورثة ذلك
وقبضته وحازته منه لنفسها في بيتها ثم بعد مدة ملكت الاب عنها وعن أختها وعن عيين

فأراد العمان أن يجعله مملوكا لآب لبنته المذ كورة ميراثا عنه فهل إذا ثبت الاعطاء والتملك لبنته المذ كورة بالبينة الشرعية لا يكون تركه عن والدها ويمنع العمان المذ كوران من معارضة ما في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عنه فليس لبقية الورثة جعل الموهوب إذا كان الأمر كذلك تركه عن الميت بل يختص به البنت المذ كورة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لزوجها أشياء من أمتعة وثقود وغير ذلك حال قيام الزوجية وكتب في شأن ذلك وثيقة مشتملة باسمها وختمها وقبض ذلك وحازها منها وهما بحال الصحة والسلامة فبعد مدة أرادت أن ترجع عليه فيما وهبت له ما علمت منه أنه يريد أن يطلقها فهل لا تجب لذلك ولو طلقها بعد ذلك (أجاب) إذا تمت المبة الصادرة من الزوجة لزوجها حال صحة تبرع الواهبه بالقبض والحيازة لا يكون لها الرجوع على الزوج بما وهبت له حال قيام الزوجية لأنها مانعة من الرجوع فيها ولو طلقها بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لأخيه شريكه حصته من جاموسة وبقرة وجار ونحاس وقع وطاحونة وأثاث مشتركة بينهما والحال أن هذا الرجل الواهب يحتل العقول ولا يحسن التصرف حتى أنه إذا تكلم بكلامين متناقضين يعتقد أن مدلولهما واحد وهو معروف بذلك بين الناس المخاطبين له فهل هذه المبة باطلة سيما مع عدم القبض والتميز (أجاب) لا اعتبار بهذه المبة شرعا ولا يعول عليها إذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لزوجها أشياء من أمتعة وثقود في حال الصحة وعدم الموانع الشرعية وحصل القبض للموهوب من الموهوب له ثم بعد ذلك طلقها وأرادت الرجوع فهل لا تجب لذلك حيث حصلت المبة في حال الزوجية (أجاب) من موانع الرجوع في المبة الزوجية وقت المبة ولو وهبت لزوجها ثم أبانها لا ترجع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد معه في معيشة واحدة خرج بعض الأولاد واستقل بمعيشة واحدة فصار الأب يشتري أشياء من عقار وغيره ويدفع الثمن ويبيعها ويملكها للأولاد الذين معه في معيشته ويكتب المملوك لهم بحجج ووثائق شرعية باسمائهم في حال صحته وسلامته ثم مات الأب فهل يحكم بحججه ونفاذ ما وقع منه ويختص به الأولاد الذين معه في معيشته أو يشاركونهم فيه البعض المستقل (أجاب) يقسم ما وجد خلفا عن المتوفى المذ كور عما هو مملوك له بين جميع ورثته وليس لأحدهم الاختصاص بشئ منه إلا إذا ثبت بالطريق الشرعي انتقاله لحال صحة المالك بناقل شرعي استوفى شرائط الصحة والزوج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليما ونحاسا وفرشا وغير ذلك وهبت ومليكت وهي في حال صحته وسلامتها جميع ما ذكر لا رأتين أجنتين منها وأقرزت لكل واحدة منهما أشياء من ذلك فقبلا المبة والتملك وحازت كل منهما ما وهب لها الحيازة الشرعية وصارت كل واحدة منهما موصلة يدها على الموهوب لها فتصرف فيه

بأنواع التصرفات الشرعية مقدمة من الشهور إلى أن ماتت الواهبه عن وارث فأراد الوارث أن يجعل الموهوب تركه عن مورثه فهل إذا ثبتت المبة والتملك في حال صحته وسلامتها للمرأتين المذ كورتين كما هو مذكور لا يكون للوارث معارضة ما في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا تمت المبة المذ كورة للأجنتين بالافراز والقبض والحيازة حال صحة الواهبه وسلامته عقلا لا يكون الموهوب تركه عنها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أعطت لبنت أخيها أساور فضة وملسكتها لها في حال الصحة والسلامة وأوصت لها بثلاث مالهات ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذ كورة عن أخيها لا يبايعا وعن بني عمه عصبية وعن بنت أخيها المذ كورة وتركت ما يورث عنها شرعا فهل والحال هذه يكون التملك في حال الصحة والسلامة نافذا والوصية صحيحة لأن المملوك سكن وارتة وماذا يخص كل وارث بعد إخراج الوصية (أجاب) بموت المرأة المذ كورة عن ذكرا لا يغير يكون لأختها لا يبايعا النصف فرضا ولا نصيب المستوفى الباقى تعصيا وتصح الوصية لغير الوارث بثلاث المال وماتت فيه المبة حال صحة الواهبه لا يكون ميراثا عنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب في حال صحته وسلامته جميع ما يملكه من ثقود وعروض ومواش ولديه الكبيرين بعد أن قسم ذلك نصفين وسلم لكل منهما النصف على انفراد وقبض كل ما وهب له وحازته لنفسه وصار يتصرف في ذلك في حياة الواهب مدة تقرب من السنة ثم مرض الواهب المذ كور فحضر ولديه المذ كورين وأمرهما أن يعطيا بناته الست من ماله ما يلقاينه على وجه الصلة فامتثل لذلك فلما مات الواهب أراد البنات المذ كورات جعل الموهوب تركه عن أبيهن فهل لا يكون لمن ذلك بعد ثبوت ما ذكر بالبينة العادلة وعن من المعارضة في ذلك بغير وجه شرعي وإذا كان بيد الأب المذ كور أطيان أميرية لا يكون للبنات حق فيها خصوصا وقد أسقط الأب المذ كور حقه فيها ولديه المذ كورين وقصدت في ديوان الناحية باسمهما فصارا يرزعا عنها في حياة الواهب وصحته (أجاب) ما تمت فيه المبة حال صحة الواهب وسلامته عقلا بالقبض والافراز لا يكون تركه عن الواهب بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي حيث لا مانع ويسقط الحق من أرض الرزاعة الاعتبارية التي آلت لبنت المال بالاسقاط والترك اختيارا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها عقار وأطيان ولها أخوة فملكته بالمبة أختها المعلن حصتها في العقار واسقطت حقها له في الأطيان بعد قسمة ذلك وأحرازه وتصرف أخوها في ذلك تصرف الملاك في أملا كهم في حياتها وبعد موتها ومضى على ذلك ثلاثون سنة فأراد أولادها الرجوع في ذلك فهل يرجعونهم لا يصح وتبقى يد الأخ كما هي حيث ثبت ذلك بالبينة العادلة (أجاب) يسقط الحق من أرض الرزاعة الأميرية بالاسقاط والترك اختيارا فليس لورثته من تحقق منه ذلك بالوجه الشرعي معارضة المسقط له في ذلك وإذا تمت المبة بالقبض والحيازة والافراز حال صحة الواهبه لا يكون لورثتها بعد موتها معارضة الموهوب

ربيع الأول

له في الموهوب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لها جدها دارا في حال صحته وسلامته فقبضتها وحازتها في حال حياة الواهب من مدة أو بعين سنة وهي تقتصر فيهما بالهدم والبناء من غير منازع لها فيها ولا تزييد ابن عمها تزعمها منها وأخذها مدعياتها جثة بالميراث عن أبيه عن جده المذكور منسك الإلهية فهل إذا كانت الهبة مع القبض والحيازة ثابتة بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا يمكن من تزعمها منها ويمنع من معارضتها فيما بدون وجه شرعي (أجاب) إذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب وسلامة عقله لا يكون الموهوب تركه عن الواهب فلا يقسم بين ورثته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبناتها البالغة الرشيدة حصصا في بيت يقبل القسمة ولم يحصل من البنات قبض ولا حيازة في حال حياة الواهبة بل استمرت الحصص تحت يد الواهبة إلى أن ماتت البنات عن أمها وزوجها فأراد الزوج أن يحمل الحصص ميراثا عن زوجته فهل لا يجب لذلك ولا تصح الهبة ولا تنفذ حيث لم يحصل قبض ولا حيازة (أجاب) يتوقف تمام الهبة للبالغ العاقل على قبضه الموهوب مقسوما فيما يتحمل القسمة حال صحة الواهب فان لم يوجد ذلك فالموهوب باق على ملك الواهب يقسم بين ورثته كسائر ممتلكاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لاخته قدرا معلوما من الدراهم والنحاس وقال لها أعطيتك هذا بحضرة بينة شرعية فقبضته منه وحازته لنفسها وبعد مدة يريد الرجوع فيما أعطاه فما حكمه منها فهل لا يجب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية ولا يكون له الرجوع فيما أعطاه لاخته من ماله (أجاب) من موانع الرجوع في الهبة القرابة المحرمية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصصا في معصرة أو بيت داخلها وكل منهم ما لا يقبل القسمة وهب حصصا شائعة فيهما لأحد أولاده البالغ وقبضها منه الولد الموهوب له وصار يقتصر فيما بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وإجارة وغير ذلك مدة من السنين مع مشاهدة أبيه ثم مات الواهب عنه وعن ورثته آخرين أراد باقي الورثة إبطال الهبة المذكورة فهل والحال هذه لا يجب أن يباينوا لذلك حيث كانت الهبة المذكورة في مشاع لا يقبل القسمة وليس لباقي الورثة معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) تتم الهبة بالقبض في محوز مقسوم ومشاع لا يبقى منتفعا به بعد أن يقسم فإذا تمت الهبة المذكورة حال صحة الواهب لا يكون لباقي الورثة معارضة الموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت جارية لرجل ولم يقبضها إلى أن ماتت الواهبة وهي عندها في بيتها فهل لاتصح هذه الهبة وإذا كانت الجارية المذكورة مستحقة لورثة مالئها الذي كان زوج الواهبة واشتراها بالبينة الشرعية يكون لهم أخذها ممن هي تحت يده (أجاب) نعم لا تتم الهبة بدون القبض حال صحة الواهب وإذا أثبت ورثة المستحق ملك مورثهم لها وانما آتاهم بالميراث عنه بالوجه الشرعي يقضى لهم بها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في

رجل وهب لابنه مكنائمه الدق الارز وهب له حصه شائعة في بيت لا يقبل كل منهما
القسمه و باع له الاب مواشي وقدر معلوما من الارز ثمن معلوم وقبض الموهوب له
ذلك وقبض المبيع ايضا القبض الشرعي وحازة في حال صحة الواهب وسلامته فهل تكون
المبة والمبيع كل منهما صحيحا نافذا وليس للواهب ولا لورثته بعد موته معارضة الموهوب
له المثل ترى من ابيه ماذ كر ولا يبطال شيء من ذلك ووجه له ميراثا عنه يدون وجهه شرعي
(اجاب) هبة المشاع اذا كان غير قابل للقسمه تتم بالقبض فاذا تمت الهبة بالقبض والحيازة
حال صحة الواهب لابنه واستوفى المبيع المذ كور شرائط الزوم لا يكون للاب المذ كور
ولا لورثته بعد موته معارضة الابن فيما ذ كر يدون وجهه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات وترك عقارا فادعى بعض الورثة ان بعض العقار ملكهم خاصة وبعضه
موهوب لهم عن مورثهم وانه كان يؤجره بطريق وكالة عنهم متعلا لا بحجج مقطوعة
الثبوت فانكر عليهم ذلك والحال ان العقار المذ كور ما صار فيه قبض وخيلوا وحيازة
للموهوب لهم وبعضه قابل للقسمه ولم يقسمه الواهب ولم يسلمه بل كان تحت يده فهل
والحال هذه اذا لم يثبتوا دعواهم المثل لهم خاصة فيه بالبينه الشرعية لا يكون لهم
الاستيلاء ولا عبرة بتعللهم ويكون ميراثا يقسم بين الورثة بالقرينة الشرعية وكذا
ما ادعوه من الهبة لعدم تمامها بالقبض والحيازة حيث كان بعض العقار قابلا للقسمه
(اجاب) هبة المشاع فيما يحتمل القسمه لا تتم ولا تفيد المثل قبل القسمه وهو الاصح
ولا يثبت المثل بحجة لم يكن مضمونا تابنا شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك دارا وهب لابن ابنه البالغ في حال حياته وصحة وسلامته فقبضها وحازها في حال
حياة الواهب وصار يتصرف فيها مدة من السنين والآن مات الواهب عن ورثة
وتريد منازعة الموهوب له وابطال الهبة منكرين لها فهل لا يجابون لذلك اذا ثبت
ما ذ كر بالطريق الشرعي ولا عبرة بانكارهم لها ويكفي في الشهادة رجل وامرأتان اذا
مات بعض الشهود (اجاب) اذا ثبت الموهوب له دعواه المذ كورة برجلين او رجل
وامرأتين وكانت الهبة تامة حال صحة الواهب يقضى له بالدار المذ كورة ولا تكون تركه
عن الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا وهب لاولاد اخيه البالغ في
مرض موته وصار الموهوب تحت يده الى ان مات فوضع اولاد اخيه يدهم على العقار
المذ كور ثم بعد ذلك اراد اولاد الاخت منازعة اولاد أخ المتوفى واخذوا العقار الموهوب
لهم بطريق الهبة فهل والحال هذه تكون الهبة المذ كورة وصية تنفذ من ثلث جميع
ماله ويتوقف ما زاد على الثلث على اجازة الورثة المذ كورين (اجاب) لاحق للموهوب
لهم في ذلك العقار لعدم تمام الهبة بالقبض ان كان الواقع ما هو مسطور حال حياة
الواهب ولو أنها بمنزلة الوصية في النفاذ من الثلث لعدم وجود شرطها وهو القبض
الشرعي قبل الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا كبيرة ملك زوجته فيها حصه

معينة مفرزة وهو في حال صحته وسلامته وقبلت منه وقبضتها وحازتها في حال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بمدة مات الزوج المذکور عن زوجته المذکورة وعن وارث آخر فأراد الوارث ابطال تمليك مورثة زوجته في الدار المذکورة فهل والحال هذه اذا أثبتت الزوجة المذکورة بالوجه الشرعي التمليك لها من زوجها في الدار المذکورة لا يحجب الوارث لذلك ويمنع من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا أثبتت الزوجة المبة لها من قبل زوجها حال صحته لا قدر معين مقسوم من تلك الدار وقبضتها قبضا صحيحا حال الصحة لا يكون لوارثه معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك زوجته أشياء من منقولات وغيرها وتمتع بذلك مدة بعد القبض والحيازة الشرعية الى ان مات ثم بعد ذلك بمدة ماتت عن ورثتها فأراد ورثة زوجها ان يحصلوا ذلك ميراثا عن الزوج المذکور فهل بعد ثبوت التمليك منه لها والقبض والحيازة الشرعيين بشهادة البينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون الحق فيه للزوجة وورثتها فقط (أجاب) نعم يكون ما ذكر ميراثا عن الزوجة اذا تم التمليك لها حال صحة المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده ذکورا واناثا وعن زوجته موته انه كان وهب لابنه النصف في جميع ما يملكه ومات قبل قبض ذلك وأفرزاه فهل اذا مات الاب قبل ان يقبض ابنه ما وهب له من ذلك واستمر الموهوب تحت يديه الى ان مات لا تسكون هذه المبة صحيحة (أجاب) لا تتم المبة للابن البالغ وقت المبة بدون القبض والحيازة الشرعيين واذا مات الوهاب قبل تمامها قسم الموهوب بين ورثة الوهاب حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية وبها تم وعقار تركه من ذلك لأولاده وملكه لهم وقسمه عليهم بتفاضل وحازوا وقبضوا منه ذلك الحيازة والقبض الشرعيين وصاروا ينتفعون بذلك مدة سنين في حياة أبيهم بعد القسمة والافراز والحيازة والابن أراد الاب ان يرجع فيما أعطاه لأولاده ويتصرف فيه ثانيا ويعطي منه آخرين بدون رضا أولاده فهل لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) ليس للاب بعد تمام المبة وتحققها بالوجه الشرعي لأولاده رجوع فيما وهبه لمانع القرابة المحرمية والله تعالى أعلم (سئل) في تيم وهب لعمه أرضا مشتملة على نخل وبعد بلوغه أراد الرجوع فيها فهل اذا وقعت منه المبة في حال صغره تسكون غير صحيحة ويكون له بعد بلوغه رشيدا اخذ ما وهبه حال صغره (أجاب) نعم لا تصبح هذه المبة اذا وقعت من الوهاب قبل بلوغه ويكون للواهب اخذ الموهوب بعد بلوغه رشيدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخلة بينين وتحت يده أرض زراعية اميرية وبعضها وقاعطي لكل من الاولاد جزءا مما لو ما من الارض والعقار بعد الافراز وهو في حال صحته وسلامته وقبل قبض كل من البنين نصيبه وحازته لنفسه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة في حال حياة

١٩ ١٢٧٠

٢٠ ١٢٧٠

٢٥ ١٢٧٠

محرم ٢٠

٢٣ ١٢٧١

الاب وسلامته ثم بعد هذه المدة مات الاب عن زوجة فوضعت الزوجة ابنا بعد الموت ومضى على ذلك ثلاثون سنة الى ان بلغ الابن واراد الرجوع على آخرته فيما أعطاه لهم الاب وحازوه في حال حياته المدة المذکورة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون للابن معارضة الاخوة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تم التمليك والاعطاء من الاب لا ولادته حال صحته بالقبض والحيازة لكل ما أعطى له مفرزا لا يكون للابن الحادث بعد ذلك رجوع فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاده ذکورا واناثا وترك تركة ادعى بعض أولاده بدميته انه كان ملأهم وأعطاهم أشياء من أمواله ومات قبل أن يقبضوا ذلك منه في حياته ويريدون اخذ ذلك من تركته فهل يكون جميع ما تركه الميت ميراثا لهم يقسم على الورثة بالقرينة الشرعية ولا عبرة بدعواهم الاعطاء والتمليك من غير قبض وحيازة في حياة الميت (أجاب) اذا لم تتم المبة حال حياة الوهاب لأولاده البالغ حال المبة لعدم وجود القبض منهم يكون الموهوب تركة عن والدهم يقسم بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أعمامه بان جده قبل موته في حال صحته وسلامته كتب له وثيقة مضمونة انه أعطاهم من ماله مشاعا كذا قراربط والحال ان الجد المذکور لم يفرزه ولم يسلمه له قبل موته فهل تسكون هذه المبة غير صحيحة لما ذكر حيث كان بالغ وقت الاعطائه المذکور (أجاب) لا عبرة بهذا الاعطاء لابن الابن البالغ المذکور حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانيبا معلوما من الاطيان وهب منها قطعة لعتقة والده وأفرزها وخسدها واستلمت الموهوب لها الموهوب حتى تمت المبة فهل اذا أراد الوهاب الرجوع يصح له ذلك أم لا (أجاب) نعم يكون للواهب الرجوع فيما وهبه من الارض المملوكة الرقبة له مع انتفاء مانع الرجوع كزيادة متصلة كبناء وغرس وموت أحد المتعاقدين بعد التقسيم وعوض وخروج المبة عن ملك الموهوب له وزوجية وقت المبة وان كره الرجوع تخير بما ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبدا اعتقه بحضرة بينة شرعية وهب له حصصا مقسومة مفرزة من دار ومواش في حال صحته وسلامته فقبضها وحازها في حال حياة الوهاب وأسقط وترك حقه باختياره له من قطعة أرض زراعية اميرية معلومة من أرضه ووضع يده على ما ذكر كله وصار يتصرف فيه مدة في حال حياة الوهاب ويده حجة شرعية بذلك ثابته المضمون والآن مات الوهاب عن ورثة فأراد بعض الورثة منازعة الموهوب له وابطال المبة منكرًا لها فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي ويمنع من منازعته فيما وهب له بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تمت المبة بالقبض والافراز حال صحة الوهاب لا يكون لبعض ورثته معارضة الموهوب له فيما ذكر بعد ثبوته شرعا بدون وجه شرعي والله تعالى

٢٧ ١٢٧١

٢٧ ١٢٧١

صفر

١ ١٢٧١

٢ ١٢٧١

٦ ١٢٧١

أعلم (سئل) في رجل ملك ابنه البالغ الرشيد الذي لم يكن في معيشته ثلث جميع ما يملكه من عقار وغيره وكتب له وثيقة بذلك وصار الموهوب تحت يد أبيه ولم يقبضه الابن المذكور ولم يحزه حيازة شرعية من أبيه فهل لا تتم المبة المذكورة ولا تنفذ حيث يقبضه الابن المذكور ولم يحزه حيازة شرعية وكان الموهوب المذكور يقبل القسمة ولا يكون للابن المذكور جبر أبيه على أخذ شيء من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي (أجاب) لا عبرة بهذه المبة على هذا الوجه ان كان الواقع ما هو مذكور ولا يجبر الاب على تسليم الموهوب لابنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لبنت ابنه القاصرة الربع في طاحونة ودار لا تقبل القسمة واسقط حقه لها في قطعة أرض زراعية أميرية مفرزة وقبل الجدة لها المبة وحازها المكونها في حجره وكل ذلك في حال صحته وسلامته ثم مات الجدة بعد ذلك عن بنت ابنه وعن بناته الثلاثة فهل والحال هذه اذا ثبتت البنت المذكورة بعد بلوغها رشيدة المبة المذكورة يكون لها أخذ ما وهبه لها جدها من يد ورثته حيث مات أبو البنت المذكورة قبل هبة جدها البنت ابنه المذكور (أجاب) نعم يكون لها أخذ ما وهبه لها جدها المولى عليها وقت المبة حيث كانت قاصرة في عياله وثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لان هبة من له ولاية على الطفل تتم بالايجاب لو الموهوب معلوما وكان في يده أو يد مودعه لان قبض المولى ينوب عنه كما صرحوا به ويكون لها أيضا أخذ ما أسقطه الجدة من منفعة الأرض لها باختياره حال صغرها اذا لم يقم بهما ما يفيده سقوط حقهما منها كحزها من الزراعة ودفع الخراج وتر كها ما ذكر باختيارها سنين متوالية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أعبادية معلومة تلقاها بالارث الشرعي عن أخيه ووهب قطعة منها لابن أخ له بعد إفرازها وتقسيدها ووضع الموهوب له يده عليها باذن الواهب فهل والحال هذه تكون المبة صحيحة واذا غاب الواهب وأراد أولاده الرجوع على الموهوب له فيما وهبه أبوه لم لا يكون لهم ذلك (أجاب) نعم تكون المبة المذكورة صحيحة حيث كان الواقع ما هو مسطور ولا مانع وليس لابناء الواهب رجوع فيما وهبه أبوههم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عن والدته مواشي وبعض أمتعة فصارت تكثر الى أن حصل منها أطيانا ومواشي وأملا كما أخروه منفرد بها عن عائلة أبيه قال لا بد من مضي عشرين سنة من موت والدته يدعى أبوه ان تلك المواشي والأطيان ملك له لكونه كان هو الواهب والمعطى أياها الولد فهل اذا تحقق ان هذا كله من غنا ما خصه من تركه والدته وانها معزولة عن ملك أبيه ووضع ذلك الابن يده عليها بالاستقلال لا يكون لأبيه معارضة له فيها (أجاب) اذا كان الواقع ان تلك المواشي والأمتعة مملوكة للولد المذكور كور بطريق الميراث عن والدته ونعت أو حصل من غناها لنفسه حال انفراجه عن عيال أبيه أطيانا وأشياء لا يكون لأبيه معارضة في شيء من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي وعلى

فرض أن تلك المواشي والأمتعة موهوبة من قبل الاب لابنه المذكور بحسب دعوى الاب المذكور وعت وحصل منها الابن ما ذكر لا يكون للاب رجوع على ولده فيما وهبه له حيث تمت المبة بالقبض والحيازة الشرعية اذا القرابة المهرمية مانعة من الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب حائوتا لرجل اجني ثم بعد قبضه الموهوب أراد الواهب الرجوع فيما وهبه فهل له ذلك حيث لم تتغير صفة الحائوت المذكور ولم يعرض الموهوب له الواهب شيئا ولم يكن قسريا للواهب ولم يحصل بهازيادة ولا تصرف بوجه (أجاب) نعم يكون للواهب الرجوع فيما وهبه وان كره تحريمها حيث لا مانع من الرجوع ولو كان يتوقف الرجوع على التراضي أو قضاء القاضي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب وملك لرجل اجني بعضا من الثياب وبعضا من البراليقات به فبعد ان استهلك ما ذكر عدة طلب الرجوع فيما وهبه واقبضه له فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر حيث تمت المبة بالقبض والحيازة الشرعية واستهلك الموهوب واذا أراد ان يطالبه ببدله أو قيمته بعد الاستهلاك لا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لآخيه ما يخصه من ميراث أبيه مبينا مفصلا من عقار ومواشي وغيرها وقبل أخوه المبة واستولى على الموهوب له مدة وهو حائر متصرف في الموهوب ثم بعد ذلك أراد الواهب الرجوع فيما وهب فهل رجوعه غير سائغ له بعد القبض والحيازة (أجاب) هبة المشاع القابل للقسمة من الشريك أو الاجني لا تتم بالقبض بدون قسمة لعدم وجود القبض الكامل كافي عامة الكتب فكان هو المذهب وحينئذ فلا بد من الإفراز فيما يحتلها حتى تتم فان وجد الإفراز فيما يقسم والتسليم بعده والقبض والحيازة في غيره في ضمن قبض الكل وثبت ما ذكر لا يكون للواهب رجوع على الموهوب له المذكور ولو وجد مانع الرجوع وهو القرابة المهرمية والأفله أخذ ما يخصه من تركه المورث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنت بنتها الصغيرة بعض حلى وأمتعة وقبضها لها أبوها وذلك في حال صحته وسلامتها ثم بعد مدة ماتت الواهبة عن بنتها وورثة آخر أرادوا ابطال المبة وجعلها ميراثا فهل لا يجابون لذلك بعد صدور المبة من الواهبة في حال صحته وسلامتها وقبل قبض ولي الموهوب لها كذلك في حال الصحة والسلامة (أجاب) اذا تمت المبة بالقبض من ولي الصغيرة الموهوب لها حال صحة الواهبة لا يكون لورثة الواهبة ابطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار وساقية وطاحونة ونور ج وغير ذلك وهب لآخيه وقبضها الأخ الموهوب له وحازها بعد إفراز ما يقبل القسمة واستولى عليها مدة تزيد على عشرين سنة ثم بعد موت الموهوب له أراد الواهب الرجوع في المبة المذكورة على ابن أخيه الموهوب له المذكور فهل والحال هذه يكون موت الموهوب له مانعا من الرجوع لاسيما والموهوب له قريب ذورحم محرم (أجاب) اذا

استوفت الهبة شرائط الهبة حال حياة الواهب ثم مات الموهوب له بعد القبض والحيازة الشرعيتين مع كونه اناسيا للواهب لا يكون له الرجوع فيما وهبه والحال ما ذكر لوجود مانعين من الرجوع موت احد العاقلين والقرابة المحرمية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قسم متاعه في حال صحته وسلامته بين ابنه وابن ابنه الاخر مناصفة وأقرز لكل منهما النصف وقبض كل منهما ما أعطاه له في حال حياته وصار يتصرف فيه ثم مات بعد ذلك عن ابنه وابن ابنه المذكور ثم مات الابن عن ابن فطالب ابن الابن منازعة ابن عمه فيما أعطاه له جده ومالكه منه متعللا بان أباه مات قبل جده فهل اذا كان الاعطاء والتأليف لابن الابن ثابته لا يجاب لمنازعة في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبتت الهبة وتمت بالقبض والافراز حال صحة الجهد الواهب لابن ابنه بالوجه الشرعي لا يكون لابن الابن الاخر معارضة الموهوب له بعدم موت الواهب والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف مجلس الاحكام مضمونها انه وقع اختلاف بين علماء الصعيد فيمن وهب لابنيه صغیر وكبيراً شيئاً مشاعاً تحتل القسمة وأتجاراً متصلة بأرض وأشياء لا تحتلها فاجاب بعضهم بعدم صحة ما فيها ومشاعاً تحتل القسمة وما شأناً كله ولو كان الولدان فقيرين تحقق الشيوع ولو كانت صدقة تقدم الهبة للصغير على الهبة للكبير لتام الاولى بمجرد ايجاب الواهب وثاخر الهبة للكبير على قبوله وقبضه مستدلاً بعبارات من جملتها ما نقله عن البصر من أواخر الهبة وغيره ثم قال ان الصغير بعد غنيا بغنى أبيه فخرج عن الصدقة واجاب بعض آخر بصحتها في المشاع القابل للقسمة اذا كان الولدان فقيرين لان الهبة على الفقير صدقة استدلالاً بعدم ما ذكره صاحب تنقيح الحامدية في جواب سؤال في الهبة وباطلاق عبارة صاحب الدوقي أواخر الهبة ولم ينقل نصاً صريحاً بخصوص صحة الصدقة على فقيرين كبير وصغير في ولاية المتصدق ومنع ما قاله البعض الاول من ان الصغير بعد غنيا بغنى أبيه بان ذلك مخصوص بالزكاة والكفارة وأنه لم يقف على نص صريح بان لا يبعد غنيا بغنى أبيه فيما نحن فيه (اجاب) اقول وبالله التوفيق قد اطلعت على مقررات هذه القضية والجواب عنها ان الهبة المذكورة فيما هو مشاع تحتل القسمة وما شأناً كله غير صحيحة كما صرحوا به وقوله ان الهبة على الفقير صدقة وان في التصديق على اثنين بما تحتل القسمة روايتين في رواية الجامع الصغير تصح وهي المرجحة وفي رواية الاصل لا تصح على فرض جريانه فيما لو تصدق على فقيرين أحدهما صغير في عيال المتصدق والاخر كبير فليس مما نحن فيه لان محل ذلك في التصديق على فقيرين وهنا ليس كذلك لان ابن الغنى الصغير بعد غنيا بغنى أبيه فقد صرحوا في باب مصرف الزكاة بذلك وهذا ليس خاصاً بالصدقة الواجبة بل هو في غيرها كذلك كما يستفاد من عبارات كتب المذهب فقد صرحوا في باب اللقطة بما نصه ثم تصدق بها أي اللقطة ان كان غنياً ان شاء ايصال الحق الى مستحقه بقدر الامكان وذلك عند تعذر ايصال عينها بالثواب

الحاصل له بفرض اجازته ولم يقل على الفقراء استثناءً بلفظ المتصدق ومن ثم قالوا انه لا يتصدق بها على غنى ولا على ولد الغنى الفقير الصغير ولا على عبده ولو فعله ينبغي أن لا يتردد في ضمانه وله امساكها وقد ذكر السيد المحوى عند قول صاحب الكنز والاصدق بها على اجنبي وصح على ابويه وزوجته وولده لو كانوا فقراء ما نصه أطلق في ولده فعمل الصغير وينبغي تقييده بان يكون الملتقط فقيراً كذا في البحر قال في النهر وهذا هو بل المراد به الكبير اذ موضوع المسئلة ما اذا كان الملتقط غنياً وله ابن فقير وهذا لا يتأتى في الصغير فكيف يشمله الاطلاق وقد مناهه لا يتصدق بها على ولد غنى اه قال العلامة أبو السعود بعد نقل ما تقدم عن النهر وعزاه أيضاً الى السيد المحوى عقب قوله فكيف يشمله الاطلاق ووجه عدم الثمول ان ابن الغنى الصغير بعد غنيا بغنى أبيه بخلاف ابنه الكبير حيث لا يبعد غنيا بغنى أبيه اه فانت تراهم منعوا الصدقة على ابن الغنى الصغير مع ما قاله يقرقوا بين الواجبة وغيرها فتكون الهبة له على بابها ولا تكون صدقة وقد علمت مما سبق عدم صحة الهبة فيما ذكره والابن الكبير الذي وهب له مع الصغير لو كان فقيراً فان الهبة له وان كانت صدقة لعدم كونه غنياً بغنى أبيه فالصدقة لا تصح كالهبة مع الشيوع فيما تحتل القسمة كما صرحوا به في المتن بان يتصدق به غنياً على واحد بخلاف ما لو تصدق به على فقيرين لان الصدقة تيراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ونحاس ومواش وغيرهما يورث ومن جملة المتروك أطيان زراعية لا مسيرية فاستمر الابنان في معيشة واحدة مدة من السنين ثم مات أحدهما عن ابنين وبنت ومات الثاني عن خمسة بنين وأربع بنات فاستمر الجميع في معيشة واحدة وصار أحد البنين السبعة يتصرف على العائلة والآخر طلبوا القسمة فادعى ذلك المتصرف بان أباه وعمه وهب له وهو بالغ ثلث ما كان بأيديهما وما كان مشتركاً بينهما ما ذكره شائناً من غير قسمة وافراز متعللاً بوثيقة بيده فيهم اسماء أشخاص ميتين فهل اذا لم تتم الهبة بالقبض والحيازة الشرعيتين في حال حياتهما واستمر المال بأيديهما حتى ماتا لا يجاب لذلك ولا تصح تلك الهبة ولا عبرة بالوثيقة المذكورة ويقسم جميع ما كان بأيدي الورثة وما كان مشتركاً بينهم بالسوية ولا يكون لاحد الورثة الاختصاص بشئ من التركة بدون مخصص شرعي اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) حيث لم يقبض الموهوب له الموهوب قبضاً صحيحاً بعد الهبة حال صحة الواهبين بل استمر الموهوب في ايديهما حتى ماتا عن ورثة يكون ذلك كاثراً تركتهما يقسم بين ورثتهما بالقرينة الشرعية ولا يختص أحد الورثة بشئ زائد من التركة بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن أخ شقيق وترك داراً ثم ماتت الزوجة عن ابن أخت ولم تقسم الدار بين ورثته فذاذا يخص كل وارث منهم وهل اذا ادعى ابن الأخت ان خالته

الحال المذكور حيث ثبت تصديقها على دعوى هبة أبيها الفردة من زوجته
المذكورة حال صحته وقبضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب
ومالك لا ولادة البالغين وهو في حال صحته وسلامته الثلثين في جميع ما يملكه من أرض
مملوكة وتخل وغير ذلك بعد الإفراز وقبل كل منهم الهبة في نصيبه وقبضه وحازره وصار
يتصرف فيه مدة من السنين إلى أن مات الواهب عن زوجة وعن أولاده المذكورين وترك
ما يورث منه شرعا فأرادت الزوجة أن تجعل الموهوب ميراثا عن زوجها الميت فما الحكم
في ذلك إذا ثبت كل من الهبة والتبليغ مع القبض والحيازة بالبينة الشرعية (أجاب)
إذا تمت الهبة بالقبض والإفراز لكل من الأولاد المذكورين وحاز كل ما وهب له مقسوما
حال صحة الواهب واختياره لا يكون الموهوب تركته عنه إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه البالغ قطعة أرض زراعية مملوكة له فيها
ساقية فقبض الابن الهبة ووضع يده على ذلك وصار يتصرف فيها بالزرع وغيره مدة إحدى
عشرة سنة ثم بعد ذلك المدة باع الأب الواهب من الأرض الموهوبة لرجل أجنبي قطعة
بقدر معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية فهل إذا لم يجز الابن البالغ الموهوب له بيع
أبيه لا ينفذ ويكون موقفا على إجازته فان إجازته نفذ وان رده بطل سيما والأرض
المبيوعة تحت يد الموهوب له إلى الآن (أجاب) إذا كان الملك في تلك الأرض ثابتا
للأب المذكور ولم يول كل أباه في بيع ما ذكر لا ينفذ بيعه والحال ما ذكر ويكون البيع
موقفا على إجازة المالك فان إجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك دارا وهبها لمعتقه وهو في حال صحته وسلامته وتبيل منه المعتق الهبة وقبضها وحازها
وصار يتصرف فيها مدة من السنين في حال حياة الواهب وسلامته ثم بعد ذلك مات كل
من الواهب والموهوب له عن وارث فأنكر وارث الواهب الهبة وأراد الرجوع في الدار
على وارث الموهوب له فهل والحال هذه إذا ثبتت الهبة مع القبض والحيازة بالبينة
الشرعية تكون الهبة صحيحة نافذة وليس لوارث الواهب معارضة في ذلك بدون وجه
شرعي (أجاب) إذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وهو من أهل
التبرع لا يكون الموهوب تركته عنه بل يكون للموهوب له ولورثته من بعده وليس لورثة
الواهب والحال ما ذكر معارضة وورثة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت وهب لزوجته المذكورة وعن أخوين شقيقين فهل
ومات بعد ذلك بيوم عنها وعن حمل من الزوجة المذكورة وعن أخوين شقيقين فهل
لا تصح هذه الهبة لهما وتقسّم تركته بين الورثة حسب الفريضة الشرعية بعد وضع الحمل
وظهوره (أجاب) هبة المريض مرض الموت كوصية إن حصل قبض شرعي فلا تصح
لوارثه بدون إجازة باقي الورثة البالغ العاقل فان إجازة من اتصف بذلك نفذت في نصيبه والا
فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حديقة تطل على أرض مملوكة لرقبة وهب

التخل مع الأرض لبنت له من صلبه وهو بحال الصحة والسلامة والبنت رشيدة فقبضت
البنت الهبة وقبضت الأرض والتخل الموهوب باقباض والدها وهو بحال الصحة
واستولت مدة ثم مات الأب المذكور وأراد الورثة منازعتها في ذلك فهل إذا ثبت ما ذكر
تكون الأرض والتخل ملكا للبنت وتمنع الورثة من منازعتها فيه (أجاب) إذا تمت
الهبة المذكورة حال صحة الواهب بالقبض والحيازة لا يكون لورثة الواهب معارضة البنت
الموهوب لها فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا
ومواشي وغير ذلك قسم ما كان يسده من الأموال في حال حياته وصحته وسلامته نصفين
وأعطى ومالك بعد القسمة والإفراز لابنه النصف ولأولاد ابنته المذكورة النصف الثاني
قسمه بينهم أيضا وقبض وحاز كل ما أعطاه مفرزا مقسوما واستقل به وحده وصار
يتصرف فيه في حال حياة المعطي مدة من السنين بموجب وثيقة بيده ثابتة المضمون ثم
بعد ذلك كتب لابنته ورقة بان لها الثلث فيما أعطاه لابنته وأولاد ابنته فهل لا يجاب لذلك
وإذا مات وماتت البنت بعده عن ورثة وطلبت ورثتها منازعة الحال وأولاد أخيه فيما
بأيديهم لا يجابون لذلك ولا عبرة بالورقة المذكورة المتعللين بها (أجاب) إذا تمت الهبة
بالقبض والإفراز حال صحة الواهب بان قبض ابنته ما وهبه له أبوه مفرزا حال صحته وقبض
كل واحد من أولاد الابن ما وهبه له جده مفرزا على حديثه فلا عبرة بكتابة الواهب الورقة
المذكورة بالبنت على الوجه المسطور بعد تمام الهبة بما ذكر ولا يكون لورثتها منازعة
الموهوب لهم فيما بأيديهم من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أسقط حقه لأولاد أولاده من منفعة قطعة أرض زراعية أميرية وهب لهم أمتعة وأشياء
ميزها لهم وقبضوا منه ذلك وحازروه القبض والحيازة الشرعيين والقاصر منهم قام عنه وليه
في القبض والحيازة وصاروا يتقنون بذلك مدة سنين في حياة الجده المسقط الواهب لذلك
ثم مات الجده عن بنيه وورثة آخر أراد أحدهم بطلالهبة والإسقاط وجعل ذلك ميراثا
فهل إذا ثبت الإسقاط والهبة بالوجه الشرعي لا يجاب الابن المذكور لذلك لا سيما
والأشياء التي ميزها لهم حصصا في دار صغيرة ونورج لا يقبل كل منها القسمة (أجاب) إذا
استوفى إسقاط منفعة تلك الأرض لأولاد الأولاد شرائطه الشرعية وتمت الهبة لهم
بالقبض والحيازة حال صحة الواهب بان قبض كل من الموهوب له وأوليه ما وهب له مفرزا
عما وهب للآخر في المشاع القابل للقسمة أو قبض ما وهب له في ضمن قبض الكل في غير
القابل للقسمة في مجلس الهبة أو بعدها بان الواهب أو كان الموهوب لـ لكل مقسوما قبل
الهبة وقبضه الموهوب له أو وليه كذلك وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي لا يكون لأحد من
الواهب أبطل ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
وهب أبناعديه وعقارا آخر إلى جماعة من أولادهم ومن جملة الموهوب لهم ولده القاصر
وقد وهب له من أطياف الأبناعدية قدرا معلوما من الأقدنة ونصف منزل ونصف ربيع

وحوادث باسقله ونصف خرابه وقيل وفاة الواهب توفي الموهوب له القاصر من والدته
وعين والده ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجتين وعن عصبة معتقة فما الحكم في ذلك
وماذا يخص كل واحد من الورثة المذكورين (اجاب) ما صحت فيه المبة من الوالد
لولده المذكور ومات حال حياة الواهب وصحته وتحقق بطريق شرعي وما هو مملوك
للولد المذكور وترك ميراثا وتوفي عن ابيه وامه وكانت الام حرة الاصل او معتقة قبل
موت ابنه المذكور يكون لامه فيه الثلث فرضا والباقي لايه تعصيا حيث لا وارث له
سواهما وموت الاب ثانيا عن زوجته وعصبة معتقة لا غير يكون لزوجته في جميع
ما يورث عنه شرعا الربع فرضا يقسم بينهما مساوية والباقي لعصبة معتقة تعصيا يقسم
بينهم بالسوية حيث كانوا مستوين في التعصيب ومالم تتم فيه المبة كتحاشي محتمل
القسمة ولم يقسم باق على ملك الواهب يقسم بين ورثته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
ملاك ساقية بالميراث عن ابيه تعدي رجل اجنبي ووضع يده عليها واسمها في غيبة
مالكها مدة ثم حضر رب الساقية من غيبته وطلب رفع يده عنها فامتنع من تسليمها له
متعللا بان مشايخ البلد هو هوها له فانكر دعواه فهل لا يجب لذلك ولا ينفذ تصرف
مشايخ البلد في ملك الغير بغير اذن وتوكيل من المالك ويكون لرب الساقية رفع يده واضع
اليده عليها بغير طريق شرعي حيث كان الحق ثابتا له في اصوله ولا عبرة بتعلله
المذكور (اجاب) اذا كان الحق في ملك الساقية ثابتا للرجل الذي كان غائبا
بالطريق الشرعي لا تنفذ مشايخ البلد فيها لوضع اليد عليها بدون اذن المالك او
اجازته ويكون له ما له كما هو رفع يد الاجنبي عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اعطى وملاك ابنه البالغ الرشيد وهو في حال صحته وسلامته بعض عقار مفرز
ومواش وغير ذلك وقبل الابن منه ذلك وحارزه لنفسه خاصة وصار يتصرف فيه وحده
مدة ثم بعد ذلك مات الاب عن ابنه المذكور وعن اولاد آخرين وترك ما يورث عنه شرعا
فاراد باق الاولاد مشاركة اخيهم فيها اعطاه له ابوه ومالكه له وهو في حال صحته وسلامته
فهل والحال هذه لا يجب ان يكون لذلك وليس لهم مشاركة اخيهم في ذلك بدون وجه شرعي
(اجاب) اذا ثبت بطريق شرعي عليك الاب ابنه ماذكر حال صحة الاب واستوفي
التملك شرائطه الشرعية لا يكون لباقي ورثة ابيه مشاركة في ذلك بعد موت الاب بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لابنه القاصر جميع ما تملكه يده
من دار وغيرها في مرض موته الذي مات فيه ثم بعد ذلك مات عن الابن المذكور وعن بنات
وزوجة فهل لا تصح تلك المبة اذا ثبت انه وهبها في مرض الموت ويقسم جميع ما تركه مما
يورث بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية (اجاب) المبة في مرض الموت لبعض الورثة
حكمها كوصيته له يتوقف نفاذها على اجازة باقية فان اجازوها نفذت وان ردوها بطلت
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا

مهرم

٢٥

٧

١٨

٢٧

ولم تقسم التركة ثم مات الولد عن اولاد فارد بنات الرجل اخذ ما يخصهن من تركته والدعوى
بالفريضة الشرعية فامتنع اولاد الولد من ذلك مع العلم بان جدهم وهب ملكه لوالدهم
فهل اذا لم تتم المبة بالقبض والتسليم والحيازة تكون غير صحيحة ويقسم ما تركه الميت
الاول على ورثته بالفريضة الشرعية (اجاب) لا عبرة بمجرد المبة من غير قبض شرعي
اذا كان الابن الموهوب له بالتفاوت المبة اما لو كان قاصرا فالمبة تتم له من قبل ابيه بمجرد
الايجاب ولا تتوقف على القبض حيث كان الموهوب معلوما غير مشاع قابل للقسمة
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخويها الشقيقين واختها كذلك وبنتها
وتركت ما يورث عنها شرعا من امته وعقار فاسقط الاخوان والاخت حقهم في الميراث
الذي خصهم من تركته المتوفاه هل لا يصح هذا الاسقاط حيث كان اسقاط حق
في اعيان وهل اذا ماتت البنت المدة لم يملك الحق يكون للسقطين الرجوع بما اسقطوه
لمساحل حمايتها في تركتها (اجاب) المصريح به ان الارث جبري لا يسقط بالاستقاط
فاذا لم يوجد من الاخوين والاخت المذكورين تملك شرعي لبنت المتوفاه ولم يوجد
تخارج شرعي ولا مانع من سماع دعواه اذ كونه لهم المبة بما يتحققونه والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك ابنه البالغ الرشيد وهو في حال صحته وسلامته
الثلث في جميع ما يملكه من عقار ومواش وامته وغير ذلك بعد اقراره واسقط حقه في
ثلث ارض زراعتة الاميرية بعد اقراره له وقبل الابن منه ذلك وحارزه لنفسه وصار
يتصرف فيه وحده في حال حياة ابيه مدة ثم مات الابن عن ابيه وعن اولاده المذكور
القاصر ثم مات الاب عن اولاده المذكورين الباقيين وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد ذلك انضم
اولاد الاب مع اولاد الابن في معيشة واحدة الى ان بلغ اولاد الابن فاردوا اخذ الثلث
الذي وهبه الجدة ومملكه لابيهم وحارزه في حال حياة الجدة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك
بالبيضة الشرعية يجب ان يكون لذلك وليس لخدمهم معارضتهم في ذلك بدون وجه
شرعي (اجاب) اذا ثبت بطريق شرعي ان الاب وهب ماذكر لابنه حال صحته
واختياره وافرزه وسلمه له كذلك يكون مملوكا له فيورث عنه كسائر املاكه فموته عن
والده واولاده المذكورين يكون لايه السدس فرضا والباقي لابنائه تعصيا حيث
لا وارث سواهم فتنقسم تركته على هذا الوجه فما اصاب الاب يكون لورثته الميت عنهم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنون وله اموال وهب لاحد بنيه حصته مقسومة
مفرزة معينة من دار ومواش في حال صحته وسلامته فقبحضها وحارضا في حال حياة الواهب
واسقط وترك حقه باختياره من قطعة ارض زراعة معلومة من ارضه ووضع يده على
ما ذكر كله وصار يتصرف فيه في حال حياة الواهب ويده حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون
فهل اذا مات الاب واراد ورثته ابطال المبة والاستقاط منكرين لذلك لا يجب ان يكون لذلك
اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي ويمنعون من المنازعة بدون وجه شرعي (اجاب)

ربيع الاول

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

ربيع الاول سنة

اذا ثبت بالوجه الشرعي هبة ما ذكر من الودلوله مستوفية شرائط الهبة والزوج
 بالقبض والاقرار حال صحة الواهب وثبت الاسقاط الاختياري منه لولده واستوفى
 شرائطه الشرعية لا يكون ابا في الورثة معاوضة الابن المذكور في ذلك والحال هذه بدون
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وله بنت بالغة وهب لبنته حصته شائعة
 في دار صغيرة لا تقبل القسمة وأسقط حقه في قطعة أرض زراعية أميرية لزوجة وبنته وهو في
 حال صحته وسلامته وحصل القبض والحيازة منهما كذلك فهل اذا مات الاب بعد مدة
 عن زوجته وعن بنته وعن وارث آخر صاب واراد ان يرث معهما فيما ذكر لا يحجب لذلك
 (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الاب حال صحته وهب الحصه الشائعة في تلك الدار
 لبنته المذكورة وقبضتها ضمن قبض كل الدار في مجلس الهبة او بعده باذن الواهب ان
 كانت صغيرة لا تقبل القسمة بمعنى انها لا تبقى منتفعا بها بعد القسمة من جنس الانقاع
 الاول ولم تكن مشغولة بمالك الواهب لا يكون ابا في ورثة الواهب معارضتها في ذلك
 بدون وجه شرعي كما لا يكون ابا في الورثة معاوضة البنت والزوجة المذكورين فيما
 أسقطه المورث المذكور حال صحته لهما مختارا اذا تحقق الاسقاطان المذكوران واستوفى
 كل منهما شرائط الهبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته حصته في عقار
 بعوض في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة من الزمان مات الزوج عن وارث له غير هاريد
 الرجوع على الزوجة في الهبة المذكورة وابطاها وجعلها ميراثا قبل لا يحجب لذلك حيث
 وقعت مستوفية لشرائطها واركانها اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وتفوز الزوجة
 المذكورة بالموهوب لها فراعته (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة لا تتم ولو مع القبض
 ما لم يفرز الموهوب ويقبضه الموهوب له قبضا شرعيا واذا كانت في مشاع غير قابل للقسمة
 تتم بالقبض في ضمن قبض الكل فان كانت الهبة المذكورة صحيحة تامة قبل موت الواهب
 في صحته لا يكون للوارث معارضة الزوجة الموهوب لها فيما ذكر بدون وجه شرعي والا
 فالموهوب تركه يقسم بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية والهبة بعوض مشروط هبة
 ابتداء فتراعي شروطها كقبض واقرار وعدم شيع وعول العوض بحائسا او بغيره لان
 العوض ايسر بديل حقيقة والامساك بالقلل لا يركب في الدروحو واشيه والله تعالى اعلم
 (سئل) في ساقية مشتركة بين اقارب بالميراث عن آباءهم وضع جماعة اجانب ايديهم على
 حصصه منها متعللين بان بعض الاشركا وهب لهم نصيبه منها شائعا فهل لا تصح تلك الهبة
 على فرض ثبوتها ولو طالبت المدة حيث كانوا معترفين بالملك لا يرباها (اجاب) هبة
 المشاع الذي ليس قابلا للقسمة مع القبض صحيحة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل ملك زوجته دارا وقبضتها وحازتها منه قبضا شرعيا وهما بحال الصحة
 والسلامة وصدق على ان الحق لها فيه ادونه وانتهت بهامدة ثم بعد مدة مات عنها وعن
 ورثة آخرين ولها عنده دين شرعي من اصل اجرة أرض زراعية لها وتريد اخذه من تركته

فهل

جمادى الاولى

٢٨

جمادى الثانية

٩

سنة رجب

فهل اذا اثبت بالوجه الشرعي بين يدي الحاكم الشرعي وأثبتت بملك الدار شهادة
 البينة الشرعية يقضي لها بذلك ولا عبرة بانكار الورثة أو بعضهم (اجاب) من شرط
 صحة الهبة كون الموهوب مقبوضا في المجلس ولو بلا اذن الواهب أو بعد المجلس بالاذن
 وكونه غير اغير من قول مالك الواهب حتى لو وهب دارا فيها متاعه وسلمها كذلك لا تصح
 وكذا الوبق الواهب ساكتا فيها فاذا أثبتت المرأة الهبة لهما من قبل زوجها حال صحته
 مستوفية شرائط الزوج يقضي لها بذلك كما يقضي لها بدو الاجرة على زوجها المذكور
 بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمة
 نصفها لاراة وهبته لابنتها البالغة الرشيدة في حال صحته وسلامته باقبضته وحازته
 بوضع يدها على جميع الدار المذكورة وصارت تتصرف فيه في حياة أمها ثم ماتت الواهبة
 عن بنتها المذكورة وعن ورثة غيرها فطالب باقي الورثة قسمته بالميراث منكرين للهبة
 فهل اذا كان كل من الهبة والقبض والحيازة ثابتا بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة
 بانكارهم ويكرن الحق في نصف الدار للبنت المذكورة خاصة اذا تحقق ما ذكر بالطريق
 الشرعي (اجاب) اذا أثبتت البنت المذكورة بالطريق الشرعي الهبة في نصف الدار
 المذكورة لهما من قبل أمها حال صحته مع القبض المعتمد شرعا لا يكون لباقي الورثة
 معارضتها في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك
 بيتين في بلد رهنهما عند آخر على دراهم أخذها منه وذهب الى بلده فذكر له ان المرتهن
 يريد بيعهما فاقبل الدراهم على يد زوجته ابنة المطلقة وقال لهما استصحبهما من يد المرتهن
 واكتبهما هبة باسم ابني زوجك المطلق لك فما كان منها الا ان كتبتما باسمها واسم
 اولادها منه وزوج بنتهما مات الرجل الراهن المرسل وحضر ولده المذكور وقال لهما لم
 فعلت ذلك مع ان ابني امرئ يكتبتني مالي فقالت نعم صحيح أبوك امرني بكتابتكما
 لك لمكن فعلت ذلك لغيتك وظننت ان قدمت فهل اذا اقام بينة على اقرارها المذكور
 يكون له البيتان ميراثا عن ابيه حيث لا وارث سواه ولا عبرة بدعواه باع ذلك ان
 ما فعلته هو المأمورة وانكارها لما اقترت به (اجاب) ان كان المالك في البيتين
 المذكورين ثابتا للمورث الابن المذكور الى ان مات عنه لا غير يكونان ميراثا له عنه اذا لم
 يثبت انتقاهما عن ملك مورثه بناقل شرعي والا فلا ويجرد اقرارها المذكور لا يكون
 حجة على غيرهما بل هو حجة قاصرة عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه
 شائعة في بيت وهبها لزوجته وهي مشغولة بامتناع الزوج ولم يحصل من الزوجة قبض ولا
 حيازة بل استمر الزوج الواهب واضعا يده عليها وساكتا فيها مع الزوجة المذكورة الى
 الان ثم بعد ذلك اراد الزوج الواهب الرجوع في الهبة فما الحكم في ذلك والحال
 هذه (اجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة فاذا لم يوجد ما ذكر يكون الموهوب
 باقيا على ملك الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد ذكور واثنتان

١٢٧٢ ٢٢

١٢٧٢ ٢٠

١٢٧٢ ١٠

١٢٧٢ ٥

منهما مقرران عن الاب في المعيشة وله طين وبها تم وأمنعة أعطى على وجه الاسقاط كل واحد منهما شيئا من الطين معينا مقررًا وكذلك أعطى كل واحد منهما ما شيئا من البهايم معينا واعطاه من الامتعة شيئا معينا ووضع كل يده على ما اعطاه له ابوه وحازه وذلك الاعطاء في حال صحة الاب وكاله واختياره ثم بعد مدة مات الاب فهل يكون لكل واحد من الولدين المذكورين الاختصاص بما اعطاه له الاب والمقاسمة لاختونه في جميع تركته الاب وليس للاناث شي في الطين (أجاب) اذا ثبت اسقاط الاب لكل واحد من ابنيه قطعة من أرض زراعتة الاميرية باختياره مستوفيا شرائط الخمسة وتحقق المهبة لكل منهما فيما وهبه له حال صحته بالوجه الشرعي يكون لهما الاختصاص بذلك ولهما اخذ ما يخصهما بطريق الارث من تركته أيهما حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوجه يبولاق وله بيت في نهر سكندرية لا يقبل القسمة وهب لزوجته حصة شائعة منه وأقر كل منهما بالقبض والاقباض لدى بينة شرعية وشهدت البينة عليهم بذلك فهل يحكم والحال هذه بصحة المهبة ولا عبرة بجن قال بطلانها لانه يستحيل القبض اذا حصلت المهبة في بولاق وكان البيت في سكندرية (أجاب) قبض الموهوب غير مشاع غير مشغول أو مشاعا لا يبقى منه فعليه بعد ان يقسم كبيت وجسم صغيرين ويكون قبض الكل شرط لثبوت ملك الموهوب له لانه العدة فلو لم يوجد ما ذكر يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب والتمكن من القبض كالقبض والتمتار صحة القبض بالتخلية في صحيح المهبة لا في فاسدها وصرحوا بان التخلية لا بد أن تكون على وجه يتمكن به من القبض بلا مانع بان لا يكون مشغولا ولا حائلا بل يكون بحضرة وشرط بعضهم شرطا ثالثا وهو ان يقول خليت بينك وبينه فلو لم يقله أو كان بعيدا لم يصح قبضا فلو أقر بالتسليم والقبض حال غيبة الموهوب أو كان مشغولا لا يصح القبض به فلا يكون الموهوب له بذلك قابضا على الصحيح كما هو مبسوط في معشرات المذهب واقاده في الدر المختار ورد المختار من البيوع قبيل خيار الشرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا كبيرا يقبل القسمة وهب نصفه شائعة لزوجته وهو مشغول بامتعة الواهب ولم يحصل اقرار ولا قبض ولا حيازة شرعية بل استمر الزوج الواهب ساكنا مع زوجته المذكورة في البيت المذكور الى أن مات الزوج الواهب عن زوجته المذكورة وعن وارث آخر فاذا يكون الحكم الشرعي في هذه المهبة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) البيت المذكور والحال ما ذكر باق على ملك الواهب يقسم بين ورثته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع والده في معيشة واحدة زوجة الاب وقصلت له أمه حبة وقطنا وعنترا وبعد الدخول بمدة تشاجرت أمه مع زوجته ومعه وأخرجتهما من الدار والآن تريد الرجوع عليه فيما اعطته له من الثياب المذكورة وأخذها منه بعد القبض والمخياره متعلقة بانها من مالها فهل لا تجب لذلك شرعا ولا يمكن من تردها عنه ولا

ولا عبرة بتعالها المذكور اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا وقع الاعطاء والتعليك من الام لابنهما فمما ذكر وقبضه قبضا شرعيا لا يكون لها الرجوع لوجود المانع وهي القرابة المحرمية وفي رد المختار من أوائل المهبة وفي خزائن الفتاوى اذا دفع لابنه ما لا تصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا ثبت دلالة التعليك يبري قلت فقد أفاد ان التلفظ باليجاب والقبول لا يشترط بل تكفي القرائن الدالة على التعليك كن دفع لغير شيئا وقبضه ولم يتلفظوا بحد من ماله شيئا وكذا يقع في الهدية ونحوها فاحفظه ومثله ما دفعه لزوجته أو غيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى بطريق التوكيل عن امرأة على ورثة زوجها ان زوجها المذكور حال صحته وسلامته وهو مقسم ببولاق وهب وملك لزوجته الموكلة المذكورة حصة في بيت معين لا يقبل القسمة كائن بسكندرية وذ كرهوده وانما قبلت منه المهبة وحازت الموهوب لنفسها ثم وكات زوجها الواهب في اجارة تلك الحصة فاجرها الزوج بطريق الوكالة عنها وأقام الوكيل المذكور بعد ان كان الخصم بينة شهدت على اقراء الواهب بالمهبة لزوجته المذكورة ببولاق وعلى اقراره بالمهبة لها بعد ذلك بسكندرية وعلى اقراره بالقبض وهما بسكندرية فهل تقبل هذه البينة ويحكم بها معاملة الاقرار به في بلد العقار الموهوب مع كون الواهب والموهوب له حال الاقرار بسكندرية (أجاب) اذا ادعى المهبة والقبض وشهدا بالاقرار بذلك قبلت الشهادة وقد صرحوا بان المختار صحة القبض بالتخلية وانه لا بد ان تكون على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل بان يكون الموهوب غير بعيد فلو كان بعيدا لم يصح قبضا فلو أقر بالتسليم والقبض حال غيبة الموهوب بان كان بعيدا لا يصح القبض فاقراء الواهب بالمهبة والقبض في حضرة الموهوب معتبرا فيعامل بحسب اقراره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت لرجل اجني قدرام معلوما من الدراهم وملكته له وهي في حال صحته وسلامته فاخذها الرجل المذكور واستهلكه في شؤن نفسه ثم بعد مدة أراد زوج المرأة اخذ بدل الدراهم من الرجل المذكور فهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن له حق في تلك الدراهم ولم يكن وصيلا عن زوجته في اخذها من الرجل المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس زوج المملوكة المذكورة معارضة الرجل المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيهم خالية من البناء مقسومة مغرزة وهبوها في حال صحته وسلامته لابن أخ لهم بالغ قبضها وحازها في حال حياته ثم وبناها لنفسه والآن يريد احدهم الرجوع في هبته فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا تمت المهبة المذكورة واستوفت شرائطها الشرعية لا يكون لاجد الواهبين الرجوع فيها لوجود المانع منه وهو القرابة المحرمية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وعقارا من دور وسواق وهب لابن ابنه البالغ حال حياة أبيه والد الموهوب له ربح ما ذكر واستمر الواهب واضعا يده على الموهوب ولم

تحصل قسمة ولا اقرار ولا قبض من الموهوب له ولا من أبيه بطريق الوكالة عن ابنه ثم مات أبو الموهوب له حال حياة أبيه الجدة الواهب المذ كور وكان الجدة المذ كور ووهب أيضا الربع في جميع ما يملكه لابنه أبي الموهوب له الاول ولم تحصل قسمة في الموهوب ولم يقبض الموهوب له ما ووهب له ولم يحصل فيه اقرار الى أن مات الابن الموهوب له المذ كور وبعد موته ووهب الجدة الربع المذ كور الذي كان ووهبه لابنه على الوجه المذ كور لابن ابنه الموهوب له الاول ولم تحصل فيه قسمة أيضا ولا اقرار ولا قبض الى أن مات الجدة الواهب أولا وثانيا على الوجه المذ كور فالحكم في هذه المبة الاولى والثانية على الوجه المذ كور (أجاب) قبض الموهوب غير شاع غير مشغول بمتاع الواهب او مشاعا لا يبقى منتفعا به بعد القسمة كبيت وحمام صغيرين وقبضه يكون قبض الكل شرط لثبوت ملك الموهوب له لا لجهة القدر فلم يوجد ما ذكر يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب فلو مات الواهب قبل تمام المبة يقع الموهوب بين ورثته بالفرض الشرعية وليس للموهوب له شيء فيما ووهب له هبة غير تامة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية اميرية اسقط حقه فيها لولده البالغ واقر زها لم يسم ووهب لهم نصف دار كبيرة وقسمها بينهم واقر زها لكل واحد منهم نصيبه في ذلك واقبضه له ووهب لهم ايضا بعض نخاس مفرز امينين اولاده المذ كورين وبعض حبوب ايضا وقبل الاولاد المذ كورون الاسقاط في الأرض المذ كورة والمبة المذ كورة وممكهم الحماكم من الأرض ووضعوا ايديهم على تلك الاشياء وصار يتصرف كل واحد منهم فيما ووهبه له ابوه تصرف الملاك في املاكهم مدة والآن اراد الاب الرجوع في الاسقاط والمبة على الاولاد المذ كورين بعد قبض كل واحد منهم ما عينه له فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كان الاسقاط والمبة مستوفيين الشرائط الشرعية (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا واشجارا وأرض زراعية مملوكة له ووهب ذلك لولده الاولاد البالغ بعد موت أبيهم وقسم بينهم الأرض والنخل والاشجار واقر زها لكل واحد من اولاد اولاده نصيبه من ذلك وقبلوا المبة وصار كل واحد منهم واضعا يده على ما ووهبه له جده في حال صحته وسلامته مدة من السنين الى ان مات الرجل المذ كور عن ابن وبنت وعن اولاد اولاده المذ كورين فاراد الابن والبنت المذ كوران القاسمة فيما ووهبه لهم جدهم من الأرض والنخل والاشجار وان يجعل تركته عن ابنهما وأندكر اهبه جدهم لهم فهل اذا شهد للاولاد المذ كورين اولادهم بملك المبة لهم من جدهم تقبل شهادتهم لهم وليس للابن والبنت معارضة الاولاد في ذلك بعد ثبوت المبة بالوجه الشرعي (أجاب) تقبل شهادة اولادهم المذ كورين للموهوب لهم اذا كانوا عدولا ولم يقيم بهم مانع من قبول شهادتهم لهم واذا ثبتت المبة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الجهة والزوج لا يكون لولته الواهب

٣٠

١٢٧٢

ذی الحجة

٨

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

معارضة الموهوب لهم فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ووهب ملك اولاده البالغ والقصر او هو في حال صحته وسلامته بعض اشياء من مواش وامتنعة وقسمها بينهم واقر زها لكل واحد منهم ما خصه بجهة المبة وقبل الباقون المبة المذ كورة وقبل الواهب المبة لاولاده القصر وصار كل واحد من الاولاد البالغين واضعا يده على ما ووهبه له ابوه وصار يتصرف فيه الى ان مات الواهب عن اولاده المذ كورين فاراد بعض الاولاد الرجوع على بعض وأنكر المبة وأراد جعل ذلك تركته فهل اذا أثبت البعض الآخر المبة المذ كورة بالوجه الشرعي يحكم له بها ولا عبرة بانكارهم بعد ذلك (أجاب) اذا ثبتت المبة المذ كورة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الجهة والزوج لا عبرة بانكارهم من أنكرها بالنسبة لغيره وليس له والحال هذه جعل الموهوب لغيره تركته عن الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وأطيان زراعية ومواش وغير ذلك فعند قسمة التركة جعلوها خمسة أقسام لكل واحد من البنين قسم والقسم الخامس جعلوه لابن أحدهم اسكونه كان معينا لهم في أشغالهم ورضع ابوه الى حصته ثم مات أحد البنين عن ابنه المذ كور وابن آخر فهل تقسم التركة في المسئلة الاولى على الاربعة بنين فقط وليس لابن أحدهم حق مع البنين المذ كورين ويقسم نصيب الثاني على ابنه على عدد رؤسهما وليس لاحد أخذ شيء زائد عن الآخر بدون وجه شرعي (أجاب) تركته الميت الاول مختصة بابنائيه الاربعة حيث لا وارث سواهم الا انه اذا وقع منهم تملك الخمسة بعد القسمة فيما يقسم لابن أحدهم باختيارهم وقبل ذلك وقبضه ابوه له باذنه اذا كان بالغاً أو أقرأه يملك ذلك بطريق شرعي بوجوب اختصاصه به لا يكون لهم معارضته في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد كبير بالغ معه في معيشة واحدة ورغب الولد في التزوج وليس له قدرة على دفع المهر ولا على اكمال وليمة العرس ويطلب من أبيه أن يزوجه وأن يعمل له وليمة من ماله وان يملكه شيئا من عقاره وأطيان المملوكة له جبراً عن أبيه متعللاً بأنه يجب على الوالد أن يزوجه ولده من ماله وان يدفع له ما يحتاج اليه من المهر وغيره وان يملكه ما يحتاج من المتاع لاجل معيشته فهل لا يجاب لذلك حيث كان قادر على الكسب وليس بواجب على الاب تزويج ابنه شرعا ولا تعليمه شيئا مما يملكه الاب جبراً عنه ولا عبرة بتعلل الولد المذ كور (أجاب) نعم لا يجاب لابن لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا مع أرضه معلوم العدد ووهب نصفه لابن ابنه والنصف الآخر لابنته وسلم كلا منهما ما ووهب له مفرز محوزا وتصرف كل منهما فيما ووهب له ثلاث سنوات ثم غاب ابن الابن المذ كور فباع الجدة الواهب ما ووهبه لابن ابنه في حال غيبته ولم يكن وكيلاً عنه في ذلك فهل يكون البيع موقفاً على اجازة ابن الابن واذا رده يوجب وارضع اليه على تسليم

١٢٧٣

١

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٢١

ما اشتراه لابن الابن المذ كورو يكون له الرجوع بالثمن على من استلمه منه دون ابن
 الابن (أجاب) اذا وهب المذ نصف النخل مع أرضه وكانت الأرض مملوكة الرقة
 للواهب وقبض الموهوب له ماذ كرقبضا معتبرا بعد اقراره حال صحة الواهب وتحقق
 ماذ كر بالوجه الشرعي قبل البيع من الواهب يكون بيعه موقوف على اجازة الموهوب
 له المكلف حيث لم يكن باذن المالك المذ كورو والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن اخوين شقيقين ولا وارث سواهم وترك دارا تقبل القسمة وأرض زراعة
 أميرية ولا أحدهما ابن قوهب الاخوان الدار الموروثة للمال لابن المذ كورو أسقطا
 حقهما في الأرض له وهما في حال صحته ما وسلا متما قبل الابن منهم ماذ ذلك وحازة لنفسه
 وصار يتصرف فيه وحده مدة من السنين الى ان مات أحد الاخوين عن ابنه المذ كور
 وعن ابن آخر ومضى على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة فاداد الابن الآخر مشاركة أخيه
 في ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت كل من المبة والاسقاط بالبينة الشرعية يكون كل
 منهما صحيحا نافذا وليس للابن الآخر معارضة أخيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب)
 اذا ثبت كل من المبة والاسقاط الاختيارى المذ كورين مستوفيا شرائط الصحة
 واللزوم بالوجه الشرعي لا يكون لآخر المستحق المعارضة والحال هذه ولا فلا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في طاحونة وهما الرجل أجني ووضع الاجني يده
 عليها ثم به - ماذ ذلك اذاد الواهب الرجوع في المبة ولم يحصل مانع شرعي عنه عن الرجوع
 في المبة فهل والحال هذه اذ ارجع وحكم له به يجبر الموهوب له على تسليم الموهوب للواهب
 (أجاب) اذ لم يكن هناك مانع من الرجوع في المبة يكون للواهب الرجوع فاذا حكم
 له بذلك يؤثر الموهوب له برفع يده عما وهب له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 تملك ست فخلات وهبتها لابن بنتها البايع الرشيد وقبض وحاز القبض والحيازة الشرعيين
 في حال صحتهما وسلامتهما وهي باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ثم بعد مدة ماتت الواهب
 عن ورثة فهل والحال هذه تكون المبة صحيحة نافذة وليس للورثة منازعة الموهوب له
 (أجاب) في التنوير وشرحه ولا تصح هبة ابن في ضرع ووصوف على غنم ونخل في أرض وتغر
 في نخل لانه كشاع ولو فصله وسلمه جاز لزال المانع اه ومنه يعلم عدم صحة هبة الفخلات
 المذ كورة اذا كانت بدون الأرض الا اذا كانت الأرض للموهوب له على ما استظهره
 في رد الهبات والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة اخوة وهبوا لابن أحدهم القاصر
 قطعة من دار واسقطوا حقهم في جانب أرض زراعة أميرية وكل ذلك بعد الافراز وقبل
 الابن ذلك لابنه القاصر لكونه في حجره وضمه الى نصيبه وصار يتصرف فيه مدة ثم بلغ
 القاصر فوضع يده على نصيبه ونصيب أبيه ثم مات الاب عن ابنه المذ كورو وعن ابن آخر
 فاداد الابن الآخر ان يشترك أخاه فيما يسقطه بطريق المبة والاسقاط من أبيه
 وأعمامه فهل والحال هذه اذا ثبت كل من المبة والاسقاط بالبينة الشرعية لا يكون

للاخ مشاركة أخيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا عت المبة المذ كورة لابن
 أحدهم واستوفت شرائط الصحة وكذا الاسقاط له لا يكون لآخر الموهوب له مشاركة
 فيما ذكره الحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقر جزأ
 معلوما من ماله وقسمه وبه - ماذ اقراره وقسمته ملكه لولد ولده وهي أمتعة وعقار وهواش
 وأطيان وغلال وقبضه ولد الولد وحازوه وهو بالغ في صحة جده وسلامته فهل اذا ثبت تملكه
 شرعا على الوجه المذ كور وأراد الجسد الرجوع فيه لايحجب لذلك (أجاب) اذا ثبت
 تملك الجسد لولد ولده المذ كور فيما يهرج له تملكه شرعا واستوفى التملك شرائط الصحة
 واللزوم لا يكون للواهب المذ كور الرجوع فيما وهبه له على الوجه المذ كور اذا القرابة
 الهرمية مانعة من الرجوع في المبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 زوجته وعن بنته مناه عن ابن عم عاصب ثم ماتت الزوجة عن بنتها فقط ثم ان ابن العم
 وهب حصته التي آلت له عن الميت الاول في دار تر كها للورثة المذ كورين لا تقبل
 القسمة لبنت ابن عمه وقبضتها وحازتها وبعد مدة باعت الدار لاجني بثمن معلوم فاداد
 ابن العم المذ كور ان يرجع في هبته لبنت ابن عمه بعد تصرفها فيها ويبيعها ليتوصل
 بذلك لاخذ باقي الدار بالشفعة عن بنت عمه والحال انه حاضر ومشاهد
 لذلك فهل لايحجب لذلك وليس له رجوع في هبته ولا شفعة له في المبيع المذ كور (أجاب)
 هبة المتاع فيما لا يحتمل القسمة تصح ان قبض الموهوب في ضمن قبض الكل بالامانع
 فاذا استوفت المبة المذ كورة شرائط الصحة والتمام ثم باع الموهوب له الموهوب لآخر
 لا يكون للواهب الرجوع اذا الخروج عن الملك مانع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
 في شخصين يملكان دارا كبيرة تقبل القسمة وهب أحدهما نصيبه فيها لآخر شائعا من
 غير افرازها الحكم والحال هذه في المبة المذ كورة (أجاب) هبة المتاع القابل للقسمة
 لا تتم ولا تنفذ الملك قبل الافراز ولو من الشريك على المذهب وقد اقي به كثير من
 المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور واناث يملك جانب نخل
 ودور وهب لكل من أولاده الذكور والانا حصة في النخل والدور وأقرزها لهم
 وبقيت بنت من أولاده الاناث لم يهب لها شيئا وحاز الموهوب لهم الموهوب وتصرفوا فيه
 مدة تزيد على سبع سنين ثم مات والدهم وبقي النخل والدور تحت يد الموهوب لهم مدة
 تزيد على ثلاثين سنة فادعت الان البنات على اخوتها الموهوب لهم تريد اخذ نصيبها
 بالميراث في النخل والدور المذ كورين فهل والحال هذه اذا ثبتت المبة في النخل والدور
 لاخوتها من والدهم وهو في حال الصحة والقبول والحيازة والافراز لا تجاب لذلك (أجاب)
 لا تصح هبة نخل في أرض دونها لانه كشاع ولو فصله وسلمه جاز لزال المانع كما في التنوير
 وشرحه للعلا في وعليه هبة النخل للأولاد ولو مع الافراز بدون فصل غير معتبرة حيث
 كانت بدون الأرض بخلاف ما اذا كانت مع الأرض وهبة الدور لهم اذا وجد فيها من

الواهب افراز ما وهبه لكل منهم حال صحته وقبض من الموهوب لهم صحيحة فلا يكون لتلك المبتع معارضتهم فيها بعد تحققها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته في حال صحته وسلامته قلادة من الذهب فقبضتها وحازتها لنفسها وصارت تتمتع بها نحو سنتين ثم حصل له مرض وكتب فيه ماله وما عليه بحضرة جمع من المسلمين وساله بعض الورثة عن القلادة فاجاب بانها وهبها وملكها لزوجته من هذه كذا ثم بعد مدة ايام مات عنها وعن باقي ورثته فطلبوا ادخال القلادة في التركة فمسكين للهبة فهل اذا اقامت الزوجة بينة بانه وهبها لها وقبضتها وحازتها في حال صحته وسلامته يقتضي بها الزوجة المذكورة ولا تدخل في التركة ولا عبرة بالانكار المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم اذا اثبتت الزوجة المذكورة هبة تلك القلادة من قبل زوجها لها حال صحته مع القبض المعبر شرعا بالوجه الشرعي لا بمجرد اقراره في مرضه بانه كان وهبها لها في صحته لانه مرة بانكار باقي الورثة ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا وجنينة وقطعة ارض مشتملة على اشجار وساقية وهب الجميع هبة مستوفية لشرائطها الشرعية ففعل من العالم لاحدا تباعه فحازها الموهوب له لنفسه وصار يتصرف فيها مدة حياة الواهب نحو سنتين ثم بعد موت الواهب عن ورثة عارضوا الموهوب له في ذلك فمتهمين بعدم اخراج حجة شرعية بما فهل اذا اثبت الموهوب له الهبة المذكورة بالوجه الشرعي يحكم له بها ولا يلزم اقامة الهبة كتابة حجة بها خصوصا والهبة المذكورة متقدمة في مضبطة وقائع المحكمة غير انه لم يخرج الحجتها (اجاب) لا يتوقف تمام الهبة شرعا على اخراج حجة بها فاذا اثبتت الهبة المذكورة مستوفية شرائط الهبة والتمام حال صحة الواهب لا عبرة بتعال ورثته بعدم كتابة حجة بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة وله ابن عم وضع ابن العم يده على الدار وعمر فيها بعض عمارة في غيبة المالك ثم حضر المالك من غيبته فوهب الدار لابن عمه وهو في حال صحته وسلامته وقبل منه ابن العم ذلك وبني فيها وعمر بعد وقوع الهبة وصار يتصرف فيها بعد ذلك مدة من السنين فهل والحال هذه اذا ثبت كل من الهبة والقبض والحيازة بالبينات الشرعية تكون الهبة صحيحة نافذة واذا اراد الواهب الرجوع في الموهوب على الموهوب له لا يجب لذلك حيث بنى وعمر فيها بعد وقوع الهبة (اجاب) من موانع الرجوع في الهبة الزيادة المتصلة بعد ما كنهها وغرس ان عدا في كل الارض والارجع ولو عدا في يده في قطعة منها امتنع الرجوع فيها فقط فاذا لم تعد في يده أصلا كنهها تنور الخبز في غير محله فانه لا يمنع الرجوع كما في المنع عن الزيلعي وفي الخانية وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة تنور الخبز كان للواهب ان يرجع لان مثل هذا يعد نقصانا لازما في زيادة كفا في رد المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجته بعض مصاغ امانة عارية لتزين به ثم بعد ذلك بنرت الزوجة المذكورة واخذت المصاغ المذكور فطلب الزوج المصاغ من زوجته

زوجته فادعت انه ملكه لها فهل والحال هذه اذا لم تثبت الزوجة المذكورة تملك المصاغ المذكور لها من زوجها بالوجه الشرعي يكون القول قول الزوج المذكور بيمينه انه ملكه ولم يملكه لها وتؤثر بشيئه له (اجاب) حيث ادعت الزوجة التملك من قبل الزوج فيمأذ كروا نكره الزوج فالقول قول الزوج في انه كاره وعلى الزوجة البينة فاذا لم تثبت دعواها بطريق شرعي تؤمر بالتسليم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصة مشاعة في مكان صغير لا يقبل القسمة وبعض امتعة ولها ارض زراعية وهبت ذلك لوالدتها واسقطت حقها لها من ارض الزراعة وكل ذلك في حال صحته وسلامته فهل اذا ماتت بعد مدة وطلب باقي ورثتها جعل ذلك ميراثا لا يحايون لذلك بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي منها في حال صحته وسلامتها (اجاب) مجرد الهبة بدون قبض حال صحة الواهب وحيازة شرعيين لا يفيدها الملك للموهوب له في الموهوب فاذا ماتت الواهب قبل قبض الموهوب قبضا شرعيا يكون تركته عنها يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية والا كان ملكا للموهوب لها كما انه اذا تم الاسقاط بالوجه الشرعي لا يكون اورثة المسقطه معارضة امها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه الصغير الذي في حجره عقارا مفرزا مينا وهو في حال الصحة والسلامة وقبل الابن عن ابنه المذكور ثم بعد مدة بلغ الصغير المذكور وادعى على ابيه بالهبة في العقار عند اكم المذموم فاعترف ابيه بذلك وحكم الحاكم الشرعي بحصة الهبة للابن المذكور وكتب له حجة بذلك واما الابن ان يسلم العقار للموهوب لابنه فسلمه له ووضع الابن يده عليه والاثان ادعى اخ له بان الهبة من ابيه لاخته القاصر غير صحيحة فهل والحال هذه تصح الهبة من الاب لابنه المذكور وتكون نافذة وليس للاخ المذموم معارضة اخته فيما وهبه له اياه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي (اجاب) اذا صدرت الهبة المذكورة من الاب لابنه مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يكون لاخت الموهوب له معارضته في ذلك بعد تحقق ما ذكر بطريق شرعي وهذا على فرض موت الاب وتوكله لابنه بالخصومة اما لو كان الاب حيا ولم يוכל فلا تسمع دعوى الاخ على اخته بما يقتضي فساد الهبة اذ لا حق له في ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا وهبتها وملكها في حال صحته وسلامتها لاختها الشقيقة فقبضها وحازها لنفسه قبضا شرعيا وبعد مدة حصل لها مرض وماتت به عن الاخ المذكور وعن ابن اخ ثاب فادعى ابن الاخ بانها اوصت له بنصف مالها ويريد ادخال الدار في الموصى به فهل اذا كان كل من الهبة والقبض في الصحة ثابتا للاخ لا تدخل الدار في الوصية وتوقف صحة الوصية فيما زاد على الثلث على اجازة الوارث ويذون الحق في الدار المذكورة للموهوب له خاصة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم اذا تحقق بالوجه الشرعي ان المرأة المذكورة وهبت تلك الدار لاختها حال صحته وامع القبض المعبر شرعا لا تكون تركته عنها ولا تدخل في الوصية لابن الاخ بنصف مالها وقد

صريحاً بان الوصية غير الوارث فيما زاد على الثلث فتوقف على اجازة الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نصف بيت غير قابل للقسمة وهبتها لابنتها البالغة في صحتها وقبضته البنت المذكورة وتصرفت فيه مدة ثم ماتت الواهبة المذكورة عن الموهوب لها وعن ورثة آخرين أنكروا الهبة فهل اذا ثبتت الهبة المذكورة بالبينة الشرعية في وجه أحد الورثة تكون نافذة على باقيهم (أجاب) اذا ثبتت الهبة المذكورة حال الصحة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يكون الموهوب تركته عن الواهبة ويكون مختصاً بالموهوب لها والا فلا واحد الورثة خصم عن الباقي في جانب الدفع وان لم يكن ذا يد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت لابنها البالغ في صحته جميع ما يخصها من تركه زوجها من عقار غير قابل للقسمة معلوم القدر وقيل ذلك وقبضه وحازه ثم بعد مدة ماتت الواهبة المذكورة عن الموهوب له وعن ورثة آخرين أنكروا الهبة ويريدون ان يجعلوا الموهوب تركته عن الواهبة المذكورة فهل اذا ثبتت الهبة المذكورة بالوجه الشرعي يكون للموهوب له الاختصاص به وليس لباقي الورثة معارضة فيه بدون وجه شرعي (أجاب) من شروط صحة الهبة أن يكون الموهوب مقبوضاً غير مشاع قابلاً للقسمة غير مشاع مشعول وتم بالقبض في مشاع غير قابل للقسمة في ضمن قبض الكل ويشترط في هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة ان يكون قد راعى ما هو حق لو وهب نصيبه من عبده ولم يراعها به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كما في رد المحتار من الهبة نقلاً عن البعرف اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور الهبة المذكورة من الام لولدها حال صحته مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يكون الموهوب تركته عنها ويكون مختصاً بالموهوب له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت وملكته لزوجها جميع ما تملكه من المحلى واللائي والجواهر والمصوغات والنفاس والقراش وغير ذلك من المنقولات ثم بعد قبض الموهوب له الموهوب وحوزته وهبت له نصف دار غير قابلة للقسمة هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسليم والتسلم فيما ذكر وصدر ذلك في صحتها بينة شرعية فهل اذا زعم من يرثها ان الهبة صدرت في مرض الموت ولم بينة على ذلك وللزوج الموهوب له بينة تشهد بان ذلك في الصحة تكون الهبة المذكورة صحيحة وبينه الزوج تقدم (أجاب) بينة الزوج الموهوب له بان الهبة قد فماد كره من قبض زوجته مع القبض الكامل في تلك الامتعة المملوكة وقبض الكل في هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة حال صحته بالوجه الشرعي مقدمة على بينة كون ذلك في المرض ولا يكون ماذكر تركته عنها ويكون مختصاً بالموهوب له حيث صدرت الهبة مستوفية شرائط الصحة والتمام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب وهو في حال صحته وسلامته لكل من ولدي ابنه القاصر بن حصه معلومة في عقار واسقط حقه لها في منفعة أرض زراعية أميرية لكل منهما جزؤ معين معلوم منها وذلك بعد اقراره بنصيب كل منهما على حدة في

العقار والارض وقيل أبوهما لهما ذلك لكونهما في حجره وقبض ذلك وحازه وصار يتصرف فيه في حال صحة الجدا الوهاب المسقط وسلامته مدة تزيد على سبع سنين ثم بعد هذه المدة مات الجدا الوهاب المسقط عن ورثة فاراد بعض الورثة الرجوع في الهبة والاسقاط بعد القبض والحيازة المدة المذكورة فما الحكم في ذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اذا كان كل من الهبة والاسقاط لولدي الابن المذكورين ثابتاً حال صحة الوهاب المسقط مستوفياً شرائط الصحة والتمام لا يكون لورثة الوهاب المسقط معارضة الموهوب له ما فماد كره بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة مشتركين في ساقية عملوكة لهم أرضاً وبنوا بنوها من المال المشترك الذي ورثوه عن أبيهم بدون قسمة للتركة ولم يكن لاحد منهم مال مخصوص به ثم ان أحداً اشتركا وهب نصيبه ونصيب غيره لابنه القاصر بدون اذن من الشركاء وبدون اجازة وتوكيل له في ذلك ثم مات الوهاب والساقية الموهوبة لا تقبل القسمة فماذا يكون الحكم (أجاب) هبة الاب لابنه الصغير في نصيبه من تلك الساقية تتم بمجرد الايجاب اذا كان الموهوب في يده أو يد نائبه وفي نصيب غيره موقوفة حيث لا توكيل بها وقيل بالرد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً وهبها لبنته البالغة الرشيدة في حال صحته وسلامته فقبضتها منه قبضاً شرعياً ووضع يدها عليها مدة من السنين في حياة الاب ثم مات الاب عنها وعن ورثة غيرهما منذ عشرين سنة وزيادة وترك ما يورث عنه شرعاً والآن يريد باقي الورثة ادخال الدار المذكورة في التركة منكرين الهبة فهل اذا كانت الهبة ثابتة بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من منازعتها فيها بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبتت الهبة المذكورة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الصحة والتمام كقبض الموهوب حال صحة الوهاب فارغاً غير مشعول بمشاع الوهاب لا يكون لورثة الوهاب معارضة الموهوب له في ذلك ولا عبرة بانكارهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أهدى يملك مواشياً وعقاراً وله أخ من أبيه تبرع الاخ المالك لاختيه بنصف المواشى والعقار مشاعاً من غير قسمة بينهما وذلك بحضرة نائب الشرع الشريف ثم بعد مدة يسيرة رجع المتبرع فيما تبرع به لاختيه فهل والحال هذه يسوغ للمتبرع الرجوع على أخيه ولا يمنع منه مانع خصوصاً ولم تحصل حيازة للشيء المتبرع به بل هو باق تحت يد المالك الاصل (أجاب) اذا لم يوجد القبض من الموهوب له للموهوب أو الافراز في هبة المشاع القابل للقسمة يكون الموهوب باقياً على ملك الوهاب اذا تمت الهبة بدون ذلك وأما اذا استوفيت الهبة المذكورة شرائط الصحة والتمام لا يكون للوهاب المذكور الرجوع اذا القرابة المحرمية مانعة من الرجوع فيها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت لامرأة أجنبية في حال صحته وسلامته قدر ما معلوم من الامتعة وقبضت تلك المرأة الهبة وقبضت القدر المذكور بحضرة بينة شرعية بعد موت الواهبة

أرادت وورثتها الرجوع في المبة فهل اذا تحقق ما ذكر بالبيننة الشرعية ليس لورثة تلك المرأة الرجوع في المبة على المرأة الموهوب لها (أجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون لورثتها الرجوع في المبة الصحيحة اذا مات مانع من الرجوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما مضى منه ان امرأة وهبت لعتيقتيها بعض أمتعة من نحاس وقراش وغيره وقبضتا ذلك في حال حياتها وسلامتها ثم بعد ذلك بمدة أقرت المرأة المذ كورة ان جميع ما في منزلها من أمتعة وغيره مملوك لعتيقتيها الا كذا وكذا وتجوز بذلك سندان ثم بعد ذلك بمدة ماتت المرأة المذ كورة فماذا يكون الحكم في ذلك (أجاب) ما وهب للعتيقتين المذ كورتين حال صحة معتقتهما من الامتعة المعتبرة في السنين يتوقف تمام المبة في ذلك لهما على قبضهما حال حياتهما فان تحقق القبض منهما الموهوب المذ كور في مجلس المبة أو بعده باذن الواهبة ويكون ذلك بالاستيلاء عليه وان لم يخرجاه من دار الواهبة يكون ملكا لهما ولا يكون تركه عنها والاقرار بان جميع ما في المنزل ما عدا كذا ملك لفلان مثالا ينظر فيه فان ادعى المقر له ان هذا ملكه وان المقر اقرب له وأثبت ذلك بالوجه الشرعي يقضى له بذلك نظرا للاقرار اذ هو حجة على المقر الا اذا تبين ان المقر به كان ملكا للمقر باعتراف المقر له خفية فلا يعول على مجرد الاقرار الا اذا تضمن تملك المستوفيا شرائطه من القبض والحيازة حال حياة المقر فيكون هبة للمقر له فيملكه والا فهو لاغ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أربعة بنين أحدهم قاصرو بيده ذلك الرجل أموال خاصة به من عقار ومواس وغير ذلك فقسم ماله في حال صحته وسلامته بين بنيه الأربعة بعد القسمة والافراز ملك لكل منهم الربع وضم نصيب القاصر لنصيب أحدهم بعد قسمة وافرازه ثم اخذ القاصر في الجهادية وغاب مدة فجاز أخوه في زمن صغره وغيبته أموالا من سواق وأشجار ومواس وغلال ثم حضر الاخ القاصر من غيبته بعد بلوغه وطلب مقاسمة أخيه فيما حازه لنفسه من ماله الخاص به وما خصه من أبيهم فما تمتع من اجابته وأمره باخذ ما هو مختص به من مال أبيه فتعایل عليه بعض الناس وقالوا اعطه الثلث فيما غلبه فقال أعطيته الثلث وملكته من غير قسمة وقبض وتسلم وحيازة فهل اذا لم يحصل قبض ولا تسليم ولا حيازة يكون له الرجوع ويكون للولد ما خصه من مال أبيه فقط ولا عبرة بهذا التملك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لا عبرة بالمبة بدون قبض وحيازة شرعيتين ما لم يكن الذي وقع صحيحا شرعيا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كتب وثيقة بانه وهب وملك لابنيه دارا شائعة تقبل القسمة من غير افراز وبعض مواس ولم يحصل من الابنين قبض ولا حيازة بل رجع الواهب في الموهوب بعد يوم قبض القبض والحيازة ثم مات الرجل عن زوجة وعن ابنيه المذ كورين وعن ابن وبنت آخرين فما الحكم والحال هذه في المبة اذا ثبت ما ذكر بالبيننة الشرعية (أجاب)

اذا

اذا كان الابنان بالغين وقت المبة ولم يقبضا الموهوب لانه لم يقبضوا تركة عن الواهب اذا بقي بيده الى موته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لمعتقها قيراطين من مكان والواهب ساكنة في المكان المذ كور شاعلة له بامتعتها واستمرت على ذلك الى ان ماتت من غير ان يحصل تفرغ للمكان المذ كور من امتعة الواهبة وقبض من الموهوب لها فهل والحال هذه لا تكون المبة صحيحة ولو كان المكان المذ كور غير قابل للقسمة وتكون الحصص المذ كورة ميراثا (أجاب) من شرط صحة المبة ان يكون الموهوب مقبوضا غير مشاع او مشاعا لا يقبل القسمة مع القبض لكل غير مشغول بمنازع الواهب فاذا لم تتوفر شروط المبة المذ كورة وماتت الواهبة يكون الموهوب تركة عنها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لمعتقه بيتا وأسقط حقه لها من منفعة قطعة أرض زراعية أميرية وقبضت منه البيت وحازته منه حيازة شرعية ووضعته يد ها على الارض المذ كورة وصارت تنفع بالبيت والارض مدة سنين في حياة سيدها وبعد ذلك أراد بعض ورثة سيدها بعد موته ابطال المبة والاسقاط وأخذوا البيت والارض منها فهل لا يجابون لذلك بعد ثبوت ما ذكر (أجاب) اذا ثبت كل من المبة والاسقاط للمعتقة المذ كورة حال صحة معتقها مستوفيا شرائط الصحة والزوم بالوجه الشرعي لا يكون لورثة الواهب المسقط معارضة الموهوب المسقط لها فمأذ كور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بيد ها حلى جهازها به أبوها وملكته لها فوضعت يد ها عليه مدة من السنين ثم مات أبوها فادعى اخوتها ان هذا الحلى ملك لابنها وأنه بيد ها على سبيل العار يتوهى تنسك ذلك وتقول ان أبي ملكه لي فهل اذا كان عندها بينة أقامتها تشهد بان أبيها ملكها الحلى المذ كور بخلاف الاخوة يقضى لتلك المرأة بذلك الحلى وتمنع الاخوة من معارضتها حيث لا بينة لهم على دعواهم (أجاب) نعم اذا أقامت المرأة المذ كورة بينة شرعية على عليك أبيها منها ما ذكر وعملت يقضى لها به حيث كان حال الصحة ويمنع باقي الورثة من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتقل لسانه منذ عشر سنين وصارت له اشارة معلومة وله أعبادية أحياء باذن نائب الامام فوهبها لأخيه الشقيق وسلمها له فارغة وأعطاه حجة او وضع يده عليها فهل تصح هبته (أجاب) لا تعتبر اشارة معتقل اللسان الا اذا امتدت عقلته الى الموت وكانت معهودة على المفتي به والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة وهب أحد الشر كاه نصيبه منها لرجل أجنبي شائع من غير قسمة وافراز والحال انها تقبل القسمة فهل لا تصح تلك المبة ويكون نصيب الواهب باقيا على ملكه ولا حق للموهوب له فيه اذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا تتم هبة المشاع القابل للقسمة الا بالافراز والقبض بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وعقارا وله أطيان زراعية أميرية فقسم العقار والنخل وأقرز ووهب واعطى لكل واحد من أولاد بناته الثلاثة المذ كور البالغين قدر ما علموا منه

وأسقط حقه لهم أيضا في قدر معلوم من الطين وقبض كل واحد منهم ما اقرزله ووضع يده عليه وحازره في حال صحة الواهب وسلامته مدة ست سنين ثم مات الواهب وبطلت موته بارسع سنين عن عاصب ير بذلك العاصب منازعة اولاد البنت المذكورين واخذوا هوب لهم من العقار والخل المذكورين والرجوع في اسقاط الارض المذكورة منكر او احدا لذلك كله فهل اذا ثبت كل من المبة والقبض والحيازة في العقار والخل والاسقاط في الارض المذكور بالوجه الشرعي حال صحة المسقط المذكور لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره (اجاب) هبة النخل اذا كانت بدون الارض لا تصح بمنزلة هبة المشاع والا صحت واذا ثبت بالوجه الشرعي هبة الرجل المذكور العقار لا ولا بنته وافراره وقبولهم المبة وقبض كل ما هوب له مفرزا غير مشغول حال صحة الواهب وانه اسقط حقه في قدر معلوم من الطين الجاري في استحقاقه لكل واحد منهم واستوفى الاسقاط شرائط الهبة لا يعتبر انكار عاصبه بعد موته لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنته من غير ما وترك ما يورث عنه شرعا فماذا يخص كل وارث واذا ادعت الزوجة ان زوجها هوب ومالك لها امتعة من فرش وغيرها قبل موته يطلب منها البرهان الشرعي على ذلك فاذا لم تثبت ذلك بالوجه الشرعي يقسم المذمعي به على ورثة الميت بالفريضة الشرعية (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمذمعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وموت الرجل المذكور عن زوجته وبنته لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا والباقي لبنته فرضا ورواها الله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد رجال وامرأة واحد الاولاد مقيم معه في مسكن واحد وفي معيشة واحدة وباقي الاولاد بعيدون لا يسألون عنه بشئ وله داران احدهما قد انهم به منها وبقي البعض الآخر محتاجا الى التعمير فوهبها ومالكها الرجل المذكور وله المقيم معه وسلمه مفااتيح البعض الآخر المذكور على يدي يئنة من المسلمين فقبل الموهوب له الهبة والتعليك وقبضها وتسلم المفااتيح وبني البعض المنهم وعمر البعض الآخر وذلك وقع في ١٢ من القعدة سنة ٧٠ والواهب في حال الصحة والسلامة وفي غاية جادى الاولى سنة ٧٢ وهوب ومالك الرجل المذكور بعض ما يملكه من الامتعة وهو زرع لاحد اولاد اولاده وهو قاصر عن درجة البلوغ فقبل له والده الهبة والتعليك وقبض الموهوب واستولى عليه له ووقع ذلك منه وهو في حال الصحة والسلامة ايضا واشهد بئنة من المسلمين على نفسه بذلك وفي ٢٣ شعبان سنة ٧٣ مات الرجل المذكور فهل الهبة والتعليك في الدار وهى فارغة من امتعة الواهب البالغ وفي الزرع للقاصر نافذة (اجاب) كل من هبة الدار والزرع المذكورين على الوجه المستطور صحيح حيث استوفى شرائط الهبة من القبض حال صحة الواهب مع كون الموهوب مفرغا غير مشغول بمنازع الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما توفى به من المهر ودخل بها ثم دفع لها به ذلك نفقدا من الذهب امانة لتتزين بها والا تطلبها منها فامتنعت

١٩ ١٢٧٤

٢٣ ١٢٧٤

٢٦ ١٢٧٤

فامتنعت من دفعها له متعلقة بانه اعطاها لها كشف وجهه فامتنعت دعواها فهل يكون القول قوله ويكون له اخذها منها (اجاب) نعم القول قوله في ذلك بينه وبينه واليئنة عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على نخل مدة تزيد على عشر سنين فدعى عليه اولاد اخيه ان لهم حصة فيه بطريق الارث عن ابيهم بموجب حجة شرعية تحت ايديهم فامر المذمعي عليه المذكور بانه كان لمورثهم حصة في بعض النخل المذكور وانه كان تبرع له بها في حال حياته وانه غرس بعض النخل المذكور لنفسه فهل تسمع دعواهم عليه ويؤخذ باقراره فيما اقر به وتطلب منه اليئنة على دعواه (اجاب) حيث اعترف واصل اليد على النخل بما يفيد الملك في جزء منه للمدعي وادعى انتقاله اليه بنقل فان كان ما يدعيه ناقلا صحيحا يكلف اثباته فان اثبت بطريق شرعي يقضى له به والا فلا وقد صرحوا بان هبة النخل بدون الارض لا تصح بمنزلة هبة المشاع والقول لذي اليد فيما انكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تبرع لآخر بقدر معلوم من النقد في حياته وقبضه المتبرع له وصرفه في شؤن نفسه ثم مات وترك ورثة وتبرع ايضا بمثل ما تبرع به لاييهم وصرفه على انفسهم ثم بعد ذلك اراد المتبرع الرجوع فيما تبرع به على الورثة فهل لا يسوغ له ذلك (اجاب) ليس للمتبرع المذكور الرجوع على المتبرع لهم ان كان الواقع ما هو مستطور بدون وجه شرعي لوجود مانع الرجوع في الهبة وهو الخروج من الملك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل رجلا اجنيا وصيا مختارا على تركته ووصى له بالثلث الجائز ومات الموصى وهو مصر على وصيته عن زوجته فقط ثم بعد ذلك تزوجت زوجة المذمعي برجل من اتباع الوصى فمصرع الوصى لها من امتعته على سبيل الجهاز قبضته الزوجة وحازته في حال صحة الوصى وسلامته ثم بعد مدة انحصرت التركة ومات الوصى عن ابن قبل ان تاخذ الزوجة ما يخصها من تركته زوجها فطلبت الزوجة المذكور من الابن المذكور ما يخصها من تركته زوجها فامتنع ويريد ان يرجع بالمتاع الذي تبرع به والده للزوجة ويحسبه عليهم من اصل ما يخصها من تركته زوجها فهل اذا ثبت كل من التبرع والقبض والحيازة في حال صحة الوصى وسلامته لا يجاب الابن المذكور لذلك ويكون للزوجة اخذ ما يخصها من تركته زوجها بالفريضة الشرعية (اجاب) الموت مانع من الرجوع في الهبة فليس لو ارث الواهب بعد تمام الهبة الرجوع فيما وهبه ومورثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات منذ خمس وعشرين سنة عن ثلاثة بنين وعن اولاد ابنا آخر من منفردين في معيشة وخدمهم باموالهم الخاصة بهم فانفرد احد البنين الثلاثة عن اخويه بعد موت ابيه في معيشة وحده وحاز اموال من كسبه الخاص به من عقار واطيان وسواق ومواش وغير ذلك في حال انفراد غير ما تركه الاب والآن تريد اولاد البنين مشاركة الماله الذي حازره بعد موت ابيه وفيما تركه جدهم متعلقين بورقة بايديهم مذكور فيها ان الجود هوب لكل جزاء شاعما بيده من الاموال

٢٧ ١٢٧٤

٢ ١٢٧٤

٤ ١٢٧٤

١٤ ١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

سفر سنة

القبض والقبضة وهم بالغون من غير قبضة واقرار قبض من في حياته فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا تتم الهبة الا بالقبض والحيازة حال حياة الواهب حيث كانوا بالغين اذ ذلك ولا مشاركة لهم ايضا في مال الم الذي حازه بسعيه وكسبه حال انفرادهم اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان ملك احدهما حلقا وليته ذهب في حال حياته وصحته واختياره واشهد على ذلك بيعة شرعية فقبضت البنت ذلك وصار تحت يدها مدة فهل اذا مات الاب لا يكون للبنت الاخرى منازعة ولا حق في ذلك مع اختها بل يكون خاصا بالمملكة حيث كان التملك ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت التملك المذكور حال صحة الملك مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للاخت معارضة المملكة في ذلك بدون وجه شرعي ويكون خاصا بها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك تسعين ذراعا في دار قسمتها وأقرزتها وهبتها لابن أخيها البايع فقبضها وحازها في حال حياة الواهبة وصحتها وسلامتها وهي باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا فهل والحال هذه تكون الهبة صحيحة نافذة وليس للورثة بعد موتها معارضة الموهوب له بعد القبض والحيازة الشرعيين في حال صحة الواهبة وسلامتها واذا انكرت الورثة الهبة من مورثتهم للموهوب له المذكور لا عبرة بانكارهم بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبتت الهبة المذكور حال صحة الواهبة مع القبض المستوفية شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الورثة لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في أخى جد وهب في حال صحته لابن ابن أخيه عشرة قراريط من داروله وأولاد ابن أخ آخر والواهب المذكور قد أدخله منزلا فيها وسكن الموهوب له الى أن توفي الواهب فهل تنفذ هذه الهبة ولا كلام لأولاد ابن ابن الأخ الآخر (اجاب) هذه الهبة لا غية لا تعتبر حيث كانت في مشاع قابل للقبضة ما لم يثبت ان الواهب قسم الموهوب حال صحته وسلمه الى الموهوب له فارغا غير مشغول او كانت الدار صغيرة لا تقبل القسمة وسلمها جميعها للموهوب له كذلك ويجرد سكنه في منزل من منازل الدار الموهوب فيها تلك الحصة لا يكفي بدون اقرار القدر الموهوب والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة يملكون عقارا يقبل القسمة وبعض مواش وامتنعة وغير ذلك من ابيهم ولا حدهم ابنتان بالغان فوهب كل من الاخوة الثلاثة ثلثا من العقار وغيره لابن ابن المذكورين شائعا من غير اقرار ولم يحصل من الموهوب لهما في الموهوب قبض ولا حيازة الى الآن فهل والحال هذه لا تتم الهبة ويكون الجزء الموهوب باقيا على ملك الواهبين (اجاب) نعم لا تتم الهبة بدون قبض الموهوب والافراز فيما يحتمل القسمة ويكون الموهوب قبل ذلك باقيا على ملك الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لكل واحد من زوجته وبنيه الثلاثة حصة بالقراريط شائعة في جميع دارين صغيرتين لا يقبلان القسمة وقبضوا الموهوب وحازوه

١٤

٢٥

٢٥

ربيع الاول

٣

١٢٧٤

٦

ربيع الاول سنة

١٢٧٤

١٠

وحازوه القبض والحيازة الشرعية في حال صحته وسلامته وانتهى بذلك مدته ثم بعد ذلك مات الواهب عن ورثته الموهوب لهم وعن ورثة آخر بن فآراد الورثة الاخرين اموال الهبة وجعلها ميراثا كباقي املاكه فهل لا يجابون لذلك (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة لا تتم ولو مع القبض الا اذا افرز الموهوب وسلم للموهوب له وفي غير محتمل القسمة تتم القبض في ضمن قبض الكل فاذا استجمعت الهبة المذكور شروط شرائط الصحة والتمام وقبض كل واحد من الموتهوب لهم المذكورين حال انفرادهم ما هو له من الحصة الشائعة اذا كان المشاع غير قابل للقسمة في ضمن قبض الكل غير مشغول بمشاع الواهب حال صحة الواهب لا يكون الموتهوب تركه عنه والا قسم بين ورثته بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضمونه امرأة وهبت حليا وامتنعة من نحاس وغيره في حال صحته وسلامتها لامرأة وقبضت الموتهوب ووضعته يداه عليه ثم بعد ذلك اخذت الواهبة المذكور بغير هذا الحلي والامتنعة من الموتهوب لها على سبيل الرجوع في ذلك برضاء الموتهوب لها وتصرفت ببيعته لنفسها ثم بعد ذلك ماتت الواهبة المذكور فهاذا يكون الحكم في تلك الهبة سيما والواهبة المذكور كورة لها بنت اخ غائبة من مدة عشرين سنة لا يعلم حياتها ولا مكانها ولا موتها (اجاب) اذا ثبتت هبة تلك الاشياء من المالك لتلك المرأة مستوفية شرائط الصحة مع القبض والحيازة حال صحة الواهبة بالوجه الشرعي فرجع الواهبة في بعض الموتهوب واخذها والتصرف فيه لا يستلزم بطلان الهبة في الباقي فقد صرح علماء فقهنا بالرجوع في الهبة كلا او بعضها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أولاد بالغون في معيشته انفرادا لأحد الأولاد في معيشة وحده وصار يسعى ويكتسب وحده من ماله الخاص به حتى صار له مال بسبب سعيه وكسبه وحده فاشترى دارا لنفسه من ماله الخاص به بموجب حج شرعية بيده من ماله وصار واضعا يده عليها وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة من السنين والآن وهب الاب داره ودار ابنته الذي في معيشة وحده لأولاده الذين في معيشته والحال ان الاب لم يكن وكيل عن ابنته في هبة دار ابنته المذكورة لاخوته فهل والحال هذه اذا لم يجز الابن المذكور هبة ابيه في الدار المذكور لاخوته البالغين لا تصح هذه الهبة ولا تنفذ لا سيما ولم يضعوا أيديهم على الدار المذكور كورة بل صاحبها ساكن فيها ومشغول بامتعة (اجاب) اذا كان المالك في الدار المذكور كورة ثابتا للابن المنفرد عن معيشة ابيه لا تنفذ هبة الاب اياها ولا ولاده الذين هم في معيشته بدون وكيل من المالك أو اجازة على فرض قبضها وتبطل برد المالك لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب دار لابن ابنته القاصر ووكل أم الموهوب له في قبول الموتهوب وحيازته له الى حين بلوغه فقبلت وحازت الموتهوب لابنهما مدة عشرين سنة حتى بلغ وقبض الموتهوب له من أمه ووضع يده عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم ظهر الآن ابن عمه له يدعي ان الدار المذكور كورة ارث عن جده

ربيع الثاني

٩

١٢٧٤

جمادى الاولى

١٧

١٢٧٤

جمادى الثانية سنة

الواهب ويريد أخذ حقه منها بطريق الارث عن أمه الميتة بعد حقه بالقرينة الشرعية فهل والحال ما ذكر تكون الدار المذ كورة للموهوب له حيث كانت المبة صحيحة ثابتة بالوجه الشرعي سيما والمدعى المذ كور حاضر ومشاهد لتصرف واضح اليد في الدار المذ كورة ولم يدع ولم ينزع (أجاب) اذا أثبت الموهوب له المبة من قبل جده حال صغره بالبيننة الشرعية مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يعتبر انكار ابن عمه المذ كورة للمبة ولا تكون الدار الموهوبة والحال ما ذكر تركه عن الواهب والا كانت الدار المذ كورة تركه تقسم بين ورثة ماله كما بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجتان أعطى لأحدى الزوجتين حلياً بهيمة وملكها وقبضته وحازته في حال صحته وسلامته وهو باكمل الاوصاف المعتبرة شرعاً وأشهد على نفسه الاشهاد الشرعي بعد تمام المبة بالتقليد والحيازة ثم بعد مدة ماتت عن الزوجتين المذ كورتين وعن أولاد ذكور وبنات وترك ما يورث عنه ثمران من دار وغيره فهل اذا أثبتت الزوجة المبة والحيازة للمذ كور بالوجه الشرعي لا يكون لورثة منازعتها فيما قبضته وحازته على الوجه المذ كور (أجاب) اذا ثبتت هبة الحلي للزوجة المذ كورة حال الصحة مستوفية شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب المذ كور وليس لباقي ورثته معارضة الموهوب لها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً وهبها لرجل اجنبي مجانبا بدون مقابل ولم يكن بينه وبينه قرابة ولم يتصرف الموهوب له فيها بشئ من أنواع التصرفات وهي باقية في يده فهل والحال هذه يكون للواهب الرجوع فيها ويمكن من ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يصح الرجوع في المبة بشرط قضاء القاضى أو التراضي عليه وان كان الرجوع مكرهاً فمحرماً حيث لا مانع منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاث بنات قاهرات وهب في حال صحته وسلامته لكل واحدة منهن شيئاً معيناً فوهب لأحدهن نصف سقينة وهو واضح يده على جميع السقينة وقد راعى ما من الدراهم وللبنت الثانية عسدار فبقا معيناً وللبنت الثالثة قد راعى ما من الدراهم مفرزاً وقبل لكل واحدة منهن تلك المبة ثم بعد ذلك بعدة مات الرجل المذ كور عن بناته الثلاث المذ كورات وعن بنت أخرى وعن زوجته فارادت البنت الأخرى جعل الموهوب تركه عن أبيهن فهل اذا ثبت وصى القصر المبة المذ كورة للبنات المذ كورات بالوجه الشرعي لا يكون للاخت المذ كورة معارضتهن في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا أثبت وصى البنات القاصرات المبة لكل واحدة منهن من قبل أبيهن حال صحته مستوفية شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عنه وليس للاخت معارضتهن في ذلك بدون وجه شرعي وهبة الاب لا تنفيتم بالايجاب اذا كان الموهوب في يده غير متاع قابلاً للقسمه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة

١٢٧٤ ٧

١٢٧٤ ١٤

شعبان ٨ ١٢٧٤

شوال ٧ ١٢٧٤

شوال

حصولاً بكتبهما وسعيهما أموالاً وعقاراً وغير ذلك ولا أحد الاخوين أولاداً بالغين في عائلة أبيهم وهمهم فاسقط الاب والم الثلث في جميع ما بأيديهما من الاعيان لا أولاداً أحدهما ولم يضع أحدهما من الأولاد المسقط لهم يده على شئ من تلك الاعيان ولم يحصل لهم من أبيهم وهمهم قسمة ولا تسليم في شئ منها فهل اذا اراد الأولاد المذ كورون أخذ شئ من سهمهم وأبيهم لا يجابون لذلك بغير دعوى الاسقاط حيث ان الاسقاط في الاعيان باطل ولم يكن الأولاد كسب معروف بل كان كل منهم معيناً لعمه وأبيه في شؤنها ومصالحهما (أجاب) ليس للأولاد البالغين أخذ ثلث املاك أبيهم وهمهم بمجرد الاسقاط المذ كور على الوجه المصور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قدراً معلوماً من الدراهم آل لها بالارث الشرعي عن مورثها وهو في قبضتها وحيازتها ثم بعد مدة من الشهور وهبت من تلك الدراهم قدر ما معلوماً لها وقبضته الام المذ كورة وحازته وكل منهما باكمل الاوصاف المعتبرة شرعاً فهل والحال هذه اذا ارادت البنت المذ كورة الرجوع على امها فيما وهبته لها من تلك الدراهم بعد القبض والحيازة الشرعية لا تجاب لذلك (أجاب) اذا تمت المبة المذ كورة بالقبول والقبض لا يكون للواهب الرجوع فيما وهبته لها مبة تامة لوجود المانع وهو القرابة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصة في مكان مشترك بينه وبين جماعة وهبها لابن عمه والمكان صغير لا يقبل القسمة فهل تكون المبة صحيحة وليس لباقي الثمرة كاه ابطالها والحال هذه حيث كانت المبة مستوفية لشرائطها (أجاب) هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة تصح ان وجد القبض ولا يحصل القبض في مثل ذلك الا بقبض كل الدار والالاتم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أعبادية ملك وهب لزوجته قطعة منها وحذرها لها بحذود أربعة وكتب لها بذلك حجة شرعية من قاضى الناحية وسجلها بسجله المفقوظ وقبضتها وحازتها القبض والحيازة الشرعيين ووضعت يدها عليها وصارت تنفع بها مدة ولا أن يريد زوجها ان يرجع عليها أو يأخذها منها فهل لا يجاب لذلك حيث ملكها لها وترك حقه منها لزوجته المذ كورة وقبضتها ووضعت يدها عليها باذنه ورضاه طائعا مختاراً والحال هذه (أجاب) ان تمت المبة المذ كورة واستوفت شرائطها لا يكون للزوج الواهب الرجوع فيما وهبته لزوجته لوجود مانع الرجوع وهو الزوجية والله تعالى أعلم (سئل) في عبد بالغ اعتقه سيده حال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بعدة من الايام وهب لعتقه المذ كور بعض امتعة حال صحته ولم يقبضها المعتق المذ كور حال حياة سيده فان السيد وترك ما يورث عنه شرعاً فاراد المعتق أخذ ما وهبه له سيده حال حياته من تركته فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا تتم المبة المذ كورة الا بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وتكون تركه عن الميت المذ كورة تقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية حيث لم يوص السيد لعبد المذ كور بالامعة المذ كورة (أجاب) نعم والله

سنة شوال

١٢٧٤ ٧

١٢٧٤ ٢٧

١٢٧٤ ٥ ذى القعدة

١٢٧٤ ٨

١٢٧٤ ١٤

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع وهو فيه في حال صحته وسلامته لينتقله إلى ابنته وسلمه لها فقبضته وحازته لنفسها وسلمها حجة من مدة سنين والآن يريد الابن الرجوع وإبطال المبة متعللا بعدم خروج الحجة ومنكر المبة فهل إذا كان كل من المبة والقبض والحيازة ثابتا بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره إذا ثبت ما ذكر (اجاب) إذا ثبتت البنت المذكورة أن اباهما وهب لها الدار المذكورة وأنه سلمها لها فأرغته غير مشغولة بأمته الوهاب واستوفت المبة المذكورة شرائط الصحة والتسام بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الوهاب ما صدر منه على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة بطريق الارث وهبها لآخر وأقبضها واستولى عليها الموهوب له مدة تزيد على خمس عشرة سنة وبنها دارا فهل إذا رجع الوهاب في المبة لا يجاب لذلك حيث تمت بالقبض والحيازة الشرعيين وبنها الموهوب له فيها بناء لنفسه من ماله بعد القبض المذكور ويكون ذلك مانعا من الرجوع فيها ويجاب ولا يكون ذلك مانعا (اجاب) البناء في العين الموهوبة من الموهوب له إذا كان يزيد في قيمتها بعد مانعا من الرجوع في المبة فلا يمكن الوهاب منه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في دار وهبتها لابن خالها بعد ما قسمتها وحازها الموهوب له وقبضها قبضا وحيازة شرعية فهل تكون المبة صحيحة حيث كانت في مشاع يقبل القسمة وقسم وقبضه الموهوب له بعد القسمة وليس لباقي الشركاء في المكان المذكور منازعة الموهوب له بدون وجه شرعي (اجاب) إذا تمت المبة المذكورة بالقبض والحيازة الشرعيين بعد قسمة الموهوب قسمه شرعية واستوفت شرائطها المعتبرة تكون صحيحة نافذة وليس لباقي الشركاء قبل القسمة منازعة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بنتها لعل كان جانيا من النخل شركة بينهما والبنت المذكورة آخ لام وهبتها حصتها ثلثة في النخل في مرض موتها ولم تحصل قسمة ولا إفراز ولا قبض للموهوب له ثم بعد صدور المبة ماتت البنت المذكورة في المرض المذكور فأراد الموهوب له أخذ ما وهبته له اخته لأمه المذكورة فذعه أخواته لأمه لا يهبوا بنتها وزوجها من ذلك فهل والحال هذه لا تتم المبة إلا بالقبض والحيازة والإفراز ويكون ما وهبته البنت المذكورة ميراثا يقسم على ورثتها المذكورة بالقرينة الشرعية (اجاب) المبة المذكورة على هذا الوجه غير معتبرة فيكون الموهوب باقيا على ملك الواهبة يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ونخلها وهبتها في مرض موتها لأحد بناتها البالغ واستمر ما وهبته بيدها حتى ماتت بدون قبض وحيازة في حال حياتها عن ابنها المذكور وعن باقي ورثتها فهل إذا ثبت أن المبة في مرض الموت تكون بمنزلة الوصية فتوقف صحتها على إجازة باقي الورثة وإذا لم يجزوها يكون الموهوب تركه يقسم بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) المبة

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

٢٢

١٢٧٥

ربيع الاول

٢

١٢٧٥

رجب

٢٨

المذكورة

المذكورة على الوجه المتطور غير معتبرة شرعا ويكون الموهوب تركه يقسم بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لبنت له وهب لها في نظير ذلك الدين قطعة أرض غير خارجة محدودة بحدود أربعة وهي ثلاثة أفدنة وثلاث ومشتعلة على بئر مائية ولكن لم يصرح الوهاب في هبته بالبئر فوضعت البنت يدها على هذه القطعة وصارت تزرعها في حال حياة والدها مدة أربع سنوات ثم مات والدها وبعد وفاته بمدة ماتت أيضا عن أخوة أشقاء وأخوة لاب فوضعت الأخوة الأشقاء أيديهم عليها وصاروا يزعمونها مدة تزيد على أربع سنوات ثم الآن تريد الأخوة غير الأشقاء منازعة الأشقاء فيها متعللين بأن الأخت لم تضع يدها على الثلاثة الأفدنة والثلاث بل على الثلاثة فقط ما عدا الثلث فهل إذا ثبتت الأخوة الأشقاء بالبينة الشرعية وضع يدها على الجميع في حال حياة والدها تلك المدة يكون الحق لهم فيها دون الأخوة التي للاب ويمنعون من معارضتهم حيث كانت بدون وجه شرعي (اجاب) إذا أثبتت وريثة البنت أن أباهم وهب الثلاثة الأفدنة والثلث لبنته حال صحته وأنه أقبضت الموهوب جميعه في مجلس المبة أو بعده باذن الوهاب وكان الموهوب جميعه حين ذاك فارغا غير مشغول واستوفت المبة شرائطها المعتبرة في جميع ما وهب بالطريق الشرعي لا يكون غيرهم معارضتهم فيها بدون وجه شرعي ولا يعتبر الانكار مع الانبات والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضمونه امرأة ماتت وهبت قبل موتها جميع ما تملكه من نحاس وفراس ومصاغ وحلى وغير ذلك مما قل وكثر لرجل وكتبت له سند بذلك والموهوب له قبض ذلك حال حياتها وأقرت بأنه لم يكن لها وارث أصلا والآن ادعت امرأة بأنها هي الوارثة لها بسببها الأخوة فإذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) صورة هذا السند تنفع أن تلك المرأة أقربت بالمبة من قبلها الموهوب له المذكور والقبض في حال الصحة في جميع ما تملكه فإذا تحقق ذلك شرعا يكون جميع ما ينفق أنه مملوك لها وقت الاقرار ملسكا للموهوب له إذا لم يوجد فيه ما يمنع صحة المبة كالشيوع في القابل للقسمة معاملة لها بالاقرار حال الصحة أو حجة على المقر أو ما إذا حدث لها شيء بعد ذلك فلا يدخل فيما تضمنه الاقرار وفي الخاتمة ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملكه لفلان فهو هبة لا يجوز إلا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا وفيها أيضا قال ما في يدي من قليل وكثير أو متاع لفلان صح اقراره لأنه عام وليس بمجهول فيعلم منه أنه لا جهالة في هبة جميع ما يملكه الشخص من قليل وكثير ونقد وحلى ومصاغ وفراس ونحاس ورفيق بل هو من بابا لعام فاية الامانة وقبض صحتها على القبض الشرعي حال المبة وعدم الشيوع وإذا صححت مدعية الأخوة دعواها وكانت في ضمن دعوى مال تنفع والا فلا ولا يمنعهم من الدعوى قول الشهود أنه لا وارث لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مملكتين وهب أحدهما لبنته البالغة ومالكه لها وهبها لغيره الآخر

١٢٧٥

١٥

صفر

١٢٧٦

٨

٧٨ في مهديه ح

وأقبض بقتله المثل الموهوب لما قبضته فارغا غير مشغول وأشهدوا له بالوهاب على نفسه
شهرا وداعدا ولا بذلك وسكنت فيه مع زوجها مدة تزيد على تسعين سنة وذلك في حال صحته
وسلامته وأراد أن يكتب لها وثيقة شرعية بذلك فأدركه السر فجأة وتكره سفره ثم
توفي إلى رحمة الله في غير بلد فهل إذا كان الأمر كذلك وثبت ما ذكر من الهبة والقبض
مستوفية شرائط الهبة بالوجه الشرعي تحتجب البنت الموهوب لها بالمكان المذكور
دون باقي الورثة ولا يكون لهم معارضتها فيه حيث ثبتت ملكها له حال صحة والدها بالوجه
الشرعي (أجاب) إذا ثبتت الهبة المذكورة مستوفية شرائط الهبة بالوجه الشرعي
اختصت الموهوب لها بالمكان الموهوب دون باقي الورثة وليس له معارضتها في ذلك
والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا قابلة للقبعة
وهب منها جزأها لولد صغير أجنبي من الوهاب وقبل أبو الصغير الهبة المذكورة له ولم
يحصل منه قبض ولا قبعة ولا تغيير للقدر الموهوب لولده بل استمر الجزأ الشائع بيد الوهاب
ولم يحرر بالهبة المذكورة قبعة ولا سند حتى مات الوهاب من ورثة فقام ذلك الرجل
الأجنبي وهو أبو الصغير الموهوب له ينازع ورثة الوهاب ويريد أخذ الجزأ الموهوب لولده
فهل تكون هذه الهبة لأغية للشيوع وعدم القبعة والقبض (أجاب) نعم لا تعتبر هذه الهبة
والحال ما ذكر والموهوب تركته عن الوهاب حيث لم يتحقق شرائط صحته ما بها والله
تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة في حجر رجل وصى عليها وهبت لها امرأة شيئا وقبضه
لها الوصي المذكور وقبل لها فهل تتم لها الهبة المذكورة بقبضه حيث صدرت الهبة
من الواهبة في صحتها واتصل بها القبض والقبول والحيازة في حياة الواهبة (أجاب) تتم
هبة المرأة المذكورة الصادرة حال صحته من تلك القاصرة بقبول وصيها في مجلس
الاجتماع وقبضه ما وهب لها فارغا غير مشغول ولا مشاعا يحتمل القبعة إلا إذا أقر زوسلم
وكونه مشاعا لا يحتملها لا يمنع مع قبضه من تمامها ويحصل قبض الكل بشرط كون ذلك
في المجلس أو بعده باذن الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتها القاصرة
أشياء من مصاغ وغيره وحصه مشاعة في بيت لا يحتمل القبعة وقبل لها أبوها وحاز ذلك
لها بشهادة البينة الشرعية فهل تتم الهبة لها بقبول أبيها وقبضه ويتم القبض في مشاع
لا يحتمل القبعة بقبض الكل وإذا ماتت الواهبة بعد مدة وأراد أحد الورثة جعل
الحصة في البيت ميراثا عن الواهبة لا يجاب لذلك حيث صدرت في صحتها وسلامتها
والقبض والقبول والحيازة كذلك (أجاب) نعم إذا ثبتت الهبة المذكورة حال صحة
الواهبة مستوفية شرائط الهبة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركته عن
الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة قرار بطماعة من أمكنة ثلاثة لا تقبل
القبعة وهبها لزوجته في حال صحته وسلامته وقبضتها منه وهما بحال الصحة والسلامة
أيضا هل تكون الهبة صحيحة وإذا مات الزوج المذكور بعد مدة عن زوجته المذكورة

وعن

١٠ ١٢٧٦

ذى القعدة

٢٨ ١٢٧٦

صفر

١١ ١٢٧٧

٢٢ ١٢٧٧

وعن ابنه من غيرهما وأراد جعلها ميراثا عن أبيه لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) إذا
ثبت صدور الهبة من قبل الزوج لزوجته حال صحته فيما لا يقبل القبعة وقبول الموهوب
لها الهبة وقبضها الموهوب في مجلس الهبة فارغا غير مشغول أو بعد المجلس باذن الوهاب
قبضها ميراثا عما كذلك بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركته عن الوهاب حيث لم يوجد
مانع من تمام تلك الهبة وقبض المشاع الذي لا يحتمل القبعة يحصل في ضمن قبض كله
بشرط عدم وجود المانع من صحة القبض ككونه مشاعا ولا اجتماع الوهاب أو معناه أو الله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت في مرض موتها الذي ماتت فيه لبنت ابن أخيها البالغة
الغير وارثة لها جميع ما تملكه من ثقل خفيف وملك وغيره من غير تعيين شيء غير أنها
عينت بعض ديون لها ولم تحجز الموهوب لها شيئا من أشياء الواهبة ولم تضع يدها على شيء
إلى أن ماتت الواهبة بعد ذلك عن ابن ابن عم والدها من غير شيء فهل تكون الهبة
المذكورة باطلة ويكون مآثر كته الميثة المذكورة ميراثا لابن ابن عم والدها المذكور
(أجاب) الهبة في مرض الموت حكمها كوصية تنفذ من ثلث المال إلا أنه يشترط
تمامها قبض الموهوب قبل موت الواهبة فإذا لم يوجد ذلك يكون الموهوب باقيا على ملك
الواهبة فيورث عنها وهذا إذا لم تصف التملك إلى ما بعد الموت والا كان ذلك محض وصية
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته وصنع لها حليا وملسكه لها حكم
عادة الناس ووضعت يدها عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وصارت تستعمله وتتمتع
به في بيت زوجها في حياة أبيهم ثم مات الأب عنها وعن أخيها الشقيق لها ولم ينازعهما الأب
في حياته والآن يريد أخوها أن يجعل حلى أخته ميراثا لاجل مقاسمته فيه فهل إذا ثبت
التملك من الأب لها لا يجاب الأخ المذكور لذلك ويكون الحلى المذكور خالصا لها
(أجاب) إذا ثبت التملك من الأب لابنته المذكورة في الحلى المذكور مستوفيا شرائط
الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون تركته عن الأب ولا يكون لأخيها معارضتها فيه
والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانيا معلوما من
أرض بعبادية محدودا محدودا ومعه موهوب ذلك لزوج بنت ابنه الأجنبي منه وليس
برحم ولا محرم منه فهل يكون للواهب المذكور أن يرجع في هبته حيث كانت الأرض
بحالها ولو وجد القبض والحيازة من الموهوب له وإذا امتنع الموهوب له من التسليم فيها
لواهب وترافع معه إلى القاضي ومالب الوهاب أرضه ووردها إلى ملكه يسوغ للقاضي
الحكم برد الهبة وفسخها جبراً على الموهوب له حيث كانت باقية على ملكه إلى الآن
(أجاب) صح الرجوع في الهبة بعد القبض إذا لم يوجد مانع منه وإن كره الرجوع فخر يما
للأحداث الواردة في ذلك ولا يصح الرجوع إلا براضيهما أو بحكم المحاكم فلو استردوها
بغير قضاء ولا رضاء كان غصيا حتى لو هابت في يده يضمن قيمتها للموهوب له والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن بقيقه وعن ابن ابن أخيها الشقيق وترك ما يورث عنه

جمادى الثانية

٩ ١٢٧٧

٢٨ ١٢٧٧

شعبان

٢٢ ١٢٧٧

شرطوا من جلة ما تركه دار كبير لم تقسم بين ورثته ثم قبل قسمة الدار المذكورة بين الورثة باع البننان المذكور ثلث الدار المذكورة لجماعة بثمن معلوم ثم أراد ابن الاخ المذكور اخذ نصيبه في الدار المذكورة بالارث عن عم أبيه الميت المذكور فنفقه المشترون من ذلك متعللين بانهم اشتريها من البننين وأنه وهب لهما نصيبه في الدار المذكورة فانكر دعواهم وأمر زواصكا بذلك غير مجبلي في مجبلي قاض فهل والحال هذه على فرض ثبوت الهبة المذكورة وكون الدار كبيرة قابلة للقسمة بالاقرار ولم تحصل قسمتها الى الآن لا تصح الهبة فيها ويكون تصرف البننين بالبيع في نصيب ابن اخ الميت المذكور في الدار المذكورة باطلا حيث رده ولم يرض به ويكون للرجل المذكور اخذ نصيبه بالفريضة الشرعية حيث كانوا معترفين له باصل ملكه ولم يثبتوا انتقاله عن ملكه بناقل شرعي (أجاب) اذا كانت الجماعة المذكورة معترفين بملك ابن اخ الشقيق نصيبا من الدار المذكورة بالارث عن مورثه المذكور ودعوا هبته للبائعين المذكورين شائعا وكان ماذ كرقبالقسمة الاقرار ولم يقسم لا تتم الهبة على فرض ثبوتها ويكون النصيب المذكور باقيا على ملك الوارث المذكور وعلى ما عليه العمل وهو المذهب المشهور وهذا عند ثبوتها ووجود التسليم برضا المالك اما عند عدم الثبوت أو عدم التسليم والقبض فلا كلام فيه ويكون البيع المذكور في ذلك النصيب والحال هذه موقوفا على اجازة المالك فان اجازة نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته بية مشغولا بامتعة وهي خارجة عنه فهل لا تكون هذه الهبة صحيحة ويكون باقيا على ملكه حيث كان مشغولا بامتعة ولم يتحرر للموهوب لها حصة مستحقة من القاضى والزواج الواهب حتى لم يمت (أجاب) نعم لا تجوز هبة المشغول بامتعة الواهب مالم يفرغه ويسلم الى الموهوب له ومالم يحصل ذلك يكون نه اسرا دالموهوب حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان قطعة ارض بعضهما مبنى وبعضها خال من البناء فاقسما ما كان عامرهما وبقي ما كان خاليا من البناء على الشيوع بينهما ثم مات أحدهما وترك ورثة فاراد بعض ورثة المتوفى ادخال القطعة الخالية من البناء فيما يخص مورثه بالقسمة السابقة بخلاف الشريك الاخر ومنعه من ادخالها وقال لا حتى تقسم فقال له بعض الورثة خذ هذه القطعة الخالية من البناء مع نصيب مورثنا ونحن نأخذ نصيبك فقال لا انقص القسمة السابقة فقال بعض الحاضرين له اسقط حصة لورثة شريكك المتوفى فقال اسقطت حتى في هذه القطعة الخالية من البناء فهل والحال هذه الاسقاط غير صحيح (أجاب) مجرد الاسقاط في الاعيان غير صحيح فلا ينتقل الملك اشراك المسقط الا بناقل شرعي الا أن يوجد منه اقرار بما يفيد الملك لهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل ملكه ولى الامر قطعة ارض على وجه الهبة وحازها الموهوب له ثم ان الموهوب له اعطاها لآخر في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم اقبضه اياه بالجلس سر الذي شهود ولم

يظهر اذالك بل اظهر انها هبة بغير عوض خوفا من تغيروا على الامر على المنعم عليه وكتبا
 بذلك حتى لا يكرهوا الشراعي مضمونها انها هبة بغير عوض ثم قام الا ن الوهاب الثاني
 يريد الرجوع على الموهوب له متعللا بما هو مكتوب بحجة الهبة انها هبة بغير عوض
 فعارضه الموهوب له بما حصل بينهما من امر من المعاوضة المذ كورة فهل اذا اثبت
 الموهوب له المعاوضة المذ كورة بالبدنة الشرعية تقبل بينته ويمنع الوهاب من الرجوع
 في الهبة المذ كورة ولا عبرة بما كتب ظاهر بالحجة المذ كورة من انها هبة بلا عوض
 ويكون من قبيل اقرار بالبدنة فلا يعتبر والمعة بر ما شهد به شهود السرا (اجاب) اذا
 كانت الارض المذ كورة مملوكة الرقبة لا واهب وثبت بالبدنة العادلة انه واهب الاخر
 في مقابلة مبلغ معلوم جعله عوضا عن الهبة بان صرح بما يقيد ذلك في العقد واستوفى
 ما ذكر شرائطه المعتبرة شرعا بعد صدور الدعوى بذلك المستوفية للشرائط لا يكون
 للواهب الرجوع فيها ولا تعتبر الحجة المكتوبة على خلاف الحقيقة الواقعية شرعا اذا العبرة
 بالواقع لا بالمسطر في الاوراق على خلافه حيث ثبت انها قاطا تحقرة الشهادة وعلى اظهار
 كتابة الحجة بخلاف ما وقع بينهما اقرارا من امر يخاف حصوله كما هو مذكور بالسؤال
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب فرسا لآخر وسلمه له وقبضها الموهوب له وحازها
 لنفسه وصار يركبها مدة الى ان اودعه عند وكيل للواهب فجعله وسافر الوهاب
 والموهوب له معا فأتى الوهاب في السفر وحضر الموهوب له وطلب الفرس من وكيل
 الوهاب فامتنعت الورثة من تسليمها متعللين بان الفرس محل مورثهم الوهاب فهل
 اذا ثبتت الهبة من الوهاب وتسليمها وقبضها وحيازتها وايداعها عند ذلك الوكيل
 يكون للموهوب له أن يأخذ فرسه ممن هي تحت يده ولا عبرة بتعللهم (اجاب) اذا اثبت
 الموهوب له ما ذكر بالوجه الشرعي ولم يوجد مانع من تمام الهبة ولا ما يوجب رجوع الفرس
 بعد ذلك لملك الوهاب لا يكون لورثته معارضة الموهوب له فيها بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) من ديوان الزنانه بما مضمونه بتدعي محضر تكم ان شخصا يدعي محمدا
 وهي افندي وكيل دائرة وعتق المرحوم احمد باشا يكن مقيدا باسمه ما تسان وسبعة
 وعشرون فدانا ابعادية كائنة بسبعة حيضان من ناحية ميانه قلها بغيرية بني سوييف
 وتوفي عن زوجته ومعتقه وخص الزوجة الربع والمعتق الثلاثة الارباع والزوجة وقعت
 ما خصها بحق الربع شاعنا في الحيضان المذ كورة بمقتضى حجة ايقاف شرعية ثم ان المعتق
 افرز كامل حصته من ذلك وخصصها في بعض الحيضان المذ كورة بمقدود معينة ووجهها
 من طرفه بخمسة أشخاص بمقتضى حجج شرعية تحررت لهم على واقع ما افرز وتترك باقي
 الابعادية لجهة الوقف المرقوم والموهوب لهم طلبوا الا ان اعطاهم تقاسيط بما وهب
 لهم وحيث لم يعلم ان هذا الافراز يصح شرعا اذا تصادقت عليه الواقعة أو متولى الوقف من
 بعدهم ويسوغ اعطاء تقاسيط للموهوب لهم بذلك ولو مع سابقة صدور الوقف في الشيوع

ذلك شرعا فيما ذكر يدون وجه شرعي واليجاب الاب والخال هذه كاف عن القبول وقبضه
الموهوب كاف عن قبضه ما اذ هو الولي انما يشترط ان يكون قابضا لكل المالك اذ
قبض المشاع الذي لا يحتمل القسمة يحصل في ضمن قبض الكل والله تعالى أعلم
(سئل) بافادة من محافظة مصر شرعا على افادة من مدير به التا كما مؤرخة في شان من
يتوفى ويدي شخص بان المتوفى في حال حياته وهب ثم شيئا من ماله البعض بموجب
شع والبعض على يده منذ كورين وحاصل توقيف في ذلك من قاضي تلك الجهة بالقول
ان الموهوب لا يجوز اخذه من مال المتوفى به وفاقه مالم يكن الموهوب له حازم واستلمه
ومرغوب الافادة عما يضر اجراؤه في بناء عليه لزم شرحه كضرته كما لرد الافادة عما يقتضيه
الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الحكم الشرعي ان المبة لا تتم بدون قبض الموهوب
له ما وهب له حال حياة الواهب وحيازته فارغا غير مشغول بمشاع الواهب محوزا غير
مشاع يقبل القسمة او مشاعا لا يقبلها وقبض الجزء الموهوب في ضمن قبض الكل فلو لم
يحصل القبض على هذا الوجه الى ان مات الواهب فالموهوب تركه عن الواهب وليس
للموهوب له مطالبة الورثة بما وهب له ولم يسبق منه قبض له بل استمر في يد الواهب الى
ان مات وهذا بخلاف التملك بطريق الوصية الغير وارث وهي التملك المضاف الى
ما بعد الموت فانها صحيحة بدون قبض في حياة الموصي فتخرج من ثلث التركة بعد ادائه
الدين ولو يدون رضا الورثة بعد ثبوتها شرعا واما ما زاد منها على الثلث فيوقف على
رضا الورثة الباقين واما القصر فلا تزيدي في حقهم على ثلث نصصهم والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له حصص مشاعة في دار صغيرة مقترنة لا تقبل القسمة وهبها
لابن أخيه وقبضها الموهوب له وحازها قبضا وحيازة شرعية وصار يتصرف فيها
بالبناء والهدم وانتفع بها مدة ثمان سنين والآن أراد الواهب الرجوع فيها وهب فهل
لا يحجب لذلك وهل اذا دعي على ابن أخيه بدار تحت يده ورثها عن أبيه وانكر دعواه
وذكر المدعي عليه ان ابا المدعي كان حاضرا موجودا ما شهد التصرف في المدعي عليه
مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي لا تسمع
دعواه (اجاب) اذا وهب المفسى لابن أخيه البالغ حصصا شائعة في دار صغيرة لا تقبل
القسمة وقبل الموهوب له المبة وقبض الموهوب قبضا صحيحا تاما ولم يوجد مانع تمام
المبة وقبض مثل هذه يكون قبض الكل فارغا غير مشغول ثم في الموهوب له بناء بعد
زيادة في كاه لا يكون للواهب الرجوع بعد ذلك لقيام مانع من وهما الزيادة المتصلة
والقرابة المحرمة وقد صرحوا بعدم سماع ماضي عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى
مع الترك والتمكن الا في الارث والوقف ووجود عدل شرعي فلو كانت الدعوى بغير
عن مورث تسمع بعد هذه المدة مالم يوجد من المورث المذكور نفسه ترك الدعوى المدة
المذكورة بلا عذر وهذا مع الانكار والامتناع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ملك دار او قهوة لا يقبلان القسمة وهبهما لابنه وابنته القاصر بن في حال صحته وجواز
تصرفه الشرعي وقبل عنهما فهل اذا استوفت المبة شرطا طها الشرعية تكون صحيحة
وليس له رجوع فيها واذا مات وعليه ديون واراد ارباب الديون ابطال المبة لا يجابون
لذلك وتبقى الدار والقهوة على ملك القاصر بن (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان
الرجل حال صحته وهب من ابنه وابنته الدار والقهوة اللتين لا تقبلان قسمة الا فراهو هما
قاصر ان تصح المبة بمجرد الايجاب ولا توقف على القبول ويكون قبضه قائما مقام
قبضهما حيث لم يكن محجورا عليه فليس له الرجوع ولا تكونان تركه عنه فلا تقضى
منهما ديونه بعد موته حيث استوفت المبة شرطا طها المعبرة والله تعالى أعلم (سئل)
في ثلاث بنات قصر وهب لهن جدهن دارا في حال الصحة والسلامة وقبل عنهن والدهن
وصارت بينهن وكتب الواهب بذلك وثيقة شرعية مشعولة بتختم القاضي وشهادة العدول
ثم بعد موت الواهب بمدة تزيد على عشر بن سنة والدار في حوز البنات والدهن يتصرفن
فيها تصرف المالك ادعى اولاد الواهب فساد المبة المذكورة لعدم تمييز الواهب نصيب
كل بنت وافرازة على حدة فهل والحال هذه اذا كانت الدار الموهوب به غير قابلة للقسمة
تكون المبة صحيحة ولا عبرة بدعواهم المذكورة وعلى فرض كونها قابلة للقسمة وكانت
البنات وقتئذ فقرا فالمبة صحيحة ايضا وما الحكم لاسيما وكان والدهن فقيرا حال المبة
ايضا (اجاب) ان كانت الدار المذكورة غير مشعولة بمشاع الواهب وقت المبة وسلمت
لوالد البنات القصر حال المبة فان كانت غير قابلة للقسمة صححت المبة لمن مطلقا واما
كن فقيرات او غنيات وان كانت قابلة لها فان كن فقيرات وأبوهن كذلك صححت
لانها صدقة والا فلا والصدقة على اثنين فاكثر ولو في ما يقبل القسمة تصح لعدم الشيوع
لكون المقصود منها وجه الله وهو واحد فيتمنى الشيوع وتصح بخلاف ما لو تصدق بنصف
دار تقبل القسمة على فقير لتحقيق الشيوع فلا تصح اذا شيوع منع تمامها كالمبة والله
تعالى أعلم (سئل) في امرأة كتبت لها وصية وقالت فيها ان ثلث ماله ما يصرف
في خيرات عينتها وهبت الثلث لبنتيها وامرت الوصي من قبلها ان يسلم ما وهبت لبنتيها
بعد موتها ولم يحصل منها قبض ولا حيازة للموهوب وما زالت واضحة يدها على ذلك حتى
ماتت عن بنتيها المذكورتين وابن أخيه العاصب فهل لا تتم هذه المبة ويكون سبيلها
سبيل الميراث والحال هذه لاسيما والبناتان بالفتان وقت المبة (اجاب) ان كان
ما صدر من الام لبنتيها من باب المبة بدون قبض منهما وهما بالفتان بلا افرازة في مشاع
يحتمل القسمة الى ان مات الواهب يكون الموهوب تركه عنها وان كان من باب
الوصية بان اضافت التملك الى ما بعد الموت يكون وصية لها لا يتوقف على قبض ولا
افرازة الا ان الوصية لبعض الورثة لا تنفذ بدون اجازة الباقي فاذا لم يجزها بطلت والله تعالى
أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مضمونها ما اتى في المرحوم حسين بك زحبي

من معاتيق المرحوم عباس باشا عن زوجته وهبة المعتق هما عبد الحليم باشا وأخذهما
سعيد باشا من غير شريك وصار ضبط تركته بالمصلحة وفي وقت الضبط قيل إن المرحوم
البيك الموصى إليه أبعادية قدرها فدين ٢٨١ بناحية بابل ودفعه منوقية ولم تحضر له
بها حجة ولا تقييد ولم تقع صيغة الهبة بها في المحكمة مدة حياته فهل تكون حجة تركته
المرحوم البيك الموصى إليه أو حق ورتة الواهب الذي هو المسمى باشا (أجاب)
لا يتوقف الملك في الموهوب للموهوب له بعد صدور الهبة مستوفية شرائط الصحة والتمام
على تحرير حجة الهبة ولا على وقوع صيغة الهبة على يد الخاكم الشرعي فإذا تمت الهبة
المذكورة تكون الأبعادية المذكورة تركته عن الموهوب له لأن الواهب وإن لم يحرر
سند شرعي بذلك على حسب الأصول الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
وهب في حال صحته وسلامته لأولاده البالغين مالا عقارا وغيره وقسمه بينهم قسمة
أقرارا ثلاثا لانه ميراثا كبير منهم بشئ زائد عن أخويه فوضع كل يده على ما وهب له
وحصلت القسمة والقبض في حال صحته وسلامته أيضا ثم بعد مضي نحو ستة أشهر مات
الأب عنهم وأراد بعضهم بعدم موت الأب قسمة ما مير به الأكبر فنعاه الأكبر فهل والحال
هذه تكون الهبة صحيحة نافذة ويمنع ذلك البعض من معارضة الأكبر فيما مير به
(أجاب) إذا ملك الأب أولاده المذكورين حال صحته وسلامته عقلا ماله المملوك له
بطرف الهبة وقبلوا الهبة لأنفسهم حينذاك وقسم الأب الواهب ومير ما وهب له لكل
واحد منهم وما قبضه له حال صحته واستوفت الهبة شرائط الصحة والتمام ثم مات الواهب
لا يكون لبعضهم معارضة الباقي فيما وهب له خاصة على الوجه المسطور بدون وجه شرعي
وفي الدر من الهبة عن الخانية لا بأس بتفضيل بعض الأولاد في الهبة لأنها عمل القلب وكذا
في العطايا إن لم يقصد به الإضرار وإن قصد سوى بينهم يعطى البنت كالابن عند الثاني
وعليه الفتوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز وأثم أه وفي طعن الخانية ولو وهب
رجل شيئا لأولاده في الصحة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لاروايه لهذا في
الأصل عن أصحابنا وروى عن الإمام رحمه الله تعالى أنه لا بأس به إذا كان التقضيل
لزيادة فضل له في الدين وإن كانا سواء يكره وروى المعلى عن أبي يوسف أنه لا بأس به إذا
لم يقصد به الإضرار وإن قصد به الإضرار سوى بينهم يعطى الابنة كالابن وقال محمد رحمه
الله تعالى يعطى لأبذكر ضعف ما يعطى للأنثى والفتوى على قول أبي يوسف أه والله
تعالى أعلم (سئل) بأفاده من الرزنامة مضمونها الحجة القادمة لدى حضرتم تتضمن
التصديق من وكيل حضرة محمد سليم بك الحجازي على صحة هبة و إعطاءه وتعليق صدر من
موكله زوجته معتقته فلانة البيضاء في مائة فدان إيعادية وبناء دوار فيها وعلى صحة ما
قبضه موكل المشهد المذكور في نظير ذلك من المذكورة بعد تمام الهبة وقدره خمسة وعشرون
الف قرش صاعا ولما تحرر لديرية القليوبية بطلب الإيضاح من القاضي الذي حرر

تلك الحجة عن كيفية هذه الهبة في نظير مبلغ مقبوض بيد الواهب والمعلوم أن الهبة
تكون من غير مقابل ووردت الأفادة بأن هبة بعوض وهي جائزة شرعا وبناء على ذلك لم
تحرر بمحض تركته لترك الأفادة مما يقتضيه الشرع الشريف في مثل ذلك (أجاب)
صار الأطلاع على خطاب حضرتمكم والأفادة عنه أن الهبة كما أصبح بدون عوض تصح
أيضا بعوض يدفعه الموهوب له للواهب وتكون في حكم البيع من بعض الوجوه إذا
كان العوض مشروطا في العدة والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده واردة من طرف
كاتب سعادة عبد الحليم باشا مضمونها شخص يدعى خورشيد أفندي عزمي ناظر قسم
الفن سابقا من معاتيق أفندينا الخديوي الأعظم كان له أطياف مخلقة عنه بناحية
نزلة النصارى بديرية المنية وبني مزار يبلغ قدرها فدين ٢٤٥ وثلاثان وربع وحبشان
وقبل وفاته ملك لمعاتيقه وحرره بطريق الهبة الشرعية جانباً من هذه الأطياف المملوكة
عنها وتحررت بها الحجج الشرعية باسم كل منهم بختم حضرة قاضي الفن سجلت
بمحكمة ذاك الطرف والحجج أعطيت للمعاتيق المذكورين إلا أن المتوفى في مدة حياته
كان واضعاً يده على تلك الأطياف لغاية وفاته وبذلك الوسطة دعي الحال للاستفتاء من
حضرتمكم هل فاجازت طريق الهبة الشرعية للمذكورين أم غير جائز لزوم الأفادة من
حضرتمكم مما يستصوب إجراؤه في هذا الأمر (أجاب) إذا صدرت الهبة من الواهب
المذكور حال حياته في الأطياف المذكورة لكل من الأشخاص المذكورين جزئيين
وقبلوا الهبة وحصل القبض للموهوب من الموهوب لهم حال الهبة ولو بالتخلية بان يتخلى
الواهب بين الموهوب لهم والموهوب لتخلية شرعية وحررت لهم الحجج الشرعية بذلك تسدون
الهبة صحيحة حيث لا مانع ولو وضع الواهب يده على ذلك بعد ذلك بطريق وكالة أو عارية
من الموهوب لهم ألا يضر ذلك بعد صدور الهبة والقبض الشرعي ولو بالتخلية كما ذكر حال
الهبة بخلاف ما إذا لم يحصل قبض ولا تخلية أصلاً وإذا ذكر بالحجج الشرعية حصول القبض
والإقرار به يكون ذلك حجة على المقر فيعامل بموجبها لأن الإقرار حجة على المقر والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاده ذكورا وإناثا وفيهم قصر وترك ما يورث
هذه شرعا من عقار وغيره وفي الورثة بنت متزوجة برجل ولها قدر معلوم من الدراهم
من أجرة عقار ومن مال تجارة أمرت أمها الوصية على أولادها بانفاقها عليها وعلى أخوتها
تبرعاً ما أنفق ذلك على نفسها وعلى أخوتها المذكورين بأذن في حال حياتها ثم
ماتت البنت المذكورة بعد موت أبيها عن زوجها وأما أولادها منه ذكور وإناث فهل
إذا أراد الزوج أن يرجع على الأم فيما أمرت بها بانفاقها على الوجه المذكور ليرث منه
لا يجب لذلك وإذا كان للأم حلى ومصاغ وأعطته ابنتها عارية وأخذته منها في حياتها
ويريد أن يجعله ميراثا لا يجب لذلك لاسيما والأم فقيرة وعندها بينة تشهد بانها كانت
دفعته لها عارية على سبيل الزينة فقط (أجاب) إذا ثبت صرف الأم المبلغ المذكور



المملوك لبيتها عليها وعلى اخوتها باذن البنت المذ كورة تبرع من المالكة لا يكون
لزوجها الرجوع على الام بشئ من ذلك وما تحقق بالوجه الشرعي انه مدفوع من قبل الام
لبيتها المذ كورة على سبيل العارية من المصاغ لا يكون للزوج جعله تركه عن البنت
المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين أحدهما قاصر
وعن أربع بنات قصر وبنات من غير الزوجة المذ كورة أمهما مطلقة قبل موته ووضع ابن
الميت الرشيد يده على التركة من عقار يقبل القسمة وامتعة ومنقولات تقبلها أيضا فهل
إذا وهب الاخ الرشيد لاخته القاصر بعد بلوغه رشيد الثالث شائع في جميع التركة
لا تكون هذه المبة صحيحة ولا تكون نافذة على باقي الورثة وتقسيم التركة على جميع الورثة
بالفرصة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) المبة في ملك الغير بدون اذنه أو
أجازته لا تنفذ على فرض صحته على ان هبة المشاع القابل للقسمة لا تتم بدون قسمته
والورثة قسمة تركه مورثهم بحسب الفرصة حيث لا مانع فالزوجة الثمن فرضا والباقي
لاولاد المتوفى تعصيبا للذكر مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكره الله تعالى
اعلم (سئل) في رجل قال لاجني عنه لك الثلث في جميع ما ملكه الآن وفي المستقبل
من الموائش وغيرها ولم يفرز له شيئا ولم يقبض المقر له شيئا من المقر به فهل والحال هذه
حيث لم تصرف قسمة ذلك ولم يفرز ولم يقبض يكون الاقرار باطل ولا المقر به باقيا لصاحبه
وينزل هذا الاقرار منزلة الهبة حيث اضاف المقر الى ما ملكه فموقوف على القبض
والاقرار فيما يقبل القسمة حتى لا يثبت الملك للمقر له الا بذلك (أجاب) ينزل الاقرار
المذ كورة المضاف الى ملك المقر منزلة الهبة فيوقف على القبض الشرعي فاذا لم يوجد
قبض من المقر له لا يعول عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف اثنين أحدهما
زوجه أبوه واعتزل من أبيه إحدى عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة طلب الولد الآخر
الزواج من أبيه وهو معسر فاعطى له أبوه ومسلكه بقرة وشهد بذلك جمع من المسلمين وهو
ووالده في معيشة واحدة ثم بعد مدة توفي الاب المذ كورة أخوه المتزوج وطلب الميراث
وأراد ان يأخذ حقه في البقرة فهل له حق في ذلك (أجاب) اذا ثبت عليك البقرة من
الاب لابنه حال صحته وقبضها الولد بالوجه الشرعي لا تكون تركه عن المالك بل يخص
بها الموهوب له وليس لاخته معارضة فيه ابدا دون وجه شرعي والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في أرض عملوكة لجماعة مشاعة بينهم وهب أحدهم جزءا منها لاجني مشاعا
ولم يقسمه ولم يفرز له ومضى على ذلك سنتان ثم أراد الوهاب الرجوع فيما وهبه فهل
ذلك ولو ادعى الموهوب له انه باع ما وهب له (أجاب) هبة المشاع القابل للقسمة مع القبض
بدون قسمة وقع فيه اختلاف الصحيح في بعضهم اعتمد ان التقيد بالملك ولا ينفذ تصرف
الموهوب له في الموهوب وانه تصرف الوهاب فيه وهو ظاهر الرواية ويكون مضموما على
الموهوب له وهو قول الامام وفي بعض الفتاوى يثبت الملك فيه افاستد بالقبض قال وبه

يقبض عليه فينفذ بيع الموهوب له لا فادتها الملك باقبض مع الشيوع فهي هبة فاسدة
وقوى عدم افادة الملك وعدم نفاذ بيع الموهوب له في رد الهبة فقال نص في الاصل انه
لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز ذلك انه لا يملك حيث
أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار ثم قال وقوله يعني الشارح
ولفظ الفتوى كذا الخ قد يقال بمنع عمومه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل
وهب في صحته ونفاذ تصرفاته لقريبه جانب أطيان عشورية بمقدار مفرزا معلوما
وقبل الموهوب له واستلم الاطيان وحازها لنفسه وزرعها سنة في حياة الوهاب ثم مات
الوهاب عن ورثة فاستمر الموهوب له واضع اليد على الاطيان الموهوب به سنتين وهو
يتصرف فيه لنفسه ثم غاب هو وأولاد الوهاب المتوفى فيه مدة مديدة سنين وحضروا
بعد ذلك فوضع الرجل الموهوب له يده على الاطيان الموهوب به ثانيا كما كان وزرع فيها
في هذه السنة لنفسه فنازعه أولاد المتوفى في هذه المبة ويريدون نقضها وأخذ الاطيان
الموهوب به لانفسهم فهل حيث كانت المبة لقريب الوهاب المتوفى المذكور مستوفية
لشرائطها الشرعية من القبض والحيازة والاقرار تكون صحيحة نافذة وليس لأولاد
المتوفى منازعة الموهوب له في الاطيان الموهوب به وتكون على ملك الموهوب له ولا تنزع
من يده والحال ما ذكر (أجاب) اذا ثبتت الهبة المذ كورة مستوفية شرائط الصحة وال لزوم
حال صحة الوهاب بالوجه الشرعي تكون نافذة ولا يكون لأولاد الوهاب بعد موته
معارضة الموهوب له فيما وهب له بدون وجه شرعي والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك طاحونة لا تقبل القسمة وله أولاد باع بعض هذه الطاحونة لأحد أولاده
وهب له الباقي وقبضها ووضع يده عليها مدة خمس عشرة سنة وقد كان قبيل هذه المبة
والشراء وهبها لآخر من أولاده أيضا ولم يقبضها الا الآن يدعي الولد المذ كورة على واضح
البداهة يستحقها بطريق الهبة عن أبيه وصدقه واضح اليد على مجرد الهبة فهل لا عبرة
بهذه المبة حيث لم يقبضها ويقر واضح اليد عليها حيث كان مدعى الهبة الا الآن بالغا وقت
المبة المذ كورة وهو يعترف بعدم القبض (أجاب) لا عبرة بالمبة للابن البالغ المذ كورة
وقت المبة بدون قبض فاذا كان الموهوب له مقرا بعدم قبضه للموهوب لا يثبت له الملك
فيه ولا يكون له معارضة أخيه الموهوب له ثانيا بدون وجه شرعي حيث تمت الهبة له
بالقبول والقبض في ضمن قبض الكل في المشاع الذي لا يقبل القسمة وتحقق شرائطه
للباقي منها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شرعيين في جميع الموجود
تحت يدهما من عقار ومواش واخشاب واشجار ونحاس ونوارج وسواق وأطيان
وغيرها ثم ان أحدهما تبرع لأولاد أخيه الثلاثة البالغين بأربعة قرايط من حصته فيما
ذكر شائع ولم يحصل قبض من الموهوب لهم الموهوب ولا افراز الى أن مات الممتنع
وخلف ولدا فطلب القسمة وأراد ان يأخذ النصف فهل يجب لذلك ولا عبرة بهذا

التبرع على هذا الوجه لم يخل فيه قبض ولا افراز فيما يقبل الافراز (اجاب) نعم
 يجب لذلك حيث لا مانع ولا عبرة به - هذا التبرع بدون قبض ولا افراز فيما يقبله والحال
 ما ذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لبناته الاربع منهن واحدة
 قاصرة وبنات ابنة القاصرة المتوفى والدها قبل ذلك دار صغيرة غير قابلة للقسمه بينهن
 ونصف وربع قاعة وحائون غير قابلين للقسمه ايضا وقبلت البنات البالغات لانفسهن
 والواهب لهن وبنات ابنة القاصرة تبنين قبولاً شرعياً وحصلت الخلية والقبض وحوز كل
 من البنات وكتب بذلك صلح من القاضي ولم يخص فيه لكل من الخمس بنات نصيب
 معلوم وتصرف الثلث البنات وكذا القاصرتان بهما ولو غلب في ذلك وما تحصل من
 الاجرة من ذلك انقسمت له انجاساً مدة تزيد عن ثلاثين سنة فهل والحال هذه تعتبر الهبة
 المذ كورة وتكون بالسوية للخمس بنات المذ كورات ولورثتهن بعد وفاتهن وان لم يذ كر
 لكل منهن نصيب معلوم بالصك كما ذكرنا اذا صرف من أحد الشركاء شيئاً في بناء الخانات
 المذ كورة بدون اذن بغيره من وبدون اذن ورثة من مات منهن وبدون اذن القاضي
 لا تجبر البقية وورثة من مات منهن على الالتزام بما يخصهم مما صرف في البناء المذ كور
 (اجاب) اذا كان الموهوب للخمس بنات المذ كورات غير قابل للقسمه ووجد الايجاب
 من الواهب والقبول والقبض الشرعي من البنات ولو بدون قسمه وكذا الايجاب
 بالنسبة للقاصرتين مع قبض الوالي الواهب المذ كور تتم الهبة ويكون الموهوب بينهما
 انجاساً ما حيث وهب لهن جلة ولم يبين نصيب كل منهن والاتفاق من أحد الشركاء في
 عمارة المشتركة الذي لا يقبل القسمه بدون اذن باقيه - وبدون اذن القاضي ايضا
 لا يوجب الرجوع بشئ على الباقي لانه وان كان يتوقف انتفاعه على العمارة الا انه يجبر
 شريكه على العمارة معه فلم يكن مضطراً لانه يتمكن من طلبه عند القاضي ليامره
 بالاتفاق معه أو ياذن القاضي من يريد البناء بالعمارة فيرجع بما انفق على شريكه
 حيث امتنع وتعت الشريك وهو معنى الجبر على العمارة في غير القابل للقسمه كما
 سبق في رد المحتار من الشركة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة
 وهبت لوالدها حصتها في جارية رقيقة آلت اليها ميراثاً من والدها في نظير مبلغ
 خمسمائة قرش هبة دارجة وقبل منها والدها الهبة على ذلك وباقيها لوالدها واستبرأ
 الجارية المذ كورة وصارت فراشاً له فهل الهبة صحيحة والحال هذه واذا مضى نحو ستة
 أشهر من الهبة وأرادت المرأة الرجوع في الهبة لا يسوغ لها الرجوع (اجاب) اذا صدرت
 الهبة بايجاب وقبول وقبض شرعي تكون صحيحة وليس للبنت الرجوع فيما وهبت لابيها
 والحال هذه حيث تحققت الهبة مستوفية شرائط الصحة والتمام لوجود المانع من
 الرجوع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضين في جهتين فيهما نخيل
 قابليتين للقسمه وهب ثلثي الارضين لاحد اولاده البالغ على الثلوع وسلم احدي

الارضين من غير ان يقسمها ونقرز الثلثين منها ثم مات الواهب عن الموهوب له وعن ورثة
 آخر ثم مات الموهوب له ايضا ولم يتحرر بذلك حصة شرعية فهل والحال هذه تكون الهبة
 المذ كورة غير صحيحة ويقسم الموهوب بين ورثة المات الاول بالقرينة الشرعية بعد
 ابطالها من قبل الورثة والرجوع فيها (اجاب) نعم الهبة المذ كورة غير صحيحة ولورثة
 الواهب والحال ما ذكر بالسؤال الرجوع فيها ويقسم الموهوب بينهم بالقرينة الشرعية
 حيث لم يفرز ولم يقبض بعد الافراز قبضاً معتبراً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 تزوج امرأة بصدق معلوم وشرط عليه شروط منها انه ياتي لها بشيء من الحلى
 والملبوس مما هو معتاد عندهم ودفع لها ذلك قبل الدخول بعد العقد عليها ثم دخل
 عليها وقتعت بذلك بعد قبضه منه وعاشرها مدة ثم بعد ذلك طلقها ثلاثاً واستولى على
 جميع ما دفعه لها من الحلى والملبوس ومنعهما من اخذه فهل يؤثر بردها ولو يلزمه
 دفع المخرج من الصداق ويلزمه الاتفاق عليها واسكانها في مسكن شرعي حتى تخرج من
 عدته (اجاب) ما دفعه الزوج لزوجته ملكاً لا يملكه الاخذ منها بعد اطلاق
 والدخول بها فان اخذه بغير حق يؤثر بردها كما يؤثر بدفع مؤخر الصداق ونفقة العدة
 وعليه السكنى لانها من جلة النفقة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 سافر وله وكيل على ما يملكه وقبل سفره قال لجميع ما يملكه لاولادى البالغين زينة
 وبكر وحر وشم بعد ذلك توجه الى مقصوده ولم يسلم ما ذكر لاولاده ولم يامر وكيله بالتسليم ولم
 يقبضوه فما هو مريض ومات في مرضه قبل التسليم والقبض فهل يكون قوله لهم على
 هذا الوجه هبة وتكون غير جائزة حيث لم يحصل منه التسليم ولم يامر وكيله بذلك ولم
 يحصل منهم قبض ويكون الملك بين جميع الورثة (اجاب) اقرار الشخص بان ما يملكه
 لاولاده منزل منزلة الهبة فتراعى شرائطها وحيث مات الواهب قبل قبض الموهوب لهم
 المذ كورين يكون الموهوب تركه عنه يقسم بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك زوجته في حال حياته وصحته مصاغاً
 عليه كاشرياً وكتب بذلك كتابة شرعية وأشهد على ذلك شهوداً مسلمين ومسلمات
 الزوجة المصاغ المذ كور وصارت تحت يدها وفي ماله فهل والحال هذه ليس له الرجوع
 عليها في حال حياته ولا لورثته بعد وفاته (اجاب) اذا كانت تلك الهبة صحيحة تامة
 لا يكون للزوج الواهب الرجوع على زوجته في الهبة لها ولا لورثته من بعده لوجود المانع
 من الرجوع فيها وهو الزوجية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضاً وهبها
 لزوجته هبة صحيحة شرعية وكتب لها بذلك سنداً بحضرة بيعة وسلمها لها وقبضتها
 وحازتها وصارت تتصرف فيما تصرف المالك بالزرع والمزارعة وغير ذلك مدة ثمان
 سنوات ثم مات الواهب المذ كور عن زوجته المذ كورة وورثة اخوانه والهبة المذ كورة
 متعلين بانه لم يكتب بالهبة المذ كورة شرعية فهل اذا أثبتت الزوجة المذ كورة الهبة

مستوفية شرائطها يحكم لها بها ولا عبرة بما تعلق به باقي الورثة (اجاب) نعم يقضى
لزوجته المذ كورة بالارض المملوكة لها بعد اثبات هبتها لها من قبل زوجها حال
صحة بالوجه الشرعى مستوفية شرائط الصحة والزوج ولا يتوقف ذلك على كتابة حجة
بالمبة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت في حال صحتها وسلامة عقلها مع
الطوع والرضا من غيرها كراه ولا اجبار وهى في حال نفاذ اقوالها الشرعية لامرأة
مملوكة قسبة ذهب ونخام ذهب معلومين ور بيع جاموسة ونصف عجلة جاموس
معلومتين وقيلت الموهوب لها وسلمت اذ كان زوجها مملوكا ايضا نصف كل
من جاموسين معلومتين وقيل الموهوب له وسلمته ذلك ووضع كل واحد من الموهوب
لها ما يده على ما ذهب له وصار ان يصرف فيه ثم قام الاثنان اقارب الواهبة المذ كورة
يتعرضون للموهوب لهما المذ كورين ويريدون ابطال المبة المذ كورة والحال ان الواهبة
المذ كورة حية لم تمت ومصرعة على المبة المذ كورة لم ترجع فيها والا قارب المذ كورون لم
يكن لهم ولاية ولا وكالة في الدعوى المذ كورة في ذلك ولا حق في الاعيان الموهوبة لهما
فهل لا تسمع دعواهم ولا ياتفت اليها الواهبة المذ كورة صحيحة نافذة شرعا حيث استوفت
شرائطها الشرعية ويمنع الاقارب المذ كورون من المنازعة والمعارضة في ذلك منعها كليا
(اجاب) نعم لا تسمع دعواهم ولا ياتفت اليها والحال ما ذكر بالسؤال بدون ولاية ولا
وكالة عن الواهبة وحيث استوفت المبة شرائطها الشرعية تكون صحيحة والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة وهبت لابن اختها نصف دار ومن قاعة وأربعة قراريط ونصف
قيراط في مصبغة شائعة جميع ذلك وقيل له أبوه بالوكالة الشرعية المبة وهو بالغ وقبض
المخصص المذ كورة للموهوب له باذن الواهبة بعد اقرار نصف الدار ومن القاعة اقرار شرعا
وقد استولى على المصبغة جميعها حيث كانت لا تقبل القسمة ووضع الموهوب له يده على
الموهوب مدة تزيد على خمسين سنة فهل تكون المبة صحيحة وليس لورثتها بعد تحقق ذلك
معارضة الموهوب له فيما ذكر بدون وجه شرعى (اجاب) نعم اذا تحقق صدور المبة المذ كورة
مستوفية شرائط الصحة والتمام التي من جلتها القسمة فيما يقسم والقبض باذن الواهبة
ويحصل بقبض الكل فيما لا يقبلها مفرغا غير مشغول يكون الموهوب ملكا للموهوب له
فليس لورثة الواهبة ولا الغير هم معارضة في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مع أبيه في معيشته لكن له اكتساب من ماهية مرتبة له في خدمته
ياخذها أبوه حسب اذنه له ويصرفها في شؤونه تبرعا من ابنه له بها وهوايا كل ويشرب من
عند أبيه تبرعا منه وقد تزوج أبوه من غير طلب منه ودفع مهر زوجته بدون اذنه تبرعا منه
أيضا والا أن حصل له تعب من بقاءه في معيشة أبيه فأنزل منه فهل اذا اراد الاب
الرجوع في ثياب ولده التي تبرع به له وقبضها واستعملها باذنه لا يكون له ذلك واذا
اراد الاب أيضا الزامه بما صرفه في زواجه بدون اذنه من مهر أو غيره لا يجاب لذلك كما

ان الولد ليس له مطالبة أبيه بما استولى عليه من ماهيته وصرفه في شؤون نفسه باذن
ابنه تبرعا (اجاب) ليس لكل من الاب والابن الرجوع على الآخر بما تبرع به له على
الوجه المخطو واذا القرابة مانعة من الرجوع في المبة بعد تمامها كالهلاك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وهب خاله حياته وصحته لا خذ اولاده البالغ ربع شابة جاموس ونهجة
كاملة وأربعة أصحان نحاس وانجر او دستا ووهب أيضا لابن ابنه البالغ ربع شابة جاموس
وقيل كل منهما ما وهب له وقبضه حين ذاك ووهب أيضا لابن آخر له نصف جبل ونهجة
كاملة وأربعة أصحان نحاس ودست نحاس وثلاث قصع خشب وقيل الموهوب له
المذ كور ذلك وقبضه حين ذاك ولا واهب المذ كورين ثلث لم يهب لهما شيئا من ذلك
لكونه جهزهما سايقا من ماله تبرعا ثم بعد مضي أربع سنين توفي الواهب عن ورثته
فأراد بعض الورثة ابطال المبة وقسمة الموهوب بينهم جميعا بالقرينة الشرعية فهل اذا
ثبتت المبة المذ كورة بالبنينة الشرعية حال صحته مع القبول والقبض الشرعيين عن طوع
واختيار بالوجه الشرعى لا يكون ذلك تركه عنه ولا يقسم بينهم بل يختص بذلك
الموهوب لهم (اجاب) اذا ثبتت المبة المذ كورة حال صحة الواهب واختياره مستوفية
شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعى لا يكون الموهوب تركه عن الواهب بل يختص
به الموهوب لهم وليس لبعض الورثة معارضة الموهوب لهم في ذلك بدون وجه شرعى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب وتبرع بأشياء من عقار ومنقولات وغير ذلك لابنه
البائع العاقل الرشيد وقبض الابن ذلك منه وحازره قبضا وحيازة شرعيين وكل منهما
بحال الصحة والسلامة فهل اذا مات الواهب بعد مدة عن ابنه هذا وعن ورثة آخر او اذ
معارضة الموهوب له ومنازعته فيما وهبه له والده ويريدون أن يجعلوا ذلك ميراثا عن
مورثهم ويطلبون ابطال هذه المبة لا يجابون لذلك حيث صدرت له من أبيه تامة
وهو بحال صحته وسلامته وتكون ملكا للموهوب له خاصة والحال هذه ويمنع باقي الورثة
من المعارضة والمنازعة لوليد الميت الموهوب له في هذه الحالة المذ كورة (اجاب) اذا تمت
المبة بالقبول والقبض الشرعيين حال صحة الواهب ولم يكن في الموهوب شيء يمنع صحة
المبة وثبت ذلك بالوجه الشرعى لا يكون الموهوب تركه عن الواهب وليس لباقي الورثة
معارضة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من
أصحاب البجاجة والمقام تزوج امرأة كذلك معلومة زواجا شرعا وزفت اليه ثم في ليلة
الزفاف دفع لها دبوس الماس لكشف وجهها على سبيل المبة والتعليق لها وسلمها
في حال صحته ونفاذ أقواله الشرعية فقبضته منه وحازته لنفسها ثم بعد ذلك هلك ولم يبق
له وجود عندها ثم بعد مدة أربع سنين قام يطلب منها الدبوس المذ كور ويريد الرجوع
في ذلك فهل والحال هذه حيث تحقق ما ذكر لا يكون له الرجوع عليها به ويمنع من
منازعتها ومعارضتها في ذلك منعها كليا (اجاب) اذا تحقق تعليق الزوج زوجته الدبوس

الذي كور على الوجه المرسوم لا يكون له الرجوع على ما به لاسيما بعد هلاكه حيث تم التملك شرعا والله تعالى أعلم (مثل) في رجل صرف من ماله على عمارة منزل لولده وزوجته بأذنها مبلغة ثم أشهد على نفسه وهو بمحال صحته بأنه وهب لهما جميع ما صرفه في ذلك سواء كان كثير أو قليلا وتبرع به لهما تبرعا خالصا غير معال بشئ وما قول له ورثة آخر فهل لا يكون لباقي الورثة معارضة فيما ذكر إذا ثبت هبة الدين والتبرع به لمن هو عليه حال صحة الوهاب واختياره بالوجه الشرعي (أجاب) هبة الدين ممن عليه الدين صحيحة إذا استوفيت شرائطها وتكون إبرا عنه فإذا ثبت بالوجه الشرعي ما ذكر وكان حال الهبة والاختيار لا يكون لباقي الورثة المطالبة بشئ من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مثل) في رجل وهب لابنه قطعة أرض براح محدودة بمحدود دار بعنة وقبضها الابن المذكور منه وحازها حيازة شرعية في حال صحة الوهاب وسلامته فهل يتم التملك والهبة بذلك لاسيما وقد بناها الموهوب له وصرف في بنائها مبالغ من ماله وسكن فيها أو انتفع بها مدة تزيد على خمس وعشرين سنة (أجاب) إذا وجد الإيجاب والقبول الشرعيان وقبض الموهوب فارغا غير مشغول بأذن الوهاب بعد مجلس الهبة أو في مجلسها ولو بلا إذن حال صحة الوهاب واختياره يتم الملك فيما ذكر للموهوب له ولا يكون تركه عنه بعد موته بل يختص به الموهوب له والله تعالى أعلم (مثل) بأفادة من يبيت مال مصر ومعها سند هبة مضمونة بمجلس الشرع الشريف المنعقدة بناحية شبراخين البحيرة في غرة ربيع الآخر الذي هو من شهر ربيع سنة تسعة وستين ومائتين وألف من هجرة النبي عليه الصلاة والسلام بحضرة فلان وفلان قد وهب من ماله الخاص بنفسه الرجل العاقل البالغ الرشيد الحاج محمد أغاجولاق ابن المرحوم شاكرا أغا وكيل عهدة شبراريس ومخلصا بولاية البحيرة ببيتته الذي في مصر الكائن بدرب السلطان الخنفي وذكرت فيه حدوده وزوجته المرأة ببنه هبة شرعية من غير ثواب ووهب لهما شيئا معينة من المنقولات ذكرت فيه أيضا وقبلت زوجته المذكورة الهبة المذكورة كورة وصارت تصرف في الأشياء المذكورة تصرف الملاك في أملاكها من بيع وشراء وغير ذلك بلا منازع لها ولا معارض وذلك بحسب ما وقع من الزوج المذكور وهو بكامل الأوصاف الحميدة المتعبرة شرعا به شرعية بالإيجاب وقبول بدون إكراه ولا إجبار عليهما في ذلك ومضمون الأفادة المذكورة ينظر هذا الإعلام بطرف حضرة الاستاذ مفتي السادة الخنفية ومن بعد إحاطة علم حضرته بما تدون فيه من الهبة يكرم بالأفادة عن المحكم الشرعي هل جائز ومعتبر ما فيه ويعول عليه حيث كان عمدة إدارة لها كم في الأقاليم قبل ترتيبها كم من طرف الميرى أو كيف الحال (أجاب) الهبة من المالك فيما يملكه حال صحته وزوجته بدون إكراه تكون معتبرة شرعا عند القبول والقبض الشرعيين بلا مانع فإذا تحقق مضمون الأشهاد المذكور ووجد القبض الشرعي من الموهوب لها بأذن

١٨

١٢٨٥

جمادى الاولى

١٧

١٢٨٥

ذى الحجة

٢٨

١٢٨٥

الواهب ولم يوجد مانع يتم ملكها الموهوب لها والله تعالى أعلم (مثل) بأفادة واردة من مضمون المال مضمونها ما تاشرف حضرته كم على الإعلام الذي وجد بيد المرأة ببنه هبة أشياء ومنزل كائن بالمهروسة لهما من قبل زوجها المرحوم محمد أغاجولاق بقصد نظره والأفادة مما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك وردت الأفادة شرعا عليه في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٨٥ بان الهبة من المالك فيما يملكه حال صحته وزوجته بدون إكراه تكون معتبرة شرعا عند القبول والقبض الشرعيين بلا مانع فإذا تحقق مضمون الأشهاد المذكور ووجد القبض الشرعي من الموهوب لها بأذن الوهاب ولم يوجد مانع يتم ملكها لهما وهب لها وقيدت هذه الحادثة في ترجمة الهبة في التاريخ المذكور ثم قال تصادف تقديم ابنها من المرأة المذكورة بالتساها تعيين معاونة يتوجه معها إلى مديرية البحيرة لتحقيق ذلك عن يده بحضور الشهود لانهم موجودون فيها وبناء على ذلك قد صار تعيين أحد المعاوين وكتب إلى المديرية بالزم وأرسل إليها أوراق القضية فور دت منها الأفادة بتاريخ ١٤ الجاري بأنه حضر من الشهود نفران وصار احضار قاضي أفندي الولاية ومفتي أفندي المديرية عند حضرة وكيل المديرية وعن يد معاونة بيت المال وتاشر القاضي أفندي باستجواب الثغرين وأخذ شهادتهما وسلمت له الأوراق وقد كان وعن يد الجميع أخذت شهادة الثغرين المذكورين في ورقة وختم عليهما من القاضي والمفتي والمعاونة ولما نظرت وجدت مطابقة لما في الإعلام وحيث مقتضى الحال لنظر هذه الشهادة بطرف حضرته كم لم يجره ثؤمل من بعد نظرها الأفادة أما بانه بما يكتفي الحال أو يلزم تحرير أعمال شرعية بذلك ومضمون الأشهاد المذكور حضره يدوان مديرية البحيرة بممنور الرجل الرشيد عيسى عبد الباقي المقيم الآن بناحية شبراريس بولاية البحيرة ابن عبد الباقي بن عبد الباسط والرجل الرشيد جلي فوازم أهل شبراريس المذكورة ابن خليل فواز بن إبراهيم فوازمه وكل واحد منهما بعد استشهاده قائلًا أشهد بأنه في غرة ربيع آخر سنة ١٢٦٩ وهب محمد أغاجولاق وكيل عهدة شبراريس المذكورة ومخلصا بولاية البحيرة ابن المرحوم شاكرا أغا حال صحته وكامل عقله ونفاذ تصرفاته شرعا طائعا لزوجه ببنه هذه الحاضرة بالمجلس وأشار إليهما بيده جميع بيته الكائن بمصر المهروسة بدرب الخنفي المهدود البيت المذكور بمحدود أربعة ذكرا هاولم يعرفا أصحابهما تعريفًا كافيا وزجى طينجات وبنديقة وسيفًا وأربح حبل باعطيتهما الخجاسا إلى آخر ما قيل ببيتته إلى أن قال المملوك جميع ذلك لهما محمد أغاجولاق المذكور بدون مقابل هبة صحيحة شرعية بالإيجاب منه وقبول من عيين وسلم محمد أغا الوهاب المذكور جميع الأعيان الموهوبة المذكورة وزوجه المرأة ببنه هذه الموهوب لها المذكورة فاستلمتها منه ووضعها عليها تسليما ووضعها شرعيين بلا مانع بأذنه لهما هذا ما يعلمه كل منهما ويشهده (أجاب) تحقق الهبة المذكورة المصرح به في جوابنا السابق انما يكون بعد

دعوى صحيحة شرعية من خصم على خصم شرعيين وشهادة شرعية مع بيان المدعي والمشهود به في الدعوى والشهادة يذكر الحدود والمعتبرة في العقار والاشارة الى المنقول ان كان قائما وبيان جنسه ووصفه ووزنه في المثل أو قيمته في القيمي ان كان هالكا والحكم من القاضي بعد تزكية الشهود وبين الاستظهار ولم يوجد شيء من ذلك والحال هذه عند وجود الشهادة الصورية المشار اليها فلا يكون ماذكر كافيا في الاثبات الشرعي وهذا عند الانكار والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من بيت مال مصر بتاريخ ٢٥ ربيع اول سنة ١٢٨٦ عن الحكم الشرعي في هبة بناء على أرض محتكرة من قبل مالكه هل تصح أم لا (أجاب) هبة البناء القائمة على الأرض المحتكرة لا تقيد الملك الا اذا سلطه الواهب على نقضه ونقضه واستلمه على ما عليه المعول والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وبنات وأخت شقيقة وترك ما يورث عنه شرعا وقبل موته وهب لابن أخيه البالغ المالك فسيقا ولم يقبضه الموهوب له حتى مات فهل لا تكون هذه الهبة صحيحة بدون قبض الموهوب له في حياة الواهب ويكون ميراثا لورثته وللزوجتين أخذ مؤخر صداقهما من تركته الميت مقدم على الميراث وعلى الوصية ويكون القول قولهما فيه ان وقع اختلاف فيه (أجاب) اذا لم تقبض الهبة حال حياة الواهب الى أن مات يكون الموهوب تركته عنه يقسم بين ورثته الواهب ولا حق فيه للموهوب له لعدم تمام الهبة من البالغ المكلف بدون قبض ومؤخر صداق الزوجتين مقدم على الميراث والوصية بعد تحققه كسائر الديون واذا حصل اختلاف في مقداره فالقول للزوجة الى تمام مؤخر مهر المثل عند عدم اليقينة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا كبيرا وفيه فراش ومخاض وغير ذلك يقبل جميع ذلك قسمة الا فرأى قسم جميع ذلك قسمة افراز وهو في حال صحته وسلامته ووهبه لعتقائه البالغين ودفع لكل واحد منهم ما وهبه له بعد قسمته وافرازه وحده لكل واحد نصيبه في ذلك المكان وقبل كل ما وهب له ووضع يده عليه ونخرج المالك المذكور من المكان المذكور بعد تسليمه للموهوب لهم فسير مشغول بامتعة الواهب ومكث خارجه في مكان آخر مدة شهر ثم بعد ذلك رجع الواهب المذكور الى المكان الموهوب لعتقائه المذكورين ومكث فيهم مدة من الايام ثم مات عن وارث اذ ان جعل الهبة المذكورة تركته عنه فهل والحال هذه اذا ثبت العتق المذكورون الهبة المذكورة بالبينّة الشرعية تكون صحيحة نافذة ولا يكون لوارث ابطالها بعد ذلك اذ تحقق ماذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت العتق المذكورون الهبة لهم من قبل معتقهم حال صحته مستوفية شرائط الهبة والتمام بالوجه الشرعي ولم يوجد هناك مانع يقضي لهم بها والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في ورثة آل لهم بيتان صغيران لا يقبلان القسمة بالا فراز وهب أحدهما لثلاثة من نصيبه منها لباقيهم فهل تكون هبته

لهم صحيحة والحال هذه (أجاب) لا تعلم صحة هذه الهبة أو عدمها من هذا السؤال فيقال ان استوفيت الهبة المذكورة شرائط الهبة والأزوم صحت ولزمت والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في أخوين ملكتهما أبوهما بقرة فاستلها كل منهما منه وبقيت عندهما سنتين انتجت فيهما نتاجا فافراد الاب الا نزعها مع نتاجها من ماله ما نزع الدار التي هما فيها والحال ان الدار ملكهما بالشرع من مالهما الخاص بهما فهل والحال ماذكر لا يكون للاب معارضة ابنه المذكورين في البقرة ونتاجها ولا في الدار المذكورة أيضا والحال هذه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت تملك الاب البقرة المذكورة لولديه المذكورين مستوفيا شرائط الهبة بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة ما فيها ولا فيما نتج منها بعد ذلك بدون وجه شرعي كما انه لا معارضة له معهما في تلك الدار التي اشترياها لانهما من مالهما الخاص بهما كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لاحد أولاده قدرا معلوما من الدراهم في حال حياته وصحته وقبل الولد المذكور الهبة وقبضها وهو بالغ رشيد وضارت في حياته وتصرف فيها حتى نمت فهل والحال هذه حيث كانت الهبة المذكورة صحيحة شرعية ثابتة بالوجه الشرعي لا يكون للواهب المذكور الرجوع فيها ولا لاحد من ورثته من بعده كذلك ويمنع المنازع فيها بدون وجه شرعي (أجاب) الهبة المذكورة بعد تمامها من الاب لا ينالها ولا يكون للواهب ولا لاحد من ورثته بعد موته الرجوع فيها لوجود المانع من الرجوع وهو القرابة المهرمية وكذا الاستملاك فليس لاحد منازعة الموهوب له في ذلك والحال ماذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف جاموسة مشتركة بينه وبين رجل آخر موضوعة تحت يد الشريك الآخر فوهب النصف المملوك له لزوجته لما طلبت ذلك منه ولم تقبض الزوجة النصف المذكور واستمرت الجا موسة بتمامها تحت يد الشريك الآخر فهل لا تتم الهبة المذكورة بدون قبض ويذون للواهب الرجوع فيها وهبه لزوجته قبل تمامها واذا رجع يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب (أجاب) لا تتم الهبة بدون قبض من الموهوب له للموهوب في مجلس الهبة أو بعده باذن الواهب فاذا لم يوجد ذلك يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب وله الرجوع فيه ولو كانت الهبة من أحد الزوجين للآخر لعدم تمامها والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من الزنا مضمون ما يندى لسعادتك انه من ضمن ما هو مقيد بفاتر الابعاديات بدويان الزنا زنا مائة عشر وثمان مائة كائنة بناحية شرق يدة التابعة لمديرية الشرقية بحوض قطعة القصا الى يحصرها حدود اربعة الكد الغر في قطعة سليم الفقي والشر في قطعة سلامة مهر والقبلي القصر ودائر الناحية والبحري بحرمه ويس بمقتضى تقسيم ديوان في مؤرخ ٢٠ رجب سنة ١٢٨٣ باسم حسن اغا باطنة والآن وردت افادة من السيد باشا باطنة ولده متضمنة انه في سنة ١٢٨٥ صارت هبة ذلك وخلافه اليه من قبل والده بمقتضى حجة من محكمة زناكون ولم يطلب

تحرير تقسيط بذلك باسمه في المدة الماضية من وقتها الآن اتكال على الحجة المذكورة
وانه لداعي تأدية المقابلة الآن لزوم التأشير عنها بالتقسيط برغب اخراج تقسيط باسمه
لوقوع التأشير عليه بدفع المقابلة وارسل الحجة المذكورة للاطلاع عليها ولدى الاطلاع
على الحجة تراهي لزوم نظرها بطرف سعادتك حتى اذا نظر شرعا ثبوت التملك لسعادته
باعتضادها يكرم بالافادة لاعتماد تحرير التقسيط اللازم لسعادته على موجبها فبناها عليه
لزم تحرير سعادتك والحجة بيد من حضرها للاطلاع عليها والافادة بما يقتضيه الشرع
الشرعي (اجاب) علم ما بافادة الرزنامة والجواب انه بالاطلاع على الحجة المحكي عنها تبين
منها انها محررة من نائب الشرع بناحية زناكون بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٦٥
متضمنة لشهاد شيخ العرب حسن بن شيخ العرب سليمان اباطة بجهة جميع عقارات من منازل
واطيان وخلافها من جملتها الاراضي تعلقها الكائنات بناحية شرويدة الداخل في ذلك
مبلغ العشر من فدان الرزقة المعطاة له انعاما بموجب التقسيط الذي اني المشمول بالتختم
والعلامة ولم يبين بتلك الحجة محل الرزقة في أي حوض ولا حدودها ولا تاريخ التقسيط
الموضح بافادة الرزنامة ما ذكر فيها قصور نعم ذكر بالحجة المذكورة حصول القبول
والقبض والشرائط المضممة للهبة فاذا توفي الواهب المذكور عن ورثة من جملتهم
الموهوب له فان صدقوا جميعا على صحة الهبة المذكورة من مورثهم لسعادة الباشا وله في
هذه الرزقة المعينة بافادة الرزنامة وانها هي المذكورة بهذه الحجة ووضعت الحدود ثبت
الملك لسعادته فيما ويجري ما يقتضي لتحرير التقسيط باسم سعادته بالتطبيق للاصول
المتبعة في مثل ذلك وان لم يصدقوا فعلى مدعي الهبة الاثبات فان ثبت دعواه بالوجه
الشرعي يقضى له بها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الرزنامة بما مضمونه
نبدي لسيادتك انه بنافه على ما سبق وروده من سعادتك بتاريخ ٢٩ شوال سنة ٨٨
باحدى الاوراق المتعلقة بجهة الابعادية للسيد اباطة باشا تحرر بالمديرية الشرقية بالاجراء كما
أشتم والآن وردت افادة المديرية ومعها الاعلام شرعي تحرر من محكمة الرقاز بتاريخ
٤ ذي الحجة سنة ٨٨ هاهو رسول لطرف السيادة رجاؤنا للاطلاع عليه ومتى وجد كافيا
في انتقال الملك الى الباشا المشار اليه يكرم بالافادة لتحرير التقسيط اللازم على موجبها
(اجاب) مقتضى معلومات الرزنامة وقيوداتها وافادة السيد باشا اباطة ان هذه الابعادية
المطلوب تحرير تقسيط عنها باسم سعادته كانت جارية في ملك المرحوم والده حسن أعا
اباطة حسب التقسيط المؤرخ ٢٠ رجب سنة ١٢٦٣ المعين به حوضها وحدودها
والباشا الموصى اليه بر يد تحرير التقسيط بها باسمه لا يولتها اليه بالهبة من قبل والده
المذكور مستشهدا على ذلك بحجة الهبة المؤرخة غرة رجب سنة ١٢٦٥ التي أقيدها
عنها سابقا من هذا الطرف انه بالاطلاع عليها وجد بها قصور واجمال وانه اذا توفي
الواهب المذكور عن ورثة من جملتهم الموهوب له وصدقوا جميعا على صحة الهبة المذكورة

من مورثهم وأوضحوا الحدود بثبت الملك فيها ويجري ما يقتضي لتحرير تقسيطها باسمه
بالتطبيق للاصول المتبعة الخ وهذا الاعلام الوارد بختم نائب مديرية الشرقية المؤرخ ٤
ذى الحجة سنة ٨٨ لم يذ كرفيه تصديق الورقة على صدق الهيئة من المورث المذكور
وصحتها الباشا المذكور يدل صدق بعضهم ووكيل الباقي بعد ثبوت انحصار اراث المورث
فيهم حسب ما تضمنه الاعلام المذكور على كون الرزقة المذكورة ملك الباشا المشار اليه
خاصة ولم يتعرضوا فيه الى انتقالها اليه بالهبة الصحيحة عن مورثهم المحرر باسمه التقسيط
ليذ كرفيه بالتقسيط الذي اراد تحريرها انها انتقلت اليه بالهبة من والده المذكور بحسب جهة
الهيئة المحكي تاريخها أولا واعلام ان تصديق الصادر من الورثة فالذي كان ينبغي مراعاة
لا يقال تلك الرزقة للباشا الموصى اليه بالهبة من والده ان يتحرر التصديق من الورثة على
الوجه الذي أشرنا اليه بجوابنا الاول المؤرخ ٢٩ شوال سنة ٨٨ المستطرفي كتاب
الهيئة من هذه الفتاوى في هذا التاريخ وان كان تصديق المذكورين بجريان تلك الرزقة
في ملك الباشا المشار اليه حجة عليهم يؤاخذون بموجبها والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى حليا وألبس زوجته اياه على قبول الزينة ووهب لولده القاصر عبدا في
مرضه وقبل له في مرضه المذكور وتوفي فيه مع كونه أشهد بعض الورثة الذين لم يهب لهم
على الهبة المذكورة ولم يوجد منهم اجازة مطلقا قبل الموت ولا بعده فهل يكون الحلي
والعبد المذكوران تركه بعد الموت (اجاب) اذا كان الحلي المذكور ملكا للزوج
المرفوع ولم يثبت تملكه لزوجته بطريق شرعي يكون تركه عنه يقسم بين جميع ورثته
بالقرينة الشرعية كما ان العبد الموهوب من قبله لولده القاصر في مرض موته تركه
عنه عند عدم اجازة باقي الورثة بعد الموت اذ لم يثبت بطريق شرعي كون الهبة في غير
مرض الموت اذ الهبة في مرض الموت لاحد الورثة كوصية له ولا وصية لوارث الا بالاجازة والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى اجداد وعشرين قيراطا من دار لينة القاصرة ودفع
لها الثمن من ماله متبرعا وما بقي من الدار ملك له فهدمت الدار المذكورة بخلها وصارت
ساحة سماوية قبلي الرجل المذكور جميع الدار وصرف مبلغا في عمارة من مال نفسه
متبرعا بما أنفق في حصة بنته المذكورة في حال صحته ونفاذ تصرفاته الشرعية فهل
والحال هذه اذا ثبت التبرع المذكور بالوجه الشرعي ومات الرجل المذكور بعد سنين
ليس لورثته الرجوع بعد موته فيما تبرع به لبنته المذكورة من الاتفاق على عمارة
نصيبها كتبرع به ثمن تلك الحصة ويمنع المنازع والمعارض في ذلك منعاً كلياً بدون وجه
شرعي (اجاب) نعم ليس لورثة الاب الرجوع على بنته بما أنفق على عمارة نصيبها في
تلك الدار تبرعاً لها كالثمن الذي تبرع بدفعه عنها والحال هذه بدون وجه شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) بافادة من الرزنامة مضمونها قوجه أجدأغا كان تقدم منه عرض
للاعتاب الكريمة في سنة ١٢٤٧ بالتماس الاحسان عليه بخمسين فداناً رزقه بلا

مال من اطيان مينة السیرج قلیو بیسة لزراعتها الشجارا وصدور علی عراضه المرقوم أمر
عال فی ٦ شوال سنة ١٢٤٧ بإجابة التماسه و ذکر فی الامر المشار الیه انه بعد
اخراج السند اللازم له بما یصیر ادخالها فی الوقف وعلى مقتضى ذلك تحرره بها تقسیط
فیه شروط ایقاف کما فی الصورة المرفوعة طیه بدون أن یوضح فیه صدور ووقفة
شرعیة من الاغا الموی الیه بذلك و بعد هذا فی سنة ١٢٥٨ صدر امر عال بان كافة
الاطیان التي أعطیت رزقة بلا مال لحد التاریخ المذکور والتي تعطى بالشروط المذکور
من بعدها تكون أربابها ماذونین فیما بالبیع والشراء والهبة والاعطاء علی الوجه
الشرعی وان یصیر تبديل التقاسیط القديمة بغير بیان شرط وسبب من الاسباب ووجه
من الوجوه وبناء علی ذلك حصل من الاغا الموی الیه هبة وتعلیک تلك الاطیان الی
زوجته فی سنة ١٢٦٣ وحکم بفضة تلك الهبة شرعا بمقتضى جهة تحررت بها فی سنة
١٢٦٤ وصارت فی حیازتها من وقتها وعلى مقتضى ذلك تطالب بقهر بر التقسیط
اللازم باسمها وقد صدر اذن المسالیة بقهر بره بعد استقنا حضر تمک عن عدم اعتبار هذا
الوقف شرعا واعتماد الحجة المرفوعة للزوجة المذکورة للناسبات المحکمی عنها فإلزم شرحه
لسعادته لکی بعد الاطاعة بهذه الشقة ومرفوعاتها یمک بالافادة عما یتراعى وقد زیدت
هامش علی الصورة المذکورة مضمونها الاطیان المذکورة هی فی الاصل معطاة الی
الموی الیه رزقة بلا مال وما أشیر بالامر العالی الصادر بالاعطاء أن یصیر ادخالها فی الوقف
بعد اخراج السند اللازم له بما مقتضاه الرخصة الیه بابقائها وشروط ایقاف التي
وجدت فی التقسیط المرفوعة فی ذلك الوقت لیس موضحا فیها ان ذلك مبني علی وقفة أو
مکاتبة صدورت منه وباستخراج الاوراق التي انبئ علیها تحریر التقسیط المذکور لم یوجد
فیم ادلاله علی شی من ذلك فلهذا وما صدر به الامر العالی فی سنة ١٢٥٨ وما صار من
الهبة بعد ذلك تؤمل الافادة عن حکم الشرعی وصورة الامر العالی المشار الیه وصورة
الافتا السابق اعطاؤها من مقفی الاحکام فی مثل هذا مرسلان من طیه مع باقی
الاوراق للاطاعة والتکرم بالافادة (اجاب) علی من هذه الافادة ان تلك الاطیان
هی فی الاصل معطاة الی المرحوم قوجه اجدأغا الموی الیه رزقة بلا مال وان ما أشیر بالامر
العالی الوارد صورته مع استدعاء الموی الیه الصادر بالاعطاء بان یصیر ادخالها فی
الوقف بعد اخراج السند اللازم له بما مقتضاه الرخصة الیه بابقائها وشروط ایقاف
التي وجدت موضحه بالتقسیط المرفوعة بذلك الوقف لیس موضحا فیها ان ذلك مبني علی
وقفة أو مکاتبة صدورت منه وباستخراج الاوراق التي انبئ علیها تحریر التقسیط
المذکور لم یوجد فیها دلاله علی شی من ذلك واذا کان الامر كذلك فبناء علی صحة التعلیک
الی من أعطیت الیه تلك الاطیان وعدم صدور الوقف من قبله ولا من قبل المعطى قبل
صدور الاعطاء منه تكون تلك الاطیان مملکة لمن أعطیت الیه وتصح هبتها من قبله

لزوجته حال صحته ونفاذ تبرعائه الشرعیة ولا اعتبار بمجرده تحریر التقسیط من دیوان
الرزامة بلفظ الایقاف علی هذا الوجه والحال ما ذکر فی حيث لم یصدر ایقاف من
المعطى له ولا من نائبه و یكون المعول علیه فی هذه الحال الحجة المرفوعة للهبة للموهوب
لما حین لا مانع والله تعالی أعلم (سئل) فی امرأة ثلاث حصص فی دار قابلة للقسمة
وباقیها لالاخیم اشقیقها فطلب ذلك الاخ من أخته المذکور ان تهب حصتها لابنه
البالغ الذی فی معیشتها فوهبت له بحضرة ماذون الناجية وکتب بذلك وثيقة غیر معجولة
واستمرت الواهبة واضعة یدها علی الدار المذکور من غیر قسمة ولا افراز مدة حتی
ماتت الواهبة عن ابنها فطلب ذلك الابن اخذ ثلاث الحصص میراثا عن أمه فنعاه من ذلك
متعلین باللهبة المذکور كورة فهل اذا لم تقسم تلك الحصص الموهوبة ولم تسلم للموهوب له
تكون الهبة غیر صحیحة وتكون میراثا عن ابنها المذکور (اجاب) لا تتم هبة المشاع
القابل للقسمة بدون افراز وقبض شرعیین فاذا تحقق ان الدار التي منها الحصص
المذکور رة قابلة لقسمة الافراز وصدورت الهبة فی حصص تلك المرأة لابن أخیه المذکور
البالغ وقت الهبة ولم یقبض الموهوب له تلك الحصص ولم یفرز بل استمرت الواهبة واضعة
یدها علیها الی أن ماتت تکتون هذه الحصص میراثا عن الواهبة لورثتها ولا یكون
للموهوب له معارضة فی ذلك بدون وجه شرعی والله تعالی أعلم (سئل) بافادة من
یت مال مصر مؤرخة ١٨ رمضان سنة ٩٠ مضمونها طلب افادة حکم الشرعی
عمافی صورة السند الا فی ذکره بناء علی طلب المسالیة وصورة السند المذکور انه فی يوم
السبت ٢ جمادى آخرة ٨٢ اقرت واعترفت وأشهدت علی نفسها دون غيرها
فلانة معتقة الحاج محمد علی باشا كافل الدیار المصرية الاشهاد الشرعی وهی
باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا انها دبرت مما لیکها بیضا وجوشا وسودا ذکورا وانانا
لیکونوا معتقین بعد وفاتها لا بیع فیهم ولا شراء وقد وهبت وتبرعت لهم بجمع متاعها
من قلیل وكثیر وجلیل وخفیر بالغاما بلخ هبة شرعیة فیلزمهم تجهیزها وتکفینا
ومواراتها فی رمسها أسوة أمثالها وذلك علی ما یمین فیهه فالنصف من متاعها یفرق علی
معاثیقها جوشا وسودا ذکورا وانانا بالسوية ینقسم والثالث من ذلك یعطى لجاریتها
البیضا حسن مملکة التي فی منزلها والسدس باقی ذلك یعطى لجاریتها البیضا فلانة التي
تزوجت خارجا عن منزلها وان متاعها قد جعلته مملکة لعتقائها باللهبة الشرعیة فی حال
حیاتها من دون خلاف واذا وقع بها امر الحق یصیر تجهیزها وتکفینا وسائر مرفقاتها
التي تلزمها ولذالك فوضت أمرها الی معاتیقةها وحيث ان متاعها جمیع صا رملکا
لعتقائها وقضدها بذلك نفاذ ما ذکرته من دون معارضة احد من الناس وانما قصدت
به ثواب الله تعالی لیکون صدقة جاریة فی الدارین لها وقد أقامت الجناز المکرم
الحاج عبد الغفار حلمی أفندی وکیلا شرعیا وفوضت أمرها الیه لنفاذ ما کتبه الی

معانيها حكم ما ذكرته اعلامه والعدل بينهم وحسن المناظرة لهم كما اراه الا فسد الموصي اليه من المصلحة في ذلك والغبطة الوافرة وذلك حسب اقرارها واعتراقها بذلك بالمجلس على يد بيعة من المسلمين يشهدون بذلك والله خير الشاهدين (اجاب) بنظر صورة السند المذكور المتضمن هبة الواهب المذكورة التي دبرت بماليها جميع امتعتهم لم تظهر صحة شرعها اذ لم يكن الصادر منها وصية لهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته البالغة من رجل آخر وملكها امة من ماله حال صحته جهازها وجعلها في مكان مخصوص في منزله ثم دخل بها زوجها في ذلك المكان واستمر معاشرهما الى ان ماتت ابوها عنها وعن ورثته غير هاتين وبلغ فهل اذا ثبت تملك الاب تلك الامعة لبنته البالغة المذكورة وقبضتها وحازتها به فقبولها حال صحته ونفاذ تصرفاته لا يكون تلك الامعة تركه عنه وتكون خاصة بالبنت المذكورة اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق في ما هو مسطور بالسؤال لا تكون تلك الامعة تركه عن المتوفى المذكور وتختص بها البنت المذكورة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بافادة في ١٦ محرم سنة ٩١ مضمونها توفي المرحوم عمر باشا حافظ عن زوجته وبنتيه ولد قاصر منها ومن غيرها وصار ضبط تركته في مصلحة بيت مال سكندرية ولد اعي مدبونية التركة في مبلغ نحو الالف واربع مائة جنيه انكليزي لشخص اورياوي يدعى الخواجه يوسف بنسيم النصري ولم يوجد في التركة نفوذ يجري البسداد منها للخواجه المذكور كان عرض عن ذلك للداخلية وصدر امرها بصرف ما يكون محصورا التركة من محصلات الاراد لغاية الآن وينظر لما يكون خليا من التداعي من عقار او اطميان او خلافة من تعلقات التركة فيجري بيعه وسداد باقي حق الخواجه المذكور وبنائه على ما ذكره لتلك المصلحة بالاجراء المذكور الا ان ورد شرعها المؤرخ ٦ الجماري بان الذي صرف للخواجه مبلغ ٣٦٥٥ و ٢١ قيمة الذي كان محصورا التركة في المصلحة وان الخالي من التداعي من العقارات والاطميان هي اطميان مديرية البحيرة ونصف الجنيحة الكاشنة بسكندرية المقال عنها يوم الوفاة انها موهوبة لابن اخي المرحوم وحيث ان تلك الاطميان الخالية التداعي ربما ان عنها لا يبقى بباقي المطلوب الخواجه المذكور فبقضي الحال لبيع نصف الجنيحة المحكي عنها ايضا وان قيل بمحصول الهبة فيها لابن اخي المرحوم لانه علم من سياق عبارة هذه المسألة ان تلك الهبة لم تكن ثابتة بل الحاصل مجرد قول بمن كانوا حاضرين يوم الوفاة سيما والموهوب له ما وضع يده عليها ولا حصص منه مطالبة ولا تداع فيها فضلا عن عدم تحقق قبوله وحيث ان ذلك مما ينظر فيها بطرف سيادتك قبل التهرج ببيعه نصف الجنيحة المحكي عنها لزم تحرير هذه الحضر تكتم بقصد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) بطالعة افادة حضر تكتم هذه فانه قيل وقت وفاة المتوفى ان نصف الجنيحة موهوبة من

٢٣

١٢٩٠

في الحجة

١٨

١٢٩٠

محرم

١٨

١٢٩١

المالك لابن اخيه لكان لم يتضح كيفية صدور الهيئة المقال عنها فان كان الذي صدر من المالك هبة وتعليك في حال حياته لابن اخيه البالغ وقتها في حصة شائعة في تلك الجنيحة وكانت قابلة للقسمة فلا تصح الا بقبول الموهوب له المذكور وقت الهبة وقبضه الموهوب به بعد الافراز فلو لم يحصل ذلك الى ان مات الواهب يكون الموهوب تركه عنه يجري فيها ما يجري في باقي تركته وان كان الواهب المذكور جعلها هبة له بعد موته فاتها تكون وصية ولا يشترط نفاذها الا بقبول الموصي له بعدم موت الموصي او موت الموصي له بعدم موت الموصي بلا ردمع اصرار الموصي على وصيته وكون الموصي به يخرج من ثلث التركة والعبارة لدعوى واثبات من يدعي استحقاق تلك الحصة لا لاخبار الغير وقت الوفاة فليظهر في ذلك ولم يتضح ايضا من هذه الافادة وجود منقولات في هذه التركة اولافان وجدت المنقولات يقدم بيعها الموفاء الدين الشرعي بعد نبوته شرعا على بيع عقار التركة اذ لا يباع عقار تركته في مستحقها قاصر لوفاء الدين الا اذا لم يكن هناك منقولات تفي بالدين الشرعي الثابت شرعا فيباع من العقار بقدر ما يفي بالدين بعد المنقولات المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة بافادة في ٢٨ جادى الثانية سنة ٩١ بناء على ما ورد اليها من مديرية اسبوط بطالب الاستفتاء من هذا الطرف عما يرغبه حضرة مفتي مجلس ومديرية اسبوط الموضح بافادته التي مضمونها انه بتلاوة شرح سعادتك المتضمن الاطلاع على الحجة المسطرة من حضرة نائب الشرع بالساحل والافادة بما يقتضيه الوجه الشرعي من اعتماد الحجة او عدمه وبالاطلاع على الحجة المذكورة وجد فيها ان محمد أحمد عنان من ناحية الساحل اشهد على نفسه انه اعطى وملك لولده لصلبه القاصر محمد جميع ثمان وعشرين نخلة مثمرة قائمة في ارض اميرية لعمد أحمد المذكور كما انه وجد فيها انه ملك ولده المذكور ثلاث نخلات بنزلة عنان الى آخر ما فيه لو عرجة كتب المذهب ووجد ان هبة النخل بدون الارض لا تصح ولو فصله وسلمه جاز لوال المانع وبان التملك يكون في معنى الهبة ويتم بالقبض واذا عرى عن القبض والتسامي اختلف العلماء فيه فقل يجوز وقل لا يجوز كما ذكره السيد ط في حاشيته على الدر المختار آخر الهبة الى ان قال ولواقر بالتمليك يجوز ثبت ان التملك يجوز بدون التسليم وانه غير الهبة وعليه الفتوى وعمل الناس وذكر العلامة ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار من الهبة ان التملك هبة مازيا الى فتاوى الكاظمي روني كما انه ذكر في تنقيح الحامدية في تعليق الزوج لزوجه عمارة قائمة في ارض الغير انه غير صحيح وذكر عدم صحة هبة الثجر بدون الارض وبسط القول في ذلك كما انه صدر من من المحضرة الخديوية بتاريخ ١٩ القعدة سنة ٨٠ مضمونه انه سمع لدينا ان بعض ورثة من يكونوا وهبوا او ملكوا اما كن الى اقدارهم او اوزوا جههم او وزوا جاتهم او اتباعهم او نحو ذلك بموجب حج شرعية محرقة من المالك كم الحلية منجولة بالسجل المصان يقصدون

معانيها حكم ما ذكرته اعلامه والعدل بينهم وحسن المناظرة لهم كما اراه الا فسد الموصي اليه من المصلحة في ذلك والغبطة الوافرة وذلك حسب اقرارها واعتراقها بذلك بالمجلس على يد بيعة من المسلمين يشهدون بذلك والله خير الشاهدين (اجاب) بنظر صورة السند المذكور المتضمن هبة الواهب المذكورة التي دبرت بماليها جميع امتعتهم لم تظهر صحة شرعها اذ لم يكن الصادر منها وصية لهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته البالغة من رجل آخر وملكها امة من ماله حال صحته جهازها وجعلها في مكان مخصوص في منزله ثم دخل بها زوجها في ذلك المكان واستمر معاشرهما الى ان ماتت ابوها عنها وعن ورثته غير هاتين وبلغ فهل اذا ثبت تملك الاب تلك الامعة لبنته البالغة المذكورة وقبضتها وحازتها به فقبولها حال صحته ونفاذ تصرفاته لا يكون تلك الامعة تركه عنه وتكون خاصة بالبنت المذكورة اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق في ما هو مسطور بالسؤال لا تكون تلك الامعة تركه عن المتوفى المذكور وتختص بها البنت المذكورة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بافادة في ١٦ محرم سنة ٩١ مضمونها توفي المرحوم عمر باشا حافظ عن زوجته وبنتيه ولد قاصر منها ومن غيرها وصار ضبط تركته في مصلحة بيت مال سكندرية ولد اعي مدبونية التركة في مبلغ نحو الالف واربع مائة جنيه انكليزي لشخص اورياوي يدعى الخواجه يوسف بنسيم النصري ولم يوجد في التركة نفوذ يجري البسداد منها للخواجه المذكور كان عرض عن ذلك للداخلية وصدر امرها بصرف ما يكون محصورا التركة من محصلات الاراد لغاية الآن وينظر لما يكون خليا من التداعي من عقار او اطميان او خلافة من تعلقات التركة فيجري بيعه وسداد باقي حق الخواجه المذكور وبنائه على ما ذكره لتلك المصلحة بالاجراء المذكور الا ان ورد شرعها المؤرخ ٦ الجماري بان الذي صرف للخواجه مبلغ ٣٦٥٥ و ٢١ قيمة الذي كان محصورا التركة في المصلحة وان الخالي من التداعي من العقارات والاطميان هي اطميان مديرية البحيرة ونصف الجنيحة الكاشنة بسكندرية المقال عنها يوم الوفاة انها موهوبة لابن اخي المرحوم وحيث ان تلك الاطميان الخالية التداعي ربما ان عنها لا يبقى بباقي المطلوب الخواجه المذكور فبقضي الحال لبيع نصف الجنيحة المحكي عنها ايضا وان قيل بمحصول الهبة فيها لابن اخي المرحوم لانه علم من سياق عبارة هذه المسألة ان تلك الهبة لم تكن ثابتة بل الحاصل مجرد قول بمن كانوا حاضرين يوم الوفاة سيما والموهوب له ما وضع يده عليها ولا حصص منه مطالبة ولا تداع فيها فضلا عن عدم تحقق قبوله وحيث ان ذلك مما ينظر فيها بطرف سيادتك قبل التهرج ببيعه نصف الجنيحة المحكي عنها لزم تحرير هذه الحضر تكتم بقصد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) بطالعة افادة حضر تكتم هذه فانه قيل وقت وفاة المتوفى ان نصف الجنيحة موهوبة من

٢٣

١٢٩٠

في الحجة

١٨

١٢٩٠

محرم

١٨

١٢٩١

بعد وفاة مورثهم اذ خال ما سبق ايها به او تملكه في حياته من ضمن متروكاتهم التي تقسم بان يدعوا ان الذي صار ايها به هو البناء دون الارض وان هبة البناء دون الارض محسنة او غير محسنة لا تصح شرعا الا ان اذن الواهب للموهوب له بنقض البناء ونقضه بالفعل وشبهه ذلك من الاقوال التي ينبغي عليها الاشتغال في رؤيتها واضياع من وتعطيل من حصلت لهم الهبة عن اشتغالهم وانهم قد علموا في سعادته ولي التعم من حضرات العلماء الحنفية المعتبرين في المذهب ان هذه المسئلة وقع فيها خلاف في المذهب وان على سبق الافتتاح والازالة في البناء دون الارض استحسن لدينا عدم سماع تداعي ورافعة من يكون بهذه المثابة متى كان التملك حصل وتحررت به حجة شرعية من محكمة من المحاكم الهلالية ومجبات التمسك المصان الى آخر ما هو مسطور في المنشور المنسوخ صورته لكافة الدواوين والقضاة ونواب المحاكم للعمل به ومن حيث انه حصل عندنا اشتباه في ان التملك غير الهبة على ما يفهم من عبارة السيد المذ كورة او ان التملك هو الهبة على ما افاد العلامة ابن عابدين وما المعول عليه من ذلك وان ما تضمنته هذه الحجة مما ذكره من داخل تحت المنشور المذ كورة وان يعمل بها حيث كانت مسجلة بالسجل المصان هي بالامر الصادر في ذلك وان المنشور المذ كورة موضوعه في خصوص مسئلة هبة البناء بدون الارض التي صدر الاستفتاء عن من حضرات اسانذتنا الحنفية وان انهي عن سماع الدعوى في هبة النخل او تملكه بدون الارض متوقف على صدور منشور آخر في خصوص ذلك وحيث حصل عندنا اشتباه في ذلك فقد صار نسخ صورة الحجة المذ كورة ليصير عرضها وعرض ذلك على حضرة استاذنا العلامة الامام المصطفى أفندي الديار المصرية ليصير النظر من حضرته في ذلك وما يفيد به من الوجه الشرعي يصير اتباعه وايكون دستور العمل في مثل هذه الحادثة وفوق كل ذي علم عليم كما هو نص القرآن العظيم (اجاب) تملك النخل المذ كورة على الوجه المسطور في الحجة المحكي عنها بجواب حضرة مفتي مجلس ومدير به اسبوط يعتبر هبة من الاب لولده فتراعى فيه شرائط الهبة الشرعية لقوله في صلب الحجة المذ كورة انه اعطى ومالك لولده اصله القاصر محمد جميع ثمان وعشرين نخلة ممتدة قائمة في أرض أمير به الى أن قال خاليا عن شوائب العوض والمقابل وبها مش الحجة المذ كورة ومالك لولده المذ كورة ايضا ثلاث نخلات بنزلة عن ان قال تملك خاليا عن شوائب العوض والمقابل فقد صرح في التملكين المذ كورين بان كلاهما خال عن شوائب العوض وزاد في التملك الاول لفظ اعطى والعطية هي الهبة وهبة النخل بدون الارض لا تتم الا اذا فصل وسلم كما صرحوا به وأما ما ذكره السيد الطحطاوي من الخلاف في التملك فذلك في التملك المطلق الذي لم يصرح فيه بانه بعوض او بدون عوض فاصرح فيه بانه بدون عوض كما دنا فهو هبة فتعتبر فيه شرائطها ولا يجزى فيه الخلاف المذ كور

وحيث كان موضوع المنشور المحكي عنه بجواب حضرة المفتي المذ كور انهي عن سماع الدعوى والمرافعة في هبة البناء بدون الارض وتحررت به حجة مسجلة فلا تكون هبة النخل بدون الارض كما دنا في ادخاله تحت انهي المصريح به فيسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد اولاد واهب لكل منهم ماشية من المواشي وعينها له وقبل كل واحد من الاولاد قبض ما واهب لولده حيث كان اولاد الاولاد قاصر بن ثمن مات الواهب وبعد ذلك مات بعض المواشي وبقي بعضها فهل لكل واحد ما عين له في وقت الهبة او يكون البعض الباقي لكل اولاد الاولاد (اجاب) نعم لكل واحد من اولاد الاولاد ما واهبه له جده على انفراد لا يشاركه فيه غيره بدون وجه شرعي حيث تمت الهبة له بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واهب لابن ابنته القاصر في حال الصحة بقرة وقبل له ابوه وقبضها باقباض الواهب واشهد الواهب على ذلك شهودا ثم بعد نحو ثلاث سنين مات الجد الواهب عن ثلاثة بنين أحدهم أبو الموهوب له فطلب الاخران المشاركة في الموهوب به فهل لا يجازيان لذلك لكون الهبة لغير وارث ولتسامها بالقبض والاقباض وليكون الراجع غير الواهب (اجاب) نعم لا يجازيان لذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واهب لاحد اولاده في حال صحته وسلامته قطعة أرض مملوكة الرقبة له مع ثقلها وعيونها وهي معلومة الحدود وذلك على يدي ينفقة من المسلمين وقبل الموهوب له ذلك ووضع يده عليه باذن أبيه وتصرف فيه مع علم باقي الورثة واطلاعهم على ذلك مدة سنين ثم توفي الواهب فهل اذا ثبت ذلك يكون الموهوب له مالكها واهبه له والده ولا يبرخ ابساق الورثة معارضة في ذلك (اجاب) اذا ثبت الهبة المذ كورة مستوفية شرائط الصحة والتسام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب بل يختص به الموهوب له دون باقي الورثة وليس لهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من المجلس الخصوصي بما ضمنه الاوراق المرفوعة مع هذا تتعلق بصادرة افدنة طين كان المرحوم حسين بك جاشوري سابقا حرا بها سند بخطه في ٢٥ رمضان سنة ٦٦ بانه اعطاها الى معتقه المدعو خورشيد أغا من أطيان الابعادية تعاق الواهب الكائنة باحدى نواحي مديرية الجيزة على سبيل الهبة والانعام ولم يتحرر بذلك بتسليم ديواني ثم في سنة ٦٧ وقف الواهب أطيان الابعادية جميعها وادخل الموهوب في الوقف وتحررت به حجة وقيمة محكوم فيها بالزوم الوقف ولم يستبعد فيها العشرة الافدنة وقد توفي الموهوب له بعد ذلك في سنة ٧٥ وتوفي معتقه في سنة ٧٧ ثم في سنة ٩١ صدر اعلام شرعي من محكمة الجيزة بنيت الهبة الى آخر ما تضمنه هو والوقفية فيقتضي بعد اطلاع حضرته على الاعلام والوقفية وباقي اوراق القضية أن تقتضوا بالجواب عما تروونه فيها شرعا (اجاب) حيث صدرت الهبة المذ كورة للموهوب له في العشرة

الافدنة المخلوكة للواهب حال حياتهم ما وصحت ما وقبلها الموهوب له وقبضها مستوفية شرائط الصحة والتمام بتاريخ سابق على تاريخ الوقف الصادر من الواهب وثبت ذلك شرعا لا يتخذ وقف الواهب فيما وحيه بعد ذلك بدون اذن او اجازة من الموهوب له المالك لذلك بالهبة بل بطل الوقف في العشرة الافدنة المذكورة بموتهما او موت أحدهما ويكون الموهوب تركه عن الموهوب له حيث لم يحصل رجوع شرعي فيما هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسألة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من المذبح بالغ مقل نافذ التصرفات يدين بيمين مائة مائة من العقار المملوك له أرضا و بناء وأنجارا القابل للقسمه لولديه الباقين أحدهما حاضر معه والثاني غائب عنه ساكن في هذا العقار ولا امتاع لئلا فيه وأراد ان يهب نقوده لولاده الخمسة الباقين هم ولده المذکوران وثلاثة غيرهم ذكر وانثيان بالغون أيضا بعضهم غائب عنه وبعضهم حاضر معه لكل قدر معلوم مع تقضيل بعضهم على بعض في العطفية فالوجه الذي تضمن به الهبة في العقار المذکور النقص والجمال هذه (أجاب) الهبة للأولاد مع التقضيل لا بأس بها ان لم يقصد الواهب الاضرار ولا بد فيها من الايجاب والقبول في مجلس واحد ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس ولا تتم الا بالقبض الكامل فيما يقسم وذلك بقسمه المشاع الموهوب وتسليمه بعدهما من قبل الواهب أو ما موره بذلك فيلزم في تمام هبة هذا العقار القابل للقسمه للولدين الكبيرين صدور الايجاب والقبول من كل من الموهوب لهما والواهب في مجلس واحد مباشرة أو بتوكيل من الجانبين أو من جانب واحد أو من فضولي مع الاجازة الشرعية وقسمه هذا العقار واستلام كل من الموهوب لهما أو وكيله نصيبه بعد ما يامر الواهب أو وكيله لولم يكن في مجلس العقد وكذا لا بد مما ذكرناه في هبة النقود لكل من الاولاد الخمسة أي من حصول الايجاب والقبول في مجلس واحد اما بالاصالة أو بالوكالة مع القبض بعد القسمه بامر الواهب أو وكيله لولم يكن في مجلس الهبة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من بيت مال مصر حاصلها المراد معلومية حضرته ما شتمت عليه الاوراق الواردة آخر اللصحة بترح الخاصة الخديوية الموضح فيه ارسال السند المحرر من المرحومة نشر من معتقة المرحوم خليل أفا السابق وفاتها عن زوجها وعاصب معتق المعتق من غير شر يكسبه جميع ما لها لمعتقته احواء وصورة وطلب الافتناع عن ذلك والافادته ما يقتضيه الحكم الشرعي (أجاب) صا والاطلاع على السند المحكي عنه الذي من ضمنه ان نشر من المذکور كورة أقرت بهية جميع ما قلنا انه لمعتقته احواء هبة شرعية والذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك انه اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور الهبة المذكورة والاقرار بها من نشرين المذکور كورة حال صحتها مستوفية شرائط الصحة والنزوم يكون ما وحيه ملكا للموهوب لها المذکور كورة والا فلا واذا كان ذلك في مرض موتها مع وجود القبض والحيازة حال الهبة تنفذ عن ثلث جميع

ما هو مخاف عن الواهبة مما يورث شرعا وتوقف الهبة فيما زاد على الثلث المذکور على اجازة ورثتها فان اجازوها نفذت في الباقي أيضا والا يقتصر النفاذ على قدر الثلث لانها حينئذ كوصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وحيه لولده الصغير الذي في حجره جارية وقبلها عنه ثم انه زوج الجارية لنفسه حيث انه أنفق للبص غير فولدت أربع جوار ولما بلغ الولد طلب الجارية وأولادها من أبيه فامتنع الاب ودفع له جارية من أولادها فقط ثم مات الاب عنه وعن أولاد آخرين فتخاصموا في الجارية وأولادها فالموهوب له يريد أخذها بأولادها وهم يقولون انها تركه يزعمون ان الهبة لم تتم لعدم وجود القبض بعد البلوغ فهل لا يتوقف تمام الهبة على القبض بعد البلوغ ويتم بمجرد عقد الاب حيث انها هبة للصغير وتكون الجارية ملكا للموهوب له والأولاد ملكا له (أجاب) هبة الاب فيما يملكه من ولده الصغير تتم بمجرد الايجاب بلا توقف على قبول ولا قبض حال الهبة ولا بعد بلوغ الموهوب له اذا كان الموهوب في يد الاب والواهب وللاب ولاية تزويج امة الصغير وتكون أولادها ملكا للمالك الام بغيرها ان لم تشترط حر يتهم فاذا ثبت ما ذكره تكون هي وأولادها ملكا للموهوب له المذکور ولا يكون شيء من ذلك تركه عن الواهب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك شيئا معلوما من الحلي وغيره وفي حال صحتها وحيث وملكته جميعه لبنت لها قاصرة وقبل لها والد البنت المذکور كورة جميعه وقبضه منها بمجلس الاشهاد ووضع يده عليه فهل والحال هذه لا يكون لها الرجوع في ذلك حال حياتها وليس لاحد من ورثتها حق فيه بعد موتها حيث تمت الهبة بالقبول والقبض الشرعي من ولي القاصرة وكانت الواهبة من أهل التبرع وصدر عن طوع واختيار منها وتحقق ذلك شرعا (أجاب) القرابة المهرمية مانعة من الرجوع في الهبة فليس للواهبة المذكورة الرجوع فيما تمت فيه الهبة من قبلها حال صحتها ابنتها ابنتها القاصرة ولا يكون شيء منه ميراثا عنها بعد موتها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا معلوما غير قابل للقسمه وحيث ثلثه مشاعا لزوجته في حال صحتها وسلامته ونفاذ قوله الشرعية وسلمها لبيت المذکور وفارغا عن أمتعته غير مشغول بشيء منها أصلا وقبضته وحازته لنفسها فهل والحال هذه تكون الهبة المذكورة على الوجه المذکور صحيحة نافذة شرعا واذا مات الواهب المذکور عن ورثة غيرهم لا يسوغ لهم ابطال الهبة المذكورة حيث استوفيت الهبة شرائطها الشرعية (أجاب) نعم لا يسوغ لهم ابطالها بعد تحقق صدور حال نفاذ التبرعات من الواهب مستوفية شرائط الصحة والتمام التي من جانبها القبض في مجلس الهبة أو بعده باذن الواهب قبضها معتبرا ويحصل ذلك في هبة المشاع الذي لا يقبل القسمه بقبض الكل فارغا غير مشغول بامتناع الواهب ولا مسكونا له ولا غيره ولا مستاجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد ان يزوجه ولده القاصر ولاجل تحقق الكفاة وهبته له أمه بعض مصاغ ووهب له والده نصف بقرة

ونخرج منها ثلاثة من نتاجها بعد الهبة ثم باع البقرة المذكورة وبقى نتاجها عنده فرضى
 الابن ببيعها البقرة وطلب نصف ثمنها والاستيلاء على نصف نتاجها من أبيه بعد بلوغ
 رشده فامتنع الابن من التسليم في ذلك مع الاعتراف بهبته نصف البقرة لابنه حال
 صغره وتمامها فهل والحال هذه يجب على تسليم نصف ثمن البقرة المذكورة لابن
 المذكور ونصف نتاجها الموجود الى الآن لينتفع بذلك بقدر نصيبه والحال هذه
 (اجاب) نعم يؤمر الابن بتسليم نصف ثمن البقرة لابنه البالغ الرشيد وليس له منعه من
 الانتفاع بنصف نتاجها حيث كانت الهبة في نصفها لانه ثابتة شرعا والحال هذه ولم يوجد
 مانع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة وهبت لها يوم زفافها أمتعة
 وقبلت الهبة من الواهبين لها واستلمتها في مجلس الهبة ثم بعد ذلك أخذ أبو المرأة ما وهب
 لبتنه مذهباً ان الامتعة الموهوبة ملك له متعللاً بان الهبة ما حصلت الا لاجله فهل
 والحال هذه لها ان تطالب ابناً بما وهب لها من الامتعة وتستولى على الامتعة التي
 أخذها والداها جبراً عنها ام كيف الحال (اجاب) الهبة الشرعية التامة تفيد الملك
 للموهوب له لان وهب لاجله فلهذه المرأة مطالبة ابناً بما ملكته بطريق الهبة من قبل
 الواهبين اذ لم ينتقل عن ملكها بانقل شرعي وليس له الامتناع عن تسليم ذلك اليها
 بدون وجه يقتضيه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة لها أرض عملو كة الرقبة
 بمناقعها وهي راضعة يدعا عليها تتصرف فيها بالزرع فمرضت مرض الموت فوهبت تلك
 الارض لولدين بالغين من اولادها في ذلك المرض وهي والموهوب لهما بعيدون عن
 تلك الارض ولم يحصل من الموهوب لهما قبض ولا افراز لتلك الارض في حياة الواهب بل
 ماتت الواهبة من هذا المرض بعد اثني عشر يوماً ولم يرض بقية الورثة بهذه الهبة ولم
 يجيزوها فهل لا تعتبر هذه الهبة وتكون تلك الارض ميراثاً عن مالهكتها تقسم بين جميع
 ورثتها بالقرينة الشرعية حيث كانت الارض عملو كة لورثة المذكورة (اجاب)
 الارض المذكورة المملو كة الرقبة لهذه المرأة الى حين موتها ميراثاً عنها تقسم بين ورثتها
 بالقرينة الشرعية وليس لولديها البالغين المذكورين الموهوب لهما الاختصاص بها
 بمجرد الهبة من أمهم مالهكتها المملو كة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأة وهبت لابن ابن أخيها القاصر داراً وما يتبعها عملو كة لها أرضاً وبناء وقيل أبو الموهوب
 له الهبة للقاصر المذكور وقبضها فارغة غير مشغولة بمتاع الواهبة وسكنهاها وبعد بلوغ
 القاصر المذكور حازها لنفسه وتصرف فيها بالهدم والبناء في حياة الواهبة المذكورة
 وصحتها ونفذت تصرفاتها فهل تتم تلك الهبة بحيث اذا نازع ابن تلك المرأة في تلك الهبة لاحق
 له ولا تسمع دعواه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه
 الشرعي لا يكون لورثة الواهبة منازعة الموهوب له في ذلك والحال هذه بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجة له واولاداً ذكراً وانثى وترك

١٢٩٥

ذى الحجة

١٢٩٩

١٢٩٩

محرم

١٣٠٠

٢٤

تركة

تركة فوهبت المرأة ما يخصها في التركة من العقار وهو قابل للقسمة لاجل اولادها وهو
 بالغ رشيد وقبل الهبة ولم يكن بدون قبض ولا قسمة ولا افراز واستمر الحال على ذلك
 الى ان ماتت فهل والحال هذه لا تتم الهبة المذكورة ولا تصح بدون ذلك (اجاب) هبة
 المرأة لولدها البالغ حصتها من عقار قابل للقسمة بدون قبض وافراز لا تصح ولا
 تتم فاذا ماتت الواهبة قبل ذلك يكون الموهوب تركتها لا يختص به الموهوب له والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخيها الشقيق لها وابن أخ آخر شقيق لها ايضاً
 وترك داراً قابلية للقسمة فبعت يدها ما فاد الاخ المذكور بالاستقلال بالدار دون ابن
 أخيه حيث لم يكن وارثاً معه فيها بحجة بالاخ المذكور في ابن الاخ المذكور وادعى
 ان حصته الميثة المذكورة كانت وهبت له ثلث الدار المذكورة شائعاً في حال مرض
 موتها فهل على فرض ثبوت دعواه الهبة تكون تلك الهبة غير صحيحة لعدم وجود شرطها
 من القبض والافراز قبل الموت ولا يقوم مقامهما وضع يده بعد موتها على الدار
 المذكورة مع وارتها حيث كانت قابلية للقسمة ويؤمر برفع يده وعدم التعرض له ولو
 فرض ان ثلث الدار الموهوب يخرج من ثلث التركة بعد اخراج ما يقدم على الوصية
 من التجهيز والتكفين والدين ونحو ذلك ولو فرض ان ابن الاخ الموهوب له المذكور
 كان ساكناً في الدار المذكورة مع حمته الواهبة له الى ان ماتت بدون تخلية ولا افراز
 للموهوب له لا تكون سكناء المذكورة كافية في صحة هذه الهبة في المشاع القابل للقسمة
 أفيدوا الجواب ولكم الثواب (اجاب) الهبة في مرض الموت لغير الوارث حكمها
 كوصية له تنفذ من ثلث التركة الا انه تراعى فيها شروط صحة الهبة من القبض الكامل
 في مجلس الهبة أو بعده باذن الواهبة وتوفر بسخ الموهوب من امتعة الواهبة وذلك
 القبض اذا كان في مشاع يحتمل القسمة كما هنا لا يكون الا بقسمة الموهوب وتسليمه
 بعدها للموهوب له فارغاً غير مشغول بمسكني الواهبة وأمتعتها فاذا لم يحصل ذلك لا تتم الهبة
 المذكورة ويكون الموهوب والحال هذه تركتها عن الواهبة وليس لابن الاخ فيها شيء
 بحجبه بالاخ الشقيق ولو خرج الموهوب من ثلث التركة بعد اخراج ما هو مقدم على
 الوصية وبمجرد سكني الموهوب به في تلك الدار مع الواهبة حال الهبة وبعدها بدون افراز
 وتوفر بسخ للموهوب من امتعة الواهبة لا يكون كافياً في ثبوت الملك للموهوب له في
 الحصة المذكورة ويكون لوارث الواهبة اخراجها من الدار ورفع يده عنها حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتين ومنازل قابلية لقسمة الافراز ولها بنت
 بالغة وبنت ابن اربع احدها بالغة ايضاً وابن أخ شقيق ماتت تلك المرأة عن ذكر
 لا وارث لها سواهم وكانت قد أقيمت البنت وصيا شرعية من قبل القاضي الذي يملك
 صلب الاوصياء على بنات أخيه الاربع المذكورات في حياة جدتهن بعد موت أبيهن
 بدون وصي من قبله فاستولى ابناً على المرأة المذكورة على ما خصهما من التركة

١٣٠١

٧

١٣٠٢

٣

وهو الثالث فخصيما بعد فرض بنت المتوفاة وبنت ابنها المذ كوراة وصار يتصرفان
فيه تصرف الملاك في أملا كهم بعد موت المورثة المذ كورة بطريق الارث عن تلك
المرأة ولم ينزعها في ذلك احد حتى مضى على ذلك أربع سنين ثم بعد ذلك مضى تلك
المدة وبلغ بنتين من بنات الابن الاربع ادعت بنت المتوفاة بالاصالة عن نفسها
والوكالة عن اثنتين من بنات أخيم او الوصاية الشرعية عن الباقيتين بان أمها المورثة
المذ كورة حال حياتها وصحتها وهبت نصف تلك المنازل والبساتين لابنتها المدعية
المذ كورة والنصف الثاني لبنات ابنها الاربع المذ كوراة يمين بالسوية لكل
واحدة منهن الربع منه هبة شائعة وكانت إحدى البنات الاربع المذ كوراة بالغة
حال الهبة ولم تدع قبولاً للهبة ولا قبضاً ولم يحصل إفراز بين الموهوبين لحال الهبة ولا
بعدها إلى أن ماتت عن وورثتها المذ كورين تريد بذلك منع ابني الاخ العصبية من
ميراثهم من ذلك ولم يكن هناك حجة ولا سند يشهد بذلك ولا تمصيل لتلك الهبة في
محكمة من المحاكم الشرعية والسياسية مع عدم دعواها بذلك عقب موت أمها
ومشاهدتها تصرف العاصمين في نصيبهم مما ساذ كرمدة الاربع سنين المذ كورة ولم تدع
بذلك أيضاً من بلغت من بنات الابن فأنكر ابنها الاخ الدعوى المذ كورة غاية الامر
أنهم اذ كرا ان الهبة المذ كورة على الوجه المذ كورة صدرت من المورثة في عرض موتها
قبله بثلاثة أيام بدون قبول ولا قبض ولا إفراز بل استعرت الواهبة واضعة يدها على
ما ذكر الى أن ماتت وهي ساكنة أيضاً في بعض تلك المنازل وموعدة للباقي فهل لا عبرة
بهذه الهبة على هذا الوجه ولو فرض إقامة البيئة على أنها كانت في الصحة ويكون الموهوب
تركة عن الواهبة يقسم بين وورثتها بالفريضة الشرعية وينتفع كل بنصيبه بطريق
الارث كما كان ذلك حالاً قبل الدعوى أفيدوا الجواب (اجاب) الهبة المذ كورة على
فرض ثبوتها حال صحة الواهبة غير معتبرة شرعاً والموهوب فيها هل هذا الوجه تركة عن
الواهبة يقسم بين وورثتها المذ كورين بالفريضة الشرعية لأن هبة المشاع القابل
للقسمة لمتعدين فيهم صغير وكبير لا تصح لتوقف تمامها على القبول والا فإفراز وقبض
كل ما وهب له بعد القسمة أو قبض من ينوب عنه كوصي الصغير ولم يوجد شيء من ذلك
هنا وكذا الحكم لو صدرت في عرض الموت لبعض الورثة لأن الهبة في عرض الموت لبعض
ورثتها بعد وفرة شروطها بمنزلة الوصية فلا تصح الا بإجازة باقي الورثة المعتبرين بإجازته
وترقب بالرد والله تعالى أعلم

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس من اوله كتاب الاجارة)

